Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

المحاضر الموجزة
لمداولات
الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

المنامة، مملكة البحرين

11 – 15 آذار/مارس 2023

المحاضر الموجزة لمداولات
الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

المنامة، مملكة البحرين

11 – 15 آذار/مارس 2023

جدول المحتويات

	صفحة(ة/ ات)
المقدمة	08
الحفل الافتتاحي للجمعية العامة الـ 146	
• كلمة معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين، نيابة عن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة	10
• كلمة معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين	11
• كلمة الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة، رئيسة الدورة الـ 61 للجمعية العامة للأمم المتحدة	11
• كلمة السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة	11
• كلمة سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي	11
• كلمة معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي	12
المناقشة العامة بشأن *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*	
• انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ 146	13
• الكلمة الافتتاحية يلقيها معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين	13
• الكلمة الافتتاحية يلقيها معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي	14
• رسالة السيدة ن. غانيا، مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان	14
• كلمة السيدة ف. ما-إيه سولم يونغ، رئيسة حركة التسامح الإفريقي (Afrogiveness) والشباب الإيجابي في إفريقيا	15

- بيانات مقدمة من قبل السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، وسعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب 18
- مناقشة عامة 19

تنظيم أعمال الجمعية العامة

- النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة 37
- جدول الأعمال النهائي 43

البند الطارئ بعنوان *إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال*

- مناقشة عامة 44
- اعتماد القرار النهائي 44

الجزء الخاص بالمساءلة عن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته الأخرى 131

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

- إقرار جدول الأعمال 143
- الموافقة على المحاضر الموجزة لدورة اللجنة المعقودة في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي (تشرين الأول/أكتوبر 2022) 143
- الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية التي أعدها المقررون المشاركون 145

(ب) مناقشة 146

(ج) صياغة مشروع القرار واعتماده في الجلسة العامة 157

(د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

- الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة 157

(أ) مقترحات موضوع البند للقرار المقبل لتنظر فيه اللجنة

(ب)مقترحات لاختيار مقررين مشاركين

(ج) مقترحات بشأن بنود أخرى في جدول أعمال اللجنة

- انتخابات مكتب اللجنة الدائمة 160

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

- إقرار جدول الأعمال 161
- الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة المعقودة في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي (تشرين الأول/أكتوبر 2022) 161
- *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية اللتان أعدهما المقررون المشاركون 161

(ب) مناقشة 163

(ج) صياغة مشروع القرار واعتماده في الجلسة العامة 172

(د) تعيين مقرر للجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

- الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة 173

(أ) مقترحات موضوع البند للقرار المقبل لتنظر فيه اللجنة

(ب)مقترحات لاختيار مقررين مشاركين

(ج) مقترحات بشأن بنود أخرى في جدول أعمال اللجنة

- انتخابات مكتب اللجنة الدائمة 175

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

- إقرار جدول الأعمال 176
- الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة المعقودة في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي (تشرين الأول/أكتوبر 2022) 176
- المناقشة التحضيرية للقرار المقبل للجنة الدائمة: *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر* 176

- مناقشة حول *الزخم البرلماني لصالح مكافحة المعلومات المضللة، ومحتوى الكراهية والمحتوى التمييزي في الفضاء الإلكتروني* 193
- انتخابات مكتب اللجنة الدائمة 193

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

- إقرار جدول الأعمال 208
- الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة المعقودة في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي (تشرين الأول/أكتوبر 2022) 208
- الوسائل وأساليب العمل الجديدة المقترحة لعمل اللجنة 208
- تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة 211
- الاستعراضات الوطنية الطوعية للعام 2023 للمنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة 216
- انتخابات مكتب اللجنة الدائمة 219
- ما يستجد من أعمال 220

منتدى النساء البرلمانيات

- افتتاح الدورة 221
- انتخاب رئيسة الدورة الـ35 لمنتدى النساء البرلمانيات 222
- كلمات ترحيبية
- إقرار جدول الأعمال 224
- الأنشطة الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) 224

(أ) عمل مكتب النساء البرلمانيات ومداولاته في الدورتين اللتين انعقدتا في كيغالي بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وفي المنامة بتاريخ 11 آذار/مارس 2023 224

(ب) عمل مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتوصياتها 224

(ج) أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) 225

- المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ 146 من منظور جندري 227
- حلقة نقاش بشأن القيادة البرلمانية في التصدي لانعدام الأمن والأزمات: وضع المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في صميم الأمن المائي، والقدرة على التكيُّف مع المناخ، واستدامة السلام 238
- تقرير حول مناقشة مشروع القرار المدرج على جدول أعمال الجمعية العامة الـ146 256
- مكان وتاريخ عقد الدورة الـ36 لمنتدى النساء البرلمانيات 257
- انتخابات مكتب النساء البرلمانيات 257

منتدى البرلمانيين الشباب

- إقرار جدول الأعمال 263
- كلمات افتتاحية 263
- معلومات مستكملة عن مشاركة الشباب 263
- المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ146 269
- انتخابات مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب 274
- تقديم الرئيس الجديد لمجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب 276
- الأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ147 (تشرين الأول/أكتوبر 2023) 276
- ما يستجد من أعمال 276

حلقة نقاش: *العمل البرلماني حول التنوع البيولوجي: ترجمة الالتزامات العالمية إلى تدابير وطنية* 277

حلقة نقاش حول إجراءات الرقابة بشأن المناخ 287

ورشة عمل للتحضير لقمة المستقبل التابعة للأمم المتحدة 298

حلقة نقاش بشأن التضامن البرلماني مع الأعضاء البرلمانيين المعرضين للخطر 307

ورشة عمل بشأن الصحة الجنسية والإنجابية – *إعداد الشباب لحياة آمنة، وصحية، ومرضية: نهوض البرلمانيين بالتربية الجنسية الشاملة مع مجتمعاتهم المحلية ولصالحها* 314

الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: استجابة عالمية – سلسلة اجتماعات بشأن مكافحة الإرهاب – *التخفيف من تأثير التهديدات الأمنية من خلال بناء القدرة على الصمود في منطقة الساحل* 324

اعتماد القرارات والوثائق الختامية والتقارير

- إعلان المنامة حول *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب* (مناقشة عامة) 337
- *الجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي* 339
  (اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)
- الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات 340
  (اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)
- تقارير اللجان الدائمة 341
- الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ148 وتعيين المقررين المشاركين 343

اختتام أعمال الجمعية العامة 344

الملحقات

1. إعلان المنامة بشأن *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب* (البند 3) 349
2. *الجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي (البند 5)* 352
   نص القرار
3. الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات *(البند 6)* 360
   نص القرار

4-أ. – 4-ب. تقارير اللجان الدائمة 371و375

5-أ. – 5-ب. نتائج التصويت بنداء الأسماء على مقترحات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة 378-387

6. *إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال* (البند 9) 388

المقدمة

شاركت وفود من 136 برلماناً عضواً في أعمال الجمعية العامة.

أفغانستان*، ألبانيا، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، مملكة البحرين، بنغلاديش، بيلاروسيا، بلجيكا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوتسوانا، البرازيل، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية إفريقيا الوسطى، تشاد، تشيلي، جزر القمر، ساحل العاج، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدنمارك، الإكوادور، جمهورية مصر العربية، غينيا الاستوائية، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، الجابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غينيا، غيانا، المجر، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، جمهورية العراق، إيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، المملكة الأردنية الهاشمية، كازاخستان، كينيا، دولة الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليبيريا، دولة ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، مالطا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، المملكة المغربية، موزمبيق، ميانمار*، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، سلطنة عمان، باكستان، دولة فلسطين، باراغواي، بيرو، فلبين، بولندا، البرتغال، دولة قطر، جمهورية كوريا، رومانيا، روسيا الاتحادية، رواندا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جمهورية الصومال الفيدرالية، جنوب إفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سريلانكا، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلاند، تيمور الشرقية، تونغا، تركيا، تركمانستان، أوغندا، أوكرانيا، دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وأوروغواي، وأوزبكستان، وفيتنام، والجمهورية اليمنية، وزامبيا، وزيمبابوي.

كما حضر برلمانا جزر الباهاما وكيريباتي اجتماع المنامة بصفة مراقب، بهدف الانضمام في المستقبل .

كما شارك في الجمعية الأعضاء السبعة المنتسبون التاليون: البرلمان العربي، والجمعية التشريعية لشرق إفريقيا (EALA)، والجمعية البرلمانية لاتحاد الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (IPA-CIS)، وبرلمان أمريكا

* وفقاً لقرار المجلس الحاكم في مدريد في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، لا يزال الاتحاد البرلماني الدولي يشارك مع البرلمانيين المنتخبين ديمقراطياً من أفغانستان، ولجنة تمثيل بيدوغسو هلوتاو لميانمار السابقين. تحضر الوفود ذات الصلة الجمعيات العامة بصفتها مراقباً لا يصوّت.

اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بارلاتينو)، والبرلمان الإفريقي، وبرلمان المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، والجمعية البرلمانية للفرانكفونية.

وضم المراقبون ممثلين عن :

(1) الأمم المتحدة والمنظمات ذات الصلة: الأمم المتحدة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والشراكة لصحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة؛

(2) الجمعيات والرابطات البرلمانية: جامعة الدول العربية، والاتحاد البرلماني الإفريقي، والاتحاد البرلماني العربي، والجمعية البرلمانية الدولية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجمعية البرلمانية الآسيوية، ورابطة مجالس الشيوخ، الشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، والجمعية البرلمانية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنتدى برلمانات المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، والمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، والمجلس الاستشاري المغربي، وبرلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، والمجلس العالمي للتسامح والسلام، وبرلمان البحر الأبيض المتوسط، والجمعية البرلمانية للدول الناطقة بالتركية، والجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، والجمعية البرلمانية لاتحاد بيلاروسيا وروسيا، واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمنتدى البرلماني لمجموعة التنمية للجنوب الإفريقي؛

(3) الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛

(4) تجمع أحزاب الوسط العالمي

ومن بين المندوبين البالغ عددهم 1205 الذين حضروا الجمعية العامة، ورد 683 عضواً في البرلمانات (661 من البرلمانات الأعضاء و22 من وفود الأعضاء المنتسبين). وكان من بين هؤلاء البرلمانيين 58 رئيساً، و43 نائباً لرؤساء البرلمانات، و233 نساء برلمانيات (34.1 في المئة)، و150 برلمانياً شاباً (22 في المئة).

الحفل الافتتاحي للجمعية العامة الـ 146

السبت، 11 آذار/مارس 2023

أقيم حفل افتتاح الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي في مركز البحرين العالمي للمعارض (EWB)، في المنامة، مملكة البحرين يوم السبت 11 آذار/مارس 2023، عند الساعة 19:00.

وتم عزف النشيد الوطني لمملكة البحرين.

ورحب معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، نائب رئيس مجلس الوزراء في مملكة البحرين، نيابة عن صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، بالوفود وتمنى لهم طيب الإقامة في مملكة البحرين، بلد المحبة والتسامح. وقد تم اختيار موضوع الجمعية العامة، *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*، ليعكس تاريخ مملكة البحرين بوصفه مكان التقاء للثقافات التي تعيش معاً في وئام. وأكد معاليه أن من شأن رفض الانقسام والكراهية واحتضان التضامن الإنساني أن يجعل العالم أكثر أمناً واستقراراً وازدهاراً، وأن يهيئ الظروف المناسبة للتنمية المستدامة.

ويواجه العالم أزمات متعددة من الكراهية والعداوة والحرب والإرهاب والكوارث الطبيعية وتغير المناخ والتهديدات التي يتعرض لها الأمن المائي والغذائي. ومن أجل الأجيال المقبلة، يحتاج القادة والبرلمانيون إلى العمل في شراكة من أجل عالم أكثر عدلاً وإنصافاً وأمناً. وتُمثل الدبلوماسية البرلمانية حجر الأساس في هذا التعاون، مما يسمح للبرلمانيين بتبادل الخبرات والعمل معاً لإيجاد حلول أكثر فعالية للتحديات المشتركة. ويرد اعتباران أساسيان للدبلوماسية البرلمانية هما احترام حقوق الإنسان وحريته وكرامته، إلى جانب احترام السيادة والسلامة الإقليمية ومبدأ عدم التدخل.

وتُعتبر مملكة البحرين مملكة ديمقراطية نابضة بالحياة، حيث بلغت نسبة إقبال الناخبين 73 في المئة في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، وهي ملتزمة تماماً بحقوق الإنسان وحرية مواطنيها والمقيمين فيها. وقال معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة إنه يتطلع إلى أن تتوصل الجمعية العامة إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل المدرجة في جدول أعمالها ودعا المندوبين إلى قضاء بعض الوقت في اكتشاف واقع مملكة البحرين، وهي بلد آمن ومسالم ومتسامح ومزدهر.

وأعلن معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة افتتاح الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

وتحدث ***معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين***، قائلاً إنه يمكن استخدام الدبلوماسية البرلمانية لإيجاد حلول مبتكرة للمسائل التي يواجهها العالم. وتسود الديمقراطية في مملكة البحرين منذ أكثر من 100 عام وهي موطن لشعوب من معتقدات وثقافات وأعراق مختلفة، ومع ذلك هم متحدون في دعم مُثُل التسامح والسلام والمحبة والتعايش. ولطالما كانت مملكة البحرين أيضاً مناصرة للحوار بين الأديان والسلام.

وستتيح الجمعية العامة للمندوبين الحاضرين في المنامة الفرصة لتسليط الضوء على أفضل الممارسات من برلماناتهم، والاتفاق على التزامات جماعية بالقيم الإنسانية، وتوسيع آفاقهم، والانضمام معاً لرفع أصوات البرلمانات لصالح التعايش والتسامح والسلام لما فيه خير البشرية جمعاء.

ورحبت ***الشيخة هيا بنت راشد آل خليفة، رئيسة الدورة الـ 61 للجمعية العامة للأمم المتحدة***، بالوفود إلى أرض التسامح والسلام والتنوع. إذ تُعتبر مملكة البحرين موطن لكثير من المهاجرين ولديها تشريعات واسعة النطاق لضمان حماية حرياتهم. وقد تجلى التزام مملكة البحرين بالسلام والمحبة والتعايش والتسامح من خلال زيارة البابا فرانسيس إلى البلاد في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويواجه العالم العديد من النزاعات والأزمات المتشابكة. وانعكست الزلازل الأخيرة في الجمهورية العربية السورية وتركيا على شكل "زلازل" من صنع الإنسان ناجمة عن انقلابات ونزاعات، وأسفرت مجتمعة عن تشريد الملايين من الناس.

وبالعمل معاً، يمكن للبرلمانات أن ترفع أصوات الناس الذين تمثلهم، وأن تظهر التسامح والتعايش السلمي، وأن تجد حلولاً عملية للنزاعات. إذ يُعتبر الأمن الحاجة الرئيسية للبشرية، ويكمن خلاص العالم في العمل من أجل ثقافة جديدة للتسامح والأمل والعدالة. ويمكن للجمعية العامة أن تكون نافذة على هذا العالم الجديد إذا اعترف المندوبون أولاً بأن السلام أرخص من الحرب، وأن التسامح أرخص من الكراهية.

وفي رسالة مرئية، قال ***السيد أنطونيو غوتيريس، الأمين العام للأمم المتحدة***، إن الجمعية العامة تنعقد في وقت يشهد العالم العديد من التحديات المترابطة. حيث يزداد خطاب الكراهية والاضطهاد وكره الأجانب والعنصرية وتتغذى من بعضها البعض. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتصدى لها إلا من خلال توحيد الجهود، والاعتراف بالتنوع، والاستثمار في الإدماج الاجتماعي، ومواجهة المعلومات الخاطئة والمضللة عبر الإنترنت. يمكن للبرلمانيين أن يؤدوا دوراً محورياً من خلال ترجمة آمال الناس في مجتمع أكثر عدلاً وإنصافاً إلى أفعال، على الصعيدين الوطني والدولي.

ودعا ***سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي***، المندوبين إلى الوقوف دقيقة صمت حداداً على أولئك الذين فقدوا حياتهم في الكوارث الأخيرة والنزاعات المستمرة. وشكر برلمان مملكة البحرين على استضافته للجمعية العامة وأقر بالدور الفعال لجلالة الملك في جعل الجمعية العامة تؤتي بثمارها. وأشار إلى أن 1200

مندوب من 130 برلمان عضو حضروا الجمعية العامة تناولوا موضوع تنوع الجنس البشري من حيث الثقافة والدين والخلفية والانتماء السياسي. والجدير بالملاحظة بشكل خاص أن وفداً من إسرائيل كان حاضراً، وهو ما لم يكن ممكناً حتى وقت قريب جداً.

ويجب أن تعتبر الديمقراطية دائماً طموحاً وليس منتجاً محدوداً. وقد أظهرت مملكة البحرين تقدماً كبيراً نحو أن تصبح أمة ديمقراطية بالكامل، لا سيما من حيث الشمولية والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ولكن يمكن دائماً عمل المزيد. وعكس موضوع الجمعية العامة عن كثب رؤية الاتحاد البرلماني الدولي لعالم يكون لكل صوت فيه أهمية، ومن مسؤولية البرلمانيين الاستجابة لتوقعات الجميع. وأعرب عن اعتقاده بأن الدبلوماسية البرلمانية، على النحو الذي تبناه مؤسسو الاتحاد البرلماني الدولي، ستظهر بفخر خلال الجمعية العامة، وأنه سيتم إحراز تقدم بشأن العديد من الأهداف المشتركة للإنسانية.

وشكر ***معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي***، برلمان مملكة البحرين على استضافته الكريمة والكفؤة للجمعية العامة، ونائب رئيس الوزراء على حضوره، مما يدل على الأهمية التي توليها مملكة البحرين لتعددية الأطراف والدبلوماسية البرلمانية. وأشار إلى استضافة البلاد مؤخراً للبابا والإمام الأكبر للأزهر في منتدى حوار مملكة البحرين، وقال إن مملكة البحرين كانت موقعاً مثالياً لجمعية مكرسة للتعايش السلمي والمجتمعات الشاملة. وتبين مؤشرات عديدة أن التعصب والتمييز في ازدياد، وأن للبرلمانيين دوراً هاماً يؤدونه في معالجة هذه المسألة. وتواجه النساء بصفة خاصة انتهاكات لحقوقهن في أماكن كثيرة، ولكن على الأخص في أفغانستان، حيث يتم استبعادهن من المجتمع بطرق متعددة.

وكان الوضع العالمي مألوفاً إلى حد مؤلم من الجمعيات العامة السابقة. إذ لا تزال الحرب مستمرة في أوكرانيا، ولا يزال الإرهاب يؤثر على العديد من الأماكن، ولا سيما منطقة الساحل، والنزاع في دولة فلسطين لم يحل بعد عقود عديدة. ولا تزال أزمة المناخ تشكل تهديداً وجودياً للبشرية، وقد أودت الظواهر المناخية المتطرفة بحياة الآلاف في جميع أنحاء العالم في الأشهر الأخيرة. وسيطلق الاتحاد البرلماني الدولي حملته الجديدة "*برلمانات من أجل الكوكب*" في الجمعية الحالية لحشد جميع البرلمانات لإدخال قوانين حماية البيئة والحد من بصماتها الكربونية. ولا تزال الديمقراطية مهددة، مع انتشار المعلومات المضللة وازدياد الأخبار المزيفة. ويجري إحراز تقدم نحو زيادة تمثيل المرأة والشباب في البرلمان ولكن بوتيرة بطيئة. واستجابة لذلك، يجب أن تكون البرلمانات أقوى: أكثر فعالية وشمولاً ومرونة وخضوعاً للمساءلة. وأعرب عن أمله في أن ينتهز المندوبون الفرصة الذهبية للجمعية العامة للتعلم من بعضهم البعض، وتوحيد قوتهم وإيجاد حلول ملموسة لمشاكل العالم.

وتطلع الى جمعية عامة مقبلة مثمرة.

جلسة الأحد 12 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 11:00 برئاسة معالي السيد دوارتي باتشيكو (البرتغال)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

البند 1 من جدول الأعمال

انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ146

رحب **معالي السيد دوارتي باتشيكو** (البرتغال)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، بالمندوبين المشاركين في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي ودعا معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين لرئاسة الجمعية بعد انتخابه من قبل المجلس الحاكم.

وتولى رئاسة الجلسة معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين ورئيس الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي.

كلمات افتتاحية

لفت **الرئيس** الانتباه إلى موضوع المناقشة العامة، *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*. تعاني العديد من المجتمعات المختلفة من العنف والتطرف والتعصب، مما يقوض السلام في جميع أنحاء العالم . ومن الضروري بناء مجتمعات مستقرة وشاملة. ويجب على البرلمانيين في جميع أنحاء العالم أن يعملوا معاً لتحديد رؤية مشتركة.

ويجب اتخاذ تدابير عاجلة لمواجهة التحديات العالمية الملحّة .أولاً، كان من الضروري تعزيز التعاون المتعدد الأطراف بشأن التعافي من كوفيد-19. وترد حاجة إلى حلول التنمية المستدامة لتصحيح الضرر الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الجائحة وإنشاء مجتمعات أكثر ازدهاراً. ثانياً، يتعين على المجتمع الدولي أن يجد الموارد المادية والبشرية اللازمة لحماية البيئة ومكافحة تغير المناخ. ويسبب التدهور البيئي وتغير المناخ مشاكل هائلة، مثل النزوح والتصحر وندرة المياه .ثالثاً، لا بد من بذل المزيد من الجهود لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين الشباب. فالنساء والشباب هم مفتاح التنمية. رابعاً، ترد حاجة إلى اليقظة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. ويجب حماية الفئات الضعيفة مثل الأطفال والأشخاص الذين يعيشون في الفقر من خلال التشريعات.

وتم تشجيع البرلمانات على توحيد جهودها لتعزيز التنمية المستدامة والسلام الدائم. ويجب عليها أن تمهد الطريق للحوار في أوقات النزاع وأن تقلل من التهديدات التي يتعرض لها الأمن، بما في ذلك تلك التي تسببها الأسلحة النووية. ومن الضروري ضمان تنفيذ جميع الالتزامات المقطوعة على أرض الواقع وانعكاسها في التشريعات الوطنية.

وذكر **معالي السيد دوارتي باتشيكو** (البرتغال)، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي أن من نافلة القول أن العالم يواجه أزمات عديدة، بما في ذلك الحرب وتغير المناخ والركود الاقتصادي. وترد أيضاً أزمة تضامن وقيم تسبب التعصب والانقسام الاجتماعي. من الضروري تنظيم وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية الأخرى، حيث تنتشر كراهية الأجانب والعنصرية وخطاب الكراهية، ليس كشكل من أشكال الرقابة، ولكن لحماية السكان. يجب على البرلمانيين أن يكونوا قدوة من خلال وقف خطاب الكراهية في ما بينهم في السياق الوطني والدولي على حد سواء. إن الخلافات جزء طبيعي من الديمقراطية ولكن ينبغي أن تتم بطريقة محترمة.

وكان الاتحاد البرلماني الدولي مؤسسة تروج لقيم مثل التعايش السلمي والحوار التي هي مطلوبة الآن أكثر من أي وقت مضى. ولذلك فإن موضوع المناقشة العامة وثيق الصلة بالموضوع، لا سيما في مملكة البحرين حيث يشكل احترام البشر، بمن فيهم أبناء الثقافات والأديان المختلفة، جزءاً بارزاً من المجتمع. ويمكن إيجاد التعايش السلمي بوضع الناس في صميم جميع الأنشطة، بما في ذلك داخل الاتحاد البرلماني الدولي.

ولقد أظهرت جائحة كوفيد-19 مدى صغر حجم العالم. وانتشر الفيروس بسرعة كبيرة عبر الحدود من دون تمييز بين الثقافات أو الأديان أو الخلفيات الاقتصادية. ولم يتم تطوير اللقاحات بهذه السرعة إلا بسبب التعاون الدولي. وشجع البرلمانيين على التعلم من التضامن الذي ظهر أثناء الجائحة. يجب أن يعملوا معاً للقضاء على الكراهية وتعزيز السلام.

وقالت **السيدة ن. غانيا** (مقررة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد، مفوضية حقوق الإنسان)، المتحدثة الرئيسية، في رسالتها المسجلة مسبقاً عبر الفيديو، إن تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع هدف رفيع المستوى سعى المجتمع الدولي إلى تحقيقه على مدى عقود عديدة. وللبرلمانيين دور حاسم في النهوض بالمساواة والتعايش وكذلك في مكافحة التمييز والتعصب.

وقدم إعلان الأمم المتحدة للعام 1981 بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد تعاريف لعدد من المصطلحات الرئيسية. وتشير عبارة "التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد" إلى أي تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس الدين أو المعتقد ويكون الغرض منه أو أثره إبطال أو إضعاف الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها على قدم المساواة. وتشمل عبارة "الدين أو المعتقد" الفكر أو الضمير أو الدين أو المعتقد. ومن المهم الاعتراف بأن جميع الناس يستحقون الحقوق والكرامة بمجرد أنهم بشر. ويقع على عاتق سلطات الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول على حد سواء التزام ومسؤولية إتاحة الوصول الكامل إلى تلك الحقوق.

وتعتبر خطة عمل الرباط بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تشكل تحريضاً على التمييز أو العداء أو العنف، مجموعة أخرى من معايير حقوق الإنسان الهامة. ميزت خطة العمل بين التحريض غير القانوني من ناحية، والخطاب المدان أخلاقياً من ناحية أخرى – وهو تمييز كان ضرورياً أكثر من أي وقت مضى نظراً لتضخيم خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي والعواقب الواضحة للشعبوية، بما في ذلك من قبل البرلمانيين، على خطاب الكراهية الذي يستهدف الأقليات الدينية وغيرها. كانت مسؤوليات البرلمانيين فريدة وهامة. إنها تتطلع إلى رؤية نتائج بناءة بشأن التعايش السلمي في السنوات المقبلة.

وصرّحت **السيدة ف. ما–إيه سولم يونغ**، رئيسة حركة التسامح الإفريقي (Afrogiveness) والشباب الإيجابي في إفريقيا، المتحدثة الرئيسية، أنها، بعد أن تعرضت للتخويف في يوم من الأيام، بحثت عن السلام ووجدته في القوة الإلهية للمغفرة. في هذه العملية، علمت أنها لا يمكن أن تكون في سلام مع الآخرين إلا إذا كانت في سلام مع نفسها. منذ ذلك الحين، كرّست حياتها لتعزيز التسامح والعفو والتعاطف والأخوة الإنسانية كمفاتيح للسلام المستدام. فالسلام ليس مجرد غياب العنف بل هو حالة من الوجود وأسلوب الحياة.

وكانت تتحدث نيابة عن ملايين الأشخاص الذين تسبب التعصب في تحطيمهم جسدياً، وتدميرهم عاطفياً، وإرعابهم اجتماعياً. لم يمر يوم في العالم من دون حالات من وحشية الإنسان تجاه الإنسان. كان من الشائع أن تنشأ النزاعات غير الضرورية بسبب الدين والثقافة والإثنية والجندر والعرق والتي كان من الممكن تجنبها بسهولة من خلال تعلم التسامح مع الاختلافات. كانت الإحصائيات مقلقة. في العام 2021، أفيد أن ما لا يقل عن 119000 شخص لقوا حتفهم

نتيجة للعنف المنظم بينما أُجبر 89.3 مليون شخص على الفرار من ديارهم بسبب النزاع والاضطهاد. لسوء الحظ، كان العديد من الأشخاص الجالسين في الغرفة متواطئين في تلك الفظائع. لقد سمحوا للجشع والحسد والاستياء بالبقاء في أذهان الرجال من دون عوائق. لقد قاموا بتطبيع مساحة دولية مرتبطة بالمصلحة الذاتية والتعطش القبيح للسلطة. لقد أهملوا ووصموا الصحة العقلية، ونسوا أن الصحة العقلية مرتبطة بالسلام الداخلي والإنتاجية. ولدت مسائل مثل العنصرية والقبلية وكراهية الأجانب من عقلية مشوهة ورغبة في تربية الذات فوق الآخر.

وينبغي أن يكون بلدها، الكاميرون، منارة للتعددية ولكنه وقع بدلاً من ذلك في نزاع قاتل بين الأديان والثقافات. في العام 2016، اشتبك الانفصاليون في المناطق الناطقة بالإنجليزية في الكاميرون مع الحكومة المركزية، التي كانت ذات أغلبية ناطقة بالفرنسية، مما أدى إلى تقسيم البلاد على أسس لغوية وتكاثر التوترات بين المواطنين العاديين. كانت تتوق إلى الكاميرون حيث لا يتم الحكم على الناس من خلال اللغة التي يتحدثون بها. ومع ذلك، بعد التفاعل مع الضحايا، أدركت أن ذلك لن يكون ممكناً إلا عندما يكون صوت الجميع مهماً.

ونتيجة لذلك، في العام 2018، أسست حركة التسامح الإفريقي (Afrogiveness) التي تتألف من كلمتين: "إفريقيا" و "التسامح". استخدمت الحركة لغة الفن الموحدة لعلاج ونزع فتيل التوتر بين الناجين على طرفي نزاع متعارضين. ومع ذلك، أدركت بسرعة أنه لا يمكن إحراز تقدم يذكر، لأن معظم الضحايا كانوا عالقين في المرارة والانتقام والاكتئاب. وما لم تلتئم عقول الضحايا، فإن جهودها ستظل عقيمة، وستستمر دورات العنف المفرغة. على هذا النحو، قررت تمكين الناجين بالموارد الأساسية التي تسمح لهم بالعيش ليس بكرامة وقوة فحسب، بل أعطتهم أيضاً الذكاء العاطفي اللازم لتحويل الألم إلى هدف. كان الأمل، حتى في السعي لتحقيق العدالة، أن يتجنب الناجون التطرف العنيف.

وبصفتها معالجة فنية مدربة، سعت إلى سد فجوة الصحة العقلية في جهود الإغاثة باستخدام القوة الشافية للفنون للمساعدة في شفاء الناجين وتحطيم المعتقدات التي ولدت التعصب الأعمى وزرعت الانقسامات وأثارت النزاعات. لم يكن التسامح يتعلق بالتغاضي عن الخطأ ولكن يتعلق بالسماح للناس بأن يكونوا على طبيعتهم طالما أنهم لم يؤذوا أحداً. في العام 2020، أسست جوقة التسامح، وهي أول جوقة بين الأديان واللاجئين في الكاميرون، والتي استخدمت الموسيقى لعلاج الناجين من النزاع والتعصب والتواصل معهم والارتقاء بهم مع تمكين الحوار والتفاهم المتبادل والتعايش السلمي. في الآونة الأخيرة، حلت الجوقة نزاعاً بين ثلاث مجموعات من المنشدين. كانت إحداهم مجموعة من المسلمين وجدوا أن استخدام الآلات الموسيقية غير مسموح به بينما كانت المجموعتان الأخرتان، إحداهما مسلمة والأخرى

مسيحية، تؤيدان استخدام الآلات. بعد إجراء بعض الأبحاث، صادفت الجوقة شركة Halal Beats، وهي شركة ابتكرت الموسيقى باستخدام الموسيقى التصويرية القائمة على الصوت. لذلك تم إعداد نسختين من كل أغنية – نسخة شاملة ونسخة حلال. وقد أرضى الحل كلا من المسيحيين والمسلمين وأظهر أنه من الممكن دائماً إيجاد طرق للتعايش.

وفي عالم يزداد تجزؤاً ولكنه يتسم بالعولمة، أصبح من الضروري جعل التعايش السلمي جزءاً من سيادة القانون. وعلى الرغم من إنفاق 15 مليار دولار أمريكي على عمليات بناء السلام كل عام، لا يزال يعاني العالم من النزاعات والتعصب. لقد كان جرس إنذار يوضح الحاجة إلى تغيير النهج. وسيتطلب التعايش السلمي الحقيقي تغييراً في ديناميات السلطة. يجب ألا تقاس أقوى البلدان بقوتها النووية أو تفوّقها العسكري بل بقدرتها على الدفاع عن العدالة والمحبة. ومن شأن تغيير ديناميات القوة أن يشجع على إيجاد جو من التعاون بدلاً من المنافسة وأن يساعد على إعادة بناء الثقة بين الدول والنظم. يجب على البرلمانيين إشراك الناس في تطوير كل قانون يتم سنه نيابة عنهم والاستمرار في الحديث عن التسامح. ويجب عليهم أن يكونوا قدوة وأن يكفلوا ألا يكون التسامح مجرد كلمة جوفاء.

ومن الممكن إيجاد تعايش سلمي من خلال التثقيف في مجال السلام والصحة العقلية. والتثقيف في مجال السلام يعلّم الناس القيم التي تبقيهم في سلام مع أنفسهم ومع الآخرين ومع الطبيعة. ولكي يسود السلام، يجب أن تصبح تلك القيم قانوناً. كانت القيم مثل الركائز التي أجبرت الناس على فعل الخير حتى عندما يغريهم الشر وأنشأت إحساساً بالأمان حتى في الأوقات الصعبة. على هذا النحو، شجعت المشرعين على سن قوانين بشأن الامتنان والنزاهة والتسامح واللطف والمحبة. من شأن تعليم السلام القضاء على متلازمة "نحن ضدهم" ومكافحة المظلومية. من شأنه أن ينور الناس بحقوقهم وحرياتهم المشتركة بالإضافة إلى إنسانيتهم المشتركة أثناء مواجهة انتشار خطاب الكراهية عبر الإنترنت والأخبار المزيفة والتنمر عبر الإنترنت. ولذلك يجب أن تصبح مادة إلزامية في برامج التعليم النظامي وغير النظامي.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يسود سلام من دون الصحة العقلية. تم تخمير كل نزاع في أذهان البشر. ستساعد قوانين الصحة العقلية في إنهاء وصمة العار والتمييز ضد الناجين من الصدمات والأمراض العقلية، مما يسهل على الناس طلب المساعدة قبل نقل مشاكلهم إلى الآخرين.

ويرد نوع من السلام ونسخة من العالم لم تظهر بعد. ومع ذلك، فإن ظهوره يعتمد على كل شخص على وجه الأرض. والتعايش السلمي مسؤولية مشتركة وعملية جماعية ينبغي رعايتها في الأذهان. بدأت الحروب في أذهان الجميع. وكذلك يجب بناء الدفاعات من أجل السلام في أذهان الجميع.

وقالت **السيدة ل. فاسيلينكو** (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات، إن التمييز والعنف اللذين يغذيهما التعصب والكراهية لا يزالان متفشيين في العالم. ويشهد الشعب الأوكراني ذلك مباشرة كل يوم بينما لا يزال بلده يعاني من عواقب عدوان روسيا الاتحادية غير المبرر. ومن الأمثلة على التعصب الذي ترتكبه روسيا الاتحادية اختطاف الأطفال لمحو هويتهم، والعنف الجنسي، والهجرة القسرية، وفصل الأسر، والادعاء بأن لأمة ما الحق في الوجود أكثر من أمة أخرى. ومع ذلك، كان التعصب وسيبقى دائماً لعبة خاسرة. لقد قاد البشرية دائماً إلى حافة الإبادة، وشكك في أهمية العقود الاجتماعية وعرّض الديمقراطية للخطر.

ومن الهام الوقوف بقوة ضد أوجه عدم المساواة والاستبعاد وتعزيز إعمال حقوق الإنسان للجميع. ويجب أن يشمل العمل مبادرات تدعم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وحقوق النساء والفتيات، ومشاركة المرأة في القيادة وصنع القرار. إن العلاج من التعصب هو الإدماج والتمكين.

ولسوء الحظ، كان الاندماج السياسي لا يزال وهماً. شكلت النساء 26.5 في المئة فحسب من نسبة البرلمانيين، و11.3 في المئة من رؤساء الدول، وأقل من 10 في المئة من رؤساء الحكومات وأقل من 23 في المئة من الوزراء في جميع أنحاء العالم. على هذا النحو، كان حوالى 73 في المئة من البرلمانيين و90 في المئة من رؤساء الوزراء و 77 في المئة من الوزراء رجالاً. كان النموذج المهيمن هو الاستبعاد. ترد حاجة ملحة إلى تصحيح الخلل الفاحش في التوازن وتحقيق التكافؤ في السياسة بنسبة 50/50. فالعالم بحاجة ماسة إلى النساء كنماذج يحتذى بها إذا كان يرغب في إيجاد التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة والتسامح. تضمنت بعض القدوات الجيدة أولينا زيلينسكا (السيدة الأولى لأوكرانيا) التي كانت مصدر إلهام في جميع أنحاء العالم لعملها في بناء مجتمعات عادلة وشاملة بالإضافة إلى ميا موتلي (رئيسة وزراء بربادوس) التي كانت تناضل من أجل الشمولية المناخية.

وتكمن القوة في العمل الجماعي. وأعربت عن أملها في أن تزوّد الجمعية العامة البرلمانيين بالأفكار والحوافز لتعزيز التسامح والإدماج والمساواة في أنفسهم ومجتمعاتهم ودولهم وفي جميع أنحاء العالم.

وأفادت **سعادة السيدة سحر البزار** (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس منتدى البرلمانيين الشباب، أن الشباب، عند النظر في المستقبل، يرون العديد من التحديات المقبلة – من تغير المناخ والكوارث الطبيعية إلى الفقر وأوجه عدم المساواة إلى النزاعات والحروب. ويجب أن تعمل جميع الأجيال معاً للتصدي لتلك التحديات على الصعيدين الوطني

والدولي. يجب أن يقوموا بذلك من خلال محاربة الاستبعاد وعدم إغفال أحد. وتسبب الاستبعاد في تزايد أوجه عدم المساواة والاغتراب والتعصب وانعدام الثقة.

وغالباً ما يكون الشباب أول ضحايا الاستبعاد. من الناحية الاقتصادية، كان ما يقرب من ربع شباب العالم عاطلين عن العمل أو من دون إمكانية الحصول على التعليم أو التدريب. من الناحية السياسية، كان 3 في المئة فحسب من البرلمانيين دون سن الـ 30. على الرغم من ذلك، كان الشباب حريصين على المشاركة بشكل أكبر في السياسة والمجتمع، ويمكن لوجودهم أن يفعل الكثير لسد الفجوات. كانوا في وضع جيد بشكل خاص للوصول إلى الشباب من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

وشجعت البرلمانيين على استخدام الأدوات الموضحة في حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* وترد أداتان لهما أهمية خاصة: الحصص والتجمعات الشبابية. وستساعد الحصص في الحصول على مقاعد للبرلمانيين الشباب على طاولة صنع القرار. ومن شأن التجمعات أو اللجان الشبابية أن تساعد في توجيه آراء ووجهات نظر الشباب في العمل البرلماني.

والصلة بين الإدماج والسلام واضحة. ويجب على البرلمانات أن تكون قدوة وأن تشرك الشباب في أعمالها. يريد الشباب أن يكونوا جزءاً من الحل.

البند رقم 3 من جدول الأعمال

المناقشة العامة بشأن موضوع *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*

(A/146/3-Inf.1)

بدأ **السيد أ. سيمونيان** (أرمينيا) الجزء الرفيع المستوى من المناقشة العامة المخصص لرؤساء البرلمانات، وقال إن المبادئ الرئيسية للتعايش السلمي – احترام السيادة والسلامة الإقليمية، والمساواة في الحقوق، وتقرير المصير، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية – ينبغي أن تحكم العلاقات بين الدول، ولكنها تنتهك كثيراً. وكان التعايش السلمي يسير جنباً إلى جنب مع الوحدة. وعندما يكون الأفراد والدول متحدين، فمن المرجح أن يعملوا معاً ويحلوا النزاعات سلمياً.

وتعيش الأقليات في أرمينيا مثل اليزيديين والأكراد والروس والأوكرانيين والآشوريين واليهود واليونانيين جنباً إلى جنب كأعضاء متساوين في المجتمع. وبموجب الدستور الأرمني، يجب أن يتألف البرلمان من أربعة ممثلين على الأقل من الأقليات القومية. وقال إن حجر الأساس في السياسة الدولية الأرمينية يتمثل في إقامة علاقات سلمية مع جميع الدول. ومع ذلك، تواجه الدولة العديد من التهديدات. فعلى سبيل المثال، تواصل أذربيجان انتهاك السلامة الإقليمية لأرمينيا التي

احتلت بصورة غير قانونية 150 كيلومتراً مربعاً من الأراضي الأرمينية. وعلى الرغم من التحديات، تسعى أرمينيا إلى بناء سلام مستدام وليس لديها مطالبات إقليمية على أي من جيرانها.

وقد فرضت أذربيجان حصاراً على ممر لاتشين، وهو الطريق الوحيد الذي يربط أرمينيا والعالم بناغورني – كاراباخ . كان الحصار انتهاكاً جسيماً لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 والذي وافقت فيه أذربيجان على ضمان الحركة الآمنة للمواطنين والمركبات والبضائع في كلا الاتجاهين على طول ممر لاتشين. كان الطريق متعذراً على حركة المرور المدنية والتجارية منذ كانون الأول/ديسمبر 2022، مما ترك ما يقرب من 120000 من سكان ناغورني كاراباخ من أصل أرمني من دون الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، تنشر أذربيجان معلومات مضللة عن أرمينيا، ولا سيما عن دورها في زرع الألغام، وقتلت مؤخراً ثلاثة من ضباط شرطة ناغورني – كاراباخ في كمين كان مخططاً له سابقاً. وقال إن أفعال أذربيجان هي شكل من أشكال التطهير العرقي. ويجب عدم التغاضي عن التعصب والعنف الموجه ضد الناس على أساس عرقهم أو دينهم. وقد جذبت الكارثة التي تلوح في الأفق في ناغورني – كاراباخ الاهتمام الدولي بحق. وقد طبقت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تدابير ضد أذربيجان بسبب الحصار بينما دعا مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان على وجه السرعة إلى رفعه. ولا يمكن بناء السلام والوئام إلا على دعائم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والتعايش السلمي.

وقالت **السيدة س. دهوس** (بلجيكا) إنه يصادف العام 2023 الذكرى السنوية العشرين لإضفاء الشرعية على زواج المثليين في بلجيكا الذي كان انتصاراً أخلاقياً وانتصاراً للبشرية. وفي مجتمع حر ومتكافئ، يجب أن يكون للناس الحق في بناء حياتهم الخاصة كيفما شاءوا.

ولا ينبغي أن يكون حب شخص ما للآخر سبباً ليصبح مواطناً من الدرجة الثانية. تعني المساواة الحرية للجميع، وليس فحسب للبعض.

ويمكن ملاحظة العديد من التطورات الإيجابية في البلدان التي أصبحت فيها المساواة في الزواج حقيقة واقعة. فالناس أكثر سعادة وأمناً وازدهاراً في المجتمعات المتساوية من المجتمعات ذات القوانين التمييزية. كان الاعتراف بزواج المثليين، الذي كان مجرد اعتراف بالحب، خطوة نحو مجتمع منفتح ومتسامح حيث لا يخشى الناس السير في الشوارع أو إخفاء شخصيتهم. فتح زواج المثليين عيون الناس واعترف بوجود المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس، مما يدل على أنه ما من شيء غير طبيعي بشأنهم.

ولم ينهار المجتمع البلجيكي عندما شرع زواج المثليين ولكنه في الواقع أصبح أكثر سعادة بشكل جماعي. ومع ذلك، لم يكن مجتمعاً مثالياً. في بعض الأحيان، استمرت أعمال العنف الوحشية ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس وظلت معدلات الانتحار بين المثليين أعلى بكثير من السكان على النطاق الأوسع. وعلى هذا النحو، من الهام مواصلة وضع مبادرات للتعجيل بالقبول.

ولم تصل الحقوق المتساوية إلا لتوها ولا تزال مفقودة في أجزاء كثيرة من العالم. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية النهوض بقضية الشعب من خلال النضال من أجل حريته وإظهار اهتمامه به. كان القبول السياسي الخطوة الأولى نحو مجتمع مقبول. ودعت البرلمانيين إلى تحرير الحب من خلال معاملة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس على قدم المساواة ورفع القيود المفروضة عليهم.

وذكر **السيد و. بيرلا** (الهند) أن الهند هي أكبر ديمقراطية عملية على هذا الكوكب، تعود جذورها إلى العصور القديمة. ويستند دستورها إلى مُثُل الحرية والمساواة والأخوة والعدالة للجميع. كما أن قيم التسامح والتعددية الثقافية والتعايش السلمي مكرسة في الدستور. وقد تعايش أتباع مختلف الأديان والمعتقدات والثقافات بسلام في الهند منذ آلاف السنين. كانت البلاد فخورة بثقافتها وتراثها المتنوع للغاية.

وتتمتع الهند بديمقراطية تشاركية قوية وبنظام متعدد الأحزاب ينبض بالحياة. وتمكن المواطنون من التعبير عن آمالهم وتطلعاتهم من خلال ممثليهم البرلمانيين. يعكس العدد المتزايد من الناخبين في الانتخابات ثقة الناس في نظام الحكم في البلاد.

ولقد عمل البرلمان بلا هوادة على مر السنين لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي، لا سيما من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويكمن الهدف من ذلك ضمان رفاه جميع قطاعات المجتمع، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل الشباب والنساء. ووضعت خطط مختلفة لتحسين التعليم والصحة والإسكان وتنمية المهارات. والهند ملتزمة بالحكم الذي يركز على الناس من أجل مجتمع أكثر مساواة.

وينبغي حل جميع المسائل العالمية سلمياً عن طريق الحوار. وقد أجرى برلمان الهند دائماً مناقشات ومداولات مستفيضة وهادفة بشأن التحديات العالمية المعاصرة. وكانت بعض المواضيع التي نوقشت في البرلمان هي تغير المناخ، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والتنمية المستدامة، وجائحة كوفيد-19.

ويجب أن تعكس المؤسسات العالمية على نحو أفضل حقائق النظام العالمي المتغير بسرعة. وعلى هذا النحو، لا يمكن تأخير إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أكثر من ذلك. ومن شأن الإصلاح أن يمكن المجتمع الدولي من التصدي على نحو أفضل للتحديات.

ومن شأن التنمية الشاملة للجميع أن تساعد على تعزيز التعايش السلمي والتسامح. ويمكن استعادة الثقة بالديمقراطية من خلال القضاء على أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. ويمكن للبرلمانيين أن يضطلعوا بدور حاسم في بناء التعايش السلمي، ويشجعون على العمل معاً لبناء مستقبل أفضل للبشرية.

وقال **معالي السيد أحمد محمد علي الصفدي** (المملكة الأردنية الهاشمية) إن الإسلام يقوم على قيم التعاطف والسلام.
غير أنه مما يؤسف له أنه عانى الكثير من المسلمين معاناة شديدة نتيجة للإرهاب.

وترد حاجة إلى خمسة إجراءات لبناء التعايش السلمي. أولاً، يجب على البرلمانيين إدانة خطاب الكراهية الدينية ومنع استخدام حرية التعبير كذريعة لإسكات الناس بسبب دينهم. ثانياً، يجب على منصات التواصل الاجتماعي بذل المزيد من الجهد لمنع انتشار الكراهية عبر الإنترنت. ثالثاً، يجب على الدول أن تتوقف عن تزويد الشرق الأوسط وأماكن أخرى بالأسلحة. رابعاً، يجب اتخاذ إجراءات منسقة لمكافحة الإرهاب والتطرف. وخامساً، ترد حاجة إلى برامج إنمائية بشأن مسائل مثل التعليم والصحة. وتتطلب جميع الإجراءات المذكورة أعلاه حواراً واحتراماً للآخرين. كانت المملكة الأردنية الهاشمية مثالاً على بلد يعيش فيه المسيحيون والمسلمون بسعادة مع كلا المجموعتين جزءاً من الثقافة والحضارة. كان نهر المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تعمّد يسوع، رمزاً للتعايش بين العديد من الأديان المختلفة. وقد رفض بلده قبول التعصب وعزز الوئام بدلاً من ذلك.

وقال **السيد أ. فروجيا** (مالطا) إن حفظ السلام وتعزيز التعايش السلمي عملية مستمرة لا تقتصر على منطقة جغرافية معينة أو نقطة من التاريخ. ويجب أن يشكل الأساس لكل سياسة وقانون ويتطلب مشاركة كاملة من كل شخص في المجتمع. وللبرلمانيين دور هام بوجه خاص في تعزيز القيم الأساسية مثل اللاعنف والاحترام والتسامح. وعليهم أن يستخدموا الدبلوماسية البرلمانية كحافز لتعزيز التسامح والسلام. وينبغي أن تعمل المنتديات البرلمانية المشتركة على تعزيز الحوار وتحديد الإجراءات الرامية إلى القضاء على التعصب والكراهية من الخطاب الجماعي.

ومالطا بلد يقع في البحر الأبيض المتوسط وتحيط به حقائق ثقافية واقتصادية واجتماعية متنوعة. ومنذ الاستقلال، وباعتبارها بلداً محايداً، دأبت على الدعوة إلى السلام في المنطقة. ومن بين التدابير المتخذة تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع في المحافل الدولية وتيسير تنظيم العديد من الاجتماعات والمناسبات الرامية إلى تعزيز السلام. ومالطا هي أيضاً البلد المضيف للمجلس العالمي للتسامح والسلام – وهو منظمة دولية تنشر ثقافة التسامح بين الدول. ويشارك برلمان مالطا في الأنشطة التي يضطلع بها المجلس العالمي وسيعقد قريباً مؤتمراً بشأن بناء التسامح والسلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويجب أن يكون الاتحاد البرلماني الدولي بمثابة منبر لتعزيز السلام على الصعيد الدولي. ومن الهام، على وجه الخصوص، السعي إلى تحقيق نتائج ملموسة بشأن الحرب في أوكرانيا من خلال عمل فريق العمل المنشأ بموجب قرار الاتحاد البرلماني الدولي المعنون *"تسوية الحرب في أوكرانيا بالوسائل السلمية، واحترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والسلامة الإقليمية"* .

وأفاد **معالي السيد علي بن صالح الصالح** (مملكة البحرين) أن مملكة البحرين مفترق طرق بين الثقافات والحضارات والأديان وثقافة برلمانية غنية بالنقاش. وقد كرست قيماً مثل الاحترام المتبادل والتسامح في دستورها واتخذت مبادرات عديدة لتنفيذها. فعلى سبيل المثال، أنشئ مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي بهدف نشر السلام على الصعيد العالمي ومكافحة جميع أشكال التعصب. ودعا البرلمانات إلى تعزيز التشريعات التي تجرم الكراهية والعنصرية وعدم احترام الدين.

وأعرب عن تأييده للبند الطارئ الذي اقترحته دولة قطر بعنوان *"تجريم ازدراء الأديان ونشر الكراهية وتعزيز التعايش والتسامح والسلم والأمن الدولي"* . وهو موضوع ملح في ضوء الظروف العالمية الراهنة.

يجب على البرلمانيين العمل معاً لتعزيز التضامن لمساعدة الناس على الابتعاد عن الانقسامات الدينية والمجتمعية. يتعيّن أن يكون البشر في قلب الجهود البرلمانية من أجل إنشاء مجتمعات شاملة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقال **معالي السيد النعم ميارة** (المملكة المغربية) إنه ترد صلة بين التعايش السلمي وأهداف التنمية المستدامة. والواقع أن مسائل التنمية، مثل تغير المناخ وانعدام الأمن الغذائي، أسهمت في نشوب النزاعات في جميع أنحاء العالم والعكس صحيح. والحالة مثيرة للقلق بوجه خاص في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما منطقة الساحل. ويجب بذل كل جهد ممكن لتحقيق التنمية المستدامة.

ومن الهام إرساء أسس التعايش السلمي بالقضاء على الأسباب الجذرية للتعصب والكراهية. والحوار، ولا سيما بين مختلف الثقافات والحضارات، هام للغاية. يجب أن يكون التعايش السلمي في مركز كل مشروع جديد. وحث المندوبين على دعم البند الطارئ الذي اقترحته دولة قطر ودعاهم إلى المؤتمر البرلماني للحوار بين الأديان في مراكش في حزيران/يونيو 2023.

والمملكة المغربية هي إحدى مؤسسي تحالف الأمم المتحدة للحضارات وترغب في الحفاظ على مركزها كأرض انفتاح وتعايش. ولا يمكن للدول أن تحقق إمكاناتها إلا من خلال السلام.

وقال **السيد ج. بوتيمر** (إيرلندا) إن تعزيز السلام وبناء مجتمعات شاملة يتطلب قيادة. يتطلب الأمر من البرلمانيين تحدي بعضهم البعض. كان العمل مطلوباً، وليس الكلام. وشجع البرلمانيين على إصدار التشريعات اللازمة لتعزيز التعايش السلمي.

وأخذت إيرلندا دورها على محمل الجد. ومنذ العام 1958، شاركت في بعثات حفظ السلام في جميع أنحاء العالم وأدخلت تشريعات ضد التحريض على العنف والكراهية، بما في ذلك عبر الإنترنت. فإيرلندا اليوم مجتمع حديث وشامل. كان هو نفسه رجلاً مثلياً بشكل علني، وكذلك رئيس وزراء إيرلندا. كانت إيرلندا أول دولة في العالم تصوت بالتصويت الشعبي للمساواة في الزواج.

وكشف مؤشر السلام العالمي للعام 2022 أن العالم أصبح أكثر انقساماً وأقل تسامحاً وأقل سلاماً. ومن المهم التساؤل عن سبب ذلك وعن الكيفية التي ساهم بها البرلمانيون في هذه الحالة. وعلى البرلمانيين واجب القيادة، وإزالة التعصب، ومكافحة جرائم الكراهية، وكذلك القضاء على التمييز والتحيز. وبدأت المعركة ضد التعصب من خلال البرلمانيين.

وترد حاجة هامة لمطابقة التعهدات مع الإجراءات. لا يمكن أن يكون هناك المزيد من التشويش. ويجب على البرلمانيين أن يؤكدوا من جديد التزامهم ببناء السلام، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والعمل في مجال تغير المناخ، وحقوق الإنسان، والديمقراطية، والانتخابات الحرة والنزيهة، ومشاركة المرأة على قدم المساواة في البرلمان. ومن المهم بصفة خاصة دعم شعب أوكرانيا، والتأكد من سماع أصواته في جميع الأوقات.

وذكر **الأمين العام** أنه وفقاً للمادة 33 من النظام الداخلي للجمعية العامة، سيحدد النصاب القانوني للجمعية العامة على أساس عدد الوفود المشاركة في الجلسة العامة الأولى. وبلغ عدد الوفود الحاضرة في القاعة 125 وفداً. ولذلك حُدد النصاب القانوني بـ63 وفداً لكي تكون المداولات صحيحة.

واختتمت الجلسة عند الساعة 12:50.

جلسة الأحد 12 آذار/مارس 2023

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة عند الساعة 14:30 برئاسة معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس مجلس النواب في مملكة البحرين.

البند 3 من جدول الأعمال

(متابعة)

المناقشة العامة بشأن موضوع *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*

(A/146/3-Inf.1)

قال **السيد أ.ت. جيسيسي** (إثيوبيا) إنه يود أن يعرب عن تعاطفه العميق مع جميع المتضررين من الزلزالين المدمرين الأخيرين في تركيا والجمهورية العربية السورية.

وكانت التحديات الحادة التي تواجه المجتمع العالمي تعني أنه حتى ما يسمى بالديمقراطيات الراسخة كانت تكافح من أجل التأقلم. ويؤدي تدهور الظروف الاقتصادية إلى مزيد من الاستقطاب في المجتمعات وتزايد عدم الإيمان بالنظم السياسية. إن الخط الدقيق الفاصل بين حرية التعبير والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية والأخبار المزيفة، معرض لخطر المحو التام. وفي مثل هذه الظروف، يجب تقييم وظيفة البرلمانات الوطنية بشكل شامل.

وأشار إلى أهمية السلم والأمن بالنسبة للديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة، فقال إن إثيوبيا تبذل جهوداً لصنع السلام في جمهورية السودان وجمهورية الصومال الفيدرالية وجنوب السودان، وقد حققت نجاحاً مؤخراً في حل علاقتها الطويلة الأمد القائمة على اللاحرب واللاسلام مع إريتريا. وفي 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تم التوقيع على اتفاق بريتوريا للسلام بين الحكومة الإثيوبية والجبهة الشعبية لتحرير تيغراي. وقد تم مؤخراً إنشاء لجنة للسلام والمصالحة في جميع أنحاء البلاد لتعزيز التعايش المتبادل بين مجتمعاتها ومحاربة التعصب.

وواجه القرن الإفريقي العديد من الكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان. ويؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على المنطقة الإفريقية على الرغم من أن جذور هذا التحدي تكمن في أماكن أخرى.

كانت الاجتماعات العالمية بشأن تغير المناخ غنية بالخطابات البلاغية، لكنها نادراً ما كانت مدعومة بالأفعال. ولا تنتظر إثيوبيا حلولاً خارجية، وهي تتخذ تدابير للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه لضمان بقائها كأمة.

واختتم كلمته بالإشارة إلى أن دولته تقوم أيضاً بإصلاحات كبيرة لضمان التمثيل المتساوي للمرأة في هيئات صنع القرار السياسي وعلى المستوى البرلماني.

وأفاد **سعادة السيد أرشد الصالحي** (جمهورية العراق) أنه ينبغي لجميع الشعوب في جميع أنحاء العالم أن تكون قادرة على التمتع بالسلم والأمن والأمان. ومع ذلك، كان للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية العالمية المتعاقبة تأثير سلبي على الظروف المعيشية في الدول وأدت إلى نشوء التوترات العنصرية. وقد تم تقويض الثقة واختارت بعض المجتمعات عزل نفسها، لأن الدول التي يعيشون فيها تفشل في حمايتهم. وكانت التوترات آخذة في التصاعد وكان خطاب الكراهية واضحاً عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي، ومع ذلك فقد فشل المجتمع الدولي في اعتماد صكوك وتشريعات لمواجهة هذا الاتجاه المتنامي.

ولقد شهدت جمهورية العراق بعضاً من أسوأ أشكال القمع والاضطهاد والكراهية والدمار والفتنة وفقدان حرية التعبير. ولولا تضامن الشعب العراقي ووحدته وتماسكه لكانت البلاد منقسمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلقي نظرة فاحصة على التجربة العراقية في التغلب على التحديات ومنع مثل هذه الممارسات الخطيرة من أن تترسخ.

وقال **السيد ر. مانسيان** (سيشيل) إنه يجب على البرلمانيين، باعتبارهم ممثلين للشعب، أن يأخذوا زمام المبادرة في البحث عن حلول للتهديدات والتحديات المتعددة التي تواجه المجتمع العالمي. وعلى المستوى الوطني، يجب على الحكومات والبرلمانات أن تلتزم ببذل جهود متواصلة لمكافحة التمييز والتعصب. وعلى الرغم من أن بلده يتمتع بحكم ديمقراطي مستقر ولم يشهد نزاعاً عرقياً أو دينياً، فإن هناك مسائل يتعين معالجتها على المستوى الوطني، بما في ذلك توفير قدر أكبر من الحماية للنساء والأطفال من العنف المنزلي، وإشراك المرأة في القيادة السياسية، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل وحماية العمال المهاجرين. وتعترف أيضاً بأهمية الاستجابة للتهديدات الناشئة مثل تأثير الاتصالات الحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي في نشر التعصب، وقد أصدرت مؤخراً قانوناً واسع النطاق للجرائم الإلكترونية لمكافحة إساءة الاستخدام والشتائم وخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي.

وعلى المستوى الدولي، واصلت سيشيل ضم صوتها ضد النزاع المسلح. وقد صوتت باستمرار تأييداً لقرارات الأمم المتحدة ضد غزو أوكرانيا ولإنهاء العدوان على دولة ذي سيادة. وفي معرض الإشارة إلى مختلف النزاعات المستمرة

والتهديدات الإرهابية في مناطق أخرى من العالم، دعت سيشيل المجتمع الدولي إلى بذل جهود مشتركة لتعزيز السلام والتعايش السلمي.

وصرّح **السيد فيتورينو** (المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة) أن موضوع المناقشة العامة أكثر أهمية من أي وقت مضى، في وقت تتزايد فيه النزاعات والاضطرابات الاجتماعية والتمييز والعنصرية. بالنسبة للعديد من الأقليات، بما في ذلك المهاجرين، أدت جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم ثقافة عدم الثقة وكراهية الأجانب والتعصب الموجودة مسبقاً. كما أدى إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الهيكلية بالنسبة للمهاجرين، مما زاد من تفاقم عزلتهم واستبعادهم.

ويجب معالجة التحديات الحالية، مثل النزاعات وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ، بطريقة شاملة، بالاعتماد على قدرة المجتمع على الابتكار والتكيف والتعاون.

ويتحمل البرلمانيون مسؤولية إيجاد سبل لتهدئة النزاع، وبناء قدرات المجتمع ومساراته لتوجيه المجتمعات بعيداً عن التعصب ونحو التعايش السلمي. وكان التعاون والقيادة ضروريين.

وكانت المنظمة الدولية للهجرة تدعم برامج المشاركة المجتمعية والتماسك الاجتماعي وإعادة الإدماج في الدول المتضررة من النزاع منذ عقود. ومن خلال برامج مختلفة، قدمت الدعم لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الحياة المدنية ومساعدة المجتمعات المحلية على التعافي وإعادة البناء. وكان دور البرلمانيين في دعم مثل هذه العمليات حاسماً في إنشاء الفرصة للمجتمعات والأفراد للازدهار وبناء إطار يحتضن التعايش السلمي والشمول والتسامح. ويجب أن تتاح للمهاجرين فرص للتواصل مع المجتمعات المحلية والتفاعل معها، لأن التفاعلات الاجتماعية لا تغذي الثقة والعلاقات الداعمة المتبادلة فحسب، بل تساهم أيضاً في الجهود الرامية إلى الحد من عدم المساواة داخل المجتمع.

وإن مهمة تهيئة بيئة من التعايش السلمي والإدماج هي مهمة صعبة وتمثل مسعى يبذله المجتمع بأكمله. إن التطبيق العادل والمنصف للقانون، وأنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة، وإشراك الشباب، والمساواة بين الرجال والنساء، والمشاركة البناءة لجميع أفراد المجتمع أمر بالغ الأهمية لإنشاء عقد اجتماعي يقدر الإدماج والتعايش السلمي والتسامح.

وقالت **السيدة ج. تريجز** (الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومساعد المفوض السامي لشؤون الحماية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) إن العالم يستجيب لحركة غير مسبوقة للاجئين. في العام 2022، تم الإبلاغ عن أن حوالى 30 مليون لاجئ يبحثون عن الحماية الدولية، ونزح حوالى 70 مليون شخص داخلياً بسبب عوامل تشمل النزاع والاضطهاد والكوارث الطبيعية. ويتيح الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي كمل الميثاق العالمي للهجرة، سبيلاً للمضي قدماً. وقد استندت إلى اتفاقية اللاجئين للعام 1951 وطلبت من الدول أن تتقاسم بشكل عادل أعباء ومسؤوليات

اللاجئين وعديمي الجنسية. وقد تناول كلا الاتفاقين الأسباب الجذرية للنزوح وسعى إلى تعزيز التضامن الدولي لدعم الدول المضيفة السخية. ومع ذلك، فمن الحقائق المحزنة أن معظم اللاجئين يتمتعون بالحماية من قبل الدول الأكثر فقراً أو المنخفضة والمتوسطة الدخل، وأن 40 في المئة من تلك الدول المضيفة كانت من بين الدول الأكثر عرضة لتغير المناخ.

ودعا الميثاق العالمي بشأن اللاجئين الدول والمجتمع المدني إلى معالجة دوافع رحلات اللاجئين، وخاصة الحاجة إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وضمان المساواة للجميع، وخاصة النساء. وكان للبرلمانيين دور محوري للغاية في تحقيق أهدافها من خلال ضمان قيام حكوماتهم بسن القوانين والسياسات ومن خلال التواصل مع المجتمعات والجهات المعنية لتوفير مستويات مناسبة من الحماية. ويمكن أن يكون انعدام الجنسية سبباً ونتيجة لحركات اللاجئين، وحثت البرلمانيين على دعم خطة العمل العالمية لإنهاء انعدام الجنسية: 2014-2024.

ومنذ المنتدى العالمي الأول للاجئين في العام 2019، تم الوفاء بالعديد من التعهدات البالغ عددها 1700. ومن المقرر أن يقوم المنتدى العالمي القادم في العام 2023 بتقييم مدى تحقيق أهداف الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. ومع ذلك، كان المشهد العالمي مختلفاً بشكل ملحوظ عما كان عليه في العام 2019، وتجاوزت حالات الطوارئ الإنسانية المتزايدة في جميع أنحاء العالم الحلول والموارد بشكل خطير. في حين ينبغي الاعتراف بالممارسات الجيدة مثل توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن الحماية المؤقتة للمواطنين الأوكرانيين ومسار الحماية لمدة 10 سنوات للاجئين والمهاجرين الفنزويليين في كولومبيا، إلا أن الخطاب يجب أن يظل مركزاً على الحاجة إلى تقاسم المسؤولية في ما يتعلق باستمرار النزاعات غير المرئية أو التي يساء فهمها في الدول الفقيرة والنامية. وينبغي للبرلمانيين استخدام صوتهم لتسليط الضوء على محنة اللاجئين، وضمان السياسات والتغييرات القانونية اللازمة وتوفير مخصصات موازنة متعددة السنوات للانتقال من الطموح إلى العمل والحماية والإدماج. وقد اعتمدت على دعمهم في المنتدى العالمي المقبل للاجئين في العام 2023.

وشكر **رئيس الاتحاد البرلماني الدولي** السيد فيتورينو والسيدة تريجز على مساهمتهما في المناقشة وأثنى على جهودهما الطويلة الأمد وتفانيهما في حماية المهاجرين واللاجئين.

وذكر **السيد م. ي. أبيواردانا** (سريلانكا) أن الديمقراطية ليست مجموعة من القواعد الدستورية والتشريعية ولكنها ثقافة وممارسة تلتزم بالقانون وتحترم مبادئ حقوق الإنسان. ويعتبر التعايش السلمي على جميع المستويات أمراً أساسياً في هذا الصدد، ولكن أصبح تحقيقه أكثر صعوبة من أي وقت مضى بسبب عوامل مختلفة تؤدي إلى زيادة النزاعات

الوطنية والدولية. وتواجه العديد من الدول تحديات في حماية القيم الديمقراطية القابلة للحياة، ويتفاقم الوضع بشكل أكبر بسبب التحديات المباشرة وغير المباشرة لجائحة كوفيد-19 والاضطرابات السياسية المرتبطة بها.

وباعتبار سريلانكا دولة متعددة الأعراق والأديان والثقافات، فهي تبقى ملتزمة ببناء مجتمع تُضمن فيه حقوق جميع الطوائف وسلامتها وأمنها. وبعد انتهاء الحرب الأهلية، جددت الحكومة التزامها بالمصالحة وشرعت في عدة مبادرات، بما في ذلك سياسة وطنية ثلاثية اللغات في البرلمان وإجراء انتخابات حرة ونزيهة. ويجري باستمرار اتخاذ خطوات لضمان قدرة جميع المجتمعات على التعبير عن هويتها وثقافتها ودينها ولغتها. وفي العام 2007، أصدر برلمان سريلانكا القانون رقم 56 بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتم إنفاذ القوانين بصرامة لمنع الكراهية الدينية أو العنصرية. واستجابة للطلبات الأخيرة لتعزيز المساءلة، يجري اتخاذ تدابير لمنح الشباب والنساء تمثيلاً أكبر في البرلمان وتقديم سبل الانتصاف للمجتمعات المحرومة.

وأفادت **السيدة ن.ن. السيد مابيسا نكاكولا** (جنوب إفريقيا) أن كلمات نيلسون مانديلا – أنه لا يلد أحد وهو يكره شخصاً آخر بسبب لون بشرته أو خلفيته أو دينه، وأن الناس إذا تعلموا الكراهية فيمكنهم أن يتعلموا الحب – لها أهمية خاصة في عالم يتسم بتصاعد الفتنة والكراهية والنزاع. وباعتبارهم مدافعين عن الديمقراطية، ينبغي للبرلمانيين أن يتحملوا مسؤولية تعزيز الوحدة والتماسك وأن يسعوا إلى عكس الاتجاهات التي أدت إلى وصول التعايش السلمي إلى أدنى مستوياته منذ 15 عاماً.

ونظراً لتاريخها المؤلم من الاستعمار والفصل العنصري، تعرف جنوب إفريقيا جيداً الآثار المدمرة للتعصب والإقصاء والانقسام. ورغم نجاح جنوب إفريقيا في إقناع شعبها بأن الدولة ملك لهم جميعاً، فإن إرث الماضي لا يزال قائماً من خلال عدم المساواة، والعنصرية، والفقر والتخلف، وكره الأجانب، وانعدام الثقة. وفي جهودها الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي والتماسك، يجب على البرلمانات أن تعترف بالواقع الفريد للأساس التاريخي للانقسامات والتعصب في المجتمع.

وتركز الجهود الحالية لمكافحة التعصب في جنوب إفريقيا على إنشاء منابر للحوار والتفاوض، وإنشاء آليات للحقيقة والمصالحة، وتعديل أو إلغاء التشريعات التي تشجع على التعصب، وضمان أن يكون البرلمان بمثابة منبر للمناقشة العامة. فالحوار والمفاوضات أساسيان لإنهاء الحروب وبناء التسامح والتفاهم. ويجب أن تؤخذ شواغل ومخاوف الأقليات على محمل الجد، وينبغي اتخاذ القرارات بتوافق الآراء من أجل ضمان الشمولية.

وقال **السيد أ. بيكتوغو** (ساحل العاج) إنه مع تزايد خطاب الكراهية والتعصب، ينبغي للبرلمانيين أن يتخذوا إجراءات عاجلة ومنسقة لتعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة. وينبغي لها أن تعتمد تشريعات وطنية تجرم جميع أشكال التمييز والإقصاء والكراهية والتحريض على العنف، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع. وقد شهد ساحل العاج، وهو بلد متعدد الأعراق والأديان، عقداً صعباً من التعصب والتمييز والعنف بعد الانتخابات. ويتعافى الآن، وقد حدد دستور العام 2016 التسامح كعنصر أساسي في الحكم. كما تم اعتماد قانون جنائي جديد. واعترف ساحل العاج بأهمية التعليم المجاني والإلزامي للجميع وإدماج المرأة في جميع مجالات صنع القرار في بناء التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة.

ودعا إلى الالتزام والدعم الملموسين لمنطقة الساحل التي تأثرت بشكل كبير بالإرهاب، ودعا الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي إلى اعتماد قرار يجرم جميع أشكال التعصب.

وقال **معالي السيد روحي فتوح** (دولة فلسطين) إن التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة، التي تعتبر ضرورية للسلم والأمن الدولي، تتطلب قبول واحترام الآخرين والحق في تقرير المصير. ومع ذلك فإن الشعب الفلسطيني ما زال يعاني نتيجة للاحتلال الإسرائيلي. ويواصل المستوطنون الإرهابيون الإسرائيليون وقوات الاحتلال الإسرائيلية ارتكاب أبشع الجرائم ضد المدنيين الأبرياء. وواصلت الحكومة الصهيونية فرض القيود على الشعب الفلسطيني، واستولت على الأموال والأراضي الفلسطينية، وأصدرت قوانين تستهدف السكان الفلسطينيين، بما في ذلك قانون يسمح بإعدام السجناء الفلسطينيين الذين قاوموا ببساطة الاحتلال غير القانوني.

ويعتبر احترام الأديان وحرمة الأماكن والرموز المقدسة شرطاً مسبقاً للتعايش السلمي. ومع ذلك، فإن حكومة سلطة الاحتلال ما زالت تحرم المسلمين والمسيحيين من حرية الوصول إلى أماكنهم الدينية. وأكد مجدداً أن المملكة الأردنية الهاشمية تظل الراعي الشرعي الوحيد للأماكن المقدسة في القدس، ودعا المجتمع الدولي إلى البقاء ملتزماً بالوضع التاريخي لمدينة القدس المقدسة. وعلى أولئك الذين يؤيدون حل الدولتين أن يعترفوا بالدولة الفلسطينية على حدود العام 1967.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يتوقف عن ممارسة المعايير المزدوجة، وأن يمارس الضغوط اللازمة على إسرائيل لحملها على احترام القرارات والاتفاقيات الدولية مع منظمة التحرير الفلسطينية. وينبغي لها أن تجبر إسرائيل على الدخول في مفاوضات جادة بشأن حل الدولتين، وسحب قوات الاحتلال، ورفع الحصار الجائر عن قطاع غزة، والإفراج الفوري عن جميع الأسرى. وعندها فحسب يمكن لشعوب الشرق الأوسط أن تتمتع بالسلم والأمن وعلاقات حسن الجوار.

وأعرب عن تأييده للبند الطارئ الذي اقترحه وفد دولة قطر.

وأشارت **معالي السيدة صاحبة غافاروفا** (أذربيجان) إلى أن رفض التعددية الثقافية من جانب بعض القادة السياسيين أدى إلى تزايد التطرف وكراهية الأجانب والعنصرية وكراهية الإسلام والتمييز والكراهية. ومن أجل التغلب على التعصب وتحقيق التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة، التي تعتبر ضرورية لتحقيق السلام والعدالة والاستقرار والتنمية المستدامة، قالت إنه يجب قبول التنوع كعامل إثراء وليس عامل انقسام. وينبغي بذل الجهود لتوفير حقوق وفرص متساوية للجميع، وتعزيز الحوار بين أفراد الثقافات والأعراق والأديان المختلفة. وكان التنوع الثقافي في أذربيجان مصدر قوة لها، وتعمل الحكومة بنشاط على تعزيز التعددية الثقافية والتسامح والحوار بين الأديان.

وتشكل مسألة اللاجئين والمشردين داخلياً مصدراً للقلق وترتبط في كثير من الحالات بانتهاك السلم والأمن. وعندما احتلت أرمينيا 20 في المئة من أراضي أذربيجان، كان أكثر من مليون أذربيجاني نازحين داخلياً. وقد قامت أرمينيا بتخريب المواقع التاريخية والثقافية والدينية. وعلى الرغم من سنوات الاحتلال، شرعت أذربيجان في تطبيع العلاقات مع أرمينيا ووضع جدول أعمال السلام يستند إلى خمسة مبادئ من القانون الدولي مباشرة بعد تحرير أراضيها في العام 2020. ومع ذلك، فشلت أرمينيا في الوفاء بالتزاماتها وواصلت إبقاء قواتها المسلحة في أراضي أذربيجان المعترف بها دولياً. ومن المؤسف أن المناقشة العامة للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع الهام قد افتتحها ممثل بلد معروف بسياساته العدوانية والتمييزية وغير المتسامحة. وينبغي لأرمينيا أن تمكن ذوي الأصول الأذربيجانية من العودة الآمنة والكريمة إلى ديارهم وإعمال حقوقهم الجماعية والفردية. وأشارت إلى أن القيادة الأذربيجانية ذكرت مراراً وتكراراً أن جميع مواطني أذربيجان من أصل أرمني، البالغ عددهم 000 25 مواطن، سيتمتعون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها المواطنون الآخرون. وأخيراً، تم فتح ممر لاتشين للمرور الحر من دون عوائق لجميع المركبات المدنية والإنسانية، وهو ما أكدته المنظمات الدولية ذات الصلة المتعاونة في الميدان.

وقالت **السيدة س. سيركويرا** (أنغولا) إنه تم انتخابها كأول رئيسة للبرلمان في أنغولا في انتخابات أيلول/سبتمبر 2020، عندما ارتفع عدد النساء البرلمانيات إلى أعلى مستوى له على الإطلاق وهو 38.7 في المئة. ويعتبر احترام المبدأ الديمقراطي المتمثل في مشاركة الجميع أمراً أساسياً لمعالجة المشاكل الاجتماعية الحالية وتحقيق السلام. ومع ذلك، فإن الافتقار إلى الشفافية والحوكمة الرشيدة يؤدي إلى تدهور الحالة الأمنية والرفاهية في العالم، مع زيادة الفقر والبطالة والبنية التحتية الاجتماعية غير الملائمة، كما يتضح من أزمة المهاجرين في أوروبا.

ويلزم بذل الجهود لإيجاد سبل جديدة لحل النزاعات وتعزيز الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الجندرية وحقوق المرأة.

وينبغي تعزيز التضامن الإنساني لتعزيز الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي وتشجيع التعايش السلمي. ويتعيّن على الجيل الحالي أن يرقى إلى مستوى مسؤولياته ويتوصل إلى اتفاق متوازن في مكافحة تغير المناخ للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية. وتدعم أنغولا ظهور ثورة عالمية جديدة للاقتصاد الدائري الذي يركز على مستقبل أكثر إنصافاً ومرونةً وشمولاً على أساس حماية البيئة والحفاظ عليها.

وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية الالتزام بإجراء حوار صريح ومفتوح لتعزيز آليات الحل السلمي للنزاعات، التي غالباً ما تكون مدفوعة بالتعصب وتجري في الدول التي يتم فيها تهميش آليات التضامن والاندماج الاجتماعي. وقد شارك بلدها بنشاط في تعزيز السلام في إفريقيا، وقد مُنح رئيسه لقب بطل الاتحاد الإفريقي من أجل السلام والمصالحة. وأعربت عن تضامن بلادها مع تلك الدول في إفريقيا التي تتعرض لأعمال إرهابية، وعن أملها في حل النزاع بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا بسرعة.

وتتطلع أنغولا إلى استضافة الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وذكرت **السيدة ب. أرغيمون** (أوروغواي) أن المجتمعات الشاملة التي تحترم حقوق الإنسان هي أكثر سلماً وديمقراطية وأكثر قدرة على التقدم. ويؤدي تزايد التعصب والإقصاء في العالم إلى زيادة التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. ومن المهم أن يكون لدينا إيمان بالديمقراطيات، التي يهددها التطرف العنيف والمعلومات المضللة. وينبغي تشجيع الحوار كأساس لتحقيق التعايش السلمي.

وقد دافعت حكومات ديمقراطية مختلفة في أوروغواي عن الإجراءات المتخذة ضد التمييز وأي شكل من أشكال التعصب. وقد صدق البرلمان على العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بالتمييز وحقوق الإنسان ونفذ برنامج عمل المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. كما أنها تقوم بالمتابعة لضمان تنفيذ القواعد على النحو الصحيح.

وتدعم بلادها استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026. وفي معرض الإشارة إلى الاتجاهات الخمسة الهامة التي تم تحديدها في هذا التقرير، اقترحت ضرورة تضمين نمو بعض القيم في مجتمع القرن الحادي والعشرين. ودعت جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لحضور القمة العالمية الثانية للجان المستقبل المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر 2023 في مونتيفيديو، حيث ستتم مناقشة مثل هذه المسائل.

وأفادت **السيدة ت. أكسون** (جمهورية تنزانيا المتحدة) أن عوامل كثيرة أدت دوراً في تعزيز التعايش السلمي، بما في ذلك المؤسسات والآليات القادرة على مواجهة التحديات. لم يكن التنوع دائماً عنصراً سلبياً؛ ومع ذلك، يجب إدارته بشكل جيد وعدم استخدامه لزرع الانقسام. وتؤدي المجتمعات المحلية، بتقاليدها وعاداتها وقيمها، دوراً هاماً في معالجة التنوع وفي تهيئة بيئة مواتية لدعم قيم المجتمع وتطلعاته. وللبرلمانات أيضاً دور في تشجيع التعايش والشمول.

وقد بُذلت جهود متضافرة في بلدها بعد الاستقلال لتحقيق الوحدة بين أكثر من 120 جماعة عرقية لها لغات وعادات وثقافات مختلفة. وفي معرض عرضها لبعض الخطوات المتخذة، قالت إنه تم تحديد نقاط الاختلاف ومعالجتها. وقد تم اعتماد اللغة السواحلية، التي يتحدث بها الجميع تقريباً، كلغة وطنية. وقدمت الحكومة التعليم الابتدائي والثانوي مجاناً وقروضاً محدودة للتعليم العالي. وقد عالجت هذه الخطوة المستويات المرتفعة من الأمية والفقر، وحسنت التماسك الاجتماعي وأنشأت فرصاً أفضل. وجمهورية تنزانيا المتحدة هي أيضاً مجتمع علماني وتسمح لشعبها بممارسة شعائرهم الدينية بحرية من دون أي تدخل. وعملت الجاليات الإسلامية والمسيحية الكبيرة معاً على أساس الاحترام المتبادل.

وينبغي للبرلمانات أن تضمن حصول الحكومات على المشورة المناسبة بشأن اعتماد السياسات وتنفيذ البرامج التي تعزز التعايش. وينبغي لها أيضاً أن تتحرك في الوقت المناسب لإصدار القوانين والإشراف على اللوائح لتعزيز الشمولية ومكافحة التعصب وتجريم الأفعال والخطابات التي تقسم المجتمعات.

وقال **السيد ف.ك.ل. فاكافانوا** (تونغا) إنه إذا سمح للتعصب بالتفاقم فإنه سيهدد التعايش السلمي بين الأمم، ولذلك فإن بلده يرحب بالدعوة إلى القضاء على جذوره. وقد سعى برلمان تونغا دائماً إلى إنشاء إطار قانوني يقوم على القيم الأساسية المتمثلة في الاحترام المتبادل والتعاون والتواضع والالتزام تجاه الآخرين. وقد سعى إلى بناء هيئة تشريعية أكثر شمولاً ومرونة ملتزمة بإصدار قوانين وطنية لحماية الحقوق المهمة، بما في ذلك حرية التعبير وتشكيل الجمعيات والدين، وإدماج الأقليات العرقية والحماية من التعصب. ومن الممكن أن يساعد الوعي والتعليم في بناء مجتمعات لا يتم فيها التسامح مع الاختلافات فحسب، بل يتم احترامها واحتضانها.

وباعتبار تونغا إحدى الدول الأكثر عرضة للصدمات الخارجية، فإنها تدعو إلى اتخاذ إجراءات وتعاون غير مسبوقين بشأن تغير المناخ، الذي يهدد التعايش السلمي. وتشمل التهديدات الأخرى أعمال العدوان والإرهاب وعدم المساواة المنهجية. إن الانتخابات الحرة والنزيهة وسيادة القانون والشفافية والمساءلة أمور ضرورية لتطوير مجتمع خال من العنصرية وكره الأجانب وغير ذلك من أشكال التمييز والتعصب. ويلزم إحداث تحول مستمر في المواقف وتطوير الأطر القانونية لتعزيز السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وإن انتشار الأخبار المزيفة وخطاب الكراهية والمعلومات المضللة يقوض الديمقراطية والإجراءات القانونية الواجبة ويعمل على تشجيع المزيد من التعصب، ويجب على البرلمانات ألا تسمح باستمرار ذلك. ومن الممكن أن يساعد حشد الشباب في إحداث تغيير في الموقف تجاه التعصب، وأعرب عن أمله في أن تولد الجمعية الحالية المزيد من الإرادة السياسية في هذا الصدد.

وذكرت **السيدة ي. بياس** (موزمبيق) أنها ترحب بالتزام الاتحاد البرلماني الدولي بتعزيز التماسك والشمول في السعي من أجل السلم والتعاون بين الشعوب، وهو أمر ضروري لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والوحدة. وأشارت إلى إعلان مدينة كيبيك بشأن المواطنة والهوية والتنوع اللغوي والثقافي في عالم تسوده العولمة الذي اعتمد في الجمعية العامة الـ127 للاتحاد البرلماني الدولي، وقالت إن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ما زالوا مقتنعين بأنه من الممكن للناس أن يتعايشوا رغم اختلافاتهم.

وقد طور بلدها إجراءات تهدف إلى تعزيز الوعي الوطني والمواطنة من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام، وتوطيد الديمقراطية ومكافحة الفوارق الاجتماعية والفقر. ومع ذلك، تسببت الأعمال الإرهابية في مقاطعة كابو ديلجادو منذ العام 2017 في مقتل الآلاف وتشريد آلاف الأشخاص، معظمهم من النساء والأطفال. ودعت إلى التعاون الإقليمي والدولي للقضاء على الإرهاب الذي يعتبر ظاهرة عالمية تهدد السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم. وباعتبارها عضواً غير دائم حالياً في مجلس الأمن، فإن بلدها يسترشد بالرغبة في تعزيز الحوار والسلم والأمن الدوليين.

وباعتبارهم حراس السلام الوطنيين، ينبغي للبرلمانيين تشجيع جميع الأفراد على التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم. وينبغي لهم أن يصدروا قوانين تقلل إلى أدنى حد من العوامل التي تسبب تصدعات في التماسك الاجتماعي والانسجام، وأن يشجعوا الجمهور على المشاركة بنشاط في المناقشات المتعلقة بمشاريع القوانين، كما فعل بلدها.

وقال **معالي السيد حسن بن عبدالله الغانم** (دولة قطر) إن عالم اليوم غير مستقر. إن النزاعات المتعددة وتفاقم التوترات ونشر خطاب الكراهية تجعل من الصعب تحقيق التعايش السلمي والحد من العنف في المجتمعات المحلية. وقد أدى احتلال دولة فلسطين إلى قدر كبير من التوتر والعنف في الشرق الأوسط. ولم يقم المجتمع الدولي بتجريم السلطة القائمة بالاحتلال، التي يواصل كبار مسؤوليها الدعوة إلى العنف ضد دولة فلسطين، وأعرب عن أمله في اتخاذ تدابير لوضع حد للأعمال المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.

وتبذل دولة قطر جهوداً كبيرة لمكافحة التعصب والعنف وتعزيز ثقافة التسامح، واتخذت عدداً من المبادرات لتعزيز الحوار بين مختلف الثقافات. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية اعتماد تشريعات للحفاظ على النسيج الاجتماعي

ومكافحة التعصب وتعزيز السلام والتعايش. ودعا إلى دعم البند الطارئ الذي اقترحته دولة قطر بشأن تجريم ازدراء الأديان ونشر الكراهية وتعزيز التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين.

وأفاد **معالي السيد مستدران عبده** (جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية) أن التاريخ أثبت أن النزاعات لا تحل المشاكل، بل تتسبب ببساطة في الموت والدمار، وأنها تنتهي من خلال المفاوضات. ولا يمكن أن يرد أي مبرر للإبادة الجماعية أو مذابح السكان المدنيين أو الهجمات الإرهابية، وينبغي للبرلمانيين تعزيز ثقافة السلام. وينبغي لها حشد الموارد وتبادل الخبرات للقضاء على ويلات الحروب والنزاعات وتخفيف معاناة السكان. وينبغي أن تركز الجهود بشكل أكبر على منع نشوب النزاعات، والوساطة، ومكافحة التعصب والتمييز؛ وينبغي إشراك صناع القرار السياسي وأعضاء المجتمع المدني والقادة الدينيين.

وتحت قيادة رئيس الدولة، تم كسر حلقة عدم الاستقرار في العام 1999 التي لازمت جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية منذ الاستقلال في العام 1975، وتركزت الجهود منذ ذلك الحين على تأمين تنمية البلد. وينبغي للبرلمانات أن تستخدم جميع الأدوات المتاحة لها لتعزيز السلام ومكافحة التعصب وجميع أشكال التمييز.

وقالت **السيدة ت. نارباييفا** (أوزبكستان) إن التعايش السلمي مهدد ويتزايد التمييز بسبب التقلبات الاقتصادية والوضع السياسي. ووفقاً لمؤشر السلام العالمي 2022، تراجعت حالة السلام إلى أدنى مستوى لها منذ 15 عاماً. وتواجه الدول تحديات صعبة، والمجتمعات الشاملة ضرورية إذا أردنا تحقيق المبدأ الأساسي لخطة التنمية المستدامة للعام 2030 المتمثل في عدم إغفال أحد.

ويجري تنفيذ استراتيجية التنمية في أوزبكستان للفترة 2022-2026. وتم التركيز بشكل خاص على رأس المال البشري، وهو أمر ضروري لتحقيق النمو الشامل. ويتم توفير فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية، كما يتم اتخاذ تدابير خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، ويتم احترام مبادئ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشمل الأولويات الأخرى الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والحفاظ على السلام وعلاقات حسن الجوار في آسيا الوسطى.

وينبغي النظر في أساليب مختلفة في بناء التعاون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحسين القاعدة التشريعية وبناء الحوار والاحترام المتبادل مع ممثلي الديانات المختلفة والتسامح بين الشباب.

وقال **السيد د.ج. السيد غيميري** (نيبال) إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعترف بالكرامة المتأصلة لجميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف كأساس للحرية والعدالة والسلام في العالم. وباعتبار نيبال دولةً متعددة الأعراق واللغات والثقافات، فإن نيبال ملتزمة بالحفاظ على التماسك والتضامن والتسامح وحسن النية وتعزيزها. وجسد دستور العام 2015 مبادئ الشمولية ونص على مشاركة كافة شرائح المجتمع، وتبلغ نسبة مشاركة النساء في البرلمان الاتحادي حالياً 34 في المئة. ومن خلال الالتزام بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، أرسى الدستور أيضاً الأساس لسياسة خارجية ودبلوماسية متوازنة ومستقلة، مما سمح لنيبال بالبقاء داعية للسلام والتعايش.

وفي حين أصبح الوصول إلى المعلومات اليوم أسهل وأوسع نطاقاً من أي وقت مضى، فإن انتشار المعلومات المضللة وخطاب الكراهية يجعل تعزيز التعايش السلمي ومكافحة التعصب أمراً صعباً. لقد جعل الاتحاد البرلماني الدولي من التماسك والشمول عنصراً أساسياً دائماً في عمله، وتعهد بدعم برلمانيي نيبال للتعايش السلمي وإنشاء مجتمعات عادلة وشاملة.

وقالت **السيدة ج.ن. كومبا** (جنوب السودان) إن العالم أصبح أكثر انقساماً وأقل تسامحاً ويجب بذل الجهود لتعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة. ويتزايد العنف ضد النساء والفتيات، وخلال رحلة حج قام بها مؤخراً إلى جنوب السودان، دعا قداسة البابا فرنسيس إلى حماية النساء واحترامهنَّ.

وقد نتجت معظم النزاعات في العالم عن التعصب والإقصاء، بما في ذلك الاختلافات الدينية والثقافية والسياسية والتهميش. وبقي تطبيق الأحكام القانونية التي تنص على احترام وتعزيز حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون يمثل تحدياً في بعض الدول. وتجلى إرث الحرب الطويلة في بلدها من خلال التخلف، وعدم المساواة بين الرجال والنساء والاقتصاد، وارتفاع مستويات الأمية. ومع ذلك، فإن شعب جنوب السودان يسعى جاهداً إلى إنشاء دولة موحدة ويعكس البرلمان تنوعه كبلد متعدد الأعراق والثقافات واللغات والأديان. وكانت الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية تتألف من هيئات سياسية مختلفة. ويعمل الشباب والنساء والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة على جميع مستويات الحكومة لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق السلام ولإعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي دمرته الحرب.

وتدعم السياسة الخارجية لجنوب السودان حسن الجوار الودي، وقد أدّت بلادها دوراً في التوسط من أجل السلام وتحقيق الاستقرار لشعب السودان. كما ساهمت في قوات حفظ السلام الإقليمية لمعالجة النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن أجل تعزيز التعايش السلمي، يتعيّن على البرلمانيين الالتزام بالقوانين التي تعزز احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق النساء والفتيات، والشمولية والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). ويمكنهم أيضاً التعلم من الممارسات الجيدة والآليات والاستراتيجيات التي تستخدمها الدول الأخرى وتكرارها.

وقال **معالي السيد صقر غباش** (دولة الإمارات العربية المتحدة) إن النزاعات لم تعد مقتصرة على بلد واحد أو منطقة واحدة، وأصبح تأثيرها على الجميع، بما في ذلك في مجالات مثل الأمن الغذائي. ويتعيّن على الدول أن تعمل معاً لمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومكافحة تغير المناخ، وأعرب عن تطلع بلاده إلى استضافة الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في وقت لاحق من العام الجاري.

ولقد كان التحول إلى العصر الرقمي أسرع من أي تغيير آخر في التاريخ، وفتح فجوة بين من يملكون ومن لا يملكون. ومن أجل تطوير عالم تتقاسم فيه جميع المسؤوليات، يعتبر التعايش السلمي والتسامح أمرين أساسيين. وعلى المستوى الوطني، يجب على البرلمانيين وضع التشريعات اللازمة لضمان العدالة والمساواة لجميع أفراد المجتمع، وتجريم التعصب وخطاب الكراهية ومعالجة تأثير تغير المناخ لضمان التنمية المستدامة للجميع. وعلى المستوى الدولي، ينبغي تحديد قيم التعايش السلمي والتسامح. كما ينبغي تحديد التعصب والإرهاب كخطوط حمراء واضحة.

وذكر **السيد ج. د. ندابيرابي** (بوروندي) أنه يجب أن تحترم الأحزاب السياسية التي يمثلها البرلمانيون، مبادئ التعايش السلمي والتسامح. غير أن التحدي الرئيسي يتمثل في ضمان أن يصبح التعايش السلمي حقيقة واقعة. ويجب ألا يفشل البرلمانيون في قول الحقيقة؛ وينبغي عليهم دعم سيادة دولهم بشكل أكبر وتثبيط التأثيرات الخارجية. ويتعيّن على البرلمانيين أيضاً تعزيز التبادلات على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والدولية وتجنب الإجراءات التي يمكن أن تعزز عدم الاستقرار وانعدام الأمن بين الدول. وينبغي أيضاً بذل الجهود لإزالة العناصر التي يمكن أن توصم الآخرين أو تؤذيهم.

البند 2 من جدول الأعمال

النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة

(A/146/2-P.1-rev, P.2, P.3, P.4, P.5 P.6)

تولى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي رئاسة الجلسة.

وقال **رئيس الاتحاد البرلماني الدولي** إن الأمانة العامة تلقت ستة مقترحات بشأن البند الطارئ. وجاء ترتيب استلامهم كالتالي:

• الأرجنتين: *الحاجة الملحة لمكافحة العنف ضد النساء في السياسة، خاصة في ظل انتشار خطاب الكراهية والأخبار الكاذبة وحوادث العنف.*

• دولة قطر: *تجريم ازدراء الأديان ونشر الكراهية وتعزيز التعايش والتسامح والسلم والأمن الدولي.*

• الأرجنتين وتشيلي وألمانيا وهولندا وأوكرانيا، بدعم من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة 12+: *إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال*

• إندونيسيا: *التصدي لرهاب الإسلام، ومكافحة التعصب، والقضاء على التمييز العنصري، وتعزيز التعايش السلمي بين الشعوب والأديان.*

• المجموعة الإفريقية: *إنشاء صندوق عالمي للدول المعرضة للكوارث الطبيعية لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ.*

• جمهورية الكونغو الديمقراطية: *الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف العدوان والاحتلال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الحفاظ على سيادتها وسلامة أراضيها.*

وذكّر المشاركين بأنه سيتم دعوة مقدم الاقتراح إلى تقديم كل اقتراح وأنه يمكن لمتحدث واحد أن يقدم رأياً مخالفاً.

وقال **الأمين العام** إن اللجنة التوجيهية نظرت في المقترحات وقررت أن جميعها تمتثل للمادة 11.2 من لائحة الجمعية. وأوضح الإجراء الخاص بدراسة البند الطارئ واعتماده مع الإشارة إلى القواعد 11.1 و11.2و12.2.

وقدمت **السيدة س. سابا غ** (الأرجنتين) اقتراح برلمانها بعنوان الحاجة الملحة لمكافحة العنف ضد النساء في السياسة، لا سيما في ضوء انتشار خطاب الكراهية والأخبار الكاذبة وحوادث العنف. ولفتت الانتباه إلى محاولة الاغتيال الأخيرة التي تعرضت لها نائب رئيس الأرجنتين، السيدة كريستينا فرنانديز دي كيرشنر، ومحاولة اغتيال نائب رئيس كولومبيا، واغتيال مستشار بوليفي، وقالت إنه يجب على البرلمانيين ألا يبقوا صامتين. إن مثل هذه الهجمات ضد الشخصيات

السياسية النسائية التي تسعى إلى تحسين رفاهية سكانها تشكل هجوماً على الديمقراطية. إن انتشار خطاب الكراهية والأخبار الكاذبة وحوادث العنف ضد المرأة في السياسة يقوض التأثير السياسي للمرأة ومشاركتها الكاملة في الحياة العامة.

وأشار **رئيس الاتحاد البرلماني الدولي** إلى أنه لم يرغب أن يقدّم أي من الوفود رأياً مخالفاً.

وقدّم **معالي السيد حسن بن عبدالله الغانم** (دولة قطر) مقترح برلمانه بشأن تجريم ازدراء الأديان ونشر الكراهية وتعزيز التعايش والتسامح والسلام والأمن الدولي. وتتزايد الهجمات ضد الأماكن المقدسة وأماكن العبادة في جميع أنحاء العالم، ويصاحبها ارتفاع مثير للقلق في التطرف العنيف والكراهية. ورغم أن هذه الهجمات مؤسفة وتشكل تهديداً خطيراً للتماسك الاجتماعي والتعايش السلمي، فتستخدم بعض البلدان حرية التعبير كذريعة ومبرر لهذه الهجمات.

وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية كبيرة في الحفاظ على السلام والتماسك الاجتماعي ومحاربة التسامح ومكافحة الكراهية. إن الحق في حرية الدين والمعتقد هو حق أساسي من حقوق الإنسان ويجب على البرلمانيين أن يتخذوا موقفاً حازماً وواضحاً للحد من ازدراء الأديان.

وأشار **رئيس الاتحاد البرلماني الدولي** إلى أنه لم يرغب أن يقدّم أي من الوفود رأياً مخالفاً.

وقدّم **السيد ج.م.ر. إدواردز** (تشيلي)، متحدثاً بالنيابة عن بلده وأيضاً بالنيابة عن الأرجنتين وألمانيا وهولندا وأوكرانيا، بدعم من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة 12+ الاقتراح بعنوان "إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال". وكان عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظل أزمة إنسانية معلنة، بما في ذلك نتيجة لتغير المناخ، ثلاثة أضعاف ما كان عليه الحال قبل عقد من الزمن. ولم يتم الإبلاغ عن العديد من هذه الأزمات وتم نسيانها لفترة طويلة. ويسعى الاقتراح إلى رفع مستوى الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن جميع الأزمات الإنسانية على قدم المساواة.

وأضافت **السيدة كريكسل** (الأرجنتين) أن الاقتراح يدعو إلى تعزيز المساعدة الإنسانية للنساء والأطفال الذين هم من بين أضعف أفراد المجتمع وأكثر عرضة لخطر الصعوبات الاقتصادية والعنف والتمييز.

وأشار **رئيس الاتحاد البرلماني الدولي** إلى أن مندوبي الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبيرو وروسيا الاتحادية وجنوب إفريقيا والجمهورية اليمنية أبدوا رغبتهم في أخذ الكلمة. وكان لهم الحرية في القيام بذلك بناء على نقطة نظام. ومع ذلك، وفقاً للمادة 12 من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز إلا لمتحدث واحد أن يقدم رأياً مخالفاً.

وتحدث **معالي السيد سلطان سعيد البركاني**، (الجمهورية اليمنية) في نقطة نظام، وتساءل عما إذا كان يمكن لعضو في الاتحاد البرلماني الدولي تقديم أكثر من اقتراح لبند طارئ.

وقال **الأمين العام** إنه لا يرد في لائحة الاتحاد البرلماني الدولي ما يمنع أي دولة من تقديم أكثر من مقترح لبند طارئ. ولذلك فإن الاقتراحين المقدمين من الأرجنتين مقبولان.

وقال **السيد ك. كوساتشيف** (روسيا الاتحادية) إنه لا يعترض على الموضوع في حد ذاته ولكنه يشعر بالقلق إزاء العدد المحدود من البلدان المدرجة في العنوان. ويعاني العديد من البلدان الأخرى من أزمات إنسانية خطيرة، بما في ذلك كوبا وجمهورية فنزويلا البوليفارية، اللتين تخضعان لعقوبات من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية العراق ودولة ليبيا، اللتين تعرضتا للقصف من قبل بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي. إن ذكر بلدان مختارة من شأنه أن يؤدي حتماً إلى تسييس موضوع خطير للغاية، ولذلك فهو لا يؤيد الاقتراح كما تم تقديمه.

ولفت **السيد ف. زون** (إندونيسيا) الانتباه إلى الاقتراح بعنوان التصدي لرهاب الإسلام، ومكافحة التعصب، والقضاء على التمييز العنصري، وتعزيز التعايش السلمي بين الشعوب والأديان. وقد قرر الوفد الإندونيسي سحب اقتراحه لأن رسالته الهامة انعكست في الاقتراح الذي قدمه وفد دولة قطر.

وقال **رئيس الاتحاد البرلماني الدولي** إنه لن يتم تقديم رأي مخالف نظراً لسحب اقتراح إندونيسيا.

وعرضت **السيدة ت. أكسون** (جمهورية تنزانيا المتحدة) اقتراح المجموعة الإفريقية بعنوان *إنشاء صندوق عالمي للبلدان المعرضة للكوارث الطبيعية للتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ*. فالاستجابات للكوارث الطبيعية مجزأة حالياً وغير منسقة وغالباً ما تكون مصحوبة بشروط. ولذلك ترد حاجة ملحة إلى وضع استراتيجيات لدعم البلدان الضعيفة المتضررة من الكوارث الطبيعية والكوارث المرتبطة بالمناخ، والتي تهدد الوجود البشري.

وفي معرض الإشارة إلى مزايا بعض البنود الطارئة الأخرى المقترحة، قالت إنه يجب تغيير النظام الأساسي وقواعد الاتحاد البرلماني الدولي للسماح بإضافة أكثر من بند طارئ إلى جدول أعمال الجمعية العامة. ويجب تحديد موعد نهائي واضح لتقديم الطلبات حتى يتسنى لجميع المجموعات الجيوسياسية الحصول على الوقت الكافي للنظر في جميع البنود الطارئة.

وأشار **رئيس الاتحاد البرلماني الدولي** إلى أنه لم يرغب أن يقدم أي من الوفود رأياً مخالفاً.

وقدّم **السيد مباتا بيتوكوميسو مانغو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) مقترح برلمانه بعنوان الدعوة الى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف العدوان والاحتلال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية. كانت الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي جاءت نتيجة للنزاع المسلح والاحتلال والعدوان من قبل بلد مجاور، الأكثر خطورة في القارة الإفريقية. وقد قُتل أكثر من 10 ملايين شخص وشُرد آلاف آخرون قسراً. وأشار إلى النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء، المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1533 (2004)، بشأن دعم رواندا لحركة 23 مارس (M23)، وحث البرلمانيين على إظهار التضامن مع شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال تبني قرار يدعو إلى وقف العدوان والاحتلال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وعارضت **السيدة إ. نيراسافاري** (رواندا) الاقتراح، فقالت إن الاقتراح المقدم من جمهورية الكونغو الديمقراطية يهدف إلى صرف انتباه الجمعية العامة عن السبب الحقيقي لاستمرار النزاع في شرق البلد وتأثيره على أمن الدول المجاورة، بما في ذلك رواندا. ومع ورود أكثر من 120 جماعة مسلحة تعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن حكومة هذا البلد بحاجة إلى تحمل المسؤولية الكاملة عن مشاكلها الداخلية بدلاً من الاستمرار في جعل رواندا كبش فداء. وينبغي لها أن تعطي الأولوية للحل السياسي بدلاً من اللجوء إلى الخيار العسكري، الذي لن يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة وتفاقم التوترات العرقية. ولا يمكن أن يسود سلام دائم من دون تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي كانت لا تزال نشطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقال **الأمين العام** إن الجمعية العامة ستشرع الآن في التصويت بالمناداة بالاسم على المقترحات الخمسة المتبقية. وأوضح إجراءات التصويت.

وتم التصويت بنداء الأسماء.

وبأغلبية 393 صوتاً مؤيداً، ومعارضة 727 صوتاً، وامتناع 373 عضواً عن التصويت، لم يحصل الطلب المقدم من وفد الأرجنتين على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات المدلى بها، وبالتالي تم رفضه.

وبأغلبية 756 صوتاً مؤيداً، ومعارضة 444 صوتاً، وامتناع 293 عضواً عن التصويت، لم يحصل الطلب المقدم من وفد دولة قطر على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات المدلى بها، وبالتالي تم رفضه.

وبأغلبية 817 صوتاً مؤيداً و317 صوتاً معارضاً وامتناع 358 عضواً عن التصويت، تم الحصول على الطلب المقدم من وفود الأرجنتين وتشيلي وألمانيا وهولندا وأوكرانيا، بدعم من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة 12+ على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات المدلى بها.

وبأغلبية 535 صوتاً مؤيداً، ومعارضة 640 صوتاً وامتناع 318 عضواً عن التصويت، لم يحصل الطلب المقدم من المجموعة الإفريقية على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات المدلى بها، وبالتالي تم رفضه.

وبأغلبية 88 صوتاً مؤيداً، ومعارضة 705 صوتاً، وامتناع 700 عضواً عن التصويت، لم يحصل الطلب الذي قدمه وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية على أغلبية الثلثين المطلوبة من الأصوات المدلى بها، وبالتالي تم رفضه.

وبعد الحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة وأكبر عدد من الأصوات الإيجابية، تمت إضافة الطلب المقدم من وفود الأرجنتين وتشيلي وألمانيا وهولندا وأوكرانيا، بدعم من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة 12+ إلى جدول أعمال الجمعية العامة.

ودعت **السيدة م.د.ك. ألفا بريتو** (بيرو) إلى الوقوف دقيقة صمت حداداً على روح البرلمانية الأفغانية السابقة، السيدة مرسال نابيزادا، التي قُتلت بالرصاص في كابول في كانون الثاني/يناير.

وتم الوقوف دقيقة صمت تكريماً لذكرى السيدة مرسل نبي زاده من أفغانستان، والسيد يعقوب تاس، عضو البرلمان التركي الذي توفي في الزلزال الأخير الذي ضرب تركيا، والسيدة إيفون باسادا، رئيسة مجلس النواب في أوروغواي. ونائب رئيس مجموعة أوروغواي في الاتحاد البرلماني الدولي الذي وافته المنية للتو.

واختتمت الجلسة عند الساعة 19:30.

جدول الأعمال النهائي

1. انتخاب رئيس الجمعية العامة الـ146
2. النظر في طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة
3. المناقشة العامة بشأن موضوع *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*
4. الجزء الخاص بالمساءلة عن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته الأخرى
5. الجرائم الإلكترونية: *المخاطر الجديدة على الأمن العالمي*

(اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)

6. *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*

(اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)

7. تقارير اللجان الدائمة
8. الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين واللجنة الدائمة المعنية للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ148 وتعيين المقررين المشاركين
9. البند الطارئ: "إذكاء الوعي والدعوة الى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف خاصة لدى النساء والأطفال"

البند الطارئ بعنوان إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال

جلسة الاثنين، 13 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 09:00 برئاسة السيدة ن. ن. مابيسا – نكاكولا، رئيسة الجمعية الوطنية لجنوب إفريقيا.

البند 9 من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن البند الطارئ *إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال*

(A/146/2-P.3)

دعا **الرئيس** المندوبين إلى التعبير عن آرائهم بشأن هذا البند الطارئ.

وقالت **سعادة الدكتورة ربا ميرزا** (الجمهورية العربية السورية) إنه يجب الاستماع إلى صوت السلام والمحبة والتنمية. وتم تشجيع البرلمانيين على رفع مستوى الوعي وتعزيز التعليم وتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتشجيع الانفتاح ورفض جميع أشكال التعصب والعنف. ومن شأن القيام بذلك أن يساعد في تمكين الرجال والنساء على حد سواء، والحد من الأزمات الإنسانية وتعزيز التعايش السلمي.

وقالت **السيدة ت. فاردانيان** (أرمينيا) إنه يتعيّن على البرلمانيين أن يشعروا بالمسؤولية عن المعاناة والخسائر التي يعاني منها الناس العاديون – وخاصة النساء والأطفال والمسنين – نتيجة للحرب وتغير المناخ والكوارث الأخرى. ولم يكن من الهام معالجة الأزمات واسعة النطاق فحسب، بل أيضاً الأزمات الأصغر حجماً، مثل الأزمة في ناغورنو كاراباخ. وكانت أذربيجان قد أغلقت مؤخراً ممر لاتشين، مما ترك ما يقرب من 120 ألفاً من الأرمن العرقيين في ناغورنو

كاراباخ، بما في ذلك حوالى 30 ألف طفل، من دون إمكانية الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية. ولم تلبي المساعدات الإنسانية التي قدمها الصليب الأحمر وقوات حفظ السلام الأخرى الطلب، كما أدى انقطاع إمدادات الكهرباء والغاز إلى صعوبات بالغة. وواصلت أذربيجان إبقاء الممر مغلقاً على الرغم من دعوات المجتمع الدولي لإعادة فتحه.

ووفقاً لأذربيجان، يتمتع الأرمن في ناغورنو كاراباخ بجميع الحقوق والحريات التي يتمتع بها مواطنو أذربيجان. ومع ذلك، فقد حصلت البلاد على نقاط منخفضة للغاية (9 من 100) في نسخة العام 2023 من تقرير الحرية في العالم، مما يدل على أنها لم تكن قادرة على ضمان حقوق وحريات مواطنيها، ناهيك عن حقوق وحريات الأرمن. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن تفسير دعوات أذربيجان لتسهيل الترحيل الجماعي للأرمن على أنها مجرد سياسة حكومية للتطهير العرقي. إن الحصار غير القانوني لممر لاتشين، واحتجاز الأرمن كرهائن، والاعتداءات المتكررة من جانب القوات المسلحة الأذربيجانية، كلها دلائل على الحاجة الملحة لوجود دولي داخل ناغورنو كاراباخ.

وقالت **السيدة س. ماتوس** (البرتغال) إن حركات الهجرة تحدث لأسباب كثيرة مختلفة ولكنها تعود في معظمها إلى الإرهاب والكوارث الطبيعية. والتعاون الدولي ضروري للتخفيف من معاناة المهاجرين وكذلك لدعم البلدان المستقبلة التي تكافح من أجل التكيف.

ويمكن لسياسات الهجرة، بل وينبغي لها، أن تضيف قيمة إلى البلدان المستقبلة. وفي البرتغال، يساهم المهاجرون في القوى العاملة، وفي نظام الضمان الاجتماعي، وفي الديمقراطية. ومع ذلك، يجب الدفاع عن حقوق الإنسان والكرامة لجميع الناس، وخاصة الفئات الأكثر ضعفاً مثل النساء والأطفال، بغض النظر عما إذا كانوا يجلبون قيمة أم لا. ومن المستحيل تجاهل أن النساء والأطفال هم أكثر عرضة من غيرهم للتعرض للعنف والاستغلال الجنسي.

وكان أولئك الذين يعانون من الأزمات الإنسانية مثل أي شخص آخر. يمكن لأي شخص أن يكون في موقفهم. ولذلك كان من المهم تقديم الدعم لهم.

وقال **السيد أ.أ. باريديس غونزاليس** (بيرو) إنه، يجب على البرلمانيين أن يعالجوا الأزمات المختلفة العديدة التي تحدث في جميع أنحاء العالم، وهو ما يعني مكافحة التمييز والإقصاء، لإنشاء مجتمعات مسالمة وشاملة. وستبذل بيرو كل ما في وسعها لتحقيق السلام. ولا يمكن للمجتمع أن يستمر في تجريد الناس من إنسانيتهم والبقاء غير مبال بالتمييز. وكوسيلة للوقاية، من المهم تعليم التعاطف في المدارس.

وقال **الرئيس** إنه بموجب المادة 16 من قواعد اللجان الدائمة، ينبغي أن يأخذ تشكيل لجنة صياغة البند الطارئ في الاعتبار التوزيع الجغرافي العادل والتوازن السياسي والتوازن بين الرجال والنساء. يجب ألّا يزيد عدد الأعضاء عن 11.

وقالت **السيدة أ. شكروم** (أوكرانيا) إن الناس لا يقدرون السلام حقاً إلا بعد أن يُنتزع منهم. قبل العام 2022، لم تكن تتخيل أبداً الاضطرار إلى الاستيقاظ على صافرات الإنذار كل يوم والتصويت في البرلمان تحت القصف. ولكن في الوقت الحالي، كان هذا هو واقعها. وعلى الرغم من القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، واصلت روسيا الاتحادية مهاجمة أوكرانيا. ومنذ انعقاد الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/ أكتوبر 2022، قتلت 41 طفلاً آخرين، وأطلقت 1327 صاروخاً على المدنيين، ودمرت 10 آلاف منزل. وبالإضافة إلى ذلك، سُرق أكثر من 000 16 طفل أوكراني من والديهم وتم تهجيرهم قسراً إلى روسيا الاتحادية من دون ضمان العودة. ولا يمكن التسامح مع هذه الأنواع من الجرائم. ودعت البرلمانيين إلى تبني قرار البند الطارئ، ووضع حد للأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في أوكرانيا، ومعاقبة جميع المعتدين.

وأيدت **السيدة ف. والترز** (نيوزيلندا) التعليقات التي قدمتها أوكرانيا. كان حجم الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم كبيراً. وبسبب العدوان الروسي، تدفق ملايين الأوكرانيين على البلدان المجاورة بحثاً عن الأمان، بينما اختبأ آخرون تحت الأرض احتماء من القنابل. ودمرت المنازل والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهياكل الأساسية المدنية الحيوية وألحقت أضراراً جسيمة بمدن بأكملها. وفي أفغانستان، كان جميع الأفغان تقريباً يواجهون مصاعب إنسانية خطيرة، ويكافحون من أجل الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والموارد المالية، مع تأثر النساء والفتيات بشكل خاص. وفي ظل سياسات طالبان، مُنعت النساء من معظم الوظائف مدفوعة الأجر، الأمر الذي كان مدمراً للأسر المعيشية التي كانت فيها المرأة هي المعيل الوحيد أو الرئيسي. وفي ميانمار، أنشأ الجيش أزمة دائمة في مجال حقوق الإنسان.

ومن المهم الاعتراف بحجم الأزمات المذكورة أعلاه والنظر في أفضل السبل للاستجابة لها. ويجب أيضاً معالجة الأسباب الجذرية. وحثت لجنة الصياغة على النظر إلى القرارات الصادرة في الجمعيتين العامتين الـ144 والـ145 للاتحاد البرلماني الدولي عند إعداد المسودة النهائية لقرار البند الطارئ الحالي.

وقال **السيد ك. كوساتشيف** (روسيا الاتحادية) إن موضوع البند الطارئ قد تم تسييسه من قبل مندوب أوكرانيا. كان الوضع في أوكرانيا بمثابة حرب أهلية لم تبدأ في العام 2022، ولكن في العام 2014 بعد تغيير غير دستوري

للسلطة عارضه جزء كبير من السكان الأوكرانيين. وقد قُتل أكثر من 14 ألف مدني، بما في ذلك 200 طفل، منذ بداية الحرب الأهلية في العام 2014. وقد بذلت روسيا الاتحادية قصارى جهدها لاستعادة السلام والاستقرار في أوكرانيا، بما في ذلك من خلال المساهمة في اتفاقيات مينسك. ولسوء الحظ، لم تكن أوكرانيا مستعدة أبداً للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقيات مينسك، ولم يكن لدى الموقعين الآخرين مثل فرنسا وألمانيا أي استعداد لذلك. وبدلاً من ذلك كانت أوكرانيا تخطط لعمليات عسكرية ضد شعبها.

وكانت أمينة المظالم لحقوق الإنسان في أوكرانيا، السيدة دينيسوفا، تنشر الأكاذيب حول الاغتصاب الجماعي للنساء وترحيل الأطفال من قبل روسيا الاتحادية، لكنها اضطرت إلى الاستقالة بسبب عدم وجود أدلة تحيط بادعاءاتها. كما واصل وفد أوكرانيا لدى الاتحاد البرلماني الدولي نشر المعلومات المضللة. وكانت أوكرانيا هي التي عرقلت التوصل إلى حل سلمي للحرب.

وقال **السيد ر. فوجييل** (بولندا) إن الأكاذيب التي قالها مندوب روسيا الاتحادية مشينة. وحث الوفد الروسي على الاعتراف بالحقيقة الهمجية لما تقوم به بلاده في أوكرانيا. ومع ذلك، فمن الصحيح أن الأزمة في أوكرانيا لم تبدأ في العام 2022. فقد بدأت في العام 2014 عندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم بشكل غير قانوني، وفي العام 2008 عندما هاجمت روسيا جورجيا، وفي الأربعينيات عندما استعبدت روسيا وقتلت البولنديين.

وطرح السيد **ف. مارشان** (فرنسا) نقطة نظام، فقال إن القول بأن فرنسا لم ترغب قط في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك هو كذب، بل وتشهير. ويجب على مندوب روسيا الاتحادية أن يعتذر رسمياً عن كلمته. وقد بذلت فرنسا، مثل العديد من البلدان الأوروبية الأخرى، قصارى جهدها للدخول في حوار بناء مع روسيا الاتحادية. وأعرب عن رغبته في تأييد التعليقات التي أدلى بها المندوبون الآخرون، وخاصة مندوب أوكرانيا. إن إنكار روسيا الاتحادية للواقع كان مثيراً للإعجاب للغاية: لقد كان محاولة لإعادة كتابة التاريخ بالكامل. لم يكن الوضع في أوكرانيا حرباً أهلية، بل كان عدواناً واضحاً ومحاولة ضم يجب إدانتها بشكل كامل ونهائي.

وذكّر الرئيس المندوبين بأن موضوع المناقشة كان الأزمة الإنسانية، وليس الحرب في أوكرانيا.

وقال **السيد ف. شيفامبو** (جنوب إفريقيا) إن البنود الطارئة الخاصة بالجمعيتين العامتين السابقتين كانت تتعلق بالحرب في أوكرانيا. كان المقصود من مناقشة اليوم أن تدور حول الأزمات الإنسانية العديدة المختلفة التي تحدث على

مستوى العالم، بما في ذلك في أفغانستان والجمهورية اليمنية، ولكنها تحولت مرة أخرى إلى الحرب في أوكرانيا. وكانت دول أوروبا الغربية، التي ارتبطت تاريخياً بالاستعمار والقمع، تفرض جدول أعمالها الخاص على العالم بأسره وتبدي تجاهلاً تاماً للمسائل التي تؤثر على المناطق الأخرى. كان الأمر غير مقبول على الإطلاق.

ورحب **السيد ج. سيلبيرشميدت** (مدير الصحة والشراكات المتعددة الأطراف، منظمة الصحة العالمية) بتركيز القرار على الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وكانت منظمة الصحة العالمية حاضرة على أرض الواقع في كل أزمة من الأزمات المذكورة في القرار وفي العديد من الأزمات الأخرى. وأدّت دوراً مهماً في دعم السلطات المحلية لتوفير الرعاية الصحية للسكان المتضررين، وخاصة النساء والأطفال. وستعقد منظمة الصحة العالمية قريباً اجتماعاً مع معاهد الصحة العامة الوطنية لمناقشة استجابتها الطارئة لمثل هذه الأزمات. وعملت مع الناس من كلا الطرفين واضعة الصحة في المقدمة. وهناك أيضاً مبادرة لمنظمة الصحة العالمية بشأن الصحة من أجل السلام تستخدم الصحة لسد الانقسامات السياسية. وينبغي أن يشير القرار إلى العمل الذي يشترك في تنفيذه الاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة الصحة العالمية في مجال الصحة.

وقال **السيد ج. م. ر. إدواردز سيلفا** (تشيلي)، الذي شارك في صياغة مقترح البند الطارئ، إن اللهجة التي عبر عنها مندوب الجمهورية العربية السورية هي بالضبط اللهجة التي ستنعكس في القرار. ونظراً لأن القرار يتعلق بجميع الأزمات الإنسانية، فإنه سعيد بإدراج إشارة إلى حالة الأرمن. وأعرب عن اتفاقه مع مندوب البرتغال بشأن ضرورة معالجة حقوق النساء والأطفال، ولا سيما أولئك الذين شردوا قسراً. ورداً على مندوب بيرو، أشار القرار إلى العديد من الأزمات المختلفة ولكن يمكن تعديله ليشمل المزيد. وأعرب عن تعاطفه الصادق مع شعب أوكرانيا الذي يعاني نتيجة للعدوان الروسي غير المبرر. وتستحق منظمة الصحة العالمية الاعتراف بعملها في العديد من حالات الأزمات المختلفة، وتم تشجيعها على تقديم مدخلات إلى لجنة الصياغة. وكما اقترح مندوب نيوزيلندا، ستأخذ لجنة الصياغة في الاعتبار القرارات الصادرة في الجمعيات العامة السابقة.

ورداً على مندوب روسيا الاتحادية، قال إن القرار لم يتم تسييسه بأي حال من الأحوال. ومن الممكن حل الأزمة الإنسانية في أوكرانيا بسهولة إذا توقفت روسيا الاتحادية عن قصف البلاد. وذكّر مندوب جنوب إفريقيا بأن صانعي القرار الرئيسيين، وهما تشيلي والأرجنتين، قد تعرضا للاستعمار أيضاً. لكن هذه الحقيقة لم تمنعهم من الاعتراف بوجود

أزمات إنسانية في جميع أنحاء العالم. وكان الهدف من القرار هو إرسال إشارة إلى ملايين الأشخاص الذين يعانون من عدم النسيان. ويجب الاهتمام بجميع الناس بغض النظر عن دينهم أو عرقهم أو جنسهم.

وأيدت **السيدة ج. أتسما** (هولندا) البند الطارئ تأييداً كاملاً وكررت كلمات مندوب نيوزيلندا. إن الكلمة التي أدلى بها مندوب روسيا الاتحادية غير مقبولة.

وأعربت **السيدة س. ميكايلوفا** (أذربيجان) عن رغبتها في الاعتراض على البيان الذي أدلى به مندوب أرمينيا. وكان ممر لاتشين مفتوحاً أمام عمليات التسليم وكان يستخدم لأغراض إنسانية. وتمر عشرات المركبات كل يوم تحت سيطرة قوات حفظ السلام الروسية. وبالإضافة إلى ذلك، تواجه أذربيجان أزمة إنسانية ناجمة عن الألغام التي زرعتها أرمينيا. وقد قُتل ما يقرب من 300 شخص وتم طرد أكثر من مليون شخص من منازلهم نتيجة لذلك. ودعت أرمينيا إلى عدم تفاقم الوضع والتوقف عن استخدام ممر لاتشين للنقل غير القانوني للأسلحة.

البند 3 من جدول الأعمال

(متابعة)

المناقشة العامة بشأن موضوع *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*

(A/146/3-Inf.1)

تولت رئاسة الجلسة السيدة إ. نيراسافاري، نائب رئيس مجلس الشيوخ في رواندا.

قال **السيد م. ديك** (أستراليا) إن أستراليا بلد نابض بالحياة ومتعدد الثقافات ويفخر بتراث الأمم الأولى الذي يعود تاريخه إلى 65 000 سنة. وكان تنوعها الثقافي واللغوي الغني عنصراً أساسياً في الهوية الوطنية الفريدة للبلاد.

وورد توقع بتكافؤ الفرص في أستراليا، مما يعني معاملة الناس من دون تمييز. كانت أستراليا أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ومن الموقعين الأصليين على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي تعزيز الشمولية عبر عدد من المستويات: من خلال التشريعات والسياسات وكذلك في المجتمع بين الناس.

ولا يمكن إنكار أن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وتجارب التمييز، والشواغل المتعلقة بالمسائل الوطنية والعالمية، ترتبط بالتماسك الاجتماعي. وفي أستراليا، ظلت الثقة في الحكومة والديمقراطية مرتفعة. وكانت الثقة مدفوعة بالمساءلة والاستجابة وموثوقية المؤسسات الحكومية وكانت مرتبطة بشكل وثيق برضا المواطنين عن الديمقراطية.

ولفت الانتباه إلى الاتجاه الذي يتعمد الناس من خلاله نشر معلومات كاذبة. وتشير الأبحاث إلى أن المعلومات الكاذبة يمكن أن تشكل معتقدات وسلوكيات متطرفة تبعث على الكراهية. وليس للتطرف العنيف مكان في أستراليا أو العالم. يتألف نهج أستراليا في مكافحة التطرف العنيف من أربعة أنشطة رئيسية: (1) بناء القوة في التنوع والمشاركة الاجتماعية؛ (2) ضمان التدخل المبكر وفك الارتباط وإعادة الإدماج؛ (3) الانخراط في العمل المستهدف مع المجتمعات والمؤسسات الضعيفة؛ و(4) التصدي للدعاية الإرهابية عبر الإنترنت. ومن أجل الحفاظ على الصمود الاجتماعي، من المهم أن يتمكن الأشخاص عبر الإنترنت من التعرف على السلوكيات المتطرفة والمعلومات المضللة.

وإحدى أهم الطرق التي عزز بها البرلمان الأسترالي التعاون كانت من خلال مجموعات الصداقة البرلمانية. وكان هناك أكثر من 100 مجموعة تراوحت مجالات تركيزها بين الصحة وسلامة النقل والإسكان والتنوع الثقافي.

وكان البرلمان الأسترالي الحالي هو الأكثر تنوعاً عرقياً وثقافياً في تاريخ البلاد. إن وجود برلمان متنوع يعكس المجتمع بشكل أفضل يضيف الشرعية إلى عملياته الديمقراطية. لقد مكّن البرلمان من توفير قدر أكبر من التدقيق والاستجابة بشكل أفضل لتجارب المجتمع واحتياجاته ووجهات نظره وتطلعاته. كما شجعت المشاركة التي قلّلت احتمالية حدّة التطرف. كل العناصر المذكورة أعلاه هي التي دفعت الى التعايش السلمي والديمقراطية الشاملة في أستراليا.

وقال معالي **السيد المستشار الدكتور حنفي جبالي** (جمهورية مصر العربية) إن التنوع يثري الحياة ولكنه يشكّل أيضاً تحديات أمام التعايش السلمي. وتبذل جمهورية مصر العربية قصارى جهدها لبناء السلام ونبذ التعصب، وقد أنشأت مرصداً لتحقيق هذا الهدف بالذات. وتدعم حقوق جميع المواطنين من دون تمييز، وتكرس الحق في الحرية الدينية، سواء أكانت مسيحية أو يهودية أو مسلمة، في الدستور. وهي تعمل أيضاً مع الفاتيكان والكنيسة لمحاربة خطاب التعصب على الصعيدين الوطني والدولي. ويتطلب تعزيز التعايش السلمي تضافر جهود الجميع. ولن يسود الرخاء والأمن إلا من خلال السلام.

وقالت **السيدة ن. ب. ك. موتي** (زامبيا) إن المجتمعات الشاملة هي عنصر أساسي في التعايش السلمي. وعلى هذا النحو، كان من الهام أن يحتضن الزعماء التنوع العرقي والثقافي والديني. وقد شهدت بنفسها الأثر المدمر للتعصب في قارتها، بما في ذلك الموت والتشريد والمصاعب الاجتماعية والاقتصادية. وقد تأثرت النساء والأطفال بشكل خاص.

وترد حاجة ملحّة إلى التصدي للتعصب بمشاركة جميع الجهات المعنية. وتضمنت التدابير التي يمكن اتخاذها ما يلي: (1) إدخال سياسات تعمل على الحد من عدم المساواة؛ (2) تسهيل الشفاء بين الأشخاص؛ و(3) تعزيز الأيديولوجيات المبنية على الهويات المجتمعية. ويجب على البرلمانات أن تقود مكافحة التعصب من خلال وظائفها التشريعية والرقابية والتمثيلية.

وكانت زامبيا شديدة التنوع من حيث القبائل والمجموعات العرقية ولكنها بقيت نموذجاً للسلام والاستقرار. ومع ذلك، تتواجد درجة معينة من التعصب والإقصاء، مما أدى إلى نزاعات حول القيادة السياسية، ومسائل الأراضي والحدود، وكذلك حول الفقر وعدم المساواة. ويتعين على الرئيس أن يقدم تقريراً إلى الجمعية الوطنية كل عام بشأن التقدم المحرز نحو التصدي لتلك التحديات.

وأدّى برلمان زامبيا دوراً حاسماً في تعزيز التعايش السلمي والشمول. وقد أصدرت قوانين لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وحماية الأقليات وتكافؤ فرص العمل، فضلاً عن قوانين للقضاء على الجرائم الإلكترونية والعنف الانتخابي. وسعى البرلمان إلى أن يكون قدوة من خلال ممارسة الشمولية والتعايش السلمي داخل مؤسساته. وشارك برلمانيون من الجندرين ومن مختلف الأعمار والأعراق والمهن والخلفيات التعليمية في اللجان وغيرها من المشاركات. وتم إنشاء عدد من التجمعات البرلمانية بهدف مكافحة التعصب، بما في ذلك التجمع المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل الرابطة الدولية للبرلمانيين من أجل السلام (فرع زامبيا) على تعزيز ثقافة السلام من خلال التعليم والرياضة والفنون ووسائط الإعلام.

ويجب أن يكون البرلمانيون في قلب المعركة ضد التعصب. ويتم تشجيعهم على العمل بشكل أوثق مع مواطنيهم من دون تمييز.

وقالت **السيدة س. غوتاني هارا** (ملاوي) إن البرلمانيين يتحملون مسؤولية رئيسية تتمثل في تعزيز الوحدة والتعايش بين الأشخاص الذين يمثلونهم. إن التعايش السلمي والشمول ضروريان لمنع النزاعات والتشريد والاضطراب الاجتماعي والاقتصادي والموت والعنف السياسي. ومن المهم دمج التنوع الثقافي والديني والسياسي والاجتماعي والاقتصادي.

والمجتمع الشامل هو المجتمع الذي يوفر فرصاً متساوية لجميع الناس بغض النظر عن العرق أو الجندر أو الطبقة أو الجيل أو الجغرافيا. وكان أيضاً من الأمور التي تشجع على التسامح. ويعزى التعصب في بعض الأحيان إلى الجهل والخوف، بما في ذلك الخوف من المجهول. لقد تسبب في فصل دائم بين المجموعات ويمكن أن يؤدي في النهاية إلى العنف.

وفي ملاوي، كان أكثر أشكال التعصب شيوعاً هو العنف ضد المسنين، وخاصة النساء المسنات، اللواتي أبلغن عن الإساءة وسوء المعاملة والشتائم وحتى الرجم. كان التحيز ضد المرأة حاضراً أيضاً في السياسة، حيث لم يتم تقدير دور المرأة في التنمية تماماً. وبالمثل، أدى التعصب في بعض الأحيان إلى اشتباكات بين أشخاص من انتماءات سياسية مختلفة. اقيمت مظاهرات عديدة على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية في ملاوي بسبب الافتقار إلى الشمولية في البيئة السياسية. ودور البرلمان أساسي في حل تلك الحالات.

وكانت بعض الدوافع الشائعة لعدم التسامح في ملاوي هي البطالة والفقر والجوع وكذلك وسائل التواصل الاجتماعي. وفي الواقع، كان من المتوقع أن يصل معدل البطالة في ملاوي إلى 7.4 في المئة مع تأثر الشباب بشدة والتمييز ضدهم. أدى انتشار الفقر والجوع على نطاق واسع إلى تحويل تركيز الناس نحو احتياجاتهم المباشرة مما أدى إلى تفاقم التعصب. كانت وسائل التواصل الاجتماعي مليئة بخطاب الكراهية والتسلط عبر الإنترنت. منحت ملاوي الناس حرية التعبير بموجب دستورها، لكنها عدلت مؤخراً قانونها الجنائي للحد من إساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن أجل إنشاء التعايش السلمي، كان من الضروري وجود حكومة تعمل بشكل جيد حيث تعمل جميع فروع السلطة الثلاثة معاً. وكان دور السلطة التشريعية هو سن القوانين التي تحقق المصالح الفضلى للمواطنين، ودور السلطة القضائية في تفسيرها، ودور السلطة التنفيذية في ضمان تنفيذها بشكل سليم. ومن المهم أيضاً التوزيع المتساوي للموارد. ويجب على البرلمانات أن تضع سياسات اجتماعية واقتصادية ذات صلة تعزز التوزيع المتساوي للموارد وترصد تنفيذها.

وقال **معالي السيد سلطان سعيد البركاني** (الجمهورية اليمنية) إن التعايش السلمي هو أحد ركائز الاستقرار وينبغي أن يرتكز على الوفاء بالحقوق، مثل حرية التعبير والمعتقد والدين وكذلك المشاركة المتساوية للمرأة. يجب أن تكون العلاقات بين الدول مبنية على الاحترام المتبادل.

وتقوم الجمهورية الإسلامية الإيرانية بتقويض التعايش السلمي في العالم العربي عن طريق فرض دينها وثقافتها بالعنف على بلدان مثل الجمهورية اليمنية بهدف محو وجودها بالكامل. وقد وقع البرلمانيون والصحفيون والنساء والأطفال ضحايا للعنف الذي ارتكبته الجمهورية الإسلامية الإيرانية. لكن لم تتوقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية عند العالم العربي. كما كانت تفرض وجودها في غرب آسيا وإفريقيا والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر الأحمر. ولا يمكن وصف أفعالها بأنها سوى غزو. لقد كانت تستولي على الموارد الإقليمية، وتهيمن على السياسة الإقليمية والدولية، وتستغل السياسة للتغلغل في المنطقة، بما في ذلك الوضع في دولة فلسطين. وكانت نية الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي السيطرة على العالم الإسلامي. لقد شكلت تهديداً وجودياً لجميع دول الشرق الأوسط.

وإن التعايش السلمي أمر هام لحماية مستقبل الناس. ويجب على جميع البلدان أن توحد قواها لتعزيز التنوع ومكافحة التعصب.

ولفت **السيد ج. ف. ن. مودينداا** (زيمبابوي) الانتباه إلى سنة الأمم المتحدة للتسامح التي كانت في العام 1995. وقد تزامنت هذه السنة مع اليوبيل الذهبي للأمم المتحدة ـ وهي لحظة مناسبة للتأمل في الأحداث التاريخية التي سبقت تشكيل المنظمة. لقد كانت أحداثاً اتسمت بإنكار الكرامة والمساواة والاحترام المتبادل. وبالمثل، لفت الانتباه إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 271/61 الذي دعا الدول الأعضاء إلى تأمين ثقافة السلام والتسامح والتفاهم واللاعنف. ويجب على البرلمانات المنضوية تحت مظلة الاتحاد البرلماني الدولي أن تسعى جاهدة إلى الدبلوماسية والحوار بهدف تحقيق التعايش السلمي.

وكان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واضحاً في إعلانه أنه يقوم أساس المجتمعات المسالمة والشاملة على تعزيز حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو الانتماء السياسي أو الجندر أو التوجه الجنسي. وبينما تم إحراز تقدم نحو العدالة والسلام والوئام، فإن التاريخ الحديث يظهر التفاهة النموذجية لتلك الجهود.

لا تزال المجتمعات تواجه العديد من التحديات في مساعيها للتعايش السلمي، بما في ذلك الصدمات المناخية والزلازل وجائحة كوفيد-19. وقد تفاقم الوضع بسبب الآثار السلبية للحرب الروسية الأوكرانية التي زعزعت استقرار الاقتصادات العالمية. إن التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة والمتسامحة ضرورية للتخفيف من حدة التحديات العالمية.

ويجب على البرلمانات صياغة القوانين والسياسات التي تفكك الحواجز التي تحول دون التعايش السلمي والشمول والتسامح. ويجب عليها التصديق على جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف ذات الصلة وتطويعها محلياً، وإقرار الموازنات الوطنية التي تدعم الأسر ذات الدخل المنخفض، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وتنمية الشباب، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب أن يكونوا صوت من لا صوت لهم وأن يعززوا الديمقراطية الشاملة. ويجب عليهم ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية للتأكد من أنها تعمل بطريقة غير حزبية. ومن خلال القيام بذلك، ستحقق البرلمانات أهداف التنمية المستدامة ببلاغة، ولا سيما الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة الذي يهدف إلى إقامة التعايش السلمي والعدالة المنصفة والمساءلة والمؤسسات الشاملة على جميع مستويات الحكم. وكانت الفلسفة الإفريقية لأوبونتو، والتي تعني "أنا لأنك أنت"، مبدأً إرشادياً جيداً.

وتولت رئاسة الجلسة السيدة سي. غوتاني هارا، رئيسة الجمعية الوطنية في ملاوي.

وقالت **السيدة س. س. شودري** (بنغلاديش) إنه على الرغم من التطلعات إلى السلام والعدالة والحرية والوئام، فإن العالم غارق في حروب ونزاعات وعنف لا نهاية لها. وقد تم تقويض السلام بسبب عوامل مثل القومية والاستبداد والعنصرية والشعبوية والحمائية والنزعة العسكرية. فالشمول شرط أساسي للسلام والوئام. ويمكن غرس السلام واحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية من خلال تعزيز المساواة وعدم التمييز.

وقد وقفت بنغلاديش مراراً وتكراراً بحزم ضد جميع أشكال التمييز. ويضمن دستورها المساواة بين جميع المواطنين بغض النظر عن الدين أو العرق أو الطبقة أو الجندر أو مكان الميلاد. وباعتبار بنغلاديش دولة طرفاً في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فإنها تدعم التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان. تاريخياً، كان الانسجام المجتمعي سمة مهمة للمجتمع البنغلاديشي الذي بني على قيم السلام والتعددية والديمقراطية والحرية والليبرالية والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والتنمية.

وإن المجتمع الشامل هو المجتمع الذي يتجاوز الاختلافات في العرق والجندر والطبقة والجيل والجغرافيا لضمان الإدماج وتكافؤ الفرص والمساحة لجميع المواطنين. لقد كان هدفها بناء الثقة بين الناس من خلفيات متنوعة، وتشجيعهم على التعايش السلمي من خلال حل المسائل من دون نزاع أو عنف. كانت الفكرة هي جعل الناس يعملون معاً لتحقيق هدف مشترك مع السماح لهم في الوقت نفسه بمتابعة مصالحهم الخاصة. ومن المهم إنشاء رؤية تقوم على القيم الجماعية مثل الشمول والتنوع والتسامح والتمكين.

فالبرلمانيون هم محور الديمقراطية البرلمانية وهم مسؤولون عن تمثيل صوت الشعب وتطلعاته وإرادته. وكان لديهم أدوات قوية تحت تصرفهم لإحداث تغيير إيجابي وتحويلي.

ويجب اتخاذ التدابير التالية لبناء التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة:

(1)الحد من عدم المساواة من خلال تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون والتسامح؛ (2) إلغاء وتعديل القوانين التي تنشيء التمييز؛ (3) توفير الدعم التشريعي والسياسي للفئات الضعيفة؛ (4) معالجة العقليات والتفكير النمطي؛ (5) سد فجوات الفقر؛ و (6) غرس القيم الأساسية من خلال التعليم. ومن خلال بذل جهود متضافرة، أصبح من الممكن بناء عالم متسامح ومنصف وسلمي وشامل للجميع.

وقال **السيد أ. فريك** (ليختنشتاين) إن من المهم كبح الاتجاه نحو تزايد التعصب والتمييز في جميع أنحاء العالم. وللقيام بذلك، يجب على البرلمانيين تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن المجتمعات السلمية والشاملة. وتعمل ليختنشتاين على الترويج لأهداف التنمية المستدامة على الصعيدين

الوطني والدولي. كانت أهداف التنمية المستدامة في مقدمة ومركز جميع المناقشات البرلمانية في ليختنشتاين وكان مطلوباً من كل مقترح أن يتضمن تقريراً عن تأثير أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع إجمالي إنفاق ليختنشتاين على المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 13 في المئة. ولم يقم برلمانه بزيادة موازنة التعاون الإنساني الدولي والتنمية فحسب، بل وافق أيضاً على موازنات تكميلية في ضوء الزيادة المذهلة في الطلب بسبب جائحة كوفيد-19 والعدوان الروسي على أوكرانيا.

وخلال رئاستها المقبلة لمجلس أوروبا، ستبذل ليختنشتاين قصارى جهدها لدعم وتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. كما أنها مؤيد قوي للمحكمة الجنائية الدولية وتدعو البرلمانيين في جميع أنحاء العالم إلى التحدث لصالحها. ويجب أن يكون احترام النظام الدولي القائم على القواعد أولوية قصوى. ودعا إلى الوقف الفوري للعدوان الروسي على أوكرانيا. ويجب على روسيا الاتحادية أن تسحب قواتها المسلحة من الأراضي الأوكرانية ذات السيادة وأن تتحمل المسؤولية الكاملة عن جرائمها.

وستواصل ليختنشتاين تقديم الدعم السياسي والمالي لشعب أوكرانيا. فالديمقراطية والعدالة وسيادة القانون هي السبل الوحيدة لمنع ارتكاب الفظائع.

وكانت العبودية الحديثة أزمة في مجال حقوق الإنسان كثيراً ما يغذيها التمييز والتعصب. لقد حققت للأسف أرباحاً ضخمة تصل إلى 150 مليار دولار أمريكي كل عام. وقد زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في ظل العبودية الحديثة بما يزيد على 10 ملايين شخص خلال العقد الماضي على الرغم من الالتزامات الدولية بوضع حد لهذه الظاهرة. وستواصل ليختنشتاين إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى القضاء على العبودية الحديثة.

وللتغلب على التعصب وبناء مجتمعات شاملة، ترد حاجة إلى استجابة شاملة تضع الناس في المقام الأول.

وقال **السيد ب. كاتيافيفي** (ناميبيا) إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعترف بالحقوق المتساوية وغير القابلة للتصرف لجميع الأفراد من دون تمييز. ومن المرجح أن تكون المجتمعات التي تتمسك بهذه المبادئ سلمية ومتماسكة وديمقراطية. ويشكل تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة جانباً حاسماً من خطة التنمية المستدامة للعام 2030 وجزءاً من الولاية الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي. ويؤدي الممثلون البرلمانيون دوراً هاماً في تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة.

وناميبيا بلد متنوع يضم العديد من المجموعات العرقية واللغات والثقافات المختلفة. وينبغي استخدام تنوعه كأداة لبناء مجتمع أكثر شمولاً وتسامحاً. وتحقيقاً لهذه الغاية، أقر البرلمان عدة تدخلات تشريعية، بما في ذلك القوانين المتعلقة

بالمساواة في العمل، والتمييز بين الرجال والنساء، والعنف المنزلي. وهي ملتزمة بأن تكون أكثر شمولاً في تعاملها مع المواطنين مع أخذ أصواتهم في الاعتبار عند وضع السياسات والتشريعات. وأعرب عن استعداده لتقاسم أفضل الممارسات وتحديد الدوافع الرئيسية لمكافحة التعصب ووضع نُهج شاملة.

وإن تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة من خلال مكافحة التعصب أمر ضروري لإنشاء عالم أكثر تماسكاً وديمقراطية ومرونة. ومن الضروري أن يتخذ البرلمانيون الخطوات اللازمة لمواجهة تلك التحديات. ويشكل التزام الاتحاد البرلماني الدولي بالتماسك والشمول خطوة هامة نحو بناء مستقبل أكثر سلماً وازدهاراً للجميع.

وقال **معالي الشيخ السيد خالد بن هلال بن ناصر المعولي** (سلطنة عمان) إنه يعتمد تحقيق التنمية والتقدم والرخاء لجميع الشعوب والأمم على الحوار العادل والمفتوح. ولا يمكن بناء الجسور بين الثقافات والحضارات إلا من خلال الحوار.

ويشكل احترام التنوع أولوية قصوى بالنسبة لسلطنة عمان. وتتمتع البلاد بنظام قانوني متين يهدف إلى الحد من التعصب. وحققت مرتبة جيدة في مؤشر الإرهاب العالمي بعد انتصارها على الإرهاب والتطرف. لكن لم يحدث هذا الانتصار بين ليلة وضحاها، بل بعد جهد طويل ومضني شاركت فيه العديد من المؤسسات المختلفة. كان لدى البلاد العديد من القوانين القوية التي تضمن حريات وحقوق جميع الجماعات الدينية. كما وفرت فرصاً لتعلم اللغات الأجنبية وتسخير وسائل الإعلام لرفع مستوى الوعي حول أهمية الاحترام المتبادل والتماسك. كما عُقد عدد من المؤتمرات والفعاليات الرفيعة المستوى في سلطنة عمان بشأن تعزيز التسامح والتعايش بين مختلف الأديان.

ومن الهام أن نقول لا للتطرف بعبارات أقوى من أي وقت مضى، وخاصة في سياق وسائل التواصل الاجتماعي، التي تُستخدم لزرع الكراهية بين المجتمعات والثقافات. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية بناء جسور التفاهم بين الشعوب.

وقال **السيد أ. م. ديوب** (السنغال) إن العديد من الأزمات التي نشأت خلال السنوات القليلة الماضية كان سببها أو سبب تفاقمها التعصب أو الافتقار إلى الحوار. لقد تعرض التعايش السلمي للتهديد نتيجة للعقليات الثابتة والطائفية وانعدام التعاطف. يتطلب بناء مجتمع شامل ومتناغم من البرلمانات الاعتراف بقيمة التنوع، وتعزيز الانفتاح وتعزيز التفاهم المتبادل.

وللسنغال تاريخ طويل في تعزيز التعايش السلمي على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتشكل قيم الحرية والتضامن والتنوع وعدم التمييز والتسامح والشمول حجر الأساس في الأمة ويؤكدها الدستور بوضوح. وكان أول رئيس للسنغال، الذي حكم لمدة 20 عاماً، يرحب بجميع الطوائف الدينية. كان نهجه المنفتح يهدف إلى إثراء الحياة وتعزيز الرخاء.

وقد وضعت السنغال خطة وطنية للمساواة بين الرجال والنساء وأصدرت قانوناً بشأن التكافؤ يهدف إلى ضمان التمثيل المتساوي للرجال والنساء في القوائم الانتخابية وفي مناصب صنع القرار.

وتضم الجمعية الوطنية حالياً 89 رجلاً و 76 امرأة.

وتعتبر سياسات الاستبعاد والتعصب كارثية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية إدراك مخاطر هذه السياسات ولكن عليهم أيضاً اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها. يجب على البرلمانيين استخدام التعليم لمحاربة الإقصاء والتعصب. كان التواصل مهماً أيضاً. ومن الضروري تشجيع المناقشة المفتوحة والتنوع الثقافي في وسائل الإعلام والتعبير عن الآراء المختلفة. وترد حاجة إلى وجود إطار تشريعي وتنظيمي ومؤسسي قوي، فضلاً عن تعزيز الصداقات بين الشعوب من خلال وضع برامج التعاون وإصدار القرارات والتوصيات الداعمة وتنفيذ حملات التوعية. وتتطلب مكافحة التعصب بذل جهود متضافرة من جانب جميع الجهات المعنية.

وقال **السيد م. ر. رحماني** (أفغانستان) إنه يتعرض شعب أفغانستان لضغوط متزايدة من حركة طالبان للسنة الثانية على التوالي ويعاني من أزمات اقتصادية واجتماعية حادة، وتمييز، وفقر، وانعدام الأمن، فضلاً عن افتقار النساء والفتيات إلى التعليم والحقوق الأساسية. على الرغم من أن برلمان أفغانستان قد احتفل سابقاً بالعديد من الإنجازات المهمة في مجالات مثل الرياضة والاقتصاد والتعليم وحرية التعبير وحقوق الإنسان والحكومة والجيش، إلا أنه توقف للأسف عن العمل وكان في حاجة ماسة إلى إقامة علاقات برلمانية مع بلدان أخرى.

وكانت تتألف أفغانستان من مجموعات عرقية مختلفة أدت جميعها دوراً قيماً في بناء أفغانستان الحديثة. إن مشاركة جميع المجموعات العرقية هي ما يسهم في إقامة نظام ديمقراطي شامل حقاً، وينبغي اعتبارها مبدأً هاماً من مبادئ الدولة. ومع ذلك، لم يحترم نظام طالبان الحالي في كابول الديمقراطية الشاملة ولم يعير أي اهتمام لاحتياجات الشعب الأفغاني أو أمنه. وفي الوقت الحالي، يعيش نحو 125 برلمانياً أفغانياً في خطر، كما يتجلى في اغتيال السيدة مرسل نبي زاده. ودعا المندوبين إلى النظر في كيفية إجلائهم وإنقاذ حياتهم.

ويجب إلزام نظام طالبان بتوفير العدالة والأمن للشعب، والقضاء على الفقر، وتوزيع المساعدات الإنسانية بطريقة عادلة، ومعاملة جميع الأفغان من دون تمييز، بما في ذلك عن طريق توفير الحقوق الأساسية للنساء والفتيات. ويجب أن يتيح للنساء والفتيات إمكانية الوصول الفوري إلى المدارس والجامعات.

ولحل الأزمة الحالية في أفغانستان، اقترح تشكيل إجماع عالمي حول جعل نظام أفغانستان ديمقراطياً وتقدمياً. ومن المهم الدخول في حوار سياسي وضمان أن يكون لجميع المجموعات العرقية نصيب في النظام.

وقال **السيد أ. س. بوندو** (سيراليون) إنه على الرغم من الحقوق والالتزامات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يواجه العالم تزايداً في عدم اليقين وانعدام الأمن مع تزايد الظلم والتمييز وعدم المساواة والتعصب. ولذلك، يجب أن يبقى التعايش السلمي والشمول على رأس جدول الأعمال. ولم يكن الافتقار إلى السلام أكثر وضوحاً في أي مكان مما كان عليه في مجالات عدم المساواة بين الرجال والنساء والتعصب الديني. ويجب أن تستمر البرلمانات في الاضطلاع بدور حاسم في المجتمع باعتبارها القناة الأساسية التي يتم من خلالها التعبير عن المظالم والمخاوف.

ولقد برزت سيراليون، على الرغم من صغر مساحتها وعدد سكانها، باعتبارها رمزاً مشرقاً للتسامح الديني. ومع انقسام السكان بين المسلمين والمسيحيين، تمكنت البلاد من تطبيع الزواج المختلط بنجاح بين الناس من مختلف الديانات والمعتقدات والعقائد. وقد فعلت ذلك من دون أن تولد ذرة من التوتر، ناهيك عن العنف، في البلاد.

ولا يرد نموذج أفضل لإظهار مدى التسامح الديني في سيراليون من رئيس الدولة الحالي الذي كان كاثوليكياً ملتزماً ومتزوجاً من امرأة مسلمة. وقد ساعد مثاله على نشر ثقافة التسامح الديني بين الطبقات المتوسطة والدنيا في المجتمع السيراليوني. ويمكن رؤية التسامح نفسه في برنامج التنمية الحكومي الذي يقدم التعليم والرعاية الصحية المجانية للجميع من دون تمييز ديني.

وتبذل حكومة سيراليون الحالية قصارى جهدها لبناء ثقافة وطنية شاملة ومرنة للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين النساء. سيُدرج العام 2022 في التاريخ باعتباره عاماً فاصلاً انتقلت فيه البلاد من الخطابة إلى العمل التشريعي الإيجابي. وقد تم سن قانون الانتخابات العامة وقانون المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين المرأة لتحديد الحدود الدنيا القانونية لتمثيل ومشاركة المرأة في الهيئة التشريعية وكذلك في القطاعين العام والخاص.

وبشكل عام، ستواصل سيراليون إعطاء الأولوية للتدخلات التي تعالج نقاط الضعف والاستبعاد بين النساء والفتيات والشباب والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة. وستعمل على توسيع نطاق الشمول المالي وتنمية المهارات وإنشاء فرص العمل ومواصلة اتباع سياساتها الوطنية للحماية الاجتماعية.

وقال **معالي السيد عادل عبد الرحمن العسومي** (البرلمان العربي) إن تعزيز الحوار والتعايش السلمي بين الأديان والثقافات هو حجر الأساس في السلام العالمي. وترد حاجة إلى تعزيز التسامح في الخطاب الديني وكذلك بناء نظام تعليمي يعزز القبول.

ومن المؤسف أنه يتعرض التعايش السلمي للتهديد في أجزاء كثيرة من العالم.

وتواجه المنطقة العربية ككل العديد من النزاعات التي لم يتم حلها والتي نشأت نتيجة للتدخلات الخارجية. وعلى وجه الخصوص، يواصل المجتمع الدولي ترسيخ المعايير المزدوجة في دولة فلسطين حيث يُحرم السكان من الحقوق الأساسية مثل الحرية وتقرير المصير. ويجب إيجاد حل دائم للقضية الفلسطينية.

وتدعو جميع الأديان في العالم إلى التعايش السلمي والحوار والتفاهم، ولكن لا يزال التعصب قائماً، بما في ذلك في أوروبا حيث وردت مؤخراً تقارير عن قيام الناس بحرق نسخ من القرآن الكريم وتمزيقها. وكانت تلك الجرائم بمثابة استفزاز لـ 200 مليون مسلم حول العالم. واقترح وضع إطار قانوني دولي لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

وينتمي كل الناس إلى الإنسانية نفسها. ومن المهم أن نعمل معاً لتعزيز النسيج الاجتماعي في العالم وضمان أن يسود السلام. وحث مرة أخرى الاتحاد البرلماني الدولي على إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، ووضع حد للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للدول، ورفض أي محاولات للهجوم على الدين أو تقويضه.

وقال **السيد أ. رياز** (ملديف) في مستهل الجزء الثاني من المناقشة العامة المخصص للمتحدثين الأوائل من الوفود، إن التعصب يقطع الروابط الإنسانية ويقوض الجهود الرامية إلى إقامة عالم سلمي وعادل. لقد كانت مسؤولية جماعية أن نقف ضدها.

وعلى البرلمانيين، باعتبارهم حراس سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة، واجب تبني الشمولية واحترام التنوع.

ويمكن للتعصب أن يعبر عن نفسه بطرق عديدة، مثل التحيز ضد مجموعات عرقية أو إثنية معينة أو التعصب بدافع من آراء الفرد السياسية أو الدينية أو المتعلقة بنوع الجندر. وقد يكون خفياً أو ظاهراً. ويشكل خطاب الكراهية عبر الإنترنت نوعاً خاصاً من التعصب الذي يستمر في زرع بذور الانقسام. ويجب على البرلمانيين حماية السكان المتضررين، وخاصة الأقليات، من خلال إصدار التشريعات ومحاسبة الحكومات.

وكانت ثقة الجمهور في السياسة تتضاءل، بما في ذلك في جزر المالديف. وكان يعتقد أن عدم الثقة ينبع من عدم قدرة السياسيين على معالجة مخاوف الناس.

وإن جزر المالديف أمة ذات لغة واحدة وعرق ودين واحد مع وجود عوامل قليلة جداً تسبب الانقسام المجتمعي. ومع ذلك، نجح التعصب الديني في التسلل. وكان الأفراد المسؤولون عن ذلك متعصبين يهدفون إلى تدمير التماسك الاجتماعي. لكن عنفهم لا علاقة له بالدين.

وتواجه المالديف التطرف العنيف منذ العام 2007 واعتمدت سلسلة من القوانين لتعزيز الترسانة القانونية لمكافحته. ويتم تعديل جميع القوانين بانتظام في محاولة لتعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الدينية. ومع ذلك، غالباً ما كان الشباب المالديفي ينجذبون إلى المشاركة في النزاعات الداخلية التي تحدث في أماكن أخرى. وكان التعليم هو السلاح الأكثر أهمية لمنعهم من القيام بذلك.

وعلى سبيل الاستعجال، يجب على البرلمانيين أن يعملوا معاً لمحاربة جميع أشكال التطرف والتعصب. يجب عليهم التحدث عندما يلاحظون ذلك وتثقيف الناس حول الثقافات والأديان والتقاليد المختلفة.

إن الاتحاد البرلماني الدولي يسير في الاتجاه الصحيح باختيار الموضوع الحالي للمناقشة العامة. وكان أحد العناصر المهمة في العمل هو جعل القواعد والإجراءات شاملة وغير تمييزية. ويجب أن تكون مكافحة التعصب مسعى متواصلاً والتزاماً من الجميع.

وشجع **السيد ب. موتيهودي** (بوتسوانا) البرلمانيين على تحديد العوامل الكامنة وراء التعصب والانقسام، على الصعيدين المحلي والعالمي، وتحفيز العمل من أجل الإدماج والتعايش السلمي. ويتطلب التعايش السلمي من جميع المجتمعات إظهار الاحترام المتبادل والعمل معاً وحل النزاعات. وبوصفها معقلاً للسلام، تعمل بوتسوانا على تعزيز التعايش السلمي من خلال احتضان جميع الأديان والمعتقدات.

وواصل برلمان بوتسوانا تعزيز قوانينه لحماية وتعميم وتمكين الفئات المهمشة، مثل النساء والشباب. وقد أصدرت قوانين بشأن الإدماج الاقتصادي للمواطنين والمشتريات العامة وإدارة المالية العامة لدعم القطاعات المحرومة. كما تم إنشاء وزارة جديدة لتنظيم المشاريع تكون مسؤولة عن التنمية الشاملة لتنظيم المشاريع. وبالمثل، هناك قوانين للحد من العنف القائم على الجندر ومنح حقوق متساوية في الأراضي لجميع الأشخاص المتزوجين. ومن الناحية المالية، كان البرلمان يعطي الأولوية لتمويل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف توفير الاتصال في القرى الصغيرة. وهي تستثمر أيضاً في التعليم والصحة للجميع، بما في ذلك منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل وفي التثقيف الجنسي الشامل.

وتقع المشاركة العامة الهادفة في قلب جميع الأنشطة البرلمانية في بوتسوانا، وقد تم تعزيزها من خلال برنامج "بوتسوانا تتحدث". ويهدف البرنامج إلى ربط الناخبين بممثليهم المنتخبين من أجل حوار السياسات وصنع القرار.

ومن خلال تخصيص الموازنات المناسبة، يستطيع البرلمانيون تمكين المجتمعات المهمشة، والحد من التفاوتات الاقتصادية المتزايدة، ومساعدة النساء والشباب على تحقيق إمكاناتهم الكاملة. فمن خلال الرقابة يستطيع البرلمانيون ضمان سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة للجميع.

ولم تكن الإجراءات المذكورة أعلاه سوى خطوات صغيرة نحو عدم إغفال أحد وتسخير قوة التنوع لتعزيز السلام والتنمية. يتطلب تحقيق السلام والديمقراطية في العالم الجهود الجماعية للبرلمانات. ويجب أن تحمي هذه الجهود حقوق الإنسان، وتمكن الأقليات، وتدعم المبادئ الديمقراطية مثل سيادة القانون والحكم الرشيد والتسامح.

وقال **السيد م. كاريديو** (النيجر) إن العالم الحديث مكان مختل للغاية كما يتجلى في الأزمات السياسية والاقتصادية العديدة التي ظهرت. وتشير الأدلة إلى أن التعايش السلمي والاندماج آخذ في الانخفاض في جميع أنحاء العالم بينما يتزايد التعصب والتمييز. ويجب على الناس أن يجدوا طريقة للعيش معاً بروح السلام والتسامح والتضامن من دون إغفال أحد ولجميع أفراد المجتمع الحق في المشاركة الكاملة.

وإن مناطق بأكملها وحتى قارات مشتعلة حالياً بالحرب والقتل والإرهاب. على سبيل المثال، تم اجتياح منطقة الساحل بالإرهابيين الذين كانوا يقتلون الأبرياء، ويغتصبون النساء، ويسرقون الأصول، ويشعلون النار في المحاصيل، ويدمرون الشركات والمدارس والمستشفيات، ويفرضون نزوحاً جماعياً للناس. وبدأ الضحايا يفقدون ثقتهم في النظام السياسي الذي فشل في حمايتهم. ودعا المجتمع الدولي إلى حل الوضع المأساوي في منطقة الساحل.

وفضلت العديد من البلدان العداء على التضامن، وهو ما يعني أن أقلية صغيرة استفادت في حين تُركت أغلبية كبيرة على جانب الطريق. ومن الضروري أن يعيد البرلمانيون الحوار مع الأشخاص الذين يمثلونهم. وعليهم أن يستمعوا إلى كل مواطن وكل فئة وقطاع في المجتمع وأن يأخذوا همومهم في الاعتبار عند وضع سياسات التنمية.

ولا ينبغي اتخاذ القرارات الكبرى من دون استشارة الشعب.

وأوصى باتخاذ الإجراءات التالية للمساعدة في مكافحة التعصب وتعزيز التعايش السلمي وبناء مجتمعات شاملة. أولاً، ينبغي للبرلمانات أن تأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة للنساء والشباب في السياسات العامة وبرامج التنمية. ثانياً، يجب عليهم معالجة الفساد والمحسوبية لاستعادة ثقة السكان. ثالثاً، يجب عليهم العمل من أجل الوصول إلى العدالة بشكل أكثر إنصافاً.

وقال **السيد س. سوندرغارد** (الدانمرك) إن مهمة تعزيز التعايش السلمي وبناء مجتمعات شاملة ومكافحة التعصب مهمة تهم الجميع. وكانت الدانمرك بلداً مزدهراً ويعمل بشكل جيد وينعم بالسلام. ولكن ذلك لا يشكل ضمانة ضد التعصب.

وكانت حرية التعبير جزءاً أساسياً من الديمقراطية الدنماركية. ومن المهم يرفع الناس أصواتهم عندما يواجهون العنصرية أو عدم احترام معتقداتهم. وعلى البرلمانيين التزام دائم بمكافحة التعصب.

وكان مواطن دنماركي من أصل بحريني يُدعى عبد الهادي الخواجة مسجوناً في مملكة البحرين منذ العام 2011. ولم يكن مجرماً عنيفاً ولكنه مدافع سلمي عن حقوق الإنسان. وكانت الأمم المتحدة قد وصفت اعتقاله وسجنه بأنه تعسفي، وهو الموقف الذي أيده الاتحاد الأوروبي ومجلس حقوق الإنسان. وكان الخواجة في حالة سيئة للغاية نتيجة سوء المعاملة والتعذيب أثناء سجنه. وقد طلب الاتحاد البرلماني الدولي الدنماركي مراراً وتكراراً من السلطات البحرينية السماح له بزيارته أثناء إقامته في مملكة البحرين، لكنه لم يتلق أي رد. ومع ذلك، لم يفت الأوان بعد. ودعا السلطات البحرينية إلى إطلاق سراح الخواجة باعتباره رمزاً لحسن النية.

وقالت **السيدة م. بارتوس** (المجر) إن العالم أصبح مكاناً أكثر انقساماً وأقل تسامحاً وسلاماً. ويفشل المجتمع الدولي على الرغم من الجهود العديدة المبذولة للقضاء على التعصب. لذلك كان هناك خطأ ما. ومن المهم أن نتساءل عن سبب تدهور التعايش إلى هذه الدرجة. وكان أحد الأسباب هو تزايد المنافسة بين المجموعات على الموارد الطبيعية والطاقة والاحتياجات الأساسية الأخرى. وفي الواقع، كان عدد السكان ينمو بينما كانت آثار تغير المناخ والإفراط في الاستهلاك تتزايد في حدتها. ولذلك أصبحت المنافسة أكثر حدة. ويؤدي الإحباط الناجم عن المنافسة إلى القلق، والتوتر، والتعصب، وتقديم كبش فداء، والأنانية، وكلها أمور يمكن الشعور بها على المستوى الفردي والمجتمعي والوطني والدولي. إن الطريقة الوحيدة لمعالجة أزمة التعصب هي إحراز تقدم نحو أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا يسير العالم على الطريق الصحيح في هذا الصدد.

وكان العالم يواجه أوقاتاً غير مؤكدة. لقد صدمت البشرية بجائحة كوفيد-19 وهي تتعامل حالياً مع 28 حرباً مختلفة. وشاع الخوف والقلق، مما أدى إلى الارتباك والمصالح الذاتية والمعايير المزدوجة. وكان الحل هو تغيير المواقف. ويجب بذل كل جهد ممكن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل فردي وجماعي. وترد أيضاً حاجة إلى إقامة حوار قائم على الاحترام المتبادل.

وقال **السيد ت. كيفيماجي** (إستونيا) إنه لا يوجد شخصان يعيشان على وجه الأرض متماثلان. لقد تمت كتابة الاختلافات في قانون الإنسانية ذاته. وقد قدمت هذه الاختلافات قيمة هائلة.

وإن قبول الاختلافات، سواء أكانت في لون البشرة أو الجندر أو اللغة أو المظهر أو المعتقدات الدينية، لا ينبغي أن يكون عائقاً بل جزءاً طبيعياً من الحياة اليومية. كان التعاطف والتسامح كلمات رئيسية مهمة.

والتحدي الأكبر في العالم هو حماية السلام والقيم الديمقراطية وسيادة البلدان. ومن المهم حل النزاعات بالطرق السلمية وليس بالقوة العسكرية. وكان سباق التسلح يجري على حساب الجميع، لأنه أخذ الأموال من مجالات أخرى، مثل التعليم والثقافة والشؤون الاجتماعية.

ومن المؤسف أن بعض الدول تحدّثت بلغة القنابل ولم تنظر إلى حياة الإنسان إلا كأداة لتحقيق طموحاتها الخاصة. ومن بين هذه البلدان روسيا الاتحادية، كما يتبين من حربها العدوانية في أوكرانيا. يجب على البلدان في جميع أنحاء العالم إظهار المزيد من التصميم في سياق الحرب. وعلى وجه الخصوص، كان يرغب في مناشدة الصين التي تتمتع بنفوذ كبير ويمكنها بالتالي المساعدة في إنهاء الحرب. يجب ألا تفوز روسيا الاتحادية لأن انتصارها من شأنه أن يلهم الأنظمة الاستبدادية الأخرى لاستخدام الأساليب نفسها.

وكان العالم يواجه أوقاتاً مضطربة. فالقيم التي يقوم عليها النظام العالمي القائم على القواعد، مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة، أصبحت على المحك. كانت حرب روسيا الاتحادية حرباً ضد الديمقراطية. ومعاً، أصبح العالم أقوى وفي وضع أفضل لحماية مستقبل ديمقراطي وشامل. فالديمقراطية هي المفتاح لتحقيق السلام.

وقال **السيد هـ. تراوري** (مالي) إن العالم يمر بأوقات مضطربة تهدد بشكل خاص التعايش السلمي. وقد شهدت مالي قدراً كبيراً من التعصب على مدى السنوات العشر الماضية، ودفع سكانها ثمناً باهظاً. وكان هناك نزوح واسع النطاق، وإغلاق المدارس، ونقص المرافق الصحية الأساسية، وانعدام الأمن الغذائي، وكان النساء والأطفال هم المتضررين في المقام الأول. ولهذا السبب اختارت مالي العمل مع شركاء يحترمون البلد وشعبه. كما تم تخصيص موارد إضافية للجيش لمكافحة الإرهاب.

وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات عملية لدعم الفئات الضعيفة من السكان. إن مواطنو العالم ينتظرون النتائج التي لم يتم التوصل إليها حتى الآن. ويجب على البلدان ذات الدخل المرتفع أن تتحمل مسؤولياتها تجاه البلدان النامية. وفي المقام الأول من الأهمية، يتعين عليها أن توفر قدراً كبيراً من الاستثمار لبرامجها الإنمائية. ومن ثم سيكون من الممكن تحسين الظروف المعيشية وبالتالي تعزيز التعايش السلمي.

وقال **السيد يونغجين بارك** (جمهورية كوريا) إن ثقافة الكراهية والتمييز آخذة في الارتفاع حتى في المجتمعات التعددية والمتنوعة. إن إخفاء الهوية في الفضاء الإلكتروني يسمح بانتشار خطاب الكراهية واللغة التمييزية بمعدل ينذر بالخطر. فالإدماج والتسامح ضروريان ليس فحسب للمحرومين ولكن كشرط مسبق لتحقيق الرخاء للجميع.

ويمكن للبرلمانات أن تقوم بالكثير لبناء مجتمعات شاملة. وقبل كل شيء، كان لها دور في تعزيز قوانين مكافحة التمييز مما يساعد على تأكيد مبدأ المساواة ومنع الاستبعاد. ومبدأ المساواة منصوص عليه في دستور جمهورية كوريا وكان بمثابة الأساس لعدد من القوانين الوطنية، مثل القانون الإطاري بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وبالمثل، سيقر البرلمان قريباً قانون مكافحة التمييز. وقد تم إيقاف هذا القانون في السابق نتيجة للكراهية والتمييز ولكنه سيصل في النهاية إلى نهايته.

ويجب أن تكون البرلمانات بمثابة منصة شاملة للتعبير عن وجهات النظر المتنوعة وبالتالي تقليل النقاط العمياء في عملية صنع القرار وإرساء الأساس لسياسات شاملة. وكان ضمان التنوع في تشكيلها جزء من ذلك. ولدى الجمعية الوطنية لجمهورية كوريا مجموعة متنوعة من البرامج والسياسات التي تسمح للمواطنين بالمشاركة في البرلمان. وكانت إحدى تلك السياسات هي البث المباشر لاجتماعات اللجنة الدائمة. وكان العمل مستمراً لتوفير التسميات التوضيحية لتلك الاجتماعات في الوقت الفعلي لدعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية. وورد أيضاً نظام للعرائض العامة يسمح بالتواصل مع الاحتياجات المتنوعة للناس ومناقشتها.

وكان للتضامن البرلماني دور فعال في بناء مجتمعات أكثر شمولاً. وتمثل المؤتمرات وورشات العمل والندوات الدولية فرصاً هامة لزيادة الوعي بالتسامح بين البرلمانيين. ومن خلال تبادل الأفكار والتقريب بين وجهات النظر المختلفة، أمكن اعتماد إعلانات وقرارات مشتركة. ولم يكن النمو النوعي ممكناً إلا عندما كان الرخاء شاملاً حقاً.

وقال **السيد أ لينز** (البرازيل) انه لا يمكن تحقيق الشمول والسلام من دون التسامح. ولذلك يجب على البرلمانات أن تقود المناقشات حول تعزيز التسامح.

وما زال العالم بعيداً عن التعايش السلمي على الرغم من الجهود العديدة المبذولة لتحقيقه. ومن بين الجهود المبذولة في البرازيل اعتماد مبادئ توجيهية بشأن تعيين الموظفين وتعزيز المساواة في الوصول إلى الخدمات العامة. وثمة مسار آخر محتمل للعمل يتمثل في تنفيذ مبادرات تعليمية تعزز التسامح والاحترام. قد تشمل هذه المبادرات البرامج المدرسية وحملات وفعاليات وسائل التواصل الاجتماعي. يجب استشارة المعلمين والمدرسين عند وضع المبادرات التعليمية.

وفي عالم متزايد الترابط والتكامل فعلياً، لم يعد التعايش السلمي بين الشعوب والأمم مجرد خيال، بل ضرورة. وما من وقت نضيعه في بناء السياسات التي تعزز الانسجام والتسامح. يجب أن توجه الحلول التي تم التوصل إليها خلال المناقشة العامة البرلمانات في جميع أنحاء العالم وتمهد الطريق لمستقبل أفضل. والتعايش السلمي ممكن ولكن من خلال الجهود الجماعية فحسب.

وقال **السيد ج. إيشانيز** (إسبانيا) إن العالم أصبح أكثر انقساماً وأقل تسامحاً وأقل سلماً. وكانت تظهر أشكال جديدة من العنف باستمرار مما أدى إلى زيادة الاستقطاب وانهيار التماسك الاجتماعي. كما أن خطاب الكراهية، وخاصة على شبكات التواصل الاجتماعي، آخذ في التزايد. وقد أدى هذا الوضع إلى انعدام الثقة في الحكومات ووسائل الإعلام، وتراجع الحرية الدينية وزيادة التمييز. وبالإضافة إلى ذلك، يسير الاستبعاد والتعصب جنباً إلى جنب مع أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي تضر بالديمقراطية، وتقوض حقوق الإنسان، وتزيد التهديدات الأمنية.

وباعتبارها ممثلة للشعب، أدّت البرلمانات دوراً مهماً للغاية في تعزيز التماسك والشمول. خمسة مبادئ يرتكز عليها التعايش السلمي على المستوى الدولي: (1) احترام السيادة والسلامة الإقليمية؛ (2) عدم الاعتداء؛ (3) عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ (4) المساواة؛ و(5) المنافع المتبادلة. وتحدث انتهاكات صارخة لهذه المبادئ في العديد من أنحاء العالم المختلفة، بما في ذلك في أوكرانيا.

وفي مجتمع شامل، ينبغي النظر دائماً إلى التنوع باعتباره فرصة وليس تهديداً أبداً. ويجب أن تسود المساواة على الاختلافات. ويجب توفير الحماية الواجبة للأشخاص الضعفاء الأكثر عرضة لخطر الاستبعاد الاجتماعي.

فالتعصب هو السبب الجذري للمواقف والسلوكيات التي تبعث على الكراهية. لقد استند إلى الصور النمطية التي لا تنظر إلى الناس كأشخاص في حد ذاتها، بل كهوية. ومن ناحية أخرى، فإن التسامح ضرورة سياسية وقانونية لإنشاء التعايش السلمي. ومن دون ذلك، ستكون هناك أرض خصبة للإرهاب وكراهية الأجانب والعنصرية والعنف والنزاع. ويجب على البرلمانات أن تعمل معاً لضمان الشمول ومكافحة التعصب.

وقال **السيد س.س. نجي** (غامبيا) إنه من الضروري لجميع الجهات المعنية في النظم الإيكولوجية الأوسع للديمقراطية أن يعززوا المجتمعات الشاملة التي تدعم الحقوق والحريات والتعايش السلمي. وينبغي استخدام التنوع في الثقافة والعرق ولون البشرة واللغة والانتماء العرقي والدين والجندر والانتماء السياسي لتعزيز التعايش السلمي بدلاً من تقويضه. ومن

واجب البرلمانيين والمواطنين على حد سواء تعزيز المجتمعات الشاملة. لقد كان هذا هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في عالم مليء بالأعمال العدائية والاستقطاب والمصالح المتباينة.

ولقد مر عام منذ غزو روسيا الاتحادية لأوكرانيا – وهو النزاع الذي أثر على العالم أجمع بشكل مباشر أو غير مباشر. لقد فقد آلاف الأرواح وشرد الملايين، بالإضافة إلى الاضطراب الكبير الذي حدث في الأسواق المالية وسلاسل التوريد العالمية مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ومشاكل في إمدادات الطاقة. وأشاد بتركيا لدورها في تأمين صفقة الحبوب الأوكرانية ونجاحها في التفاوض على تبادل الأسرى. وحث الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على بدء مفاوضات جادة للجمع بين البلدين.

وينص دستور غامبيا على شرعة الحقوق التي تحمي الحقوق والحريات الأساسية، بما في ذلك الحرية الدينية. وكان الهدف هو بناء مجتمع شامل يضمن التسامح. بعد تغيير الحكومة في العام 2017، واصلت غامبيا اكتساب مكانة على الساحة الدولية بفضل زعيمها المتسامح والديمقراطي.

ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي، باعتباره الشبكة البرلمانية العالمية الوحيدة، أن يواصل تقديم الدعم اللازم للمؤسسات البرلمانية بهدف تعزيز التسامح والشمول في إجراءات عملها. ولا ينبغي للبرلمانات أن ترتكز على أمجادها، بل يجب عليها بدلاً من ذلك أن تبشر برسالة السلام حيثما أمكن ذلك.

وقال **السيد و. كورنيينكو** (أوكرانيا) إنه منذ أن صعدت روسيا الاتحادية عدوانها على أوكرانيا، اتحد الناس من جميع الجنسيات والأديان والخلفيات دعماً لبلده، ونضاله من أجل الحرية والديمقراطية والسلام. وكان العديد منهم ينضمون إلى الدفاعات الأوكرانية، لتوصيل المساعدات ومساعدة النازحين. وفي الأيام القليلة الماضية، أطلقت روسيا الاتحادية 81 صاروخاً على أهداف مدنية أوكرانية، مما أسفر عن مقتل 6 أشخاص وإلحاق أضرار بمنشآت الطاقة. ومن أجل إحلال السلام في أوكرانيا، دعا الدول إلى دعم خطة السلام المؤلفة من 10 نقاط التي وضعها الرئيس زيلينسكي والتي تناولت مجالات تتراوح من الأمن الغذائي إلى السلام المستدام. ومع ذلك، يجب على روسيا الاتحادية أولاً أن تسحب قواتها وتستعيد حدود أوكرانيا المعترف بها دولياً، بما في ذلك شبه جزيرة القرم.

ومن المهم طرح السؤال عما إذا كان قد تم عمل ما يكفي للقضاء على التعصب في الجمعية العامة. ومن غير المقبول أن تتم دعوة البرلمان الروسي لمناقشة التعايش السلمي بعد أن صوّت بالإجماع على إضفاء الشرعية على عدوانه على أوكرانيا. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يتحرك بتعليق عضوية روسيا الاتحادية حتى تتوقف عن عدوانها، أو على الأقل الحد من حقها في التصويت والمشاركة في المناقشات. ويجب على روسيا الاتحادية أن تتحمل المسؤولية عن جرائمها

وأن تخضع للمساءلة أمام محكمة خاصة. فهي الطريقة الوحيدة لمنع الإفلات من العقاب ومنع ارتكاب اعتداءات أخرى من هذا القبيل في جميع أنحاء العالم. ويجب على روسيا الاتحادية أن تدفع ثمن جرائمها من خلال إعادة بناء المستشفيات والمدارس والجامعات والمصانع والكنائس التي دمرتها مدفعيتها وقذائفها وهجماتها الصاروخية. وحث المجتمع الدولي على دعم آلية التعويض الشاملة التي أقرتها بالفعل الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأكد أنه يمثل العدوان الروسي تحدياً لكل إنسان على وجه الأرض ويتطلب استراتيجية مشتركة.

وقال **السيد ب. باكوفيتش** (سلوفينيا) إن من دواعي القلق الرئيسية أن يتراجع التعايش السلمي والشمول بينما يتزايد التعصب والتمييز. ولفت الانتباه إلى تزايد الاستقطاب والانتقادات للهياكل الإدارية إلى جانب انخفاض التسامح مع وجهات النظر المعارضة. ومما يثير القلق بشكل خاص هو ظهور خطاب الكراهية عبر الإنترنت والذي يزرع بذور الانقسام تحت ستار عدم الكشف عن الهوية. وشملت الاتجاهات الأخرى المثيرة للقلق تزايد عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتدهور الثقة في الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان، فضلاً عن التطرف العنيف والمعلومات المضللة. و ويشكّل كل ما سبق خطراً على التماسك الاجتماعي والسلام العالمي.

واعترفت سلوفينيا بأهمية تعزيز المجتمعات الشاملة وإيجاد فرص متساوية للجميع. وقد أصدرت عدداً من القوانين مثل قانون الحماية من التمييز وقانون تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. ويجري أيضاً إعداد قرار جديد يهدف إلى معالجة القوالب النمطية القائمة على التحيز الجندري وتعميم منظور المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في جميع السياسات والتدابير. وترد هيئتان حكوميتان مستقلتان مسؤولتان عن معالجة التمييز، وهما أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والمحامي المعني بمبدأ المساواة. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه، فلا تستطيع سلوفينيا أن تشعر بالرضا عن النفس مع استمرار تزايد التمييز في البلاد.

ومن الهام ضمان قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في صنع القرار وزيادة مشاركة المجتمع المدني في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي والوطني والعالمي. وتتطلب الجهود الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة مشاركة الجميع، ولا سيما البرلمانيون. ويجب على البرلمانيين أن يكونوا قدوة للجميع من خلال تعزيز عدم التسامح مطلقاً مع التمييز وإدانة الممارسات التمييزية. ثم سيتبع المجتمع خطاهم. وبهذه الطريقة، سيكون من الممكن تغيير العقليات والسلوك، واستعادة الثقة في السياسة وتغيير الثقافة.

وقال **السيد س. يانغ** (كمبوديا) إنه لا يقتصر التعايش السلمي على تجنب النزاعات فحسب، بل يتعلق بتهيئة بيئة يمكن للناس أن يعيشوا فيها معاً في وئام. وكان من الضروري إنشاء مجتمع يكون فيه الجميع موضع ترحيب ومقبول بغض النظر عن اختلافاتهم ومنحهم نفس الفرص.

ولقد مر الكمبوديون بالحرب والإبادة الجماعية والانقسام الوطني الخطير، ومن ثم فهموا جيداً أهمية المصالحة الوطنية والتعايش السلمي والمجتمعات الشاملة. وبعد سقوط نظام الخمير الحمر الذي مارس الإبادة الجماعية في العام 1979، تمت استعادة مبدأ الحرية للجميع وتكريسه في الدستور. وقد أنشأت البلاد عدداً من الآليات الوطنية لحقوق الإنسان وهي بصدد إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان. وهي طرف في ثماني معاهدات من أصل تسع معاهدات دولية لحقوق الإنسان وشاركت في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. ومنذ العام 1993، كانت كمبوديا العضو الوحيد في رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي رحب بالمقرر الخاص لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لرصد حالة حقوق الإنسان في البلاد. وقد نشرت بعثات حفظ السلام في بلدان مثل جمهورية السودان وتشاد والجمهورية اللبنانية ومالي وقبرص وقدمت التدريب على إزالة الألغام للأوكرانيين بالتعاون مع اليابان. وعلى الرغم من أن دستور كمبوديا يقدس البوذية باعتبارها دين الدولة، فإن الشعب الكمبودي حر في اختيار أي دين يرغب فيه. وترد أيضاً سياسة اجتماعية وطنية تم وضعها لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض والضعيفة. وعززت كمبوديا الحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية مثل الحق في الحياة، والحق في التعليم، والحق في الرعاية الصحية، بما في ذلك من خلال الإدارة الفعالة لكوفيد-19.

وقال **السيد ك. مورونجي** (كينيا) إنه من الضروري مكافحة التعصب لتعزيز السلام والمجتمعات الشاملة. ويمكن أن يؤدي التعصب إلى التمييز والاستبعاد وحتى العنف. ومن خلال تعزيز السلام، شجعت الدول الناس على احترام اختلافات بعضهم البعض وإيجاد أرضية مشتركة. وتساعد المجتمعات الشاملة على ضمان أن يكون لكل فرد صوت، وبالتالي تعزيز الشعور بالانتماء.

وكينيا بلد متنوع ومتعدد الأعراق وله ثقافات ولغات وأديان مختلفة. ولتعزيز التعايش السلمي والشمول، أدخلت نظاماً حكومياً مفوضاً.

ويضمن النظام المفوض لا مركزية السلطة والموارد، والتوزيع العادل للإيرادات الوطنية وزيادة المشاركة العامة في صنع القرار مما ساعد بدوره على الحد من النزاع. ويتضمن الدستور أحكاماً واضحة بشأن الشمولية والمساواة وعدم التمييز وحقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية والحريات الأساسية.

وقد تم تنفيذ جهود مختلفة لبناء السلام لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتعزيز التعايش السلمي في كينيا. وتضمنت إنشاء اللجنة الوطنية للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والمساواة المسؤولة عن تعميم المسائل التي تؤثر على الفئات المهمشة؛ صياغة سياسة وطنية بشأن بناء السلام وإدارة النزاعات؛ وإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة لمعالجة المظالم التاريخية.

ولم يكن هناك أي تمييز في برلمان كينيا. وتم تمثيل المجتمع بأكمله بمقاعد خاصة ومرشحة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الفئات المهمشة. وتمثل النساء 31.3 في المئة من أعضاء مجلس الشيوخ و23.5 في المئة من أعضاء الجمعية الوطنية. وكان ما مجموعه 56 برلمانياً شاباً حاضرين في كلا المجلسين.

ويمكن للبرلمانات أن تعالج دوافع التعصب وتعزز الاندماج من خلال: (1) معالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي أدت إلى عدم المساواة والتمييز؛ (2) تعزيز وحماية جميع أشكال التنوع؛ و (3) تعزيز العلاقات المجتمعية الأفضل. ومن الهام تقدير التنوع وتعزيز الوحدة من خلال النظر بشكل إيجابي وإنساني إلى مواطني العالم الآخرين. ومن خلال العمل معاً لتعزيز التفاهم والاحترام والشمول، كان من الممكن إنشاء مجتمع أكثر سلماً وعدالة يقدر ويحترم الجميع.

وتكلم **السيد م. رزقاه** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ممارسة لحق الرد، فقال إن ما يسمى بممثل الجمهورية اليمنية قد أساء فهم الواقع على أرض الواقع. وبدلاً من توجيه اتهامات باطلة، يجب عليه معالجة الفوضى الموجودة بين مسؤوليه ومعالجة المشاكل الحقيقية التي تؤثر على الشعب اليمني. وقد شددت الجمهورية الإسلامية الإيرانية دائماً على أنه لا يمكن حل الأزمة اليمنية إلا داخلياً من خلال الوسائل السلمية وليس من خلال التدخلات العسكرية. كان من المهم جداً تحسين الظروف داخل البلاد. وعلى الرغم من تمتّع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالقوة والنفوذ، إلا أنها لن تستخدمها أبداً لإخضاع الآخرين، بل لدعم المظلومين.

وأعرب عن رغبته في التأكيد من جديد على أن الاسم الوحيد المعترف به تاريخياً للحدود بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وشبه الجزيرة العربية هو الخليج الفارسي. وأية أسماء أخرى كانت ملفقة أو غير كاملة وبالتالي تفتقر إلى المصداقية والأساس القانوني.

وتكلم **سعادة السيد جمال محمد فخرو** (مملكة البحرين) ممارسة لحق الرد، فحث ممثل الدانمرك على طلب عقد اجتماع ودي مع مملكة البحرين لمناقشة الحقيقة في ما يتعلق بحادثة عبدالهادي الخواجة. وكان الشخص المعني مواطناً بحرينياً أُدين بارتكاب عدد من الجرائم، وبالتالي خضع للانتصاف القانوني، بما في ذلك السجن. ولم يتعرض لأي شكل

من أشكال سوء المعاملة. كان لدى مملكة البحرين عدد من المؤسسات، بما في ذلك ديوان المظالم ومكتب المدعي العام، والتي كانت ستستنكر سوء معاملته لو حدث ذلك.

واختتمت الجلسة عند الساعة 13:00.

جلسة الإثنين، 13 آذار/مارس 2023

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة عند الساعة 14:30 برئاسة معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيس الجمعية العامة.

البند 3 من جدول الأعمال

متابعة

المناقشة العامة بشأن موضوع *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*

(A/146/3-Inf.1)

قال **السيد م. رزقاه** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) إن التعايش السلمي مفهوم إسلامي مهم بالنسبة للإيرانيين. إن الحضارة الإسلامية نتجت عن التسامح والتعايش السلمي، ومنذ نشأتها، أدرجت بلاده التعاليم الإسلامية السلمية في سياساتها، مستخدمة المبادرات الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف وتعزيز السلام والتعاون في المحافل الدولية. وبدلاً من بناء الجدران من خلال التمييز العنصري وكراهية الأجانب والعنف والكراهية، ينبغي بناء الجسور من خلال الحوار والتسامح والتعايش السلمي. وقد نقل قولين مشهورين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

"الناس إما إخوانك في الدين أو أنداد لك في الإنسانية" و"السلام في الدنيا والآخرة يمكن إيجاده في التعاطف مع الأصدقاء والتسامح مع الآخرين."

ومن المؤسف أنه لم يتم رد التسامح الإيراني بالمثل. وعلى الرغم من حياده خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، فقد تعرضت بلاده للاحتلال من قبل القوات البريطانية والسوفيتية. بالإضافة إلى تقدير التعايش السلمي والتسامح، كانت التضحيات ضرورية، وقد قدم الإيرانيون الكثير: الإطاحة بالملك المدعوم من الغرب، والدفاع عن بلادهم، وتحمل العقوبات واستشهاد علمائهم. تضمن التضحيات القوة الوطنية والتعايش السلمي. وبفضل تلك التضحيات، وعلى الرغم من المحاولة الأميركية الأخيرة للتحريض على تغيير النظام، أصبحت بلاده ممثلة في الجمعية العامة الحالية. وقد

ضمنت تلك التضحيات أيضاً أن تكون بلاده عنصراً أساسياً في هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في جمهورية العراق والشام. يدين عدد لا يحصى من الناس بأمنهم للقائد الإيراني قاسم سليماني، الذي أصبح شهيداً.

وقد دعمت بلاده الدول المضطهدة، بما في ذلك دولة فلسطين. وفي أعقاب زلزال شباط/فبراير 2023، سارعت بلاده ودول إسلامية وعربية أخرى إلى تقديم المساعدة إلى الجمهورية العربية السورية عندما خشي آخرون من العقوبات الأمريكية بسبب قيامهم بذلك. وتؤيد بلاده حق الأمم في التعايش السلمي وتتمسك بتعهدها بأن تكون صديقة للمضطهدين وصوتاً لمن لا صوت لهم. ورحب بالتعاون المتبادل لتعزيز الدول وزيادة المساواة لمنع احتكار السلطة وتسهيل التعايش السلمي.

وقال **السيد ف. ح. نايك** (باكستان) إن الدعاية ربطت العالم الإسلامي بالتعصب والتطرف، وأسبابهما الحقيقية هي عدم المساواة والافتقار إلى التعليم. ومن المهم أن نتذكر أن التحية الإسلامية "السلام عليكم" تتمنى السلام.

وقد أدت الاختلافات السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية دائماً إلى النزاع ولكن العنف والعدوان والقوة العسكرية ليست حلولاً وينبغي إدانتها. وتساءل عما إذا كان يدافع العالم بالقدر نفسه عن كشمير ودولة فلسطين وغيرها من المناطق المحتلة بشكل غير شرعي. فالعالم لم يدافع إلا عن مصالحه السياسية والاقتصادية، بغض النظر عن العواقب؛ لم يكن تعزيز الإنسانية أولوية. ولا يمكن ضمان السلام إلا من خلال الحوار والعمليات الديمقراطية القائمة على المساواة والتسامح والعدالة وعدم التمييز.

وأدى السعي لتحقيق الأهداف الجيوسياسية والجغرافية–الاقتصادية إلى تفاقم الفقر والجوع وتغير المناخ والتعصب والتطرف والإرهاب. وقد أدى عدم المساواة الاقتصادية إلى نزاع عالمي، وإلى الفقر والجوع، ولذلك يجب على الزعماء السياسيين أن يدركوا خطر التوزيع غير المتكافئ للموارد. يمكن أن يعالج تعزيز الوئام بين الأديان المسائل العالمية، وينبغي للبرلمانيين والمجتمع تشكيل الآراء وتعزيز الحوار والتعددية والتفاهم.

ويتسبب عدم المساواة والحرمان من الحقوق الأساسية أيضاً في التعصب وضعف البنية الاجتماعية وانعدام السلام والرخاء، وهو ما كان له تأثير عالمي. ولا يستطيع الملايين من الناس الحصول على الرعاية الصحية الأساسية أو التعليم وينبغي إعطاء الأولوية لهذه المسائل. فالتعليم يقود التنمية ويضمن مستقبلاً أفضل. ومن الضروري زيادة الاستثمار، وتدريب المعلمين، وإنشاء أساليب تعليمية مبتكرة، ومعالجة الحواجز، مثل الفقر والتمييز بين الرجال والنساء.

وإذا لم يتم ضمان المساواة والحقوق الأساسية، فلا يمكن تحقيق السلام أبداً. وينبغي أن ينعكس التقدم الاجتماعي والتكنولوجي والسياسي كنموذج واسع النطاق للتعددية. ولا يمكن التغلب على التحديات إلا بالحوار الصادق والعمل

الصادق، ويعتبر التعايش السلمي والمساواة شرطين أساسيين للمجتمعات الشاملة. وأعرب عن أمله في ألا تؤدي الأعمال الجماعية إلى مستقبل بائس؛ لقد حان وقت العمل الآن.

وقالت **السيدة ب. كايتانو** (الفلبين) إن مختلف الجهات المعنية تؤثّر على التقدم وسرعته. ولذلك كان لا بد من صياغة التشريعات لضمان عدم إغفال أحد. وتلتزم الفلبين بدمج أهداف التنمية المستدامة في خطط وسياسات التنمية، وتم إنشاء لجنة مجلس الشيوخ المعنية بأهداف التنمية المستدامة والابتكار والتفكير المستقبلي لتتبع التقدم ودراسة التشريعات للتحضير لسيناريوهات مختلفة. وقد أصدرت تقرير اللجنة بشأن مستقبل التعليم، الذي بحث الوضع الحالي والمشاكل والتطلعات وتوصيات الخبراء والجهات المعنية لضمان مستقبل أفضل للتعليم. تم توفير التمويل من الموازنة الوطنية لمكاتب العقود الآجلة في إدارات التعليم والصحة والعلوم والتكنولوجيا وللأبحاث حول مستقبل النظم الغذائية والأمن والإنتاج.

وإدراكاً لأهمية التعليم، أنشأ البرلمان لجنة التعليم الثانية التابعة للكونجرس، والتي شاركت في رئاسة اللجنة الفرعية للتعليم والتنمية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي. وقد تعهدت اللجنة بإصلاح قطاع التعليم من خلال معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية وضمان الإدماج في التعليم. وقد أدى قانون نظام التعلم البديل إلى خفض عدد الشباب غير الملتحقين بالمدارس، وتوفير التعليم الأساسي المجاني، وكان يتماشى مع قانون التعليم الجامع، الذي يضمن حصول المتعلمين ذوي الإعاقة على فرص متساوية للحصول على التعليم. ويضمن قانون الرعاية الصحية الشاملة إمكانية الحصول على رعاية صحية جيدة وبأسعار معقولة. فرضت قوانين إصلاح ضريبة الخطيئة ضرائب على المنتجات الضارة لتمويل الرعاية الصحية الشاملة. سمح قانون الأدوية الرخيصة لوزير الصحة بوضع حد أقصى لأسعار بيع الأدوية بالتجزئة.

وتطلب ميثاق المرأة ما لا يقل عن 5 في المئة من إجمالي موازنة الوكالات الحكومية تخصيصها لبرامج النوع الاجتماعي والتنمية. وتمت زيادة إجازة الأمومة من 60 إلى 105 أيام في القطاعين العام والخاص، وتم تطبيق قانون رعاية الوالدين المنفردين. وقد أدى قانون التبني الإداري المحلي والرعاية البديلة للأطفال إلى تبسيط نظام التبني المحلي، وترد العديد من القوانين الأخرى التي تحمي الأطفال، بما في ذلك أثناء الكوارث. وهناك قوانين بشأن التمييز على أساس السن وتعزيز أماكن العمل الشاملة. ويجب أن تشارك المرأة في هيئات صنع القرار لإسماع صوتها وتحقيق شراكة حقيقية بين الرجال والنساء. إن المشاركة في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي والمناقشة مع النساء البرلمانيات الأخريات منحتها الثقة لمناقشة مسائل المرأة في برلمانها.

وأعرب **السيد س. إيتو** (اليابان) عن امتنانه للدعم الذي تلقته اليابان في أعقاب زلزال شرق اليابان الكبير في العام 2011، وعن تعازيه لضحايا زلزال شباط/فبراير 2023 من السوريين والأتراك. وستساعد اليابان في جهود التعافي وإعادة الإعمار.

ويهدد انتشار التعصب والتمييز السلام والشمول. وقد أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى تكثيف النزاعات وتعميق الانقسامات الدولية وعرّض التعايش السلمي للخطر. وهناك انتهاكات لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، تدينها اليابان، ويطالب كثير من الناس بالسلام والحرية وحقوق الإنسان. إن للقيم العالمية للحرية والديمقراطية وسيادة القانون أهمية حاسمة في إنشاء مجتمع سلمي وشامل. وستعمل اليابان مع المنظمات الدولية وستشارك في مناقشات مع الأطراف المعنية لفهم وجهات النظر المختلفة والتعاون وتحسين حقوق الإنسان. كما أنها ستساعد البلدان في تنمية الموارد البشرية، والنهوض بالانتخابات وأنظمة العدالة، وضمان حرية التعبير. ومن شأنه أن يقود الجهود الرامية إلى إنشاء مجتمعات شاملة يمكن أن تتعايش فيها الثقافات والآراء المختلفة بسلام.

وقالت **السيدة ج. كرونليد** (السويد) إن البرلمانات تمثّل قلب الديمقراطيات، وتشكل أعلى سلطة لصنع القرار وتنظر في العمل الحكومي. قبل قرن من الزمان، قدمت السويد حق الاقتراع العام والمتساوي. بعد انتخابات العام 2022، كان 46 في المئة من أعضاء البرلمان من النساء، وشعر الكثير منهن أنه يتعين عليهن تلبية توقعات أعلى من الرجال. وواجهن تهديدات وانتهاكات متزايدة على وسائل التواصل الاجتماعي، كما أنه أعاق تنظيم أسبوع العمل الجهود المبذولة للجمع بين العمل البرلماني والأبوة. ومع ذلك، فإن تسليط الضوء على قضايا النوع الاجتماعي والعمل بشكل منهجي يمكن أن يحسن الظروف لتحقيق برلمان متساوٍ بين الرجال والنساء (جندري). قام الفريق العامل المشترك بين الأحزاب المعني بالمساواة بين الرجال والنساء بحماية أعضاء البرلمان من المضايقات والتهديدات، وساعد أولئك الذين لديهم أطفال صغار. وينبغي أن يستمر العمل لضمان حصول الرجال والنساء على فرص وظيفية ونفوذ سياسي متساويين، والقضاء على التمييز والعنف القائمين على الجندر. ومن الهام أن يمثل البرلمانيون مختلف شرائح المجتمع. وإذا لم يتمكنوا من احترام بعضهم البعض على الرغم من اختلافاتهم، فلا يمكنهم أن يتوقعوا من المواطنين أن يقوموا بذلك. وينبغي أن يكون الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يواجهون في كثير من الأحيان الاستبعاد، قادرين على المشاركة في المجتمع وتحقيق الأمن المالي الأساسي.

فالأمن في أوروبا معرض للتهديد، وتُنتهك حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وينبغي للبرلمانيين أن يدافعوا عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والسيادة الوطنية والسلام والأمن. لقد تسبب العدوان الروسي على أوكرانيا في الكثير من المعاناة.

وساد الأمل في عالم يحترم الحرية الدينية ولا يتسامح مع الكراهية والاضطهاد باسم الدين. ولا ينبغي التخلي عن النضال من أجل الديمقراطية والحرية السياسية وحرية التعبير. وهي تعلم أن مملكة البحرين تسعى جاهدة من أجل التسامح واحترام حقوق الإنسان، وأعربت عن أملها في حل قضية المواطن الدنماركي البحريني عبد الهادي الخواجة. وكان من الهام بالنسبة للديمقراطيات أن تحترم حرية التعبير والحق في انتقاد الحكومات، ولكن من مسؤولية الأفراد أن يبقوا محترمين. ولا ينبغي للبرلمانيين أن يفوتوا فرصتهم لإحداث التغيير وتحسين العالم.

وقال **السيد ر. لوباتكا** (النمسا) إنه تنعقد الجمعية العامة الحالية وسط تحديات تواجه المناخ والاقتصاد العالمي والسلام والأمن الدوليين. وأعرب عن أسفه لوجود حرب في أوروبا واضطر البرلمانيون إلى تحمل المسؤولية تكريماً لمؤسسي الاتحاد البرلماني الدولي. فتشكل المجتمعات المتسامحة والشاملة حجر الأساس للسلام. واحتلت النمسا، التي أصبحت أكثر سلمية في العقد الماضي، المركز الخامس في مؤشر السلام العالمي للعام 2022. ومع ذلك، أدت الهجرة وجائحة كوفيد-19 إلى مزيد من الاستقطاب والتعصب في النمسا، والذي غذته المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي. وكان لا بد من استعادة الثقة في وسائل الإعلام التقليدية، وخاصة في أوروبا، حيث كانت تفقد الصحف قراءها. وفي النمسا، تم إطلاق حلقات عمل حول الديمقراطية لإشراك الشباب في البرلمان وإظهار أن المجتمع يحتاج إلى شجاعة الشباب ومشاركتهم. ويدعم وفده حركة عدم خطاب الكراهية التابعة لمجلس أوروبا، ويتم تشجيع البرلمانيين النمساويين على تنفيذ المعايير الدولية ضمن الإطار القانوني الوطني.

وقال **السيد ك. وونغ** (ماليزيا) إن ماليزيا فريدة من نوعها لأنها أمة متعددة الأعراق والأديان. تمثل الأقليات جزءاً كبيراً من السكان وتتعايش بسلام. ومن المثير للاهتمام أنه كانت هناك مجموعات عرقية مختلفة داخل المجموعات الدينية، وكان الزواج بين الأعراق مقبولاً وأكثر شيوعاً مما كان عليه قبل عقد من الزمن.

وفي مؤشر السلام العالمي 2022، احتلت ماليزيا المرتبة 18 عالمياً والرابعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ويعود هذا الإنجاز إلى القيم الآسيوية المتمثلة في السلام والاحترام والتسامح، والتي تم الترويج لها في البوذية والهندوسية والإسلام. كما أنه عزز الاستمتاع بالأطعمة المتنوعة ودعم الفرق الرياضية الوطنية أيضاً المجتمع متعدد الأعراق. كان البحث عن

هوية ماليزية مستمراً، وكان الشغل الشاغل للشباب. وقد أسفرت الجهود الحكومية لبناء ماليزيا أكثر اتحاداً عن نتائج مختلطة. في أعقاب أعمال الشغب العرقية العام 1969، قامت الحكومات الماليزية بالتمييز بشكل إيجابي لزيادة المساواة. ومع ذلك، فإن الفساد وإساءة استخدام السلطة من جانب النخبة السياسية قد قوض هذه السياسات. وتضمنت نجاحات الحكومة الماليزية الضغط من أجل الهوية الوطنية من خلال المبادئ الوطنية، وتعزيز الوحدة الوطنية من خلال نظام التعليم ووسائل الإعلام الحكومية، وحماية الحرية الدينية، والاعتراف بالأعياد الثقافية والدينية للجميع.

وقد أدى اكتشاف النفط واعتماد السياسات الاقتصادية الليبرالية إلى إنشاء طبقة وسطى كبيرة، والتي كانت تميل إلى أن تكون أكثر تسامحاً وتقدمية. ومع ذلك، خلال الانتخابات الأخيرة، تم التركيز بشكل أكبر على السياسات الدينية والعرقية. وكان هذا الاتجاه مثيراً للقلق، خاصة عندما يقترن بالأخبار الكاذبة التي تتحدى الديمقراطية. وعلى الرغم من أنه يجب أن تقوم شركات وسائل التواصل الاجتماعي بتصفية المحتوى المتطرف والأخبار المزيفة، يجب على جيل الشباب أيضاً أن يستمر في تلقي تعليم عالي الجودة ليصبح مواطناً مميزاً وناقداً. كان الوعي المدني والاعتدال في وسائل التواصل الاجتماعي ضروريين.

وقال **السيد ك. كوساتشيف** (روسيا الاتحادية) إن موضوع المناقشة العامة مهم. وبدأ حل المسائل المتعلقة بالتعصب والتعايش في المنازل وانتشر إلى الجامعات والمكاتب والبلديات والدول. وأعرب عن فخره بتمثيل بلد يتمتع بخبرة قرون في تعزيز التعايش السلمي وإنشاء مجتمعات شاملة ومكافحة التعصب. وعلى الرغم من التحديات والنزاعات الداخلية، بما في ذلك في الشيشان، فقد تعلمت بلاده الدروس.

وفي روسيا الاتحادية، تتعايش أربع ديانات تقليدية ونحو 200 جنسية سلمياً، ويتم التحدث بنحو 300 لغة. في ماري إل، كانت هناك ثلاث لغات حكومية، وفي داغستان كانت هناك 14 لغة، وفي شبه جزيرة القرم كانت هناك ثلاث لغات، بما في ذلك الأوكرانية والتتارية. على الرغم من وجود قوميين روس، إلا أنهم لم يصلوا إلى السلطة، وبالتالي لم ترغب أي مجموعة عرقية أو دينية في مغادرة روسيا الاتحادية.

ومع ذلك، في بلدان أخرى، بما في ذلك أوكرانيا، وصل القوميون إلى السلطة. عندما انهار الاتحاد السوفييتي، وكانت نصف مدارس أوكرانيا البالغ عددها 22 ألف مدرسة تدرس باللغة الروسية، لكن لغة الدولة الوحيدة اليوم هي الأوكرانية. ولم تكن هناك حرية دينية لأن السلطات الأوكرانية أزالت بشكل غير قانوني الكنائس والأديرة الأرثوذكسية الروسية التقليدية.

وقد حاولت روسيا الاتحادية مساعدة أوكرانيا على حل مشاكلها الداخلية والحفاظ على سلامة أراضيها. وكانت اتفاقيات مينسك تهدف إلى تعزيز التعايش السلمي ومكافحة التعصب وبناء مجتمع شامل في أوكرانيا. ومع ذلك، فقد أكد الرئيس الأوكراني السابق بترو بوروشينكو، والمستشارة الألمانية السابقة أنجيلا ميركل، والرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند، أن اتفاقيات مينسك منحت أوكرانيا الوقت لتعزيز قواتها المسلحة. وتكشف هذه التعليقات كيف ضاعت فرصة ضمان التعايش السلمي وإنشاء مجتمعات شاملة ومكافحة التعصب في أوكرانيا.

وقال **السيد أ.س.ك. باغبين** (غانا) إن هناك العديد من المسائل في جميع أنحاء العالم وإن موضوع المناقشة العامة مناسب بالنظر إلى نطاق العنف وانعدام الجنسية والنزاعات والفقر والهجرة والاضطرابات الكارثية والوفيات. ولم يكن هناك خيار سوى قبول التنوع والحد من الاستقطاب. ويتقاسم معظم الناس هذه الرؤية، ولكن ترد أقلية متعصبة تعرض للخطر الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة. ومع ذلك، فإن البرلمانات في وضع جيد ومخولة لمواجهة تلك الجهود التدميرية.

وواصل البرلمان الغاني تعزيز التعايش السلمي من خلال دستور العام 1992. وقد أصدر البرلمان قانون مجلس السلام الوطني، وقانون القصاص والجرائم ذات الصلة، وقانون لجنة حقوق الإنسان والعدالة الإدارية. كما أنشأت نظاماً قضائياً ونظام عدالة منظم جيداً ومستقلاً. وغانا ملتزمة بتطوير ثقافة ديمقراطية تعزز احترام جميع الناس، وحقوق الإنسان والحريات، والكرامة، والمساواة، وتمكين المرأة، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والشمول في صنع القرار. وفي مؤشر السلام العالمي 2022، احتلت غانا المرتبة الثانية بين الدول الإفريقية بسبب ارتفاع مستوى السلام الداخلي لديها.

ويتعين على سكان العالم أن يعملوا على تحقيق الوئام الآن، وتوفر أهداف التنمية المستدامة التوجيه، لا سيما في مجالات الشراكات العالمية والمجتمعات الشاملة. ستحتاج البلدان إلى التعاون، وحتى عندما تتزامن الأهداف، فإن الشعور الصحي بالمنافسة يمكن أن يحسن حياة الناس. وينبغي تعزيز النمو والتنمية الشاملين من خلال دعم أقل البلدان نمواً لأن التخلف والفقر يدفعان إلى التعصب. وتقع على عاتق المشرعين مسؤولية تشجيع التسامح والتنمية الشاملة من خلال القوانين ومن خلال مراقبة السلطة التنفيذية. وكان عليهم التأكد من أن الحكومات تتعامل مع الفساد وتزيل الهدر والجهل والجشع.

وسيعمل برلمانه مع الاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه على مكافحة التعصب وتعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة. وهي تترجم القيم والمبادئ الديمقراطية التي تعود بالفوائد على الغانيين. يتّسم وفد غانا في الجمعية العامة الحالية للاتحاد البرلماني الدولي بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ويضم أعضاء من أحزاب المعارضة.

وقالت **السيدة ب. كريريكش** (تايلاند) إن تايلاند تواصل التصدي للتحديات الدولية المتزايدة التعقيد، بما في ذلك بناء مجتمع سلمي ومتناغم ومتعدد الثقافات. وتواجه قدرة الديمقراطيات على التسامح والتنوع تحديات. وقد احتضنت تايلاند دائماً التنوع والتسامح والتعددية الثقافية والحوار بين الثقافات. وباعتبارها دولة ذات أغلبية بوذية وعلمانية، فإن القبول والاعتدال والتسوية كانت ضرورية لتعزيز الوئام والاحترام بين الأديان والأعراق. واصلت الملكية التايلاندية توحيد الناس وتم تأييدها دستورياً باعتبارها راعية جميع الأديان. وقد ضمنت فلسفة اقتصاد الاكتفاء الاستدامة والمجتمعات الشاملة والعدالة الاجتماعية.

ولم يتم التسامح مع العنصرية والتمييز على أساس الجندر. وتكرس التشريعات المحلية الصكوك الدولية للحماية من التمييز العنصري والعرقي والديني. وقد أرسى الدستور الأساس لاستراتيجية وطنية مدتها 20 عاماً لتعزيز التنمية على أساس التنوع الاجتماعي والثقافي، كما حمى الحقوق الثقافية للمجموعات العرقية. وقد عملت الجمعية الوطنية بنشاط على تعزيز الشمولية والتسامح. منذ العام 2019، تم إدراج المجموعات العرقية ومجتمع الأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي التوجه الجنسي والمتحولين جنسياً والمثليين أو ذوي هويات أخرى في عنوان وولاية اللجنة البرلمانية الدائمة.

ويتعين على البرلمانيين أن يتعاونوا لتعزيز التفاهم والتضامن بين المجتمعات وبناء عالم أفضل وأكثر أماناً، حيث يتم الاعتزاز بالاختلافات، ويزدهر التنوع وتكون الاختلافات مصدراً للقوة.

وقال **سعادة السيد سليم فوزي** (دولة ليبيا) إن تعزيز التعايش السلمي والتسامح، ونبذ الكراهية والعنف والتعصب، أمور ضرورية للحفاظ على العلاقات الوطنية والدولية. فالتعايش والتسامح ضروريان لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية. إن قبول مختلف الأعراق والأديان من شأنه أن ينشأ مجتمعاً متسامحاً ومنفتحاً ويقلل من الكراهية والتعصب والتطرف.

ويشجع الإسلام التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة، واعتمدت دولة ليبيا قوانين لمكافحة التعصب والإرهاب والجريمة. ويعد مفهوم التعايش السلمي أساسياً لإدارة التنوع والمجتمعات بشكل سليم، وتعزيز الأمن لمنع التهميش والإقصاء والكراهية والتعصب والعنف والنزاع والإرهاب والفوضى.

ويمكن لوسائل الإعلام الرقمية تبادل المعلومات والآراء وزيادة الوعي وتثقيف المجتمعات. ومع ذلك، فقد أدى ذلك أيضاً إلى عولمة الراديكالية والتطرف. ويمكن للجماعات الإرهابية والأفراد المتطرفين استخدامها لنشر الكراهية والتحريض على العنف وتعزيز الأيديولوجيات الخطيرة التي تهدد الأمن القومي. ومن أجل الحفاظ على التعايش السلمي والتسامح، ينبغي للمؤسسات الدينية والتعليمية والاجتماعية استخدام وسائل الإعلام الرقمية لتعزيز التعايش السلمي والتسامح. وينبغي تغليب المصلحة العامة على المصالح الفردية، ورفع مستوى الوعي بين المجتمعات والأفراد.

وقال **السيد ف. مارشان** (فرنسا) إن المجتمعات الشاملة تعود بالنفع على الجميع، وتضمن استقلالهم الفردي، وتقبلهم وتستمد قوتهم من التنوع. وفي فرنسا، أدى مبدأ المساواة وعدم التمييز إلى إعطاء الأولوية للاندماج والتطبيق الموحد لسيادة القانون. وقد ظهر تدريجياً مبدأ المعاملة المختلفة للمواقف المختلفة. وقد تم تعديل الدستور مرتين لضمان المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في القوائم الانتخابية وفي المسؤوليات المهنية والاجتماعية. وفي العام 2013، أصبح إلزامياً على الأحزاب تقديم مرشح واحد ومرشحة واحدة في انتخابات المقاطعات.

إن المطالبات بالمساواة الحقيقية والحق في الاختلاف هي التي طورت المفهوم الفرنسي للمساواة. ومع ذلك، ينبغي تنفيذ سياسات الإدماج من دون الإضرار بالمساواة. وفي العامين 2005 و2013، تم إقرار القوانين المتعلقة بتعليم الأطفال ذوي الإعاقة. وفي العام 2019، تم إنشاء خدمة عامة للتعليم الشامل لضمان تلبية الاحتياجات التعليمية وتسهيل التعاون بين الدولة والمنظمات والأسر. وقد بدأ استخدام مصطلح "الشمول" في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ليحل محل مصطلحي "مكافحة الفقر" و"مكافحة الاستبعاد". كما تم استخدامه في مجال الهجرة، على الرغم من استمرار استخدام مصطلح "الاندماج". وفي الآونة الأخيرة، اكتسبت قضية الشمول الرقمي اهتماماً كبيراً وأصبح عدم الوصول إلى الإنترنت عاملاً رئيسياً للاستبعاد. وفي العام 2017، تم إطلاق خطة الشمول الرقمي، ونظر مجلس الشيوخ مؤخراً في قانون لتعزيز الشمول الرقمي.

وقالت **السيدة ي. كويستا** (إكوادور) إن البرلمانات تكفل وجود مجتمعات أكثر عدالة وعليها التزام أدبي وأخلاقي وقانوني بمكافحة التعصب. لقد تحدت الأنظمة والحكومات التي استخدمت الاضطهاد والعنف وحرب القانون.

مثلت النساء نسبة 45 في المئة من أعضاء الجمعية الوطنية الإكوادورية بفضل القانون الذي يضمن التناوب بين الرجال والنساء في القوائم الانتخابية. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة في ضمان مشاركة المرأة في صنع القرار ومهدت الطريق أمام نساء أخريات للمشاركة. لقد تم تصميم البرلمانات وجداولها الزمنية للرجال. وينبغي للبرلمانات أن تنظر في

اتخاذ تدابير أكثر شمولاً للأمهات، بما في ذلك الأمهات العازبات، مثل توفير أماكن للرضاعة الطبيعية ودور الحضانة. وكان هناك التزام جماعي بالتصدي للتحرش الجنسي، الذي ما زالت البرلمانيات يتعرضن له.

وبموجب القانون، يجب أن يكون عمر 25 في المئة من المرشحين للانتخابات أقل من 30 عاماً، مما أدى إلى انتخاب ستة أعضاء من الشباب في المجلس. وعلاوة على ذلك، كان 56 في المئة من المشرعين تحت سن 43 عاماً. وقد عملوا بانتظام وبلا خوف على ضمان الرقابة السياسية، بما في ذلك التحقيق مع الرئيس بتهمة الفساد والتهرب الضريبي.

وقد عانى أولئك الذين يناضلون من أجل التقدم الديمقراطي من الاضطهاد السياسي والقانوني في أمريكا اللاتينية، وخاصة في الإكوادور. هاجمت الحرب القانونية حقوق الإنسان وهدفت إلى تدمير الفرد أخلاقياً وسياسياً واقتصادياً لفرض نتيجة سياسية، مما دفع بعض المشرعين الإكوادوريين إلى الفرار إلى الخارج. وغالباً ما تعرضت النساء السياسيات للمضايقة في وسائل الإعلام الرئيسية ومن خلال النظام القانوني استناداً إلى ادعاءات لا أساس لها.

ويجب على البرلمانيين أن يواصلوا تعزيز المجتمعات العادلة التي تحترم التنوع وتعزز مشاركة المواطنين وتكافؤ الفرص والقضاء على التمييز والتعصب. وينبغي أن يكون هناك تدريب منهجي في مجال حقوق الإنسان وعدم التمييز ومكافحة التعصب. وينبغي للبرلمانات أن تضع لوائح لمنع العنف السياسي والتمييز. وتعرض مدونة قواعد السلوك الديمقراطي البرلمانية العالمية عدة ممارسات جيدة في هذا الصدد.

وقالت **السيدة هـ. جارفينن** (فنلندا) إن بلدها من أقل بلدان العالم فساداً وأكثرها استقراراً ومساواة وحرية، ويتمتع بمعارضة سياسية وصحافة حرة. كان يتسامح مع النقد والمناقشات والآراء المختلفة. وعلى الرغم من فشل الحكومة في التصديق على اتفاق دولي بشأن حقوق الصامبين وضمان تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أن فنلندا وجيرانها من الدول الاسكندنافية ظلت مسالمة وشاملة ومتقدمة. أما في روسيا الاتحادية، فقد مارس الزعماء التمييز ضد المعارضة السياسية وأعاقوا عمل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الدولية. لقد بدأت روسيا الاتحادية حرباً وحشية وغير مقبولة في أوكرانيا، التي أصبح حقها في الوجود مهدداً بشكل خطير.

وإن قيمة الدولة تكمن في دفاعها عن حقوق مواطنيها. وسألت البرلمانيين كيف يمكن لبلدانهم أن تتحسن. وكانت الخطوة الأولى هي الاعتراف بالمشاكل، وكان من المهم اقتراح الحلول. وكبادرة حسن نية، يمكن لمملكة البحرين إطلاق سراح عبد الهادي الخواجة.

وأعربت **السيدة ن. جاكري** (سورينام) عن تعاطفها مع المتضررين من زلازل شباط/فبراير 2023، وقالت إن دستور سورينام يدعم الحريات الأساسية وحقوق الإنسان ويكفل حماية الأشخاص والممتلكات. لقد عزز مجتمع سورينام المتعدد الأعراق والثقافات إيمانه بالمساواة وعدم التمييز. إن احترام الاختلافات والرغبة في بناء مجتمع مع الآخرين يضمنان التعايش السلمي. ولا بد من معالجة التعصب، بما في ذلك خطاب الكراهية على الإنترنت. وقد مكّن الإصلاح الأخير الأطفال من التعلم بلغة مجتمعهم المحلي لمعالجة الحواجز التعليمية وعدم المساواة بين الرجال والنساء، وبدأ البرلمان في ترجمة أنشطته إلى لغات أخرى.

وقد سن البرلمان تشريعات عمل بشأن الإجازة الوالدية والتحرش والمساواة في المعاملة. كما صدقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكفلت وصول الجميع إلى المباني والخدمات؛ وحماية الحق في إعادة التأهيل الصحي؛ وضمان عدم التمييز في التوظيف؛ وأيدت الحق في الملكية والحياة الخاصة والكرامة والمشاركة في الحياة الثقافية؛ وضمان الوصول إلى الخدمات المالية والحماية الاجتماعية والبيانات الطبية؛ وضمان الشمولية الرقمية. ونفذت المنظمات مشاريع لتشجيع الشمولية وعقد البرلمان اجتماعات مع الجهات المعنية. يعمل أشخاص ذوو إعاقة في البرلمان. وتم تعيين شاب من ذوي الإعاقة الجسدية سفيراً للبرلمان. سيشجع الشباب الآخرين ذوي الإعاقة ويكافح التنمر.

ويمكن للجمعية الوطنية أن تعزز الشمولية من خلال تشجيع الشفافية والوصول إلى المعلومات العامة والمساءلة ومشاركة المواطنين. يمكن للبرلمانات معالجة التعصب وتعزيز الاندماج والتعايش السلمي من خلال دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف رقم 10 من أهداف التنمية المستدامة، وتبادل أفضل الممارسات، والعمل مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، وتشجيع البلدان على الانضمام إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وقالت **السيدة ك. برادلي** (المملكة المتحدة) إنه بيّن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية فيينا، واتفاق الجمعة العظيمة كيف يمكن للبرلمانيين أن يؤثروا بشكل إيجابي على حياة الناس من خلال الكلمات والقيادة والإقناع. بعد أن شاركت في الجلسة العامة الـ63 للجمعية البرلمانية البريطانية الأيرلندية(BIPA) ، احتفلت بالذكرى الـ25 لاتفاقية الجمعة العظيمة. وقد اجتمع المعهد منذ العام 1992، قبل التوقيع على تلك الاتفاقية، وكان له دور حاسم في تشكيل العلاقات بين البرلمانيين المتأثرين شخصياً بالاضطرابات وإنشاء فهم بأنه من المصلحة الجماعية إيجاد حل. وكان من بين المتحدثين في تلك الجلسة العامة أعضاء في التحالف النسائي في أيرلندا الشمالية، الذين أظهروا شجاعة خاصة من خلال المخاطرة بالانتقام الإرهابي من أجل المشاركة عبر المجتمع.

ولا ينبغي أن يكون من الشجاعة أو غير المعتاد أن تشارك المرأة في السياسة. ومع ذلك، في المملكة المتحدة، خدمت النساء في المتوسط فترة برلمانية أقل من زملائهن الرجال. فهن يمثلن في كثير من الأحيان مقاعد بأغلبية أقل من الرجال، ولديهن التزامات عائلية، ويتعرضن لإساءات لا تطاق على وسائل التواصل الاجتماعي. وكان مشروع قانون السلامة على الإنترنت ضرورياً لمعالجة هذه المسألة. يعتقد العديد من مهندسي اتفاقية الجمعة العظيمة أن وسائل التواصل الاجتماعي ستعيق إنشاء مثل هذه الاتفاقية اليوم.

ويجب على البرلمانيين أن يدافعوا عن من يمثلونهم وأن يحاسبوا السلطة التنفيذية. يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحقيق أهداف التنمية المستدامة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتغير المناخ واحترام القوانين والحدود الوطنية. علاوة على ذلك، ينبغي لهم أن ينتقدوا أولئك الذين ينتهكون القواعد ويطالبون باتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي ما يتعلق بالهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة، هناك ما يقدر بنحو 50 مليون ضحية للعبودية الحديثة على مستوى العالم. كانوا موجودين في كل بلد وفي العديد من الصناعات. أنشأت الكوارث والصدمات فرصاً للمستغلين للعثور على ضحايا جدد، مما أدى بدوره إلى إنشاء المزيد من الصدمات. نفذ ضحايا العمل القسري 40 في المئة من عمليات إزالة الغابات، مما أدى إلى تفاقم تغير المناخ وإنشاء الظروف لمزيد من الاستغلال. ولذلك ينبغي مناقشة العبودية الحديثة في الجمعية العامة للأمم المتحدة المقبلة.

وقال **السيد ي. تيرومنيكس** (لاتفيا) إنه منذ مناقشة العام 2017 بشأن تعزيز السلام من خلال الحوار بين الأديان والأعراق، لم يتحسن الوضع العالمي. وفقاً لمؤشر السلام العالمي، كان العالم في أقل مستوياته سلمية لمدة 15 عاماً. إن المظاهرات العنيفة، وخطاب الكراهية، والأخبار الكاذبة، والاختلافات الاجتماعية والاقتصادية، وانعدام الثقة في الديمقراطية، لا تبرر استخدام القوة. وتركز استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي الحالية على تغير المناخ، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، واحترام المرأة، والتنمية المستدامة، ولكن يتعين عليها أيضاً أن تعالج الحروب في أوروبا وأماكن أخرى.

لعدة قرون، عاشت العديد من المجموعات العرقية، بما في ذلك الروس والبيلاروسيون والأوكرانيون، في لاتفيا، مما أدى إلى إنشاء التسامح مع الثقافات المختلفة وأنماط الحياة والمعتقدات وشكل الهوية اللاتفية. وكانت المدارس شاملة، حيث كان 77 في المئة من الطلاب يدرسون باللغة اللاتفية و20 في المئة يدرسون باللغتين الروسية واللاتفية. يتم تدريس إحدى عشرة مدرسة باللغات البولندية والأوكرانية والبيلاروسية ولغات أخرى. وكانت جميعها ممولة من الدولة. وكان هناك تقليد قوي لتعلم اللغة، مما عزز الحوار بين الثقافات وزيادة التسامح. وكانت المراكز الثقافية الصينية والدنماركية والفرنسية والألمانية واليهودية والروسية مهمة أيضاً. انخرطت التقاليد الكاثوليكية واللوثرية والأرثوذكسية في الحوار وكان

اللاتفيون متسامحين مع الديانات الأخرى، بما في ذلك البوذية والإسلام واليهودية. ويحظر الدستور التعصب ويدعم البرلمان المساواة. وتتناول اللجان الدائمة الحوار العرقي ومسائل التكامل الاجتماعي.

وليس لأحد الحق في استخدام القوة لإثبات أولوية ثقافته أو عقيدته أو دينه أو رؤيته للعالم. ومع ذلك، استمرت النزاعات القائمة على العرق والدين والتعصب، وكانت هناك حرب بالقرب من لاتفيا. تم تكليف البرلمانيين بتشكيل الحاضر والمستقبل؛ ولن يختار أحد التعصب والحرب وقتل الأطفال واغتصاب النساء. ويجب تعزيز الكرامة الإنسانية والمساواة والسلام والحق في السلامة لضمان التسامح في الأقوال والأفعال.

وقالت **السيدة س. ميكس** (تشيلي) إن موضوع المناقشة العامة يعكس المخاوف من ضعف بعض الديمقراطيات. إن تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة ومكافحة التعصب يحدد الأولويات ويحشد الدول بشكل جماعي للتغلب على التحديات. يجب أن تحل التطورات العلمية والتكنولوجية المسائل العالمية. ومع ذلك، لا يزال يعاني الأطفال من سوء التغذية والمجاعة على الرغم من توافر الغذاء على مستوى العالم. لا يزال العديد من الأشخاص لم يتلقوا لقاحات كوفيد-19 ويفتقر بعض الأشخاص إلى مياه الشرب الآمنة بينما يهدد ارتفاع منسوب مياه البحر الدول الأخرى. وقبل ثلاثة عقود، بدا العالم وكأنه يسير على الطريق الصحيح نحو التعايش السلمي وظهور مجتمعات ديمقراطية، ولكن التقدم أدى إلى زيادة المنافسة الدولية على الهيمنة العالمية. وعلى الرغم من بعض التقدم، كانت المقاومة أكبر من المتوقع. وفي تشيلي، كان من المتوقع أن تؤدي عودة الديمقراطية إلى زيادة الشمولية، ولكن بدلاً من ذلك أصبح المجتمع مستقطباً بشكل متزايد.

وأتيحت للبرلمانيين الفرصة لتحديد مصادر التعصب والانقسام وتعزيز الاندماج والتعايش السلمي، لا سيما من خلال الاتحاد البرلماني الدولي. وينبغي للجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المقبلة أن تركز على: (1) الأزمات الإنسانية في البلدان النامية، حيث كان السكان عرضة للعنف والطائفية والجوائح والحروب الأهلية؛ (2) النزاع بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا، الذي أدى إلى نزوح السكان، وتهديد الأرواح وتفاقم الوضع العالمي حيث طالبت الحكومات باتخاذ جميع التدابير لاستعادة الحوار ومنع حرب باردة جديدة؛ (3) المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، لا سيما في أفغانستان، حيث أثر تدهور حقوق النساء على الحياة الأسرية وإمكانية الحصول على التعليم والعمل؛ (4) أهداف التنمية المستدامة؛ و (5) تعزيز الديمقراطية. وينبغي أن تكون هذه المواضيع جزءاً من الهدف الجماعي المتمثل في تعزيز التعايش السلمي والشمول ومكافحة التعصب. وحثت الحاضرين على مواصلة تطوير المبادئ التأسيسية للاتحاد البرلماني الدولي.

وقال **السيد ر. برينكهاوس** (ألمانيا) إن عدد سكان العالم قد تضاعف خمس مرات منذ إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي، ورغم هذا النمو، تحسنت الظروف المعيشية في أجزاء كثيرة من العالم. وقد تضاعف متوسط العمر المتوقع تقريباً في جميع أنحاء العالم، وانخفضت مستويات وفيات الرضع والجوع وسوء التغذية، وتم هزيمة الأمراض والجوائح. وعلى الرغم من الحاجة إلى مزيد من التقدم، فإن الأقليات الدينية والنساء ومجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الجنس يتمتعون بحقوق أفضل. يمكن للناس التواصل بشكل أفضل وتبادل المعرفة والسفر. وقد أعطى هذا التقدم الأمل، ولكن مهمة البرلمانيين هي ضمان تمتع جميع الناس بتلك الفوائد والحفاظ على تلك الإنجازات للأجيال القادمة. ويشكل تغير المناخ التحدي الأكبر للبشرية، والحلول تتطلب التضامن من جميع الدول. ويتحمل الأوروبيون، بما في ذلك الألمان، مسؤولية خاصة.

ولقد قامت روسيا الاتحادية بغزو أوكرانيا إجرامياً وكانت مسؤولةً عن جرائم القتل والسرقة والنهب والاغتصاب. وسأل زملائه في مجلس الدوما الروسي عما قاموا به لمعارضة هذا الانتهاك للقانون الدولي، وكيف دافعوا عن قيم الاتحاد البرلماني الدولي في برلمانهم، وما إذا كانوا قد تأثروا بصور الأمهات الأوكرانيات والروسيات اللواتي يندبن أطفالهن. ولسوء الحظ، استمرت نزاعات أخرى في جميع أنحاء العالم، وكانت ألمانيا تغفل عنها في بعض الأحيان. وتؤكد الجمعية العامة الحالية أنه يتعين على البرلمانيين التمسك بالقيم الجماعية وضمان التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة.

قالت **السيدة م. مولاروني** (سان مارينو) إن بلدها يحتضن ويحمي الحقوق الأساسية للأفراد، ويساهم في الحوار بين الأديان، ويوفر المأوى للمحتاجين، بما في ذلك اللاجئين الأوكرانيين. لقد دعمت أوكرانيا وشعبها. ولسان مارينو تاريخ في رفض الحرب وتشجيع الحوار والتعاون.

وقد تحسن فهم آثار العنف المنزلي ضد النساء، وفي العام 2016، صدقت سان مارينو على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المنزلي. وقد قامت سلطات سان مارينو بحماية الضحايا من خلال تعديل قانون العقوبات، وتصميم إجراءات وقائية، وزيادة الوعي من خلال اتباع نهج متعدد التخصصات في المدارس. التكامل والشمول والتضامن وعدم التمييز هي التي قادت التغيير الثقافي.

وأعربت عن تقديرها لموضوع المناقشة العامة لأن بناء مستقبل أفضل يتطلب احترام الجميع. ومن المهم أكثر من أي وقت مضى التفكير في هذا الموضوع. ولتحقيق مجتمعات شاملة، يتعين على البلدان دعم حقوق الفئات الضعيفة والأقليات، وحماية الحق في الاحتجاج، وضمان حرية التعبير. وكانت العلاقات أساسية لإنتاج الاتفاقات وضمان

التكامل والشمول. فيمكن أن يحل الحوار بين الأمم والثقافات والأديان التحديات الحالية. لقد حان وقت العمل الآن، وينبغي تنفيذ الإجراءات لتوحيد الناس. وتحتاج المجتمعات إلى برلمانيين لحماية قيم العدالة والتضامن والمحبة.

وقالت **السيدة ل. كوارتابيل** (إيطاليا) إن هناك تحديات وطنية ودولية أمام ضمان التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة. وعلى المستوى الدولي، تلتزم إيطاليا بتعزيز التضامن والتعاون. يشكل العدوان الروسي غير المبرر وغير المتوقع على أوكرانيا مصدر قلق ويهدد النظام الدولي الذي يحترم السلامة الإقليمية. لقد عرّض العدوان السلام داخل أوروبا وخارجها للخطر. وأثنت على الدول التي تصرفت. وعلى المستوى الوطني، كان على القادة السياسيين والبرلمانيين أن يبذلوا جهداً أكبر. ولضمان التعايش والشمول، كان على الجميع الاستماع وفهم الآراء المختلفة وإدارة المعارضة.

وستستمر النزاعات، ولكنها في البرلمانات ستؤدي إلى نتائج من دون عنف.

ويجب حماية القدرة على المناقشة والتظاهر والمعارضة في كل مكان، حتى في البلدان التي تُجرَّم فيها المعارضة. وينبغي لأولئك الذين يعيشون في مجتمعات أكثر حرية أن يدافعوا عن المعارضين في أماكن أخرى. قرر حوالى 80 عضواً في البرلمان الإيطالي، إلى جانب البوندستاغ والبرلمان الكندي، إطلاق حملة لدعم ورعاية السجناء السياسيين الإيرانيين الذين يواجهون عقوبة الإعدام بسبب احتجاجهم بعد وفاة مهسا أميني. ودعت البرلمانات الأخرى إلى أن تحذو حذوها.

وقال **السيد م. أ. راكوتومالالا** (مدغشقر) إن إعصار فريدي تسبب مؤخراً في الموت والدمار في مدغشقر.

ورغم جهود المنظمات الدولية، استمرت الأسلحة في الانتشار، خاصة تلك التي تستخدم الذكاء الاصطناعي. فالإرهاب والتطرف وتدفقات الأسلحة والنزاعات المسلحة ما زالت مستمرة وتتطلب استجابات سلمية. كان يريد الجميع عالماً مسالماً لا تستطيع فيه القوى الكبرى فرض تنازلات على أفقر الناس، وحيث لا توجد حروب بالوكالة على الموارد الطبيعية. وفي ذلك العالم، لن تعود الجريمة والاتجار بالبشر والهجرة منتشرة في البلدان الفقيرة. لقد كان ضد جميع أشكال التمييز وأراد عالماً أكثر مساواة. ولإنشاء هذا العالم، كان على الأفراد والمجتمع المدني والحكومات الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أن يتعاونوا ويعززوا التعايش السلمي ويحاربوا العنف والعنصرية وكراهية الأجانب والتطرف. وكان لا بد من إدراج التثقيف بشأن السلام في صلب الموضوع.

ودعا الحكومات والمنظمات الدولية إلى الحد من تصنيع الأسلحة وتنظيم بيعها. وينبغي اتخاذ إجراءات جماعية لمكافحة انتشار الأسلحة النووية. وكان إنهاء النزاعات من خلال الدبلوماسية والوساطة من الأولويات. وكان من الممكن إنشاء عالم أكثر تسامحاً. وينبغي للأمم المتحدة تحديث ميثاقها بحيث يشمل النزاعات الداخلية في نطاق اختصاصها.

وقالت **السيدة ر. كافاكجي كان** (تركيا)، معربة عن امتنانها للدعم الذي تلقته تركيا في أعقاب الزلزال ودقيقة الصمت تكريماً لزميلها يعقوب تاش، إن التسامح مع بعضنا البعض يبدو سلبياً لأنه يعني ضمناً ضبط النفس. وعلى الرغم من أنه ليس من الضروري أن نحب أو نفهم أو نتفق مع بعضنا البعض، إلا أن الاحترام ضروري. وتتزايد العنصرية وكراهية الأجانب والتعصب وخطاب الكراهية في جميع أنحاء العالم، مما يهدد السلام ويتحدى البرلمانات على المستوى الدولي. وفي تركيا، كان التسامح وعدم التمييز أساس نظام حقوق الإنسان. خلال العهد العثماني، تعايشت الثقافات والأديان والأعراق المختلفة بسلام. لقد رحبت تركيا باليهود الفارين من النازية واستضافت السوريين والأوكرانيين. وهي تنتهج سياسة الباب المفتوح أمام أولئك الذين يلتمسون اللجوء، وستواصل النضال من أجل السلام.

وفي الجمعية الوطنية الكبرى، ضمنت مؤسسة أمين المظالم المساواة وعملت لجنة على مسائل مختلفة جنباً إلى جنب مع مؤسسة حقوق الإنسان والمساواة. يحمي القانون الأجانب وأولئك الذين فروا إلى تركيا يعتبرون تحت حماية خاصة.

إن حرق القرآن والاعتداء على النبي محمد في النرويج والسويد أمر غير مقبول وغير محترم. وهذه الأفعال هي أمثلة على التعصب، وليس على حرية التعبير. كان للنساء الحق في اختيار ملابسهن، ولكن في فرنسا، لم يُسمح للنساء اللاتي يرتدين الحجاب بدخول بعض الأماكن العامة. وأعربت عن أملها في أن نتمكن من حل خلافاتنا وأن نحترم بعضنا البعض.

وقال **السيد ت. تايبوا** (أوغندا) إن المجتمعات الشاملة التي تدعم الحقوق من الأرجح أن تكون متماسكة وسلمية وديمقراطية. وقد أدى عدم إدراج الأقليات إلى التوتر والتعصب. وفي العام 1986، عندما عادت أوغندا إلى الحكم الديمقراطي، أدخلت نظام الحصص في البرلمان للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والعمال والمسنين والجيش. ولديها الآن إحدى أحدث البرلمانات في العالم، حيث تتجاوز نسبة النساء المتوسط العالمي. فالديمقراطية التعددية هي أفضل شكل من أشكال الحكم، ويتعين على البرلمانات أن تتأكد من أن المجتمعات والمؤسسات تتفهم وتتسامح مع الآراء المختلفة، وأن الهيئات الانتخابية بعيدة عن اللوم.

ويؤدي الفقر إلى التعصب والإقصاء، كما أن فجوة الثروة آخذة في الاتساع. وينبغي للعالم المتقدم أن يزيل الحواجز غير الجمركية التي تمنع وصول البضائع إلى البلدان النامية. في بعض الأحيان كان هناك نقص في البلدان المتقدمة بينما كان الإنتاج يتعفن في البلدان النامية. ولم تحصل أوغندا، وهي أكبر مصدر للبن في إفريقيا، وغيرها من البلدان المنتجة للبن، إلا على جزء صغير من الإيرادات التي تولدها صناعة القهوة. أدى نزيف الموارد الأوغندية إلى إبقائها فقيرة ومعتمدة على المساعدات والقروض الغربية. وينبغي للبرلمانيين أن يكفلوا إنهاء هذا الوضع.

وبدلاً من ذلك، تحتاج أوغندا إلى الشراكات والتجارة العادلة.

ومن المهم أن تقوم البرلمانات باستعراض وتعزيز القوانين والسياسات الرامية إلى حماية الأقليات ومنع التمييز. وفي هذا الصدد، لدى أوغندا لجنة لتكافؤ الفرص ولجنة لحقوق الإنسان. ويجب على البرلمانات أيضاً الإشراف على السلطة التنفيذية وإصدار القوانين لضمان النظام والحكم الرشيد والتنمية الوطنية. ومع ذلك، فإن البرلمانات تمثل شعوبها، وبالتالي ينبغي لها أن تصدر قوانين تعكس مجتمعاتها. ولا ينبغي للضغوط العالمية أن تغتصب الثقافات والمعتقدات، وكانت أوغندا حذرة من الاتجاهات الغربية التي لا تتماشى مع معتقدات مجتمعاتها. وهي تدين بشدة الترويج لأنشطة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمثليين جنسياً التي تستهدف الأطفال، وتقوم بوضع قانون لحماية الأطفال والأسر.

وقال **السيد مباتا بيتوكوميسو مانغو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) إن بلده ملتزم منذ استقلاله بتعزيز الديمقراطية ومكافحة التعصب. فالمجتمع الشامل حقاً هو مجتمع ديمقراطي ويحمي حقوق الإنسان. وينص الدستور على الشمولية والسلام، وهو يحمي النساء والجماعات الدينية والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين من التمييز. ومع ذلك، ظل الأفارقة خارج إفريقيا يعانون من التعصب.

وإن العدوان الرواندي الهمجي يقوض الجهود الكونغولية الرامية إلى تعزيز المجتمعات الشاملة والتعايش السلمي. وتسعى رواندا إلى نهب الموارد الطبيعية الهائلة في بلده ولا يمكن التسامح مع هذه السياسة التوسعية. فعفى الزمن على الخطاب الرواندي وأظهر عدم الرغبة في تحمل المسؤولية. ولا يمكن للبرلمانيين أن يعارضوا العدوان على أوكرانيا ويعززوا حقوق الإنسان ولكنهم يغمضون أعينهم عن معاناة النساء والأطفال في بلاده. وكانت الظروف هناك أسوأ مما كانت عليه في أوكرانيا، وقد مات حوالى 10 ملايين شخص. وينبغي للبرلمانيين، الذين لديهم معايير مزدوجة، أن ينظروا إلى الأزمة ويعترضوا على العدوان الرواندي. ويحتاج الشعب الكونغولي إلى الدعم ضد العدوان والاحتلال وانتهاكات حقوق الإنسان. ولا يمكن للمصالح المالية والسياسية أن تتغلب على حقوق الإنسان والديمقراطية.

وقال **السيد د. ماكجينتي** (كندا) إن كندا، على الرغم من تنوعها وتعدد ثقافاتها، لم تتمكن من القضاء على التعصب بشكل كامل. وتقوم كندا بتحويل الأقوال إلى أفعال لتعزيز التنوع والشمول والتعايش السلمي، وهو ما يشكل أولوية. ومن واجب البرلمانيين التواصل مع المواطنين، وأن يكونوا قدوة يحتذى بها، وأن يحاسبوا الحكومات على التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان واحترامها. ويتعين على البرلمانيين أن يعتمدوا تشريعات وتدابير لمكافحة التعصب

والإقصاء، وإلغاء القوانين والسياسات التمييزية. فالمقاييس والبيانات ضرورية لقياس التقدم، وفي هذا الصدد، اعتمدت كندا على تعدادها السكاني. وعينت كندا ممثلين لمكافحة معاداة السامية وكراهية الإسلام، واعتمدت سياسة مساعدة دولية نسوية وبرنامج مساعدة دولي للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الجنس وثنائيي الجنس وحاملي صفات الجنسين. وقد بُذلت جهود للمصالحة مع مجموعات السكان الأصليين.

فالتعصب حماقة بينما التنوع مصدر قوة. وكانت الشمولية في المصلحة الذاتية الجماعية. ومن شأنه أن يؤدي إلى السلام والازدهار، وسيضمن أننا نعيش ضمن القدرة الاستيعابية لكوكب الأرض.

وقال **سعادة السيد ثامر سعد غيث غانم جليدان السويط الظفيري** (دولة الكويت) إن قيم التعايش السلمي والشمول والتسامح مكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتؤكد جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية على أن الجميع متساوون أمام القانون وأن المساواة والعدالة الاجتماعية والاقتصادية هما حجر الأساس في السلم والأمن. إن المجتمعات الأكثر أماناً واستقراراً هي تلك المجتمعات الشاملة.

وظل الإسلام متهماً بإرهاب الآخرين وقبول العنف، وخاصة من جانب الغرب. لقد عومل المسلمون بطريقة غير مقبولة بسبب دينهم. ولا تزال تعاني دولة فلسطين من العدوان والعنف الرهيبين على أيدي النظام الصهيوني الذي ينتهك جميع الاتفاقيات الدولية. ولا يمكن مناقشة الاستقرار والتعايش من دون معالجة التعصب الذي دمر حقوق الإنسان في الشرق الأوسط. ولا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في ظل استمرار التعصب والحملات المناهضة للمسلمين. يجب أن يتمتع الجميع بحقوق الإنسان. وينبغي تعزيز الأطر القانونية لمعالجة التمييز وضمان عدم اعتماد سياسة تقوم على معايير مزدوجة. وينبغي للمشرعين أن يرفعوا أصواتهم ضد التمييز، وينبغي للجميع أن يحاربوا التعصب.

وقالت **السيدة س. بادرتشر** (سويسرا) إن العالم يشهد أدنى مستوى من السلام منذ 15 عاماً، وفقاً لمؤشر السلام العالمي للعام 2022، وينبغي للبرلمانيين أن يفكروا في ما يمكنهم القيام به لمكافحة التعصب وتعزيز السلام. وشملت التحديات الرئيسية زيادة عدم التسامح مع الآراء السياسية، والأخبار المزيفة، والشعبوية. وقد أدت هذه الظواهر إلى الانفصال عن العملية الديمقراطية، ولا سيما بين الشباب، ويجب منع هذا الانفصال. وأصبحت المناقشات أكثر عدائية، لا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي وداخل البرلمانات، ومن الضروري أن يحترم الجميع، وخاصة السياسيين، أولئك الذين لديهم وجهات نظر سياسية مختلفة. إن التسامح والحوار هما خطوتان صغيرتان نحو تحقيق السلام والتعاون وحده هو الذي يضمن وجود عالم أفضل وأكثر شمولاً.

وأعربت **السيدة س. دينيتشا** (رومانيا) عن تعاطفها مع زملائها الأتراك والسوريين في أعقاب زلازل شباط/فبراير 2023، وقالت إن تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة يتطلب اهتماماً وجهوداً مستمرة لتكييف العقليات والتشريعات والسياسات في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. وقد تزايدت حالات العنصرية وخطاب الكراهية والتمييز، لا سيما عبر الإنترنت، وتفاقمت بسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، وتغير المناخ، وجائحة كوفيد-19. وللبرلمانات أهمية كبيرة في مكافحة الكراهية والتعصب وتعزيز المجتمعات التي تحتضن التنوع وتحترم كرامة الإنسان.

ورومانيا ملتزمة بمعالجة التعصب، ودستورها يضمن التمثيل البرلماني للأقليات القومية. وفي العام 2021، اعتمدت رومانيا استراتيجية وطنية لمنع ومكافحة معاداة السامية وكراهية الأجانب والتطرف وخطاب الكراهية. وقد عدّل البرلمان قانون العقوبات لتشديد العقوبات على التحريض العلني على العنف أو الكراهية أو التمييز. وقد ساهمت رومانيا في صياغة استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن مكافحة معاداة السامية وتعزيز الحياة اليهودية. واعترافاً بالتزامها بدعم حقوق الإنسان، وتم انتخابها لولاية ثالثة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وتقوم بإعداد تقريرها الوطني الرابع كجزء من المراجعة الدورية الشاملة.

فالتسامح والشمول شرطان أساسيان للسلام. وقد أدى العدوان غير المبرر وغير القانوني من جانب روسيا الاتحادية على أوكرانيا إلى انتهاكات لحقوق الإنسان. وباعتبار رومانيا دولة مجاورة لأوكرانيا، فقد قدمت الدعم الإنساني لنحو 3.4 مليون أوكراني عبروا حدودها. وقد استقر أكثر من 000 100 أوكراني في رومانيا، وتم تنفيذ تدابير الحماية والإدماج والتماسك الاجتماعي لهم. لقد هاجمت الحرب المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقيم الديمقراطية التي يقوم عليها الاتحاد البرلماني الدولي.

ويجب على البرلمانيين تجديد دعوتهم للتضامن والتعاون للدفاع عن النظام القانوني الدولي والحرية والديمقراطية واحترام التنوع وحقوق الإنسان. وحقوق الإنسان هي وحدها القادرة على ضمان السلام والأمن والإنسانية والديمقراطية.

وقال **السيد تي إم. تران** (فيتنام) إن العالم يواجه تغيرات لا يمكن التنبؤ بها مع ظهور النزاعات في العديد من المناطق. ولذلك فإن تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة أمر ملح ويتطلب تعاون المجتمع العالمي والهيئات التشريعية لتحقيق خطة التنمية المستدامة للعام 2030 وتنفيذ استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي 2022-2026.

وبعد أن عانت من حروب كثيرة، كانت فيتنام أمة محبة للسلام ولها تقاليد التسامح والإنسانية والوئام. وهي تعتز بالاستقرار والصداقة، وتدرك أن السلام والتنمية الوطنيين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالسلام والرخاء الإقليميين والعالميين.

وهي عضو نشط ومسؤول في المجتمع الدولي الذي تدور سياسته الخارجية حول الاستقلال والاعتماد على الذات والسلام والصداقة والتعاون والتنمية وتنويع العلاقات الدولية. وتدعم بلاده مبادرات السلام والاستقرار الإقليمية والعالمية والتسوية السلمية للنزاعات وفقاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وتنتهج الجمعية الوطنية لفيتنام نهجاً يركز على الناس في اعتماد القوانين والاستراتيجيات الوطنية، وتحديد الموازنات، والتصديق على المعاهدات الدولية. وقد كفلت الشمولية والاستدامة، وحماية القيم التاريخية والتقاليد والهويات الثقافية للمجموعات العرقية، وعززت الوحدة الوطنية. وفي الجمعية العامة الـ132 للاتحاد البرلماني الدولي ، عملت فيتنام مع الاتحاد البرلماني الدولي على إنتاج إعلان هانوي. وقد شجعت على تطوير مجموعة أدوات للتقييم الذاتي للبرلمانات لتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وبناء مجتمعات شاملة لا تغفل أحد. وفي وقت لاحق من ذلك العام، ستستضيف المؤتمر العالمي التاسع للبرلمانيين الشباب.

والبرلمانات مسؤولة عن دعم سيادة القانون، وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة، والتضامن والتسامح. ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات التعاون لضمان الامتثال للقانون الدولي – وخاصة ميثاق الأمم المتحدة – ومنع الحروب، والحد من عدم المساواة في العلاقات الدولية، وتعزيز التعاون والحوار، وتعزيز التفاهم، وبناء الثقة والاحترام، وتوفير الحلول السلمية للنزاعات الإقليمية والتحديات العالمية. وينبغي ضمان الديمقراطية والمساواة وعدم التمييز. وينبغي تبادل الخبرات في مجال توفير الضمان الاجتماعي للفقراء والضعفاء والمتضررين من جائحة كوفيد-19 لتعزيز التضامن والتعاون الدولي وضمان التماسك. وينبغي تطوير البنية التحتية لتضييق فجوة التنمية وتعزيز النمو المراعي للبيئة والطاقة والتحول الرقمي والابتكار والنمو الشامل لتعزيز الشراكات في القطاعين العام والخاص، والتنسيق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي زيادة التعاون في القضايا العالمية، مثل تغير المناخ.

وقالت **السيدة م. براور** (الأرجنتين) إن العالم يمر بأزمة، ومن الضروري مكافحة التعصب وتعزيز المجتمعات الشاملة. وشملت المسائل النظام الاقتصادي الذي أدى إلى تفاقم عدم المساواة، وإساءة استخدام الموارد الطبيعية، واللامبالاة تجاه تغير المناخ، وخطاب الكراهية، وإضعاف الديمقراطيات.

ولا ينفصل الاقتصاد عن احتياجات الناس العاديين، والتي تشمل العمل والسكن اللائق والتعليم والصحة والبيئة النظيفة، وكان الكثير من الناس يطالبون بالتغيير. لقد راكمت أقلية قوية من رجال الأعمال غير المعروفين في الغالب كميات هائلة من الثروة والسلطة. وفي أمريكا اللاتينية، لم تكن الثروة متمركزة فحسب، بل إن الأرباح تضاعفت ثلاث

مرات في السنوات الأخيرة، وهي السمة المميزة لرأسمالية القرن الحادي والعشرين. أحد الأمثلة على ذلك هو إيلون ماسك، الذي دعم في العام 2020 الانقلاب في بوليفيا على تويتر بعد أن ادعى أحد المستخدمين أن المصالح التجارية في احتياطيات الليثيوم عجلت بالانقلاب. كان الليثيوم وسيظل ضرورياً لتصنيع البطاريات. ويمكن أن تؤثر شركات الإنترنت التي تستخدم البيانات وتنشر المعلومات وترفض لوم خطاب الكراهية على السلوك. استخدمت كامبريدج أناليتيكا ومارك زوكربيرج البيانات الشخصية للتأثير على الحملات السياسية. وترتبط هذه الاتجاهات بعودة الفاشية وإضعاف الديمقراطيات. وتساءلت من سيستفيد من مثل هذا الوضع. فقدت الأحزاب السياسية مصداقيتها وبدأت البرلمانات تفقد سلطتها. وإذا توقفت البرلمانات عن التوسط بين عامة الناس والقوى الاقتصادية، فسوف يعاني الكثيرين. وربما حان الوقت للنظر في إبرام عقد اجتماعي جديد لمكافحة التعصب وتعزيز المجتمعات الشاملة.

وأدانت محاولة اغتيال نائب الرئيس كريستينا فرنانديز كيرشنر، والتي ينبغي فهمها في سياق التعصب وخطاب الكراهية والقوى الاقتصادية الخفية. ولم يكن بناء مجتمعات مسالمة ممكناً إلا من خلال الإدانة الجماعية لمثل هذه الأعمال من جانب البرلمانيين.

وقالت **السيدة ي. نيراسافاري** (رواندا) إنه أشار الرئيس بول كاغامي، في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى دور البرلمانات في مكافحة إيديولوجية الإبادة الجماعية، التي تشكل تهديداً متزايداً للسلم والأمن، وأعربت عن تقديرها للاهتمام المستمر بالتعايش السلمي. وتتمتع رواندا بديمقراطية توافقية وتعددية تقوم على تقاسم السلطة والوحدة الوطنية والمصالحة. ووفقاً لدستورها، التزمت رواندا بمنع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والقضاء على التمييز، وضمان التقاسم العادل للسلطة، وبناء دولة تدعم سيادة القانون وتسعى إلى إيجاد حلول من خلال الحوار وتوافق الآراء. وكان المنتدى الوطني التشاوري للتنظيمات السياسية منبراً للسياسيين لتبادل الأفكار وتقديم المشورة وتعزيز الوحدة. ولتعزيز التماسك الاجتماعي، أدخلت رواندا سياسات بشأن الوحدة والمصالحة، والجندر، والحماية الاجتماعية، والإعاقة والإدماج. يمثل البرلمان الرجال والنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة ووجهات النظر السياسية المختلفة. وقد اعتمدت قوانين لتعزيز الوحدة والشمول وشاركت في الأنشطة الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي، مثل تلك التي ينفذها المنتدى البرلماني النسائي في رواندا والمنتدى البرلماني لمكافحة الإبادة الجماعية.

وتشمل أسباب التعصب والإقصاء عدم الاستقرار السياسي، وعدم المساواة، وتركيز السلطة، وخطاب الكراهية. وكانت الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق إقليمي بسبب الدعم الكونغولي المستمر للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي جماعة متمردة تتألف من أشخاص ارتكبوا أعمال إبادة جماعية ضد التوتسي في رواندا في العام

1994. ولا يتوافق هذا الدعم مع قيمة التعايش السلمي. ونفذت الجماعة هجمات في رواندا أدت إلى مقتل مدنيين. وبدلاً من معالجة سبب انعدام الأمن، قامت جمهورية الكونغو الديمقراطية بتحويل اللوم. وينبغي لها أن تعطي الأولوية للحلول السياسية، على النحو المنصوص عليه في عمليتي لواندا ونيروبي. وللقضاء على أسباب التعصب، يتعين على البلدان أن تتعاون وتعزز التعايش السلمي، وتوقف خطاب الكراهية، وتبني مؤسسات فعالة وتكفل الحكم الرشيد.

وأعرب **السيد ج. باريتو** (البرتغال) عن تضامنه مع الضحايا الأتراك والسوريين لزلزال شباط/فبراير 2023 وتمنى لشعب أوكرانيا القوة والشجاعة والصمود والأمل والسلام. وكانت هناك أيضاً معاناة كبيرة في أفغانستان وجمهورية العراق والجمهورية اليمنية وأماكن أخرى. وغالباً ما تنشأ المعاناة من عدم التسامح مع بعض الأديان أو الأعراق أو الأجيال أو من الرغبة في الوصول إلى السلطة أو البقاء فيها. تتألف المجتمعات من أشخاص متنوعين لديهم تجارب حياتية وأحاسيس ودوافع وطموحات وأهداف مختلفة. وقد ولد بعضهم في دول لا تتمتع بفرص متساوية في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي.

فالتطرف السياسي والدكتاتوريات والأنظمة الديمقراطية المزعومة التي تقوض القيم الديمقراطية كلها عوامل تساهم في التعصب، الذي يتجلى في عدم احترام الاختلافات في الثقافة والانتماء العرقي والدين والجندر والتوجه الجنسي. فهو يغذي التمييز والتحيز والعنف الجسدي والنفسي، ويهدد التعايش السلمي والشمولية. والتعليم أساسي لمعالجة هذه القضية، وينبغي للمدارس والجامعات أن تزود الطلاب بفهم إيجابي للاختلافات. وينبغي أن يكون هناك دعم اجتماعي وسياسات توظيف لتعزيز تكافؤ الفرص في سوق العمل. وينبغي أن تكون السياسات الصحية شاملة، وينبغي أن تكون الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة العقلية، متاحة للجميع. وينبغي لسياسات الإسكان أن تعزز التنوع والشمول، وتتجنب الفصل، وتشجع إقامة أحياء ومجتمعات أكثر تكاملاً. وينبغي تعزيز الحوار لمساعدة المواطنين على تبادل الخبرات والتعلم من الاختلافات وتنمية التعاطف. ويجب أن تحمي القوانين الحقوق وتعاقب التعصب. ويجب محاسبة أولئك الذين روجوا لخطاب الكراهية على شبكات التواصل الاجتماعي أو في وسائل الإعلام أو في السياسة. ومع ذلك، لا بد من تعزيز النظم الديمقراطية عن طريق زيادة المشاركة المدنية، وتعزيز الشفافية، وتشجيع المشاركة السياسية للفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً، ومكافحة الفساد. ومن المهم تشجيع الدول على اعتماد أنظمة ديمقراطية من خلال ممارسة الضغط السياسي، وتعزيز المجتمع المدني، ونشر المعلومات، والتعاون الدولي، وتعزيز الانتخابات الحرة والنزيهة. إن النضال من أجل ضمان حقوق الإنسان للجميع مستمر ويتطلب اهتماماً مستمراً. ويمكن للمجتمع المدني وزيادة الوعي والمشاركة

السياسية والتعاون الدولي أن يساعد في هذا الصدد. ومن الضروري بذل جهود جماعية لتعزيز الاحترام المتبادل، وهو أمر ضروري لبناء مجتمع أكثر عدلاً وشمولاً وضمان مستقبل سلمي. ولا ينبغي إغفال أحد.

وقال **السيد ف. زون** (إندونيسيا) إن العالم يعاني بشدة من التعصب والتمييز العنصري والعنف والإنشقاق والحروب. وتطمح البلدان إلى أن يعيش مواطنوها في دول مسالمة، خالية من التعصب، بما في ذلك التعصب الديني كما يتجلى من خلال تزايد رهاب الإسلام والحرق المتكرر للقرآن.

وفي إندونيسيا، كان يُعتقد أن التنوع يثري الحياة. وقد أدى إدخال برامج قانونية قوية إلى تعزيز التعايش السلمي على أساس قبول الاختلاف والتفاهم والاحترام المتبادل. وتم غرس قيم السلام والتسامح في الأفراد ونشرها في الأسر والمدارس والمجتمعات والأمم والقرية العالمية. ويتم الحفاظ على ثقافة السلام طوال الحياة، بما في ذلك في تسوية النزاعات، مما يعزز الحوار.

فالحرب والعداء والتعصب لا يزالون قائمين وتجلون من خلال خطاب الكراهية والتجديف والفصل العنصري والتمييز. إن المعاناة والظلم اللذين يعاني منهما الفلسطينيون هما الأكثر إثارة للقلق. لقد شهد العالم الاحتلال لأكثر من سبعة عقود من دون أن يتحرك. وينبغي لها أن تضع حداً لموقفها المنافق. وتساءل كيف يمكن للعالم أن يسمح باستمرار الاستيلاء على الأراضي والطرد والتهديدات بالقتل. وتحملت المسؤولية عن مقتل أكثر من 200 شخص في الضفة الغربية والقدس الشرقية منذ بداية العام 2022. وكانت منظمة العفو الدولية قد نشرت مؤخراً تقريراً عن نظام الفصل العنصري المفروض على سكان القدس الشرقية وغزة والضفة الغربية. ولا ينبغي لنا أن ننسى محنة الأقليات المسلمة الأخرى، كما هو الحال في مقاطعة راخين في ميانمار.

وإن التقاعس عن العمل يهدد الاستقرار والأمن العالميين. ويتعين على البرلمانيين أن يحثوا على تنفيذ الصكوك القانونية الدولية لمكافحة التعصب. وينبغي تعزيز الأمم المتحدة لضمان التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة، وينبغي على مجلس الأمن على وجه الخصوص أن يتحرك. وينبغي القضاء على بقايا العقلية الاستعمارية. ولم يكن هناك أي بلد فوق القانون الدولي.

وقالت **السيدة س. زياتشاك** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) إن العالم يشهد منافسة جيوسياسية وأزمات اقتصادية وأزمات في مجال الطاقة وكوارث طبيعية وجائحة كوفيد-19، مما أثر على التنمية الاقتصادية والجهود المبذولة للحفاظ على السلم والأمن الإقليميين والعالميين. وأعربت عن تقديرها لعمل الاتحاد البرلماني الدولي، وأشارت أنه ينبغي

للبرلمانيين مواصلة تعزيز الشراكات والتعاون في مجال التنمية، وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية، وتعزيز التعددية وضمان الحلول السلمية التي تدعم القانون الدولي.

وقد واصلت بلادها اتباع سياستها الخارجية القائمة على السلام والاستقلال والصداقة، وتعزيز التعاون مع جميع الدول، والوفاء بالتزاماتها الإقليمية والدولية، والتمسك بالتزاماتها بالتعاون مع المجتمع الدولي لحل النزاعات والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية. وقد عززت الجمعية الوطنية دورها من خلال الموافقة على التعديلات الدستورية والقوانين التي تتماشى مع المبادئ الدولية ومن خلال رصد تنفيذ القوانين والدستور والخطة الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن بلدها ملتزم بالتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية. وحثت البرلمانيين وأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة تعزيز الوحدة والتعددية والحوار.

وقال **ممثل الهند**، في إطار ممارسة حق الرد، إنه من المؤسف أن وفد باكستان اختار إساءة استخدام منصة الاتحاد البرلماني الدولي بذكر جامو وكشمير، وهو أمر غير مقبول. لقد كانت أراضي الاتحاد في جامو وكشمير ولاداخ وستبقى دائماً جزءاً لا يتجزأ من الهند. ولا يمكن لأي خطاب أو دعاية أن تتغلب على هذه الحقيقة، وليس لباكستان الحق في التعليق على الشؤون الهندية. وقد دعت الهند باكستان مراراً وتكراراً إلى إخلاء الأراضي الهندية التي احتلتها بالقوة بشكل غير قانوني. ومن المثير للسخرية أن البلد الذي يصدر الإرهابيين والمسؤول عن الأنشطة الإرهابية عبر الحدود في جامو وكشمير يدّعي أنه يدافع عن حقوق الإنسان.

وقال **ممثل مملكة البحرين**، في إطار ممارسة حق الرد، إنه لا ينبغي للدول أن تتدخل في شؤون الأصدقاء والحلفاء. وينبغي للمنتديات البرلمانية أن تعزز العلاقات الدولية وأن تبني الجسور. إن تدخل الدول الأخرى، بما فيها فنلندا، في شؤون مملكة البحرين أمر غير مقبول، وتمنع مملكة البحرين دائماً عن التدخل في شؤونها. ويتمتع بلده بحرية التعبير، والصحافة الحرة، والتمثيل المتوازن للرجال والنساء. وعلى الرغم من أن الديمقراطية في البحرين كانت أصغر بـ 93 عاماً من الديمقراطية في فنلندا، إلا أن كلا البلدين كان لهما خمس وزيرات. ولذلك لا يمكن اتهام مملكة البحرين بأنها أقل تقدماً أو تسامحاً أو انفتاحاً من الدول الأخرى. وأعرب عن أمله في أن يزن المندوبون كلماتهم ويتحدثوا بحكمة ويوافقوا على الاجتماع مع وفده لتبادل الدروس المستفادة وطلب التوضيحات بدلاً من الاعتماد على معلومات مضللة.

واختتمت الجلسة عند الساعة 18:05.

جلسة الثلاثاء، 14 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 09:00 برئاسة السيدة س. دهوس، رئيسة مجلس الشيوخ في بلجيكا.

البند 3 من جدول الأعمال

(متابعة)

المناقشة العامة بشأن موضوع *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*

(A/146/3-Inf.1)

أقرّ **السيد ر. فوجيل** (بولندا) بالمسائل في العديد من المناطق والبلدان المختلفة، وقال إنه يشعر بأنه مضطر لمناقشة العدوان الروسي غير القانوني على أوكرانيا، الذي يؤثر على منطقته، ويسبب أزمة غذائية في إفريقيا، ويشكل سابقة خطيرة للبلدان التي تشعر بالقلق إزاء سيادتها.

ويجب أن تستند المناقشات بشأن التعايش السلمي إلى الحقائق. لم تكن هناك أزمة أو حرب أهلية في أوكرانيا، ولم تكن هناك وجهتا نظر كما ادعى المندوبون الروس. وقد أدى العدوان الوحشي الذي شنته روسيا الاتحادية إلى شن هجمات على الهياكل الأساسية المدنية واغتصاب النساء والأطفال. وقد تم اختطاف الأطفال وإرسالهم إلى روسيا الاتحادية، وهو ما يشكل إبادة جماعية. يجب أن تكون أهداف البرلمانيين هي استعادة النظام القائم على القواعد، ودعم القانون الدولي وتقديم المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية إلى العدالة. وشجع الحاضرين على العمل من أجل تحقيق تلك الأهداف التي تعتبر أساسية للتعايش السلمي.

وقال **السيد ف. بيلسكي** (بيلاروسيا) إن العالم يتغير وإن النزاعات والأزمات تتفاقم. فالعلاقات بين الدول تفتقر إلى الحوار وإلى التعاون القائم على الاحترام المتبادل. وقد دعا الرئيس لوكاشينكو إلى عملية عالمية بروح مؤتمر سان فرانسيسكو تسفر عن اتفاقات واضحة وشفافة بشأن نظام عالمي جديد يضمن الأمن.

وأضاف أن بيلاروسيا، بعد أن فقدت واحداً من كل ثلاثة بيلاروسيين خلال الحرب العالمية الثانية، تسعى إلى تحقيق السلام وتقديره من خلال سياستها الخارجية وأسهمت في تحقيق الأمن الإقليمي. ودعت باستمرار إلى تنفيذ

اتفاق مينسك لحل النزاع في أوكرانيا، وبدأ الرئيس لوكاشينكو اتصالاً بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا. وقد عقدت مفاوضات في بيلاروسيا، التي تستضيف أكثر من 000 65 لاجئ أوكراني، وينبغي تكثيف الجهود الدبلوماسية لتحقيق السلام.

وعلى الرغم من أن بيلاروسيا احتلت المرتبة 34 في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إلا أن الوضع الحالي للعلاقات الدولية يعوض هذا العمل. والدول الغربية غير راغبة في احترام خيارات الدول الأخرى أو إجراء مناقشة صادقة بشأن قضايا الأمن الإقليمي. واستخدام التدابير القسرية الانفرادية التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة يقوض الحقوق.

وحث الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيين على التضامن ضد سياسات العقوبات غير القانونية. وقد واجه الرياضيون البيلاروسيون تمييزاً دولياً ومنهجياً ولدوافع سياسية، وهو ما ينتهك الميثاق الأولمبي وغيره من المعاهدات الدولية. وحث الاتحاد البرلماني الدولي على الدعوة إلى وضع حد لتلك السياسة الغربية التمييزية والانعزالية.

ولدى بيلاروسيا نظام من التدابير لضمان المساواة ومشاركة جميع المواطنين. وتتخذ خطوات لضمان التكافؤ بين الرجال والنساء ويركز البرلمان على إدماج الأطفال ذوي الإعاقة في المجتمع. ويجري تحليل المسائل المتعلقة بتشخيص التوحد ومساعدة الأطفال. ولدى بيلاروسيا اقتصاد اجتماعيّ التوجه يكفل العدالة والحماية للجميع، بمن فيهم أشد الفئات ضعفاً.

وقالت **السيدة ف. بيرسود** (غيانا) إن التعصب في أي مكان له أثر عالمي وإن الالتزام المستمر بالقضاء عليه سينشيء عالماً أكثر سلاماً. وأضافت أن غيانا متنوعة عرقياً وثقافياً ودينياً وأن للبرلمان دور محوري في الاحتفال بهذا التنوع وتعزيز الوحدة وضمان السلام والتفاهم والاحترام المتبادل.

وقالت إن دستور غيانا يحمي حقوق الإنسان الأساسية، وقد عُدل في العام 2003 لإنشاء لجان للعلاقات الإثنية، والمرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وحقوق الطفل، والشعوب الأصلية، وحقوق الإنسان. وفي العام 2007، اعتمد البرلمان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يكفل أن تكون جميع التشريعات محايدة جندرياً وتتيح فرصاً متساوية.

وقد صدقت غيانا على 11 معاهدة من معاهدات حقوق الإنسان، بما يكفل معالجة مسائل التعليم ومنع العنف القائم على الجندر وحماية الطفل والعمالة والضمان الاجتماعي والعمل في التشريعات الوطنية. وأضافت أن العنف، ولا سيما ضد المرأة، ينبع من تعصب عميق الجذور وأن غيانا بصدد وضع قوانين لتحسين الحماية.

كان البرلمان متنوعاً عرقياً وسياسياً وتناوبت أحزاباً صغيرة متعددة. وهناك أعياد وطنية مشرعة للمجموعات الدينية والعرقية الرئيسية. وتشكل المرأة 35 في المئة من أعضاء الجمعية الوطنية. ويكفل قانون المساواة في الحقوق وقانون منع

التمييز المساواة للمرأة في مكان العمل، ويحظران التمييز ويعززان المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة. مكنت مسابقة النقاش الوطنية للشباب من مناقشة القضايا الوطنية. وتبث جميع جلسات الجمعية الوطنية مباشرةً ويمكن للجمهور الاطلاع عليها. سمح صندوق الاقتراحات للمواطنين بإبلاغ المخاوف مباشرة إلى رئيس مجلس النواب. عندما تقوم لجان خاصة مختارة بفحص مشاريع القوانين، يمكن للجمهور والمتخصصين تقديم بيانات. ولا يزال البرلمان مجالاً ديمقراطياً ملتزماً بالحد من الاستبعاد لأن التعصب لا يزال يهدد التعايش السلمي. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية جماعية تتمثل في وضع نماذج تشريعية عادلة تعزز الشمولية.

وقال **السيد ي. بولغرت** (كازاخستان) إن التعصب مستمر، لا سيما في عالم معولم ومترابط، وأدى إلى التمييز والعنف. ويتعين وضع نهج جديدة على الصعيدين الوطني والعالمي لمنعه.

وتضم كازاخستان نحو 100 مجموعة إثنية و18 طائفة، وقد وضعت نموذجاً فريداً لتعزيز التسامح. وفي العام 1995، أنشئت جمعية شعب كازاخستان لتحسين التعاون بشأن العلاقات بين الإثنيات بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني. ومركزها محدد في الدستور والتشريع. وتمثل الجمعية جميع المجموعات الإثنية في أعلى هيئة تشريعية، ولديها حصة قدرها خمسة مقاعد في مجلس الشيوخ لأعضاء المجموعات الإثنية. وعلى الرغم من أن القوانين تحمي حقوق الإنسان حماية فعالة، فمن الضروري تعزيز التضامن والتسامح والاحترام المتبادل والاحتفال بالتنوع. فالتعليم أمر أساسي وينبغي تعليم الشباب على أن يكونوا وطنيين ومنفتحين ومتعاطفين ومحترمين وفضوليين إزاء الثقافات الأخرى. وفي العام 2003، عقد المؤتمر الأول لزعماء الأديان العالمية والتقليدية في كازاخستان لمناقشة التعاون بين الأديان. وقد اعترفت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بمساهمتها في تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان. وقد ركز المؤتمر السابع على دور الزعماء الدينيين في التنمية الروحية والاجتماعية للبشرية في عالم ما بعد الجائحة. وحضر الاجتماع ممثلون دينيون وأكثر من 100 وفد من 50 بلداً. يجب على البرلمانيين استخدام إمكانات صنع السلام للأديان لدعم جهود السلطات الروحية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل. والحوار والدعم المتبادل ضروريان للتغلب على التحديات العالمية.

وقالت **السيدة س. باونوفيتش** (صربيا)إن تعزيز التعايش السلمي والتسامح والمجتمعات الشاملة يمثل إنجازاً حضارياً. ويقوم مبدأ المساواة على أساس حقوق الإنسان وحرياته، ولكن التعصب والتمييز لا يزالان منتشرين على نطاق واسع. وينبغي أن يكون المجتمع المتسامح غير متسامح مع التعصب. ومن الضروري في هذا الصدد الحوار والإرادة السياسية وخاصة التثقيف لتعزيز الإدماج والتعايش السلمي. ويجب على الدول وضع أطر معيارية لضمان المساواة في معاملة المواطنين أمام القانون وتعزيز التفاهم المتبادل واحترام حقوق الإنسان.

فالبرلمانات هي المؤسسة الحكومية الوحيدة التي تمثل أمة بأكملها، والبرلمانيون مسؤولون عن احترام احتياجات جميع المواطنين. وفي صربيا، أجريت إصلاحات واسعة النطاق لمواءمة الإطار القانوني مع المعايير الدولية والأوروبية ذات الصلة. وقد وقعت صربيا على العديد من الاتفاقيات وصدقت على ثماني من أهم معاهدات حقوق الإنسان التي أنشئت تحت رعاية الأمم المتحدة. كانت حكومة صربيا أول دولة عضو في الأمم المتحدة تدرج مبدأ عدم إغفال أحد في إطارها القانوني، واعتمدت الحكومة الصربية استراتيجية الوقاية والحماية من التمييز 2022-2030 واعتمدت الجمعية الوطنية قوانين مناهضة للتمييز بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والعمل والحماية الاجتماعية والقانون الجنائي وحقوق الأقليات القومية.

وقالت إنها ولدت في كوسوفو وميتوهيا، لكنها لم تتمكن من العودة لأكثر من عقدين. وفي الآونة الأخيرة، مُنع بطريرك من أداء قداس في مقر الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وأُطلق النار على أطفال صرب وتعرض الناطقون بالصربية للضرب. ومن مسؤولية البرلمانيين دعم حقوق الإنسان، مثل السماح لهم بالعيش في مسقط رأسهم.

وقالت **سعادة السيدة ميساء محمد صالح** (الجمهورية العربية السورية) إن السوريين كانوا ضحايا إراقة الدماء والكوارث الطبيعية. وأضافت أن بلدها متنوع اجتماعياً وثقافياً وأن النظام السوري يقوم على التعايش السلمي. غير أنه جرت محاولات عديدة لتسليم بلدها إلى جماعات متطرفة لا تؤمن بالتعايش السلمي والحوار. إن العقوبات الأحادية الجانب، التي تؤثر على الوقود والغذاء والأدوية وتحرم السوريين من كرامتهم، تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتفرض عقوبة جماعية. لقد أضعفوا قدرة السكان المحليين على البقاء على قيد الحياة، كما يتضح من عدم القدرة على توفير الرعاية الإنسانية في أعقاب زلزال تركيا – سوريا في شباط/فبراير 2023. وشكرت أولئك الذين قدموا الدعم.

وقالت إن بلدها يعاني من العدوان الإسرائيلي الذي يهدف إلى كسر إرادة السوريين التي لا تقهر. وتعرضت المطارات والمناطق السكنية لهجمات متكررة. كما كانت زيارة الجنرال الأمريكي الأخيرة إلى شمال بلدها بمثابة استفزاز. وحثت البرلمانيين على ضمان سيادة العدالة ورفع العقوبات حتى يتسنى لبلدها إعادة البناء.

وقال **السيد أ. جواو دا لوز** (كابو فيردي) إنه يأمل في عالم أكثر تسامحاً وشمولاً وعدلاً يدعو إلى السلام، ويحمي البيئة، ويقدر حياة الإنسان وكرامته على المصالح الجغرافية الاستراتيجية لمجموعة صغيرة. وفي ذلك العالم، يحترم الناس بعضهم بعضاً رغم خلافاتهم، ويعززون الحوار، ويتعاونون لضمان التكامل بين الشعوب والأمم، ويفهمون أن السعادة

الفردية تتوقف على سعادة الجميع. سنحتاج دائماً إلى بعضنا البعض، وأدى التركيز على الذات إلى التعصب والتمييز والنزاعات والحروب.

ولا يمكن تحقيق التعايش السلمي إلا من خلال المساواة، والاعتراف بأن لكل فرد حقوقاً، وإمكانية استفادة الأمم من أراضيها وثقافتها وتعاونها الدولي. ويتعين تعزيز المساحات المتعددة الأطراف، مثل تلك التي توفرها الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، لحل المشاكل العالمية. وعلى الرغم من أن من المشروع أن تمارس الدول قيادة سياسية وعسكرية واقتصادية ومرجعية، ينبغي لها أن تفعل ذلك بسلام واحترام وتسامح. وليس لدى الجميع القدرة نفسها على حل النزاعات، ولكن يشعر الجميع بعواقب النزاعات.

ويتطلب التعايش السلمي وبناء مجتمعات شاملة حكومات ومواطنين يشجعون التسامح، ويظهرون المرونة، ويحترمون الحرية والكرامة الإنسانية، ويعززون الرفاه والتنمية. فالتعايش والتعاون وتنظيم العلاقات المتعددة الأطراف والوعي الاجتماعي يحول دون التعصب ويعزز الحوار والمساواة والمجتمعات المسؤولة وقبول الاختلافات. يتفهم البرلمانيون تطلعات سكانهم ومسؤولية العمل من أجل المصالح المشتركة. وتوفر الجمعية العامة الحالية للاتحاد البرلماني الدولي حيزاً للحوار والتفاهم والتقدم العالمي لضمان التعايش السلمي، وتطوير مجتمعات شاملة للجميع، ومكافحة التعصب.

وقالت **السيدة م. ألفا بريتو** (بيرو) إن شكوكها، التي أعربت عنها في الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي، بأن الرئيس السابق كاستيلو يريد إنشاء نظام ديكتاتوري قد ثبت صحتها في 7 كانون الأول/ديسمبر 2022. ومع ذلك، فقد فشل انقلابه بسبب نقص الدعم العسكري. صوتت غالبية كبيرة من المشرعين لعزله، بما في ذلك أنصاره. بعد أيام، شجع بعض هؤلاء المؤيدين بشكل غير مفهوم الاضطرابات التي أدت إلى التخريب والإرهاب في مدن بيرو. ووفقاً للدستور، انتخب نائب الرئيس على البطاقة نفسها التي انتخبت بها كاستيلو، دينا بولوارت، رئيساً. وللأسف، كانت هناك دعوات لاستقالتها من بعض أعضاء الكونغرس في المحافل الوطنية والدولية.

وبصفتها رئيسة للجنة العلاقات الخارجية، رفضت التدخل المزعزع للاستقرار وغير الديمقراطي من جانب قادة الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وتشيلي وكولومبيا والمكسيك. وأعربت عن ثقتها في أن تعليقاتهم لا تعكس آراء سكانها.

وكان من المهم ملاحظة أن الدائرة المقربة من كاستيلو متهمة بالفساد وأن الانقلاب كان محاولة للتستر على تلك المزاعم. لن تصبح بيرو ديكتاتورية وسيتم الدفاع عن نظامها الديمقراطي ضد الجماعات اليسارية الراديكالية. وينبغي بذل الجهود لدعم الديمقراطية وسيادة القانون في جميع البلدان. لن تسود ديمقراطية من دون برلمانات.

وقالت **السيدة ل. فوس** (النرويج) إن حرية التعبير محمية في النرويج وتعتبر حقاً إنسانياً وأساسياً يعزز الحقيقة والديمقراطية والفكر المستقل.

ويحمي الدستور النرويجي هذه الحرية وينظم الرقابة المسبقة.

وتقليدياً، كان هناك نقص في تنظيم الكلام لضمان حرية التعبير. ومع ذلك، فإن الساحة العامة الرقمية الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي، التي قدمت عبئاً زائداً من المعلومات ونشرت معلومات مضللة وخطاب كراهية، تمثل تحديات. تتطلب حرية التعبير التسامح مع الآراء البغيضة وضبط النفس في ردود الفعل. ووجود بعض الحدود القانونية ضروري لضمان أن يكون التعبير عن الذات آمناً وأن يتمتع الجميع بهذه الحرية. وقد خلصت لجنة حرية التعبير في تقريرها المقدم إلى الحكومة إلى أن الحل ليس في المزيد من العقوبات. ولا يزال وجود مجتمع مدني قوي ومتنوع ومجال عام منظم تنظيماً معقولاً يشكلان أفضل ضمان لحرية التعبير الحقيقية. وثقافة التعبير الصحية لا تقل أهمية عن ضمان الحماية القانونية لحرية التعبير.

وقال السيد إ. شيليتش (كرواتيا) إن التعصب يتزايد لأن حقوق الأقليات واللغات والثقافات القومية غير معترف بها، مما يؤدي إلى التطرف والنزاع. ومن واجب البرلمانيين ضمان عدم إمكانية استخدام ذلك كذريعة للجهات الفاعلة الخارجية للدفاع عن الأقليات وخلق الفوضى في البلدان الأخرى.

وقد أنشأ برلمان كرواتيا لجنة معنية بحقوق الإنسان والأقليات القومية لرصد تنفيذ السياسات المتعلقة بالأقليات القومية، التي يجب أن تكون متفقة مع الدستور. وخصصت ثمانية مقاعد برلمانية للأقليات، وكان أعضاء البرلمان يتشاورون بانتظام مع الهيئات والخبراء ويتصرفون بناء على وثائق دولية موقعة بشأن مواضيع تتعلق بالأقليات. كما تعاونت مع منظمات أكاديمية ومهنية وحكومية وغير حكومية لحماية حقوق الأقليات ورصدها.

وتمثل وسائل الإعلام وانعدام الثقة في الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية تحديين رئيسيين للبرلمانات، ولا سيما في أوروبا. وينبغي دعم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وينبغي أن تسترشد البرلمانات بمبادرات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن

هذا الموضوع مثل إعلان مدينة كيبيك بشأن المواطنة والهوية والتنوع اللغوي والثقافي في عالم معولم. وقد عزز الاتحاد البرلماني الدولي دائماً الحوار بين الدول، وهو السبيل الوحيد للتغلب على التحديات الراهنة.

وقال **السيد ج. أشيروف** (تركمانستان) إن سياسات بلده الداخلية والخارجية تسترشد بمبدأ السلام. وقد اعترفت الأمم المتحدة بحياد تركمانستان مرتين وعززت تركمانستان باستمرار المبادرات الدولية على مستوى الأمم المتحدة. وقد صاغت 20 قراراً اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك دور مركز الأمم المتحدة الإقليمي من أجل الدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى. بمبادرة من تركمانستان، أعلنت الأمم المتحدة العام 2023 السنة الدولية للحوار كضمان للسلام و 2025 سنة للسلام والثقة. وتشجع هذه المبادرات البرلمانيين على حل التحديات في مجال تعزيز السلام.

وتنفذ تركمانستان مشاريع مشتركة، مثل خط الأنابيب العابر لأفغانستان، ومشروع الربط بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان، وممر لابيس لازولي، لتطوير المنطقة وتعزيز الأمن.

وتقاوم البرلمانات العنف وتعزز التعايش السلمي والتنوع. وأضاف أنه تعطي سياسة الدولة في تركمانستان الأولوية لضمان السلم والأمن، وتعزيز أسس الدولة الديمقراطية والقانونية والعلمانية. واستخدم برلمان تركمانستان، إلى جانب مؤسسات الدولة، المناسبات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز السلام بين مختلف الطوائف، والتصدي للتهديدات وتحسين الأنشطة في هذا الصدد. وستساعد تركمانستان في التنفيذ الإقليمي والوطني والدولي للقرارات المتخذة في الجمعية الحالية للاتحاد البرلماني الدولي.

وقالت **السيدة غ. بوروكين** (ليتوانيا) إن توفير تكافؤ الفرص ينشيء مجتمعات شاملة ويمنع التعصب. ومبدأ المساواة مكرس في دستور ليتوانيا وتشريعاتها، مما يكفل حصول الليتوانيين على الفرص نفسها للدراسة والعمل والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية. ومع ذلك، لم تتحقق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وعلى الرغم من إشراك النساء بأدوار قيادية في السياسة الوطنية، فإن 28 في المئة فحسب من البرلمانيين هن النساء.

والأقليات القومية جزء لا يتجزأ من المجتمع الليتواني. وقد أسهموا في إنشاء ليتوانيا ودافعوا عن حريتها واستقلالها. عندما بدأت روسيا الاتحادية الحرب في أوكرانيا، رحب الليتوانيون بحرارة باللاجئين الأوكرانيين الفارين من الفظائع. لقد

ضمن البرلمان حصولهم على الرعاية الطبية والدراسة باللغة الأوكرانية والعثور على عمل. وينبغي ألا نتسامح مع انتهاك روسيا الاتحادية لحقوق الإنسان وحرياته، التي تتجاهل النظام الدولي والقيم الديمقراطية.

وقال **السيد س. غونلوغسون** (أيسلندا) إن السلام والتسامح من أكثر المسائل العالمية إلحاحاً. ومع ذلك، يبدو أنه كلما زادت المشكلة، زادت القيود المفروضة على حرية التعبير. ولتسخير قوة النقاش الحر حقاً، لا بد من مناقشة المسائل من دون خوف للتوصل إلى أفضل الحلول. وقال إن أيسلندا وغيرها من البلدان الغربية التي تعتبر نفسها مناصرة للقيم الديمقراطية، تحد بشكل متزايد من حرية التعبير وتفكر في منع خطاب الكراهية. ولطالما ادعت الأنظمة الاستبدادية والجماعات المتطرفة أن تقليص الحريات وسيادة القانون هو من أجل المصلحة العامة. إن معاملة الأفراد على قدم المساواة، بدلاً من فصلهم إلى مجموعات، من شأنه أن يبني مجتمعات شاملة ويحارب التعصب. وبالمثل، كان التعليم وسيادة القانون أكثر فعالية بكثير في معالجة خطاب الكراهية والمعلومات الكاذبة. يجب الوثوق بالمواطنين للنظر في المعلومات واتخاذ القرارات. كان على البرلمانيين أن يؤمنوا بأهمية حرية التعبير، حتى لو استلزم ذلك الاستماع إلى آراء غير مقبولة. وبالمثل، يجب أن يظلوا منفتحين وألا يترسخوا في آرائهم. ودعا السلطات البحرينية إلى الإفراج عن عبد الهادي الخواجة المسجون منذ العام 2011 لاستخدامه حريته في التعبير.

وقالت **السيدة ف. والترز** (نيوزيلندا) إن الجميع مروا بلحظات محورية في تاريخهم الوطني تنطوي على أعمال تعصب وكراهية. في نيوزيلندا، غرس إطلاق النار المأساوي على مسجد كرايستشيرش الاعتقاد بأن الشمولية تتطلب التزاماً بإجراء محادثات مستمرة وموثوقة ومحترمة. وقد أدى ذلك إلى إنشاء اللجنة الملكية للتحقيق في الهجوم الإرهابي على مسجد كرايستشيرش ونداء كرايستشيرش.

ولدى نيوزيلندا مجتمع مدني نشط يدافع عن المسائل. كان لديها أكثر أعضاء البرلمان من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في العالم. وتوفر المدارس منتجات مجانية للدورة الشهرية و50 في المئة من أعضاء مجالس القطاع العام من النساء. تم تدريس تي ريو ماوري في المدرسة وتلقت مجتمعات المحيط الهادئ والصينيين اعتذارات عن التمييز التاريخي. تم تمرير قوانين للسماح بزواج المثليين، وحظر ممارسات التحويل، وإلغاء تجريم الإجهاض وإنشاء مناطق إجهاض آمنة. ومع ذلك، من المهم أن نتذكر أن هذه النجاحات كانت حديثة العهد.

ويتحمل البرلمانيون مسؤولية التصدي للتعصب في جميع أنحاء العالم. وكانت قد شاركت زملائها البرلمانيين "الغضب من الغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا، وإغلاق مطار كابول، ووفاة مهسا أميني، وشهادة تاماتداو لحكومة ميانمار المنتخبة. وسيستمر الكفاح من أجل حقوق الإنسان والإدماج.

وقال **السيد أ. نتوغو نسا** (غينيا الاستوائية) إنه ينبغي تحليل موضوع المناقشة العامة من حيث كيفية تأثير انعدام الأمن والعنف والتمييز والفقر وعدم المساواة والفساد والنزاعات المسلحة على الظروف. وينبغي تقييم الأسباب الثقافية والاقتصادية والسياسية الكامنة وراء هذه المسائل. التعايش السلمي عملية إيجابية وديناميةوتشاركية تستلزم قبول الاختلافات والاعتراف بالآخرين واحترامهم وتقديرهم والاستماع إليهم لتعزيز الحوار وإنهاء النزاعات.

ويواجه اللاجئون والمشردون داخلياً وطالبو اللجوء والأشخاص العائدون إلى أوطانهم وعديمو الجنسية التمييز. وطوال عقود، رحبت غينيا الاستوائية بشعوب من جميع أنحاء العالم، تكافح جميع أنواع التمييز، وتكفل التعايش السلمي، وتنشئ مجتمعاً متماسكاً وديمقراطياً.

وأدان قرار البرلمان الأوروبي ضد بلده، الذي نتج عن اتهامات إسبانية خطيرة وخبيثة ولا أساس لها من الصحة بالعنف والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان ضد النشطاء السياسيين، بمن فيهم المواطنون الإسبان والإكواتوغينيون المزدوجون. وأشار القرار إلى احتجازهم ومحاكمتهم والحكم عليهم بارتكاب أعمال إرهابية في الانقلاب الفاشل في كانون الأول/ديسمبر 2017، والذي شاركت فيه فرنسا وإسبانيا. وأشار القرار على وجه التحديد إلى حالة خوليو أوباما موفومان، الذي عانى من مشاكل صحية. وقد أظهر القرار غير المقبول عدم الحياد والأهداف المشكوك فيها التي ظلت موجودة منذ عقود ولكنها كانت متخفية في صورة محاولات لتعزيز الديمقراطية. وينبغي للبرلمان الأوروبي ألا يتدخل في المسائل التي لا تتعلق بمجاله الجغرافي السياسي، وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يحث فرنسا وإسبانيا على التوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية السيادية لغينيا الاستوائية.

وقال **السيد غ. أ. ر. مندوزا ليغيه** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) إنه ينبغي رفض جميع الحروب رفضاً قاطعاً لأنها تقوض شرعية الممثلين المنتخبين ولا تحل النزاعات. سيكون من النفاق التسامح مع البعض ولكن ليس البعض الآخر. وهذا يعني رفض الأحداث الجارية في غينيا الاستوائية ودولة فلسطين وأوكرانيا. كما كانت هناك حروب منخفضة الشدة، شجعت الانقلابات والغزوات على الموارد الطبيعية المناسبة، ويسرت استعمار السلطة من خلال القوات العسكرية وإخضاع الطبيعة.

وكان القصد من التعايش السلمي هو الحفاظ على توازن القوة العسكرية بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، كان من الممكن عدم القيام بما يكفي لتعزيز السلام وتشجيع الشمولية ومنع التعصب. ولا يمكن للأنظمة الديمقراطية أن تدعم العنصرية والاستعمار وكراهية الأجانب وكراهية النساء. وينبغي أن تكون البرلمانات غير متسامحة مع التعصب. وبالإضافة إلى اللجنة الدائمة المعنية بالسلم والأمن الدوليين للاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي إنشاء هيئة للسلام على وجه التحديد، تتألف من قسم عام وجهاز واحد لكل منطقة جيوسياسية في العالم. وينطوي السلام أيضاً على حماية حقوق الطبيعة. يجب عقد اجتماع للأمم المتحدة، في نيسان/أبريل 2024 يشارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي، لضمان حقوق الأرض ومناقشة نظام آخر لتحقيق السلام والشمولية، ودعم حقوق الطبيعة، ومنع التعصب.

وقالت **السيدة أ. ن. رينوسو سانشيز** (المكسيك) إن الاستراتيجية الأمنية للحكومة المكسيكية قد فشلت، مما أدى إلى زيادة الجريمة المنظمة والعنف. وقال إن الاتجار بالمخدرات مسألة متعددة الأبعاد، وإن المكسيك، بوصفها بلد عبور، تحتاج إلى بلدان أخرى للتصدي لبيع المخدرات والأسلحة. كما أدى خطاب الكراهية إلى العنف. تم استخدام المؤتمر الرئاسي اليومي لمهاجمة الفئات الاجتماعية والطبقة الوسطى وقادة ومشرعي البلدان الأخرى لتفكيرهم بشكل مختلف، مما يشير إلى المخاطر على الديمقراطية المكسيكية أو كونهم طموحين. وزرعت تلك الهجمات الانقسام داخل المجتمع المكسيكي.

وتم بناء السلام داخل المنازل والمدارس وأماكن العمل والكنائس والمجتمعات والحكومات.

وفي هذا الصدد، ستطلق في غواناخواتو مبادرة سفارات السلام لإحلال السلم والأمن. ويجب على البرلمانيين احترام الخلافات والتعايش السلمي وإنهاء خطاب الكراهية الذي يخلق التعصب ويعرض الحرية للخطر.

وقال **السيد م. ف. بالدي** (غينيا) إن التعايش السلمي والتسامح يدعمان السلام والتنمية ولكنهما يتعرضان للخطر بسبب السعي إلى تحقيق المصالح في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في المجال السياسي، تضمنت تلك المصالح طموح الزعماء المفرط والرغبة في البقاء في السلطة. وكان هناك أيضاً تلاعب بالدساتير، وانتخابات مزورة، وانقلابات، ودعم غربي للزعماء غير الشرعيين في الدول الإفريقية. وفي المجال الاقتصادي، كان هناك استغلال غربي فوضوي وأناني للثروة الإفريقية من خلال الزعماء المفروضين وتدهور الشروط التجارية للدول الإفريقية. وفي المجال الاجتماعي، تتلاعب المجتمعات المحلية بالسياسة والظلم والإقصاء وعدم الاستقرار وضعف فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وإساءة استخدام الشبكات الاجتماعية. ولا يمكن ضمان التعايش السلمي والتسامح من دون

عدالة. وحث البرلمانيين، الذين سيصبح بعضهم رؤساء دول، على إعطاء الأولوية لكرامة الإنسان والتخلي عن الطموح والمصالح الشخصية. يعاني في الجمهورية التونسية، أفارقة جنوب الصحراء من الجريمة والعنف والاختطاف بعد خطاب كراهية الأجانب من السلطات. وكان من بين الضحايا الطلاب والسياح والمقيمون والباحثون عن الرعاية الطبية. وحث البرلمانيين التونسيين على وضع حد لهذا العنف.

وتكلم **السيد د. د. لومبو** (بوركينا فاسو) باسم رئيس الجمعية التشريعية الانتقالية، فقال إن بوركينا فاسو استضافت الجمعية العامة الـ 106 للاتحاد البرلماني الدولي عندما وقعت الهجمات على مركز التجارة العالمي. بعد 22 عاماً، لا تزال آثار تلك الهجمات تؤثر بشكل خطير على الدول الإفريقية.

وقد اجتمع رئيس الجمعية التشريعية الانتقالية مع سعادة السيد مارتن تشونغونغ لمناقشة التطورات الاجتماعية والسياسية في بوركينا فاسو ووضع خارطة طريق لتقديم الدعم للاتحاد البرلماني الدولي، وتحديد الإصلاحات والعودة إلى الحياة الطبيعية. وعلى النقيض من هذا النهج اللطيف والمحترم، تجنبت المنظمات البرلمانية والدولية الأخرى والبرلمانات الوطنية بلده. وحث ممثلي تلك البرلمانات والمنظمات على التشجيع على تغيير المواقف. وكان موضوع المناقشة ذا صلة ببوركينا فاسو ومالي والنيجر، التي عانت من هجمات إرهابية تسببت في تشريد داخلي وترك الأطفال بلا مأوى. وينبغي للدول الأخرى أن تساعد في مكافحة جميع أشكال الإرهاب لإحلال السلام في جميع البلدان.

وقالت **السيدة ب. ستينين** (هولندا) إن لدى جميع البرلمانيين جوانب مختلفة لهويتهم، مما يسهم في عملهم. ومن الممكن التعلم من بعضنا البعض لتحقيق التعايش السلمي، ووضع قوانين شاملة للجميع، وإقامة خلافات صحية. في الديمقراطيات الحقيقية، ستكون هناك آراء مختلفة حول كيفية حل المشكلات وإنهاء الحروب وإنشاء السلام وتوفير التعليم الجيد والرعاية الصحية والوصول إلى البيئات الصالحة للعيش.

ويتعين على البرلمانيين أن يدركوا متى يرتكبون أخطاء. وقبل ذلك بعامين، قام مجلس الشيوخ الهولندي بالتحقيق في فعالية التشريعات المناهضة للتمييز. وصدر تقرير يركز على سوق العمل والتعليم والضمان الاجتماعي والشرطة. ووجدت أنه أدّى عدم كفاية النظر في ضعف المواطنين في التشريعات والسياسات إلى فجوات بين القانون وتنفيذه. ووفر التقرير إطاراً لصياغة القوانين وتقييمها، شدد على أهمية ضمان الثقة، والاهتمام باحتياجات المواطنين، وتوحيد اللغة، وتبسيط القوانين، وتحمل المسؤولية وإظهار القيادة، ووضع إجراءات واضحة وفعالة.

ويجب أن تكون الديمقراطيات منفتحة على النقد، وهو ما قد يكون غير مريح. وقالت إن وفدها يشدد على الشواغل التي أثيرت في رسالة مجموعة 12+ بشأن إلغاء تأشيرات دخول وفد منظمة رصد حقوق الإنسان قبل يومين من بدء الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي. وينبغي لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي أن يدلي ببيان رسمي يندد بتلك الأحداث.

وقال **السيد ت. ر. جوشوا** (سنغافورة) إن الوئام العرقي والديني كان هدفاً أساسياً لحكومته منذ العام 1965. وعلى الرغم من أن ثلاثة أرباع السكان هم من الصينيين، فإن سنغافورة تؤكد أنها مجتمع متعدد الأعراق والثقافات والأديان. ويكرس الدستور مبدأ الجدارة ويحمي الأقليات.

ويعيش غالبية السنغافوريين في مساكن عامة وتكفل سياسة الاندماج الإثني أن تكون النسبة الإثنية في كل مبنى سكني هي نفس النسبة الوطنية التي تمنع الجيوب من التكوين. ولبناء علاقات قوية، من المهم أن يتفاعل الأشخاص من خلفيات مختلفة. كان لكل حي أماكن عبادة مختلفة ويلبي متطلبات غذائية مختلفة. التحق الأطفال بالمدارس في تلك الأحياء وتفاعلوا مع أشخاص من خلفيات مختلفة منذ سن مبكرة.

ورغم أن هذه السياسة كانت تدخلية ويصعب تنفيذها والمحافظة عليها، فقد عدلتها الحكومة بجهد وتكلفة كبيرين. أظهرت الدراسات أنها عززت بنجاح الانسجام العرقي والديني وعززت التفاهم. وأشارت استطلاعات الرأي إلى أن السكان يؤيدونها بقوة. على الرغم من أنه قد لا ينطبق على البلدان الأخرى، فقد أظهر أن الحكومات والبرلمانات بحاجة إلى إرادة سياسية لسن قوانين وتنفيذ سياسات لتعزيز الشمولية والتعايش السلمي، ومكافحة التعصب.

وقد نفذت سنغافورة قوانين وسياسات تم تغييرها، عند الضرورة، لإنشاء دولة متعددة الأعراق ومتكافئة وتبقى يقظة ضد القوى المثيرة للانقسام.

وقال **السيد و. م. آي** (ميانمار) إن المجلس العسكري استولى على السلطة من الحكومة المدنية المنتخبة ديمقراطياً وسجن الرئيس وأعضاء مجلس الوزراء. لم يتمكن البرلمانيون من حضور البرلمان شخصياً، فقد أنشأوا برلماناً افتراضياً عبر زووم Zoom. وشكلت في اجتماعها الأول اللجنة الممثلة لبيبداونغسو هلوتاو لتمثيل البرلمان الذي يؤيده شعب ميانمار. كما تم تشكيل حكومة الوحدة الوطنية بالتشاور مع القوى الثورية.

وقد زاد المجلس العسكري من انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وتجاهل جهود المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد البرلماني الدولي. وقد تدهورت الديمقراطية والسلام وسيادة القانون والتنمية. وهناك جهود جارية لتعزيز التعايش السلمي وهناك خارطة طريق لبناء اتحاد ديمقراطي اتحادي.

وحث البرلمانيين على إصدار قرارات للاعتراف باللجنة الممثلة لبييداونغسو هلوتاو وحكومة الوحدة الوطنية. يجب أن يعملوا مع اللجنة الممثلة لبييداونغسو هلوتاو لحماية الديمقراطية ودعم حقوق الإنسان وإنهاء الحرب. يجب عليهم حث الحكومات على تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة للنازحين. يجب على البرلمانيين أيضاً أن يطلبوا من رابطة أمم جنوب شرق آسيا تنفيذ إجماعها المكون من خمس نقاط لوقف عمليات القتل واستعادة الديمقراطية. ويلزم تقديم المساعدة لمساءلة القادة العسكريين والمتواطئين معهم عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان.

وتولت د. هاستينغز – ويليامز (غيانا) رئاسة الجلسة.

وقال **السيد ج. نتاكيروتيمانا** (الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا) إن موضوع الجمعية العامة يأتي في الوقت المناسب لأنه يعكس المسائل التي تعالجها الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا. وتعترف معاهدة إنشاء جماعة شرق إفريقيا بمساهمة المرأة في التحول الاجتماعي والاقتصادي وتهدف إلى تحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والديمقراطية. وشجع قانون انتخابات الجمعية التشريعية لشرق إفريقيا على انتخاب أعضاء الرابطة من الرجال والنساء ذوي الآراء المختلفة، وتحقق التكافؤ بين الرجال والنساء. ولدى جماعة شرق إفريقيا سياسة جندرية تدعو إلى مساواة المرأة في الحقوق وتكفل إدماج تمكين المرأة في العمل من أجل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة.

وقد نشرت جماعة شرق إفريقيا قوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وتأمل في استعادة السلام قريباً. وفي النزاعات، تكون النساء والأطفال أكثر عرضة للموت والاغتصاب. وتعاني النساء من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي والوصم والحمل غير المرغوب فيه ولكن لا يزال يتعين عليهن إعالة أسرهن. ويشكّل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سبب رئيسي لعدم الاستقرار وانعدام الأمن، ولا سيما في البلدان النامية، ويتعين القضاء على التدفقات غير المشروعة للأسلحة.

وفي شرق إفريقيا، أثر الجفاف الشديد على الإنتاجية الزراعية ويتزايد الجوع. وتساءل عما إذا كانت المسائل التي تؤثر على منطقته هي أمثلة على الاستبعاد وانتهاكات حقوق الإنسان، وحث البرلمانيين على حل المسائل التي تؤثر على الإنسانية واستعادة الأمل.

وقال **السيد إي. م. سنو** (برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا) إن هناك عوامل مختلفة تدفع إلى التعصب والاستبعاد في غرب إفريقيا، بما في ذلك التطرف الديني، ولا سيما من جماعة بوكو حرام في نيجيريا، والممارسة التقليدية المتمثلة في التنسيب الاجتماعي، التي تشجع تهميش الشباب والإناث في الحكم والسياسة. وقد أدى استبعاد الدساتير الوطنية وتعديلها إلى استيلاء الجيش على الأراضي في بوركينا فاسو وغينيا ومالي، مما أدى إلى العنف والتطرف. وأدى ضعف مؤسسات الدولة إلى سوء الحكم والفساد، وبالتالي الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي. أدى خطاب الكراهية، خاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، إلى العنف.

وشرعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في عقد اجتماعات غير محلية للعمل مع الشباب والنساء لتعزيز السلام. جمعت النساء البرلمانيات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب، لمنع الاستبعاد. وهنأ السنغال وسيراليون على إقرارهما مشاريع قوانين تتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء. وإلى جانب مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، راقب برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا الانتخابات في بنين ونيجيريا، وسيراقب الانتخابات التشريعية والرئاسية في غينيا – بيساو وليبريا وسيراليون في وقت لاحق من ذلك العام. وقد عززت آلية منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها وحفظ السلم والأمن السلام وتجنبت نشوب النزاعات.

وقال **السيد م. دلاميني** (إسواتيني) إن كسب الكفاح ضد التعصب وتحقيق التعايش السلمي من شأنه أن ينشيء مجتمعات شاملة ويكفل السلام والأمن الوطنيين. وقد بدأت هذه العملية في البيوت وانتشرت في المجتمعات وتضخمت من خلال التعاون الدولي. وقد أبرز الملك مسواتي الثالث، في كلمته التي ألقاها في افتتاح الدورة الختامية للبرلمان الحادي عشر، أهمية الوحدة والتسامح في بناء الأمة. لقد وفرتها هوية كل أمة مع الوحدة والقوة للتغلب على الاختبارات والنزاعات. وقال إن التسامح والمشاركة أمران أساسيان في تلك الحالات وإن عادات وتقاليد إسواتيني تعزز الاحترام والسلام والوحدة.

ومن المؤسف أن النزاعات الشديدة مستمرة، مما يدمر سبل العيش ويؤثر على الدول التي لا تشارك بصورة مباشرة. وقال إن الابتهاج بمعاناة شخص آخر أمر مؤسف؛ التسبب في تلك المعاناة هو أمر إجرامي. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول ألا تشجع المعاناة ولا يمكن تصور أن البعض يرعى معاناة الآخرين. ويجب أن يؤخذ موضوع المناقشة العامة على محمل الجد لضمان السلام.

وأضاف أن إسواتيني ملتزمة بتنفيذ التدابير والعمل مع الأطراف ذات الصلة لتحقيق الوئام والسلام والاستقرار، على الرغم من الكوارث الطبيعية التي مرت بها وحالتها الاقتصادية.

وتكلم **السيد د. لاوهينغاماي** (تشاد) باسم رئيس المجلس الوطني الانتقالي، فقال إن التعصب يستتبع عدم احترام الممارسات والمعتقدات غير المألوفة، ولذلك فهو يختلف باختلاف الحضارات والثقافات والقيم الاجتماعية. وفي تشاد، ترد أشكال مختلفة من التعصب والاستبعاد تقوم على التحيزات والعوامل الاجتماعية والثقافية. كما أن النظم الحكومية والسياسية، والممارسات الدينية، والنزاعات داخل المجتمعات وفي ما بينها، والجهل، والظلم، والفقر، وخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي، والافتقار إلى آفاق المستقبل، تسهم في التعصب. وقد عانت تشاد لسنوات من الاضطرابات السياسية والعنف والتطرف، مما أدى إلى انتهاكات للحقوق وقيود على الحرية. غير أن الدستور التشادي يشجع التسامح والإدماج بوصفهما مبدأين أساسيين للتعايش السلمي والمجتمعات الشاملة، وقد صدقت تشاد على النصوص الدولية لمكافحة التعصب وتعزيز الاحترام. وقد تم تحديث القانون الجنائي لمعالجة التعصب وبذلت جهود لزيادة الحوار بين الأديان والأعراق، والتوعية بمختلف أساليب الحياة وتعليم الشباب التسامح وحقوق الإنسان. وقد أنشئت منابر دينية تضم زعماء دينيين، وحدد مرسوم يوم 28 تشرين الثاني/نوفمبر يوماً وطنياً للصلاة من أجل تعزيز السلام ومنع النزاعات الدينية وتشجيع الحوار بين الأديان.

وأضاف أن تشاد تريد الإسهام في تعزيز التعايش السلمي وبناء مجتمعات شاملة وإيجاد عالم أكثر تسامحاً واحتراماً. ومع ذلك، كانت منطقة الساحل تعاني من أزمة تهدد تلك الأهداف. وحث البرلمانيين على إظهار التضامن وتقديم المزيد من الدعم لتنفيذ خطة عمل نداء الساحل. وهناك حاجة إلى استجابة عالمية لمكافحة التعصب وتعزيز التعايش السلمي وبناء مجتمعات أكثر شمولاً.

وقال **السيد ج. سيلبرشميت** (مدير الصحة والشراكات المتعددة الأطراف، منظمة الصحة العالمية) إنه على حد تعبير المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، لا يمكن أن ترد صحة من دون سلام، ولا يمكن أن يسود السلام من دون صحة. وتؤدي الأزمات العالمية إلى تآكل حقوق الإنسان وتزايد الاحتياجات الإنسانية، مما يجعل التعاون الطويل الأمد بين منظمة الصحة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي أكثر أهمية من أي وقت مضى. فالصحة شرط مسبق ونتيجة للشمولية. وقد تحدى التمييز، ونفذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأظهر مدى نجاح المجتمعات في تعزيز التعايش السلمي. ودعمت منظمة الصحة العالمية الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز السياسات الصحية، وبحث الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وتوفير القيادة في هيكل الأمن الصحي العالمي.

وتشجع منظمة الصحة العالمية التنوع، وتتصدى للانتهاكات، وتتحدى العلاقات غير المتكافئة بين الرجال والنساء. لقد تعاملت مع الصعوبات في الوصول إلى الخدمات الصحية للنساء والرجال والأشخاص من المثليات والمثليين ومزدوجي

الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والمثليين وثنائيي الجنس أو من لديهم هويات أخرى. واستخدمت العلم لإنتاج أفضل الأدلة والابتكار والحلول الرقمية. ومع ذلك، فإن إعطاء الأولوية للصحة هو خيار سياسي وينبغي إحراز تقدم لوقف الوفيات التي يمكن الوقاية منها أثناء الولادة والحمل، وتلبية الاحتياجات من وسائل منع الحمل وتقليل عدد الأشخاص الذين يواجهون إنفاقاً صحياً كارثياً أو فقيراً.

وقال إن منظمة الصحة العالمية فخورة بتعزيز تعاونها مع الاتحاد البرلماني الدولي لأن البرلمانات ذات أهمية حاسمة للتشريعات، ومساءلة الحكومة، والميزنة، وتمثيل احتياجات الناس. وينبغي تحديد الرؤية المشتركة للصحة للجميع قبل انعقاد اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن التغطية الصحية الشاملة.

وقال **السيد ر. ليتي** (رئيس شبكة البرلمانيين للصحة العالمية في يونايت) إن يونايت ملتزمة باستخدام مركزها كمراقب للعمل مع الاتحاد البرلماني الدولي وتوفير الصحة للجميع. كانت حاضرة في ما يقرب من 100 بلد وشاركت مع منظمة الصحة العالمية، وتعمل بطريقة نظير إلى نظير لحماية صحة المواطنين في جميع أنحاء العالم.

فالعالم يشهد أزمات تتعلق بالتعصب والتطرف والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان والتضليل وانعدام الثقة في الديمقراطيات. ويمكن للصحة، بوصفها شرطاً أساسياً للتنمية المستدامة ولبنة بناء للسلام، أن توفر حلاً. وبعد أن عمل كطبيب متطوع في أوكرانيا، رأى كيف يعامل العاملون في مجال الرعاية الصحية الأوكرانيين والروس على قدم المساواة. يجب على السياسيين وصانعي السياسات التعلم منهم واعتناق الصحة كأداة لضمان السلام والتغلب على الفقر وعدم المساواة وتمكين الضعفاء وتحسين نوعية الحياة والرفاهية والسعادة.

ومن واجب البرلمانيين حماية المواطنين ومحاسبة الحكومات في ما يتعلق بالمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن الجوائح. ومن واجبهم ضمان إقراره في جمعية الصحة العالمية وتصديق حكوماتهم وبرلماناتهم عليه. كانت مسألة وقت فحسب قبل حدوث الجائحة التالية ولن يرد عذر لعدم الاستعداد. كان من سلطة البرلمانيين جعل التغطية الصحية الشاملة حقيقة واقعة.

وقال **سعادة الدكتور محمد رضا مجيدي** (الأمين العام للجمعية البرلمانية الآسيوية) إن البرلمانات والبرلمانيين مسؤولون عن مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وغير ذلك من أشكال التعصب عن طريق تعزيز التنوع والتسامح. وينبغي أن تعزز احترام السلم والأمن وسيادة القانون في العالم، وأن تستخدم جميع الوسائل المتاحة لدعم التعايش السلمي، وتشجيع

التعاون بين المجتمعات المحلية، ومنع التمييز العرقي أو الثقافي أو الديني. وفي هذا الصدد، من الضروري التثقيف والنقاش وتحسين فهم الثقافات والأديان. وينبغي أن يؤدي التنوع إلى الحوار والاحترام داخل الحضارات وفي ما بينها، وأقر التحالف بأهمية إنشاء مجتمعات آسيوية قوية تحظى بالاحترام المتبادل. وشجعت الجمعية على مواصلة الحوار الدولي والنقاش بين الأديان في جميع أنحاء آسيا، وعززت فوائد التنوع والحكم الرشيد، ورفضت جميع أشكال التمييز.

وقال **السيد ف. زون** (نائب رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين لمكافحة الفساد) إنه قبل عدة أيام، أجرت اللجنة مناقشات بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لإعادة تقييم التقدم المحرز وكيفية تنفيذ البرلمانات لأحكامها. وقد أبرزت تلك المناقشات أهمية تدابير الانفتاح والشفافية البرلمانيين لضمان أن تكون البرلمانات شاملة وتشاركية وتمثيلية. وأدى الفساد إلى تأجيج النزاع وإنشاء الانقسامات والقطب السياسي وكراهية الأجانب. ومن الأمثلة على ذلك المحاباة، والإنشاء العرضي أو المتعمد لقوانين تمييزية، والوضع الراهن الفاسد الذي يفيد بعض الفئات ويضر بالضعفاء.

ومن شأن وصول المواطنين على قدم المساواة إلى الخدمات العامة والمشاركة في جميع القرارات العامة أن يجمع المجتمعات المنقسمة معاً. وينبغي للبرلمانات أن تعزز وتقيّم انفتاحها وشفافيتها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ولا سيما المادة 13 منها، وأن تتفق على معايير وتوجيهات لضمان مشاركة مجدية. كما ينبغي للبرلمانات أن تزيد من مشاركتها في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وستواصل المجموعة المشاركة مع أعضائها المتنوعين.

وقال **السيد م. لسواوي** (مدير، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)) إن الأونروا دعمت بلا كلل اللاجئين الفلسطينيين. ووفرت التعليم لأكثر من 000 545 طفل و8000 طالب، كما وفرت الدعم الصحي الأساسي لمليوني لاجئ. وقدمت غذاء ومساعدات أخرى لحوالى 1.7 مليون شخص ولديها أكبر برنامج للتمويل البالغ الصغر في الشرق الأوسط، مما أنشأ فرص عمل في منطقة قليلة فرص العمل.

وتواجه جميع ميادين عمل الأونروا أزمات. وقد عانت غزة لسنوات من النزاعات والحصار الاقتصادي. وأضاف أن الضفة الغربية تشهد أعلى مستويات العنف منذ 15 عاماً وأن الحرب في الجمهورية العربية السورية قد دمرت حياة مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين. في شباط/فبراير 2023، أثر الزلزال على أكثر من 50000 لاجئ فلسطيني. وقال إن مستويات الفقر والبطالة واليأس مرتفعة بشكل لم يسبق له مثيل في الجمهورية اللبنانية.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، صوتت غالبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة لتمديد ولاية الأونروا لمدة ثلاث سنوات أخرى، لكن لم تقدم الدول الأعضاء التمويل الكافي، مما يعرض الوصول إلى التعليم والغذاء والمساعدة النقدية للخطر. وينبغي للبرلمانات أن تفخر بإنجازات الأونروا التي أسهمت فيها. ويشمل ذلك التلقيح الشامل للرضع، وخفض وفيات الأمهات، والمساواة بين الشبان والشابات في المدارس، وإيجاد فرص العمل. وأسهمت برامج الأونروا الطارئة وبرامج التنمية البشرية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار في الشرق الأوسط. وقام البرلمان الطلابي للأونروا بتمكين الطلاب من التمتع بحقوقهم وممارستها والتمسك بقيم حقوق الإنسان والمساهمة في مجتمعهم المحلي والمجتمع ككل.

وكما ذكر قادة العالم وفي قرارات الأمم المتحدة، يحتاج اللاجئون الفلسطينيون إلى الدعم بينما يتم البحث عن حل لمحنتهم.

وقال **السيد س. بول** (إختصاصي أقدم، الشؤون البرلمانية، الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا) إنه غالباً ما يكون الأكثر عرضة للإصابة بالأمراض الذين يفتقرون إلى فرص الحصول على الرعاية الصحية بسبب التجريم والوصم والتمييز. كان الرجال المثليون ومزدوجو الميل الجنسي أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بمقدار 28 مرة من الرجال البالغين الآخرين، لكن تم تجريم النشاط الجنسي المثلي في 67 دولة وكانت العقوبات غالباً قاسية للغاية. وبالمثل، فإن النساء المتحولات جنسياً والعاملات بالجنس والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن معرضون للخطر. وفي البلدان التي يتم فيها تجريم هذه الفئات وتهميشها، غالباً ما يكون الوصول الآمن إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية واختباره ورعايته وعلاجه مستحيلاً ويؤدي إلى إصابات جديدة. شكلت هذه المجموعات 70 في المئة من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية على مستوى العالم، و 94 في المئة من الإصابات الجديدة خارج إفريقيا جنوب الصحراء و 51 في المئة من الإصابات الجديدة داخل إفريقيا جنوب الصحراء.

وتبين البيانات أن التعصب يمنع القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية. وقال إن الهدف العالمي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للعام 2021 والرامي إلى الحد من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية إلى 000 500 قد فات بمليون حالة. واستجابة لذلك، طلب الصندوق العالمي من جميع طلبات التمويل أن تشمل برامج لمعالجة العقبات التي تعترض سبيل الخدمات الصحية بسبب التجريم والوصم والتمييز. وقد نجح تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية وإنفاذ القانون على مراعاة الحساسية،

ومحو الأمية القانونية للأشخاص المعرضين للخطر، وتمويل الخدمات القانونية لضمان إمكانية ممارسة الأشخاص المهمشين لحقوقهم. التزمت استراتيجية الصندوق العالمي 2023-2028 بتوفير المزيد من الخدمات المجتمعية المحلية والمجتمعية لضمان التواصل والوقاية والرعاية والعلاج للمحتاجين. ويتطلب تغيير القوانين والسياسات والممارسات إرادة سياسية؛ وللبرلمانيين والاتحاد البرلماني الدولي دور رئيسي يؤدونه في هذا الصدد.

وأعرب **السيد ن. طراد فيلهو** (مندوب برلمان الأمازون) عن امتنانه للاتحاد البرلماني الدولي لاعترافه بإعادة تنشيط برلمان الأمازون. ومن المهم أن تتماشى بلدان الأمازون مع خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

كان هناك 20 مليون شخص في الأمازون. تم تدمير ما لا يقل عن 20 في المئة من الغابات البرازيلية ولكن بقيت البرازيل من بين أكثر البلدان تنوعاً بيولوجياً في العالم. ولذلك فمن الضروري أن تنفذ البرلمانات سياسات عامة لتطوير الاقتصاد وضمان التنمية المستدامة وحماية الغابات. ويتعين تطوير اقتصادات الغابات، وهو أمر ينطوي على تحديات. ويشكل تغير المناخ أيضاً تهديدات وسيؤثر على الجميع، ولا سيما أشدهم فقراً وضعفاً. ومن المهم إدارة موارد المياه والأسماك على نحو مستدام، واجتذاب الاستثمارات والصناعات المختلفة. وقال إن برلمان الأمازون مستعد لاستقبال ممثلي الاتحاد البرلماني الدولي في منطقة الأمازون.

وقالت **السيدة م. كينر نيلين** (عضو المجلس، البرلمانيون المعنيون بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين) إنه ينبغي ألا ننسى أبداً الآثار الإنسانية والبيئية الكارثية للتجارب النووية والقنابل والحوادث. تم تشكيل الأمم المتحدة لإنهاء الحرب وكان أول قرار لها هو القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل. وسلطت الضوء على القرارات والمنشورات والمنظمات التالية لمساعدة البرلمانيين في عملهم: قرارا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 و 2250 بشأن دور المرأة والشباب في السلام والأمن؛ ضمان مستقبلنا المشترك، الذي تضمن أمثلة على الإجراءات البرلمانية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة؛ نزع السلاح النووي للزعماء والطوائف الدينية، الذي سلط الضوء على القواسم المشتركة والتعاون بين الأديان؛ تحالف الأمم المتحدة من أجل الحضارات، الذي استكشف جذور الاستقطاب.

وسيتعاون البرنامج الوطني للتنمية الوطنية ومنظمة نساء السلام في جميع أنحاء العالم مع الاتحاد البرلماني الدولي. واستوعب سباق التسلح الجاري، الذي كان لا بد من إنهائه، الأموال التي كانت هناك حاجة ماسة إليها من أجل الصحة وحماية المناخ والمعونة الإنسانية وتعزيز السلام وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030. يجب أن توصي قمة الأمم المتحدة للمستقبل بالقضاء العالمي على الأسلحة النووية في موعد لا يتجاوز العام 2045.

وأعرب **سعادة السيد منذر بودن** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) عن تعازيه للجمهورية العربية السورية وتركيا، فقال إن تعزيز المجتمعات الشاملة للجميع والتعايش السلمي ينبغي أن يبدأ بمعالجة الأزمات وإزالة الخلافات. وقد فرضت سياسات غير مواتية على الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية أثناء استعمارها. ومع ذلك، عادت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى طريق التعايش السلمي، مما وفر للمواطنين إحساساً بالكرامة والحاجة إلى المشاركة بطريقة تدريجية بشكل متزايد لتحقيق أهداف التنمية. وقد أيد اليوم الدولي للعيش معاً في سلام، الذي احتفل به في 16 أيار/مايو، الرغبة في حل النزاعات سلمياً.

وأضاف أن التنمية المستدامة مستحيلة من دون التعايش السلمي الدولي وأن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تعمل على الصعيدين العالمي والإقليمي، ولا سيما داخل الأمم المتحدة والهيئات الدولية، لتحقيق أهدافها. وستواصل دعم المسائل المنصفة في جميع أنحاء العالم، ويعمل رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على زيادة العمل لإنهاء الأوضاع الاستعمارية بشكل مباشر وغير مباشر، لا سيما داخل منطقته. وفي هذا الصدد، من المهم معالجة المعاناة الفلسطينية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي والمحاولات الإسرائيلية العدوانية المتزايدة لضم الأراضي الفلسطينية. وقد بذلت جهود لتحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين قبل بضع سنوات. وينبغي للبرلمانيين أن يتحملوا مسؤولية الحد من التوترات في النزاعات وإيجاد حلول لها. وأيد برلمان الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الدور المحوري للاتحاد البرلماني الدولي في تبادل الخبرات المتعلقة باعتماد التشريعات في البلدان.

وبدأ **السيد ي. ميورا** (اليابان) الجزء المخصص من المناقشة للمتحدثين الثانيين من الوفود الوطنية، فقال إن رئيس الوزراء ألقى كلمة في الدورة الـ 211 للنظام الغذائي ذكّر فيها أن اليابان ستعمل على إنشاء مجتمع يحترم التنوع ويعطي الجميع إحساساً بالهدف. وفي هذا الصدد، يتعين تعزيز مواهب النساء والشباب، ومواطن القوة في المناطق المحلية.

وبعد أن عمل كعضو في مجلس مدينة أودا، كان يدرك أهمية تمثيل المجتمعات المحلية ونقل آراء الناخبين بشأن التنشيط الإقليمي إلى الحكومة. وقد أدت المناقشات بشأن الصعوبات المتعلقة بالموارد البشرية الرقمية والحاجة إلى تنفيذ دعم الموازنة إلى إنشاء وكالة رقمية لرصد وإدارة التحول الرقمي في اليابان. من شأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء المجتمع 5.0 تقليل فجوة الثروة وتعزيز الشمولية والاستجابة لاحتياجات البلديات. وبصفته نائب وزير الشؤون الداخلية والاتصالات في البرلمان، كان مسؤولاً عن إدارة مكتب التقييم الإداري وناقش مشاكل المواطنين مع الخبراء الاستشاريين الذين يعملون مع الحكومة، مما طمأن المواطنين بأن مشاكلهم تنعكس في السياسات ويساعدهم على عيش حياة سلمية وصحية.

وتقوم الحكومة بوضع تشريعات لمكافحة الشعور بالوحدة، وهي مسألة تفاقمت بسبب جائحة كوفيد-19. وقد أوجدت العولمة عالماً مترابطاً ويتعيّن على اليابان أن تسهم بصورة استباقية في تشكيل مجتمعات شاملة تعزز السلام والسعادة العالميين.

وقالت **السيدة س. أتاولاهجان** (كندا) إن الشمولية والتعايش السلمي يتطلبان عمل الحكومات والمواطنين على حد سواء. على الرغم من أن كندا كانت آمنة ومرحبة وشاملة لأولئك الفارين من العنف، فقد اقترحت أن تدرس لجنة مجلس الشيوخ الدائمة لحقوق الإنسان رهاب الإسلام بعد أن علمت أن عدداً أكبر من المسلمين قد قُتلوا في هجمات مستهدفة في كندا أكثر من أي دولة أخرى في مجموعة السبع. ومن المرجح أن تستهدف الحوادث التي تستهدف السكان المسلمين النساء. وقد زارت اللجنة الدائمة مسجداً وقع فيه هجوم إرهابي واستمعت إلى روايات تفيد بأن مسلمين طُلب منهم العودة إلى ديارهم، وأن شابات يتعرضن للتحرش والاعتداء الجسدي بسبب ارتدائهن الحجاب، وأن المسلمين يشعرون بعدم الأمان. ومع ذلك، كان هناك فهم أكبر للتحديات التي يواجهها المسلمون والتزام من الكنديين بالتغلب عليها. من المهم الاعتراف بالمشاكل والتحدث علانية ضد التعصب والكراهية. يجب على البرلمانيين اتخاذ موقف ضد الكراهية وضمان شعور الجميع بالأمان.

وقالت **السيدة د. بيرغاميني** (إيطاليا) إن التعقيد العالمي المتزايد يطرح تحديات للتعايش. والترابط حقيقة واقعة، ولكن التعايش السلمي خيار. ومن شأن استعادة الثقة بالآخرين بحمايتهم وبحقوقهم ومعتقداتهم أن تساعد على التصدي لعدم المساواة والتهديدات للسلام. ومحو الأمية أمر أساسي في هذا الصدد.

وكان من السهل الشعور بالوحدة عند مواجهة التحديات. كان المهاجرون يقومون برحلات خطيرة عبر البحر الأبيض المتوسط للقدوم إلى إيطاليا ولم يكن من الممكن دائماً إنقاذ الأرواح، مما يشكل تحدياً لجميع البلدان، وليس إيطاليا فحسب. ومن المهم التعاون لإظهار أنه على الرغم من ظهور إجراءات مطوّلة وحلول توفيقية وعدم كفاءة، يمكن للبرلمانات أن تستجيب للتحديات. وحثت البرلمانيين على استخدام الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز بعضهم البعض وتعزيز التعايش السلمي.

وقالت **السيدة م. غويرا كاستيو** (المكسيك) إنه في ما يتعلق بالمناقشات المتعلقة بالمجتمعات الشاملة والتسامح والهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تكون المرأة حاضرة في عمليات التحسين السياسي والاقتصادي

والاجتماعي. وتباينت جهود البرلمانيين لإشراك المرأة، لكن تجاوز بعضها الحصص لتحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء، مما غير السياسة وأدى إلى جداول أعمال تأخذ في الاعتبار جدول أعمال التنمية المستدامة للعام 2030.

وتساهم المرأة في التعليم الشامل، ولكن يتعين على الرجال والنساء العمل معاً في هذا الصدد. وترد حاجة إلى الوحدة للقضاء على الرؤية الأبوية وتحقيق المساواة وتحسين العالم وحماية البيئة.

وتمثل المرأة 50 في المئة من المجتمع ولها الحق في المشاركة الكاملة في عملياته.

ويشكل العنف السياسي والعنف على الإنترنت تهديداً لهنّ. وقد كفلت الإصلاحات القانونية المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في مجلس النواب. ويتعين تقاسم القوة السياسية والاقتصادية لإقامة مجتمع شامل حقاً والقضاء على التعصب.

وقالت **السيدة ج. ميكجالاند** (النرويج) إنه من أجل ضمان الديمقراطية للجميع، يجب القضاء على التعصب والتمييز. ومن دواعي القلق أن أقلية من سكان العالم تعيش في ديمقراطيات وأن عدد الأنظمة الاستبدادية آخذ في الازدياد. تم قمع حرية التعبير، ورقابة الصحافة الحرة، وإسكات المنظمات غير الحكومية، ومضايقة المثليين، وسجن نشطاء حقوق الإنسان.

وقدرت لجنة الأمم المتحدة للمرأة أن الأمر سيستغرق 300 عام قبل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). في أفغانستان، قُتل أشخاص من خلفيات عرقية مختلفة بسبب مسيرة من أجل حقوق المرأة. وحرمان 50 في المئة من السكان من الحق في التعليم أمر إجرامي. لقد انتهك حقوق الإنسان ودمر مستقبل أفغانستان. في الولايات المتحدة، أدى إنهاء الحق الدستوري في الإجهاض إلى تغيير خيارات الرعاية الصحية لملايين الأمريكيين. كانت أجساد النساء أكثر تنظيماً من البنادق. وكان نحو 22 في المئة من النساء النرويجيات ضحايا للاغتصاب، وكان نصف هؤلاء النساء قاصرات عندما وقع الاعتداء. وقال إن التطورات في مجال حقوق المرأة تسير في الاتجاه الخاطئ. ويتعين الاستفادة من الإمكانات الكاملة للرجل والمرأة لحل التحديات.

وحثت على إطلاق سراح عبد الهادي الخواجة، الذي يتعارض سجنه مع قيم الاتحاد البرلماني الدولي.

وقال **السيد ك. فالنتين** (الدانمرك) إن عبد الهادي الخواجة، وهو مواطن دانمركي بحريني، قد بنى حياة طيبة في الدانمرك وقرر الكفاح من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام في مملكة البحرين، مع

احترام حياة الناس وتقاليدهم. وفقاً للأمم المتحدة، فقد تم اعتقاله ظلماً في العام 2011 بسبب احتجاج سلمي على حقوق الإنسان. ظل في السجن لكنه كان يحتضر. وينبغي إعادته إلى أسرته، الأمر الذي سيكون خطوة هامة نحو تحسين الحوار بين مملكة البحرين والدانمرك.

وقالت **السيدة ب. ليسو** (فرنسا) إنه تم إصدار تشريع لضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المدارس والأعمال التجارية، وتوسيع نطاق الضمان الاجتماعي لمراعاة شيخوخة السكان. ستنظر الجمعية الوطنية في مشروع قانون بشأن الألعاب الأولمبية وأولمبياد ذوي الإعاقة للعام 2024 وستضمن قيادتها للشمولية. ولدى البرلمان وفد نسائي يكافح جميع أشكال التمييز القائم على الجندر. ولا يزال التحيّز والعنف الجنسي قائماً على الصعيد العالمي، وينبغي الاعتراف قانوناً بمصطلح "قتل الإناث" من أجل إحداث تغيير ثقافي. وينبغي التعامل مع مرتكبي العنف في الميادين المهنية والنفسية وحتى الطبية للحيلولة دون إعادة ارتكاب العنف، وهو أمر شائع. كان إخراج الطرف العنيف من منزل الأسرة تدبيراً فعالاً مفضلاً في فرنسا لأنه سمح للطرف العنيف بالتفكير في حلقة العنف وكسرها. في العام 2020، خفضت حالات معاودة الإجرام بنسبة 6 في المئة. وإن الاستعداد لمكافحة جميع أشكال التمييز ضروري لتحقيق التعايش السلمي وإنشاء مجتمعات شاملة، مما يسهم في خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

فالبرلمانات الوطنية أكثر أهمية من أي وقت مضى في عالم يتزايد فيه التوتر والتعصب. يجب أن تصبح مؤسسات سياسية شاملة لمراعاة تطلعات المواطنين.

وقالت **السيدة ج. مورافسكا – ستانيكا** (بولندا) إن من الهام النظر في معنى التعايش السلمي. وينبغي للبلدان الديمقراطية والمسالمة أن تكون يقظة: فالحفاظ على الحرية والسلام يتطلبان العمل والمصالح الاقتصادية لا تتماشى دائماً مع التسامح والاحترام والتعايش السلمي.

فالانتخابات الديمقراطية والنزيهة مهمة لأنه تجنب الدول المستقرة المواجهة وتسعى إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات. يجب أن يكون التصويت شفافاً ويجب أن تتمتع الأحزاب السياسية بإمكانية الوصول إلى وسائل الإعلام العامة على قدم المساواة. كان من الصعب أن تكون الانتخابات نزيهة عندما احتكر الحزب الحاكم التغطية الإعلامية وأنتج تقارير غير عادلة.

ويساهم الحد من أوجه عدم المساواة في استقرار الدولة، مثل ضمان تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء، ودعم الفئات الاجتماعية التي تواجه الاستبعاد، وإشراك الشباب في الخطاب العام. ويمكن للبرلمانيين أن يكافحوا التعصب عن

طريق الاستمرار في محاربة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة وتقديم مثال جيد للمجتمع. يجب عليهم اختيار كلماتهم بمسؤولية، وتجنب التصريحات الشعبوية واستخدام المعلومات التي تم التحقق منها في المناقشات. وفي هذا الصدد، يمكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يتخذ قراراً يدعو البرلمانيين في جميع أنحاء العالم إلى مكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة بنشاط.

وقالت **السيدة ر. غارفي** (أيرلندا) إنه إذا كان السياسيون جادين في تعزيز التعايش السلمي ومكافحة التعصب، فيجب أن تكون معالجة أزمتي المناخ والتنوع البيولوجي أولويتهم. وبذلك، سيقللون من عدد لاجئي المناخ ويضمنون وجود ما يكفي من الغذاء والهواء النقي والماء. وستعرف الأجيال المقبلة أن السياسيين قد استمعوا إلى العلماء والشباب والشعوب من الدول الجزرية الصغيرة. إذا لم يتخذ السياسيون إجراءات، فسيتم خوض الحروب على الموارد، وسيكون من الصعب زراعة الغذاء لأن الملقحات ستنقرض، وسيصبح السكان غير صحيين بشكل متزايد. تسير البلدان النامية على خطى الغرب وتبني المدن والبلدات حول السيارات، مما يتسبب في تلوث الهواء ويساهم في السمنة لدى الأطفال من خلال تقليل المساحات المتاحة للأطفال للعب في الهواء الطلق.

وشكرت مملكة البحرين على توقيعها على اتفاقية باريس ومشاركتها في المؤتمر الـ26 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، لكن الإجراءات كانت أعلى من الأقوال. وأشارت إلى عمل ESB International، وهي شركة أيرلندية، في مجال النقل العام. كما أنها تتعاون مع هيئة الكهرباء والماء في مملكة البحرين في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. إن الحلول المناخية متاحة ولكن يتعين تنفيذها.

ولا يمكن تحقيق الإنجازات من دون المساواة للمرأة، التي كانت أكبر رصيد على كوكب الأرض. كانوا قادرين وراغبين في المساهمة.

وقال **سعادة المستشار السيد كمال أيت ميك** (المملكة المغربية) إن التنوع الديني يساعد على إقامة مجتمعات شاملة للجميع. يجب أن تدعم حقوق الإنسان عمل البرلمانيين وتعاونهم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالشباب، الذين يعيش الكثير منهم في البلدان النامية، مهمون لضمان التعايش السلمي. لقد تأثروا بجائحة كوفيد-19 وسيتأثرون بتغير المناخ وانهيار الأمن الغذائي وأمن الطاقة. كان لخطاب الكراهية والنزاعات والحروب أثرها على البلقان والشرق الأوسط والساحل وجنوب الصحراء الإفريقي. وفي ضوء ذلك، ينبغي للشباب أن يعززوا ثقافة الحوار لإقامة مجتمعات سلمية.

وبدأت **السيدة إ. إرنست – دزيدزيتش** (النمسا) بالجزء المخصص للبرلمانيين الشباب من المناقشة، فقالت إن التحديات التي تواجه إنشاء مجتمعات شاملة تختلف بين البلدان. إن تفاقم أزمة المناخ سيدفع المزيد من الناس إلى مغادرة بلدانهم، مما ينشأ نزاعات وتحديات اندماج. غالباً ما ناقش السياسيون الاندماج من حيث الاستيعاب: يجب أن يكون اللاجئون غير مرئيين قدر الإمكان. ومع ذلك، فإنها تعتقد أن الاندماج يستلزم التواصل والتعاون والعلاقات الاجتماعية الهادفة. ويتعين على النمسا وغيرها من البلدان الأوروبية تحسين وصول اللاجئين إلى سوق العمل، وتوفير دورات لغوية، ومنع التمييز، ومساعدة اللاجئين على أن يصبحوا أعضاء في المجتمع. يجب إنشاء طرق هجرة آمنة لمساعدة اللاجئين على الخروج من المخيمات الكبيرة على الحدود الأوروبية والانتقال إلى أماكن تتمتع بظروف معيشية أفضل. وتتيح هذه التحديات الهامة فرصة لإنشاء جمعيات تعاونية أكثر تنوعاً.

وقالت **السيدة هـ. هاكوبيان** (أرمينيا) إن التعايش السلمي يقوم على الاحترام المتبادل وعدم الاعتداء والمساواة والمنفعة. منذ 12 كانون الأول/ديسمبر 2022، أغلقت أذربيجان ممر لاتشين، وهو الطريق الوحيد الذي يربط ناغورني كاراباخ بأرمينيا. ويحاصر حوالى 000 120 أرمني، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية. في فترات الطقس القاسي، حرموا من الأدوية الحيوية والغذاء والوقود. كما أغلقت أذربيجان أحياناً خط أنابيب الغاز وكان انقطاع التيار الكهربائي متكرراً.

وقد أرادت الحكومة الأذربيجانية كسر إرادة الأرمن في ناغورني – كاراباخ. وتتمثل خطتها في زيادة الضغط النفسي والاقتصادي وفتح الممر لفترات قصيرة والهجرات الفورية. وهذه سياسة صارخة للتطهير العرقي، ولكن المجتمع الدولي بدأ للتو في الانتباه. وشكرت البلدان التي استجابت بموضوعية ونزاهة، متمسكة بحقوق الإنسان والالتزامات الدولية.

وقالت **السيدة ف. بايمان** (أستراليا) إنه يرد أكثر من 3 ملايين شاب في أستراليا. وتنوعها يجعلها في وضع فريد يمكنها من إطلاع الحكومة على كيفية بناء مجتمعات شاملة للجميع ومكافحة التعصب. وستكون الحكومات التي تعمل مع الشباب ومن أجلهم أكثر فعالية لأن خُمس سكان العالم تتراوح أعمارهم بين 15 و25 سنة. فالشباب في جميع أنحاء العالم منخرطون سياسياً ويريدون أن يشاركوا في القرارات المتعلقة بالسياسات التي تؤثر عليهم. كانوا الأكثر تضرراً من الاحتباس الحراري وتغيرات القوى العاملة وعدم استقرار الإسكان والقدرة على تحمل التكاليف. والحكومة الأسترالية ملتزمة بالاستماع إلى رؤاهم الثاقبة التي لا تقدر بثمن وستنشئ مكتباً للشباب يكون مسؤولاً أمام البرلمان الأسترالي. وإلى جانب اللجنة التوجيهية للشباب، سيقوم المكتب بتصميم نموذج إشراك الشباب.

وقالت **السيدة كيم يي جي** (جمهورية كوريا) إن التعصب والتمييز يتزايدان. انتشر خطاب الكراهية والتصريحات التمييزية على الإنترنت، وأدى سعي وسائل الإعلام إلى جذب الانتباه إلى مثل هذه الملاحظات. وبدلاً من تبني موقف متوازن، انتقد السياسيون الفئات الضعيفة ووصموها.

وعلى الرغم من أن أوجه التقدم الاقتصادي والتكنولوجي قد أفادت المجتمع، فقد زادت من التمييز وقيدت الحقوق، مما أدى إلى تفاقم الانقسام الاجتماعي واتساع فجوة الثروة. وفي جميع أنحاء العالم، يعاني الناس من الحروب والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية، ويزداد صعوبة إظهار السخاء لهم. وفي هذا السياق، يتسم البرلمانيون بأهمية حاسمة كممثلين للجمهور. ومن الضروري عدم إساءة استخدام الكلمات أو العبارات، التي يمكن أن تزيد من الكراهية أو الوصم أو التمييز. استغرق الأمر وقتاً وجهداً لتغيير مواقف المرء، بينما كان من السهل كره أولئك المختلفين. كان من الطبيعي أن تشعر بعدم الارتياح لمشاركة الموارد المحدودة مع الفئات الضعيفة، لكن الفحص الذاتي والتعليم يميزان البشر عن الحيوانات. وتؤدي الجمعية الوطنية، بوصفها هيئة مستقلة ودستورية، دوراً هاماً في هذه الحالات.

وقالت **السيدة أ. لاروش** (كندا) إن موضوع المناقشة جاء في الوقت المناسب لأن الأقليات الإثنية واللغوية والدينية تعاني من التمييز والاستبعاد، وقد تفاقمت عواقبه بسبب الظلم بين الأجيال. وفقاً لتقرير للأمم المتحدة، عانى 20 في المئة من الأشخاص في جميع أنحاء العالم من التمييز. وقد اجتمع الشباب لتعزيز السلام والإدماج ومكافحة الظلم. غير أن التعصب وتعطيل الدراسة وسوء فرص العمل أعاقت مشاركتهم في الحياة العامة. وينبغي لجميع البرلمانيين مساعدتهم عن طريق تعزيز المؤسسات، واعتماد قوانين شاملة وعادلة تحمي الحقوق الأساسية وتكافح التعصب، وكفالة تمثيل النساء والشباب في عمليات صنع القرار.

وحثت البرلمانيين على مواجهة الزيادة المقلقة في كراهية الأجانب والعنصرية والتعصب مع المجتمعات الشاملة والتعايش السلمي. واستخدمت وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز التعصب، ولا سيما ضد النساء والفتيات. فالعنف القائم على التحيز موجود في كل مكان، وقد ازدادت الحالات خاصة خلال جائحة كوفيد-19. وقالت إن حالة النساء والفتيات في مخيمات اللاجئين تثير القلق بصفة خاصة. كما أن آثار النزاعات والتطرف وتغير المناخ تتفاقم وينبغي اتخاذ إجراءات للاحتفال بالتنوع.

وقال **السيد ك. ج. سكريفر** (الدانمرك) إنه بعد أن درس الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة، ناقش أهمية التفاهم المتبادل والحق في الاختلاف معهم. فالتواصل والتعبير عن الآراء جزء أساسي وهام من الديمقراطية. والبرلمانيون ملزمون بأن يظهروا للشباب أن بإمكانهم التعبير عن آرائهم من دون المخاطرة بالعقاب. ودعا إلى إطلاق

سراح عبد الهادي الخواجة الذي، وفقاً لفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، سُجن تعسفياً لممارسته حريته في التعبير وحقه في التجمع السلمي. لم تكن هذه الحالة معزولة، مما أضعف أمل وتفاؤل الأجيال الشابة. وقد يكون الحوار صعباً ولكنه ضروري للتعايش السلمي.

وقالت **السيدة ل. كليفورد لي** (أيرلندا) إنه مع اندلاع الحرب في أوكرانيا وأماكن أخرى، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى مناقشة دور المجتمعات الشاملة والمتسامحة في تعزيز التعايش السلمي. لقد كانوا الطريق إلى السلام والاستقرار.

والوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية والحق في تقرير وقت الإنجاب وعدد الأطفال الذين يجب إنجابهم هما عاملان أساسيان لضمان مساواة المرأة. ولا ينبغي إجبار الأطفال على الزواج، وينبغي أن تتاح للأولاد والبنات فرص متساوية في الحصول على التعليم. والتمكين الاقتصادي ونهج عدم التسامح مطلقاً إزاء العنف القائم على الجندر ضروريان لتحقيق المساواة. وينبغي للبرلمانيين أن يلتزموا بتلبية تلك الاحتياجات.

وتتعرض النساء والفتيات معرضات للخطر بوجه خاص في النزاعات. وقد استخدم الاغتصاب كسلاح حرب في رواندا وكانت له عواقب وخيمة. وهو يستخدم الآن في أوكرانيا وتحتاج النساء في مناطق الحرب إلى الحصول على وسائل منع الحمل الطارئة وخدمات الإجهاض.

وأعطت الهيئات السياسية المتنوعة والشاملة والمتوازنة بين الرجال والنساء المرأة مقعداً على طاولة صنع القرار. كانت النساء مفتاح محادثات السلام. وقالت إن الائتلاف النسائي لأيرلندا الشمالية كان حاسماً في بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وفي جميع أنحاء أيرلندا، تواصل المرأة المشاركة في صنع القرار.

وتكلّم **السيد د. كاردين** (المملكة المتحدة) بصفته رئيس مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب، فقال إن الهدف رقم 6 من أهداف التنمية المستدامة هو يجب عدم إغفال أحد، مما يعني جعل الشباب جهات معنية في القرارات السياسية. يواجه الشباب الإقصاء، لذلك لم يكن مفاجئاً أنهم أرادوا إنشاء مجتمع جديد. واستجاب هذا المجتمع لكارثة المناخ، التي يمكن الشعور بآثارها في العديد من البلدان. ورفضت حروب الديكتاتوريين – مثل الغزو الروسي لأوكرانيا – التي دمرت المنازل وسبل العيش والأرواح، وسمحت للناس بتحديد حياتهم. كان ملتزماً بضمان سماع أصوات الشباب. يجب أن يعتبر الأشخاص في العشرينات والثلاثينيات من العمر شباباً داخل الاتحاد البرلماني الدولي.

على الرغم من أن الشباب يمثلون 52 في المئة من سكان العالم، إلا أن 2.6 في المئة فحسب من المشرعين والبرلمانيين تقل أعمارهم عن 30 عاماً. يجب على البرلمانات إزالة الحدود العمرية التي تمنع الشباب من الترشح للانتخابات ويجب أن يتمكن المشرعون الذين هم في العشرينات من العمر أو أقل من التحدث في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي. كان الشباب في كل مكان يسمعون أصواتهم وهو يؤيد هذا العمل.

وقال **السيد ل. شومان** (غيانا) إنه والرئيس أعضاء في مجتمع الشعوب الأصلية وفي أحزاب المعارضة. كما كان نائب رئيس البرلمان ومثل حزبين سياسيين آخرين. وهذا دليل على الديمقراطية الشاملة والمجتمع المتسامح في غيانا. ويلخص دستور غيانا، وهو دستور تقدمي بوجه خاص، إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان. وقانون الهنود الأمريكيين مثال للتشريعات التقدمية. وعلى الرغم من أن غيانا ديمقراطية شابة، فإنها تحرز تقدما. وهنأ نيوزيلندا على تقدمها وناشد الدول الأخرى أن تكفل أن تصبح المجتمعات أكثر تسامحاً وشمولاً.

وتكلّم **سعادة السيد جمال محمد فخرو** (مملكة البحرين) ممارسة لحق الرد، فقال إن ممثلي الدانمرك والنرويج يعمدان إلى الخلط بين الأعمال البرلمانية وغير البرلمانية. عند إدارة الأعمال البرلمانية، يجب ألا يكون هناك تدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر. وينبغي بذل الجهود لضمان الاحترام المتبادل والتعايش السلمي والحوار. وأعرب عن أمله في أن يتوقف هؤلاء الممثلون عن تعطيل الشؤون البرلمانية لأنه ينبغي للبرلمانيين أن يقفوا صفاً واحداً.

وأشار ممثل الدانمرك إلى الحوار ولكن ذلك ينطوي على السماح لكلا الطرفين بالكلام ولم يقترح عقد أي اجتماع. وأعرب عن أمله في أن يعقد مثل هذا الاجتماع في الجمعية العامة الحالية لشرح الحالة ووقف مناقشات المسألة في المناقشة العامة. سُمح لمملكة البحرين والدنمارك والنرويج بتطبيق القانون على مواطنيهم. ولم يفهم ممثلا الدانمرك والنرويج عدم التدخل ورأيا أن من حقهما مراقبة مملكة البحرين والسيطرة عليها. وينبغي أن يكون هناك احترام متبادل للسيادة الوطنية.

وتكلم **السيد ج. سيبيدا** (إسبانيا) ممارسة لحق الرد، فقال إنه يرفض بشدة الاتهامات الخطيرة الموجهة ضد بلده وفرنسا. ودافعت إسبانيا عن حقوق الإنسان والديمقراطية والحرية. وطلب احترام إسبانيا والمؤسسات الأوروبية. وقد صوت أكثر من 500 عضو من أعضاء البرلمان الأوروبي لصالح القرار الذي طلب إلى الحكومة الاستوائية احترام حقوق الإنسان في ما يتعلق بالأحداث التي وقعت بشأن مواطن إسباني. ولذلك فإن لإسبانيا كل الحق في مطالبة غينيا

الاستوائية باحترام القانون الدولي وحقوق الإنسان. وثمة حاجة إلى ثورة عالمية لضمان الاحترام الذي من شأنه أن ينشأ عالماً أفضل. وستواصل إسبانيا العمل في هذا الصدد وفي المؤسسات العالمية لضمان حقوق الإنسان.

واختتمت الجلسة عند الساعة 13:00.

جلسة الثلاثاء، 14 آذار/مارس 2023

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة عند الساعة 14:30 برئاسة معالي السيد أحمد بن سلمان المسلم، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين.

البند 3 من جدول الأعمال

(متابعة)

المناقشة العامة بشأن موضوع *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*

(A/146/3-Inf.1)

قال **السيد ج. ألميلاند** (النرويج) إنه عندما ترشح لأول مرة للانتخابات في سن 25 عاماً، كانت المساواة إحدى المسائل الأساسية التي ناضل من أجلها. ومع ذلك، فإن الطريق إلى المساواة لم يكن طريقاً مستقيماً. وأحد العوائق الرئيسية أمام المساواة هو التمييز. وقال إن مهمة البرلمانيين هي مكافحة جميع أشكال التمييز.

وقال إن أمام النرويج شوطاً طويلاً قبل أن تصبح مجتمعاً يجسد حقاً المساواة في الحقوق والفرص. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإنه يجب ألا يكون ذريعة لتعليق اتخاذ مزيد من الإجراءات. بين العامين 2020 و2021، ارتفع الإبلاغ عن جرائم الكراهية في النرويج بنسبة 11 في المئة. كانت هناك مجموعة واحدة على وجه الخصوص تأثرت بشكل خاص، وهي مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس. تم إظهار تعبير مروع عن الكراهية في صيف العام 2022 خلال الهجمات الوحشية التي وقعت خلال احتفالات أوسلو برايد. ساهم مستوى الكراهية ضد مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس في انخفاض نوعية الحياة، وزيادة انتشار المشاكل الصحية والمستويات المروعة من حالات الانتحار. يفسد قبول الكراهية

تجاه الفئات المهمشة أو التسامح معها أو حتى إضفاء الشرعية عليها جميع المحاولات الرامية إلى تحقيق مجتمعات شاملة للجميع.

وقال **السيد أ. كارابت** (السويد) إن الشابات الشجاعات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية يخاطرن بحياتهن من أجل حريتهن وحقوقهن: حرية الاختيار، وحرية التعبير، وحرية التجمع، والحق في ارتداء الحجاب، والحق في عدم ارتداء الحجاب. كانت معركتهنّ مدعومة من قبل العديد من الشباب الشجعان. وقد أظهر المجتمع الإيراني المعنى الحقيقي للتعايش بين الرجل والمرأة. كان من واجب البرلمانيين في جميع أنحاء العالم إظهار التضامن.

وقال **السيد س. باترا** (الهند) إن الهند حظيت باعتراف عالمي لتعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع. كان مفهوم فاسودهايفا كوتومباكام أو "العالم كله عائلة واحدة" يحكم الكثير من أنشطته. وبروح التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة قدمت الهند أكثر من 291 مليون جرعة من لقاحات كوفيد-19 الى 99 دولة وأرسلت أكثر من 253 000 شخصاً للمشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالإضافة إلى ذلك، لم تهاجم قط أي بلد أجنبي. وتهدف الهند إلى ضمان عدم حصول المواطنين على الحقوق الأساسية فحسب، بل استفادتهم منها على نحو فعّال. وقد استحدثت في هذا الصدد قوانين وسياسات وبرامج ومخططات مختلفة.

فلدى البرلمانيون الشباب في جميع أنحاء العالم الكثير للمساهمة في تحقيق السلام والاستدامة والشمول على الصعيد العالمي. ومن واجبهم معالجة مظالم الأشخاص الذين يمثلونهم، ولا سيما الشباب الذين ينظرون إليهم كنماذج يحتذى بها.

ودعا المجتمع الدولي إلى العمل معاً من أجل بناء مجتمعات مستدامة وشاملة وتقدمية وسلمية وصحية وسعيدة تسترشد بمبادئ المهاتما غاندي للحقيقة واللاعنف.

ودعت **السيدة س. رفيعي** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) ممثل السويد إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان في بلده بدلاً من التدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقالت إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية بلد يعرّفه التعايش السلمي واحترام التنوع في كلماته وفي الممارسة العملية.

فالشباب هم مهندسو العالم والجهات الفاعلة الرئيسية التي تدفع باتجاه التعايش السلمي. ومع ذلك، فقد أعاقت البلدان المهيمنة جهودها بفرض تدابير من جانب واحد بهدف السيطرة على العالم. واضطلعت وسائل الإعلام بدور قوي بوجه خاص في نشر البرامج الإمبريالية مما قوض السلام واللطف. ولذلك من المهم مواجهة وسائل الإعلام.

ويشكل البرلمانيون الشباب، ولا سيما الشابات، نسبة كبيرة من البرلمان الإيراني. وثمة لجنة للشباب تعقد اجتماعات منتظمة مع شباب البلد. كما يسعى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية جاهداً إلى مشاركة المرأة في الحكومة وفي العلم والتكنولوجيا. وينبغي للجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تكون نموذجاً لأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي الآخرين.

وقال **السيد س. أ. جيلاني** (باكستان) إنه تتلاشى بعض الجوانب التي تجمع المجتمع وتحافظ على تماسكه. لم يعد الناس قادرين على الاختلاف ولكنهم ما زالوا يتعايشون، محددون المنطقة ولكنهم ما زالوا يتشاركون الموارد، أو يتنافسون بقوة ولكنهم ما زالوا يقبلون بعضهم البعض. في البحث عن المجد، استمر البشر في تقليص المساحات للآخرين وتأكيد هيمنتهم. وقد جعل هذا الاتجاه المجتمعات أقل شمولاً وأكثر انقساماً بكثير من أي وقت مضى.

وتم تشجيع البرلمانيين على التفكير في مسار إلى الأمام يدافع عن الضعفاء والمضطهدين، ويوحد الناس من الأراضي البعيدة ويلهم المجتمعات لإفساح المجال لجميع الرجال والنساء بغض النظر عن الجنسية أو لون البشرة أو الدين أو الانتماء السياسي أو مستوى الدخل. يجب أن يتمتع كل فرد بنفس بالحقوق والامتيازات والحماية والفرص نفسها. يجب السماح لرجل مسلم في ريف ولاية ماهاراشترا بالاستماع إلى الأذان والصلاة بحرية في المسجد. يجب أن يشعر الشخص المتحول جنسياً بالأمان وهو يسير في الشوارع ليلاً. يجب منح صبي صغير من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الأدوات والفرص للدراسة في مدارس آيفي ليغ (Ivy League). وينبغي تشجيع المرأة على استكشاف أعمق حدود الفضاء.

ويجب على البرلمانيين تشجيع ناخبيهم على فتح قلوبهم وعقولهم والسماح للآراء المتباينة بالتدفق عبر المجتمع. كان من الهام تصور مستقبل يحتفل بالحرية للجميع.

وشكرت **السيدة ك. إلهام خليلي** (أفغانستان) المندوبين على اعتماد القرار المتعلق بالبند الطارئ وعلى رفع أصوات الشعب الأفغاني. وتواجه أفغانستان أزمات متعددة في ظل نظام طالبان، بما في ذلك الأزمات الإنسانية وأزمة حقوق المرأة. يجب محاسبة طالبان على جرائمها.

وقال **السيد و. سيرفيني** (أوروغواي) إن أوروغواي تبذل جهداً كبيراً لتنفيذ حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* في المنزل. وقد حظيت الحملة بقدر كبير من الدعم من المشرعين والوزراء وحتى من الرئيس نفسه.

ويتألف أكثر من نصف سكان العالم من الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة. غير أن البرلمانات لم تقترب حتى من تمثيل هذا الواقع. ومن الهام تمهيد الطريق لجيل جديد من الشباب يمكنهم المساعدة في بناء مجتمع سلمي قائم على الاحترام والمساواة.

وقال **السيد أ. ن. ليفاسا** (نيوزيلندا) إن لدى دائرته الانتخابية في جنوب شرق أوكلاند مجموعة متنوعة من السكان الذين ينحدرون في الغالب من آسيا (41.9 في المئة) وأوروبا (31.9 في المئة) والمحيط الهادئ (21 في المئة). كان

العديد منهم أيضاً من السكان الأصليين الماوريين. كان السكان صغاراً جداً: أكثر من ثلث الناس تقل أعمارهم عن 24 عاماً وأكثر من ثلثيهم تقل أعمارهم عن 45 عاماً. كانت هناك كنائس مسيحية ومعابد هندوسية وسيخية بالإضافة إلى مساجد إسلامية تقع في جميع أنحاء الدائرة الانتخابية.

وبدأ التعايش السلمي والشمولية في الداخل. ومن المهم تقاسم الأفكار والثقافات والقيم وحتى الاختلافات في ما بينها لتحسين التفاهم والتسامح. ويشكل إشراك الشباب وسيلة هامة لتعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع. وأشركت نيوزيلندا الشباب من خلال برلمان وطني للشباب. كان لدائرته الانتخابية أيضاً مجلس شباب.

وقد سأل الشباب في دائرته الانتخابية عما يرغبون في مشاركته في الاتحاد البرلماني الدولي. لقد أجابوا أنه، كعائلة عالمية، من المهم استخدام عقولنا لفهم بعضنا البعض، وآذاننا للاستماع إلى بعضنا البعض، وأعيننا لرؤية كل شخص في سياقه الخاص وأفواهنا للتحدث عن الحياة مع بعضها البعض بقلب من الاحترام.

وقالت **السيدة ف. براز** (البرتغال) إنه لا يمكن مناقشة موضوع المجتمعات الشاملة والتعايش السلمي من دون الاعتراف بدور الشباب. وكان الشباب دائماً في طليعة النضالات الديمقراطية وكانوا وراء الكثير من الحشد الاجتماعي. غير أنهم لا يزالون من بين أكثر المتضررين من العنف والأزمات الاجتماعية والاقتصادية. ويعيش أكثر من 600 مليون شاب في بيئات هشة متأثرة بالنزاعات وتغير المناخ والاتجار بالبشر والبطالة والاستبعاد الاجتماعي. كما أنهم ضحايا الشعبوية وخطاب الكراهية وكراهية الأجانب، وبالتالي فإنهم معرضون لخطر التطرف العنيف.

وينبغي للشباب أن يكونوا فاعلين نشطين في جهود السلم والأمن ويريدون ذلك. ومن المهم اعتماد سياسات تشجع الخطابات السلمية لدى الشباب منذ سن مبكرة وتتيح لهم فرصاً للمشاركة في الحكم الديمقراطي ومنع نشوب النزاعات وحلها.

وقال **السيد و. سوتو بالاسيوس** (بيرو) إن بيرو بلد متعدد الأعراق واللغات والثقافات ترد فيه العديد من الممارسات والعادات والآفاق المختلفة. وقد أدت هذه الاختلافات إلى عدم المساواة والتمييز. وفي العام 2022، قام رئيس بيرو السابق بانقلاب زاد من استقطاب البلد وأثار الكراهية العنصرية والانقسام الاجتماعي والاقتصادي. ومن الضروري تعزيز العلاقات الإيجابية والاحترام المتبادل وكذلك تنمية قدرات المواطنين على تجاوز الاختلافات الثقافية والاجتماعية. ويجب أن تواجه البلدان التمييز والاستبعاد من أجل مجتمع أكثر عدلاً ومساواة وتعددية.

وقال **السيد هـ. أوياغي** (اليابان) إن البرلمانات تعمل من خلال الجمع بين السياسيين ذوي الآراء المتشابهة وتجميعهم في أحزاب. تولى الحزب الذي حصل على الأغلبية السلطة التشريعية. ومع ذلك، عندما تكون هناك مجموعة واحدة فحسب تتولى السلطة، هناك فقدان طبيعي للتنوع والشمول، مما يؤدي أحياناً إلى التعصب أو التمييز. لمنع حدوث

ذلك، يجب النظر إلى البرلمانات ليس على أنها مجموعة من الأحزاب ولكن على أنها مجموعة من السياسيين المتنوعين. لا ينبغي أن تكون موقعاً لنزاعات السلطة بين الأحزاب السياسية حيث كان المشرعون الأفراد ملزمين بسحب خط الحزب. وبدلاً من ذلك، يجب أن تكون بمثابة منتديات يمكن للسياسيين الأفراد أن يجلبوا إليها مجموعة متنوعة من الآراء والأفكار. وفي هذا السياق، ينبغي ألا تشير فكرة "الأغلبية" و "الأقلية" إلى الحزب الحاكم مقابل أحزاب المعارضة، بل إلى الآراء المعرب عنها. وسيكون من الأسهل بناء التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة من خلال النهج المذكور.

ووجّهت **السيدة أ. أ. رودريغيس مونتيرو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) الانتباه إلى معاناة الشعوب الأصلية في دولة بوليفيا المتعددة القوميات. وفي 13 آذار/مارس، طلب نائب رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات من الأمم المتحدة احترام الحق المشروع لشعب بلده في استخدام ورقة الكوكا في شكلها الطبيعي للأغراض التقليدية والتغذوية والعلاجية والطقوسية. وقد قيلت هذه الكلمات بحجة حماية السكان الأصليين. ومع ذلك، كان الواقع مختلفاً تماماً. والواقع أن الحكومة لا تحمي السكان الأصليين بل تسلبهم أراضيهم لأغراض زراعة الكوكا. وتزرع أفعالها الكراهية والاستبعاد الاجتماعي وتيسر تجارة المخدرات المربحة. والنظام السياسي في دولة بوليفيا المتعددة القوميات متعصب لدرجة أنه يوضع أي شخص يعرب عن رأي مخالف في السجن. ودعت المندوبين إلى مراعاة احتياجات السكان الأصليين.

وقالت **السيدة هـ. ج. تالسما** (هولندا) إنه مما يبعث على الانزعاج ولكن من الواقعي القول إن العالم أصبح مكاناً أكثر انقساماً وأقل تسامحاً وسلاماً. كانت كلمات شيشرون صحيحة بشكل مؤلم: "في أوقات الحرب، يصمت القانون". وقد أكد مواطنه، هوغو دي غروت، على أهمية سن قوانين تعزز حرية المعتقد والدين، وحرية التعبير والوصول إلى العدالة – وهي قوانين تسهم في حل النزاعات بالوسائل السلمية بدلاً من الحرب.

وتم حث البرلمانيين على وضع كلمات دي جروت موضع التنفيذ. ويجب أن يصبحوا أوصياء على سيادة القانون، ومقدمي العدالة والسلام، والمدافعين عن حقوق الإنسان، بما يكفل عدم صمت القوانين أبداً حتى في أوقات الأزمات.

وقالت **السيدة م. أولينغي** (جمهورية تنزانيا المتحدة) إن الشباب في جمهورية تنزانيا المتحدة هم فئة غير متجانسة من حيث العمر والجندر والحالة الزوجية ومستويات التعليم والإقامة. بلغ إجمالي عدد الشباب في جمهورية تنزانيا المتحدة 17.7 مليون منهم 48 في المئة شباب و 52 في المئة شابات. وكان ما يصل إلى 80.3 في المئة من الشباب مستعدين وقادرين على المشاركة في القوى العاملة.

وقد اعترفت جمهورية تنزانيا المتحدة دائماً بأهمية الشباب في جميع جوانب تنميتها. وبعد الاستقلال، أنشأت الحكومة وحدة خاصة على مستوى الوزارات لتنسيق شؤون الشباب، توسعت الآن لتصبح إدارة كاملة.

ولا يمكن تحقيق السلام من دون مشاركة الشباب. وقد سنّت جمهورية تنزانيا المتحدة قوانين وسياسات وأنظمة ومبادئ توجيهية مختلفة لضمان المشاركة المنتجة للمجتمع بأسره، ولا سيما الشباب، في مسائل السلم والأمن. وهي تشمل قانون منع الإرهاب والمبادئ التوجيهية الوطنية لمكتب الدفاع والأمن. وتتواصل الجهود أيضاً لتوفير التدريب لتمكين النساء والشباب اقتصادياً وتشجيع الاستخدام الجيد للشبكات الاجتماعية. والغرض من ذلك هو تشجيع المجتمعات المحلية على العيش في سلام.

وقالت **السيدة أ. شكروم** (أوكرانيا) إن أوكرانيا تواجه أسوأ أنواع التعصب على أيدي روسيا الاتحادية: الإبادة الجماعية. وشكرت المجتمع الدولي على دعمه في إدانة الغزو ولكنها أعربت عن أسفها لعدم ردع روسيا الاتحادية. ومنذ انعقاد الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، أطلقت روسيا الاتحادية أكثر من 1237 قذيفة وصواريخ على المدنيين الأوكرانيين وقتلت أكثر من 41 طفلاً. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يقوم بالمزيد لوقف العدوان وتنفيذ قراراته السابقة.

وتكلم **السيد أ. أ. باريديس غونزاليس** (بيرو) بصفته المتحدث الثاني من وفده، فقال إن التعايش السلمي يتطلب من البلدان أن تتخلى عن الحرب كوسيلة لحل المنازعات. ودعا إلى التفاهم والثقة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، والتعاون الاقتصادي والثقافي. فالسلام ليس مجرد غياب للنزاع. وهو يتطلب مشاركة جميع الرجال والنساء والأطفال. ويلزم أيضاً احترام جميع الناس ومعاملتهم على قدم المساواة.

ولتحقيق التعايش السلمي، من الهام حماية وتعزيز عاملين على وجه الخصوص: الأسرة والتعليم. ودعا البرلمانيين إلى سن قوانين في هذا الصدد.

فالمجتمع الشامل للجميع مجتمع يتمتع فيه الناس بحقوق متساوية بحكم كونهم بشراً. فالمجتمع الذي لا يعترف بقيمة جميع أفراده يقوّض كرامتهم ويعزز الظلم. ويتمثل أحد أكبر تحديات المجتمع الشامل في إنشاء نظام تعليمي يتيح للطلاب الفرص التعليمية نفسها.

وأخيراً، ترد حاجة هامة للقضاء على التعصب. فالتعصب لا إنساني وغالباً ما يؤدي إلى خطاب يحض على الكراهية. يجب على البرلمانات معاقبة خطاب الكراهية نظراً لإمكانية تطوره إلى عنف.

وقالت **السيدة بينيت ماثيسون** (نائب رئيس مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي)، ضيفة خاصة، إنه قد تم إنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي من قبل صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة في العام 2018. استند المركز في عمله على مجتمع مملكة البحرين الشامل والمتنوع. لقد كانت مملكة البحرين دائماً واحة للسلام والمحبة حيث لم يتم التسامح مع جميع الثقافات والأديان والأعراق فحسب، بل تم احتضانها واحترامها بحرارة. لقد أدركت

مملكة البحرين دائماً أهمية الحرية الدينية، حيث أنشأت أول كنيسة وكنيس ومعبد هندوسي في المنطقة في الأعوام 1904 و1935 و1817 على التوالي. واليوم، يرد في مملكة البحرين مئات المساجد والكنائس والمعابد، حيث يتم تقديم الخدمات الدينية بأكثر من 10 لغات. لقد تمتع البحرينيون والمغتربون على حد سواء بحقهم في حرية الدين لأكثر من 150 عاماً قبل ظهور إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان. وهذا الحق منصوص عليه أيضاً في الدستور البحريني. واليوم، يستخدم الإرهابيون والمتطرفون الدين لتحقيق نوايا شريرة. ثمة زيادة عالمية في جرائم الكراهية ذات الدوافع الدينية مع استخدام الفضاء الإلكتروني للتطرف وزرع بذور الكراهية والعنف. كشفت الإحصائيات أن ما يصل إلى 80 في المئة من سكان العالم يعيشون في مناطق تُحرم فيها الحرية الدينية أو تخضع لقيود شديدة. وقد تأثر ملك مملكة البحرين بهذه الإحصائيات لدرجة أنه قام بتأليف إعلان مملكة البحرين في العام 2017 والذي دعا إلى الحرية الدينية لجميع شعوب العالم. ومن المهم توضيح أن التعايش السلمي مستحيل من دون حرية الدين أو المعتقد. ومن دون ذلك، ستستمر الحروب والنزاعات في تدمير العالم. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت الأبحاث أن الحرية الدينية تعمل على تحسين الرخاء الاقتصادي للبلد. ولذلك كان من المنطقي، ليس فحسب من منظور حقوق الإنسان ولكن أيضاً من المنظور الاقتصادي، أن تولي الحكومات المزيد من الاهتمام لتعزيز الحرية الدينية. وكما جاء في إعلان مملكة البحرين، فإن الجهل هو عدو السلام. وعلى هذا النحو، كان تركيز مركز الملك حمد العالمي منصبّاً على البرامج التعليمية للشباب. كان من بينهم: (1) برنامج كرسي الملك حمد للحوار بين الأديان والتعايش السلمي الذي يقدم برامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في جامعة سابينزا؛ (2) برنامج زمالة الملك حمد للإيمان في القيادة الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع جامعتي أكسفورد وكامبريدج مع إتاحة الفرصة للخريجين ليصبحوا مدربين معتمدين دولياً في البرنامج؛ و(3) أكاديمية للسلام عبر الإنترنت تستخدم دراسات حالة واقعية عن جرائم الكراهية ذات الدوافع الدينية والتطرف والإرهاب والتطرف والبلطجة والعنف لتعليم الأطفال والكبار. ومن بين التدابير الأخرى التي اتخذتها مملكة البحرين وسام الملك حمد للتعايش السلمي الذي تم منحه للأفراد أو الكيانات لمساهمتهم المتميزة والمستدامة في التعايش السلمي على مستوى العالم. وتفخر البلاد أيضاً بتوقيعها على مذكرات تفاهم مختلفة مع شركاء موقرين بما في ذلك معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (UNITAR)، ومكتب المبعوث الخاص لرصد ومكافحة معاداة السامية (SEAS) في الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة. وزارة المرأة والأسرة وحقوق الإنسان البرازيلية. لقد كان إعلان مملكة البحرين الوثيقة التأسيسية لعمل مركز الملك حمد العالمي داخل مملكة البحرين والعالم. وقد تُرجمت الوثيقة إلى عدة لغات واستخدمها المعلمون والزعماء الدينيون ومنظمات المجتمع المدني. لقد كانت وثيقة قوية وشجاعة مكتوبة بلغة بسيطة "لا معنى لها" ومصممة للمس قلب كل رجل وامرأة وطفل على الأرض. لقد لامست قلب البابا فرانسيس الذي احتضنها بحرارة واقتبسها عدة مرات خلال زيارته التاريخية لمملكة البحرين في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. مستوحاة من زيارة البابا فرانسيس،

استضاف مركز الملك حمد العالمي مؤتمراً لمدة يومين في روما حول موضوع الجهل عدو السلام. كما احتفلت بالإطلاق الأوروبي الرسمي لإعلان مملكة البحرين، تلته زيارة إلى البرلمان الأوروبي في بروكسل لحضور ندوة شبابية حول التعايش السلمي ومؤتمر لمدة يومين حول مكافحة جرائم الكراهية في الفضاء الإلكتروني.

عملت مملكة البحرين بجد ودقّة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ركز مركز الملك حمد العالمي بشكل أساسي على الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز المجتمعات السلمية والشاملة والهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة بشأن تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة. وكان المركز يبحث بنشاط عن شركاء جدد وأوجه تعاون مستقبلية.

وكان من دواعي سرورها الإعلان عن المؤتمر السنوي الثاني المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومملكة البحرين حول حرية الدين أو المعتقد في مملكة البحرين في أيار/مايو 2023. كان موضوع مؤتمر العام 2023 ذا شقين:

(1) الفضاء الإلكتروني كوسيلة للحد من الإرهاب وزيادة مؤشر السلام من خلال حرية الدين أو المعتقد؛ (2) أثر تغير المناخ على حرية الدين أو المعتقد.

وهنأت الاتحاد البرلماني الدولي على الجمعية العامة وشكرت المندوبين على عملهم الدؤوب وتفانيهم الصادق في السعي إلى إيجاد عالم أكثر عدلاً وسلاماً للجميع. وتم تشجيع البرلمانيين في جميع أنحاء العالم على اعتماد إعلان مملكة البحرين كعمل جماعي للاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز الإدماج والتعايش السلمي وإطفاء نيران التعصب. ويود مركز الملك حمد العالمي أن يعرب بوضوح عن استعداده للمضي قدماً معاً على طريق السلام الحاسم.

وتولى الرئاسة معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

البند 9 من جدول الأعمال

(متابعة)

اعتماد مشروع قرار بشأن البند الطارئ المتعلق بموضوع *إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال*

قال **السيد ج. م. ر. إدواردز سيلفا** (تشيلي)، المشارك في إعداد مقترح البند الطارئ، إن الهدف من إقرار البند الطارئ هو زيادة الوعي بـ 340 مليون شخص يعانون من أزمات إنسانية في جميع أنحاء العالم. معظم الأزمات المذكورة في القرار لم يتم الإبلاغ عنها ولم يتم نسيانها منذ فترة طويلة. وأعرب القرار عن قلق خاص إزاء النساء الأفغانيات اللائي

يعانين في ظل نظام طالبان القمعي وسبعة ملايين امرأة أوكرانية منتشرة في جميع أنحاء أوروبا. ودعا الجمعية العامة إلى اعتماد القرار بتوافق الآراء ومن دون امتناع أي عضو عن التصويت. ومن شأن القيام بذلك أن يرسل رسالة واضحة إلى أولئك الذين يعانون، ولا سيما النساء والأطفال، مفادها أن العالم لا يزال يهتم. لم يكن الأمر يتعلق بالأعمال الخيرية بل بالعدالة.

واعتمد القرار المتعلق بالبند الطارئ بتوافق الآراء.

وقال **ممثل عن الجمهورية اليمنية** إنه يود إبداء تحفظ. تجاهل القرار إحدى أهم الأزمات الإنسانية في العالم، وهي الأزمة الفلسطينية. لقد كانت أزمة طويلة الأمد استمرت لأكثر من 70 عاماً. عانى الكثير من الناس. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يدين ممارسات الظالم وأن يعمل من أجل تحقيق العدالة في دولة فلسطين.

وقال **الرئيس** إن الفقرة 27 من الديباجة تشير بالفعل إلى دولة فلسطين.

وأعرب **ممثل الهند** عن رغبته في الامتناع عن التصويت على القرار.

وطلب **ممثل تشاد** إضافة تشاد إلى قائمة الأزمات الواردة في الفقرة 27 من الديباجة. كان هناك أكثر من مليون نازح في تشاد.

وطلب **ممثل مالي** إضافة مالي إلى القائمة. تستضيف مالي أعداداً كبيرة من اللاجئين منذ أكثر من 15 عاماً.

وقال **الرئيس** إن هناك بالفعل إشارة إلى مالي في الفقرة 27 من الديباجة.

وطلب **ممثل النيجر** إضافة جميع بلدان منطقة الساحل إلى القائمة، بما في ذلك النيجر، لأن اللاجئين منتشرون في جميع هذه البلدان.

وقال **الرئيس** إنه يدرك تماماً أن بلدان الساحل تعاني كثيراً نتيجة للإرهاب الذي أدى بدوره إلى أعداد كبيرة من اللاجئين. ومن المهم معالجة الحالة في منطقة الساحل.

وقال **الأمين العام** إن عبارة "بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر" قد أدرجت في النص عند إدراج الأزمات. كانت الفكرة هي جعل القرار شاملاً قدر الإمكان. غير أنه قد يكون من المفيد إضافة تشاد والنيجر حسب الطلب.

وقال **الرئيس** إن الاتحاد البرلماني الدولي منظمة عالمية تجعل من الصعب صياغة قرار مثالي للجميع. غير أن لجنة الصياغة قامت بعمل جيد.

وقال **الأمين العام** إن وفد إسبانيا أبلغ الأمانة العامة بأن تصويته على موضوع البند الطارئ قد سُجل خطأ بسبب خلل تقني. لم يغير التناقض النتيجة الإجمالية للتصويت ولكن يجب الكشف عنه لأسباب تتعلق بالشفافية. وقد تم الآن تصحيح التصويت.

الجزء الخاص بالمساءلة عن تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومقرراته الأخرى

قال **الرئيس** إن الغرض من الجزء الخاص المتعلق بالمساءلة هو إتاحة منبر للبرلمانيين للإبلاغ عن كيفية تنفيذ إعلانات ومقررات وقرارات الاتحاد البرلماني الدولي على الصعيد الوطني. ولتيسير هذه العملية، تم اختيار عدد من البرلمانات من كل مجموعة جيوسياسية كل عام لتقديم تقرير إلى الجمعية العامة. وليست جميع البرلمانات ملزمة بتقديم تقارير كل سنة رغم أنها ترحب بذلك إذا رغبت في ذلك. بدلاً من ذلك، تم إجراء تناوب يضمن أن لدى كل برلمان فرصة لتقديم تقرير كل خمس سنوات على الأقل.

وخلال الجزء الحالي، دُعيت البرلمانات إلى تقاسم الإجراءات التي اتخذتها لمتابعة قرارات الاتحاد البرلماني الدولي الأخيرة، ولا سيما للنهوض بجدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي المتعلق بالمناخ مثل *إعلان نوسا دوا – الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ* والوثيقة الختامية للاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ. وأعربوا أيضاً عن ترحيبهم بالمشاركة في أي صعوبات واجهوها.

وتم عرض مقطع فيديو حول أحد الإجراءات الكندية المتعلقة بالمناخ.

وقالت **السيدة ر. سان جيرمان** (كندا) إن كندا تواجه تحدياً كبيراً في ما يتعلق بتغير المناخ. كانت إحدى أكبر مصدري الوقود الأحفوري في العالم وكانت تزداد سخونة أسرع بمرتين من بقية الأرض. يجب على البلاد العمل على إزالة الكربون من مبانيها وكذلك قطاعي النقل والزراعة. وترد حاجة لإيجاد وسائل فعّالة لالتقاط الكربون وتخزينه، فضلاً عن صيانة الغابات والأراضي العشبية. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل كندا على تحويل اقتصادها بغية ضمان ألا يغفل أحد. وقد ثبت أن هذه الجهود تمثل تحدياً سياسياً وبيئياً واجتماعياً واقتصادياً.

وقد وضعت كندا أهدافاً طموحة لكل ما سبق ذكره. وتهدف إلى خفض انبعاثات الكربون بنسبة 45 في المئة دون مستويات 2005 بحلول العام 2030 والوصول إلى الحياد الكربوني بحلول العام 2050. ولضمان تحقيق هذه الأهداف، أقر البرلمان القانون الكندي للمساءلة عن الانبعاثات الصافية الصفرية الذي يحدد عملية التخطيط والرصد والتقييم. وكان هناك وزيران أساسيان لتنفيذ القانون، وهما وزير البيئة وتغير المناخ ووزير المالية. فالأول مسؤول عن المخاطر البيئية ومطلوب منه إعداد خطط التنفيذ لكل خمس سنوات. والأخير مسؤول عن إدارة المخاطر الاقتصادية ومطلوب منه إعداد تقرير عام سنوي عن أنشطته. تم محاسبة الوزيرين علناً في مجلسي البرلمان وتم تزويدهما بالتوجيه من قبل مجموعة

استشارية حول الحياد الكربوني. يجب عليهم نشر أي نصيحة يتم تلقيها من المجموعة وشرح أي إجراءات متابعة تم اتخاذها. ويجب على وزير البيئة وتغير المناخ أن يراعي العوامل الأربعة التالية في عمله: (1) أفضل البيانات العلمية المتاحة؛ (2) الالتزامات الدولية التي تعهدت بها كندا؛ (3) معارف الشعوب الأصلية؛ و (4) الملاحظات التي أبداها الفريق الاستشاري. وأخيراً، يتعين على مجلسي البرلمان أن يدرسا بدقة الإجراءات الحكومية وأن يقدما تقريراً عن نتائجهما وتوصياتهما.

وقال **السيد إي أغلاي** (سيشيل) إن سيشيل تواصل تنفيذ البرامج المتصلة بالمناخ، مثل اعتماد مواقع أشجار المانغروف في الأراضي الرطبة بالقرب من برلمانها. وهي بصدد تنفيذ ممر خشبي لتيسير الزيارات التثقيفية للموقع وتمويل منحة لصندوق سيشيل الاستئماني للحفظ والتكيف مع المناخ. كما احتفلت البلاد باليوم العالمي للأراضي الرطبة.

وسيشيل دولة جزرية صغيرة نامية معرضة جداً للصدمات المناخية والكوارث الطبيعية. ولمعالجة هذه المشكلة، شدد البلد بقوة على حفظ الغابات والتنوع البيولوجي. وأعرب عن أمله في أن يتم إنشاء الصندوق العالمي المتفق عليه خلال الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27) لدعم البلدان الضعيفة. وترد حاجة هامة لمعالجة الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ.

وتولى السيد ف. ك. ل. فاكافانوا، رئيس الجمعية التشريعية لتونغا، رئاسة الجلسة.

وقالت السيدة هـ. جارفينين (فنلندا) إن مكافحة تغير المناخ هي في صميم السياسة الفنلندية. وقد حددت فنلندا هدفاً يتمثل في أن تكون خالية من الكربون بحلول العام 2035، وهو الهدف الأكثر طموحاً في العالم، وقد بذلت جهوداً كبيرة لتحقيق هذا الهدف. وعلى سبيل المثال، تدعم الحكومة تطوير السيارات الكهربائية والاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. وقدمت إعانات لتشغيل نظم التدفئة باستخدام الطاقة المتجددة بدلاً من النفط ووضعت إجراءات سريعة للشركات الراغبة في الاستثمار في الطاقة المتجددة. كما طُلب من محطات الوقود تضمين الوقود المتجدد في مزيجها النفطي.

وليس لدى الحكومات ما يكفي من المال لبلوغ أهدافها المتعلقة بتغير المناخ وحدها، ويجب عليها أن تقوم بما في وسعها لجذب المستثمرين من القطاع الخاص. وفي هذا السياق، أصدرت فنلندا قانونا للمناخ يلزم الحكومة بالامتثال لأهدافها المتعلقة بتغير المناخ. وجُند مقيّمون خارجيون للتحقق من الامتثال على أساس سنوي. وينبغي أيضاً أن تشارك

الأسر والأفراد في مكافحة تغير المناخ. وينبغي للحكومات أن تجعل من الممكن للناس العاديين أن يتخذوا خيارات مناخية — في ما يتعلق بالأغذية والنقل، على سبيل المثال – بجعلها ميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها.

ويسر فنلندا أن تدعم بلداناً أخرى في العديد من المجالات المختلفة، بما في ذلك التعليم في مجال إعادة التدوير، ورقمنة الرعاية الصحية، ونظم تنقية المياه. ومن الممكن تحقيق الأهداف المناخية من خلال التعاون.

وقال **السيد ر. لوزانو** (أوروغواي) إن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه يشكلان أولوية وطنية لأوروغواي وعنصراً رئيسياً في خطتها المتعلقة بتغير المناخ. ساهمت أوروغواي بنسبة 0.04 في المئة من الانبعاثات العالمية ولكنها، مع ذلك، كانت عرضة للآثار الضارة لتغير المناخ. وللحد من غازات الدفيئة، وضعت مجموعة من الأهداف بشأن استخدام الأراضي، بما في ذلك إعادة التحريج. وكان الهدف هو الحفاظ على جميع أراضي الغابات التي يعتبر بعضها مناطق محمية. وبالإضافة إلى ذلك، أقام البرلمان يوماً للبيئات الطبيعية يحتفل به في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، ويناقش حالياً مشروع قانون بشأن الجرائم البيئية.

وفي ما يتعلق بسياسة الطاقة الوطنية، يأتي حوالى 98 في المئة من الطاقة في أوروغواي من مصادر متجددة، وخاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. كانت تتجه البلاد الآن نحو انتقال ثان للطاقة من خلال دمج الهيدروجين المراعي للبيئة. كما تم وضع خطط للأمن المائي والصرف الصحي. ثمة قانون بشأن إدارة النفايات لتعزيز الاقتصاد الدائري بالإضافة إلى قانون يحظر استخدام العبوات غير القابلة لإعادة التدوير.

وفي العام 2022، كان البرلمان يعمل على الحد من التلوث البلاستيكي. كما نظمت ندوة إقليمية بشأن تغير المناخ لبرلمانات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالاشتراك مع الاتحاد البرلماني الدولي. ويجري حالياً اتخاذ خطوات للحد من الضعف الاجتماعي والاقتصادي إزاء تغير المناخ. وعموماً، يجب أن تكون الرؤية بشأن تغير المناخ طموحة ولكنها واقعية أيضاً.

وقالت **سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي** (دولة الإمارات العربية المتحدة) إن دولة الإمارات العربية المتحدة أعلنت سنة 2023 سنة الاستدامة. وكانت أول دولة في المنطقة توقع على اتفاق باريس وتطبق استراتيجية بشأن الحياد الكربوني. وهناك عدد من القوانين الوطنية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة. واتخذت أيضاً تدابير لضمان الحصول على أهم التكنولوجيات لإنتاج الطاقة فضلاً عن جعل الأنشطة البرلمانية غير ورقية تماماً.

وتستثمر الحكومة في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة التي يوجد مقرها في أبو ظبي. وأخيراً، ستستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي ستتيح فرصة لاستعراض الجهود الرامية إلى تنفيذ اتفاق باريس والتوصل إلى حلول عملية بشأن الاستدامة. ومن المهم تعزيز المساهمات البرلمانية في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف. وسيعقد اجتماع للاتحاد البرلماني الدولي على هامش المؤتمر.

وتم عرض مقطع فيديو قصير عن الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وقال **السيد ف. رام** (الهند) إن الهند ساهمت بحوالى 4 في المئة فحسب من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التراكمية العالمية بين العامين 1850 و2019. ومع ذلك، فقد قامت البلاد بأكثر من نصيبها العادل من العمل لمكافحة تغير المناخ. في آب/أغسطس 2022، تم تحديث المساهمات المحددة وطنياً للهند بأهداف تغير المناخ أعلى من ذي قبل. كان الهدف الآن هو خفض كثافة الانبعاثات من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 45 في المئة دون مستويات 2005 بحلول العام 2030 وتحقيق حوالى 50 في المئة من الطاقة الكهربائية التراكمية المركبة من موارد الطاقة غير القائمة على الوقود الأحفوري أيضاً بحلول العام 2030. وقدمت الهند أيضاً استراتيجيتها الطويلة الأجل لتنمية انبعاثات الكربون المنخفضة التي وضعت رؤيتها ونهجها نحو بلوغ الصفر الصافي بحلول العام 2070. على الرغم من أن لدى البلاد احتياجات عالية من الطاقة، إلا أن لديها خطة طموحة لتعزيز التنقل النظيف وغير القائم على الوقود الأحفوري، على سبيل المثال، من خلال استخدام السيارات الكهربائية. تعمل السكك الحديدية الهندية أيضاً على تحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول العام 2030.

وأضاف أن الهند، بالإضافة إلى جهودها المحلية، تقوم بدور استباقي بشأن تغير المناخ على الصعيد الدولي. وقد أطلقت عدة تحالفات عالمية، مثل التحالف الدولي للطاقة الشمسية والتحالف من أجل الهياكل الأساسية القادرة على مواجهة الكوارث، وأسست العديد من المبادرات العالمية الأخرى، بما في ذلك الهياكل الأساسية للدول الجزرية القادرة على التكيف ومبادرة الشبكات المراعية للبيئة.

وقد اعتمد برلمان الهند كل التدابير الممكنة لمساعدته على مراعاة البيئة. لقد نقلت عملها إلى المنصات الرقمية بدلاً من استخدام الورق، وخصصت السيارات الكهربائية للبرلمانيين وقللت من استخدام الزجاجات البلاستيكية. والهند مثال يحتذى في إطار حملة *برلمانات من أجل الأرض*.

وقال **السيد ف. بيلسكي** (بيلاروسيا) إنه تم تنظيم حلقة نقاش خاصة بشأن جدول الأعمال الدولي المتعلق بتغير المناخ في إطار المنتدى التاسع لمنطقتي بيلاروسيا وروسيا. كان الهدف الرئيسي للفريق هو التوصل إلى مقترحات لتوسيع نطاق حماية البيئة والعمل على تغير المناخ. واعتمد المشاركون عدة توصيات وتبادلوا أفضل الممارسات. ومن بين التدابير المقترحة إنشاء نظام لرصد غازات الدفيئة. وخلال الاجتماع، أقيم معرض للإنجازات العلمية في مجالات التنمية المنخفضة الكربون، ورصد الانبعاثات، والتكنولوجيات المراعية للبيئة، والاقتصاد الدائري. وقد شارك العديد من الشباب في المؤتمر.

وأعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن تغير المناخ، لكنه أكد أن العقوبات تشكل عائقاً خطيراً أمام تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك اتفاق باريس.

وقالت **السيدة ف. بايمان** (أستراليا) إنها تود أن تعترف بالسكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس بوصفهم الأوصياء التقليديين على الأراضي والممرات المائية الأسترالية. كان لدى أستراليا الكثير لتتعلمه من شعوب الأمم الأولى، خاصة من قيادتها للبيئة الطبيعية.

وبعد انتخابها في أيار/مايو 2022، أقرت الحكومة قانون تغير المناخ الذي حدد أهداف انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في أستراليا، بما في ذلك خفض الانبعاثات بنسبة 43 في المئة من مستويات 2005 بحلول العام 2030 وصافي الصفر بحلول العام 2050. بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد التدابير التالية في موازنة تشرين الأول/أكتوبر 2022: (1) الاستثمار لتوفير الشفافية بشأن تقدم أستراليا؛ (2) زيادة الشفافية بشأن الإنفاق المتصل بالمناخ؛ (3) دعم شعوب الأمم الأولى في الاستجابة لتغير المناخ؛ (4) تمكين المجتمعات المحلية من التأثير على تحول الطاقة المتجددة في أستراليا والحصول على فوائده.

وكانت الجهود المذكورة أعلاه مجرد البداية. يأمل البرلمان في إدخال آلية حماية تتطلب من أكبر المرافق الصناعية في أستراليا تقليل انبعاثاتها تدريجياً وبشكل متوقع بما يتماشى مع الأهداف الوطنية. ستحفز الآلية أيضاً الشركات ذات فرص التخفيض منخفضة التكلفة حتى تتمكن من تقليل انبعاثاتها بشكل أسرع، وبالتالي تضع أستراليا على طريق الصفر الصافي مع مساعدة الشركات أيضاً على البقاء قادرة على المنافسة. كانت الفكرة من وراء الآلية هي إبقاء جميع الأطراف مسؤولة.

وشجعت البرلمانات على العمل معاً بشأن تغير المناخ، الذي لا يلتزم بالحدود الوطنية.

وقالت **السيدة س. سوبيا** (باكستان) إن باكستان مرت مؤخراً بكارثة مناخية مروعة في شكل فيضانات لم يسبق لها مثيل. وقد أسفرت الفيضانات عن فقدان آلاف الأرواح وتشريد ملايين الأشخاص وفقدان الهياكل الأساسية الحيوية وخسائر اقتصادية بلغت مليارات الدولارات.

وكان برلمان باكستان أول برلمان في العالم يتحول إلى برلمان مراع للبيئة من خلال تلبية جميع احتياجاته من الطاقة من خلال الوسائل الشمسية. وأنشأت فرق عمل في الجمعيات الوطنية ومجالس المقاطعات للإشراف عن كثب على التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كانت هناك أيضاً سياسة جديدة لتغير المناخ تهدف إلى توجيه باكستان نحو المرونة المناخية والتنمية منخفضة الكربون. وقد وضعت هذه السياسة وفقاً لاتفاق باريس وأهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي للحد من أخطار الكوارث. كما تم تحديد أهداف طموحة لزيادة خفض انبعاثات الكربون. بحلول العام 2030، هدفت باكستان إلى توليد 60 في المئة من طاقتها من مصادر متجددة، وزيادة الحصة السوقية للسيارات الكهربائية إلى 30 في المئة، وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة 50 في المئة. ومن خلال برنامج تسونامي الذي تبلغ تكلفته عشرة مليار شجرة ومبادرة المناطق المحمية، تبذل جهود ضخمة في مجال التحريج وحفظ التنوع البيولوجي. وأخيراً، قال إن باكستان تعمل، مستخدمة موارد من الصندوق الأخضر للمناخ، على تحويل حوض السند من خلال الزراعة وإدارة المياه على نحو قادر على التكيف مع المناخ.

وتغير المناخ تحد عالمي لا يمكن التغلب عليه إلا من خلال جهود تعاونية ومتضافرة. ولذلك حُثت الاقتصادات المتقدمة على توفير تمويل إضافي يمكن التنبؤ به في مجال المناخ، ودعم بناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

وقال **السيد م. بوفا** (سورينام) إن سورينام تعتبر أكثر البلدان خضرة في العالم حيث تبلغ نسبة التغطية الحرجية 93 في المئة على الأقل. وساهمت بشكل كبير في استيعاب الانبعاثات، ولا سيما الانبعاثات التي تصنعها البلدان الصناعية. غير أن سورينام لم تتلق سوى القليل من الدعم لحماية غاباتها ولا تعرف أي آلية فعالة يمكن أن تعوض البلد عن قدرة غاباته من الكربون. ودعا المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والبلدان الصناعية، إلى أن تؤدي دورها، فسورينام واحدة من عدد قليل جداً من البلدان السلبية للكربون، ولكنها أيضاً إحدى أكثر البلدان عرضة لتغير المناخ. ولا تزال ملتزمة بدعم العمل المناخي.

وللبرلمانات دور ومسؤولية حاسمان في تحقيق الأهداف التالية: (1) تعزيز التشريعات المتعلقة بتغير المناخ للحد من الانبعاثات ودعم الانتقال النظيف؛ (2) ضمان موازنة مناسبة للعمل المناخي مع الحكومة وكذلك مع المنظمات غير

الحكومية والقطاع الخاص؛ (3) مساءلة الحكومات عن تنفيذ اتفاق باريس، بما في ذلك المساهمات المحددة وطنياً؛ (4) دعم السكان المهمشين والضعفاء؛ (5) تعزيز تدابير التكيف الشاملة؛ (6) بناء برلمانات مراعية للبيئة.

أقر برلمان سورينام بأهمية العمل المناخي. وتشمل التدابير التي اتخذتها إدارة برامج وورشات عمل لبناء القدرات في الجمعية الوطنية، وإدخال تسعير الكربون، وتنظيم اجتماعات وطنية ودولية بشأن التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه.

ويتطلب تغير المناخ استراتيجية للتنمية المستدامة. ويجب على البلدان أن تدعم بعضها بعضاً. ومن الهام معالجة حقيقة أن الذين يلوثون أقل من غيرهم سيتأثرون أكثر من غيرهم. يجب على الجميع اتخاذ إجراءات.

وقالت **السيدة م. ديلجادو روشا** (كابو فيردي) إنه وفقاً للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، يرد احتمال بنسبة 20 في المئة أن يتجاوز ارتفاع درجة الحرارة العالمية 1.5 درجة مئوية في وقت مبكر من العام 2024، مما يضع العالم في نقطة اللاعودة. ومع ذلك، من المهم الحفاظ على الاعتقاد بأنه يمكن كسب مكافحة تغير المناخ.

وتغير المناخ ظاهرة عالمية. غير أن آثاره المدمرة كانت قوية بوجه خاص في الدول الجزرية الصغيرة النامية ذات الموارد المحدودة مثل كابو فيردي. وفي غضون ست سنوات، شهدت كابو فيردي ثلاث أزمات رئيسية: الفيضانات والجفاف وجائحة كوفيد-19. ضربت الفيضانات كابو فيردي في العام 2016 بينما بدأ الجفاف المستمر في العام 2017. كان هذا أسوأ جفاف منذ 40 عاماً حيث لم تشهد بعض جزر كابو فيردي حتى قطرة من الأمطار لمدة عام كامل في كل مرة. بالإضافة إلى ذلك، في العام 2020، بسبب جائحة كوفيد-19، تشير التقديرات إلى أن النشاط الاقتصادي في كابو فيردي قد انكمش بنسبة 14.8 في المئة – وهو أكبر انكماش تم تسجيله على الإطلاق.

وعلى الرغم من هذه الأزمات، حافظت كابو فيردي على التزامها بالحفظ والإدارة المستدامة للمحيطات والعمل المناخي. ويتمثل أحد أهدافها الرئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستخدام المستدام للموارد البحرية والساحلية. وتأمل الدولة في تنظيم فعاليات دولية هامة تتعلق بحفظ المحيطات وقد استضافت سباق المحيطات. كان الغرض من تلك الفعاليات هو القتال من أجل محيط أكثر صحة.

ويجب أن تتاح للدول الجزرية الصغيرة النامية إمكانية الحصول على التمويل العالمي لتحقيق الإدارة الفعالة للمناخ وتنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً.

وقال **السيد ن. لالابالافو** (فيجي) إن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ هي من بين أكثر البلدان ضعفاً وأكثرها تأثراً بتغير المناخ. كانت مهددة بارتفاع مستويات سطح البحر، واحترار المحيطات، والتلوث الحمضي،

وزيادة تواتر وشدة الأعاصير، وتغير أنماط الطقس، وخاصة هطول الأمطار التي تسببت في فيضانات خطيرة، والزلازل المدمرة.

وقد نشرت فيجي مؤخراً مساعدات إنسانية إلى نيوزيلندا وفانواتو استجابة للأعاصير غابرييل وجودي وكيفن. كانت مثل هذه الأعاصير هي الوضع الطبيعي الجديد في المحيط الهادئ. وقد شهدت فيجي 16 إعصاراً في العقد الماضي تسببت في خسائر لا داعي لها في الأرواح، وألحقت أضراراً في سبل العيش، وقوضت الأمن الغذائي والصحي، ودمرت الهياكل الأساسية، وأدت إلى خسائر اقتصادية فادحة. كان إعصار ونستون في العام 2016 أقوى عاصفة عملاقة وصلت إلى اليابسة في أي دولة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. لقد أودى بحياة 44 شخصاً، وقضى على ثلث الناتج المحلي الإجمالي لفيجي وتسبب في أضرار جسيمة للبنية التحتية مما أدى إلى تراجع سنوات من التقدم البشري والتنمية. في العام 2020، تعرضت فيجي في ذروة جائحة كوفيد-19، لأربعة أعاصير.

وتلتزم فيجي التزاماً قوياً باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. في العام 2016، وافق برلمانها بالإجماع على اتفاق باريس. وهي أيضاً الدولة الجزرية الصغيرة النامية الوحيدة التي ترأست مؤتمر الأطراف، ولا سيما . في دورته الـ23. وتلتزم فيجي بالقدر نفسه بإطار سنداي للحد من أخطار الكوارث وكذلك بأهداف التنمية المستدامة. في العام 2017، بالنظر إلى العلاقة بين المناخ والمحيطات، شاركت فيجي في استضافة أول مؤتمر للأمم المتحدة للمحيطات على الإطلاق. كما تم إقرار تشريعات وطنية، بما في ذلك قانون تغير المناخ الذي أضفى الطابع المؤسسي على التزامات فيجي بموجب اتفاق باريس.

وقال **السيد ب. م. سانتوس** (البرتغال) إن العدوان الروسي على أوكرانيا أدى إلى معاناة ودمار هائلين. ومنذ بداية الحرب، لقي آلاف الأشخاص مصرعهم ويعيش ملايين النساء والأطفال في ظروف مزرية من دون كهرباء أو رعاية صحية أو غذاء أو تعليم. ولا يوجد مبرر لإبادة سكان بأكملهم.

وتضم البرتغال طائفة أوكرانية كبيرة، بما في ذلك العديد من اللاجئين، الذين اندمجوا في المجتمع وأصبحوا الآن جزءاً من الثقافة البرتغالية والتراث والهوية البرتغالية. عمل الأوكرانيون مع المواطنين البرتغاليين وحضروا نفس المدارس. وأرسلت البرتغال أيضاً دبابات ومعدات عسكرية ورعاية طبية ومعونة إنسانية إلى أوكرانيا. يمكن للأوكرانيين دائماً الاعتماد على دعم البرتغال. ويجب ألّا تنتصر روسيا الاتحادية في الحرب. ومن الضروري الاتفاق على وقف فوري لإطلاق النار.

وقال **السيد ب. بيريرا** (البرتغال) إن برلمان البرتغال وافق على قانون إطاري جديد للمناخ في العام 2022 يحدد أهدافاً وتدابير للحد من غازات الدفيئة وزيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ. دعا القانون إلى خفض الانبعاثات بنسبة 55 في المئة على الأقل بحلول العام 2030، و 65 إلى 75 في المئة بحلول العام 2040، و 90 في المئة على الأقل بحلول العام 2050. ووضعت أيضاً شرطاً لوضع استراتيجية وطنية للمشتريات العامة المراعية للبيئة وبرنامج بشأن كفاءة استخدام الموارد في الإدارة العامة. ويكرس القانون الحقوق والواجبات المتصلة بالمناخ، بما في ذلك حق المواطنين في التدخل والمشاركة في الإجراءات الإدارية المتعلقة بالسياسة المناخية. أخيراً، أنشأ القانون مجلساً للعمل المناخي، ودعا إلى سياسات مناخية إقليمية ومحلية، وحدد إجراءات الرصد والتقييم. بشكل عام، وضع القانون الأساس لاستراتيجية مناخية متسقة مع أهداف ملموسة وإشراف لضمان تحقيق النتائج.

كانت البرتغال أيضاً في طريقها لإنهاء توليد الطاقة التي تعمل بالفحم بحلول العام 2023، وتوليد الكهرباء بالوقود الغازي بحلول العام 2024 وإنتاج سيارات الركاب التي تعمل بالوقود الأحفوري بحلول العام 2035.

وقال **السيد ك. تونتيسيرين** (تايلاند) إن برلمان تايلاند، من خلال لجانه المختلفة، يمارس الإشراف على أداء الحكومة بشأن المسائل المتصلة بالمناخ مثل ائتمانات الكربون، والحراجة المجتمعية، والبحث والتطوير، والطاقة النظيفة، وكفاءة استخدام الطاقة. ستتم مراجعة تشريعات المناخ قريباً لمواءمة جميع أنشطة الأعمال مع الأهداف المناخية الحالية. وفي اجتماع عقد مؤخراً للمنتدى البرلماني لآسيا والمحيط الهادئ، دعت تايلاند إلى النموذج الاقتصادي المراعي للبيئة – الدائري البيولوجي. وقد أصدر المنتدى المذكور قرارين ذوي صلة – أحدهما بشأن تعزيز التنوع البيولوجي والاقتصاد النظيف من أجل التنمية الشاملة والآخر بشأن استخدام الطاقة المتجددة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة لتحقيق الحياد الكربوني وصافي انبعاثات الكربون الصفرية. ودعا إلى اتباع نهج متعدد الجهات المعنية ومتعدد الاستراتيجيات ومتعدد المستويات إزاء تغير المناخ.

وقالت **سعادة السيدة فريدة إليمي حدوش** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) إن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، نظراً لموقعها الجغرافي، معرضة جداً للآثار السلبية لتغير المناخ. ولذلك صدقت على عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك اتفاقيات ريو واتفاق باريس. واستجابة لإعلان نوسا دوا، أنشأ برلمانها لجنة وطنية معنية بتغير المناخ تتألف من 10 برلمانيين يمثلون مختلف الفصائل السياسية. واللجنة مسؤولة عن مهام مثل اقتراح مشاريع القوانين وإطلاق المبادرات. وكان البرلمانيون الجزائريون صريحين للغاية في الاجتماعات الوطنية والدولية

المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك في الاجتماع البرلماني الذي نُظم في الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وتماشياً مع التزامها بالاقتصاد الدائري، تقوم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حالياً بصياغة قانون بشأن إعادة تدوير النفايات المنزلية. دعمت حملة *برلمانات من أجل الكوكب*.

وقال **السيد أ. غريفروي** (بلجيكا) إن تغير المناخ موضوع هام للغاية ولكنه يأسف لعدم الاهتمام بالقرار المتعلق بالبند الطارئ الذي اتخذه الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية العامة الـ145 "إدانة غزو أوكرانيا وضم لاحق للأراضي، دفاعاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول". وينبغي للوفد الروسي أن يبين التدابير التي اتخذتها حكومته وبرلمانه لتنفيذ القرار المذكور. وينبغي له أيضاً أن يوضح كيف تخطط حكومته لإدراج تكاليف إعادة الإعمار في موازنتها. وتقدر تكاليف إعادة الإعمار حالياً بما يتراوح بين 7 ملايين دولار وتريليون دولار أمريكي، وهو أمر تتحمل روسيا الاتحادية المسؤولية الكاملة عنه. ودعا الاتحاد البرلماني الدولي وجميع البرلمانات إلى بذل المزيد من الجهود لتنفيذ القرار.

وقال **السيد أ. سلام** (بنغلاديش) إن بنغلاديش أحرزت تقدماً مطرداً في جهودها الرامية إلى التصدي لتداعيات المناخ. وقد استحدثت خطة للازدهار المناخي مع رؤية لتحقيق استقلال الطاقة، وتعظيم الطاقة المتجددة، وتعزيز التكنولوجيات الكفؤة في استخدام الطاقة. كانت الفكرة العامة للخطة هي وضع بنغلاديش على مسار من الضعف المناخي إلى المرونة والازدهار وكذلك لضمان انتقال عادل، على سبيل المثال، من خلال إنشاء وظائف جديدة مراعية للبيئة. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة صندوقاً استئمانياً لتغير المناخ باستخدام تمويلها الخاص واعتمدت خطة دلتا بنغلاديش للعام 2100. وهذه الخطة هي خطة استراتيجية شاملة مدتها 100 عام تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة تدريجية من خلال عملية إدارة دلتا قابلة للتكيف. وفي العام 2023، اعتمدت بنغلاديش أيضاً خطتها الوطنية للتكيف للفترة 2023-2050. وأخيراً، عدل البرلمان الدستور ليشمل إشارة إلى ضرورة حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي والأراضي الرطبة والغابات والحياة البرية.

ودعا البرلمانات إلى التكاتف ضد خطر تغير المناخ. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزامها بتقديم 100 بليون دولار أمريكي سنوياً للتكيف والتخفيف.

وتولى معالي السيد دوارتي باتشيكو، رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، الرئاسة.

وقالت **السيدة س.أ. لوبيز كاسترو** (المكسيك) إنها، باعتبارها الرئيسة المنتخبة حديثاً لمكتب النساء البرلمانيات، ستعمل بلا كلل لتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم في سياق تغير المناخ. وقد وضعت المكسيك استراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ تهدف إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وزيادة استخدام الطاقة النظيفة، وتعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ. وقد حددت هدفًا لإنتاج 35 في المئة من طاقتها من مصادر متجددة بحلول العام 2024 والذي كان من المتوقع أن يقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة ويزيد من أمن الطاقة. ولدى البلاد نظام اتحادي لإدارة المياه يهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والعادل للموارد المائية، وتحسين الأمن المائي، والحد من آثار ندرة المياه. وتضمن النظام السياسات واللوائح المتعلقة بتخصيص المياه ونوعية المياه والحفاظ على المياه. كما تم وضع برامج وحوافز لتشجيع استخدام التكنولوجيات الموفرة للمياه، مثل الري بالتنقيط والأجهزة التي تتسم بالكفاءة في استخدام المياه. وأخيراً، يجري وضع خطط لإنشاء تجمع برلماني مراع للبيئة يعمل على وضع قوانين الاستدامة.

وقال **السيد م. أ. راكوتومالالا** (مدغشقر) إن مدغشقر من أقل البلدان تلويثاً ومع ذلك فهي تعاني بشدة من تغير المناخ. وقد تأثرت بشكل خاص بانعدام الأمن الغذائي حيث يعاني العديد من الأشخاص من سوء التغذية المزمن. وتشمل الآثار الكارثية لتغير المناخ ارتفاع منسوب مياه البحر والظواهر الجوية المتطرفة التي أثرت بشكل كبير على السكان. واضطر الناس إلى التعامل مع المحاصيل المتضررة، وتدمير الأراضي الزراعية، وانخفاض فرص الحصول على مياه الشرب، من بين أمور أخرى. ولم يسلم أي بلد من تلك التأثيرات. فالبلدان المتقدمة مسؤولة تاريخياً عن تغير المناخ ولديها وسائل مالية وتكنولوجية أكبر. ولذلك يجب عليهم أن يساهموا بشكل كبير في مشاريع تغير المناخ في البلدان الأخرى. وتتحمل البرلمانات قدراً كبيراً من المسؤولية عن الاستجابة لاحتياجات الناس على الصعيدين الوطني والدولي. ويجب عليهم استخدام أصواتهم وفقاً لذلك وتخصيص الموارد المالية للعمل في مجال تغير المناخ.

ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل معاً لمكافحة تغير المناخ. وينبغي أن يكون التضامن والتعاون ركيزة أساسية لجميع سياسات تغير المناخ.

وقال **السيد هـ.ك.س. السيد كامبوني** (زامبيا) إن رئيس البرلمان الزامبي أطلق مبادرة لغرس الأشجار لتشجيع أعضاء البرلمان على زراعة الأشجار في دوائرهم الانتخابية وزيادة الوعي بأهمية القيام بذلك بين المواطنين. شاركت ثلاث لجان برلمانية مختلفة في عملية الموازنة للنظر في كيفية خفض الموازنة لانبعاثات الكربون. وكانت هناك أيضاً مبادرات للحد من استخدام الفحم في الطهي، مما يساعد على الحد من إزالة الغابات. وأخيراً، أصبح برلمانه خالياً من الورق بعد أن نقل جميع الأنشطة، مثل إعداد الموازنة وإعداد التقارير، إلى الإنترنت.

وقد شهدت دائرته الانتخابية فيضانات مفاجئة نتيجة لتغير المناخ. ويجب على البرلمانات أن تعمل معاً لمواجهة هذا التحدي.

وقالت **السيدة ل. فاسيلينكو** (أوكرانيا) إنه في أعقاب العديد من توصيات الاتحاد البرلماني الدولي، أنشأ البرلمان الأوكراني لجنة فرعية خاصة معنية بتغير المناخ. في الوقت الحالي، يتم تنفيذ جميع الأنشطة تقريباً رقمياً. وحتى خلال هذه الأوقات الصعبة، تمكن البرلمان من إقرار العشرات من القوانين التشريعية المخصصة لتغير المناخ. وفي الواقع، تمت تصفية جميع القوانين من خلال عدسة تغير المناخ.

ولفتت الانتباه إلى قرارات البنود الطارئة التي تم اعتمادها في الجمعيتين العامتين الـ144 والـ145 للاتحاد البرلماني الدولي والتي تدعو روسيا الاتحادية إلى وقف عدوانها على أوكرانيا. ومن المؤسف عدم تحمل روسيا الاتحادية المسؤولية عن انتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، بل استمرت بدلاً من ذلك في المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي وكأن شيئاً لم يحدث. يجب ألا يقتصر عمل الاتحاد البرلماني الدولي على إدانة العدوان بالكلمات. يجب أن تتبع الأقوال أفعال. وفي الجمعية العامة التالية، حثت المندوبين على تقديم تقارير عما قاموا به في دولهم لوضع حد للعدوان الروسي على أوكرانيا. وأعربت عن رغبتها في معرفة عدد البلدان التي وقعت على خطة السلام المكونة من 10 نقاط التي طرحها الرئيس زيلينسكي، وعدد البلدان التي فرضت عقوبات على روسيا الاتحادية، وعدد البلدان التي أيدت إنشاء محكمة خاصة. وأثنت على رئيس الاتحاد البرلماني الدولي لقيادته في مجال تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والمجتمعات العادلة، ودعت الوفود إلى أن تحذو حذوه.

ودعا **السيد ج. ر. ميندوزا ليغي** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم الدعوة لجمعية الأرض تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المبين في تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة المعنون *التنمية المستدامة: الانسجام مع الطبيعة*. ستُعقد جمعية الأرض في 22 نيسان/أبريل 2024 في اليوم الدولي لأمنا الأرض وستتألف من العديد من الحوارات التفاعلية. ونظراً لأن العالم لا يسير على الطريق الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فترد حاجة إلى تنشيط الأهداف أو حتى إعادة توجيهها بحيث تتخذ نهجاً يتمحور حول الأرض. وستكون جمعية الأرض بمثابة مساحة للبلدان لوضع مقترحات لا يكون فيها النمو الاقتصادي الشاغل الرئيسي بل أمنا الأرض نفسها. وكانت الفكرة هي تحقيق التوازن والانسجام بين جميع الأنظمة الحية على الأرض واستعادة الدورات الحيوية للطبيعة.

وطلب الرئيس من ممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن يدرج تعليقاته في اقتراح رسمي لتنظر فيه اللجنة التنفيذية.

واختتمت الجلسة عند الساعة 17:35.

اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين

جلسة الأحد، 12 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 09:00 برئاسة سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر)، رئيس اللجنة الدائمة.

إقرار جدول الأعمال

(C-I/146/A.1)

أقر جدول الأعمال.

الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة المعقودة في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

تمت الموافقة على المحضر الموجز.

وأدلى **الرئيس** بعدة إعلانات. وقد أطلق الاتحاد البرلماني الدولي للتو حملة جديدة بعنوان "*برلمانات من أجل الكوكب*"، لحشد العمل بشأن حالة الطوارئ المناخية. ومع بدء العمل المناخي في الداخل، يجب على البرلمانيين أن يكونوا قدوة يحتذى بها. وسيتم تشجيع البرلمانات على الحد من بصمتها الكربونية وتكثيف الإجراءات لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. وكان من المقرر أن يتم إرسال التدابير التي اتخذتها البرلمانات لتنفيذ القرار المتعلق بالاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن ضد التهديدات والنزاعات الناجمة عن الكوارث المتعلقة بالمناخ وعواقبها، الذي اعتمده الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى الأمانة العامة للجنة.

كما واصل الاتحاد البرلماني الدولي الترويج لشعار حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* الحملة التي تم إطلاقها في العام 2022. وشجع المشاركين على الاشتراك في الحملة، بالإضافة إلى 500 برلماني و45 رئيس برلمان قاموا بذلك بالفعل.

وقد تمت الموافقة بالفعل على المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات من قبل 146 برلماناً وطنياً، وحث البرلمانيين على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان موافقة البرلمانات المتبقية على تلك المبادئ.

ودعا البرلمانيين إلى ملء استبيان قصير من شأنه أن يساعد الاتحاد البرلماني الدولي في وضع قائمة جرد للأدوات المتاحة للبرلمانات والبرلمانيين للمشاركة في الحوار والتشريع والرقابة والمنع في السعي لتحقيق السلام، كما تم تكليفه بذلك بموجب القرار المتعلق بالسلام *إعادة النظر في النهج المتبع في عمليات السلام وإعادة صياغته بهدف تعزيز السلام الدائم*، الذي تم اعتماده في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي.

ودعا المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا إلى تقديم معلومات مستكملة عن حالة الاتفاقية الدولية لمكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية، التي تساهم الأمم المتحدة على تطويرها ومساهمة الاتحاد البرلماني الدولي في تلك العملية.

وقالت **السيدة ب. برينر** (رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في فيينا) إن الأمم المتحدة تعكف على إعداد اتفاقية دولية بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية. وقد تمت دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى تقديم مدخلات إلى الأمم المتحدة في بداية العملية، بما في ذلك من خلال ندوة إلكترونية عقدت في كانون الأول/ديسمبر 2022 بمشاركة رئيس المفاوضات، والتي حدد خلالها البرلمانيون العناصر التي يجب معالجتها في المؤتمر القادم. وكانت مشاركة وآراء وخبرات المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية عوامل أساسية في وضع اتفاقية ناجحة وشاملة، وأثنت على بيانات الدعم القوية التي أدلى بها المقررون المشاركون لقرار الاتحاد البرلماني الدولي.

وكان نطاق قرار اللجنة الدائمة أوسع من نطاق اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجرائم الإلكترونية. وإذا رغب الاتحاد البرلماني الدولي في الإشارة إلى التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة المذكورة أعلاه في النص، فسيتعين عليه أن يقصر القرار على مسألة الجرائم الإلكترونية. ومن المقرر الانتهاء من مفاوضات الأمم المتحدة في أوائل العام 2024. وستكون الاتفاقية الجديدة متاحة للتوقيع والتصديق من قبل الدول الأعضاء بعد اعتمادها من قبل الجمعية العامة.

ويبين العدد الكبير من التعديلات على قرار الاتحاد البرلماني الدولي أن الموضوع قد تطرق إلى شواغل بالغة الأهمية للبرلمانات، التي كانت على استعداد للتصدي للتهديدات العالمية الجديدة للسلم والأمن.

الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي

(أ) عرض مشروع القرار والمذكرة التفسيرية التي أعدها المقررون المشاركون

(C-I/146/M)و(C-I/146/DR)

أشار **الرئيس** إلى أنه تم استلام 317 تعديلاً على مشروع القرار في الموعد النهائي القانوني وقدّم منتدى النساء البرلمانيات ثلاثة تعديلات إضافية.

وشكر **السيد ج. سيبيدا** (إسبانيا)، المقرر المشارك، مكتب اللجنة الدائمة على دعمه. وفي إطار تطوير مشروع القرار خلال العام السابق، قام بزيارة عدة دول، كان بعضها يعاني من هجمات إلكترونية، وتشاور مع الحكومات والوكالات الأمنية بشأن البروتوكولات التي يجب اتباعها. إن مشروع القرار ذو طابع تقني أكثر منه سياسي، وأعرب عن امتنانه للتعديلات العديدة التي تم إدخالها، والتي من شأنها أن تعزز النص. ولم يسعى مشروع القرار إلى استبدال العمل الذي تقوم به الحكومات الوطنية في المناقشات حول هذه المسألة في الأمم المتحدة والمنتديات الأخرى، بل إلى تحفيز مناقشة فنية حول الأمن الإلكتروني وزيادة الوعي في جميع البلدان، ولا سيما البلدان ذات الدخل الأدنى من موارد وقدرات الأمن الإلكتروني.

يشكل الأمن الإلكتروني مشكلة جماعية وعالمية ولا يمكن للبلدان أن تتعامل معها منفردة. ورغم أنه من الواضح أن البلدان لا تستطيع تبادل الأسرار، فإنها تستطيع تبادل الأفكار حول كيفية العمل لمنع الجماعات الإجرامية من الإضرار بالبنية الأساسية الحيوية وحياة الملايين من الناس. جلبت الرقمنة المتزايدة مخاطر جديدة للعالم، ويجب على الحكومات أن تدرك أهمية الأمن الإلكتروني كمفهوم رئيسي في المشاريع الجديدة.

ويهدف مشروع القرار إلى تشجيع مناقشة ثقافة عالمية جديدة لأمن الفضاء الإلكتروني لجميع البلدان. كما سعى المؤتمر إلى تسليط الضوء على أهمية التعاون الدولي، والثقة في القدرة على محاربة الجماعات التي يمكن أن تهاجم في أي وقت، والموارد المطلوبة، وبناء القدرات من خلال التعليم. وينبغي النظر إلى البرلمانات باعتبارها بنية أساسية هامة ومنحها حماية خاصة ضد الهجمات الإلكترونية. ومن الضروري أيضاً تجنب الهجمات أثناء العمليات الانتخابية من أجل حماية حقوق الإنسان والنظم الديمقراطية.

وقالت **سعادة السيدة سارة فلكناز** (دولة الإمارات العربية المتحدة)، المقررة المشاركة، إنه تم اقتراح عدد غير مسبوق من التعديلات على مشروع القرار، وشكرت البرلمانيين على مساهماتهم. ويتناول مشروع القرار موضوعاً بالغ الأهمية يؤثر على المواطنين في جميع أنحاء العالم. وكان القرار غير متحيز، وحثت البرلمانيين على عدم تسييس النص. ويتعين على الأمم المتحدة أن تضع تعريفات لمصطلحات مثل الأمن الإلكتروني والجريمة الإلكترونية.

وشكر **الرئيس** المقررين على عملهم بشأن موضوع مهم كان له تأثير كبير على الجميع في المجتمع فضلاً عن آثاره الأمنية الحاسمة.

(ب) المناقشة

قال **السيد أوه جي يونغ** (جمهورية كوريا) إنه، بالإضافة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن الجرائم الإلكترونية، من المهم أن يناقش الاتحاد البرلماني الدولي مسألة الهجمات والجرائم الإلكترونية بهدف بناء توافق في الآراء. وأكد من جديد أهمية الاستجابة المشتركة وتبادل المعلومات. وتشكل الهجمات الإلكترونية جريمة خطيرة وتؤثر على الحياة اليومية للمواطنين في جمهورية كوريا. وفي حين أن حرية التعبير مهمة في أي دولة ديمقراطية، تشكل المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة والأخبار المزيفة مصدر قلق. ويلزم التعاون بين مقدمي الخدمات عبر الحدود ووضع معايير محددة. وأعرب عن أمله في أن يدعو مشروع القرار إلى اتخاذ إجراءات مشتركة وتعاونية من جانب الشركات المتعددة الجنسيات.

وقال **السيد ز. موجسكيرك** (سلوفينيا) إن البلدان أصبحت أهدافاً لهجمات إلكترونية متزايدة التعقيد، مثل الأنشطة الإلكترونية الخبيثة التي ترعاها الدولة والتي تستهدف البنية الأساسية الحيوية. وتعمل دولته على تعزيز نظامها الوطني لأمن الفضاء الإلكتروني وتعترف بأهمية التعاون النشط داخل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو). وهي تعمل أيضاً على إنشاء فضاء إلكتروني مفتوح وحر ومستقر وآمن، استناداً إلى القانون الدولي، مما يسهل النمو الاقتصادي ويكفل الأمن الوطني ويعزز الاستقرار الدولي. وتدين سلوفينيا بشدة الاستخدام الضار لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأي محاولات لتقويض المؤسسات الدولية والقانون الدولي، الذي ينبغي أن تطبق أحكامه في الفضاء الإلكتروني. وفي ما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الجديدة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، تدعو سلوفينيا إلى إبرام اتفاقية دولية من شأنها أن تضيف قيمة مضافة إلى سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية، وتكون متّسقة مع الصكوك الدولية ذات الصلة وتضمن الحماية المناسبة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وللبرلمانيين دور مهم يجب أن يقوموا به في هذه العملية.

ورحب **السيد ف. بيلسكي** (بيلاروسيا) بمشروع القرار الذي يغطي جميع النقاط الرئيسية. وقد أصبح تطوير التشريعات الوطنية والأطر التنظيمية الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية أمراً ملحاً بشكل متزايد. وشدد على أهمية احترام مبدأ السيادة الرقمية، وأعرب عن دعمه للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي للرد على الهجمات الإلكترونية ومكافحتها، التي استهدفت البنية الأساسية الطبية وحتى النووية. كما يتعرض الأمن الإقليمي والدولي للتهديد من خلال نشر معلومات كاذبة أو مضللة أو غير كاملة. كما كانت تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي، التي كانت واقعية للغاية

لدرجة أنه تم استخدامها وقبولها كدليل في التحقيق في الأعمال غير القانونية، بما في ذلك على المستوى الدولي، وانتشار عمليات الاحتيال عبر الإنترنت، مثيرة للقلق أيضاً. وتدعو بيلاروسيا المجتمع الدولي والبرلمانات إلى توحيد جهودها لمكافحة الهجمات والجرائم الإلكترونية، كما أنها على استعداد لتقاسم ممارساتها الوطنية لإنشاء مساحة معلوماتية آمنة.

وقال **السيد س. يوهارا** (اليابان) إن الهجمات الإلكترونية أصبحت مشكلة أمنية وطنية خطيرة في اليابان، ويجب على الدول أن تعمل معاً لحماية بنيتها الأساسية الحيوية من مثل هذه الهجمات. وأشار إلى أهمية حرية التعبير، وقال إنه ينبغي للحكومات أن تكون حذرة بشأن إدخال لوائح بحجة الأمن الإلكتروني. وبدلاً من فرض القواعد التنظيمية، يتعين على الحكومات أن تتأكد من أن مواطنيها ملمون بالإنترنت وقادرون على حماية أنفسهم من التهديدات الإلكترونية. وتعتبر هذه التدابير المضادة ضرورية لمنع الهجمات والجرائم الإلكترونية مع الحفاظ على الحرية في الفضاء الإلكتروني.

وقال **السيد م. موشوتاس** (قبرص) إن اعتماد البلدان المتزايد على التكنولوجيات الجديدة أدى إلى ارتفاع الجرائم والهجمات الإلكترونية ضد الأفراد والمؤسسات والحكومات. علاوة على ذلك، أدت جائحة كوفيد-19 إلى زيادة التعرض الرقمي. وللبرلمانات دور حاسم تؤديه في ضمان سلامة وأمن مواطنيها في الفضاء الإلكتروني. وينبغي لهم رفع مستوى الوعي بضرورة التصدي للهجمات والجرائم الإلكترونية ووضع التشريعات وإطار دولي جديد لمنعها ومكافحتها. ولذلك ينبغي للبرلمانيين أن يدعموا الأمم المتحدة في إنشاء اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، والتي يمكن أن تكون بمثابة أساس لتعزيز التشريعات الوطنية القائمة. ويمكن أن يساعد أيضاً على زيادة التعاون الدولي، وهو أمر ضروري لمكافحة الجرائم الإلكترونية.

وقال **السيد و. أموتيكي** (زامبيا) إن برلمان زامبيا يعكف حالياً على وضع تشريعات لمعالجة جرائم الفضاء الإلكتروني، التي تشكل تهديداً جديداً للسلم والأمن. وتعترف حكومته بأن البرلمان لا يزال يمثل منبراً فريداً لتثقيف المواطنين بشأن كيفية التصدي لهذه الجرائم ومنعها، وتعزيز السلم والأمن وسيادة القانون. ويعتبر التعليم عنصراً رئيسياً في زيادة الوعي بالجرائم الحاسوبية وتهديدها للأمن العالمي، وقد أدخلت حكومته مؤخراً التعليم الابتدائي والثانوي المجاني في جميع أنحاء البلاد.

وقال **السيد ت. هيرتر** (سويسرا) إن القضية قيد المناقشة مهمة لأنها تؤثر على الدولة والمواطنين والاقتصادات. ومع ذلك، لا يزال يتعين معالجة ثلاث مسائل رئيسية لكي تدعم سويسرا مشروع القرار. أولاً، على الرغم من اختلاف تعريفي الهجمات والجرائم الإلكترونية، فقد تم استخدام المصطلحين معاً في النص. ثانياً، إن الفضاء الإلكتروني مشمول بالقانون الدولي وينبغي إزالة التعابير التي تبدو وكأنها تشكك في القانون الدولي. وبناء على ذلك، ينبغي حذف الإشارات

إلى الأطر والصكوك القانونية في الفقرات 1 و9 و12 من الديباجة. ثالثاً، يمكن أن يؤدي الكيان العالمي الجديد لأمن الفضاء الإلكتروني المقترح والذي أشارت إليه الفقرتان 12 و13 من المنطوق إلى فقدان السيادة وينبغي التوصل إلى حل بديل.

وقال **السيد م. محطب** (الهند) إنه يلزم اتباع نهج متعدد الأوجه لتعزيز نظافة وأمن الفضاء الإلكتروني، وأشار إلى أن بلده شارك في رعاية الأمم المتحدة قرار الجمعية العامة بإنشاء لجنة خبراء حكومية دولية مخصصة لوضع اتفاقية دولية لمكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الأغراض الإجرامية. وفي معرض الإشارة إلى عدم وجود قانون دولي للتصدي للجرائم الإلكترونية، قال إن مشروع القرار يتيح فرصة فريدة للتصدي للجرائم الإلكترونية، وينبغي للبرلمانيين تشجيع حكوماتهم على مناقشة الجرائم الإلكترونية ومكافحتها في جميع أنحاء العالم. فالقوانين ضرورية لمحاكمة المجرمين ومعاقبتهم وحماية حقوق المواطنين. فالبيانات الشخصية على وجه الخصوص تقع في قلب الاقتصاد الرقمي سريع النمو ويجب حمايتها. سعى مشروع قانون حماية البيانات الشخصية الرقمية للعام 2022 الذي أقره البرلمان الهندي إلى تحديد حقوق وواجبات المواطنين من ناحية، والالتزامات المتعلقة بالاستخدام القانوني للبيانات المجمعة من ناحية أخرى. ويعمل مرتكبو الجرائم الإلكترونية في ظل حصانة كبيرة من العقاب من أي مكان تقريباً، وغالباً ما يكون من الصعب جداً تعقبهم. ولذلك يمثّل الأمن الإلكتروني تحدياً عالمياً. والتعاون الدولي مطلوب لمكافحة الجرائم المرتكبة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والهجمات الإلكترونية، والمعلومات المضللة وحملات التضليل.

وقالت **سعادة السيدة جنان محسن رمضان** (دولة الكويت) إنها بينما ترحب بتأكيد المقررين المشاركين على الطبيعة التقنية لمشروع القرار، فإنه يجب تحقيق التوازن بين منع الهجمات الإلكترونية وحماية الأمن الوطني، مع ضمان حرية التعبير. ويجب أن تعالج التشريعات والمقررات والقرارات الدولية اتجاهات مثل التدخل الإلكتروني في العمليات الانتخابية والأخبار الكاذبة التي تشكل تهديداً للمصالح الوطنية وينبغي اعتبارها جريمة إلكترونية. والتعاون الدولي مطلوب أيضاً لمعالجة مثل هذه المسائل الهامة.

وقال **السيد س. تاي** (كمبوديا) إن مشروع القرار يسلط الضوء على الشواغل المشتركة بشأن التهديد العالمي الذي يشكله الأمن الإلكتروني والحاجة إلى التضامن الدولي في مكافحة جميع أشكال الجرائم الإلكترونية. ومع تحول العالم إلى عالم رقمي على نحو متزايد، تتزايد مخاطر الهجمات والجرائم الإلكترونية، التي يمكن أن تكون مدمرة للبلدان، وكانت كمبوديا ملتزمة بالانضمام إلى جهود الوقاية العالمية. وأشار إلى عدد من المبادرات الدولية والإقليمية في مجال الجريمة الإلكترونية، وقال إن حكومته اعتمدت إطاراً للاقتصاد الرقمي والسياسة الاجتماعية للفترة 2021-2035، يسعى إلى تعزيز التكيف والتحول الرقمي في جميع القطاعات لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز التنمية المستدامة

والاندماج الاجتماعي. كما تم إعداد مشروع قانون تطلعي للأمن الإلكتروني في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ويجري إعداد مشروع قانون بشأن حماية البيانات الشخصية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز العمل من أجل التوصل إلى حل منسق. وستدعم كمبوديا إنشاء منظمة معززة للأمن الإلكتروني وإنشاء منصة قوية للقطاعين العام والخاص للعمل معاً في مجال الأمن الإلكتروني.

وأعرب **السيد ل. ج. دو نيكولاي** (فرنسا) عن بعض التحفظات بشأن مشروع القرار. وعلى الرغم من أن الهجمات والجرائم الإلكترونية مسألتان وثيقتا الصلة، فقد تم تناولهما في عمليات دولية مختلفة، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة، وينبغي إزالة مفهوم الهجمات الإلكترونية من النص. ومن دواعي القلق إمكانية إستغلال المبادرة الجارية في الأمم المتحدة من قبل بعض الدول التي ترغب في تعزيز سيطرة الدولة على الفضاء الإلكتروني، مما يقوض الحريات الأساسية. وينبغي تنفيذ وتوسيع نطاق الأدوات القانونية الحالية للأمن الإلكتروني، مثل اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية (اتفاقية بوخارست) ومعايير الأمم المتحدة بشأن سلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني. وأعرب عن بعض الشكوك بشأن إنشاء مركز عالمي للعمليات الأمنية نظراً لاختلاف النهج التي تتبعها الدول. وينبغي الحرص على عدم اعتماد تعريفات مقيدة للغاية في مثل هذا المجال سريع التطور.

وقالت **السيدة م. كينر نيلين** (برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي) إن الدليل البرلماني بشأن ضمان مستقبلنا المشترك، الذي نشرته عدة منظمات، بما في ذلك الاتحاد البرلماني الدولي، يتضمن أمثلة على التدابير الوطنية والإجراءات البرلمانية بشأن تنفيذ القانون الدولي لمنع الهجوم الإلكتروني. كما قدمت روابط لموارد مفصلة حول التصدي لمثل هذه الهجمات، بما في ذلك دليل تالين بشأن القانون الدولي المطبق على الحرب الإلكترونية ومبادئ اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن تطبيق القانون الإنساني الدولي. وقد تابع الاتحاد البرلماني الدولي نشر الدليل خلال فعالية برلمانية إلكترونية، والتقرير متاح على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني الدولي ومنظمة "برلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي."

وقال **السيد أ. م. فيلا** (رومانيا) إن التعديلات التي اقترحتها رومانيا على مشروع القرار تهدف إلى تعزيز النص. وفي انتظار اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة، ينبغي للبرلمانيين التركيز بشكل أكبر على الإطار الدولي والإقليمي القائم. واستضافت رومانيا مكتب برنامج الجرائم الإلكترونية التابع لمجلس أوروبا، الذي ساعد في رصد تنفيذ المشاريع بموجب اتفاقية بودابست. والنموذج الذي تتبعه رومانيا في تطوير وتنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يرتكز على الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ورومانيا ملتزمة تماماً بتعزيز إطار دولي لسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني استناداً إلى القانون الدولي.

وقالت **السيدة أ. أنستريل** (السويد) إنه ثمة منطقة رمادية بين الحرب والسلم تسعى فيها البلدان التي ترغب في نظام عالمي مختلف إلى تقويضه وزعزعة استقراره من خلال ممارسة الضغوط السياسية والنفسية والاقتصادية. ويتعين على البلدان أن تحقق التوازن بين الدفاع عن البنية الأساسية المهمة وحماية حقوق الإنسان وحرية التعبير. إن النظر في الهجمات والجرائم الإلكترونية في مشروع القرار ينطوي على خطر إضفاء الشرعية على التحركات الرامية إلى السيطرة على الإنترنت بدلاً من مكافحة الجرائم الإلكترونية نفسها. ولذلك ينبغي حذف مصطلح "الهجمات الإلكترونية" من مشروع القرار. ويمكن أيضاً تطوير قائمة مصطلحات لشرح المفاهيم المختلفة.

وشكرت **السيدة ر. سان جيرمان** (كندا) المقررين المشاركين على عملهم وقالت إن الموضوع قيد المناقشة يحظى باهتمام عالمي. وتعتمد جميع البلدان على التكنولوجيات الرقمية التي كانت معرضة للخطر، وبالتالي يتعين عليها أن تتحرك. ومع ذلك، يجب احترام القانون الدولي. ويجب أن تنطبق المعايير الدولية على الفضاء الإلكتروني ويجب محاسبة مرتكبي الجرائم الإلكترونية. وقد اقترح وفدها تعديلات على مشروع القرار لضمان التركيز على الأمن الإلكتروني وتمكين الأمم المتحدة من التركيز على الجرائم الإلكترونية. ولذلك فإنها ترغب في حذف الإشارات إلى التفاوض بشأن اتفاقية دولية بشأن الجريمة الإلكترونية والإشارات إلى المسائل المثيرة للجدل التي لا تزال قيد المناقشة في الأمم المتحدة. وينبغي إضافة فقرة لتشجيع الالتزام بالتدابير الدولية القائمة، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تعزيز سلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني، مع ضمان استقلالية الحكومة. وينبغي تسليط الضوء على أهمية احترام حقوق الفرد من خلال الجهود التشريعية التي يبذلها البرلمانيون، لا سيما في ما يتعلق بالأمن الإلكتروني، وينبغي أن تكون هناك إشارة أكبر إلى الأشخاص الضعفاء، مثل النساء والأطفال والمجتمعات المستهدفة بجرائم الكراهية.

وقال **السيد أ. سوانمونغكول** (تايلاند) إن مشروع القرار جاء في الوقت المناسب لأن المجتمع الدولي واجه هجمات وتهديدات إلكترونية واسعة النطاق خلال جائحة كوفيد-19. وتم الترحيب بالارتباط القوي الذي تم تسليط الضوء عليه بين التعاون الدولي والوطني في تطوير استراتيجية فعالة للأمن الإلكتروني، والتركيز على العمل البرلماني في تسهيل إنشاء مساحة رقمية أكثر أماناً ونظام بيئي أكثر مرونة للفضاء الإلكتروني. وترد حاجة إلى سياسة ذات توجه عملي للأمن الإلكتروني، وتدابير يمكن تعزيزها بقوانين وطنية قوية، ولوائح تنظيمية يمكن أن تساعد في إدارة مخاطر الأمن الإلكتروني أو اكتشافها قبل ظهورها، لا سيما في ظل عدم وجود اتفاق دولي ملزم بشأن هذه المسألة. وقد أنشأت تايلاند وكالة وطنية لأمن الفضاء الإلكتروني وشجعت الآخرين على أن يحذوا حذوها. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي إطلاق مشروع لبناء القدرات البرلمانية لتعزيز ثقافة الأمن الإلكتروني والمساءلة للمساعدة في حماية المواطنين، ولا سيما

الفئات الضعيفة، من الآثار السلبية للهجمات والجرائم الإلكترونية. وينبغي أيضاً توفير المعرفة الرقمية الحديثة والمعرفة التكنولوجية لتحقيق بيئة آمنة على الإنترنت وأمن إلكتروني مستدام.

وأعرب **السيد أ.أ. أنديكان** (تركيا) عن امتنان بلاده لتضامن المجتمع الدولي ومساهمته في جهود البحث والإنقاذ والإغاثة في أعقاب الزلازل القوية الأخيرة.

وتؤدي رقمنة العالم إلى زيادة في عدد وشدة التهديدات الإلكترونية، والتي يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على الأفراد والشركات والحكومات. ويلزم بذل جهود متضافرة من جانب جميع الجهات المعنية لمواجهة الهجمات والجرائم الإلكترونية عبر الإنترنت، التي تشكل تهديدات خطيرة للأمن العالمي. ويجب على الحكومات أن تعمل معاً لوضع وإنفاذ القوانين واللوائح الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، والاستثمار في تطوير تدابير الأمن الإلكتروني، وتشجيع الشركات على اعتماد أفضل الممارسات في مجال الأمن الإلكتروني، وتثقيف الأفراد حول مخاطر التهديدات الإلكترونية.

وقالت **السيدة د. دلاكود** (جنوب إفريقيا) إنه من المتوقع أن تصل الأضرار الناجمة عن جميع أشكال الجرائم الإلكترونية إلى 10.5 تريليون دولار أمريكي سنوياً بحلول العام 2025. وتشكل الهجمات والجرائم الإلكترونية أيضاً تهديداً كبيراً للمواطنين والشركات ومؤسسات الدولة، مما يؤدي إلى تآكل الثقة بين مستخدمي الإنترنت والتسبب في الإضرار بسمعة مقدمي الخدمة. وترحب جنوب إفريقيا بالدعوة إلى التعاون الدولي لمعالجة هذه المشاكل من خلال الصكوك التشريعية المناسبة في انتظار الانتهاء من وضع أول اتفاقية ملزمة قانوناً بشأن هذه المسألة. ومع ذلك، لا ينبغي أن تستخدم مكافحة الجرائم الإلكترونية لتفكيك حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في الخصوصية، ويتعين على الدول أن تعمل على إيجاد توازن مناسب بين المخاوف الأمنية واحترام حقوق الإنسان. وقد أدى تصاعد الجرائم الإلكترونية في جنوب إفريقيا إلى وضع قانون الجرائم الإلكترونية وقانون حماية المعلومات الشخصية، مما جعل التشريعات الوطنية لحماية البيانات والأمن الإلكتروني متوافقة مع المعايير العالمية. لقد أيدت جنوب إفريقيا مشروع القرار.

وأشاد **سعادة السيد شعلان عبدالجبار علي الكريم الكريم** (البرلمان العربي) بجهود المقررين المشاركين في تطوير مشروع القرار الذي شجع البرلمانات على التعاون مع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وأوصى بإنشاء مراكز وطنية للأمن الإلكتروني.

وللبرلمانيين دور هام يتعين عليهم القيام به في تعزيز التطوير السريع لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن هذه القضية. وينبغي تطوير قاعدة بيانات لتشمل جميع الهجمات الإلكترونية التي تواجهها البلدان، والتي يمكن بعد ذلك دراستها لضمان الاستجابة في الوقت المناسب للهجمات المستقبلية. ويعلق البرلمان العربي أهمية خاصة على الأمن الإلكتروني، وقد شجع البرلمانات الوطنية على صياغة إطار شامل للجرائم الإلكترونية لحماية البنية التحتية في الدول العربية.

وقال **السيد ك. لاكروا** (بلجيكا) إن التعاريف المستخدمة ينبغي ألا تكون مفرطة التقييد، مما قد يحول دون أخذ التطورات التكنولوجية في الاعتبار، أو واسعة للغاية، مما قد يسمح بإساءة استخدام حقوق الإنسان والحريات وعدم احترامها. وبناء على ذلك، ينبغي استخدام التعاريف الحالية، التي تتفق مع القانون الدولي. وفي ما يتعلق بالجرائم الألكترونية، فإن الإشارة إلى اتفاقية بودابست مهمة أيضاً. وفي حين أن الآليات الدولية الجديدة قد تكون مفيدة، ينبغي تنفيذ الآليات القائمة أولاً على أساس الثقة المتبادلة وبطريقة لا تؤدي إلى التسييس. وينبغي الحرص على ضمان عدم تعارض مشروع القرار مع اتفاقية بودابست، ويجب تجنب إنشاء معايير دولية متباينة. ومن المهم الحفاظ على تعددية الأطراف المنفتحة والفعالة، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وينبغي لمشروع القرار أن يسعى إلى ضمان الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وحرية التعبير على الإنترنت.

وشكر **السيد ف. فويتكو** (الجمهورية التشيكية) المقررين المشاركين على جهودهم. وفي حين يجب اتخاذ إجراءات لمعالجة الزيادة في الجرائم الإلكترونية التي ترتكبها المنظمات الإجرامية والأفراد وبعض الدول، يجب الحفاظ على الحريات وحقوق الإنسان في الفضاء الإلكتروني الحر والمفتوح. وينبغي لمشروع القرار أيضاً أن يدرج المسنين ضمن تعريفه لأكثر الفئات ضعفاً. الجريمة الإلكترونية مصطلح واسع وينبغي أن تشمل الهجمات الإلكترونية.

وحثّ **السيد ج.كراوغويل** (أيرلندا) بعد أن لاحظ العدد الكبير جداً من المقترحات المقدمة، المشاركين على عدم الإصرار على تعديلاتهم وأن يضعوا في اعتبارهم الهدف المشترك المتمثل في اعتماد قرار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معاً لعزل مجرمي الفضاء الإلكتروني والدول القومية التي تدعمهم.

وقال **السيد ج. ك. وايرو** (كينيا) إن بلاده تفتخر بكونها رائدة في الفضاء الرقمي. وهي تعمل على رقمنة وأتمتة الخدمات الحكومية وتقوم بتطوير البنية الأساسية الرقمية، بما في ذلك في المناطق الريفية. كما أصدرت عدة قوانين في السنوات الخمس الماضية تتعلق بالفضاء الإلكتروني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. غير أن استمرار التفاوتات الاقتصادية العالمية يعتبر شكلاً من أشكال الإرهاب الاقتصادي، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة إلى تعزيز المساواة. وما لم تعمل شركات التكنولوجيا الكبرى على معادلة نظام الضرائب الرقمي، فإن أوجه عدم المساواة التي تديمها الخرائط الجغرافية سوف تستمر وسوف تتفاقم الفجوة الرقمية. فعندما تُحرم البلدان من المزايا الاقتصادية، فإنها تُحرم أيضاً من فرصة الاستفادة من الفضاء الرقمي ويمكن أن تصبح محرومة من حقوقها. وينبغي أن تكون المساواة مبدأً أساسياً في تطوير الاتفاقيات ذات الصلة.

وشكر **سعادة السيد محمد سليمان عيسى الهلالات** (المملكة الأردنية الهاشمية) المقررين المشاركين في إعداد مشروع القرار، وشدد على أهمية التعاون الدولي في مكافحة الهجمات والجرائم الإلكترونية، التي غالباً ما تكون ذات طبيعة عابرة

للحدود. وقد أنشأ بلده معهداً للأمن الإلكتروني وتشريعاً يجرم مرتكبي الجرائم الإلكترونية، ويدعو البلدان إلى ضمان اتساق تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات والقواعد الدولية ذات الصلة.

وأعرب **سعادة السيد محمد أنور بوشويط** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) عن تعازيه لشعبي الجمهورية العربية السورية وتركيا في أعقاب الزلازل التي ضربت المنطقة.

وشكر المقررين المشاركين على تطوير مشروع القرار بشأن قضية هامة من الصعب للغاية مكافحتها. ويلزم وضع تعريف شامل مقبول لجميع الدول، لأن ما يعتبره البعض حرية تعبير يمكن أن يعتبره آخرون جريمة. وينبغي مواءمة القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية من أجل مكافحة الهجمات الإلكترونية.

وقال **السيد ف. أوليسكو باريرو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) إنه يبدو من مشروع القرار أن جميع البلدان على نفس المستوى. ومع ذلك، تكافح بعض البلدان من أجل حقوق الوصول إلى التكنولوجيات واستخدامها لمصلحتها بينما يستخدمها أفراد آخرون لأغراض ضارة. وينبغي لنظام التعليم في جميع البلدان، وخاصة في أمريكا اللاتينية، أن يبدأ في إعداد الأطفال لاستخدام هذه التكنولوجيات من سن المدرسة الابتدائية، ويمكن أن تؤدي المنظمات غير الحكومية دوراً هاماً في هذا الصدد. وينبغي للدول التي تتمتع بخبرة أكبر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تساعد وتتضامن مع الدول التي لديها خبرة أقل. ورغم ترحيبه بمشروع القرار، إلا أنه ينبغي أن يكون النص أكثر توجهاً نحو العمل.

وشكرت **السيدة أ. شكروم** (أوكرانيا) المقررين المشاركين على عملهم بشأن هذه المسألة الصعبة للغاية.

وتتعلق معظم التعديلات التي اقترحتها بلادها على مشروع القرار بالاستخدام العشوائي للهجمات الإلكترونية ضد المدنيين والنساء والأطفال والبنية الأساسية المدنية والوطنية الحيوية. وفي حين أن اتفاقيات جنيف تنظم سلوك النزاعات المسلحة، والأسلحة والحرب الإلكترونية التي يمكن أن تسبب الدمار أيضاً، إلا أنه لم يتم تنظيم الفوضى والذعر بعد.

وخلال العام الماضي من العدوان غير المبرر الذي شنته روسيا الاتحادية على أوكرانيا، كان هناك أكثر من 5000 جريمة إلكترونية وهجوم إلكتروني ضد البنية الأساسية الحيوية المدنية والطاقة والحكومية والمالية والنقل في بلدها. كما تعرضت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والبرلمانيون في أوكرانيا لهجمات إلكترونية. وكانت السلطات تحيل الأدلة إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي لأنه تشكل مثل هذه الأعمال جرائم حرب.

ويلزم تنظيم الفضاء الإلكتروني لمنع استخدام النزاعات والحرب الإلكترونية ضد المدنيين.

وشكر **سعادة السيد نضال عمار** (الجمهورية العربية السورية) المقررين المشاركين على جهودهم. وتحظى حرية التعبير وحرية الإعلام بأهمية بالغة وقد أعطتها شبكة الإنترنت زخماً كبيراً. ويعترف بلده بالتهديد الذي تشكله الجرائم

الإلكترونية على الأفراد والمؤسسات والأمن، وقد أصدر تشريعات تتعلق بالاتصالات الإلكترونية. وهو يؤيد مشروع القرار ويرحب بالتدابير القانونية المتخذة لمكافحة الجرائم الإلكترونية في جميع أنحاء العالم. وأعرب عن امتنان بلاده للمساعدة والتضامن التي قدمها المجتمع الدولي في أعقاب الزلازل الأخيرة.

وقال **السيد ج. تسوندو تسوندو** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) إنه لا يمكن تحقيق التنمية من دون السلام ويجب معالجة العوامل المسببة للجرائم الإلكترونية. ويعمل برلمانه على وضع تشريعات لمكافحة الجرائم الإلكترونية وإنشاء آلية لمنع إساءة استخدام المعادن المخصصة للأجهزة الإلكترونية التي تسهل ارتكاب الجرائم الإلكترونية. إن استغلال المعادن هو الذي يقود الحرب في بلده وينبغي لمشروع القرار أن يحدد جزاءات ضد البلدان التي تشجع استخراج هذه المعادن من الدم بطريقة غير مشروعة. وينبغي للبرلمانيين أيضاً أن يطوروا قراراً يدعو إلى إنهاء الحرب، التي لم تكن تُشن من أجل الحرية، بل كانت مدفوعة بمعادن النزاع.

وقال **السيد أ. أموي** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) إن من واجب البرلمانيين سد الفجوة الرقمية وتمكين البلدان النامية من الوصول إلى مستوى البلدان المتقدمة نفسه. ومن المهم الحفاظ على سلامة وأمن البنية الأساسية الإلكترونية، ولا ينبغي السماح باستخدام المنصات الاجتماعية لترويج خطاب الكراهية أو انعدام الأمن أو عدم الاستقرار أو لتوسيع نطاق الإرهاب. ورغم أنه ينبغي احترام حرية التعبير، يجب الحفاظ على سلامة المجتمع وأمنه، وقد يتعين إخضاع حرية التعبير لقيود معينة، على النحو المنصوص عليه في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وعلى الرغم من تطوير العديد من منصات التواصل الاجتماعي في الدول الغربية، إلا أنها تُستخدم في جميع أنحاء العالم. وبناء على ذلك، لا ينبغي أن يخضع استخدامها للقواعد واللوائح الوطنية وحدها، بل أيضاً للقانون الدولي، ولابد من وضع اتفاقية دولية لضمان المساءلة والمسؤولية. وأخيراً، فمن شأن فرض التدابير القسرية الانفرادية أن يزيد من صعوبة سد الفجوة الرقمية.

وشكرت **السيدة م. غونزاليس** (إسبانيا) المقررين المشاركين على جهودهم الرامية إلى معالجة مسائل الأمن الإلكتروني والجرائم الإلكترونية، التي تشكل أحد التحديات الرئيسية للمجتمعات والديمقراطيات. ولفتت الانتباه بشكل خاص إلى الفقرتين 20 و21 من منطوق مشروع القرار وشددت على ضرورة حماية البرلمانات في جميع أنحاء العالم، وخاصة خلال العمليات الانتخابية عندما يمارس المواطنون حقهم الديمقراطي في التعبير عن آرائهم السياسية. وقد تم تقديم عدد كبير من التعديلات نظراً لأهمية الموضوع. وكان المقررون المشاركون يحاولون إدراج أكبر عدد ممكن من الفروق الدقيقة، وتجنب التعريفات الصارمة مع دعم إنشاء هيكل مشترك للتعاون الدولي يكون مقبولاً للجميع. وأعربت عن تأييدها للنهج الذي طرحه ممثل أيرلندا وحثت البرلمانيين على اعتماد القرار الذي تمس الحاجة إليه.

ورحبت **السيدة س. أميرو** (أوغندا) بمشروع القرار، وقالت إن إساءة استخدام منصات التواصل الاجتماعي من خلال نشر معلومات كاذبة وخبيثة ومؤذية أثرت سلباً على تمتع الأفراد بالحق في الخصوصية، بل وأثرت أيضاً على القُصَّر. وقد أصدر برلمان أوغندا تشريعاً للتصدي للتحديات المرتبطة بإساءة استخدام الإنترنت، والذي يحظر المشاركة غير القانونية لأي معلومات تتعلق بالأطفال والمعلومات غير المرغوب فيها أو الخبيثة وخطاب الكراهية. تم منع أي فرد مدان بموجب قانون إساءة استخدام الكمبيوتر من شغل منصبه لمدة 10 سنوات. ودعت البلدان إلى توفير اعتمادات مناسبة في الموازنة لمثل هذه المبادرات.

وأثنى **سعادة السيد عبد الرحمن بن أحمد الحربي** (المملكة العربية السعودية) على عمل المقررين المشاركين في إعداد مشروع القرار. وتؤيد حكومته الجهود الدولية المبذولة في إطار الأمم المتحدة لوضع اتفاقية دولية لمكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية. وقد صدقت على قانون لمكافحة سرقة البيانات، ودعت البلدان إلى وضع تشريعات وطنية لحماية خصوصية الأفراد، والمساعدة في مكافحة الجرائم الإلكترونية، وضمان محاكمة مرتكبيها. وتعد الأنشطة الافتراضية جزءاً من الحياة اليومية، وتعتبر التدابير الرامية إلى تحديد هوية مجرمي الإنترنت ضرورية لضمان الاستخدام الآمن للتكنولوجيا. واعترف بالعدد الكبير من التعديلات على القيمة المطروحة، وقال إنه ينبغي للجنة أن تبذل قصارى جهدها لاعتماد مشروع القرار.

وقال **السيد ج. موهيندرا** (المملكة المتحدة) إن التحول إلى عالم الإنترنت جلب معه تحديات جديدة. استخدمت منظمات الجريمة الإلكترونية الدولية العمليات الإلكترونية لاستهداف أي شخص بدءاً من البنية الأساسية المدنية الكبيرة وحتى الشركات الصغيرة والأطفال، وكان الأمر يتطلب المزيد من الأمن. وفي العام 2022، تسببت الجرائم الإلكترونية في أضرار بقيمة 7 تريليونات دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم في السنوات المقبلة. علاوة على ذلك، فقد تم فقدان ما يقدر بنحو 2.7 مليار ساعة في حل الجرائم الإلكترونية. وشكر المقررين المشاركين على عملهم الممتاز، وقال إنه من المهم أن نكون محددين عند التكلّم عن الجرائم الإلكترونية. فقط تلك الجرائم التي تتطلب اتصالاً بالكمبيوتر أو الإنترنت هي التي يجب تصنيفها على أنها جرائم إلكترونية في أي اتفاقيات دولية. ويواصل بلده العمل مع المجتمع الدولي للحد من الجرائم المرتكبة ضد السلم والأمن الدوليين من خلال تعزيز وتنفيذ المعايير القائمة لسلوك الدولة المسؤول في الفضاء الإلكتروني.

وقال **السيد س. مادرازو ليمون** (المكسيك) إن مشروع القرار يشير إلى التعاون والوقاية وتبادل المعلومات والتنظيم والحوكمة والمرونة. لكن الإنترنت كان مثل الجو، ينتقل من بلد إلى آخر ولا يعترف بالسيادات. ولذلك فمن المهم المضي قدماً من خلال إنشاء وكالة دولية بالتعاون مع جميع البلدان. ومن الضروري وجود معايير تقنية عالية وتوجيهات وإجراء

تحقيقات أكثر تفصيلاً، ويجب أن ترد قناة مركزية لجمع المعلومات. ويلزم أيضاً توحيد العمل الذي تقوم به الدول. وينبغي لمثل هذه الوكالة الدولية أن تكون لها علاقة وثيقة مع الإنتربول والمنظمات الدولية الأخرى المشاركة في مكافحة الجرائم الإلكترونية.

وقالت **السيدة س. سوبيا** (باكستان) إنه ينبغي الاستعاضة عن مصطلح "الجريمة الإلكترونية" في مشروع القرار بعبارة "إساءة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية" لتغطية الجرائم التي لا تندرج تحت تعريف "الجريمة الإلكترونية" ، مثل خطاب الكراهية، وكراهية الأجانب، ورهاب الإسلام، وغيرها من الجرائم المتعلقة بالدين. ومع ذلك، ينبغي الاحتفاظ بالإشارات في النص إلى الاتفاقيات المتعلقة بالجرائم الإلكترونية.

وشكرت **سعادة السيدة سارة فلكناز** (دولة الإمارات العربية المتحدة)، المقررة المشاركة، المشاركين على مداخلاتهم وتفهمهم لأهمية الموضوع. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون بشأن هذه القضية، وللبرلمانات دور مهم تؤديه في زيادة الوعي وتطوير التشريعات أو إنشاء إطار. وتعتبر حقوق الإنسان وحرية التعبير من المسائل الحاسمة في ما يتعلق بالفضاء الإلكتروني.

ورحب **السيد ج. سيبيدا** (إسبانيا)، المقرر المشارك، بالمقترحات المثيرة للاهتمام بشأن ازدواجية الأمن والحرية، والأسئلة المطروحة حول التعاريف والمفاهيم المختلفة. وأشار إلى أهمية احترام الأطر الدولية القائمة، فقال إنه لن يكون من الممكن للاتحاد البرلماني الدولي أن يكرر في يومين أو ثلاثة أيام المناقشة المفتوحة والواسعة النطاق التي كانت مستمرة في الأمم المتحدة لبعض الوقت. ومن أجل التوصل إلى نص مقبول، يتعين على المشاركين أن ينحوا خلافاتهم جانباً وأن يجتمعوا حول موضوع يوحد الجميع، وهو على وجه التحديد النضال ضد أولئك الذين يحاولون تدمير بلدانهم. وأعرب عن أمله في أن يكون من الممكن وضع نص نهائي يكون مقبولاً لدى الجميع.

وأعلن **الرئيس** أن اللجنة ستبدأ النظر في التعديلات المقترحة في جلستها بعد ظهر ذلك اليوم. كما أبلغ المشاركين بأن الموعد النهائي لتقديم المقترحات بشأن موضوع القرار التالي هو في وقت لاحق من ذلك اليوم.

واختتمت الجلسة عند الساعة 11:40.

جلسة الثلاثاء 14 آذار/مارس 2023

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة عند الساعة 14:30 برئاسة سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان بن محمد الأحبابي (دولة قطر)، رئيس اللجنة الدائمة.

ج) صياغة مشروع القرار واعتماده في الجلسة العامة

(C-I/146/DR)

أشار **الرئيس** إلى أن وفدي الهند وروسيا الاتحادية قد أعربا عن تحفظات على النص، واقترح أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء.

وقال **السيد أ. لاريم** (ألمانيا) إنه يمكنه الموافقة على هذا الاقتراح.

وتم اعتماد القرار بتوافق الآراء.

وقال **السيد أ. دينيسوف** (روسيا الاتحادية) إنه على الرغم من تأييده للنص بشكل عام، فإنه يرغب في الإعراب عن تحفظ بشأن وصف اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية في الفقرة 11 من الديباجة والفقرة 1 من المنطوق.

وأشار **السيد ت. هيرتر** (سويسرا) إلى الفقرة 25 من المنطوق، فقال انه يمكن أن يؤدي الفريق العامل المعني بالعلم والتكنولوجيا المهام التي سيضطلع بها فريق عامل معني بالجريمة الإلكترونية.

واقترح **الرئيس** أن يقوم، بصفته رئيس اللجنة، بعرض القرار على الجمعية العامة لاعتماده رسمياً.

ولقد تم الاتفاق على ذلك.

الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة

قال **الرئيس** إن المملكة المغربية والأرجنتين وبلجيكا قدموا مقترحات بشأن موضوع القرار التالي. وأشار إلى عدم اكتمال النصاب القانوني في اجتماع المكتب الذي تمت فيه مناقشة الاقتراحين. ولذلك قرر المكتب دعوة اللجنة للاختيار بين المقترحات المقدمة بدلاً منها. ودعا الوفود إلى تقديم مقترحاتها.

وقال **سعادة السيد أحمد التويزي** (المملكة المغربية) قال إن وفده يقترح عنوان "مساهمة البرلمانات في الجهود الدولية الرامية إلى إنهاء التجنيد العسكري للأطفال" لموضوع القرار القادم. على الرغم من الهدف الدولي المتمثل في إنهاء التحاق الأطفال بالجيش، فقد تم تجنيد ملايين الأطفال في جميع أنحاء العالم وتسجيلهم من قبل الجماعات المتمردة أو الإرهابية أو الانفصالية. ويُجبر هؤلاء الأطفال على المشاركة في النزاعات المسلحة، وكثيراً ما يتعرضون للاعتداء الجنسي والاستغلال

والعنف. وقد أدت الإجراءات المختلفة، لا سيما التي اتخذتها اليونيسيف وشركاؤها، إلى إطلاق سراح حوالى 100 000 جندي من الأطفال وإعادة إدماجهم، ومع ذلك لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لإنهاء تجنيد الأطفال العسكري. ويجب على البرلمانات الوطنية والبرلمانيين أن يبذلوا جهوداً لا تكل لتحقيق هذا الهدف. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع اليونيسيف والشركاء الآخرين، أن يقود حملة دعوة مكثفة على المستوى الدولي لتشجيع الدول التي لم توافق بعد على مبادئ باريس على القيام بذلك ومواءمة تشريعاتها الوطنية مع اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولات الاختيارية ذات الصلة. وأعرب عن أمله في أن يؤدي اختيار الموضوع إلى وضع قرار يمكّن البرلمانات من المساهمة في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإنهاء التجنيد العسكري للأطفال وضمان حصولهم على حماية أفضل أثناء النزاعات المسلحة.

وقالت **السيدة م. ستولبيزر** (الأرجنتين) إن وفدها، مع وفد بلجيكا، يقترح عنوان معالجة الأثر الاجتماعي والإنساني لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي لموضوع القرار المقبل. وبينما ساهمت العلوم والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بشكل كبير في المجتمعات والتنمية، إلا أن هناك حاجة إلى منظور أخلاقي. وكانت أنظمة الأسلحة المستقلة، التي تختار وتطبق القوة على الأهداف من دون تدخل بشري، مصدر قلق خطير وعاجل، لا سيما في ضوء الوتيرة السريعة لتطوير الذكاء الاصطناعي. وترد ثلاثة مجالات هامة يتعين معالجتها: الأثر الإنساني، والمسؤولية والمساءلة، والبعد الأخلاقي. وكما قال الأمين العام للأمم المتحدة، فإن الآلات التي تتمتع بالسلطة والسلطة التقديرية اللازمة لإزهاق الأرواح من دون تدخل بشري هي غير مقبولة سياسياً، ومنفرة أخلاقياً، وينبغي أن يحظرها القانون الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتفاوض بشأن صك ينظم ويحظر استخدام هذه الأسلحة، وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يظهر القيادة في هذا الصدد من خلال وضع التوصيات.

وقال **السيد س. لاكروا** (بلجيكا) إن الذكاء الاصطناعي سلاح ذو حدين. لديه إمكانات كبيرة لفعل الخير، ولكن إذا سمح له بالتطور من دون رادع، فقد يؤدي ذلك إلى تدمير الحضارة. وبالإضافة إلى المسائل المرتبطة بالمسؤولية والمساءلة، ترد أمور أخلاقية ومعنوية يجب معالجتها في منح الآلة القدرة على استهداف الأفراد من دون أي تدخل بشري وعلى أساس خوارزمية مجردة من الإنسانية. ومن غير المرجح أن يسمح البرلمانيون للآلة بالقيام بدورها التشريعي الهام، ولا ينبغي لهم أن يمنحوا الآلات السلطة العليا للقضاء على الحياة. ولذلك فإنه يدعو اللجنة إلى اختيار الاقتراح الخاص بموضوع القرار التالي.

واقترح **الرئيس** أن تشرع اللجنة في التصويت لتحديد أي من الاقتراحين ستتم دراسته خلال الدورة القادمة.

وتم التصويت برفع الأيدي.

وحصل الاقتراح المقدم من وفد المملكة المغربية على 10 أصوات، وحصل الاقتراح المقدم من وفدي الأرجنتين وبلجيكا على 14 صوتاً.

واعتبر **الرئيس** أن اللجنة ترغب في الموافقة على موضوع القرار التالي المتعلق *بمعالجة الأثر الاجتماعي والإنساني لأنظمة الأسلحة الذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي* وتعيين السيدة م. ستولبيزر (الأرجنتين) والسيد ك. لاكروا (بلجيكا) كمقررين مشاركين.

ولقد تقرر ذلك.

وقال **سعادة السيد أحمد التويزي** (المملكة المغربية) إنه يحترم العملية الديمقراطية. ومع ذلك فإن وفده سيواصل طرح الموضوع المقترح في الجمعيات العامة المقبلة نظراً لأهمية تجنيد الأطفال وعواقبه. وسيكون ممتناً الالتزام باعتماده.

واقترح **السيد ت. هرتر** (سويسرا) أنه قد يرغب وفد المملكة المغربية في تقديم الاقتراح إلى اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، التي قد تكون منتدى أكثر ملاءمة لمناقشة مسألة التجنيد العسكري للأطفال.

وقال **سعادة السيد عبد الرحمن بن أحمد الحربي** (المملكة العربية السعودية) إنه على الرغم من أهمية احترام العملية الديمقراطية، فإن الاقتراح الذي قدمته المملكة المغربية مهم للغاية، وأعرب عن أمله في أن يتم طرحه في الجمعية العامة المقبلة.

ووافق **السيد ج. سيبيدا** (إسبانيا) على أنه قد يكون من الأفضل تناول الموضوع الهام الذي اقترحه وفد المملكة المغربية في اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

وقال **الأمين العام** إنه بموجب المادة 21 من لائحة اللجان الدائمة، يجوز لمكتب إحدى اللجان الدائمة أن ينقل إلى مكتب لجنة دائمة أخرى اقتراحاته بشأن البنود الموضوعة التي ستناقشها تلك اللجنة الدائمة في الجمعيات العامة المقبلة. وبالتالي، أمكن للوفد المغربي، بدعم من المكتب، تقديم مقترحه إلى اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وأعرب **السيد ج. م. كاسترو** (تشيلي) عن امتنانه لوفد المملكة المغربية على إثارة هذه القضية الهامة وشدد على ضرورة معالجة الموضوع من قبل الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، في لجنة أخرى إذا لزم الأمر.

وقالت **السيدة أ. لاروش** (كندا) إن الموضوع الذي اقترحه وفد المملكة المغربية مهم ويتصل باللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين. وليس هناك ما يضمن أن لجنة أخرى ستعالج هذه المسألة، واقترحت عقد حلقة نقاش حول تجنيد الأطفال في الجمعية العامة المقبلة.

وشكر **سعادة السيد أحمد التويزي** (المملكة المغربية) البرلمانيين على دعمهم. وأعرب عن أمله في أن ينقل المكتب الموضوع كبند موضوعي للمناقشة في لجنة دائمة أخرى.

وقال **الرئيس** إنه، وفقاً للممارسة المعتادة، اقترح المكتب تنظيم جلسة استماع للخبراء حول الموضوع المختار للقرار التالي في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وسيتم تنظيم مزيد من المشاورات حتى يتسنى وضع برنامج كامل للمواضيع التي ستناقش في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في الفترة التي تسبق تلك الفعالية.

انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

قال **الرئيس** إنه رشح المجموعة الإفريقية السيد ف. موسوا (ملاوي) والسيدة س. أميرو (أوغندا). وقد رشحت المجموعة العربية سعادة السيدة وحدة محمود فهد عبد الجميلي (جمهورية العراق). ورشحت مجموعة أوراسيا السيدة أ. ألبو (مولدوفا)، ورشحت مجموعة 12+ السيدة د. بيرغاميني (إيطاليا) والسيد إل. ويرلي (سويسرا). واعتبر أن اللجنة ترغب في تأييد الترشيحات، وكذلك الموافقة على فترة ولاية ثانية للأرجنتين، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وتشيلي، والهند، وإندونيسيا، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والمملكة المغربية.

ولقد تقرر ذلك.

واختتمت الجلسة عند الساعة 15:20.

اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة

جلسة الأحد، 12 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 09:30 برئاسة السيدة أ. مولدر (هولندا)، رئيسة اللجنة الدائمة.

إقرار جدول الأعمال

(C-II/146/A.1)

تم إقرار جدول الأعمال.

الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي انعقدت في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

تمت الموافقة على المحضر الموجز.

الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات

لفتت **الرئيسة** الانتباه إلى حملة *البرلمانات من أجل الكوكب*، التي أطلقها الاتحاد البرلماني الدولي للتو في المنامة، مملكة البحرين. وكان هدفها حشد البرلمانات والبرلمانيين ليكونوا قدوة يحتذى بها ويتصرفوا بشأن حالة الطوارئ المناخية قبل وعظ الآخرين. تتألف الحملة من جزأين: الأول يشجع البرلمانات والبرلمانيين على أن يصبحوا أكثر مراعاة للبيئة ويتخلصوا من الكربون؛ أما الثاني فقد ساعد البرلمانات على تكثيف العمل من خلال التشريعات والموازنات والتدقيق في التدابير الحكومية لتنفيذ اتفاق باريس. وشجعت الحاضرين على حساب بصمتهم الكربونية، وأخذ نسخة من *10 إجراءات لبرلمانات أكثر مراعاة للبيئة (وأولئك الذين يعملون فيها)* ومشاركة ما تفعله برلماناتهم من أجل الكوكب.

(أ) تقديم مشروع القرار والمذكرة التفسيرية اللذين أعدهما المقررون المشاركون

(C-II/146/DR و C-II/146/M)

قالت **الرئيسة** إن مشروع القرار بعنوان *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات* قد تم توزيعه بالفعل على الأعضاء. وقد تم تقديم ما مجموعه 150 تعديلاً من 23 برلماناً.

وقال **السيد ك. هوفمان** (ألمانيا)، المقرر المشارك، إنه ينبغي زيادة رصيد ثاني أكسيد الكربون المخزن في الغابات. ولا ينبغي لنا أن ننظر إلى الدعوة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في العام 2019 لتكثيف العمل من أجل "تحويل مسار إزالة الغابات" على أنها اقتراح بل كالتزام على المجتمع العالمي. إن إزالة الغابات وتدهورها الناجم عن الضغوط البشرية والإنمائية والاقتصادية تهدد مستقبلنا. وحتى مع الجهود الطموحة للحد من الانبعاثات، فمن غير المرجح أن يتحقق هدف اتفاق باريس للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية.

وكان من الضروري خفض الانبعاثات واحتجاز الكربون. وفي هذا الصدد، تؤدي الأشجار دوراً هاماً لأنها محركات تعمل بالطاقة الشمسية لالتقاط الكربون. وهي تغطي نسبة 31% من مساحة الأرض العالمية ولكنها تحتوي على ما يقرب من نصف إجمالي الكربون المخزن على الأرض. وكانت زراعة الغابات وحمايتها أمراً ممكناً ودائماً وسهلاً نسبياً ورخيصاً. فهي تحمي التنوع البيولوجي، وتزرع موارد طبيعية خالية من الكربون، وتؤدي إلى التنمية الاقتصادية المستدامة، وخاصة في البلدان النامية. وتوفر الغابات سبل العيش الاساسية وفرص العمل والدخل للمجتمعات التي تعيش في الغابات والسكان الذين يعتمدون على الغابات والسكان الأصليين. كما أنها تنظم المناخات الإقليمية، وتؤثر على أنماط هطول الأمطار، وتبرد المناطق الحضرية، وتوفر مياه الشرب والمناطق المحمية من التآكل والانهيارات الثلجية والفيضانات. وفي السنوات الأخيرة، حدثت فيضانات في مناطق كانت قد أزيلت منها الغابات في السابق، كما هو الحال في منطقة البحر الأبيض المتوسط في أوروبا. وقد قطعت إثيوبيا العديد من غاباتها وتعاني الآن من الجفاف.

وفي الفترة بين عامي 1990 و2020، تمت إزالة 420 مليون هكتار من الغابات وفقد ما بين 10 إلى 15 مليون هكتار أخرى كل عام. وما لم يتم اتخاذ إجراءات لمنع هذا التدمير، فستتم إزالة ما يقدر بنحو 290 مليون هكتار من الغابات بين عامي 2016 و2050 في المناطق الاستوائية وحدها. ولذلك، فإن مشروع القرار ينص على أن إزالة الغابات وتأثيرها على البشرية يمثل كفاحاً مشتركاً يجب أن يتصدى له المجتمع الدولي ككل. ويجب الحفاظ على الأسس الطبيعية للحياة لضمان قدرتنا على العيش بشكل جيد، وهو أمر ضروري لحماية الكوكب وتحقيق السلام والاستقرار والرخاء.

وقالت **السيدة هـ.ف. جافيت** (الهند)، المقررة المشاركة، إن تغير المناخ هو أحد أكبر التهديدات التي يواجهها العالم، وإن صياغة قرار يركز على إعادة التشجير والحراجة الزراعية ومنع تغير المناخ أمر مهم للغاية. فالغابات ضرورية للمناخ العالمي لأنها تلتقط الكربون وتخزنه، وتحتفظ بالرطوبة وتطلقها، وتوفر موارد مستدامة ومتجددة. وفي هذا الصدد، يمكن للمنتجات التي يتم حصادها على نحو مستدام أن تحل محل البدائل الضارة وتتجنب الانبعاثات الإضافية. وتبلغ قدرات عزل الكربون السنوية لكل هكتار 0.4-1.2 طن من الكربون في الغابات الشمالية، و1.5-4.5 طن في

الغابات المعتدلة، و4–8 أطنان في الغابات الاستوائية، التي كانت ذات أهمية خاصة لتنظيم التوازن المائي الإقليمي. فهي تحمي من تآكل التربة، وتحافظ على التنوع البيولوجي، وتمنع الجفاف والفيضانات والتصحر.

وتساهم الحماية النشطة والإدارة المستدامة للغابات في التنمية الاقتصادية وتأمين سبل العيش لسكان الريف. وتشير التقديرات إلى أن نحو 33 مليون شخص يعملون في قطاعي الغابات الرسمي وغير الرسمي، وهو ما يمثل نسبة 1% من العمالة العالمية. ولذلك فإن أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي يعتمد على خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تلك التي توفرها الغابات.

ولإزالة الغابات أثر متزايد الخطورة على الحياة والأمن والتنمية. كما أنه أدى إلى تفاقم تغير المناخ، حيث ساهم في نسبة 15% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية، وقلل من التنوع البيولوجي والموارد الجينية. توفر الغابات موائل لنحو نسبة 80% من البرمائيات، و75% من الطيور، و68% من الثدييات؛ كانت الغابات الاستوائية موطناً لحوالى 50% من جميع أنواع الحيوانات والنباتات. علاوة على ذلك، تهدد إزالة الغابات الأمن الغذائي والزراعة، وخاصة في منطقة الأمازون والمناطق الاستوائية الإفريقية، حيث أثرت على هطول الأمطار والزراعة البعلية.

وبحسب تقرير منظمة الأغذية والزراعة، فإن *حالة غابات العالم للعام 2022*، تم فقدان 420 مليون هكتار من الغابات بين عامي 1990 و2020، وهو أمر مثير للقلق. وقد أدى فقدان تلك الأشجار إلى تغيرات مناخية محلية وحالات جفاف وتصحر. ومما يثير القلق أيضاً الأثر الشديد لإزالة الغابات على الحياة والتنمية، والأثر المضاعف الذي تحدثه إزالة الغابات على الأزمات القائمة.

(ب) المناقشة

قدمت **السيدة م. تامورا** (اليابان) تعازيها، بمناسبة الذكرى السنوية لزلزال توهوكو في آذار/مارس 2011، لجميع الذين تضرروا من الزلزال في تركيا. وقالت إن الجهود المبذولة لإعادة تشجير المناطق في اليابان قد بُذلت لمنع تدفق السكان إلى الخارج وتعزيز صناعة الغابات. وهذه الجهود مهمة لحماية البيئة والتنمية الاقتصادية. وبمساعدة السكان المحليين، تم إطلاق مبادرات في قطاع البيع بالتجزئة لزراعة الأشجار بالقرب من المتاجر وزراعة غابات ذات مظهر جمالي في المجتمعات المحلية. وقد ناشدت الحكومة الشركات العمل على تحقيق الحياد الكربوني. وقد تمت مناقشة استخدام تكنولوجيا إعادة تدوير الكربون، وتجدر الإشارة إلى قدرتها على إحداث تحول في إزالة الكربون والتوسع الحضري المحلي.

وذكر **سعادة السيد ياسر زكي** (جمهورية مصر العربية) أن الإدارة غير المستدامة قد استنفدت الموارد العالمية وأن تغير المناخ أثر على قدرتنا على تخزين الكربون. على الرغم من أن العديد من البلدان كانت تكافح تغير المناخ وكان

هناك اتفاق باريس للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى 1.5 درجة مئوية، إلا أن العالم كان يسير على طريق زيادة درجات الحرارة العالمية بمقدار درجتين أو ثلاث درجات مئوية مقارنة بعصر ما قبل الصناعة. وترد حاجة إلى سياسات للتخفيف من آثار تغير المناخ، وقد أطلقت جمهورية مصر العربية استراتيجية وطنية متعددة الأبعاد لتغير المناخ. وعلى الرغم من عدم وجود غابات في جمهورية مصر العربية، إلا أنه سيتم إطلاق حملات التشجير. وساعدت الدبلوماسية والبرلمان في تعزيز البرامج الوطنية والدولية لإصدار التشريعات وضمان الأمن والاستقرار.

وقالت **السيدة س. راسكوفيتش إيفيتش** (صربيا) إن القرار ضروري لتشجيع البرلمانات الوطنية على العمل. وفي العام 2018، أنشأ البرلمان الصربي مجموعة تركيز معنية بالتنمية المستدامة، وسيعقد خلال الأشهر المقبلة سلسلة من جلسات الاستماع العامة حول إزالة الغابات وتأثيرها على المناخ. ورد انخفاض في التشجير في صربيا. تغطي الغابات حوالى نسبة 30.7% من الأراضي الصربية، وكان نصفها مملوكاً للقطاع الخاص. وكانت هذه النسبة أقل من المتوسط الأوروبي ولكنها قريبة من المتوسط العالمي، وكان من المأمول أن ترتفع إلى نسبة 41% في صربيا بحلول العام 2035. وستتم زراعة الغابات الصغيرة في المناطق الحضرية. وتعمل النساء في البرلمان مع المجموعات النسائية والشبابية المحلية بشأن هذه المسائل. ومن المهم رفع مستوى الوعي وإصدار التشريعات.

وأفاد **السيد ب.ج. أسيرفادين** (موريشيوس) أن الفيضانات المفاجئة تؤدي تدريجياً إلى تآكل المناظر الطبيعية في موريشيوس، وفي هذا الصدد، تدخلت حكومته لمنع تدمير منطقة في وادي فيرني. فقد جنحت السفينة اليابانية *MV Wakashio* وتسببت في انسكاب 1000 طن من النفط على شواطئ موريشيوس، مما تسبب في كارثة بيئية تطلبت تدخل المجتمع المدني والبرلمانيين. ويحتاج البرلمانيون والمشرعون إلى التدريب وينبغي أن يعقد مؤتمر للتنمية المستدامة أو وثائق واضحة للغاية بشأن أرصدة الكربون يمكن للبرلمانيين أن يقدموها إلى حكوماتهم. ويجب أن تؤكد تلك الوثائق على ضرورة قيام البرلمانيين بممارسة الضغط على حكوماتهم. وينبغي أن تركز المناقشة المقبلة على تغير المناخ، وأمن الطاقة، وانتقال الطاقة، لأن المواضيع الثلاثة كلها مرتبطة ببعضها البعض.

وقال **السيد ب. باكوفيتش** (سلوفينيا) إن تحقيق أرصدة الكربون السلبية في الغابات أمر أساسي لتحقيق أهداف اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة للعام 2030. ومن خلال الصفقة الخضراء الأوروبية، التزم الاتحاد الأوروبي بزيادة الجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع البيولوجي، وحماية الغابات. وفي هذا الصدد، يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يحد من إزالة الغابات وتدهورها الناجم عن استهلاك الأخشاب والزراعة. وأعرب عن تأييده للجهود الرامية إلى تغيير دور وقيمة الغابات، التي تغطي ما يقرب من نسبة 60% من أراضي سلوفينيا، وأعرب عن التزامه بضمان

استقرار الغابات وقدرتها على الصمود حتى تتمكن من الاستمرار في العمل كمصارف للكربون. تم إدراج نصف الغابات السلوفينية في شبكة Natura 2000 وتم حظر قطع الأشجار.

وقد أدى التقدم التكنولوجي إلى زيادة عالمية في استخدام الموارد الطبيعية والطاقة، كما أدت الزيادات في عدد السكان والاستهلاك إلى تكثيف الضغوط على البيئة. ولذلك كان من واجبنا الجماعي العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد أدى البرلمانيون دوراً مهماً في هذه العملية. وأعرب عن تأييده لاعتماد القرار.

وهنأت **السيدة ك. إروتوكريتو** (قبرص) المقررين المشاركين على قرارهم الشامل والهام، وقالت إن تغير المناخ يؤدي بالفعل إلى ظروف مناخية متطرفة في جميع أنحاء العالم، وارتفاع منسوب مياه البحر، وتحمض المحيطات، وفقدان التنوع البيولوجي. ومن الضروري تحقيق الحياد الكربوني بحلول العام 2050 والحد من ظاهرة الاحتباس الحراري عند 1.5 درجة مئوية. وتؤدي الغابات دوراً حيوياً في استقرار المناخ نظراً لقدرتها على احتجاز الكربون وتخزينه، والاحتفاظ بالرطوبة وإطلاقها، وتوفير موارد مستدامة ومتجددة. ولديها أيضاً القدرة على الحفاظ على التنوع البيولوجي، وإنشاء موارد محايدة للكربون وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة. ومع ذلك، فإن العالم يعاني حالياً من الآثار السلبية لإزالة الغابات، التي تشمل تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الغذائي والزراعة، وتدمير المجتمعات والاقتصادات. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية تحديد الحاجة إلى سياسات وطنية ودولية للاستجابة للمخاطر المناخية الناجمة عن إزالة الغابات وتنفيذ اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة للعام 2030. ويجب عليهم أيضاً التأكد من استعداد منظومة الأمم المتحدة والدول والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية للتصدي للتهديدات المناخية والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية المستدامة. وينبغي تعزيز التشريعات الرامية إلى وقف إزالة الغابات وتدهورها، كما ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى حماية المناظر الطبيعية والغابات والحراجة الزراعية. فالوقت ينفد ولا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة على وجه السرعة لإنهاء إزالة الغابات وتدهورها، والحفاظ على المناخ العالمي، واستدامة الحياة على الأرض.

وذكرت **السيدة يانغ يي وونيونغ** (جمهورية كوريا) أن حكومتها سنت في العام 2021 القانون الإطاري للنمو الأخضر المحايد للكربون لمعالجة أزمة المناخ، لتصبح الدولة الرابعة عشرة التي تسن مثل هذا التشريع. تتمتع بلادها بخبرة غير مسبوقة في استعادة الغابات في أعقاب حرب المحيط الهادئ، والاحتلال الياباني، والحرب الكورية. وقد أدت التنمية الاقتصادية اللاحقة إلى الإفراط في قطع الأشجار لأن الغالبية العظمى من الأسر اعتادت قطع الأخشاب للحصول على الوقود. ومع ذلك، فقد أدت الحملات الناجحة إلى إعادة التحريج، وقد ساهمت هذه التجربة في مشاريع إعادة التحريج الدولية.

وقالت **السيدة س. م. دينيتشا** (رومانيا) إن سياسة رومانيا المتعلقة بالغابات تقوم على تقليد قديم يتمثل في إنشاء وتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. وقد تم اعتماد استراتيجية وطنية للغابات للعام 2030، توفر إطاراً لتنمية الغابات وتجديدها واستغلالها المستدام. وتهدف رومانيا إلى تعزيز إنتاجية الغابات واستقرارها وتنوعها البيولوجي بما يتماشى مع الأهداف والغايات العالمية لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030، كما أنها ملتزمة بالأهداف الطموحة المتعلقة بالمناخ والطاقة والبيئة للاتحاد الأوروبي. اعترفت استراتيجية الاتحاد الأوروبي الجديدة للغابات للعام 2030 بالدور المركزي والمتعدد الوظائف للغابات وقيمتها في تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي الخاصة بالانبعاثات.

ويدعو مشروع القرار البرلمانات الأعضاء إلى تقديم برامج عن الغابات في المناهج الدراسية، وفي أوائل العام 2023، وافقت الحكومة الرومانية على استراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف بشأن تغير المناخ للفترة 2023-2030. ومن شأنه أن يزيد الوعي بين الشباب حول أسباب وآثار أزمة المناخ وسيعزز المسؤولية والمشاركة البيئية. وأعربت عن تأييدها الكامل لهذه المبادرة.

وذكر **السيد ر. متفكرزاد** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) أن تحسين امتصاص الغابات للكربون يتطلب موارد مالية وطنية ودولية. وكانت فجوات التمويل متكررة بشكل متزايد في البلدان النامية وتضاءلت الموارد المولدة محلياً، لا سيما خلال فترة التعافي من جائحة كوفيد-19. ولذلك، ينبغي توفير الموارد المالية العامة الدولية لزيادة القدرات المحلية والتغلب على التحديات.

وقد دعمت حكومته دائماً الجهود الدولية الرامية إلى الحد من الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ، وتعتقد أن البلدان تتحمل مسؤوليات مشتركة ولكنها مختلفة. وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، نفذت حكومته برامج للتنمية المستدامة، على الرغم من العقوبات واندلاع الحرب الإيرانية-العراقية. وهو يرغب في التحرك نحو اقتصاد منخفض الكربون، ولكن الجزاءات الحالية والقيود الاقتصادية والتكنولوجية والمالية المفروضة على بلده لا بد من رفعها.

وقال **السيد ك. تونتيسيرين** (تايلاند) إنه ينبغي إنشاء إطار قانوني وطني واستعراض منهجي لإدارة الغابات. وترد حاجة أيضاً إلى استراتيجية متعددة المستويات للجهات المعنية المتعددة لإشراك القطاع التعليمي والسكان المحليين في إعادة التحريج والتشجير لتوفير تنمية شاملة واقتصاد أخضر أكثر تركيزاً على الناس. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2022، عمل برلمانه وعضو في المنتدى البرلماني لآسيا والمحيط الهادئ على قرارين: الأول يعزز التنوع البيولوجي والاقتصاد الأخضر من أجل التنمية الشاملة؛ والثاني يشجع على استخدام الطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الطاقة النظيفة، والتكنولوجيات

منخفضة الانبعاثات لتحقيق الحياد الكربوني وصافي الانبعاثات الصفرية. وأظهرت تلك القرارات الالتزام بتحسين التعاون من أجل النمو المستدام والعمل المناخي والتنوع البيولوجي.

وقال **السيد أ. مايوروف** (روسيا الاتحادية) إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على جدول أعمال المناخ، وإن روسيا الاتحادية هي أحد العناصر الفاعلة الرئيسية في الجهود العالمية الرامية إلى الحد من الانبعاثات وتعزيز العمل العالمي. وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ينبغي إيجاد التوازن بين الحاجة إلى تطوير الطاقة والتصنيع، والحاجة إلى حماية خطة المناخ. وعلى الرغم من تأييده لمشروع القرار، فقد قدمت تعديلات طفيفة إلى الأمانة العامة، وكان بعضها سياسياً. ولا ينبغي لأي تعديل أن يغير جوهر القرار الأصلي.

وذكر **السيد د. نوتن** (أيرلندا) أن الغابات كان يُنظر إليها تاريخياً على أنها عائق أمام التنمية الاقتصادية، ولا سيما في القطاع الزراعي. وما لم يتغير هذا التصور داخل المجتمعات المحلية، فسيكون من المستحيل تحقيق أرصدة الكربون السلبية.

وكان لديه ثلاثة اقتراحات. أولاً، ينبغي لمجتمع البحث أن يدعم الاستخدام المبتكر للغابات وإدارتها لتوفير فرص عمل طويلة الأجل في المجتمعات المحلية. يجب أن يكون لدى المزارعين إمكانية الوصول إلى البحوث. وفي أيرلندا، عمل الباحثون مع مزارعين أفراد كانوا يتحملون مسؤولية شرح البحث لـ99 من جيرانهم. ثانياً، ينبغي للبرلمانيين التأكد من أن المشتريات العامة تعطي الأولوية لاستخدام الأخشاب المستدامة. ثالثاً، على الرغم من توفر التمويل للدول النامية لزراعة الأشجار وإعادة زراعتها، كما هو الحال من خلال مبادرة الجدار الأخضر العظيم، إلا أنها ترد حاجة إلى آليات لإنشاء اتصالات مع المجتمعات المحلية وتقديم التمويل لها مباشرة.

وقالت **الرئيسة**، التي دعت المتحدثين من زامبيا والجمهورية العربية السورية إلى أخذ الكلمة، إنها تقدر اعتراف السيدة تامورا بالزلزال الذي أصاب تركيا والجمهورية العربية السورية. وتعاطفت مع أولئك الذين تأثروا.

وقالت **السيدة ج. ساباو** (زامبيا) إنه على الرغم من أن زامبيا لا تساهم إلا بنسبة 0.19% في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية وأن معظم أراضيها مغطاة بالغابات، فإن تغير المناخ يؤثر على بلدها. وعلى مدى العقود الماضية، تمت إزالة الغابات من مناطق لحرق الفحم واتخذت الحكومة تدابير لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات باعتبارها طريقاً نحو اقتصاد منخفض الكربون. وكانت زامبيا من الدول الموقعة على اتفاق باريس، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفي ما يتعلق بالمسألة الأخيرة، فإن حكومتها ستفي بالتزاماتها عن طريق خفض الانبعاثات. وستفعل ذلك من خلال تنفيذ ثلاثة برامج مدفوعة باستراتيجية الاستجابة لتغير المناخ وبدعم من سياسات التنمية الوطنية بشأن الطاقة والغابات والزراعة والمياه والصرف الصحي والنقل وتخطيط المدن والريف. وكان أحد هذه

البرامج، وهو مشروع المناظر الطبيعية المتكاملة للغابات في زامبيا، يهدف إلى الحد من الانبعاثات وتقليل تعرض المجتمعات المحلية لتغير المناخ من خلال مكافحة التوسع الزراعي غير المستدام وتعزيز فوائد الغابات. إن إنشاء وزارة الاقتصاد الأخضر والبيئة، التي ضمت الإدارة المسؤولة عن إدارة الغابات وحمايتها والحفاظ عليها، أظهر التزام الحكومة بالتصدي لتغير المناخ.

وقال **سعادة السيد محمد مناف العقاد** (الجمهورية العربية السورية) إن حوالى 000 528 هكتار من الأراضي السورية عبارة عن غابات، 40% منها نمت بشكل طبيعي و60% منها مزروعة صناعياً. ومع ذلك، فقد أدت الحرب الأهلية السورية إلى تدمير العديد من تلك الغابات على مدى السنوات الـ 12 الماضية. وكانت الجهود جارية لحمايتها وإعادة زراعتها من خلال تعديل القوانين التي كانت موجودة منذ الخمسينيات. وشملت التدابير إعادة التشجير وحظر بيع أو تأجير الأراضي الحرجية. وحتى الغابات التي احترقت كان لا بد من إعادة زراعتها. وترد أيضاً تدابير لحماية الغابات من خلال إشراك السكان المحليين. وهو يؤيد مشروع القرار وستقوم حكومته بإصدار قوانين تتماشى معه.

وذكر **سعادة السيد خالد مرزوق الطمار العميرة** (دولة الكويت) أنه على الرغم من الاجتماعات التي عقدت على مر السنين لمناقشة انبعاثات الكربون وتأثيرها السلبي على الكوكب، فإن العالم لا يعير هذه المسألة اهتماماً. وتتزايد درجات الحرارة العالمية وإزالة الغابات، مما يضر بالكوكب والإنسانية، ويقيم بيئات غير صحية. وعلى وجه الخصوص، يؤثر تغير المناخ على الزراعة ويهدد الأمن الغذائي والمائي، مما يؤكد أهمية تنفيذ الإجراءات التي تأخذ الغابات في الاعتبار. فالجشع يمنع التحول إلى الاقتصاد الأخضر ويعوق ظهور تكنولوجيات خضراء مستدامة جديدة. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية وضع السياسات الوطنية والدولية التي من شأنها حماية الغابات والحد من الانبعاثات.

وقال **السيد و. ميريزكو** (أوكرانيا) إن الحرب هي أحد أسباب تدمير الغابات. وقد أدى العدوان الروسي على أوكرانيا إلى إطلاق أكثر من 33 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. وقد تم تدمير أكثر من 22 مليون هكتار من الغابات الأوكرانية جزئياً، وتم حرق 60 ألف هكتار. وعلاوة على ذلك، قامت روسيا الاتحادية عمداً بتلغيم 000 7 هكتار من الغابات. تعتبر روسيا الاتحادية دولة إرهابية، تنفذ سياسة الإبادة الجماعية ضد أوكرانيا. وتشكل الإبادة البيئية، وهي موضوع ينبغي تناوله في القرار، جزءاً من تلك السياسة.

وقال **سعادة السيد أحمد بن هتمي بن أحمد الهتمي** (دولة قطر)، مقدماً تعازيه لضحايا الزلزال الذي ضرب الجمهورية العربية السورية وتركيا، إن دولة قطر بذلت جهوداً لضمان الحياد الكربوني في كأس العالم لكرة القدم للعام 2022. وتم توفير وسائل النقل العام الكهربائية وإنشاء مساحات خضراء حول الملاعب. وتم إنشاء محطة للطاقة الشمسية وهي تلبي حالياً نسبة 10% من الطلب على الكهرباء في دولة قطر. وكان من المأمول زيادة الإنتاج لتلبية

نسبة 50٪ من الطلب. تم استخدام الأمونيا الخضراء لإنتاج الأسمدة وتحسين الزراعة. وسمحت الأمونيا الزرقاء بنقل الهيدروجين، الذي يمكن استخدامه لإنتاج الكهرباء للبلدان التي تسعى إلى الحصول على مصادر طاقة نظيفة. وقدمت دولة قطر 100 مليون دولار أمريكي كمساعدات، ومنحت على وجه الخصوص 25 مليون دولار أمريكي لباكستان.

وقال **السيد ن. شاتير أوغلو** (تركيا) إنه ممتن لجميع البلدان التي قدمت الدعم في أعقاب الزلزالين التوأمين. ووفقاً لآخر الإحصاءات، فإن 22.9 مليون هكتار من مساحة تركيا عبارة عن غابات، وتماشياً مع مشروع القرار، لدى المديرية العامة للغابات بعض برامج إعادة التحريج وإعادة التأهيل والتشجير. كما أنها تشارك في برامج إعادة التحريج الدولية، مثل تحدي بون، الذي يهدف إلى إعادة تشجير 350 مليون هكتار بحلول العام 2030. وقد تعهدت تركيا بإعادة تشجير 2.3 مليون هكتار بحلول العام 2030، وقد أكملت بالفعل زراعة مليوني هكتار. وشمل هذا التعهد استعادة ما بعد الحريق، والترميم الاصطناعي وزراعة الغابات. وتركيا واحدة من البلدان القليلة التي يمكنها زيادة مساحات غاباتها، وفي هذا الصدد، تم تنفيذ عمليات إعادة التحريج والتشجير والحفاظ على التربة على مستوى المقاطعات لتوسيع الغابات ومنع التآكل والحد من انتقال الرواسب. وقد أدى ذلك إلى إنشاء مناطق ترفيهية وسياحة بيئية جديدة، ومصارف كربون، ومصادر للأكسجين.

وقال **معالي السيد حسن ابراهيم حسن** (مملكة البحرين) إن تغير المناخ يمثل تحدياً عالمياً يتطلب تعاوناً دولياً مشتركاً وتبادل الخبرات لضمان الأمن المناخي، والحد من انبعاثات الكربون، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة. وهذا بدوره سيساعد على تحقيق التنمية المستدامة وبناء الاقتصاد الأخضر والحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية. وقد تم اتخاذ تدابير في مملكة البحرين لتحسين المناخ، ودعم صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين باستمرار تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين التعاون. وقد أصدرت مملكة البحرين توجيهات لزيادة تغطية أشجار المانغروف إلى أربعة أضعاف ومضاعفة التغطية بالأشجار. وحققت نسبة 100% من أهداف التشجير للعام 2022 من خلال زراعة 110 آلاف شتلة مانغروف بمساعدة القطاع الخاص و140 ألف شجرة في جميع أنحاء البلد. كما تم إقرار تشريعات لحماية البيئة.

وذكر **السيد ك. كاندودو** (ملاوي) أن مصادر الطاقة غير المستدامة، وسوء الممارسات الزراعية واستخدام الأراضي، والخيارات الاقتصادية المحدودة، أدت إلى انخفاض سريع في الغطاء الحرجي ونوعية التربة في ملاوي. ويؤدي فقدان النظم الإيكولوجية للغابات إلى تآكل إمكانية الوصول إلى الموارد الحيوية ويساهم في التدهور البيئي، مما يؤثر على مستقبل الاقتصاد المحلي والإقليمي. ومن خلال تجمع الحفاظ على البيئة البرلماني في ملاوي، قامت وزارة الغابات والبرلمان بمراجعة تشريعات الغابات منذ العام 2017. وتم إقرار تعديل في العام 2020، مما يدل على أن ملاوي جادة في حماية مواردها

الطبيعية. وتماشياً مع الهدف رقم 15 من أهداف التنمية المستدامة، ستقوم الحكومة بتفعيل سوق تداول ائتمان الكربون وقد تلقت بالفعل استفسارات من مستثمرين محتملين. تتمتع ملاوي بإمكانيات كبيرة لاحتجاز الكربون، ويقدر رصيدها من الكربون من غاباتها بنحو 20 مليون طن متري من الكربون سنوياً. كان لديها مليون هكتار من محميات الغابات وأكثر من مليون هكتار من الأراضي ومتنزهات الحفاظ على الحياة البرية. وكانت الحكومة تشجع استخدام السيارات الكهربائية ورفعت رسوم الاستيراد على السيارات الكهربائية وأنظمة شحن السيارات الكهربائية. وينبغي للبرلمانيين التأكد من أن الحكومات تعطي الأولوية للمسائل المتعلقة بإعادة التشجير والإدارة المستدامة للغابات وتشريعات استخدام الأراضي.

وقال **السيد س.أ. م. جيلاني** (باكستان) إن سرعة إزالة الغابات والتوسع الحضري جعلا الكوكب أكثر عرضة للخطر من أي وقت مضى. ومن عجيب المفارقات أن الضحايا الرئيسيين لتغير المناخ لم يكونوا من بين المساهمين الرئيسيين في البصمة الكربونية العالمية. أنتجت باكستان نسبة 0.8% من انبعاثات الكربون العالمية، لكنها كانت من بين البلدان الـ10 الأكثر عرضة للخطر، وفقاً لمؤشر مخاطر المناخ العالمي. وفي العام 2021، شهدت باكستان فيضانات غير مسبوقة أودت بحياة الآلاف من الأشخاص، وشردت الملايين ودمرت البنية التحتية الحيوية. وكانت سياسات العمل المناخي التي تنتهجها الحكومة تتماشى مع اتفاق باريس، وكانت تعيد بناء البنية التحتية الصديقة للمناخ. وكانت حكومات المقاطعات تقدم الحافلات الكهربائية للحد من انبعاثات الغاز. وبدلاً من الاقتتال في ما بيننا، ينبغي لنا أن نستثمر في الطبيعة وننفذ القرارات في بلداننا لإنقاذ الجيل القادم، الذي لولا ذلك لما تمكن من الاستمتاع بالكماليات التي تمتعنا بها.

وذكرت **السيدة أ. لوتريت** (جنوب إفريقيا) أن جنوب إفريقيا تعاني من بعض من أسوأ آثار الاحتباس الحراري ولا يمكن تأخير اتخاذ الإجراءات اللازمة. وكانت أفقر قطاعات المجتمع وأكثرها ضعفاً هي الأكثر حرماناً. ويتزايد انعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية في كل مكان، ولا سيما في بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث زادت حالات سوء التغذية بسبب نقص هطول الأمطار. وفي جنوب إفريقيا، زادت الفيضانات الغزيرة، مما أدى إلى خسائر في الأرواح وتشريد وأضرار واسعة النطاق للمحاصيل والماشية والبنية التحتية الحيوية. ومن الضروري تنمية الاقتصادات على نحو مستدام، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الرفاهية من دون تدمير البيئة. وفي هذا الصدد، تعتبر الغابات ضرورية. ووفقاً لمشروع القرار، من الضروري تنفيذ السياسات واللوائح لحماية الغابات والتنوع البيولوجي. ويشمل ذلك تعزيز الأطر القانونية، واعتماد تدابير لمعالجة قطع الأشجار غير القانوني، وتوفير حوافز اقتصادية لحماية الغابات. ويتعين على البلدان

المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المالية لدعم الحفاظ على الغابات الاستوائية واستصلاح الأراضي المتدهورة. ويجب على البرلمانيين من تلك البلدان أن يحاسبوا حكوماتهم. وأعربت عن تأييدها لاعتماد مشروع القرار.

وقال **سعادة الدكتور عبدالله بن حمد بن عبدالله السلامة** (المملكة العربية السعودية) إن بلده ملتزم بأن يكون مورداً مسؤولاً للطاقة من الناحية البيئية، ويأمل في تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول العام 2060 من خلال برنامجه لاقتصاد الكربون الدائري. وترأست المملكة العربية السعودية اجتماع مجموعة العشرين وسيتم عقد أسبوع المناخ في المملكة العربية السعودية في وقت لاحق من العام. وكانت المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر منتجي أسمدة اليوريا، وكانت الحكومة تعمل على تحسين كفاءة استخدام الطاقة من خلال تخزين 140 مليون طن من الكربون وإنتاج أربعة ملايين طن من الهيدروجين كل عام. ومن شأن مركز المعرفة الخاص باقتصاد الكربون الدائري أن يسهل نشر التكنولوجيات في غرب آسيا.

وذكر **السيد ف.د. رام** (الهند) أن تغير المناخ يشكل تهديداً خطيراً للبيئة ونوعية الحياة البشرية في جميع أنحاء العالم. اتفقت الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على معالجة مسألة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وفي هذا الصدد، تؤدي الغابات دوراً حاسماً لأنها تخزن كمية من الكربون أكبر من أي نظام إيكولوجي أرضي آخر وتبطئ تغير المناخ. وكانت الهند عرضة لتأثير تغير المناخ، وقد أطلقت الحكومة مبادرات، مثل المهمة الوطنية للهند الخضراء، لإنشاء مصارف كربون يمكنها استيعاب ما يصل إلى ثلاثة مليارات طن من ثاني أكسيد الكربون بحلول العام 2030. وكانت البرلمانات أساسية لتحقيق توازن الكربون السلبي من خلال التشريعات والدعوة وصنع السياسات.

وذكرت **السيدة هـ.ف. جافيت** (الهند)، المقررة المشاركة، أن جميع الحاضرين متفقون على أهمية التشجير، وأن جميع البلدان تعمل على وضع سياسات في هذا الصدد. ومن المهم أن يرد جدول أعمال مشترك وأن يتم التوصل إلى قرار.

وقال **السيد ك. هوفمان** (ألمانيا)، المقرر المشارك، إنه يقدر الجهود التي تبذلها البلدان التي لا ترد فيها غابات تقريباً، مثل مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، لدعم المبادرات الحرجية لأنه ينبغي للبلدان أن تعمل معاً. إن العالم لديه أنواع مختلفة من الغابات وينبغي أن يكون الدعم مصمَّماً ليناسبها. كانت الغابات في منطقة الساحل متناثرة ولكنها أثرت على المناخ المحلي وجعلت الزراعة ممكنة، في حين كانت الغابات الاستوائية المطيرة هي الأكثر أهمية لتخزين الكربون.

(ج) صياغة مشروع القرار واعتماده في الجلسة العامة
(C-II/146/DR)

قد توقفت جلسة الصياغة مؤقتاً وستستأنف في اليوم التالي. ودعا الرئيس سعادة السيد مروان عبيد علي عبيد المهيري (دولة الإمارات العربية المتحدة)، الذي لم يتمكن من أخذ الكلمة في بداية الجلسة، إلى أخذ الكلمة.

وقال **سعادة السيد مروان عبيد علي عبيد المهيري** (دولة الإمارات العربية المتحدة) إن بلاده ستستضيف، في وقت لاحق من ذلك العام، الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، حيث سيقوم العالم بتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف اتفاق باريس . وستأخذ دولة الإمارات العربية المتحدة زمام المبادرة في تحقيق نتائج ناجحة وتحفيز العمل المناخي العالمي. وبلده، إلى جانب بلدان أخرى، عرضة لآثار تغير المناخ ويلزم بذل جهود جادة للانتقال إلى طاقة أكثر مراعاة للبيئة وتنويع الاقتصاد.

وينبغي أن يركز العمل على جانبين: زيادة الوعي بالعمل المناخي وضمان التمويل المستدام. وفي ما يتعلق بالبرلمانيين الجدد، فإن البرلمانيين الجدد وذوي الخبرة يؤدون دوراً هاماً في زيادة الوعي وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يجمع البرلمانيين معاً لتنظيم حملات توعية وورشات عمل. ومن الممكن أيضاً تنفيذ هذا العمل على هامش الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف. ومن شأن إدراج تغير المناخ في المناهج المدرسية أن يساعد الشباب والأجيال القادمة على التعامل مع تغير المناخ. وفي ما يتعلق بضمان التمويل المستدام، فإن تغير المناخ يتطلب استثمارات كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة. وتفتقر البلدان المتقدمة والمتخلفة إلى التكنولوجيا التي من شأنها أن تقلل من الانبعاثات والبنية التحتية التي يمكنها تحمل تغير المناخ. ستكون الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف فرصة لجمع الأموال وتقديم القروض وإيجاد خيارات تمويل أخرى من القطاع الخاص والإبداع في فرص الاستثمار. وقد اتخذ بلده خطوات لدعم استثمار بقيمة 140 مليون دولار أمريكي في مشاريع الطاقة المتجددة.

وكان على البرلمانيين أن يعتمدوا تشريعات تقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتضمن أن تصبح البرلمانات أكثر مراعاة للبيئة. ولم يعد المجلس الوطني الاتحادي ينتج نسخاً ورقية من الوثائق، واعتمد أنظمة ذكية لتوفير الطاقة. وكان من المأمول أن يتم إحراز تقدم كبير في دولة الإمارات العربية المتحدة قبل انعقاد الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف. وسيجمع المؤتمر أشخاصاً ذوي تفكير مماثل وسيوفر فرصة للبلدان لإظهار التضامن مع بعضها البعض.

وتم عرض فيديو ترويجي للدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف.

واختتمت الجلسة عند الساعة 12:40.

جلسة الثلاثاء، 14 آذار/مارس 2023

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة عند الساعة 17:00 برئاسة السيدة أ. مولدر (هولندا)، رئيسة اللجنة الدائمة.

قالت **الرئيسة** إنه بما أن مناقشة التعديلات على القرار قد انتهت، فإنها تعتبر أن اللجنة الدائمة ترغب في اعتماد القرار.

واعتمد القرار بالتزكية.

وقال **ممثل روسيا الاتحادية** إن وفده كان يفضل اعتماد النسخة الأصلية من القرار لأنها ذات أهمية كبيرة. ومع ذلك، فإن الإشارة في الفقرة 19 من الديباجة إلى الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا غير مقبولة. لقد انتهكت المادة 23 من النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده لأنها شوهت نطاق وطبيعة النص وأدت إلى تسييس القرار. وعلى الرغم من أن النزاعات تؤثر سلباً على الطبيعة والمناخ، فإن وفده يعارض الإشارة إلى دولة معينة من دون النظر إلى دول أخرى. وطلب وفد روسيا الاتحادية إدراج تحفظه في الصيغة النهائية للقرار الذي اعتمدته اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة وفي الوثيقة الختامية التي اعتمدتها الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي. وبعد هزيمة النازية، ستعمل الأمم المتحدة على استعادة الغابات ومعالجة الأضرار البيئية في أوروبا وجمهورية العراق.

وقالت **الرئيسة** إنه سيتم أخذ تحفظه بالاعتبار.

الأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة

قالت الرئيسة إنه من المقرر وضع خطط عمل للجمعيتين العامتين الـ147 والـ148 وأن اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة ستقدم اقتراحاً بشأن موضوع القرار التالي في الجلسة العامة الختامية للجمعية العامة. نظرت اللجنة الدائمة في خمسة اقترحات والموضوع المقدم للنظر فيه – *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى الطاقة الخضراء بأسعار معقولة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف* – مستوحى من اقتراح وفد أوكرانيا وكان مزيجاً من الاقتراحات المقدمة من وفدي الهند ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وتمت الموافقة على موضوع القرار.

وقالت **الرئيسة** إن السيد س. باترا (الهند) وسعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) قد رشحا من قبل بلديهما ليكونا مقررين مشاركين. كما تم اقتراح السيد ب. جوليان (كندا) ليكون مقرراً مشاركاً ثالثاً.

وذكر **السيد ب. جوليان** (كندا) أنه من المؤسف أن وفده ليس لديه ما يكفي من الموارد لإدارة جميع مسؤولياته ولا يمكنه العمل كمقرر مشارك. ومع ذلك، كان من المعقول أن يرد ثلاثة مقررين لإدارة الأجزاء الثلاثة من الاقتراح، واقترح أن تحل محله السيدة ل. فاسيلينكو (أوكرانيا).

ولقد تقرر ذلك.

وقالت **الرئيسة** إنه في ما يتعلق بخطة عمل الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي، اقترح المكتب تخصيص جلسة واحدة من المناقشات لموضوع القرار المقبل، وجلسة واحدة للتحضير للاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف المقبل في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وجلسة ثالثة لجلسة استماع للخبراء حول الأمن الغذائي.

ولقد تقرر ذلك.

ودعت **الرئيسة** ممثلاً عن دولة الإمارات العربية المتحدة للحديث عن الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف المقبل.

وقالت **ممثلة دولة الإمارات العربية المتحدة** إنها تريد ضمان تمثيل فريق الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف في الاتحاد البرلماني الدولي. وخلال فصل الصيف، سيتم العمل جنباً إلى جنب مع هذا الفريق ومع الاتحاد البرلماني الدولي لتنظيم اجتماع برلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف. وعادة ما تكون اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي على الهامش. ومع ذلك، في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف، أعربت عن أملها في أن يُعقد الاجتماع البرلماني في المنطقة الخضراء بحضور صناع القرار لضمان اتخاذ البرلمانات الإجراءات اللازمة.

وتساءل **ممثل سيشيل** عما إذا كان الاجتماع البرلماني سيُعقد قبل أو أثناء الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف، وكيف ستصل ورقة نتائج ذلك الاجتماع إلى نطاق المشاركين في الاجتماعات التنفيذية، وما إذا كان سيكون هناك وقت كافٍ للنظر في الورقة.

وقالت **ممثلة دولة الإمارات العربية المتحدة** إنها ستعمل كمقررة خلال الاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف وأعربت بعد الاجتماع عن أملها في أن يقوم رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، ربما بالتعاون مع رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، بإلقاء كلمة أمام صناع القرار لضمان تسليط الضوء على النتائج وأخذها في الاعتبار. وسيتم تنفيذ العمل جنباً إلى جنب مع فريق الاتحاد البرلماني الدولي وسيتم توفير التحديثات.

انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

قالت **الرئيسة** إنه تم تلقي الترشيحات التالية: من المجموعة العربية، سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة)، وسعادة السيد خالد مرزوق الطمار العميرة (دولة الكويت)* لإكمال الفترة الأولى لدولة الكويت؛ ومن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، السيد ب.س. رودانا (إندونيسيا) والسيدة إم آر أريناس (الفلبين)؛ ومن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، السيدة إ. كويستا (الإكوادور) لفترة ولاية ثانية؛ ومن مجموعة 12+، السيدة ج. بوروكيين (ليتوانيا). واعتبرت أن اللجنة الدائمة ترغب في الموافقة على تلك الترشيحات.

ولقد تم الاتفاق على ذلك.

وقالت **ممثلة كينيا** إن بلدها مؤهل لإعادة انتخابه. وقد تحدثت مع السيدة ت. أكسون من جمهورية تنزانيا المتحدة، التي ستتحدث مع الأمانة العامة في هذا الصدد.

وقال **ممثل الهند** إن لديه تحفظات بشأن فقرات معينة من القرار، وأنه سيقدمها خطياً بعد ظهر اليوم التالي.

وقالت **الرئيسة** إن التصويت قد تم بالفعل، ولكن يمكن لممثل الهند أن يعرب عن تحفظاته في الجمعية العامة بعد ظهر اليوم التالي.

واختتمت الجلسة عند الساعة 17:20.

---

* في 26 آذار/مارس 2023، تلقى الاتحاد البرلماني الدولي مراسلة رسمية من مجلس الأمة في دولة الكويت، مذكور فيها أن المحكمة الدستورية ألغت الانتخابات التي جرت في البلاد في العام 2022، وأن سعادة السيد خالد مرزوق الطمار العميرة لم يعد عضواً برلمانياً. نتيجة لذلك، تم إعادة تعيين العضو السابق من دولة الكويت، سعادة السيد حمد محمد جاسم محمد المطر، لولاية ثانية في المكتب.

اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان

جلسة الإثنين، 13 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 09:15 برئاسة السيدة ج. محمود (جزر المالديف)، عضو في مكتب اللجنة.

إقرار جدول الأعمال

(C-III/146/A.1)

تم إقرار جدول الأعمال.

الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي انعقدت في الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في كيغالي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

تمت الموافقة على المحضر الموجز.

أشارت **الرئيسة** إلى ورشة العمل الناجحة حول تغير المناخ التي استضافتها اللجنة الدائمة بالشراكة مع اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة في الجمعية العامة الـ 145 للاتحاد البرلماني الدولي، وأعلنت أن الاتحاد البرلماني الدولي سيطلق حملة جديدة لتغير المناخ *#برلمانات من أجل الكوكب*.

كما دعت المجموعات الجيوسياسية إلى تسمية مرشحين للمناصب الشاغرة في مكتب اللجنة الدائمة بحلول نهاية اليوم حتى تتمكن اللجنة من انتخاب الأعضاء الجدد في اجتماعها المقبل.

المناقشة التحضيرية للقرار المقبل للجنة الدائمة: *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر*

أشارت الرئيسة إلى أن السيدة ل. رينولدز (أستراليا) قد تم تعيينها خلال الجمعية العامة الـ145 كمقررة مشاركة للقرار. وقد أجرى رئيس الاتحاد البرلماني الدولي مشاورات لإيجاد مقرر مشارك ثان ورشح السيد إ. بوستامانتي (بيرو) لهذا المنصب. واعتبرت أن اللجنة ترغب في تأييد هذا الترشيح.

ولقد تقرر ذلك.

وشكرت **السيدة ل. رينولدز** (أستراليا)، المقررة المشاركة، البرلمانيين على اهتمامهم بالموضوع المهم للغاية وهو كيف يمكن للبرلمانات أن تتصدى للاتجار والاستعباد بملايين الأطفال من الأسر الضعيفة في ما يسمى بدور الأيتام. والحقيقة المحزنة هي أن الغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال لم يكونوا أيتاماً: إذ أن ما يصل إلى نسبة 90% منهم كان لديهم أحد الوالدين على الأقل على قيد الحياة، وتم تجنيدهم من عائلاتهم والاتجار بهم في منازل جماعية. لقد تم إعطاؤهم هويات ورقية جديدة، وتم تدريب هؤلاء "الأيتام على الورق" على تقديم تجربة دار الأيتام للمتطوعين والمانحين والسياح.

وعلى الرغم من أن النقاش حول الأيتام والسياحة والاتجار بهم كان مرعباً بما فيه الكفاية، إلا أنه من المثير للصدمة أكثر أن نفهم كيف تطور هذا النوع الجديد من الاتجار بالأطفال واستعبادهم وكيف كان يزدهر، حتى الآن من دون رادع. فإن عدد قليل جداً من المانحين نظروا في ما إذا كانوا يدعمون مؤسسة خيرية صحيحة وأخلاقية تقوم بالفعل بعمل جيد، وليس سيئاً.

ويجب أن تبدأ الإجراءات الرامية إلى التصدي للاتجار بملايين الأطفال ومنعه بفهم كيفية ظهور المشكلة. إن رغبة الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم في مساعدة من هم أقل حظاً منهم قد أدت إلى ظهور مزيج من العمل التطوعي والسياحة، و"السياحة التطوعية". ومع ذلك، فإن العديد من المتطوعين لم يبذلوا العناية الواجبة تجاه المؤسسات الخيرية التي كانوا يدعمونها. لقد أصبح المجرمون والمتاجرون ماهرين للغاية في تقديم تجربة دار الأيتام المثالية للزوار وتزويد الأطفال لتلبية طلب الزوار لمساعدة الأيتام. اعتقد المانحون أنهم كانوا يدعمون دور الأيتام ولكنهم كانوا يمولون عن غير قصد مشروعاً إجرامياً. ومن الممكن معالجة الاتجار بالأيتام من خلال تثقيف الجهات المانحة والمتطوعين لإجراء المزيد من العناية الواجبة بشأن المؤسسات الخيرية التي يرغبون في دعمها والنظر في الطريقة التي يريدون أن يُعامل بها أطفالهم.

وتشكل الشراكات عنصراً آخر في التعامل مع الاتجار بالأشخاص والعبودية، بالإضافة إلى الوقاية والملاحقة القضائية والحماية. وبعد المناقشة، سيقوم المقررون المشاركون بإعداد مشروع قرار للنظر فيه في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الكيفية التي يمكن بها للبرلمانيين العمل مع المواطنين والحكومات والأمم المتحدة لإنهاء الاتجار بالأيتام – وهو شكل من أشكال الاتجار بالأطفال في القرن الـ21 – ولضمان أن الأطفال يحصلون على رعاية أفضل بكثير، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه أو ظروفهم.

وقال **السيد و. بوستامانتي** (بيرو)، المقرر المشارك، إنه سعيد بالعمل كمقرر مشارك لوضع مشروع قرار بشأن الاتجار بالأيتام والسياحة، وهو ما يشكل شكلاً حديثاً من أشكال الرق يمكن من خلاله استمالة الأطفال. ينبغي حماية الأطفال ويجب على البرلمانيين تشجيع الحكومات على اتخاذ تدابير فعالة وإجراءات تشريعية لإنهاء الممارسة الضارة المتمثلة في الاتجار بالأيتام.

وقدمت **الرئيسة** الخبراء.

وقالت **السيدة ك. فان دور** (نائب مدير الكلية، كلية الحقوق في جامعة جريفيث)، خبيرة، إن الناس يتبرعون لدور الأيتام ويتطوعون فيها ويزورونها اعتقاداً منهم أنهم يساعدون الأطفال الذين فقدوا والديهم. ومن المؤسف أن المشغلين عديمي الضمير أنشأوا دور للأيتام للاستفادة من هذا الكرم وقاموا بتجنيد الأطفال بغرض الاستغلال والربح. تم تقديم الحوافز للعائلات والوعود بحياة وتعليم أفضل لأطفالهم. يحدث هذا الاتجار بدور الأيتام في أوقات الأزمات وفي

البلدان التي غالباً ما يتم فيها تطبيق معايير حراسة الأيتام بشكل سيئ، ولا يتم تسجيل دور الأيتام. وكثيراً ما تدعي دور الأيتام المتورطة في الاتجار أنه تم التخلي عن الأطفال أو تيتيمهم بدلاً من التخلي عنهم، وكثيراً ما كانت هذه الادعاءات مدعومة بوثائق مزورة. وعُرف هؤلاء الأطفال بأيتام على الورق، أي أيتام بحسب مستنداتهم المزورة فحسب. قد يتم أيضاً حجب الطعام والرعاية الطبية عن الأطفال لجذب المزيد من التعاطف والمال من المتطوعين وزوار دور الأيتام. وتشمل أشكال الاستغلال الأخرى الاعتداء الجنسي ومواصلة الاتجار.

وشارك العديد من الأشخاص في سياحة دور الأيتام لتوفير التمويل والمودة للأطفال الذين يعتقدون أنهم أيتام. ومع ذلك، حتى عندما بدا أن دار الأيتام توفر الرعاية المناسبة للأطفال، فقد أظهرت أبحاث تنمية الطفل أن رعاية الأيتام أدت إلى نتائج سيئة. وقد تضاعف خطر اضطرابات التعلق إلى حد كبير بسبب سياحة دور الأيتام والتناوب المستمر للمتطوعين الذين ينتقلون داخل وخارج حياة الأطفال الضعفاء للغاية.

وفي العام 2018، تضمن تقرير الولايات المتحدة عن الاتجار بالأشخاص قسماً خاصاً حول العلاقة بين إيداع الأطفال في مؤسسات والاتجار بهم، مع تحديد الدور الحاسم لسياحة دور الأيتام في إنشاء الطلب على الاتجار بالأيتام. وفي العام 2017، بحثت الحكومة الأسترالية مسألة الاتجار بدور الأيتام. وتشمل الممارسات الواعدة التي تم تطويرها تثبيط المواطنين عن العمل التطوعي أو زيارة دور الأيتام في الخارج وإرشادات السفر الخاصة للبلدان التي يحدث فيها الاتجار بالأيتام. حث قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للعام 2019 A/RES/74/133 بشأن حقوق الطفل الدول على اتخاذ التدابير المناسبة لحماية الأطفال ضحايا الاتجار والمحرومين من رعاية الوالدين، وسن وإنفاذ التشريعات لمنع ومكافحة الاتجار في مرافق الرعاية واستغلال الأطفال، واتخاذ التدابير المناسبة لمنع ومعالجة الأضرار المرتبطة ببرامج التطوع في دور الأيتام، بما في ذلك في سياق السياحة، التي يمكن أن تؤدي إلى الاتجار والاستغلال.

ولقد ابتعدت العديد من البلدان عن إيداع الأطفال في مؤسسات الرعاية بشكل روتيني منذ عدة عقود. ما يصل إلى نسبة 80% من ما يقدر بنحو 5.5 مليون طفل ينشأون في دور الأيتام في جميع أنحاء العالم لديهم أحد الوالدين الذي يمكنه تربيتهم بالدعم. ومن الأهمية بمكان أن تتخذ الحكومات إجراءات شاملة للتصدي للاتجار بالأيتام. وينبغي للبلدان أن تنظر في كيفية ثني مواطنيها عن المشاركة في سياحة دور الأيتام ودعم دور الأيتام، بما في ذلك عن طريق ضمان توجيه التمويل نحو دعم الأطفال والأسر وليس الأطفال في دور الأيتام. ينبغي للسلطات في البلدان التي يتم فيها تمويل دور الأيتام من القطاع الخاص إلى حد كبير أن تسن وتراقب وتنفذ متطلبات صارمة للحراسة وتمنع الاتجار بالأطفال في دور الأيتام. وينبغي عليهم أيضاً فرض متطلبات التأشيرة للمتطوعين والزوار.

ومن المثير للقلق الاعتقاد بأن دور الأيتام يمكن أن تكون موقعاً للاتجار بالأطفال. يعتقد العديد من المتطوعين أنهم يساعدون الأطفال الأيتام بشكل حقيقي، وقد يكون من الصعب بشكل خاص تحدي هذه العقلية. ويلزم اتخاذ إجراءات حكومية قوية لوضع حد للاتجار بالأيتام وضمان نشوء الأطفال في أسر ينتمون إليها.

وقالت **السيدة ر. نيب** (كبار المستشارين الفنيين، شبكة الرعاية الأفضل)، خبيرة، إنه على الرغم من الاعتراف المتزايد بالاتجار بالأيتام كشكل من أشكال الاتجار بالأطفال، إلا أنها ترد ثغرات وحواجز نظامية في البلدان تمنع الكشف والمحاكمة الفعالين لجرائم الاتجار بالأيتام . وترد ثغرات في القانون الجنائي، بما في ذلك ما يتعلق بجرائم الاتجار بالأطفال المحلية وعبر الوطنية، وتشريعات حماية الطفل، وتنظيم الرعاية البديلة. وفي البلدان التي حدث فيها الاتجار بالأيتام، أدى التراخي في تنفيذ وإنفاذ التشريعات إلى تقليل الضمانات المتاحة للأطفال في الرعاية السكنية واحتمال اكتشاف هذا الاتجار أو التدخلات لمنعه. علاوة على ذلك، فإن نقص الوعي بالاتجار بالأيتام ومؤشراته أثر على عملية الكشف، لا سيما من قبل المسؤولين في الخطوط الأمامية بما في ذلك سلطات إنفاذ القانون وحماية الطفل. ونتيجة لذلك، يُترك الأطفال الضحايا في دور الأيتام الاستغلالية تحت سيطرة المتاجرين بهم الذين يظلون أحراراً في مواصلة اعتداء الأسر الضعيفة.

وغالبًا ما أدت الثغرات في تنظيم أنشطة القطاع التطوعي وغير الربحي إلى التمويل غير المقصود لدور الأيتام المتورطين في الاتجار بالأطفال واستغلالهم، وحفزت التجنيد النشط للأطفال في دور الأيتام لطلب التبرعات. إن مشاعر الإيثار تجاه دور الأيتام والافتقار إلى التدقيق في مرافق الرعاية الداخلية جعلت من السهل على الجناة إخفاء الاتجار كتدخل لحماية الطفل.

ومن أجل معالجة هذه الثغرات والحواجز ودعم البلدان والحكومات، تم التعهد بمكافحة الاتجار بالأيتام والسياحة. تم تشكيل فريق عمل خبراء عالمي في العام 2022 لإعداد موجز مواضيعي عن سياحة دور الأيتام، والعمل التطوعي، والتطوع، والاتجار بالبشر، الذي يحتوي على مجموعة شاملة من بيانات السياسات الموصى بها، والإجراءات الملموسة والأمثلة من مختلف البلدان للتدابير التشريعية والتنظيمية، وزيادة الوعي والتثقيف. واستراتيجيات المشاركة. وشجعت على اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها واعترفت بالحاجة إلى التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالأيتام. ودعا الموجز المواضيعي إلى فرض حظر عالمي على سياحة دور الأيتام، وحث البلدان على ضمان محاكمة مرتكبي جرائم الاتجار بالأيتام، بما في ذلك في إطار الولاية القضائية خارج الحدود الإقليمية.

وتم تشجيع الحكومات على إصدار تحذيرات السفر وضمان التنظيم المناسب للقطاع غير الربحي والخدمات السكنية، والامتثال لحقوق الطفل الدولية. وينبغي لها أيضًا معالجة التشغيل غير القانوني للأيتام وإبعاد الأطفال عن أسرهم لدخولهم دور الأيتام، وحظر التطوع في مثل هذه المؤسسات.

وتم حث البرلمانات على دراسة العمل التطوعي في دور الأيتام، والسياحة التطوعية غير المنظمة، والاتجار بالأيتام من وجهة نظر حقوق الطفل والعبودية الحديثة من أجل وضع لوائح تتناسب مع سياق البلد. وقد نجح البرلمانيون بالفعل في رفع مستوى الوعي ودفع التغيير لمكافحة الاتجار بالأيتام في العديد من البلدان، ويمكن لمشروع القرار أن يكون فعالاً في بناء التعاون الدولي اللازم لإنهاء جريمة الاتجار بالأيتام.

وذكرت **السيدة م. بون كلانجسيك** (سلوفينيا) أنها لا ترد دور للأيتام أو دور للأطفال في سلوفينيا. اتخذت المحاكم إجراءات لحماية حقوق ومصالح الأطفال عندما لا يمارس الآباء حقوقهم والتزاماتهم بشكل صحيح، وشملت الإجراءات الحضانة، والتبني، ومنح مسؤوليات تربية الأطفال إلى أحد الأقارب، والوصاية على القُصَّر. وعلى الرغم من أن سلوفينيا كانت بلداً مستهدفاً لضحايا الاتجار بالبشر الذين يتم استغلالهم لأغراض الدعارة، إلا أنها لم تكن تعاني من الاتجار بالأيتام. ومع ذلك، فهي تدرك جيداً مخاطر عدم كفاية الرقابة أو الحماية وتعترف بالحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص لعمليات التبني، لا سيما من الخارج. وقد قبلت سلوفينيا 20 يتيماً أوكرانياً، وسيبقون في البلاد حتى نهاية الأعمال العدائية. وقد وقعت سلوفينيا رسالة ضمان لا تسمح بتبني هؤلاء الأطفال.

وتؤيد سلوفينيا جميع التدابير الرامية إلى المساعدة في منع واستئصال الاتجار بالأيتام وتتطلع إلى المناقشة التي ستوفر فرصة لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة.

وأفادت **سعادة الدكتورة أمل بنت سلامة الشامان** (المملكة العربية السعودية) أن العديد من الأطفال الذين تيتموا نتيجة للكوارث الطبيعية والنزاعات والفقر يتعرضون للاتجار والاستغلال الجنسي والعمل القسري. ودعت إلى وضع تعريف للاتجار بالأيتام والتعاون الدولي لتنفيذ آليات لمنع هذا الاتجار. وينبغي للحكومات تكثيف آليات الرصد والمراقبة والتدابير المالية والجهود الرامية إلى زيادة الوعي بهذه الظاهرة.

والمملكة العربية السعودية، التي تقف على أهبة الاستعداد لتقاسم تجربتها مع البلدان الأخرى، لديها آليات قانونية مختلفة وغيرها من الآليات لحماية الأطفال. ودعت العديد من مواقع التواصل الاجتماعي الأجنبية إلى جمع التبرعات لمساعدة الأطفال لأسباب إنسانية. ومثل هذه المبادرات غير مقبولة لدى بلدها. لقد كانت مؤسسات جلالة الملك سلمان فحسب مؤهلة لتنظيم مثل هذا النوع من جمع التبرعات.

وذكرت **سعادة السيدة عايدة نصيف أيوب عوض الله** (جمهورية مصر العربية) أن الاتجار بالأيتام يمثل حلقة من الأنشطة الإجرامية التي تشمل الاختطاف والتشريد والاستغلال. ويجب تنفيذ التدابير، بما في ذلك التعاون الإنساني والقضائي الدولي، لمكافحة هذه الأنشطة. إن جمهورية مصر العربية طرف في العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمكافحة استغلال الأطفال والنساء. وتقوم حكومتها بتنفيذ التشريعات ذات الصلة كأولوية، وقد أطلقت عدة برامج ومبادرات. ويرد في بلدها أكثر من 500 مؤسسة تعتني بالأيتام، ويقوم الرئيس بتعجيل دعم الأيتام.

وينبغي للمنظمات الدولية والاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية أن تتخذ خطوات جدية لمعالجة هذه المسألة وضمان حماية الأطفال من خلال التشريعات المناسبة. وينبغي فرض عقوبات على المنظمات والكيانات الأخرى التي تيسر الزيارات السياحية إلى دور الأيتام التي لا تمتثل لقواعد الأمم المتحدة وقيمها. وينبغي أيضاً توفير الأموال للحملات الوطنية لرفع مستوى الوعي بأهمية دور الأيتام والتأكيد على دور المنظمات غير الحكومية في حماية الأطفال.

وقالت **السيدة أ. أتاليدس** (قبرص) إن الاتجار بالأيتام، الذي يُستخدم فيه سرد اليتيم وما يرتبط به من فكرة الضعف لافتراس تعاطف السياح والمتطوعين وغيرهم، جريمة متعددة الأوجه تستحق الاهتمام الدولي. وعلى الرغم من عدم وجود دور للأيتام في قبرص، فإن لديها نظام رعاية حكومي بديل شامل وتعترف بالدور الحاسم للبرلمانات في التصدي للاتجار بالأيتام.

وعلى المستوى الوطني، تتسم التشريعات ذات الصلة، بما في ذلك سياسات مكافحة الفقر ودعم هيكل الأسرة، بأهمية حيوية. وبالتعاون مع الوكالات الحكومية، يمكن للبرلمانات إطلاق برامج لإعادة الأطفال إلى أسرهم بدعم وإشراف قويين والموارد اللازمة لضمان نموذج صحي للرعاية. وينبغي استثمار التمويل في الخدمات الأسرية والمجتمعية، وتحسين جمع البيانات، ووضع قوانين نموذجية جديدة. ومن الضروري أيضًا بذل جهود لتثقيف السياح والمانحين والمتطوعين.

وعلى المستوى الدولي، يلزم اتباع نهج شامل، كما يعد التعاون بين البرلمانات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني أمرًا بالغ الأهمية. وينبغي إدراج الاتجار بالأيتام في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل والاعتراف به كشكل آخر من أشكال الاتجار بالأطفال. ويلزم بذل جهود متضافرة لمنع هذا الاستغلال للأطفال ومحاكمة المجرمين وحماية الأطفال.

وذكر **السيد س. تاي** (كمبوديا) أن الأطفال الذين يعيشون في دور الأيتام معرضون بشكل أكبر لخطر الاتجار. وينبغي للحكومات والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني أن تولي هذه المسألة أولوية عالية. وقد أشار التقييم الأخير لخطة العمل العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص إلى الحاجة إلى عمل عالمي نشط لمكافحة الاتجار بالبشر، الذي كان في تزايد بسبب الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

واتخذت رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) مبادرات مختلفة لمنع الاتجار بالبشر، بما في ذلك خطة عمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، تهدف إلى تعزيز سيادة القانون ومراقبة الحدود بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتكثيف الجهود لملاحقة قضايا الاتجار بالبشر، وتعزيز التعاون الإقليمي على أساس المسؤولية المشتركة للتصدي للاتجار بالبشر. وقد اتخذ بلده، من جانبه، إجراءات جدية لمكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما النساء والأطفال. وقد أحرزت تقدماً كبيراً في تعزيز الآلية القانونية للملاحقة القضائية، بما في ذلك عن طريق التمييز بين التدخلات القانونية لحماية الطفل والاتجار، مع اعتبار تحقيق الربح هدفاً للاتجار والاستغلال الجنسي. واعتمدت أيضاً تشريعات لحماية الطفل وأدخلت آليات للرصد والكشف والوقاية.

وينبغي بذل الجهود لمراجعة القانون الجنائي ولوائح حماية الطفل لضمان محاكمة مرتكبي الجرائم على النحو المناسب. وينبغي توفير مبادئ توجيهية واضحة وتدريب للجهات الفاعلة المحلية. وينبغي وضع برامج لزيادة الوعي وإعادة الأطفال إلى أسرهم والتأكد من أن الآباء لديهم المهارات والوسائل اللازمة لرعاية أطفالهم بشكل صحيح.

وقال **م. دو مايجد** (بلجيكا) إنه يشيد باللجنة لإدراجها هذه المسألة الهامة في جدول الأعمال السياسي، وشدد على ضرورة بذل كل جهد ممكن لحماية حقوق الأطفال في جميع أنحاء العالم. يرد جانبان للاتجار بالأيتام: الأول، الاحتفاظ بالأطفال في دور الأيتام حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق الربح، ولا سيما من خلال التبرعات؛ وثانياً، عمليات التبني الدولية غير القانونية، حيث يتم بيع الأطفال لأسر متبنية في الخارج لا تعلم أنه قد تم الاتجار بالأطفال. وقد بدأ عدد متزايد من البلدان يدرك هذه الظاهرة، وقد اتخذ بعضها بالفعل تدابير لمنع مثل هذه الممارسات. وكان آخرون، بما في ذلك بلده، يبحثون في الأمر. وكانت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري قد أعلنت، في دورتها المنعقدة في أيلول/سبتمبر 2022، أنه ينبغي القضاء على مثل هذه الممارسات، التي تشكل جريمة ضد الإنسانية، ودعت الدول إلى القيام بذلك. ومن شأن مشروع القرار أن يزيد وعي البرلمانات بهذه الظاهرة ويحثها على تعزيز حقوق الطفل والدفاع عنها.

وصرّحت **السيدة أ. سارانجي** (الهند) أنها ترحب باختيار الموضوع ذي الأهمية البالغة، ولاحظت أن جميع البلدان ملزمة بضمان عيش الأطفال في بيئة آمنة ومواتية للنمو والصحة والتعليم. وبالإضافة إلى الأحكام الواردة في الدستور الهندي لمنع الاتجار بالأطفال، قامت حكومتها بصياغة تشريع ينص على حماية الأطفال المحتاجين إلى الرعاية والمخالفين للقانون. ويتم تسجيل كل دار للأيتام في الهند بموجب قانون قضاء الأحداث، وقد تم وضع قواعد صارمة لضمان الامتثال للأحكام ذات الصلة.

وفي ما يتعلق بمنع الاتجار بالأطفال على المستوى الدولي، صدقت الهند على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن منع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء. كما تم التوقيع على مذكرات تفاهم بشأن التعاون الثنائي لمنع الاتجار بالأطفال مع دولة الإمارات العربية المتحدة وبنغلاديش وكمبوديا وميانمار. وتم إنشاء نحو 78 وحدة لمكافحة الاتجار بالبشر في مقاطعات عبر الهند، كما تم إنشاء خط هاتفي لمساعدة الأطفال.

وللبرلمانيين دور رئيسي يتعين عليهم القيام به في ضمان تحقيق فوائد التشريعات وفي زيادة الوعي. وأعربت عن ثقتها في أن المناقشات حول هذا الموضوع ذي الصلة للغاية ستساعد في صياغة سياسات واستراتيجيات لمكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما الاتجار بالأطفال.

وأفادت **السيدة أ. مولدر** (هولندا) أن النموذج التجاري الذي يستغل الأطفال أمر غير مقبول، وأعربت عن تأييدها لمشروع قرار بشأن الاتجار بالأيتام. وينبغي للحكومات أن تقف إلى جانب ضحايا هذا الاتجار وتكفل تمكين الأطفال من طلب المساعدة. ومن غير المفهوم في عالم اليوم أن يتم أخذ الأطفال من أسرهم، ولفتت الانتباه إلى الحالة في أوكرانيا حيث يتم نقل الأطفال إلى روسيا الاتحادية للتبني. ويجب تقديم المسؤولين عن مثل هذه الأعمال إلى العدالة.

وقالت **سعادة السيدة دلال جاسم الزايد** (مملكة البحرين) إن الاتجار بالأيتام يشكل انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان وحقوق الطفل، وأعربت عن تأييدها لمشروع قرار بشأن هذا الموضوع، وهو أمر مهم بالنسبة للحكومات والبرلمانات. وينبغي الاعتراف بالاتجار بالأيتام باعتباره اتجاراً بالبشر ويجب تقديم الجناة إلى العدالة من خلال محاكمات عاجلة وتطبيق عقوبات أكثر صرامة. يجب أيضاً معاقبة الآباء. ويجب إصدار التشريعات ذات الصلة وتوفير الموارد المالية الكافية لتلبية احتياجات جميع الأيتام، بما في ذلك من خلال توفير المساعدة القانونية. وينبغي بذل الجهود لرفع مستوى الوعي بهذه المسألة بين الأيتام وضمان حصولهم على وسائل الاتصال.

وتطرقت إلى الجهود المبذولة لحماية ما يقرب من 15800 يتيم في مملكة البحرين، وقالت إنه تم إنشاء معهد ولجنة خيرية تحت رعاية جلالة الملك. كما يتم توفير برامج التعليم للأيتام الممولة من الموازنة العامة.

وأفاد **السيد ك. سيثيمورن** (تايلاند) أنه أثنى على المقرر المشارك من أستراليا للفت انتباه الاتحاد البرلماني الدولي إلى موضوع الاتجار بالأيتام. وعلى الرغم من ورود أدلة محدودة على الاتجار بالأيتام والسياحة التطوعية في تايلاند، فإن أكثر من 50 000 طفل يعيشون في مرافق الرعاية السكنية التي تديرها الحكومة التايلاندية والمجتمع المدني والمنظمات الدينية. وما فتئت تايلاند تعمل بشكل وثيق للغاية مع اليونيسيف ومختلف الجهات المعنية بشأن خطة العمل الوطنية

الممتدة لمدة أربع سنوات بشأن الرعاية البديلة للأطفال. ومن أجل التحرك نحو الرعاية الأسرية والخدمات المجتمعية، ترد حاجة إلى تحسين خدمات دعم الأسرة ومنع الانفصال غير الضروري للأطفال عن أسرهم.

وبالإضافة إلى سن قوانين بشأن الاتجار بالأيتام، تستطيع البرلمانات اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الأطفال من خلال تشجيع الحكومات على إنشاء هيئة للإشراف على دور الأيتام، وضمان مراقبة أكثر صرامة لدور الأطفال والامتثال للمبادئ التوجيهية الدولية، وملاحقة أولئك الذين سهلوا أو شاركوا في الاتجار بشكل استباقي. وينبغي للبرلمانات أن تكفل تخصيص الموارد الكافية للوكالات المسؤولة، وأن توصي الحكومات بالعمل بشكل وثيق مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لدعم السياسات الصديقة للأسرة وتحسين خيارات الرعاية الأسرية، بما في ذلك من خلال توفير خطط المساعدة والحماية الاجتماعية. وينبغي للبرلمانيين أيضاً رفع مستوى الوعي العام بالآثار السلبية المحتملة للعمل التطوعي والسياحة في دور الأيتام وتحسين التشريعات لزيادة حماية الأطفال المحرومين من رعاية الوالدين وتعزيز الرعاية الأسرية حيثما أمكن ذلك.

وقالت **السيدة س. السيد لوكاس** (جنوب إفريقيا) إن استغلال الأطفال وإساءة معاملتهم ليس له مكان في المجتمع. ولكل طفل، وخاصة أولئك الذين فقدوا كلا الوالدين أو كانوا عرضة للاتجار، الحق في طفولة آمنة ومأمونة. وقد أظهرت الأبحاث أن فقدان دعم الوالدين خلال مرحلة الطفولة يمكن أن يكون له تأثير طويل الأمد على الصحة العقلية والبدنية. ويجب على البرلمانيين تعزيز قدرة أنظمة الرعاية الأسرية والحماية الاجتماعية لبناء القدرة على الصمود ومنع إيداع الأطفال غير الضروري في الرعاية المؤسسية، من خلال تحسين الأحكام البديلة مثل الرعاية البديلة. ويجب تعزيز هياكل المساءلة الفعالة، بما في ذلك إجراءات تقديم الشكاوى المتعلقة بإساءة معاملة مقدمي الرعاية والتحقيق فيها.

واعترفت جنوب إفريقيا باستمرار التحديات المتعلقة بحقوق الطفل. وافق البرلمان في العامي 2020 و2022 على مشروعي قانون تعديلين ينطبقان على جميع الأطفال في البلاد، بما في ذلك غير المواطنين. ويهدفان إلى تعزيز حماية الأطفال في الرعاية أو المحتاجين إلى الحماية، وإعطاء الأولوية لمصالح الأطفال، والتأكيد على الحاجة إلى الاستقرار ورعاية بديلة جيدة، وحماية حقوق الآباء البيولوجيين غير المتزوجين. وتم تقديم إعانة نقدية لتمكين الأقارب الذين يرعون الأيتام من توفير الاحتياجات الأساسية والدعم، حتى لا يضطر الطفل إلى انتزاعه من الأسرة الممتدة.

وأفادت **سعادة الدكتورة موزة بنت حمرور العامري** (دولة الإمارات العربية المتحدة) أن مشروع القرار ينبغي أن يعترف بحقيقة أن الأيتام معرضون للعبودية الحديثة وأن الاتجار بالأيتام يتزايد نتيجة لعوامل من بينها النزاعات الدولية.

ويجب على البرلمانات والحكومات على وجه الخصوص، تطوير وتحسين التشريعات لمكافحة الاتجار بالأيتام، بما في ذلك كجزء من الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ويجب معالجة الأسباب الجذرية لوضع حد لهذه الانتهاكات.

وقال **سعادة السيد عمّار** (الجمهورية العربية السورية) إنه من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالأيتام، ولا سيما في لجنة دائمة تركز على الديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي حين يمكن أن يفقد الأطفال والديهم لأسباب طبيعية، فقد أصبح العديد من الأطفال يتامى نتيجة للنزاعات والعقوبات والفقر والكوارث الطبيعية. وقد تسببت العقوبات وعمليات الحظر التي تعرض لها بلده على مدى السنوات الـ12 الماضية في تيتم العديد من الأطفال، ودعا البرلمانيين إلى ممارسة الضغط على حكوماتهم لرفع هذه العقوبات. ودعا أيضاً إلى وضع حد لسوء معاملة اللاجئين السوريين وتسييسهم، وإلى عودتهم إلى الجمهورية العربية السورية.

وقد صدرت تشريعات في بلده لمعالجة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الأطفال. ويلزم التوصل إلى حلول مستدامة للتصدي للاتجار بالأيتام، وأعرب عن تأييده لمشروع قرار بشأن هذه المسألة.

وأعرب عن امتنان الشعب السوري لدعم وتضامن المجتمع الدولي في أعقاب الزلازل الأخيرة.

وصرّح **السيد ف. سانشيز** (إسبانيا) أنه من المهم الاعتراف بأن الممارسة المتنامية المتمثلة في استئجار الأرحام تجارياً تؤدي إلى تفاقم الاتجار بالأيتام. غالباً ما يتم وضع هؤلاء الأطفال الذين لم يتم تبنيهم في دور الأيتام المستخدمة للاتجار بهم.

وقالت **سعادة السيدة إليمي فريدة حدوش** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) إنها ترحب بمناقشة المسألة الهامة المتمثلة في الاتجار بالبشر، ولا سيما الأيتام، الذي يشكل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان وله أثر سلبي، لا سيما على النساء والأطفال. وقد وضع المجتمع الدولي تشريعات للتصدي لهذه الجريمة عبر الوطنية. وقد صدق البرلمانيون في بلدها على التشريعات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص لتوفير الحماية القانونية والاجتماعية والصحية والنفسية للضحايا. وتم وضع استراتيجية تنفيذ وطنية بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني لتحديد مختلف أشكال الاتجار بالأشخاص، وتوفير مراكز الرعاية للنساء والأطفال الأكثر ضعفاً، وتيسير إعادة الأجانب إلى أوطانهم. كما تم تشديد العقوبات على مرتكبي هذه الجرائم. كما تم وضع تشريعات إضافية تتماشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لدعم حقوق الإنسان. ويجري تنفيذ استراتيجية وطنية لحماية الأيتام ومنعهم من الوقوع ضحايا للاتجار.

وقال **السيد س. س. ملومبوا** (ملاوي) إن أربعة من كل خمسة أطفال في دور الأيتام، على الصعيد الدولي، ليسوا أيتاماً بل من أسر فقيرة أُجبرت على التخلي عن أطفالها مقابل المال من جانب مؤسسات عديمة الضمير، ثم نُقلت إلى دور الأيتام لاستغلالها. ولم يتم الاعتراف بهذا الإجراء كشكل من أشكال الاتجار بالأطفال إلا مؤخراً. ولا يمكن المغالاة

في التشديد على دور البرلمانيين في الحد من الاتجار بالأيتام. ويمكنهم صياغة التشريعات والمشاركة بشكل استباقي مع الخبراء والجهات المعنية والمجتمع المدني لرفع مستوى الوعي العام حول الاتجار بالأيتام. ويمكنهم أيضاً التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة، أو عقد جلسات استماع عامة حول الاتجار بالأيتام أو إجراء زيارات ميدانية. وللبرلمانات أيضاً دور رئيسي تؤديه في بناء الأطر التشريعية والسياسية، وضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، والتصديق على الصكوك الدولية والوطنية لحقوق الإنسان. وكان لها أيضاً دور رقابي يضمن مساءلة السلطة التنفيذية واحترامها لحقوق الإنسان.

وكانت ملاوي واحدة من أكثر البلدان تضرراً في أزمة الأيتام في الجنوب الإفريقي. ورد عدد من الصكوك لتوجيه الحكومة في مكافحة الاتجار بالأطفال، بما في ذلك بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال؛ والدستور، الذي ينص على عدم جواز استرقاق أي شخص أو استعباده؛ وقانون الاتجار بالأشخاص، الذي ينص على نهج وإطار شاملين يركزان على حقوق الإنسان لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وقانون الأمن الإلكتروني. وأعرب عن أمله في أن يؤدي تبادل الخبرات بشأن هذه المسألة في الاتحاد البرلماني الدولي إلى زيادة الإرادة السياسية للبرلمانيين لمكافحة الاتجار بالأيتام في بلدانهم.

وأفاد **السيد س. أوكونور** (نيوزيلندا) أنه يؤيد مناقشة هذه المسألة الهامة، مشيراً إلى أهمية الحق في الحياة، وخاصة بالنسبة للأطفال. وكما قال آخرون، فإن العالم الحديث خطير بالنسبة للأطفال الذين يعانون من المجاعات والكوارث الطبيعية والنزاعات ويتم فصلهم عمداً عن أسرهم ووضعهم في معسكرات الاعتقال لقمع هويتهم الوطنية. كما وافق على أنه يرد جانب مظلم لتأجير الأرحام.

وتتمتع البرلمانات بالسلطة والقدرة على التمييز بين الأشكال الإيثارية والاستغلالية للاتجار بالأطفال، ولا سيما الاتجار بالأيتام، ويجب عليها أن تسعى للحصول على مزيد من المعلومات من أولئك الذين يديرون دور الأيتام. وتكتسي الشراكة أهمية حاسمة في الوقاية والملاحقة القضائية والحماية من الاتجار بالأيتام، وهي مسألة تتجاوز الحدود الإقليمية. وما زال أمام نيوزيلندا مجالات للتحسين، بما في ذلك الحاجة إلى تنفيذ التشريعات الحديثة الخاصة بالعبودية، ولكنها تؤيد الموضوع قيد المناقشة لأنه هو الأمر الصحيح الذي ينبغي عمله، كما أنها ستساعد البلد على إجراء المزيد من التحسينات.

وصرّح **سعادة السيد حمد عادل العبيد** (دولة الكويت) أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات عاجلة للتصدي للاتجار بالأيتام. ومما يثير القلق أن بعض دور الأيتام في البلدان النامية تسيء معاملة الأيتام وتستغل سخاء المانحين. وكان الزخم الدولي لمعالجة المسألة العابرة للحدود الوطنية المتمثلة في الاتجار بالأيتام غير موجود، كما أن غياب

التشريعات الدولية الصارمة مهد الطريق أمام المنظمات الإجرامية لاستغلال الوضع. وينبغي التحرك لإصدار قوانين تضمن رعاية الأيتام في القرن الـ21 وتحمي الأطفال من الاتجار بهم، وذلك بإدراج نص يحظر الرحلات والزيارات لدور الأيتام في البلدان النامية.

وقد سن بلده تشريعات لحماية الجهات المانحة ومنع وقوع التبرعات الخيرية في أيدي المجرمين. كما صدق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وللبرلمانيين دور مهم يتعين عليهم القيام به في معالجة المسألة المتعددة الأوجه والعابرة للحدود الوطنية المتعلقة بالاتجار بالأيتام وفي حماية الأيتام، الذين هم أضعف الأطفال.

وقالت **السيدة م. ل. كارفاخال أمبيادو** (شيلي) إنه يجب حماية حقوق الأطفال. وللسياحة التطوعية تأثير سلبي للغاية على القاصرين المودعين في مؤسسات ويجب معالجتها. ويجب أن يكون مشروع القرار متسقاً ومباشراً ومحدداً. ويلزم اتخاذ إجراءات لضمان توثيق الأطفال المودعين في مؤسسات بشكل صحيح ومنتظم في جميع أنحاء العالم. وينبغي وضع تعريفات موحدة للمجتمع والأسرة. وينبغي تثقيف القطاعين العام والخاص بشأن الإجراءات والممارسات الجيدة. وينبغي نشر المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وينبغي تنظيم الأسر الحاضنة بشكل أفضل. يجب تدريب ومراقبة مقدمي رعاية الأيتام ويجب إعلام المتطوعين بشكل صحيح. وينبغي عدم التشجيع على السياحة التطوعية. والتعاون الدولي مطلوب لضمان تنفيذ هذه الإجراءات على وجه السرعة وبكفاءة.

كما سلطت الضوء على الإجراءات التي اتخذها برلمانها، ودعت إلى إنشاء لجان محددة للدفاع عن حقوق الأطفال. ويتعين على البرلمانيين أن يتحملوا مسؤوليتهم في حماية حقوق الأطفال.

وقال **السيد ج.ج.ج. أسيان** (جنوب السودان) إن الاتجار بالبشر بشكل عام، والاتجار بالأيتام بشكل خاص، آخذ في التزايد. وهذه الجريمة البشعة يعاقب عليها القانون في جنوب السودان، بما في ذلك قانون الطفل للعام 2008، ويعاقب المتاجرون بالأطفال المدانون بالسجن لمدة تصل إلى 10 سنوات، أو الغرامة أو كليهما. وفي العام 2019، شكل وزير الداخلية فريق عمل تقني لإجراء دراسة معمقة حول الاتجار بالبشر في البلاد. والأطفال معرضون بشكل خاص للاتجار بسبب النزاعات وعدم الاستقرار السياسي والنزوح بسبب الكوارث الطبيعية والفقر.

وفي بعض المؤسسات، قد يُحرم الأطفال من حقوقهم الإنسانية ويتعرضون للاستغلال.

وينبغي للبرلمانات أن تبذل المزيد من الجهود لحماية الأطفال في دور الأيتام. وينبغي عليهم حث الحكومات على الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، وإجراء حملات توعية حول طبيعة ومخاطر الاتجار بالأيتام. وينبغي لها صياغة تشريعات لمكافحة الاتجار بالبشر والمعاقبة عليه وتعزيز الإطار القانوني الوطني لتجريم جميع أشكال الاتجار بالبشر. وينبغي للبرلمانات أيضاً تبادل المعلومات حول الاتجار

بالأيتام وبناء قدرات موظفي إنفاذ القانون لفحص ضحايا الاتجار وتوفير التدريب على أساليب التحقيق ورعاية الضحايا.

وقالت **السيدة ت. أتوكورالي** (سريلانكا) إن اليونيسيف تضطلع بدور هام في حماية حقوق الأطفال، ولفتت الانتباه إلى بعض الملاحظات العميقة الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وكان الاتجار بالأيتام مصدر قلق متزايد. وتؤدي البرلمانات دوراً حاسماً في ضمان تهيئة بيئة قانونية وسياسية تؤدي إلى إنهاء مسائل مثل عمل الأطفال، والعبودية، والاتجار بالأطفال، والعنف ضد الأطفال. ويتحمل البرلمانيون مسؤولية جماعية لتعزيز وإنفاذ التشريعات الوطنية في هذا الصدد وضمان الامتثال لمعايير حقوق الإنسان. ويجب عليها أن تكفل تخصيص موارد مالية كافية لمنع وتخفيف آثار عمل الأطفال والعبودية والاتجار بهم، والمطالبة بالمساءلة في ما يتعلق بالالتزامات المتعهد بها لمعالجة هذه الظواهر.

وتم الإبلاغ عن حالات عمل الأطفال والاتجار بهم والعنف ضد الأطفال في دور الأيتام في سريلانكا. غير أن هذه الأفعال لم يتم تحديدها على أنها اتجار بالأيتام، وهو أمر لا يُعترف به على أي حال كجريمة في بلدها. ومع ذلك، فإن الاتجار بالأطفال في دور الأيتام لاستغلالهم لتحقيق الربح يعاقب عليه قانون العقوبات. علاوة على ذلك، اتخذ برلمان سريلانكا خطوات مختلفة لمنع الاتجار بالأطفال، بما في ذلك السياسة الوطنية لحماية الطفل للعام 2019 وقانون الهيئة الوطنية لحماية الطفل للعام 1998. قامت الوزارات والمكاتب والمؤسسات الحكومية المحلية ذات الصلة بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز مستقبل أفضل لأطفال سريلانكا.

واختتمت كلمتها بتسليط الضوء على الحاجة إلى تقديم المشورة ونظام محاكم صديق للطفل. ويجب سن تشريعات صارمة من دون تأخير للقضاء على عمالة الأطفال والاتجار بهم والدعارة والعنف ضد الأطفال. ينبغي الاعتراف بمصطلح الاتجار بالأيتام في القانون كجريمة محددة.

وأفاد **السيد ف. هـ. نايك** (باكستان) أن الاتجار بالأطفال، الذي يحدث بالتزامن مع الهجرة غير النظامية، له عواقب مختلفة على مختلف الدول والمجتمعات والاقتصادات. وتقوم العناصر الإجرامية، التي تنشط بشكل خاص في المجتمعات الفقيرة بالموارد، بإغراء الأطفال من آبائهم بوعدهم بمستقبل أفضل. وفي حين كانت بعض برامج الرعاية الاجتماعية حسنة النية، فإن برامج أخرى، مثل انتشار دور الأيتام في المناطق السياحية، كانت لها خطط مخفية وتهدف إلى حشد التعاطف مع الأطفال الذين تم استغلالهم لتحقيق الربح. وقد أصبحت البلدان النامية بلدان منشأ وعبور، ويلزم التقارب الدولي للحد من نمو الاتجار. ويعتبر إضفاء الطابع المؤسسي على دور الأيتام والتعاون الدولي أمرين أساسيين في هذا الصدد.

وواصلت حكومة باكستان تعاونها مع الشركاء الدوليين والحكومات لمنع الاتجار بالبشر. ويجب دعم البلدان النامية في تحسين نوعية حياة الفقراء وفي الاحتفاظ بالموارد البشرية اللازمة لعدم التشجيع على الاتجار غير النظامي وغير القانوني بالأطفال. وتؤدي التكلفة العالية والسياسات المعقدة المرتبطة بالهجرة النظامية إلى زيادة الهجرة غير الشرعية وإتاحة الفرص أمام المجرمين للمشاركة في الاتجار بالأطفال. وفي معرض عرضه لبعض التشريعات التي أقرها برلمانه لمنع الاتجار بالبشر وحماية الأطفال، قال إنه من الضروري أن تقوم البرلمانات بإصدار قوانين للحد من الاتجار بالأيتام، وسلط الضوء على دور الاتحاد البرلماني الدولي كمنصة في هذا الصدد.

وقال **السيد أ. أموي** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) إن الأطفال دون سن الـ18 يشكلون ما يقرب من 30% من سكان بلده، وأوجز بعض التشريعات المعتمدة لحماية هؤلاء الأفراد. وقد أصدرت حكومته أيضاً تشريعاً لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك الاتجار بالأطفال، في العام 2004. وهي تسعى إلى مواءمة تشريعاتها المحلية مع القوانين الدولية.

ويجري النظر حالياً في مشروع قانون تكميلي لسد الثغرات القانونية ومعالجة المسائل ذات الصلة، مثل الاتجار بالأعضاء والمهاجرين. وقد صدقت على اتفاقية حقوق الطفل واعتمدت البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وبغاء الأطفال في العام 2007. وقدمت تقريرها الأول إلى لجنة حقوق الطفل في العام 2020. ويجري اتخاذ عدد من الخطوات لمنع الاتجار بالأطفال، بما في ذلك إنشاء خط مساعدة، وسلطات قضائية خاصة للأطفال والمراهقين، وعيادات قانونية للأطفال. وتُطرح مسائل الأطفال على المستوى الحكومي، ويجري توسيع رياض الأطفال، ويتم توفير السكن لحماية الفتيات المستضعفات، وخاصة اللاجئات، ويجري تنفيذ خطة شاملة للحماية الاجتماعية لضمان حقوق الطفل.

وأفادت **السيدة س. ناني** (الأوروغواي) أن دور الأيتام مثال واضح على فشل عالم الكبار في حماية الأطفال والمراهقين. ورغم أن الدراسات التي أجرتها منظمة اليونيسف في العام 2017 أظهرت أن عدد الأطفال في مؤسسات الرعاية يبلغ نحو 2.7 مليون طفل، إلا أنه كان من المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى ما بين 4 و8 ملايين في العام 2020، لكن لم تتوفر إحصاءات واضحة. ومن المرجح أن يكون مثل هذا التقدير مجرد ما هو ظاهر بعد الجائحة. وعلاوة على ذلك، أدى الفقر وعدم المساواة والعنف والنزاعات إلى تفاقم حالة الأطفال في دور الرعاية ودور الأيتام. وأعربت عن ثقتها في أن مشروع القرار سيفتح باب المناقشة بين البرلمانات بشأن تطوير سياسات الرعاية المجتمعية وتجنب إيداع الأطفال في مؤسسات، خاصة وأن هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للمعاناة من سوء المعاملة بستة إلى ثمانية أضعاف.

وقالت **سعادة السيدة وحدة محمود فهد عبد الجميلي** (جمهورية العراق) إن النزاعات العديدة في جمهورية العراق أدت إلى تشريد الأطفال والأيتام، كما أدى الفساد إلى تفاقم حالتهم. ويرد في بلدها نحو 5 ملايين يتيم، ولكن لا يرد سوى 20 داراً للأيتام. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة والتشريعات التي وضعها البرلمان، فإن عدد الأيتام آخذ في التزايد، ويلزم تقديم الدعم الدولي لمعالجة هذه المسألة. وقد فقد عدد من الأطفال الأجانب آباءهم في جمهورية العراق وتم إيواؤهم في السجون. ولم تلق الجهود التي بذلتها السلطات للاتصال بالسفارات المعنية أي استجابة، وتطالب حكومتها البلدان بإعادة مواطنيها إلى وطنهم. وتقوم حكومتها بوضع تشريعات لحماية حقوق الطفل تتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل، التي صدقت عليها في العام 1994.

وقالت **السيدة كريسدايانتي** (إندونيسيا) إن للبرلمانيين دوراً حاسماً يتعين عليهم القيام به في وضع صكوك قانونية قوية وإشراف لضمان حماية الأطفال في دور الأيتام من جميع أشكال العنف، بما في ذلك الاستغلال لأغراض الاتجار بالبشر. يجب مراقبة مديري دور الأيتام والموظفين والمانحين بشكل جيد، ويجب أن تكون دور الأيتام مسؤولة وشفافة. وحق كل طفل في البقاء والنمو والنماء والحماية من العنف والتمييز منصوص عليه في دستور بلدها وفي التشريعات الوطنية لحماية الطفل. وفي تموز/يوليو 2022، تم إصدار الاستراتيجية الوطنية للقضاء على العنف ضد الأطفال. وسعت الاستراتيجية إلى ضمان تنفيذ جميع القوانين والسياسات ذات الصلة، ومعالجة العوامل الاجتماعية والثقافية التي تبرر استخدام العنف، وإنشاء بيئات آمنة للأطفال، وتحسين نوعية رعاية الأطفال، وتوفير التمكين الاقتصادي للأسر الضعيفة، وتزويد الأطفال المعرضين للخطر بإمكانية الوصول إلى خدمات متكاملة، وضمان قدرة الأطفال على حماية أنفسهم من العنف وأن يكونوا عوامل تغيير.

وصرّحت **السيدة ك. موغ** (كينيا) أن بلدها لديه برنامج واسع النطاق يهدف إلى توفير نظام للحماية الاجتماعية للأطفال. وفي العام 2004، أطلقت تحويلات نقدية للأيتام والأطفال المعرضين للخطر بسبب الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. واستعرضت بعض التشريعات المعمول بها لحماية الأطفال، وتجريم جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، والقضاء على عمالة الأطفال. غير أن عدم ورود تشريع محدد في كينيا لتعريف وتجريم الاتجار بالأيتام قد أعاق التركيز على هذه المسألة. وتتحمل البرلمانات على مستوى العالم مسؤولية تعزيز التدابير القائمة المتعلقة بالاتجار بالأيتام، ومعالجة الثغرات المحتملة في رعاية الأطفال ودعم الرعاية الأسرية والمجتمعية لضمان بقاء الأطفال مع أسرهم بدلاً من تجنيدهم في دور الأيتام. وينبغي للبرلمانات أن تجرم الاتجار بالأيتام وأن ترفع مستوى الوعي بالأثر المحتمل للعمل التطوعي في دور الأيتام. وينبغي تشجيع السياح والمتطوعين على عدم تقديم الدعم المالي لدور الأيتام.

وقد تم إنشاء إدارة معنية بالاتجار بالأطفال في بلدها مع خط ساخن للجمهور للإبلاغ عن حوادث الاتجار بالأيتام المشتبه فيها. وفي معرض الإشارة إلى أن أستراليا هي أول بلد يعترف بالاتجار بالأيتام باعتباره شكلاً من أشكال العبودية، قالت إن البرلمانات يمكنها أن تتقاسم أفضل الممارسات لضمان أن يتمكن الأطفال في جميع البلدان من العيش في بيئة آمنة.

وقال **سعادة السيد سعيد السعدي** (البرلمان العربي) إنه يرحب باختيار الموضوع قيد المناقشة، حيث أن الاتجار بالبشر، وخاصة الاتجار بالأيتام، يعد مسألة خطيرة للغاية. ولا ينبغي أن تقتصر الجهود المبذولة للتصدي للاتجار بالأيتام على وكالات إنفاذ القانون، ويجب على البرلمانيين أن يضطلعوا بدورهم. ويلزم ورود رؤية شاملة للتعامل مع الاتجار في جميع البلدان، وخاصة عند معالجة مسائل مثل الاستغلال الجنسي، والعمل القسري، وسوء التغذية، والافتقار إلى التعليم الأساسي. وينبغي لجميع البرلمانات الوطنية مراجعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن هذه المسألة وتحديث تشريعاتها الوطنية وفقاً لذلك. وينبغي تطوير البرامج والمشاريع المشتركة التي تضم منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى لتلبية احتياجات دور الأيتام والأيتام. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لدور الأيتام التي تستضيف الأطفال اللاجئين والمتضررين من الكوارث الطبيعية والنزاعات الذين يتعرضون للخطر بشكل خاص ويتعرضون للاستغلال من قبل المتاجرين بالبشر. وإن التعاون الدولي مطلوب لرعاية هؤلاء الأفراد.

وأفاد **السيد ر. أ. م. إرشاد** (بنغلاديش) أن الأسر الفقيرة من الأرجح أن تعطي أطفالها إلى دور الأيتام، بعد أن وقعت ضحية الوعود الكاذبة بتوفير رعاية وتعليم أفضل. ومع ذلك، يتم في كثير من الأحيان تهريب هؤلاء الأطفال إلى دور أيتام أخرى حيث يتم استغلالهم وإساءة معاملتهم وتركهم جوعى ويجبرون على العمل. ووفقاً لمنظمة لوموس غير الحكومية، يعيش 5.4 مليون طفل حول العالم في مؤسسات. وقد استخدم تقريرها "أطفال غير مرئيين، أضرار مرئية" بيانات من 84 منظمة في 45 دولة، وكان أول تقرير يحدد الاتجاهات العالمية في الاتجار المرتبط بالمؤسسات.

كما لفت الانتباه إلى عمل الأطفال غير اللائق، وحالات الاستغلال الجنسي والأداء القسري للحصول على أموال من المانحين والزوار والمتطوعين. وقد حصل العديد من هؤلاء الأطفال على وثائق مزورة تشهد على التخلي عنهم، وتم تهريبهم خارج المرافق وتعرضهم لأنواع أخرى من الاستغلال.

إن العلاقات الأسرية السليمة والتواصل المتكرر بين الوالدين والتعليم القوي ضرورية للحد من نقاط الضعف أمام الاتجار بالبشر. وينبغي للبرلمانيين أن يكفلوا مراقبة دور الأيتام وعدم التسامح مطلقاً مع مثل هذه الانتهاكات.

وقالت **السيدة ل. رينولدز** (أستراليا)، المقررة المشاركة، إن النقاش الثري للغاية أظهر إرادة البرلمانيين في بذل المزيد من الجهد لحماية الأطفال الضعفاء على مستوى العالم واتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين يتاجرون بالأطفال ويستغلونهم.

وقد أثبت ذلك أيضاً قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على جمع البرلمانيين معاً لدعم مسألة ما. وأعربت عن تطلعها إلى وضع مشروع قرار يمكن لجميع البرلمانات تنفيذه. وسيتضمن أمثلة لأفضل الممارسات والتدابير، بما في ذلك التعاون مع اليونيسيف ولجنة الصليب الأحمر الدولية، لتحسين حياة ملايين الأطفال.

وأشار **الرئيس** إلى أنه كان أمام البرلمانات مهلة حتى 3 نيسان/أبريل 2023 لتقديم مساهمات خطية لدعم عمل المقررين المشاركين. وسيتم توزيع مسودة النص على جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي في تموز/يوليو للنظر فيها في الجمعية العامة الـ 147 في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وناقش المكتب الأساليب التي يمكن للجنة الدائمة أن تساهم بها في استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026، وعلى وجه الخصوص، من خلال تحديد مجالات التركيز التي ستحقق فيها بعمق خلال فترة الاستراتيجية. وأوصى المكتب بأن تركز اللجنة الدائمة على ثلاثة مجالات، هي: تحسين أداء البرلمانات؛ والديمقراطية وحقوق الإنسان في العصر الرقمي؛ وعالم أكثر شمولاً وعدالة. وسيتم تشجيع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على طرح بنود جدول الأعمال المحتملة ضمن تلك المواضيع عند تقديم مقترحات للقرارات والمناقشات داخل اللجنة.

اختتمت الجلسة عند الساعة 12:30.

جلسة الثلاثاء، 14 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 09:30 برئاسة السيد أ. غاجاديان (سورينام)، رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان.

انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

قال الرئيس إنه تم تلقي الترشيحات التالية: من المجموعة الإفريقية، سعادة السيدة إليمي فريدة حدوش (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) لفترة ولاية أولى؛ ومن المجموعة العربية، سعادة السيدة تمام محمد عبد القادر الرياطي (المملكة الأردنية الهاشمية) لولاية أولى، وسعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري (دولة قطر) لولاية ثانية، ومعالي الشيخ حميد بن عبد الله الأحمر (الجمهورية اليمنية) لفترة ولاية أولى؛ ومن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، السيد ف. هـ. نايك (باكستان) لولاية أولى؛ ومن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيدة م. د. س. ألفا بريتو (بيرو) لولاية أولى؛ ومن مجموعة 12+، السيد ف. سانشيز ديل ريال (إسبانيا)، والسيد ك. لوهر (سويسرا)، والسيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)، كلهم لولاية أولى. بقي منصب شاغر لممثل مجموعة أوراسيا. واعتبر أن اللجنة ترغب في الموافقة على تلك الترشيحات.

ولقد تقرر ذلك.

مناقشة حول *الزخم البرلماني لصالح مكافحة المعلومات المضللة، ومحتوى الكراهية والمحتوى التمييزي في الفضاء الإلكتروني*

قدم **الرئيس** عضو فريق الخبراء.

وتحدث **السيد ج. كانيلا** (رئيس قسم حرية التعبير وسلامة الصحافيين، اليونسكو)، الخبير المحاور، عبر فيديو، وقال إنه سعيد لأن الشراكة بين اليونسكو والاتحاد البرلماني الدولي تمضي قدماً في تبادل الأفكار المشتركة في ولاية كل منظمة. وإلى جانب تغير المناخ، كانت المسألة قيد المناقشة واحدة من أكثر المسائل تحدياً في هذا القرن. وكانت النقاشات حول مكافحة العوامل الخارجية السلبية مثل التضليل وخطاب الكراهية ونظريات المؤامرة وغيرها من المشاكل المحتملة في النظام الرقمي حيوية للغاية. ومع ذلك، كان من المهم الاعتراف بأن الإنترنت ربما شكلت أكبر ثورة في مجال حرية التعبير منذ غوتنبرغ. وكان التحدي الأكبر هو معرفة كيفية تطوير سياسات لحماية الفرص التي توفرها الإنترنت،

والتخفيف من المخاطر المحتملة المرتبطة باستخدامها وتطويرها، وملاحقة الأضرار المحتملة وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفي حين أن العوامل الخارجية السلبية المرتبطة بالإنترنت تميل إلى المناقشة معاً، فمن المهم الاعتراف بأنها مسائل مختلفة، وأنه ترد حاجة إلى اتخاذ تدابير مختلفة لمعالجتها. لم تكن الأكاذيب والكراهية أمراً جديداً، لكن "الأمور الثلاثة" وهي الحجم والسرعة والفيروسية، كانت جديدة. فالمسألة معقدة والحلول البسيطة لن تكون كافية. ووردت ثلاثة محركات رئيسية من حيث السياسة التي يتعين معالجتها: أولاً، الحاجة إلى تمكين الطلب على معلومات دقيقة وموثوقة من خلال سياسات التعليم والإعلام ومحو الأمية المعلوماتية؛ وثانياً، الحاجة إلى ضمان دقة وموثوقية المعلومات والمحتوى، من خلال سياسات لحماية ودعم الصحافيين والعلماء ومدققي حقائق المعلومات؛ وثالثاً، الحاجة إلى التعامل مع سلسلة النقل مع تأهيل الطلب ودعم توفير المعلومات الموثوقة. ولا تتفق التشريعات الجديدة في هذا الصدد التي تضعها البرلمانات في معظم الحالات مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ورأت اليونسكو أنه من الممكن معالجة مثل هذه المسائل مع حماية بل وتعزيز حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الضروري أن تكون منصات وسائل التواصل الاجتماعي أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة. وينبغي عليها أيضاً بذل العناية الواجبة وتقييم المخاطر عند تطوير منتجات جديدة أو اتخاذ قرارات قد تؤثر على النظام الرقمي ويكون لها تأثير على حقوق الإنسان وحرية التعبير. بدلاً من النظر إلى أجزاء معينة من المحتوى، يجب أن يكون التركيز على العمليات، بما في ذلك الإشراف على المحتوى وتنظيمه والحصول على البيانات. وتقترح اليونسكو إجراء نقاش حول المبادئ التوجيهية لتنظيم الفضاء الرقمي مع حماية حرية التعبير وقد قدمت مؤخراً المشروع الأول لهذه المبادئ التوجيهية للمناقشة في مؤتمر عالمي بعنوان الإنترنت لبناء الثقة. وكانت التعليقات والاقتراحات الواردة من جميع الجهات المعنية، بما في ذلك البرلمانيون، موضع ترحيب.

وقالت **السيدة م. بون كلانجسيك** (سلوفينيا) إن الإنترنت، التي كان يُنظر إليها في الأصل على أنها فضاء للحرية والتحرر، تطورت لتصبح وسيلة لمحتوى يحض على الكراهية والتمييز والتضليل. يجب على السلطات في جميع أنحاء العالم أن تحترم بشكل كامل حرية التعبير وأن تضع أطر تنظيمية قوية لحماية الأفراد والمؤسسات، لا سيما ضد النشر المنهجي المتزايد للمعلومات الكاذبة التي تهدف إلى إنشاء عدم الثقة في سيادة القانون والمؤسسات المنتخبة ووسائل الإعلام، وتهدد الأمن، وتقوّض الديمقراطية. وأضافت أن بلدها ينفذ مشاريع مختلفة لتزويد مواطنيه، وخاصة الشباب، بالقدرة على التعرف على خطاب الكراهية والمعلومات المضللة والأخبار المزيفة. ولفتت الانتباه إلى قانون الخدمات الرقمية الصادر عن المفوضية الأوروبية، الذي قدم مجموعة شاملة من القواعد الجديدة لجميع الخدمات الرقمية، مما يساهم في

توفير بيئة أكثر أماناً على الإنترنت وفي مكافحة المحتوى غير القانوني عبره. ومن أجل تحسين آليات إزالة المحتوى الإلكتروني الذي يحض على الكراهية والتمييز، وحماية حقوق الإنسان وحرية التعبير، يجب تنظيم المنصات الإلكترونية.

وأفاد **ف. سانشيز ديل ريال** (إسبانيا) أن اللوائح المتعلقة بالمحتوى الوارد على الإنترنت ينبغي أن تنطبق على أشكال وسائل الإعلام الأخرى. ويجب تحقيق التوازن بين حرية التعبير والأمن، ويجب على المشرعين أن يدركوا أنه لا يمكن تنظيم جميع جوانب الحياة. ورد أيضاً فرق بين المعلومات الخاطئة التلقائية، حيث اتفقت مجموعة من الأفراد على مسألة ما، والمعلومات الخاطئة المنظمة، حيث يمكن للمنظمات، بما في ذلك المنظمات فوق الوطنية، أن تدير المعلومات عمداً بطريقة تؤدي إلى تعديل الظروف والسلوك وصنع القرار. ومن شأن فرض قيود صارمة أن يقيد حق المجتمع المدني في تحليل الوضع في بلده والتعبير عن آراء جديدة. ويجب على المشرعين أن يسمحوا للناس بتحدي الحقيقة، والتشكيك في أنفسهم والمعلومات والإطار الحالي، والدفاع عن الحريات الفردية والحق في تبادل الآراء. وينبغي أن يكون للناس الحق في ارتكاب الأخطاء ولا ينبغي اتهامهم بالتضليل عندما يعبرون ببساطة عن آرائهم ويتمتعون بحرية التعبير.

وتساءلت **السيدة س. أتللهجان** (كندا) عن أين ينبغي رسم الخط الفاصل في حماية حرية التعبير وفي الوقت نفسه حماية الأشخاص والمجتمعات الضعيفة من خطاب الكراهية.

وقالت **سعادة السيدة دلال جاسم الزايد** (مملكة البحرين) إنه يرد خط رفيع بين حرية التعبير وإساءة استخدام هذا الحق. إن خطاب الكراهية يمكن أن يسبب عدم الاستقرار ويقوض مبدأ التعايش السلمي، ولم تلتزم شركات التواصل الاجتماعي والإعلان بالمبادئ الأساسية لمنعه. وينبغي سن تشريعات لتجريم خطاب الكراهية وفرض العقوبات المناسبة. وقد أظهرت الدراسات أن الصحافيين هم الذين يبدأون في بعض الأحيان بنشر المعلومات المضللة، وأن الصحافة مجال يستحق اهتماماً خاصاً لضمان نشر المعلومات الصحيحة.

وأفادت **السيدة س. لوكاس** (جنوب إفريقيا) أنه ترد حاجة إلى نهج موحد ومبادئ توجيهية بين أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي لمعالجة الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة. وعلى الرغم من أن دستور جنوب إفريقيا ينص، من بين أمور أخرى، على الحماية من التمييز أو الأذى أو سوء المعاملة، فإن المعلومات كانت تتحرك بسرعة أكبر بكثير من ذي قبل، ويمكن أن تنتشر الأخبار المزيفة بسهولة بالغة. ويلزم تشريع محدد، ولفتت الانتباه إلى قانون الجرائم الإلكترونية في جنوب إفريقيا للعام 2020، والذي، على الرغم من أنه جديد نسبياً، فقد بدأ في معالجة انتشار المعلومات الكاذبة.

وقال **ممثل باكستان** إنه على الرغم من أن الأبحاث أظهرت أن وسائل التواصل الاجتماعي هي منبر فعال للغاية للمناقشات السياسية والاجتماعية، فإن بعض الناس يستخدمونها لنشر الكراهية والتمييز، وهو أمر يمثل تحدياً خاصاً في البلدان التي يكون فيها معدل الإلمام بالقراءة والكتابة منخفضاً. وترد حاجة كبيرة إلى تثقيف الناس حول محو الأمية

المعلوماتية الإعلامية ومكافحة انتشار خطاب الكراهية عبر الإنترنت باستخدام نهج متعدد الأوجه. وينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لنشر الوعي وعدم التشجيع على الكراهية والتعصب وتجريم خطاب الكراهية، مع الحفاظ على الحق الأساسي في حرية التعبير. وينبغي إشراك العديد من الجهات المعنية، ولا سيما لضمان عدم استخدام خطاب الكراهية عبر الإنترنت لتعزيز خطط سياسية، أو زيادة الرقابة أو استهداف مجموعات المهاجرين الضعيفة والتمييز ضدها. وأوجز بعض عناصر الإطار القانوني الحالي في باكستان للتصدي لخطاب الكراهية واستهداف الأخبار المزيفة على منصات التواصل الاجتماعي، ولفت الانتباه إلى قواعد حماية المواطنين (من الأذى عبر الإنترنت) للعام 2020. ينبغي ألا تنتهك التشريعات المتعلقة بالدفاع الإلكتروني والأمن الإلكتروني والجرائم الإلكترونية أياً من حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التعبير.

وقال **السيد جونغ هون تشو** (جمهورية كوريا) إنه على الرغم من أن حرية التعبير تعتبر إحدى أهم القيم في بلده، إلا أن الأخبار المزيفة ووسائل الإعلام عبر الإنترنت يمكن أن تكون ضارة. وتساءل عما إذا كان ينبغي تطبيق المعايير واللوائح الأخلاقية نفسها المتعلقة بوسائل الإعلام كتلك المطبقة على التلفزيون والإذاعة على مستخدمي ومنظمي وسائل التواصل الاجتماعي من الأفراد. وتساءل أيضاً عما إذا كان يجب تحميل المسؤولية على الشخص الذي ينشر الأخبار الكاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي أو الشركة التي تدير منصة التواصل الاجتماعي، مشيراً إلى أن المناقشة مستمرة في بلاده حول ما إذا كان يجب تنظيم شركات وسائل التواصل الاجتماعي أو مستخدميها. وسيكون موضع ترحيب بعض المبادئ التوجيهية العامة في هذا الصدد.

وقالت **سعادة الدكتورة أمل بنت سلامة الشامان** (المملكة العربية السعودية) إن المعلومات الكاذبة والشائعات ونظريات المؤامرة المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي حول جائحة كوفيد-19 والتطعيم كان لها تأثير سلبي على بعض الناس. ويلزم بذل جهود دولية وسياسات وتشريعات حكومية فعالة لمعالجة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية. وينبغي للحكومات والمؤسسات التعليمية أن تعمل على تعزيز ثقافة التعايش السلمي والتسامح والقبول، مع الاعتراف بأن التنوع هو القوة الدافعة لتحقيق الرخاء. كما يجب أن يكون لمراكز الأبحاث دور أكبر في رصد وكشف المعلومات الكاذبة لمنع انتشارها، وأشارت إلى أنه تم إنشاء لجنة مؤخراً في المملكة العربية السعودية لهذه الغاية.

وصرّحت **السيدة ج. سيمانوفسكا** (لاتفيا) أن الهجمات الإلكترونية تُستخدم كأداة لإسكات المعارضين. لقد كانت شخصياً ضحية لمثل هذه الهجمات والتصيد لمنعها من مشاركة آرائها وتأطيرها كشخص سام. وتم استخدام المعلومات المضللة كوسيلة لبناء خطة سياسية، حتى من خارج البلاد، وكانت تشكل تهديداً للديمقراطية. وفي حين كانت

لاتفيا تقدر بشدة حرية التعبير، فإنها كانت تفتقر إلى الأدوات اللازمة لضمان فضاء إلكتروني آمن. وكان للبرلمانات دور في تحديد الحلول التشريعية والإدارية لضمان حرية التعبير والحماية من إساءة استخدام الفضاء الإلكتروني.

وقال **السيد س. باترا** (الهند) إن الهند ملتزمة بجعل الإنترنت مفتوحة وآمنة وموثوقة وخاضعة للمساءلة للجميع في إطار برنامج الهند الرقمي. وقد أدى البرلمان الهندي دوراً أساسياً في سن التشريعات، بما في ذلك حظر وإزالة المحتوى الذي يحض على الكراهية والمحتوى غير القانوني على الإنترنت والمعاقبة على نشر المواد التي تحض على الكراهية والمثيرة للانقسام. وهي ملتزمة بتعزيز السياسات الوطنية والتدابير التشريعية بما يتماشى مع خطة عمل قوية لمكافحة المحتوى الذي يحض على الكراهية والتمييز في الفضاء الإلكتروني. وقد شاركت الهند في تقديم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 247/74 الذي يقضي بإنشاء لجنة مخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية. لقد أتيحت للبرلمانيين فرصة هائلة للاجتماع معاً لتشجيع حكوماتهم على التفاوض بشأن اتفاقية دولية شاملة توفر إطاراً قانونياً لمنع ومكافحة الجرائم الإلكترونية في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن البلدان لديها تشريعاتها واتفاقياتها الخاصة للالتزام بحرية التعبير المسؤولة، إلا أنها يجب أن تعقد العزم على إنشاء مجتمع رقمي مفتوح، يحترم القيم الديمقراطية والمواطنين.

وقال **السيد ج. ألميلاند** (النرويج) إن تطور التكنولوجيا هو أحد التغييرات الجذرية العديدة التي مر بها المجتمع على مر الزمن. وينبغي اتباع نهج مدروس لضمان ألا تكون القواعد التنظيمية صارمة إلى الحد الذي يؤدي إلى إزالة الحقوق والحريات التي تسعى البلدان إلى حمايتها، وينبغي للبرلمانيين أن يقيموا توازناً دقيقاً. وكان أحد الجوانب الفريدة للتحدي هو طبيعته الدولية. وقد عالجت البلدان العديد من التغيرات في المجتمع على المستوى الوطني من خلال تشريعاتها الخاصة. ومع ذلك، يجب معالجة المعلومات المضللة وخطاب الكراهية على المستوى الدولي، وسيكون من المفيد وضع مجموعة من المبادئ التوجيهية لتنظيم الفضاء الرقمي.

وعلى الرغم من أن النرويج شهدت أيضاً معلومات مضللة خلال جائحة كوفيد-19، إلا أن المستوى العالي لحرية الصحافة في البلاد ساعد في ذلك.

وأفاد **السيد ي. كاميوكا** (اليابان) أن اللاجئين الذين هربوا من زلزال شرق اليابان الكبير في آذار/مارس 2011 تعرضوا للتمييز وأن المنتجات المصنوعة في منطقة فوكوشيما لا تزال تخضع لقيود على الرغم من اختبارات السلامة الصارمة. انتشرت المعلومات المضللة وخطاب الكراهية عبر الإنترنت بسرعة وأثارت القلق بين الأشخاص الذين عانوا من الأزمات والاضطرابات نتيجة للكوارث الطبيعية. تم بناء الثقة والسمعة بمرور الوقت ولكنهما ضاعتا في غمضة عين.

ويجب اتخاذ إجراءات، بما في ذلك على المستوى الدولي، لمنع انتشار خطاب الكراهية والمعلومات التمييزية والكاذبة، وبناء إطار للتعافي من الضرر الناجم عن المعلومات المضللة. كما أن تعليم الأطفال في جميع أنحاء العالم مهم أيضاً.

وقال **السيد أ. أموي** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) إن الحق في حرية التعبير، المنصوص عليه في المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يحمل في طياته واجبات ومسؤوليات خاصة وقد يخضع لبعض القيود المفروضة لاحترام حقوق الآخرين وسمعتهم وحماية الأمن القومي. ويتيح الفضاء الإلكتروني إمكانات كبيرة لحرية التعبير والحوار. ومع ذلك، فإن انتشار المعلومات المضللة وخطاب الكراهية أصبح يمثل تحدياً، ولفت الانتباه إلى انتشار الأخبار المزيفة في ما يتعلق بجائحة كوفيد-19. ولمعالجة هذه المسألة في بلده، يتم تثقيف الشباب حول كيفية استخدام وسائل الإعلام ويتم تطوير التشريعات لضمان المساءلة بين أولئك الذين ينشرون الأخبار المزيفة. وكان التعاون من منصات التواصل الاجتماعي ضرورياً أيضاً.

وأفادت **سعادة السيدة عايدة نصيف أيوب عوض الله** (جمهورية مصر العربية) أن خطاب الكراهية والمعلومات المضللة يؤثران على التماسك والتآزر في المجتمع ويشكلان الجيلين الرابع والخامس من النزاع. وفي حين أن التقدم في العلوم والتكنولوجيا مهم لتحقيق التقدم الاجتماعي وتحسين سبل العيش، فإنه يمكن أن يؤدي إلى تحديات اجتماعية تهدد حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتكلم بصوت واحد لتعزيز قبول واحترام الثقافات الأخرى.

وقد وضعت جمهورية مصر العربية تشريعات لمعاقبة وتجريم من ينشرون معلومات مضللة. ولفتت الانتباه إلى استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، التي سعت إلى تعزيز العدالة الاجتماعية والتكامل، ودعت إلى تطوير استراتيجية دولية مماثلة.

وقالت **سعادة الدكتورة موزة بنت حمرور العامري** (دولة الإمارات العربية المتحدة) إن للبرلمانات بلا شك دور تؤديه في وضع حد للتمييز وخطاب الكراهية والتضليل في الفضاء الإلكتروني من خلال وضع التشريعات المناسبة. وقد ركزت دولة الإمارات العربية المتحدة على بناء بيئة تشريعية تفضي إلى مكافحة خطاب الكراهية والتمييز ودعم التعايش بين الثقافات. وتم سن قوانين لحظر وتجريم التمييز والعنصرية، وتم إطلاق برنامج وطني للتسامح.

وتحدث **السيد ج. كانيلا** (رئيس، قسم حرية التعبير وسلامة الصحافيين، اليونسكو)، عضو فريق الخبراء، عبر الفيديو، وشكر المشاركين على تعليقاتهم وأسئلتهم. وقد أنتجت اليونسكو عدداً من الموارد التي قد تكون مفيدة للبرلمانيين. يحتوي الموقع الإلكتروني للمؤتمر العالمي "إنترنت لبناء الثقة" على الكثير من المعلومات ذات الصلة بالنقاش، بما في ذلك مشروع المبادئ التوجيهية المقترحة لتنظيم المنصات الرقمية وأوراق العمل التي تستعرض العديد من الدراسات

المنشورة التي قدمت أدلة مثيرة للاهتمام حول الطريقة التي تعالج بها الولايات القضائية المختلفة المشكلة وعلى مواءمة العمل مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأطلقت اليونسكو أيضاً مجموعة أدوات عالمية للإجراءات القضائية المتعلقة بالمعايير القانونية الدولية المتعلقة بحرية التعبير والوصول إلى المعلومات وسلامة الصحافيين. كما أن لديها موارد ومقاطع فيديو عبر الإنترنت حول مكافحة خطاب الكراهية وفقاً للتشريعات الدولية.

وينبغي لأي لوائح يتم وضعها أن تتناول التعريف الكامل لحرية التعبير، والتي، كما هو مبين في المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، تشمل الحق في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها. وينبغي النظر إلى المادتين 19 و20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بالاقتران مع السوابق القضائية والأدوات التي وضعتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، والمحاكم الدولية لحقوق الإنسان، وخطة عمل الرباط.

وعند وضع الأنظمة، من المهم النظر إلى معايير حقوق الإنسان الحالية مع مرور الوقت وإجراء نظرة شاملة لمختلف الحقوق التي يجب حمايتها. وينبغي الحرص على ضمان الإجراءات الوقائية المناسبة لحماية حرية التعبير، كما ينبغي إنشاء هيئة من الهيئات التنظيمية المستقلة التي تتبع منطق القانون الدولي لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، يجب أن تكون عملية وضع التشريعات شفافة وخاضعة للمساءلة وأن تشمل العديد من الجهات المعنية، بما في ذلك شركات التكنولوجيا والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وينبغي توخي الحذر لضمان تنظيم العمليات، وليس محتوى معين، لأن المعرفة تميل إلى التطور.

جلسة استماع للخبراء

قدم **الرئيس** عضو فريق الخبراء.

وقالت **السيدة ر. فاسكيز يورينتي** (رئيسة قسم القانون والسياسات، والتهديدات والفرص التكنولوجية، منظمة ويتنس WITNESS)، عبر الفيديو، إنه في المواقف التي تكون فيها حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية على المحك، يلجأ الناس إلى الكاميرات كوسيلة لمحاربة الظلم. إن قوة الفيديو في إظهار الحقيقة لا يمكن إنكارها، وقد حاولت البلدان في جميع أنحاء العالم تقييد استخدام كاميرات الهواتف المحمولة أو الإنترنت عندما تم تحدي السلطات. عندما تمت مشاركة مقاطع الفيديو هذه على وسائل التواصل الاجتماعي، تمت إزالة الكثير من المحتوى بواسطة خوارزميات ممكّنة للتعلم الآلي، وحوالى 32% إلى 36% من المحتوى الذي أزاله موقع يوتيوب لم يشاهده أي إنسان على الإطلاق قبل إزالته. بالتوازي، كان لدى حوالى 48 بلداً قوانين تتعلق بمسؤولية الوسيط، التي تطلب معظمها من الشركات إزالة المحتوى عند إخطارها. حتى عندما تتم إزالة المحتوى للأسباب الصحيحة، كان من المهم التمسك به. وتم تشجيع البرلمانيين على النظر في الكيفية التي يمكن بها للقانون أن يساعد في الحفاظ على المحتوى النقدي لحقوق الإنسان وتسهيل الوصول إليه، وإدراج ضمانات لأولئك الذين خاطروا بالتصوير والنضال من أجل الحقيقة.

ومع التوسع الكبير في مجال أدوات الذكاء الاصطناعي والكمية المتزايدة من المحتوى عبر الإنترنت الذي يتم إنشاؤه أو التلاعب به بواسطة الذكاء الاصطناعي، فإن الأساليب الحالية للإشراف على المحتوى لن تكون كافية. ومع ذلك، فإن الذكاء الاصطناعي يكافح من أجل فهم السياق، وبالتالي سيواجه صعوبة في تعديل المحتوى الذي يحض على الكراهية والتمييز. سيكون من المفيد المشاركة في ما يتعلق بصحة المعلومات ومصدرها. ومع زيادة استخدام أدوات الوسائل الاصطناعية، سترد حاجة إلى مزيد من الاهتمام التنظيمي بشأن وضع العلامات على المنتجات والكشف عن استخدام الذكاء الاصطناعي. ينبغي على البرلمانيين تشجيع إدراج الخصوصية وغيرها من اعتبارات حقوق الإنسان في تطوير النهج التقنية. ومن شأن مثل هذا الإجراء أن يساعد في مكافحة الأساطير البصرية والمعلومات المضللة، وخاصة عند تنظيم الذكاء الاصطناعي التوليدي، ويعكس إمكانات تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعبير الإبداعي، ومنع الضرر المحتمل للمجتمعات المعرضة للخطر.

ولفتت **سعادة السيدة إليمي فريدة حدوش** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) الانتباه إلى الجهود التي تبذلها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدعم التعايش السلمي والتسامح والاحترام المتبادل ومكافحة التمييز وتعزيز المصالحة. وفي معرض الإشارة إلى أن التعايش السلمي يفضي إلى ازدهار المجتمع المدني، أثنت على الإجراءات التي اتخذتها السلطات الجزائرية لحماية حقوق الإنسان استناداً إلى اللوائح الجديدة التي يجري إصدارها.

وقال **السيد أ. سوانمونغكول** (تايلاند) إنه لا بد من تحقيق توازن دقيق بين حماية الحق الأساسي في حرية التعبير ومعالجة الزيادة في خطاب الكراهية والمعلومات المضللة في الفضاء الرقمي. خلال تفشي فيروس كوفيد-19، ورد اتجاه مثير للقلق يتمثل في صلاحيات حكومية واسعة النطاق لمعالجة الأخبار الكاذبة والمعلومات المضللة من دون المراعاة الواجبة للقانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بحجة أن الأمن القومي معرض للخطر. وتشكل دعاية الدولة ومحاولاتها تقليص الحقوق الرقمية وفرض قيود على الحريات الأساسية السبب الجذري للمعلومات الخاطئة والتضليل. وكان من الأفضل تثقيف الجمهور حول محو الأمية الرقمية والتحقق من المعلومات كجزء من التحليل المفتوح والنقدي.

وفي حين أنه ترد حاجة إلى تشريعات ضد التحريض على الكراهية عبر الإنترنت، لا ينبغي بالضرورة مواجهة خطاب الكراهية بالمزيد من القوانين، ولكن من خلال أساليب بديلة غير قانونية، بما في ذلك الالتزامات التعاقدية مع مقدمي خدمات الإنترنت، والتنظيم الذاتي والمبادئ التوجيهية الواضحة. ومن الضروري أيضاً اتخاذ تدابير لتعزيز التسامح وتعزيز فهم الصكوك الدولية ذات الصلة.

وتحدث عبر الفيديو **السيد ز. أمان الله** (كبير الزملاء المقيمين، الشبكات والتوعية في معهد الحوار الاستراتيجي)، عضو فريق الخبراء، قائلاً إنه من أجل التعامل مع قضية خطاب الكراهية، من المهم فهم كيف يتم التعامل معها، إنتاجها ونشرها وتضخيمها وأثرها على المجتمعات. وكان مشهد خطاب الكراهية على الإنترنت يتطور بسرعة كبيرة. وبينما كانت منصات التواصل الاجتماعي تراقب المحتوى بناءً على شروط الخدمة الخاصة بها، كان تطبيقها غير متسق وغير كافٍ. ورغم أن اللوائح التي تحكم خطاب الكراهية ضرورية، إلا أنها لا تزال في بداياتها وتجري مناقشة مسائل مثل حرية التعبير والرقابة. وشكلت الزيادات الحادة في خطاب الكراهية والمعلومات المضللة خلال فترات الانتخابات مصدر قلق، وكان من الضروري وضع لوائح لحماية الديمقراطية وقدرة الناس على المشاركة في النظام الانتخابي من دون خوف من تعطيلهم أو استهدافهم. وقد تم استخدام برنامج الإنذار المبكر الخاص بالمعهد في جميع أنحاء العالم لتحديد المجتمعات المستهدفة بخطاب الكراهية. ويجري تقاسم الموارد حتى تتمكن المجتمعات من بناء القدرة على الصمود والحصول على فهم أفضل للمسؤولين عن خطاب الكراهية، وكيفية استهداف شبكاتهم وتعطيلها.

وكان الإشراف على المحتوى من خلال منصات التواصل الاجتماعي هو الدفاع الأول ضد انتشار خطاب الكراهية. ومع ذلك، على الرغم من توافق أكبر المنصات حول معظم المسائل، إلا أن مستوى الاعتدال يتباين عالمياً وكان أقل في البلدان النامية وفي لغات أخرى غير الإنجليزية.

وسيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف ستؤثر التشريعات الجديدة، بما في ذلك قانون الخدمات الرقمية التابع للمفوضية الأوروبية، على أكبر شركات وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، فقد ثبت أنه من الصعب تحديد هذه

التشريعات وسنها وإنفاذها داخل البلدان وعبر الحدود، نظراً لاختلاف وجهات النظر والتشريعات بين البلدان في ما يتعلق بخطاب الكراهية.

وبما أن المجتمعات المحلية هي الهدف النهائي لخطاب الكراهية، فإن تمكين المجتمعات المحلية يعد عنصراً هاماً. ويلزم اتباع نهج متعدد الجهات المعنية للتخفيف من الأثر السلبي لخطاب الكراهية. وقد شارك معهده في التدريب، مما ساعد على إنشاء شبكات الوقاية المحلية وإبقاء جميع الجهات المعنية على اطلاع. كما قامت شبكة المدن القوية بتيسير تبادل أفضل الممارسات.

وقالت **السيدة ل. زومر** (المؤسسة المشاركة لمنظمة Factchequeado)، وهي عضو من فريق الخبراء، عبر الفيديو، إنه في نيسان/أبريل 2022، أطلقت منظمتها، بالتعاون مع منظمة إسبانية لتدقيق الحقائق، مشروعاً تجريبياً لمعالجة المعلومات المضللة في المجتمعات الناطقة باللغة الإسبانية في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أظهرت الأبحاث أهمية حصول أفراد المجتمع على المعلومات بلغتهم الأم. ومع ذلك، فإن الكثير من المحتوى الذي كانت تتلقاه بعض المجتمعات كان من الشبكات الاجتماعية، بما في ذلك واتساب وتيليغرام، ويشكل معلومات مضللة. وشددت على الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث المتعمقة حول المعلومات بلغات أخرى غير اللغة الإنجليزية، وخاصة في البلدان ذات الديمقراطيات التي تواجه تحديات. ومن المهم أيضاً الاعتراف بأن النظم القضائية ليست جميعها تتمتع بالجودة أو الشرعية نفسها، وأن الأنظمة العامة، التي لن تطبق بالضرورة بالطريقة نفسها في جميع البلدان، يمكن أن تكون مثيرة للمشاكل.

وقال **السيد س. ويدراوغو** (بوركينا فاسو) إن الفضاء الإلكتروني يوفر منتدى لتعزيز التعليم وحقوق الإنسان والديمقراطية بين الشباب. ومع ذلك، فقد أدى ظهور الإرهاب إلى زيادة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة في الفضاء الإلكتروني. وقد اعتمدت حكومته قانوناً جنائياً بشأن استخدام الفضاء الإلكتروني ونظمت حملات توعية في الجامعات والمدارس. ومن دواعي القلق أن الجماعات الإرهابية تقوم بتصوير مشاهد الجريمة ونشر اللقطات على وسائل التواصل الاجتماعي كأداة لتقويض الروح المعنوية وتشجيع الانتفاضة، ومن المهم بناء القدرات لمنع تبادل مثل هذه المواد. كما أن استخدام وسائل الإعلام للدعاية الإرهابية يشكل مصدر قلق ويجب منعه. ويجب على البرلمانيين اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع استخدام مثل هذه الشبكات الإعلامية لمثل هذه الأغراض.

وأفادت **السيدة س.سباغ** (الأرجنتين) أن التضليل وخطاب الكراهية في الفضاء الإلكتروني يمثلان مشكلة تتقاسمها جميع البلدان، ويلزم سن تشريعات على المستوى العالمي لمعالجتها. غالباً ما كانت منصات التواصل الاجتماعي موجودة خارج البلدان المستهدفة. وفي بعض الحالات، أدى خطاب الكراهية إلى محاولات اغتيال مسؤولين عموميين. وقد ولَّدت المعلومات المضللة حول مسائل مثل تغير المناخ وجائحة كوفيد-19 قلقاً عاماً، واستجاب السكان بالتعبير

عن أنفسهم من خلال العنف وتطور الجماعات الفاشية. ويجب على المجتمع الدولي أن يتكاتف لوضع تشريعات موحدة وعالمية لمواجهة التضليل وخطاب الكراهية. ووافقت على أنه في بعض الأحيان لا يتصرف القضاء كما ينبغي.

وقالت **سعادة السيدة وحدة محمود فهد عبد الجميلي** (جمهورية العراق) إن المسلمين في البلدان التي يشكلون فيها أقلية، يتعرضون في كثير من الأحيان للتمييز، ويحرمون من الخدمات والتعليم وفرص العمل، ويجدون صعوبة أكبر في الحصول على المواطنة أو الجنسية. كما تم استهداف النساء المسلمات. وينبغي للحكومات أن تضع تشريعات لمواجهة رُهاب الإسلام، ووقف خطاب الكراهية ضد المسلمين، بما في ذلك في الحملات الانتخابية.

وأفادت **السيدة م.د.ك. قالت ألفا بريتو** (بيرو) إن جميع البلدان تتأثر بخطاب الكراهية والتمييز والمعلومات المضللة وغير ذلك من أشكال الظلم، وأنها باعتبارها عضواً في الكونغرس كانت ضحية لها. وعلى الرغم من الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس، كان من الصعب على البرلمانات تنظيم هذه المسألة وتشريعها لأن الخط الفاصل بين حرية التعبير والمعلومات المضللة غير واضح. وأعربت عن تقديرها للمقترحات الملموسة التي يقدمها الخبراء ولكنها أشارت أيضاً إلى أن الموازنات المتاحة غالباً ما تكون محدودة.

وصرّحت **السيدة ج. محمود** (جزر المالديف) أن سن تشريعات ضد المعلومات المضللة والمحتوى التمييزي وغير النزيه يمثل تحدياً. وفي العام 2021، صدقت جزر المالديف على تعديل لقانون العقوبات يجرم خطاب الكراهية، ووردت انتقادات للقيود المفروضة.

ويتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل متزايد كمنصة للتحرش بالنساء والأطفال، وترهيب السياسيات وتشويه سمعة النساء الناجحات. وتتأثر المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) لأن النساء يترددن بشكل متزايد في الترشح للمناصب العامة. وتساءلت عن كيفية معالجة مثل هذه الحالة عن طريق التشريعات أو حتى عن طريق الضوابط. وتُستخدم وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً كأداة للحركة المناهضة للتطعيم، والتي تنتهك حق الأطفال في الصحة. وتساءلت كيف يمكن للمشرعين سن التشريعات من دون تجريم الأفعال وفرض قيود على الحق في حرية التعبير، وفي الوقت نفسه تحقيق التوازن بين تعزيز وحماية حقوق الفئات الضعيفة.

وقالت **السيدة س. نان** (الأوروغواي) إنه لا ينبغي الخلط في تعريف المعلومات. ولا يمكن مقارنة قرار نشر خطاب الكراهية والمعلومات المضللة بمشاركة البيانات الحقيقية التي من شأنها، عند تحليلها، أن تولّد المزيد من المعلومات.

وكانت الإنترنت مجرد شبكة؛ لكن المشاكل كانت ناجمة بسبب مستخدميها. ولذلك فإن الحل يكمن في كل فرد. وفي معرض الإشارة إلى أن النساء، وخاصة الناشطات في مجال حقوق المرأة، مستهدفات، قالت إنه ينبغي للناس أن يتصرفوا وفقاً لسيادة القانون وأن يتحملوا المسؤولية عن أفعالهم.

وذكر **السيد ك. مادرازو ليمون** (المكسيك) أن الإنترنت لا تعترف بالحدود أو القيود. وتساءل كيف يمكن إيقاف الأشخاص الذين ينشرون خطاب الكراهية على منصات التواصل الاجتماعي، وما إذا كان بإمكان البرلمانات تشريع أو تنظيم مثل هذا السلوك. وتساءل أيضاً عن كيفية محاسبة شركات التواصل الاجتماعي أو ما إذا كان على المجتمع الدولي انتظار الشركات نفسها لتقرر اتخاذ الإجراءات اللازمة. وسلّط الضوء على التمييز الذي يواجه الأويغور.

وأفاد **السيد ف. سانشيز ديل ريال** (إسبانيا) أنه يشعر بقلق بالغ إزاء بعض المداخلات التي تساءلت عمن سيحدد ما يشكل الحقيقة ومن سينفذ الضوابط القانونية من دون التشاور مع البرلمانات والقضاة والشرطة. قال البعض إن الشبكات يجب أن تمنع محتوى معيناً. ومع ذلك، لا ينبغي لشبكة التواصل الاجتماعي أن تحد من حرية أي شخص في التعبير ولا يمكنها أن تحل محل الدولة أو الديمقراطية البرلمانية. كان مدققو الحقائق جزءاً من المجتمع المدني، لكنهم أصبحوا قاضيين وهيئة محلفين ومنفذين نصّبوا أنفسهم. لقد تم انتخاب البرلمانيين للتشريع ومن الغريب أنهم كانوا يسمحون لأطراف أخرى ومؤسسات خارجية، مثل شبكات التواصل الاجتماعي، بتنفيذ معايير لم توافق عليها البرلمانات. يجب أن تسود الديمقراطية البرلمانية.

وقال **السيد ك.ك.ب. كواسي** (ساحل العاج) إن بلده، مثل الآخرين، يتعامل مع المعلومات المضللة وخطاب الكراهية في الفضاء الإلكتروني ويسعى إلى وضع التشريعات المناسبة. ويعد التعليم عنصراً أساسياً في ضمان معرفة الأطفال كيفية استخدام الفضاء الإلكتروني بشكل صحيح، وشدد على أهمية التصرف بشكل استباقي. وبعض أولئك الذين ينشرون خطاب الكراهية لا يقيمون في إفريقيا ولكن في بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك يلزم وضع تشريعات عالمية تنظم استخدام الفضاء الإلكتروني.

وأفادت **السيدة ج. سيمانوفسكا** (لاتفيا) أن الصحف تختار ما تنشره وينبغي تطبيق نهج مماثل على شبكات التواصل الاجتماعي، التي تحتاج إلى تخفيف نسبة الزيارات. وبما أن معظم هذه الشبكات دولية، فقد توفر مجال كبير للتعاون الدولي لفهم كيفية تنظيم مسؤولية شبكات التواصل الاجتماعي.

وقالت **سعادة الدكتورة أمل بنت سلامة الشامان** (المملكة العربية السعودية) إن الأمر يتطلب اتخاذ إجراءات قوية، وليس مجرد الخطاب، للتصدي لخطاب الكراهية. ودعت إلى تطوير قانون دولي يجرم أي عمل ضار ضد الدين.

وقالت **السيدة ر. فاسكيز يورينتي** (رئيسة قسم القانون والسياسات، والتهديدات والفرص التكنولوجية، منظمة ويتنس WITNESS) وهي عضو فريق الخبراء، عبر الفيديو، إن فهم حوافز السوق أمر مهم. من ناحية، ترد الخوارزميات التي تستخدمها المنصات للإشراف على المحتوى. ومن ناحية أخرى، ترد خوارزميات تعمل على تضخيم المحتوى وتلتزم بقوانين السوق. وعلى الرغم من أن هذا المحتوى قد يكون بغيضاً وتمييزياً، إلا أنه يولد المزيد من المشاهدات

وبالتالي المزيد من الدخل والأرباح. عند الحديث عن تنظيم منصات وسائل التواصل الاجتماعي والمساءلة، كان من المهم فهم كيفية تشغيل المنصات، والخوارزميات اللازمة لتشغيلها، والنظر في الحاجة إلى تنظيم العمليات بدلاً من المحتوى.

وعلى الرغم من عدم ورود حل سريع واحد، فقد سلطت الضوء على أهمية ضمان معرفة البيانات بين أولئك الذين يستخدمون شبكات التواصل الاجتماعي، والحلول التقنية مثل خوارزميات الكشف لتحديد المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة عبر الإنترنت، والتقنيات لتتبع مصدر المعلومات وأي تعديلات. ويجري تطوير مثل هذه التكنولوجيات بشكل رئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية ولا تأخذ في الاعتبار العديد من المجتمعات المحلية الأكثر عرضة للخطر. غير أن الحلول التقنية التي تم وضعها للاستجابة للمبادرات التشريعية لم تعالج اعتبارات حقوق الإنسان. إذا قرر البرلمانيون وضع تشريعات تهدف إلى مكافحة خطاب الكراهية والمعلومات الخاطئة والمضللة، فإن منصات وسائل التواصل الاجتماعي ستستجيب ببساطة من خلال تطوير أدوات تقنية أخرى لن تكون كافية. ويجب تضمين اعتبارات حقوق الإنسان ونمذجة الأضرار في الحلول.

وتحدث عبر الفيديو **السيد ز. أمان الله** (كبار الزملاء المقيمين، الشبكات والتوعية في معهد الحوار الاستراتيجي)، عضو فريق الخبراء، قائلاً إن الثقافة المتغيرة والرغبة في التأثير تضع ضغوطاً هائلة على شركات وسائل التواصل الاجتماعي والمشرعين وعامة الناس. ولم تكن المحاولات السابقة للسماح لشركات وسائل التواصل الاجتماعي بالتنظيم الذاتي ناجحة، وعلى الرغم من تطوير التشريعات، إلا أن ذلك كان يحدث ببطء شديد، حتى في البلدان التي لديها المزيد من الموارد، مثل المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي حين أن التعليم ومحو الأمية أساسيان في فهم ما يحدث وأسبابه، فإن البحوث المستقلة التي تجريها المنظمات غير الحكومية من شأنها أن توفر رؤية قيمة لتطوير تشريعات فعالة.

وفي ما يتعلق بمعالجة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للدعاية الإرهابية وتبادل الأنشطة الإجرامية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قال إن المجتمعات المحلية هي في أفضل وضع للوصول إلى الأشخاص الضعفاء ومنع تجنيدهم من قبل الجماعات المتطرفة. ولذلك كان العمل مع المجتمعات المحلية ضرورياً وأثبت فعاليته بشكل خاص عندما تم إجراؤه بالشراكة مع شركات التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، فقد تم تجاهله في كثير من الأحيان بسبب المخاوف بشأن الموارد. وخصصت شركات وسائل التواصل الاجتماعي موارد أقل بكثير للبلدان النامية وينبغي الضغط عليها لضمان إتاحة المواد بلغات أخرى غير الإنجليزية.

وكما قال بعض المتحدثين، يشكل خطاب الكراهية والمعلومات المضللة تهديداً للديمقراطية، بما في ذلك في أقوى بلد في العالم. ولا يزال يرد الكثير مما ينبغي القيام به لحماية الديمقراطية ونزاهة الانتخابات. وينبغي الاستمرار في ممارسة الضغط على شركات وسائل التواصل الاجتماعي لضمان عدم توجيه المعلومات المضللة نحو تعطيل الانتخابات أو قمع

التصويت أو استهداف مجتمعات معينة. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للديناميكية الجندرية للتضليل وخطاب الكراهية، التي غالباً ما تمر من دون أن يلاحظها أحد، لأن النساء غالباً ما يتم استهدافهن بشكل غير متناسب.

وقالت **السيدة ل. زومر** (المؤسسة المشاركة لمنظمة Factchequeado)، وهي عضو من فريق الخبراء، عبر الفيديو، إن هذه المسألة تمثل ظاهرة عالمية معقدة تشمل الاقتصاد والمجتمع والسياسة، ومن غير المرجح التوصل إلى حل فوري وبسيط. وعلى الرغم من أن المعلومات كانت ذات طبيعة عالمية وعابرة للحدود، إلا أنها كانت تحتوي على عنصر محلي مهم، مما أدى في بعض الحالات إلى انتشار المحتوى على نطاق واسع. وكانت معظم الحلول التي قدمتها شركات التكنولوجيا الكبرى ذات طبيعة تقنية ولم تتضمن بالضرورة المكونات المحددة التي ينبغي أن يتناولها أو يحتويها الحل المتعلّق بحقوق الإنسان.

وفي ما يتعلق بالدعوة الملموسة للعمل، قالت إنه في حين يمكن للبرلمانات الضغط على شركات التكنولوجيا الكبرى لتكون أكثر شفافية أو تعتمد التركيز على حقوق الإنسان في السياسات المعتدلة، فإن التشريعات لتشجيع محو الأمية الإعلامية في المدارس هي وسيلة فورية لتوفير وعي أكبر في ما يتعلق بالخوارزميات غير الشفافة والتحيز. ولذلك ينبغي تطوير المبادئ التي يمكن لجميع البلدان تطبيقها في أنظمتها التعليمية. ويلزم توفير المزيد من الموارد المالية لإجراء البحوث المتعلقة بالتضليل وخطاب الكراهية بلغات أخرى غير الإنجليزية وفي بلدان في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وفي ما يتعلق بتعليقات ممثل إسبانيا، قالت إنه من الخطأ الشائع إعطاء مدققي الحقائق دوراً لم يكن لهم. لم يقم مدققو الحقائق بالحكم على حرية التعبير أو منعها. وكان هدفهم ضمان توفير المعلومات القائمة على الأدلة باستخدام منهجية واضحة وشفافة ومفتوحة بهدف ضمان حصول المجتمعات على معلومات أفضل.

وقال **سعادة الدكتور سلطان بن حسن الضابت الدوسري** (دولة قطر) إن دولة قطر قدمت طلباً لإدراج بند طارئ في هذه الجمعية العامة بشأن تجريم ازدراء الأديان ونشر الكراهية بين الشعوب والدعوة إلى تعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين. وقد حظي مشروع القرار بتأييد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ والمجموعة العربية، وبعض أعضاء المجموعة الإفريقية، ومجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ومع ذلك، لم تتلق الدعم من مجموعة 12+. وقد تنظر دولة قطر في تقديم مثل هذا النص إلى الجمعية العامة المقبلة للاتحاد البرلماني الدولي.

وقالت **سعادة السيدة وحدة محمود فهد عبد الجميلي** (جمهورية العراق) إنها ترحب باعتماد قرار بشأن مكافحة انتشار خطاب التمييز والكراهية في الجمعية العامة المقبلة.

وشكر **الرئيس** الجميع، ولا سيما أعضاء فريق الخبراء، الذين شاركوا في المناقشة المثيرة للاهتمام حول موضوع مهم. ويتحمل البرلمانيون مسؤولية ضمان الحوار المستمر مع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن مكافحة المعلومات

المضللة وخطاب الكراهية. وأشار إلى أن جميع البرلمانيين المهتمين ستتاح لهم الفرصة لمواصلة النقاش في المسار البرلماني في منتدى حوكمة الإنترنت للعام 2023، الذي سيعقد في اليابان في تشرين الأول/أكتوبر.

وقد اختتمت الجلسة عند الساعة 12:10.

اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة

جلسة الثلاثاء، 14 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 09:05 برئاسة السيد ل. ويرلي (سويسرا)، رئيس اللجنة بالإنابة

إقرار جدول الأعمال

(C-I/146/A.1-rev)

تم إقرار جدول الأعمال.

الموافقة على المحضر الموجز لدورة اللجنة التي انعقدت خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي (تشرين الأول/أكتوبر 2022)

تمت الموافقة على المحضر الموجز.

الوسائل وأساليب العمل الجدد المقترحة لعمل اللجنة

أشار **الرئيس**، في معرض تقديمه لهذا البند، إلى أن المشروع السياسي للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة كان قيد المناقشة لبعض الوقت وأن نتائج تدقيق الخبراء الخارجيين قد تم تقديم تقرير بها إلى اللجنة التنفيذية في حزيران/يونيو 2022، إلى جانب مقترحات الإصلاح، بما في ذلك الطريقة التي يمكن بها للجنة تحسين أساليب عملها. وفي كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر 2022، قررت اللجنة التنفيذية تكليف المكتب بوضع مقترح نهائي بشأن هذه المسألة لتنظر فيه اللجنة الدائمة، مع الأخذ في الاعتبار نتائج الخبراء والمداولات داخل اللجنة التنفيذية.

وقد اجتمع المكتب افتراضياً في كانون الثاني/يناير 2023 للنظر في اقتراح إنشائه فريق عمل صغير خلال الربع الأخير من العام 2022، واستمر في الموافقة بالإجماع في اجتماعه في اليوم السابق على الاقتراح الوارد في الوثيقة الموجزة المعروضة الآن على اللجنة. وإذا وافقت اللجنة أيضاً على الاقتراح، فسيتم إحالته إلى اللجنة التنفيذية للموافقة عليه، وفي هذه الحالة ستعمل اللجنة بعد ذلك بما يتماشى مع الوسائل وأساليب العمل الجديدة على النحو المقترح.

وبالإضافة إلى وصف ولاية اللجنة، تضمنت الوثيقة الموجزة أساليب العمل المقترحة على أساس تجربة الجائحة. ومن الأمثلة على ذلك الندوات عبر الإنترنت التي عقدت مع ممثلي أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي وكيانات الأمم المتحدة، التي كانت مثيرة للاهتمام ومثمرة وتستحق الاستمرار. وشملت الأولويات التي تم تحديدها إقامة علاقات مع هيئات الأمم المتحدة، مثل اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تناولت خطة التنمية المستدامة للعام 2030 (خطة العام 2030)، وذلك لتنسيق الأنشطة والمواقف بشأن مجالات التركيز المشتركة في مصلحة التكامل.

وذكر **السيد هـ. أوياجي** (اليابان) أنه نتيجة للأزمة التي دامت عاماً كاملاً في أوكرانيا، فإن إطار السلام والأمن العالميين الذي أنشئ في نهاية الحرب العالمية الثانية قد انهار من أساسه، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى خلل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي يعاني من مشكلة متأصلة في هيكله. وباختصار، لا ترد وسيلة لوقف الأعمال التي تنتهك القانون الدولي إذا ارتكبها أحد الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الذين يتمتعون بحق النقض. وطالما أن مجلس الأمن وحده مؤهل لإصدار قرارات ملزمة، فإن هيكله لن يتغير أبداً. وفي الوقت نفسه، استمر إصدار قرارات الجمعية العامة غير الملزمة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن على أمل حشد الرأي العام وتوحيد المجتمع الدولي نحو تشجيع التغيير في مجلس الأمن. وكان اقتراحه هو أن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بمهمة استشارية تهدف إلى زيادة تشجيع هذه النتيجة.

وقال **الرئيس** إنه أحاط علماً بهذا الاقتراح للنظر فيه مستقبلاً عندما يكون ذلك مناسباً. غير أن الاقتراح المعروض على اللجنة في الوقت الراهن يتعلق فحسب بإصلاح أساليب عملها.

وصرّح **السيد د. نوتن** (أيرلندا) أنه لكي ينجح الإصلاح المقترح، من المهم للغاية تحديد مستوى من المشاركة مع الأمم المتحدة يتوافق مع التحديات والاحتياجات العملية للبرلمانيين. وكانت المساهمات التي يتم سماعها بشكل متكرر في التجمعات البرلمانية، بما في ذلك الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، تميل إلى أن تكون مجردة بدلاً من التركيز على التدابير العملية التي يمكن للبرلمانات نفسها اتخاذها. ولذلك، كانت توصيته القوية هي ضمان تطبيق وسائل وأساليب العمل على النحو المبين في الوثيقة الموجزة بحيث يجمع البرلمانيين مع الأمم المتحدة في المنتديات حيث يمكنهم المشاركة مع أقرانهم بشأن الآليات العملية لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة. وإذا تمكنوا من ذكر أمثلة للنجاحات التي تحققت في أماكن أخرى، فسيكون من الأسهل عليهم الدعوة في البرلمان لإجراء تغييرات محددة في السياسات. ومع ذلك، لا يرد مثل هذا المنتدى في الوقت الحاضر، في حين يحتاج البرلمانيون إلى مساهمات من الخبراء ومن الأمم المتحدة وكذلك من المجتمع العلمي، نظراً للتحديات الفريدة التي تطرحها المشاكل المتعلقة بأمور منها تغير المناخ، والطاقة، والتكنولوجيا الرقمية، والتحول الأخضر، والذكاء الاصطناعي.

وقالت **سحر عبد المنعم محمد عطية** (جمهورية مصر العربية) إن المبادرة الرامية الى تغيير أساليب عمل اللجنة موضع ترحيب وضرورية في ظل التطورات في المجال الدولي. وينبغي زيادة الروابط بين اللجنة وكيانات الأمم المتحدة لضمان المزيد من المشاركة البرلمانية في أنشطة الأمم المتحدة. وفي الوقت الحالي، كان من الصعب في كثير من الأحيان على البرلمانيين أن يجتمعوا معاً في فعاليات الأمم المتحدة لمناقشة المواضيع التي يتم تناولها ما لم يتم تنظيم الاجتماعات البرلمانية بشكل متزامن. إن زيادة التنسيق والتواصل بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة بشأن مجموعة متنوعة من

المسائل أمر حيوي لمصالح الهيئات المؤلفة. ومن شأن الوسائل وأساليب العمل الجديدة المقترحة أن تمكن البرلمانيين من الاستجابة بسرعة وفعالية أكبر للحالات التي تتطور باستمرار في جميع أنحاء العالم من أجل مواصلة تعزيز الديمقراطية والعدالة والشمول. وأعربت عن أملها في أن يُسمع صوت البرلمانيين بصوت عالٍ وواضح في المنتدى السياسي الرفيع المستوى القادم المعني بالتنمية المستدامة في نيويورك.

وذكر **مروان عبيد علي عبيد المهيري** (دولة الإمارات العربية المتحدة) أن أولويات اللجنة في ما يتعلق بمواضيع النقاش ينبغي أن تعكس العمليات الرئيسية الجارية في الأمم المتحدة، ومن الأمثلة الحالية على ذلك المفاوضات الدولية بشأن المعاهدة الدولية لمكافحة الجريمة الإلكترونية والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تكليف اللجنة بمتابعة أنشطة الأمم المتحدة ونتائجها وتنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة مع تشجيع البرلمانات الوطنية أيضاً على القيام بدورها. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي لها إجراء المناقشات واعتماد القرارات بالطريقة نفسها التي تتبعها اللجان الدائمة الأخرى. وأخيراً، لضمان المشاركة الفعالة للبرلمانيين في أنشطة الأمم المتحدة، والتي كانت أساسية لطرح المنظور البرلماني، ينبغي عقد الاجتماع البرلماني السنوي في الأمم المتحدة على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من كل عام لمناقشة المواضيع التي حددتها اللجنة من بين تلك المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة.

وبعد أن سلّط الضوء **السيد أ. غولرو** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) على التزام مجلس الشورى الإسلامي الإيراني بالتنفيذ الدقيق للتوصيات الواردة في تقرير *جدول أعمالنا المشترك* الصادر عن الأمين العام للأمم المتحدة، قال إن أي إصلاح للأمم المتحدة ينبغي أن يستند إلى مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفي ظل نقاط ضعفه الحالية، كان مجلس الأمن أداة في أيدي البلدان المتقدمة للضغط على الآخرين. ويجب على الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، أن تعمل على أساس نهج قائم على القواعد وغير انتقائي نيابة عن المصالح المشتركة للدول الأعضاء فيها وبما يتماشى معها. إن التمييز القائم وانعدام الشفافية في التمثيل الجغرافي في الأمم المتحدة أمر يثير قلقاً عميقاً. ويجب إلغاء كليهما لصالح نموذج البرلمانات الوطنية، حيث يرد تمثيل جغرافي عادل وحيث يشارك جميع البرلمانيين مشاركة كاملة في وضع المعايير. وكانت إعادة النظر في حق النقض هي الأولوية الأولى.

وقال **السيد ك. فروليك** (جنوب إفريقيا) إن أساليب العمل الجديدة المقترحة أمام اللجنة ستساعد البرلمانيين على مواكبة التطورات وتعزيز مشاركتهم في عمل وكالات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. وفي ما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، كانت جنوب إفريقيا واضحة في موقفها. وفي ما يتعلق بالاتحاد البرلماني الدولي، ينبغي للبرلمانيين أن يناقشوا داخل برلماناتهم المسائل الرئيسية التي يتعين معالجتها في أي اجتماعات للاتحاد البرلماني الدولي كان من المقرر أن يحضروها حتى يتمكنوا من التوصل إلى ولاية بشأن تلك المسائل، وبالتالي إضافة زخم إلى العمل القائم.

وأشار **الرئيس** إلى أهمية العديد من الملاحظات المقدمة في ما يتعلق بالهدف من وراء إعادة تنظيم أساليب عمل اللجنة، وقال إن جلسات الاستماع البرلمانية السنوية التي تعقد في الأمم المتحدة تشهد حضوراً جيداً ولكن يرد دائماً مجال لمزيد من المشاركين. وكانت جلسات الاستماع هي المرة الوحيدة خلال العام التي أتيحت فيها للبرلمانيين فرصة هامة لإلقاء كلمات في الأمم المتحدة. وينبغي لأي سبل وأساليب عمل جديدة تتفق عليها اللجنة أن تكون متسقة مع تلك التي تتبعها اللجان الدائمة الأخرى وأن تعمل على تعزيز أهمية الاتحاد البرلماني الدولي ـ وبالتالي أهمية البرلمانيين ـ في سياق الأمم المتحدة. وسيتم تدوين التعليقات والمقترحات بشأن المسائل الأوسع لاستخدامها في النقاشات المستقبلية المحتملة.

وأفاد **سعادة السيد محمد تيسير بني ياسين** (المملكة الأردنية الهاشمية) أن اللجنة أدت دوراً حاسماً في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي وكانت مرتبطة بشكل مباشر بعمل البرلمانات مع المنظمات الدولية. ومع ذلك، فإن ما حدث في اجتماعات مثل تلك التي عقدها الاتحاد البرلماني الدولي يختلف عما حدث بين البرلمانات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة التي لها تواجد داخل البلاد. ويجب تحديد العلاقة بين هذه الأخيرة بشكل أفضل لتعزيز التعاون وضمان تحويل النظريات التي يتم اعتمادها في الاجتماعات إلى ممارسات على أرض الواقع.

وأشار **الرئيس** إلى عدم طلب أي تعديلات على الاقتراح الوارد في الوثيقة الموجزة، ودعا اللجنة إلى التصويت على الاقتراح برفع الأيدي.

وتمت الموافقة على الاقتراح بالإجماع.

ورحب **الرئيس** بهذه النتيجة وشكر زملائه أعضاء المكتب والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي على عملهم في إعداد الوثيقة الموجزة، وقال إن الوسائل وأساليب العمل الجديدة ستمكن اللجنة، بالتعاون مع البرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، من تعزيز مساهمة البرلمانات في عمل الأمم المتحدة، فضلاً عن متابعتها لذلك العمل.

تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة

ذكرت **السيدة ب. تورسني** (رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك)، وهي تقدم البند، أن الاتحاد البرلماني الدولي ظل يشن حملات مستمرة منذ أكثر من 30 عاماً لزيادة عدد البرلمانيات في كل مكان. وفي الوقت الراهن، تضم جميع البرلمانات العاملة عضواً واحداً على الأقل. ويرغب الاتحاد البرلماني الدولي الآن في إشراك البرلمانيين في إحداث تغيير مماثل داخل الأمم المتحدة. ستستمع اللجنة أولاً إلى السيدة س. مالكورا،

رئيسة ديوان الأمين العام للأمم المتحدة السابق بان كي مون ورئيسة منظمة أصوات القيادات النسائية العالمية من أجل التغيير والشمول.

وتحدثت **السيدة س. مالكورا** عبر الفيديو (رئيسة منظمة أصوات القيادات النسائية العالمية من أجل التغيير والشمول)، قائلة إن منظمة أصوات القيادات النسائية العالمية تعمل بجد في مجال حقوق المرأة وتمكينها في النظام المتعدد الأطراف، مع التركيز بشكل خاص على تمثيل المرأة في المواقف القيادية. ومع ورود أدلة تكشف عن انخفاض مستوى مشاركة المرأة في الترتيبات المؤسسية للأمم المتحدة وهيئاتها الإدارية، ينبغي للبرلمانيين أن يحثوا حكوماتهم على تقديم المزيد من النساء كمرشحات لمناصب الأمم المتحدة. ولم يكن من الممكن إحداث تغييرات في السياسات من أجل وضع المرأة في المقدمة في عملية صنع القرار المتعددة الأطراف إلا من خلال التمثيل العادل للمرأة في مجالس الأمم المتحدة الحاكمة.

وقالت **السيدة ب. تورسني** (رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك)، ملخصةً نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المرأة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وترافق ملاحظاتها مع عرض شرائح رقمية، إنه حتى 1 كانون الثاني/يناير 2023، وردت 46 امرأة فحسب من بين 193 من الممثلين الدائمين أو السفراء لدى الأمم المتحدة، وعدد أكبر بكثير منهن من الجنوب العالمي مقارنة بشمال العالم. ولم يكن هناك سوى 157 بعثة دائمة تضم نواب ممثلين دائمين، وحوالى 34% منهم من النساء. بالنسبة للبلدان التي تمثل فيها النساء أكثر من 30% من البرلمانيين، لم يرد ارتباط كبير بعدد النساء اللواتي تم تعيينهن كممثلات دائمات. ولم يقم سوى 28% من البرلمانات بالإشراف على تعيين الممثلين الدائمين، في حين بلغت نسبة الدول التي عينت امرأة في هذا المنصب في إحدى المناسبات الخمس السابقة 42%. ومن بين البرلمانات الـ 43 التي شاركت في الدراسة الاستقصائية، قامت نسبة 54% منها بإدارة برامج لتوظيف المزيد من النساء في السلك الدبلوماسي وإعدادهن للمنصب الأعلى سفيراً. وكان الاتحاد البرلماني الدولي حريصاً على التوصل إلى سبل للعمل مع البرلمانات لتعزيز تمثيل المرأة في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأشار **الرئيس** إلى أن الممثل الدائم لبلده، سويسرا، لدى الأمم المتحدة امرأة، وقال إنه ينبغي لجميع البرلمانات أن تسعى إلى ضمان أن تكون العمليات الدبلوماسية في بلدانها بحيث يتم تعيين أكبر عدد ممكن من النساء في مناصب مؤثرة في الأمم المتحدة، ولا سيما سفيراً لدى المنظمة.

وقال **السيد م.م. كابيتشيلا** (ملاوي) إنه يجب تسريع عملية تمكين النساء والفتيات لتحقيق التحول الاجتماعي الذي تقوده المرأة والذي تحتاجه البلدان لتحقيق خطة العام 2030. ويجب ضمان دور أساسي للمرأة في الطريق نحو المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وهو ما ينبغي للجمعية العامة للأمم المتحدة أن تواصل متابعته من خلال تعزيز

التغييرات العميقة المطلوبة لضمان المساواة في الوصول إلى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. على الرغم من إنجازاتها التاريخية في ما يتعلق بتمثيل المرأة ومشاركتها، لم تنتخب الجمعية العامة للأمم المتحدة سوى أربع نساء لرئاستها. علاوة على ذلك، فإن 24 دولة فحسب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة لديها رئيسة دولة أو حكومة، في حين أن الأمم المتحدة نفسها لم يكن لديها قط أمينة عامة. وقد حضرت رئيسة ملاوي السابقة اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكنها لم تعين بعد سفيرة أخرى للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الأمم المتحدة. ينبغي للبرلمانات الموافقة على المبادرات وتعزيز التدابير المتعلقة بالمساواة في المعاملة والفرص لضمان المساواة الموضوعية الحقيقية والعدالة الاجتماعية في إطار الأمم المتحدة، وينبغي لها بالمثل الدعوة إلى نقاش شامل للمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وأفادت **السيدة د. كوماري** (الهند) أن المرأة تنتمي إلى جميع عمليات صنع القرار، وهذا، إلى جانب تمكين المرأة، الذي هو الوسيلة الأكثر فعالية لضمان التنمية العادلة والمستدامة في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، كانت المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) بعيدة كل البعد عن الواقع في الهيئات رفيعة المستوى مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي كانت أول امرأة ترأسها من الهند. والممثل الدائم الحالي للهند امرأة أيضاً. ويعد التغيير في المواقف والعقليات والأطر المؤسسية والقانونية أمراً أساسياً لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). ولذلك، يتعين على البرلمانيين أن يشجعوا الحكومات على تطوير قوة عمل متوازنة بين الرجال والنساء (جندرية) وإرسال المزيد من السفيرات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الاجتماعات المتعددة الأطراف.

وشددت **سعادة السيدة سارة محمد فلكناز** (دولة الإمارات العربية المتحدة) على الجهود الجماعية، وقالت إن الأهداف المرجوة يمكن تحقيقها من خلال الاستثمار في التدريب لإنتاج المزيد من الدبلوماسيات وزيادة تمثيل المرأة في الأمم المتحدة. ويجب وضع قدر أكبر من الثقة في قدرة المرأة على المشاركة في السياسة، وخاصة في ضوء الدور الأساسي للمرأة في تعزيز السلام والأمن. ويجب على البرلمانات، من خلال وظائفها التشريعية والرقابية، أن تسعى بالمثل إلى تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتكافؤ الفرص وكذلك إزالة الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة في الانتخابات والحياة السياسية. وينبغي وضع مؤشرات وأهداف لتمكين الاتحاد البرلماني الدولي من متابعة التقدم المحرز بالتعاون مع الأمم المتحدة. وتحتل بلادها المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث المساواة بين الرجال والنساء (جندرية) وتمثيل المرأة في البرلمان، حيث تمثل النساء حالياً نسبة 50٪ من الأعضاء. وكانت سفيرة دولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة امرأة، إلى جانب 12 امرأة إماراتية أخرى تعملن كسفيرات في أماكن أخرى. علاوة على ذلك، شكلت النساء نسبة 41% من موظفي وزارة الخارجية ونسبة 60% من خريجي أكاديمية التدريب الدبلوماسي في البلاد.

وقال **السيد م. موشوتاس** (قبرص) إن بلده لم يعين للأسف قط امرأة في منصب ممثله الدائم لدى الأمم المتحدة. إن القيمة المضافة التي قدمتها المرأة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تنبع من تمكينها، وهو ما يجب تعزيزه لتحقيق التحول الضروري. ومن جانبها، يجب على الجمعية العامة أن تشجع وتسهل وتدعم التغييرات الاجتماعية العميقة لتحقيق هذه الغاية، مسترشدة بجدول أعمالنا المشترك، الذي يضع المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) كشرط مسبق لإعادة التوازن بين السلطة والموارد. إن مشاركة المرأة في حل النزاعات وعمليات السلام، وهي مشاركة محتملة في قواعد اللعبة، تحظى بدعم عالمي ولكنها تحتاج إلى أن تكون جوهرية. ولذلك فإن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) يجب أن تبدأ بالجمعية العامة للأمم المتحدة، التي يجب أن تعكس مشاركة المرأة على قدم المساواة في الحياة العامة وفي عملية صنع القرار السياسي الأساسية. وكان القضاء على الهياكل الأبوية والإقصائية القائمة جزءاً أساسياً من العمل الجماعي بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) الذي من شأنه أن يرسم المسار على المدى الطويل.

وقال **السيد ك. فروليك** (جنوب إفريقيا) إنه على الرغم من ريادة حقوق المرأة منذ العام 1948، إلا أنه لم يكن للجمعية العامة للأمم المتحدة سوى عدد قليل من الرئيسات من النساء ولم يكن هناك أمينات عامات، في حين كانت 23 امرأة فحسب من بين 190 متحدثاً في اجتماعها الأخير في أيلول/سبتمبر 2022 – وهو سجل كئيب ينبغي أن يكون مقلقاً للجميع. وعينت جنوب إفريقيا أول سفيرة لدى الأمم المتحدة في العام 1994، وتسلمت سفيرتها الحالية لدى الأمم المتحدة أوراق اعتمادها في العام 2021. وكانت البلدان ذات القيادة النسائية أكثر تركيزاً بشكل عام على المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في قوانينها وصنع السياسات وكان أداؤها أفضل في جهودها المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي ينبغي أن تكون حافزاً للبرلمانيين للقيام بحملات من أجل النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وخاصة في الأحزاب السياسية، في بلدانهم الأصلية. ومع الأخذ في الاعتبار أنه في العام 2016، لم يتم انتخاب أي من النساء السبع المتنافسات لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة، وينبغي للجنة أن تستخدم صوتها لضمان أن يكون شاغل المنصب التالي امرأة. باختصار، لا بد من مضاعفة الجهود الرامية إلى زيادة القيادات النسائية في كافة المؤسسات المتعددة الأطراف، وخاصة الأمم المتحدة.

وأفاد **سعادة السيد محمد تيسير بني ياسين** (المملكة الأردنية الهاشمية) أن بلده عدل دستوره من أجل تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وحدد حصصاً إلزامية لمشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية والأحزاب السياسية. وعلاوة على ذلك، كانت المرأة الأردنية متعلمة تعليماً عالياً وتشغل مناصب عليا في جميع مناحي الحياة. وكانت إحدى الإثنتين اللتين عملتا سابقاً كممثلتين دائمتين لدى الأمم المتحدة هي الآن سفيرة المملكة الأردنية الهاشمية في واشنطن العاصمة، والأخرى هي المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وكان ثمانية من الدبلوماسيين العشرة المعينين حديثاً في البلاد

من النساء. وينبغي للبرلمانيين أن يتواصلوا مع حكوماتهم لضمان قيام البرلمانات بدورها الصحيح في المسألة الهامة المتمثلة في تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الأمم المتحدة.

وقالت **السيدة ب. كايتانو** (الفلبين) إنه ترد حاجة إلى عدد أكبر من النساء في هيئات صنع القرار ولكنهن يواجهن تحديات تتعلق بدورها المزدوج في المنزل ومكان العمل. وحتى البلدان المتقدمة التي تقف في الخطوط الأمامية لتمكين المرأة تكافح من أجل توفير الدعم اللازم للمرأة لتحقيق إمكاناتها الكاملة. وكثيراً ما تُجبر الأمهات على ترك وظائفهن لرعاية أطفالهن بدوام كامل، بينما تختار أخريات التنازل عن فرصة الحياة الأسرية لصالح العمل. وفي بلدها، ضحت العديد من الأمهات بحياتهن من خلال العمل في الخارج لتلبية الاحتياجات الاقتصادية لأسرهن. ولذلك ينبغي إعادة النظر في السياسات والبرامج باستمرار لضمان تمكين الأطفال من النمو مع أمهاتهم وتمكين الأمهات من مواصلة العمل. ومع وجود عدد أكبر من النساء في المقدمة، فمن الأرجح أن تتم معالجة هذه الحالات لتمكين النساء من تقديم أفضل ما لديهن لأسرهن بينما يمارسن أيضاً مهنة.

وأشارت **سحر عبد المنعم محمد عطية** (جمهورية مصر العربية) إلى المثال الجيد الذي قدمه الاتحاد البرلماني الدولي في جهوده الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في جميع المجالات، وقالت إن تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الأمم المتحدة أمر مشكوك فيه في غياب التنظيم لزيادة حضور المرأة في هذا الإطار.

وقال **السيد أ. غولرو** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، مشدداً على الإنجازات الرائعة التي حققتها المرأة الإيرانية في جميع المجالات، إن القرار الانفرادي الذي اتخذته الدول المتسلطة بإزالة بلده من لجنة وضع المرأة، التي هي عضو رسمي فيها، يدل على الاتجاه المؤسف للغاية نحو تسييس المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).

وقال **الرئيس**، في الختام، إن مسألة كيفية زيادة تمثيل المرأة وحضورها في هيئات الأمم المتحدة ستظل موضوعاً محتملاً للمناقشة المستقبلية داخل اللجنة، في انتظار موافقة اللجنة التنفيذية على سبل وأساليب عملها الجديدة.

وأفادت **السيدة ب. تورسني** (رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك)، ملخصةً، أن النقاش عكس الالتزام الواضح والمرحب به بإحداث تغيير وتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وكان من المقرر أن تظهر الجمعية العامة للأمم المتحدة كبند متكرر في جدول أعمال اللجنة وفقاً لولايتها. وكان الهدف عقد اجتماع افتراضي واحد أو أكثر حول هذا الموضوع قبل الجمعية الـ147 وتحديث البيانات الموجودة. وكان من الأهمية بمكان تحسين معدل الاستجابة للاستطلاع وأن ينظر البرلمانيون في عملية بلادهم لتعيين سفراء لدى الأمم المتحدة. ويجب عليهم أيضاً الضغط من أجل توظيف المزيد من النساء في الخدمة الدبلوماسية، بما في ذلك كممثلات دائمات في نيويورك ومراكز الأمم المتحدة الأخرى.

الاستعراضات الوطنية الطوعية للعام 2023 للمنتدى السياسي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة

أشار **الرئيس**، عند تقديمه لهذا البند، إلى أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى يجتمع سنوياً في شهر تموز/يوليو للنظر في الاستعراضات الوطنية الطوعية المقدمة من 40 بلداً تقريباً بشأن تنفيذها لخطة العام 2030. وفي كل عام، يقوم الاتحاد البرلماني الدولي بإجراء دراسة استقصائية للبرلمانات المساهمة في هذه الاستعراضات الوطنية الطوعية من أجل قياس مدى عمق مشاركتها في هذه العملية. وفي إطار هذا البند، سيتم إبلاغ اللجنة بنتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي للعام 2022 وعن الدراسة الاستقصائية التي أجراها للعام 2023.

وإن **السيد أ. موتر** (كبير مستشاري الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك)، أرفق ملاحظاته بشأن الدراسة الاستقصائية للعام 2022 بعرض شرائح رقمية، وقال إن الدراسة الاستقصائية مصممة لتتبع عملية مساءلة المنتدى السياسي الرفيع المستوى، بما يتماشى مع ولاية اللجنة. وكانت التقارير الوطنية الطوعية مملوكة وطنياً، حيث قدمت البرلمانات من بين الجهات المعنية مدخلات لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. مع استجابة 13 برلماناً فحسب من أصل 42 برلماناً للدراسة الاستقصائية للعام 2022، كان خط الأساس للمشاركة البرلمانية في العملية منخفضاً للغاية لسوء الحظ، على الرغم من أن معظم المشاركين كانوا على علم بالاستعراضات الوطنية الطوعية إلى حد ما. وقد تم إخطار ثمانية من أصل 13 مقدماً بخطة التشاور لجميع الجهات المعنية، وهو ما كان عاملاً مهماً في المساعدة في الإعداد، وأفاد 6 من أصل 8 أن الخطة تتضمن المشاركة المباشرة مع البرلمان. وفي حين أن معظم البرلمانات الـ13 قد قدمت مساهمات في عملية التشاور بشأن الاستعراض الوطني الطوعي، إلا أن ذلك لم يمثل سوى نسبة 19% من البرلمانات الـ42 التي تم الاتصال بها. وقد كشف فحص التقارير الـ42 التي تم تقديمها لاحقاً أن 38% منها أشارت إلى المشاركة البرلمانية في العملية ولكن بشكل عابر فحسب. وكان التناقض الذي يحدث في بعض الأحيان بين ما أبلغت عنه الحكومات والبرلمانات من بين المشاكل التي يتعين التغلب عليها في ما يتعلق بهذه الممارسة.

فمنذ الدراسة الاستقصائية الأولى للاتحاد البرلماني الدولي في العام 2020، ازدادات قليلاً المشاركة البرلمانية في عملية التشاور بشأن الاستعراض الوطني الطوعي. إن حقيقة أن المنتدى السياسي رفيع المستوى كان يجتمع سنوياً منذ العام 2016 يعني أن بعض البلدان قد قدمت بالفعل أكثر من استعراض واحد، مع ورود أدلة تشير إلى المزيد من المشاركة البرلمانية في العملية مع كل تقرير يتم تمريره. وقد تساءلت الدراسة الاستقصائية عما إذا كانت البرلمانات قد

شاركت قبل أو أثناء أو بعد صياغة التقرير الوطني الطوعي – وهو تمرين مدته ستة أشهر بشكل عام – وتوصلت إلى أن 2 فحسب من أصل 13 مشاركاً شاركا منذ البداية. ويبدو أن الحكومات تعتقد أن الطريقة الأكثر فعالية لإشراك البرلمانات هي عن طريق ورشات العمل، في حين يمكن تحقيق مشاركة أكثر فائدة وأعمق بكثير من خلال جلسات الاستماع البرلمانية، التي تم ترتيبها في حالة واحدة فحسب. وقد حضر بعض الأعضاء الـ13 فعاليات خارجية نظمتها الحكومة، مما أدى إلى تقليل فعالية المشاركة حيث قاموا بنقل العملية بعيداً عن مؤسسة البرلمان. واعتمدت سبعة من البلدان الـ13 على تقارير حكومية لتقييم التقدم ولم يراجع أي منها تقارير مستقلة، مما يشير إلى ضعف الرقابة. وقد وافق عدد أكبر من البرلمانات على تقييم الحكومة ورأت أن مدخلاتها قد انعكست في الاستعراض الوطني الطوعي المعني. ومع ذلك، مرة أخرى، كان خط الأساس منخفضاً جداً. وكان الاستنتاج هو أن البرلمانات بشكل عام لم تكن استباقية أو متحمسة للمشاركة في عملية التشاور حول الاستعراض الوطني الطوعي، على الرغم من جهود الاتحاد البرلماني الدولي، وأن جودة أي مشاركة تمت كانت منعدمة. ولمعالجة هذه المسألة، نظم الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً افتراضياً في تشرين الأول/أكتوبر 2022 مع أعضاء الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي ورؤساء المجموعات الجيوسياسية بهدف تعزيز المشاركة البرلمانية الأكثر نشاطاً في هذه العملية. سيتم توزيع استبيان الدراسة الاستقصائية للعام 2023 في أواخر شهر أيار/مايو، لاستكماله في غضون شهر واحد، على برلمانات مقدمي الاستعراضات الطوعية الأربعين المشاركين في المنتدى السياسي رفيع المستوى القادم. وتم حث هذه البرلمانات على التواصل في وقت مبكر مع الوزراء الذين يقودون العملية في بلدانهم لضمان مشاركتهم هم وأعضاؤهم بشكل كامل. وكان الحصول على المزيد من الردود على الدراسة الاستقصائية أمراً بالغ الأهمية، وسيشير إلى مشاركة أقوى في عملية الاستعراض الوطني الطوعي.

وقال **الرئيس**، مؤيداً تلك التعليقات، إنه من المهم للغاية أن تقوم البرلمانات باستكمال استبيان الدراسة الاستقصائية على سبيل الأولوية حتى تتمكن الردود من المساهمة في تحسين عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك ما يتعلق بقراراتها ومقرراتها. وبدأ الحضور البرلماني الأكبر في الأمم المتحدة بتلك الردود، التي يمكن من خلالها بناء موقف مشترك باسم البرلمانات والتعبير عنه.

وقال **السيد د. ماكجينتي** (كندا) إنه كان من الجيد أن نسمع مسؤولاً رفيع المستوى في الأمم المتحدة يقول بأمانة جديرة بالثناء خلال جلسة الاستماع البرلمانية السنوية الأخيرة في نيويورك أنه ترد حاجة حقيقية لإعادة النظر في أهداف التنمية المستدامة، وهو ما قاله المسؤول الذي تم تكليفه بالإنقاذ من المسار الحالي لتجنب الفشل. وبما أن أفضل طريقة للتعامل مع المشاكل هي الاعتراف بها أولاً، فمن الضروري أن يبلغ الاتحاد البرلماني الدولي الأمم المتحدة بأنه من الصعب للغاية على البرلمانات أن تقدم تقريراً كاملاً عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الـ17 الطموحة للغاية والشاملة

والمتميزة التي تضم 169 غاية ذات صلة. وقد اعترفت الأمم المتحدة بورود مشكلة في هذا الصدد، وهي الفجوة التي اعتبرها آخذة في الاتساع بين الوعد والأداء. لقد تلقى البرلمانيون أهدافاً طموحة إلى حد غير عادي لبيعها إلى برلماناتهم وشعوبهم. ولذلك ينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يوضح للأمم المتحدة أنه يجب أن يكون أكثر واقعية وأن يدرك الحاجة إلى مساعدة البرلمانات في مواجهة التحدي المتزايد الصعوبة المتمثل في وضع خرائط طريق قابلة للتنفيذ. وكان مصدر القلق الأكبر هو الشباب في كل مكان الذين شعروا باليأس والعجز في مواجهة أهداف مرهقة للغاية بحيث لا يمكن تنفيذها. ويمكن للبرلمانات أن تتصدى لهذه الحالة من خلال لفت انتباه الأمم المتحدة إليها حتى يتسنى إحراز تقدم ملموس.

وذكر **سعادة السيد محمد تيسير بني ياسين** (المملكة الأردنية الهاشمية) أنه تم التأكيد على أهمية التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في بلده وأنه يجب تشجيع الرقابة البرلمانية على الاستعراضات الوطنية الطوعية بقوة. وفي العام 2022، قدمت المملكة الأردنية الهاشمية ما اعتبرته استعراضاً مرضياً للغاية، وتم إنتاجه بعد عملية تشاور مناسبة. ومع ذلك، اقترح أن تكون استبيانات الدراسات الاستقصائية مصحوبة بتعليمات لاستكمالها، وأن يكون جميع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على علم بالدراسة الاستقصائية، وأن تتضمن الدراسة الاستقصائية نفسها أسئلة أكثر تفصيلاً وتحديداً.

وتساءلت **السيدة د. كوماري** (الهند) عن كيفية تجنب التداخل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في عملية تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية، واقترحت أيضاً أنه سيكون من المفيد للبرلمانات أن تتقاسم أفضل الممارسات كدليل إرشادي للآخرين.

وأعربت **السيدة ج. هوبر** (المملكة المتحدة) عن خيبة أملها لأن 13 برلماناً فحسب استجابت للدراسة الاستقصائية، وقالت إنه ينبغي تشجيع البرلمانات على الاستجابة بتسمية البرلمانات التي لم تفعل ذلك وفضحها. وفي المملكة المتحدة، حققت المجموعات البرلمانية التي تضم كافة الأحزاب غرضاً مفيداً للغاية، حيث تلقت إحاطات واستمعت إلى المتحدثين، بما في ذلك من المنظمات غير الحكومية، كجزء من مهمتها المتمثلة في النظر في المجالات التي تهم السياسيين. وقد تم الاتصال بالعديد من البرلمانيين بانتظام بشأن المسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة من قبل الناخبين، حيث أدت المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في مطالبة ممثليها بمراقبة هذه المسألة. وقالت إنها ستضمن في المستقبل أن يفي البرلمانيون في بلدها بمسؤوليتهم في الاستجابة للطلبات المقدمة من الأمم المتحدة في ما يتعلق بما يعتبر مسألة عالمية يتعين التعامل معها على الصعيد العالمي.

وأفادت **السيدة ب. تورسني** (رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك)، رداً على التعليقات، أن الاتحاد البرلماني الدولي أصدر عدة وثائق متاحة للجميع بشأن الطريقة التي يمكن بها للبرلمانات تعزيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الحصول على معلومات حول الوصول إلى الدورات التدريبية ذات الصلة عبر الإنترنت وغيرها من الدورات التدريبية من رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للاتحاد البرلماني الدولي. وقد تم إرسال الدراسة الاستقصائية نفسها إلى جهات الاتصال المدرجة في قائمة الاتحاد البرلماني الدولي لأعضائه البالغ عددهم 179 عضواً. وينبغي لأعضاء اللجنة أن يطلبوا من جهة الاتصال هذه وفقاً لبرلمانهم إشراكهم في أي دراسة استقصائية للاتحاد البرلماني الدولي يتم تلقيها في المستقبل.

وقال **السيد أ. موتر** (كبير مستشاري الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك)، رداً على السؤال المتعلق بالتداخل، إنه لا يرد أي تداخل بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ لقد دعم كل منهما الآخر ببساطة في سياق الاستعراض الوطني الطوعي.

وقال **الرئيس**، في معرض شكره لجميع المشاركين على مساهماتهم، إن الاتحاد البرلماني الدولي يتطلع إلى استكمال الدراسات الاستقصائية من قبل جميع المستجيبين حتى يتمكن من العمل على البيانات التي تم جمعها.

انتخابات مكتب اللجنة الدائمة

أفاد **الرئيس** أن المرشحين اقترحوا ملء الشواغر الحالية في المكتب وهم: سعادة السيد علي طالبي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) للمجموعة الإفريقية؛ وسعادة السيد محمد فالح عبيد عايد العجمي† (دولة الكويت) للمجموعة العربية؛ والسيد هـ. أوياغي (اليابان)، والسيدة ب. كابيتانو (الفلبين) لمجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ والسيد د. ماكغوينتي (كندا)، والسيدة أ. شكروم (أوكرانيا) لمجموعة 12+. اعتبر أن اللجنة أرادت انتخاب هؤلاء المرشحين للمكتب.

ولقد تقرر ذلك.

وشكر **السيد أ. غريفروي** (بلجيكا) الرئيس على العمل الهائل الذي قام به خلال الأشهر الماضية، وقال إن مجموعة 12+ اقترحت أن يتولى منصب نائب رئيس المكتب للجمعية العامة الـ147، نظراً لأن المنصب لا يزال شاغراً.

† في 26 آذار/مارس 2023، تلقى الاتحاد البرلماني الدولي مراسلة رسمية من مجلس الأمة في دولة الكويت، مذكور فيها أن المحكمة الدستورية ألغت الانتخابات التي جرت في البلاد في العام 2022، وأن سعادة السيد محمد فالح عبيد عايد العجمي لم يعد عضواً برلمانياً. نتيجة لذلك، تم إعادة تعيين العضو السابق من دولة الكويت، سعادة السيد عبيد محمد المطيري، لولاية ثانية في المكتب.

واقترح **السيد د. ماكجينتي** (كندا) أنه، من أجل الاستمرارية، ينبغي للسيد غريفروي أن يتولى أيضاً منصب رئيس المكتب اعتباراً من الوقت الحاضر وحتى نهاية الجمعية العامة الـ147، لأنه يتمتع بالخبرة والذاكرة المؤسسية اللازمة للمضي قدماً بعمل اللجنة.

وأفاد **الرئيس** أن المكتب وافق في الواقع على أن يعمل السيد غريفروي رئيساً للمكتب حتى انعقاد الجمعية العامة الـ147 في أنغولا، عندما يتم اقتراح مرشح من مجموعة 12+ لهذا المنصب. وشكر جميع من عملوا معه ودعموه طوال فترة ولايته التي دامت أربع سنوات كنائب لرئيس المكتب، ومؤخراً بصفته رئيساً بالنيابة.

ما يستجد من أعمال

دعا **الرئيس** جميع الزملاء الحاضرين إلى التجمع لالتقاط الصورة التقليدية، وبعد تبادل الأحاديث، أعلن اختتام الجلسة.

واختتمت الجلسة عند الساعة 11:05.

منتدى النساء البرلمانيات

جلسة السبت، 11 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

افتتحت الجلسة عند الساعة 10:30 برئاسة السيدة ل. فازيلنكو (أوكرانيا)، رئيسة مكتب النساء البرلمانيات.

افتتاح الدورة

رحبت **رئيسة مكتب النساء البرلمانيات** بالمشاركين في الدورة الـ35 لمنتدى النساء البرلمانيات. وقد جمعت الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي عدداً قياسياً من المشاركين ولكن نسبة منخفضة من النساء بلغت 33٪ فحسب. ومع ذلك، فهي على ثقة من أن عمل المنتدى سيكون مثمراً وفعالاً.

وخلال الدورة، قدمت النساء البرلمانيات منظوراً جندرياً بشأن مشروع القرار بعنوان *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة التي تهدد الأمن العالمي*. ورغم أن التكنولوجيا جلبت العديد من الفوائد، فإنها زادت أيضاً من الوسائل التي تتعرض بها النساء والفتيات للمضايقة والإساءة. غالباً ما تنتقل الإساءة عبر الإنترنت إلى العالم غير المتصل بالإنترنت، مما يسبب صدمة نفسية وأحياناً ضرراً جسدياً. كما أنه يثبط عزيمة النساء والفتيات عن المشاركة في المجتمع أو تولي مناصب قيادية. وأعربت عن أملها في أن تؤدي وجهات نظر المنتدى إلى تحسين مشروع القرار، ولكنها تقدم أيضاً أفكاراً جديدة يمكن للمشاركين أخذها معهم إلى برلماناتهم الوطنية. بعد ذلك، انعقدت مناقشة حول الموضوع التالي: *القيادة البرلمانية في التصدي لانعدام الأمن والأزمات: وضع المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في صميم الأمن المائي، والقدرة على التكيُّف مع المناخ، واستدامة السلام*. وكان من المهم إجراء نقاش تقوده النساء مع تشجيع المزيد من الرجال على المشاركة.

وأشارت إلى أن عدداً من البنود الطارئة المقترحة تناولت تدهور حقوق المرأة. وكانت النساء يعانين في جميع أنحاء العالم. على سبيل المثال، في أفغانستان، استبعدت حركة طالبان النساء تماماً من المجتمع. وفي أوكرانيا، كانت النساء ضحايا للعنف الجنسي على أيدي الجيش الروسي. ومن الأهمية بمكان تسليط الضوء على تلك الحالات والتعامل معها على أعلى مستوى سياسي وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. وحثت البرلمانيين على إظهار التضامن مع المرأة ودعم هذه البنود الطارئة.

انتخاب رئيسة الدورة الـ35 لمنتدى النساء البرلمانيات

(FEM/35/1-Inf.1)

كما أوصت نائب رئيس مجلس الشيوخ، وعضو مكتب النساء البرلمانيات، السيدة و. نييرسفاري (رواندا)، ورئيسة الجمعية العامة ورئيسة مجلس الشيوخ وعضو مكتب النساء البرلمانيات، السيدة ب. أرغيمون (الأوروغواي)، انتخبت بالتزكية سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين) رئيسة للدورة الـ35 لمنتدى النساء البرلمانيات.

وترأست الاجتماع سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، رئيسة الدورة الـ35 لمنتدى النساء البرلمانيات.

وأفادت **الرئيسة** أنه لشرف كبير أن تترأس المنتدى. ورحبت بالمشاركين في مملكة البحرين التي تعتبر واحة للتعايش السلمي والاحترام المتبادل.

تأثرت النساء بشكل غير متناسب بالتحديات العالمية مثل النزاعات وتغير المناخ، وكثيراً ما تحملن وطأة الظلم مثل العنف الجنسي وعدم كفاية توفير الرعاية الصحية. ولمواجهة هذه التحديات، يجب إشراك المرأة في جميع السياسات والخطط. ومن المهم أيضاً تعزيز مشاركة المرأة في المجتمع، بما في ذلك في القوى العاملة. ويعتبر التمكين المالي للمرأة عنصراً أساسياً في تمكينها السياسي. وتم تشجيع البرلمانيين والبرلمانيات على تبادل الممارسات الجيدة.

وتفتخر مملكة البحرين بسجلها في مجال حقوق المرأة. شاركت المرأة في جميع جوانب المجتمع، وخاصة السياسة، وحظيت بدعم كبير من البرلمان. وتعلق أهمية كبيرة على عمل المنتدى وتتطلع إلى سماع المزيد من المقترحات لتحسين حياة المرأة.

وذكر **سعادة السيد جمال محمد فخرو** (النائب الأول لرئيس مجلس الشورى (مملكة البحرين)) أن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) هي ركيزة أساسية للسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. وأدت مملكة البحرين دوراً هاماً في تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) من خلال التشريعات والسياسات والموازنة. شاركت المرأة البحرينية بنشاط في المجتمع وتولت مسؤوليات وأدوار قيادية مهمة. ويمثلن نسبة 25% من أعضاء مجلس الشورى، وكثيراً ما يشاركن في المحافل الدولية. ورحب بالمشاركين في مملكة البحرين وتمنى لهم كل التوفيق خلال الدورة الـ35 للمنتدى.

وقال **السيد دوارتي باتشيكو** (رئيس الاتحاد البرلماني الدولي) إن مهمة الاتحاد البرلماني الدولي هي تعزيز الديمقراطية للجميع، وهو أمر لم يكن ممكناً من دون المشاركة الكاملة والشاملة للمرأة في السياسة وفي البرلمان. ومشاركة المرأة مهمة ليس للنساء أنفسهن فحسب، بل للبشرية جمعاء. كان لدى الرجال والنساء نهج مختلف ولكن متكامل، ويمكنهم معاً إنتاج حلول أكثر اكتمالاً لمشاكل العالم. وسيعمل الاتحاد البرلماني الدولي دائماً على تمكين المرأة في السياسة.

وقبل أيام قليلة، كان قد حضر الاجتماع البرلماني الذي نظمه الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بمناسبة الدورة الـ67 للجنة وضع المرأة في نيويورك. وناقش المشاركون كيف يمكن للبرلمانات الاستفادة من التكنولوجيا لدفع التقدم في مجال المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ومنع التكنولوجيا من أن تصبح أداة لقمع النساء والفتيات.

ويجب أن تكون جميع التطورات التكنولوجية مراعية للمنظور الجندري، ومستجيبة له.

ولم تخترع شركات الإعلام الرقمي عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ولكنها سمحت باستخدام منصاتها كأدوات لمهاجمة مستخدميها وتقويض الديمقراطية. ورغم أن هذه المنصات هي مساحات خاصة، فإن للدولة الحق في تنظيمها بهدف حماية مواطنيها. في الواقع، أدى التحول نحو العالم الرقمي خلال جائحة كوفيد-19 إلى تفاقم العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والاتجار. وكانت السياسيات والصحافيات والناشطات في مجال حقوق الإنسان أهدافاً خاصة للعنف القائم على الجندر عبر الإنترنت. وأعرب عن سروره لأن يكون الموضوع في قلب نقاشات المنتدى.

ولفت الانتباه إلى عدد من الأوضاع المأساوية في جميع أنحاء العالم، مثل الحرب في أوكرانيا والجفاف التاريخي في القرن الإفريقي. وكان لهذه المآسي أثر غير متناسب على النساء والفتيات اللواتي كثيراً ما يتعرضن للعنف وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء نقاشات حول كيفية وضع المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في قلب إدارة موارد المياه وحماية المناخ وبناء السلام.

ولن يتسنى تحقيق التنمية المستدامة والسلام إلا بالمشاركة الكاملة للمرأة وقيادتها. ومع ذلك، لا تمثل النساء سوى نسبة 26.5% من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم. والخبر السار هو أنه لأول مرة في التاريخ، أصبح لكل برلمان في العالم برلمانية واحدة على الأقل. أما الخبر السيئ فهو أن التمثيل العالمي للمرأة في البرلمان لم ينمو إلا بنسبة 0.4% فحسب بين عامي 2021 و2022. ولذلك يجب القيام بالمزيد من العمل. وشجع المشاركين على الاستلهام من البلدان التي حققت بالفعل المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في البرلمانات، مثل رواندا وكوبا ونيوزيلندا.

ويجب على المجتمع الدولي ألا ينسى النساء والفتيات اللواتي حرمن من حقوقهن وحرياتهن، مثل الحق في التعليم والحق في العمل. وأدان جميع أشكال العنف القائم على الجندر، التي لا يمكن تبريرها على الإطلاق. ويجب على البرلمانات أن تعمل معاً لتمكين النساء والفتيات، ومساعدتهن على المساهمة في عالم يحتاج إليهن بشدة. ولن يستسلم الاتحاد البرلماني الدولي حتى تتحقق المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة.

وأفادت **السيدة ز. هلال** (أمينة سر المنتدى، الاتحاد البرلماني الدولي) أنه بحضور 68 وفداً، تم استيفاء متطلبات النصاب القانوني للدورة. وكان في القاعة ما مجموعه 185 امرأة و43 رجلاً.

إقرار جدول الأعمال

(FEM/35/A.1-rev)

تم إقرار جدول الأعمال.

الأنشطة الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

(أ) عمل مكتب النساء البرلمانيات ومداولاته في الدورتين اللتين انعقدتا في كيغالي بتاريخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وفي المنامة بتاريخ 11 آذار/مارس 2023

ذكرت **السيدة ك. مويكا موما** (كينيا)، عضو مكتب النساء البرلمانيات، أن المكتب لا يزال يشعر بالقلق إزاء الحواجز التي تواجه المرأة في السياسة، ولا سيما الشابات. وكانت إحدى أولوياتها اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة في السياسة. ومن خلال مشاركة الاتحاد البرلماني الدولي وقيادته في تحالف العمل المعني بالحركات النسوية وقيادة منتدى جيل المساواة، يعمل المكتب بنشاط أيضاً من أجل ضمان عدم سماع أصوات الأجيال الجديدة فحسب، بل انعكاسها بشكل كبير في صنع السياسات. أدى تعزيز القيادة المدنية والسياسية لدى الشابات والفتيات إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية أكثر شمولاً وديمقراطية متقدمة. ولتحقيق هذه الغاية، من الضروري ضمان عدم استخدام الإنترنت كسلاح لإسكات النساء.

كما أثير القلق بشأن أشكال التمييز المتعددة التي تعاني منها المسنات. ولذلك قرر المكتب أن يجعل هذا الموضوع موضوعاً للنقاش في المستقبل.

(ب) عمل مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتوصياتها

قالت **السيدة أ.د. ميرغان كانوتي** (السنغال)، نائب رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي وعضو مجموعة الشراكة الجنسانية، إن مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) اجتمعت في اليوم السابق لدراسة تشكيل الوفود الحاضرة في الجمعية العامة الـ146 بناء على المعلومات التي تم تلقيها في 9 آذار/مارس. تم تحطيم عدد من الأرقام القياسية التي كانت إيجابية وسلبية. وكان من المتوقع أن يحضر ما مجموعه 239 برلمانية – وهو أعلى عدد يتم تحقيقه على الإطلاق في اجتماع شخصي. ومع ذلك، فإن ما يصل إلى 25 وفداً يضم عضوين أو أكثر لم يكن من كلا الجنسين – وهو رقم لم يتم الوصول إليه من قبل. وكان إجمالي 35 وفداً متوازناً جندرياً حيث مثلت النساء ما بين نسبة 40 و60% من الأعضاء. وكان هذا الرقم أقل بقليل من الجمعية العامة السابقة ويمثل 26% من جميع الوفود. وشجعت البرلمانات على مواصلة تحسين المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعيات العامة.

وأخيراً، حصلت مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية) على الموافقة على وضع سياسة لمنع التحرش، بما في ذلك التحرش الجنسي، في الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي استناداً إلى مدونة قواعد السلوك للأمم المتحدة. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من النص في الجمعية العامة القادمة.

(ج) أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)

قدمت **السيدة ف. ريوتون** (فرنسا)، عضو مكتب النساء البرلمانيات، تقريراً عن الاجتماع الذي شارك في تنظيمه الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بمناسبة الدورة الـ67 للجنة وضع المرأة التي عقدت في 7 آذار/مارس في نيويورك، وقالت إن ما مجموعه 75 برلمانياً حضروا الاجتماع من 23 بلداً إلى جانب الجهات المعنية الأخرى. وكان موضوع الاجتماع هو دور البرلمانات في تعزيز المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) من خلال التكنولوجيا وتم تسليط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية. أولاً، يجب أن يكون الابتكار التكنولوجي بقيادة المرأة ويجب أن يسهل تمكين المرأة. وينبغي اتخاذ تدابير إيجابية في هذا الاتجاه، على سبيل المثال، من خلال تخصيص التمويل الكافي وتشجيع النساء على دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. ثانياً، يجب بذل المزيد من الجهود لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات الذي يرتكب من خلال استخدام التكنولوجيا. ومن المهم إدخال قوانين فعالة وآليات تنفيذ تعالج جميع أشكال العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت، بما في ذلك الاستغلال والابتزاز الجنسي والمواد الإباحية الانتقامية. ويتطلب التصدي للعنف على الإنترنت ضد البرلمانيات أحكاماً قانونية وإجراءات برلمانية محددة.

ثالثاً، يجب على البرلمانيين تحسين فهمهم واستخدامهم للتكنولوجيا. إن العمل مع التكنولوجيا يمكن أن يجعلهم أقرب إلى السكان ويساعد في إقامة توازن أفضل بين العمل والحياة.

وإن **السيدة ك. ميكس** (شيلي)، في متابعة اعتماد إعلان كيغالي في الجمعية العامة الـ145 الذي دعا البرلمانات إلى تكثيف العمل لتكون مؤسسات تراعي الفوارق الجندرية، قالت إن برلمانها قد وضع كتاباً يلخص تجربته في أن يصبح أكثر مراعياً للفوارق الجندرية. شمل الكتاب الذي يحمل عنوان Parlamentos sensibles al género- El caso de Chili 10 سنوات من التقدم وتم تقسيمه إلى جزأين رئيسيين: (1) التقدم الشامل المحرز في أمريكا اللاتينية مع التركيز بشكل خاص على شيلي؛ و(2) المبادرات التشريعية التي اتخذها برلمان شيلي. وتضمن تفاصيل تتعلق بالتقدم المحرز على مستوى التمثيل. حالياً، تمثل النساء نسبة 35% من مجلس النواب في شيلي ونسبة 24% من مجلس الشيوخ، مع استمرار العمل على زيادة هذه الأعداد. وكان الكتاب متاحاً للمندوبين لقراءته. ومن الجيد تبادل الخبرات حتى تتمكن البرلمانات من التعلم من بعضها البعض.

ولفتت الانتباه **السيدة ز. هلال** (أمينة سر المنتدى، الاتحاد البرلماني الدولي) إلى اثنين من أحدث منشورات الاتحاد البرلماني الدولي. الأول كان تقرير *المرأة في البرلمان في العام 2022* الذي حلل التقدم المحرز في مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية. والثاني كان خريطة الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة *بعنوان المرأة في السياسة: 2023*، التي أظهرت موقف كل دولة من المشاركة السياسية للمرأة.

وأظهرت المنشورات أنه في العام 2022، مثلت النساء نسبة 26.5% فحسب من البرلمانيين على مستوى العالم، في حين كان معدل التقدم أقل مما كان عليه في السنوات السابقة عند نسبة 0.4%. بالإضافة إلى ذلك، حقق أقل من ثلث المجالس الدنيا أو الفردية الحد الأدنى المستهدف وهو نسبة 30٪ من النساء. لذلك كانت المساواة بعيدة المنال. وسيستغرق الأمر 80 عاماً أخرى لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) بالمعدل الحالي. ومع ذلك، فقد لوحظت أيضاً بعض التطورات. على سبيل المثال، تضم جميع برلمانات العالم الآن نائباً واحدة على الأقل، وحققت ستة برلمانات نسبة 50% من النساء أو أكثر (كوبا والمكسيك ونيوزيلندا ونيكاراغوا ورواندا ودولة الإمارات العربية المتحدة). كما أن تنوع النساء اللواتي يدخلن البرلمان آخذ في التزايد.

وقد حدث أعلى معدل للتقدم في الأمريكتين حيث زادت نسبة البرلمانيات بنسبة 1.1% مقارنة بالعام 2021. وشهدت أوروبا وآسيا ركوداً، بينما سجلت منطقة جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا المتوسط نفسه، كما كانت في العام 2021. كانت منطقة المحيط الهادئ تتحسن، لكن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تراجعت.

وفي القيادة البرلمانية العليا، مثلت النساء نسبة 22.7% من رؤساء البرلمان، ونسبة 65.9% من رؤساء لجان المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، ولكن نسبة 12.5% فحسب من رؤساء لجان الدفاع. وبالإضافة إلى ذلك، كان عدد النساء في منصب رئيس الدولة أو الحكومة منخفضاً حيث بلغ نسبة 11.3% و9.8% على التوالي.

وكان أحد الدروس المستفادة في العام 2022 هو أن الحصص ظلت حرجة. وقد أظهرت الأبحاث مرة أخرى أن نظام الحصص يسمح لعدد أكبر من النساء بدخول البرلمان. وقد أجريت انتخابات في 47 بلداً، حيث شغلت النساء نسبة 25.8% من المناصب البرلمانية. وقد انتخبت البلدان التي تطبق نظام الحصص نسبة 30.9% من النساء في حين انتخبت البلدان التي لا تطبق نظام الحصص نسبة 21%. ومع ذلك، يجب أن تكون الحصص واضحة ومصممة بشكل جيد وطموحة لتحقيق النجاح.

وواجهت ما يصل إلى 8 من كل 10 برلمانيات العنف النفسي في البرلمان. ومن شأن تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في السياسة أن يساعد في القضاء على ذلك. ولوحظت بعض الاستجابات الجيدة في العام 2022، على سبيل المثال، في السنغال، حيث حُكم على برلمانيين بالسجن لمدة ستة أشهر بتهمة مهاجمة برلمانية حامل.

ولتحقيق التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري)، من الضروري فتح المجال السياسي أمام مجموعة أكثر تنوعاً من النساء وإيجاد مساحة تمكينية أكبر للنساء للمشاركة. وترد حاجة أيضاً إلى وضع خطط وطنية، وإدخال نظام الحصص، وإلغاء القوانين التمييزية، والتصدي للعنف ضد المرأة في السياسة وفي المجتمع.

المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ146 من منظور جندري

لفتت **الرئيسة** الانتباه إلى مشروع القرار بعنوان *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي* على النحو الذي اقترحته اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، ودعت المشاركين إلى تقديم مدخلات من منظور جندري. وسيتم بعد ذلك تجميع قائمة التعديلات لجعل مشروع القرار أكثر تركيزاً على المنظور الجندري وأكثر استجابة وشمولاً لاحتياجات المرأة ومصالحها. ورشح المكتب السيدة ر. كافاكجي كان (تركيا) لرئاسة النقاش، وسعادة السيدة ميرة سلطان السويدي (دولة الإمارات العربية المتحدة) لتكون مقررة.

وتمت الموافقة على الترشيحات.

ودعت **الرئيسة** المقررات المشاركات إلى تقديم مشروع القرار.

وذكرت **سعادة السيدة سارة محمد فلكناز** (دولة الإمارات العربية المتحدة)، المقررة المشاركة، أن الغرض من مشروع القرار هو دراسة التحديات التي تنطوي عليها مكافحة الهجمات والجرائم الإلكترونية، فضلاً عن تقديم توصيات. وشملت التحديات الطبيعة المتغيرة بسرعة للجرائم الإلكترونية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. ومن المهم تعزيز التعاون الدولي وتنقيح التشريعات الوطنية التي عفا عليها الزمن. ولم يقدم النص تعريفات للهجمات والجرائم الإلكترونية. ومع ذلك، سيتم تعريف الجرائم الإلكترونية في اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة بشأن الجرائم الإلكترونية التي ستتم الموافقة عليها في العام 2024. وقد تم بالفعل بذل بعض الجهود الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك اعتماد اتفاقية بودابست بشأن الجرائم الإلكترونية (2001)، والبرنامج العالمي لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وقرار الاتحاد البرلماني الدولي بعنوان *الحرب الإلكترونية: تهديد خطير للسلام والأمن العالمي* (2015).

وأعربت عن رغبتها في تسليط الضوء على أن الفقرتين 15 و17 من الديباجة، وكذلك الفقرة 19 من منطوق مشروع القرار، تشيران بالفعل إلى الفئات الضعيفة بما في ذلك النساء.

وقال **السيد ج. سيبيدا** (إسبانيا)، المقرر المشارك، إن عدد الهجمات الإلكترونية، مثل التصيد الاحتيالي وسرقة كلمات المرور، قد زاد بأكثر من نسبة 100% منذ تفشي الوباء. ويهدف مشروع القرار إلى حماية الناس من مثل هذه الهجمات. وأشار إلى أن الأمن الإلكتروني ليس مسألة فنية بل مسألة سياسية. ويجب أن تكون محورية في كل العمل البرلماني.

ويجب أن يتضمن مشروع القرار منظوراً جندرياً نظراً لأن الفئات المهمشة، مثل النساء، هي الأكثر تضرراً من الهجمات الإلكترونية. وترد حاجة إلى إشراك المزيد من النساء في جهود الأمن الإلكتروني، بما في ذلك عن طريق وضع خطط تعليمية شاملة. يجب تشجيع النساء على التدريب في مواضيع العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. يجب أن يقود عدد متساو من النساء والرجال العمل في مجال الأمن الإلكتروني.

ولفت الانتباه إلى ثلاثة أهداف واردة في مشروع القرار. أولاً، كان من المهم بناء الثقة بين المجتمع الدولي حيث يعمل المهاجمون الإلكترونيون عبر الحدود مستهدفين البنية التحتية الحيوية، مثل أنظمة الصحة والطاقة. وستكون البلدان في وضع أفضل لوقف مثل هذه الهجمات إذا تبادلت المعلومات والممارسات الجيدة في مجال الحماية من الهجمات الإلكترونية. ثانياً، ترد حاجة إلى التعاون الدولي. وشدد على ضرورة العمل معاً من أجل الأمن ورفاهية الأجيال القادمة. ثالثاً، ترد حاجة إلى المزيد من الموارد، بما في ذلك الموارد التكنولوجية والموظفين المؤهلين.

ودعا المنتدى إلى المساعدة في جعل القرار مفيداً للجميع بغض النظر عن الانقسامات السياسية. ولم تكن الجهود الأمنية تهدف إلى تقييد حقوق المواطنين بل إلى الدفاع عنها. وأعرب عن أمله في أن يكمل القرار عمل الأمم المتحدة وأن يجمع كل الأصوات داخل الاتحاد البرلماني الدولي على أمل تحقيق السلام العالمي.

وترأست الاجتماع السيدة ر. كافاكشي كان (تركيا).

دعت **الرئيسة** المندوبين إلى إبداء آرائهم بشأن مشروع القرار بهدف إجراء مجموعة من التعديلات المتعلقة بالجندر. وتم تشجيعهم على النظر في ما يلي: (1) كيف أثرت الهجمات والجرائم الإلكترونية على النساء والفتيات والرجال والفتيان بشكل مختلف؛ (2) كيف يمكن للقوانين والسياسات أن تعالج بشكل أفضل الهجمات والجرائم الإلكترونية ضد النساء والفتيات؛ (3) ما هي الممارسات الجيدة القائمة لمنع الجرائم الإلكترونية ضد النساء والفتيات؛ (4) كيف

يمكن للبرلمانات والبرلمانيين تعزيز دور المرأة في مكافحة الهجمات والجرائم الإلكترونية، بما في ذلك دور الباحثات العاملات في أنظمة الدفاع الإلكتروني.

وقد أنشأ برلمان تركيا مؤخراً لجنة معنية بالمنصات الرقمية كانت مسؤولة عن مناقشة الجرائم الإلكترونية، وأظهرت أنها تؤثر على النساء بشكل أكبر، ولا سيما النساء في السياسة.

ووافقت بشدة **السيدة ب. كريريكش** (تايلاند) على أن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالعنف المدعوم بالتكنولوجيا مثل عمليات الاحتيال والحيل الرومانسية. وقد اعتمد برلمانها قانون الأمن الإلكتروني (2019) الذي أشرف على الاقتصاد الرقمي سريع النمو ووضع إجراءات لمكافحة التهديدات الإلكترونية. وعرّف القانون التهديدات الإلكترونية بأنها "أنشطة غير قانونية يتم تنفيذها من خلال استخدام التكنولوجيا بقصد التسبب في ضرر لنظام الكمبيوتر".

وأصدر المنتدى البرلماني لآسيا والمحيط الهادئ مؤخراً قراراً بشأن الأمن الإلكتروني، والحق في الخصوصية. ودعا القرار البرلمانات إلى تبادل أفضل الممارسات بهدف تطوير إطار تشريعي إقليمي بشأن الأمن الإلكتروني. كما ساعد في رفع مستوى الوعي بين البرلمانات حول الحاجة إلى الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقالت **سعادة الدكتورة أمل بنت سلامة الشامان** (المملكة العربية السعودية) إن الجرائم الإلكترونية تشكل انتهاكاً لحقوق الناس وكرامتهم، وتتضرر منها النساء بشكل غير متناسب. ولسوء الحظ، كانت هذه الجرائم في ارتفاع ومن المتوقع أن تبلغ قيمتها 10.5 تريليون دولار أمريكي بحلول العام 2025. ومن أمثلة الجرائم الإلكترونية سرقة البيانات الشخصية، مثل التفاصيل المصرفية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتمكين الاتجار بالنساء. ولم تتحدث النساء دائماً عن تجاربهن مما يعني أن الجناة يفلتون من العقاب. ويلزم بذل جهود دولية وإقليمية ومحلية وتبادل المعلومات لحل المشكلة. وتم تشجيع البرلمانات على التصديق على التشريعات الدولية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية وكذلك إقرار القوانين المحلية. يجب أن تشارك المرأة في رفع مستوى الوعي حول الجرائم الإلكترونية.

وأصدر برلمان المملكة العربية السعودية عدداً من قوانين الأمن الإلكتروني بالإضافة إلى نظام لمكافحة الاحتيال المالي. كما تمت إزالة جميع المواقع الإلكترونية المتورطة في أنشطة غير قانونية.

وأفادت **سعادة السيدة عايدة نصيف أيوب عوض الله** (جمهورية مصر العربية) أن الجرائم الإلكترونية تهدد الاستقرار الاقتصادي وحقوق الإنسان وتحجب الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية والاستدامة والديمقراطية.

وكانت جمهورية مصر العربية من أوائل البلدان التي أدخلت ضوابط الأمن الإلكتروني. وقد سنت قوانين لحماية الشبكات الوطنية والملكية الفكرية والتوقيعات الإلكترونية فضلاً عن مكافحة الاستخدام غير القانوني للفضاء الإلكتروني.

وينبغي للحكومات والبرلمانات تعزيز التعاون الدولي بهدف وضع استراتيجية عالمية شاملة بشأن الأمن الإلكتروني. ومن الضروري توسيع نطاق حماية النساء والفتيات في الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك حماية المرشحات أثناء الانتخابات. يجب أن تحدد الأمم المتحدة الهجمات والجرائم الإلكترونية. يمكن للبرلمانيات أن تؤدي دوراً رئيسياً في مكافحة الجرائم الإلكترونية نظراً لوجهات نظرهن المبتكرة وقدرتهن على سد الفجوات بين البرلمان والمجتمع. وتم تشجيعها على عقد مؤتمرات ومنتديات حول هذا الموضوع.

وأكدت **السيدة و. آزاد** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) على أهمية حماية المرأة من الأذى في الفضاء الإلكتروني. ونظراً لعدم كفاية التنظيم، أصبحت التكنولوجيا أرضاً خصبة للمجرمين الذين غالباً ما يستهدفون النساء. ويجب على البرلمانات رفع مستوى الوعي بين النساء حول التهديدات الإلكترونية وتحسين إلمامهن الإعلامي. وبالتالي سيكون من الممكن إقامة ثقافة تحمي حقوق المرأة على الإنترنت. وترد حاجة إلى معاقبة مجرمي الإنترنت على النحو المناسب، وتطوير شبكات وطنية لرصد الفضاء الإلكتروني وإدخال أحكام قانونية تعالج العنف ضد المرأة عبر الإنترنت. وقد حققت الجمهورية الإسلامية الإيرانية نجاحاً كبيراً في التصدي للهجمات والجرائم الإلكترونية، وخاصة تلك المرتكبة ضد المرأة.

وقالت **السيدة م. تامورا** (اليابان) إن العالم شهد زيادة في الهجمات الإلكترونية التي ترتكبها الجماعات الإجرامية. ولم يكن من غير المألوف أن تقوم مثل هذه الجماعات بسرقة بيانات الشركة والمطالبة بفدية مقابل عدم الإفصاح عنها. ومن المهم مساعدة الشركات على اتخاذ تدابير ضد الجرائم الإلكترونية. وكانت النساء والشباب هم الأكثر عرضة للوقوع ضحايا لمثل هذه الهجمات. ولذلك يجب أن تؤخذ المنظورات الجندرية في الاعتبار. ولم يكن من المهم معالجة الأمن الوطني والدولي فحسب، بل كان من المهم أيضاً مراقبة المنصات عبر الإنترنت.

ولفتت الانتباه إلى عدد من الحوادث الإلكترونية التي وقعت في اليابان. أولاً، تم نشر أسماء ووجوه العديد من موظفي التجزئة على الإنترنت، مما يعرضهم لخطر المضايقة والمطاردة. وتقوم الحكومة بمراجعة جميع الأنظمة والأعراف

التي ساهمت في وقوع الحادث على الرغم من الصعوبات التي نشأت بسبب بعض الحقوق والحريات الدستورية. ثانياً، انتحرت مصارعة مؤخراً بعد تعرضها للتنمر عبر الإنترنت. واستجابة لذلك، تم فرض عقوبات أكثر صرامة على سلوك التسلط عبر الإنترنت. وأشارت إلى إمكانية أن تتصاعد الاتصالات بسهولة بسبب عدم الكشف عن الهوية التي يتمتع بها المستخدمون وسهولة انتشار المنشورات.

ويلزم بذل جهود عالمية نظراً لطبيعة الجرائم الإلكترونية العابرة للحدود. وتم تشجيع البرلمانات على مواصلة تبادل الأفكار.

وذكرت **السيدة ف. ماسيكو** (جنوب إفريقيا) أن النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم يتعرضن في كثير من الأحيان للعنف عبر الإنترنت الذي يعوق مشاركتهن على قدم المساواة والهادفة في الحياة العامة. أظهرت الأبحاث التي أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن العنف الرقمي يمكن أن يؤدي إلى تقييد النساء والفتيات لنشاطهن عبر الإنترنت، مما يمنع بدوره وصولهن إلى الإنترنت ويزيد من الفجوة الرقمية بين الرجال والنساء (الجندرية). وكشف البحث أيضاً أنه في العام 2022، تعرضت نسبة 51% من النساء للإساءة عبر الإنترنت في سياق مهني.

وقد أصبح من الواضح أن بعض الدول لا تجرم النشر غير الرضائي للصور الحميمية والجنسية على الإنترنت. وعلى هذا النحو، يرغب برلمانها في تعديل الفقرة 6 من المنطوق على النحو التالي: "تشجع البرلمانات على الاستفادة الكاملة من وظيفتها الرقابية لضمان حصول الحكومات على الأدوات، بما في ذلك الدعم الشامل للضحايا في شكل دعم تكنولوجي لحذف المحتوى الرقمي، من أجل السيطرة على الزيادة السريعة في الجرائم والهجمات الإلكترونية وحماية الأمن الرقمي والهوية والخصوصية وبيانات المواطنين، وخاصة الأكثر عرضة للخطر."

وصرّحت **السيدة أ. بولات دوزغون** (تركيا) أن المرأة تميل إلى أن تكون الضحية الرئيسية للعنف عبر الإنترنت. وتشير التقديرات إلى أن واحدة من كل 10 نساء في جميع أنحاء العالم تعرضت للتنمر عبر الإنترنت قبل سن الـ15 عاماً. وبالمثل، تجنب ما مجموعه نسبة 51٪ من النساء الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً النقاشات عبر الإنترنت خوفاً من التعرض لخطاب الكراهية. يجب أن تكون المساحات الرقمية أكثر أماناً للنساء.

ووفقاً لتقرير حديث، تعرض واحد من كل خمسة أشخاص في تركيا للعنف الرقمي، وكانت النساء أكثر عرضة للخطر بسبب جنسهن. على سبيل المثال، تعرضت نسبة 51% من النساء التركيات للتحرش عبر الرسائل النصية أو الصوتية أو المرئية بينما تمت متابعة نسبة 46% منهن باستمرار. يتم تنظيم العنف الإلكتروني في تركيا بموجب قانون

العقوبات التركي. وأشارت إلى أن العنف الإلكتروني يتطور جنباً إلى جنب مع التكنولوجيا ويمكن بسهولة أن يتحول إلى عنف خارج الإنترنت.

وقالت **السيدة و. ب. أندرادي مونيوز** (إكوادور) إن برلمانها ينظر حالياً في قانونين للأمن الإلكتروني ولكنه لم يناقشهما بعد من منظور جندري. ومن شأن قرار الاتحاد البرلماني الدولي أن يساعد في توجيه هذه الجهود. وفي الأشهر الأولى من العام 2022، شهدت أمريكا اللاتينية زيادة بنسبة 24% في الهجمات الإلكترونية. وكانت الإكوادور واحدة من أكثر البلدان عرضة للخطر في المنطقة حيث تأثرت نسبة 13.3% من المستخدمين.

ولفتت الانتباه إلى هجوم إلكتروني كانت ضحية له. في حزيران/يونيو 2022، كانت رئيسة الإكوادور تواجه تصويتاً على عزلها في البرلمان تم خلاله التلاعب بالأصوات الإلكترونية لأربعة برلمانيين، بما في ذلك صوتها. وبدلاً من أن تظهر الأصوات ضد الإقالة، جاءت الأصوات مؤيدة. وقد تعرضت الديمقراطية للخطر نتيجة لهذا الهجوم.

وكان لدى حوالى 4 من كل 10 نساء إمكانية الوصول إلى الإنترنت في الإكوادور، والعديد منهن واجهن العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت. وكانت النساء الأكثر تضرراً هن النساء الناشطات على وسائل التواصل الاجتماعي، مثل الصحافيات والسياسيات.

وذكرت **السيدة و. ج. السيد جولوبالا** (ملاوي) أن أحد القطاعات الأكثر استهدافاً من قبل مجرمي الإنترنت في ملاوي هو القطاع المالي. وردت تقارير عن عمليات احتيال عبر البريد الإلكتروني وتوزيع صور بشكل غير قانوني وقرصنة وهجمات على أنظمة الكمبيوتر. وتأثرت النساء كثيراً بهذه الجرائم.

وقد أقر برلمان ملاوي قانون المعاملات الإلكترونية والأمن الإلكتروني (2016) الذي يعترف بمختلف الجرائم الإلكترونية المختلفة ويعمل أيضاً على تنسيق استراتيجيات الأمن الإلكتروني في جميع أنحاء المنطقة.

وتم تشجيع البرلمانات على إصدار التشريعات المناسبة لمكافحة الجرائم الإلكترونية، وزيادة الوعي بين السكان، وإتاحة فرص التدريب وتحسين المهارات. وترد حاجة إلى التعاون الدولي، وخاصة بين وكالات إنفاذ القانون، نظراً لأن الجرائم الإلكترونية تنطوي في كثير من الأحيان على نقل البيانات عبر أكثر من بلد واحد. ومن المهم فرض عقوبات على مجرمي الإنترنت.

وقالت **السيدة ر. سان–جيرمان** (كندا) إن تمثيل المرأة ناقص في مهن الأمن الإلكتروني. ووفقاً للبنك الدولي، فإن 2 فحسب من كل 10 متخصصين في مجال الأمن الإلكتروني كنّ من النساء. ولم يكن من المهم زيادة عدد النساء العاملات في مجال الأمن الإلكتروني فحسب، بل كان من المهم أيضاً توسيع نفوذهن في عمليات صنع القرار. كان لدى النساء الكثير ليقلنه عن الجرائم الإلكترونية نظراً لأنهن الضحايا الرئيسيات، لا سيما العنف والتحرش عبر الإنترنت.

ويجب دمج المنظور الجندري في سياسات الأمن الإلكتروني.

وترد حاجة إلى ضمان أن يكون الفضاء الإلكتروني آمناً، وخاصة بالنسبة للنساء. ومن الممكن أن تؤدي الكراهية عبر الإنترنت إلى تفاقم العنف ضد المرأة. وترتبط المشكلة إلى حد كبير بعدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والتعصب.

وأعربت عن أملها في أن يعالج مشروع القرار نقص تمثيل المرأة في عمليات صنع القرار في مجالات مثل الأمن الإلكتروني، والتطوير التكنولوجي، وبناء السلام بشكل عام. ويجب على البرلمانات أن تعمل معاً لتنفيذ القرار بمجرد اعتماده.

وقالت **سعادة السيدة ميساء الصالح** (الجمهورية العربية السورية) إن برلمانها أقر العديد من قوانين الأمن الإلكتروني وحماية البيانات، وأنشأ إدارة مخصصة تحديداً للجرائم الإلكترونية وقام بتدريب القضاة على التعامل مع القضايا. ومع ذلك، ساد نقص في المتخصصين المدربين في مجال الأمن الإلكتروني في الجمهورية العربية السورية.

وأفادت **السيدة ف. براز** (البرتغال) أن تمثيل المرأة ناقص في قطاع الأمن الإلكتروني الذي لا يزال يهيمن عليه الذكور إلى حد كبير. على سبيل المثال، في أوروبا، شكلت النساء نسبة 11% فحسب من الصناعة. ويجب على البرلمانيين تشجيع ودعم مشاركة المرأة في الأمن الإلكتروني، قبل كل شيء، من خلال التعليم. وترد حاجة إلى تغيير الثقافة والعقلية في المدارس بحيث تتاح للفتيات والفتيان الفرص المهنية نفسها. وقد حان الوقت لكسر الحواجز بين الرجال والنساء، وتفكيك القوالب النمطية، وتعزيز المساواة في الوصول إلى هذا القطاع. لم تكن المسألة مجرد مسألة عدالة اجتماعية، بل كانت تتعلق بإقامة مجتمع أكثر إنتاجية. ومن خلال إشراك النساء، ستكون البلدان في وضع أفضل لتطوير هياكل ديناميكية ومستدامة لمكافحة الهجمات والجرائم الإلكترونية.

وقالت **السدة ك. كافانتاري** (اليونان) إن إشراك المرأة في قطاع التكنولوجيا من شأنه أن يساعد في معالجة مشكلة العنف عبر الإنترنت نظراً لأن نسبة 38% من النساء قد تعرضن له. ويشكل العنف ضد النساء والأطفال، وخاصة

الفتيات، جائحة عالمية ومسألة تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية. وكانت منظمة الصحة العالمية قد أبلغت عن زيادة بنسبة 60٪ في العنف المنزلي في جميع أنحاء أوروبا في السنوات الأخيرة، وكان معظم الضحايا من النساء والأطفال. وكان الجناة عادة أشخاصاً مقربين من الضحايا. والواقع أن نسبة 56% من النساء اللواتي قُتلن في جميع أنحاء العالم في العام 2022 قُتلن على يد أفراد من أسرهن. وحثت كل بلد على إجراء مناقشة عامة حول عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والعمل على القضاء على جميع أشكال العنف القائم على الجندر، بما في ذلك قتل النساء.

وشجعت **سعادة الدكتورة ريّا بنت سالم بن سعيد المنذري** (سلطنة عمان) البرلمانات على إصدار تشريعات تتعلق بالأمن الإلكتروني، كما حدث في سلطنة عمان، وزيادة الوعي بالجرائم الإلكترونية ومواكبة التطورات التكنولوجية. وأعربت عن تأييدها لاعتماد مشروع القرار ولكنها لاحظت أن إنشاء مركز عالمي للعمليات الأمنية تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المبين في الفقرتين 12 و13 من المنطوق، ليس أمراً واقعياً. ومن شأن مثل هذا المركز أن يقيم استقطاباً أكبر بين القوى الكبرى ويسبب مشاكل بسبب عدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا بين البلدان. وينبغي حذف الفقرات المذكورة أو تعديلها. وسيكون من المفيد أكثر أن نسعى جاهدين من أجل التعاون الإقليمي.

وأعربت **سعادة السيدة إليمي فريدة حدوش** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) عن ارتياحها لوجود النساء الآن في كل برلمانات العالم. ومع ذلك، ترد حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لزيادة تمثيلها.

وأصبح استخدام التكنولوجيا أكثر انتشاراً مما أدى إلى زيادة التهديدات الإلكترونية. لم تكن الحروب تُخاض بالأسلحة المادية فحسب، بل أيضاً بالأسلحة الإلكترونية.

ومن أمثلة الجرائم الإلكترونية التسلط عبر الإنترنت وخطاب الكراهية عبر الإنترنت وانتشار المعلومات المضللة.

ويجب أن تكون مكافحة الجريمة الإلكترونية أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وسجلت الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في عامي 2020 و2021 أكثر من 10 آلاف ضحية للجرائم الإلكترونية وكانت النساء الأكثر تضرراً. ورداً على ذلك، أصدرت السلطات قانوناً وقراراً بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية وأنشأت لجنة وطنية للجرائم الإلكترونية. وكانت اللجنة كياناً مستقلاً مسؤولاً عن جمع المعلومات لتحديد هوية الجناة.

وقالت **السيدة ب. كومارودين** (إندونيسيا) إن مشروع القرار ينبغي أن يتخذ نهجاً أكثر تركيزاً على الضحايا. ولم يكن كافياً تسليط الضوء على الإجراءات الوقائية.

ولفتت الانتباه إلى الأعداد الكبيرة من النساء اللواتي يقعن ضحايا للعنف الإلكتروني. وتشير التقديرات إلى أن واحدة من كل 10 نساء في جميع أنحاء العالم تعرضت لشكل من أشكال العنف الإلكتروني بحلول سن الـ15 عاماً. وفي إندونيسيا، زادت حالات العنف الإلكتروني ضد النساء والفتيات مؤخراً بنسبة 80٪ على الرغم من أن الرقم قد يكون أعلى نظراً لعدم الإبلاغ عن العديد من الحالات. وأظهر الارتفاع المطرد في الحالات أن العديد من أشكال الجرائم الإلكترونية معترف بها الآن بموجب القانون الإندونيسي، ولكن جهود الوقاية والاستجابة كانت بطيئة أيضاً. يجب أن تكون قوانين الأمن الإلكتروني شاملة، وتشمل الدورة الكاملة للقضية، بدءاً من الوقاية إلى دعم الضحية وتعافيها، ومعاقبة الجاني.

وفي العام 2022، أصدر برلمان إندونيسيا قانوناً جديداً بشأن العنف الجنسي يغطي الأفعال المرتكبة باستخدام التكنولوجيا. ويتخذ القانون نهجاً يركز على الضحايا. على سبيل المثال، تضمن مادة انتقالية تربطه بقوانين أخرى تنظم العنف الجنسي، مثل القانون الجنائي وقانون العنف المنزلي. وبموجب المادة المذكورة، لا يزال من الممكن المعاقبة على الجرائم غير المذكورة في القانون بموجبه، مما يوفر حماية أكثر شمولاً وسبل انتصاف قانونية للضحايا. بالإضافة إلى ذلك، أعطى القانون الحكومة سلطة حذف أو إنهاء الوصول إلى أي محتوى جنسي متنازع عليه. وكانت الفكرة هي منع انتشار المحتوى وبالتالي حماية الضحايا.

وذكرت **سعادة السيدة خدوج السلاسي** (المملكة المغربية) أن العنف الإلكتروني يهدد التقدم المحرز نحو المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، على سبيل المثال، عن طريق عزل المرأة عن الفضاء الافتراضي. ولم تبلغ النساء دائماً عن العنف الذي تعرضن له، مما يعني أن الإحصاءات المنشورة قد لا تعكس الأعداد الحقيقية.

وقد أصدر البرلمان المغربي قانوناً يجرم جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك العنف الرقمي. ومع ذلك، لا يزال يتعين القيام بالمزيد. ينبغي للبرلمانيين والبرلمانيات العمل معاً لمكافحة العنف الإلكتروني ضد المرأة. ومن المهم تحديث التشريعات وتحديد العقوبات ضد مرتكبي الجرائم وتعريف العنف الإلكتروني في القانون. وينبغي أيضاً إنشاء منصات إبلاغ آمنة ومأمونة. وبشكل عام، يجب على البرلمانات ضمان استخدام الفضاء الإلكتروني لمكافحة العنف ضد المرأة بدلاً من إدامته.

وقالت **السيدة ف. بيرسود** (غيانا) إن التكنولوجيا الرقمية يمكن أن تكون أداة لتحقيق المساواة ولكنها تفتح الباب أيضاً أمام العنف ضد النساء والفتيات. ومن الضروري وضع أطر وطنية شاملة ومواءمة التشريعات على المستوى الإقليمي بهدف القضاء على العنف الإلكتروني. إن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية منصوص عليها في دستور غيانا وتنعكس في التشريعات الوطنية. وفي الوقت الحالي، يقوم برلمانها بمواءمة تشريعاته المتعلقة بالأمن الإلكتروني مع القانون النموذجي للجماعة الكاريبية ويعمل على وضع تشريعات جديدة لمكافحة العنف والتحرش، بما في ذلك العنف الرقمي. تمكنت النساء في غيانا من الوصول إلى تطبيق يحتوي على موارد حول العنف القائم على الجندر، بما في ذلك زر الطوارئ. وتتواصل الجهود أيضاً لتطوير بطاقة هوية وطنية تجمع بيانات عن كل شخص في البلاد. ومن شأن البطاقة أن تقلل من فرص عدم الكشف عن هويته على الإنترنت، مما يساعد على الحد من العنف ضد النساء والفتيات عبر الإنترنت.

ويجب أن يركز مشروع القرار على التعليم. وقد أنشأت حكومتها برنامج قانون الفتيات في غيانا الذي يزود الفتيات بالمهارات اللازمة لدخول قطاع الأمن الإلكتروني.

وأفادت **السيدة ف. شام** (غامبيا) أن النساء يتأثرن بشكل كبير بالجرائم الإلكترونية مثل التسلط عبر الإنترنت وخطاب الكراهية والتحرش الجنسي ولكنهن يكن بطيئات في تحقيق العدالة. ومن الضروري المشاركة في أعمال الدعوة لإنهاء الجرائم الإلكترونية، وخاصة العنف عبر الإنترنت ضد النساء والفتيات. ويجب على البرلمانيات أن يأخذن زمام المبادرة في هذا الصدد. وأعربت عن أملها في أن يتم تنفيذ مشروع القرار من قبل جميع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي. وينظر برلمان غامبيا حالياً في مشروع قانون بشأن الجرائم الإلكترونية.

وقالت **سعادة الدكتورة جنان محسن حسن رمضان بوشهري** (دولة الكويت) إن برلمانها أنشأ مركزاً وطنياً للأمن الإلكتروني في العام 2022 مسؤولاً عن وضع استراتيجية وطنية للأمن الإلكتروني ومعالجة جميع المخاطر والتهديدات ذات الصلة. ومن المهم للغاية دعم الفتيات والفتيان على حد سواء في تعليمهم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويلزم وضع اتفاقية دولية بشأن الجرائم الإلكترونية لتعزيز التعاون بين البلدان، بما في ذلك تبادل الخبرات العلمية. وقد أدى غياب مثل هذه الاتفاقية إلى فراغ أدى إلى تقويض الأنظمة الأمنية في جميع أنحاء العالم.

ودعت السيدة **منى الخليلي** (البرلمان العربي) الاتحاد البرلماني الدولي إلى وضع خطة شاملة لتعزيز مشاركة المرأة في مكافحة الجرائم الإلكترونية. وكان البرلمان العربي مسؤولاً عن صياغة ومراجعة القوانين التي تخفف من مخاطر الهجمات الإلكترونية، وخاصة تلك التي تستهدف النساء. وكان من المتوقع بعد ذلك أن تقوم حكومات المنطقة بمواءمة التشريعات

الوطنية مع التشريعات الإقليمية. ومن المهم تحديد معنى الأمن الإلكتروني بطريقة موحدة وزيادة الوعي بالأمن الإلكتروني بين النساء.

وقالت **السيدة هـ. فوجستاد** (الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل) إن النساء أكثر عرضة بنسبة 26% من الرجال لأن يصبحن ضحايا للاحتيال ويمثلن نسبة 53% من ضحايا سرقة الهوية. كما أنهن يشكلن غالبية ضحايا التنمر عبر الإنترنت، وهو ما يمثل مشكلة خطيرة تتعلق بالصحة العامة. في الواقع، إن نسبة 60% من الفتيات والمراهقات اللواتي لديهن إمكانية الوصول إلى الإنترنت تعرضن للعنف الافتراضي مرة واحدة على الأقل.

وأدى العنف القائم على الجندر عبر الإنترنت إلى زيادة الفجوة الرقمية بين الرجال والنساء، مما أجبر النساء والفتيات على فرض رقابة على أنفسهن أو البقاء بعيداً عن الأنظار خوفاً من انتهاك خصوصيتهن أو أمنهن. ويجب على البرلمانات أن تتأكد من أن قوانين الجرائم الإلكترونية أكثر مراعاة للفوارق بين الرجال والنساء (الجندرية). ويجب أن تستند القوانين إلى تحليلات جندرية تدرس الظروف التي في ظلها تصل النساء والفتيات إلى الإنترنت. ويجب أيضاً معالجة عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في ما يتعلق بالبنية التحتية الإلكترونية. وترد حاجة إلى توسيع نطاق القوانين الحالية المتعلقة بالعنف القائم على الجندر لتشمل العنف عبر الإنترنت.

ويجب أن تصبح البرلمانات أكثر استجابة لاحتياجات المراهقات. وينبغي وضع إطار لرفاهية المراهقين بهدف تعزيز القيم الإيجابية، مثل الترابط والعلاقات الصحية، وخلق بيئة آمنة وداعمة تعزز القدرة على التحمل والمرونة. وقد ثبت أن هذه الأطر تحمي الشباب من التسلط عبر الإنترنت. وأخيراً، من المهم تعديل النظم القانونية لتوفير حماية أفضل لحقوق المراهقات. ودعت البرلمانيين إلى دعم حملة *1.8 مليار شاب من أجل التغيير* والنظر في صياغة قرار يتناول على وجه التحديد احتياجات المراهقين.

واختتمت الجلسة عند الساعة 13:20.

جلسة السبت، 11 آذار/مارس 2023

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة عند الساعة 14:30 برئاسة سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، رئيسة الدورة الـ35 لمنتدى النساء البرلمانيات.

حلقة نقاش بشأن القيادة البرلمانية في التصدي لانعدام الأمن والأزمات: وضع المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في صميم الأمن المائي، والقدرة على التكيُّف مع المناخ، واستدامة السلام

رحبت **الرئيسة** بالمندوبين المشاركين في حلقة النقاش. وستغطي المناقشة دور البرلمانات وأعضائها من الرجال والنساء في ضمان تلبية إدارة موارد المياه وحماية المناخ وبناء السلام لحقوق النساء والفتيات واحتياجاتهن ومصالحهن؛ وأخذت تجاربهم بالاعتبار؛ وضمان مشاركتهم وقيادتهم. وكان الهدف من المناقشة هو تبادل الممارسات والحلول الجيدة – التي تم تطويرها من خلال التشريعات وصنع السياسات – لتعميم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في جهود الأمن المائي والمناخ والسلام والأمن. وقدمت أعضاء الفريق.

وقادت السيدة ن. حيدر، عضو لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو)، صياغة التوصية العامة رقم 37 للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بشأن الأبعاد الجندرية للحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ. وينبغي للسيدة حيدر أن توضح كيف يمكن للتوصية أن توجه البرلمانيين في جهودهم الرامية إلى منع وتخفيف ومعالجة آثار انعدام الأمن المائي وتغير المناخ والنزاع على المرأة.

وقالت **السيدة ن. حيدر** (لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، إحدى أعضاء فريق المناقشة، إن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ضرورية لمكافحة الأوبئة والنزاعات والركود الاقتصادي وتغير المناخ. ومع ذلك، لا تزال النساء والفتيات مستبعدات من عمليات صنع القرار. كنّ يمثلن أقل من نسبة 3 إلى 4% من فرق التفاوض القُطرية وضمت 7 رؤساء فحسب من أصل 110 رئيس دولة حاضرين في الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت النساء والفتيات أكثر عرضة لمواجهة عدم المساواة في الوصول إلى الموارد، ومعاناتهن من الآثار السلبية للكوارث المناخية، وتقويض حقوقهن نتيجة للخسائر والأضرار الناجمة عن المناخ. كانت النساء والفتيات في الجنوب العالمي في الغالب هن من سيواجهن نقصاً في المياه بسبب تغير المناخ وتشريدهن بسبب الأحداث المتعلقة بالمناخ. كما أدت الكوارث إلى تفاقم العنف القائم على الجندر.

ورغم أن النساء والفتيات يشكلن النسبة الأكبر من السكان المتأثرين بتغير المناخ، فإنهن لسن معرضات للخطر بطبيعتهن. كانت المشكلة أنهن أكثر عرضة لأوجه الضعف. وقد تم بناء الضعف اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً من خلال توزيع السلطة والثروة والموارد. لقد أدى الضعف المنسوب للنساء إلى سلب مكانتهن كصاحبات حقوق، وجعلهن غير قادرات على المساهمة في المجتمع، واستبعدهن من النقاشات المتعلقة بتغير المناخ. إلا أن عدم مشاركة المرأة في السياسة زاد من المعوقات التي تواجهها المرأة أثناء الأزمات والعكس صحيح. ومع ذلك، تتمتع المرأة بقدر كبير من المعرفة التي تعتبر أساسية في التعامل مع الأزمات.

وإن الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ملزمة باتخاذ خطوات لمعالجة البعد المتعلق بالجندر في الكوارث وتغير المناخ من خلال اعتماد تشريعات خاصة بكل بلد. ويمكن للبرلمانيين أن يؤدوا دوراً هاماً في هذا الصدد وكذلك في وضع السياسات والاستراتيجيات والموازنات.

وقد شرع الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشكل مشترك في وضع توصية عامة جديدة بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار. وستكون هذه التوصية بمناسبة الذكرى الـ40 لإنشاء لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي الختام، من المهم للغاية وضع عدم المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتمكين المرأة في مركز تحليل وإجراءات تغير المناخ، ولا سيما من خلال التمثيل الكامل للنساء والفتيات على جميع مستويات صنع القرار. إن اتفاق باريس، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030، وخطة التنمية المستدامة للعام 2030، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة رقم 1 و2 و5 و6 و13 و16، أتاحت فرصة لإحداث تغيير إيجابي في حياة الأجيال القادمة. وسيكون دور البرلمانيين أساسياً في هذه العملية.

ودعت **الرئيسة** السيدة ج. تريجز، الأمينة العامة المساعدة للأمم المتحدة، ومساعدة المفوض السامي لشؤون الحماية، مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إلى تبادل وجهات نظر المفوضية. وينبغي لها أن توضح كيف تكفل المفوضية أن تكون التدابير المتخذة لمنع آثار الأزمات وتخفيفها ومعالجتها مراعية للمنظور الجندري وتساعد في الحفاظ على حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك المشردات.

وقالت **السيدة ج. تريجز** (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، إحدى أعضاء فريق المناقشة، إن تأثير البرلمانيين أمر أساسي لتحقيق التغييرات التشريعية والسياساتية اللازمة لحماية النساء المتأثرات بشدة بتغير المناخ.

ولفتت الانتباه إلى التفاعل بين المساواة بين الرجال والنساء والمناخ والسلام والأمن. وقد أبلغت المفوضية عن مستويات غير مسبوقة من النزوح على مستوى العالم، حيث نزح 103 ملايين شخص إما داخل بلدهم أو عبر الحدود

الوطنية. وكان الدافع الرئيسي للنزوح هو النزاع. ومع ذلك، فإن تغير المناخ، نظراً لتأثيره الكبير على الوصول إلى المياه والأراضي الصالحة للزراعة، غالباً ما يؤدي إلى النزاع نفسه. فالنزاع الأخير في الكاميرون، على سبيل المثال، بدأ بسبب تدهور المراعي المخصصة لقطعان الماشية، مما اضطر أصحاب القطعان إلى الانتقال إلى المناطق الزراعية أو مناطق صيد الأسماك التقليدية حيث اشتبكوا مع المجتمعات المحلية. وفي غضون أسبوع واحد، فرّ 30 ألف شخص من النزاع إلى تشاد المجاورة. ومن بين الحقائق الصادمة المتعلقة بالنزوح أن نسبة 40% من لاجئي العالم تمت استضافتهم في بلدان معرضة لتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة 80% من النازحين كانوا من النساء والأطفال.

وتأثرت النساء بشكل غير متناسب بالأزمات، وكانت احتمالات تعرضهن للقتل بسبب الكوارث أو النزاعات الناجمة عن المناخ أكبر بـ14 مرة من الرجال. ولذلك كانوا عوامل رئيسية للتغيير. إن أحد أعظم عوامل إهدار الموارد البشرية هو عدم الاستماع إلى أصوات النساء. وتحتاج المرأة إلى التمكين الاقتصادي والمشاركة على طاولة الحوار من أجل الحد من المخاطر وتعزيز الاعتماد على الذات والاستجابة في مواجهة تغير المناخ وندرة المياه.

وقد تم اعتماد عدد من الصكوك القانونية الدولية لإدارة التشرد، بما في ذلك إعلان قرطاجنة بشأن اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تنظم الجوانب المحددة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا. وكان الميثاق العالمي بشأن اللاجئين مثالاً للوثيقة الطموحة وغير القانونية التي طالبت بالتقاسم العادل للمسؤوليات لمساعدة البلدان – البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في كثير من الأحيان – التي كانت تدعم النساء والأطفال اللاجئين. ويتمثل التحدي الآن في تفعيل تلك الصكوك. وفي الواقع، أثبت المجتمع الدولي أنه يجيد وصف المشكلة ولكنه ليس جيداً في التوصل إلى الحلول. ومع ذلك، كان أحد هذه الحلول هو تمويل المناخ. وكانت الفكرة وراء تمويل المناخ تتلخص في استخدام الموارد المالية المتاحة على مستوى العالم لدعم البلدان المضيفة المعرضة بشكل خاص لتغير المناخ، فضلاً عن مساعدة النساء على اكتساب قدرة أفضل على الوصول إلى التمويل وبالتالي يصبحن أكثر نفوذاً. وفي الوقت الحالي، نادراً ما يكون التمويل متاحاً للنساء الفقيرات على المستوى المحلي. وترد حاجة إلى نُهج جديدة لزيادة التمويل المتعلق بالمناخ وضمان إتاحته على أساس غير تمييزي.

وفي الختام، يجب على البرلمانيين تنفيذ تدابير ملموسة لدعم الأعداد المتزايدة من النازحين بسبب النزاع والمسائل المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك من خلال القوانين والسياسات. ولا ينبغي لهم الاستمرار في فعل الأمور عينها، بل يجب عليهم بدلاً من ذلك البحث عن مبادرات جديدة للتعامل مع النزوح. ويجب أن تكون المرأة ممثلة تمثيلاً مناسباً وأن تكون قادرة على استخدام وكالتها الخاصة.

ودعت **الرئيسة** السيدة ج.ن. كومبا، رئيسة المجلس التشريعي الوطني الانتقالي لجنوب السودان، لإبلاغ المنتدى عن حالات الجفاف التاريخية التي تحدث في القرن الإفريقي حيث خلّف ملايين الأشخاص في حالة من انعدام الأمن

الغذائي والمائي. وتساءلت عن كيفية معالجة الكارثة بطريقة تؤدي إلى بناء السلام المستدام وإدارة المياه والعمل المناخي من منظور جندري قوي.

وأفادت **السيدة ج.ن. كومبا** (جنوب السودان)، أحد أعضاء فريق المناقشة، أن منطقة القرن الإفريقي تعاني من جفاف مدمر حيث تواجه موسم الأمطار السادس على التوالي من دون هطول الأمطار. ففي جمهورية الصومال الفيدرالية وإثيوبيا وكينيا، أدت ظروف الجفاف، التي تفاقمت بسبب عدم الاستقرار والنزاع القائم، إلى معاناة 11 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي وتسببت في وفاة أكثر من 250 ألف شخص، بما في ذلك 130000 طفل. وقد أدى هذا الوضع إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية، وندرة المياه الشديدة، ونفوق الماشية، والتضخم، وتفشي الأمراض. وأثنت على الاستجابة لمجاعة العام 2017 في جمهورية الصومال الفيدرالية. وقد أظهر المجتمع الوطني والدولي، بما في ذلك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، التزاماً قوياً بعدم السماح أبداً بحدوث مثل هذه المجاعة مرة أخرى، مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم المساعدة المنقذة للحياة.

وعلى النقيض من بلدان أخرى في القرن الإفريقي، كان جنوب السودان يواجه أمطاراً وفيضانات غير مسبوقة للعام الرابع على التوالي. وقد تأثر أكثر من مليون شخص بشكل مباشر حيث جرفت المياه منازلهم وماشيتهم، مما أدى إلى تفاقم حالة الطوارئ الغذائية الحالية وأجبرهم على الفرار.

وظلت آثار تغير المناخ، مثل النزوح وانعدام الأمن الغذائي وفقدان سبل العيش، تؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات، وخاصة أولئك الذين يعيشون في مناطق النزاع التي طال أمدها. ومن أعراض تلك التأثيرات تزايد العنف القائم على الجندر وزواج الأطفال. وفي الواقع، قامت العديد من الأسر بتزويج بناتها كاستراتيجية للتكيف من أجل البقاء.

وكانت العلاقة بين تغير المناخ والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) على رأس جدول أعمال المؤتمر الدولي للمرأة الذي عقد مؤخراً في جوبا، جنوب السودان. وكانت إحدى الرسائل الرئيسية للمؤتمر هي حاجة الحكومات إلى إعطاء الأولوية لأنظمة الحماية الاجتماعية والحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم وموارد الطاقة المتجددة كأساس لبناء قدرة المرأة على الصمود في مواجهة الأزمات. لإنقاذ الأرواح ومنع المجتمعات من الانهيار، يجب على النظام أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات المتنوعة والخاصة للنساء والفتيات ذوات الإعاقة، والنازحات داخلياً والمهاجرات، وكذلك النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية. ويجب على المجتمع الدولي أن يظهر روح القيادة من خلال التحرك على الفور.

واعترفت بالأزمات المأساوية في أوكرانيا وتركيا والجمهورية العربية السورية وأفغانستان، لكنها شددت على الحاجة الماسة إلى توجيه المزيد من الاهتمام إلى الأزمة التي تتكشف في القرن الإفريقي. أظهر إعلان كمبالا الوزاري بشأن الهجرة

والبيئة وتغير المناخ، الذي وقعه 15 بلداً إفريقياً في تموز/يوليو 2022، النظرة المستنيرة والاستباقية للحكومات في المنطقة. ومع ذلك، ترد حاجة إلى استجابة إقليمية أكثر تنسيقاً، خاصة بسبب الحركة عبر الحدود.

وكانت الجلسة الحالية للمنتدى فرصة لاقتراح إجراءات وتدابير ملموسة لمساعدة وحماية المجتمعات المتضررة من الجفاف والفيضانات على جميع المستويات. ويمكن تعلم دروس ممتازة من بلدان مثل الهند، التي أظهرت مبادرة عظيمة بتحويل مياه الفيضانات نحو ري الأرز.

وكان جنوب السودان سباقاً في تطوير سياسته الوطنية للمياه وسياسته الوطنية للبيئة على الرغم من أن قدرته على تقييم نقاط الضعف كانت محدودة. ويظل ملتزماً بجميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف رقم 13 من أهداف التنمية المستدامة بشأن العمل المناخي، ويحرص بشكل خاص على القضاء على العنف ضد النساء والفتيات الناجم عن آثار تغير المناخ. وقد دعمت البلاد مؤخراً عدداً من الاتفاقيات الدولية، مثل بروتوكول الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في إفريقيا واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ولم يحن الوقت للمناقشة بل للعمل. لم تعد الاستجابة ذات قيمة مقابل المال. فبدلاً من ذلك، ينبغي للبرلمانات أن تركز على التخفيف الذي يكون أكثر استدامة. ومن المهم وجود برامج تعطي الأولوية لحصاد المياه والاحتفاظ بها من خلال إدارة مستجمعات المياه على مستوى المجتمع المحلي مع التركيز على الحفاظ على جودة المياه وكميتها.

ويجب وضع النساء والفتيات في جوهر عملية صنع القرار بشأن مسائل المناخ والبيئة ومخاطر الكوارث. وينبغي أن ترد آليات لضمان حصول النساء على المعلومات المناسبة بشأن الاستعداد للكوارث، وبالتالي تمكينهن من التوصل إلى وسائل بديلة لكسب العيش إذا لزم الأمر. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على البرلمانات عدم التسامح مطلقاً مع العنف الجندري والعنف القائم على الجندر. ومن خلال الالتزام الجماعي والإرادة السياسية القوية، أصبح من الممكن تغيير حياة الناس في القرن الإفريقي وخارجه، وخاصة النساء والفتيات.

وأعطت **الرئيسة** الكلمة للسيد ب. سوبادما رودانا، عضو مجلس النواب في إندونيسيا، الذي يعمل حالياً على التخفيف من آثار المناخ بالتعاون مع الأشخاص المتضررين.

وقال **السيد ب. سوبادما رودانا** (إندونيسيا)، أحد أعضاء فريق المناقشة، إن المياه والصرف الصحي ضروريان لحياة الإنسان ولديهما القدرة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، فإن الإدارة غير الفعالة للموارد كثيراً ما تقف عائقاً في الطريق. ويعد إشراك وتمكين مشاركة النساء والفتيات أمراً أساسياً لضمان المرونة والاستدامة في قطاع المياه والصرف الصحي.

وأعرب عن رغبته في تشاطر الحكمة والخبرة المحلية لإندونيسيا وبالي. منذ العام 2017، تنفذ إندونيسيا خططاً لسلامة المياه لتحسين جودة مياه الشرب وحماية المجتمعات من التلوث. وكان الهدف هو تنفيذ خطط سلامة المياه في

190 منطقة وبلدية في وقت مبكر من العام 2024. كما سيتم تنفيذ تدابير لمعالجة التمييز بين الرجال والنساء (الجندري) وعدم المساواة في المياه والصرف الصحي.

وقد نشأ عدد من التحديات في تضييق فجوة الأمن المائي بين المناطق الريفية والحضرية. اعتباراً من العام 2020، كانت نسبة 82% فحسب من الأسر في المناطق الريفية في إندونيسيا تتمتع بإمكانية الوصول إلى خدمات المياه الأساسية على عكس نسبة 95% من الأسر الحضرية. ولمعالجة هذه المشكلة، أطلقت إندونيسيا برنامجاً مجتمعياً لإمدادات المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية يسمى PAMSIMAS. لقد كان برنامجاً تشاركياً تصاعدياً يضمن حصول جميع أفراد المجتمع على فرص متساوية للحصول على مياه الشرب. اعتباراً من العام 2022، تمكن ما يقرب من 22 مليون شخص في 32000 قرية في جميع أنحاء إندونيسيا من الاستفادة من نظام PAMSIMAS. وكانت المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) سمة رئيسية للبرنامج لأنها وفرت فرصاً متساوية للنساء والرجال للمشاركة واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية عن إدارة مرافق إمدادات المياه.

ويمكن أيضاً ملاحظة التزام الحكومة الإندونيسية بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في جهودها الرامية إلى تعزيز الميزنة المناخية المراعية للمنظور الجندري. وقد تم دعم هذه الجهود من خلال لوائح بشأن تزامن تخطيط الموازنة من خلال التعاون في خطة العمل ومعلومات أداء الموازنة (تطبيق KRISNA) وإنشاء نظام مكافأة لتنفيذ التخطيط والموازنة المستجيبين للمنظور الجندري المعروف باسم Anugerah Parahita Ekapraya.

وفي بالي، كان الناس يكنون تقديراً كبيراً للطبيعة ويعيشون وفقاً لفلسفة *تري هيتا كارانا* التي دعت إلى الانسجام بين البشر والطبيعة والله. وقد تم تصميم سياسة الحكومة في بالي وفقاً لهذه الفلسفة. كانت المياه، على وجه الخصوص، تعتبر مقدسة حيث كان الرجال والنساء ملزمين بحماية المياه والحفاظ عليها. وكانت مصادر المياه مقدسة بشكل خاص. كان المكان الذي تم فيه بناء العديد من المعابد وتقام فيه العديد من الاحتفالات الروحية. كما أنعمت بالي على قدر كبير من إمدادات المياه الطبيعية، بما في ذلك البحيرات والأنهار، ولكنها واجهت صعوبة في إدارة مواردها. ومع ذلك، كان نظام المياه مستداماً للغاية حيث كانت المياه تتدفق من الجبال بشكل طبيعي من دون الحاجة إلى الطاقة. وأعرب عن سعادته بالإعلان عن أن بالي ستستضيف المنتدى العالمي العاشر للمياه في أيار/مايو 2024.

ومن شأن دمج المرأة وتمكينها أن يعزز القدرة على الصمود والاستدامة في إدارة الموارد المائية وحماية المناخ. وعلى هذا النحو، تم تشجيع البرلمانات على التعامل مع المجموعات النسائية ومنظمات المجتمع المدني التي كانت في طليعة العمل. وأعرب عن أمله في أن يعمل المجتمع الدولي يداً بيد لحل مشاكل انعدام الأمن المائي وتغير المناخ.

ودعت **الرئيسة السيدة م. كينر نيلين**، العضو السابق في المجلس الوطني لسويسرا وعضو المجلس الدولي لنساء السلام في جميع أنحاء العالم، للتحدث عن المبادرات المحلية والوطنية التي أشركت المجموعات النسائية الشعبية في بناء السلام.

وأفادت **السيدة م. كينر نيلين** (المجلس الدولي لنساء السلام في جميع أنحاء العالم)، عضو فريق المناقشة، أن منظمتها نشرت في العام 2005 كتاباً بعنوان *1000 امرأة سلام في جميع أنحاء العالم* يصور 1000 امرأة تم ترشيحهن لجائزة نوبل للسلام للعام 2005 . وحثت البرلمانيين على إطلاق مبادرات مماثلة لتوثيق عمل نساء السلام في بلدانهن أو مناطقهن. كما تم تشجيع البرلمانيين على تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. وكانت هذه الجهود جزءاً من الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية للجميع.

ولفتت الانتباه إلى منشور صدر مؤخراً عن منظمة نساء السلام في جميع أنحاء العالم بعنوان *من الانتقال نحو التحول* الذي يوضح أهمية إشراك النساء والشباب في عمليات السلام. واستند هذا المنشور إلى رؤى مستمدة من البرامج التي تم تنفيذها في كولومبيا ونيبال والفلبين. لقد كان دليلاً مفيداً لمنع النزاعات وحلها وكذلك لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

وكان اتفاق السلام الكولومبي للعام 2016 أول اتفاق سلام في العالم يتضمن التركيز على الجندر. وأشار صراحة إلى حق المرأة في امتلاك الأرض وهو ما يمثل معلماً كبيراً للأمن المائي نظراً لأن ملكية الأرض غالباً ما تكون الطريقة الوحيدة للحصول على المياه. بالإضافة إلى ذلك، لم يتضمن الاتفاق أي عفو عن جرائم العنف الجنسي، مما مهد الطريق لإنشاء مجموعة عمل معنية بالجندر داخل لجنة تقصي الحقائق الكولومبية.

وقد تم إدراج تجارب النساء والأشخاص من مجتمع المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في مفاوضات السلام في كولومبيا وأفضت مدخلاتهم إلى فصل منفصل في التقرير النهائي للجنة.

وقد وعدت حكومة كولومبيا بتنفيذ توصيات اللجنة، وهي تجري مشاورات مع ممثلي الحركة النسائية لوضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000).

وصرّحت **السيدة أ. أتاليدس** (قبرص) أن الأزمات لم تكن محايدة جندرياً على الإطلاق. ومع ذلك، كان تمثيل المرأة ناقصاً في الاستجابة للأزمات وبناء القدرة على الصمود. وترد حاجة ضرورية لزيادة مشاركة المرأة وقيادتها في عمليات صنع القرار.

وكان تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم ندرة المياه. وقد أثر تغير هطول الأمطار ودرجات الحرارة على إمدادات المياه، مما ألحق الضرر بالزراعة والمحاصيل وسبل العيش وأدى إلى تفاقم الجوع في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ندرة المياه وغيرها من التهديدات المناخية قوضت السلام والأمن الوطنيين والإقليميين وأدت إلى الهجرة القسرية. وعلى الرغم من تأثر النساء والفتيات بشكل غير متناسب، إلا أنه نادراً ما يتم إدراج المنظور الجندري في السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وترد حاجة إلى آليات لمشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل وقيادتها في مجالات الحوكمة الرشيدة والاستجابة لتغير المناخ وعمليات السلام. ويجب أن تشارك البرلمانيات في تقييم الأثر الجندري على انعدام الأمن المائي وتغير المناخ والنزاعات وكذلك في وضع القوانين والسياسات في تلك المجالات. ومن المهم ضمان أن تكون التدابير الرامية إلى منع وتخفيف ومعالجة آثار انعدام الأمن المائي وتغير المناخ والنزاعات مراعية للمنظور الجندري.

وأفادت **سعادة الدكتورة ربا ميرزا** (الجمهورية العربية السورية) أن المرأة السورية تؤدي دوراً هاماً جداً في المجتمع، بما في ذلك على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وفي السنوات الأخيرة، عانت الجمهورية العربية السورية من أزمات عديدة، بما في ذلك الحرب والحصار والزلزال. لقد حان الوقت للشعب السوري، بما في ذلك النساء والأطفال، لاستعادة حياتهم. ودعت المجتمع الدولي إلى رفع العقوبات المفروضة على الجمهورية العربية السورية.

وذكرت **سعادة السيدة عايدة نصيف أيوب عوض الله** (جمهورية مصر العربية) أن العالم يواجه العديد من الأزمات المترابطة التي تؤثر بشكل خاص على النساء والأطفال. ومع ذلك، فمن المهم النظر إلى المرأة ليس كضحية فحسب، بل كعامل تغيير يتمتع بقدر كبير من السلطة. وتعد المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) عنصراً أساسياً في الاستجابة للأزمات وتحقيق التنمية المستدامة. وتميل البرلمانات التي تتولى فيها المرأة دوراً قيادياً قوياً إلى الاستثمار بشكل أكبر في العدالة الاجتماعية. وكانت مفاوضات السلام التي شملت النساء تميل إلى أن تنتهي بمزيد من العدالة الاجتماعية والاتفاقات المستدامة. ومن الأساسي تمكين المرأة من الاستجابة في أوقات الأزمات.

وقال **السيد و. زميرنيتسكي** (أوكرانيا) إنه في أوقات الأزمات، يُطلب من البرلمانيين أن يتجاوزوا مهامهم العادية بغض النظر عن الجندر أو السن أو المنصب أو التخصص المهني. منذ بداية العدوان الروسي، تولى البرلمانيون الأوكرانيون،

رجالاً ونساءً، العديد من الأدوار الجديدة، بما في ذلك أدوار الدبلوماسيين والمتطوعين وعلماء النفس والسائقين. وكان زملاؤه الرجال يعتنون بأطفال اللاجئين. وكانت زميلاته يساعدن في إعادة بناء المنازل. وكلاهما كانا يقاتلان مباشرة بالسلاح. ولذلك فمن الواضح أن البرلمانيين من الرجال والنساء يؤدون واجباتهم على قدم المساواة ويخاطرون بحياتهم في هذه العملية. وكان برلمانه قدوة جيدة للدول الأخرى.

وأفادت **سعادة الدكتورة موزة بنت حمرور العامري** (دولة الإمارات العربية المتحدة) أن البرلمانات بحاجة إلى تمكين المرأة من المشاركة في المجتمع والقيام بدور أكبر في مفاوضات السلام. ومن المهم بشكل خاص إصدار تشريع في هذا الصدد.

وأولت دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية قصوى لتمكين المرأة وحصلت على المركز الأول في مجال المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في المنطقة في العام 2020. ومن بين المبادرات المتخذة برنامج مدته تسعة أسابيع لتدريب النساء على العمليات العسكرية وعمليات حفظ السلام بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000). ويجب إدراج دور المرأة في جدول أعمال السلام والأمن الدوليين.

وقالت **السيدة س. ميكايلوفا** (أذربيجان) إنه بعد النزاع الذي دام 30 عاماً مع أرمينيا وانتهى في العام 2020، أصبح الهدف حالياً هو ترك الكراهية وراءنا وبناء السلام. ومع ذلك، فإن فترة ما بعد النزاع جلبت العديد من المشاكل، بما في ذلك الألغام الأرضية وصعوبات إعادة الإدماج. وأفضل سبيل للمضي قدماً هو الحوار بين السكان والمشاركة القوية للمرأة في حوارات السلام وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000).

وقالت **السيدة ف. رايوتون** (فرنسا) إن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) أمر أساسي لاستدامة السلام. وعلى هذا النحو، كان برلمانها يدعو إلى الدبلوماسية النسوية في المنتديات الدولية. فحقوق المرأة، فضلاً عن مشاركتها في عمليات صنع القرار، ضرورية لمنع النزاعات وبناء ثقافة السلام. وفقاً لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، كان من المرجح أن تستمر اتفاقيات السلام بمشاركة النساء بنسبة 20 إلى 25٪. وتم تشجيع الاتحاد البرلماني الدولي على إعداد قرار بشأن دور المرأة في الدبلوماسية والجيش. ولا يقتصر الأمر على تحديد المربعات فحسب، بل يتعلق بضمان قدرة المرأة على المشاركة بفعالية. ومع تزايد التوترات، وخاصة في أوروبا وإفريقيا، ترد حاجة ملحّة إلى زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. ودعت البرلمانيين إلى النظر في المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في جهود تغير المناخ على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس.

وأفادت **السيدة ج. كاريلوفا** (روسيا الاتحادية) أن بلدها كان يواجه قيوداً تهدف إلى تقويض سيادته التي كان لها تأثير سلبي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد تكبدت النساء في دونباس وفي المناطق المجاورة لروسيا الاتحادية خسائر فادحة، وهن في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي. ودعت البرلمانيات إلى تعزيز الحوار في أوقات عدم الاستقرار.

وأكدت **السيدة ب. كايتانو** (الفلبين) على أن إشراك المرأة في عمليات صنع القرار وكذلك أصوات النساء ووجهات نظرهن المحلية أمر أساسي. وبموجب القانون، يتعين على حكومة الفلبين تخصيص نسبة 5% من موازنتها للأنشطة المتعلقة بالجندر والتنمية. ومع ذلك، فمن المهم النظر في كيفية استخدام الموازنة، وخاصة في أوقات الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء لجنة معنية بأهداف التنمية المستدامة والابتكارات والتفكير المستقبلي داخل مجلس الشيوخ. وكانت اللجنة مسؤولة عن مراجعة القوانين والسياسات من خلال عدسة التفكير المستقبلي، بما في ذلك من المنظور الجندري. وترد أيضاً موازنة للتفكير المستقبلي للجامعات العامة تموّل البحوث حول المواضيع التي تؤثر على المرأة، مثل الأمن الغذائي، والحصول على المياه النظيفة وتغير المناخ. ولا يمكن إغفال أهمية دراسة تلك المسائل من منظور جندري.

وذكرت **السيدة أ. لوتريت** (جنوب إفريقيا) أنه يجب أن يتوفر عدد أكبر من النساء على طاولة الحوار لبناء مجتمعات أكثر شمولاً وإنصافاً. وأظهرت الأبحاث أن المجتمعات تزدهر عندما تشارك المرأة كقادة للمجتمع المحلي وعاملة وصانعة للسياسات ومنفذة. خلال الجائحة، تفوقت القيادات النسائية على نظائرهن من الرجال في الاستجابة للأزمات. بالإضافة إلى ذلك، أظهر متتبع الاستجابة العالمية للجندر لكوفيد-19 أن البرلمانات ذات التمثيل النسائي الأعلى اعتمدت عدداً أكبر من تدابير السياسات التي تراعي الجندر استجابةً للجائحة. وبشكل عام، فإن وجود المزيد من النساء في البرلمان والحكومة يمكن أن يؤدي إلى سياسات أكثر توازناً ومراعية للجندر وللبيئة.

ومن المهم كسر حلقات نقص التمثيل والجوع وسوء المعاملة والاستغلال والإهمال من خلال الاستثمار في حقوق النساء والفتيات وإعطائها الأولوية. لقد بدأت بتمكينهم وتثقيفهم. فقد أظهرت الأبحاث التي أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) أن أجرها في الحياة يرتفع بنسبة 20% و25% على التوالي في مقابل كل سنة من سنوات الدراسة الابتدائية والثانوية التي تكملها الفتاة. ووردت حاجة أيضاً إلى توفير وجبات مدرسية لضمان عدم تعرض أي طفل للجوع. وفي إطار برنامجها المدرسي الوطني، قدمت جنوب إفريقيا لأكثر من تسعة ملايين متعلم وجبات مغذية كل يوم في المدرسة.

وظل انعدام الحماية القانونية للنساء في جميع أنحاء العالم سبباً في تمكين العنف والتمييز القائم على أساس الجندر. ويجب على البرلمانيين أن يضعوا أطراً تشريعية شاملة مصحوبة بالموارد المناسبة وبرامج توعية ليس فحسب لإنهاء الإفلات من العقاب، بل أيضاً لإرسال رسالة قوية مفادها أن العنف ضد المرأة غير مقبول. وإن جنوب إفريقيا ملتزمة بالقضاء على العنف القائم على الجندر وقتل النساء الذي ما زال منتشراً في بلدها.

وقالت **السيدة ب. كريريكش** (تايلاند) إنه ترد حاجة للتعلم من تجربة النساء المسؤولات عن جمع الموارد اليومية، مثل المياه العذبة والحطب والأغذية. ويعني ذلك أيضاً التعرف على الآثار السلبية لتلك المسؤوليات على الصحة والصرف الصحي. على سبيل المثال، أُجبرت النساء في كثير من الأحيان على حمل صفائح ثقيلة من الماء لعدة أميال وكنّ معرضات لخطر الإصابة بالأمراض بسبب المياه الملوثة.

وفي العام 2018، أقر برلمان تايلاند قانون الموارد المائية الذي كان أول قانون على الإطلاق يدمج جميع جوانب إدارة المياه. وكان مكتب الموارد المائية الوطنية بمثابة نقطة محورية وطنية لإدارة الموارد المائية وتخطيطها في حالات الجفاف والفيضانات. وبالإضافة إلى ذلك، يجري إنشاء إدارة جديدة مخصصة لتغير المناخ تابعة لوزارة الموارد الطبيعية والبيئة.

ولفتت الانتباه **السيدة س. لوبيز كاسترو** (المكسيك) إلى عدة إحصاءات غير مشجعة. وفي الوقت الحالي، تحصل النساء على أجور أقل بنسبة 20% من الرجال على مستوى العالم؛ يمثلن نسبة 25% فحسب من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم ولا زلن يتعرضن للعنف الجسدي والجنسي. ولذلك لا يزال يرد قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به. ومع ذلك، يمكن أيضاً ملاحظة التطورات الإيجابية، بما في ذلك قانون المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في مكان العمل في أستراليا، وقانون الاعتراف بالجندر في أيرلندا، وقانون العنف المنزلي في المملكة المتحدة، وقانون إجازة الأبوة وحماية العمالة في نيوزيلندا. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن ينشئ منصة لعرض الممارسات الناجحة في مجال المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في جميع أنحاء العالم. ومن شأن المنصة أن توفر للبرلمانيين المعرفة اللازمة للمضي قدماً في العمل على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية).

وقالت **السيدة ب. ستينين** (هولندا) إن بلدها يقع تحت مستوى سطح البحر، الأمر الذي يعرض الناس للخطر بسبب تغير المناخ. ويجب على البرلمانيين أن يدرجوا أصوات جميع الناس وجميع أنواع الجندر في سياساتهم. خلال الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف، خصصت الممثلات النساء نسبة 30% فحسب من وقت التحدث. ومع ذلك، أظهرت الأبحاث أن وجود عدد أكبر من النساء على طاولة الحوار يؤدي إلى سياسات مناخية أكثر شمولاً.

وقد وضعت هولندا سياسة خارجية نسوية ودعت البلدان الأخرى إلى أن تحذو حذوها. ومكنت السياسة الخارجية النسوية البرلمانيين من أن يكونوا أكثر شمولاً. إن السياسة، وخاصة العدالة المناخية، مهمة للغاية بحيث لا يمكن تركها للرجال فحسب، ويجب معالجتها من قبل الرجال والنساء على قدم المساواة.

وقالت **السيدة س. أتلهجان** (كندا) إن العلاقة بين تغير المناخ وندرة المياه تدمر سبل العيش، وتؤدي إلى التشرد، واتساع نطاق عدم المساواة الاقتصادية والجندرية، وتقويض التنمية المستدامة. ومن بين 28 مليون شخص نزحوا في العام 2021، نزح 23.7 مليون شخص بسبب الكوارث المرتبطة بالمناخ. وكان معظم هؤلاء الأشخاص من النساء والأطفال.

وكان لتغير المناخ آثار كبيرة على توافر المياه العذبة مما أثر على صحة المرأة. كما أثرت على الإنتاج الزراعي ورعاية الماشية والعمل. كان تعليم الفتيات مجالاً آخر تأثر بتغير المناخ حيث كانت الفتيات أول من تركن المدرسة للمساعدة في الأعمال المنزلية. ويمثل الأثر الجندري لندرة المياه تحدياً عالمياً.

وعلى الرغم من تأثرها بشكل غير مبرر بتغير المناخ، ظلت المشاركة الكاملة للمرأة في الاستجابة للأزمات وبناء القدرة على الصمود محدودة. ويجب إشراك المرأة على طاولة صنع القرار لأن وجهات نظر المرأة توسع فهم النزاع ويمكن أن تعزز شرعية عمليات السلام. وتشير الأدلة أيضاً إلى أن مشاركة المرأة في الاستجابة للأزمات وبناء القدرة على الصمود ساهم في تحقيق السلام المستدام.

ويعد التعاون البرلماني أمراً أساسياً لتحسين تمثيل المرأة ومشاركتها في السياسات وصنع القرار، وخاصة في ما يتعلق بتغير المناخ. ينبغي للبرلمانيين تحديد استراتيجيات تراعي الفوارق الجندرية للاستجابة للأزمة البيئية والإنسانية الناجمة عن تغير المناخ.

وأفادت **السيدة س. دينيتشا** (رومانيا) أنه يرد أمثلة كثيرة على القيادة النسائية في مجتمعات النزاع ومجتمعات ما بعد النزاع، أثناء الأزمة الاقتصادية، وفي المجتمعات المحلية التي تأثرت بشدة بتغير المناخ. وفي رومانيا، أُسندت مهمة التنسيق الاستراتيجي للاستجابة الوطنية لأزمة اللاجئين الأوكرانيين إلى امرأة تشغل منصب مستشار الدولة في الحكومة الرومانية. وكان من المهم عرض قصص ونجاحات ومعاناة القيادات النسائية. وقد أظهرت الحرب الدائرة في أوكرانيا مراراً وتكراراً أن النساء لسن ضحايا فحسب، بل إنهن مشاركات نشطات على رأس الاستجابات السياسية والعسكرية والإنسانية. وأعربت عن تضامنها الكامل مع المرأة الأوكرانية ومع جميع النساء في حالات النزاع في جميع أنحاء العالم.

وذكرت **السيدة و. بياس** (موزامبيق) أن تغير المناخ يؤثر في الغالب على النساء. ويجب على البرلمانيين التوصل إلى حلول مستدامة وشاملة للمشاكل من أجل تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والعدالة الاجتماعية.

وقد وافق برلمان موزامبيق على قوانين تضمن احترام المرأة، بما في ذلك القوانين المتعلقة بالقضاء على الزواج القسري وزواج الأطفال. ومع ذلك، فإن غالبية السكان يعيشون في المناطق الريفية حيث تقضي النساء والفتيات وقتهن في السفر لمسافات طويلة بحثاً عن الماء والحطب للاستهلاك المنزلي. ونتيجة لذلك، نادراً ما تتمكن النساء والفتيات من الوصول إلى التعليم الرسمي. وتعمل موزامبيق على تحسين فرص الحصول على المياه والطاقة من أجل إتاحة فرص أفضل للنساء والفتيات للحصول على التعليم والتمكين.

وقالت **السيدة ر. غارفي** (أيرلندا) إن وجود عدد أكبر من النساء في السلطة هو الأمل الوحيد لكوكب الأرض ولكنه لن يحدث من دون دعم الرجال. ويجب على الرجال الموجودين في القاعة أن يسألوا أنفسهم ما إذا كانوا سعداء برؤية بناتهم وأخواتهم وبنات إخوتهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيتعين عليهم أن يدينوا السلوك التمييزي والقمع، ويتنحوا جانباً ويسمحوا لمزيد من النساء بشغل مقعد على الطاولة. وأعربت عن اقتناعها بأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ستساعد في استعادة التنوع البيولوجي وعكس اتجاه حالة الطوارئ المناخية.

ولقد قدمت مشروع قانون يشجع على تركيب الألواح الشمسية. وتجري الآن ثورة الألواح الشمسية في بلدها حيث يتم تركيب الألواح الشمسية مجاناً في كل مدرسة.

ولم تكن تسافر بالطائرة عادةً نظراً لتأثيرها على البيئة، لكنها قررت حضور الجمعية العامة لإعطاء صوت للنساء. ومن المهم بالنسبة للنساء اللواتي يتمتعن بحرية التعبير أن ينتهزن كل فرصة للتحدث نيابة عن جميع النساء اللواتي لا يستطعن ذلك.

وأفادت **سعادة السيدة خدوج السلاسي** (المملكة المغربية) أن المرأة تتأثر بشكل غير متناسب بالأزمات، بما في ذلك الحروب والجوائح والكوارث المناخية. ويجب على البرلمانيين أن يعملوا معاً لمساعدة النساء على الانتقال من أنهن ضحايا إلى مشاركات نشطات في عمليات صنع القرار. ومن المستحيل تحقيق التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة من دون تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في التشريع والممارسة. فالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ليست مجرد مسألة تخص المرأة فحسب، بل هي قضية تخص الرجل أيضاً نظراً لقدرتها على تعزيز السلام والتنمية الاقتصادية.

وقالت **السيدة أ.د.غوماشي** (غانا) إن تغير المناخ وتأثيره على المرأة يشكل مصدر قلق كبير. وباعتبارها عضواً في البرلمان تمثل مجتمعاً ساحلياً، فقد شاهدت الدمار الذي سببته موجات المد والتأثيرات المناخية الأخرى. وكانت سبل عيش النساء معرضة للخطر بشكل خاص، الأمر الذي أثر بدوره على التحاق أطفالهن بالمدارس. ويتأثر دخل المرأة في بلدها أيضاً بالرعاة الرحل الذين كثيراً ما يهاجرون إلى المجتمعات الزراعية في أوقات الجفاف. وكان وجودهم في تلك المناطق يعني زيادة التنافس على الأراضي، الأمر الذي أدى بدوره إلى النزاع. ويجب على البرلمانيات في المنطقة أن يجتمعن معاً لإحداث تغيير في السياسات في هذا الشأن.

وقالت **السيدة و.آزاد** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) إنه لا يمكن تحقيق الأمن البيئي من دون مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار. وقامت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بما في ذلك المسائل البيئية. فعلى سبيل المثال، فإن نائب رئيس قسم البيئة تشغله امرأة. كما تم تخصيص ربع مناصب الإدارة البيئية في البلاد للنساء.

وتشكل العقوبات الاقتصادية المفروضة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة والسلام والقدرة على التكيف مع تغير المناخ ولها آثار كبيرة على حياة النساء والفتيات. لقد قيدت وصول الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى التكنولوجيات البيئية وأدت إلى انكماش الاقتصاد مما أدى إلى تفاقم الفقر وعدم المساواة وانتهاكات حقوق الإنسان.

وذكرت **السيدة ك. مويكا موما** (كينيا) أن بلدها يعاني حالياً من الجفاف في مناطقه القاحلة وشبه القاحلة، مما أدى إلى نفوق الماشية وسوء التغذية والمجاعة. وكالعادة، كانت النساء والأطفال يتحملون العبء الأكبر من الجفاف.

وقد وضعت حكومة كينيا العديد من القوانين المتعلقة بتغير المناخ، بما في ذلك قانون تغير المناخ (2016) وقانون حفظ الغابات وإدارتها (2016)، واعتمدت خطة عمل وطنية لتغير المناخ. وقد دخل الحظر على الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد حيز التنفيذ في العام 2017. وتقوم كينيا أيضاً بتنفيذ خطة التكيف الوطنية للفترة 2015-2030 لتعزيز أوجه التآزر بين إجراءات التكيف والتخفيف وتعزيز اقتصاد منخفض الكربون وقادر على التكيف مع المناخ.

ومع ذلك، لا تزال كينيا تواجه العديد من التحديات، بما في ذلك محدودية التمويل والوعي العام والحصول على التكنولوجيا المساعدة. ويمثل عدم كفاية البيانات والأبحاث مشكلة أيضاً. ويرد نقص خاص في البيانات المتعلقة بتأثير

تغير المناخ على حياة المرأة وما يترتب على ذلك من آثار على سبل العيش ككل. أدى كل هذا إلى عقبة أخرى حالت دون وضع المرأة في قلب استراتيجيات تغير المناخ.

وقد قام البرلمانيون الكينيون مؤخراً بتشكيل تجمع لتغير المناخ. سيبدأ التجمع في وضع سياسات وإجراءات تشريعية لتحسين جودة برامج تغير المناخ.

وقالت **السيدة ج. ساباو** (زامبيا) إنه نتيجة لندرة المياه، تضطر النساء والفتيات في بلدها إلى السير مسافات طويلة لجلب المياه. وبذلك، أصبحن عرضة للهجوم أو الاغتصاب أو حتى القتل.

وقد طبق برلمان زامبيا وظائفه التشريعية والرقابية والمتعلقة بالموازنة والتمثيلية لمعالجة تغير المناخ. وكان أحد المخاوف الرئيسية هو قطع الأشجار للحصول على الطاقة والذي حدث في المجتمعات التي لا تستطيع الوصول إلى الشبكة الرئيسية. وقد تسببت هذه الممارسة في النزوح الداخلي للسكان المحليين واللاجئين. ولمعالجة هذه المشكلة، يجري تنفيذ مبادرة لغرس الأشجار في جميع الدوائر الانتخابية في زامبيا البالغ عددها 156 دائرة. انطلقت المبادرات بفضل إعلان نوسا دوا *الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ* الذي تم اعتماده في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، يواصل برلمانها دعم الإجراءات المبتكرة الرامية إلى الحد من انبعاثات غازات الدفيئة داخل المؤسسة وخارجها. وتضمنت هذه الإجراءات تنفيذ نظام البرلمان الإلكتروني الذي يشجع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات البرلمانية. وكانت الفكرة هي نقل المستندات إلكترونياً بدلاً من طباعتها. كانت هناك أيضاً مصانع للورق لجمع النفايات الورقية لإعادة تدويرها.

وذكرت **السيدة و. ن. ماكوينجا** (بوتسوانا) أن بلدها أجرى في العام 2019 دراسة لتقييم تأثير تغير المناخ، وخاصة الجفاف، على النساء والرجال. ومن بين العوامل التي تم تقييمها أدوارهم داخل الأسرة، وقدرتهم على الوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وقدرتهم على اتخاذ القرارات في المنزل وفي المجتمع.

وكشفت الدراسة أن النساء أكثر عرضة لتغير المناخ من الرجال بسبب دورهن في رعاية الأطفال واعتمادهن على زراعة الكفاف لتلبية احتياجات الأسرة. واعتمدت النساء بشكل أكبر من الرجال على برامج شبكات الأمان الاجتماعي الحكومية في أوقات انعدام الأمن الغذائي الناجم عن الجفاف. وكثيراً ما يُتركن للتعامل مع تأثيرات تغير المناخ بمفردهن عندما يجبر فقدان سبل العيش الرجال على الرحيل بحثاً عن عمل. هاجرت بعض النساء أيضاً للعمل بينما انخرطت أخريات في العمل بالجنس. بشكل عام، أدت الطبيعة الأبوية لمجتمع بوتسوانا إلى تقييد قدرة المرأة على التأثير على القرارات، وحدت من قدرتها على امتلاك الأراضي والأصول والسيطرة عليها، وعرضتها للعنف القائم على الجندر. واستجابة لنتائج الدراسة، تم تشجيع جميع القطاعات على مراجعة سياساتها وبرامجها.

وقالت **السيدة إ.د. أنياكون** (أوغندا) إن بلدها يستضيف أكثر من 1.5 مليون لاجئ ولكنه يكافح من أجل دعمهم بسبب التحديات المرتبطة بالمناخ، مثل انعدام الأمن المائي. وترد حاجة إلى سياسات مناخية أكثر شمولاً فضلاً عن تمويل المناخ، وخاصة للمجتمعات المضيفة للاجئين. وقد تم تحويل قدر كبير من التمويل المتاح إلى الحرب في أوكرانيا، مما أدى إلى انخفاض الدعم لبقية العالم. ومن الصعب تعزيز التعايش السلمي في ظل انخفاض مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية، وانعدام الأمن الغذائي، والتدهور البيئي. وذكّرت المندوبين بأن أزمة اللاجئين تشكل عبئاً دولياً وليست مسؤولية تقع على عاتق البلدان المضيفة وحدها.

وذكرت **السيدة منى الخليلي** (البرلمان العربي) أنه على الرغم من تحسن وضع المرأة، لا تزال ترد تحديات كثيرة، لا سيما في مجال الاستجابة للأزمات. والواقع أن خطط الاستجابة للأزمات لم تكن دائماً مراعية للفوارق الجندرية. وترد حاجة إلى الاعتراف بأن النساء يتأثرن بشكل غير متناسب بتحديات مثل تغير المناخ، وانعدام الأمن المائي، والحرب. كما أنهن يمثلن نسبة 80% من لاجئي المناخ.

وقال **السيد م. برامانيك** (الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل) إن تغير المناخ ليس محايداً جندرياً. لقد أدى بالفعل إلى تفاقم نقاط الضعف لدى النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وخاصة في ما يتعلق بمسائل الصحة والرفاهية. ومع ذلك، نادراً ما يتم دمج المسائل الصحية للنساء والأطفال والمراهقين في السياسات المناخية. على سبيل المثال، من بين خمسين خطة مناخية أو مساهمات محددة وطنياً، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتحليلها، أشارت ست منها فحسب بشكل مباشر إلى الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وينبغي للبرلمانيات القيام بما يلي لإعطاء الأولوية لصحة ورفاهية النساء والأطفال والمراهقين في الاستجابات المناخية: (1) إعطاء الأولوية لتمويل المناخ الذي يستهدف صحة ورفاهية النساء والأطفال والمراهقين؛ (2) زيادة الاستثمارات في تغير المناخ والقطاعات الأخرى المعنية بالمحددات الاجتماعية والبيئية للصحة والرفاهية الاقتصادية؛ (3) الحد من الضعف الذي تواجهه النساء والأطفال والمراهقين نتيجة للمخاطر المرتبطة بالمناخ، بما في ذلك من خلال تطوير التزامات واستثمارات تراعي الجندر والشباب في قطاعات متعددة؛ (4) اعتماد مناهج متعددة الجوانب تعترف بأشكال متعددة من التمييز ضد النساء والأطفال والمراهقين، بما في ذلك ما يتعلق بالجندر والجنسانية؛ (5) إجراء تقييمات قابلية التأثر والتكيف على مستوى السكان، وتحديداً في ما يتعلق باحتياجات النساء والأطفال والمواليد الجدد والمراهقين؛ (6) تحديد الأهداف لبناء أنظمة صحية وبنية تحتية قادرة على الصمود أمام تغير المناخ، بما في ذلك أنظمة المراقبة المتكاملة لرسائل الصحة العامة المستهدفة.

وأفادت **السيدة ف. جوفندر** (منظمة الصحة العالمية) أن التقدم المحرز في مجال صحة المرأة وحقوقها كان بطيئاً بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية والعمل، وعدم كفاية التمويل، والقوانين والسياسات التقييدية، والأعراف الجندرية الضارة، والقيود التي يفرضها النظام الصحي، بما في ذلك عدم كفاية إدماج الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة، وصحة الأمهات والمواليد والأطفال والمراهقين في النظم الصحية الوطنية. وتميل سياسات النزاع والقومية إلى توليد النظام الأبوي في حين أن القوالب النمطية الجندرية تعرض النساء لمخاطر صحية وتؤثر على قدرتهن في الوصول إلى الخدمات الصحية.

وتأثرت النساء والفتيات بشكل غير متناسب بندرة المياه وتغير المناخ والنزاعات. وفي مثل هذه الحالات، واجهن عوائق في الوصول إلى الخدمات الصحية وعدم كفاية مرافق النظافة والصرف الصحي. وقد تفاقمت هذه المسائل بسبب الأعراف والممارسات الجندرية الضارة المحيطة بالحيض، وزيادة خطر العنف القائم على الجندر، فضلاً عن زيادة التعرض لاعتلال الصحة والوفاة أثناء الحمل والولادة، من بين أمور أخرى.

واعترفت منظمة الصحة العالمية بأهمية الشراكة مع البرلمانيين في جهودها الرامية إلى النهوض بالحقوق الصحية لكل إنسان، بما في ذلك المرأة. وهي على استعداد لدعم البرلمانيين بأفضل العلوم والأدلة المتاحة أثناء قيامهم بوضع تشريعات وسياسات جديدة.

ودعا **السيد و. زميرنيتسكي** (أوكرانيا)، المتكلم في ممارسة حق الرد، البرلمانات إلى احترام القرارين المتعلقين بالبنود الطارئة المعتمدين في الجمعيات العامة السابقة واللذين أدانا العدوان الروسي على أوكرانيا.

وقالت **السيدة م. كينر نيلين** (المجلس الدولي لنساء السلام في جميع أنحاء العالم) إن الخطوة المهمة التالية لتحقيق السلام وحماية المناخ هي زيادة عدد رئيسات الدول اللواتي لم يشاركن في الحروب ولكنهن في الواقع حللنها من خلال مراعاة الاعتبارات الجندرية والاتفاقيات والإجراءات المتعلقة بالمناخ. وأعربت عن تأييدها للاقتراح الذي تقدمت به فرنسا بشأن إعداد قرار للاتحاد البرلماني الدولي بشأن الدبلوماسية النسوية.

وأعربت عن أسفها لعدم مشاركة أي امرأة في مفاوضات السلام للعام 2022 بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا في إسطنبول. كما وافقت على ضرورة القضاء على ظاهرة قتل النساء وغيره من أشكال العنف ضد المرأة. تم شن حملة قوية ضد قتل النساء في سويسرا. كان لدى إسبانيا قانون جيد بشأن الموافقة الجنسية يقول "نعم فقط تعني نعم". ويجب إشراك النساء في عملية صنع القرار وتشجيعهن على أن يصبحن عوامل تغيير. وكانت الفلبين قدوة يحتذى بها، حيث كانت ميريام كورونيل فيرير أول امرأة تتولى منصب كبير المفاوضين في العالم توقع على اتفاق سلام كبير في العام 2014.

وقالت **السيدة ن. حيدر** (لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) إن أي بلد لن يحصل على سلام مستدام إذا اختار فقدان الذاكرة. ويجب عليها أن تستمر في العمل على الماضي وإلا فإنها ستستمر في العودة إلى النزاع. ومن المهم ألا يتم تصوير النساء على أنهن ضحايا. ولم تكن المرأة ضعيفة بطبيعتها ولكنها في الواقع تحمل قدراً كبيراً من الإمكانات والقوة. ويجب على المجتمع الدولي ألا يستسلم، بل يجب عليه بدلاً من ذلك أن يواصل بناء التضامن وتبادل الممارسات الجيدة.

ورأت التكامل بين عمل منتدى النساء البرلمانيات للاتحاد البرلماني الدولي وعمل لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويعتبر دور البرلمانيين في ممارسة الرقابة على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مهماً للغاية. ولا يقتصر الأمر على ترجمته إلى قانون وطني فحسب، بل يتعلق أيضاً بمراقبة تنفيذه. وبالإضافة إلى قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000)، ترد قرارات أخرى لا تقل أهمية بشأن المرأة والسلام والأمن يمكن أن تكون بمثابة أدوات مفيدة.

وقال **السيد ب. سوبادما رودانا** (إندونيسيا) إنه ينبغي للرجال والنساء أن يعملوا معاً لتحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وكانت هذه مسألة لجميع البشر، وليس النساء فحسب. وكرجل، شكر البرلمانيات على ثقتهن به للعمل في اللجنة.

ولفت الانتباه إلى فلسفة *تري هيتا كارانا* وأهمية الاحترام، أي احترام الإنسان واحترام الطبيعة واحترام الله. لا ينبغي التعامل مع الطبيعة باعتبارها ملكية بل ككائن حي له روح.

فمن خلال العمل معاً والعيش في وئام، يستطيع الرجال والنساء تحقيق السلام المستدام، والحفاظ على الغذاء والمياه، والتخفيف من آثار تغير المناخ. وترد حاجة إلى تعزيز الوحدة في التنوع من أجل مستقبل أفضل.

وذكرت **السيدة ج.ن. كومبا** (جنوب السودان) أن البرلمانات في جميع أنحاء العالم قدمت العديد من السياسات والقوانين المتعلقة بإدارة تغير المناخ والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) ولكنها تواجه صعوبات في التنفيذ. وكان نقص التمويل جزءاً من المشكلة. وأعربت عن اتفاقها مع ممثل هولندا على أن السياسة أهم من أن تترك للرجال وحدهم. يجب على كل من الرجال والنساء المشاركة في السياسة لضمان التوزيع العادل للموارد.

وهنأت البلدان التي حققت التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) في البرلمان ولكنها أشارت إلى أن معظم البلدان ما زالت مغفلة. ويمكن تحقيق هدف التكافؤ بين الرجال والنساء (الجندري) إذا ظلت البرلمانات متسقة وملتزمة بالعمل. ومن المهم مواصلة العمل معاً في إطار من التضامن وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

وأشادت **السيدة ج. تريجز** (مساعدة المفوض السامي لشؤون الحماية، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) بكمية الطاقة الموجودة في القاعة، وحسن النية للتوصل إلى الحلول. ومن المهم الآن التوصل إلى خطة عمل من شأنها أن تضع هذه الطاقة موضع التنفيذ وتساعد في تحقيق بعض النتائج الملموسة.

فالبرلمانيون في موقع قوة ونفوذ، وبالتالي يمكن أن يكونوا فعالين للغاية في وضع القوانين والسياسات. وكلما زاد عدد النساء في تلك المناصب، كلما كانت النتيجة أفضل. وفي العديد من الحالات، كانت القوانين والسياسات موجودة بالفعل. لقد حان الوقت الآن للتنفيذ.

ويجب إنشاء آليات مالية لمساعدة النساء على كسب لقمة العيش والمشاركة بشكل أكثر جدوى في المجتمع وتحقيق الاكتفاء الذاتي. ومما يثير القلق أن بعض النساء لم يتمكنّ من الحصول على التمويل. وينبغي للمجتمع الدولي أن يجتمع لتصحيح الوضع.

تقرير حول مناقشة مشروع القرار المدرج على جدول أعمال الجمعية العامة الـ146

أفادت **سعادة السيدة ميرة سلطان السويدي** (دولة الإمارات العربية المتحدة) أن المنتدى أجرى، صباح ذلك اليوم، نقاشاً حول مشروع القرار بعنوان *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة التي تهدد الأمن العالمي*. وترأست السيدة ر. كافاكشي كان (تركيا) النقاش، وأخذ الكلمة 22 مندوباً. وسلطت النقاشات الضوء على احتمال وقوع النساء والفتيات ضحية لأنواع معينة من الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك العنف القائم على الجندر الذي تسهله التكنولوجيا. على سبيل المثال، كنّ عرضة للتحرش الجنسي والتهديدات والمطاردة والتسلط وخطاب الكراهية المتحيّز وكذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي. وكانت الفتيات والنساء المراهقات الناشطات في الفضاء الرقمي، ولا سيما النساء العاملات في السياسة، معرضات بشكل متزايد لخطر هذا العنف. وكانت النساء أيضاً أهدافاً للاحتيال في الهوية وسرقة البيانات الشخصية.

وناقش المندوبون الحاجة إلى وضع تدابير وقائية تستجيب للمنظور الجندري، بما في ذلك زيادة الوعي بين النساء والفتيات. وتم تشجيع البرلمانيين على منع ومعالجة الهجمات والجرائم التي تيسرها التكنولوجيا ضد النساء والفتيات من خلال تشريعات قوية وجيدة التنفيذ. وينبغي أن تكون التشريعات مراعية للاعتبارات الجندرية وشاملة بحيث تشمل الوقاية والحماية القانونية وتوفير الدعم المناسب وسبل الانتصاف للضحايا، فضلاً عن فرض عقوبات صارمة على الجناة. وبشكل عام، يجب أن تتخذ التشريعات والسياسات نهجاً يركز على الضحايا. كان من الملح محاسبة المنصات الرقمية والتأكد من أنها تضع ضمانات لحماية النساء من العنف عبر الإنترنت، بما في ذلك منصات الإبلاغ الآمنة.

وبالإضافة إلى ذلك، أعرب المندوبون عن قلقهم إزاء نقص تمثيل المرأة في قطاع الأمن الإلكتروني وكذلك في صنع السياسات. ومن المهم إعطاء الأولوية لتكافؤ فرص الوصول إلى هذا القطاع بالنسبة للنساء والرجال على حد سواء. بدأ العمل في المدارس حيث ينبغي تشجيع الفتيات والنساء على ممارسة مهن في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات. وترد حاجة أيضاً إلى تخصيص ما يكفي من الموارد والتمويل لتحقيق تلك الأهداف. وأخيراً، يجب على البرلمانات أن تعمل معاً لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال الأمن الإلكتروني، وينبغي لها أن تستمر في تبادل الممارسات الجيدة.

وسيقدم المنتدى قائمة بالتعديلات المتعلقة بالجندر على مشروع القرار بناء على النقاط المذكورة أعلاه.

وتم اعتماد التقرير.

مكان وتاريخ عقد الدورة الـ36 لمنتدى النساء البرلمانيات

قالت **الرئيسة** إن الدورة الـ36 لمنتدى النساء البرلمانيات ستعقد في لواندا، أنغولا، في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

ودعت **السيدة ك. سيركيرا** (رئيسة برلمان أنغولا) البرلمانيات إلى أنغولا لحضور الدورة الـ36 لمنتدى النساء البرلمانيات التي ستعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2023 خلال الجمعية الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي. ولدى أنغولا مجتمع كبير من النساء المشاركات في الحياة السياسية والشباب النابض بالحياة. وأعربت عن تطلعها إلى إجراء المزيد من النقاشات في أنغولا حول موضوع بناء السلام والحوار والديمقراطية.

واختتمت الجلسة عند الساعة 17:05.

جلسة الثلاثاء، 14 آذار/مارس 2023

(صباحاً وبعد الظهر)

افتتحت الجلسة عند الساعة 11:30 برئاسة سعادة السيدة هالة رمزي فايز (مملكة البحرين)، رئيسة الدورة الـ35 لمنتدى النساء البرلمانيات.

انتخابات مكتب النساء البرلمانيات

قالت **الرئيسة** إنه طُلب من المنتدى تجديد عضوية نصف أعضاء مكتب النساء البرلمانيات الذين أوشكت فترة ولايتهن على الانتهاء. وهي تعادل ممثلتين إقليميتين من كل مجموعة من المجموعات الجيوسياسية الست. ويجب أن يوافق

المنتدى أيضاً على عضو واحد من مجموعة 12+، وعضو واحد من المجموعة الإفريقية لإكمال فترة ولاية اثنين من ممثلتين إقليميتين اللتين لم تعودا عضوين في المكتب. ووفقاً للقواعد، تم انتخاب الممثلات لمدة أربع سنوات. ولا يحق للأعضاء المتقاعدين إعادة انتخابهم لمدة عامين آخرين.

وبعد انتخاب الأعضاء الجدد، سيتم تعليق المنتدى للسماح لمكتب النساء البرلمانيات المنشأ حديثاً بالاجتماع في جلسة مغلقة للموافقة على الترشيحات لمناصب الرئيسة والنائب الأول لرئيسة المكتب والنائب الثاني لرئيسة المكتب التي ستمتد ولايتها لمدة عامين. ثم ينعقد المنتدى مرة أخرى لتأكيد الترشيحات.

وقالت **السيدة ز. هلال** (أمينة سر المنتدى) إن 38 وفداً كانوا حاضرين في القاعة مما يعني أنه قد تم الوصول إلى النصاب اللازم وهو 35 وفداً للمضي قدماً في الانتخابات. قدمت المجموعة الإفريقية الترشيحات التالية لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027: سعادة السيدة إليمي فريدة حدوش (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيدة ج. كافيرا مابيرا (جمهورية الكونغو الديمقراطية). وقد تم ترشيح السيدة ج.أ.أ. تعبان (جنوب السودان) لإكمال فترة عضو سابقة في المكتب تنتهي في آذار/مارس 2025.

وتمت الموافقة على الترشيحات.

وقالت **السيدة ز. هلال** (أمينة سر المنتدى) إن المجموعة العربية قدمت الترشيحات التالية لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027: سعادة سهام موسى حمود جبر الموسوي (جمهورية العراق)، وسعادة الدكتورة جنان محسن حسن رمضان بوشهري (دولة الكويت)

وتمت الموافقة على الترشيحات.

وقالت **السيدة ز. هلال** (أمينة سر المنتدى) إن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ قدمت الترشيحات التالية لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027: السيدة إل. رينولدز (أستراليا)، والسيدة س. سيريفيتشابون (تايلاند).

وتمت الموافقة على الترشيحات.

وقالت **السيدة ز. هلال** (أمينة سر المنتدى) إن الاتحاد البرلماني الدولي لم يتلق أي ترشيحات من مجموعة أوراسيا. ولذلك فإن هذين المنصبين سيظلان شاغرين حتى انعقاد الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي.

ولقد تقرر ذلك.

وقالت **السيدة ز. هلال** (أمينة سر المنتدى) إن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدمت الترشيحات التالية لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027: السيدة ف. بيرسود (غيانا)، والسيدة ك. لوبيز كاسترو (المكسيك).

وتمت الموافقة على الترشيحات.

وقالت **السيدة ز. هلال** (أمينة سر المنتدى) إن مجموعة 12+ قدمت الترشيحات التالية لفترة أربع سنوات تنتهي في آذار/مارس 2027: السيدة م. ريمبل غارنر (كندا)، والسيدة د. بيرجاميني (إيطاليا). وقد تم ترشيح السيدة س. باونوفيتش (صربيا) لإكمال فترة عضوية عضو سابق في المكتب تنتهي في آذار/مارس 2025.

وتمت الموافقة على الترشيحات.

وهنأت الرئيسة الأعضاء الجدد ودعتهم إلى تقديم أنفسهم.

فذكرت **سعادة السيدة إليمي فريدة حدوش** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) أنها أستاذة جامعية وجراحة عامة بالإضافة إلى أنها عضواً في البرلمان. طوال حياتها المهنية، عملت بشكل وثيق مع العديد من الجمعيات الطبية، وكانت عضواً في جبهة التحرير الوطني، وشاركت في شبكة البرلمانيين الأفارقة ضد الفساد. تم انتخابها لعضوية البرلمان الجزائري لأول مرة في العام 2002 وكانت أيضاً عضواً في البرلمان الأفريقي. وكان أحد إنجازاتها هو إنشاء شبكة من النساء البرلمانيات الإفريقيات التي ترأستها لمدة عامين.

وقالت **السيدة ج. كافيرا مابيرا** (جمهورية الكونغو الديمقراطية) إنها خبيرة اقتصادية بحكم مهنتها، وهي حالياً في فترة ولايتها الثانية في البرلمان. وكجزء من عملها، كانت عضواً في اللجنة البرلمانية المعنية بالبيئة والسياحة والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة وكذلك عضواً في شبكة البرلمانيين من أجل الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية للغابات في وسط إفريقيا. وشملت مناصبها السابقة وزيرة الثقافة والفنون والتراث، ووزيرة الشؤون الجندرية والطفولة والأسرة، والمديرة العامة للشركة الوطنية للمحروقات، ورئيسة مجلس الوزراء. تشغل حالياً منصب مديرة إدارة الضرائب وكانت أيضاً عضواً في الشبكة الإفريقية للوزيرات والبرلمانيات بالإضافة إلى الإطار الاستشاري الدائم للمرأة الكونغولية. ويكمن جزء من خبرتها أيضاً في إدارة النزاع والتعايش السلمي.

ويمكن للمنتدى الاعتماد عليها للحصول على الدعم. وكانت تأمل في تحقيق تقدم كبير في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) بحلول نهاية فترة ولايتها.

وأفادت **السيدة ج.أ.أ. تابان** (جنوب السودان) أنها أصبحت عضواً في البرلمان منذ العام 2010. وخلال مسيرتها المهنية، كانت نائب رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية وأمينة عامة للتجمع البرلماني النسائي. قبل انتخابها، عملت كناشطة في المجال الإنساني وفي مجال حقوق المرأة. وأعربت عن تطلعها إلى التعاون مع المنتدى.

وذكرت **السيدة م. ريمبل غارنر** (كندا) أنها خبيرة اقتصادية بالتدريب وكانت عضواً في البرلمان لمدة 12 عاماً. خلال تلك الفترة، عملت كوزيرة في مجلس الوزراء وكذلك في ست لجان برلمانية مختلفة في منصب نائب الرئيس.

وكان اعتقادها القوي هو أنه ترد حاجة إلى تمثيل أكبر للمرأة في البرلمان لمعالجة مسألة المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). على هذا النحو، كان الكثير من عملها يدور حول المساعدة في انتخاب النساء. لقد شاركت بشكل خاص مع النساء من المجتمعات الأصلية وغيرها من المجتمعات المهمشة اللواتي واجهن عوائق إضافية أمام المشاركة السياسية.

وكان من الرائع مشاهدة التقدم الذي أحرزه المنتدى بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) على مر السنين. وقد تشرفت بإتاحة الفرصة لها للعمل في المكتب.

وشكرت **السيدة س. باونوفيتش** (صربيا) المندوبين على دعمهم وأكدت لهم أنها ستبذل قصارى جهدها للقيام بهذا الدور.

وقالت **سعادة سهام موسى حمود جبر الموسوي** (جمهورية العراق) إنها تخرجت بدرجة البكالوريوس في العلوم الزراعية ودرجة الماجستير في الإدارة الزراعية. وكان قد تم انتخابها في البداية لعضوية المجالس المحلية ثم لمجلس النواب، ففازت في انتخابات العام 2014 و2018 و2021 من دون حصص. تضمن جزء كبير من عملها العمل مع المنظمات الدولية والمحلية. وكانت أيضاً عضواً في اللجنة البرلمانية النسائية.

وشكرت **سعادة الدكتورة جنان محسن حسن رمضان بوشهري** (دولة الكويت) المنتدى على انتخابها لعضوية المكتب. كانت مهنتها الهندسة، ولكنها تعمل حالياً كعضوةً في البرلمان. لقد عملت ذات مرة كوزيرة في الحكومة.

وتم تشجيع المكتب على العمل بطريقة شاملة جامعة. وتعاني النساء في جميع أنحاء العالم من العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ومن المهم إدراج منظور المرأة في جميع المجالات.

وقالت **السيدة ف. بيرسود** (غيانا) إنها طبيبة بحكم مهنتها وتشغل حالياً منصب نائب رئيس لجنة الخدمات الاجتماعية في برلمانها. عملت أيضاً في لجنة التعيينات وسابقاً في لجنة الامتيازات.

سيكون من دواعي سرورها تبادل تجارب غيانا مع المنتدى بشأن المسائل المتعلقة بمشاركة المرأة في القوى العاملة والعنف القائم على الجندر. وأعربت عن أملها في تسليط الضوء على المجالات المهمة التي تؤثر على الفئات السكانية الضعيفة الأخرى مثل الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

وذكرت **السيدة س. لوبيز كاسترو** (المكسيك) أنها حصلت على درجة الدكتوراه في الإدارة العامة وثلاث شهادات في القيادة من جامعة هارفارد. وهذه هي حالياً فترة ولايتها الرابعة كعضواً في الكونغرس المكسيكي. وخلال فترة ولايتها، كانت مدافعة حقيقية عن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في البرلمان، وهو ما حققته المكسيك الآن في كل من المجلسين الأعلى والأدنى. وكانت أيضاً عضواً في لجنة المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) وتعمل حالياً على الاعتراف بالعنف الرقمي كجريمة.

وامتدت مشاركتها مع الاتحاد البرلماني الدولي لسنوات عديدة. وكانت في السابق نائب رئيس منتدى البرلمانيين الشباب وحصلت على جائزة كريمر-باسّي في العام السابق لعملها في مجال حصص الشباب.

وأفادت **السيدة ل. رينولدز** (أستراليا) أنها معجبة بعمل المنتدى وتتشرف بالانضمام إلى أعضاء المكتب. كانت تعمل في الجيش الأسترالي حيث خدمت لمدة 25 عاماً قبل أن تصبح عضواً في مجلس الشيوخ. خلال مسيرتها السياسية، كانت عضواً في العديد من اللجان المختلفة وعملت على نطاق واسع مع النساء في الخارج لتمكينهن من الفوز بالانتخابات. على الرغم من أنها عضو معارض حالياً في مجلس الشيوخ، إلا أنها كانت في السابق وزيرة في الحكومة تعمل في العديد من المسائل بدءاً من الدفاع إلى الخدمات الحكومية والرعاية الاجتماعية.

وقالت **الرئيسة** إن الجلسة سيتم تعليقها الآن للسماح لمكتب النساء البرلمانيات المنتخب حديثاً بالاجتماع في جلسة مغلقة واتخاذ قرار بشأن الترشيحات لمنصب الرئيسة ونواب الرئيسة.

وعلقت الجلسة عند الساعة 12.00 واستؤنفت عند الساعة 14.30.

انتخابات مكتب النساء البرلمانيات (تابع):

الهيئة الرئاسية للمكتب

قالت **الرئيسة** أنه بعد عقد جلسة مغلقة، قرر المكتب ترشيح السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك) كرئيسة المكتب، وسعادة السيدة إليمي فريدة حدوش (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) كنائب أولى للرئيسة، وسعادة السيدة عايدة نصيف أيوب عوض الله (جمهورية مصر العربية) كنائب ثانية للرئيسة.

وتم انتخاب السيدة س. لوبيز كاسترو (المكسيك) كرئيسة المكتب، وسعادة السيدة إليمي فريدة حدوش (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) كنائب أولى للرئيسة، وسعادة السيدة عايدة نصيف أيوب عوض الله (جمهورية مصر العربية) كنائب ثانية للرئيسة للمكتب، بالتزكية.

وأعربت **الرئيسة** عن تفديرها لرئيسة المكتب المنتهية ولايتها، السيدة ل. فازيلينكو (أوكرانيا)، التي تولت رئاستها في ظروف مؤسفة للغاية. ولم تتقاعس السيدة فازيلينكو أبداً عن القيام بواجباتها، حيث أظهرت شجاعة كبيرة وتصميماً في النضال من أجل حماية المرأة وتمكينها.

فقالت **السيدة ل. فازيلينكو** (أوكرانيا)، رئيسة المكتب المنتهية ولايتها، إنها تولت دورها كرئيسة للمكتب خلال الأوقات المضطربة لجائحة كوفيد-19 وفي وقت لاحق أثناء العدوان الروسي على بلدها. وعلى الرغم من هذه الصعوبات، واصل المكتب رفع صوت النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم والنضال من أجل قضية المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وشكرت أعضاء المكتب، ولا سيما نائبيها الأولى والثانية، على ثقتهن ودعمهن المستمرين، وأعربت عن ثقتها ودعمها للرئيسة ونواب الرئيسة القادمات. ويجب على المكتب الجديد أن يواصل الدفاع عن النساء والفتيات، بما في ذلك النساء في أوكرانيا.

وشكرت **الرئيسة** أعضاء المكتب المنتهية ولايتن اللواتي لم يكلنّ في جهودهن للدفاع عن حقوق المرأة وتمنت للأعضاء الجديدات التوفيق في دورهن الجديد.

وذكرت **السيدة س. لوبيز كاسترو** (المكسيك)، رئيسة المكتب، أنها تتشرف بانتخابها رئيسة للمكتب وشكرت كل من وضع ثقته فيها وفي رؤيتها. وقالت إنها ستعمل بلا كلل لإحداث فرق بالنسبة للنساء في البرلمان ولتكون صوتاً لأولئك غير الممثلات. ومن الضروري سد الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء (الجندرية)، وضمان المساواة في الحصول على الرعاية الصحية الجيدة، والقضاء على العنف القائم على الجندر، وتحسين التمثيل السياسي للمرأة. وكان من الممكن إحداث فرق بالنسبة للنساء في كل مكان وإنشاء عالم أكثر إنصافاً وعدلاً.

وأعربت **السيدة و. أندرادي مونيوز** (إكوادور)، النائب الثانية لرئيسة المكتب المنتهية ولايتها، عن رغبتها في التنويه بالرئيسة المنتهية ولايته التي أظهرت التزاماً كبيراً تجاه المنتدى حتى في هذه الأوقات الصعبة، وتمنت نجاحاً كبيراً للرئيسة القادمة ونواب الرئيسة. وقد تشرفت بالعمل في المكتب.

واختتمت الجلسة عند الساعة 14:50.

منتدى البرلمانيين الشباب

جلسة الأحد، 12 آذار/مارس 2023

(بعد الظهر)

افتتحت الجلسة عند الساعة 14:00 برئاسة سعادة السيدة سحر البزار (جمهورية مصر العربية)، رئيسة مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب.

إقرار جدول الأعمال

FYP/146/A.1 rev

تم إقرار جدول الأعمال.

الكلمات الافتتاحية

قالت **الرئيسة** إنها، منذ انتخابها لهذا المنصب، وجدت أن الاتحاد البرلماني الدولي موطن لقضايا ومسائل البرلمانيين الشباب. وأعربت عن سعادتها بإنجازات أعضاء مجلس إدارة المنتدى الذين تم انتخابهم خلال جائحة كوفيد-19. إن رغبتهم في إحداث التغيير وخدمة البرلمانيين الشباب مكنتهم من التغلب على العديد من التحديات، وأعربت عن شكرها لهم على عملهم. وشملت هذه الإنجازات المؤتمر العالمي الثامن للبرلمانيين الشباب، الذي عزز أصوات البرلمانيين الشباب قبل انعقاد المؤتمر الـ27 لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27)، وسلسلة التمكين عبر الإنترنت للبرلمانيين الشباب، التي عقدت ندوات عبر الإنترنت كل ثلاثة أشهر مع الخبراء لمعالجة المسائل العالمية الملحّة.

معلومات مستكملة عن مشاركة الشباب

قالت **السيدة ف. ماسيكو** (جنوب إفريقيا) إن الجمعية الوطنية أقرت مشروع قانون التعديلات الانتخابية واعتمدت تقرير لجنة الشؤون الداخلية إلى جانب التعديلات التي اقترحها المجلس الوطني للمقاطعات. وسمح مشروع القانون هذا للمرشحين المستقلين، بما في ذلك الشباب، بالترشح للانتخابات على المستوى الوطني وعلى مستوى المقاطعات، كما حدد متطلبات القيام بذلك. ومن السابق لأوانه معرفة ما إذا كان مشروع القانون سيشجع الشباب على المشاركة في السياسة. يجب أن ترد حملات لمساعدة الشباب على الترشح كمرشحين مستقلين. وفي الوقت الحالي، كانت نسبة 5% فحسب من البرلمانيين على المستوى الوطني وداخل مجلسي البرلمان أقل من 30 عاماً. وتتراوح أعمار ثلاثين في المئة من البرلمانيين بين 31 و45 عاماً، ولا يرأس سوى أربع لجان برلمانية أشخاص تقل أعمارهم عن 45 عاماً. وورد عدد أكبر من البرلمانيين الذكور في كل فئة عمرية. وتقع على عاتق الأحزاب السياسية مسؤولية ترشيح الشباب لأنه لا توجد حصص دستورية أو تشريعية للشباب. ويمكن لأي شخص مؤهل للتصويت في الانتخابات الوطنية أن يصبح عضواً في

البرلمان. وبناء على طلب الاتحاد البرلماني الدولي، قام البرلمان بإنشاء تجمع للبرلمانيين الشباب وتم تعميم مذكرة توضيحية على الأحزاب السياسية.

وهنأت **الرئيسة** ممثلة جنوب إفريقيا لأن إنشاء تجمعات الشباب كان أحد تعهدات *حملة أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*.

وقال **ممثل بوركينا فاسو** إن الجمعية التشريعية الانتقالية في بلاده تضم 71 عضواً، 30% منهم من الشباب، كما أن هناك وزيرين تحت سن الـ40 في الحكومة. وسادت سياسة وطنية للشباب تعطي الشباب المزيد من المسؤولية. لقد شارك الشباب في إحداث التغيير والتزموا به. لقد شكلوا نسبة 52% من سكان بوركينا فاسو، وكانوا ممثلين أيضاً من خلال المجلس الوطني للشباب وكانوا حاضرين على كل المستويات، بما في ذلك المستوى المحلي. لقد شاركوا في السياسة والمجتمع المدني للمساهمة في جهود التنمية. أثرت وزارة الشباب وتشجيع ريادة الأعمال الشبابية على السياسة العامة المتعلقة بالتنمية المحلية من خلال المنظمات الشبابية.

ثم تم إيقاف تقديم المعلومات المحدثة المتعلقة بمشاركة الشباب مؤقتاً لتدخل رئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

وقال **معالي السيد دوارتي باتشيكو** (رئيس الاتحاد البرلماني الدولي)، شاكراً مجلس الإدارة ورئيسته على عملهما، إن الشباب هم الذين سيقررون المستقبل، بما في ذلك مستقبل الاتحاد البرلماني الدولي. فالمسائل التي تهم الأجيال الأكبر سناً قد لا تكون بالأهمية نفسها للشباب. ولذلك ينبغي للبرلمانيين الشباب أن يحددوا المسائل التي تهم الشباب في جميع أنحاء العالم حتى يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي من إدراج تلك المسائل في جدول أعماله. ومن شأن مساهمتهم أن تضمن مستقبل الاتحاد البرلماني الدولي. ومن شأن إشراك الشباب في الحياة السياسية أن يزيد من تمثيل الشباب في البرلمانات.

وقالت **الرئيسة**، موجهة شكرها الشخصي للرئيس، إن دعمه الحقيقي لمسائل الشباب من شأنه أن يدفع التغيير. وأعربت عن شكرها له لتمكين الشباب من استخدام الاتحاد البرلماني الدولي لرفع أصواتهم.

واستؤنفت التحديثات بشأن مشاركة الشباب.

وقال **سعادة السيد كمال آيت ميك** (المملكة المغربية) إن حكومته أطلقت في العام 2005 قائمة انتخابية خاصة بالشباب والنساء. ولكن، بعد عدة فترات، أصبح من الواضح أن الشباب ليس لديهم الخبرة اللازمة. وخلال انتخابات العام 2021، قرر البرلمان التواصل مع الأحزاب السياسية للحصول على تأييدها للعمل على أرض الواقع والتحدث مع الناس واكتساب الخبرة حتى يتمكنوا من العمل كبرلمانيين. وتم تنظيم اجتماع في مجلس المستشارين مع الشباب من المجالس الإقليمية والهيئات البرلمانية ومختلف الرابطات، أعرب خلاله المشاركون عن الحاجة إلى المشاركة في

الحياة السياسية والثقة في العمليات السياسية في بلدهم. ولذلك فمن المهم أن يثق الشباب بسياسييهم وأن يؤمنوا بقدرتهم على إحداث التغيير.

وأشارت **الرئيسة** إلى المحادثة التي أجرتها مع سعادة السيد مارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، والتي قال فيها إن مشاركة البرلمانيين الشباب أكثر أهمية من مجرد التمثيل، ومن أجل المشاركة، يجب على الشباب أن يتم تمكينهم.

وذكر **السيد و. أغلاي** (سيشيل) أنه تم إنشاء لجنة الإعلام والشباب والرياضة والثقافة في الجمعية الوطنية. وقبل أسبوعين، تم انتخاب المجلس الوطني للشباب وكانت هذه هي المرة الأولى التي يتمكن فيها الشباب في المدارس الثانوية وما بعد الثانوية والخاصة من انتخاب ممثليهم. ويركز برلمان سيشيل على تمكين الشباب، وضمان فهمهم للاقتصاد وكيفية إدارة شؤونهم المالية منذ سن مبكرة، ويعمل على الوصول إلى وسائل منع الحمل وسن الموافقة، وخاصة بالنسبة للفتيات الصغيرات. وفي هذا الصدد، تم إدخال تعديلات حتى يتمكن الشباب من التأثير على جدول أعمالهم الصحي. في أيار/مايو 2023، ستستضيف لجنة الإعلام والشباب والرياضة والثقافة حملة ترويجية عبر مستويات ومناطق مختلفة في سيشيل لتشجيع الشباب على مراجعة سياستهم، التي تحتاج إلى تعديل. وكان من المتوقع أن تستمر الحملة الترويجية لمدة ستة أشهر، وبعد ذلك سيتم تقديم تقرير إلى وزارة الشباب والرياضة والأسرة وتعديل القانون إذا لزم الأمر.

وأعربت **الرئيسة** عن تقديرها للعمل الذي تم إنجازه، لا سيما في ما يتعلق بصحة النساء والفتيات.

وقال **السيد و. سوتو بالاسيوس** (بيرو) إن الديمقراطية وحكومته تتعرضان لهجوم مستمر. وقد قام الحزب السياسي الذي ينتمي إليه بأنشطة أتاحت للبرلمانيين التفاعل مع الآخرين والتعرف على وجهات نظر مختلفة في عالم يتسم بالعولمة. ينبغي للبرلمانات في مختلف أنحاء العالم أن تحدد حصصاً للشباب لتمكين الشباب من دخول السياسة والتصرف بناء على رغبتهم وحماسهم للخدمة. خلال الأشهر الـ10 التي قضاها كمشرع، أشرف على 43 مبادرة تشريعية أسفرت عن 10 قوانين ساعدت البيروفيين. وعلى وجه الخصوص، قام بالترويج لقانون المياه.

وأفاد **السيد ف. تسفانجيري** (زمبابوي) أن غابات زمبابوي تتعرض لضغوط بسبب الطلب على الأراضي الزراعية والوقود في المناطق الحضرية والريفية. وفي العام 2021، تم تعديل قانون الغابات للاعتراف بأن تغير المناخ يؤثر على الناس بشكل مختلف، حيث يكون الشباب والنساء هم الأكثر عرضة للخطر. ويحمي التعديل غابات الدولة والغابات الخاصة ومنتجات الغابات وموارد الأخشاب، ويجعل تشجير الأراضي الخاصة ومنع الحرائق إلزامياً. ووردت أيضاً قواعد مجتمعية لإدارة الغابات، التي تتطلب من أي شخص يرغب في قطع الأخشاب الحصول على إذن من القادة التقليديين. حدد كل مجتمع حدود غاباته وأراضيه الرطبة ولا يمكن جمع سوى الفروع والأخشاب الميتة للوقود. وكان الشباب،

وخاصة في المدارس، نشطين بشكل خاص في ما يتعلق باليوم الوطني لغرس الأشجار، الذي يصادف أول يوم سبت من شهر كانون الأول/ديسمبر. وتزامن ذلك مع موسم الأمطار حيث يمكن للشتلات أن تتجذر بنجاح أكبر. وقد حفز الشباب على زراعة الأشجار والحفاظ عليها لضمان الاستدامة وإدارة موارد الغابات. ولم يكن الشباب قادة الغد فحسب، بل كانوا قادة اليوم.

وقالت **السيدة ن.و. أكورا** (أوغندا) إنه يرد نحو 160 شاباً يعملون في السياسة في أوغندا وإن المجلس الوطني للشباب يجتمع كل عام لمناقشة المسائل المتعلقة بالبرلمانيين الشباب والأوغنديين. وقد قدمت الحكومة الأوغندية برنامج سبل عيش الشباب، الذي يعمل على تمكين الشباب وتوفير فرص متساوية للحصول على الوظائف، فضلاً عن مشروع إيميوجا ونموذج تنمية الأبرشيات. ركزت هذه المبادرات بشكل خاص على الشباب، الذين يمثلون نسبة 75% من السكان، والوصول إلى المناصب القيادية في المقاطعات والمقاطعات الفرعية والأبرشيات والقرى لضمان تمثيل الشباب في جميع المقاطعات الأوغندية البالغ عددها 146 مقاطعة. وكان هناك أيضاً وزير الدولة لشؤون الشباب والطفل المسؤول عن مسائل الشباب. وقد شكل وباء كوفيد-19 والإيبولا تحديات في أوغندا، وتعمل الحكومة على رفع مستوى الوعي وتغيير العقليات. وحتى أكثر الأشخاص حرماناً لن يتم إغفالهم، وتعمل الحكومة على مساعدة الشباب. وأثنت على الرئيس يويري كاجوتا موسيفيني لعدد الشباب والشابات الذين تم تعيينهم كوزراء دولة وحكومة. ينبغي للبرلمانيين الشباب القيام بجولة مرجعية في أوغندا.

وقالت **السيدة هـ.ف. جافيت** (الهند) إن سكان الهند من بين أصغر سكان العالم سناً، حيث تتراوح أعمار نسبة 27.5% منهم بين 15 و29 عاماً. وبذلت الحكومة جهوداً لتوفير التعليم والمهارات والمرافق الطبية والبنية التحتية الرياضية للشباب لتمكينهم من المساهمة في تحقيق الاقتصاد الهندي وعملية بناء الأمة. وفي هذا الصدد، تلقى 99.6 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 12 و18 عاماً التطعيم الأول ضد فيروس كورونا، وحصل 7.9 مليون طفل على التطعيم الثاني بحلول تموز/يوليو 2022.

وتقوم الحكومة بمواءمة سياستها الوطنية للشباب مع أهداف التنمية المستدامة لإطلاق العنان لإمكانات الشباب. وسيتم اتخاذ الإجراءات في خمسة مجالات: تنمية الشباب؛ والتعليم والوظائف وريادة الأعمال؛ والقيادة الشابة والتنمية؛ الصحة واللياقة البدنية والرياضة؛ والاندماج الاجتماعي. وقد حدثت زيادة في المبادرات والحملات التي يقودها الشباب بشأن تغير المناخ، والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، وإصلاح التعليم.

وكانت هناك برلمانات وطنية للشباب في الهند تعمل على تعزيز الديمقراطية، وغرس شعور صحي بالانضباط، وضمان التسامح مع آراء الآخرين، وتعليم الشباب حول الإجراءات البرلمانية، وتعزيز الصفات القيادية، ومساعدة

الشباب على تحقيق إمكاناتهم الكاملة والمساهمة في بناء الأمة. نظمت إدارة شؤون الشباب مهرجانات برلمانية وطنية للشباب، عززت التكامل الوطني، وروح الوئام المجتمعي، والأخوة والشجاعة، وروح المغامرة بين الشباب. خلال المهرجان، يمكن للشباب إظهار مواهبهم الثقافية والمشاركة في الأنشطة التي تعكس روح الصداقة والسلام والتنمية. وتحتفل الهند بمرور 75 عاماً على الاستقلال وسيظل التركيز على الشباب عنصراً رئيسياً لتحقيق التقدم الوطني.

وأفاد **السيد د.ل. كيورابيتسي** (بوتسوانا) أن بوتسوانا تضم 65 عضواً في البرلمان، خمسة منهم تحت سن الـ45 عاماً. ومن بين هؤلاء الأعضاء الخمسة في البرلمان، ترد امرأة واحدة فحسب. كان لدى جميع الأحزاب السياسية اتحادات شبابية، كان رؤساؤها أعضاء في اللجان التنفيذية أو المركزية للأحزاب السياسية. ومع ذلك، ظل تمثيل الشباب ناقصاً في هيئات صنع القرار الرئيسية بسبب نظام التصويت بالأغلبية ونقص التمويل للأحزاب السياسية.

وقد أصدرت محكمة الاستئناف حكماً يلغي تجريم العلاقات الجنسية المثلية، لكن الشباب ما زالوا يواجهون مشاكل تتعلق بالبطالة والعمالة الناقصة، وعدم إمكانية الوصول إلى الفرص الاقتصادية والتجارية، والصحة الجنسية والإنجابية. وظل الإجهاض غير قانوني إلا في حالة وجود خطر على الحياة.

وقالت **السيدة لاروش** (كندا) إن المشاركة الكندية والمشاركة السياسية للشباب ساهمت في تطورهما الإيجابي. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن العديد من الشباب يعتبرون أنه من المهم أن يكونوا أعضاء نشطين في المجتمع وقد شاركوا بالفعل بطرق عديدة. وعلى الرغم من أن المشاركة الانتخابية بين الشباب كانت منخفضة مقارنة بالأجيال السابقة، إلا أن نسبة 67% من الشباب أجروا أبحاثاً حول مواضيع سياسية، و48% وقعوا على عريضة عبر الإنترنت، و37% اشتروا منتجاً لأسباب أخلاقية. وشاركوا في الأنشطة الرياضية والترفيهية والثقافية والمدرسية والمجتمعية. ومن المثير للقلق أن العديد منهم كانوا جزءاً من جيل عالق بين آبائهم وأطفالهم، وأن واحداً من كل خمسة شباب كنديين يقوم بأعمال غير مرئية، لذلك من المهم النظر في كيفية التعرف على هذا العمل. وستحتاج مسألة التمويل إلى مزيد من البحث. وكان لدى العديد من الأحزاب السياسية مجالس للشباب، التي يمكن أن تساعد في رفع مستوى الوعي بالمسائل التي يواجهها الشباب. وقد أطلقت منظمة "الصوت المتساوي"، وهي منظمة ساعدت النساء على بدء حياتهن المهنية السياسية، مبادرة *"بنات التصويت"*. ونظمت فعاليات في كانون الأول/ديسمبر للاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة وفي آذار/مارس للاحتفال باليوم العالمي للمرأة. وقد استفادت من هذه المنظمة من خلال تلقي التوجيه لبدء مسيرتها السياسية.

وقال **السيد و. سيرفيني** (أوروغواي) إن المشرعين وأعضاء السلطة التنفيذية، بما في ذلك الرئيس ونائب الرئيس، كانوا يروجون لحملة *أنا أقول نعم للشباب* التي أطلقها الاتحاد البرلماني الدولي في البرلمان لتحفيز مشاركة الشباب في

السياسة، التي حظيت بدعم متعدد الأحزاب. وهذا أمر مهم لأنه سيساعد على إثارة الاهتمام بالسياسة بين الشباب، كما أنه سيدفع الأحزاب السياسية إلى الترحيب بالشباب وزيادة تمثيلهم. إن النسبة الكبيرة من الشباب في العالم لا تنعكس في البرلمانات. وسيستمر العمل في الحملة، وهو أمر ضروري لأن العديد من المشرعين انضموا أيضاً إلى الحملة. في الفترة من 11 إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ستستضيف الأوروغواي القمة العالمية الثانية للجان المستقبل، التي ستستضيف خلالها أنشطة للشباب لتعزيز حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*.

وأفاد **السيد أ. عبد الرحمن كوكو** (تشاد) أنه تم إدخال آلية في المجلس الوطني الانتقالي لضمان التمثيل المباشر للشباب من خلال حصة تبلغ نسبة حوالى 10%. وحضر الشباب في الهيئات الأخرى، مما رفع مستوى التمثيل إلى ما يقرب من نسبة 30%، وكان رئيس تشاد على علم بالمسائل التي تمس الشباب لأنه لم يتجاوز الأربعين من عمره. وتم تشكيل وفد من البرلمانيين الشباب يتولى مهمة الدبلوماسية البرلمانية وإبلاغ المجلس الوطني الانتقالي بمسائل الشباب. ومن المهم رفع مستوى الوعي بالإجراءات التشريعية لدى القيادات الشبابية في الأحزاب والمنظمات. وكان التحدي يتمثل في اتباع نموذج تشاد من خلال إنشاء هيئات شبابية في جميع الأحزاب السياسية ومجلس وطني للشباب لتمكين التبادلات في المجال السياسي وفي المنظمات. كان لا بد من كسر الحواجز بين الأجيال وكان القبول المتبادل ضرورياً للانتقال إلى برلمانات جديدة، والتأكد من أن التشريعات لا تميز ضد الشباب وتنفيذ حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!*.

وذكرت **السيدة ب.أ. كومار الدين** (إندونيسيا) أن مجلس النواب الإندونيسي يعمل باستمرار على تعزيز مشاركة الشباب. تم تشكيل تجمع الشباب الإندونيسي قبل ثلاث سنوات، وهو يضم 72 عضواً في البرلمان تتراوح أعمارهم بين 21 و40 عاماً من 8 أحزاب سياسية و11 لجنة برلمانية. وهي تدعم بشكل كامل الجهود الرامية إلى زيادة مشاركة الشباب، وقد عززت، منذ إنشائها، تطلعات الشباب من خلال عقد جلسات استماع ونقاشات وفعاليات عامة جنباً إلى جنب مع المنظمات الشبابية لتدريب الشباب على صنع السياسات. وستكون الانتخابات الرئاسية والتشريعية للعام 2024 فرصة لزيادة مشاركة الشباب في صنع القرار. ويمثل الشباب أكثر من نصف الناخبين في إندونيسيا، وقد بدأت الأحزاب السياسية في استهدافهم من خلال الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي، وإنشاء روابط مع شخصيات عامة شابة، وتنفيذ إجراءات بشأن المسائل ذات الصلة. ولكن من المؤسف أنهم لم يوفروا الفرص للشباب لدخول السياسة. وورد نقص في دعم السياسات ولم تكن ترد حصة للشباب لزيادة تمثيلهم في السياسة والمناصب العامة، على الرغم من إدخال حصة للنساء قبل 15 عاماً. وفي قمة شباب الـ20، قدمت الحصة القانونية للشباب في المكاتب

العامة، التي تم اعتمادها كجزء من بيان شباب الـ20، وفي إندونيسيا استمرت الجهود الرامية إلى إدخال حصة وطنية للشباب.

المساهمة في أعمال الجمعية العامة الـ146

دعت **الرئيسة** المنتدى إلى النظر في موضوع المناقشة العامة، *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة: مكافحة التعصب*، ومشروعي القرارين قيد النظر: *الهجمات والجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي والجهود البرلمانية لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*. وقبل أن تفتتح الكلمة، نوهت بالعمل الذي قام به السيد و. ليخت (ألمانيا)، المقرر المعني بمشروع القرار المتعلق بالهجمات والجرائم الإلكترونية الذي كان غائباً، ودعت المقرر المعني بمشروع القرار المتعلق بتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات إلى تقديم لمحة عامة عن تقريره.

وقال **السيد م. أ. راكوتومالالا** (مدغشقر)، مقرر مشروع القرار المتعلق بتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات، إن آثار تغير المناخ تتفاقم وإن شباب اليوم والغد هم الذين سيتحملون العواقب. وهم يتخذون إجراءات لمعالجة تغير المناخ، الذي يتمثل السبب الرئيسي له في إزالة الغابات في أجزاء معينة من العالم. وعلى الرغم من أن بعض الغابات كانت بمثابة مصارف للكربون، إلا أن بعضها الآخر أنتج ثاني أكسيد الكربون. يعتمد صافي تدفق ثاني أكسيد الكربون على العوامل الطبيعية. أدت الأنشطة البشرية، مثل إزالة الغابات وتدهورها، إلى إطلاق ثاني أكسيد الكربون. ومع ذلك، يمكن للبشر زيادة تخزين الكربون في المناطق الاستوائية من خلال حماية الغابات وتوسيعها. يمكن لثاني أكسيد الكربون المنبعث من خلال الأنشطة البشرية أن يساهم في تأثير الإخصاب. وينبغي أن يساعد القرار البرلمانات على التركيز على الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وينبغي للإطار القانوني أن يحدد التدابير العامة لمعالجة أسباب إزالة الغابات. وينبغي أن تحدد الإجراء الذي يتعين اتخاذه ضد جهات فاعلة محددة، والآليات التي يتعين تطبيقها والأنشطة التي يتعين تنفيذها. وينبغي أن يعكس هدف الحد من انبعاثات الكربون ضمن إطار زمني محدد من خلال برامج محددة.

وينبغي للبرلمانات أن تحدد الهيئات الوطنية والإقليمية والمحلية التي يتعين إنشاؤها من أجل تنسيق العمل. يمكن للمنابر الوطنية والإقليمية أن تسهل المشاورات مع ممثلي الجهات المعنية من المجتمع المحلي والقطاع الخاص والشركاء التقنيين والماليين والتوجيه الاستراتيجي منهم. ومن شأن هذه المشاورات أن تساعد في الاستفادة من الموارد المتاحة من خلال عملية شاملة وتشاركية.

وينبغي للبرلمانات أن تكفل ورود مختبرات فعالة لرصد الغابات فضلاً عن خفض مستويات الكربون في جميع البلدان. وينبغي أيضاً إطلاق برنامج آمن لتكنولوجيا المعلومات لرصد مبادرات الحد من الكربون، وحماية المعلومات المتعلقة بإدارة الأنشطة ومراقبتها وتطويرها.

وينبغي للبرلمانات تعزيز تثقيف الشباب حول البيئة وحرائق الغابات والأنشطة البشرية التي تضر بالبيئة. لقد أصبحت المياه أكثر ندرة، مما تسبب في أزمة إنتاج الغذاء، وينبغي للشباب أن يدركوا الدور الذي تؤديه الغابات في امتصاص المياه. وينبغي أن يكون التمويل المرتبط بتنفيذ القرار شاملاً.

وقالت **السيدة أ.أ. رودريغيز مونتيرو** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) إن بوليفيا تمر بواحدة من أسوأ الفترات التي مرت بها ديمقراطيتها. لقد ظل الحزب السياسي نفسه في السلطة لأكثر من 15 عاماً ولم ترد مساحات لتغيير الوضع الراهن للشباب. وقد بدأ هذا الحزب في الترويج لنظام شمولي، وأولئك الذين يعارضونه، ولا سيما الشباب وذوي الآراء السياسية المختلفة، يواجهون السجن. ورد ما يقرب من 200 سجين سياسي في بوليفيا وكانت الجهود جارية لإزالة أولئك الذين لديهم آراء معارضة من الأدوار العامة. وكانت الجهود المبذولة لإضفاء الطابع الأيديولوجي على النشاط العام على المستويين الدولي والوطني مثيرة للقلق. أصبح البوليفيون مستقطبين ووقعت إضرابات في جميع أنحاء البلاد. ويشعر الشباب بالخوف مما يمكن أن يحدث ويحذرون من وجود مجموعات عنيفة تعمل لصالح الحكومة، مما يحد من الحق في حرية التعبير والحق في الاحتجاج. وتطالب مجموعات مختلفة، مثل السكان الأصليين والشباب والنساء، بإصلاح ديمقراطي جوهري، وتشعر بالقلق إزاء الفساد، وخاصة داخل المستويات العليا من المجتمع البوليفي.

وذكر **السيد م. كومالو** (إسواتيني) أن السياسة الخارجية لبلده تتمثل في تعزيز العلاقات الطيبة مع الجميع. وتعزز ثقافة إسواتيني مشاركة الشباب والتعايش السلمي والتسامح. وتمت معالجة المسائل من منظور اجتماعي واقتصادي، وتم تعظيم الاندماج السياسي. فالتعليم هو حجر الأساس في التعايش الاجتماعي، وقد بُذلت جهود لإدخال التعليم الابتدائي والثانوي المجاني للجميع، بغض النظر عن الدين أو الثقافة أو الجندر، وتوفير المنح الدراسية لطلاب الجامعات. ومن الممكن أن تتسبب الانقسامات الاقتصادية في حدوث نزاعات، وقد حاولت حكومة إسواتيني توسيع صناديق التنمية الإقليمية وإدخال برامج داخل المدارس وخارجها. كان هيكل المشيخة شاملاً ويتألف في الغالب من الشباب. لقد كانت جائحة كوفيد-19 والأعاصير وبطء النمو الاقتصادي أكبر مصادر عدم الاستقرار والمشاكل الوطنية.

وذكر **السيد ت. جانزوريغ** (منغوليا) أن السياسات الوطنية أساسية لنجاح منغوليا. تم سن قانون تنمية الشباب، وهو استراتيجية وطنية طويلة الأجل لحل مسائل مثل البطالة بين الشباب والتنمية والصحة والتمكين في العام 2017. وفي ما يتعلق بتمكين الشباب، فقد ضمن القانون أن الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 عاماً يمثلون نسبة 10%

من العاملين في البرلمان والحكومة. كما أدى القانون إلى زيادة المشاركة السياسية للشباب من نسبة 10% إلى 40%. وينبغي للهيئات ذات الصلة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والحكومة، تخصيص موارد كافية لضمان التنفيذ الفعال والمساءلة والالتزام. وعلى المستويين الإقليمي ودون الوطني، كان لا بد من اتخاذ إجراءات في ما يتعلق بالواجب الجماعي لتحقيق الأهداف، ودعم الالتزامات السياسية لإحداث التغييرات، ودفع الدول والمؤسسات السياسية إلى قول نعم للشباب.

وذكر **مروان عبيد علي عبيد المهيري** (دولة الإمارات العربية المتحدة) أن العالم لا يزال يشهد هجمات على أماكن العبادة، وانتشار خطاب الكراهية على الإنترنت، والعنف ضد الأقليات. ويجري العمل على سن قوانين تحظر أي نوع من التمييز. وينبغي للبرلمانات أن تناقش الآليات والتشريعات اللازمة لمنع خطاب الكراهية، وأن تؤدي دوراً حاسماً في إصدار التشريعات، وضمان تنفيذها وتعزيز التعايش السلمي والتسامح. وفي هذا الصدد، أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة وزارة التسامح والتعايش والبرنامج الوطني للتسامح. وقد سلط الضوء افتتاح بيت العائلة الإبراهيمية، وهو مركز متعدد الأديان، على أهمية التعايش، بغض النظر عن الدين أو الجنسية. وفي ما يتعلق بالتعاون الإقليمي، تم التوقيع على اتفاق مع إسرائيل لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

وقال **السيد م.** بوفا (سورينام) إنه يؤيد عمل رئيس ومجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب. ويحتاج البرلمانيون والقادة الشباب إلى تعزيز السلام والتسامح داخل منتدى البرلمانيين الشباب وعلى جداول الأعمال الوطنية والبرلمانية. وينبغي إشراك الشباب في معالجة المسائل التي تهمهم، وقد بُذلت جهود في سورينام لتعزيز مشاركتهم. وفي هذا الصدد، فإن استخدام الشباب لوسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن يكون سلاحاً ذا حدين، ومن المهم استكشاف سبل لزيادة إشراك الشباب. وينبغي للبرلمانيين التأكد من أن جدول أعمال الشباب يظل أولوية حيث تركز الحكومات على الاقتصاد وتغير المناخ والكوارث والحروب والهجمات الإرهابية. وينبغي سن تشريعات وسياسات تتجاوز مجرد ضمان مشاركة الشباب ويكون لها أثر ملموس عليهم. وينبغي زيادة عمالة الشباب حتى يتمكن الشباب من الاعتماد على مستقبل آمن وصحي ومشرق.

وقالت الرئيسة إن دور البرلمانيين هو ضمان تمتع الشباب بالمستقبل السلمي الذي يستحقونه.

وقال **السيد ك.و. ريتر أوكامبو** (المكسيك) إن معالجة المسائل كمشرعين شباب في جمعية دولية يمثل فرصة للقيام بالعمل البرلماني بشكل تعاوني. وتيسر هذه الأنواع من المساحات التعاون الدولي وتبادل المعرفة بشأن المسائل العالمية، مثل تغير المناخ، وتنفيذ السياسات الداخلية للتغلب على التحديات المحلية. وتظل المكسيك ملتزمة بتحسين الحياة وجعل الجمعية العامة مثمرة قدر الإمكان.

وأفادت **السيدة ت. جوتون** (موريشيوس) أن الشباب يقضون وقتاً طويلاً على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو أمر مثير للقلق لأنها موطن التضليل والمعلومات الخاطئة والأخبار المزيفة وخطاب الكراهية والإساءة عبر الإنترنت. ويمكن أن تؤدي هذه المسائل إلى مشاكل مجتمعية، حيث أظهرت الإحصائيات أن شاباً واحداً يفكر في الانتحار كل 30 ثانية. وكثيراً ما يقع البرلمانيون الشباب، ولا سيما النساء، ضحايا للهجمات والمضايقات والجرائم والعنف في الفضاء الإلكتروني، ومن المهم النظر في ما إذا كانت تلك الهجمات تحد من حريتهم في التعبير. ومن الممكن تثبيط الشباب الذين شهدوا تلك الهجمات، وخاصة في البلدان التي تفتقر إلى الدعم، عن دخول عالم السياسة. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يشجع اعتماد قوانين لمنع التحرش والعنف ضد البرلمانيات، كما كان الحال في بوليفيا والمكسيك والجمهورية التونسية. وينبغي للمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن تعمل بشكل جماعي على زيادة الضغط في هذا الصدد لأن أصحاب منصات التواصل الاجتماعي لم يتحملوا المسؤولية وبعض البلدان لم يكن لديها حتى مشرفين على فيسبوك، مما شكل تهديداً وطنياً.

وقالت **السيدة س. رفيعي** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) إن اختلال توازن الكربون يمثل أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية ويؤثر على الأرواح ويضر بالصحة ويسبب الوفيات. وقد أدت التدخلات البشرية وكذلك العقليات التوسعية والرأسمالية إلى تشويه توازن الطبيعة، وتدمير البيئة والموارد الطبيعية، وتلويث الأنهار والمحيطات، وانخفاض التنوع البيولوجي. وكان التوجه نحو الاستهلاك يؤدي إلى مزيد من الدمار وارتفاع مستويات التلوث وإنتاج المزيد من الكربون. لقد شجعت الإنترنت الشباب على إهدار الموارد الطبيعية.

وذكرت **السيدة هـ. ف. جافيت** (الهند) أن الإنترنت هي إحدى أهم الوسائط للمواطنين والمجتمع المدني والشركات والحكومات للتواصل ونشر المعلومات. وقد أدت جائحة كوفيد-19 إلى تسريع رقمنة الأنشطة. ويرد في الهند أكبر عدد من المراهقين في العالم، وأكثر من 850 مليون مستخدم للإنترنت، معظمهم من الأجيال الشابة.

فلقد قدم الفضاء الإلكتروني فرصاً، ولكنه قدم أيضاً تحديات أمنية للمستخدمين الشباب، ومن المهم أن يفهموا كيفية حماية أنفسهم من الجرائم الإلكترونية. وفي هذا الصدد، أطلقت وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات مشروع التثقيف والتوعية بأمن المعلومات لزيادة الوعي بالنظافة الإلكترونية، وأصدرت وزارة الداخلية كتيباً عن السلامة الإلكترونية للمراهقين. وقام المجلس المركزي للتعليم الثانوي ومؤسسة CyberPeace أيضاً بوضع دليل للسلامة على الإنترنت لطلاب المدارس الثانوية. ويمكن للشباب أيضاً تعزيز أنظمة الأمن الإلكتروني، وقد أطلق مجلس عموم الهند للتعليم الفني ووزارة التعليم ومؤسسة CyberPeace مشروع eSaksham لمعالجة النقص في المتخصصين في مجال الأمن الإلكتروني ولمساعدة الشباب على إنشاء نظام للأمن الإلكتروني. أطلقت وزارة الإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات

برنامج Cyber Surakshit Bharat لتعزيز هذا النظام في الهند. وأنشأت الحكومة أيضاً المركز الهندي لتنسيق الجرائم الإلكترونية في وزارة الداخلية وأطلقت بوابة وطنية للإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية برقم مجاني للمساعدة في الإبلاغ عن الجرائم الإلكترونية. وكانت مراكز الشرطة والمؤسسات المالية وشركات الاتصالات جزءاً من منصة استجابت بسرعة للجرائم الإلكترونية وشاركت المعلومات.

وخصصت الحكومة موارد لدعم تنمية الشباب، ومن خلال زيادة الوعي بالأمن الإلكتروني بين الأجيال الشابة، فإنها ستمنع الجرائم الإلكترونية في المستقبل.

وقالت **السيدة ب. أ. كومار الدين** (إندونيسيا) إن موضوع المناقشة العامة جاء في الوقت المناسب لأن حالات التمييز والتعصب آخذة في التزايد. ففي العام 2020، سجلت منظمة إندونيسية غير حكومية نحو 180 انتهاكاً للحق في حرية الدين، مثل تدمير دور العبادة. ومع ذلك، في العام 2022، وجدت المنظمة نفسها أنه يرد قدر أكبر من الحرية الدينية بسبب سياسة الاعتدال الديني التي روجت لها الحكومات المحلية والمركزية. وينبغي أن يستمر العمل على تعزيز حرية الدين.

ويشكل الشباب عنصراً أساسياً في تعزيز التسامح في جميع أنحاء العالم. لقد قادوا الابتكار الذي بنى السلام المستدام. وفي المدارس الإندونيسية، أشارت الدراسات الاستقصائية إلى أن نسبة 70% من الطلاب يؤيدون إدخال أماكن العبادة لديانات الأقليات، وكانت نسبة 80% مهتمين بالتعرف على الديانات المختلفة، ونسبة 99% يؤيدون تعزيز التنوع. وينبغي لنظام التعليم أن يضمن قيام المدارس والمعلمين بتعزيز التسامح والتعاطف والوحدة والتنوع والحوار بين الناس من مختلف الأعراق والمجموعات العرقية والأجناس والأديان. وينبغي للبرلمانيين أن يضمنوا عدم استمرار التعصب والتمييز والعنف والظلم في المستقبل من خلال الشباب. وينبغي أن يرد دعم مؤسسي لتعزيز مجتمع سلمي وشامل ومتسامح، وينبغي تسهيل قيادة الشباب لضمان مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار والمفاوضات.

وذكرت **السيدة ف. ماسيكو** (جنوب إفريقيا) أنه على الرغم من الانتقال السلمي والتفاوضي من الفصل العنصري إلى الديمقراطية وإلغاء قوانين وأفعال الفصل العنصري، فإن العنصرية والتمييز العنصري والتحيز لا تزال قائمة. وفي العام 2018، تم طرح مشروع قانون منع ومكافحة جرائم الكراهية وخطاب الكراهية وظل قيد النظر. ويعتبر مشروع القانون جريمة الكراهية وخطاب الكراهية جريمة، ويسمح بمحاكمة مرتكبي تلك الجرائم، ويحدد العقوبات. وتماشياً مع إعلان وبرنامج عمل ديربان، اعتمدت الحكومة خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وألزمت جميع قطاعات المجتمع بتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وزيادة الوعي بمسائل المساواة ومناهضة العنصرية والتمييز. ويجب على البرلمانيين الشباب أن يظلوا ملتزمين بدعم حقوق الإنسان للجميع، وخاصة

النساء لأنهن أكثر عرضة لعدم المساواة والتمييز والعنف. وينبغي للبرلمانيين الشباب أن يحثوا بلدانهم على الانضمام إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري أو التصديق عليها إذا لم يكونوا قد فعلوا ذلك بالفعل. وينبغي لهؤلاء البرلمانيين أيضاً أن يضمنوا أن حكوماتهم لديها خطط تنفيذ وآليات متابعة لإعلان وخطة عمل ديربان وجميع الالتزامات الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وقالت **السيدة هـ. فوجستاد** (المديرة التنفيذية للشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل) إنه على الرغم من أن نسبة 52% من سكان العالم تقل أعمارهم عن 30 عاماً، فإن نسبة 2.6% فحسب من البرلمانيين ينتمون إلى هذه الفئة العمرية. ومن الضروري أن يتم تمكين الشباب والمراهقين وألا يعيق التسلط عبر الإنترنت مشاركتهم. وقد أطلقت الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل حملة تبين أن البيانات والتدخلات المشتركة بين القطاعات يمكن أن تمكن الشباب.

وتم عرض شريط فيديو قصير للترويج لحملة 1.8 مليار شاب من أجل التغيير في سياق المنتدى العالمي للمراهقين.

وذكرت **السيدة ب. أغيري** (إكوادور) أنها تدعم الشباب في البرلمانات وفي جميع مناصب السلطة في المدن والمناطق والحكومات. وكانت الذكرى السنوية الـ10 لمنتدى البرلمانيين الشباب فرصة للشباب للتفكير في كيفية تغيير المجتمع. ويمكنهم المساهمة في الجمعية العامة الـ146 من خلال تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة.

ويحمي الدستور الإكوادوري حقوق الطبيعة وينبغي للبرلمانات الأخرى أن تحذو حذوه. وسيشهد جيلها الدمار الذي يحدثه تغير المناخ، وتقع على عاتق الحاضرين في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي التخفيف من هذا الضرر. وتتمتع البلدان النامية بموارد طبيعية أكبر ولكن مستويات الفقر مرتفعة، وتحتاج بلدان أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص إلى المساعدة لحماية غابات الأمازون المطيرة. وتساءلت عن كيفية وجود محاكم لحماية الاستثمارات وتحصيل الديون المالية، ولكن لا ترد محاكم لتحصيل الديون البيئية.

وأدى عدم المساواة إلى العنف والجوع وسوء التغذية والفقر. ووفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، فإن ثمانية أشخاص يمتلكون القدر نفسه من الثروة التي يمتلكها أفقر 3.6 مليار شخص، كما تم إخفاء 7.6 تريليون دولار أمريكي في الملاذات الضريبية. ويلزم اتخاذ تدابير للقضاء على تلك الملاذات الضريبية ومكافحة الفقر وضمان حرية الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم على جميع مستويات المجتمع.

انتخابات مجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب

أشارت **الرئيسة** إلى أن فترة ولاية الأعضاء الحاليين في المجلس ستنتهي في نهاية الجمعية العامة الحالية، وبالتالي سيتم انتخاب الأعضاء الجدد، الذين يتألفون من امرأة واحدة ورجل واحد من كل مجموعة جيوسياسية، للعمل لفترة سنتين.

ولفتت الانتباه إلى عرض العمل الذي قام به مجلس الإدارة الحالي خلال العامين الماضيين وشكرت مجلس الإدارة المنتهية ولايته والأمانة العامة على عملهما ودعمهما.

وقالت **السيدة ز. هلال** (أمينة سر منتدى البرلمانيين الشباب) إن المرشحين الذين رشحتهم مجموعاتهم الجيوسياسية للانتخاب كأعضاء في مجلس الإدارة هم، عن المجموعة الإفريقية، السيدة إ.ت. موتيكا (ناميبيا)، وسعادة السيد محمد أنور بوشويط (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)؛ وعن المجموعة العربية، سعادة السيدة سارة محمد فلكناز (دولة الإمارات العربية المتحدة)، وسعادة السيد كمال آيت ميك (المملكة المغربية)؛ وعن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، السيدة د. ر. إستي (إندونيسيا) والسيد ف.ك.ل. فاكافانوا (تونغا)؛ وعن مجموعة أوراسيا، لم يكن هناك سوى ترشيح للسيدة هـ. هاكوبيان (أرمينيا)، وسيظل المنصب المتبقي شاغراً؛ وعن مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، السيدة ب. أغيري (إكوادور) والسيد و. سوتو بالاسيوس (بيرو)؛ وعن مجموعة 12+، السيدة و. رودينكو (أوكرانيا)، والسيد د. كاردن (المملكة المتحدة).

واعتبرت **الرئيسة** أن المنتدى يرغب في انتخاب هؤلاء المرشحين للعمل كأعضاء في مجلس الإدارة للفترة 2023-2025 ودعت المرشحين إلى تقديم أنفسهم بإيجاز، بما في ذلك مجالات اهتمامهم الرئيسية.

ولقد تقرر ذلك.

وأبرز **سعادة السيد محمد أنور بوشويط** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية) أن انتخاب مجلس الإدارة المنتهية ولايته قد تم خلال جائحة كوفيد-19 ولكن عمله أظهر أن الشباب يمكنهم تحقيق إنجازات في الظروف الصعبة.

وقالت **السيدة هـ. هاكوبيان** (أرمينيا) إن نسبة 72% من النواب في الجمعية الوطنية لأرمينيا هم من الشباب.

وذكرت **السيدة ب. أغيري** (إكوادور) أنه ينبغي حماية غابات الأمازون المطيرة وأنها تدافع عن حقوق الطبيعة. وينبغي دعم الحق في العدالة والمساواة والتعليم والرعاية الصحية المجانية الشاملة وعالية الجودة. لا ينبغي لأحد أن يموت بسبب عدم حصوله على الرعاية الطبية. وللشباب الحق في المشاركة في الحياة السياسية والعيش بكرامة في أمريكا اللاتينية. وأعربت عن تطلعها إلى الدفاع عن حقوقهم وتحقيق إنجازات في هذا الصدد.

وقال **السيد د. كاردن** (المملكة المتحدة) إنه متحمس لإحداث فرق. وتقع على عاتق البرلمانيين مسؤولية استخدام أصواتهم لمن ليس لهم صوت في البلدان الأخرى.

وأفادت **السيدة و. رودنكو** (أوكرانيا) أنها بدأت فترة ولايتها الثانية في مجلس الإدارة، وأعربت عن أملها في أن تكون همزة الوصل بين عمل مجلسَي الإدارة المنتهية ولايته والقادم. كان متوسط العمر داخل البرلمان الأوكراني أقل من 41 عاماً، وهو من الأصغر سناً في العالم.

واجتمع مجلس الإدارة في جلسة مغلقة، حيث تم انتخاب السيد د. كاردن رئيساً.

تقديم الرئيس الجديد لمجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب

استؤنف الاجتماع، وترأسه السيد د. كاردن.

وقال **الرئيس** إنه ممتن لانتخابه رئيساً لمجلس الإدارة، وإنه يتطلع إلى القيام بواجباته. لقد دعم حقوق الإنسان، وحقوق الأقليات والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، ومكافحة العنصرية. وأعرب عن أمله في أن يقوم جميع أعضاء المنتدى بحماية سمعة الاتحاد البرلماني الدولي والحفاظ عليها ووضع المسائل التي تهم الشباب في جداول الأعمال السياسية الوطنية. وتشمل هذه المسائل البيئة وتغير المناخ وتكلفة المعيشة والنزاع. سيقدم الدعم ويستمع إلى التوجيهات.

الأعمال التحضيرية للجمعية العامة الـ147 (تشرين الأول/أكتوبر 2023)

اقترح **الرئيس**، بناء على الاقتراح المقدم من مجلس إدارة المنتدى، ترشيح السيدة أو. رودينكو (أوكرانيا) لتكون مقررة التقرير الاستعراضي العام للشباب بشأن القرار الذي ستناقشه اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان في الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المقبلة. وتم تأكيد الترشيح من قبل المنتدى.

ما يستجد من أعمال

قالت **السيدة ز. هلال** (أمينة سر منتدى البرلمانيين الشباب) إن النسخة التاسعة للمؤتمر العالمي للبرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي ستعقد في هانوي، فيتنام في الفترة من 15 إلى 17 أيلول/سبتمبر 2023. وتشمل الأنشطة القادمة الأخرى دعم البرلمانات في تنفيذ حملة *أنا أقول نعم للشباب في البرلمان!* ومواصلة تنفيذ سلسلة التمكين للبرلمانيين الشباب.

واختتمت الجلسة عند الساعة 17:15.

حلقة نقاش:

العمل البرلماني حول التنوع البيولوجي:

ترجمة الالتزامات العالمية إلى تدابير وطنية

الإثنين، 13 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

افتتحت الفعالية عند الساعة 09:30 من قبل السيدة أ. بلاغوجيفيتش، مديرة برنامج الاتحاد البرلماني الدولي للتنمية الدولية، التي أدارت حلقة النقاش.

قالت **مديرة المناقشة** إن الاتحاد البرلماني الدولي ظل ينفذ، على مر السنين، أعمالاً بشأن تغير المناخ بشكل عام. ويؤدي التدهور البيئي إلى تفاقم أزمة التنوع البيولوجي، التي قد تتفاقم إذا لم يتم اتخاذ إجراءات عاجلة.

وتهدف حملة *برلمانات من أجل الكوكب*، التي أطلقها الاتحاد البرلماني الدولي في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي، إلى حشد العمل البرلماني واستندت إلى مفهوم بسيط مفاده أن العمل المناخي يبدأ في الداخل وأن البرلمانات والبرلمانيين ينبغي أن يكونوا قدوة يحتذى بها. لقد شجع الجزء الأول من الحملة، *برلماني*، البرلمانات على أن تصبح أكثر مراعاة للبيئة. أما الجزء الثاني، *كوكبي*، فقد ساعد البرلمانات على تكثيف الإجراءات من خلال التشريعات والموازنات والتدقيق في التدابير الحكومية لتنفيذ اتفاق باريس.

وتم عرض فيديو ترويجي لحملة برلمانات من أجل الكوكب.

وأفاد **السيد ب. بيسوباتي** (رئيس برنامج التنوع البيولوجي والأراضي والحوكمة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، عضو فريق المناقشة، متحدثاً عبر الفيديو ومرفقاً ملاحظاته بعرض شرائح رقمية، أنه من النادر أن يعمل الأشخاص في المجال البيئي لإتاحة الفرصة للتحدث إلى البرلمانيين، الذين شكلوا السياسة العامة وعمليات صنع القرار على الصعيدين الوطني والعالمي. وكانت أكبر التحديات هي التواصل مع الناس، وشرح تغير المناخ، والتنوع البيولوجي وتحديات التلوث، والوقاية الاجتماعية. وقال ان البرلمانيون خبراء في هذا الصدد، وأعرب عن سروره لانضمامه إلى النقاش، خاصة لأنه كان أول نقاش حول التنوع البيولوجي يُعقد في جمعية عامة للاتحاد البرلماني الدولي.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، انعقد الجزء الأول من الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كونمينغ، الصين. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، عُقد الجزء الثاني في مونتريال، كندا، حيث تم الاتفاق على إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وكان المنتدى العالمي للبيئة متوافقاً مع خطة التنمية المستدامة. وقد حددت الإجراءات والأولويات والالتزامات لحماية الحياة على الأرض حتى العام 2030 وما بعده. وكان الموضوع

الرئيسي لمؤتمر الأطراف الخامس عشر هو *الحضارة البيئية: بناء مستقبل مشترك لجميع أشكال الحياة على الأرض*، ومن المهم ملاحظة أن "الحياة" تشمل الكائنات الحية المجهرية وديدان الأرض والنحل، التي تعتبر ضرورية لحياة الإنسان وسبل عيشه.

وأفضى مؤتمر الأطراف الخامس عشر إلى خمس نتائج رئيسية. أولاً، الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، الذي تم الاتفاق عليه بعد أربع سنوات من المفاوضات والذي كفل الحماية والاستخدام المستدام والتقاسم العادل لمنافع التنوع البيولوجي. ثانياً، أهداف التنوع البيولوجي العالمية الـ23، التي كانت جزءاً من المنتدى العالمي للتنوع البيولوجي. ثالثاً، خطة التنفيذ التي تضمنت خيارات التمويل. رابعاً، الخطة الطويلة الأجل لتنمية القدرات التي تعترف بالاختلافات في الطرق التي يمكن بها للبلدان أن تستجيب للتحديات على المستويين الوطني والمحلي. خامساً، خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية). وكانت النتيجتان الثالثة والرابعة ذات أهمية خاصة لأنها ترتكز على التنفيذ الوطني. كان جوهر المنتدى العالمي للتنوع البيولوجي هو العيش في وئام مع الطبيعة من خلال حماية النظم البيئية والأنواع والتنوع على المستوى الجيني، ومعالجة الاستهلاك، والاعتراف بمساهمات الطبيعة، وتحديد طرق تنفيذ المنتدى العالمي للتنوع البيولوجي وتقاسم فوائد التنوع البيولوجي.

كان هناك أربعة أهداف ضمن إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. يضمن الهدف "أ" حماية التنوع البيولوجي على الأرض وفي المحيطات على نحو مستدام، وهو ما يتماشى مع هدفي التنمية المستدامة رقم 14 و15. ويتضمن الهدف زيادة النظم البيئية الطبيعية، والحد من خطر الانقراض وفقدان التنوع البيولوجي، والحفاظ على التنوع الجيني للحد من التهديدات التي تهدد الأمن الغذائي العالمي. ويركز الهدف "ب" على مساهمات الطبيعة لصالح البشر وكيفية استجابة الناس لهذا التنوع وتقديره والحفاظ عليه وتعزيزه.

ولقد كان التنوع البيولوجي مجانياً وقائماً في كل مكان لدرجة أننا اعتبرناه أمراً مفروغاً منه، ومع ذلك كنا نعتمد عليه. وكان الهدف "ج" هو تقاسم منافع الطبيعة واستخدام المعارف التقليدية القديمة للنساء والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية لتأمين التنوع البيولوجي والحفاظ عليه وصيانته. كان الهدف "د" هو النظر في الوسائل المتاحة للبلدان والجهات المعنية والحكومات وعامة الناس لتنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

ومن بين الأهداف العالمية للتنوع البيولوجي البالغ عددها 23 هدفاً، ركزت 8 أهداف على الحد من التهديدات التي يتعرض لها التنوع البيولوجي من خلال حماية النظم الإيكولوجية، وضمان الإدارة المستدامة للتنوع البيولوجي، والتعامل مع تجارة الحياة البرية، والحد من التلوث والتعامل مع تغير المناخ. وركزت خمسة منها على تقدير التنوع البيولوجي والاعتراف به والحفاظ عليه وحمايته. وركزت البلدان الـ10 المتبقية على تنفيذ وتعميم إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع

البيولوجي، بما في ذلك عن طريق خفض الإعانات التي تضر بالبيئة، وزيادة التدفقات المالية، والتعامل مع المعرفة التقليدية، وضمان المشاركة الفعالة للجهات المعنية.

كما قدم إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي أيضاً بعض الظروف التمكينية، التي تضمنت توفير إطار حوكمة متكامل يمكّن مقاربات الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله. وكان البرلمانيون هم أهم الجهات المعنية والداعمين لكلا النهجين لأنهم مرتبطون بالمجتمعات المحلية وصنع القرار الحكومي. ويجب تطبيق نهج شمولي تجاه البيئة لأنه من المستحيل تحقيق أهداف تغير المناخ من دون حماية التنوع البيولوجي وتقاسم فوائده ومنع تدهور الأراضي ومكافحة التلوث. وأشار إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي أيضاً إلى المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والنهج والظروف القائمة على حقوق الإنسان التي من شأنها ضمان المساءلة، وشفافية اتخاذ القرار والتنفيذ، ورصد التقدم والإبلاغ.

وتضمنت العناصر الإضافية لنتائج الدورة الـ15 لمؤتمر الأطراف ما يلي: النهج المعزز متعدد الأبعاد للتخطيط والرصد وإعداد التقارير والمراجعة؛ وخطة عمل بشأن الحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية للتنوع البيولوجي؛ واستراتيجية لحشد الموارد. وأشارت النتائج إلى أنه، في المتوسط، ترد حاجة إلى تخفيض مبلغ 500 مليار دولار أمريكي في الحوافز التي تضر بالتنوع البيولوجي وزيادة سنوية قدرها 200 مليار دولار أمريكي لحماية التنوع البيولوجي. وبالمقارنة، بلغ متوسط الاستهلاك العالمي للآيس كريم للعام 2022 ما قيمته 73.6 مليار دولار أمريكي، وقبل خمس سنوات، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنفق 193 مليار دولار أمريكي لمعالجة السمنة. وعلى الرغم من عدم ورود ترابط بين هذه الأرقام، فقد أوضحت أن جمع 200 مليار دولار أمريكي لحماية الحياة على الأرض أمر واقعي بدعم سياسي. كما دعم إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الأولويات المحددة على المستوى الوطني من خلال الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وكان لديه استراتيجية اتصالات لدعم تلك الإجراءات.

وشكّل النساء ربع أعضاء البرلمان وثلثهم من الشباب. وستؤدي هذه المجموعات دوراً هاماً في حماية مستقبل الكوكب. وعلى وجه الخصوص، كان للشباب تأثير متزايد. وستكون المشاركة البرلمانية المتسقة مع هذه التشكيلة السكانية ذات قيمة كبيرة. وينبغي للبرلمانيين أن يساعدوا في دمج الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي على المستوى المحلي والوطني والعالمي. وينبغي لهم أيضاً أن يعملوا على تعزيز النهج الذي يشمل المجتمع بأكمله والحكومة بأكملها لدعم تلك الأنشطة واقتراح ابتكارات لإجراءات التمويل. وكان جمع 200 مليار دولار أمريكي مطلباً عالمياً وتدريجياً يتعين على البلدان الوفاء به.

وقالت **مديرة المناقشة**، بعد أن شكرت السيد ب. بيسوباتي على العرض الذي قدمه، إنه في اليوم السابق، خلال جلسة صياغة قرار بشأن الجهود البرلمانية لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات، تم اعتماد تعديلين يشيران إلى إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

وقال **السيد وانغ يي**، (عضو لجنة حماية البيئة والحفاظ على الموارد التابعة لمجلس الشعب الصيني)، المتحدث الضيف، في رسالة فيديو مسجلة مسبقاً إن التنوع البيولوجي عنصر مهم لبقاء الإنسان وتنميته. وقد أفاد المنتدى الاقتصادي العالمي أن أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي ما يعادل 44 تريليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، يعتمد على الطبيعة وخدماتها. ويعتمد أكثر من ثلاثة مليارات شخص على المحيطات والتنوع البيولوجي في سبل عيشهم، في حين يعتمد أكثر من 1.6 مليار شخص على الغابات. ويعتمد حوالى نسبة 70% من الأشخاص الذين يعيشون في فقر على الزراعة وصيد الأسماك والغابات. وتبين هذه الأرقام أن البشرية والطبيعة تتقاسمان مستقبلاً مشتركاً. ويهدد فقدان التنوع البيولوجي رفاهية الإنسان، والحصول على الغذاء والرعاية الصحية والطاقة والسلامة. وقد أثر ذلك أيضاً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وقد سعت الصين إلى إنجاح الدورة الـ15 لمؤتمر الأطراف. وقد استضافت قمة القادة في كونمينغ وشجعت على اعتماد إعلان كونمينغ، الذي أرشد المشاورات بشأن إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. أعلن الرئيس شي جين بينغ أن الحكومة الصينية ستقدم 1.5 مليار يوان لإنشاء صندوق كونمينغ للتنوع البيولوجي وأنشأت المجموعة الأولى من خمس حدائق وطنية من شأنها إنشاء أكبر نظام للحدائق الوطنية في العالم في الصين. وينبغي بذل الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء، وفي الدورة الـ15 لمؤتمر الأطراف، قامت الصين بالتنسيق مع الأطراف الأخرى وسهلت اعتماد إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. ومن شأنه أن يساعد الأطراف الأخرى على تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي مع البقاء محايداً وعملياً وتعاونياً ومنفتحاً، من أجل تأدية دور أكبر في بناء نظام عالمي لإدارة التنوع البيولوجي أكثر عدالة ومسؤولية يساهم فيه كل عضو.

وباعتبارها أحد الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ستدمج الصين الحفاظ على التنوع البيولوجي في الخطط المتوسطة والطويلة الأجل لجميع المناطق. وستقوم بتحديث استراتيجيتها وخطة عملها الوطنية لحفظ التنوع البيولوجي (2011–2030) لتشمل مشاريع الحفظ التي من شأنها أن تترجم إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي إلى عمل حقيقي. وقد اتخذت تدابير لتعزيز الإصلاح البيئي والحفاظ على التنوع البيولوجي، وهي التدابير التي أثبتت فعاليتها بالفعل: فقد تم رصد قطيع من الأفيال البرية في مقاطعة يونان، وأصبح من الممكن مرة أخرى رؤية عشرات الآلاف من الظباء التبتية وهي تعدو عبر هضبة تشينغهاي–التبت.

وعلى مدى العقد الماضي، قام مجلس الشعب الصيني بتعزيز ومراجعة أكثر من 20 قانوناً ولائحة بشأن الغابات والمراعي والأراضي الرطبة وحماية الحيوانات البرية، وهو على استعداد لتعزيز التعاون مع البرلمانات الأخرى. ويوفر هذا التشريع ضمانات قانونية لحفظ التنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد الحيوية. وعلى وجه الخصوص، ضمن قانون حماية نهر اليانغتسى التنفيذ الصارم والفعال لقوانين الحفاظ على البيئة وحمايتها. وعلينا أن نعيش وفقاً لفلسفة الحضارة البيئية، وأن نتحمل مسؤوليتنا تجاه الأجيال القادمة، ونتعاون لبناء مجتمع لكل أشكال الحياة.

وقال **السيد ب. جوليان** (كندا)، أحد أعضاء فريق المناقشة، إنه يمثل منطقة متعددة الثقافات بشكل خاص في فانكوفر الكبرى وتقع في الأراضي التقليدية لأمة قايقايت الأولى وشعوب الساليش الساحلية. إن مسائل التنوع البيولوجي، التي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للشعوب الأصلية، تؤثر على الجميع في كل مكان. وفقاً لما جاء في *صنع السلام مع الطبيعة: مخطط علمي لمعالجة طوارئ المناخ والتنوع البيولوجي والتلوث*، فإن مليون نوع من النباتات والحيوانات التي يقدر عددها بثمانية ملايين نوع في العالم مهددة بالانقراض، كما تم تدهور العديد من خدمات النظام البيئي الأساسية لرفاهية الإنسان. وأشار تقرير الكوكب الحي للعام 2022 إلى أنه في الفترة بين عامي 1970 و2018، ورد انخفاض بنسبة 69% في المتوسط في الوفرة النسبية لمجموعات الحياة البرية الخاضعة للمراقبة على مستوى العالم، وفي كولومبيا البريطانية، كانت أشجار نجم البحر والأربوتوس معرضة للخطر. وشكل فقدان التنوع البيولوجي، إلى جانب تغير المناخ وتلوث الهواء، الأزمة الكوكبية الثلاثية.

وكان للبرلمانيين دور حاسم في معالجة تلك الأزمة وتوفير مستقبل أكثر استدامة. وقد استضافت مونتريال الجزء الثاني من الدورة الـ15 لمؤتمر الأطراف، الذي تم خلاله اعتماد إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي وغاياته الأربع. وينبغي اتخاذ إجراءات فورية. وقد تضمن إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي 23 غاية، وكانت الغاية الثالثة منها هو تعيين نسبة 30٪ من أراضي الكوكب ومحيطاته كمناطق محمية بحلول العام 2030. وكان هذا الالتزام مهماً بشكل خاص وينبغي للبرلمانيين مساءلة الحكومات.

وتشير التقديرات إلى أن كندا تمتلك 80 ألف نوع من الحيوانات والنباتات والحشرات، 300 منها لا يمكن العثور عليها في أي مكان آخر. ومع ذلك، تم اعتبار حوالى 1200 شخص معرضين للخطر ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم. ولا يرد قانون شامل لحماية التنوع البيولوجي، ولكن على مر السنين، سن البرلمان قوانين للحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيزه، مثل قانون الأنواع المعرضة للخطر، وقانون الحياة البرية في كندا، وقانون مصائد الأسماك. وكان لا بد من تحمل المسؤولية عن البيئة والموارد الطبيعية على مستوى المقاطعات والأقاليم. وينبغي للبرلمان الفيدرالي والحكومة أن يعملا مع تلك المستويات لحماية التنوع البيولوجي.

ودعت **مديرة المناقشة** الحاضرين إلى تبادل خبراتهم وطرح الأسئلة ومناقشة كيف يمكن للبرلمانات أن تدعم الأنشطة والإجراءات المتعلقة بالتنوع البيولوجي لدعم تنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي.

وقال **ممثل الهند** إن بلاده من بين 17 بلداً معترفاً بها ذات تنوع كبير. كان لديها أربع نقاط ساخنة للتنوع البيولوجي وتوفر موائل لـ 7.8٪ من الأنواع المسجلة. وقد تم اتخاذ خطوات أساسية لحماية هذا التنوع البيولوجي وموارده، مثل إنشاء مناطق محمية، وحدائق وطنية، ومحميات للحياة البرية، ومحميات للحفظ والمجتمع. وقد تم إجراء تقييمات للتهديدات المتعلقة بالنباتات والحيوانات، فضلاً عن تقييمات وبرامج التغطية الحرجية لأنواع معينة، مثل مشروع النمر. ومن حيث متوسط المكاسب الصافية السنوية في مساحة الغابات بين عامي 2010 و2020، احتلت الهند المرتبة الثالثة على مستوى العالم بسبب أفعالها الملتزمة، ومشاركتها مع المجتمعات المحلية، والتدخلات مثل المهمة الوطنية من أجل الهند الخضراء. وتركزت الجهود بالقدر نفسه على الإصلاح والتنمية الإيكولوجية، ولا سيما في المناطق المتدهورة والهشة. وتمت حماية أشجار المانجروف والموائل البحرية بشكل شامل، وورد 75 موقعاً من مواقع رامسار للأراضي الرطبة في الهند، وهو أعلى رقم في جنوب آسيا. وكانت الحكومة تتصدى للتلوث البلاستيكي وحظرت المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، ووسعت مسؤولية المنتجين، وأدخلت بوابة للتغليف البلاستيكي، وأطلقت لوحة المعلومات الوطنية بشأن القضاء على البلاستيك أحادي الاستخدام وإدارة النفايات البلاستيكية. وفي العام 2022، أقر البرلمان مشروع قانون التنوع البيولوجي للحفاظ على التنوع البيولوجي، وضمان استخدام التنوع البيولوجي على نحو مستدام، وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد البيولوجية بشكل عادل. وكان لقانون حقوق الغابات أهمية كبيرة لأنه وفر توازناً بين حقوق مجتمعات السكان الأصليين والحفاظ عليها. وفي العام 2022، أقر البرلمان قانون تعديل حماية الحياة البرية لحماية المزيد من الأنواع بموجب القانون وتنفيذ اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية. تضاعف عدد النمور بحلول العام 2018، أي قبل أربع سنوات من الهدف المحدد، وتمت إعادة إدخال الفهود إلى البرية كجزء من أول مشروع كبير لنقل الحيوانات آكلة اللحوم البرية العابر للقارات. كما كان عدد الأسود الآسيوية يتزايد. وكانت الهند ملتزمة بتنفيذ إطار كونمينغ–مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي. وينبغي للإجراءات الوطنية المتعلقة بالتنوع البيولوجي أن تأخذ في الاعتبار الظروف والأولويات والقدرات الوطنية. ويجب أن تنطبق مبادئ الإنصاف واحترام القدرات والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة على التنوع البيولوجي. يتطلب الحفظ والترميم اتباع نهج شامل ومتكامل يأخذ في الاعتبار تغير المناخ والنمو المستدام. وفي هذا الصدد، أطلق رئيس وزراء الهند مبادرة أسلوب الحياة من أجل البيئة لتشجيع خيارات الاستهلاك المستدام. وتولت الهند رئاسة مجموعة العشرين، التي سيكون موضوعها *أرض واحدة، عائلة واحدة، مستقبل واحد.*

ويحتاج البرلمانيون إلى تبادل أفضل الممارسات في مجال الحفاظ على التنوع البيولوجي ومحاسبة الحكومات من خلال طرح الأسئلة والدعوة إلى النقاشات وتدقيق الموازنات. ومن المهم زيادة الوعي بأهمية التنوع البيولوجي وتأثيره على الحياة وسبل العيش. ولا يمكن معالجة فقدان التنوع البيولوجي ووقفه إلا من خلال الجهود الجماعية وإشراك مختلف الجهات المعنية.

وقال **السيد ر. مانسيان** (سيشيل) إن برنامج المدارس البيئية، الذي أدخل التعليم البيئي في المناهج المدرسية، كان أكثر التدابير فائدة لحماية التنوع البيولوجي. وقع الشباب في حب البيئة في سن مبكرة للغاية ودافعوا عن قضاياها. وكثيراً ما خففوا من سلوك والديهم، على سبيل المثال من خلال تشجيع والديهم على النظر في بدائل للأطباق التقليدية التي تستخدم لحم الدلافين أو السلاحف.

وقد ضمنت سيشيل حماية نسبة 30% من مساحتها البحرية لأغراض الحفظ، الأمر الذي لم يشكل أي تحديات وكان مفيداً لصيد الأسماك. ومع ذلك، كان استخدام الأراضي مشكلة لأنه كان من الصعب البناء على التضاريس الجبلية، مما أدى إلى الاستخدام المكثف لشرائح ضيقة من الأرض. أدى الافتقار إلى التنمية في الجبال إلى ضمان حمايتها وبقائها من دون تغيير.

واعترفت **مديرة المناقشة** بأن سيشيل تواجه تحديات محددة ودعت ممثلي البلدان الجبلية إلى تقديم وجهات نظرهم.

وأفاد **السيد أ. رمضاني** (موريشيوس) أنه من دون التنوع البيولوجي، سينهار نظام دعم الحياة الحيوانية والبشرية. فالحفظ مهم لمستقبلنا، وفي هذا الصدد، يعد تعليم الأطفال أمراً حتمياً. ويؤثر تغير المناخ على 150 كيلومتراً من الشعاب المرجانية المحيطة بموريشيوس، واستجابة لذلك، تم إطلاق مبادرة لزراعة المرجان بمساعدة الصيادين. ومن المقرر تقديم مشروع قانون الأراضي الرطبة إلى البرلمان. نفذت موريشيوس سياسة التخلص من البلاستيك لسنوات وتعهدت أيضاً بخفض انبعاثات الكربون. ودعا اللجنة إلى إيلاء اهتمام خاص للحفاظ على الشعاب المرجانية والأراضي الرطبة من أجل تنوعنا البيولوجي وأطفالنا ومستقبلنا.

وقال **السيد ر. نوروزي** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) إن التنوع البيولوجي ضروري للحياة ولا يمكن استعادته في حالة فقدانه. ونظراً لأهمية التنوع البيولوجي بالنسبة للثقافة والعمالة وحياة الإيرانيين، فقد بذلت محاولات لمساعدة المجتمعات المحلية على المساهمة في التنوع البيولوجي وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في السياحة البيئية. وأضاف أن بلده من بين البلدان الـ20 التي تتمتع بأكبر قدر من الموارد البيولوجية، كما أنها تتسم بالتنوع الثقافي والإثني، وكل ذلك يشير إلى إمكانية ازدهار صناعة السياحة البيئية. ومن المهم ضمان التخطيط العلمي والإدارة السليمة، والاعتراف بالتوافق بين حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة.

وعلى مدى العقود الأربعة الماضية، تم التغلب على التحديات لإنشاء شبكة من المناطق لحماية الأنواع المهددة بالانقراض. وأتيح 19 متنزهاً وطنياً، و93 منطقة محمية، و34 محمية للحياة البرية، وتسعة محميات للمحيط الحيوي مدرجة في الشبكة العالمية لمحميات المحيط الحيوي لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي التابع لليونسكو، و22 منطقة رطبة ذات أهمية دولية.

وفي العام 1996، أصدر مجلس الشورى الإسلامي ومجلس الوصاية قانوناً يقضي بانضمام الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى اتفاقية التنوع البيولوجي. وقد صدق مجلس الشورى الإسلامي أيضاً على بروتوكول حفظ التنوع البيولوجي الملحق بالاتفاقية الإطارية لحماية البيئة البحرية لبحر قزوين لأن الكثير من سبل العيش تعتمد على هذا المورد الطبيعي. وقام مركز البحوث التابع لمجلس الشورى الإسلامي بدراسة قانون حماية الحياة البرية واستغلالها المستدام، وقام بتأييده. وقد بُذلت جهود لتسهيل دخول وخروج العينات البيولوجية، وتعزيز الأساس القانوني للسياحة البيئية، وإجراء إحصاء للحياة البرية، واعتماد أكثر من 80 خطة إدارية للمناطق المحمية تحت إشراف وزارة البيئة.

فالعقوبات القاسية والأحادية المفروضة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعوق الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة وتؤثر على البيئة. وفي البلدان المتقدمة، تُستخدم أجهزة التتبع عبر الأقمار الصناعية لرصد الحياة البرية وستكون مفيدة بشكل خاص في مراقبة الفهود الآسيوية، التي تعتبر فريدة من نوعها بالنسبة لبلده. وبالمثل، استخدمت البلدان المتقدمة تكنولوجيات تحد من التدمير عند استكشاف مناطق المعادن والنفط والغاز، في حين كان على الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تتطور من خلال حفر الأراضي وبناء الطرق. ولا ترد طائرات هليكوبتر لإطفاء الحرائق، في حين تستخدمها بلدان أخرى لهذا الغرض ولدراسة الحياة البرية.

وشجعت **مديرة المناقشة** النساء البرلمانيات على أخذ الكلمة ودعت نائب رئيس اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، السيد و. ويليام، إلى الإدلاء بوجهة نظره.

وأفاد **السيد و. ويليام** (سيشيل) أن اللجنة الدائمة تعمل حالياً على صياغة قرار بشأن الجهود البرلمانية الرامية إلى تحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات، وهو قرار يتزامن مع موضوع النقاش. ووافق على أن التعليم أساسي لزيادة الوعي، وخاصة بين الأطفال. وينبغي للبرلمانيين أن يشرفوا على الإجراءات التي تتخذها حكوماتهم في ما يتعلق بخطط التنمية الوطنية، ويمكن إنشاء مجموعات عمل مجتمعية لرصد التطورات. ويعتبر الحد من المخاطر عنصراً أساسياً في التقليل إلى أدنى حد من آثار تغير المناخ وينبغي أن يكون لدى وكالات إدارة مخاطر الكوارث موارد كافية.

وسيتم قريباً حماية أشجار المانغروف والأعشاب البحرية بشكل كامل في سيشيل.

وقالت **السيدة أ. لاروش** (كندا) إنها عملت إلى جانب السيد ب. جوليان في البرلمان الكندي، على الرغم من اختلاف وجهات نظرهما السياسية. والتعاون غير الحزبي أمر بالغ الأهمية لحماية البيئة. وكان ثلث البرلمانيين من الشباب وربعهم من النساء، وهو ما لا يكفي بالنظر إلى أن النساء هن الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي. وتعد مسألة الغابات المستدامة ملحّة، وخاصة في كندا، وترتبط ارتباطاً مباشراً بحفظ التنوع البيولوجي. وفي دائرتها الانتخابية، وردت مسألة إضافية تتعلق بالغابات الخاصة والعامة. ويجب بذل جهود جماعية لتحسين الغابات لأن الخشب يمكن أن يكون مادة مستدامة ومتينة، بما في ذلك في البناء.

وكان من المهم بالنسبة للحكومات الفيدرالية وحكومات المقاطعات والأقاليم أن تعمل معاً، لكن الحكومات البلدية أطلقت أيضاً مبادرات محلية لا ينبغي إغفالها. وفي دائرتها الانتخابية، تعمل حكومة كيبيك مع حكومة البلدية لمنع تآكل ضفة النهر، مما يؤثر على نوعية المياه والتنوع البيولوجي. وقد كانت هناك حملة لزيادة الوعي بهذه المسألة ولكن من الممكن أن تحتاج الحكومة إلى إصدار تشريع لتعزيز الحماية. وكانت هناك أيضاً منظمات تحمي المناطق الرطبة والأراضي الخثية، التي كانت شديدة التنوع البيولوجي. ودعمت الحكومة المبادرات المحلية، مع إدراكها لتدخل مستويات مختلفة من الحكومة في أوقات مختلفة. إن حماية التنوع البيولوجي ومعالجة تغير المناخ أمران لا ينفصلان.

وذكرت **السيدة ب. أبياجيي** (غانا) أن اقتصاد غانا نامٍ وأن غالبية الغانيين يعتمدون على الموارد والتنوع البيولوجي في سبل عيشهم. وتقع على عاتق جيلها مسؤولية حماية هذه الموارد وإدارتها لضمان استفادة الأجيال القادمة منها أيضاً. ومن المهم بناء قدرات البرلمانيين حتى يتمكنوا من أن يشرحوا للناخبين، ولا سيما صغار المزارعين، كيف تضر بعض الممارسات بالتنوع البيولوجي. ومن شأن هذه الزيادة في الوعي أن تدفع البرلمانيين أيضاً إلى تخصيص الأموال لمعالجة مسائل المناخ.

ومن المهم جمع البيانات عن التنوع البيولوجي، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التعاون مع الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر ومنظمات المجتمع المدني. وسيعملون بدورهم على زيادة الوعي بين الناس. ويمكن للبرلمانيين المساهمة من خلال التحدث في البرلمان واستجواب الوزراء وبدء المناقشات ونشر البيانات. ومن حيث العمل الملموس، يمكن إنشاء لجنة لوضع التشريعات. وسيخضع للمراجعة ويمكن نشر تقارير مرحلية سنوية. وسيتعين تأمين التمويل.

وقالت **السيدة أ. د. غوماشي** (غانا) إنها عملت خلال فترة عملها كنائب لوزير السياحة والفنون والثقافة مع المجتمعات المحلية، وشهدت كيف تركت المجتمعات التي تمارس ديانات السكان الأصليين التقليدية المناطق الطبيعية نظيفة. وعلى النقيض من ذلك، قادت الدولة في كثير من الأحيان مبادرات لاستخراج الذهب والاستفادة من الأراضي الزراعية. وهذا جعلها تتساءل عما إذا كان يتم التضحية بالبيئة من أجل التنمية، وعند أي نقطة سنتوقف ونحافظ على البيئة

للأجيال القادمة. وعلى الرغم من أنها أرادت التنمية لصالح ناخبيها، إلا أنها كانت ضد البناء على الأراضي الرطبة وتدمير البيئة. كان عليها أيضاً أن تفكر في ما إذا كان ينبغي لها أن تمثل أجيالاً لم تولد بعد. ويجب على الدول التي وقعت على الإعلانات أن تحدد الأجزاء التي تدعم شعوبها حقاً. وطلبت من المشاركين في حلقة النقاش تقديم المشورة بشأن تحقيق التوازن بين التنمية والحفظ.

وأفادت **السيدة د. بوهلر – نيجش** (ليختنشتاين) أن الجهود تبذل في ليختنشتاين لحماية البيئة والحفاظ على التنوع البيولوجي وتقليل الانبعاثات. ومع ذلك، فإن ليختنشتاين دولة صغيرة، مما يحد من تأثيرها، ولذلك قررت الحكومة الاستثمار في مشاريع بيئية في الخارج. استخدمت البلاد الطاقة المتجددة وأنظمة التدفئة البيئية ولكن حركة المرور كانت مشكلة لأن 20 ألف شخص يسافرون إلى ليختنشتاين يومياً للعمل. ومن المهم حماية الغابات في البلدان الجبلية ومن الضروري تعليم الأطفال.

ودعت **مديرة المناقشة** أعضاء الفريق إلى تبادل أفكارهم النهائية.

وقال **السيد ب. بيسوباتي** (رئيس برنامج التنوع البيولوجي والأراضي والحوكمة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، عضو فريق المناقشة، إن الدعم السياسي للأفكار التي تمت مناقشتها سيكون مهماً. وكان من المتوقع أن تتلقى الهند دعماً إضافياً من خلال رئاستها لمجموعة العشرين. ومع ذلك، فمن المهم التعامل مع مسائل تغير المناخ والتنوع البيولوجي على قدم المساواة لأنها جميعاً مترابطة.

ولقد طرح السيد ر. مانسيان نقطة مهمة حول التثقيف البيئي. قليلون هم من أدركوا الفرص المهنية والاقتصادية التي يوفرها التنوع البيولوجي للشباب. وقد أصدر الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة منشوراً يوضح بالتفصيل كيفية مساهمة التنوع البيولوجي في مختلف المجالات التعليمية. لقد أصبحت المحاكاة الحيوية صناعة تقدر بمليارات الدولارات، ومن المهم أن يدرك العاملون في مجال الحفظ أنها تساهم في رفاهيتهم.

وقد ساهمت أشجار المانجروف والشعاب المرجانية والأراضي الرطبة والأعشاب البحرية في التخفيف من تغير المناخ واحتجاز الكربون. وقد ساعد تحالف الطموح العالي من أجل الطبيعة والناس في تحديد الهدف في اتفاقية التنوع البيولوجي لضمان خضوع ما لا يقل عن نسبة 30% من مناطق النظم الإيكولوجية الأرضية والمياه الداخلية والساحلية والبحرية المتدهورة للاستعادة الفعالة بحلول العام 2030.

واتفق مع السيدة ب. أبياجيي بشأن الحاجة إلى رفع مستوى الوعي. لم تكن النقاشات أو العروض التقديمية كافية؛ وبدلاً من ذلك، ينبغي أن يكون الحفاظ على التنوع البيولوجي سمة أساسية للعمل البرلماني. وأعرب عن تقديره لتعليق السيدة أ. لاروش في ما يتعلق بالنهج الحكومي بأكمله في كندا لأن الدعم مطلوب من جميع المستويات لمعالجة التنوع

البيولوجي وتغير المناخ والمسائل البيئية. ومن شأنه أن يضمن أن عملية صنع القرار تكون سلسة وفي الوقت المناسب ويمكن التنبؤ بها وتتسم بالشفافية.

وفي معرض تناول مداخلة السيدة أ.د. غوماشي، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة مبادرة الإيمان من أجل الأرض لأن المنظمات الدينية توفر فرصاً للعمل ويمكن للقادة الدينيين التأثير على رعاياهم. وينبغي اعتبار حماية البيئة والتنمية هدفين متكاملين وليس قوتين متعارضتين. وتوفرت فرص للنمو المستدام، من خلال تعويضات التنوع البيولوجي على سبيل المثال، وينبغي لنا أن نكون منفتحين عليها. لقد طُرحت مسألة المساواة بين الأجيال لأول مرة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في العام 1972. لقد عهد إلينا بالموارد الطبيعية وكان من واجبنا أن نحافظ عليها ونورثها للجيل القادم. وينبغي لهذا المبدأ أن يوجه أعمالنا.

وقال **السيد ب. جوليان** (كندا)، أحد أعضاء فريق المناقشة، إن التبادلات التي جرت كانت هامة وقيمة. وكانت ضرورية لتحسين حماية التنوع البيولوجي. وأشار إلى مداخلتي ممثلي غانا وسيشيل، التي أكدت مسؤوليتنا عن حماية الكوكب للجيل القادم. وكان التحدي يتمثل في ضمان عدم بقاء مليون نوع من الثمانية ملايين نوع الموجودة في العالم معرضة لخطر الانقراض. وتذكر كلمات مارك غارنو، أول كندي يذهب إلى الفضاء، ووصفه لكيفية تغيير النظرة إلى الأرض من وجهة نظره. وقد غير النقاش الحالي بالمثل وجهة نظره بشأن عمل الاتحاد البرلماني الدولي وأهميته في تسهيل التبادلات وتحفيز أعضائه على حماية البيئة وضمان أن يرثها الجيل القادم في حالة جيدة.

وانتهت الفعالية عند الساعة 11:00.

حلقة نقاش حول إجراءات الرقابة بشأن المناخ

الإثنين، 13 آذار/مارس 2023

(صباحاً)

تم بدء هذه الفعالية عند الساعة 11:40 من قبل السيدة ر. غارفي، عضو البرلمان الأيرلندي، التي أدارت حلقة النقاش.

قالت **مديرة المناقشة** إن تغير المناخ يشكل تهديداً وجودياً عالمياً للإنسانية والرخاء والتنمية، وإن السكان الفقراء والضعفاء يعانون بالفعل من آثاره. وكانت المبادرة معقولة من الناحية الاقتصادية لأن التعويضات كانت أكثر تكلفة، وكانت العديد من الحكومات تستثمر في التدابير الوطنية والدولية للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه. وسيركز الجزء

الأول من المناقشة على مراقبة الأداء الوطني، بينما يركز الجزء الثاني على مراقبة الإنفاق. ودعت أعضاء فريق المناقشة إلى أخذ الكلمة.

وقال **السيد هـ. أوياجي** (اليابان)، أحد أعضاء فريق المناقشة، إن الرقابة على الإجراءات الحكومية المتعلقة بتغير المناخ لها ثلاثة مستويات: (1) مراقبة السياسات والنفقات؛ (2) مراقبة العمل الحكومي؛ و(3) الإشراف على النظام البيئي الذي يعزز الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ.

وفي ما يتعلق بالمستوى الأول، كان البرلمان الياباني، وخاصة اللجان الدائمة المعنية بالبيئة والاقتصاد والتجارة والصناعة، ومجلس التدقيق، يشرفون على السياسة والنفقات. ومع ذلك، لم يشرف مجلس مدققي الحسابات بشكل منتظم على الإنفاق المناخي لأنه لم تكن هناك حسابات خاصة لتغير المناخ، لذلك قام بفحص النفقات المتعلقة بالمناخ من كل وزارة ووكالة حكومية. وفي ما يتعلق بالمستوى الثاني، أشرفت الحكومة المحلية على الإجراءات الحكومية، وقدمت طوكيو وسايتاما أنظمة تداول الانبعاثات. وفي ما يتعلق بالمستوى الثالث، ترد حاجة إلى المزيد من العمل. في العام 2015، كان هناك إجماع عالمي على أن الجهود الحكومية لم تكن كافية لمعالجة المسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك تغير المناخ. ويجب إنشاء نظام بيئي أو آلية سوق لتحفيز مشاركة القطاع الخاص في معالجة تغير المناخ.

وقال **السيد هـ. نيازي** (المدقق العام للحسابات في جزر المالديف)، عضو فريق المناقشة، إن مكتب المدقق العام للحسابات هيئة مستقلة. وكانت جزر المالديف عرضة لارتفاع منسوب مياه البحر وتغير المناخ، وركزت على مشاريع التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ. وكان البرلمان قد طلب إجراء عمليات تدقيق للنفقات والأداء، وأصدر مكتب المدقق العام تقارير للجنة الحسابات العامة. وتم إنشاء لجنة معنية بالبيئة وتغير المناخ. ونأمل أن تؤدي علاقة مكتب المدقق العام مع البرلمان إلى قدر أكبر من الرقابة والمساءلة. عمل مكتب المدقق العام مع المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومبادرة المنظمة للتنمية. كما أجرت عمليات تدقيق مالية للحسابات الخاصة، مثل تلك التي تتلقى أموالاً من صندوق المناخ الأخضر. وأعرب عن أمله في إجراء المزيد من عمليات التدقيق للأداء.

وقال **السيد س. سيمبسون** (نيوزيلندا)، عضو فريق المناقشة، إن بلده، باعتباره جزيرة في المحيط الهادئ، معرض لارتفاع منسوب مياه البحر وتغير المناخ. وفي العام 2017، أصدر البرلمان تشريعاً يلتزم بالوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول العام 2050، ويجري تنفيذ المبادرات لتحقيق هذا الهدف. وأشرفت لجنة تغير المناخ المعينة بشكل مستقل على المبادرات، وأعدت خمس موازنات سنوية وتأكدت من إمكانية تحقيق أهداف العام 2050، في حين أشرف

مكتب المدقق العام على الاستثمارات المالية الحكومية. قامت وكالة البيانات الوطنية ووزارة البيئة بجمع المعلومات وإعداد التقارير ورصد فعالية تلك المبادرات.

وكثيراً ما شملت النقاشات المتعلقة بسياسات المناخ إجراءات ذات جاذبية سطحية ولكنها كانت غير فعالة نسبياً. وفي العام 2022، نشرت الحكومة خطة خفض الانبعاثات التي تضمنت أكثر من 300 مبادرة. ويتعين على الوكالات المستقلة وذات المصداقية أن تشرف على مدى جدوى تلك المبادرات، وفي بعض الحالات، يمكن أن تكون المبادرات الأقل جاذبية للناخبين أكثر فعالية.

وقالت **مديرة المناقشة** إنه تم تقديم خطة عمل مناخية ملزمة قانوناً في أيرلندا، تحدد أهدافاً سنوية لخفض الانبعاثات لكل إدارة حكومية. وقدمت الحكومة التمويل لخبراء المناخ لمساعدة كل إدارة على تحقيق هذه الأهداف. وعلى الرغم من وجود حالات من ظاهرة الغسل الأخضر في القطاع الخاص، فقد خفضت بعض الشركات الانبعاثات بسبب وجود حوافز مالية لتوفير الطاقة وتقليل وسائل النقل. وفتحت المجال للمناقشة.

وذكر **السيد ر.م. داس أغراوال** (الهند) أن التدقيق في أداء الحكومة هو أساس الديمقراطية البرلمانية. وفي البرلمان الهندي، أشرفت لجنة الحسابات العامة على استخدام الأموال العامة ودرست تقرير المراقب المالي والمدقق العام للهند. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، قدمت تقريراً بعنوان الاستعداد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأشرفت اللجنة الدائمة المعنية بالعلم والتكنولوجيا والبيئة والغابات على العمل البرلماني والإنفاق على مسائل المناخ، وقامت بفحص طلبات المنح المقدمة من وزارة البيئة والغابات وتغير المناخ. وقد بحثت في مسائل من بينها حالة الغابات، وتلوث الهواء، والمحاصيل المعدلة وراثياً، وحرائق الغابات، والتنوع البيولوجي، والحياة البرية، والتدابير العلاجية والوقائية. وأشرفت لجنة الأخلاقيات على الإجراءات المتعلقة بمساهمات الهند المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس. يدعم الصندوق الوطني للتكيف مع تغير المناخ الأنشطة في الولايات والأقاليم الاتحادية المعرضة لتغير المناخ. وفي مؤشر أداء تغير المناخ للعام 2023، كانت الهند من بين الدول العشر الأفضل أداءً. وعلى الرغم من إسهام الهند الضئيل في تغير المناخ، فإنها تعمل على مكافحته على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وقد قامت بتحديث مساهماتها المحددة وطنياً وأعلنت أنها ستحقق صافي انبعاثات صفرية بحلول العام 2070، ولكن ينبغي للبلدان المتقدمة تقديم تمويل إضافي وتكنولوجيا لتنفيذ التدابير المناخية.

وأفاد **السيد س. سيمبسون** (نيوزيلندا)، عضو فريق المناقشة، أن كل بلد سيتبع مساراً مختلفاً لتحقيق الأهداف المناخية. وينبغي للبرلمانيين أن يظلوا أذهانهم متفتحة وأن يكونوا متفهمين وصبورين ومتقبلين لحقيقة أن الولايات القضائية تعمل بشكل مختلف. ومن المهم أن نتذكر أن الانبعاثات تتناقص بسرعة وبطريقة فعالة من حيث التكلفة.

وقالت **مديرة المناقشة** إنه من السهل إسناد المسؤولية عن تغير المناخ.

وقال **ممثل شيلي** إنه إذا لم يتم تخفيض انبعاثات الكربون، فسيكون من المستحيل إبقاء الاحتباس الحراري أقل من 1.5 درجة مئوية. وكانت مستويات سطح البحر ترتفع بأسرع معدل لها منذ 3000 عام، وكان أكثر من مليون نوع من الحيوانات والنباتات معرضة لخطر الانقراض.

واستجابة لذلك، كان من الضروري تعزيز الطاقة المستدامة والمتجددة وبأسعار معقولة وتعزيز الاقتصاد الدائري. وكانت شيلي قد وقعت على بروتوكول كيوتو، فضلاً عن اتفاق باريس قبل صدور القرار في الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي الذي يحث جميع الأطراف على تنفيذه. وفي العام 2020، تم إنشاء إطار قانوني للحد من انبعاثات غازات الدفيئة بحلول العام 2050. وفي المؤتمر الـ27 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتماشياً مع اتفاق نوسا دوا، قامت شيلي بتحديث مساهماتها المحددة وطنياً. وستضمن حماية مليون هكتار من النظم البيئية البرية والبحرية بحلول العام 2030. وينبغي الاعتراف بالمحيطات باعتبارها ضرورية للتعامل مع تغير المناخ، ولدى شيلي سياسة وطنية للحماية البحرية. وقامت بحماية أكبر منطقة بحرية في المنطقة، والتي شملت نسبة 43% من منطقتها الاقتصادية الخالصة. ويجري تحديث نظام الرقابة. وإلى جانب كندا، تقترح شيلي إنشاء ممرات زرقاء محمية في المحيط الهادئ لحماية الكائنات البحرية والحفاظ على الحدود الوطنية. كان مجلس الشيوخ يناقش قانوناً لحماية الأنهار الجليدية والأراضي الخثية.

وكان الكونغرس الوطني قد أصدر قوانين لإنشاء وزارة البيئة وإنشاء الحق في حماية البيئة وحظر الأكياس البلاستيكية في جميع أنحاء البلاد. وكانت شيلي تأمل في أن تصبح رائدة عالمية في استخدام الهيدروجين الأخضر، وتعزيز استخدامه في التعدين ونقل البضائع، وكان الكونغرس الوطني يدرس مشروع قانون لتشجيع إنتاجه. وتتطلب هذه الجهود التعاون من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وفي مكاتبه، حظر الكونغرس الوطني المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، واستخدم نسخاً رقمية من الوثائق وأنتج الطاقة الشمسية الخاصة به.

وذكرت **السيدة إ.ج. جولوبالا** (ملاوي) أن برلمان ملاوي سيتحمل مسؤوليته في تخصيص الموارد لمعالجة تغير المناخ. ودُعي مسؤولون من الوزارات والدوائر الحكومية للمثول أمام اللجان البرلمانية لشرح التقدم الذي أحرزوه في معالجة تغير المناخ. وقد تم تشكيل التجمع البرلماني للحفاظ على البيئة في ملاوي وحصل على تمويل من مؤسسة التجمع البرلماني للحفاظ على البيئة. ويمكن للتجمع أن يضمن مساءلة الوزارات والإدارات عن أعمالها المناخية.

وتم تعديل قانون الغابات وقانون الموارد المائية لضمان مراقبة البرلمان لأعمال السلطة التنفيذية. ولا ترد حسابات محددة للأموال المخصصة لمعالجة تغير المناخ، وأعربت عن رغبتها في التعرف على كيفية تعامل البرلمانات الأخرى مع هذه المسألة.

وقال **السيد هـ. أوياجي** (اليابان)، عضو فريق المناقشة، إنه من المهم أن تستخدم اللجان البرلمانية مؤسسات عليا مستقلة لمراجعة الحسابات تدقيقها وتقديم التوصيات وتوفير الرقابة.

ومن الضروري أن تقوم مجالس التدقيق بفحص الحسابات المخصصة وأن يكون لدى البرلمانات لجان ذات صلة. ومن المهم أيضاً النظر في مدى قدرة مجالس تدقيق الحسابات على التدخل في البرلمانات. على سبيل المثال، تم رفع سعر حقوق إطلاق الانبعاثات في كندا بعد أنشطة الرقابة. قدم مكتب المدقق العام لكندا تقاريره إلى البرلمان، مما قد يغير سياسة الإنفاق الخاصة بتغير المناخ.

وقالت **مديرة المناقشة** إن تقديم التقارير إلى البرلمانات أمر جيد، ولكن يتعين عليها أن تأخذ تغير المناخ على محمل الجد.

وقال **ممثل الجمهورية العربية السورية** إن مناخ بلاده قاري وساحلي وغابي. وهي جميعاً تحتاج إلى الحماية، وخاصة الغابات، التي تمثل مورداً هاماً يغطي مساحة 35 ألف هكتار. تم تخصيص نصف هذه المساحة للصناعة وتم حرق أجزاء منها خلال الحرب الأهلية. ومن المقرر تعديل قانون الغابات لحمايتها وتنميتها.

وفي إطار مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية، قامت لجنة الزراعة والموارد المائية ولجنة الموازنة العامة بالأنشطة الرقابية. وتحدد الأخيرة الصلاحيات المالية للجهات العامة، وتعتمد الموازنة العامة وتشرف على الأنشطة الحكومية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمناخ.

وقالت **مديرة المناقشة** إن الدافع لإنتاج خطة عمل مناخية ملزمة قانوناً في أيرلندا قد نشأ من جمعية المواطنين من أجل المناخ، التي كانت غير سياسية وتتألف من مجموعة مختارة عشوائياً من الأشخاص من جميع أنحاء أيرلندا. وتم إنشاء مجلس مواطنين آخر من أجل التنوع البيولوجي، ومن المأمول أن يؤدي ذلك إلى سن قوانين لاستعادة الطبيعة. ويجب أن يكون السياسيون مسؤولين أمام الشعب.

وذكر **السيد و. ويليام** (سيشيل) أن برلمانه يضم أربع لجان متداخلة في ما يتعلق بتغير المناخ: لجنة المالية والحسابات العامة، التي تشرف على الموازنة؛ ولجنة الشؤون الدولية، التي تشرف على الاتفاقيات؛ ولجنة الضمانات الحكومية التي تشرف على تنفيذ المشروع؛ ولجنة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة التي تم إنشاؤها مؤخراً، والتي كانت مشتركة بين

القطاعات وستقوم بدراسة مسائل تغير المناخ. وتم استدعاء الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين للإجابة على الأسئلة أمام اللجان في جلسات مذاعة علنية. وتم اتخاذ قرارات لتحسين إعادة التشجير وإدارة الغابات.

وفي الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف، ركزت النقاشات على صندوق الخسائر والأضرار، وتم إنشاء لجنة انتقالية لتفعيل هذا الصندوق بحلول الدورة الـ28 لمؤتمر الأطراف، لكن لم يكن من الواضح مصدر الأموال. وسأل أعضاء الفريق عما إذا كانوا يعتقدون أن الصندوق واقعي، خاصة بعد رفض اقتراح إدراج بند طارئ بشأن صندوق الخسائر والأضرار في جدول أعمال الجمعية العامة الحالية. ويشكل تمويل المشاريع المناخية المحلية مصدر قلق بالغ للدول الجزرية الصغيرة.

وقالت **السيدة أ. لاروش** (كندا) إن كيبيك لديها موظف موازنة يقدم تقاريره إلى البرلمان، الذي كان مهماً لرصد التطورات وتحديد الأهداف لفعاليات مثل مؤتمرات الأطراف. وقد عملت كيبيك مع كاليفورنيا لإنشاء سوق للكربون وكانت تقود الجهود الرامية إلى تشغيل وسائل النقل الكهربائية الخالية من الانبعاثات من خلال الطاقة الكهرومائية.

فالتنمية المستدامة في قطاع الغابات أمر ممكن ومن المهم رصد العمل وتحديد الأهداف وتتبع الاستثمارات الحكومية. تمثل الغابات المستدامة 34.8 مليار دولار كندي من الناتج المحلي الإجمالي وقد وظفت أكثر من 200000 كندي في العام 2020. لذلك يجب على حكومة كيبيك الاستثمار في هذه الصناعة واستخدام الأخشاب المستدامة لبناء المباني الحكومية. وينبغي أيضاً استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية في تلك المباني. أراد المزارعون أن يكونوا جزءاً من الحل وكانوا يسعون للحصول على تعويض عن جهودهم لتقليل انبعاثات الكربون.

وأفادت **مديرة المناقشة**، وهي توجه النقاش نحو مراقبة الإنفاق، أنه في أيرلندا، كان هناك وزير للاقتصاد الدائري ووزير لاستخدام الأراضي والتنوع البيولوجي ولكل إدارة أهداف واضحة، مما يضمن الرقابة المناسبة. بدت حملات مثل أورجين غرين Origin Green صديقة للبيئة ولكنها كانت أقل فعالية.

وذكر **السيد س. سيمبسون** (نيوزيلندا)، عضو فريق المناقشة، أن تخفيضات الانبعاثات دليل على الإنفاق الحكومي الفعال. وكان لا بد من توافر رقابة على كيفية حساب هذه التخفيضات والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تعريف تخفيضات الانبعاثات. ضمنت خطة خفض الانبعاثات في نيوزيلندا اتباع نهج يشمل الحكومة بأكملها. وكان على الرؤساء التنفيذيين من المجالات السياساتية تقديم تقارير عن أنشطتهم ومبادراتهم ونتائجهم إلى الوزارات. ويقدم مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بتغير المناخ تقاريره إلى الحكومة بأكملها. ويضمن هذا النهج المساءلة، وهو أمر مهم بالنسبة للناخبين الذين يريدون الاستخدام الفعال لإيرادات دافعي الضرائب للتخفيف من تغير المناخ.

وقال **السيد هـ. نيازي** (المدقق العام لجزر المالديف)، عضو فريق المناقشة، مصاحباً لملاحظاته بعرض شرائح رقمية، إن جزر المالديف مؤلفة من نسبة 1% من اليابسة، و99% من البحر. وبالتالي فإن ارتفاع مستوى سطح البحر

يشكل تهديداً وجودياً، حيث أن نسبة 80٪ من الجزر البالغ عددها 1200 جزيرة كانت على ارتفاع 1.5 متر فحسب فوق مستوى سطح البحر. أنتجت جزر المالديف نسبة 0.003٪ فحسب من الانبعاثات العالمية ولكن تغير المناخ كان يسبب أزمة اقتصادية لأن الاقتصاد يتمحور حول السياحة والأصول الطبيعية للجزر.

وتم إجراء عمليات تدقيق للأداء في المبادرات الرامية إلى معالجة النقص في مياه الشرب. ولم يعد من الممكن سحب المياه الصالحة للشرب من الأرض واعتمدت الجزر على تجميع مياه الأمطار. وخلال موسم الجفاف، كان لا بد من توزيع تلك المياه، وهو أمر مكلف. وكان الجفاف أسوأ في الجزر الشمالية ولكن معظم عمليات تدقيق الأداء أجريت في الجزر الجنوبية، مما أدى إلى تشويه البيانات. ولذلك ينبغي للبرلمانيين أن يدققوا في البيانات الداعمة لمشاريع التخفيف.

ويعني ابيضاض المرجان أن الشعاب المرجانية لم تعد تشكل حاجزاً ضد ارتفاع منسوب مياه البحر، وكان لا بد من تنفيذ مشاريع التخفيف. وفي الفترة من العام 2013 إلى العام 2017، أجرت جزر المالديف تدقيقاً لحماية السواحل. قامت وزارة البيئة وتغير المناخ والتكنولوجيا بتصنيف الجزر وفقاً لشدة التآكل الساحلي، لكن لم يتم إعطاء الأولوية للجزر الأكثر تضرراً في المشاريع. وينبغي للبرلمانيين التأكد من أخذ الاعتبارات التقنية في الاعتبار لأن الموازنات محدودة ويجب إعطاء الأولوية للمناطق الضعيفة. وقد أصدرت مجموعة عمل المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات المعنية بالمراجعة البيئية دراسة استقصائية كشفت أن معظم البلدان المشاركة البالغ عددها 69 بلداً قد بدأت في إجراء عمليات تدقيق الأداء. ويمكن للبرلمانيين استخدام تلك الدراسات الاستقصائية للمساهمة في أنشطة الرقابة. لقد أصبح تغير المناخ أحد المجالات ذات الأولوية للعديد من الأجهزة العليا للرقابة، وخاصة لمعالجة هدفي التنمية المستدامة رقم 6 و13.

ولدى جزر المالديف نحو 70 منطقة محمية، خمسة منها فحسب لديها خطط إدارة سليمة. ومن المهم عند إقرار الموازنات التأكد من أن الوزارات لديها الموارد اللازمة لضمان الالتزام بالتشريعات واللوائح. وكان لا بد من إشراك المجالس المحلية لضمان توفير الموارد الكافية والحوكمة السليمة والرصد في جميع الجزر.

ولتسليط الضوء على آثار الاحتباس الحراري، عُقد اجتماع لمجلس الوزراء تحت المياه في العام 2009، وأعلن الرئيس في الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف أن ارتفاع درجات الحرارة العالمية فوق 1.5 درجة مئوية سيكون بمثابة حكم بالإعدام على جزر المالديف. وعلى الرغم من الترحيب بالإعلان عن صندوق الخسائر والأضرار، إلا أنه لم يكن من الواضح مصدر الأموال. ويتعين على جزر المالديف أن تعمل مع السلطات لضمان حصولها على تلك الأموال، كما يتعين عليها أن تستحدث آليات لمراجعتها.

وذكر **السيد هـ. أوياجي** (اليابان)، عضو فريق المناقشة، أن مكتب مجلس الوزراء الياباني سيضع استراتيجيات، تقوم الوزارات والوكالات الحكومية بوضع خطط فردية على أساسها. وستطلب هذه الوزارات والهيئات أموالاً من وزارة المالية وسيشرف مجلس التدقيق على استخدام تلك الأموال. وقد شجع البرلمان هذا النظام وأشرف على استخدام الأموال من خلال اللجنة الدائمة المعنية بالموازنة.

واقترح تحسينين. أولاً، يجب أن ترد زيادة في درجة التدخل ويجب أن يقدم مجلس التدقيق تقاريره إلى البرلمان والحكومة. ثانياً، يجب أن ترد زيادة في الرقابة على الإنفاق. وفي مؤتمر ريو 20+، ركزت النقاشات على كفاءة المعونة والإنفاق من أجل التنمية، واتفق معظم القادة على أن الإنفاق الحكومي غير كاف لتحقيق الأهداف المناخية. وكان على القطاع الخاص أن يساهم ولكن التنظيم كان غائباً. إن ورود آلية أو معايير تضمن ممارسة السوق الجيدة وتتضمن حقوق الانبعاثات من شأنه أن يدعم الشركات الجيدة. وكانت الحوافز الضريبية أو التنظيمية مهمة أيضاً. وينبغي للحكومات أن تحد من التدخل، وأن تتخذ إجراءات سياسية لتعزيز أنشطة القطاع الخاص. وينبغي أن تركز الإجراءات البرلمانية والحكومية على تعزيز هذه الآلية.

وأفادت **مديرة المناقشة** أن آليات السوق ينبغي أن تؤدي دوراً أكبر في التخفيف من آثار تغير المناخ لأن الصناعة الخاصة تضر بالبيئة بشكل خاص.

وذكر **السيد س. سيمبسون** (نيوزيلندا)، عضو فريق المناقشة، أنه ليس من مسؤولية المدقق العام للحسابات تدقيق استخدام الأموال العامة في القطاع الخاص. في نيوزيلندا، كان من المتطلب القانوني لمؤسسات القطاع المالي التي تزيد إيراداتها عن مليار دولار نيوزيلندي الإبلاغ عن مبادراتها، وفعالية تلك المبادرات، وكيفية مراقبتها وتدقيقها. ويضع هذا النظام الأساس لقطاعات خاصة أخرى. ويتعين على المشرعين أن يعترفوا بأنه ليس من الضروري دائماً تمويل المبادرات المناخية من أموال دافعي الضرائب. وفي بعض البلدان، قاد القطاع الخاص المبادرات، وأحدث تغييراً حقيقياً وكان متقدماً على السياسيين من حيث نتائجه.

وذكرت **مديرة المناقشة** أن شركة كوكا كولا، في أيرلندا، رعت برنامج المدارس الخضراء وقامت شركة ميتا برعاية مبادرة لزراعة الأشجار، ولكن من المهم النظر في ما تريده تلك الشركات في المقابل ومدى فعالية أعمالها.

وقال **السيد ف. ك. ل. فاكافانوا** (تونغا) إن توزيع المياه ينبغي أن يقوم على العلم، وليس على السياسة. قامت تونغا بتحديث اثنين من مساهماتها المحددة وطنياً. الأول هو إنتاج نسبة 70% من طاقتها من مصادر متجددة بحلول العام 2025 لخفض الانبعاثات التي كانت تنتجها في العام 2006 بنسبة 13%. وستكون هذه الخطة الجريئة مدفوعة بتنمية القطاع الخاص والحكومة وصندوق المناخ الأخضر.

وتمثلت المساهمة الثانية في زراعة مليون شجرة بحلول العام 2023.

وكان لدى برلمان تونغا لجنة المالية والحسابات العامة، التي تشرف على الإنفاق الحكومي، وكان المدقق العام عضواً بحكم منصبه. ويستكشف إصلاح إدارة المالية العامة كيفية تحديد البرامج الفرعية استناداً إلى عوامل مختلفة، ينبغي أن يكون أحدها التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

وقد أوضحت الدورة الـ27 لمؤتمر الأطراف أنه يجب مساءلة الحكومة عن مساهماتها المحددة وطنياً. ستقوم لجنة البيئة وتغير المناخ بتقييم جميع التشريعات المتعلقة بتغير المناخ والتكيف معه، وستقدم توصيات إلى البرلمان بشأن تحسين إجراءات تغير المناخ. وكان من المأمول أن يتمكن من تتبع التقدم المحرز في المساهمات المحددة وطنياً وإنشاء برامج لبناء القدرات والتوعية للبرلمانيين، على سبيل المثال بشأن هياكل الحوكمة حول صندوق المناخ الأخضر، وعمل اتفاق باريس، والدور الحاسم لمؤتمرات الأطراف، وكيف يمكن للبرلمان أن يحاسب الحكومة على تقديم البرامج في الوقت المحدد.

وصرّحت **السيدة س. سوبيا** (باكستان) أن تغير المناخ يهدد البشرية ولكن أفقر الناس وأقلهم استعداداً يتحملون العبء الأكبر من آثاره. ووفقاً لمؤشر مخاطر المناخ، كانت باكستان من بين البلدان العشر الأكثر تضرراً، على الرغم من أنها أنتجت أقل من نسبة 1% من انبعاثات الغازات الدفيئة العالمية. تسببت فيضانات العام 2022 في إتلاف وتدمير المنازل والبنية التحتية، مما أثر على حوالى 33 مليون شخص. وقد نفق أكثر من مليون رأس من الماشية ودُمرت 9.4 مليون فدان من المحاصيل، مما يدل على مخاطر الأمن الغذائي والمخاطر الاقتصادية لتغير المناخ. وبلغت الأضرار والخسائر الاقتصادية 30 مليار دولار أمريكي، وستحتاج باكستان إلى أكثر من 16 مليار دولار أمريكي لإعادة البناء بشكل قادر على الصمود. وفي العام 2021، قامت باكستان بمراجعة مساهمتها المحددة وطنياً لتحقيق خفض بنسبة 50٪ في انبعاثاتها المتوقعة بحلول العام 2030، على الرغم من نقص التمويل الدولي.

وحثت الجهات المعنية على جعل الاتفاقات الدولية المتعلقة بتغير المناخ فعالة وقابلة للتنفيذ من الناحية القانونية. وكان لصندوق المناخ الأخضر وصندوق الخسائر والأضرار دور حاسم في التخفيف من آثار تغير المناخ. ويتعين على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها بدعم البلدان النامية.

فمنذ العام 1990، قامت باكستان باستعادة غابات المانغروف، مما يجعلها البلد الوحيد في المنطقة الذي يتوسع فيها نطاق غابات المانغروف. لكن وزارة التغير المناخي لا تستطيع تنفيذ مشاريع مناخية من دون تمويل.

وقال **السيد ج. م. كاسترو** (شيلي) إن النظام الشيلي للتدقيق والرقابة على تغير المناخ نظام قوي ويشمل وزارة البيئة، ومحاكم تغير المناخ، والرقابة البيئية، ونظاماً للإشراف على الآثار البيئية للمشاريع في مختلف القطاعات، وقوات شرطة متخصصة. ويشارك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية أيضاً في تلك الهياكل.

وفي العام 2022، أصدرت شيلي القانون الإطاري لتغير المناخ، الذي يتعين على كل وزارة تنفيذه. وتهدف إلى تحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول العام 2050، وهو أمر طموح ولكنه ممكن لأن شيلي كانت رائدة في مجال الطاقات المتجددة. وحدد القانون التخفيف، والقدرة على الصمود، والإنصاف، والعدالة المناخية، ووضع موازنات لكل وزارة. ولذلك كان المشرعون يقومون دائماً بمراجعة ومراقبة تلك الخطط من خلال قانون الموازنة السنوية.

وأفادت **السيدة س. رفيعي** (الجمهورية الإسلامية الإيرانية) أن البرلمان الإيراني يتولى واجبين:

التشريع ومراقبة تنفيذ القانون ولكن التمويل كان مشكلة. على الرغم من توافر قانون الهواء النظيف، إلا أن عدم القدرة على استيراد معدات معينة شكلت تحديات. وكان مقررون مستقلون لدى الأمم المتحدة قد أكدوا أن العقوبات تؤدي إلى تفاقم التلوث. ومن الضروري مناقشة كيفية تأثير المواقف السياسية على الاستجابات الوطنية للمناخ لأن تغير المناخ لا يحترم الحدود ولا يرد سوى كوكب واحد.

وقال **السيد هـ. نيازي** (المدقق العام لجزر المالديف)، عضو فريق المناقشة، إنه ينبغي للبرلمانات والأجهزة العليا للرقابة المالية أن تتعاون. وعلى الرغم من أن الأجهزة العليا للرقابة تحتاج إلى بناء القدرات، إلا أنها تستطيع تقديم الإحصاءات ويجب على البرلمانيين استخدام تقارير التدقيق لمكافحة تغير المناخ. وسلط الضوء على مسألة إشراك الجهات المعنية.

وذكر **السيد هـ. أوياجي** (اليابان)، عضو فريق المناقشة، أن مثل هذه النقاشات مهمة لتعزيز الإجراءات المناخية وتبادل الخبرات وتحقيق درجة من التوافق العالمي في الآراء. ويمكن لكل بلد أن يقوم بالمزيد من الإنفاق المناخي ومراقبة الأداء.

وقال **السيد س. سيمبسون** (نيوزيلندا)، عضو فريق المناقشة، إن النقاش الحالي مفيد للمنتديات وحلقات النقاش، والمحادثات المقبلة. وينبغي أن يكون استثمار الأموال العامة دائماً خاضعاً للمساءلة وقابلاً للتدقيق، حتى بالنسبة للمبادرات الخضراء.

وكان لدى نيوزيلندا اقتصاد مماثل لأيرلندا وكانت نسبة كبيرة من انبعاثاتها تأتي من الزراعة. وكان حل مشكلة غاز الميثان الحيوي أمراً مهماً لكلا البلدين، وسيتم الاستثمار في البحث والتطوير. وقد تشمل الحلول تغيير أعلاف الحيوانات، وتربية الحيوانات التي تنتج كميات أقل من غاز الميثان، وإنشاء لقاح لغاز الميثان ومكملات غذائية تقلل من غاز الميثان.

وفي الختام، قالت **مديرة المناقشة** إن الاتحاد البرلماني الدولي ينبغي أن يعقد المزيد من الأفرقة المعنية بالمناخ لأن تغير المناخ هو أكبر قضية عالمية ويجب على الجميع العمل معاً. إن زراعة الأشجار حرة، كما أنها تخفف بشكل فعال من تغير المناخ عن طريق وقف الفيضانات، وامتصاص الكربون، ووقف التصحر.

وتم عرض فيديو لحملة "برلماني، كوكبي".

واختتمت الفعالية عند الساعة 13:10.

ورشة عمل للتحضير لقمة المستقبل التابعة للأمم المتحدة

الإثنين، 13 آذار/مارس 2023

(بعد الظهر)

افتتحت الفعالية عند الساعة 14:30 من قبل السيدة ب. تورسني (مديرة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك)، التي أدارت ورشة العمل.

قالت **مديرة المناقشة** إن الأمم المتحدة ستعقد قمة المستقبل في أيلول/سبتمبر 2024، بهدف تعزيز التعددية كوسيلة للاستجابة لقائمة متزايدة باستمرار من التحديات العالمية القديمة والجديدة. وقد تم تصميم ورشة العمل الحالية لتزويد المشاركين بمقدمة للعملية التحضيرية للقمة.

وذكرت **السيدة م.ف. إسبينوزا** (رئيسة الدورة الـ73 للجمعية العامة للأمم المتحدة)، متحدثة عن بعد عبر الفيديو، أن البرلمانات والبرلمانيين يؤدون دوراً حاسماً في كفاءة وشرعية النظام المتعدد الأطراف. لقد كانوا الوسطاء والمترجمين وأصوات الأشخاص الذين يمثلونهم. إن الدعم والإشراف الذي توفره البرلمانات أمر حيوي لكي تعمل آلية النظام الدولي.

ويواجه العالم أزمات متعددة، مثل تغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، والفقر، والقومية، والنزاع، وعدم المساواة. فالنظام المتعدد الأطراف غير مجهز للاستجابة بشكل حاسم وفعال لمعالجة مثل هذه المسائل. وكانت أهداف التنمية المستدامة والمبادئ التأسيسية لميثاق الأمم المتحدة بعيدة كل البعد عن التحقيق. ومع ذلك، فإن أوقات الأزمات في جميع أنحاء العالم أتاحت فرصاً لإعادة تجهيز وتجديد وتحديث الأمم المتحدة والهيكل الدولي. للاحتفال بالذكرى السنوية الـ75 للأمم المتحدة، اعتمدت الدول الأعضاء إعلاناً سياسياً طموحاً كلّف الأمين العام بإعداد تقرير عن مستقبل الأمم المتحدة. وكان التقرير بعنوان *خطتنا المشتركة* بمثابة مخطط لإعادة تصور الأمم المتحدة وتشكيلها وإعادة بنائها. وتصور التقرير أيضاً سلسلة من القمم اللاحقة، بما في ذلك قمة أهداف التنمية المستدامة في العام 2023، وقمة المستقبل في العام 2024، والقمة الاجتماعية العالمية في العام 2025.

ويتطلب إصلاح الأمم المتحدة حشد جميع القطاعات والمناطق، بما في ذلك البرلمانات، والمجتمع المدني، والحكومات المحلية، والأوساط الأكاديمية، لضمان التحول الهادف. ولا يمكن ترك الأمر لمسؤولية الحكومات وحدها. وترد حاجة إلى إعادة تحديد والتوفيق بين المصالح الوطنية والحاجة إلى العمل معاً بشأن المسائل المشتركة. وعلى الرغم من الاستقطاب الكبير، ورد زخم وإرادة سياسية لمثل هذا العمل. ويلزم الاستفادة من الزخم الحالي للإصلاح لجمع كل الأصوات والسلطة الجماعية للبرلمانات. ويلزم أن تمثل الأنظمة السياسية احتياجات الناس وتطلعاتهم بشكل أفضل من أجل تنشيط الديمقراطية. ومن الضروري ترجمة تقرير خطتنا المشتركة وبرنامج الإصلاح إلى واقع وطني لضمان أن يكون أي إصلاح

مناسباً للحالات المتنوعة التي تتطلب الاهتمام من النظام المتعدد الأطراف. وكان للبرلمانات دور خاص في التوسط في الإصلاح الهادف والدائم الذي ينطوي على ملكية اجتماعية.

ومن شأن قمة المستقبل أن توفر فرصة تشتد الحاجة إليها لمعالجة أزمة التعددية والاستجابة لها بشكل أفضل والنظر في العديد من المسائل الأوسع. أولاً، يتعين على البرلمانات والحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني أن تشارك بنشاط في تعزيز تمثيل وشرعية النظام المتعدد الأطراف. ثانياً، يعد التنفيذ والمساءلة ضروريين لضمان الامتثال الفعال لأي قرارات يتم اتخاذها على المستوى الدولي. وللبرلمانات دور حاسم تؤديه في معالجة العجز الحالي في التنفيذ والمساءلة. ثالثاً، من المهم النظر في قضية المسؤولية المشتركة بين الأجيال ومعالجة المحددات الرئيسية للمستقبل الجماعي. وكانت قمة المستقبل فرصة لتشكيل مسار المستقبل وصياغة عقد عالمي جديد لمواجهة التحديات القديمة والجديدة وإنشاء مجتمعات أكثر مساواة ومستدامة بيئياً وسلمياً.

وقال **السيد ر.م. داس أغراوالا** (الهند) إن الهياكل الحالية للأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، لم تعد كافية لمعالجة التغيرات المعاصرة. ويلزم إعادة تقييم مثل هذه الهياكل حتى تتكيف مع عالم متغير ومع مشاكله. ومن المخيب للآمال أن البلدان الخمسة نفسها لا تزال هي الدول الوحيدة التي تمارس حق النقض. وقد حان الوقت لإشراك بلدان أخرى في هذه العملية. وينبغي للمفاوضات بشأن تغيير هياكل الأمم المتحدة أن تكون شفافة ومسجلة بشكل مناسب. وكانت عملية الإصلاح ملحة. ومن الضروري تحديد إطار زمني محدد للإصلاح.

وأفاد **سعادة السيد نضال عمار** (الجمهورية العربية السورية) أن الأمم المتحدة تضطلع بدور هام على الصعيد الدولي، على الرغم من هياكلها الحالية، القائمة منذ الحرب العالمية الثانية. إلا أن دورها في بعض البلدان، مثل الجمهورية العربية السورية، كان ضعيفاً. غالباً ما تم إضعاف أصوات العديد من البلدان وتهميشها بسبب تأثير الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة. يجب أن يركز الهدف من ورشة العمل الحالية على تحسين الإنسانية. ناضل الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم من أجل البقاء في ظروف صعبة للغاية. وفي حين أن تغير المناخ يشكل مصدر قلق ملحاً، ترد العديد من التحديات الهامة الأخرى التي يتعين التغلب عليها، مثل الحرب والإرهاب والعقوبات. وعلى مدى أكثر من 12 عاماً، أصبحت أزمة اللاجئين قضية مسيّسة إلى حد كبير في المنتديات الدولية. وكان من الصعب تصور مستقبل مفعم بالأمل في ظل هذه الظروف. وتساءل عن الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتركيز على المستقبل الجماعي للبشرية.

وتساءل **السيد ج. كاندي** (كينيا) عما إذا كان من الممكن إصلاح الأمم المتحدة أو تحويل المنظمة، نظراً لأن العديد من البلدان يمكن أن تسحب التمويل إذا لم يتم تلبية مصالحها.

ولفت الانتباه **السيد ف. بيلسكي** (بيلاروسيا) إلى أهداف فريق الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، وهي ذات شقين. أولاً، معارضة استخدام التدابير الأحادية والقسرية ضد سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وبالتالي حماية البلدان المشاركة وفقاً لمبادئ القانون الدولي. ثانياً، تعزيز المبادرات المشتركة الرامية إلى حماية وتعزيز سلطة أحكام ميثاق الأمم المتحدة. وعملت المجموعة أيضاً على تعزيز أصوات ووجهات نظر الأمم النامية لإنشاء هيكل عالمي متجدد مبني على مبادئ الثقة والحوار والتفاهم المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وقد أخضعت عدة دول أعضاء بيلاروسيا لعقوبات انفرادية. وشكك في مدى توافق العمل الانفرادي مع ميثاق الأمم المتحدة.

ووافقت **السيدة م.ف. إسبينوزا** (رئيس الدورة الـ73 للجمعية العامة للأمم المتحدة) على أن تصميم هيكل الأمم المتحدة والنظام المتعدد الأطراف يستجيب للواقع الجيوسياسي المحدد للعام 1945. ووردت حاجة إلى إعادة التفكير في النظام بطريقة أكثر هيكلية. كانت عملية إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قضية لم يتم حلها وكانت مثيرة للجدل بشكل خاص وتعتمد على الإرادة السياسية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن المفهوم أن هيكل مجلس الأمن لا يوفر استجابات سريعة في حالات الأزمات ويؤدي إلى الشلل في القضايا الحاسمة التي تؤثر على السلام والأمن العالميين. ويلزم إعادة معالجة العديد من الجوانب، مثل استخدام حق النقض وأساليب العمل الشاملة. ومن الممكن أن توفر الاستعدادات لقمة المستقبل إطاراً لمثل هذه المحادثات. وفي المقابل، تمكنت الجمعية العامة من التصرف بشأن قضايا السلام والأمن، مثل اعتماد القرار الذي اقترحته ليختنشتاين والذي يطالب البلدان التي تمارس حق النقض بتبرير استخدامه.

ويلزم إعادة تصميم توزيع المساعدات الإنسانية في حالات النزاع والأزمات. ولم تتمكن استجابة الأمم المتحدة، التي انبثقت في الغالب من مجلس الأمن وليس من الجمعية العامة، من تقديم المستوى المطلوب من الاستجابة المطلوبة في حالات معينة.

ويلزم إعادة تقييم استخدام العقوبات لتحديد مدى فعاليتها والتأكد من أنها لا تلحق الضرر بالمجتمعات الضعيفة. واعترفت بإنشاء فريق الأصدقاء للدفاع عن ميثاق الأمم المتحدة. وترد مسؤولية عالمية ومشتركة للدفاع عن مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ويتعين على البرلمانات والبرلمانيين أن يشاركوا مشاركة كاملة في تصميم وشكل ميثاق المستقبل.

ويتوفر مجال للتحسين في ما يتعلق بالموازنة السنوية للأمم المتحدة، التي تبلغ حوالى 3.4 مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتنبع هذه القضية من التقسيم بين الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية. ينبغي تغيير النسبة بين

المساهمتين. ومن الضروري أن تحظى منظومة الأمم المتحدة بالتمويل الجيد والدعم الكامل لضمان قدرتها على تنفيذ عملياتها وموازنتها بطريقة يمكن التنبؤ بها. وللبرلمانات دور حاسم تؤديه في الموافقة على المساهمات المقدمة إلى الأمم المتحدة وضمان عدم اعتماد المنظمة على أموال التبرعات المتقلبة أو أخذها من الأموال المخصصة لقضايا محددة تهم فرادى البلدان. وترد حاجة كبيرة إلى تقييم المساهمات وضمان وضع موازنة يمكن التنبؤ بها لتمكين الأمم المتحدة من العمل ونشر قدراتها على أرض الواقع.

وقال **السيد أ. موتر** (كبير مستشاري الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة) إنه سيتم إجراء تصويت إلكتروني غير رسمي يهدف إلى تعريف المشاركين بالمجالات المواضيعية التي سيراها الأعضاء قريباً على جدول أعمال قمة المستقبل.

ولتحسين نطاق القمة والمسائل التي ستتم مناقشتها، سيحتاج المفاوضون في قمة المستقبل في النهاية إلى اختيار مسائل معينة للمناقشة. وسأل المشاركين عما إذا كان ينبغي أن تركز هذه النقاشات على المسائل الجديدة أو الجارية.

وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

نعم لمسائل جديدة: 10

لا لمسائل جديدة: 14

لا أعلم: 1

وتحدثت **سعادة الدكتورة أمل بنت سلامة الشامان** (المملكة العربية السعودية) تعليلاً لتصويت بلادها بـ "نعم"، فقالت إن المسائل والتحديات الجديدة التي يتعين معالجتها تظهر على أساس يومي تقريباً. ومن المهم عدم التركيز فحسب على الأفكار التي تم تداولها لسنوات عديدة. وقد سلطت لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الضوء مؤخراً على مسألة الاتجار بالأطفال الأيتام، وهي قضية جديدة بالنسبة لبعض الدول، حيث أن العديد منها ليس لديها قوانينها الخاصة في هذا الصدد.

وتحدثت **سعادة السيدة هالة رمزي فايز** (مملكة البحرين)، تعليلاً لتصويت بلادها بـ "لا"، فقالت إنها ترد العديد من المسائل التي لا تزال بحاجة إلى المعالجة قبل أن ينتقل الاهتمام إلى مجالات أخرى.

وقال **السيد أ. موتر** (الاتحاد البرلماني الدولي) إنها ترد مجموعة واسعة من المسائل ضمن الإطار المتعدد الأطراف التي يمكن مناقشتها في القمة. وطلب من المشاركين اختيار مسألتين يعطون الأولوية لهما كمحور تركيز القمة.

وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

التهديدات الجديدة للسلام والأمن: 18

حوكمة الإنترنت/الفجوة الرقمية: 6

حوكمة المشاعات العالمية (مثل الفضاء الخارجي والقطب الشمالي): 1

اقتصاديات أقل تركيزاً على النمو: 5

التعددية الشبكية (إصلاحات الأمم المتحدة): 8

مسائل أخرى: 0

وتحدث **السيد ج. كاندي** (كينيا)، تعليلاً لتصويت بلاده على "التهديدات الجديدة للسلام والأمن"، فقال إن معظم المشاكل المستمرة تنبع في المقام الأول من المسائل المتعلقة بالسلام والأمن. إذا أردنا تحقيق السلام، فسيكون من الأسهل معالجة مسائل أخرى وتحقيق أهداف معينة.

وتحدث **السيج و. أ. نيكيما** (بوركينا فاسو)، تعليلاً لتصويت بلاده على "حوكمة الإنترنت/الفجوة الرقمية"، فقال إن انتشار وسائل التواصل الاجتماعي يسبب مشاكل كبيرة في الحرب ضد الإرهاب في بوركينا فاسو. وتعد إدارة الإنترنت أمراً أساسياً في مكافحة الجرائم والهجمات الإلكترونية.

وتحدثت **السيدة س. و. لوكاس** (جنوب إفريقيا)، تعليلاً لتصويت بلدها على "الاقتصادات الأقل تركيزاً على النمو"، فقالت إن مسألة النمو الاقتصادي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان الأقل نمواً بسبب الفقر وعدم المساواة والتخلف التنموي الناجم عن الاقتصادات الأقل تركيزاً على النمو الاقتصادي. ويلزم التوصل إلى حلول لضمان تحقيق النمو في الاقتصادات الراكدة. جميع المواضيع المطروحة في الأسئلة كانت مهمة، ولكن بالنسبة لأولئك الذين يعانون بسبب انخفاض النمو في اقتصاداتهم، كان النمو الاقتصادي مسألة ذات أولوية.

وقالت **السيدة ل. مارزال** (مسؤولة البرامج، الاتحاد البرلماني الدولي) إنها ترد تهديدات مختلفة للأمن الجماعي في المستقبل، مثل الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، والتصعيد الذي لا يمكن السيطرة عليه في النزاعات، وظهور المخاطر البيولوجية، وعسكرة الفضاء، والحرب الإلكترونية، والأسلحة الصغيرة والخفيفة والطائرات من دون طيار والجرائم العابرة للحدود الوطنية. وكان من الصعب توقع المخاطر والتحديات المرتبطة بهذه التهديدات واحتوائها. وطلبت من المشاركين اختيار أهم ثلاثة تهديدات للأمن الجماعي في المستقبل.

وكانت نتيجة التصويت:

الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية: 13

إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي: 10

ظهور المخاطر البيولوجية: 5

عسكرة الفضاء: 2

هجمات الحرب الإلكترونية: 11

الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة: 5

طائرات من دون طيار/مركبات جوية قتالية من دون طيار: 2

الجرائم العابرة للحدود الوطنية: 6

مسائل أخرى: 1

وتحدثت **السيدة ج.أ.أ. تابان** (جنوب السودان)، تعليلاً لتصويت بلادها على الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، فقالت إن الحرب النووية تشكل أكبر تهديد للإنسانية. وترد حاجة إلى نقاشات على المستوى الدولي. وكانت "هجمات الحرب الإلكترونية" و"الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة" خيارين آخرين لها.

وتحدثت **السيدة م. كينر نيلين** (منظمة البرلمانيون من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي)، تعليلاً لتصويت شبكتها بشأن "الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية"، فقالت إن التصويت يشير بوضوح إلى أن الأسلحة النووية تشكل أكبر تهديد على الأمن الجماعي. وسواء أتم استخدامها عن قصد أو عن غير قصد، يمكن استخدام الأسلحة النووية لإبادة أجزاء من العالم بالكامل. وذكّرت بأن هدف إزالة الأسلحة النووية تم الاتفاق عليه بالإجماع في القرار الأول الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 1946: وهي حقيقة تاريخية لا ينبغي نسيانها. وكانت أصواتها الأخرى لصالح "عسكرة الفضاء" و"هجمات الحرب الإلكترونية". ويمكن استخدام هذا الأخير على وجه الخصوص ضد المنشآت النووية في المنشآت المدنية أو العسكرية.

وقالت **سعادة السيدة هالة رمزي فايز** (مملكة البحرين)، إن بلدها اختار، بالترتيب التنازلي من حيث الأهمية، "الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية"، و"إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي"، و"الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية"، و"إساءة استخدام الذكاء الاصطناعي"، و"الجرائم العابرة للحدود الوطنية". وكانت الأسلحة النووية وسيلة للدمار الشامل. ومن الضروري أن تنظر جميع الدول في هذه المسألة. ويعتبر الاتجار بالبشر والمسائل ذات الصلة من القضايا الهامة التي تتطلب أيضاً المزيد من العمل.

وقال **السيد أ. موتر** (الاتحاد البرلماني الدولي) إن النماذج الاقتصادية للمستقبل من المرجح أن تكون جزءاً من جدول أعمال القمة. ووفقاً للعديد من الاقتصاديين، فإن النماذج الحالية لتقييم التقدم لم تكن مستدامة. في العديد من البلدان، كانت الوسيلة الوحيدة لتحقيق التنمية هي من خلال إعادة التكيف على مستوى العالم، حيث خفضت الدول الغنية استهلاكها وإنتاجها لتوفير بصمة بيئية أكبر يمكن للدول النامية استخدامها. وقد طرحت اقتراحات مفادها أن التقدم لا ينبغي أن يستند فحسب إلى الناتج المحلي الإجمالي. وطلب من المشاركين اختيار أهم مؤشرين للتنمية المستدامة.

وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

الناتج المحلي الإجمالي: 6

البصمة البيئية: 11

مؤشر السعادة: 2

مؤشر عدم المساواة: 11

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد: 11

مسائل أخرى: 1

وذكر **السيد ر. لايت** (شبكة البرلمانيين المتحدين من أجل الصحة العالمية UNITE) أن الناتج المحلي الإجمالي يستخدم في كثير من الأحيان كمؤشر أساسي لآليات تمويل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛ ومع ذلك، فإنه لا يترجم بالضرورة إلى المساواة أو الوصول إلى الخدمات أو النمو الشامل. فالبلدان التي تتمتع بأعلى ناتج محلي إجمالي غالباً ما تعاني من أعلى مستويات عدم المساواة. وعلى الصعيد العالمي، لم يرد توافق في الآراء بشأن المؤشرات البديلة. ومن المهم الاستفادة من قمة المستقبل لإنشاء مؤشر جديد يمكن أن يستجيب بدقة لمسائل مثل النمو الشامل والفقر والمساواة والاستدامة، التي يمكن أن تحدد المئة عام القادمة للبشرية.

وقالت **السيدة ب. كايتانو** (الفلبين) إن السعادة ليست مؤشراً مناسباً لقياس التنمية المستدامة. كان أداء الفلبين جيداً عادةً في مؤشرات السعادة؛ ومع ذلك، فقد تعلم العديد من الفلبينيين قمع مشاكلهم أو غض الطرف عنها واختيار أن يكونوا سعداء كلما أمكن ذلك.

وقال **السيد أ. دوفوريست** (الاتحاد البرلماني الدولي) إنه، في إطار القمة، تم اقتراح ميثاق رقمي عالمي، من شأنه أن يحدد مبدأ مشتركاً لمستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع. وطلب من المشاركين اختيار ثلاث مسائل رقمية سيعطونها الأولوية باعتبارها محور الاتفاق الرقمي العالمي المقترح.

وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

الإدراج والاتصال الرقميان: 14

حوكمة الإنترنت: 7

حماية البيانات: 15

حقوق الإنسان على الإنترنت: 9

الثقة والأمن الرقميان: 11

الذكاء الاصطناعي: 9

مسائل أخرى: 1

قالت **السيدة و. م. أولينج** (جمهورية تنزانيا المتحدة) إن تركيز الاتفاق الرقمي العالمي ينبغي أن ينصب على البنية التحتية الرقمية للدفاع ضد الهجمات والجرائم الإلكترونية. ولا يمكن إحراز أي تقدم بشأن مستقبل رقمي آمن للجميع إذا لم يكن من الممكن إبلاغ المستخدمين بالتهديدات الإلكترونية. ومن الضروري ضمان عدم تحول التكنولوجيا إلى تهديد للإنسانية. وترد مسؤولية على عاتق الشركات التي تبيع الخوادم لضمان سلامة بيانات المستخدمين.

وقال **السيد أ. موتر** (الاتحاد البرلماني الدولي) إنها توجد العديد من المجالات المواضيعية الإضافية التي يمكن إدراجها على جدول أعمال القمة. أولاً، دور الشركات المتعددة الجنسيات في الحوكمة العالمية. كان لكل قطاع أعمال في العالم واحدة من أكثر التكتلات العالمية التي تمارس نفوذها الاقتصادي والسياسي على الحكومات. ثانياً، تأثير الجيش والصناعة. تم إنفاق أكثر من تريليونين دولار أمريكي على الأنشطة العسكرية كل عام في جميع أنحاء العالم؛ الأموال التي تم أخذها من أعمال التطوير المحتملة. ورد تواطؤ نشط بين الفاعلين العسكريين والصناعيين والقوى السياسية، مما يعني أنه كان من الصعب على الحكومات خفض إنفاقها العسكري. وأخيراً، مسألة الاستيلاء على الأراضي. وعادة ما تحدث هذه الظاهرة عندما تقوم الشركات الزراعية المتعددة الجنسيات المملوكة لصناديق سيادية بشراء الأراضي في البلدان النامية. واستخدمت هذه الأراضي في وقت لاحق للزراعة، وكثيراً ما تم تصدير المنتجات الناتجة إلى البلدان المتقدمة. وطلب من المشاركين اختيار ما إذا كان ينبغي إضافة مثل هذه المسائل إلى جدول أعمال قمة المستقبل.

وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

القوى المتعددة الجنسيات: 3

التأثير العسكري والصناعي: 2

الاستيلاء على الأراضي: 2

مسائل أخرى: 2

وأفاد **السيد ر. لايت** (شبكة البرلمانيين المتحدين من أجل الصحة العالمية UNITE) أن التحديات الجيوسياسية المطروحة في السؤال تتعلق بفكرة النموذج الاقتصادي القائم على الرفاهية والحاجة إلى التحول والإصلاح في الحوكمة. إن عالم ما بعد الرأسمالية سيتطلب إعادة تصميم أنظمة التعليم والصحة والضمان الاجتماعي. وسيشكل الموضوع الشامل المتمثل في كيفية إعادة تشكيل نماذج الحوكمة أهمية بالغة في العقود المقبلة.

وذكرت **السيدة م. ستلبيزر** (الأرجنتين) أنه من الضروري النظر في المسائل الأخلاقية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي. ورغم أهمية التقدم التكنولوجي والعلم والابتكار، فإنها ترد حاجة إلى ضمان وضع الحدود القانونية والأخلاقية الكافية. وكانت قوة المجموعات الاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن عسكرة الذكاء الاصطناعي، من التطورات المثيرة للقلق أيضاً. ومن الضروري أن تناقش الدول أداة جديدة للحد من استخدام الأسلحة الذاتية التشغيل.

وتحدث **السيد ج. كاندي** (كينيا)، تعليلاً لتصويت بلاده على "القوى المتعددة الجنسيات"، إن كل مشكلة في جميع أنحاء العالم تقريباً كانت بتحريض أو تفاقم من قبل القوى المتعددة الجنسيات. وكان التغيير مطلوباً في هذا الصدد.

وقال **السيد ف. تسفانجيراي** (زيمبابوي) إن العديد من البلدان الإفريقية دفعت من أجل إدراجها في صلاحيات النقض التي يتمتع بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كان مثل هذا الإجراء ضرورياً لتقسيم قوى البلدان الكبرى، خاصة في ما يتعلق بالذكاء الاصطناعي ومستقبل الحرب. وترد حاجة إلى الضوابط والتوازنات مع قيام البلدان الصغيرة بدور الحاجز لمنع العواقب السلبية لاستخدام الذكاء الاصطناعي باعتباره الحدود التالية في الحرب.

وقالت **السيدة س. ناني** (أوروغواي) إن القمة العالمية الثانية للجان المستقبل ستعقد في أوروغواي في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ودعت المشاركين إلى حضور الحدث كفرصة لإجراء مزيد من النقاشات حول مواضيع محددة في ضوء قمة المستقبل في العام 2024.

وقالت **مديرة المناقشة** إنه سيتم إجراء العديد من المحادثات في الفترة التي تسبق قمة المستقبل حول مختلف المسائل التي تم تناولها خلال ورشة العمل الحالية. وشجعت المشاركين على العمل مع زملائهم في برلماناتهم وإداراتهم الحكومية لضمان قدرتهم على المساهمة بشكل منتج قدر الإمكان في مؤتمر القمة. وشكرت جميع المشاركين على مساهماتهم.

واختتمت الفعالية عند الساعة 16:00.

حلقة نقاش بشأن التضامن البرلماني مع الأعضاء البرلمانيين المعرضين للخطر

الثلاثاء، 14 آذار/مارس 2023

(بعد الظهر)

افتتحت الفعالية عند الساعة 15:45 من قبل السيد س. كوغولاتي (بلجيكا)، رئيس لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين، الذي أدار ورشة العمل.

قال **مدير المناقشة** إنه في كل عام، يواجه العديد من البرلمانيين في جميع أنحاء العالم الإساءة وسوء المعاملة، حيث فقد بعضهم حياتهم بسبب قيامهم بواجباتهم الديمقراطية. وكانت لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي هي الآلية الدولية الوحيدة المكلفة بحماية البرلمانيين والدفاع عنهم. وقد أثبتت اللجنة قدرتها على تقديم الدعم والمساعدة العمليين للمشرعين الذين يتعرضون للهجوم.

ففي العام 2022، تلقت اللجنة عدداً قياسياً من القضايا، شملت 739 برلمانياً من 44 بلداً. وكانت الانتهاكات الأكثر شيوعاً التي أُبلغت بها اللجنة هي انتهاكات حرية التعبير، والتعليق غير المبرر وفقدان الولاية البرلمانية، والتهديدات وأعمال الترهيب، وعدم وجود محاكمة عادلة وغير ذلك من الإجراءات غير العادلة. منذ العام 2014، زاد عدد القضايا سنة بعد سنة مع زيادة مثيرة للقلق بمقدار أربعة أضعاف في عدد القضايا التي تتعلق بالنساء البرلمانيات. وقد تناولت اللجنة خلال دورتها الحالية قضايا تتعلق بـ401 عضواً في البرلمانات من 19 بلداً، من بينهم 106 نساء برلمانيات.

وعلى الرغم من هذه الأرقام القياسية، فقد تحقق العديد من الإنجازات الجديرة بالملاحظة بفضل دعم البرلمانيين الملتزمين. ويعزى نجاح اللجنة بشكل رئيسي إلى مبدأ التضامن البرلماني، الذي تأسس على الاعتقاد بأن البرلمانات والبرلمانيين على حد سواء يمكن أن يكون لهم تأثير من خلال تقديم مساعدة ملموسة لزملائهم. وتهدف اللجنة إلى ضمان تعاون الأعضاء في حل القضايا التي تم عرضها عليها وتشجيع العمل البرلماني للتوصل إلى الحلول.

وستوفر حلقة النقاش الحالية فرصة للتعرف على أحدث المبادرات التي اتخذها الزملاء ولتبادل أمثلة على الاستراتيجيات الناجحة، وبالتالي تعزيز الإجراءات المستقبلية الرامية إلى حماية حقوق الزملاء المعرضين للخطر.

وقالت **السيدة ك. باديلا سوليز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)، متحدثة في رسالة فيديو مسجلة قبل حلقة النقاش، إن البرلمانيين البوليفيين الذين يعارضون الحكومة يواجهون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. وقد شهدت شخصياً عدة حالات من الترهيب والاعتداء الجسدي.

ففي كانون الأول/ديسمبر 2022، حاولت هي والعديد من زملائها زيارة السيد لويس فرناندو كاماتشو، حاكم سانتا كروز ورئيس حزب كريموس المعارض، الذي اختطفه مسؤولون حكوميون. ومُنعت المجموعة من زيارة السيد كاماتشو، وتعرضت لاعتداء جسدي؛ حدث، شهده ضباط الشرطة.

وفي كانون الثاني/يناير 2023، أثناء سيرها مع زوجها في محيط سوق لارمادا في مدينة سانتا كروز، تعرضت لاعتداء جسدي آخر. وقد لاحظت أن العديد من ضباط الشرطة يعتقلون أحد الأفراد. وأثناء ممارستها لواجباتها كعضواً في البرلمان، وتعريفها بنفسها، توجهت إلى الضباط لتطلب تفسيراً لسبب احتجاز هذا الشخص. وعندما واجه ضابط الشرطة أسئلتها، رفض الضابط تقديم أي تفسير وسألها عن انتمائها الحزبي السياسي. وعندما أجابت على سؤال الضابط، تعرضت للاعتداء الجسدي. وتمكنت من الهروب بمساعدة العديد من أصحاب الأكشاك في السوق.

ودعت جميع السلطات والبرلمانيين في جميع أنحاء العالم إلى إظهار تضامنهم ودعمهم للنساء البرلمانيات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات اللواتي يعشن في ظل خوف دائم من التعرض للهجوم بسبب وجهات نظرهن المختلفة عن الحكومة.

وقال **السيد ي. م. أحمد**، متحدثاً في رسالة عبر الفيديو، إن والديه، السيدة أ. فيسيهاتسيون، والسيد م. أ. شريفو كانا برلمانيين في إريتريا وتم احتجازهما بمعزل عن العالم الخارجي منذ أيلول/سبتمبر 2001. ودعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى مواصلة النضال من أجل إطلاق سراح والديه.

وقال السيد **أ. س. ج. العلواني**، في رسالة فيديو مسجلة قبل حلقة النقاش، إنه شقيق السيد أحمد العلواني، برلماني عراقي سُجن في العام 2014 وحُكم عليه بالإعدام في العام 2016. بصفته عضواً في البرلمان، كان شقيقه يتمتع بالحصانة البرلمانية، التي استمرت السلطات العراقية في تجاهلها. ودعا الاتحاد البرلماني الدولي إلى التدخل في قضية شقيقه والعمل مع السلطات المختصة في جمهورية العراق لتأمين إطلاق سراحه.

وتلقى مدير المناقشة رسالة من السيدة ل. دي ليما، وهي برلمانية سابقة من الفلبين، أعربت فيها عن امتنانها لقرار اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء احتجازها غير العادل طوال السنوات الست الماضية، والدعوة إلى الإفراج الفوري عنها ونشر مراقب للمحاكمة لحضور جلسات الاستماع. وشكرت المنظمة على دعمها المستمر لقضيتها، وعلى تضامنها الذي لا يتزعزع.

واستذكرت **السيدة ل. كريكسل** (الأرجنتين)، عضو فريق المناقشة، إلى أنه في آب/أغسطس 2021، سيطرت حركة طالبان على مدينة كابول وأفغانستان، وأنشأت حكومة استبدادية. وسرعان ما تم عكس عقود من التقدم المحرز نحو تحقيق الديمقراطية، بما في ذلك مشاركة المرأة في السياسة. وأدت سيطرة طالبان على أفغانستان إلى نزوح مئات

الآلاف من الأفغان داخلياً. يبحث أكثر من 1.3 مليون شخص عن ملجأ حول العالم، بما في ذلك البلدان المجاورة مثل باكستان. وفي العام 2022، أنشأت حركة طالبان جهازاً استخباراتياً، بهدف تحديد واضطهاد البرلمانيين السابقين والمسؤولين الحكوميين والقضاة والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني والصحافيين. وكان دور هؤلاء الأفراد هو تمثيل شعب أفغانستان وحمايته. وكان من الضروري منحهم وضع حماية خاص لحمايتهم من الأذى.

وبفضل الخبرة والمساعدة التي قدمها العديد من الزملاء البرلمانيين في الأرجنتين وفي جميع أنحاء العالم، كان من الممكن توفير المأوى واللجوء والتأشيرات للأشخاص في أفغانستان، وخاصة المعرضين للخطر بشكل خاص. ورغم اتخاذ العديد من الإجراءات الإيجابية حتى الآن، إلا أنه من الممكن القيام بالمزيد. ودعت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان في البرلمانات إلى النظر في جميع التدابير اللازمة لدعم البرلمانيين الأفغان وموظفي الدعم الذين يرغبون في مغادرة أفغانستان. إن مواصلة الأنشطة الدبلوماسية يمكن أن يساعد في حماية حياة الزملاء البرلمانيين وسلامتهم الجسدية. وفي مواجهة هذه الحقائق الصارخة، كان التعاون الدولي هو الخيار الوحيد لاستعادة الديمقراطية بالكامل في أفغانستان.

وعلى خلفية البند الطارئ المتعلق بالأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا والجمهورية اليمنية وبلدان أخرى، وبشأن الضعف الخاص الذي تعاني منه النساء والأطفال، ناشدت البرلمانيين في جميع أنحاء العالم إدانة والضغط على المسؤولين وتقديم حلول ملموسة على أرض الواقع لمساعدة المتضررين. ويلزم التعاون الأقاليمي لإنشاء ممرات للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة لتوفير إمكانية الوصول إلى الإغاثة الإنسانية. ودعت الحكومات إلى اتخاذ إجراءات ضد الجرائم الدولية وإقامة تنسيق أكثر فعالية مع وكالات الأمم المتحدة. كانت أفغانستان أسوأ دولة في العالم لتربية الأطفال. وشجعت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على ألا تفقد الأمل أبداً وأن ترفع أصواتها لحماية حقوق الأفغان، ولا سيما المرأة الأفغانية. ومن الضروري أن تتكلم المنظمات الدولية والبرلمانيون نيابة عن المحتاجين وأن تدعم حقوق الإنسان الأساسية.

وقالت **السيدة ل. كوارتابيلي** (إيطاليا)، عضو فريق المناقشة، إن العمل كعضو في البرلمان في بعض البلدان حول العالم أمر خطير بشكل خاص. ومن مصلحة الجميع أن تعمل البرلمانات كمساحة يمكن أن تجري فيها المناقشات، ويمكن الاستماع إلى وجهات نظر متنوعة ويمكن تمثيل المواقف المختلفة. وفي هذا الصدد، كانت للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين أهمية خاصة. ويمكن لكل بلد أن يؤدي دوراً في حماية البرلمانيين المعرضين للخطر.

وقد عملت إيطاليا لصالح البرلمانيين المعرضين للخطر في أوغندا. في أعقاب الانتخابات الرئاسية الأوغندية في كانون الثاني/يناير 2021، ظهرت ادعاءات عديدة بتزوير الانتخابات، فضلاً عن حالات تعرض برلمانيين معارضين للترهيب والقيود على حريتهم في التعبير وحقوق التصويت. في كانون الثاني/يناير 2022، مثل الممثلون القانونيون للعديد من

برلمانيي المعارضة الأوغندية أمام لجنة الشؤون الخارجية الإيطالية ووصفوا المواقف التي يواجهها موكليهم. واقترح تقديم شكوى إلى لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي. ومنذ ذلك الحين، فتحت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي قضية رسمية واقترحت إيفاد بعثة للجنة إلى أوغندا.

وكان التعبير عن الدعم وممارسة الضغط أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للبرلمانيين الذين كانوا في السجن أو يواجهون ظروفاً صعبة لممارسة ولاياتهم التظاهرية. وقد أعطى هذا الإجراء للبرلمانيين الأمل في أن يكون هناك من يدافع عنهم ويسعى لتحقيق العدالة، حتى في مواجهة نظام غير عادل.

وأفاد **السيد وين ميات آي** (ميانمار) أن البرلمانات، في النظام الديمقراطي، تمثل سيادة وإرادة الشعب الذي تمثله. إن محاولة الانقلاب على برلمان ميانمار على يد المجلس العسكري لم تكن جريمة ضد شعب ميانمار فحسب، بل كانت أيضاً إهانة لجميع الملتزمين بالديمقراطية وحقوق الإنسان.

فمنذ أن أطاح الجيش الميانماري بالبرلمان واستولى على سلطة الدولة بالقوة، تم اعتقال أكثر من 20 ألف شخص بشكل غير قانوني، وتعرض العديد منهم لأعمال التعذيب أو العنف الجنسي. وقتل أكثر من 3000 مدني. وقد نزح أكثر من 1.5 مليون شخص إلى المناطق الحدودية أو البلدان المجاورة، مثل تايلاند والهند. وكان المجلس العسكري قد اعتقل واحتجز بشكل تعسفي العديد من البرلمانيين. وقد عانوا من سوء المعاملة والتعذيب والعنف الجنسي، ولم يحصلوا سوى على قدر محدود من الرعاية الطبية أو المشورة القانونية أو لم يحصلوا عليها على الإطلاق. واجه العديد من البرلمانيين اتهامات جنائية بسبب الدعوة إلى العصيان المدني أو اتهامات أخرى تنطوي على عقوبات كبيرة. كما اضطر أقارب وأصدقاء هؤلاء البرلمانيين إلى الفرار بسبب التهديدات التي تلقوها.

وتُستخدم حالات الاختفاء القسري والسجن والتعذيب والاعتداء الجنسي والعنف والتجويع كأساليب للحرب. كان المجلس العسكري يرتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في جميع أنحاء ميانمار. ودعا المشاركين إلى ممارسة الضغط على المجلس العسكري للسماح للبرلمانيين الذين كانوا في السجن برؤية أفراد أسرهم والمحامين وممثلي المنظمات الدولية.

ودعا المجتمع الدولي إلى التعبير عن دعمه لحكومة الوحدة الوطنية في ميانمار واللجنة التي تمثل البرلمان، وهما الهيئتان الشرعيتان الوحيدتان اللتان تمثلان الوظائف التشريعية والتمثيلية لشعب ميانمار. وكان من الضروري أن تعمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع حكومة الوحدة الوطنية واللجنة التي تمثل البرلمان في تأمين إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود ومنع جميع ممثلي المجلس العسكري من الحضور أو المشاركة في الاجتماعات أو المؤتمرات الدولية.

وأعرب **مدير المناقشة** عن تضامن لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين الكامل مع جميع ضحايا المجلس العسكري.

وقالت **السيدة و. كويستا** (الإكوادور) إنه من المهم مناقشة نقاط ضعف البرلمانيين، وخاصة في الإكوادور، حيث يُستخدم النظام القانوني لنزع الشرعية عن أعضاء المعارضة وإسكاتهم. وقد تم استهداف العديد من النساء من المعارضة، وأُجبر بعضهن على الرحيل إلى المنفى. ومن دون العدالة لا يمكن أن تسود ديمقراطية. وكانت المؤسسات الديمقراطية والنظام القضائي في الإكوادور هشة بشكل خاص. وأعربت عن أملها في أن تساعد مثل هذه النقاشات بشأن التضامن البرلماني البرلمانيين الشباب على التعرف على مثل هذه القضايا في وقت مبكر من حياتهم المهنية.

وذكر **سعادة الشيخ حميد بن عبد الله الأحمر** (الجمهورية اليمنية) أن البرلمانيين في الجمهورية اليمنية يعانون من مصاعب استثنائية نتيجة الانقلاب الذي قاده الحوثيون. وقُتل ما لا يقل عن 50 برلمانياً، بينما أُجبر كثيرون آخرون على الفرار إلى مناطق أخرى من البلاد. وفي المناطق المحررة، تم منح البرلمانيين حماية خاصة. وكان من المعروف أن العديد من البلدان كانت تدعم المتمردين الحوثيين. وأعرب عن أمله في أن ينتهز المجتمع الدولي هذه الفرصة لتشجيع الجمهورية الإسلامية الإيرانية على سحب دعمها للمتمردين. ويتطلع وفده إلى مواصلة الحوار مع الاتحاد البرلماني الدولي لتقديم المزيد من المساعدة للبرلمانيين المعرضين للخطر.

وقال **السيد م. حسين** (باكستان) إن باكستان، باعتبارها جارة لأفغانستان، استضافت أكبر عدد من اللاجئين من هذا البلد على مدى السنوات الأربعين الماضية. وفي أعقاب المغادرة المفاجئة للقوات الأمريكية من أفغانستان في آب/أغسطس 2021، وصل 700 ألف لاجئ إضافي إلى باكستان. وقد ذهب بعضهم إلى بلدان أخرى، لكن معظمهم بقي في باكستان. إن الحالة في أفغانستان لا تمثل أزمة إنسانية فحسب، ولكنها تمثل أيضاً كارثة في مجال حقوق الإنسان، وخاصة في ما يتعلق بحرية المرأة. وتؤيد باكستان تأييداً كاملاً تطلعات المرأة الأفغانية إلى الحرية.

وأعرب **السيد م. علي سيرا** (إندونيسيا) عن تضامن بلاده ودعمه لشعب ميانمار واللجنة التي تمثل البرلمان. وأعرب عن أمله في استعادة الديمقراطية بالكامل في البلاد في المستقبل القريب. ومن الأهمية بمكان أن يتم اتخاذ إجراءات مستقبلية لتنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط المتفق عليه في قمة رابطة دول جنوب شرق آسيا التي عقدت في جاكرتا، إندونيسيا، في نيسان/أبريل 2021 والتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2669 (2022) بشأن الوضع في ميانمار.

وللبرلمانيين دور أساسي في تعزيز وترسيخ الديمقراطية. وشجع جميع الأعضاء على التعبير عن تضامنهم مع البرلمانيين الذين واجهوا العنف. ودعا جميع الجهات المعنية إلى تكثيف جهودها الجماعية لحماية البرلمانيين المعرضين للخطر في جميع أنحاء المنطقة.

وقالت **السيدة ب. أغيري** (الإكوادور) إن أحد العناصر الرئيسية للتضامن هو التعاطف مع الزملاء البرلمانيين. وكان دور البرلماني هو التشريع وتوفير الرقابة. وكانت العديد من الشركات المتعددة الجنسيات معارضة قوية لبنود التشريعات الجديدة، حيث واجه بعض البرلمانيين مضايقات أو أعمال عنف كبيرة نتيجة لذلك. قُتل مشرعون في أمريكا اللاتينية بسبب دعمهم لتشريعات تهدف إلى حماية البيئة ومنع المزيد من النمو في قطاع النفط والغاز. وكثيراً ما قامت السلطات الحكومية أيضاً بمضايقة البرلمانيين، ومنعتهم من أداء واجباتهم التشريعية بفعالية. ولا يرد استقلال حقيقي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في بعض الدول، مما يشكل تهديداً كبيراً لحياة المشرعين والأشخاص الذين يمثلونهم. وكانت النساء البرلمانيات معرضات للخطر بشكل خاص. ولم يكنّ مجرد أهداف للاعتداء الجنسي والعنف، بل تعرضن أيضاً للهجوم على وسائل التواصل الاجتماعي أو وسائل الإعلام بهدف تدمير سمعتهن. كما واجهت النساء العنف داخل النظام البرلماني بسبب عدم حصولهن على إجازة الأمومة والرضاعة. فالدعم والتضامن ضروريان لحماية البرلمانيين ولضمان ألا تضطر الأجيال القادمة إلى تحمل تجارب مماثلة. ودعت إلى تعزيز إجراءات التضامن البرلماني داخل الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي.

وأفاد **السيد س. سوندرغارد** (الدانمرك) أن الدفاع عن الحقوق الأساسية للبرلمانيين هو نقطة البداية لأي نقاش بشأن التضامن البرلماني. وينبغي أن يكون الاهتمام الأسمى هو حماية الحقوق الأساسية، بغض النظر عن الدولة المعنية، بدلاً من التورط بشكل مفرط في المواقف السياسية الخارجية.

وينبغي دائماً أن يكون تقديم التضامن مع الزملاء مصحوباً بإجراءات ملموسة.

ويمكن للبرلمانيين أن ينظروا في تنظيم الإجراءات على المستوى الإقليمي لإشراك المزيد من البلدان. ومن الممكن مناقشة مثل هذه الأنشطة الإقليمية في الفعاليات المقبلة.

وذكرت **السيدة ل. كريسيل** (الأرجنتين)، عضو فريق المناقشة، أن القضايا التي نوقشت خلال حلقة المناقشة الحالية كانت أمثلة متطرفة. وترد حاجة ملحة إلى تطوير الإجراءات التي يمكن أن تساعد جميع البرلمانيين المعرضين للخطر. ولفتت الانتباه إلى عدد من الحلول الممكنة. أولاً، يمكن إنشاء أفرقة عمل إقليمية وبرلمانية دولية وجيوسياسية لمعالجة المشاكل التي يواجهها البرلمانيون الذين حرموا من ممارسة حقوقهم السياسية. ثانياً، من المهم زيادة الوعي بالإجراءات المحتملة وتبادل الخبرات من أجل تعزيز التعاون. ثالثاً، يتعين على وكالات الأمم المتحدة أن تقدم قدراً أعظم من الالتزام في تصميم الخطط الإقليمية. رابعاً، ينبغي إقامة حوار مباشر مع الضحايا لضمان سماع أصواتهم.

وقالت **السيدة ل. كوارتابيلي** (إيطاليا)، عضو فريق المناقشة، إن ممارسة الضغط أحدثت فرقاً كبيراً في دعم البرلمانيين المعرضين للخطر. والتجمعات الإقليمية مهمة، ولكن الإجراءات المتخذة من خلال السفارات والحكومات يمكن أن

تكون أكثر فعالية. ومن الأهمية بمكان ليس ممارسة الضغط فحسب، بل أيضاً ضمان مساهمة الجميع على قدم المساواة في مساعدة البرلمانيين المحتاجين. إن العمل الذي قام به الزملاء خلال النقاش الحالي لدعم البرلمانيين الأفغان كان رائعاً. وينبغي لجميع البلدان أن تحاكي هذا العمل وأن تقدم المساعدة للبرلمانيين والموظفين في البرلمان الذين بقوا في أفغانستان.

وشكر **مدير المناقشة** جميع المشاركين على مساهماتهم وإجراءاتهم لحماية البرلمانيين المعرضين للخطر.

واختتمت الفعالية عند الساعة 17:15.

ورشة عمل بشأن الصحة الجنسية والإنجابية

إعداد الشباب لحياة آمنة، وصحية، ومرضية: نهوض البرلمانيين بالتربية الجنسية الشاملة مع مجتمعاتهم المحلية ولصالحها

الثلاثاء، 14 آذار/مارس 2023

(بعد الظهر)

افتتحت الفعالية عند الساعة 17:00 من قبل السيدة ل. كليفورد-لي (أيرلندا)، التي أدارت حلقة النقاش.

قال **السيد إ. سيليتش** (كرواتيا)، عضو الفريق الاستشاري المعني بالصحة التابع للاتحاد البرلماني الدولي، الذي ألقى كلمة ترحيب نيابة عن الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في غيابه، إن الهدف من ورشة العمل، التي تم تنظيمها بالشراكة مع منظمة الصحة العالمية، كان من المقرر أن تشرح المزيد عن التربية الجنسية الشاملة، وأهميتها لصحة الشباب ورفاههم، والحاجة الأساسية إلى الإرادة السياسية لضمان توفيره. من خلال نقل المعرفة والمهارات والمواقف والقيم المحددة، كان الهدف من التربية الجنسية الشاملة هو تمكين الشباب من تحقيق صحتهم ورفاههم وكرامتهم، وتطوير علاقات اجتماعية وجنسية محترمة، والنظر في كيفية تأثير خياراتهم على رفاههم، ورفاه الآخرين. ويفخر الاتحاد البرلماني الدولي بإتاحة الفرص للبرلمانات لتبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن التحديات التشريعية في طريق الحصول على الصحة. وأعرب عن تطلعه إلى إجراء مداولات مفتوحة وبناءة وناجحة.

وأفادت **مديرة المناقشة**، التي رحبت أيضاً بالمشاركين، أن الهدف من ورشة العمل هو أن تكون مساحة آمنة لإجراء مناقشة تفاعلية مثيرة للاهتمام ومتدفقة توفر تجربة تعليمية للجميع حول موضوع مهم. ودعت الدكتور شاندرا مولي، القائد الفني لمنظمة الصحة العالمية، الذي سيكون الأول من بين العديد من المتحدثين، للتحدث عن عمله في مجال الصحة الإنجابية الجنسية للمراهقين.

فقال **الدكتور ف. شاندرا مولي** (عالم، قسم الصحة الجنسية والإنجابية والبحوث، منظمة الصحة العالمية)، مقدم العرض، مصاحباً لملاحظاته بعدد من الشرائح الرقمية، إنه سيتناول أولاً ما يحتاجه المراهقون في الفئة العمرية 10-19 عاماً بالمعنى الأوسع، النمو والتطور بصحة جيدة؛ وقد تم تعريفها في دستور منظمة الصحة العالمية للعام 1946 بأنها حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، وليس مجرد انعدام المرض أو العجز. وعلى الصعيد العالمي، كانت الإصابات على الطرق سبباً رئيسياً لوفاة ما يقدر بنحو 1.5 مليون مراهق، ويعاني عشرات الملايين من المراهقين من حالات مثل فقر الدم واضطرابات القلق، ويمارس مئات الملايين سلوكيات يمكن أن تؤدي في النهاية إلى الوفاة والعجز. وقد تم وضع مجموعة من الإجراءات في العام 1995 للوقاية من المشاكل الصحية للمراهقين والاستجابة لها من خلال

توفير المعلومات والمهارات اللازمة، وبيئة آمنة وداعمة، والخدمات الصحية والاستشارية. ومع ذلك، فإن الخلو من المشاكل لا يعني الاستعداد الكامل. فالشباب الذي يتمتع بصحة جيدة ومنتج ومشارك يحتاج إلى أصول مثل التحصيل الأكاديمي، إلى جانب القدرة على إكمال المهام بشكل جيد والمساهمة في رفاهية الأسرة والمجتمع، وبيئة تمكينية. وطالبوا أيضاً بإنشاء شبكة أمان اجتماعي لمنع التسرب من المدارس وعكس اتجاهه.

وكان الهدف المحدد للتربية الجنسية الشاملة كما هو موضح في الكلمات الترحيبية السابقة وسعى إلى إعداد المراهقين لحياة جنسية وإنجابية صحية وسعيدة وممتعة بالفعل. يحتاج المراهقون إلى التربية الجنسية الشاملة لعدة أسباب، بما في ذلك صحة الدورة الشهرية، وهي مسألة مهمة تتطلب نهجاً خاصاً ومزيداً من الاهتمام، خاصة مع وجود الكثير من الفتيات اللواتي يحصلن على معلومات خاطئة، وغير المستعدات للحيض. وكان السبب الآخر هو تجهيز المراهقين ـ والفتيات في المقام الأول باعتبارهن الضحايا الرئيسيات ـ لمقاومة العنف والاعتداء الجنسي وطلب المساعدة عند الحاجة. يمكن للتربية الجنسية الشاملة أيضاً أن تدعم مساهمة المراهقين في تحقيق أهداف التنمية المستدامة رقم 3 و4 و5 المتعلقة، بالصحة الجيدة والرفاهية والتعليم الجيد والمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، مع التركيز في الأخيرة على الاحترام، والتسامح والشمول، بما في ذلك في ما يتعلق بأولئك الذين لديهم جندر وتوجهات جنسية بديلة.

وغالباً ما يُنظر إلى تعليم الشباب كيفية ممارسة الجنس على أنه خطأ، فقد استندت التربية الجنسية الشاملة إلى المفاهيم الأساسية وأهداف التعلم المنصوص عليها في الإرشادات الفنية الدولية بشأن التربية الجنسية التي طورتها خمس وكالات تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، وتغطي مسائل مثل صنع القرار، والحياة الأسرية، والنمو الجسدي. وفي العام 2021، أجرت تلك الوكالات تقييماً عالمياً للتعليم الشامل، الذي أطلقت عليه البلدان أسماء مختلفة بما يتماشى مع سياقاتها الاجتماعية والثقافية. بشكل عام، كان لدى نسبة 85% من البلدان سياسات واستراتيجيات للتربية الجنسية الشاملة، حيث قامت العديد منها بدمج التعليم الشامل والتعلم في المناهج الوطنية الرسمية والعمل على تحسين قدرات تدريس التربية الجنسية الشاملة، وإشراك أولياء الأمور والارتباط بالخدمات الصحية. وكانت التربية الجنسية الشاملة على القدر نفسه من الأهمية بالنسبة للأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وكثير منهم فتيات في سن المدرسة الثانوية. يرد عامل آخر يجب أخذه في الاعتبار وهو الانفجار الكبير في التربية الجنسية عبر الإنترنت خلال جائحة كوفيد-19.

وفي الختام، استشهد، في سياق عدم إغفال أحد، بمثال منظمة غير حكومية جامايكية أنشئت قبل حوالى 40 عاماً لدعم الفتيات الحوامل في العودة إلى المدرسة عن طريق برنامج حائز على جوائز يتضمن التثقيف في مجال الحياة الجنسية ومنع الحمل. وقد أبرزت النتائج الإيجابية لتلك المبادرة أهمية التعليم الشامل والأخلاقي كأداة لمساعدة الأطفال

والمراهقين على تولي زمام حياتهم. لقد اعتنق هو نفسه بكل فخر نظرية التربية الجنسية الشاملة لأطفاله وقام بالترويج لها بحماس في دوره في مجال الصحة العامة.

وقالت **مديرة المناقشة**، شاكرة الدكتور شاندرا مولي على نظرته العامة المثيرة للاهتمام، إن بلدها، أيرلندا، مستعد لتحديث برنامج التربية الجنسية الشاملة في مجال التعليم للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و15 عاماً وذلك لتزويدهم بالقدرة على التنقل في العالم الحديث. ويتمكن الأطفال الصغار الذين يستخدمون الهواتف الذكية من الوصول إلى المواد الإباحية والمحتوى غير الملائم لعمرهم، وهو ما يمثل مقدمة خطيرة للتربية الجنسية والجنسانية، لا سيما في ضوء العلاقة الواضحة بين المواد الإباحية والاختلال الوظيفي والعنف القائم على الجندر. لم يكن الإجراء الذي اتخذته أيرلندا بشأن التربية الجنسية الشاملة خالياً من الجدل أو التحديات، ولكن كان بوسع البرلمانيين الأيرلنديين أن يساعدوا في تعزيز نجاحه من خلال المشاركة في التربية الجنسية الشاملة مع الأسر والمدارس.

وذكر **السيد ف. و. ندوجوليلي** (جمهورية تنزانيا المتحدة)، مقدم العرض وعضو الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي، أن أكثر من نسبة 60 في المئة من سكان بلاده تقل أعمارهم عن 24 عاماً، وتواجه مشاكل مثل حمل المراهقات وفيروس نقص المناعة البشرية بين الناس، وخاصة الفتيات. ويتمتع الأطفال دون سن الـ18 عاماً بالحماية بموجب القانون من الاعتداء الجنسي، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين. تم تدريس التربية الجنسية المقدمة من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة بشكل عام كجزء من المهارات الحياتية أو مواضيع أخرى في المنهج الدراسي ولم يتم وصفها بأنها شاملة في حد ذاتها. وكانت خاصة بالعمر وتميل إلى التركيز على الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بما في ذلك أثناء الحمل، وعلى عدم تشجيع الشباب على ممارسة النشاط الجنسي في وقت مبكر. كان إدخال التربية الجنسية الشاملة تحدياً، حيث نظر العديد من الآباء والقادة الدينيين والتقليديين إليها على أنها محاولة لتعليم الشباب حول النشاط الجنسي نفسه، بينما كانت الحقوق الجنسية في بعض المجتمعات مسألة حساسة إضافية. اتجه جيل الشباب للحصول على المعلومات إلى الفضاء الرقمي، حيث كان المحتوى غير منسق وغير منظم وغير محدد، مما أدى إلى ظهور مفاهيم خاطئة. ومع ذلك، استخدم العديد من الشباب هذا المحتوى فيما بينهم.

وقالت **مديرة المناقشة** إن التحديات التي تواجه الشباب التنزانيين، مثل الوصول إلى محتوى غير لائق عبر الإنترنت والمقاومة من الآباء وقادة المجتمع، كانت مماثلة بشكل لافت للنظر لتلك الموجودة في أيرلندا، إن لم يكن أيضاً في أي مكان آخر.

وصرّحت **السيدة م. براور** (الأرجنتين)، مقدمة، أن قانون بلدها المتعلق بالتثقيف الجنسي يتطلب قراراً سياسياً قوياً في مواجهة المعارضة المحافظة. وقد عززت التربية الجنسية في المدارس في الماضي القوالب النمطية الجندرية وتجنب المسائل

الحقيقية المتعلقة بالجنسانية، مما بعث برسالة خطيرة وبرر الحاجة إلى مثل هذا القانون. وبموجب القانون، تعتبر التربية الجنسية حقاً تلتزم الدولة بتوفيره منذ روضة الأطفال. وللأسر الحق في تعليم أطفالها المعتقدات والقيم. ومع ذلك، يتعين على الدولة تثقيف الأطفال حول مسائل مثل منع الحمل والأمراض المنقولة جنسياً والحمل غير المرغوب فيه. ومع انتشار التربية الجنسية الآن في جميع المواد الدراسية، كان المعلمون الذين تلقوا تعليمهم في ظل النظام السابق يواجهون قدراً هائلاً من العمل، كما جلبوا تحيزاتهم المتأصلة. وكما يقتضي القانون الجديد، تم شرح محتوى منهج التربية الجنسية للآباء لتخفيف أي مخاوف لديهم في هذا الشأن. وقد استخدم الكبار في المقام الأول عدداً لا يحصى من مواد التربية الجنسية المقدمة إلى الأسر بهدف تعزيز المحادثات حول هذا الموضوع لتثقيف أنفسهم. وباعتبارها دولة ضخمة تضم العديد من الأيديولوجيات، واجهت الأرجنتين تحديات في تنفيذ القانون الجديد. لم تكن التربية الجنسية الشاملة تتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية فحسب؛ لقد أدت دوراً في تغيير المواقف تجاه المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)، والتنوع.

وقالت **مديرة المناقشة** إنها أذهلت مرة أخرى أوجه التشابه في التحديات في جميع أنحاء العالم، كما ينعكس في النقطة المهمة التي أثيرت حول حاجة المعلمين إلى التعلم حول التربية الجنسية الشاملة، التي قاومها البعض بلا شك لأنهم شعروا بعدم الارتياح بعد أن خذلهم نظام الماضي.

وقالت **السيدة ج. كاتوتا مويلوا** (زامبيا)، مقدمة وعضو في الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي، إن التربية الجنسية الشاملة موضوع حساس ومثير للجدل، بما في ذلك على وجه الخصوص في إفريقيا، حيث شعر البرلمانيون أنه فُرض عليهم ووجدوا صعوبة في فهمه بسبب نقص المعلومات. في الماضي، كانت التربية الجنسية الشاملة في زامبيا تركز أكثر على استخدام الفوط الصحية، في حين ينبغي لها الآن أن تعالج مسائل مثل الأمراض المنقولة جنسياً وعدوى فيروس نقص المناعة البشرية، التي كانت تتزايد بين الشباب. عندما كان يتم تعليم الأطفال الصغار الجنس عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كان التحدي يتمثل في تبديد الفكرة الشائعة القائلة بأن التربية الجنسية الشاملة تفعل الأمر نفسه بدلاً من تعليم الأطفال، وخاصة الفتيات، حماية أنفسهن من فيروس نقص المناعة البشرية والحمل في سن المراهقة. وقد جعلت زامبيا مؤخراً من جريمة تزويج الآباء للمراهقات جريمة جنائية، ومن المقرر أن تحذو حذوها في الأمور المتعلقة بحمل المراهقات. كما يجب على التربية الجنسية الشاملة تعليم الأطفال حقوقهم ومواءمتها مع البيئة الاجتماعية لإنهاء الخلافات المحيطة بها. ولرفع مستوى الوعي بالتربية الجنسية الشاملة وفوائدها، ينبغي للبرلمانيين أن يقوموا بحملات حثيثة في المناطق الريفية قبل كل شيء، باستخدام الوسائل المباشرة وليس الراديو والتلفزيون، اللذين، حتى لو كانا متاحين، لم يبثا باللغات المحلية. ولا ينبغي استخدام المنشورات، حيث أنه ليس كل الشباب يعرفون القراءة

والكتابة. وفي المناطق الحضرية، يمثل تعاطي المخدرات بين الأطفال مشكلة إضافية، لأنه يؤدي إلى التسرب من المدارس، مما يشكل عائقاً أمام التربية الجنسية.

وقالت **مديرة المناقشة** إن زامبيا تستحق الثناء على خطوتها الإيجابية المتمثلة في حظر زواج الأطفال، الأمر الذي سيجني بالتأكيد فوائد للبلد في السنوات القادمة.

وقالت **السيدة ب. ستينن** (هولندا)، مقدمة، إنه يمكن تجنب قدر كبير من الألم في المجتمع إذا تمكن جميع الأفراد من اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن حياتهم الجنسية، وحول مع من ينجبون أطفالاً أم لا، وعددهم، والاستمتاع بأجسادهم. ومن الخرافة أن مثل هذه المسائل الشخصية لا علاقة لها بموضوع الجمعية العامة الحالية المتمثل في مكافحة التعصب من خلال تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة. أن يُنظر إليك كرائد للحريات الجنسية، كما هي الحال في هولندا، لم يكن الأمر مثالياً كما كان يتصور. فمن ناحية، دفعت التربية الجنسية الشاملة في المدارس الهولندية الشباب إلى الامتناع عن ممارسة الجنس حتى وقت متأخر مقارنة بأقرانهم في أماكن أخرى. ومن ناحية أخرى، تعرضت نسبة 50% من النساء في البلاد لشكل من أشكال العنف الجنسي. ومن الأفضل للبرلمانيين أن يسألوا بعضهم البعض عن تربيتهم الجنسية لمعرفة ما ينطوي عليه ذلك.

ومع تقديم التربية الجنسية الشاملة في هولندا فقط لأولئك الذين يدرسون علم الأحياء، لجأ الشباب للحصول على المعلومات عبر الإنترنت، مما أدى إلى ظهور مشاكل أخرى، مثل التعرض المحتمل للمواد الإباحية، كما ذكرنا سابقاً. وبما أن البرلمانيين كانوا قد تلقوا تربيتهم الجنسية منذ عقود مضت، فيجب عليهم تثقيف أنفسهم بشأن الأساليب المبتكرة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والتطورات التكنولوجية الجديدة. احتاجت جميع البرلمانات إلى مساحة آمنة لمناقشة الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والتأكد من أن الأنظمة القانونية توفر التربية الجنسية الشاملة قبل أن يرد أي رد فعل عنيف من مؤيدي أيديولوجية الدور الجندري. إن اتخاذ خيارات مستنيرة بشأن الحياة الجنسية هو حق من حقوق الإنسان يجب على جميع البرلمانيين أن يناضلوا من أجله.

وأعربت **مديرة المناقشة** عن شكرها لهذا الفكر، ودعت مقدمي العروض إلى مشاركة ردودهم على النقاش.

وقال **الدكتور ف. شاندرا مولي** (عالم، قسم الصحة الجنسية والإنجابية والبحوث، منظمة الصحة العالمية)، مقدم، إن بعض البلدان يبدو أنها أحرزت تقدماً أكبر في رحلة التعليم الشامل والتعلم أكثر من غيرها، ولكن جميعها تشترك في الرغبة في أن يكبر أطفالها كأفراد أصحاء وسعداء واجتماعيين ومنتجين. وعلى الرغم من أن الطرق المؤدية إلى هذه الغاية اختلفت قليلاً، إلا أنه كان يرد الكثير من القواسم المشتركة. ينبغي الحديث عن الجنس كأي جزء طبيعي آخر من الحياة

وذلك لإعداد الشباب له عندما يحين الوقت. وكان الاستماع إلى التحركات في هذا الاتجاه واتساع نطاق التجارب مرضياً للغاية.

وقال **السيد ف. و. ندوجوليلي** (جمهورية تنزانيا المتحدة)، مقدم العرض وعضو الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي، إنه من الواضح أنه لا يزال يرد الكثير مما يتعين القيام به في مجال التربية الجنسية الشاملة في معظم البلدان، وأنه ينبغي مواصلة الحوار لبناء توافق في الآراء. ومع ذلك، فإن التربية الجنسية الشاملة لا تمثل حالة واحدة تناسب الجميع، ويجب تخصيصها بما يتماشى مع القيم والأعراف والتقاليد والمعتقدات الدينية في المنطقة المعنية. ومن جانبهم، يجب على البرلمانيين أن يدافعوا عن الخدمات الجنسية والإنجابية الملائمة للشباب، التي لم تكن متاحة للأسف في العديد من البلدان، بما في ذلك بلده، على الرغم من الطلب عليها. وينبغي أيضاً مواصلة استكشاف استخدام التكنولوجيا لتعزيز التربية الجنسية، كما يحدث في بلده، وخاصة بهدف الوصول إلى الشباب غير الملتحقين بالمدارس وغيرهم من الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى الهواتف المحمولة وغيرها من الأجهزة.

وقالت **السيدة ب. ستينين** (هولندا)، مقدمة، إنها سعيدة برؤية الرجال يحضرون ورشة العمل، حيث أصبحت التربية الجنسية الشاملة في كثير من الأحيان تركز على حماية الفتيات والنساء، وهو أمر صحيح تماماً، ولكن من الضروري أيضاً معالجة المعايير الأبوية المؤذية للأولاد الصغار والرجال بالفعل. لقد تم وضع توقعات رهيبة على الرجال بفضل الصور الإباحية أو الصور النمطية الشائعة التي لا تنصف حقوقهم كبشر جنسيين قادرين على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. ولذلك، يجب إدراج الرجال والفتيان في جميع برامج التربية المستمرة. وكانت بعض المسلسلات المتاحة على خدمات البث المباشر، مثل *التربية الجنسية Sex Education*، تستحق المشاهدة مع الأطفال، لأنها فتحت باب النقاش حول التحديات المتنوعة التي يواجهها الشباب، كما أثارت الفضول حول كيفية الاستمتاع بحياتنا الجنسية.

وأفادت **السيدة م. براور** (الأرجنتين)، مقدمة، أن تزايد التعصب وخطاب الكراهية والقيود المفروضة على الحقوق والحريات يجب التصدي له ليس فحسب من خلال التشريعات المناسبة ولكن أيضاً من خلال الحوار، بما في ذلك مع أولئك الذين يعارضون مناقشة بعض المسائل. إن غياب مثل هذه المناقشة في المؤسسات الديمقراطية من شأنه أن يؤدي إلى المزيد من التعصب وينتهي بواقع مرير.

وقالت **السيدة ج. كاتوتا مويلوا** (زامبيا)، مقدمة العرض وعضو في الفريق الاستشاري المعني بالصحة للاتحاد البرلماني الدولي، إن التركيز المهيمن على الفتيات غير عادل بالنسبة للفتيان، الذين قد يتعرضون أيضاً للإيذاء الجنسي ويحتاجون إلى الدعم ولكن ظروفهم الاجتماعية جعلتهم يخجلون جداً من الانفتاح، مما يدفع البعض إلى الانتحار. ولذلك، يجب أن تعترف النقاشات حول التربية الجنسية الشاملة بالمواقف التي يمكن أن يواجهها الأولاد وكذلك الفتيات.

ولكن لابد من تعليم الفتيات بشكل خاص كيفية امتلاك أجسادهن لتجنب الحمل في سن المراهقة والمخاطر الناجمة عن الإجهاض غير القانوني ـ المميتة في بعض الأحيان، في حين يجب تعليم الفتيان احترام الفتيات وعدم معاملتهن كسلعة جنسية. ويجب على البرلمانيين أن يعملوا على معالجة تلك المسألة، من بين أمور أخرى، واللحاق بالمجالات التي تخلفوا فيها.

وبعد أن لفتت **مديرة المناقشة** الانتباه إلى دور المجتمع المدني في تطوير التعليم المهني الشامل، دعت المديرة التنفيذية للشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل لإبداء أفكارها حول ما سمعته.

فأفادت **السيدة هـ. فوجستاد** (المديرة التنفيذية للشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل) أنه من المهم الاستمرار في إزالة الغموض عن التربية الجنسية الشاملة من خلال توضيح أن المقصود منه هو تثقيف الأطفال، ليس حول ممارسة الجنس ولكن حول تولي مسؤولية حياتهم الخاصة. كان "جسدي، قراري، خياري" مفهوماً يجب تدريسه بدءاً من روضة الأطفال ويجب أن يأخذه البرلمانيون في الاعتبار كجزء من تعزيز فهمهم للتربية الجنسية الشاملة من أجل تعزيز القوانين ذات الصلة وتوفير بيئة مواتية لتقديم منهج التربية الجنسية الشاملة بشكل أفضل. ويكمن التحدي في كيفية الشراكة مع الفئات المستهدفة، بما في ذلك القادة التقليديون والدينيون، والآباء، والمدرسون، ومتخصصو الرعاية الصحية، من أجل تطوير نهج يشمل المجتمع المحلي بأكمله. وإلى جانب الحوار، كان بناء القدرات الإيجابية لتحقيق هذه الغاية هو المفتاح لدفع التربية الجنسية الشاملة إلى الأمام.

ورحبت **مديرة المناقشة** بالأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي في المناقشة ودعته إلى المساهمة.

فقال **سعادة السيد مارتن تشونغونغ** (الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي) إن موضوع الصحة الجنسية والإنجابية قريب جداً من قلبه، وإنه كان حريصاً بشكل خاص، بصفته عضواً في مجلس إدارة الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل واللجنة الرفيعة المستوى المعنية بقمة نيروبي لمتابعة المؤتمر الخامس والعشرين للسكان والتنمية، لضمان عقد ورشة العمل. وعند إطلاق التقرير الثاني للجنة مؤخراً، تم التركيز على الحاجة إلى تعزيز التربية الجنسية الشاملة في سياق الوصول إلى العدالة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وهو حق من حقوق الإنسان ومرتبط بالتغطية الصحية الشاملة. ولذلك، كان من دواعي سروره أن يبلغ زملائه أعضاء اللجنة بأن الاتحاد البرلماني الدولي سيعقد ورشة العمل الحالية. وبما أن الموضوع لم يكن خالياً من الجدل، فإن مثل هذا النقاش الصريح داخل مؤسسة محافظة مثل الاتحاد البرلماني الدولي كان جديراً بالثناء. وسيقوم الاتحاد البرلماني الدولي بمتابعة النقاش كأولوية، وذلك تماشياً مع وعده بطرح المسائل الحاسمة لرفاهية الفئات المهمشة، بما في ذلك الفتيات الصغيرات، على طاولة الحوار. كان الوصول العادل إلى الصحة والتربية الجنسية الشاملة جزءاً أساسياً من ضمان العدالة للجميع.

وشكرت **مديرة المناقشة** الأمين العام على ملاحظاته السخية، ودعت الحاضرين إلى إبداء تعليقاتهم، بما في ذلك مع مراعاة ما يمكن أن يفعله البرلمانيون لضمان حصول الأطفال والمراهقين على المعلومات والتعليم اللازمين للنمو والتطور بصحة جيدة.

وقال ممثل **المملكة المغربية** إن موضوع النقاش صعب بالفعل، حيث أنها ترد مسؤولية تقع على عاتق المدارس والأسر والعالم الأوسع. ومع ذلك، لن يتم تحقيق أي تقدم ملموس ما لم يتم الاعتراف بأن الحياة اليومية تخضع لسيطرة التكنولوجيا الرقمية، وهو أمر واقع يجب أخذه في الاعتبار في أي محادثة حول التربية الجنسية الشاملة. وكما لاحظت مديرة المناقشة، فقد تم مواجهة المسائل نفسها في جميع أنحاء العالم، وبالتالي، كانت البلدان تتقاسم الأولويات نفسها. وفي ضوء الظواهر الجديدة مثل العنف ضد النساء والأطفال عبر الإنترنت، يلزم اتباع نهج جديد. سيعتمد الأطفال الذين لا يتلقون التربية الجنسية الشاملة في سن مبكرة بدلاً من ذلك على المعلومات المستمدة من وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المصادر، وهو أمر لم يتمكن الآباء من منعه في عالم لم يعد قادراً على العمل من دون الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر. ومع ذلك، لم ينشأ جميع الأطفال على التقاليد وعلى القيم نفسها، وبالتالي لا يرد حل واحد يناسب الجميع. وبغض النظر عن ذلك، فقد تغير العالم وكان على سكانه أن يتغيروا معه.

وأشار **ممثل النرويج** إلى أن العديد من التحديات المذكورة موجودة في بلده، وقال إنه استخدم، كوزير سابق للتعليم، *الإرشادات الفنية الدولية بشأن التربية الجنسية* لإدراج التربية الجنسية الشاملة كموضوع شامل في إصلاح المناهج الدراسية النرويجية. ومع ذلك، كان من الصعب وضع التربية الجنسية الشاملة موضع التنفيذ. لقد بدا الأمر جيداً على الورق، لكن الطلاب وجدوه غير ذي صلة أو غير مناسب واعتقدوا أن المعلمين غافلين عن الطريقة التي يعيشون بها حياتهم حالياً. وأعرب عن اهتمامه بمعرفة الآخرين بشأن التدابير المتخذة لتكييف التربية الجنسية مع العصر وإبقائها ذات صلة، حيث تعتمد النرويج بشدة على المنظمات غير الحكومية لتوفير التربية الجنسية الشاملة، وهو ما لا يقع على عاتقها بالكامل مسؤولية القيام به. وكانت نصيحته للبرلمانيين هي إنشاء مجموعة برلمانية غير رسمية مشتركة بين الأحزاب تعنى بالتربية الجنسية، كما فعل البرلمان النرويجي. نظمت المجموعة سنوياً فصلاً للتربية الجنسية لجميع البرلمانيين النرويجيين، مما كان مفيداً وممتعاً.

وذكرت **السيدة أ. لاروش** (كندا) أن إحدى اللجان البرلمانية في بلدها سلطت الضوء مؤخراً على الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة، وهو مجال نشاط ساهمت فيه كندا كثيراً في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة أوكسفام الدولية. وينبغي زيادة الاستثمار في هذا المجال، إلى جانب الجهود المبذولة للعمل مع المنظمات المحلية على أرض الواقع، لتحسين

حصول المرأة على حقها في الصحة – الجسدية والعقلية – في البلدان التي تنتشر فيها، على سبيل المثال، عمليات الإجهاض غير القانوني التي قد تهدد حياتها، وحيث كانت النساء والفتيات في الزواج القسري معرضات لخطر الإصابة بالإيدز. وكانت العواقب بالنسبة للنساء والفتيات في تلك الظروف هائلة. وفي كيبيك، تمت مواجهة الذكورة السامة التي تتغلغل في ثقافة الهوكي من خلال التعليم، الذي كان مثالاً للمبادرات التي يمكن، بل وينبغي، الاستمرار في تكرارها.

وقال **ممثل الهند** إن بلده كان من أوائل البلدان التي وضعت إطاراً قانونياً وسياسياً لضمان الوصول إلى الإجهاض ووسائل منع الحمل. أما بالنسبة لصورة الرجل في المجتمع، فقد تعرض لانتقادات بسبب حديثه في البرلمان لصالح رفع الضريبة على الفوط الصحية. وبالتالي فإن الرسالة المثيرة للقلق الموجهة إلى الرجال هي أنهم لا ينبغي لهم أن يعالجوا مسائل المرأة، في حين أنه يعتقد أن الرجال الحقيقيين هم الذين يفعلون ذلك. وفي ما يتعلق بالتربية الجنسية الشاملة، فمن الواضح أنه لم يكن يهدف إلى تدريس الجنس ولكن إلى معالجة السؤال المهم المتمثل في تحديد متى تتم إقامة العلاقات الجنسية ومع من، وهو أمر يتعلق بالأولاد بقدر ما يتعلق بالفتيات. ومن شأن التربية الجنسية الشاملة في المدارس أن تساعد على حماية الفتيات من الاستغلال الجنسي، ولكن من المهم أولاً وقبل كل شيء حظر زواج الأطفال حظراً تاماً، كما فعلت بلاده، وهو ما من شأنه أن يقطع شوطاً نحو الحد من المشاكل الأخرى المرتبطة بهذه الزيجات.

وأفادت **السيدة و.ف.ن. بيغوم** (بنغلاديش) أنه ينبغي أن يتلقى الأطفال التربية الجنسية منذ سن مبكرة في محيط المنزل. ويمكن أن يتعرض الفتيان والفتيات على حد سواء للتحرش الجنسي أو يواجهون صعوبات أخرى تتعلق بالحياة الجنسية، ولكن هذه المواضيع تعتبر من المحرمات وتتسبب في فقدان الأولاد الدعم اللازم، مما يعرضهم لخطر أن يصبحوا هم أنفسهم مرتكبي الجرائم الجنسية. تحتاج الفتيات أيضاً إلى الدعم والتعليم لمساعدتهن على تجنب الحمل غير المرغوب فيه وزواج الأطفال وما يرتبط به من مشاكل صحية، بما في ذلك الإجهاض. وينبغي أيضاً أن تنال أهمية وسائل منع الحمل، بما في ذلك لأسباب صحية، إعجاب الشباب.

وذكر **السيد س. ويدراوغو** (بوركينا فاسو) أنه يجب على البرلمانات أن تسن قوانين مناسبة عالية الجودة تفرض عقوبات صارمة على انتهاكات حقوق المرأة بشكل عام. ونظراً لافتقار بوركينا فاسو إلى الموارد، فمن المهم أن يقوم الشركاء بالحشد لدعم جهودها الرامية إلى تعزيز وإذكاء الوعي بالصحة الجنسية والإنجابية. وكانت الشابات والفتيات في البلاد ضحايا للهجمات الإرهابية على القرى التي تم اختطافهن منها واغتصابهن بشكل منهجي، وهو الاحتمال الذي دفع بعضهن إلى التفكير في الانتحار. ويؤدي انعدام الأمن أيضاً إلى النزوح الداخلي، مما يجعل الفتيات عرضة للاعتداء الجنسي، وهي مشكلة أخرى ينبغي توعية الناس عليها. ودعا المجتمع الدولي والشركاء إلى إيلاء اهتمام خاص لجميع هذه المسائل.

وقال **الدكتور ف. شاندرا مولي** (عالم، قسم الصحة الجنسية والإنجابية والبحوث، منظمة الصحة العالمية)، مقدم العرض، في كلمته الختامية، إن الاهتمام الذي طرحته ورشة العمل بين البرلمانيين كان هائلاً. وقد أكد النقاش الحاجة إلى التثقيف طوال الحياة، ولكن لا يزال يرد الكثير الذي يتعين القيام به ومواصلة النظر فيه. ورغم وجود حساسيات، كما هو معترف به، فمن الضروري المضي قدماً من أجل الصحة العامة وحقوق الإنسان والإنسانية نفسها. ولتحقيق هذه الغاية، كانت منظمة الصحة العالمية ملتزمة بالعمل مع الشراكة من أجل صحة الأم والوليد والطفل، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأعضاء الاتحاد البرلماني الدولي للتوصل إلى سبل للتعامل مع البرلمانيين بشأن هذه المسألة على مدى العقد المقبل، لأنها لا تتطلب حملة، بل التزام طويل الأجل.

وقالت **مديرة المناقشة** إنه يجب على جميع المشاركين الآن أن يعودوا بالنقاش معهم إلى وطنهم ويشاركوا فيها مع زملائهم البرلمانيين، حتى لو لم تكن المحادثات مريحة تماماً. وكان القيام بذلك أمراً ضرورياً لتقديم الأفضل للشباب.

واختتمت الفعالية عند الساعة 18:40.

الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل: استجابة عالمية – سلسلة اجتماعات بشأن مكافحة الإرهاب

التخفيف من تأثير التهديدات الأمنية من خلال

بناء القدرة على الصمود في منطقة الساحل

السبت، 11 آذار/مارس 2023

(بعد الظهر)

افتتحت الفعالية عند الساعة 14:45 من قبل السيدة أ. فاداي (المجر)، التي أدارت حلقة النقاش.

رحبت **مديرة المناقشة** بالمشاركين في الاجتماع المواضيعي الثالث ضمن سلسلة الاستجابة العالمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل التي ستتناول التخفيف من تأثير التهديدات الأمنية من خلال بناء القدرة على الصمود.

وقال **السيد م.س. ماكي** (تشاد)، عضو فريق المناقشة، إنه منذ انعقاد القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر 2021 في فيينا، تبذل الحكومات والبرلمانات والشركاء الآخرون جهوداً متضافرة لمواجهة ظاهرة الإرهاب الخطيرة، ويناقش البرلمانيون هذه المسألة بعد 10 أيام فحسب من الاجتماع المواضيعي الثاني الذي عقد في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. وعلى الرغم من الاتجاه التنازلي العام للإرهاب في أماكن أخرى من العالم، فإن منطقة الساحل تشهد زيادة في أعمال العنف. لقد كانت في قلب التحديات البيئية والاقتصادية لأكثر من عقد من الزمن، وتواجه تهديدات أمنية في شكل الهجرة غير الشرعية، والاتجار بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، والتطرف العنيف، والبطالة. ويلزم المزيد من التضامن وتجميع الجهود للقضاء على تلك الظواهر أو على الأقل الحد من تأثيرها على المجتمع. ومن المهم ألا يغيب عن بالنا الدور المحوري الذي يمكن أن تؤديه البرلمانات في مكافحة الإرهاب وفي التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بما في ذلك من خلال الموافقة على التشريعات وتمويل البرامج والمشاريع.

وقد بدأت اللجنة البرلمانية المشتركة لمجموعة الدول الخمس في منطقة الساحل النظر في مسألة الإرهاب والتطرف العنيف في وقت مبكر جداً، ووضعت خطة مدتها ثلاث سنوات، تتضمن عدداً من المشاريع والاستراتيجيات التي تهدف إلى القضاء على الأسباب الرئيسية للإرهاب، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الساحل. ودعمت مجموعة الدول الخمس في منطقة الساحل الجهود الرامية إلى التغلب على العقبات الجغرافية وضمان السلامة والأمن، وتفاعلت مع الخبراء والشركاء لضمان النظر إلى الإرهاب باعتباره ظاهرة عالمية.

ومن أجل التصدي لآفة الإرهاب، يجب أن يسود التعاون والتضامن بين الدول على النزعة القومية الصغيرة والإجراءات الفردية التي تتخذها الدول. ويجب على المجتمع الدولي أن يجمع جهوده ويضمن التآزر بين المجتمعات دون الإقليمية، ويجب أن تكون الإجراءات عالمية النطاق. ويتعين حشد موارد مالية كبيرة لضمان التقدم في مكافحة الإرهاب

والتطرف العنيف. وكان البرلمانيون والمستشارون البرلمانيون يتمتعون بالنفوذ المؤسسي للتأثير على العمل على المستوى الاستراتيجي لتغيير الوضع. وأعرب عن أمله في تعزيز العمل مع مختلف البلدان ومع الشركاء الفنيين والماليين بشكل أكبر، بما يؤدي إلى نجاح الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في منطقة الساحل.

ووافقت **مديرة المناقشة** على أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية التوصل إلى حل لضمان سلامة وأمن سكان منطقة الساحل.

وتم عرض مقطع فيديو قصير لأبرز نقاط الاجتماع المواضيعي الثاني للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل بعنوان "إشراك المجتمعات في منع التطرف العنيف ومعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب"، الذي عقد في الجزائر العاصمة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، يومي 26 و 27 شباط/فبراير 2023.

وقال **الأمين العام** إن الموضوع قيد المناقشة يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي. إن مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* هي أحد أهم العناصر – إن لم تكن الأهم – في برنامج الاتحاد البرلماني الدولي لمكافحة الإرهاب، وأعرب عن سروره لأن مجموعة متفانية من البرلمانيين تقود العمل للتغلب على آفة التطرف العنيف والإرهاب.

وقد أصبحت منطقة الساحل العاصمة العالمية للإرهاب، وهي تتألف في معظمها من صحراء، وتوفر بيئة مواتية لنشر الجماعات الإرهابية. وبما أن بلدان مجموعة دول الساحل الخمس تغطي مساحة قدرها حوالى 5 ملايين كيلومتر مربع، أي ما يعادل حوالى نسبة 50% من مساحة أوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية، فإن مهمة مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل كانت مهمة هائلة. وعلى مدى العقد الماضي، شهدت المنطقة أكبر زيادة في الوفيات المرتبطة بالإرهاب في العالم. ووفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي للعام 2022، تضاعف عدد الوفيات الناجمة عن الإرهاب في النيجر، وشهدت البلدان المجاورة نمواً مماثلاً، مثل بوركينا فاسو ومالي. ولم يكن الإرهاب ظاهرة مجردة؛ فهو يشكل تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل، وهو ما أكدته سلطات بلدان مجموعة دول الساحل الخمس.

ولن يكون من الممكن منع الإرهاب ومكافحته بشكل فعال من دون معالجة الأسباب الجذرية. معظم أولئك الذين شاركوا في الإرهاب فعلوا ذلك بسبب الإحباط بسبب الفرص المحدودة المتاحة لهم. وعليه، لا بد من التوصل إلى طريقة لإعطاء الفرص الاقتصادية لمن هم في أمس الحاجة إليها والأمل لمن يفتقرون إليها. ويجب ألا تكون *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* مجرد مجموعة أخرى من الاجتماعات التي لا نهاية لها، بل ينبغي أن يكون لها تأثير إيجابي وملموس على السكان المعنيين من خلال اتخاذ إجراءات أقوى وأكثر تماسكاً وملاءمة في مكافحة الإرهاب.

وكان البرلمانيون على الخط الأمامي في تهيئة الظروف للسلام لأنهم كانوا يمسكون بمخصصات الموازنة وكانوا في مركز الرقابة على الذراع التنفيذية للحكومة. وكان من واجبهم إرسال إشارة قوية إلى المجتمع الدولي من خلال اتخاذ

إجراءات وتدابير ملموسة على أرض الواقع، وأكد للبرلمانيين دعم الاتحاد البرلماني الدولي الكامل لاتخاذ إجراءات قوية لمكافحة الإرهاب. ومع ذلك، فإن مكافحة الإرهاب هي مسعى مجتمعي ويحتاج البرلمانيون إلى العمل مع مجموعة متنوعة من الجهات المعنية، بما في ذلك القادة الدينيون والمجتمع المدني.

وفي الختام، دعا بشكل خاص البرلمانيين من منطقة الساحل إلى العمل بنشاط على تعزيز مبادرة *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* وتوجيه عمل الاتحاد البرلماني الدولي في دعم الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب في المنطقة. وينبغي لهم أن يشاركوا مخاوفهم وتوقعاتهم مع المجتمع البرلماني العالمي حتى يتمكن الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف من دمج هذه التوقعات في برامج العمل.

وقال سعادة **السيد منذر بودن** (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، عضو فريق المناقشة، إن الاجتماع المواضيعي الثاني *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* الذي عقد في الجزائر العاصمة ركز على إشراك المجتمعات المحلية. وحضر هذه الفعالية العديد من الجهات المعنية، بما في ذلك شيوخ القبائل وممثلوها، والقادة المنتخبون محلياً، وعلماء الدين، والبرلمانيون من منطقة الساحل. وقد أتيحت الفرصة لجميع المشاركين للتعبير عن آرائهم في الاجتماع، الذي توج بإعداد وثيقة ختامية. وشكر الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف على مساهمته والاتحاد البرلماني الدولي على دعم الاجتماع.

ويلزم توافر رؤية جديدة للتصدي للتحديات في منطقة الساحل حيث أدى الإرهاب إلى عدد من الأزمات الفرعية. وقد أدى ذلك أيضاً إلى آفة الهجرة غير الشرعية التي لا تقل خطورة، حيث يسعى مئات المواطنين من المنطقة إلى الحصول على قدر أكبر من الأمن والفرص في أوروبا. ومن أجل مكافحة آفة الإرهاب، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية ضمان تمتع المواطنين بالسلامة والأمان في بلدانهم. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يبذل المزيد من الجهود في هذا الصدد وينبغي أن يحظى بدعم جميع البرلمانات في هذا المسعى. ويجب على المجتمع الدولي أن يتحرك بسرعة لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل ومنعه من إيجاد مساحة للازدهار في مناطق أخرى من العالم.

أشار **السيد ب. عمر** (كبار المستشارين للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)، عضو فريق المناقشة، إلى أنه تم عقد أكثر من 735 اجتماعاً و125 مؤتمراً بشأن منطقة الساحل، وذكر أن الوقت قد حان للتوقف عن الكلام والانتقال إلى مرحلة العمل. ويجب بذل الجهود لمواءمة وتنسيق جميع المبادرات الدولية ذات الصلة لضمان الاستخدام الأفضل للموارد. إن أي حل لتحديات منطقة الساحل يجب ألا تفرضه بلدان أخرى، بل يجب أن تقوده الشعوب الإفريقية. ويتعين على الاتحاد البرلماني الدولي أن يعمل على إعادة بناء الثقة بين إفريقيا وأوروبا، والشركاء الإقليميين، والمنظمات الدولية. وكانت شركات الأمن الخاصة موجودة في منطقة الساحل لمكافحة الإرهاب، لكنها لم تعد قادرة على القيام

بعملها بسبب النزاع بين روسيا الاتحادية وأوكرانيا. وترد مسألة أخرى تتمثل في كيفية تصور مستقبل منطقة الساحل في ظل انتشار الأيديولوجيات الإرهابية. ولا ينبغي ضمان الأمن عن طريق الجيوش بل عن طريق التنمية والتعليم والثقة. وينبغي أن يحظى الوضع في منطقة الساحل بأولوية أكبر بالنسبة للبرلمانيين.

وقالت **مديرة المناقشة** إن البرلمانيين في جميع القارات يهتمون بشعوب منطقة الساحل وشددوا على دور البرلمانات في ضمان بيئة آمنة ومأمونة للمواطنين.

وأفاد **السيد س. ستروبانتس** (مدير معهد الاقتصاد والسلام لأوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، عضو فريق المناقشة، أنه من بين الاجتماعات المواضيعية الخمسة في إطار مبادرة نداء الساحل، تم قياس تأثير الاجتماعات المتعلقة بالبيئة والأمن والاجتماعات الأخرى وتناولت ثلاثة منها تتعلق بالمجتمع والتعليم والتنمية تحسين القدرة على الصمود. وتمكنت المجتمعات القوية والمرنة من معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف والإرهاب وزعزعة الاستقرار. ومع ذلك، فإن منطقة الساحل كانت نقطة ساخنة لانعدام الأمن البيئي. ويعيش نحو نسبة 89% من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث من المتوقع أن يزيد عدد السكان بنسبة 95% على مدى السنوات الثلاثين المقبلة. علاوة على ذلك، كانت المنطقة موطناً لستة من البلدان العشرة الأقل سلماً في العالم و7 من البلدان الثمانية التي تواجه أكبر المخاطر البيئية.

وقد ظل تأثير الإرهاب في منطقة الساحل يتزايد باطراد على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية. وفقاً لمؤشر الإرهاب العالمي للعام 2023، زاد تأثير الإرهاب عالمياً بنسبة 4% على الرغم من أن حركة طالبان أصبحت جهة فاعلة تابعة للدولة ولم تعد مدرجة في المؤشر. وظل تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات التابعة له أكثر الجماعات الإرهابية فتكاً. وظل تنظيم الدولة الإسلامية وحركة الشباب هما الفاعلان الإرهابيان الرئيسيان في منطقة الساحل، وقد ارتفع معدل القتل بنسبة 26%. وفي المقابل، أصبحت الحكومات أقل قدرة على معالجة الوضع الأمني والإرهاب.

ويقع مركز الإرهاب الآن في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ولا سيما منطقة الساحل. في العام 2022، حصلت بنسبة 43% جميع الهجمات الإرهابية والوفيات على مستوى العالم في منطقة الساحل، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7% عن العام السابق. وكان التفاعل بين العوامل الاستراتيجية التي تؤثر على السلام والأمن، مثل زعزعة الاستقرار والعنف والإرهاب والأثر البيئي، يؤدي إلى تفاقم الوضع في بعض المواقع في منطقة الساحل ويؤدي إلى المزيد من زعزعة الاستقرار والأثر الأمني، ويقلل القدرة على الصمود. وخلال العام الماضي، لم تعلن أي منظمة إرهابية مسؤوليتها عن عدد متزايد من الهجمات في منطقة الساحل. لقد أصبح الإرهاب نموذجاً تجارياً للمنطقة بأكملها بسبب ضعف مستويات القدرة على الصمود.

وعلاوة على ذلك، تم إعادة توجيه العديد من القدرات التي أرسلتها بلدان أخرى إلى منطقة الساحل إلى أوكرانيا، وكان سكان منطقة الساحل أقل تقبلاً للتدخل الأجنبي. إن تركيز الموارد المادية والمالية على أوكرانيا يعني أن أجزاء أخرى من العالم لا تتلقى التركيز الذي تستحقه، وتتم تهيئة الظروف للجماعات الإرهابية الدولية للتأثير على تلك المناطق. وتقع خمس من الدول العشر الأكثر تأثراً بالإرهاب في منطقة الساحل. وشهدت بوركينا فاسو ومالي أكبر وثالث أكبر زيادات، على التوالي، في تأثير الإرهاب خلال العام السابق. وقد زادت الوفيات غير المرتبطة بالإرهاب، بل بأشكال أخرى من العنف والنزاع، زيادة كبيرة في منطقة الساحل على مدى السنوات الخمس إلى الست الماضية، مما يدل على الافتقار إلى التأهب والقدرة على الصمود وضعف السلطات المحلية.

وأظهرت الأبحاث التي أجراها برنامج التعليم الفردي أن العوامل الاستراتيجية، مثل التهديدات البيئية، واستخدام العنف، وزعزعة الاستقرار، وانعدام القدرة على الصمود والإرهاب، كلها تتقاطع في مواقع جغرافية محددة في منطقة الساحل، مما يؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة بأكملها. كما مكّن البحث السلطات من تحديد الأولويات التي سيتم تحديدها من خلال التحليل المنهجي للمشكلة. كما نظر برنامج التعليم الفردي أيضاً في الهياكل المؤسسية والمواقف التي يجب تطويرها لإنشاء والحفاظ على مجتمعات أكثر سلماً وإنصافاً ومرونة (السلام الإيجابي). وكان هذا النهج المنهجي يفضي إلى التدريب من الأعلى إلى الأسفل إلى المستوى الشعبي، وقد تم توفير التدريب في بلدان مختلفة، بما في ذلك دولة ليبيا. ويجري حالياً تنفيذ مشروع للتدريب الإيجابي على السلام في بعض مناطق الفلبين، وقد قرر العديد من الشباب التخلي عن الجماعات الإرهابية وآرائهم المتطرفة بعد 6 إلى 12 شهراً من التدريب الإيجابي على السلام. وكان من المقرر أن يتم تعميم التدريب في جميع أنحاء الفلبين.

وإن مثل هذا النهج المتمثل في إجراء البحوث لتحديد الأولويات وتخفيف التأثير وزيادة القدرة على الصمود من خلال السلام الإيجابي والرصد والتقييم المستمر يمكن أن يكون له إمكانات لمنطقة الساحل. وكانت الحلول والنهج المحلية أساسية في التدريب الإيجابي على السلام وينبغي توفير إطار للمجتمعات المحلية لتطوير حلولها الخاصة. وكانت المجتمعات القوية والمرنة ضرورية أيضاً. وفي معرض الإشارة إلى أن أوروبا تظل المنطقة الأكثر سلمية ومرونة في العالم والأقل تأثراً بالتدهور البيئي والإرهاب، قال إن الدول الغربية والشركاء والجهات المعنية بحاجة إلى إيجاد القوة لدعم الحلول المحلية في منطقة الساحل. ويتحمل القادة مسؤولية مساعدة الآخرين على تحقيق مستويات المرونة والاستعداد نفسها.

وقالت **مديرة المناقشة** إنه ينبغي لجميع الجهات المعنية أن تدرك مسؤولياتها. وينبغي لبلدان منطقة الساحل أن تكون صادقة وتعترف بأنها بحاجة إلى المساعدة وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يعترف بأنه ارتكب أخطاء. ولا ينبغي ترك أي منطقة تواجه مشاكل للتعامل معها بمفردها.

وذكرت **السيدة م. غيرا كاستيلو** (المكسيك) أن الاتجار بالمخدرات هو عمل تجاري متنامٍ تنوع ليشمل مجالات أخرى، مثل الابتزاز والاختطاف والاغتيال. ونظراً لعواقبه العنيفة، بما في ذلك في منطقة الساحل، يمكن اعتبار الاتجار بالمخدرات أيضاً شكلاً من أشكال الإرهاب.

وسأل **السيد م.ف. بالدي** (غينيا) عن تأثير الإرهاب في مناطق الساحل غير المأهولة. وبالإشارة إلى أن الاستبعاد يمكن أن يشجع الفرد على تبني مواقف متطرفة والمشاركة في الإرهاب، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كان تأثير عوامل مثل تزوير الانتخابات ومحاولات رؤساء الدول البقاء في السلطة، بما في ذلك خارج منطقة الساحل، يؤخذ في الاعتبار. وينبغي للسلطات أن تحرص على عدم إثارة الإحباط بين السكان، ولفت الانتباه إلى قيام البلدان مؤخراً بإعادة مواطنيها من الجمهورية التونسية.

وقال **السيد ب. بالبوني** (بوركينا فاسو) إنه يجب اتخاذ إجراءات مشتركة قوية ضد التطرف العنيف وتقديم الدعم إلى البلدان المتضررة، بما في ذلك بلده. والعديد من هذه البلدان لديها حدود يسهل اختراقها، ولا تملك الوسائل اللازمة لمكافحة مسألة صعبة مثل الإرهاب؛ ولن تتفاقم المشكلة إلا إذا تم اتخاذ الإجراء المناسب في الوقت المناسب. وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي أن يعمل مع المنظمات الشقيقة لتوفير الدعم الفني والمالي للبلدان المعنية. وتساءل عن كيفية تكرار المبادرة التي يجري تنفيذها في الفلبين في بلدان منطقة الساحل التي تكافح من أجل مكافحة الإرهاب.

وقدم **السيد ب.ن. تانكانو** (الأمين التنفيذي، مجموعة دول الساحل الخمس) تعليقاته بعمل برنامج التعليم الفردي وسأل عن الإجراءات الملموسة التي حددها من خلال أنشطته البحثية التي يمكن أن تكون ذات فائدة ملموسة للبلدان.

وقال **السيد ج. كراوغويل** (أيرلندا) إن الهجرة، التي تديرها الآن عصابات إجرامية، تشكل مصدر قلق كبير. وبما أن المتاجرين بهم يُجبرون المهاجرين في كثير من الأحيان على التخلي عن وثائقهم، فقد كان من الصعب للغاية تحديد هويتهم وجنسيتهم أثناء المعالجة. ولذلك ربما تم استيراد الخلايا الإرهابية إلى بلدان في جميع أنحاء العالم، وهو ما كان مصدر قلق. لقد سرق الغرب موارد البلدان قيد المناقشة ويحتاج إلى تصحيح الوضع، ليس من خلال توفير الموارد المالية، التي كثيراً ما تقع في الأيدي الخطأ، ولكن من خلال توفير التعليم والتدريب لتمكين المواطنين. إن نشر شركات أمنية خاصة لتأمين تلك البلدان، حسبما يُزعم، أمر مثير للغضب وينبغي للمجتمع الدولي أن يظهر قدراً أكبر من الصدق، وخاصة تجاه أولئك الموجودين في إفريقيا. وتساءل عن الخطوات البسيطة التي يمكن للمشاركين تبادلها مع برلماناتهم لتعزيز تنمية بلدان منطقة الساحل.

وشددت **السيدة س. سوسي** (الجمعية البرلمانية للفرانكوفونية) على أهمية إشراك المرأة في عملية التفاوض وإعادة الإعمار.

وذكر **السيد هـ. تراوري** (مالي) أن الإرهاب قد ناقشه المجتمع الدولي طوال عقود من الزمن، ومع ذلك لم يتم القضاء عليه. وقد اضطرت بلاده إلى تولي زمام الأمور في مكافحة الإرهاب وأرادت أن تختار شركائها بطريقة سيادية. وقد فشل المجتمع الدولي في المساعدة في مكافحة آفة الإرهاب في البلاد. فالموارد الكبيرة المتاحة للجماعات الإرهابية، بما في ذلك في مالي، تأتي من مكان ما، ووردت كيانات ممثلة في الاتحاد البرلماني الدولي تمول الإرهاب. ويلزم اتخاذ إجراءات فعالة، وليس مجرد الحوار، وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقوم بدورها في مساعدة البلدان النامية وفي التوصل إلى حل، بما في ذلك في منطقة الساحل. فالتنمية والرخاء ضروريان لمنع الهجرة. ودعا إلى عقد اجتماع مع البلدان المتقدمة.

وقال **سعادة السيد مصطفى الرداد** (المملكة المغربية) إن الحالة في منطقة الساحل خطيرة للغاية، ليس فحسب بالنسبة لهذه البلدان نفسها، ولكن أيضاً بالنسبة للقارة الإفريقية بأكملها وأوروبا. فالتهديدات الأمنية والأنشطة المستمرة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية المسلحة تحظى بدعم آخرين، ويجب إيجاد حلول بديلة لمكافحة آفة الإرهاب. وينبغي بذل الجهود لحشد قوات الأمن التابعة لبلدان منطقة الساحل، وستواصل بلاده تدريب الأفراد العسكريين من تلك البلدان في مرافق في المملكة المغربية. فالتنمية البشرية والاقتصادية والاجتماعية أمر ضروري، والمملكة المغربية على استعداد لتقاسم خبرته ومعارفه مع الآخرين. ويعتبر تسليح الأطفال والشباب مسألة خطيرة يجب معالجتها وقد تم تجريمها في المملكة المغربية. وأشار إلى مقابلة تلفزيونية أجريت معه مؤخراً، وأعرب عن ثقته في أن وسائل الإعلام الأوروبية لا تتواطأ مع الإرهابيين المسؤولين عن أنشطة إرهابية معينة في منطقة الساحل.

وقال **السيد س. ستروبانتس** (مدير برنامج أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، برنامج التعليم الفردي)، عضو فريق المناقشة، إن الاتجار بالمخدرات يعتبر شكلاً آخر من أشكال العنف وزعزعة الاستقرار، ويتم قياسه في مؤشرات السلام العالمية والمكسيكية. وعلى الرغم من وجود صلة من خلال العلاقة بين الجريمة والإرهاب واحتمال استخدام عائدات الاتجار بالأشخاص والمعدات والمخدرات والأسلحة لتمويل الأنشطة الإرهابية، فإن الاتجار بالمخدرات لا يفي بتعريف الإرهاب المتعلق بالمخدرات.

وقد أظهر تحديد الموقع الجغرافي أن بؤر العنف وزعزعة الاستقرار في منطقة الساحل كانت في كثير من الأحيان قريبة من المناطق الغنية بالمعادن. ومع ذلك، فمن المهم أن نتذكر أن الإرهاب ظاهرة عالمية. كانت ترد حاجة إلى هياكل قوية لتحقيق السلام الإيجابي والمواقف اللازمة للتغيير. وقد انتشرت الجماعات الجهادية من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى منطقة الساحل، ليس بسبب الدين، بل بسبب النزاعات في جمهورية العراق والجمهورية العربية السورية. لقد انتقلت الجماعات الإرهابية الدولية إلى مناطق أقل مرونة حيث من المرجح أن تترسخ أيديولوجياتها. كما كان تركيز الخدمات

في العاصمة وضعف الإدارة في المناطق النائية من بلدان مثل مالي والنيجر مشكلة أخرى. وكان لخطة السلام الإيجابية التي تم تنفيذها في البداية في جزء من الفلبين تأثير مفيد على جميع المستويات، وعززت المؤسسات والهياكل وأدت إلى تغيير منهجي في الحالة الذهنية للناس. ويتعين دعم المجتمعات المحلية في التوصل إلى الحلول الخاصة بها.

وكان برنامج التعليم الفردي هيئة مستقلة وغير حزبية وغير حكومية تسعى إلى تعزيز السلام والمرونة والظروف في المجتمع لتمكين جميع الأفراد من تحقيق إمكاناتهم الكاملة. وكان الاتحاد الأوروبي يسمع المزيد من الدعوات المطالبة بحصول الجنوب العالمي على الاحترام والكرامة التي يستحقها. وكان من المأمول أن يتغير نهج الدول الأوروبية تجاه الجنوب العالمي. تم تقديم الكثير من التدريب الذي قدمه المعهد للنساء، اللواتي أدّين دوراً أساسياً في بناء السلام في المجتمعات. ويعد النهج القائم على الجندر مهماً أيضاً بالنسبة لبعض ركائز السلام الإيجابي، وهي التوزيع العادل للموارد، وقبول حقوق الآخرين، وتنمية رأس المال البشري. علاوة على ذلك، مع توقع نمو عدد السكان الأفارقة بشكل كبير في المستقبل، ينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص للشباب.

وفي البلدان المتأثرة بالعنف الشديد والنزاعات، تم استخدام حوالى نسبة 40% من الناتج المحلي الإجمالي لإدارة العنف. وبناء على ذلك، كانت الأموال المخصصة لمجالات أخرى، مثل التنمية والقدرة على الصمود، محدودة وكان الدعم الخارجي مطلوباً. وقد أظهر التحليل الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأثر الاقتصادي السلبي الكبير للعنف الشديد والإرهاب، وهو ما يتعين معالجته قبل معالجة الأولويات الأخرى مثل التنمية أو الحوكمة.

وكان دور وسائل الإعلام أساسياً. تلقت الدول الغربية نسبة 89% من التأثير الإعلامي العالمي للإرهاب، ولكن نسبة 1% فحسب من التأثير الإرهابي العالمي. ورغم أن الهجمات الإرهابية في باكستان أودت بحياة عدد أكبر بكثير من ضحايا هجمات باريس وبروكسل، إلا أنها لم يتم تناولها على نطاق واسع في وسائل الإعلام الغربية. وينبغي أيضاً تسليط الضوء على الدوافع الرئيسية للإرهاب، وهي النزاعات وزعزعة الاستقرار السياسي وعدم احترام حقوق الإنسان.

وأشار إلى بعض المبادرات التي ينفذها مكتب برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب في الرباط، قائلاً إن بعض البلدان تتحول من نهج يركز على الأمن البحت إلى نهج بناء القدرات. وتقوم فرنسا ودولة الإمارات العربية المتحدة بإطلاق مبادرات مماثلة في ساحل العاج، التي من شأنها تحسين القدرة على الصمود والوقاية.

وفي الختام، قال إن القادة يجب أن يكونوا قدوة. ومع ذلك، لا ترد سياسة أو تشريعات واضحة، ويتم اعتماد نهج لكل حالة على حدة في بعض البلدان. علاوة على ذلك، لم يتم بذل أي جهود إنمائية دولية لتهيئة الظروف لتشجيع المواطنين على البقاء في بلدانهم ومنع العنف وزعزعة الاستقرار.

وقال **السيد م. عمر** (كبار المستشارين للأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي)، عضو فريق المناقشة، إن الطريقة التي يتم بها إعادة بناء الثقة لها أهمية كبيرة وإن البرلمانيين الأوروبيين الذين دافعوا عن قضية منطقة الساحل كان لهم دور أساسي. وكان تدفق الهجرة من إفريقيا إلى أوروبا خطيراً على خلفية هذا النمو السكاني القوي في إفريقيا. وشكر المملكة المغربية على عملها الذي يركز على منطقة الساحل.

وشددت **مديرة المناقشة** على أهمية الثقة والكرامة والاحترام المتبادلين، وقالت إن المرأة ينبغي أن تكون جزءاً من عملية السلام. وفي حين كانت وسائل الإعلام تمثل تحدياً في بعض الأحيان، فإن حرية الصحافة ووسائل الإعلام مهمة ويمكن أن تسلط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى تحسين.

حلقة نقاش: تحديات الوضع الأمني في منطقة الساحل والحلول لإنهاء الأزمة: التحديات التي واجهتها دول منطقة الساحل والمجتمع الدولي

ذكر **السيد ب.ن. تانكانو** (الأمين التنفيذي، مجموعة دول الساحل الخمس)، عضو فريق المناقشة، أنه على الرغم من أن الإرهاب لم يستثن أي منطقة من العالم، إلا أن منطقة الساحل أصبحت محط تركيز جيوستراتيجي وجيوسياسي. ولكن من المؤسف أن البلدان تحجم عن مساعدة المنطقة. وكان هناك وجود قوي للعديد من الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل وكان الإرهاب ينتشر إلى بلدان أخرى في غرب إفريقيا. وردت مجموعة متنوعة من العوامل التي أدت إلى الإرهاب، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي الناجم جزئياً عن قصف دولة ليبيا وزعزعة استقرارها من دون التشاور المسبق مع البلدان الإفريقية: المؤسسات العسكرية الضعيفة، والحدود التي يسهل اختراقها، والنزاعات التي لم يتم حلها، والظلم الاجتماعي، والتخلف التنموي، والفقر، وبطالة الشباب. إن مشاركة المجتمع أمر ضروري في مكافحة الإرهاب، ورغم أنها آخذة في الارتفاع في بوركينا فاسو ومالي والنيجر، إلا أنها لا تزال غائبة في بعض البلدان. إن وجود العصابات الإجرامية المنظمة جعل المنطقة أرضاً خصبة للأنشطة الإرهابية.

ولقد تجلى الإرهاب والتطرف العنيف في منطقة الساحل من خلال النزاعات السياسية والعسكرية. وعدد الجماعات الإرهابية والأرواح المفقودة آخذ في الازدياد. كانت الجماعات الإرهابية قابلة للتكيف للغاية. كان لديهم سلاسل توريد خاصة بهم وإمكانية الوصول إلى أدوات وتقنيات أكثر تقدماً من الجيوش الوطنية، مما جعل من الصعب على نحو متزايد مواجهة أفعالهم. وشملت أهدافهم تقويض السلطات وشرعية الدولة في نظر الجمهور، والاستيلاء على السلطة، وإنشاء ممر للاتجار إلى بقية العالم، وفرض الشريعة الإسلامية. وتنوعت أساليب العمليات من الهجمات المعقدة ضد السلطات الحكومية والدينية والمجتمعية إلى الكمائن، على الرغم من ظهور اتجاه يبتعد عن الهجمات في العواصم إلى

الهجمات في المناطق الطرفية. وكانت العواقب الإنسانية المترتبة على الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل كبيرة. ونزح نحو خمسة ملايين شخص داخلياً، ولقي نحو 20 ألف شخص حتفهم.

وكانت المنطقة معرضة بشكل خاص للأنشطة الإرهابية بسبب عوامل تشمل مسائل الحوكمة، والصعوبات في إعداد رد إقليمي وفي السيطرة على قطاع الأمن. وعلى الرغم من حدوث بعض التدخلات العسكرية الدولية لتحسين الحالة الأمنية في منطقة الساحل، لم يتمكن البرلمانيون في المنطقة من السيطرة على تصرفات القوات المسلحة الأجنبية. لا يمكن للبرلمانيين الأوروبيين تصور مثل هذا السيناريو، وينبغي للاتحاد البرلماني الدولي وغيره من الجهات المعنية التدخل لضمان قدرة البرلمانيين على السيطرة على تصرفات القوات المسلحة الأجنبية في منطقة الساحل.

ولقد فشل المجتمع الدولي في منطقة الساحل. وعلى الرغم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي تتألف من 64 جنسية مختلفة، فقد تزايدت الأنشطة الإرهابية. ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يعيد النظر في تصرفاته في منطقة الساحل. وقد رفضت التدخل على أساس الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ولم تقدم سوى القليل من الدعم لمجموعة الدول الخمس في منطقة الساحل. وكان هناك أيضاً استثمار محدود في المشاريع الاجتماعية، ولكنه ضمن الحشد السريع والمستمر للموارد من أجل النزاع في أوكرانيا. ويجب إعادة النظر في اتصالات المجتمع الدولي مع دول منطقة الساحل واستراتيجية الأمم المتحدة في التواصل المباشر مع الإرهابيين واعتماد نهج دبلوماسي جديد.

وأعرب **معالي الشيخ شعلان الكريم** (البرلمان العربي) عن شكره للاتحاد البرلماني الدولي على جهوده الرامية إلى تعزيز السلام والأمن في منطقة الساحل الحيوية، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات مواضيعية بشأن *الدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل*. وعلى الرغم من المحاولات الدولية العديدة لتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، إلا أن العديد من التحديات لا تزال قائمة. أولاً، ظل الإرهاب في منطقة الساحل يحتل الأولوية القصوى بين الصعوبات الأمنية في المنطقة. ولم تثبت جهود مكافحة الإرهاب نجاحها، ويلزم وضع سياسات ونهج جديدة وفعالة. ثانياً، كان ضعف دور الدولة في بعض المجالات تحدياً آخر. وقد قامت بعض الجماعات المسلحة التي تتمتع بموارد مالية كبيرة بوضع نفسها كمقدمة للخدمات الاجتماعية والمساعدات الاقتصادية. علاوة على ذلك، أدت حالة عدم الاستقرار في المنطقة إلى جعلها أرض خصبة لتعزيز قدرات الجماعات المسلحة على حساب الدولة. ثالثاً، تطرح العلاقة المتنامية بين المنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة في منطقة الساحل تحديات عديدة، وتشكل الجريمة المنظمة مصدراً رئيسياً لتمويل الأنشطة الإرهابية. رابعاً، كان الاهتمام الدولي الكبير بمنطقة الساحل مبنياً على المصالح السياسية الضيقة للقوى الكبرى. فبدلاً من تعزيز الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب، أدى ذلك إلى انعدام التكامل في سياسات مكافحة الإرهاب في المنطقة، وإلى

أزمة ثقة بين القوى المحلية في المنطقة والجهات الفاعلة الدولية. خامساً، كان لضعف التمويل ونقص الموارد اللوجستية للقوات العسكرية والأمنية تأثير مباشر على الوضع الأمني في منطقة الساحل.

وترد حاجة ملحة لإجراء مراجعة شاملة لجميع السياسات المحلية والدولية من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الحيوية.

وقال **السيد م. فودة** (فرع منع الإرهاب، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة)، عضو فريق المناقشة، متحدثاً عبر الفيديو، إن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والاتحاد البرلماني الدولي يتمتعان بشراكة مثمرة في ضمان تطبيق مبادئ سيادة القانون، وتحظى الشرعية والإجراءات القانونية الواجبة بالاحترام الكامل في جميع الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب. واعترافاً بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة، قال إن المكتب، من خلال فرع منع الإرهاب التابع له، هو كيان رئيسي تابع للأمم المتحدة يقدم المساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب مع التركيز على تعزيز استجابة العدالة الجنائية للإرهاب.

وقد حدثت تطورات هامة في مشهد الإرهاب في منطقة الساحل في السنوات الأخيرة. كانت المنظمات الإرهابية العالمية الكبرى تتوسع في إفريقيا من خلال الشركات التابعة لها: اثنتان من الجماعات الثلاث الأكثر ديناميكية التابعة للدولة الإسلامية في جمهورية العراق والشام، وهما الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى والدولة الإسلامية في مقاطعة غرب إفريقيا، كانتا في إفريقيا وتمكن أنجح فرع لتنظيم القاعدة من توسيع عملياته في منطقة الساحل وغرب إفريقيا. واستغلت الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة المظالم المحلية لتأسيس موطئ قدم قوي لها في المجتمعات المحلية. وقد استغلت الجماعات الإرهابية بشكل منهجي تصور بعض الفئات والمجتمعات الضعيفة بأنه قد تم إغفالها لأغراض التطرف والتجنيد. وتشمل العوامل الرئيسية الأخرى التي تساعد الأنشطة الإرهابية في المنطقة الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها بين البلدان الإفريقية وانتشار الرسائل المتطرفة من خلال المؤسسات الثقافية والتعليمية والدينية ووسائل الإعلام والإنترنت.

وتم إنشاء العديد من مناطق النزاع وساحات القتال في المقام الأول حيث لم تتمكن الجهات الفاعلة المدنية في مجال العدالة الجنائية من العمل كمستجيب أول. ولذلك أصبحت الجهات العسكرية هي أول المستجيبين بحكم الأمر الواقع، وتم تكليفها بالدور الهام المتمثل في دعم استجابة العدالة الجنائية للحوادث الإرهابية. وعلى الرغم من الطبيعة الأمنية والعسكرية لهذه الاستجابات، إلا أنها كانت تهدف إلى خدمة العدالة الجنائية وأهداف الادعاء. ومع ذلك، لم تتم ملاحظة زيادة في عدد الملاحقات القضائية أو المحاكمات الناجحة للإرهابيين الذين تم القبض عليهم خلال هذه العمليات، مما شكل نكسة كبيرة لجهود مكافحة الإرهاب. وشملت التحديات التي تم تحديدها الافتقار إلى التنسيق بين الوكالات بين المستجيبين الأوائل والجهات الفاعلة في مجال إنفاذ القانون والعدالة الجنائية؛ وغياب الإطار القانوني

المناسب لمثل هذا التعاون؛ وعدم كفاية المعرفة بين المستجيبين الأوائل بالمتطلبات القانونية والفنية الأساسية لجمع الأدلة والحفاظ عليها.

ولمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة هذه التحديات، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الدوليين بما في ذلك ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا والولايات المتحدة، بتصميم وتنفيذ برامج المساعدة التقنية لعدة بلدان إفريقية. وكان الهدف، من حيث المبدأ، هو إدخال إصلاح مؤسسي من خلال تعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات وزيادة فهم المستجيبين الأوائل للجوانب القانونية والتقنية المتعلقة بمراقبة سلسلة الحراسة. وتم وضع مذكرة تفاهم وإجراءات تشغيل موحدة، وتم تنفيذ برنامج تدريبي شامل. وقام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً بوضع مبادرات أخرى للتصدي لبعض التحديات في المنطقة، بما في ذلك إنشاء آلية متكاملة لتحقيق الاستقرار على الحدود بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، واستراتيجية للفحص، والملاحقة القضائية، وإعادة التأهيل، وإعادة إدماج الأشخاص المرتبطين بالجماعات الإرهابية. وقد وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة برنامجاً قائماً بذاته لمكافحة العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة، لعدة بلدان تواجه مثل هذه التحديات في المناطق الساحلية وشمال إفريقيا. وهو يعمل أيضاً على مكافحة التهديدات الإرهابية الناشئة ويقدم المساعدة التقنية لدعم ضحايا الإرهابيين والمبادرات الرامية إلى مكافحة التشدد والتطرف، بما في ذلك عن طريق تعزيز دور القيادات النسائية في قطاعي العدالة والأمن. ويشارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً في عدة مبادرات إقليمية ودون إقليمية.

وعلى الرغم من أن الإرهاب والتطرف العنيف يهددان سيادة القانون والحريات الأساسية للمواطنين والمجتمع، فإن الاستجابات غير المناسبة لمكافحة الإرهاب يمكن أن تزيد من تفاقم الوضع. وقد أكدت قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة من جديد أن تدابير مكافحة الإرهاب يجب أن تمتثل للقانون الدولي، ووجهت رسالة قوية مفادها أن احترام حقوق الإنسان ليس التزاماً قانونياً فحسب، بل إنه ضروري أيضاً لنجاح أي تدابير لمكافحة الإرهاب. ومن أجل الاستجابة الفعالة لمكافحة الإرهاب، ينبغي أن تعمل الإجراءات القانونية للدول بفعالية وأن تكون قادرة على التعامل مع القضايا الجنائية التي يحتمل أن تكون معقدة.

وينبغي أن يتضمن منع الإرهاب والتصدي له بشكل فعال عنصراً قوياً للعدالة الجنائية يستند إلى إطار قانوني معياري يحترم المبادئ الأساسية لسيادة القانون، والإجراءات القانونية الواجبة، واحترام حقوق الإنسان. وأدى البرلمانيون دوراً حاسماً في تطوير نظام قانوني شامل لمكافحة الإرهاب يعزز سيادة القانون والعدالة على الصعيدين الوطني والمحلي. وينبغي مراجعة الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب بانتظام لضمان الاستجابة الملائمة للتهديدات الناشئة.

وأشاد بجهود الاتحاد البرلماني الدولي في حشد وتشجيع الدعم الذي تشتد الحاجة إليه لإفريقيا، ولا سيما في منطقة الساحل، للتصدي للتهديد المتزايد الذي يشكله الإرهاب. وتشكل إفريقيا أيضاً أولوية بالنسبة لمنظمته، وتسعى الرؤية الاستراتيجية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لإفريقيا للعام 2030 إلى الاستجابة للاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان الإفريقية. وقد وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضاً برنامجاً عالمياً جديداً بشأن تعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب، يركز أكثر على الوقاية وسيشمل إجراء بحوث حول مختلف التهديدات الإرهابية والمشاركة مع المرأة والمجتمع المدني في مكافحة التطرف العنيف ومنعه.

ونظراً لتزايد التحديات المرتبطة بالإرهاب في إفريقيا، ترد حاجة ملحة إلى زيادة الدعم والمساعدة للبلدان التي تقف في خط المواجهة في الحرب ضد الإرهاب. فالتهديد الإرهابي في منطقة الساحل يعرض للخطر أمن واستقرار أجزاء أخرى من العالم. ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على استعداد لدعم الدول الإفريقية الأعضاء في مكافحة الإرهاب ويعتمد على دعم وشراكة شركائه الدوليين.

وقالت **السيدة م.ف. سليم يونغ** (حركة التسامح الإفريقي) إن الأمر يتطلب اتباع نهج شامل تصاعدي وتنازلي لمكافحة الإرهاب. ولا ينبغي فرض الحلول، بل ينبغي تمكين المواطنين من إيجاد الحلول. ويجب على المشرعين إجبار جميع القادة على أن يكونوا قدوة، وينبغي إشراك المرأة في بناء السلام.

وشكرت **مديرة المناقشة** جميع الذين ساهموا في المناقشة المهمة بما في ذلك صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين، والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، وخاصة السيدة س. كاستيلو التي عملت على الرغم من مرضها لدعم عمل الفريق الاستشاري الرفيع المستوى.

واختتمت الفعالية عند الساعة 17:30.

اعتماد القرارات، والوثائق الختامية، والتقارير

جلسة الأربعاء، 15 آذار/مارس 2023

(بعد الظهر)

البند 3 من جدول الأعمال

إعلان المنامة حول *تعزيز التعايش السلمي*

والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب

(A/146/3-DR)

أشار **الرئيس** إلى المداولات الموضوعية والقوية التي جرت خلال الأيام الثلاثة السابقة للمناقشة العامة التي تم خلالها تقديم حوالى 160 مداخلة من قبل ما يقرب 120 برلماناً وطنياً والعديد من المنظمات الشريكة، ودعت سعادة السيدة هالة رمزي فايز من مملكة البحرين، والسيد م. بوفا، من سورينام، لتقديم *إعلان المنامة حول تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع: مكافحة التعصب*، على النحو المبين في الوثيقة A/146/3-DR.

وقدمت **سعادة السيدة هالة رمزي فايز** (مملكة البحرين)، والسيد م. بوفا (سورينام) إعلان المنامة، الذي بدأ بتسليط الضوء على المخاطر التي تشكلها الكراهية والتعصب والإقصاء والعنف على أسس الديمقراطية والعقد الاجتماعي الذي يربط المجتمعات ببعضها البعض. ويواجه العالم تفاوتات اجتماعية واقتصادية على نطاق لم يسبق له مثيل، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إثارة الغضب والإحباط. ويتم تقويض كرامة الإنسان بسبب الفقر، وإنكار الحقوق، وضعف سيادة القانون، والتمييز ضد المرأة، واستبعاد الشباب والضعفاء والمهمشين.

واتخذ الضيق العميق الذي نتج عن ذلك في المجتمع أشكالاً عديدة وأثر على مجموعات عديدة. ويتعين على البرلمانات أن تعترف بالتنوع في مجتمعاتها كمصدر للإثراء، وأن تؤكد من جديد الحقوق والحريات الأساسية للجميع. ومن المؤسف أن البعض في مواقع النفوذ سعى إلى استغلال نقاط ضعف الآخرين، وزرع الكراهية والانقسام، بما في ذلك من خلال الوسائل الرقمية، وإلهام العنف والتعصب على نطاق أوسع.

ويجب أن تتمثل الاستجابة لهذه التحديات في قيام البرلمانات بتعزيز التعاون والحوار ومنع النزاعات وحلها – بما في ذلك على المسرح العالمي من خلال الدبلوماسية البرلمانية – والوساطة والاعتدال والتعليم وإشراك القادة الدينيين والمجتمعيين.

ويتحمل البرلمانيون مسؤولية فريدة تتمثل في التفاعل مع الجميع، حتى أولئك الذين يختلفون معهم، وجمع الناس معاً سعياً لتحقيق الصالح العام. ومن الأرجح أن تكون المجتمعات الشاملة والعادلة متماسكة وسلمية وديمقراطية. ويجب

على البرلمانات أن تنتهج سياسات لمكافحة عدم المساواة والحفاظ على كرامة كل شخص، وذلك بشكل أساسي من خلال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، التي تظل أفضل أمل للسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة للجميع.

وألزم الإعلان البرلمانيين باستخدام مهامهم في مجال وضع القوانين والتمثيل والرقابة لتحقيق 10 أهداف: (1) تجريم الأفعال والعنف بدافع الكراهية بموجب القانون؛ (2) الاستثمار في "التعليم من أجل الديمقراطية" للجميع؛ (3) فتح الإجراءات البرلمانية أمام مدخلات المجتمع المدني والمجموعات المجتمعية؛ (4) المشاركة في حوار بناء ومحترم عبر الانقسامات السياسية؛ (5) استخدام البيانات لصياغة سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة؛ (6) تقييم مستوى الشمولية في البرلمانات واتخاذ الإجراءات لتحسينه؛ (7) دعم حقوق الأشخاص المستضعفين؛ (8) تنظيم المنصات ووسائل الإعلام الرقمية للقضاء على خطاب الكراهية؛ (9) حماية المواقع الثقافية والدينية؛ (10) تعزيز التفاعل مع منظمات الأمم المتحدة العاملة في مجال الحوار بين الأديان والثقافات، فضلاً عن حفظ السلام والوساطة.

وتأييداً للإعلان، إن البرلمانيين من جميع أنحاء العالم المجتمعون في الجمعية العامة الـ146 تعهدوا بالمضي قدماً بهذه الإجراءات الملموسة وفقاً للقيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي.

وقال **الرئيس** إنه يعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأييد إعلان المنامة.

ولقد تقرر ذلك.

البند 5 من جدول الأعمال

الجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي

(اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين)

(C-I/146/DR)

إن **سعادة السيد محمد بن مهدي بن عجيان الأحبابي** (دولة قطر)، رئيس اللجنة الدائمة للسلام والأمن الدوليين، وهو يقدم مشروع قرار منقح بعنوان *الجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة التي تهدد الأمن العالمي*، على النحو المبين في الوثيقة C-I/146/DR، قال إن نقاش اللجنة للمشروع الأولي المقدم من المقررين المشاركين، السيد ج. سيبيدا من إسبانيا، وسعادة السيدة سارة محمد فلكناز من دولة الإمارات العربية المتحدة، سبقتهما كلمات افتتاحية من السيدة ب. برينر، رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في فيينا، التي شددت على الحماية عبر الإنترنت باعتبارها ضرورية في عالم يعتمد بشكل متزايد على التقنيات الرقمية. بعد ذلك، قدم المقرران المشاركان مسودتهما الأولية، التي أعداها بدقة، إلى جانب المذكرة التوضيحية ذات الصلة، بعد عام من العمل أمضياه في جمع آراء زملائهما البرلمانيين والتفاعل مع الجهات المعنية الرئيسية، لا سيما في سياق مفاوضات الأمم المتحدة بشأن معاهدة الجرائم الإلكترونية.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، شارك أكثر من 40 مشاركاً بشكل بناء ومحترم في مجموعة من المسائل التي تدل على القلق الناجم عن حجم الجرائم الإلكترونية. ومما يدل على ذلك القلق العدد غير المسبوق من التعديلات المقترحة التي تم تلقيها، والتي تجاوزت 320 تعديلاً. ومع اعتبار العنوان المعدل يعكس بشكل أكثر ملاءمة تركيز النص على الجرائم الإلكترونية، فإن مشروع القرار بصيغته المنقحة يعكس تنوعاً في وجهات النظر، وبالتالي فهو جيد متوازن. وشدد على الدور البرلماني في ضمان حماية المواطنين على الإنترنت كما هو الحال في العالم الحقيقي وشدد على ضرورة التعاون الدولي لمواجهة التهديد الخطير الذي تشكله الجرائم الإلكترونية على العمليات الديمقراطية والسلام والأمن الدوليين والاستقرار الاقتصادي العالمي مع دعم مبادئ حقوق الإنسان الأساسية أيضاً، بما في ذلك حرية التعبير. وقد وافقت اللجنة بتطابق الآراء على مشروع القرار لإحالته إلى الجمعية العامة، على الرغم من التحفظات التي أعرب عنها وفد الهند بشأن الفقرة 25 من المنطوق ووفد روسيا الاتحادية بشأن الفقرة 11 من الديباجة والفقرة 1 من المنطوق.

وأخيراً، في ما يتعلق بالأعمال التحضيرية للجمعيات العامة المقبلة، اقترحت اللجنة *معالجة الأثر الاجتماعي والإنساني لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي* كبند موضوع لمشروع قرارها الجديد *وتجنيد الأطفال* كموضوع للمناقشة.

وقال **الرئيس** إنه يعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد القرار بتوافق الآراء.

ولقد تقرر ذلك.

وقال **ممثل الهند** إن وفده ينأى بنفسه عن الفقرة 25 من منطوق القرار وطلب إبداء تحفظه في النص النهائي للقرار.

البند 6 من جدول الأعمال

الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات

(اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة)

(C-II/146/DR)

أشارت **السيدة أ. مولدر** (هولندا)، رئيسة اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة، إلى أن اللجنة قد كلفت بمناقشة وإعداد مشروع قرار بعنوان *الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق رصيد كربون سلبي في الغابات*، وقالت إن المقررين المشاركين المعينين، السيد س. هوفمان من ألمانيا، والسيدة هـ.ف. غافيت من الهند قاموا بإعداد مسودة أولية بعناية، بالإضافة إلى مذكرة تفسيرية، قدموها إلى اللجنة.

وفي مناقشة مثمرة وجذابة، نظرت اللجنة بعد ذلك في النص بالاقتران مع التعديلات العديدة المقدمة، وثم قامت في جلسة أخرى بدراسة مشروع القرار المنقح الوارد في الوثيقة C-II/146/DR ووافقت عليه بالتزكية لإحالته إلى الجمعية العامة. وقد أعرب وفد الهند عن تحفظات بشأن الفقرات 2 و5 و8 من الديباجة والفقرات 1 و3 و5 و6 و9 و11 و12 و13 و17 و21 من النص، كما أعرب وفد الهند عن تحفظاته بشأن الفقرات 2 و5 و8 من الديباجة والفقرات 1 و3 و5 و6 و9 و11 و12 و13 و17 و21 من النص، وأعرب وفد روسيا الاتحادية تحفظه بشأن الفقرة 19 من الديباجة. وكما هو موضح في ذلك النص، يجب على البرلمانيين أن يقفوا معاً في النضال المشترك ضد إزالة الغابات وتأثيرها على البشرية جمعاء من خلال تأمين الأسس الطبيعية للحياة الضرورية للرفاهية التي لها أيضاً دور فعال في ما يتعلق بالمناخ، والسلام، والاستقرار، والتنمية المستدامة. ولا يمكن أن يرد اقتصاد سليم على كوكب غير صحي.

وأخيراً، وافقت اللجنة على خطة عمل للجمعية العامة الـ147، تتضمن مناقشة موضوع مشروع القرار الجديد المقترح بشأن *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى الطاقة الخضراء بأسعار معقولة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف*، وجلسة استماع بشأن الأمن الغذائي، وجزءاً ركز على الاستعدادات للاجتماع البرلماني في الدورة الـ28 لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2023. باختصار، لا يزال يرد الكثير من العمل الذي يتعين على البرلمانات القيام به – ومن دون تأخير، إذ إن الكوكب لم يعد يستطيع الانتظار.

وقال **الرئيس** إنه يعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد القرار بتوافق الآراء.

ولقد تقرر ذلك.

وقال **ممثل الهند** إن وفده ينأى بنفسه عن الفقرات 2 و5 و8 من الديباجة، والفقرات 1 و3 و5 و6 و9 و11 و12 و13 و17 و21 من النص، وطلب إبداء تحفظه في النص النهائي للقرار.

البند 7 من جدول الأعمال

تقارير اللجان الدائمة

قال **السيد أ. جاجاديان** (سورينام)، رئيس اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، في معرض تقريره عن عمل اللجنة خلال الجمعية العامة، إن اللجنة عقدت، في 13 آذار/مارس 2023، مناقشة تحضيرية بشأن مشروع قرارها التالي، *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر*، الذي عيّنت له المقرران المشاركان السيدة ل. رينولدز من أستراليا والسيد إ. بوستامانتي من بيرو. وقد قدم أكثر من 30 مندوباً مدخلات، بما في ذلك ما يتعلق بتنمية الاتجار بالأيتام، وهي مسألة عرض وطلب. والحقيقة هي أن البلدان والأفراد يقدمون في كثير من الأحيان تبرعات حسنة النية لدور الأيتام بعد أن يتم تضليلهم من قبل المجرمين والمتاجرين المتمرسين إلى الاعتقاد بأن تبرعاتهم ستستخدم لدعم الأطفال المحتاجين. ومع ذلك، في مثل هذه الحالات، لم يكن الأطفال في أغلب الأحيان أيتاماً وكان لديهم والد واحد على الأقل على قيد الحياة. وقد أشارت اللجنة إلى عزمها إعداد مشروع قرار يحدد أفضل الممارسات لمكافحة الاتجار بالأيتام، وهو شكل جديد من أشكال الاتجار بالأطفال والعبودية الحديثة.

وفي اجتماعها الثاني المنعقد في 14 آذار/مارس 2023، شاركت اللجنة في مناقشة أخرى بعنوان *الزخم البرلماني لصالح مكافحة المعلومات المضللة، ومحتوى الكراهية والمحتوى التمييزي في الفضاء الإلكتروني*، مع ممثل عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مقدماً لمحة عامة عن المسائل الرئيسية، تليها جلسة استماع للخبراء ونقاش حي. وكانت نقطة البداية للمناقشة هي الحاجة إلى حماية الفرص الاستثنائية التي توفرها الإنترنت مع إنشاء وسائل لمقاضاة الأضرار عبر الإنترنت وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ومن بين المجالات المثيرة للقلق التي تم تسليط الضوء عليها العنف عبر الإنترنت ضد البرلمانيين، وخطاب الكراهية الذي يستهدف مجموعات محددة، والمعلومات المضللة الصادرة من خارج أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي البيئة الرقمية الحالية السريعة التغير، تحتاج البرلمانات إلى إعداد التشريعات المناسبة من خلال عملية شفافة وشاملة تتضمن آراء القطاعين العام والخاص.

وأحاطت الجمعية العامة علماً بالتقرير.

وقال **ممثل جمهورية العراق** إن وفده أعرب، في جلسة اللجنة في اليوم السابق، عن موقفه بشأن مسألة خطاب الكراهية والتمييز عبر الإنترنت، بما في ذلك الإشارة إلى كراهية الإسلام والتحيز ضد المسلمين. ودعت جميع الحكومات

إلى رعاية مصالح جميع السكان المسلمين في بلدانها، وحثت اللجنة على تذكير جميع البرلمانيين بضرورة التنديد بالكراهية الموجهة ضد المسلمين ومعاقبة جميع أشكال التمييز ضدهم عبر الإنترنت.

وقال **السيد ل. ويرلي** (سويسرا)، الرئيس بالنيابة للجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة، في تقريره عن اجتماع اللجنة في 14 آذار/مارس 2023، إن طرائق وأساليب العمل المقترحة التي تم وضعها لكي ينظر فيها المكتب في هذه الجمعية العامة، تماشياً مع العملية المتفق عليها في كيغالي في تشرين الأول/أكتوبر 2022 وبالتعاون مع الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي، تمت الموافقة عليها بالإجماع. وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها جميع المعنيين، أصبح عمل اللجنة بالتالي أكثر أهمية ومرضياً وموضوعياً.

وكانت المسألة الأخرى الأولى التي تناولتها اللجنة تتعلق بالمساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث شكلت النساء نسبة 25% فحسب من الممثلين. وقد قدم المشاركون عدداً من المقترحات لتحسين هذا الرقم، بما يتماشى مع أولويات الاتحاد البرلماني الدولي، بما في ذلك من خلال الإجراءات التي تتخذها البرلمانات لإقناع الحكومات بضرورة تعيين المزيد من النساء كممثلات دائمات لدى الأمم المتحدة. وستواصل اللجنة النقاش في الجمعية العامة الـ147 في لواندا. أما الأمر الثاني فيتعلق بالاستعراضات الوطنية الطوعية للعام 2023 لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، والتي كانت ذات أهمية أساسية، خاصة في ضوء الصعوبات التي ينطوي عليها تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، ترد حاجة إلى عمل منسق من قبل الاتحاد البرلماني الدولي، إلى جانب العمل البرلماني الموحد لدعم جهود الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ومع انعقاد المنتدى السياسي رفيع المستوى في تموز/يوليو 2023، كان من الضروري للبرلمانات أن تتابع، حيثما ينطبق ذلك، تقديم بلدانها للاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك من خلال خطوات للتأكد من استكمال الاستبيانات ذات الصلة وتقديمها على النحو الواجب قبل الموعد النهائي. ومن خلال ذلك فحسب، يمكن إحراز تقدم كاف نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة البالغة الأهمية.

وأخيراً، انتخبت اللجنة عدة أعضاء جدد للمكتب على أساس الترشيحات الواردة من المجموعات الجيوسياسية، وهم: سعادة السيد علي طالبي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)؛ والسيد د. ماكجينتي (كندا)؛ والسيد د. لاوهينغاماي (تشاد)؛ وسعادة السيد عبيد محمد المطيري (دولة الكويت)؛ والسيد هـ. وياجي (اليابان)؛ والسيدة ب. كايتانو (الفلبين)؛ والسيدة أ. شكروم (أوكرانيا). وكان يقترب من نهاية فترة ولايته واعتبر أنه من دواعي الشرف والسرور العمل في المكتب. وقال إنه سيظل ملتزماً تماماً بالعمل داخل الاتحاد البرلماني الدولي.

وأحاطت الجمعية العامة علماً بالتقرير.

البند 8 من جدول الأعمال

الموافقة على البنود الموضوعة للجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين، واللجنة الدائمة للتنمية المستدامة للجمعية العامة الـ148 وتعيين المقررين المشاركين

(A/146/8-R.1)

قال **الرئيس** إن اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين اقترحت كبند موضوع لدورتها القادمة التي مدتها عام واحد، *معالجة الأثر الاجتماعي والإنساني لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل والذكاء الاصطناعي*، مع السيدة م. ستولبيزر من الأرجنتين والسيد ل. لاكروا من بلجيكا كمقررين مشاركين معينين. واعتبر أن الجمعية العامة تود الموافقة على هذا الاقتراح.

ولقد تقرر ذلك.

وقال **الرئيس** إن اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة اقترحت كبند موضوع لدورتها القادمة التي مدتها عام واحد، *الشراكات من أجل العمل المناخي: تعزيز الوصول إلى الطاقة الخضراء بأسعار معقولة، وضمان الابتكار والمسؤولية والإنصاف*، مع السيد س. باترا من الهند، والسيدة ل. فاسيلينكو من أوكرانيا، وسعادة السيدة ميرة سلطان السويدي من دولة الإمارات العربية المتحدة كمقررين مشاركين معينين. واعتبر أن الجمعية العامة تود الموافقة على هذا الاقتراح.

ولقد تقرر ذلك.

وتم عرض شريط فيديو يقدم معلومات أساسية عن أنغولا تحسباً لانعقاد الجمعية العامة الـ147 في لواندا.

اختتام أعمال الجمعية العامة

قالت **السيدة ت. أكسون** (جمهورية تنزانيا المتحدة)، متحدثة باسم المجموعة الإفريقية، في كلمتها الختامية إنه، كما تم الاقتراح في الجمعية العامة الـ145 في كيغالي، ينبغي تعديل النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده لتحديد موعد نهائي لتقديم طلبات إدراج بند طارئ في جدول أعمال الجمعية العامة لإتاحة الوقت الكافي للمجموعات الجيوسياسية لتقييم الطلبات قبل النظر فيها. ثانياً، كان الاضطرار إلى اختيار بند طارئ واحد فحسب يمثل تحدياً كبيراً للبرلمانيين من جميع أنحاء العالم الذين من غير المرجح أن يشاركوا الآراء نفسها بشأن أي مسألة منفردة تستحق مناقشة طارئة. علاوة على ذلك، يمكن اعتبار بعض المسائل ذات أهمية متساوية، إلا أن الأعضاء اضطروا إلى التصويت لصالح إحدى المسائل من دون الأخرى. ولذلك، ينبغي أيضاً تغيير النظام الأساسي والقواعد للسماح بأكثر من بند طارئ واحد، حيث أن عنصراً واحداً وحده غير كافٍ لتلبية احتياجات جميع القادمين من هذا العالم المتنوع الذي يضم العديد من المناطق الجغرافية دون الإقليمية.

وقال **سعادة السيد أرشد الصالحي** (جمهورية العراق)، متحدثاً باسم المجموعة العربية، إنه تم خلال الجمعية العامة تبادل الآراء بشأن مجموعة واسعة من المواضيع المرتبطة بالعديد من الأزمات العالمية. وشملت المواضيع التي تم تناولها آليات مكافحة الإرهاب؛ ودعم الفئات المتضررة من الأزمات والشعوب الضعيفة؛ والعمل المتعلق بتغير المناخ؛ وتعزيز حياة الحرية والكرامة للجميع من دون تمييز؛ والقضاء على التطرف والإرهاب والكراهية والتمييز العنصري؛ والجهود المبذولة لنشر روح الرحمة والتسامح بين الشعوب. وتندرج كل هذه المواضيع تحت شعار موضوع الجمعية العامة الذي جمع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي: *تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة: مكافحة التعصب*.

وقال **السيد م. ديك** (أستراليا)، متحدثاً باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومثنياً على الاتحاد البرلماني الدولي لمبدأه المتمثل في شمول جميع الأمم، إنه يتحمل مسؤوليته كرئيس للمجموعة على محمل الجد وسيسعى جاهداً خلال العام 2023 إلى تحقيق وضمان مشاركة جميع أعضائه بشكل كامل في العمل على تحقيق هدف الاتحاد البرلماني الدولي المتمثل في العضوية العالمية، وهو هدف يلتزم به بشدة. وهنأ أعضاء المجموعة التسعة المنتخبين لهيئات الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما رئيس تونغا، الذي أصبح الآن عضواً في مجلس الإدارة المهم لمنتدى البرلمانيين الشباب. وأعرب عن اعتزامه العمل بشكل وثيق مع جميع أعضاء المجموعة لضمان حصول برلمانات جميع الدول، بغض النظر عن حجمها، على فرص متساوية للمشاركة في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي والتمثيل الكامل للتحديات الكبيرة التي تواجهها مناطقها. ومع أن هذه المشاركة أصبحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، فقد كان من دواعي سرورنا أن يحضر وفد من كيريباتي

الجمعية العامة بهدف الانضمام المحتمل إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وأعرب عن اعتزامه زيارة جزر المحيط الهادئ خلال الأشهر المقبلة، وأعرب عن تطلعه إلى العمل مع جميع أعضاء المجموعة في الجمعية العامة الـ147.

وقال **السيد ي. بولغيرت** (كازاخستان)، متحدثاً باسم مجموعة أوراسيا، إنه من المفيد تسليط الضوء على أهمية المواضيع المختارة للمناقشة في الجمعية العامة، ولا سيما في المناقشة العامة، وإعداد تقارير مفيدة عن العمل بدقة. علاوة على ذلك، كانت القرارات المتخذة بشأن الجرائم الإلكترونية وبشأن رصيد الكربون السلبي للغابات ذات أهمية كبيرة وجاءت في الوقت المناسب للغاية. وأعرب عن امتنانه لموظفي البرلمان في مملكة البحرين والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي لاهتمامهم وودهم تجاه المشاركين، وأعرب عن تقديره للأجواء الدافئة والمريحة التي ساهمت بشكل كبير في إنجاز المهام الموكلة إلى المشاركين بنجاح.

وقال **السيد ب. لانو** (باراغواي)، متحدثاً باسم مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إن شعب مملكة البحرين وسلطاتها هما مقياس عظمتها، كما يتضح من دورهما في نجاح الجمعية العامة، وهو ما ساهم فيه أيضاً جميع مسؤولي الاتحاد البرلماني الدولي وموظفيه، بما في ذلك العاملون خلف الكواليس، وهو أمر يستحق التصفيق أيضاً. وبعد وقت قصير من مغادرته البرلمان، سيغيب عن الجمعيات العامة للاتحاد البرلماني الدولي، التي تعلم منها الكثير على مر السنين، بما في ذلك الجوهر الحقيقي للاتحاد البرلماني الدولي وعالمية المسائل التي تؤثر على الجميع من دون استثناء، بغض النظر عن الهوية أو الانتماء أو الوضع – كما في حالة الجائحة، وتغير المناخ. والاتحاد البرلماني الدولي، وهو أقوى وأكثر رسوخاً في قناعاته، ويركز على السعي لتحقيق مبادئه المتمثلة في الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة، سيواصل العمل كمنارة لجميع الأعضاء. لقد مهد رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال عمله المتميز، طريقاً لمساعي الاتحاد البرلماني الدولي في المستقبل، حيث تمثل الجمعية العامة الحالية علامة فارقة على طول الطريق.

وقال **السيد أ. غريفروي** (بلجيكا)، متحدثاً باسم مجموعة 12+، بعد أن سلط الضوء على الدور النشط الذي قامت به المجموعة وأعضاؤها في المساهمة في عمل الجمعية العامة، إن القرارات المتخذة بشأن الحرب العدوانية اللاإنسانية في أوكرانيا ليس لها تأثير يذكر على الأرض، وكان اللوم على بلد واحد فحسب. وفي ما يتعلق بحالة حقوق الإنسان المتردية في أفغانستان، التقى وفد من المجموعة بوفد من البرلمانيين الأفغان في المنفى، الذين لا يزال زملاؤهم البالغ عددهم 125 زميلاً في أفغانستان مدرجين في قائمة الموت التي تصدرها طالبان. ودعت المجموعة البلدان الغربية إلى تحمل مسؤوليتها للمساعدة في إجلاء هؤلاء الأفراد، وعلى رأسهم النساء الـ10 من بينهم، الذين كانوا في خطر وشيك أكبر – كما أكد ذلك مقتل النائب الأفغانية السابقة مرسال نبي زاده في كانون الثاني/يناير 2023 – واضطروا للعيش في

الخفاء. وبالإشارة إلى الحادث المؤسف الذي ألغت فيه السلطات البحرينية التأشيرات التي أصدرتها لاثنين من أعضاء هيومن رايتس ووتش كانا يخططان لحضور الجمعية العامة، فإن مجموعة 12+ لم تكن مستعدة لمجرد ملاحظة الحادث وترك الأمر. لم يكن الأمر أمراً يجب الاستخفاف به؛ ودافعت هيومن رايتس ووتش عن القيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي التي لن تتنازل عنها المجموعة أبداً.

وأخيراً، في الجمعية العامة الـ147 في لواندا، سينتخب المجلس الحاكم رئيساً جديداً للاتحاد البرلماني الدولي، وهو منصب لا ترد شروط رسمية للمرشحين له. ومع ذلك، فمن الناحية التاريخية، كان رؤساء الاتحاد البرلماني الدولي قادة سياسيين بارزين ومحترمين ملتزمين التزاماً راسخاً بقيم الاتحاد البرلماني الدولي ومبادئه الأساسية، ولا سيما تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. لذلك كانت مجموعة 12+ حريصة على التأكد من أن المرشحين لهذا المنصب يستوفون تلك المعايير العالية.

وقال **رئيس الاتحاد البرلماني الدولي** إن الشكر واجب على المضيفين البحرينيين على حسن ضيافتهم وعملهم الهائل، وإلى الشعب البحريني على ترحيبه الحار، وإلى موظفي الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي والمتطوعين والمترجمين الفوريين والعديد من الآخرين الذين ساهمت مساهماتهم مجتمعة في تحقيق نجاح الجمعية العامة التي تم إنجاز الكثير فيها. وبالإضافة إلى الاجتماعات النظامية والاجتماعات ذات الصلة، تم عقد مئات الاجتماعات الثنائية، وتم اعتماد إعلان المنامة المميز إلى جانب عدد من القرارات، وحصلت المنظمة على الضوء الأخضر للعمل مع السلطات المصرية وسلطات أوروغواي لفتح مكاتب إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي في القاهرة ومونتيفيديو في أقرب وقت ممكن. تمت الموافقة على التعديلات المقترحة على قواعد جائزة كريمر-باسّي، كما تمت الموافقة على نشيد الاتحاد البرلماني الدولي المستقبلي الذي سيُذكر كواحد من أهم قرارات الجمعية العامة. أما بالنسبة للزملاء المنتخبين لهيئات الاتحاد البرلماني الدولي، فإن الرؤساء الجدد لمجلس إدارة منتدى البرلمانيين الشباب ومكتب النساء البرلمانيات سيضخون طاقة وحيوية جديدة في الإجراءات في كلا السياقين.

وفي ما يتعلق بالاقتراحات ذات الصلة المقدمة من المجموعة الإفريقية لإجراء تغييرات على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي وقواعده، فقد تقرر أن يجتمع هو والأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي مع رؤساء المجموعات الجيوسياسية للاتفاق على خريطة طريق لتقديم المقترحات ذات الصلة في لواندا . ويمكن بعد ذلك إنشاء فريق عمل لتحليل المقترحات المقدمة وصياغة مجموعة نهائية من التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للنظر فيها، التي كان من الضروري بالفعل تحديثها بشكل دوري في ضوء الحقائق الجديدة.

وكان التقدم المحرز في مجالات مثل التنمية الاقتصادية والديمقراطية والتسامح واحترام حقوق الإنسان واضحاً للعيان في مملكة البحرين. ويجب على البرلمانيين أن يواصلوا عملهم لحل مشاكل من يمثلونهم، ليس عن طريق الإلزام بل عن طريق الاختيار. وكان وضعهم كبرلمانيين يعتمد بدوره على اختيار الناخبين. ويدرك أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي أن هذه المشاكل يمكن حلها معاً بشكل أفضل وأسهل.

ويتناول الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً مسائل مثل الحالة في ميانمار، حيث يدين الفظائع، واستخدام القوة ضد المواطنين، والقتل غير المبرر للبرلمانيين. وكان يتناول الوضع في أفغانستان، ويدافع عن جميع المواطنين – وخاصة النساء، الذين عوملوا بشكل غير عادل من دون أي اعتبار لحقوقهم الإنسانية الأساسية – ويدين اغتيال البرلمانية السابقة مرسال نبي زاده في منزلها في كابول. كما تتعرض منطقة الساحل، التي تأثرت بالفعل بشدة من الأزمات المتعددة، لمزيد من زعزعة الاستقرار على يد الجماعات الإرهابية القاتلة والمجرمين المنظمين الذين يتجذرون. ولذلك، تم حث أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على الاستجابة *للدعوة إلى إنقاذ منطقة الساحل* وتقديم المساعدة. ففي أوكرانيا، يجب أن ينتهي العدوان الروسي حتى يتمكن الناس من العيش في سلام، بينما في دولة فلسطين، انتقد الاتحاد البرلماني الدولي الأحداث على أساس أن حاجة إسرائيل المفهومة إلى الأمن لا تبرر شن هجمات على جيرانها.

وقد صلى الاتحاد البرلماني الدولي من أجل أولئك الذين لقوا حتفهم في الزلزال الذي ضرب تركيا والجمهورية العربية السورية، فمنذ ذلك الحين قُتل آلاف آخرون في ملاوي بسبب إعصار قوي أظهر حقيقة تغير المناخ. وترد مسألة أخرى تتمثل في الهجرة، سواء أمن أمريكا اللاتينية إلى الولايات المتحدة، أو حول البحر الأبيض المتوسط، حيث توفي العديد من الفارين من الفقر أو الحرب أثناء محاولتهم العبور في قوارب صغيرة، ومع ذلك يذهب السياسيون إلى فراشهم ليلاً من دون التفكير في محنتهم. فالبرلمانيون لا يمثلون ناخبيهم فحسب، بل يخدمون المجتمع العالمي برمته أيضاً، ويجب عليهم أن يسعوا باستمرار إلى القيام بذلك.

وفي الختام، كانت نقطته الأساسية الأولى هي أن البرلمانيين يجب أن يكونوا قدوة يحتذى بها وأن يتذكروا أن الديمقراطيات السليمة توفر مساحة للاختلاف. وعلى هذا النحو، يجب عليهم أن يتصدوا للتعصب يوماً بعد يوم، بما في ذلك داخل البرلمانات، بالخلاف والحوار المحترم، وفقاً للموضوع الرئيسي للجمعية العامة المتمثل في تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة. ثانياً، يتعين على البرلمانات أن تكون شاملة وممثلة لتنوع مجتمعاتها، وأن تضم عدداً أكبر من النساء والشباب، وأن تعمل من خلال الحوار مع دوائرها الانتخابية. ثالثاً، يجب على البرلمانات أن تسعى إلى سن

القوانين التي تدعم حقوق جميع الناس وكرامتهم. وستبقى روح المنامة في أذهان البرلمانيين أثناء عملهم طوال العام المقبل لمواصلة إحداث التغيير.

وقال **الرئيس**، بعد أن شكر جميع الذين حضروا الجمعية العامة وشاركوا بنشاط في الحوارات والنقاشات والمداولات، إن الرغبة في تحقيق الأهداف والتطلعات المشتركة من خلال العمل البرلماني العالمي قد تجلت في المداخلات المقدمة. منذ البداية، التزم الآباء المؤسسون للاتحاد البرلماني الدولي بهدف تعزيز السلام والحوار، آخذين في الاعتبار الدعوات التي أطلقها صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين في الخطاب الذي ألقاه نيابة عنه في حفل الافتتاح. فقد دعا، على سبيل المثال، إلى إقامة نظام عالمي اقتصادي وسياسي جديد وأكثر إنصافاً، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل الأمنية، وإلى مزيد من التعاون التشريعي، وإلى وضع معاهدة دولية تجرم جميع أشكال خطاب الكراهية الديني والطائفي والعنصري. وكذلك من أساء إلى الحريات ووسائل الإعلام والمنصات الرقمية لتشويه سمعة الدين.

والاستجابة لمثل هذه الدعوات مطلوبة بشكل عاجل في ضوء العواقب المعروفة للكراهية والعداوة والحرب والنزاع، وفي ظل التحديات التي تواجه الأمن والاستقرار. وترتبط هذه المسائل بالتركيز على تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة مع مكافحة التعصب، الأمر الذي يدعو إلى التعاون المتعدد الأطراف تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي لصياغة رؤية مشتركة يمكن أن تنعكس على النحو الواجب في التشريعات والمواقف التي تعتمدها البرلمانات الأعضاء. فالأمر يتعلق في الأساس بشراكة عالمية تنطوي على حوار محترم ونقاش متحضر مبني على حقائق ومعلومات موثوقة. وهو يستلزم أيضاً احترام سيادة القانون والسيادة الوطنية، مع عدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

وقد تأسس الاتحاد البرلماني الدولي على هذه المبادئ التي تعتبر علاوة على ذلك أساسية في العلاقات الدولية. وفي هذا السياق، تُعقد اجتماعات وحوارات مستمرة تؤكد على الدور الهام للبرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وفي معالجة التحديات المعقدة المرتبطة بمصالح البشرية جمعاء، كما لم يحدث من قبل. ومع وجود مستقبل مشترك يعتمد على العمل المشترك، يجب على الأعضاء العمل في وئام وثيق لتحقيق مستقبل أفضل لجميع الشعوب والمجتمعات المحلية.

وقد تشرفت مملكة البحرين باستضافة الجمعية العامة الـ146 والاجتماعات ذات الصلة، وهي ملتزمة بدعم الاتحاد البرلماني الدولي لتحقيق أهدافه النبيلة. وشكر جميع الذين ساهموا في النجاح الباهر لهذه الفعالية، وأعلن اختتام الجمعية العامة الـ146.

واختتمت الجلسة عند الساعة 18:35.

إعلان المنامة

تعزيز التعايش السلمي والمجتمعات الشاملة للجميع:

مكافحة التعصب

صادقت عليه الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

نحن، أعضاء البرلمان من جميع أنحاء العالم، الذين اجتمعنا في الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي في المنامة، مملكة البحرين، ندرك بشدة المخاطر التي تشكلها الكراهية والتعصب والإقصاء والعنف بجميع أشكالها على أسس الديمقراطية والعقد الاجتماعي الذي يجمع مجتمعاتنا.

ويواجه عالمنا، الذي يستهلكه الجشع والمنافسة، تفاوتات اجتماعية واقتصادية على نطاق غير مسبوق. ويؤدي ازدياد انعدام الأمن الاقتصادي إلى تفكيك المجتمعات المحلية وترك أعداد متزايدة من الناس معزولة اجتماعياً، ويعتمدون على أنفسهم، وغالباً ما لا تتوفر لهم فرص كافية للحصول على الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي.

ويمكن أن يؤدي عدم المساواة وانعدام الأمن الاقتصادي إلى إثارة الغضب والإحباط في المجتمعات المحلية في كل مكان. إن الكرامة المتأصلة في كل إنسان يمكن أن تقوضها عوامل مثل الفقر، والحرمان من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية غير القابلة للتصرف، وانتهاكات سيادة القانون، والتمييز ضد النساء، وعدم إدماج الشباب، والاستبعاد الفعلي من السياسة لأكثر الفئات ضعفاً وتهميشاً.

وإن رهاب الأجانب والعنصرية والتعصب والقولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والروايات المتطرفة كلها تعبيرات عن هذا الشعور العميق بالضيق في مجتمعاتنا. وهي تتجلى في خطاب الكراهية أو العنف الصريح بأشكال مختلفة ضد المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات القومية أو الإثنية أو الدينية أو اللغوية أو غيرها من الفئات المهمشة التي يُنظر إليها على أنها تهديد للنظام القائم. يمكن التعبير عنها أيضاً في تدنيس المواقع والرموز الدينية، وهي أعمال مسيئة بشدة للأشخاص المؤمنين. ومع ذلك، نحن نعترف بالتنوع داخل مجتمعاتنا المحلية كمصدر للإثراء، ونحن نؤكد من جديد الحقوق والحريات الأساسية لجميع الشعوب، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وللأسف، يسعى البعض في مراكز النفوذ في المجتمع إلى استغلال مواطن الضعف لدى الآخرين، وبث الكراهية والانقسام كوسيلة للنهوض بمصالحهم الخاصة. تتم إساءة استخدام المنصات الرقمية المصممة لتسهيل التفاعل الاجتماعي والتواصل لاستهداف المعلومات المضللة وسوء النية وتضخيمها ونشرها ضد الآخرين. إن السهولة التي يتحدث بها

البعض في تجاهل تام للحقيقة تحمل مخاطر عميقة على الديمقراطية. ويتمثل الأمر الأكثر إثارة للقلق بكلماتهم التي يمكن أن تشكل سبباً مباشراً للعنف والتعصب داخل المجتمعات المحلية وفي ما بين الأمم.

ويمكننا أن نتصدى لهذه التحديات بتشجيع الشبكات التعاونية التي تعزز الحوار والمشاريع المشتركة في خدمة المجتمع، وبإنشاء قنوات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، وبتعزيز الاعتدال، وبالنهوض بالتثقيف وبناء الوعي، وبتشجيع قادة المجتمعات المحلية والقادة الدينيين على المساهمة في تحقيق هذه الأهداف. نحن نلتزم بالتحدث علناً ضد التعصب وخاصة أي دعوة للكراهية تشكل تمييزاً أو عداءً أو عنفاً. وسنساعد أيضاً في حل النزاع من خلال ممارسة الدبلوماسية البرلمانية.

ومع أخذ كل ذلك في الاعتبار، نحن نعتبر أن من مسؤوليتنا الفريدة، بوصفنا برلمانيين، أن نتحدث ونتصرف بمسؤولية تجاه جميع الناس، ولا سيما أولئك الذين يختلفون معنا، وبأساليب تجمع الناس معاً سعياً لتحقيق الصالح العام. ونحن نؤكد أن المجتمعات التي تتسم بالشمول والعدل، والتي تُحترم فيها الحقوق، من المرجح أن تكون متماسكة وسلمية وديمقراطية. ونحن نتعهد بمكافحة عدم المساواة من خلال سياسات اقتصادية واجتماعية قائمة على الحقوق تضع الناس قبل الأرباح والضعفاء قبل الأقوياء، وتدعم المساواة والكرامة لكل شخص. ونؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030 – عدم إغفال أحد – كأفضل أمل لنا في تحقيق السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة للجميع.

وبشكل أكثر تحديداً، نحن ملتزمون باستخدام مهامنا في سن القوانين والتمثيل والإشراف لتحقيق الأهداف التالية:

– اعتبار الأفعال القائمة على الكراهية وجميع أشكال العنف المرتبطة بالدين أو المعتقد أو رهاب الأجانب أو العنصرية أو التعصب ضد الفئات المهمشة جريمة بموجب القانون.

– الاستثمار في التعليم للجميع وعلى جميع الأصعدة، بما في ذلك تعليم السلام و"التعليم من أجل الديمقراطية"، عملاً بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الاسم.

– جعل الإجراءات البرلمانية مفتوحة باستمرار لمدخلات منظمات المجتمع المدني والجماعات المجتمعية الممثِلة لتنوع المجتمع ذات الصلة.

– إقامة حوار بنّاء ومحترم مع البرلمانيين من جميع المعتقدات السياسية على الصعيدين الوطني والدولي.

– ضمان قيام المعاهد الإحصائية الوطنية وهيئات البحوث الوطنية بإنتاج بيانات مصنفة حديثة للمساعدة في صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية شاملة للجميع.

– إجراء تقييمات ذاتية لشمولية برلماناتنا واتخاذ تدابير فعالة لزيادة تمثيل النساء والشباب في برلماناتنا، وكذلك تمثيل المجتمعات الوطنية والإثنية والدينية واللغوية وغيرها من المجتمعات المحلية المهمشة والضعيفة الممثلة تمثيلاً ناقصاً.

– دعم حقوق المهاجرين واللاجئين وعديمي الجنسية، بوصفهم فئات ضعيفة بوجه خاص، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية.

– تنظيم المنصات الرقمية ووسائل الإعلام الأخرى للحد من مخاطر خطاب الكراهية ومختلف أشكال المعلومات المضللة مع حماية الحق الأساسي في حرية التعبير كحصن للديمقراطية.

– حماية المواقع الثقافية بوصفها تعبيراً عن تراثنا المشترك، فضلاً عن الأماكن المقدسة وأماكن العبادة والرموز الدينية بوصفها تعبيراً عن مختلف الأديان والمعتقدات.

– تعزيز التفاعل مع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة من أجل الحوار بين الأديان والثقافات، ودعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام والوساطة.

ونحن نتعهد بالمضي قدماً بهذا الإعلان من خلال إجراءات ملموسة ووفقاً للقيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي على النحو المبين في استراتيجيته الحالية.

الجرائم الإلكترونية: المخاطر الجديدة على الأمن العالمي

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

إن الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تدين جميع أشكال الجرائم الإلكترونية، *وإذ تعيد تأكيد* ضرورة مكافحة هذه الأعمال من خلال التعاون الدولي

وإذ تؤكد من جديد إطار الأمم المتحدة الحالي لسلوك الدول المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وضرورة تنفيذ هذا الإطار،

وإذ تعترف بضرورة بناء الثقة والتفاهم المتبادل بين البلدان للتصدي للاستخدام الخبيث لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية الذين لا يعرفون قيوداً ولا حدوداً،

وإذ تلاحظ تزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاعتماد عليها على الصعيد العالمي،

وإذ تدرك الزيادة في أنشطة الجرائم الإلكترونية بسبب زيادة الرقمنة التي سرّعت وتيرتها جائحة كوفيد-19،

وإذ تلاحظ مسؤولية البرلمانات عن بناء إطار تنظيمي يحمي المواطنين في الفضاء الإلكتروني بهياكل أساسية وموارد جديدة، بالطريقة نفسها التي تحملها في العالم المادي،

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 72/31 المؤرخ 10 كانون الأول/ديسمبر 1976 بشأن *اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى*، والقراران 63/55 المؤرخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2000 و121/56 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2001 *بشأن مكافحة إساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض إجرامية*، والقرار 239/57 المؤرخ 31 كانون الثاني/يناير 2003 بشأن *إنشاء ثقافة عالمية للأمن السيبراني*،

وإذ تشير أيضاً إلى القرارات السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن *التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، ولا سيما القرار* 28/69 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2014، والقرار

---

* أعرب وفد الهند عن تحفظه على الفقرة 25 من المنطوق.

أعرب وفد روسيا الاتحادية عن تحفظه على الفقرة 11 من الديباجة، والفقرة 1 من المنطوق.

266/73 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018، الذي بموجبه أنشئ فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة المعني بالنهوض بسلوك الدول المسؤول في سياق الأمن الدولي، والقرار 240/75 المؤرخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 الذي بموجبه أنشئ الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بأمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها 2021-2025، *وإذ تشدد* على المعايير الطوعية وغير الملزمة المتعلقة بسلوك الدول المسؤولة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي، التي وضعها فريق الخبراء الحكوميين وأيدها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 237/70 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2015 الذي يدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الاسترشاد بهذه المعايير، وكذلك، من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 37/77 المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2022، وضع برنامج عمل للأمم المتحدة لمناقشة التهديدات القائمة والمحتملة ودعم قدرات الدول وجهودها لتنفيذ الالتزامات والنهوض بها،

وإذ تستذكر أيضاً اتفاقية الأمم المتحدة *لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية* المؤرخة 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، واتفاقية الأمم المتحدة *لمكافحة الفساد* المؤرخة 31 تشرين الأول/أكتوبر 2003،

وإذ تشدد على أهمية الاتفاقيات الإقليمية المتعلقة بالجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتبادل المعلومات والمساعدة الإدارية، بما في ذلك *اتفاقية مجلس أوروبا بشأن الجرائم الإلكترونية* المؤرخة 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2001، *وبروتوكولها الإضافي بشأن تجريم الأفعال المرتبطة بالتمييز العنصري وكراهية الأجانب التي ترتكب عبر أنظمة الكمبيوتر*، المؤرخة 28 كانون الثاني/يناير 2003، *واتفاقية التعاون في ضمان أمن المعلومات الدولية بين الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون*، المؤرخة 16 حزيران/يونيو 2009، *والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تكنولوجيا المعلومات* المؤرخة 21 كانون الأول/ديسمبر 2010، *والقانون النموذجي* لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *بشأن جرائم الفضاء الإلكتروني* الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 وتحديثاته، *والقانون النموذجي* لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *بشأن المنع الاجتماعي للعنف والجريمة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2015*، *والقانون النموذجي* لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *بشأن جرائم الحاسوب* الصادر في شباط/فبراير 2021، *والقانون النموذجي* لبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي *لمكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة عبر الوطنية* الصادر في شباط/فبراير 2021، *واتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة الكومنولث في مجال ضمان أمن* المعلومات المؤرخة 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2013، *واتفاقية التعاون بين الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة الكومنولث في مكافحة الجرائم في ميدان تكنولوجيا المعلومات* المؤرخة 28 أيلول/سبتمبر 2018، *واتفاقية* الاتحاد الإفريقي *بشأن الأمن الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية* المؤرخة 27 حزيران/يونيو 2014،

وإذ تشدد أيضاً على أن *اتفاقية* مجلس أوروبا *المتعلقة بجرائم الفضاء الإلكتروني* التي يفتح باب الانضمام إليها أمام أي بلد، قد أصبحت صكاً ذا أهمية عالمية مع وجود دول أطراف من جميع مناطق العالم والتأثير فيها،

وإذ تشير إلى عمل الاتحاد البرلماني الدولي بشأن مختلف المخاطر الجديدة التي تواجهها مجتمعاتنا التي تتزايد رقمنتها، بما في ذلك قرارَي الاتحاد البرلماني الدولي: *الحرب الإلكترونية: تهديد خطير للسلم والأمن العالمي* (اعتمد في الجمعية العامة الـ 132، هانوي، 1 نيسان/أبريل 2015)، *والتشريعات في جميع أنحاء العالم لمكافحة الاستغلال والاعتداء الجنسيين للأطفال عبر الإنترنت* (اعتمد في الجمعية العامة الـ 143، مدريد، 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021)، الذي يشير أيضاً إلى *اتفاقية* مجلس أوروبا *بشأن حماية الأطفال من الاستغلال والاعتداء الجنسي* ("اتفاقية لانزاروت")، المؤرخة 25 تشرين الأول/أكتوبر 2007،

وإذ تثني على عمل الأمم المتحدة بشأن النهوض بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني،

وإذ تشيد بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لسن اتفاقية دولية بشأن الجرائم الإلكترونية، من خلال قرار الجمعية العامة 247/74 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2019، *وإذ ترحب* بإنشاء لجنة مخصصة مكلفة بصياغة هذه الاتفاقية،

وإذ ترحب بمشاركة الاتحاد البرلماني الدولي في عملية التشاور بين الجهات المعنية المتعددة التابعة لتلك اللجنة المخصصة من أجل ضمان الاستماع إلى صوت البرلمانات،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى اتباع نهج عالمي إزاء مسألة الجرائم الإلكترونية وعواقبها الخطيرة على المواطنين، فضلاً عن الحاجة لحماية السلام والأمن والاستقرار الاقتصادي على الصعيد العالمي مع التمسك بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان بما في ذلك حرية التعبير،

وإذ تعترف بالحاجة الملحة إلى أن يتخذ المشرعون والحكومات وجميع الجهات المعنية خطوات وطنية أكثر استباقية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، نظراً لكثافتها المتجددة وطابعها السريع التطور،

وإذ تسلم أيضاً بأن جميع الإجراءات المتخذة في هذا الميدان تحتاج إلى احترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية في صميمها،

وإذ تلاحظ تفاوت التطور في قدرة البلدان على تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرتها على حماية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، *وإذ تشدد* على الحاجة إلى زيادة المساعدة والتعاون التقنيين، ولا سيما للبلدان النامية،

وإذ تلاحظ أيضاً أن على الدول أن تتصرف وفقاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر *العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية*، *واتفاقية حقوق الطفل*، *واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة*، *واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة*، والبروتوكولات الإضافية وغيرها من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة،

وإذ تعترف بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات برلمانية دولية مشتركة لزيادة الوعي وتنفيذ القواعد الطوعية وغير الملزمة في ما يتعلق بسلوك الدولة المسؤول في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

وإذ تلاحظ أن الجرائم الإلكترونية قد تشكل تهديداً خطيراً للعمليات الديمقراطية، وبخاصة التدخل في الانتخابات من خلال انتهاكات الأمن الإلكتروني أو حسابات مزيفة على وسائل التواصل الاجتماعي،

وإذ تقر بأن النساء والشباب والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات العرقية معرضين بشكل خاص للجرائم الإلكترونية،

وإذ تسلم أيضاً بالحاجة إلى بذل جهود لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء وتمكين النساء والفتيات بجميع تنوعهن، بما في ذلك من خلال تعميم مراعاة المنظور الجندري، ووضع السياسات والبرامج والتشريعات وتنفيذها وتطبيقها في هذا الميدان،

وإذ تلاحظ طبيعة التهديدات والمخاطر الناجمة عن الجرائم الإلكترونية التي تهدد السلم والأمن الدوليين، والتطورات الهائلة في الفضاء الإلكتروني، التي نجم عنها ازدياد تعقيد الأساليب التي يستخدمها مرتكبو الجرائم الإلكترونية،

وإذ تلاحظ أيضاً أن الجرائم الإلكترونية تتضمن على سبيل المثال لا الحصر الهجمات على أنظمة الكمبيوتر، وانتهاكات الخصوصية، وإنشاء البرامج الخبيثة ونشرها، وتسهل أيضاً الهجمات بشكل متزايد على الهياكل الأساسية المدنية، فضلاً عن الأعمال الأخرى التي يمكن أن تحدث خارج الإنترنت، وتيسرها أنظمة الكمبيوتر، بما في ذلك الاحتيال عبر الإنترنت، وتجارة المخدرات، وغسل الأموال، وجرائم الكراهية، والاتجار بالبشر، والعنف القائم على الجندر الذي تيسره التكنولوجيا مثل التحرش الجنسي، والتهديدات، والمطاردة، والتنمر، والخطاب المتحيز ضد المرأة، والاستغلال الجنسي للنساء والأطفال عبر الإنترنت – وجميعها تؤثر سلباً على الأمن العالمي، والاستقرار الاقتصادي،

وإذ تضع في اعتبارها أن معظم القوانين الوطنية قد سُنت قبل نشوء الجرائم الإلكترونية، ومن ثم فهي لا تتصدى دائماً لهذه التهديدات على النحو المناسب،

1. *تشجع* البرلمانات على النظر في اتخاذ الخطوات اللازمة لبلدانها للانضمام، إذا لم تكن قد فعلت ذلك بعد، إلى الصكوك الدولية القائمة التي تتناول استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إجرامية، بما في ذلك

اتفاقية مجلس أوروبا بشأن *الجرائم الإلكترونية*، وهي أكثر المعاهدات المتعددة الأطراف شمولاً بشأن الجرائم الإلكترونية السارية والمفتوحة للانضمام إليها من قبل جميع الدول؛

2. *وتطلب من* البرلمانات أن تحرص من أن التشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية محدثة وذات صلة، وفقاً للقانون الدولي، بما فيه صكوك حقوق الإنسان الدولية، من أجل تخصيص الموارد الضرورية لهذه الغاية، وإشراك جميع الجهات المعنية، بما فيها القطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والمجتمع التقني، بالنظر إلى الزيادة المستمرة في حجم هذه الأعمال ونطاقها وسرعتها وتعقدها وتواترها وآثارها على الأمن الوطني، والسلم والأمن الدوليين، والاستقرار الاقتصادي العالمي، وأن تدرج كذلك في هذه التشريعات الولاية القضائية خارج الإقليم لتمكين مقاضاة الأفعال الإجرامية، بصرف النظر عن مكان ارتكاب هذه الأعمال وما إذا كانت تشكل جرائم في الولاية القضائية الأجنبية المعنية؛

3. *وتحث* البرلمانات على ضمان إدراج تقييمات الأثر على حقوق الإنسان في جميع العمليات التشريعية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية؛

4. *وتدعو* البرلمانات إلى تعزيز قدرة ضباط إنفاذ القانون، بما في ذلك سلطات التحقيق والمدعون العامون والقضاة، في مجال الجرائم الإلكترونية، وتجهيزهم للتحقيق الفعال والملاحقة القضائية والفصل في قضايا الجرائم الإلكترونية؛

5. *وتشجع* البرلمانات على الاستفادة الكاملة من وظيفتها الرقابية لضمان أن تكون لدى الحكومات الأدوات اللازمة، بما في ذلك الموارد والقدرات الملائمة، لمكافحة الزيادة السريعة في الجرائم الإلكترونية والتصدي لها ولحماية الأمن الإلكتروني، للمواطنين وهويتهم وخصوصيتهم وبياناتهم، مع صون حقوق الإنسان والحريات؛

6. *وتوصي بشدة* بأن تضمن البرلمانات أن الإطار التشريعي بشأن حماية الهياكل الأساسية الوطنية، بما فيها الهياكل الأساسية التي تدعم الإنترنت، محدثة، أو أنها تضع أطراً مماثلة عند الاقتضاء؛

7. *وتشجع* البرلمانات على الترويج لفضاء إلكتروني مفتوح ومجاني وآمن من خلال دعوة حكوماتها إلى الالتزام بقواعد الأمم المتحدة المتعلقة بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني من أجل وقف الجريمة الإلكترونية، وكذلك، مرتكبي الجرائم الإلكترونية والجهات الفاعلة الخبيثة، للاستجابة في الوقت الحقيقي إن أمكن، وفقاً لسيادة القانون والاحترام الكامل للقانون الدولي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، لتأمين سلسلة التوريد للشركات في بلدانها،

والتقديم بشكل طوعي تقارير عن مواطن الضعف المحتملة أمام أطراف ثالثة لمساعدتها في منع وقوع حوادث في المستقبل، وعلى وجه الخصوص دعم وحماية جميع فرق الاستجابة للحوادث الإلكترونية داخل حدودها وخارجها؛

8. *وتشجع أيضاً* البرلمانات على صياغة تشريعات مراعية للمنظور الجندري، تعزز خدمات الأمن الإلكتروني الشاملة التي تعطي الأولوية للوقاية (التوعية ومراجعة الحسابات والتدريب)، والكشف عن الحوادث (24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع)، والتصدي الفوري والفعال للتهديدات الإلكترونية، من خلال نهج يركز على الضحايا؛

9. *وتوصي* بأن تعزز البرلمانات إقامة المؤسسات والهيئات ذات الصلة – مثل المراكز الوطنية لأمن الفضاء الإلكتروني، وفرق الاستجابة للطوارئ الحاسوبية، وفرق التصدي للحوادث الأمنية الحاسوبية، ومراكز العمليات الأمنية – حيثما لا ترد هذه المؤسسات والهيئات في بلدانها؛

10. *وتوصي أيضاً* بأن تضمن جميع البرلمانات أن تتوافر لهذه المؤسسات والهيئات موارد كافية من الموازنة وموظفون متخصصون، بمن فيهم النساء، للسماح باستجابة مرنة وفعالة للجرائم الإلكترونية، وحماية الهياكل الأساسية الحيوية والمؤسسات العامة والشركات والمواطنين من دون انتهاك الخصوصية، مع الأخذ في الاعتبار أن الرقمنة المتزايدة للخدمات والمرافق العامة يمكن أن تنطوي على تعرض كبير للمخاطر الرقمية؛

11. *وتحث* البرلمانات على تعزيز التنسيق الدولي بين هذه المؤسسات والهيئات من أجل الرصد المستمر للتهديدات الإلكترونية ومنعها وكشفها والتحقيق فيها والتصدي لها؛

12. *وتدعو* البرلمانات إلى تشجيع حكوماتها على توفير تدريب محدد في مجال الأمن الإلكتروني من أجل المساعدة في زيادة عدد المتخصصين في الأمن الإلكتروني وتعزيز أدائهم؛

13. *وتؤكد من جديد* أن توافر بيئة مفتوحة وآمنة ومستقرة وسلمية ويسهل الوصول إليها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أمر ضروري للجميع ويتطلب تعاوناً فعالاً بين الدول للحد من المخاطر التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان، *وتدعو* المجتمع الدولي إلى تعزيز الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

14. *وتطلب من* البرلمانات أن تشجع الاستثمار في البحث والتطوير، وأن تدرج في تصميم كل مشروع اعتمادات خاصة بالأمن الإلكتروني، مع تخصيص اعتمادات مناسبة في الموازنة، من أجل التنبؤ بالتهديدات الإلكترونية الناشئة المحتملة والحماية منها؛

15. *وتشجع* البرلمانات على إقامة شراكات مع دوائر الصناعة والأوساط الأكاديمية وجميع الجهات المعنية الأخرى، بما في ذلك المجتمع المدني، مع حكوماتهما كميسرين رئيسيين، من أجل تعزيز نظام قوي وتعاوني للأمن الإلكتروني يحترم مبادئ حقوق الإنسان والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان احتراماً كاملاً؛

16. *وتطلب* من البرلمانات والبرلمانيين أن يشاركوا بنشاط في الترويج لفهم وطني مشترك ومستكمل لطبيعة الجرائم الإلكترونية على نحو ما يعانيه المواطنون والمنظمات والمؤسسات؛

17. *وتحث* البرلمانات على المساعدة في تعزيز "ثقافة حقيقية للأمن الإلكتروني" من خلال وضع مناهج تعليمية تركز على تدريب الأجيال المقبلة، ابتداء من الطفولة فصاعداً، على محو الأمية الرقمية والدراية التكنولوجية، تغطي كلا من الفرص الكبيرة المتاحة والمخاطر الجسيمة التي تشكلها التكنولوجيا؛

18. *وتوصي* بأن توسع البرلمانات نطاق الحماية المتاحة للنساء والشباب والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات العرقية، وغيرهم من الفئات الضعيفة في الفضاء الإلكتروني، مع مراعاة احترام حقوق الإنسان ومنع العنف القائم على الجندر عند وضع السياسات التعليمية المتعلقة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛

19. *وتحث* البرلمانات على اتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية اللحظات الحاسمة في الديمقراطية، ولا سيما الفترات التي يمارس فيها المواطنون حقهم في التصويت، من أجل تجنب الهجمات والتدخلات التي تسعى إلى التأثير في حرية تشكيل الرأي العام أو تغييره أو انتهاكه أثناء العملية الانتخابية؛

20. *وتطلب من* المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات لحماية الديمقراطية من خلال ضمان توفير حماية خاصة لجميع البرلمانات في جميع أنحاء العالم، بوصفها مؤسسات تمثل إرادة الشعب، من خلال إدراجها في قوائم الهياكل الأساسية المدنية، والخدمات الأساسية؛

21. *وتشدد* على الحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين في مجال أمن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء القدرات، كوسيلة لسد الفجوات الرقمية وتعزيز الاستجابة للتهديدات الإلكترونية على الصعيد العالمي؛

22. *وتطلب من* البرلمانات أن تعمق فهمها للطابع المعقد وطبيعة الجرائم الإلكترونية سريعة التطور من خلال تمكين التبادل المفتوح للمعرفة والخبرة والتجربة وعقد ندوات وورشات عمل ومؤتمرات متخصصة بشأن هذا الموضوع؛

23. *وتدعو* الأمانة العامة للاتحاد البرلماني الدولي إلى القيام، بالشراكة مع المنظمات الأخرى ذات الصلة، بتعزيز هذه الرؤية الجديدة لأمن الفضاء الإلكتروني من خلال دعم البرلمانات في مساعيها لبناء القدرات؛

24. *وتوصي* بأن يقوم الاتحاد البرلماني الدولي، بوصفه المنظمة العالمية للبرلمانات، بالاضطلاع بدور قيادي في منع الجرائم الإلكترونية ومكافحتها وفي تحفيز المرونة الإلكترونية من خلال المشاركة في جميع المحافل الدولية ذات الصلة، بما في ذلك تلك التي تقودها الأمم المتحدة، بغية ضمان سماع صوت البرلمانات؛

25. *وتشجع على* إنشاء مجموعة عمل معنية بالجرائم الإلكترونية، تابعة للمجلس الحاكم للاتحاد البرلماني الدولي، وتتمثل مهمتها المحددة في الامتثال للولايات والأهداف المحددة في هذا القرار، التي يجب أن تشمل صلاحياتها دعم عملية تعزيز اتفاقية دولية بشأن الجرائم الإلكترونية في إطار الأمم المتحدة، وتعزيز قدرات البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي من حيث سن القوانين والرقابة وإعداد الموازنة؛

26. *وتوصي* بأن يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على زيادة الوعي بين البرلمانات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال، قبل كل شيء، التزاماتها العالمية بالأمن الرقمي؛

الجهود البرلمانية المبذولة لتحقيق
رصيد كربون سلبي في الغابات

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء* من قبل الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي
(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

إن الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس في العام 2015، بما في ذلك الهدف المتمثل في إبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، لمواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، ولا سيما المادة 5 منه التي تدعو أطراف الاتفاق إلى اتخاذ إجراءات للحفاظ على مصارف وخزانات غازات الدفيئة وتعزيزها، بما في ذلك الغابات، وتشجيعها على وضع نُهج سياساتية لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها، لتحديد حوافز إيجابية، من أجل الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز عزل الكربون وخفض الانبعاثات في الغابات،

وإذ تدرك نتائج مؤتمري الأمم المتحدة المعنيَين بتغير المناخ اللذين انعقدا في غلاسكو (COP26)، وشرم الشيخ (COP27)، وتأخذ علماً بالمساهمة المرتبطة بالغابات لإعلان قادة غلاسكو بشأن الغابات واستخدام الأراضي، الذي تم من خلاله تعهد أكثر من 140 بلداً بالعمل الجماعي للقضاء على فقدان الغابات وعكس هذا المسار، وكذلك وقف تدهور الأراضي بحلول العام 2030 مع تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التحول الريفي الشامل وسلاسل القيمة وكذلك، تم من خلاله التأكيد من جديد على الالتزامات المالية الدولية، والتمويل الخاص والدعم الاستثماري للتمكين من حفظ الغابات وإصلاحها، ودعم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وكذلك النتائج التي توصل إليها الفريق العامل الثالث التابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والمعني بالتخفيف من آثار تغير المناخ وتوصياته بشأن الحد من إزالة الغابات وزيادة عمليات إعادة التحريج،

وإذ ترحب بإطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي المعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2022 وأهدافه الـ 4 وغاياته الـ 23، بما في ذلك الغاية رقم 2، الذي يسعى إلى "ضمان أنه بحلول العام 2030، يخضع 30٪ على الأقل من مناطق النظم الإيكولوجية الأرضية والمياه الداخلية والساحلية والبحرية المتدهورة للاستعادة الفعالة، من أجل تعزيز وظائف وخدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية، والسلامة والترابط الإيكولوجيين".

---

* أعرب وفد الهند عن تحفظه على الفقرة 2، و5، و8 من الديباجة، والفقرة 1، و3، و5، و6، و9، و11، و12، و13، و17، و21 من المنطوق.
أعرب وفد روسيا الاتحادية عن تحفظه على الفقرة 19 من الديباجة.

وإذ تتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28) في دبي، وسيتابع نتائج المؤتمرين الـ26 (COP26) والـ27 (COP27) للأمم المتحدة المعنيين بتغير المناخ في ما يتعلق بحماية الغابات،

وإذ تشير إلى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي التالية: *تغير المناخ، ونماذج التنمية المستدامة، والطاقات المتجددة* (الجمعية العامة الـ 120 للاتحاد البرلماني الدولي، أديس أبابا، نيسان/أبريل 2009)، *والتصدي لتغير المناخ* (الجمعية العامة الـ141 للاتحاد البرلماني الدولي، بلغراد، تشرين الأول/أكتوبر 2019)، *والاستراتيجيات البرلمانية لتعزيز السلم والأمن إزاء التهديدات والصراعات الناتجة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ وعواقبها* (الجمعية العامة الـ142 للاتحاد البرلماني الدولي، دورة افتراضية، أيار/مايو 2021)، *وإعلان نوسا دوا الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغير المناخ* (الجمعية العامة الـ144، نوسا دوا، آذار/مارس 2022)، *وإعلان رئيس الجمعية العامة بشأن تغير المناخ* (الجمعية العامة الـ 116 للاتحاد البرلماني الدولي، نوسا دوا، أيار/مايو 2007)،

وإذ تسترشد بخطة التنمية المستدامة للعام 2030 التابعة للأمم المتحدة، وأهداف التنمية المستدامة، اللتين تشددان على أن سياسة المناخ، والتنمية المستدامة، والحد من الفقر، والسلام العالمي يرتبطون ارتباطاً وثيقاً في تحقيق التنمية المستدامة، لا سيما الهدف رقم 15 من أهداف التنمية المستدامة لـ"حفظ النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها المستدام، وإدارة الغابات بشكل مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس اتجاهه، ووقف فقدان التنوع البيولوجي"، والهدف رقم 13 لـ"اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ، وآثاره"، وكذلك الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"،

وإذ تلتزم بتنفيذ إطار كونمينغ – مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي الذي اعتمده المؤتمر الـ15 للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي في كانون الأول/ديسمبر 2022، ولا سيما الغاية رقم 2 لاستعادة 30٪ على الأقل من مناطق النظم الإيكولوجية المتدهورة بحلول العام 2030 والغاية رقم 3 لضمان أنه بحلول العام 2030، يتم الحفاظ على ما لا يقل عن 30٪ من المناطق البرية والمياه الداخلية والساحلية والبحرية وإدارتها بشكل فعال من خلال أنظمة تمثيلية إيكولوجياً ومتصلة جيداً ومحكومة بإنصاف للمناطق المحمية وغيرها من تدابير الحفظ الفعالة القائمة على المنطقة،

وإذ تؤكد من جديد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 300/76 الذي يعترف بالحق في بيئة نظيفة، وسليمة، ومستدامة كحق من حقوق الإنسان، والقرار 285/71 الذي اعتمدت فيه *خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017–2030*، والقرار رقم 284/73 بشأن عقد الأمم المتحدة لإصـلاح النظم الإيكولوجية (2021–2030)،

وإذ تلتزم بتحقيق الرؤية المشتركة المنصوص عليها في *خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030* "لعالم تتم فيه إدارة جميع أنواع الغابات والأشجار خارج الغابات على نحو مستدام، وتساهم في التنمية المستدامة وتوفر الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الثقافية للأجيال الحالية والمقبلة"،

وإذ تعيد التأكيد على أهمية الأهداف الستة المحددة في *خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030*، وخاصة الهدف رقم 1، لـ"استعادة المفقود من الغطاء الحرجي على النطاق العالمي من خلال الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك حماية الغابات وإعادتها إلى حالتها الأصلية والتحريج وإعادة التحريج، وزيادة الجهود المبذولة لمنع تدهور الغابات والمساهمة في الجهود العالمية لمعالجة تغير المناخ"، والذي من شأنه، من بين فوائد أخرى، أن يفيد تحقيق المقصد رقم 6.6 من أهداف التنمية المستدامة لـ"حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك [...] الغابات"، والمقصد رقم 12.2 لـ"تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية"، والمقصد رقم 15.1 لـ"ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات"، وخاصة المقصد رقم 15.2 لـ"تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي"،

وإذ تشدد على المقصد 1.2 من الهدف رقم 1 *لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030*، الذي يدعو إلى "الحفاظ على المخزونات العالمية لكربون الغابات أو تعزيز هذه المخزونات"،

وإذ تؤيد الهدف رقم 2 من *خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030*، المتمثل في "تعزيز المنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للغابات، بوسائل منها تحسين مصادر رزق السكان المعتمدين على الغابات"، ولا سيما مقصده رقم 2.2 "زيادة فرص حصول المشاريع الصغيرة الحجم المتصلة بالغابات، ولا سيما البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق"، وكذلك، مقصده رقم 2.3 "تحقيق زيادة كبيرة في مساهمة الغابات والأشجار في الأمن الغذائي"،

وإذ ترحب بالمشاركة المستمرة للمجتمع الدولي في العديد من المبادرات العالمية لمعالجة مساهمة الغابات في حماية المناخ، بما فيها شراكة قادة الغابات والمناخ؛ شراكة الغابات في حوض نهر الكونغو؛ والمؤتمر العالمي الخامس عشر للغابات الذي عقد في سيول في أيار/مايو 2022؛ ومبادرة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المراعية للبيئة لتكثيف جهود الترميم وزرع ما لا يقل عن 10 مليون شجرة محلية في السنوات الـ10 القادمة عبر الدول الأعضاء الـ10 في الرابطة بدءاً من العام 2021، ولوضع معايير للاعتراف بأنشطة وبرامج غرس الأشجار في جميع أنحاء المنطقة التي لا تعيد زراعة الغابات في المنطقة فحسب، بل تساهم أيضاً في رفاه الناس وتحسين سبل عيشهم وبناء قدرتهم على الصمود؛ وتحدي بون، وهو

هدف عالمي لاستعادة 150 مليون هكتار من المساحات الطبيعية المتدهورة والتي أزيلت أحراجها ليتم ترميمها بحلول العام 2020 و350 مليون هكتار بحلول العام 2030؛ والمبادرة العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي لحفظ واستعادة وزراعة 1 تريليون شجرة بحلول العام 2030؛ ومبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء والساحل، *وخطة العمل الاستراتيجية للتعاون الحرجي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ وإذ تعترف* بأن جميع هذه المبادرات ساهمت في تأكيد الدول على أهداف حماية الغابات وخفض الانبعاثات، وعرضت العديد من الفرص للوقاية والتخفيف وبناء القدرة على الصمود والتكيف من خلال مساهمات الحكومات الوطنية والمحافظات والمدن والقرى والشركات الخاصة والمؤسسات المالية والمجتمع المدني،

وإذ تعترف بالدور الحاسم الذي يؤديه النساء والشباب في حفظ النظم الإيكولوجية الحرجية وإصلاحها، وإذ تؤكد ضرورة المشاركة الكاملة للنساء والشباب على جميع مستويات إعداد السياسات وتنفيذها في حفظ النظم الإيكولوجية الحرجية وإصلاحها،

وإذ تشير إلى أن الغابات هي موارد تتمتع بأهمية عالمية، تغطي نسبة 31٪ من سطح الأرض، ولكنها تخزن ما يقرب من نصف الكربون الأرضي؛ وأن الغابات تساعد في تنظيم المناخ الإقليمي من خلال التأثير على أنماط هطول الأمطار وتبريد المناطق الحضرية؛ وأن الأشجار والغابات تنظم التوازن المائي، وتعمل كخزانات لمياه الشرب وتحمي من الانجراف والانهيار الأرضي والانهيارات الصخرية والانهيارات الجليدية والفيضانات والتصحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي؛ وأن الغابات المدارة بشكل مستدام توفر موارد طبيعية محايدة مناخياً لسلاسل القيمة المختلفة؛ وأن الغابات توفر المعيشة وسبل العيش والعمالة والدخل للمجتمعات التي تعيش في الغابات والسكان المعتمدين على الغابات والسكان الأصليين، وكذلك الأشخاص الذين يعيشون في المناطق النائية والريفية، وأن الغابات المدارة بشكل مستدام توفر موارد طبيعية محايدة مناخياً لسلاسل القيمة المختلفة؛ وأن الإدارة الجيدة للغابات توفر المعيشة، والأدوية والغرض الترفيهي والثقافي وسبل العيش والعمالة والدخل للمجتمعات التي تعيش في الغابات والسكان المعتمدين على الغابات والسكان الأصليين، والعمل كحاجز طبيعي يحول دون انتقال الأمراض الحيوانية المنشأ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء فقدان 420 مليون هكتار من الغابات، إثر إزالتها، بين فترة العام 1990 والعام 2020 ، ما يعادل حوالى نسبة 10.34٪ من إجمالي مساحة الغابات في العالم في السنوات 30 الماضية، وفقاً لتقرير منظمة الأغذية والزراعة *حالة الغابات في العالم للعام 2022*، وما يصاحب ذلك من أضرار تتجلى في التغيرات المناخية المحلية، والجفاف، والتصحر، والتغيرات في أنماط الطقس وكذلك حول التأثير الشديد لفقدان الغابات على جوانب

الحياة البشرية والتنمية البشرية، وحقيقة أن إزالة الغابات لها تأثير مضاعف على الأزمات القائمة في كثير من النواحي والأبعاد،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن لإزالة الغابات وتدهورها أثر شديد متسارع على تغير المناخ، حيث يتسبب تدمير الغابات وتدهورها، بما في ذلك تربتها، في نحو نسبة 15٪ من إطلاق الكربون العالمي الذي يتسبب فيه الإنسان على الأرض،

وإذ تدرك الأثر الضار للنزاعات المسلحة على النظم الإيكولوجية الحرجية وأثر مثل هذه النزاعات على زيادة انبعاثات غازات الدفيئة،

وإذ تعرب عن أسفها لأن الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا، وهي أكبر نزاع قائم حالياً، مصحوبة بحرائق غابات هائلة وتؤدي إلى ما لا يقل عن 33 مليون طن من الانبعاثات المكافئة لثاني أكسيد الكربون، قد قوضت بشكل كبير الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق توازنات انبعاثات كربونية سلبية للغابات ولمكافحة تغير المناخ،

وإذ تدرك أن تطور إزالة الغابات وتدهورها هو أحد الأسباب الجذرية الرئيسية لزيادة فقدان التنوع البيولوجي وفقدان الموارد الجينية، حيث توفر الغابات موطناً لنسبة 80٪ من أنواع البرمائيات و75٪ من أنواع الطيور و68٪ من أنواع الثدييات؛ وأن الغابات الاستوائية لها أهمية خاصة لأنها تحتوي على حوالى نسبة 50٪ من جميع أنواع الحيوانات والنباتات،

وإذ تؤكد التهديد الملموس والوجودي للأمن الغذائي والزراعة الناجم عن إزالة الغابات وتدهورها، مع تدمير الغابات الذي له آثار إقليمية واسعة النطاق على هطول الأمطار وبالتالي على الزراعة البعلية، لا سيما في منطقة الأمازون والمناطق الاستوائية الإفريقية،

وإذ تشير إلى الفقرتين 47 و48 من خطة شرم الشيخ للتنفيذ المعتمدة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP27) في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بشأن تقديم الدعم الكافي والقابل للتنبؤ إلى الأطراف في البلدان النامية، في السياق الذي ينبغي أن تسعى فيه الأطراف مجتمعة إلى إبطاء وتيرة ووقف وعكس اتجاه الغطاء الحرجي وفقدان الكربون، وفقاً للظروف الوطنية، واتساقاً مع الهدف النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، مع تأمين الضمانات الاجتماعية والبيئية ذات الصلة،

وإذ تعرب عن قلقها العميق إزاء الأضرار الجسيمة التي تسببها خسارة الغابات للمجتمعات والاقتصادات، حيث يقدر عدد سكانها بنحو 1.6 مليار نسمة، أو نسبة 20٪ من سكان العالم، الذين يعتمدون على الغابات في المعيشة وسبل العيش والعمل وتوليد الدخل، وفقاً *لخطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة 2017-2030*،

1. *تحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى أن تقدم وفقاً لمهامها البرلمانية ولوائحها وقوانينها الوطنية التي تلتزم بها هدف بلوغ مستوى الصفر في إزالة الغابات، مما يعني أنه عند إزالة الغابات أو الأشجار في منطقة ما، يتم ضمان إعادة التحريج أو التحريج في منطقة أخرى في البلد نفسه أو في بلد آخر، مع الحفاظ على توازن تخزين ثاني أكسيد الكربون نفسه ومراعاة الوقت الذي تستغرقه مختلف أنواع الأشجار في النمو؛

2. *وتناشد* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها بتكثيف الإجراءات العاجلة لمنع ووقف إزالة الغابات وتدهورها، وزيادة مساحات الغابات، وتعزيز قدرة التكيف على النظم الإيكولوجية للغابات، التي تشكل أكثر الإجراءات فعالية من حيث التكلفة للتخفيف من تغير المناخ والتأقلم معه، مع التأكيد على أن الحد من إزالة الغابات إلى الحد الأدنى وتشجيع التشجير الذي يركز على المناخ يجنبان الانبعاثات المباشرة من الكتلة الحيوية المفقودة ويمكّنان من حفظ وتعزيز قدرة الغابات على امتصاص ثاني أكسيد الكربون والتقاطه؛

3. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي وحكوماتها على ما يلي: توسيع نطاق المناطق المحمية القائمة وإنشاء مناطق جديدة لحماية النظم الإيكولوجية الحرجية تماشياً مع الالتزامات الدولية ذات الصلة؛ وضمان تجريد المناطق المحمية من السلاح، ولا سيما في أوقات الحرب؛ ووضع إطار تشريعي مناسب لإدارة المناطق المحمية واتخاذ تدابير فعالة لإنفاذه؛ والتعاون، عند الاقتضاء، مع الدول المجاورة لضمان إدارة المناطق المحمية وتشغيلها على نحو أفضل؛

4. وتحث البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على تكثيف الجهود لإعادة التشجير واستعادة الغابات المتدهورة في ظل الظروف الوطنية، مع الأخذ في الاعتبار أن: استعادة الغابات محاولة نشطة لإعادة المنطقة إلى حالتها الحرجية الطبيعية السابقة باستخدام الأشجار الأصلية؛ وأن الأشجار غير الأصلية توفر الأخشاب التي يمكن أن تعزز الاقتصادات المحلية وتقلل من ضغط قطع الأشجار في الغابات المحلية؛ وأن إعادة التحريج والتشجير باستخدام الأشجار الأصلية و/أو غير الأصلية يساعدان على تنويع سبل العيش والمناظر الطبيعية لزيادة إنتاجية الأراضي؛ ويمكن أن توفر الاستعادة التي تنطوي على تشجير الغابات وإصلاحها فوائد بيئية ومناخية واجتماعية-ثقافية واقتصادية كبيرة؛ وأن الأشجار توفر الظل على الأراضي الزراعية، وتمنع التعرض الشديد لأشعة الشمس للتربة والنباتات المزروعة، وتبرد درجات الحرارة على الأرض، وتؤثر على هطول الأمطار وتؤدي إلى تحسين نتائج الحصاد؛

5. *وتناشد* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بتعزيز نظم أغذية زراعية أكثر إنتاجية وكفاءة واستدامة من خلال الاستمرار في استخدام الأراضي الصالحة للزراعة الحالية لتقليل الطلب على الأراضي الزراعية الجديدة، والحفاظ على الغابات وتأمين الفوائد المتعددة التي توفرها الغابات للنظم الزراعية؛ مع الأخذ في الاعتبار أن التوسع الزراعي يقود ما يقرب من نسبة 90٪ من إزالة الغابات العالمية وأن العديد من مناطق الأراضي الصالحة للزراعة لا يتم استخدامها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والإنتاجية وأن زيادة الإنتاجية بشكل مستدام ستقلل الضغط على أراضي الغابات الناجم عن زيادة نسبة 35-56٪ في الطلب على الغذاء بحلول العام 2050 بسبب النمو المتوقع في عدد سكان العالم إلى 9.7 مليار شخص؛

6. *وتشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على اتخاذ إجراءات فورية لضمان أن تكون الإدارة المستدامة للغابات أكثر فائدة لتوليد الدخل من إزالة الأحراج وأن هذه المداخيل منتظمة ومرتفعة بما يكفي للناس للحفاظ على وسائل العيش والتنافس مع الدخل المستمد من استخدامات الأراضي الأخرى، مع التأكيد على أن إدارة الغابات المستدامة وسلاسل القيمة الخضراء تمنع تحويل الغابات إلى أراضٍ زراعية وتدعم الانتقال إلى اقتصادات خالية من الكربون، وأن الإدارة المسؤولة للغابات يمكن أن تتصدى للدوافع الكامنة وراء إزالة الغابات بما في ذلك الفقر وممارسات الإنتاج غير المستدامة وأنماط الاستهلاك، ويمكن أن تعزز قدرة الغابات على التكيف مع آثار تغير المناخ وقدرتها على التكيف معها، مع توفير وظائف صديقة للبيئة، لا سيما في البلدان النامية؛

7. *وتوصي بأن* تنشيء البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي قيمة مشتركة من الجهود الجماعية من خلال تقاسم الخبرات ونقل التكنولوجيا لتعزيز ما يلي: تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري في استخدام الأخشاب؛ وإعادة التحريج لتوسيع استخدام الأخشاب المستدامة؛ واستبدال المواد غير المتجددة أو كثيفة الانبعاثات، مثل الأسمنت والخرسانة، في البناء بمنتجات خشبية مستدامة؛ وزيادة عمر المنتجات الخشبية لتلبية الطلب المتزايد؛ وتقليل النفايات من خلال المعالجة الأكثر كفاءة والاستخدام المتتالي لمنتجات الغابات؛ وتطوير التكنولوجيا المراعية للبيئة؛ وتغيير أنماط الاستهلاك؛ وتسهيل الانتقال إلى اقتصادات أكثر دائرية ومراعية للبيئة؛

8. *وتدعو أيضاً* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى استعراض وتحسين التشريعات المتصلة بالغابات، وتعزيز إنفاذ قوانين الغابات، وتعزيز الحوكمة الرشيدة على جميع المستويات من أجل دعم الإدارة المستدامة للغابات، ومكافحة الممارسات غير المشروعة في القطاعات المتصلة بالغابات والقضاء عليها؛

9. *وتدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى اعتماد استراتيجيات ونظام منهجي للاستعراض والرصد الذاتي يتيح للحكومات زيادة قيمة الحفاظ على الغابات واستعادتها، وخاصة الغابات المطيرة والغابات الشمالية؛ والتأكيد على القيمة العالمية لخدمات النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية للغابات؛ وتسليط الضوء على أن مخططات تداول الانبعاثات على آليات تسعير الكربون بما في ذلك مخططات التعويض الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، مثل نظام تجارة الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي أو نظام تداول الانبعاثات في بروتوكول كيوتو، هي أدوات مفيدة لحشد رأس المال الخاص لتمويل حماية الغابات والتشجير، بما في ذلك استخدام وحدات الإزالة في أساس استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي وأنشطة الحراجة مثل إعادة التحريج، مع التركيز على الحفاظ على أعلى درجة من السلامة البيئية والمناخية لهذه المخططات؛

10. *وتدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعوة حكوماتها إلى النظر في الإصلاحات المالية البيئية وتقديم مبادرات سياسية لتشجيع الاستهلاك والإنتاج المسؤولين للسلع المتصلة بالغابات، ولإعادة توجيه الإعانات الزراعية لتشمل الحراجة الزراعية والحراجة المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار أنه يمكن استخدام أدوات السياسات بشكل استراتيجي لتوفير حوافز السوق للإدارة المسؤولة والمستدامة للغابات وإعادة توجيه الحوافز لتعزيز الأسواق الخضراء والتمويل؛

11. *وتشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على النظر في دمج هدف صافي الانبعاثات الصفرية في الاستراتيجيات الاقتصادية والبيئية والمناخية الوطنية، وإعادة التأكيد على الأهداف المتفق عليها في اتفاق باريس لإبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة ومواصلة الجهود للحد من زيادة درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة، إلى حد كبير من خلال الجهود الطموحة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة إلى الحد الأدنى، وإزالة الانبعاثات المتبقية من الغلاف الجوي عبر حماية واستعادة المصارف الطبيعية مثل الغابات والتربة وأراضي الخث أو من خلال تكنولوجيات الانبعاثات السلبية مثل احتجاز الهواء المباشر والطاقة الحيوية مع احتجاز الكربون وتخزينه؛

12. *وتوصي* بأن توسع البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي نطاق عملها للتخلص التدريجي من طاقة الفحم بلا انقطاع والتخلص التدريجي من الدعم غير الفعال للوقود الأحفوري وخاصة للفحم الحجري والفحم، اللذين يتطلبان في كثير من الأحيان قطع الأشجار على نطاق واسع؛ مع الأخذ في الاعتبار المبدأ المحدد في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي أعيد تأكيدها في اتفاق باريس للمسؤولية المشتركة ولكن المتباينة في ضوء الظروف الوطنية المختلفة؛ وتوجيه سياسة التنمية العالمية نحو دعم البلدان النامية التي تخطط لبناء محطات طاقة تعمل بالفحم للنظر بدلاً

من ذلك في إنشاء محطات طاقة تعمل بالطاقة المتجددة تتيح إنتاج الطاقة نفسها مع حماية المناخ والطاقة والأمن الوظيفي والغابات؛

13. *وتناشد* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بتكثيف الجهود للحد من استخدام الفحم كمصدر للطاقة والترويج لبدائل مستدامة وفعالة من حيث التكلفة وحيوية ومتجددة وخالية من الكربون مثل الطاقة الشمسية والطاقة المائية والطاقة الحرارية الأرضية وطاقة الرياح والطاقة النووية؛ مع الأخذ في الاعتبار الخسارة الكبيرة في الغابات وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن الفحم باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة في العديد من البلدان النامية ذات الوصول المحدود إلى الطاقة؛

14. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على مراعاة احتياجات ومعارف المجتمعات المحلية، بما في ذلك سكان الغابات والسكان المعتمدون على الغابات والسكان الأصليون، وفقاً للمعايير الوطنية في الإدارة المستدامة للغابات، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من مكافحة تغير المناخ؛ والاعتراف بأن السكان الأصليين والمجتمعات المحلية كانوا يديرون الغابات على نحو مستدام لآلاف السنين باستخدام الممارسات القائمة على نظم معارف الشعوب الأصلية، مما يمكنهم من تلبية احتياجاتهم من دون تقويض قدرة النظم الإيكولوجية والغابات التي يعيشون فيها؛ وإعادة التأكيد على وجوب حماية حقوق حيازة الأراضي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية حسب الاقتضاء؛ والتأكيد على أن إصلاح الغابات يحافظ على أقاليم وموارد السكان الأصليين ويقلل من الضغط على الغابات المتدهورة من حيث استخراج الحطب وإنتاج الفحم؛

15. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على ضمان أن ممارسات حفظ الغابات والحلول المناخية الأخرى القائمة على الطبيعة تعزز وتحترم الحقوق المتأصلة للشعوب الأصلية المتعلقة بأراضيهم التقليدية، بما في ذلك حقهم في أن يُستشاروا ويستوعبوا عندما يكون للتدابير والإجراءات تأثير سلبي عليهم، وعلى أراضيهم أو مواردهم؛

16. *وتدعو* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى: اتخاذ إجراءات لتعزيز فهمها المشترك للغابات وإدارتها المستدامة وحماية المناخ، مع الأخذ في الاعتبار، الظروف الوطنية والإقليمية، بما في ذلك على أساس المساواة بين الأجيال والتضامن؛ وإشراك قطاع التعليم والمجتمعات المحلية في إعادة التشجير، من خلال استراتيجية متعددة المستويات ونهج متعدد الجهات المعنية، كمفتاح للنمو الاقتصادي المستدام والشامل؛ والتأكد من تنفيذ البرامج التعليمية المناسبة بشأن الغابات وإدراجها في المناهج الدراسية؛ وتعزيز الجهود التعليمية مع الشباب وإشراك الأجيال القادمة في تدابير حماية المناخ حتى يكونوا على دراية بالحاجة إلى حماية الغابات والبيئة والأساليب التي يمكن القيام بها، مع الأخذ في الاعتبار أن أطفال وشباب اليوم والغد هم من سيتحملون العواقب مع اشتداد تغير المناخ والذين يرغبون بالتالي في المشاركة بنشاط في الجهود المبذولة للتصدي لتغير المناخ؛ وكذلك ضمان تعميم النهج والأدوات التي تراعي المنظور الجندري لتوفير

فرص متساوية للرجال والنساء للمشاركة في الإدارة المستدامة للغابات والاستفادة منها مع ضمان مشاركة الشباب في صنع القرار المتعلق بالغابات؛

17. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي إلى وضع آليات من أجل خدمات الإرشاد الزراعي كوسطاء بين الباحثين والمزارعين لشرح الآثار المدمرة لإزالة الغابات، وتدريب السكان المحليين على الممارسات الزراعية الجيدة، وتشجيع المزارعين على اعتماد أساليب جديدة ومحسنة للزراعة، ومساعدة المزارعين في اتخاذ قراراتهم وضمان تنفيذ المعرفة المناسبة للحصول على أفضل النتائج في ما يتعلق بالإنتاج المستدام والتنمية الريفية، مع التأكيد على الحاجة إلى مزيد من الاستثمار في الهندسة الزراعية في المناطق الاستوائية بحيث يمكن توفير المدخلات مثل البذور والمغذيات وكذلك التدريب والوصول إلى الأسواق؛

18. *وتوصي* بأن تستخدم البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي سلطاتها التشريعية لدعم الحوافز للسكان المحليين ورجال الأعمال في مجال التوظيف والاستثمار الاقتصادي الأخضر، وكذلك لتعزيز توازن التنمية الاقتصادية على جميع المستويات، للأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات، ومتابعة استراتيجيات النمو الأخضر وفوائد الاقتصاد التشاركي من خلال مراعاة السياقات الاجتماعية والثقافية والبيئية للتعلم مدى الحياة والمرونة والنمو الشامل؛

19. *وتطالب* بأن تخصص البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي موازنة كافية من حيث الاستثمار في البحث والتطوير للاستفادة من التكنولوجيا مثل تطعيم الأشجار ذات الأداء العالي، التي لها جذور سريعة النمو، وربما تعزز تجديد الغابات وإعادة إحيائها، وبالتالي القدرة على تخزين ثاني أكسيد الكربون والقدرة على التكيف مع المناخ أو التنويع والجمع بين أصناف الأشجار في مزارع الغابات من أجل الاستفادة من الخصائص التكميلية الحالية للأنواع المختلفة؛

20. *وتشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على توفير موازنة وطنية ملائمة لتكثيف الجهود لحشد واستثمار التقنيات الرقمية وخدمات النطاق العريض التي توفر وصول الأسر في المناطق الريفية والنائية إلى المعلومات عبر الإنترنت حول الاستخدام المستدام للأراضي وفرص الدخل من الغابات، مع مراعاة أهمية توفير الوعي حول الحاجة إلى إدارة مستدامة للغابات؛

21. *وتحث* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي *بشدة* على الحفاظ على العلاقات السلمية في ما بينها، واحترام سيادة الدولة وأراضيها، واتخاذ إجراءات متضافرة وموحدة، على الرغم من الاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل إنهاء سريع للحروب العدوانية حول العالم، مع مراعاة أن النزاعات العنيفة والحروب وكذلك، الألغام قد تؤدي إلى تدمير وتلوث النظم الإيكولوجية مثل الغابات التي تعتبر مهمة ليس فحسب للناس الذين يعيشون فيها ولكن للبشرية جمعاء أيضاً؛

22. *وتوصي* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي بزيادة تعزيز التماسك والتعاون وأوجه التآزر بينها ومع الهيئات الوطنية والدولية والشركاء في العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المنصوص عليها في هذا القرار؛ وتيسير الدعم المعزز والشراكات، بما في ذلك من حيث الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات، من أجل مساعدة البلدان النامية في تعزيز النظم الإيكولوجية للغابات، والتشجير المستدام والحراجة الزراعية، فضلاً عن رفاه الناس؛

23. *وتطلب من* الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي أن يحيل القرار الحالي إلى البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي، والأمين العام للأمم المتحدة، وجميع المؤسسات ذات الصلة؛

24. *وتشجع* البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي على اتخاذ التدابير المناسبة وفقاً للظروف الوطنية لتحقيق تنفيذ هذا القرار.

تقرير اللجنة الدائمة

للديمقراطية وحقوق الإنسان

أحاطت الجمعية العامة الـ146 علماً به

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

عقدت اللجنة جلستين في 13 و14 مارس/آذار.

وترأست المناقشة التي جرت في 13 آذار/مارس السيدة ج. محمود (جزر المالديف)، عضو مكتب اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان، بدلاً من رئيس اللجنة السيد أ. غاجاديان (سورينام). وحضر المؤتمر حوالى 80 مشاركاً من 44 بلداً. وكان الهدف من الاجتماع هو مناقشة القرار القادم بشأن *الاتجار بالأيتام: دور البرلمانات في الحد من الضرر*.

وكان السيدة ل. رينولدز (أستراليا)، والسيد سي. إي. بوستامانتي (بيرو) المقررين المشاركين. وقدمت السيدة ل. رينولدز كلمة افتتاحية، ووصفت كيف تطور هذا النوع الجديد من الاتجار بالأطفال واستعبادهم. لقد كانت مسألة عرض وطلب، حيث تبرعت البلدان ذات النوايا الحسنة والسياح والمتطوعين بالمال لدور الأيتام من دون أي بذل العناية الواجبة في ما يتعلق بما إذا كانوا يدعمون مؤسسة خيرية أخلاقية أم لا (إقامة الطلب) ويقوم المجرمون والمتاجرون ذوي المهارات العالية بتسليم تجربة دار أيتام "مثالية" و"مصممة خصيصاً" للمانحين (العرض). وقد تم تحقيق هذه المخططات غير المشروعة من خلال إنشاء "أيتام على الورق": أيتام بحسب مستنداتهم المزورة فحسب، في حين أن نسبة كبيرة جداً من الأطفال في دور الأيتام هذه لديهم والد واحد على قيد الحياة على الأقل.

وانضمت السيدة ك. فان دور (نائب رئيس كلية الحقوق بجامعة جريفيث، أستراليا)، والسيدة ر. نيب، المستشارة الفنية الأولى لشبكة الرعاية الأفضل كعضوين خبراء. وأشارت السيدة فان دور إلى أن العدد الهائل من الأطفال المشاركين يجعل من واجب الحكومات معالجة هذه المسألة وأن تجنيد الأطفال أو نقلهم إلى دور الأيتام بغرض الربح يتفاقم في أوقات الأزمات.

وتحدثت السيدة نيب عن ثلاث نقاط: الوقاية والملاحقة القضائية والحماية، وأضافت كلمة رابعة، "الشراكة"، نظراً لطبيعة هذه المسألة العابرة للحدود. وشملت التحديات الرئيسية الافتقار إلى متطلبات التوثيق (مثل تسجيل المرافق) والافتقار إلى مراقبة دور الأيتام.

وتطرق الخبيران إلى بعض تدابير الحراسة التي يمكن أن تدعم النقاط الثلاث، وذكرا حملة "المتطوعين الأذكياء" في أستراليا كمثال على الممارسات الجيدة. وكان أحد التدابير المتكاملة للحراسة هو تثقيف الجهات المانحة حول كيفية

بذل العناية الواجبة وفهم الضرر المحتمل لنواياهم الطيبة وكرمهم؛ وكذلك فرض متطلبات التأشيرة المناسبة للعمل التطوعي واعتماد معايير للعمل مع الأطفال الضعفاء. وبما أن الفقر هو المحرك لهذا الشكل من أشكال الاتجار بالأطفال، فقد أوصوا بأنه بدلاً من إرسال المتطوعين والسياح والأموال إلى دور الأيتام، ينبغي توفير التمويل للمساعدة في إبقاء الأطفال ضمن أسرهم.

وفي النقاش الذي تلا ذلك، أخذ الكلمة 31 وفداً للمساهمة بتجارب بلدانهم.

وتمثلت بعض الإجراءات العملية المقترحة في تنظيم التبرعات المقدمة من الأفراد والبلدان (دولة الكويت)، والنظر في العلاقة بين الاتجار بالأيتام والعمل القسري (ملاوي)، لتمكين التحويلات النقدية للأطفال/الأيتام (كينيا)، وإجراء تحليل مقارن لجميع القواعد/التشريعات القائمة وتحديد أفضل الممارسات (كينيا)، واستخدام التحقيقات البرلمانية والتشريعات المتعلقة بالرق الحديث كأدوات للوقاية والملاحقة القضائية والحماية (نيوزيلندا).

وجرى اعتراف عام بوجود عدد من الممارسات الجيدة وبأن الاتجار بالأيتام يمثل مشكلة يمكن معالجتها معاً. وتم التوصل إلى توافق في الآراء لإعداد قرار شامل حول هذا الموضوع ولعمل البلدان معاً والاستفادة من العمل البرلماني عبر الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة والهيئات الدولية/الإقليمية الأخرى ذات الصلة.

وسيقوم المقررون المشاركون بصياغة قرار يتضمن توصيات عملية يمكن أن تعمل عبر البرلمانات جنباً إلى جنب مع توصيات وقرارات الأمم المتحدة الحالية التي تعترف بالصلة بين السياحة والاتجار بالأيتام.

وأمام الأعضاء مهلة حتى 3 نيسان/أبريل 2023 لتقديم مساهمات خطية للنظر فيها، وسيقوم المقررون المشاركون بتعميم مشروع قرار لمراجعته في تموز/يوليو. وسيتم النظر في مقترحات التعديلات على المسودة عندما تجتمع اللجنة لوضع اللمسات الأخيرة على القرار في الجمعية العامة الـ147 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وفي 14 مارس/آذار، عقدت اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان مناقشة بعنوان *الزخم البرلماني لصالح مكافحة المعلومات المضللة، ومحتوى الكراهية والمحتوى التمييزي في الفضاء الإلكتروني*. وكان الغرض من المناقشة هو مناقشة مسائل التضليل والمعلومات المضللة وخطاب الكراهية على الإنترنت، وتبادل المعلومات المتعلقة بكيفية قيام البرلمانات والبرلمانيين بمكافحة هذه المسائل وما يمكن أن تقوم به البرلمانات للحد بشكل أفضل من المحتوى الضار عبر الإنترنت.

وجرت المناقشة في جزأين – نظرة عامة تلتها مداخلات وأسئلة من المندوبين، وجلسة استماع للخبراء مع أسئلة من المندوبين. وفي الجزء الأول، انضم إلى اللجنة السيد ج. كانيلا، رئيس قسم حرية التعبير وسلامة الصحافيين في اليونسكو. قدم السيد كانيلا نظرة عامة متخصصة حول المسائل المتعلقة بالتضليل وخطاب الكراهية عبر الإنترنت وعمل اليونسكو في هذا المجال. وتمثل الإنترنت تطوراً هاماً في حرية التعبير ويلزم تطوير السياسات لحماية تلك الميزة مع التخفيف من مخاطر الأضرار عبر الإنترنت وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. والظواهر قيد المناقشة ليست جديدة، ولكنها تتزايد من حيث الحجم والسرعة والانتشار، بينما تحاول البرلمانات تنظيم التشريعات واختبارها. وتشير أبحاث اليونسكو إلى أن هذه التشريعات، في معظم الحالات، لم تكن متوافقة تماماً مع معايير حقوق الإنسان. وأشار كذلك إلى أن المعلومات المضللة وخطاب الكراهية هما ظاهرتان مترابطتان ولكنهما مختلفتان ويجب معالجتهما بشكل منفصل.

وتطرق النقاش إلى عدد من المجالات المشتركة بما في ذلك تحديد المعلومات المضللة لشرعية المؤسسات العامة، ودور منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وسياسات الإشراف على المحتوى، وأهمية التعليم والتثقيف الإعلامي لمواجهة المعلومات المضللة. وأعرب العديد من المندوبين عن وجهة نظر مفادها أنه ينبغي تطوير التشريعات لتنظيم أو تجريم بعض أشكال التعبير عبر الإنترنت، وقدم بعض المندوبين أمثلة على التشريعات التي تم وضعها بالفعل في بلدانهم. تمت الإشارة إلى جائحة كوفيد-19 والمعلومات المضللة المتعلقة بالتدابير الصحية. وأشار المندوبون أيضاً إلى خطاب الكراهية الموجه إلى البرلمانيين عبر الإنترنت، وكذلك تجاه النساء والطوائف الدينية.

ورداً على ذلك، كرر السيد كانيلا وجهة النظر القائلة بأنه ينبغي للبرلمانات، عند التنظيم أو التشريع، أن تفعل ذلك بعناية وبضمانات ضرورية لحماية حرية التعبير. واقترح أن يكون التشريع المحدود للتعبير عبر الإنترنت مصحوباً بهيئة تنظيمية مستقلة تتبع منطق القانون الدولي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية. وأضاف أنه ينبغي للبرلمانيين أن ينظروا أولاً إلى معايير حقوق الإنسان القائمة، التي توفر سبلاً قوية للتعامل مع المسائل قيد المناقشة.

وفي الجزء الثاني من المناقشة، انضم إلى اللجنة خبراء من ثلاث منظمات. أوضحت السيدة ر. فاسكيز يورينتي، رئيسة قسم القانون والسياسة في منظمة ويتنس WITNESS، المسائل المتعلقة بمسؤوليات منصات وسائل التواصل الاجتماعي وأهمية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين الذين يتحدون المعلومات المضللة. تحدث السيد ز. أمان الله، زميل أقدم مقيم، الشبكات والتوعية، معهد الحوار الاستراتيجي، عن مسألة الإشراف على المحتوى بلغات أخرى غير الإنجليزية والحاجة إلى مزيد من الأبحاث حول المعلومات المضللة في بلدان خارج أمريكا الشمالية وأوروبا.

وقدمت السيدة ل. زومر، المؤسسة المشاركة لـ***Factchequeado***، والمديرة ورئيسة التحرير في ***Chequeado***، ومنشئة ***LatamChequea***، للمندوبين نظرة عامة على عمل منظمتها في التحقق من الحقائق مع المجتمعات الناطقة بالإسبانية في الولايات المتحدة، لا سيما في ما يتعلق بجائحة كوفيد-19.

وتلا ذلك جلسة استماع للخبراء، تم خلالها تشجيع المندوبين على طرح الأسئلة على الخبراء الحاضرين. وأخذ المندوبون الكلمة أيضاً لتبادل تجارب بلدانهم. وشملت النقاط الإضافية التي طرحت الحاجة إلى استجابة عالمية للتضليل وخطاب الكراهية، والتحدي المتمثل في خطاب الكراهية على أساس الدين، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتخويف النساء، بما في ذلك النساء البرلمانيات.

وتحدثت لجنة الخبراء في ردودها عن عمليات أخرى يمكن أن تكسر دائرة خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي التي تروج وتنشر المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، والحاجة إلى مزيد من البحث المستقل لضمان التشريعات الفعالة، خاصة بلغات أخرى غير الإنجليزية. وفي المجمل، ساهم 27 وفداً خلال المناقشة.

تقرير اللجنة الدائمة

لشؤون الأمم المتحدة

أحاطت الجمعية العامة الـ146 علماً به

(المنامة، 15 آذار/مارس 2023)

رحب الرئيس، السيد ل. ويرلي (سويسرا)، بالجميع بصفته رئيس اللجنة بالنيابة، وعرض بنود جدول الأعمال التي تم اعتمادها بالإضافة إلى المحضر الموجز لدورة اللجنة التي عقدت خلال الجمعية العامة الـ145 للاتحاد البرلماني الدولي في تشرين الأول/أكتوبر 2022.

مناقشة بشأن سبل وأساليب العمل الجديدة المقترحة للجنة

لخص الرئيس المناقشة التي دارت في اجتماع مكتب اللجنة في اليوم السابق بشأن الولاية الجديدة للجنة وأساليب عملها، التي اعتمدها المكتب بالإجماع.

ودعا الرئيس المندوبين إلى تقديم تعقيباتهم على الوثيقة التي تم توزيعها في القاعة.

وفي معرض الإعراب عن الموافقة الشاملة على الولاية الجديدة المقترحة للجنة وأساليب عملها، أشار المندوبون إلى النقاط التالية:

– يجب أن يكون إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجال عمل متميزاً للجنة في المستقبل.

– ينبغي للجنة أن تساعد في تعزيز الرقابة البرلمانية على الأمم المتحدة، وربما تحويل الاتحاد البرلماني الدولي إلى مجلس استشاري للأمم المتحدة.

– ينبغي للجنة أن تعمل على تعزيز السبل العملية للتفاعل بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة، وكذلك بين البرلمانات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة في هذا المجال.

– على اللجنة التأكيد على الدور البرلماني في تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة.

وقد تم اعتماد ولاية اللجنة وأساليب عملها بالإجماع برفع الأيدي.

مناقشة حول مشاركة الممثلات الدائمات في الجمعية العامة للأمم المتحدة

بدأت الجلسة برسالة فيديو من السيدة س. مالكورا، وزيرة خارجية الأرجنتين السابقة ورئيسة ديوان الأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون. تقود السيدة مالكورا حملة عالمية لجعل الأمم المتحدة أكثر شمولاً للنساء. ومن بين أمور أخرى، أشارت السيدة مالكورا إلى أن مسألة المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الأمم المتحدة يجب أن تنطبق على كل من الأمانة العامة وهيئات صنع القرار في الأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة.

وقدمت السيدة ب. تورسني (رئيسة مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة في نيويورك وأمينة سر اللجنة) المناقشة بالإشارة إلى عمل الاتحاد البرلماني الدولي لجعل البرلمانات الوطنية متساوية بين الرجال والنساء (الجندرية) وكيف ينبغي توسيع نطاق ذلك ليشمل الجمعية العامة حيث كانت الأغلبية المطلقة من المراقبين الدائمين من الرجال. وعرضت بيانات توضح الفجوة الحالية بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة، فضلاً عن نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي للاستفسار عن عمليات الرقابة البرلمانية لتعيين الممثلين الدائمين لدى الأمم المتحدة في نيويورك.

وأظهر أعضاء اللجنة اهتماماً قوياً بهذه المسألة، ودعماً شاملاً لمزيد من مشاركة اللجنة. وعلى وجه الخصوص، أشار المندوبون إلى النقاط التالية:

– ترد علاقة قوية بين المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في البرلمانات وهيئات صنع القرار الأخرى من ناحية، وتنفيذ سياسات تمكين النساء والفتيات من ناحية أخرى.

– إن تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة سيساعد في الجهود العالمية لتمكين النساء والفتيات، وبالتالي، في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

– إن إشراك المرأة في الأمم المتحدة يجب أن يشمل جهاز السلام والأمن في الميدان، حيث يتم تنفيذ الكثير من أعمال الأمم المتحدة في مجال بناء السلام وحل النزاعات.

– لقد حان الوقت للأمم المتحدة أن تعين امرأة في منصب الأمين العام.

وفي ختام المناقشة، أعلنت السيدة تورسني أن مسألة المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) في الجمعية العامة للأمم المتحدة ستكون بنداً متكرراً في جدول أعمال اللجنة وستتم متابعتها في شكل حملة ليس فحسب في الجلسات الرسمية للجنة ولكن أيضاً بين الدورات. وكخطوة أولى، سيتم عقد اجتماع افتراضي للبرلمانيين المهتمين قبل انعقاد الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي المقبلة في أنغولا في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

مناقشة حول المشاركة البرلمانية في الاستعراضات الوطنية الطوعية لمنتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

شرح السيد أ. موتر (كبير المستشارين للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة) كيف أن التقارير الوطنية التي تتطوع بها الحكومات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى كل عام تشكل عملية المساءلة الرئيسية للأمم المتحدة لتحفيز تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى القُطري. تم تصميم عملية الاستعراض الوطني الطوعي لتشمل جميع الجهات المعنية الوطنية، بما في ذلك البرلمانات. أظهر استطلاع الاتحاد

البرلماني الدولي للمشاركة البرلمانية في البلدان الـ42 التي تطوعت بتقديم التقارير في العام 2022 مشاركة برلمانية ضعيفة للغاية في عملية الاستعراض الوطني الطوعي. وأشار السيد موتر أيضاً إلى انخفاض معدل المشاركة في استطلاع أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي حول هذه المسألة.

وفي تعليقاتهم، أبرز المندوبون النقاط التالية:

– إن المشاركة البرلمانية في الاستعراضات الوطنية الطوعية هي في الواقع أمر جيد للغاية وتحتاج إلى مزيد من التعزيز خاصة الآن حيث أن أهداف التنمية المستدامة بعيدة كل البعد عن المسار الصحيح.

– إن دمج إطار معقد مثل أهداف التنمية المستدامة في الخطط والسياسات الوطنية أمر صعب للغاية ويتطلب آلية وقدرات متطورة لا تزال العديد من الحكومات تفتقر إليها.

وتوقعات الأمم المتحدة في هذا الصدد ليست واقعية تماماً.

– لتسهيل المشاركة بشكل أكبر في استطلاع الاتحاد البرلماني الدولي، يجب أن يرد تنسيق أكبر بين نقاط الاتصال في الاتحاد البرلماني الدولي التي تتلقى استطلاع الاتحاد البرلماني الدولي والهيئات البرلمانية ذات الصلة المسؤولة عن أهداف التنمية المستدامة.

وفي ختام الجلسة، حث الرئيس البرلمانات التي ستقدم حكوماتها تقارير في العام 2023 على الرد على استبيان الاتحاد البرلماني الدولي بشكل شامل وفي الوقت المناسب.

انتخابات أعضاء مكتب اللجنة الدائمة

أعلن الرئيس الترشيحات التالية لعضوية مكتب اللجنة: سعادة السيد علي طالبي (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية)، والسيد د. ماكغوينتي (كندا)، وسعادة السيد محمد فالح عبيد عايد العجمي (دولة الكويت)، والسيد هـ. أوياغي (اليابان)، والسيدة ب. كاييتانو (الفلبين)، والسيدة أ. شكروم (أوكرانيا). وقد تم قبول جميع الترشيحات بالتزكية.

وشكر الرئيس أعضاء المكتب المنتهية ولايتهم وأبلغ أن فترة ولايته في المكتب ستنتهي في دورة اللجنة هذه. وتم الاتفاق على أن يتولى السيد أ. غريفروي (بلجيكا) منصب الرئيس المؤقت لحين انتخاب رئيس جديد للجنة في الدورة المقبلة في أنغولا في تشرين الأول/أكتوبر 2023.

وشكر الرئيس المندوبين على مساهماتهم، وختم الاجتماع.

الحاجة الملحة لمكافحة العنف ضد النساء في السياسية، لا سيما في ظل انتشار خطاب الكراهية، والأخبار الكاذبة، وحوادث العنف

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفد الأرجنتين لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 393 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 1120

الأصوات السلبية ..... 727 أغلبية الثلثين 747

الامتناع عن التصويت 373

البلد	مع	ضد	امتناع
ألبانيا		غياب	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		16	
أنغولا		7	8
الأرجنتين	7		7
أرمينيا		غياب	
أستراليا		14	
النمسا		12	
أذربيجان			13
مملكة البحرين		11	
بنغلاديش		غياب	
بيلاروسيا		12	
بلجيكا		13	
دولة بوليفيا متعددة القوميات	13		
بوتسوانا			11
البرازيل	20		
بوركينا فاسو	7		7
بوروندي			13
كابو فيردي		غياب	
كمبوديا	5		5
الكاميرون		غياب	
كندا		15	
تشاد			13
تشيلي		6	7
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية			10
ساحل العاج			14

البلد	مع	ضد	امتناع
غينيا	7		6
غيانا		غياب	
المجر		12	
إيسلندا			10
الهند	23		
إندونيسيا		22	
الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19	
جمهورية العراق		16	
إيرلندا			12
إسرائيل		12	
إيطاليا		17	
اليابان	20		
المملكة الأردنية الهاشمية		13	
كازاخستان			13
كينيا	17		
دولة الكويت		11	
جمهورية لاو الديمقراطية	12		
لاتفيا		11	
ليبيريا		غياب	
دولة ليبيا		12	
ليختنشتاين			10
ليتوانيا		10	
مدغشقر		غياب	

البلد	مع	ضد	امتناع
نيرو	4	11	
الفلبين	20		
بولندا		15	
برتغال		13	
دولة قطر		11	
جمهورية كوريا	17		
رومانيا		13	
روسيا الاتحادية		20	
رواندا			13
سان مارينو		10	
المملكة العربية السعودية		15	
السنغال		غياب	
صربيا	12		
سيشيل			8
سيراليون		غياب	
سنغافورة		غياب	
سلوفاكيا		غياب	
سلوفينيا		11	
جمهورية الصومال الفيدرالية		غياب	
جنوب إفريقيا			17
جنوب السودان	13		
إسبانيا		16	
سريلانكا		غياب	
سورينام	5		5

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
كرواتيا		غياب		ملاوي	13			السويد		13	
قبرص			11	ماليزيا	10			سويسرا		6	6
الجمهورية التشيكية		13		جزر المالديف	10			الجمهورية العربية السورية		14	
جمهورية الكونغو الديمقراطية			19	مالي			14	تايلاند	18		
الدنمارك		12		مالطا		8		تيمور الشرقية			11
الإكوادور	13			موريشيوس	11			تونغا	8		
جمهورية مصر العربية		20		المكسيك	10		10	تركيا	19		
غينيا الإستوائية	3		8	موناكو	غياب			تركمنستان	غياب		
إستونيا			11	منغوليا	غياب			أوغندا	16		
إسواتيني		غياب		المملكة المغربية		15		أوكرانيا		16	
أثيوبيا	20			موزمبيق	5		10	دولة الإمارات العربية المتحدة		12	
فيجي	10			ناميبيا			11				
فنلندا		10		نيبال	غياب			المملكة المتحدة		18	
فرنسا		18		هولندا		13		جمهورية تنزانيا المتحدة		18	
الغابون		غياب		نيوزيلندا		12					
غامبيا			11	النيجر		14		الأوروغواي		11	
جورجيا			11	نيجيريا	غياب			أوزبكستان	غياب		
ألمانيا		19		النرويج		12		فيتنام	غياب		
غانا			15	سلطنة عمان		11		الجمهورية اليمنية		13	
اليونان	13			باكستان	12		10	زامبيا		13	
				دولة فلسطين		12		زمبابوي			13
				باراغواي		8					

تجريم ازدراء الأديان ونشر الكراهية بين الشعوب والدعوة إلى تعزيز قيم التعايش والتسامح والسلام والأمن الدوليين

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفد دولة قطر لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 756 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 1200

الأصوات السلبية ..... 444 أغلبية الثلثين 800

الامتناع عن التصويت 293

البلد	مع	ضد	امتناع
ألبانيا		غياب	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16		
أنغولا	8		7
الأرجنتين	7		7
أرمينيا		غياب	
أستراليا		14	
النمسا		12	
أذربيجان	13		
مملكة البحرين	11		
بنغلاديش		غياب	
بيلاروسيا	12		
بلجيكا		13	
دولة بوليفيا متعددة القوميات	10		3
بوتسوانا			11
البرازيل			20
بوركينا فاسو	14		
بوروندي	13		
كابو فيردي		غياب	
كمبوديا	5		5
الكاميرون		غياب	
كندا		15	
تشاد	13		
تشيلي		13	
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	10		
ساحل العاج	14		
كرواتيا		غياب	

البلد	مع	ضد	امتناع
غينيا	13		
غيانا		غياب	
المجر		12	
أيسلندا		10	
الهند			23
إندونيسيا	22		
الجمهورية الإسلامية الإيرانية	19		
جمهورية العراق	16		
أيرلندا		12	
إسرائيل		12	
إيطاليا		17	
اليابان			20
المملكة الأردنية الهاشمية	13		
كازاخستان	13		
كينيا	17		
دولة الكويت	11		
جمهورية لاو الديمقراطية	12		
لاتفيا		11	
ليبيريا		غياب	
دولة ليبيا	12		
ليختنشتاين		10	
ليتوانيا		10	
مدغشقر		غياب	
ملاوي			13

البلد	مع	ضد	امتناع
بيرو		15	
الفلبين	20		
بولندا		15	
برتغال		13	
دولة قطر	11		
جمهورية كوريا			17
رومانيا		13	
روسيا الاتحادية	20		
رواندا	13		
سان مارينو		10	
المملكة العربية السعودية	15		
السنغال	غياب		
صربيا	12		
سيشيل			8
سيراليون	غياب		
سنغافورة	غياب		
سلوفاكيا	غياب		
سلوفينيا		11	
جمهورية الصومال الفيدرالية	غياب		
جنوب إفريقيا			17
جنوب السودان			13
إسبانيا		16	
سريلانكا	غياب		
سورينام	5		5
السويد		13	

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
قبرص			11	ماليزيا	10			سويسرا		12	
الجمهورية التشيكية		13		جزر المالديف	10			الجمهورية العربية السورية	14		
جمهورية الكونغو الديمقراطية			19	مالي	14			تايلاند	18		
الدنمارك		12		مالطا		8		تيمور الشرقية	11		
الإكوادور	4		9	موريشيوس	11			تونغا	8		
جمهورية مصر العربية	20			المكسيك	02			تركيا	19		
غينيا الاستوائية	8		3	موناكو	غياب			تركمنستان	غياب		
إستونيا		11		منغوليا	غياب			أوغندا	16		
إسواتيني	غياب			المملكة المغربية	15			أوكرانيا	3		13
أثيوبيا	20			موزمبيق	7		8	دولة الإمارات العربية المتحدة	12		
فيجي	10			ناميبيا			11				
فنلندا		10		نيبال	غياب			المملكة المتحدة		18	
فرنسا		18		هولندا		13		جمهورية تنزانيا المتحدة	18		
الغابون	غياب			نيوزيلندا		12					
غامبيا			11	النيجر	14			أوروغواي		11	
جورجيا			11	نيجيريا	غياب			أوزبكستان	غياب		
ألمانيا		19		النرويج		12		فيتنام	غياب		
غانا			15	سلطنة عمان	11			الجمهورية اليمنية	13		
اليونان			13	باكستان	22			زامبيا	13		
				دولة فلسطين	12			زيمبابوي	13		
				باراغواي		8					

إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب وفد الأرجنتين، وتشيلي، وألمانيا، وهولندا، وأوكرانيا بدعم من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومجموعة 12+ لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 817 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 1134

الأصوات السلبية ..... 317 أغلبية الثلثين 756

الامتناع عن التصويت 358

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
ألبانيا		غياب		غينيا	10		3	بيرو	15		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		16		غيانا	غياب			الفلبين	20		
أنغولا			14	المجر	12			بولندا	15		
الأرجنتين	7		7	إيسلندا	10			برتغال	13		
أرمينيا		غياب		الهند			23	دولة قطر		11	
أستراليا	14			إندونيسيا		22		جمهورية كوريا	17		
النمسا	12			الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19		رومانيا	13		
أذربيجان			13					روسيا الاتحادية		20	
مملكة البحرين		11		جمهورية العراق		16					
بنغلاديش		غياب		إيرلندا	12			رواندا	13		
بيلاروسيا		12		إسرائيل	12			سان مارينو	10		
بلجيكا	13			إيطاليا	17			المملكة العربية السعودية		15	
دولة بوليفيا متعددة القوميات	5	8		اليابان	20			السنغال	غياب		
بوتسوانا			11	المملكة الأردنية الهاشمية		13		صربيا			12
البرازيل	20			كازاخستان			13	سيشيل	8		
بوركينا فاسو			14	كينيا	17			سيراليون	غياب		
بوروندي			13	دولة الكويت		11		سنغافورة	غياب		
كابو فيردي		غياب		جمهورية لاو الديمقراطية		12		سلوفاكيا	غياب		
كمبوديا	7		3					سلوفينيا		11	
الكاميرون		غياب		لاتفيا	11			جمهورية الصومال الفيدرالية	غياب		
كندا	15			ليبيريا	غياب			جنوب إفريقيا			17
تشاد			13	دولة ليبيا		12		جنوب السودان			13
تشيلي	13			ليختنشتاين	10			إسبانيا	16		

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية			10	ليتوانيا	10			سريلانكا			غياب
ساحل العاج			14	مدغشقر	غياب			سورينام	10		
كرواتيا	غياب			ملاوي	13			السويد	13		
قبرص	8		3	ماليزيا	10			سويسرا	12		
الجمهورية التشيكية	13			جزر المالديف	10			الجمهورية العربية السورية		14	
جمهورية الكونغو الديمقراطية			19	مالي	6		8	تايلاند	18		
الدنمارك	12			مالطا	8			تيمور الشرقية	11		
الإكوادور	6		7	موريشيوس	11			تونغا	5		3
جمهورية مصر العربية		20		المكسيك	20			تركيا			19
غينيا الاستوائية	3	8		موناكو	غياب			تركمنستان	غياب		
إستونيا	11			منغوليا	غياب			أوغندا	16		
إسواتيني	غياب			المملكة المغربية		15		أوكرانيا	16		
أثيوبيا			20	موزمبيق			15	دولة الإمارات العربية المتحدة		12	
فيجي			10	ناميبيا			11				
فنلندا	01			نيبال	غياب			المملكة المتحدة	18		
فرنسا	18			هولندا	13			جمهورية تنزانيا المتحدة	18		
الغابون	غياب			نيوزيلندا	12						
غامبيا	11			النيجر		14		أوروغواي	11		
جورجيا	11			نيجيريا	غياب			أوزبكستان	غياب		
ألمانيا	19			النرويج	12			فيتنام	غياب		
غانا			15	سلطنة عمان		11		الجمهورية اليمنية		13	
اليونان	13			باكستان			22	زامبيا	13		
				دولة فلسطين		12		زمبابوي			13
				باراغواي	8						

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة التي لم يكن لها حق التصويت عملاً بأحكام المادة 5 الفقرتين 2 و3 من النظام الأساسي. ولا تظهر في هذه القائمة البرلمانات المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب ليس له حق التصويت وفقاً لقرار الدورة الـ209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا.

إنشاء صندوق عالمي للبلدان المعرضة للكوارث الطبيعية للتصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب المجموعة الإفريقية لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 535 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية .. 1175

الأصوات السلبية ..... 640 أغلبية الثلثين 783

الامتناع عن التصويت 318

البلد	مع	ضد	امتناع
ألبانيا	غياب		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	16		
أنغولا	10		5
الأرجنتين	7		7
أرمينيا	غياب		
أستراليا		14	
النمسا		12	
أذربيجان			13
مملكة البحرين		11	
بنغلاديش	غياب		
بيلاروسيا		12	
بلجيكا		13	
دولة بوليفيا متعددة القوميات	13		
بوتسوانا	11		
البرازيل			20
بوركينا فاسو	14		
بوروندي			13
كابو فيردي	غياب		
كمبوديا	10		
الكاميرون	غياب		
كندا		15	
تشاد			13
تشيلي		7	6
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	8		2
ساحل العاج			14
كرواتيا	غياب		
قبرص	6		5
الجمهورية التشيكية		13	

البلد	مع	ضد	امتناع
غينيا	12		1
غيانا	غياب		
المجر		12	
إيسلندا		10	
الهند	23		
إندونيسيا		22	
الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19	
جمهورية العراق		16	
إيرلندا		12	
إسرائيل		12	
إيطاليا			17
اليابان			20
المملكة الأردنية الهاشمية		13	
كازاخستان			13
كينيا	17		
دولة الكويت		11	
جمهورية لاو الديمقراطية	12		
لاتفيا		11	
ليبيريا	غياب		
دولة ليبيا			12
ليختنشتاين			10
ليتوانيا		10	
مدغشقر	غياب		
ملاوي	13		
ماليزيا	10		
جزر المالديف	10		

البلد	مع	ضد	امتناع
بيرو		15	
الفلبين	20		
بولندا		15	
برتغال		13	
دولة قطر		11	
جمهورية كوريا	17		
رومانيا		13	
روسيا الاتحادية			20
رواندا	13		
سان مارينو		10	
المملكة العربية السعودية		15	
السنغال	غياب		
صربيا			12
سيشيل	8		
سيراليون	غياب		
سنغافورة	غياب		
سلوفاكيا	غياب		
سلوفينيا		11	
جمهورية الصومال الفيدرالية	غياب		
جنوب إفريقيا	17		
جنوب السودان	13		
إسبانيا		16	
سريلانكا	غياب		
سورينام	10		
السويد		13	
سويسرا		6	6
الجمهورية العربية السورية		14	

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
جمهورية الكونغو الديمقراطية			19	مالي	14			تايلاند	18		
الدنمارك		12		مالطا		8		تيمور الشرقية	2		9
الإكوادور	13			موريشيوس	11			تونغا			8
جمهورية مصر العربية		20		المكسيك	5		15	تركيا		19	
غينيا الاستوائية	11			موناكو	غياب			تركمنستان	غياب		
إستونيا		11		منغوليا	غياب			أوغندا	16		
إسواتيني	غياب			المملكة المغربية		15		أوكرانيا	11		5
أثيوبيا	20			موزمبيق	15			دولة الإمارات العربية المتحدة		12	
فيجي	10			ناميبيا	11						
فنلندا		10		نيبال	غياب			المملكة المتحدة		18	
فرنسا			18	هولندا		13		جمهورية تنزانيا المتحدة	18		
الغابون	غياب			نيوزيلندا		12					
غامبيا	11			النيجر		14		أوروغواي			11
جورجيا			11	نيجيريا	غياب			أوزبكستان	غياب		
ألمانيا		19		النرويج		12		فيتنام	غياب		
غانا	15			سلطنة عمان		11		الجمهورية اليمنية		13	
اليونان	9	4		باكستان	22			زامبيا	13		
				دولة فلسطين		12		زمبابوي			13
				باراغواي		8					

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة التي لم يكن لها حق التصويت عملاً بأحكام المادة 5 الفقرتين 2 و3 من النظام الأساسي. ولا تظهر في هذه القائمة البرلمانات المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب ليس له حق التصويت وفقاً لقرار الدورة الـ209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا.

الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف العدوان والاحتلال والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل الحفاظ على سيادتها وسلامتها الإقليمية

نتائج التصويت بنداء الأسماء بناءً على طلب جمهورية الكونغو الديمقراطية لإدراج بند طارئ

النتائج

الأصوات الإيجابية ..... 88 مجموع الأصوات الإيجابية والسلبية 793

الأصوات السلبية ..... 705 أغلبية الثلثين 529

الامتناع عن التصويت 700

البلد	مع	ضد	امتناع
ألبانيا		غياب	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			16
أنغولا	15		
الأرجنتين			14
أرمينيا		غياب	
أستراليا		14	
النمسا		12	
أذربيجان			13
مملكة البحرين		11	
بنغلاديش		غياب	
بيلاروسيا		12	
بلجيكا			13
دولة بوليفيا متعددة القوميات	5		8
بوتسوانا			11
البرازيل			20
بوركينا فاسو			14
بوروندي	13		
كابو فيردي		غياب	
كمبوديا			10
الكاميرون		غياب	
كندا		15	
تشاد			13
تشيلي			13
جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية	7		3
ساحل العاج			14
كرواتيا		غياب	

البلد	مع	ضد	امتناع
غينيا			13
غيانا		غياب	
الهجر		12	
إيسلندا		10	
الهند			23
إندونيسيا		22	
الجمهورية الإسلامية الإيرانية		19	
جمهورية العراق		16	
إيرلندا		12	
إسرائيل		12	
إيطاليا			17
اليابان			20
المملكة الأردنية الهاشمية		13	
كازاخستان			13
كينيا			17
دولة الكويت		11	
جمهورية لاو الديمقراطية			12
لاتفيا		11	
ليبيريا		غياب	
دولة ليبيا			12
ليختنشتاين		10	
ليتوانيا		10	
مدغشقر		غياب	
ملاوي			13

البلد	مع	ضد	امتناع
بيرو		15	
الفلبين		20	
بولندا		15	
برتغال		13	
دولة قطر		11	
جمهورية كوريا			17
رومانيا		13	
روسيا الاتحادية		20	
رواندا		13	
سان مارينو		10	
المملكة العربية السعودية		15	
السنغال		غياب	
صربيا		12	
سيشيل			8
سيراليون		غياب	
سنغافورة		غياب	
سلوفاكيا		غياب	
سلوفينيا		11	
جمهورية الصومال الفيدرالية		غياب	
جنوب إفريقيا			17
جنوب السودان			13
إسبانيا		16	
سريلانكا		غياب	
سورينام			10
السويد		13	

البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع	البلد	مع	ضد	امتناع
قبرص		11		ماليزيا			10	سويسرا		12	
الجمهورية التشيكية		13		جزر المالديف			10	الجمهورية العربية السورية		14	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	19			مالي	14			تايلاند			18
الدنمارك		21		مالطا		8		تيمور الشرقية	5		6
الإكوادور			13	موريشيوس			11	تونغا			8
جمهورية مصر العربية		20		المكسيك			20	تركيا			19
غينيا الاستوائية			11	موناكو	غياب			تركمنستان	غياب		
إستونيا		11		منغوليا	غياب			أوغندا			16
إسواتيني	غياب			المملكة المغربية		15		أوكرانيا		16	
أثيوبيا			20	موزمبيق			15	دولة الإمارات العربية المتحدة		12	
فيجي			10	ناميبيا			11				
فنلندا		10		نيبال	غياب			المملكة المتحدة		18	
فرنسا			18	هولندا		13		جمهورية تنزانيا المتحدة			18
الغابون	غياب			نيوزيلندا		12					
غامبيا			11	النيجر		14		أوروغواي			11
جورجيا			11	نيجيريا	غياب			أوزبكستان	غياب		
ألمانيا		19		النرويج		12		فيتنام	غياب		
غانا	10		5	سلطنة عمان		11		الجمهورية اليمنية		13	
اليونان			13	باكستان			22	زامبيا			13
				دولة فلسطين		12		زمبابوي			13
				باراغواي		8					

ملاحظة: لا تشمل هذه القائمة الوفود الحاضرة في الدورة التي لم يكن لها حق التصويت عملاً بأحكام المادة 5 الفقرتين 2 و3 من النظام الأساسي. ولا تظهر في هذه القائمة البرلمانات المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب ليس له حق التصويت وفقاً لقرار الدورة الـ209 للمجلس الحاكم في نوسا دوا.

إذكاء الوعي والدعوة إلى اتخاذ إجراءات بشأن الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على شعوب أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى، وبشأن أوجه الضعف الخاصة لدى النساء والأطفال

القرار الذي اعتمد بتوافق الآراء‡ من قبل الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي
(المنامة، 14 آذار/مارس 2023)

إنّ الجمعية العامة الـ146 للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تنظر إلى أن البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل تستضيف نسبة 74٪ من لاجئي العالم وغيرهم من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية الدولية، وأن البلدان الأقل نمواً توفر اللجوء لـ 22٪ من هؤلاء الأشخاص، وأن 90٪ من الاحتياجات الإنسانية في العالم تتركز في 20 بلداً لا تمثل مجتمعة أكثر من 13٪ من سكان العالم و1.6٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي؛

وإذ تدرك أن البلدان المتضررة لا تستطيع تلبية احتياجات السكان المعرضين للخطر، مما يحتم على المجتمع الدولي ضمان المساعدة الإنسانية بما فيها توزيع الغذاء والرعاية الصحية، وفي كثير من الحالات، إعادة بناء البنية التحتية؛ *وإذ تشير* إلى أن حوالى 340 مليون شخص سيحتاجون إلى مساعدات إنسانية في العام 2023؛

وإذ تشير إلى أن هذه المساعدة الإنسانية الدولية يحميها "الحق في الحياة والحرية والأمن" لجميع الأشخاص، وهو مبدأ عالمي غير قابل للتصرف منصوص عليه في المادة 3 من *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان للعام 1948*، وأنه قد تمت المصادقة على هذه الحقوق في *الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام 1966*، *واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها* للعام 1948، واتفاقيات جنيف للعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية، التي تشكل معاً من بين جملة أمور، الإطار القانوني الدولي الذي، وفقاً للمادة 2 من *الإعلان العالمي لحقوق الإنسان*، يعزز حقوق الإنسان للجميع ويحميها " دونما تمييز من أيّ نوع، ولا سيما التمييز بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيّ وضع آخر"؛

---

‡ أعرب وفد الجمهورية اليمنية عن تحفظه على القرار بأكمله.

امتنع وفد الهند عن تأييد القرار.

وإذ تؤكد على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد جعلت من تحقيق المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) بحلول العام 2030 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة، لا سيما من خلال الهدف رقم 5، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الهدف رقم 5، المقصد رقم 2: "القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال"؛

وإذ تشير إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2816 بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1971 الذي أنشأ منصب منسق الإغاثة في حالات الكوارث لتقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، والقرار 182/46 الصادر في 19 كانون الأول/ديسمبر 1991 الذي تم من خلاله تغيير اسم منسق الإغاثة في حالات الكوارث إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ومنحه صلاحيات واسعة لتنسيق المساعدة الإنسانية من أجل تسهيل الوصول إلى مناطق حالات الطوارئ، وإجراء بعثات تقييم لاحتياجات المنظمة، وإعداد دعوات مشتركة وحشد الموارد؛

وإذ ترحب بإنشاء الصندوق المركزي لمواجهة الحالات الطارئة، الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ويتيح إمكانية تمويل أعمال الاستجابة الإنسانية في جميع أنحاء العالم اعتماداً على التبرعات الطوعية؛

وإذ تشير إلى *الاتفاقية المتعلقة بأوضاع اللاجئين للعام 1951*، التي تعرّف اللاجئ بأنه أي شخص "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يرغب، بسبب ذلك الخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد"؛

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 195/73 في 29 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن *الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة*؛

وإذ تشير بقلق شديد إلى أن النساء والفتيات ما زلن يتعرضن للعنف الجنسي، لا سيما من قبل المقاتلين،

وإذ تشدد على أن الاغتصاب والاستعباد الجنسي والبغاء القسري والحمل القسري والتعقيم القسري وأي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي على مثل هذه الدرجة من الخطورة تشكل جرائم ضد الإنسانية؛

وإذ تلاحظ بقلق بالغ الحالة المأساوية بشكل خاص في أفغانستان، حيث يعاني حوالى 24 مليون أفغاني من البؤس والجوع ودرجات حرارة التجمد، بمن فيهم العديد من الأطفال المعرضين لخطر شديد بالعنف والانفصال الأسري؛

وإذ تشير إلى أن عقوداً من الحرب المستمرة، إلى جانب سنوات من الجفاف وانخفاض درجات الحرارة، أدت إلى انهيار اجتماعي واقتصادي شامل، مما تسبب في نزوح 3.5 مليون شخص وجعل الأفغان من أكبر تجمعات اللاجئين في العالم؛

وإذ تشير إلى أن الاتحاد البرلماني الدولي يعمل لصالح السلام والتعاون بين الشعوب، ويعزز الدفاع عن حقوق الإنسان العالمية، *وإذ تشدد على أن* الاحترام المطلق لهذه الحقوق عامل أساسي للديمقراطية وتنمية جميع الأمم؛

وإذ تشير أيضاً إلى البيان المشترك بشأن أفغانستان المؤرخ في 30 آب/أغسطس 2021، الصادر عن لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني ولجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين التابعين للاتحاد البرلماني الدولي؛

وإذ يثير جزعها وضع النساء والفتيات الأفغانيات؛ *وإذ تشير* إلى أن سيطرة طالبان أدت إلى قمع فوري للنساء واستبعادهن من التعليم الثانوي والجامعي، في حين أن غياب "ولي الأمر" من الرجال يمنع العديد منهن من مغادرة منازلهن أو حتى الوصول إلى الخدمات الأساسية، مما تسبب في فقدان وظائفهن والدعم الاقتصادي الناجم عنها؛

وإذ يزعجها بشدة الهجمات على النساء البرلمانيات، بما فيها اغتيال السيدة مرسال نبي زاده في 15 كانون الثاني/يناير 2023 ومحاولة اغتيال السيدة فوزية كوفي في 14 آب/أغسطس 2020؛ *وإذ تذكر* بأن الخطر الذي يلوح في الأفق على النساء البرلمانيات في أفغانستان قد دفع لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في 2 شباط/فبراير 2023 باتخاذ قرار؛

وإذ تعترف بالأزمة الإنسانية الكارثية في أوكرانيا، والناجمة عن حرب عدوانية، حيث أجبرت الخسائر المدنية وتدمير البنية التحتية الأساسية ملايين الأشخاص على عبور الحدود إلى البلدان المجاورة، بالإضافة إلى المشردين داخلياً؛

وإذ تدرك أنه، بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، يحتاج حوالى 17.6 مليون شخص في أوكرانيا إلى مساعدة إنسانية عاجلة، وينتشر حوالى 8 ملايين لاجئ أوكراني في جميع أنحاء أوروبا، وتشكل نسبة 90٪ منهم من النساء والأطفال، وذلك حتى شباط/فبراير 2023، وبحسب المنظمة الدولية للهجرة، يرد 5.3 مشرد داخلياً ضمن أوكرانيا؛

وإذ تشير إلى القرارات بشأن البند الطارئ التي تم اتخاذها في الجمعيتين العامتين الـ144 والـ145 للاتحاد البرلماني الدولي اللتين انعقدتا في نوسا دوا وكيغالي، والتي اعترفت بهول الحالة الإنسانية في أوكرانيا وتتوافق مع القرارات التي اعتمدتها الأمم المتحدة في العام 2022 بخصوص هذا الموضوع؛

وإذ تشير أيضاً إلى الوضع في الجمهورية اليمنية، حيث أسفرت حرب أهلية دموية في أحد البلدان التي تضم أكثر الفئات السكانية ضعفاً في الشرق الأوسط، عن عنف أثّر على ملايين الأشخاص، وتسببت في مقتل مئات الآلاف، وأدت إلى تشريد جماعي؛

وإذ تشير إلى أن أكثر من 20 مليون يمني يحتاجون إلى مساعدات إنسانية، بمن فيهم 4 ملايين مشرد داخلياً؛

وإذ تسلم بالحالة الكارثية وغير المستدامة التي يواجهها الناس في الجمهورية العربية السورية، حيث تسبب الزلزال الأخير الذي ضرب شمال البلاد وجنوب تركيا، في أزمة إنسانية فاقمت آثار الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية؛

وإذ تشير إلى أن حوالى 6.6 مليون سوري أُجبروا على الفرار إلى بلدان أخرى، ويرد 6.7 مليون شخص مشرد داخلياً ضمن الجمهورية العربية السورية؛

وإذ تأخذ في الاعتبار الوضع الحالي في جنوب السودان، البلد الذي دمرته حرب أهلية متواصلة، حيث يحتاج حالياً 4.3 مليون شخص إلى مساعدة إنسانية، بمن فيهم اللاجئين (تشكل نسبة 63٪ منهم من الأطفال)، والأشخاص المشردين داخلياً، وطالبي اللجوء؛

وإذ تعترف بالأزمة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، حيث أدى العنف وانعدام الأمن ونقص الغذاء والدواء والخدمات الأساسية إلى أضخم هجرة في تاريخ أمريكا اللاتينية، ووجود 7 مليون لاجئ ومهاجر فنزويلي، *وإذ تشير إلى أن* هؤلاء اللاجئين والمهاجرين يضطرون في كثير من الأحيان إلى سلوك طرق غير مصرح بها، ليصبحوا ضحايا للمتاجرين بالبشر والجماعات المسلحة غير النظامية؛

وإذ تدرك أن الأزمات الإنسانية سببها ليس فحسب النزاعات والحكومات الفاسدة وحروب العدوان والغزوات والحروب الأهلية، بل أيضاً تغير المناخ، مثل الفيضانات الهائلة التي ضربت باكستان في العام 2022، وأودت بحياة 1800 شخص، وتركت أكثر من 2.1 مليون شخص بلا مأوى، كما أثرت على 33 مليون شخص في المجموع؛

وإذ تقرّ بأن الأزمات المذكورة أعلاه هي فحسب تلك التي تخص أكبر عدد من الأشخاص المشردين، *وإذ تؤكد* على أنه يرد أزمات إنسانية أخرى أيضاً في العديد من المناطق الأخرى من العالم، على سبيل المثال لا الحصر في بوركينا فاسو، وبوروندي، وجمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وهايتي، وجمهورية العراق، ومالي، وميانمار، ونيكاراغوا، والنيجر، ونيجيريا، ودولة فلسطين، وجمهورية الصومال الفيديرالية، وجمهورية السودان؛

1. *تعتبر* أن الأزمات الإنسانية هي السبب الرئيسي لانتهاكات حقوق الإنسان في العالم؛
2. *وتقر* بأن الأمر بيد المجتمع الدولي للتعاون من أجل حماية الأرواح البشرية وتخفيف المعاناة، والحفاظ على الكرامة، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الغذاء والرعاية الطبية والمياه والمأوى لجميع الأشخاص بغض النظر عن

أصولهم، من خلال التدابير القانونية والسياساتية على المستوى الوطني، *وتشجع* الحكومات على متابعة أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف رقم 5، من خلال هذه التدابير؛

3. *وتعرب* عن تعاطفها مع سكان أفغانستان، وجنوب السودان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، والجمهورية اليمنية، وكذلك مع ملايين الأشخاص الذين يعانون، في كل قارة، من الحرمان والاضطهاد نتيجة الحرب وقمع الأنظمة والإرهاب والعنف والكوارث الطبيعية؛

4. *وتدعو* برلمانات العالم إلى رفع الصوت ضد من يتحمل مسؤولية الأزمات الإنسانية، وبذل الضغوط السياسية والدبلوماسية عليهم، وتقديم الدعم للسكان المتضررين؛

5. *وتدعو* إلى توعية السلطات الوطنية والمجتمع المدني في بلدان شتى أنحاء العالم، حتى تتمكن من المساهمة، إلى أقصى حد ممكن، في إنشاء برامج مساعدة متخصصة للأشخاص المتضررين من الأزمات الإنسانية؛

6. *وتدعو* جميع الدول إلى تعزيز فريق عمل الأمين العام للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بمنع المجاعة، باعتماد بروتوكولات مبسطة لزيادة وصول الأطفال والشباب إلى العلاج من سوء التغذية؛

7. *وتناشد* تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي من أجل تيسير فتح ممرات إنسانية تضمن العبور الآمن للضعفاء، ولا سيما النساء والأطفال من المناطق المتضررة من الأزمات، مع إدارة أو التفاوض بشأن الاتفاقات التي تسمح بالمرور الآمن للمساعدة الإنسانية؛

8. *وتدين بشدة* أي اعتداء على أرواح المدنيين وسلامتهم ورفاههم، *وتدعو* البرلمانات والحكومات إلى اتخاذ تدابير ضد الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية التي تسبب هذه الأزمات الإنسانية والاضطهاد، ولا سيما من خلال دعم المحكمة الجنائية الدولية، عبر جهود المقاضاة الوطنية وعبر الآليات القانونية المناسبة لمعاقبة العدوان والجرائم الدولية الأخرى؛

9. *وتدعو* إلى زيادة الدعم والمساعدة الدوليين للاجئين أو المشردين داخلياً، أو الرجال أو النساء أو الأطفال الذين يفتقرون إلى الحقوق الأساسية والظروف المعيشية المعقولة، وكذلك الأشخاص الذين لا يتمتعون بوضع لاجئ؛

10. *وتلاحظ* أن النساء، وكذلك الأطفال، هم الضحايا الرئيسيون للأزمات الإنسانية؛

11. *وتدعو* إلى دعم جهود الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى التي تعمل من أجل الدفاع عن حقوق المرأة وتعزيزها؛

12. *وتطالب* الحكومات بالامتناع عن استخدام العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر كأسلوب ممنهج للحرب؛

13. *وتحث* الحكومات على تلبية احتياجات الناجين من العنف الجنسي والعنف القائم على الجندر؛

14. *وتؤيد بشدة* تمكين النساء والشباب، *وتؤكد* دفاعها عن حقوق المرأة ومصالحها، ولا سيما في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا والجمهورية اليمنية وجميع من يعيشون في أزمات إنسانية؛

15. *وتدعو إلى* دعم عالمي للبلدان المضيفة الضعيفة التي تعاني من قيود على القدرات من أجل تمكينها من توفير التعليم والرعاية الصحية الكافية للاجئين وطالبي اللجوء، *وتحث* البلدان المضيفة على تطوير وتنفيذ أطر تضمن وصول اللاجئين وطالبي اللجوء، ولا سيما النساء والفتيات، إلى هذه الخدمات الأساسية،

16. *وتدعو* الحكومات إلى أن تواصل حظر التمييز على أساس الجندر من كافة النواحي؛

17. *وتعرب* عن استيائها من ممارسة الترحيل القسري، التي تعتبر جريمة بموجب القانون الجنائي الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ولا سيما الترحيل القسري للأطفال؛ *وتدعو* الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف هذه الممارسة وإعادة الأطفال إلى أسرهم؛

18. *وتعرب* عن قلقها الخاص إزاء الاضطهاد الذي تتعرض له النساء والفتيات في أفغانستان، *وتدعو* السلطات الفعلية الحالية إلى احترام *ميثاق الأمم المتحدة* والمعاهدات والاتفاقيات الدولية *والإعلان العالمي لحقوق الإنسان*؛

19. *وتدعو* جميع الحكومات والبرلمانات إلى ضمان عدم ورود عقبات، بما في ذلك بموجب أحكام الحصانة، أو القانون الإجرائي، التي تمنع تقديم تعويض لضحايا الجرائم الدولية، سواء أمن خلال حكوماتهم أو بشكل مباشر؛

20. *وتدعو* إلى توثيق التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من أجل ضمان تنفيذ أحكام *اتفاقية حقوق الطفل* وبروتوكولاتها، ولا سيما في بلدان مثل أفغانستان؛

21. *وتؤيد* قرار لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي بإدانة القتل الوحشي للمواطنة والبرلمانية الأفغانية السيدة مرسال نابيزادا، بأشد العبارات الممكنة، *وتؤكد* أن هذه الجريمة الوحشية إهانة للحقوق والقيم والمبادئ التي يروّج لها الاتحاد البرلماني الدولي؛

22. *وتدعو* اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي لمتابعة العمل البرلماني بشأن الأزمات الإنسانية في أفغانستان، والجمهورية العربية السورية، وأوكرانيا، والجمهورية اليمنية، وبلدان أخرى؛ ودعم جهود المجتمع الدولي وبرلماناته على وجه الخصوص، الهادفة إلى تقديم المساعدة للسكان، وتعزيز النظام والاستقرار واستعادة المؤسسات على المدى الطويل من أجل تحقيق التنمية البشرية والمستدامة في الديمقراطية؛

23. *وتدعو* المجتمع الدولي على تلبية الحاجة الملحة إلى دعم مالي قوي من خلال تعزيز دعمه المؤسساتي وآليات التمويل التعاوني، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة؛ *وتوصي* بتخصيص الدعم المالي المذكور أعلاه ليس فحسب للمساعدة الإنسانية الفورية والفردية مثل الغذاء والدواء، وإنما أيضاً لتصميم خطط إعادة الإعمار للبنية التحتية الأساسية من أجل الحفاظ على الوظائف الأساسية للمجتمع في أفغانستان والجمهورية العربية السورية وأوكرانيا والجمهورية اليمنية؛

24. *وتدعو* إلى تعزيز آليات المساعدة الإنسانية للاستجابة لهذه الأزمات الإنسانية.

العربية	الإنجليزية
الألقاب/المناصب	**Titles/Functions:**
رئيس برلمان	Speaker of Parliament
رئيس المجموعة	President of the Group
مستشار	Adviser
رئيس	Chair/Chairman/Chairperson
كاتب	Clerk
نائب رئيس البرلمان	Deputy Speaker
رئيس	Head
رئيس الوفد	Leader of the delegation
مسؤول	Officer
باحث	Researcher
أمين سر المجموعة/الوفد	Secretary of the Group/delegation
المتحدث باسم	Spokesman
البرلمانات	**Parliaments:**
مجلس العموم	House of Commons
مجلس النواب	House of Representatives
الجمعية الوطنية	National Assembly
ممثلو الشعب	People’s Representatives
اللجان البرلمانية	Parliamentary Committees
في الخارج	Abroad

Agreements	اتفاقيات
Broadcasting	بث
Building	مبنى
Citizenship	مواطنية
Complaint reception	تلقي الشكاوى
Computer Science	علوم الكمبيوتر
Cross-cutting Issues	مسائل شاملة
Directive Board	مجلس توجيهي
Elderly	كبار السن
Fishery	صيد
Food	طعام
Foreign Affairs	شؤون خارجية
Freedoms	حريات
Funding	تمويل
Gender Equality	المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية)
Growth	نمو
Health/Healthcare	صحة/الرعاية الصحية
Heritage	إرث
Home Affairs	شؤون داخلية
Housing	سكن
Human Rights	حقوق الإنسان
Intelligence	استخبارات
Investigation/Inquiry	تحقيق/استعلام
Joint Committee	لجنة مشتركة
Labour/Work	عمالة/عمل

قانون	Law
قانوني	Legal
الحكم الذاتي المحلي	Local Self-government
الأشخاص المفقودون والمتضررون	Missing, Adversely Affected Persons
رقابة	Oversight
أشخاص ذوي إعاقة	People with Disabilities
تخطيط عمراني، تخطيط استخدام الأراضي، تخطيط قُطري	Physical Planning, Land Use Planning, Country Planning
نفقات عامة	Public Expenditure
أعمال عامة	Public Works
إعادة تأهيل	Rehabilitation
الحماية الاجتماعية	Social Welfare
لجنة دائمة	Standing Committee
أوامر/قواعد دائمة	Standing Orders/Rules
جهاز دولة	State Device
تنمية مستدامة	Sustainable Development
تجارة	Trade
تدريب	Training
حقيقة	Truth
فقير	Underprivileged
السبل والوسائل	Ways and Means
الحياة البرية	Wildlife
النساء، والأطفال، والشباب	Women, Children and Youth
لجان الاتحاد البرلماني الدولي	**IPU Committees:**

الفريق الاستشاري المعني بالصحة	Advisory Group on Health
مكتب النساء البرلمانيات	Bureau of Women Parliamentarians
لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين	Committee on the Human Rights of Parliamentarians
لجنة شؤون الشرق الأوسط	Committee on Middle East Questions
لجنة تعزيز احترام القانون الدولي الإنساني	Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL)
اللجنة التنفيذية	Executive Committee
منتدى البرلمانيين الشباب	Forum of Young Parliamentarians
مجموعة الشراكة بين الرجال والنساء (الجندرية)	Gender Partnership Group
مجموعة مسهلي الحوار حول قبرص	Group of Facilitators for Cyprus
اللجنة الدائمة للسلم والأمن الدوليين	Standing Committee on Peace and International Security
اللجنة الدائمة للتنمية المستدامة	Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade
اللجنة الدائمة للديمقراطية وحقوق الإنسان	Standing Committee on Democracy and Human Rights
اللجنة الدائمة لشؤون الأمم المتحدة	Standing Committee on UN Affairs

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Summary Records of the Proceedings of the 146th IPU Assembly

Manama, Bahrain
11-15 March 2023

E

Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

Summary Records of the Proceedings of the 146th IPU Assembly

Manama, Bahrain

11-15 March 2023

Table of contents

Page(s)

Introduction 5

Inaugural ceremony of the 146th Assembly

- Speech by H.E. Shaikh Khalid bin Abdulla Al Khalifa, Deputy Prime Minister of Bahrain, speaking on behalf of His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa 6
- Speech by Mr. Ahmed Bin Salman Almusalam, Speaker of the Council of Representatives of Bahrain 6
- Speech by Ms. Haya Rashed Al-Khalifa, President of the 61st session of the United Nations General Assembly 6
- Message by Mr. António Guterres, Secretary-General of the United Nations 6
- Speech by Mr. Martin Chungong, Secretary General of the Inter-Parliamentary Union .. 7
- Speech by Mr. Duarte Pacheco, President of the Inter-Parliamentary Union 7

General Debate on the theme *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*

- Election of the President of the 146th Assembly 8
- Opening remarks by Mr. A.B.S. Almusalam, Speaker of the Council of Representatives of Bahrain 8
- Opening remarks by Mr. D. Pacheco, President of the Inter-Parliamentary Union 8
- Message by Ms. N. Ghanea, United Nations Special Rapporteur on freedom of religion or belief, Office of the High Commissioner for Human Rights 8
- Speech by Ms. F.M. Sulem Yong, President of Afrogiveness Movement (#Afrogiveness) and Positive Youths Africa (PYA) 9
- Statements by Ms. L. Vasylenko (Ukraine), President of the Bureau of Women Parliamentarians, and Ms. S. Albazar (Egypt), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians 10
- General Debate 11; 27

Organization of the work of the Assembly

- Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda 21
- Final agenda 24

Emergency item entitled *Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children*

- Plenary debate 25
- Adoption of the resolution 71

Page(s)

Special accountability segment on the implementation of IPU resolutions and other decisions 72

Standing Committee on Peace and International Security

- Adoption of the agenda 79
- Approval of the summary records of the Committee's session held at the 145th IPU Assembly in Kigali (October 2022) 79
- *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security*
  - (a) Presentation of the draft resolution and the explanatory memorandum prepared by the co-Rapporteurs 80
  - (b) Debate 80
  - (c) Drafting and adoption of the draft resolution in plenary 87
  - (d) Appointment of a Rapporteur to the 146th Assembly
- Preparations for future Assemblies 87
  - (a) Proposals for a subject item for the next resolution to be considered by the Committee
  - (b) Proposals for the choice of two co-Rapporteurs
  - (c) Proposals for other items for the Committee's agenda
- Elections to the Bureau of the Standing Committee 89

Standing Committee on Sustainable Development

- Adoption of the agenda 90
- Approval of the summary record of the Committee's session held at the 145th IPU Assembly in Kigali (October 2022) 90
- *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*
  - (a) Presentation of the draft resolution and the explanatory memorandum prepared by the co-Rapporteurs 90
  - (b) Debate 91
  - (c) Drafting and adoption of the draft resolution in plenary 96
  - (d) Appointment of a Rapporteur to the 146th Assembly
- Preparations for future Assemblies 97
  - (a) Proposals for a subject item for the next resolution to be considered by the Committee
  - (b) Proposals for the choice of two co-Rapporteurs
  - (c) Proposals for other items for the Committee's agenda
- Elections to the Bureau of the Standing Committee 98

Standing Committee on Democracy and Human Rights

- Adoption of the agenda 99
- Approval of the summary record of the Committee's session held at the 145th IPU Assembly in Kigali (October 2022) 99
- Preparatory debate on the next resolution of the Standing Committee: *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm* 99
- Debate on *Parliamentary impetus in favour of the fight against disinformation and hateful and discriminatory content in cyberspace* 108
- Elections to the Bureau of the Standing Committee 108

Standing Committee on United Nations Affairs

- Adoption of the agenda 117
- Approval of the summary record of the Committee's session held during the 145th IPU Assembly (October 2022) 117
- Proposed new modalities and methods of work for the Committee 117
- Bringing gender equality to the UN General Assembly 119
- 2023 Voluntary National Reviews for the UN High-Level Political Forum on Sustainable Development 121
- Elections to the Bureau of the Standing Committee 123
- Any other business 123

Page(s)

Forum of Women Parliamentarians
- Opening of the session 124
- Election of the President of the 35th session of the Forum of Women Parliamentarians 124
- Welcoming remarks
- Adoption of the agenda 125
- Activities to advance gender equality
  - (a) The work of the Bureau of Women Parliamentarians and its deliberations at the sessions held in Kigali on 11 October 2022 and in Manama on 11 March 2023 125
  - (b) The work and recommendations of the Gender Partnership Group 126
  - (c) IPU activities for the promotion of gender equality 126
- Contribution to the work of the 146th Assembly from a gender perspective 127
- Panel debate on parliamentary leadership addressing insecurity and crises: Putting gender equality at the centre of water security, climate resilience and peace sustainability 132
- Report on the discussion on a draft resolution on the agenda of the 146th Assembly 142
- Venue and date of the 36th session of the Forum of Women Parliamentarians 142
- Elections to the Bureau of Women Parliamentarians 143

Forum of Young Parliamentarians
- Adoption of the agenda 147
- Opening remarks 147
- Updates on youth participation 147
- Contribution to the work of the 146th Assembly 150
- Election to the Board of the Forum of Young Parliamentarians 154
- Presentation of the new President of the Board of Young Parliamentarians 154
- Preparations for the 147th Assembly (October 2023) 155
- Any other business 155

Panel discussion: *Parliamentary action on biodiversity: Translating global commitments into national action* 156

Panel discussion on climate oversight action 162

Workshop in preparation for the United Nations Summit of the Future 168

Panel discussion on parliamentary solidarity with MPs at risk 174

Workshop on sexual and reproductive health - *Preparing young people for a safe, healthy, fulfilling life: Parliamentarians advancing comprehensive sexuality education (CSE) with and for their communities* 178

The Call of the Sahel: A global response - Meeting series on counter-terrorism
Mitigating the impact of security threats by building resilience in the Sahel 184

Adoption of resolutions, final documents and reports
- Manama Declaration on *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance* (General Debate) 192
- *Cybercrimes: The new risks to global security* (Standing Committee on Peace and International Security) 193
- *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests* (Standing Committee on Sustainable Development) 193
- Reports of the Standing Committees 194
- Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development for the 148th Assembly and appointment of the co-Rapporteurs 195

Closure of the Assembly 196

Page(s)

Annexes

I. Manama Declaration on *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance* (Item 3) 199

II. *Cybercrimes: The new risks to global security* (Item 5)
Text of the resolution 201

III *Parliamentary efforts in achieving negative carbon emission balances of forests* (Item 6)
Text of the resolution 206

IV-A.– IV-B. Reports of the Standing Committees 212-214

V-A.– V-B. Results of the roll-call vote on proposals for the inculsion of an emergency item on the Assembly agenda 216-220

VI. *Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children* (Item 9)
Text of the resolution 221

VII. List of participants 225

Introduction

Delegations from 136 Member Parliaments took part in the work of the Assembly.

Afghanistan*, Albania, Algeria, Angola, Argentina, Armenia, Australia, Austria, Azerbaijan, Bahrain, Bangladesh, Belarus, Belgium, Bolivia (Plurinational State of), Botswana, Brazil, Burkina Faso, Burundi, Cabo Verde, Cambodia, Cameroon, Canada, Central African Republic, Chad, Chile, Comoros, Côte d'Ivoire, Croatia, Cyprus, Czech Republic, Democratic Republic of the Congo, Denmark, Ecuador, Egypt, Equatorial Guinea, Estonia, Eswatini, Ethiopia, Fiji, Finland, France, Gabon, Gambia (The), Georgia, Germany, Ghana, Greece, Guinea, Guyana, Hungary, Iceland, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of), Iraq, Ireland, Israel, Italy, Japan, Jordan, Kazakhstan, Kenya, Kuwait, Lao People's Democratic Republic, Latvia, Liberia, Libya, Liechtenstein, Lithuania, Madagascar, Malawi, Malaysia, Maldives, Mali, Malta, Mauritius, Mexico, Monaco, Mongolia, Morocco, Mozambique, Myanmar*, Namibia, Nepal, Netherlands, New Zealand, Niger, Nigeria, Norway, Oman, Pakistan, Palestine, Paraguay, Peru, Philippines, Poland, Portugal, Qatar, Republic of Korea, Romania, Russian Federation, Rwanda, San Marino, Saudi Arabia, Senegal, Serbia, Seychelles, Sierra Leone, Singapore, Slovakia, Slovenia, Somalia, South Africa, South Sudan, Spain, Sri Lanka, Suriname, Sweden, Switzerland, Syrian Arab Republic, Thailand, Timor-Leste, Tonga, Türkiye, Turkmenistan, Uganda, Ukraine, United Arab Emirates, United Kingdom, United Republic of Tanzania, Uruguay, Uzbekistan, Viet Nam, Yemen, Zambia and Zimbabwe.

The parliaments of the Bahamas and Kiribati also attended the Manama Assembly in an observer capacity, with a view to future affiliation.

The following seven Associate Members also took part in the Assembly: the Arab Parliament, the East African Legislative Assembly (EALA), the Interparliamentary Assembly of Member Nations of the Commonwealth of Independent States (IPA-CIS), the Latin American and Caribbean Parliament (PARLATINO), the Pan-African Parliament, the Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS), and the Parliamentary Assembly of La Francophonie.

Observers included representatives of:

(i) the United Nations and related organizations: United Nations, International Fund for Agricultural Development (IFAD), Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH), Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS), World Health Organization (WHO), and the International Organization for Migration (IOM);

(ii) parliamentary assemblies and associations: League of Arab States, African Parliamentary Union (APU), Arab Inter-Parliamentary Union (AIPU), ASEAN Inter-Parliamentary Assembly (AIPA), Asian Parliamentary Assembly (APA), Association of Senates, Shoora and Equivalent Councils in Africa and the Arab World (ASSECAA), Collective Security Treaty Organization Parliamentary Assembly (CSTOPA), Forum of Parliaments of the International Conference on the Great Lakes Region (FPICGLR), Global Organization of Parliamentarians against Corruption (GOPAC), Maghreb Consultative Council (MCC), Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND), International Parliament on Tolerance and Peace (IPTP), Parliamentary Assembly of the Mediterranean (PAM), Parliamentary Assembly of Turkic Speaking Countries (TURKPA), Parliamentary Assembly of the Union for the Mediterranean (PA-UfM), Parliamentary Assembly of the Union of Belarus and Russia, Parliamentary Union of the Organization of Islamic Cooperation Member States (PUIC), Southern African Development Community Parliamentary Forum (SADC-PF);

(iii) Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria;

(iv) Centrist Democrat International (CDI).

Of the 1,205 delegates who attended the Assembly, 683 were members of parliament (661 from Member Parliaments and 22 from Associate Member delegations). Those parliamentarians included 58 Presiding Officers, 43 Deputy Presiding Officers, 233 women MPs (34.1%) and 150 young MPs (22%).

* As per the decision of the Governing Council in Madrid in November 2021, the IPU continues to engage with the former, democratically elected parliamentarians from Afghanistan and with the Committee to Represent Pyidaungsu Hluttaw (CRPH) for Myanmar. The corresponding delegations attend Assemblies in a non-voting observer capacity.

Inaugural ceremony of the 146th Assembly

SATURDAY, 11 MARCH 2023

The inaugural ceremony of the 146th IPU Assembly took place at Exhibition World Bahrain, Manama, Bahrain, at 19:00 on Saturday, 11 March 2023.

The national anthem of Bahrain was played.

H.E. Shaikh Khalid bin Abdulla Al Khalifa (Deputy Prime Minister of Bahrain), speaking on behalf of His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa, welcomed delegates and wished them a pleasant stay in Bahrain, the country of love and tolerance. The theme of the Assembly, *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*, had been chosen to reflect the history of Bahrain as a meeting place of cultures living together in harmony. The rejection of division and hatred and the embrace of human solidarity would make the world safer, more stable and more prosperous, and create the right conditions for sustainable development.

The world was facing multiple crises of hatred, enmity, war, terrorism, natural disasters, climate change, and threats to water and food security. For the sake of future generations, leaders and parliamentarians needed to work in partnership towards a more just, equitable and secure world. Parliamentary diplomacy was a cornerstone of that cooperation, allowing parliamentarians to exchange experiences and work together to find more effective solutions to shared challenges. Two fundamental considerations of parliamentary diplomacy were respect for human rights, freedom and dignity, alongside respect for sovereignty, territorial integrity and the principle of non-intervention.

Bahrain was a vibrant democracy, with a voter turnout of 73% in its most recent parliamentary elections, and was fully committed to human rights and the freedom of its citizens and residents. He looked forward to the Assembly reaching a consensus on the many issues on its agenda and invited delegates to spend some time discovering the reality of Bahrain, a secure, peaceful, tolerant and prosperous country.

H.E. Shaikh Khalid bin Abdulla Al Khalifa declared the 146th IPU Assembly open.

Mr. Ahmed Bin Salman Almusalam (Speaker of the Council of Representatives of Bahrain) said that parliamentary diplomacy could be used to find innovative solutions to the issues the world was facing. Bahrain had been a democracy for over 100 years and was home to people of many different beliefs, cultures and ethnicities who were nonetheless united in support of the ideals of tolerance, peace, love and coexistence. Bahrain was also a champion of interreligious dialogue and peace.

The Assembly would offer the delegates present in Manama the opportunity to highlight best practices from their own parliaments, agree on collective commitments to human values, expand their horizons and join together to raise the voices of parliaments in favour of coexistence, tolerance and peace in the best interests of all humankind.

Ms. Haya Rashed Al-Khalifa (President of the 61st session of the United Nations General Assembly) welcomed delegates to the land of tolerance, peace and diversity. Bahrain was home to many migrants and had extensive legislation to ensure protection of their freedoms. Bahrain's commitment to peace, love, coexistence and tolerance had been evidenced by the visit of Pope Francis to the country in November 2022. The world was facing many intertwined conflicts and crises. The recent earthquakes in the Syrian Arab Republic and Türkiye were mirrored by man-made "earthquakes" stemming from coups d'état and conflict and, combined, had resulted in the displacement of millions of people.

Working together, parliaments could raise the voices of the people they represent, demonstrate tolerance and peaceful coexistence, and find workable solutions to conflict. Security was the main need of humanity, and the salvation of the world lay in working towards a new culture of tolerance, hope and justice. The Assembly could be a window to that new world if delegates first acknowledged that peace was cheaper than war, and tolerance was cheaper than hatred.

In a video message, **Mr. António Guterres** (Secretary-General of the United Nations), said that the Assembly was taking place at a time of many interconnected challenges. Hate speech, persecution, xenophobia and racism were on the rise and feeding off one another. The international

community could address them only by joining forces, recognizing diversity, investing in social inclusion and confronting mis- and disinformation online. Parliamentarians could play a pivotal role by translating people's hopes for a fairer and more equitable society into actions, both nationally and internationally.

Mr. Martin Chungong (Secretary General of the Inter-Parliamentary Union) invited delegates to observe a minute's silence in memory of those who had lost their lives in recent disasters and ongoing conflict. He thanked the National Assembly of Bahrain for hosting the Assembly and acknowledged the instrumental role of His Majesty the King in bringing the Assembly to fruition. He noted that the 1200 delegates from 130 Member Parliaments attending the Assembly covered the diversity of the human race in terms of culture, religion, background and political affiliation. It was particularly noteworthy that a delegation from Israel was present, which would not have been possible until very recently.

Democracy should always be considered an aspiration, not a finite product. Bahrain had shown considerable progress towards becoming a fully democratic nation, especially in terms of inclusiveness and gender equality, but more could always be done. The theme of the Assembly closely echoed the IPU's vision for a world where every voice counted, and it was the responsibility of parliamentarians to respond to the expectations of all. He believed that parliamentary diplomacy, as espoused by the founders of the IPU, would be on proud display during the Assembly and that progress would be made on the many common goals of humanity.

Mr. Duarte Pacheco (President of the Inter-Parliamentary Union) thanked the National Assembly of Bahrain for its gracious and capable hosting of the Assembly and the Deputy Prime Minister for his presence, which was testimony to the importance that Bahrain placed on multilateralism and parliamentary diplomacy. Recalling the country's recent hosting of the Pope and the Grand Imam of Al-Azhar for the Bahrain Dialogue Forum, he said that Bahrain was an ideal location for an Assembly devoted to peaceful coexistence and inclusive societies. Numerous indicators showed that intolerance and discrimination were on the rise, and parliamentarians had an important role to play in addressing the issue. Women in particular were facing violations of their rights in many places, but most notably in Afghanistan, where they were being excluded from society in multiple ways.

The global situation was painfully familiar from previous Assemblies. War continued to rage in Ukraine, terrorism was still affecting many places, in particular the Sahel, and the conflict in Palestine was unresolved after many decades. The climate crisis remained an existential threat to humankind and extreme climate events had killed thousands around the world in recent months. The IPU would be launching its new *Parliaments for the Planet* campaign at the present Assembly to mobilize all parliaments to introduce green laws and reduce their own carbon footprints. Democracy was still under threat, with the proliferation of disinformation and fake news on the rise. Progress was being made towards greater representation of women and youth in parliament but at a slow pace. In response, parliaments needed to be made stronger: more effective, inclusive, resilient and accountable. He hoped that delegates would use the golden opportunity of the Assembly to learn from one another, combine their strengths and find concrete solutions to the world's problems.

He looked forward to a productive Assembly ahead.

Sitting of Sunday 12 March 2023

(Morning)

The sitting was called to order at 11:00 with Mr. D. Pacheco (Portugal), President of the IPU, in the Chair.

Item 1 of the agenda

Election of the President of the 146th Assembly

Mr. D. Pacheco (Portugal), President of the IPU, welcomed delegates to the 146th IPU Assembly and invited Mr. A.B.S. Almusalam, Speaker of the Council of the Representatives of Bahrain, to preside over the Assembly following his election by the Governing Council.

Mr. A.B.S. Almusalam, Speaker of the Council of the Representatives of Bahrain and President of the 146th IPU Assembly, took the Chair.

Opening remarks

The Chair drew attention to the theme of the General Debate, *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance.* Many different societies suffered from violence, extremism and intolerance which undermined peace around the world. It was vital to build societies that were stable and inclusive. Parliamentarians around the world must work together to define a common vision.

Urgent measures must be taken to address pressing global challenges. First, it was necessary to step up multilateral cooperation on COVID-19 recovery. Sustainable development solutions were needed to rectify the socioeconomic damage caused by the pandemic and create more prosperous societies. Second, the international community must find the material and human resources needed to protect the environment and combat climate change. Environmental degradation and climate change were causing massive problems, such as displacement, desertification and water scarcity. Third, more must be done to promote gender equality and youth empowerment. Women and young people were key to development. Fourth, vigilance was needed over human rights and social justice. Vulnerable groups such as children and people living in poverty must be protected in legislation.

Parliaments were encouraged to unite in their efforts to foster sustainable development and long-lasting peace. They must pave the way for dialogue in times of conflict and reduce threats to security, including those caused by nuclear weapons. It was vital to ensure that all commitments made were implemented on the ground and reflected in national legislation.

Mr. D. Pacheco (Portugal), President of the IPU, said that it went without saying that the world was facing many crises, including war, climate change and economic recession. There was also a crisis of solidarity and values which was causing intolerance and social division. It was necessary to regulate social media and other digital platforms, where xenophobia, racism and hate speech were rampant, not as a form of censorship, but to protect populations. Parliamentarians must lead by example by stopping hate speech amongst themselves both in the national and international context. Disagreements were a normal part of democracy but should be done in a respectful manner.

The IPU was an institution that promoted values such as peaceful coexistence and dialogue which were needed now more than ever. The theme of the General Debate was therefore very relevant, particularly in Bahrain where respect for human beings, including those of different cultures and religions, was a prominent part of society. Peaceful coexistence could be created by putting people at the centre of all activities, including within the IPU.

The COVID-19 pandemic had demonstrated how small the world really was. The virus had spread very quickly across borders without discriminating between cultures, religions or economic backgrounds. It was only because of international cooperation that the vaccines had been developed with such speed. He encouraged parliamentarians to learn from the solidarity shown during the pandemic. They must work together to eliminate hatred and promote peace.

Ms. N. Ghanea (United Nations Special Rapporteur on freedom of religion or belief, Office of the High Commissioner for Human Rights), keynote speaker, in her pre-recorded video message, said that promoting peaceful coexistence and inclusive societies was a high objective that the international community had pursued for many decades. Parliamentarians had a critical role to play in advancing equality and coexistence as well as in countering discrimination and intolerance.

The 1981 United Nations Declaration on the Elimination of All Forms of Intolerance and of Discrimination Based on Religion or Belief provided definitions of a number of key terms. The phrase "intolerance and discrimination based on religion or belief" referred to any distinction, exclusion, restriction or preference based on religion or belief that had as its purpose or as its effect the nullification or impairment of the recognition, enjoyment or exercise of human rights and fundamental freedoms on an equal basis. The phrase "religion or belief" included thought, conscience, religion or belief. It was important to recognize that all people were worthy of rights and dignity merely by virtue of being human. State authorities and non-State actors alike had the obligation and responsibility to provide full access to those rights.

The Rabat Plan of Action on the prohibition of advocacy of national, racial or religious hatred that constituted incitement to discrimination, hostility or violence was another critical set of human rights standards. The plan of action distinguished between unlawful incitement on the one hand, and morally reprehensible speech on the other – a distinction that was ever more necessary given the amplification of hate speech on social media and the visible consequences of populism, including by parliamentarians, on hate speech targeting religious and other minorities. The responsibilities of parliamentarians were unique and critical. She looked forward to seeing constructive results on peaceful coexistence in the years ahead.

Ms. F.M. Sulem Yong (President of Afrogiveness Movement (#Afrogiveness) and Positive Youths Africa (PYA)), keynote speaker, said that, having once been bullied into depression, she had searched for peace and found in the divine power of forgiveness. In the process, she had learnt that she could only be at peace with others if she was at peace with herself. Since then, she had dedicated her life to advancing tolerance, forgiveness, empathy, and human fraternity as keys to sustainable peace. Peace was not just the absence of violence but a state of being and a lifestyle.

She was speaking on behalf of the millions of people whom intolerance had rendered physically broken, emotionally shattered and socially petrified. Not a day passed in the world today without instances of man's inhumanity to man. It was common for unnecessary conflicts to be triggered by religion, culture, ethnicity, gender and race which could have been easily avoided by learning to tolerate differences. The statistics were alarming. In 2021, it had been reported that at least 119,000 people had died as a result of organized violence while 89.3 million people had been forced to flee their homes due to conflict and persecution. Unfortunately, many people sitting in the room were complicit in those monstrosities. They had allowed greed, envy and discontent to linger in the minds of men unhindered. They had normalized an international space bound by self-interest and an ugly thirst for power. They had neglected and stigmatized mental health, forgetting that mental health was linked to inner peace and productivity. Issues such as racism, tribalism, and xenophobia were born from a distorted mindset and a desire to raise oneself above the other.

Her country, Cameroon, should be a beacon of pluralism but had instead fallen into deadly interfaith and intercultural conflict. In 2016, the separatists in the Anglophone regions of Cameroon had clashed with the central Government, which was majority francophone, thus splitting the country along linguistic lines and breeding tensions between ordinary citizens. She longed for a Cameroon where people were not judged by the language they spoke. However, after interacting with victims, she had realized that that would only be possible when everyone's voice mattered.

As a result, in 2018, she had founded the Afrogiveness Movement which was coined from two words: "Africa" and "forgiveness". The movement used the unifying language of art to heal and diffuse tensions between survivors on opposite sides of conflict. However, she had quickly realized that little progress could be made, as most victims had been stuck in bitterness, vengeance and depression. Unless the minds of the victims were healed, her efforts would remain futile, and the vicious cycles of violence would continue. As such, she had decided to empower survivors with basic resources that not only allowed them to live in dignity and agency, but also gave them the emotional intelligence needed to transform pain into purpose. The hope was that, even in seeking justice, survivors would shun violent extremism.

As a trained art therapist, she had sought to fill the mental health gap in relief efforts by using the cathartic power of the arts to help heal survivors and puncture the beliefs that bred bigotry, sowed divisions and triggered conflicts. Tolerance was not about condoning what was wrong but about allowing people the space to be themselves as long as they did not hurt anybody. In 2020, she had founded a forgiveness choir, the first interfaith and refugee choir in Cameroon, which used music to heal, connect and uplift survivors of conflict and intolerance while enabling dialogue, mutual understanding and peaceful coexistence. Recently, the choir had resolved a dispute between three groups of choristers. One was a group of Muslims who had found the use of musical instruments non-permissible while the other two groups, one Muslim and another Christian, were in favour of using

instruments. After doing some research, the choir had come across Halal Beats, a company that created music using vocal-based soundtracks. Two versions of each song were therefore created – an inclusive version and the halal version. The solution had satisfied both the Christian and Muslim choristers and showed that it was always possible to find ways to coexist.

In an increasingly fragmented but globalized world, it had become imperative to make peaceful coexistence part of the rule of law. Although US$ 15 billion was spent on peace building processes each year, the world continued to know conflict and intolerance. It was an alarm bell demonstrating the need to change the approach. Real peaceful coexistence would require a change in the dynamics of power. The most powerful countries must not be measured by their nuclear force or military superiority but by their ability to stand for justice and love. Changing the dynamics of power would encourage an atmosphere of collaboration rather than competition and would help rebuild trust between countries and systems. Parliamentarians must include the people in the development of every law enacted on their behalf and continue to walk the talk on tolerance. They must lead by example and ensure that tolerance was not just an empty word.

It was possible to create peaceful coexistence through peace education and mental health. Peace education taught people values that kept them at peace with themselves, with others and with nature. For peace to reign, those values must become law. Values were like pillars that compelled people to do good even when tempted by evil and created a sense of security even during trying times. As such, she encouraged legislators to enact laws on gratitude, integrity, forgiveness, kindness and love. Peace education would stamp out the “us versus them” syndrome and combat victimhood. It would enlighten people on their shared rights and freedoms as well as their common humanity while countering the spread of online hate speech, fake news and cyberbullying. It must therefore become a mandatory subject in formal and informal education programmes.

In addition, there could be no peace without mental health. Every conflict was brewed in the minds of human beings. Laws on mental health would help end stigma and discrimination against survivors of trauma and mental illness, making it easier for people to seek help before transferring their aggressions to others.

There was a kind of peace and a version of the world that was yet to emerge. Its emergence, however, depended on every single person on Earth. Peaceful coexistence was a shared responsibility and a collective process that should be nurtured in the mind. Wars began in the minds of all. It was thus in the minds of all that the defences for peace must be constructed.

Ms. L. Vasylenko (Ukraine), President of the Bureau of Women Parliamentarians, said that discrimination and violence fuelled by intolerance and hatred remained rampant in the world. The Ukrainian people were witnessing that first hand every day as their country continued to suffer the consequences of the Russian Federation's unprovoked aggression. Examples of intolerance perpetrated by Russian Federation included kidnapping of children to erase their identity, sexual violence, forced migration, separation of families and claims that one nation had more right to exist than another. However, intolerance was and always would be a losing game. It had always led humanity to the brink of annihilation, questioned the relevance of social contracts and placed democracy at risk.

It was vital to stand strong against inequalities and exclusions and promote the fulfilment of human rights for all. The work must include initiatives that supported gender equality, the rights of women and girls, and women's participation in leadership and decision making. The cure for intolerance was inclusion and empowerment.

Unfortunately, political inclusion was still an illusion. Women formed only 26.5% of parliamentarians, 11.3% of Heads of State, less than 10% of Heads of Government and less than 23% of Ministers worldwide. As such, approximately 73% of parliamentarians, 90% of Prime Ministers and 77% of Ministers were male. The dominant model was one of exclusion. There was an urgent need to redress the outrageous imbalance and reach 50/50 parity in politics. The world urgently needed women as role models if it wished to create peaceful coexistence, inclusive societies and tolerance. Some good role models included Olena Zelenska (First Lady of Ukraine) who had been an inspiration worldwide for her work building just and inclusive societies as well as Mia Mottley (Prime Minister of Barbados) who had been fighting for climate inclusivity.

Strength lay in collective action. It was her hope that the Assembly would provide parliamentarians with ideas and incentives to promote tolerance, inclusion and equality in themselves, their communities, their nations and worldwide.

Ms. S. Albazar (Egypt), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, said that young people, when looking into the future, saw many challenges ahead – from climate change and natural disasters to poverty and inequalities to conflict and wars. All generations must work

together to tackle those challenges nationally and internationally. They must do so by fighting exclusion and leaving no one behind. Exclusion caused inequalities, alienation, intolerance and mistrust to grow.

Young people were often the first victims of exclusion. Economically, almost a quarter of the world's youth were unemployed or without access to education or training. Politically, only 3% of parliamentarians were below the age of 30. Despite that, young people were keen to be more involved in politics and society, and their presence could do a great deal to bridge gaps. They were particularly well-positioned to reach youth populations through social media.

She encouraged parliamentarians to use the tools outlined in the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign. Two tools were particularly important: quotas and youth caucuses. Quotas would help secure seats for young parliamentarians at the decision-making table. Youth caucuses or committees would help channel the views and perspectives of young people in parliamentary work.

The link between inclusion and peace was clear. Parliaments must lead by example and include young people in their work. Young people want to be part of the solution.

Item 3 of the agenda

General Debate on the theme *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*
(A/146/3-Inf.1)

Mr. A. Simonyan (Armenia), commencing the high-level segment of the General Debate reserved for Speakers of Parliament, said that the main principles of peaceful coexistence – respect for sovereignty and territorial integrity, equal rights, self-determination and non-interference in domestic affairs – should govern relationships between States but were often violated. Peaceful coexistence went hand in hand with unity. When united, individuals and States were more likely to work together and resolve conflicts peacefully.

In Armenia, minorities such as Yezidis, Kurds, Russians, Ukrainians, Assyrians, Jews and Greeks lived side by side as equal members of society. Under the Armenian Constitution, Parliament must be made up of at least four representatives from national minorities. The cornerstone of Armenian international policy was to maintain peaceful relations with all countries. However, the country was facing many threats. For instance, Azerbaijan continued to violate the territorial integrity of Armenia having illegally occupied 150 square kilometres of Armenian land. Despite the challenges, Armenia sought to build sustainable peace and had no territorial claims on any of its neighbours.

Azerbaijan had enforced a blockade over the Lachin corridor, the only road connecting Armenia and the world to Nagorno-Karabakh. The blockade was a gross violation of the ceasefire agreement signed in November 2020 in which Azerbaijan had agreed to guarantee the safe movement of citizens, vehicles and cargo in both directions along the Lachin corridor. The road had been inaccessible to civilian and commercial traffic since December 2022, leaving approximately 120,000 ethnic Armenian residents of Nagorno-Karabakh without access to essential goods and services. In addition, Azerbaijan was spreading disinformation about Armenia, in particular about their role in planting mines, and had recently killed three Nagorno-Karabakh police officers in a pre-planned ambush. The actions of Azerbaijan were a form of ethnic cleansing. Intolerance, demonization and violence directed against people based on their race or religion must not be condoned.

The looming catastrophe in Nagorno-Karabakh had rightfully attracted international attention. The European Court of Human Rights had applied measures against Azerbaijan over the blockade while the Council of Europe Commissioner for Human Rights had urgently called for it to be lifted. Peace and harmony could only be built upon on the pillars of democracy, the rule of law, respect for human rights and peaceful coexistence.

Ms. S. D'Hose (Belgium) said that 2023 marked the 20th anniversary of the legalization of same-sex marriage in Belgium which had been a moral victory and a victory for humanity. In a free and equal society, people must have the right to build their private lives however they wished. Someone's love for another could and should never be a reason to become a second-class citizen. Equality implied freedom for all, not just for some.

Many positive developments could be observed in countries where marriage equality was a reality. People were happier, safer and more prosperous in equal societies than in societies with discriminatory laws. The recognition of same-sex marriage, which was merely a recognition of love, was a step towards an open and tolerant society where people were not afraid to walk the streets or hide who they were. Same-sex marriage opened people's eyes and acknowledged the existence of lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex (LGBTI) people, showing that there was nothing abnormal about them.

Belgian society did not collapse when it had legalized same-sex marriage but in fact became collectively happier. It was not a perfect society, however. At times, savage acts of violence continued to occur against the LGBTI community and suicide rates among LGBTI people remained much higher than the broader population. As such, it was vital to continue developing initiatives to accelerate acceptance.

Equal rights had only just arrived and were still missing in many parts of the world. It was the responsibility of parliamentarians to further the cause of the people by fighting for their freedom and showing that they cared. Political acceptance was the first step towards an accepting society. She called on parliamentarians to liberate love by treating LGBTI people as equals and lifting the restrictions imposed upon them.

Mr. O. Birla (India) said that India was the largest functional democracy on the planet, the roots of which went back to ancient times. Its Constitution was based on the ideals of liberty, equality, fraternity and justice for all. The values of tolerance, multiculturalism and peaceful coexistence were also enshrined in the Constitution. Followers of different religions, faiths and cultures had coexisted peacefully in India for thousands of years. The country was proud of its very diverse culture and heritage.

India had a robust participatory democracy and a vibrant multiparty system. Citizens were able to express their hopes and aspirations through their parliamentary representatives. The increasing number of voters in elections reflected the faith that people had in the country's system of governance.

The Parliament had worked relentlessly over the years to bring socioeconomic transformation, particularly through the implementation of the Sustainable Development Goals (SDGs). The aim was to ensure the welfare of every section of society, particularly of vulnerable groups such as youth and women. Various schemes had been put in place to improve education, health, housing and skills development. India was committed to people-centred governance for a more egalitarian society.

All global issues should be resolved peacefully through dialogue. The Parliament of India had always held extensive and meaningful debate and deliberations on contemporary global challenges. Some of the topics discussed in Parliament were climate change, gender equality, sustainable development and the COVID-19 pandemic.

Global institutions must better reflect the realities of the rapidly changing world order. As such, reform of the United Nations Security Council could not be delayed any further. Reform would enable the international community to better address challenges.

Inclusive development would help promote peaceful coexistence and tolerance. By eliminating socioeconomic inequalities, it was possible to restore faith in democracy. Parliamentarians could play a decisive role in building peaceful coexistence and were encouraged to come together to build a better future for humanity.

Mr. A. Safadi (Jordan) said that Islam was based on the values of compassion and peace. Sadly, however, many Muslims had suffered terribly as a result of terrorism.

Five actions were required to build peaceful coexistence. First, parliamentarians must condemn religious hate speech and prevent freedom of expression from being used as a pretext to silence people for their faith. Second, social media platforms must do more to prevent the spread of hatred online. Third, countries must stop supplying weapons to the Middle East and elsewhere. Fourth, coordinated action must be taken to combat terrorism and extremism. Fifth, development programmes were needed on issues such as education and health. All of the above actions required dialogue and respect for others.

Jordan was an example of a country where Christians and Muslims lived happily together with both groups part of the culture and civilization. The Jordan River, where Jesus had been baptized, was a symbol of coexistence between many different religions. His country had refused to accept intolerance and had instead fostered harmony.

Mr. A. Farrugia (Malta) said that keeping peace and promoting peaceful coexistence was a continuous process not limited to a particular geographical region or point in history. It must form the basis of every policy and law and required the whole-hearted participation of every person in society. Parliamentarians had a particularly important role in fostering fundamental values such as non-violence, respect and tolerance. They must use parliamentary diplomacy as a catalyst for promoting tolerance and peace. Interparliamentary forums should serve to strengthen dialogue and identify actions to eliminate intolerance and hatred from the collective discourse.

Malta was a country located in the Mediterranean where it was surrounded by diverse cultural, economic and social realities. Since independence, and as a neutral country, it had always advocated for peace in the region. Among the measures taken were promoting inclusive political dialogue in

international forums and facilitating the organization of numerous meetings and events aimed at promoting peace. Malta was also the host country of the Global Council for Tolerance and Peace – an international organization that spread the culture of tolerance between countries. The Maltese Parliament was engaged in the activities carried out by the Global Council and would soon hold a conference on building tolerance and peace in the Middle East and North Africa region.

The IPU must serve as a platform to promote peace internationally. In particular, it was crucial to seek tangible results on the war in Ukraine through the work of the task force set up under the IPU resolution entitled *Peaceful resolution of the war in Ukraine, respecting international law, the Charter of the United Nations and territorial integrity*.

Mr. A. Al-Saleh (Bahrain) said that Bahrain was a crossroads of cultures, civilizations and religions with a parliamentary culture rich in discussion. It had enshrined values such as mutual respect and tolerance in its Constitution and taken many initiatives to implement them. For instance, the King Hamad Global Centre for Peaceful Coexistence had been established with the aim of disseminating peace globally and countering all forms of intolerance. He called on parliaments to strengthen legislation that criminalized hatred, racism and disrespect for religion.

He supported the emergency item proposed by Qatar entitled *Criminalizing contempt for religions and the spreading of hatred, and promoting coexistence, tolerance, peace and international security*. It was a pressing topic in light of current global circumstances.

Parliamentarians must work together to strengthen solidarity helping people move away from religious and community-based divisions. Human beings must be at the centre of parliamentary efforts in order to create inclusive societies and achieve the SDGs.

Mr. E. Mayara (Morocco) said that there was a link between peaceful coexistence and the SDGs. Indeed, development issues, such as climate change and food insecurity, contributed to conflict around the world and vice versa. The situation was particularly concerning in Sub-Saharan Africa, especially the Sahel. Every effort must be made to achieve sustainable development.

It was vital to lay the foundations of peaceful coexistence by eliminating the root causes of intolerance and hatred. Dialogue, particularly among different cultures and civilizations, was extremely important. Every new project must have peaceful coexistence at its centre. He urged delegates to support the emergency item proposed by Qatar and invited them to the Parliamentary Conference on Interfaith Dialogue in Marrakech in June 2023.

Morocco was one of the founders of the United Nations Alliance of Civilizations and wished to maintain its status as a land of openness and coexistence. It was only through peace that countries could fulfil their potential.

Mr. J. Buttimer (Ireland) said that promoting peace and building inclusive societies required leadership. It required parliamentarians to challenge each other. Action, not talk, was needed. He encouraged parliamentarians to pass the necessary legislation to promote peaceful coexistence.

Ireland took its own role very seriously. Since 1958, it had engaged in peacekeeping missions around the world and introduced legislation against incitement to violence and hatred, including online. Ireland today was a modern and inclusive society. He himself was an openly gay man, and as was the Prime Minister of Ireland. Ireland had been the first country in the world to vote by popular vote for marriage equality.

The 2022 Global Peace Index revealed the world was becoming more divided, less tolerant and less peaceful. It was important to question why that was the case and how parliamentarians had contributed to the situation. Parliamentarians had a duty to lead, to remove intolerance, to fight hate crime as well as to stamp out discrimination and prejudice. It was through parliamentarians that the battle against intolerance began.

There was a vital need to match pledges with actions. There could be no more obfuscation. Parliamentarians must reaffirm their commitment to peacebuilding, gender equality, climate change action, human rights, democracy, free and fair elections, and equal participation of women in parliament. It was particularly important to support the people of Ukraine, making sure their voices were heard at all times.

The Secretary General said that, in conformity with rule 33 of the Rules of the Assembly, the quorum for the Assembly would be established on the basis of the number of delegations participating at the first plenary meeting. The number of delegations present in the room was 125. The quorum had therefore been set at 63 delegations for the deliberations to be valid.

The sitting rose at 12:50.

Sitting of Sunday, 12 March 2023

(Afternoon)

The sitting was called to order at 14:30 with Mr. A.B.S. Almusalam in the Chair.

Item 3 of the agenda
(continued)

General Debate on the theme *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*
(A/146/3-Inf.1)

Mr. A.T. Gessesse (Ethiopia) said that he wished to express his deepest sympathies to all those affected by the recent devastating earthquakes in Türkiye and the Syrian Arab Republic.

The acute challenges facing the global community meant that even so-called established democracies were struggling to cope. Deteriorating economic conditions were leading to further polarization of societies and growing disbelief in political systems. The subtle line between freedom of expression, and disinformation, hate speech and fake news, was at risk of being completely erased. In such circumstances, the function of national parliaments must be thoroughly evaluated.

Noting the importance of peace and security for democracy, human rights and sustainable development, he said that Ethiopia was undertaking peacemaking efforts in the Sudan, Somalia and South Sudan and had achieved recent success in resolving its long-standing no-war no-peace relationship with Eritrea. On 2 November 2022, the Pretoria peace agreement had been signed between the Ethiopian Government and the Tigray People's Liberation Front. A peace and reconciliation commission had recently been set up across the nation to promote the mutual coexistence of its communities and fight intolerance.

The Horn of Africa faced many natural and human-made disasters. Climate change was disproportionately affecting the African region even though the roots of that challenge lay elsewhere. Global meetings on climate change were rich with rhetoric, but hardly ever backed up with action. Ethiopia was not waiting for external solutions and was taking climate change mitigation and adaptation measures to ensure its survival as a nation.

He concluded by noting that his country was also undertaking major reforms to ensure equal representation of women in political decision-making bodies and at the parliamentary level.

Mr. A. Al-Salihi (Iraq) said that all peoples around the world should be able to enjoy peace, security and safety. However, successive global economic, social and cultural crises had had an adverse impact on living conditions in countries and led to the development of racial tensions. Trust and confidence had been undermined and some communities were choosing to isolate themselves, since the States in which they lived were failing to protect them. Tensions were on the rise and hate speech was visible across social media platforms, yet the international community had failed to adopt instruments and legislation to counter the growing trend.

Iraq had experienced some of the worst forms of oppression, persecution, hatred, destruction, sedition and loss of freedom of expression. Had it not been for the solidarity, unity and cohesion of the Iraqi people, the country would have been divided. The international community should take a closer look at the Iraqi experience in overcoming challenges and preventing such dangerous practices from taking hold.

Mr. R. Mancienne (Seychelles) said that, as representatives of the people, parliamentarians must take the lead in seeking solutions to the multiple threats and challenges facing the global community. At the national level, governments and parliaments must be committed to continuous efforts to fight discrimination and intolerance. Although his country had stable democratic governance and did not experience ethnic or religious conflict, there were issues to be addressed at the national level, including greater protection for women and children from domestic violence, the inclusion of women in political leadership, the participation of persons with disabilities in the workplace and the protection of migrant workers. It also recognized the importance of responding to emerging threats such as the impact of modern communication and social media networks in spreading intolerance, and had recently passed a wide-ranging cybercrime law to fight abuse, insults and hate speech on social media.

At the international level, the Seychelles continued to add its voice against armed conflict. It had consistently voted in support of United Nations resolutions against the invasion of Ukraine and for the end of aggression against a sovereign country. Noting various ongoing conflicts and terrorist threats in other areas of the world, the Seychelles called for joint efforts by the international community to promote peace and peaceful coexistence.

Mr. A. Vitorino (Director General, International Organization for Migration (IOM)) said that the theme of the general debate could not be more relevant, at a time when conflicts, social unrest, discrimination and racism were on the rise. For many minorities, including migrants, the COVID-19 pandemic had exacerbated a pre-existing culture of distrust, xenophobia and intolerance. It had also exacerbated structural inequalities for migrants, further aggravating their isolation and exclusion.

Current challenges, such as conflict, food insecurity and climate change must be addressed in a holistic manner, drawing on society's capacity for innovation, adaptation and cooperation. Parliamentarians had a responsibility to create avenues to de-escalate conflict, and build community capacities and pathways to steer communities away from intolerance and towards peaceful coexistence. Cooperation and leadership were essential.

The IOM had been supporting community engagement, social cohesion and reintegration programmes in conflict-affected countries for decades. Through various programmes, it offered support to reintegrate former combatants into civilian life and help communities to recover and rebuild. The role of parliamentarians in supporting such processes was critical in creating the opportunity for communities and individuals to flourish and build a framework embracing peaceful coexistence, inclusion and tolerance. Migrants must have opportunities to connect and engage with communities, since social interactions not only nurtured trust and mutually supportive relations, but also contributed to efforts to reduce inequalities within society.

The task of creating an environment of peaceful coexistence and inclusion was a difficult one and was a whole-of-society endeavour. The fair and equitable application of the law, inclusive social protection systems, youth engagement, gender equality and the constructive participation of all members of society were critical for establishing a social contract that valued inclusion, peaceful coexistence and tolerance.

Ms. G. Triggs (UN Assistant Secretary-General and Assistant High Commissioner for Protection, Office of the UN High Commissioner for Refugees (UNHCR)) said that the world was responding to an unprecedented movement of refugees. In 2022, some 30 million refugees had been reported to be seeking international protection and approximately 70 million people were internally displaced because of factors including conflict, persecution and natural disasters. The Global Compact on Refugees, which complemented the Global Compact for Migration, offered a way forward. It built on the 1951 Refugee Convention and asked nations to share equitably the burdens and responsibilities of refugees and stateless persons. Both compacts addressed the root causes of displacement and sought to promote international solidarity to support the generous host countries. It was, however, a sad reality that most refugees were protected by the poorest or low and middle-income countries, and that 40% of those host nations were among the most vulnerable to climate change.

The Global Compact on Refugees called on States and civil society to tackle the drivers of refugee flights, especially the need to respect human rights and the rule of law, and to ensure equality for all, particularly women. Parliamentarians were absolutely central to achieving its objectives by ensuring that their governments enacted laws and policies and by reaching out to communities and stakeholders to provide appropriate levels of protection. Statelessness could be both a cause and consequence of refugee movements and she urged parliamentarians to support the Global Action Plan to End Statelessness: 2014-2024.

Since the first Global Refugee Forum in 2019, many of the 1700 pledges made had been fulfilled. The next global forum in 2023 would assess the extent to which the objectives of the Global Compact on Refugees were being met. The global landscape was, however, markedly different than in 2019 and solutions and resources were seriously outpaced by mounting humanitarian emergencies throughout the world. While good practices such as the European Union's temporary protection directive for Ukrainian citizens and Colombia's 10-year protection pathway for Venezuelan refugees and migrants should be recognized, the narrative should remain focused on the need to share responsibility with respect to continuing invisible or misunderstood conflicts in poor and developing countries. Parliamentarians should use their voice to highlight the plight of refugees, ensure the policy and legal changes necessary and provide multi-year budget allocations to move from aspiration to action, protection and inclusion. She counted on their support at the next Global Refugee Forum in 2023.

The IPU President thanked Mr. Vitorino and Ms. Triggs for their contribution to the debate and commended their long-standing efforts and dedication to protecting migrants and refugees.

Mr. M.Y. Abeywardana (Sri Lanka) said that democracy was not a set of constitutional and legislative rules but a culture and practice that adhered to law and respected human rights principles. Peaceful coexistence at all levels was key in that regard, but its achievement was more challenging than ever before because of various factors leading to a rise in national and international conflicts. Many countries were facing challenges in protecting viable democratic values and the situation was being further exacerbated by the direct and indirect challenges of the COVID-19 pandemic and associated political unrest.

As a multi-ethnic, multi-religious and multicultural nation, Sri Lanka remained committed to building a society in which the rights, safety and security of all communities were assured. Following the conclusion of the civil war, the Government had renewed its commitment to reconciliation and embarked on several initiatives, including a trilingual national policy in the Parliament and free and fair elections. Steps were continuously being taken to ensure that all communities were able to express their identity, culture, religion and language. In 2007, the Sri Lankan Parliament had passed Act No. 56 on the International Covenant on Civil and Political Rights and laws were strictly enforced to prevent religious or racial hatred. In response to recent requests to enhance accountability, measures were being taken to give young people and women greater representation in parliament and offer redress to underprivileged communities.

Ms. N.N. Mapisa Nqakula (South Africa) said that the words of Nelson Mandela – that no one was born hating another person because of the colour of their skin, their background or religion and that if people learned to hate they could learn to love – were particularly relevant in a world characterized by the escalation of strife, hatred and conflict. As defenders of democracy, parliamentarians should hold themselves accountable for promoting unity and cohesion and seek to reverse the trends that had led to peaceful coexistence being at its lowest ebb for 15 years.

Given its painful history of colonialism and apartheid, South Africa knew only too well the devastating effects of intolerance, exclusion and division. Although South Africa had succeeded in convincing its people that the country belonged to all of them, the legacy of the past persisted through inequality, racism, poverty and underdevelopment, xenophobia and mistrust. In their efforts to foster peaceful coexistence and cohesion, parliaments must recognize the unique reality for the historical basis of divisions and intolerance in society.

Current efforts to fight intolerance in South Africa were focused on creating platforms for dialogue and negotiation, establishing mechanisms for truth and reconciliation, amending or abolishing legislation that promoted intolerance, and ensuring that parliament served as a platform for public debate. Dialogue and negotiations were key for ending wars and building tolerance and understanding. The concerns and fears of minorities must be taken seriously and decisions should be taken by consensus in order to ensure inclusivity.

Mr. A. Bictogo (Côte d'Ivoire) said that, with hate speech and intolerance on the rise, parliamentarians should take urgent and concerted action to promote peaceful coexistence and inclusive societies. They should adopt national legislation criminalizing all forms of discrimination, exclusion, hatred and incitement to violence, and take action to help the most vulnerable in society.

Côte d'Ivoire, which was a multi-ethnic and multi-religious country, had experienced a difficult decade of intolerance, discrimination and post-election violence. It was now recovering and the 2016 constitution had identified tolerance as a fundamental element of governance. A new criminal code had also been adopted. Côte d'Ivoire recognized the importance of free and compulsory education for all and the inclusion of women in all areas of decision-making in building peaceful coexistence and inclusive societies.

He called for tangible commitment and support for the Sahel region, which was greatly affected by terrorism, and called on the 146th IPU Assembly to adopt a resolution criminalizing all forms of intolerance.

Mr. R. Fatooh (Palestine) said that peaceful coexistence and inclusive societies, which were essential for peace and international security, required the acceptance and respect of others and the right to self-determination. Yet the Palestinian people continued to suffer as a result of the Israeli occupation. Israeli terrorist settlers and occupying forces continued to perpetrate the worst crimes against innocent civilians. The Zionist government continued to impose restrictions on the Palestinian

people, seized Palestinian funds and lands and passed laws targeting the Palestinian population, including one permitting the execution of Palestinian prisoners who had simply resisted the illegal occupation.

Respect for religions and the sanctity of holy sites and symbols was a precondition for peaceful coexistence. However, the government of the occupying power was still depriving Muslims and Christians of the freedom to access their religious sites. He reiterated that the Hashemite Kingdom of Jordan remained the sole legitimate custodian of the holy sites in Jerusalem and called on the international community to remain committed to the historic status of the holy city of Jerusalem. Those in favour of a two-state solution should recognize the Palestinian State according to the 1967 borders.

The international community should stop practising double standards and put the necessary pressure on Israel to respect international resolutions and agreements with the Palestine Liberation Organisation. It should compel Israel to enter into serious negotiations about a two-state solution, withdraw the occupying forces, lift the unjust siege on the Gaza Strip and immediately release all prisoners. Only then could the people of the Middle East enjoy peace, security and good neighbourly relations.

He expressed support for the emergency item proposed by the delegation of Qatar.

Ms. S. Gafarova (Azerbaijan) said that the rejection of multiculturalism by certain political leaders had led to a rise in radicalism, xenophobia, racism, Islamophobia, discrimination and hatred. In order to overcome intolerance and achieve peaceful coexistence and inclusive societies, which were essential for peace, justice, stability and sustainable development, she said that diversity must be accepted as an enriching factor rather than a divisive one. Efforts should be made to provide equal rights and opportunities to all, and to promote dialogue between members of different cultures, ethnicities and religions. Azerbaijan's cultural diversity was its strength, and the Government actively promoted multiculturalism, tolerance and dialogue between religions.

The issue of refugees and internally displaced persons was a concern and was, in many cases, related to the violation of peace and security. When 20% of Azerbaijan's territory had been occupied by Armenia, more than 1 million Azerbaijanis had been internally displaced. Historical, cultural and religious sites had been vandalized by Armenia. Despite the years of occupation, Azerbaijan had initiated normalization of relations with Armenia and a peace agenda based on five principles of international law immediately after liberating its territories in 2020. However, Armenia was failing to fulfil its obligations and continued to keep its armed formations in the internationally recognized territories of Azerbaijan.

It was regrettable that the Assembly's General Debate on such an important topic had been opened by the representative of a country well known for its aggressive, discriminatory and intolerant policy. Armenia should enable the safe and dignified return of ethnic Azerbaijanis to their homes and the realization of their collective and individual rights. She recalled that the Azerbaijani leadership had repeatedly stated that all 25,000 citizens of Azerbaijan of Armenian origin would enjoy the same rights as other citizens. Lastly, the Lachin corridor was open for unimpeded free passage of all civilian and humanitarian vehicles, as confirmed by relevant international organizations cooperating in the field.

Ms. C. Cerqueira (Angola) said that she had been elected as the first female Speaker of Parliament in Angola in the September 2020 elections, when the number of female deputies had increased to its highest ever level of 38.7%. Respect for the democratic principle of participation by all was essential in order to address current social problems and achieve peace. However, a lack of transparency and good governance was resulting in a deteriorating security and well-being situation in the world, with increased poverty, unemployment and inadequate social infrastructure, as exemplified by the migrant crisis in Europe.

Efforts were required to find new ways to resolve conflicts and promote human dignity and fundamental human rights, including with respect to gender issues and women's rights.
Human solidarity should be enhanced to promote democracy and social stability and to encourage peaceful coexistence. The current generation should live up to its responsibilities and achieve a balanced agreement in the fight against climate change to mitigate the effects of natural disasters. Angola supported the emergence of a new global revolution of the circular economy that focused on a more equitable, resilient and inclusive future based on environmental protection and conservation.

Parliamentarians had a responsibility to commit to a frank and open dialogue to strengthen mechanisms for the peaceful resolution of conflicts, which were often motivated by intolerance and took place in countries where mechanisms of solidarity and social inclusion were marginalized.
Her country had been actively involved in the promotion of peace in Africa, and its President had been awarded the title of African Union Champion for Peace and Reconciliation. She expressed her

country's solidarity with those countries in Africa subjected to acts of terror, and its hope that the conflict between the Russian Federation and Ukraine would swiftly be resolved.

Angola looked forward to hosting the 147th IPU Assembly in October 2023.

Ms. B. Argimón (Uruguay) said that inclusive societies that respected human rights were more peaceful, democratic and better able to progress. Increasing intolerance and exclusion in the world was leading to greater social and economic inequalities. It was important to have faith in democracies, which were being threatened by violent extremism and disinformation. Dialogue should be encouraged as the basis for achieving peaceful coexistence.

Various democratic governments in Uruguay had defended actions against discrimination and any forms of intolerance. Parliament had ratified numerous international instruments concerning discrimination and human rights and had implemented the programme of action of the World Conference against Racism, Racial Discrimination, Xenophobia and Related Intolerance. It was also following up to ensure that norms were properly implemented.

Her country supported the IPU 2022-2026 Strategy. Noting the five significant trends identified therein, she suggested that the growth of certain values in 21st century society should also be included. She invited all IPU Members to attend the Second World Summit of the Committees of the Future to be held in October 2023 in Montevideo, where such issues would be discussed.

Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania) said that many factors came into play in promoting peaceful coexistence, including resilient institutions and mechanisms to address challenges. Diversity was not always a negative element; however, it must be well managed and not used to sow disunity. With their traditions, customs and values, communities played an important role in addressing diversity and in creating an environment conducive to upholding the values and aspirations of society. Parliaments also had a role in encouraging coexistence and inclusivity.

Concerted efforts had been made after independence in her country to forge unity among the more than 120 ethnic communities, which had different languages, customs and cultures. Outlining some of the steps taken, she said that points of divergence had been identified and addressed. Kiswahili, which was spoken by almost all, had been adopted as the national language. The Government provided free primary and secondary education and limited loans for higher education. Such a step addressed high levels of illiteracy and poverty, improved social cohesion and created better opportunities. The United Republic of Tanzania was also a secular society and allowed its people to practice their religion freely, without interference. The large Muslim and Christian communities worked together on the basis of mutual respect.

Parliaments should ensure that governments were properly advised on the adoption of policies and implementation of programmes promoting coexistence. They should also act in a timely manner to pass laws and oversee regulations to promote inclusiveness, fight intolerance and criminalize actions and speech dividing societies.

Mr. F.K.L. Fakafanua (Tonga) said that if intolerance was allowed to fester it would threaten the peaceful coexistence of nations, and his country therefore welcomed the call to stamp out its roots. The Parliament of Tonga had always endeavoured to create a legal framework that built on the core values of mutual respect and cooperation, humility and commitment to others. It had sought to build a more inclusive and resilient legislature committed to passing national laws to safeguard important rights, including freedom of expression, association and religion, integrate minority ethnicities and protect against intolerance. Awareness and education could help to build societies where differences were not only tolerated, but respected and embraced.

As one of the countries most vulnerable to external shocks, Tonga called for unprecedented action and cooperation on climate change, which was threatening peaceful coexistence. Other threats included acts of aggression, terrorism and systemic inequality. Free and fair elections, the rule of law, transparency and accountability were essential to develop a society free of racism, xenophobia and other forms of discrimination and intolerance. An ongoing shift in attitude and the development of legal frameworks to promote peace and stability, economic prosperity and sustainable development were required.

The proliferation of fake news, hate speech and misinformation undermined democracy and due process and served to promote further intolerance, and parliaments must not allow it to continue. Mobilization of youth could help bring about a change of attitude towards intolerance and he hoped that the current Assembly would generate further political will in that regard.

Ms. E. Bias (Mozambique) said that she welcomed the IPU's commitment to promoting cohesion and inclusion in striving for peace and cooperation among peoples, which was essential for social and economic development and unity. Recalling the Quebec City Declaration on citizenship, identity and linguistic and cultural diversity in a globalized world adopted at the 127th IPU Assembly, she said that IPU Members remained convinced that it was possible for people to coexist despite their differences.

Her country had developed actions aimed at promoting patriotic awareness and citizenship in order to preserve national unity and peace, consolidate democracy and combat social inequalities and poverty. However, the terrorist actions in the Cabo Delgado province since 2017 had caused thousands of deaths and the displacement of thousands of people, mainly women and children. She called for regional and international cooperation to eradicate terrorism, which was a global phenomenon that threatened peace and stability worldwide. As a current non-permanent member of the Security Council, her country was guided by the desire to promote dialogue, peace and international security.

As the national guardians of peace, parliamentarians should encourage all individuals to fully enjoy their human rights. They should pass laws to minimize the factors causing fractures in social cohesion and harmony and encourage the public to participate actively in debates on draft laws, as her country had done.

Mr. H.B.A. Al-Ghanim (Qatar) said that today's world was unstable. The multiple conflicts, exacerbation of tensions and dissemination of hate speech were making it difficult to achieve peaceful coexistence and reduce violence in communities. The occupation of Palestine had led to much of the tension and violence in the Middle East. The international community had not incriminated the occupying power, whose senior officials continued to call for violence against Palestine, and he hoped that measures would be taken to put an end to the acts perpetrated against the Palestinian people.

Qatar was making significant efforts to combat intolerance and violence and promote a culture of tolerance, and had undertaken a number of initiatives to foster dialogue between different cultures. Parliamentarians had a responsibility to adopt legislation to preserve the social fabric, combat intolerance and promote peace and coexistence. He called for support for the emergency item proposed by Qatar on criminalizing contempt for religions and the spreading of hatred, and promoting coexistence, tolerance, peace and international security.

Mr. M. Abdou (Comoros) said that history had shown that conflicts did not resolve problems, but simply caused death and destruction, and that they came to an end through negotiation. There could be no justification for genocide, the massacre of civilian populations or terrorist attacks and parliamentarians should be fostering a culture of peace. They should mobilize resources and share experience to eliminate the scourge of war and conflict and alleviate the suffering of populations. Efforts should be focused more on conflict prevention, mediation and fighting intolerance and discrimination; political decision-makers, members of civil society and religious leaders should be involved.

Under the leadership of the Head of State, the cycle of instability that had plagued Comoros since independence in 1975 had been broken in 1999 and efforts had since been focused on securing the country's development. Parliaments should use all the tools at their disposal to promote peace and fight intolerance and all forms of discrimination.

Ms. T. Narbaeva (Uzbekistan) said that, because of economic uncertainties and the political situation, peaceful coexistence was threatened and discrimination was growing. According to the Global Peace Index 2022, peacefulness had declined to its lowest level in 15 years. Countries were facing difficult challenges, and inclusive societies were essential if the key principle of the 2030 Agenda for Sustainable Development of leaving no one behind was to be achieved.

Uzbekistan's development strategy for 2022-2026 was being implemented. A particular focus was on human capital, which was essential for inclusive growth. Access to education and health care was provided, special measures were in place for persons with disabilities, and the principles of the United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities were being respected. Other priorities included the reduction of poverty, inclusive socioeconomic development and the maintenance of peace and good neighbourly relations in Central Asia.

Different approaches should be considered in building cooperation to achieve the Sustainable Development Goals, including efforts to improve the legislative base and build dialogue and mutual respect with representatives of different religions and tolerance among young people.

Mr. D.J. Ghimire (Nepal) said that the Universal Declaration of Human Rights recognized the inherent dignity and equal and inalienable rights of all members of the human family as the foundation of freedom, justice and peace in the world. As a multi-ethnic, multilingual and multicultural country, Nepal was committed to preserving and promoting cohesiveness, solidarity, tolerance and goodwill. The 2015 Constitution embodied the principles of inclusiveness and provided for the participation of all sections of society, and women's participation in the federal Parliament currently stood at 34%. By adhering to the principles enshrined in the United Nations Charter, the Constitution also laid the foundation for balanced and independent foreign policy and diplomacy, allowing Nepal to remain an advocate of peace and coexistence.

While information was more easily and more widely accessible today than ever before, the proliferation of misinformation and hate speech was making the promotion of peaceful coexistence and the fight against intolerance challenging. The IPU had always made cohesiveness and inclusion a key element of its work and he pledged the support of Nepal's parliamentarians to peaceful coexistence and to the establishment of equitable and inclusive societies.

Ms. J.N. Kumba (South Sudan) said that the world was becoming more divided and less tolerant and efforts must be made to promote peaceful coexistence and inclusive societies. Violence against women and girls was increasing, and during a recent pilgrimage to South Sudan, His Holiness Pope Francis had called for protection and respect for women.

Most of the conflicts in the world had resulted from intolerance and exclusion, including religious, cultural and political differences and marginalization. Application of legal provisions providing for the respect and promotion of human rights, democratic principles and the rule of law remained challenging in some nations. The legacy of a lengthy war in her country manifested itself through underdevelopment, gender and economic inequality, and high levels of illiteracy. However, the people of South Sudan were striving to create a united country and the Parliament reflected its diversity as a multi-ethnic, multicultural, multilingual and multi-religious country. The Transitional National Legislative Assembly was composed of different political bodies. Young people, women and persons with special needs were working at all levels of government to ensure that the peace agreement was fully implemented and to rebuild the social fabric destroyed by the war.

South Sudan's foreign policy supported friendly neighbourliness and her country had played a role in mediating peace and bringing stability to the people of Sudan. It had also contributed to regional peacekeeping forces to address the conflict in the Democratic Republic of the Congo.

In order to promote peaceful coexistence, parliamentarians must uphold laws promoting the respect of human rights, including the rights of women and girls, inclusivity and gender equity. They could also learn from and replicate good practices, mechanisms and strategies used by other countries.

Mr. S. Ghobash (United Arab Emirates) said that conflicts were no longer limited to one country or region and their impact was felt by all, including in areas such as food security. Countries must work together to tackle economic, social and environmental crises and combat climate change, and his country looked forward to hosting the twenty-eighth session of the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change (COP28) later in the year.

The shift to the digital era had been faster than any other change in history and had opened up a gulf between the haves and have nots. In order to develop a world in which all shared responsibilities, peaceful coexistence and tolerance were essential. At the national level, parliamentarians must bring in the requisite legislation to guarantee justice and equality for all members of society, criminalize intolerance and hate speech and address the impact of climate change to ensure sustainable development for all. At the international level, the values of peaceful coexistence and tolerance should be defined. Intolerance and terrorism should be identified as clear red lines.

Mr. G.D. Ndabirabe (Burundi) said that the political parties represented by parliamentarians must respect the principles of peaceful coexistence and tolerance. A major challenge, however, was to ensure that peaceful coexistence became a reality. Parliamentarians must not fail to speak the truth; they should support the sovereignty of their States more and discourage outside influences. Parliamentarians must also foster stronger exchanges at the subregional, regional and international levels and avoid action that could foster instability and insecurity between countries. Efforts should also be made to remove elements that could stigmatize or hurt others.

Item 2 of the agenda

Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda
(A/146/2-P.1-rev, P.2, P.3, P.4, P.5 and P.6)

The IPU President took the Chair.

The IPU President said that the Secretariat had received six proposals for the emergency item. In the order in which they were received, these were:

- Argentina: *The urgent need to combat violence against women in politics, particularly in light of the proliferation of hate speech, fake news and violent incidents*.
- Qatar: *Criminalizing contempt for religions and the spreading of hatred, and promoting coexistence, tolerance, peace and international security*.
- Argentina, Chile, Germany, Netherlands and Ukraine, with the support of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC) and the Twelve Plus Group: *Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children*.
- Indonesia: *Combating Islamophobia, fighting intolerance, eliminating racial discrimination, and promoting peaceful coexistence among peoples and regions*.
- African Group: *Creation of a global fund for countries vulnerable to natural disasters to address loss and damage from climate change*.
- Democratic Republic of the Congo: *Call for urgent action to stop aggression, occupation and massive human rights violations in the Democratic Republic of the Congo in order to preserve its sovereignty and territorial integrity*.

He reminded participants that the sponsor would be invited to introduce each proposal and that one speaker could present a contrary opinion.

The Secretary General said that the Steering Committee had considered the proposals and had decided that all six complied with Rule 11.2 of the Rules of the Assembly. He explained the procedure for examining and adopting the emergency item with reference to Rules 11.1, 11.2 and 12.

Ms. S. Sapag (Argentina) presented her Parliament's proposal entitled *The urgent need to combat violence against women in politics, particularly in light of the proliferation of hate speech, fake news and violent incidents*. Drawing attention to the recent assassination attempt against the Vice-President of Argentina, Ms. Cristina Fernández de Kirchner, an assassination attempt against the Vice-President of Colombia and the murder of a Bolivian councillor, she said that parliamentarians must not remain silent. Such attacks against female political figures who were seeking to improve the well-being of their populations constituted an attack against democracy. The proliferation of hate speech, fake news and violent incidents against women in politics was undermining the political influence of women and their full participation in public life.

The IPU President noted that no delegate wished to present a contrary opinion.

Mr. H.B.A. Al-Ghanim (Qatar) presented his Parliament's proposal *Criminalizing contempt for religions and the spreading of hatred, and promoting coexistence, tolerance, peace and international security*. Attacks against holy sites and places of worship around the world were increasing and being accompanied by an alarming rise in violent extremism and hatred. Although such attacks were deplorable and posed a serious threat to social cohesion and peaceful coexistence, some countries were using freedom of expression as a pretext and justification for them.

Parliamentarians had a huge responsibility to preserve peace and social cohesion, fight tolerance and combat hatred. The right to freedom of religion and belief was a fundamental human right and parliamentarians must adopt a firm and clear stance to curb contempt for religions.

The IPU President noted that no delegate wished to present a contrary opinion.

Mr. J.M.R. Edwards (Chile), speaking on behalf of his own country and also on behalf of Argentina, Germany, Netherlands and Ukraine, with the support of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC) and the Twelve Plus Group, introduced the proposal entitled *Raising awareness*

and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children. Three times more people than a decade ago were living under a declared humanitarian crisis, including as a result of climate change. Many such crises were underreported and long forgotten. The proposal sought to raise awareness and call for action on all humanitarian crises on an equal footing.

Ms. L. Crexell (Argentina) added that the proposal called for strengthened humanitarian assistance for women and children who were among the most vulnerable members of society and at greater risk of economic difficulties, violence and discrimination.

The IPU President noted that the delegates of the Islamic Republic of Iran, Peru, the Russian Federation, South Africa and Yemen had indicated that they wished to take the floor. They were free to do so on a point of order. However, according to Rule 12 of the Rules of the Assembly, only one speaker could present a contrary opinion.

Mr. S.S. Al Barkani (Yemen), speaking on a point of order, asked whether an IPU Member could present more than one proposal for an emergency item.

The Secretary General said that there was nothing in the Rules of the IPU to prohibit any country from presenting more than one proposal for an emergency item. The two proposals submitted by Argentina were therefore admissible.

Mr. K. Kosachev (Russian Federation) said that he did not object to the topic *per se* but was concerned about the limited number of countries listed in the title. Many other countries were experiencing serious humanitarian crises, including Cuba and the Bolivarian Republic of Venezuela, which were subject to sanctions by the United States of America, and Iraq and Libya, which had been bombed by countries of the North Atlantic Treaty Organization. Mentioning selected countries would unavoidably politicize a very serious topic and he therefore was not in favour of the proposal as it was presented.

Mr. F. Zon (Indonesia) drew attention to the proposal entitled *Combating Islamophobia, fighting intolerance, eliminating racial discrimination, and promoting peaceful coexistence among peoples and religions*. The Indonesian delegation had decided to withdraw its proposal since its important message was reflected in the proposal put forward by the delegation of Qatar.

The IPU President said that a contrary opinion would not be presented given that the proposal of Indonesia had been withdrawn.

Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania) presented the proposal of the African Group entitled *Creation of a global fund for countries vulnerable to natural disasters to address loss and damage from climate change*. Responses to natural disasters were currently fragmented, uncoordinated and often came with conditionalities. There was therefore an urgent need to put in place strategies to support vulnerable countries affected by natural and climate-related disasters, which were threatening human existence.

Noting the merits of some of the other emergency items proposed, she said that the IPU Statutes and Rules should be changed to allow more than one emergency item to be added to the Assembly agenda. A clear deadline for submission should be set so that all geopolitical groups could have sufficient time to consider all emergency items.

The IPU President noted that no delegate wished to present a contrary opinion.

Mr. A. Mbata Betukumesu Mangu (Democratic Republic of the Congo) presented his Parliament's proposal entitled *Call for urgent action to stop aggression, occupation and massive human rights violations in the Democratic Republic of the Congo in order to preserve its sovereignty and territorial integrity*. The crisis in the Democratic Republic of the Congo, which was the result of armed conflict, occupation and aggression by a neighbouring country, was the most serious on the African continent. More than 10 million people had died and thousands more had been forcibly displaced. Recalling the findings of the Group of Experts, established pursuant to United Nations Security Council resolution 1533 (2004), on Rwanda's support to the March 23 Movement (M23), he

urged parliamentarians to show solidarity with the people of the Democratic Republic of the Congo by adopting a resolution calling for an end to the aggression, occupation and massive human rights violations.

Ms. E. Nyirasafari (Rwanda), speaking against the proposal, said that the proposal from the Democratic Republic of the Congo sought to distract the Assembly from the real cause of the continued conflict in the east of the country and its impact on the security of neighbouring states, including Rwanda. With more than 120 armed groups operating in the Democratic Republic of the Congo, the government of that country needed to take full responsibility for its internal problems instead of continuing to scapegoat Rwanda. It should prioritize a political solution rather than pursuing a military option, which would only lead to further suffering and aggravate ethnic tensions. There could not be a lasting peace without the neutralization of the Democratic Forces for the Liberation of Rwanda (FDLR), which was still active in the Democratic Republic of the Congo.

The Secretary General said that the Assembly would now proceed to a vote by roll call on the five proposals that remained. He explained the voting procedure.

A vote by roll call was taken.

With 393 votes in favour, 727 against and 373 abstentions, the request submitted by the delegation of Argentina failed to obtain the required two-thirds majority of the votes cast and was therefore rejected.

With 756 votes in favour, 444 against and 293 abstentions, the request submitted by the delegation of Qatar failed to obtain the required two-thirds majority of the votes cast and was therefore rejected.

With 817 votes in favour, 317 against and 358 abstentions, the request submitted by the delegations of Argentina, Chile, Germany, Netherlands and Ukraine, with the support of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC) and the Twelve Plus Group obtained the required two-thirds majority of the votes cast.

With 535 votes in favour, 640 against and 318 abstentions, the request submitted by the African Group failed to obtain the required two-thirds majority of the votes cast and was therefore rejected.

With 88 votes in favour, 705 against and 700 abstentions, the request submitted by the delegation of the Democratic Republic of the Congo failed to obtain the required two-thirds majority of the votes cast and was therefore rejected.

Having obtained the required two-thirds majority and the largest number of positive votes cast, the request submitted by the delegations of Argentina, Chile, Germany, Netherlands and Ukraine, with the support of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC) and the Twelve Plus Group was added to the agenda of the Assembly.

Ms. M.d.C. Alva Prieto (Peru) called for a minute of silence in memory of the former Afghan member of parliament, Ms. Mursal Nabizada, who had been shot dead in Kabul in January.

A moment of silence was held in memory of Ms. Mursal Nabizada from Afghanistan, Mr. Yakup Tas, the Turkish member of parliament who had died in the recent earthquake in Türkiye, and Ms. Ivonne Passada, Speaker of the House of Representatives of Uruguay and Vice-President of the Uruguay IPU Group who had just passed away.

The sitting rose at 19:30.

Final Agenda

1. Election of the President of the 146th Assembly

2. Consideration of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda

3. General Debate on the theme *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*

4. Special accountability segment on the implementation of IPU resolutions and other decisions

5. Cybercrimes: The new *risks to global security*
(Standing Committee on Peace and International Security)

6. *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*
(Standing Committee on Sustainable Development)

7. Reports of the Standing Committees

8. Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development for the 148th Assembly and appointment of the co-Rapporteurs

9. Emergency item: *Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children*

Emergency item entitled *Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children*

SITTING OF MONDAY, 13 MARCH 2023

(Morning)

The sitting was called to order at 9 a.m. with Ms. N.N. Mapisa-Nqakula, Speaker of the National Assembly of South Africa, in the Chair.

Item 9 of the agenda

Plenary debate on the emergency item *Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children*
(A/146/2-P.3)

The Chair invited delegates to voice their views regarding the emergency item.

Ms. R. Mirza (Syrian Arab Republic) said that the voice of peace, love and development must be heard. Parliamentarians were encouraged to raise awareness, promote education, foster gender equality, encourage openness and reject all forms of intolerance and violence. Doing so would help empower men and women alike, reduce humanitarian crises and strengthen peaceful coexistence.

Ms. T. Vardanyan (Armenia) said that parliamentarians should feel responsible for the suffering and loss experienced by regular people – especially women, children and the elderly – as a result of war, climate change and other disasters. Not only was it paramount to address large-scale crises but also smaller-scale ones, such as the crisis in Nagorno-Karabakh. Azerbaijan had recently closed off the Lachin corridor, leaving approximately 120,000 ethnic Armenians of Nagorno-Karabakh, including around 30,000 children, without access to essential goods and services. The humanitarian aid delivered by the Red Cross and other peacekeepers had not met demand, and disruptions to the supply of electricity and gas had created extreme hardship. Azerbaijan continued to keep the corridor closed despite calls from the international community for it to be reopened.

According to Azerbaijan, the Armenians of Nagorno-Karabakh enjoyed all the rights and freedoms of the citizens of Azerbaijan. The country, however, had scored very low (9 out of 100) in the 2023 edition of the *Freedom in the World* report showing that it was not able to guarantee the rights and freedoms of its own citizens, let alone those of Armenians. In addition, Azerbaijan's calls to facilitate the mass deportation of Armenians could not be interpreted as anything but a State policy of ethnic cleansing. The illegal blockade of the Lachin corridor, the hostage-taking of Armenians and frequent aggression of Azerbaijani armed forces demonstrated the urgent need for an international presence within Nagorno-Karabakh.

Ms. S. Matos (Portugal) said that migratory movements occurred for many different reasons but were mostly down to terrorism and natural disasters. International cooperation was essential to mitigate the suffering of migrants as well as to support receiving countries which were struggling to cope.

Migration policies could and should add value to receiving countries. In Portugal, migrants contributed to the labour force, to the social security system and to democracy. That said, the human rights and dignity of all people, especially the most vulnerable such as women and children, must be defended regardless of whether they brought value or not. It was impossible to ignore that women and children were more likely than others to be exposed to violence and sexual exploitation.

Those suffering from humanitarian crises were the same as everyone else. Anyone could be in their position. It was therefore important to offer them support.

Mr. A.A. Paredes Gonzales (Peru) said that, to create peaceful and inclusive societies, parliamentarians must address the many different crises occurring around the world, which meant fighting discrimination and exclusion. Peru would do all that it could to achieve peace. Society could not go on dehumanizing people and remaining indifferent to discrimination. As a means of prevention, it was important to teach compassion in schools.

The Chair said that, under Rule 16 of the Rules of the Standing Committees, the composition of the drafting committee for the emergency item should take into account equitable geographical distribution and political and gender balance. The number of members should not exceed 11.

Ms. A. Shkrum (Ukraine) said that people did not truly appreciate peace until it had been taken away from them. Before 2022, she could never have imagined having to wake up to sirens every day and to vote in Parliament under shelling. Currently, however, that was her reality. Despite numerous United Nations and IPU resolutions, the Russian Federation had continued to attack Ukraine. Since the 145th IPU Assembly in October 2022, it had killed 41 more children, launched 1,327 missiles against civilians, and destroyed 10,000 houses. In addition, more than 16,000 Ukrainian children had been stolen from their parents and forcibly displaced to the Russian Federation with no guarantee of return. Those kinds of crimes could not be tolerated. She called on parliamentarians to adopt the emergency item resolution, put a stop to humanitarian crises all over the world, including in Ukraine, and punish all aggressors.

Ms. V. Walters (New Zealand) supported the comments made by Ukraine. The scale of humanitarian crises across the globe was significant. Because of the Russian aggression, millions of Ukrainians had poured into neighbouring countries in search of safety while others were hiding underground, sheltering from bombs. Homes, schools, hospitals and other critical civilian infrastructure had been destroyed and entire cities heavily damaged. In Afghanistan, almost all Afghans were facing dangerous humanitarian hardships, struggling to obtain food, health care and financial resources, with women and girls particularly affected. Under Taliban policies, women had been barred from most paid jobs which had been devastating for households where women were the sole or main earners. In Myanmar, the military had created a perpetual human rights crisis.

It was important to acknowledge the scale of the above crises and consider how best to respond. Root causes must also be addressed. She urged the drafting committee to look back at the resolutions passed at the 144th and 145th IPU Assemblies when preparing the final draft of the current emergency item resolution.

Mr. K. Kosachev (Russian Federation) said that the topic of the emergency item had been politicized by the delegate of Ukraine. The situation in Ukraine was a civil war that had not started in 2022, but in 2014 following an unconstitutional change of power opposed by a large part of the Ukrainian population. More than 14,000 civilians, including 200 children, had been killed since the start of the civil war in 2014. The Russian Federation had done its best to restore peace and stability in Ukraine, including by contributing to the Minsk agreements. Unfortunately, Ukraine had never been willing to fulfil its commitments under the Minsk agreements and neither had other signatories, such as France and Germany. Ukraine was instead planning military operations against its own people.

The Ombudsman for Human Rights in Ukraine, Ms. Denisova, had been spreading lies about the mass rape of women and deportation of children by the Russian Federation but had been forced to resign due to the lack of evidence surrounding her claims. The delegation of Ukraine to the IPU also continued to spread disinformation. It was Ukraine that was blocking a peaceful resolution of the war.

Mr. R. Fogiel (Poland) said that the lies told by the delegate of the Russian Federation were disgraceful. He urged the Russian delegation to acknowledge the barbaric truth of what its country was doing in Ukraine. It was, however, true that the crisis in Ukraine had not started in 2022. It had started in 2014 when Russia had illegally annexed Crimea, in 2008 when Russia had attacked Georgia and in the 1940s when Russia had enslaved and murdered Poles.

Mr. F. Marchand (France), raising a point of order, said that it was a lie, and even a defamatory statement, to suggest that France had never wished to fulfil its commitments under the Minsk agreements. The delegate of the Russian Federation must officially apologize for his remark. France, like many other European countries, had done its utmost to engage in a constructive dialogue with the Russian Federation. He wished to endorse the comments made by the other delegates, particularly the delegate of Ukraine. The denial of reality by the Russian Federation was very impressive: it was an attempt to completely rewrite history. The situation in Ukraine was not a civil war but a clear-cut aggression and attempted annexation which must be totally and definitively denounced.

The Chair reminded delegates that the topic of discussion was humanitarian crisis, not the war in Ukraine.

Mr. F. Shivambu (South Africa) said that the emergency items for the previous two Assemblies were on the war in Ukraine. Today's debate was meant to be on the many different humanitarian crises occurring globally, including in Afghanistan and Yemen, but was shifting yet again to the war in Ukraine. Western European countries, who were historically associated with colonialism and repression, were imposing their own agenda on the entire world and showing complete disregard for the issues affecting other regions. It was completely unacceptable.

Mr. G. Silberschmidt (Director, Health and Multilateral Partnerships, World Health Organization (WHO)) welcomed the focus of the resolution on humanitarian crises around the world. WHO was present on the ground in every one of the crises mentioned in the resolution and in many others. It played an important role in supporting local authorities to provide health care to affected populations, particularly women and children. WHO would soon hold a meeting with national public health institutes to discuss its emergency response to such crises. It worked with people on both sides of a conflict putting health at the forefront. There was also a WHO initiative on health for peace which used health to bridge political divides. The resolution should refer to the work carried out jointly by the IPU and WHO on health.

Mr. J.M.R. Edwards Silva (Chile), co-author of the emergency item proposal, said that the tone expressed by the delegate of Syria was exactly the tone that would be reflected in the resolution. Given that the resolution was concerned with all humanitarian crises, he was happy to include a reference to the situation of Armenians. He agreed with the delegate of Portugal on the need to address the rights of women and children, particularly those who had been forcibly displaced. In response to the delegate of Peru, the resolution referred to many different crises but could be amended to include more. He expressed his heart-felt sympathies to the people of Ukraine who were suffering as a result of the unprovoked Russian aggression. WHO deserved recognition for its work in many different crisis situations and was encouraged to provide inputs to the drafting committee. As suggested by the delegate of New Zealand, the drafting committee would take into account the resolutions passed at previous Assemblies.

Responding to the delegate of the Russian Federation, he said that the resolution had not in any way been politicized. The humanitarian crisis in Ukraine could be easily resolved if the Russian Federation stopped bombing the country. He reminded the delegate of South Africa that the main authors of the resolution, Chile and Argentina, had also been colonized. That fact, however, did not prevent them from recognizing the existence of humanitarian crises around the world. The aim of the resolution was to signal to the millions of people suffering that they had not been forgotten. All people must be taken care of regardless of religion, race or gender.

Mr. J. Atsma (Netherlands) fully supported the emergency item and echoed the words of the delegate of New Zealand. The remarks made by the delegate of the Russian Federation were unacceptable.

Ms. S. Mikayilova (Azerbaijan) wished to object to the statement made by the delegate of Armenia. The Lachin corridor was open for deliveries and was being used for humanitarian purposes. Dozens of vehicles passed along every day under the control of Russian peacekeepers. In addition, Azerbaijan was facing a humanitarian crisis caused by mines planted by Armenia. Approximately 300 people had been killed and over 1 million people had been expelled from their homes as a result. She called on Armenia not to aggravate the situation and to stop using the Lachin corridor for the illegal transportation of weapons.

Item 3 of the agenda
(continued)

General Debate on the theme *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*
(A/146/3-Inf.1)

Ms. E. Nyirasafari, Vice President of the Senate of Rwanda, took the Chair.

Mr. M. Dick (Australia) said that Australia was a vibrant and multicultural country with a proud first nations heritage dating back 65,000 years. Its rich cultural and linguistic diversity was central to the country's unique national identity.

In Australia, there was an expectation of equal opportunity which meant treating people without discrimination. Australia was a founding member of the United Nations and an original signatory to the Universal Declaration of Human Rights. Inclusivity should be promoted across a number of levels: through legislation and policy as well as in society amongst the people.

Social and economic inequalities, experiences of discrimination and concerns about national and global issues were undeniably linked to social cohesion. In Australia, trust in government and democracy remained high. Trust was driven by accountability, responsiveness and reliability of government institutions and was closely tied to citizen satisfaction with democracy.

He drew attention to the trend by which people were deliberately disseminating false information. Research suggested that false information could shape hateful extremist beliefs and behaviours. Violent extremism had no place in Australia or the world. Australia's approach to countering violent extremism comprised of four key activities: (1) building strength in diversity and social participation; (2) ensuring early intervention, disengagement and reintegration; (3) engaging in targeted work with vulnerable communities and institutions; and (4) addressing terrorist propaganda online. To maintain social resilience, it was important that people online could identify extremist behaviours and misinformation.

One of the most important ways in which the Australian Parliament promoted cooperation was through parliamentary friendship groups. There were over 100 groups whose focus ranged from health, transport safety and housing to cultural diversity.

Australia's current Parliament was the most ethnically and culturally diverse in the country's history. Having a diverse Parliament which better reflected society added legitimacy to its democratic processes. It enabled Parliament to provide greater scrutiny and better respond to the experiences, needs, views and aspirations of the community. It also encouraged engagement which reduced the likelihood of extremism. All of the above elements were what drove peaceful coexistence and inclusive democracy in Australia.

Mr. H. Gibaly (Egypt) said that diversity enriched lives but also posed challenges to peaceful coexistence. Egypt was doing its utmost to build peace and reject intolerance and had established an observatory with that very objective. It supported the rights of all citizens without discrimination and had enshrined the right to religious freedom, be it Christian, Jewish or Muslim, in the Constitution. It was also working with the Vatican and the Church to fight the discourse of intolerance both nationally and internationally. Promoting peaceful coexistence required the concerted efforts of all. It was only through peace that prosperity and security would prevail.

Ms. N.B.K. Mutti (Zambia) said that inclusive societies were key to peaceful coexistence. As such, it was critical for leaders to embrace ethnic, cultural and religious diversity. She had witnessed first-hand the devastating impact of intolerance on her continent, including death, displacement and socioeconomic hardship. Women and children had been particularly affected. There was an urgent need to address intolerance with the involvement of all stakeholders. Measures that could be undertaken included: (1) introducing policies that reduced inequalities; (2) facilitating interpersonal healing; and (3) promoting ideologies that built on communal identities. Parliaments must spearhead the fight against intolerance through their legislative, oversight and representative functions.

Zambia was very diverse in terms of tribes and ethnic groups but remained a model of peace and stability. Some degree of intolerance and exclusion did, however, exist which had resulted in conflicts over political leadership, land and boundary issues as well as over poverty and inequality. The President was required to report to the National Assembly every year regarding the progress made towards addressing those challenges.

The Zambian Parliament played a critical role in promoting peaceful coexistence and inclusivity. It had passed laws promoting gender equity, minority protection and equal employment opportunities as well as laws to eliminate cybercrime and electoral violence. The Parliament strived to lead by example by practising inclusiveness and peaceful coexistence within its institutions. Parliamentarians of different genders, ages, ethnicities, occupations and educational backgrounds took part in committees and other engagements. A number of parliamentary caucuses had been set up with the aim of fighting intolerance, including the caucus on the rights of people with disabilities. In addition, the International Association of Parliamentarians for Peace (Zambia Chapter) was working to promote a culture of peace through education, sports, arts and media.

Parliamentarians should be at the heart of the fight against intolerance. They were encouraged to work more closely with their citizens without discrimination.

Ms. C. Gotani Hara (Malawi) said that parliamentarians had a key responsibility to foster unity and coexistence among the people they represented. Peaceful coexistence and inclusiveness were essential to preventing conflict, displacement, socioeconomic disruption, death and political violence. It was important to integrate cultural, religious, political and socioeconomic diversity.

An inclusive society was a society that provided equal opportunities to all people regardless of race, gender, class, generation or geography. It was also one that promoted tolerance. Intolerance was sometimes attributed to ignorance and fear, including fear of the unknown. It caused permanent separation between groups and could eventually lead to violence.

In Malawi, the most common form of intolerance was violence against the elderly, especially elderly women, who had reported abuse, mistreatment, insults and even stoning. Sexism was also present in politics with women's role in development completely underappreciated. Equally, intolerance sometimes led to clashes between people of different political affiliations. There had been many demonstrations over the past 15 years in Malawi owing to a lack of inclusivity in the political environment. The role of parliament was key in resolving those situations.

Some common drivers of intolerance in Malawi were unemployment, poverty, hunger as well as social media. Indeed, the unemployment rate in Malawi was expected to reach 7.4% with young people heavily affected and discriminated against. Widespread poverty and hunger shifted people's focus towards their immediate needs which exacerbated intolerance. Social media was full of online hate speech and cyberbullying. Malawi granted people freedom of speech under its Constitution but had recently amended its Penal Code to curb misuse of social media.

To create peaceful coexistence, it was necessary to have a well-functioning government with all three branches of power working together. It was the role of the legislature to enact laws in the best interests of the citizens, the role of the judiciary to interpret them, and the role of the executive to ensure their proper implementation. Equal distribution of resources was also important. Parliaments must introduce relevant socioeconomic policies that promoted equal distribution of resources and monitor their implementation.

Mr. S.S. Al Barkani (Yemen) said that peaceful coexistence was a pillar of stability and should be based on the fulfilment of rights, such as freedom of expression, belief and religion as well as equal participation of women. Relations between countries should be governed by mutual respect.

The Islamic Republic of Iran was undermining peaceful coexistence in the Arab world by violently imposing its religion and culture on countries like Yemen with the aim of erasing their entire existence. Parliamentarians, journalists, women and children had been victims of the violence perpetrated by the Islamic Republic of Iran. However, the Islamic Republic of Iran did not stop at the Arab world. It was also imposing its presence in Western Asia, Africa, the Mediterranean, the Arabian Gulf and the Red Sea. Its actions could be described as nothing other than an invasion. It was seizing regional resources, dominating regional and international policy and taking advantage of politics to infiltrate the region, including the situation in Palestine. The Islamic Republic of Iran's intention was to dominate the Islamic world. It posed an existential threat to all countries in the Middle East.

Peaceful coexistence was vital to protect people's future. All countries must join forces to promote diversity and combat intolerance.

Mr. J.F.N. Mudenda (Zimbabwe) drew attention to the United Nations Year for Tolerance which had been in 1995. The year had coincided with the golden jubilee of the United Nations – an opportune moment to reflect on the historical events that had preceded the organization's formation. They were events characterized by the denial of dignity, equality and mutual respect. Equally, he drew attention to United Nations General Assembly resolution 61/271 which called on Member States to secure a culture of peace, tolerance, understanding and non-violence. Parliaments under the umbrella of the IPU must strive for diplomacy and dialogue with a view to achieving peaceful coexistence.

The Universal Declaration of Human Rights was unequivocal in its proclamation that the foundation of peaceful and inclusive societies rested on the promotion of the inalienable rights of humankind regardless of race, creed, political affiliation, gender and sexual orientation. While progress had been made towards justice, peace and harmony, recent history showed the archetypal banality of those efforts.

Societies continued to face many challenges in their endeavours to coexist peacefully, including climatic shocks, earthquakes and the COVID-19 pandemic. The situation had been exacerbated by the adverse ripple effects of the Russia-Ukraine war which had destabilized global economies. Peaceful coexistence, inclusive and tolerant societies were essential to mitigating global challenges.

Parliaments must formulate laws and policies that deconstructed the barriers to peaceful coexistence, inclusivity and tolerance. They must ratify and domesticate all relevant multilateral agreements and pass national budgets that supported low-income households, gender equality, youth

development and disability empowerment. They must be the voice of the voiceless and promote inclusive democracy. They must exercise oversight over the executive ensuring that it operated in a non-partisan manner. In doing so, parliaments would be eloquently fulfilling the Sustainable Development Goals (SDGs), particularly SDG 16 which aimed to establish peaceful coexistence, equitable justice, accountability and inclusive institutions at all levels of governance. The African philosophy of *Ubuntu,* meaning "I am because you are", was a good guiding principle.

Ms. C. Gotani Hara, Speaker of the National Assembly of Malawi, took the Chair.

Ms. S.S. Chaudhury (Bangladesh) said that, despite aspirations for peace, justice, freedom and harmony, the world was engulfed in endless wars, conflict and violence. Peace was undermined by factors such as nationalism, authoritarianism, racism, populism, protectionism and militarism. Inclusiveness was an essential prerequisite for peace and harmony. Peace, respect for human rights and human dignity could be instilled by promoting equality and non-discrimination.

Bangladesh had time and again stood firm against all forms of discrimination. Its Constitution safeguarded the equality of all citizens irrespective of religion, race, caste, gender or place of birth. As a State party to the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, Bangladesh supported the comprehensive implementation of the Durban Declaration and Programme of Action. Historically, communal harmony was a significant trait of Bangladeshi society which was built on the values of peace, pluralism, democracy, freedom, liberalism, gender equality and development.

An inclusive society was one that went beyond differences of race, gender, class, generation and geography to ensure inclusion, equality of opportunity and space for all citizens. It was one that aimed to build trust between people from diverse backgrounds, encouraging them to coexist peacefully by solving issues without conflict or violence. The idea was to get people to work together towards a common purpose while still allowing them to pursue their own interests. It was important to create a vision based on collective values such as inclusion, diversity, tolerance and empowerment.

Parliamentarians were the centrepiece of a parliamentary democracy responsible for representing the voice, aspirations and will of the people. They had powerful tools at their disposal to bring about positive and transformative change.

The following measures must be taken to build peaceful coexistence and inclusive societies: (1) reduce inequalities through promotion of democracy, the rule of law and tolerance; (2) eliminate and amend laws that bred discrimination; (3) provide legislative and policy support to vulnerable groups; (4) address mindsets and stereotypical thinking; (5) bridge poverty gaps; and (6) instill core values through education. By applying concerted efforts, it was possible to build a tolerant, equitable, peaceful and inclusive world for all.

Mr. A. Frick (Liechtenstein) said that it was important to curb the trend of rising intolerance and discrimination around the world. To do so, parliamentarians must implement the SDGs, including SDG 16 on peaceful and inclusive societies. Liechtenstein had been promoting the SDGs nationally and internationally. The SDGs were front and centre of all parliamentary debates in Liechtenstein and every proposal was required to include an SDG impact report. In addition, Liechtenstein's total expenditure on official development assistance had risen by 13%. Not only had his Parliament increased the international humanitarian cooperation and development budget but had also approved supplementary budgets in light of the staggering increase in demand due to the COVID-19 pandemic and the Russian aggression against Ukraine.

During its upcoming Council of Europe presidency, Liechtenstein would do its utmost to uphold and strengthen human rights, democracy and the rule of law. It was also a strong supporter of the International Criminal Court and called on parliamentarians around the world to speak up in its favour. Respecting the international rules-based order must be a high priority. As such, he called for an immediate end to the Russian aggression against Ukraine. The Russian Federation must withdraw its armed forces from sovereign Ukrainian territory and be held fully accountable for its crimes. Liechtenstein would continue providing political and financial support to the people of Ukraine. Democracy, justice and the rule of law were the only ways to prevent atrocities.

Modern slavery was a human rights crisis which was often fuelled by discrimination and intolerance. It sadly generated huge profits amounting to US$ 150 billion each year. The number of people living in modern slavery had increased by over 10 million over the past decade despite international commitments to bring an end to the phenomenon. Liechtenstein would continue to prioritize efforts to eliminate modern slavery.

To overcome intolerance and build inclusive societies, there was a need for a comprehensive response that put the people first.

Mr. P. Katjavivi (Namibia) said that the Universal Declaration of Human Rights recognized the equal and inalienable rights of all individuals without discrimination. Societies that upheld those principles were more likely to be peaceful, cohesive and democratic. Promoting peaceful and inclusive societies was a critical aspect of the 2030 Agenda for Sustainable Development and part of the core mandate of the IPU. Parliamentary representatives played a vital role in promoting peaceful coexistence and inclusive societies.

Namibia was a diverse country with many different ethnic groups, languages and cultures. Its diversity should be used as a tool to build a more inclusive and tolerant society. To that end, the Parliament had passed several legislative interventions, including laws on employment equity, gender discrimination and domestic violence. It was committed to being more inclusive in its engagement with citizens taking their voices into account when developing policies and legislation. He stood ready to share best practices, identify key drivers to combat intolerance and develop comprehensive approaches.

Promoting peaceful coexistence and inclusive societies by fighting intolerance was essential for creating a more cohesive, democratic and resilient world. It was imperative that parliamentarians took the necessary steps to address those challenges. The commitment of the IPU to coherence and inclusion was an important step towards building a more peaceful and prosperous future for all.

Mr. K.H.N. Al Maawali (Oman) said that achieving development, progress and prosperity for all peoples and nations relied on just and open dialogue. It was only through dialogue that bridges could be built between cultures and civilizations.

Respect for diversity was an utmost priority for Oman. The country had a solid legal system that aimed to curb intolerance. It had achieved a good ranking in the Global Terrorism Index after having triumphed over terrorism and extremism. The triumph, however, did not happen overnight but after a long, strenuous effort involving many different institutions. The country had many strong laws that guaranteed the freedoms and rights of all religious groups. It also provided opportunities for learning foreign languages and harnessed media outlets to raise awareness about the importance of mutual respect and cohesion. A number of high-level conferences and events had also taken place in Oman on promoting tolerance and coexistence between different religions.

It was vital to say no to extremism in stronger terms than ever before, especially in the context of social media, which was being used to sow hatred between communities and cultures. It was the responsibility of parliamentarians to build bridges of understanding between peoples.

Mr. A.M. Diop (Senegal) said that many of the crises that had arisen over the past few years had been caused or exacerbated by intolerance or lack of dialogue. Peaceful coexistence came under threat as a result of fixed mindsets, sectarianism and a lack of empathy. Building an inclusive and harmonious society required parliaments to recognize the value of diversity, promote openness and foster mutual understanding.

Senegal had a long standing history of promoting peaceful coexistence regionally and internationally. The values of freedom, solidarity, diversity, non-discrimination, tolerance and inclusion were the cornerstones of the nation and clearly affirmed in the Constitution. The first President of Senegal, who had reigned for 20 years, had welcomed all religious confessions. His open approach aimed to enrich lives and promote prosperity.

Senegal had developed a national plan for gender equality and passed a law on parity aiming to ensure equal representation of men and women on electoral lists and in decision-making positions. Currently, the National Assembly had 89 men and 76 women.

Policies of exclusion and intolerance were disastrous for international peace and security. It was the responsibility of parliamentarians to be aware of the dangers of such policies but also to take measures against them. Parliamentarians must use education to fight exclusion and intolerance. Communication was also important. It was necessary to encourage open discussion, cultural diversity in the media and expression of different opinions. There was a need to have a strong legislative, regulatory and institutional framework as well as to bolster friendships between peoples by setting up cooperation programmes, issuing supportive resolutions and recommendations and carrying out awareness raising campaigns. The fight against intolerance called for concerted efforts by all stakeholders.

Mr. M.R. Rahmani (Afghanistan) said that the people of Afghanistan were under increased Taliban pressure for the second year in a row experiencing severe economic and social crises, discrimination, poverty and insecurity, as well as a lack of education and basic rights for women and girls. Although the Afghan Parliament had previously celebrated many significant achievements in areas such as sports, economy, education, freedom of speech, human rights, government and the military, it had unfortunately stopped functioning and was in serious need of establishing inter–parliamentary relations with other countries.

Afghanistan was composed of different ethnic groups all of which had played a valuable role in the building of modern Afghanistan. The participation of all ethnic groups was what contributed to a truly inclusive democratic system and should be considered an important principle of statehood. However, the current Taliban regime in Kabul did not respect inclusive democracy paying no attention to the needs or security of the Afghan people. Currently, around 125 Afghan parliamentarians were living in danger, as exemplified by the assassination of Ms. Mursal Nabizadeh. He called on delegates to consider how to evacuate them and save their lives.

The Taliban regime must be obliged to provide justice and security to the people, eradicate poverty, distribute humanitarian aid in an equitable manner and treat all Afghans without discrimination, including by providing basic rights to women and girls. It must give women and girls immediate access to schools and universities.

To solve the current crisis in Afghanistan, he suggested forming a global consensus on making Afghanistan a democratic and progressive system. It was important to engage in political dialogue and ensure that all ethnic groups had a share in the system.

Mr. A.C. Bundu (Sierra Leone) said that despite the rights and obligations enshrined in the Universal Declaration of Human Rights, the world was facing growing uncertainty and insecurity with rising injustice, discrimination, inequality and intolerance. Peaceful coexistence and inclusion must, therefore, remain at the top of the agenda. Nowhere was the lack of peace more conspicuous than in the areas of gender inequality and religious intolerance. Parliaments must continue to play a crucial role in society as the primary channel through which grievances and concerns were expressed.

Sierra Leone, despite its small territory and population, stood out as a bright emblem of religious tolerance. With a population divided between Muslims and Christians, the country had been able to successfully normalize intermarriages between people of different religions, faiths and beliefs. It had done so without generating as much as an iota of tension, much less of violence, in the country.

There was no better exemplar to demonstrate the height of religious tolerance in Sierra Leone than the current Head of State who was a practising Catholic married to a Muslim woman. His example had helped to cascade a culture of religious tolerance to the middle and lower echelons of Sierra Leonean society. The same tolerance could be seen within the Government's development programme which offered free education and health care to all without religious discrimination.

The current Government of Sierra Leone was doing its best to build a comprehensive and resilient national culture of gender equality and women's empowerment. The year 2022 would go down in history as a watershed year in which the country had moved from rhetoric to positive legislative action. The Public Elections Act and the Gender Equality and Women's Empowerment Act had both been enacted setting out legal minimums for the representation and participation of women in the legislature as well as in the public and private sectors.

Overall, Sierra Leone would continue to prioritize interventions that addressed vulnerabilities and exclusion among women, girls, youth, the elderly and people with disabilities. It would scale up financial inclusion, skills development and job creation and continue to pursue its national social protection policies.

Mr. A. Al-Asoomi (Arab Parliament) said that reinforcing dialogue and peaceful coexistence between religions and cultures was the cornerstone of world peace. There was a need to promote tolerance within religious discourse as well as to build an education system that fostered acceptance. Unfortunately, peaceful coexistence was under threat in many parts of the world.

The Arab region as a whole faced many unresolved conflicts which had arisen as a result of external interference. In particular, the international community continued to perpetuate double standards in Palestine where the population was being deprived of basic rights such as freedom and self-determination. A lasting solution must be found to the Palestinian question.

All religions in the world called for peaceful coexistence, dialogue and understanding, but intolerance continued to persist, including in Europe where there had recently been reports that people had been burning and shredding copies of the Quran. Those crimes were a provocation of 200 million Muslims around the world. He proposed that an international legal framework be put in place to hold perpetrators of such crimes to account.

All people belonged to the same humanity. It was important to work together to strengthen the social fabric of the world and ensure that peace prevailed. Once again, he urged the IPU to end the suffering of the Palestinian people, put a stop to external inference in the internal affairs of States and reject any attempts to attack or undermine religion.

Mr. A. Riyaz (Maldives), commencing the second segment of the General Debate reserved for first speakers of delegations, said that intolerance severed human bonds and undermined efforts to create a peaceful and just world. It was a collective responsibility to stand up against it. Parliamentarians, as the guardians of the rule of law, human rights and justice, had a duty to embrace inclusivity and honour diversity.

Intolerance could manifest itself in many ways, such as through prejudice against particular racial or ethnic groups or bigotry motivated by one's political, religious or gender views. It could be subtle or apparent. Online hate speech was a particular type of intolerance that continued to sow division. Parliamentarians must protect the populations affected, especially minorities, by passing legislation and holding governments accountable.

Public trust and confidence in politics was waning, including in the Maldives. It was his belief that distrust stemmed from the inability of politicians to address people's concerns.

The Maldives was a nation of one language, race and religion with very few factors causing societal division. Yet, religious intolerance had managed to creep in. The individuals responsible were fanatics aiming to destroy social cohesion. Their violence, however, had nothing to do with religion.

The Maldives had been coping with violent extremism since 2007 and had adopted a series of laws to bolster the legal armoury against it. All laws were regularly amended in an effort to promote social cohesiveness and religious unity. However, the Maldivian youth were often drawn to participating in internal conflicts occurring elsewhere. Education was the most crucial weapon to prevent them from doing so.

As a matter of urgency, parliamentarians must work together to fight all forms of extremism and intolerance. They must speak up when they observed it and educate people about different cultures, faiths and traditions.

The IPU was moving in the right direction by choosing the current theme for the General Debate. An important element of the work was to make rules and procedures inclusive and non-discriminatory. Fighting intolerance must be a continual endeavour and commitment of all.

Mr. P. Moatihodi (Botswana) encouraged parliamentarians to identify the factors underlying intolerance and division, both locally and globally, and catalyse action towards inclusion and peaceful coexistence. Peaceful coexistence required all communities to show mutual respect, work together and resolve conflict. As a bastion of peace, Botswana promoted peaceful coexistence by embracing all faiths and religions.

The Parliament of Botswana continued to strengthen its laws to protect, mainstream and empower marginalized groups, such as women and youth. It had passed laws on citizen's economic inclusion, public procurement and public finance management to support disadvantaged sectors. A new Ministry of Entrepreneurship had also been established responsible for inclusive entrepreneurship development. Equally, there were laws to curb gender-based violence and bestow equal land rights for all married persons. Financially, parliament was prioritizing funding for ICT development aiming to provide connectivity in small villages. It was also investing in education and health for all, including in prevention of mother to child transmission of HIV and comprehensive sexuality education.

Meaningful public engagement was at the centre of all parliamentary activities in Botswana and had been strengthened through the Botswana Speaks programme. The programme aimed to connect constituents with their elected representatives for policy dialogue and decision-making.

It was by allocating appropriate budgets that parliamentarians could empower marginalized communities, reduce rising economic inequalities and help women and young people reach their full potential. It was through oversight that parliamentarians could ensure the rule of law, human rights and justice for all.

The above actions were but small steps towards leaving no one behind and harnessing the power of diversity to foster peace and development. Attaining world peace and democracy required the collective efforts of parliaments. Those efforts must protect human rights, empower minorities and uphold democratic principles such as the rule of law, good governance and tolerance.

Mr. M. Karidio (Niger) said that the modern world was a very dysfunctional place as exemplified by the many political and economic crises that had emerged. Evidence suggested that peaceful coexistence and inclusion was declining around the world while intolerance and discrimination was growing. People must find a way to live together in a spirit of peace, tolerance and solidarity without leaving anyone behind. All members of society had the right to participate fully.

Whole regions and even continents were currently enflamed by war, murder and terrorism. The Sahel, for instance, was overrun with terrorists who were killing innocent people, raping women, stealing assets, setting fire to crops, destroying businesses, schools and hospitals, and forcing a mass exodus of people. Victims were losing faith in the political system which had failed to protect them. He called on the international community to resolve the tragic situation in the Sahel.

Many countries favoured hostility over solidarity, which meant that a small minority benefitted while a large majority was left at the wayside. It was essential that parliamentarians re-establish dialogue with the people they represented. They must listen to each and every citizen, group and sector of society and take their concerns into account when putting together development polices. Major decisions should not be taken without consulting the people.

He recommended the following actions to help fight intolerance, promote peaceful coexistence and build inclusive societies. First, parliaments should consider the specific needs of women and young people in public policies and development programmes. Second, they must address corruption and cronyism to regain the trust of populations. Third, they must work towards more equitable access to justice.

Mr. S. Soendergaard (Denmark) said that the task of promoting peaceful coexistence, building inclusive societies and fighting intolerance was one that concerned everyone. Denmark was a prosperous, well-functioning and peaceful country. However, that was not a guarantee against intolerance.

An essential part of Danish democracy was freedom of speech. It was crucial for people to raise their voices when faced with racism or lack of respect for their beliefs. Parliamentarians had an enduring obligation to fight intolerance.

A Danish citizen of Bahraini origin called Abdulhadi Al-Khawaja had been imprisoned in Bahrain since 2011. He was not a violent criminal but a peaceful human rights defender. The United Nations had described his arrest and imprisonment as arbitrary – a position supported by the European Union and the Human Rights Council. Al-Khawaja was in a very bad condition as a consequence of ill-treatment and torture during his imprisonment. The Danish IPU delegation had repeatedly asked the Bahraini authorities for permission to visit him during their stay in Bahrain but had received no reply. It was, however, never too late. He called on the Bahraini authorities to free Al-Khawaja as a symbol of good faith.

Ms. M. Bartos (Hungary) said that the world was becoming a more divided and less tolerant and peaceful place. Despite many efforts to eliminate intolerance, the international community was failing. Something was therefore very wrong. It was important to ask why coexistence was deteriorating to such a degree. One reason was that there was increasing competition between groups for natural resources, energy and other basic needs. Indeed, the human population was growing while the impacts of climate change and overconsumption were increasing in severity. Competition was therefore becoming more and more intense. The frustration arising from competition led to anxiety, tension, intolerance, scapegoating and selfishness all of which could be felt at an individual, community, national and international level. The only way to redress the crisis of intolerance was to make progress towards the SDGs. However, the world was not on track in that regard.

The world was facing uncertain times. Mankind had been shocked by the COVID-19 pandemic and was currently dealing with 28 different wars. Fear and anxiety were rampant, thus leading to confusion, self-interest and double standards. The solution was to change attitudes. Every effort must be made to achieve the SDGs individually and collectively. There was also a need to establish dialogue based on mutual respect.

Mr. T. Kivimägi (Estonia) said that no two people living on Earth were the same. Differences had been written into the very code of humanity. Those differences offered immense value. Acceptance of differences, be it of skin colour, sex, language, appearance or religious beliefs, should not be a constraint but a natural part of everyday life. Empathy and tolerance were important keywords.

The greatest challenge in the world was to protect peace, democratic values and the sovereignty of countries. It was important to resolve disputes peacefully rather than through military power. The arms race was taking place at the expense of everyone because it took away money from other areas, such as education, culture and social affairs.

Unfortunately, some countries spoke the language of bombs and viewed human life only as a tool to achieve their own ambitions. One such country was the Russian Federation, as demonstrated by its war of aggression in Ukraine. Countries around the world must show more resolve in the context of the war. In particular, he wished to appeal to China who held great sway and could therefore help end the war. The Russian Federation must not win as their victory would inspire other authoritarian regimes to use the same methods.

The world was facing turbulent times. The values underpinning the rules-based world order, such as freedom, democracy, human rights and equality, were at stake. The Russian Federation's war was a war against democracy. Together, the world was stronger and in a better position to protect a democratic and inclusive future. Democracy was key to achieving peace.

Mr. H. Traore (Mali) said that the world was going through particularly turbulent times that were threatening peaceful coexistence. Mali had witnessed a great deal of intolerance over the past 10 years and its population had paid a high price. There had been widespread displacement, closure of schools, lack of basic sanitation and food insecurity with women and children primarily affected. It was for that reason that Mali had chosen to work with partners that respected the country and its people. Extra resources towards the fight against terrorism had also been given to the army.

The time had come to take pragmatic action in support of vulnerable populations. The citizens of the world were waiting for results which had so far been lacking. High-income countries must shoulder their responsibilities to developing countries. Above all, they must provide significant investment for their development programmes. It would thus be possible to improve living conditions and in turn promote peaceful coexistence.

Mr. Youngjin Park (Republic of Korea) said that a culture of hatred and discrimination was on the rise even in pluralistic and diverse societies. The anonymity of cyberspace was allowing hate speech and discriminatory language to spread at an alarming rate. Inclusion and tolerance were needed not just for the disadvantaged but as a precondition to achieve prosperity for all.

Parliaments could do a great deal to build inclusive societies. Above all, they had a role in strengthening anti-discrimination laws helping to affirm the principle of equality and to prevent exclusion. The principle of equality was enshrined in the Constitution of the Republic of Korea and served as the basis for a number of national laws, such as the Framework Act on Gender Equality. Equally, the Parliament would soon pass its Anti-discrimination Act. The Act had been previously brought to a standstill as a result of hatred and discrimination but would be finally reaching its conclusion.

Parliaments must serve as an inclusive platform for diverse views to be expressed thus minimizing blind spots in decision-making and laying the foundation for inclusive policies. Part of that was ensuring diversity in their own composition. The National Assembly of the Republic of Korea had a variety of programmes and policies in place that allowed citizens to participate in Parliament. One of those policies was the live-streaming of standing committee meetings. Work was ongoing to provide real-time captioning of those meetings to support the participation of people with hearing impairments. There was also a public petition system which allowed the diverse needs of the people to be communicated and discussed.

Parliamentary solidarity was instrumental to building more inclusive societies. International conferences, workshops and seminars were important opportunities to raise awareness about tolerance among parliamentarians. By exchanging ideas and converging different views, it was possible to adopt joint declarations and resolutions. Qualitative growth was possible only when prosperity was truly inclusive.

Mr. A. Lins (Brazil) said that inclusion and peace were not possible without tolerance. Parliaments must therefore lead discussions around promoting tolerance.

The world was still a long way from peaceful coexistence despite many efforts to achieve it. Among the efforts taken in Brazil were the adoption of guidelines on hiring employees and the promotion of equal access to public services. Another possible course of action was to carry out educational initiatives that promoted tolerance and respect. Such initiatives might include school programmes, social media campaigns and events. Teachers and educators must be consulted when putting together educational initiatives.

In an increasingly connected and virtually integrated world, peaceful coexistence between peoples and nations was not a utopia but a necessity. There was no time to lose in building policies that promoted harmony and tolerance. The solutions found during the General Debate must guide parliaments around the world and pave the way for a better future. Peaceful coexistence was possible but only through collective efforts.

Mr. J.I. Echániz (Spain) said that the world was becoming more divided, less tolerant and less peaceful. New forms of violence were constantly emerging thus increasing polarization and breaking down social cohesion. Hate speech, particularly on social networks, was also growing. The situation had led to distrust in governments and the media, a decline in religious freedom and an increase in discrimination. In addition, exclusion and intolerance went hand in hand with socioeconomic inequalities which damaged democracy, undermined human rights and increased security threats.

As representatives of the people, parliaments played a very important role in promoting cohesion and inclusion. Five principles underpinned peaceful coexistence on an international level: (1) respect for sovereignty and territorial integrity; (2) non-aggression; (3) non-interference in the domestic affairs of other countries; (4) equality; and (5) mutual benefits. Flagrant violations of those principles were occurring in many different parts of the world, including in Ukraine.

In an inclusive society, diversity should always be viewed as an opportunity and never as a threat. Equality should prevail over differences. Vulnerable people who were at the greatest risk of social exclusion must be duly protected.

Intolerance was at the root of hateful attitudes and behaviours. It was based on stereotypes that did not view people as people in their own right, but as an identity. Tolerance, on the other hand, was a political and legal necessity for creating peaceful coexistence. Without it, there would be fertile ground for terrorism, xenophobia, racism, violence and conflict. Parliaments must work together to guarantee inclusion and combat intolerance.

Mr. S.S. Njie (Gambia) said that it was essential for all stakeholders in the broader ecosystems of democracy to foster inclusive societies that upheld rights, liberties and peaceful coexistence. Diversity in culture, race, skin colour, language, ethnicity, religion, gender and political affiliation should be used to strengthen peaceful coexistence rather than to undermine it. Parliamentarians and citizens alike had a duty to promote inclusive societies. It was the only way forward in a world of hostilities, polarization and divergent interests.

A year had passed since the Russian Federation had invaded Ukraine – a conflict that had affected the whole world directly or indirectly. Thousands of lives had been lost and millions of people had been displaced in addition to huge disruption caused to financial markets and global supply chains leading to price hikes and energy supply issues. He commended Türkiye for its role in securing the Ukrainian grain deal and its success in negotiating a prisoner swap. He urged the IPU, the United Nations General Assembly and the United Nations Security Council to begin serious negotiations to bring the two countries together.

The Constitution of the Gambia set out a Bill of Rights safeguarding fundamental rights and freedoms, including religious freedom. The aim was to build an inclusive society where tolerance was guaranteed. Following the change of government in 2017, the Gambia continued to gain standing on the international stage thanks to its tolerant and democratic leader.

The IPU, as the sole global parliamentary network, must continue to provide the necessary support to institutions of parliament with a view to promoting tolerance and inclusiveness in their working procedures. Parliaments must not rest on their laurels but instead preach the message of peace wherever possible.

Mr. O. Korniyenko (Ukraine) said that, since the Russian Federation had escalated its aggression against Ukraine, people of all nationalities, faiths and background had united in support of his country, fighting for freedom, democracy and peace. Many were joining Ukrainian defences, delivering aid and helping displaced people. In the past few days, the Russian Federation had fired 81 missiles at Ukrainian civilian targets killing 6 people and damaging energy facilities. To establish peace in Ukraine, he called on countries to support President Zelensky's 10-point peace plan which addressed areas ranging from food security to sustainable peace. However, the Russian Federation must first withdraw its troops and restore Ukraine's internationally recognized borders, including Crimea.

It was important to ask the question whether enough had been done to eliminate intolerance at the Assembly. It was unacceptable that the Russian Parliament had been invited to discuss peaceful coexistence after it had unanimously voted to legitimize its aggression against Ukraine. The IPU must

take action by suspending the membership of the Russian Federation until it stopped its aggression or, at the very least, limit its right to vote and participate in debates. The Russian Federation must take responsibility for its crimes and be held accountable in a special tribunal. It was the only way to prevent impunity and prevent other such aggressions being committed around the world. The Russian Federation must pay for its crimes by rebuilding hospitals, schools, universities, factories and churches destroyed by its artillery, shells and missile attacks. He urged the international community to support the comprehensive compensation mechanism already endorsed by the United Nations General Assembly. He underlined that the Russian aggression was a challenge to every human on the planet and required a common strategy.

Mr. P. Bakovic (Slovenia) said that it was a major concern that peaceful coexistence and inclusion were in decline while intolerance and discrimination were rising. He drew attention to growing polarization and criticism of administrative structures along with decreased tolerance for opposing views. Particularly worrying was the rise of online hate speech which sowed division under the guise of anonymity. Other concerning trends included growing socioeconomic inequalities, deteriorating trust in democracy and human rights standards as well as violent extremism and misinformation. All of the above posed a risk to social cohesion and global peace.

Slovenia acknowledged the importance of fostering inclusive societies and creating equal opportunities for all. It had passed a number of laws such as the Protection Against Discrimination Act and the Equal Opportunities between Men and Women Act. A new resolution was also being developed aiming to tackle sexist stereotypes and mainstream gender equality perspectives into all policies and measures. There were two autonomous state bodies responsible for tackling discrimination, namely the Human Rights Ombudsman and the Advocate of the Principle of Equality. Although much progress had been made, Slovenia could not afford to be complacent as discrimination in the country continued to rise.

It was vital to ensure greater transparency and accountability in decision-making and increased involvement of civil society in decision-making processes locally, nationally and globally. Efforts promoting peaceful coexistence and inclusive societies required engagement from all, particularly from parliamentarians. Parliamentarians must set an example for all by promoting zero-tolerance for discrimination and condemning discriminatory practices. Society would then follow their lead. In that way, it would be possible to change mindsets and behaviour, restore trust in politics and change the culture.

Mr. S. Yang (Cambodia) said that the peaceful coexistence was not just about avoiding conflict but about creating an environment where people could live together in harmony. It was necessary to create a society where everyone was welcome and accepted regardless of their differences and given the same opportunities.

Cambodians had been through war, genocide and serious national division and thus understood very well the vital importance of national reconciliation, peaceful coexistence and inclusive societies. After the fall of the genocidal Khmer Rouge regime in 1979, the principle of freedom for all had been restored and enshrined in the Constitution. The country had established a number of national human rights mechanisms and was in the process of creating a national human rights committee. It was party to eight out of the nine international human rights treaties and participated in the universal periodical review of the Human Rights Council. Since 1993, Cambodia had been the only member of the Association of Southeast Asian Nations to have welcomed the Special Rapporteur of the Office of the United Nations High Commissioner of Human Rights to monitor the human rights situation in the country. It had deployed peace keeping missions to countries such as Sudan, Chad, Lebanon, Mali and Cyprus and provided demining training to Ukrainians in collaboration with Japan. Although the Constitution of Cambodia enshrined Buddhism as the State religion, the Cambodian people were free to choose any religion they wished. There was also a national social policy which had been developed to support low-income and vulnerable families. Cambodia promoted social, political and cultural rights such as the right to life, the right to education and the right to health care, including through the effective management of COVID-19.

Mr. K. Murungi (Kenya) said that, to promote peace and inclusive societies, it was essential to fight intolerance. Intolerance could lead to discrimination, exclusion and even violence. By promoting peace, countries encouraged people to respect each other's differences and find common ground. Inclusive societies helped to ensure that everyone had a voice thus promoting a sense of belonging.

Kenya was a diverse multi-ethnic country with various cultures, languages and religions. To promote peaceful coexistence and inclusion, it had introduced a devolved system of government.

The devolved system ensured decentralization of power and resources, equitable distribution of national revenue and increased public participation in decision-making which in turn helped to reduce conflict. The Constitution had clear provisions on inclusivity, equality, non-discrimination, human rights, the rule of law, democracy and fundamental freedoms.

Various peacebuilding efforts had been implemented to address the root causes of conflict and promote peaceful coexistence in Kenya. They included the establishment of the National Gender and Equality Commission responsible of mainstreaming issues affecting marginalized groups; formulation of a national policy on peacebuilding and conflict management; and the establishment of the Truth, Justice and Reconciliation Commission to address historical injustices.

There was no discrimination in the Parliament of Kenya. The whole of society was represented with special and nominated seats for women, youth, persons with disabilities and other marginalized groups. Women represented 31.3% of the Senate and 23.5% of the National Assembly. A total of 56 young parliamentarians were present across both chambers.

Parliaments could address the drivers of intolerance and promote inclusion by: (1) addressing the socioeconomic factors that led to inequality and discrimination; (2) promoting and protecting all forms of diversity; and (3) promoting better community relationships. It was paramount to appreciate diversity and foster unity by looking favourably and humanely upon fellow global citizens. By working together to promote understanding, respect, and inclusion, it was possible to create a more peaceful and just society which valued and respected everyone.

Mr. M. Rezakhah (Islamic Republic of Iran), speaking in exercise of the right of reply, said that the so-called representative of Yemen had misconstrued the reality on the ground. Instead of making false accusations, he should address the disorder that existed among his own officials and tackle the real problems affecting the Yemeni people. The Islamic Republic of Iran had always stressed that the Yemeni crisis could only be resolved internally through peaceful means rather than through military interventions. It was very important to improve conditions inside the country. Although the Islamic Republic of Iran did have power and influence, it would never use it to subjugate others but, rather, to support the oppressed.

He wished to reiterate the fact that the only historically recognized name for the border between the Islamic Republic of Iran and the Arabian Peninsula was the Persian Gulf. Any other names were fabricated or incomplete and therefore lacked credibility and a legal basis.

Mr. J. Fakhro (Bahrain), speaking in exercise of the right of reply, urged the representative of Denmark to request a friendly meeting with Bahrain to discuss the truth in relation to Abdulhadi Al-Khawaja. The individual in question was a Bahraini citizen who had been found guilty of a number of crimes and had therefore been subjected to legal recourse, including imprisonment. He had not suffered any form of mistreatment. Bahrain had a number of institutions in place, including the Ombudsman and Prosecutor's Office, which would have denounced his mistreatment had it taken place.

The sitting rose at 1 p.m.

Sitting of Monday, 13 March 2023

(afternoon)

The sitting was called to order at 14:30 with Mr. A.B.S. Almusalam, President of the Assembly, in the Chair

Item 3 of the agenda
(continued)

General Debate on the theme *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*
(A/146/3-Inf.1)

Mr. M. Rezakhah (Islamic Republic of Iran) said that peaceful coexistence was an important Islamic concept to Iranians. The Islamic civilization resulted from tolerance and peaceful coexistence and, since its inception, his country had incorporated peaceful Islamic teachings into its policies, using initiatives to strengthen multilateralism and foster peace and cooperation in international forums. Rather than build walls through racial discrimination, xenophobia, violence and hatred, bridges should be built through dialogue, tolerance and peaceful coexistence. He quoted two famous sayings in Iran: "people are either your brothers in faith or your equals in humanity" and "peace in this life and the next can be found in compassion for friends and tolerance for others".

Unfortunately, Iranian tolerance had not been returned in kind. Despite its neutrality during the First and Second World Wars, his country had been occupied by British and Soviet forces. In addition to an appreciation of peaceful coexistence and tolerance, sacrifices were necessary, and Iranians had made many: to overthrow a Western-backed monarch, defend their country, and endure sanctions and the martyrdom of their scientists. Sacrifices would guarantee national strength and peaceful coexistence. It was thanks to those sacrifices, and despite a recent American hybrid attempt to provoke regime change, that his nation was represented at the current Assembly. Those sacrifices had also ensured that his country was key to defeating Islamic State in Iraq and the Levant. Countless people owed their security to Iranian commander Qassem Soleimani, who had become a martyr.

His country had supported oppressed nations, including Palestine. Following the February 2023 earthquake, his country and other Muslim and Arab nations had swiftly provided aid to the Syrian Arab Republic when others feared American sanctions for doing so. His country supported nations' right to peaceful coexistence and upheld its pledge to be the friend of the oppressed and a voice for the voiceless. He welcomed mutual cooperation to strengthen nations and increase equality to prevent a power monopoly and facilitate peaceful coexistence.

Mr. F.H. Naek (Pakistan) said that propaganda had associated the Islamic world with intolerance and extremism, the real causes of which were inequality and lack of education. It was important to remember that the Islamic greeting, "assalamu alaikum", wished peace.

Political, social, cultural and religious differences had always led to conflict but violence, aggression and military force were not solutions and should be denounced. He asked whether the world equally defended Kashmir, Palestine and other illegitimately occupied areas. The world only defended its own political and economic interests, regardless of the consequences; promoting humanity was not a priority. Peace could only be guaranteed through dialogue and democratic processes based on equality, tolerance, justice and non-discrimination.

The pursuit of geopolitical and geoeconomic goals worsened poverty, hunger, climate change, intolerance, extremism and terrorism. Economic inequality created global conflict, poverty and hunger and political leaders must therefore recognize the danger of unequal resource distribution. Promoting interfaith harmony could address global issues, and parliamentarians and society should shape opinions and promote dialogue, pluralism and understanding.

Inequality and the denial of basic rights also caused intolerance, poor societal structure and lack of peace and prosperity, which had a global impact. Millions of people could not access basic health care or education and those issues should be prioritized. Education drove development and ensured a better future. It was necessary to increase investment, train teachers, create innovative teaching methods and address barriers, such as poverty and gender discrimination.

If equality and basic rights were not ensured, peace could never be achieved. Social, technological and political progress should be reflected as a widespread model of pluralism. Only sincere dialogue and action could overcome challenges, and peaceful coexistence and equality were prerequisites for inclusive societies. He hoped that collective actions would not lead to a dystopian future; the time to act was now.

Ms. P. Cayetano (Philippines) said that different stakeholders influenced progress and its pace. Legislation therefore had to be crafted to ensure no one was left behind. The Philippines was committed to integrating the Sustainable Development Goals (SGDs) into development plans and policies and the Senate Committee on the SDGs, Innovation and Futures Thinking had been established to track progress and examine legislation to prepare for different scenarios. It had produced the Committee Report on the Future of Education, which had examined the current situation, problems, aspirations, and expert and stakeholder recommendations to ensure the best future for education. Funding from the national budget had been provided for Futures Offices in the Departments of Education, Health and Science and Technology and for research on the future of food systems, security and production.

Recognizing the importance of education, the Parliament had created the Second Congressional Commission on Education, which co-chaired the Sub-Committee on Early Childhood Education and Development and Basic Education. The Commission had undertaken to reform the education sector by addressing social inequalities and ensuring inclusion in education. The Alternative Learning System Act decreased the number of out-of-school youth, provided free basic education and was in line with the Inclusive Education Act, which ensured that learners with a disability had equal access to education. The Universal Health Care Act guaranteed access to quality and affordable health care. The Sin Tax Reform Laws taxed harmful products to fund universal health care. The Cheaper Medicines Act allowed the Secretary of Health to cap drug retail prices.

The Magna Carta of Women required at least 5% of the total budget of government agencies to be allocated to gender and development programmes. Maternity leave had been increased from 60 to 105 days in the public and private sectors and Solo Parents Welfare Act had been introduced. The Domestic Administrative Adoption and Alternative Child Care Act had simplified the domestic adoption system and there were many other laws protecting children, including during disasters. There were laws on ageism and promoting inclusive workplaces. Women must participate in decision-making bodies to make their voices heard and achieve genuine gender partnership. Participating in IPU Assemblies and discussing with other women parliamentarians had given her the confidence to discuss women's issues in her Parliament.

Mr. S. Ito (Japan) expressed his gratitude for the support Japan had received following the Great East Japan earthquake in 2011 and his condolences to the Syrian and Turkish victims of the February 2023 earthquake. Japan would assist recovery and reconstruction efforts.

The spread of intolerance and discrimination threatened peace and inclusiveness. The Russian invasion of Ukraine had intensified conflicts, deepened international divisions and jeopardized peaceful coexistence. There were human rights violations worldwide, which Japan condemned, and many people were demanding peace, freedom and human rights. The universal values of freedom, democracy and the rule of law were critical to creating a peaceful and inclusive society. Japan would work with international organizations and engage in discussions with the parties concerned to understand different views, cooperate and improve human rights. It would also assist countries in developing human resources, advancing elections and justice systems, and ensuring freedom of speech. It would lead efforts to create inclusive societies in which different cultures and opinions could coexist peacefully.

Ms. J. Kronlid (Sweden) said that parliaments represented the heart of democracies, formed the highest decision-making power and examined governmental work. A century earlier, Sweden had introduced universal and equal suffrage. Following the 2022 elections, 46% of members of parliament were women, many of whom felt that they had to meet higher expectations than men. They increasingly faced threats and violations on social media, and the organization of the working week hindered efforts to combine parliamentary work and parenthood. However, highlighting gender issues and working systematically could improve conditions to achieve a gender equal parliament. The cross-party Working Group on Gender Equality protected members of parliament from harassment and threats, and helped those with young children. Work should continue to ensure that men and women had equal career opportunities and political influence, and that gender-based discrimination and violence were eradicated. It was vital for parliamentarians to represent different parts of society. If they could not respect each other despite their differences, they could not expect citizens to do so. People with disabilities, who often faced exclusion, should be able to participate in society and achieve basic financial security.

Security in Europe was under threat and human rights were being violated worldwide. Parliamentarians should stand up for democracy, human rights, national sovereignty, peace and security. Russian aggression against Ukraine had caused much suffering.

There was hope for a world that respected religious freedom and did not tolerate hate and persecution in the name of religion. The fight for democracy, political freedom and free speech should not be abandoned. She knew that Bahrain strove for tolerance and respect for human rights and she hoped that the case of Danish-Bahraini citizen Abdulhadi Al-Khawaja would be resolved. It was crucial for democracies to respect freedom of speech and the right to criticize governments but it was individuals' responsibility to remain respectful. Parliamentarians should not miss their opportunity to create change and improve the world.

Mr. R. Lopatka (Austria) said that the current Assembly was taking place amid challenges to the climate, global economy, and international peace and security. He regretted that there was war in Europe and parliamentarians had to take responsibility in honour of the IPU's founders. Tolerant and inclusive societies were cornerstones to peace. Austria, which had become more peaceful in the last decade, had ranked fifth in the Global Peace Index 2022. However, migration and the COVID-19 pandemic had led to greater polarization and intolerance in Austria, which were fuelled by disinformation and hate speech on social media. Trust had to be restored in traditional media, especially in Europe, where newspapers were losing readers. In Austria, democracy workshops had been launched to involve young people in Parliament and demonstrate that society needed young people's courage and engagement. His delegation supported the Council of Europe's No Hate Speech Movement and Austrian parliamentarians were encouraged to implement international standards within the national legal framework.

Mr. C. Wong (Malaysia) said that Malaysia was unique because it was a multiracial and multireligious nation. Minorities represented a substantial part of the population and coexisted peacefully. Interestingly, there were different racial groups within religious groups, and interracial marriages were accepted and more common than a decade earlier.

In the Global Peace Index 2022, Malaysia had ranked 18th globally and fourth in the Asia Pacific region. That achievement was due to Asian values of peace, respect and tolerance, which were promoted in Buddhism, Hinduism and Islam. Enjoying diverse foods and supporting national sports teams also cemented the multiracial society. The quest to find a Malaysian identity was ongoing, and it was a main preoccupation for youth. Governmental efforts to build a more united Malaysia had had mixed results. In the aftermath of the 1969 race riots, Malaysian governments had positively discriminated to increase equality. However, the corruption and abuses of power of the political elite had undermined those policies. Malaysian government successes included pushing for a national identity through the National Principles, promoting national unity through the education system and State media, safeguarding religious freedom, and recognizing cultural and religious holidays for all.

The discovery of oil and the adoption of liberal economic policies had created a large middle class, which tended to be more tolerant and progressive. However, during recent elections, greater emphasis had been placed on religious and race politics. That trend was concerning, especially when coupled with fake news, which challenged democracy. Although social media companies must filter extremist content and fake news, the younger generation must also continue to receive high-quality education to become discerning and critical citizens. Civic mindfulness and social media moderation were essential.

Mr. K. Kosachev (Russian Federation) said that the general debate topic was important. Solving issues related to intolerance and coexistence started in homes and spread to universities, offices, municipalities and countries. He was proud to represent a country that had centuries of experience in promoting peaceful coexistence, creating inclusive societies and fighting intolerance. Although there had been challenges and internal conflicts, including in Chechnya, his country had learned lessons.

In the Russian Federation, four traditional religions and some 200 nationalities coexisted peacefully and some 300 languages were spoken. In Mari El there were three state languages, in Dagestan there were 14, and in Crimea there were three, including Ukrainian and Tatar. Although there were Russian nationalists, they did not come to power and therefore, no ethnic or religious groups wanted to leave the Russian Federation.

However, in other countries, including Ukraine, nationalists had come to power. When the Soviet Union had collapsed, half of Ukraine's 22,000 schools had taught in Russian but today the only state language was Ukrainian. There was no religious freedom because the Ukrainian authorities had illegally removed traditional Russian Orthodox churches and monasteries.

The Russian Federation had tried to help Ukraine solve its internal problems and maintain its territorial integrity. The Minsk agreements had aimed to promote peaceful coexistence, fight intolerance and build an inclusive society in Ukraine. However, the former President of Ukraine, Petro Poroshenko, the former Chancellor of Germany, Angela Merkel, and the former President of France, François Hollande, had all asserted that the Minsk agreements had bought Ukraine time to strengthen its armed forces. Those comments revealed how the opportunity to ensure peaceful coexistence, create inclusive societies and fight intolerance in Ukraine had been missed.

Mr. A.S.K. Bagbin (Ghana) said that there were many issues worldwide and the general debate theme was appropriate given the extent of violence, statelessness, conflicts, poverty, migration, cataclysmic turmoil and deaths. There was no choice but to accept diversity and reduce polarization. That vision was shared by most, but an intolerant minority was jeopardizing global efforts to promote peaceful coexistence and inclusive societies. However, parliaments were well positioned and empowered to counter those destructive efforts.

The Ghanaian Parliament continued to promote peaceful coexistence through the 1992 Constitution. Parliament had enacted the National Peace Council Act, the Vigilantism and Related Offences Act, and the Commission on Human Rights and Administrative Justice Act. It had also established a well-structured and independent judiciary and justice system. Ghana was committed to developing a democratic culture that promoted respect for all people, human rights and freedoms, dignity, equality, women's empowerment, gender parity and inclusiveness in decision-making. In the Global Peace Index 2022, Ghana had ranked second among African countries due to its high level of internal peace.

Global populations had to work towards harmony now and the SDGs provided guidance, particularly in the areas of global partnerships and inclusive societies. Countries would need to collaborate and, even when goals coincided, a healthy sense of competition could improve lives. Inclusive growth and development should be promoted by supporting least developed nations because underdevelopment and poverty drove intolerance. It was legislators' responsibility to encourage tolerance and inclusive development through laws and through oversight of the executive. They had to ensure that governments handled corruption and eliminated waste, ignorance and greed.

His Parliament would work with the IPU and its Members to fight intolerance promote peaceful coexistence and inclusive societies. It was translating democratic values and principles into benefits for Ghanaians. The delegation of Ghana to the current IPU Assembly was gender equal and included members of opposition parties.

Ms. P. Krairiksh (Thailand) said that Thailand continued to handle increasingly complex international challenges, including building a peaceful, harmonious and multicultural society. The ability of democracies to be tolerant and diverse was being challenged. Thailand had always embraced diversity, tolerance, cultural pluralism and intercultural dialogue. As a predominantly Buddhist and secular nation, acceptance, moderation and compromise had been essential to fostering interreligious and interethnic harmony and respect. The Thai monarchy continued to unify people and it was constitutionally upheld as the patron of all faiths. The Sufficiency Economy philosophy had ensured sustainability, inclusive societies and social equity.

Racism and gender-based discrimination were not tolerated. Domestic legislation enshrined international instruments to protect against racial, ethnic and religious discrimination. The Constitution had laid the groundwork for the 20-year national strategy promoting development based on social and cultural diversity and it protected the cultural rights of ethnic groups. The National Assembly had actively promoted inclusivity and tolerance. Since 2019, ethnic groups and the community of people who were lesbian, gay, bisexual, transgender, queer or had other identities had been included into the title and mandate of a parliamentary standing committee.

Parliamentarians had to collaborate to foster understanding and solidarity among communities and build a better, safer world in which differences were cherished, diversity thrived and differences were a source of strength.

Mr. F. Salim (Libya) said that promoting peaceful coexistence and tolerance, and rejecting hatred, violence and intolerance, were necessary to maintain national and international relations. Coexistence and tolerance were essential to stability, security and development. Acceptance of different ethnicities and religions would create a tolerant and open society and reduce hatred, intolerance and extremism.

Islam promoted peaceful coexistence and inclusive societies and Libya had adopted laws to fight intolerance, terrorism and crime. The concept of peaceful coexistence was key to properly managing diversity and societies, and enhancing security to prevent marginalization, exclusion, hatred, intolerance, violence, conflict, terrorism and chaos.

Digital media could share information and opinions, raise awareness and educate communities. However, it had also led to the globalization of radicalism and extremism. Terrorist groups and radicalized individuals could use it to spread hatred, incite violence and promote dangerous ideologies, which threatened national security. To maintain peaceful coexistence and tolerance, religious, educational and social institutions should use digital media to promote peaceful coexistence and tolerance. The public interest should be promoted over individual interests and awareness should be raised among communities and individuals.

Mr. F. Marchand (France) said that inclusive societies benefited everyone, ensured individual independence, and accepted and drew their strength from diversity. In France, the principles of equality and non-discrimination had led to the prioritization of integration and the uniform application of the rule of law. The principle of different treatment for different situations had appeared gradually. The Constitution had been amended twice to ensure gender parity in electoral lists and in professional and social responsibilities. In 2013, it had become obligatory for parties to present one male and one female candidate in departmental elections.

Demands for true equality and the right to be different had developed the French concept of equality. However, inclusion policies should be implemented without harming equality. In 2005 and 2013, laws on education for children with disabilities had been passed. In 2019, a public service for inclusive schooling had been established to ensure educational needs were met and facilitated cooperation between the State, organizations and families. The term “inclusion” had begun to be used in the 2000s, replacing “the fight against poverty” and “the fight against exclusion”. It was also used in the field of immigration, although “integration” continued to be used. Recently, the issue of digital inclusion had gained traction and lack of access to the internet had become a major factor for exclusion. In 2017, a digital inclusion plan had been launched and the Senate had recently considered a law to promote digital inclusion.

Ms. E. Cuesta (Ecuador) said that parliaments ensured fairer societies and had a moral, ethical and legal obligation to fight intolerance. They challenged regimes and governments that used persecution, violence and lawfare.

Women represented 45% of the Ecuadorian National Assembly thanks to the law ensuring an alternation between men and women on electoral lists. However, challenges persisted in ensuring that women participated in decision-making and paved the way for other women to participate. Parliaments and their schedules had been designed for men. Parliaments should consider measures to be more inclusive of mothers, including single mothers, such as providing breastfeeding spaces and nurseries. There was a collective obligation to tackle sexual harassment, which women parliamentarians continued to experience.

According to the law, 25% of electoral candidates should be under the age of 30, which had led to the election of six young assembly members. Moreover, 56% of legislators were under the age of 43. They had regularly and fearlessly ensured political oversight, including the investigation of the President for corruption and tax evasion.

Those fighting for democratic progress had suffered political and legal persecution in Latin America, particularly in Ecuador. Lawfare attacked human rights and aimed to destroy an individual morally, politically and economically to force a political outcome, prompting some Ecuadorian legislators to flee abroad. Women politicians were often harassed on mainstream media and through the legal system based on unsubstantiated claims.

Parliamentarians must continue to foster fair societies that respected diversity and promoted citizens’ participation, equal opportunities and the eradication of discrimination and intolerance. There should be systematic training on human rights, non-discrimination and the fight against intolerance. Parliaments should develop regulations to prevent political violence and discrimination. The Global Parliamentary Code of Democratic Conduct presented several good practices in that regard.

Ms. H. Jarvinen (Finland) said that her country was one of the least corrupt and most stable, egalitarian and free in the world, with a political opposition and free press. It tolerated criticism, discussions and different opinions. Although the Government had failed to ratify an international agreement on Sami rights and guarantee equal opportunities for people with disabilities, Finland and its Scandinavian neighbours remained peaceful, inclusive and developed. In the Russian Federation, however, leaders had discriminated against political opposition and had impeded the work of human rights and international organizations. The Russian Federation had started a brutal and unacceptable war in Ukraine, whose right to exist was gravely threatened.

The value of a country lay in its defence of citizens' rights. She asked parliamentarians how their countries could improve. The first step was admitting to issues, and it was important to propose solutions. As a gesture of goodwill, Bahrain could release Abdulhadi Al-Khawaja.

Ms. N. Jhakry (Suriname), expressing her sympathy for those affected by the February 2023 earthquakes, said that the Constitution of Suriname upheld fundamental freedoms and human rights and ensured the protection of people and property. Suriname's multiethnic and multicultural society cemented its belief in equality and non-discrimination. Respect for differences, and a desire to build a society with others, ensured peaceful coexistence. Intolerance, including online hate speech, had to be addressed. A recent reform had enabled children to learn in their community language to tackle educational barriers and gender inequality and the Parliament had started to translate its activities into other languages.

The Parliament had enacted labour legislation on parental leave, sexual harassment and equal treatment. It had also ratified the Convention on the Rights of Persons with Disabilities (CRPD) and ensured access for all to buildings and services; safeguarded the right to health rehabilitation; ensured non-discrimination in employment; upheld the right to property, a private life, dignity and to participate in cultural life; ensured access to financial services, social protection and medical data; and ensured digital inclusiveness. Organizations implemented projects to encourage inclusiveness and Parliament held meetings with stakeholders. People with disabilities worked in Parliament. A young person with a physical disability had been appointed an ambassador of the Parliament. He would encourage other youth with disabilities and combat bullying.

The National Assembly could promote inclusiveness by encouraging transparency and access to public information, accountability and citizen participation. Parliaments could address intolerance and promote inclusion and peaceful coexistence by supporting the implementation of the SDGs, particularly SDG 10, exchanging best practices, working with non-governmental and international organizations, and encouraging countries to accede to the CRPD.

Ms. K. Bradley (United Kingdom) said that the Universal Declaration of Human Rights, the Vienna Convention and the Good Friday Agreement demonstrated how parliamentarians could positively impact lives through words, leadership and persuasion. Having participated in the 63rd plenary of the British Irish Parliamentary Assembly (BIPA), she had marked the 25th anniversary of the Good Friday Agreement. BIPA had met since 1992, before the signing of that agreement, and had been crucial to forming relationships between parliamentarians personally affected by the Troubles and creating an understanding that it was in the collective interest to find a solution. Among the speakers at that plenary had been members of the Northern Ireland Women's Coalition, who had shown particular bravery by risking terrorist retribution for cross-community engagement.

It should not be brave or unusual for women to participate in politics. However, in the United Kingdom, women served on average one less parliamentary term than their male counterparts. They often represented seats with lower majorities than men, had family commitments, and experienced unbearable abuse on social media. The Online Safety Bill was imperative to tackling that issue. Many of the architects of the Good Friday Agreement believed that social media would impede the creation of such an agreement today.

Parliamentarians must stand up for those they represented and hold the executive to account. UN Member States must deliver on the SDGs to meet climate change obligations and respect national laws and borders. Moreover, they should call out those who flouted rules and demand action. Regarding SDG 8.7, there were an estimated 50 million victims of modern slavery globally. They were present in every country and many industries. Disasters and traumas created opportunities for exploiters to find new victims, which in turn created more trauma. Forced labour victims carried out 40% of deforestation, which worsened climate change and created conditions for more exploitation. Modern slavery should therefore be discussed at the next UN General Assembly.

Mr. E. Teirumnieks (Latvia) said that, since the 2017 debate on promoting peace through interfaith and inter-ethnic dialogue, the global situation had not improved. According to the Global Peace Index, the world was at its least peaceful for 15 years. Violent demonstrations, hate speech, fake news, social and economic differences, and distrust of democracy did not justify the use of force. The current IPU Strategy focused on climate change, democracy, human rights, respect for women and sustainable development, but it also had to address wars in Europe and elsewhere.

For centuries, many ethnic groups, including Russians, Belarussians and Ukrainians, had lived in Latvia, which had created tolerance for different cultures, lifestyles and beliefs and shaped Latvian identity. Schools were inclusive, with 77% teaching in Latvian and 20% teaching in Russian and

Latvian. Eleven schools taught in Polish, Ukrainian, Belarusian and other languages. All were State funded. There was a strong language-learning tradition, which promoted intercultural dialogue and increased tolerance. Chinese, Danish, French, German, Jewish and Russian cultural centres were also important. The Catholic, Lutheran and Orthodox traditions engaged in dialogue and Latvians were tolerant of other religions, including Buddhism, Islam and Judaism. The Constitution forbade intolerance and the Parliament supported equality. Standing committees addressed ethnic dialogue and social integration issues.

Nobody had the right to use force to demonstrate the primacy of their culture, faith, religion or world view. However, conflicts based on ethnicity, religion and intolerance persisted and there was war near Latvia. Parliamentarians were mandated to shape the present and future; nobody would choose intolerance, war, the murder of children and the rape of women. Human dignity, equality, peace and the right to integrity had to be promoted to ensure tolerance in words and actions.

Ms. C. Mix (Chile) said that the theme of the General Debate reflected concerns that certain democracies were weakening. Promoting peaceful coexistence and inclusive societies and fighting intolerance set priorities and collectively mobilized nations to overcome challenges. Scientific and technological developments should solve global issues. However, children continued to suffer malnutrition and starvation despite the global availability of food. Many people still had not received COVID-19 vaccinations and some people lacked safe drinking water while rising sea levels threatened other nations. Three decades earlier, the world had seemed on course for peaceful coexistence and the emergence of democratic societies but progress had increased international competition for global dominance. Despite some advances, resistance had been greater than expected. In Chile, the return of democracy had been expected to increase inclusivity, but instead society had become increasingly polarized.

Parliamentarians had the opportunity to identify sources of intolerance and division and promote inclusion and peaceful coexistence, particularly through the IPU. The next IPU Assembly should focus on: (1) humanitarian crises in developing countries, where populations were vulnerable to violence, sectarianism, pandemics and civil wars; (2) the conflict between the Russian Federation and Ukraine, which had displaced populations, threatened lives and worsened the global situation in which governments demanded all measures be taken to restore dialogue and prevent a new cold war; (3) gender equality, particularly in Afghanistan, where the degradation of women's rights affected family life and access to education and work; (4) the Sustainable Development Goals; and (5) the strengthening of democracy. Those topics should be part of the collective goal to promote peaceful coexistence and inclusion and fight intolerance. She urged those present to continue developing the founding principles of the IPU.

Mr. R. Brinkhaus (Germany) said that the global population had quintupled since the establishment of the IPU and, despite that growth, living conditions in many parts of the world had improved. Life expectancy had almost doubled worldwide, levels of infant mortality, hunger and malnutrition had decreased, and diseases and epidemics had been defeated. Although further progress was needed, religious minorities, women and the lesbian, gay, bisexual, transgender and queer community enjoyed better rights. People could better communicate, share knowledge and travel. That progress gave hope, but it was parliamentarians' task to ensure that all people enjoyed those benefits and to preserve those achievements for future generations. Climate change posed the greatest challenge to humankind and solutions required solidarity from all nations. Europeans, including Germans, bore a particular responsibility.

The Russian Federation had criminally invaded Ukraine and was responsible for murder, robbery, looting and rape. He asked his colleagues from the Russian Duma what they had done to oppose that breach of international law, how they had defended IPU values in their Parliament and whether they were affected by pictures of Ukrainian and Russian mothers mourning their children. Unfortunately, other conflicts persisted worldwide and Germany sometimes lost sight of them. The current Assembly would emphasize that parliamentarians had to uphold collective values and ensure peaceful coexistence and inclusive societies.

Ms. M. Mularoni (San Marino) said that her country embraced and protected individuals' fundamental rights, contributed to interreligious dialogue and had provided shelter to those in need, including Ukrainian refugees. She supported Ukraine and its people. San Marino had a history of rejecting war and encouraging dialogue and cooperation.

Understanding of the effects of domestic violence against women had improved and, in 2016, San Marino had ratified the Council of Europe Convention on preventing and combating violence against women and domestic violence. The San Marino authorities had protected victims by modifying the penal code, designed preventive actions and raised awareness through an interdisciplinary approach in schools. Integration, inclusion, solidarity and non-discrimination drove cultural change.

She appreciated the theme of the General Debate because building a better future required respect for all. It was more important than ever to reflect on that theme. To achieve inclusive societies, countries had to uphold the rights of vulnerable groups and minorities, protect the right to protest, and guarantee free speech. Relationships were fundamental to producing agreements and ensuring integration and inclusion. Dialogue between nations, cultures and religions could solve current challenges. The time to act was now, and actions should be carried out to unite people. Societies needed parliamentarians to safeguard the values of justice, solidarity and love.

Ms. L. Quartapelle (Italy) said that there were national and international challenges to ensuring peaceful coexistence and inclusive societies. At the international level, Italy was committed to promoting solidarity and cooperation. Unprovoked and unexpected Russian aggression against Ukraine was concerning and threatened the international order, which respected territorial integrity. The aggression jeopardized peace within and beyond Europe. She commended nations that had acted. At the national level, political leaders and parliamentarians had to work harder. To ensure coexistence and inclusivity, everyone had to listen, understand different opinions and manage dissent. Conflicts would persist, but in parliaments they would produce results without violence.

The ability to discuss, demonstrate and dissent had to be protected everywhere, even in countries where dissent was criminalized. Those living in freer societies should stand up for those dissenting elsewhere. Some 80 members of the Italian Parliament, together with the Bundestag and the Canadian Parliament, had decided to launch a campaign to support and sponsor Iranian political prisoners facing the death penalty for protesting after the death of Mahsa Amini. She invited other parliaments to do the same.

Mr. M.A. Rakotomalala (Madagascar) said that Cyclone Freddy had recently caused death and destruction in Madagascar.

Despite the efforts of international organizations, weapons continued to proliferate, particularly those using artificial intelligence. Terrorism, extremism, weapons flows and armed conflicts persisted and required peaceful responses. Everyone wanted a peaceful world in which major powers could not impose concessions on the poorest and in which there were no proxy wars for natural resources. In that world, crime, human trafficking and emigration would no longer plague poor countries. He was against all forms of discrimination and wanted a more equal world. To create that world, individuals, civil society, national governments, the United Nations and regional organizations had to collaborate, promote peaceful coexistence and combat violence, racism, xenophobia and radicalism. Education on peace had to be brought into the mainstream.

He called on governments and international organizations to limit weapons manufacturing and regulate their sale. Collective action should be taken against the proliferation of nuclear weapons. Ending conflicts through diplomacy and mediation was a priority. It was possible to create a more tolerant world. The United Nations should update its Charter to include intrastate conflicts in its sphere of competence.

Ms. R. Kavakci Kan (Türkiye), expressing her gratitude for the support Türkiye had received following the earthquake and the minute's silence held in honour of her colleague, Yakup Taş, said that tolerating one another sounded negative because it implied restraining oneself. Although it was not necessary to love, understand or agree with one another, respect was essential. Racism, xenophobia, intolerance and hate speech were increasing worldwide, which threatened peace and challenged parliaments at the international level. In Türkiye, tolerance and non-discrimination underpinned the human rights system. During Ottoman times, different cultures, religions and races had coexisted peacefully. Türkiye had welcomed Jews fleeing Nazism and it hosted Syrians and Ukrainians. It had an open-door policy to those seeking refuge and it would continue to fight for peace.

In the Grand National Assembly, the Ombudsman Institution ensured equality and a commission worked on different issues alongside the Human Rights and Equality Institution. The law protected foreigners and those who had fled to Türkiye were considered under special protection.

The burning of the Qur'an and attacks on the Prophet Muhammad in Norway and Sweden were unacceptable and disrespectful. Those acts were examples of intolerance, not freedom of expression. Women had the right to choose how they dressed but, in France, women who wore headscarves were not allowed in some public spaces. She hoped that we could resolve our differences and respect each other.

Mr. T. Tayebwa (Uganda) said that inclusive societies that upheld rights were more likely to be cohesive, peaceful and democratic. Failure to include minorities had caused tension and intolerance. In 1986, when Uganda had returned to democratic rule, it had introduced quotas in Parliament for women, youth, persons with disabilities, workers, the elderly and the army. It now had one of the youngest parliaments in the world, with a proportion of women exceeding the global average. Multiparty democracy was the best form of governance and parliaments had to ensure that societies and institutions were understanding and tolerant of different opinions, and that electoral bodies were beyond reproach.

Poverty drove intolerance and exclusion and the wealth gap was increasing. The developed world should remove non-tariff barriers that blocked goods from developing countries. Sometimes there were shortages in developed countries while produce rotted in developing countries. Uganda, the largest African coffee exporter, and other coffee-producing countries earned only a fraction of the revenue generated by the coffee industry. The haemorrhaging of Ugandan resources had kept it poor and reliant on Western aid and loans. Parliamentarians should ensure that that situation ended. Instead, Uganda needed partnerships and fair trade.

It was important for parliaments to review and strengthen laws and policies to protect minorities and prevent discrimination. In that regard, Uganda had an equal opportunities commission and a human rights commission. Parliaments should also oversee the executive and pass laws to ensure order, good governance and national development. However, parliaments represented their people and should therefore pass laws that reflected their societies. Global pressures should not usurp cultures and beliefs, and Uganda was wary of Western trends that did not align with its communities' beliefs. It strongly condemned the promotion of lesbian, gay, bisexual, transgender and queer activities targeting children, and was developing a law to protect children and families.

Mr. A. Mbata Betukumesu Mangu (Democratic Republic of the Congo) said that, since its independence, his country had been committed to promoting democracy and fighting intolerance. A truly inclusive society was democratic and protected human rights. Inclusivity and peace were enshrined in the Constitution, which protected women, religious groups, people with disabilities and indigenous people from discrimination. However, Africans outside of Africa continued to suffer intolerance.

Barbaric Rwandan aggression undermined Congolese efforts to promote inclusive societies and peaceful coexistence. Rwanda sought to pillage the vast natural resources in his country and that expansionist policy could not be tolerated. Rwandan rhetoric was outdated and demonstrated an unwillingness to take responsibility. Parliamentarians could not oppose aggression against Ukraine and promote human rights but close their eyes to the suffering of women and children in his country. Conditions there were worse than in Ukraine and some 10 million people had died. Parliamentarians, who had double standards, should look at the crisis and object to Rwandan aggression. Congolese people needed support against aggression, occupation and human rights violations. Financial and political interests could not prevail over human rights and democracy.

Mr. D. McGuinty (Canada) said that, despite being diverse and multicultural, Canada had not completely eradicated intolerance. Canada was putting words into action to promote diversity, inclusion and peaceful coexistence, which was a priority. It was parliamentarians' duty to reach out to citizens, lead by example and hold governments accountable for ratifying and respecting international human rights instruments. Parliamentarians had to adopt legislation and measures to combat intolerance and exclusion, and repeal discriminatory laws and policies. Metrics and data were necessary to measure progress and, in that regard, Canada drew on its census. Canada had appointed representatives to combat anti-Semitism and Islamophobia, adopted a feminist international assistance policy and an international assistance programme for lesbian, gay, bisexual, transgender, queer, two-spirit and intersex persons. Reconciliation efforts had been made with indigenous groups.

Intolerance was foolish whereas diversity was a source of strength. Inclusivity was in the collective self-interest. It would lead to peace and prosperity, and would ensure that we lived within the carrying capacity of the planet.

Mr. T. Alzufairi (Kuwait) said that the values of peaceful coexistence, inclusivity and tolerance were enshrined in the Universal Declaration of Human Rights. All international treaties and conventions emphasized that everyone was equal before the law and that equality and social and economic justice were the cornerstones of peace and security. The safest and most stable societies were inclusive ones.

Islam continued to be accused of terrorizing others and accepting violence, particularly by the West. Muslims had been treated unacceptably for their religion. Palestine continued to suffer terrible aggression and violence at the hands of a Zionist regime that violated all international conventions. It was not possible to discuss stability and coexistence without tackling the intolerance that had destroyed human rights in the Middle East. Peace and stability could not be achieved while intolerance and anti-Muslim campaigns persisted. Everyone should enjoy human rights. Legal frameworks should be strengthened to tackle discrimination and ensure that a policy based on double standards was not adopted. Legislators should speak out against discrimination and everyone should fight intolerance.

Ms. C. Badertscher (Switzerland) said that the world was experiencing its lowest level of peace in 15 years, according to the Global Peace Index 2022, and parliamentarians should reflect on what they could do to fight intolerance and promote peace. Major challenges included increasing intolerance of political opinions, fake news and populism. Those phenomena prompted a disengagement from the democratic process, particularly among youth, and that disengagement had to be prevented. Discussions were becoming more hostile, particularly on social media and within parliaments, and it was essential for everyone, particularly politicians, to respect those with different political views. Tolerance and dialogue were small steps towards achieving peace and only collaboration would ensure a better and more inclusive world.

Ms. S. Dinică (Romania), expressing her sympathy to her Turkish and Syrian colleagues following the February 2023 earthquakes, said that promoting peaceful coexistence and inclusive societies required constant attention and efforts to adapt mindsets, legislation and policies in the political, social, economic and security fields. Cases of racism, hate speech and discrimination had increased, particularly online, and had been exacerbated by economic and social crises, climate change, and the COVID-19 pandemic. Parliaments were vital to countering hatred and intolerance and promoting societies that embraced diversity and respected human dignity.

Romania was committed to tackling intolerance, and its Constitution guaranteed parliamentary representation of national minorities. In 2021, Romania had adopted a national strategy for preventing and combating anti-Semitism, xenophobia, radicalization and hate speech. Parliament had amended the penal code to strengthen penalties for public incitement to violence, hate or discrimination. Romania had contributed to drafting the European Union strategy on combating anti-Semitism and fostering Jewish life. In recognition of its engagement to uphold human rights, it had been elected for a third term at the United Nations Human Rights Council and it was preparing its fourth national report as part of the Universal Periodic Review.

Tolerance and inclusiveness were prerequisites for peace. The unprovoked, unjustified and illegal aggression of the Russian Federation against Ukraine had led to human rights violations. As a neighbouring State to Ukraine, Romania had provided humanitarian support to some 3.4 million Ukrainians who had crossed its border. Over 100,000 Ukrainians had settled in Romania, for whom protection, inclusion and social cohesion measures had been implemented. The war attacked the fundamental principles of international law and the democratic values underpinning the IPU. Parliamentarians should renew their call for solidarity and cooperation to defend the international legal order, freedom, democracy, and respect for diversity and human rights. Only human rights could ensure peace, security, humanity and democracy.

Mr. T.M. Tran (Viet Nam) said that the world was facing unpredictable changes with conflicts emerging in many regions. Promoting peaceful coexistence and inclusive societies was therefore urgent and required the global community and legislative bodies to collaborate to achieve the 2030 Agenda for Sustainable Development and implement the IPU 2022–2026 Strategy.

Having endured many wars, Viet Nam was a peace-loving nation with a tradition of tolerance, humanity and harmony. It cherished stability and friendship, and recognized that national peace and development were closely associated with regional and global peace and prosperity. It was an active and responsible member of the international community whose foreign policy revolved around independence, self-reliance, peace, friendship, cooperation, development and the diversification of international relations. His country supported regional and global peace and stability initiatives and the peaceful settlement of conflicts in accordance with international law and the UN Charter.

The National Assembly of Viet Nam had a people-centred approach to adopting laws and national strategies, deciding budgets and ratifying international treaties. It had ensured inclusiveness and sustainability, protected historical values, traditions and the cultural identities of ethnic groups, and promoted national unity. At the 132nd IPU Assembly, Viet Nam had worked with the IPU to produce

the Hanoi Declaration. It had encouraged the development of a self-assessment toolkit for parliaments to assess the implementation of the SDGs and build inclusive societies that left no one behind. Later that year, it would host the Ninth Global Conference of Young Parliamentarians.

Parliaments were responsible for upholding the rule of law, promoting peaceful and inclusive societies, solidarity and tolerance. The IPU and parliaments should collaborate to ensure compliance with international law – particularly the UN Charter – prevent wars, reduce inequality in international relations, promote cooperation and dialogue, enhance understanding, build trust and respect, and provide peaceful solutions to regional disputes and global challenges. Democracy, equality and non-discrimination should be ensured. Experiences in providing social security for the poor, vulnerable and those affected by the COVID-19 pandemic should be shared to strengthen solidarity, international cooperation and ensure cohesion. Infrastructure should be developed to narrow the development gap and promote green growth, energy and digital transformation, innovation, inclusive growth to strengthen partnerships in the public and private sectors, and coordination to achieve the SDGs. Cooperation on global issues, such as climate change, should be increased.

Ms. M. Brawer (Argentina) said that the world was in crisis, and it was necessary to fight intolerance and promote inclusive societies. Issues included an economic system that worsened inequality, the misuse of natural resources, indifference towards climate change, hate speech and the weakening of democracies.

The economy was inseparable from ordinary peoples' needs, which included work, decent housing, education, health and a clean environment, and many people were demanding change. A powerful minority of mostly unknown businesspeople had accumulated vast amounts of wealth and power. In Latin America, not only was wealth concentrated, but profits had tripled in recent years, which was a hallmark of 21st century capitalism. One example was Elon Musk who, in 2020, had backed the coup in Bolivia on Twitter after a user had claimed that it had been precipitated by commercial interests in lithium reserves. Lithium was, and would continue to be, essential to battery manufacturing. Internet companies that used data, spread information and refused to censure hate speech could influence behaviour. Cambridge Analytica and Mark Zuckerberg had used personal data to influence political campaigns. Those trends were related to the resurgence of fascism and the weakening of democracies. She questioned who would benefit from such a situation. Political parties were discredited and parliaments were losing power. If parliaments no longer mediated between the general public and economic powers, many would suffer. Perhaps it was time to consider a new social contract to combat intolerance and promote inclusive societies.

She condemned the attempted assassination of Vice-President Cristina Fernández Kirchner, which should be understood in the context of intolerance, hate speech and hidden economic powers. Building peaceful societies was only possible through parliamentarians' collective condemnation of such acts.

Ms. E. Nyirasafari (Rwanda) said that, at the 145th IPU Assembly, President Paul Kagame had recalled parliaments' role in fighting genocide ideology, which posed an increasing threat to peace and security, and she appreciated the ongoing attention to peaceful coexistence. Rwanda had a consensual and pluralistic democracy founded on power-sharing, national unity and reconciliation. In accordance with its Constitution, Rwanda had committed to preventing and punishing genocide, eradicating discrimination, ensuring equitable power-sharing and building a State that upheld the rule of law and sought solutions through dialogue and consensus. The National Consultative Forum of Political Organizations was a platform for politicians to exchange ideas, provide advice and strengthen unity. To promote social cohesion, Rwanda had introduced policies on unity and reconciliation, gender, social protection, and disability and inclusion. The Parliament represented men, women, youth, and people with disabilities and different political views. It had adopted laws to promote unity and inclusiveness and it participated in activities to promote peaceful coexistence, such as those of the Rwanda Women Parliamentary Forum and the Anti-Genocide Parliamentary Forum.

The causes of intolerance and exclusion included political instability, inequality, the concentration of power and hate speech. The situation in the east of the Democratic Republic of the Congo was a regional concern because of continuous Congolese support for the Democratic Forces for the Liberation of Rwanda, a rebel group composed of people who had committed genocide against the Tutsi in Rwanda in 1994. That support did not align with the value of peaceful coexistence. The group had carried out attacks in Rwanda that had killed civilians. Instead of fixing the cause of the insecurity, the Democratic Republic of the Congo was shifting the blame. It should prioritize political solutions, as provided for in the Luanda and Nairobi processes. To eradicate the causes of intolerance, countries had to collaborate and promote peaceful coexistence, stop hate speech, build effective institutions and ensure good governance.

Mr. J. Barreto (Portugal) expressed his solidarity with Turkish and Syrian victims of the February 2023 earthquakes and wished the people of Ukraine strength, courage, resilience, hope and peace. There was also great suffering in Afghanistan, Iraq, Yemen and elsewhere. Suffering often originated from the intolerance of certain religions, ethnicities, generations or from a desire to obtain or remain in power. Societies consisted of diverse people with different life experiences, sensibilities, motivations, ambitions and goals. Some had been born in States without equal access to education, health care and social support.

Political extremes, dictatorships and supposedly democratic systems that undermined democratic values all contributed to intolerance, which manifested itself through a lack of respect for differences in culture, ethnicity, religion, gender and sexual orientation. It fuelled discrimination, prejudice, and physical and psychological violence, and threatened peaceful coexistence and inclusivity. Education was key to tackling that issue, and schools and universities should provide students with a positive understanding of differences. There should be social support and employment policies to promote equal opportunities in the labour market. Health policies should be inclusive, and health care, including mental health services, should be available to all. Housing policies should promote diversity and inclusion, avoid segregation and promote more integrated neighbourhoods and communities. Dialogue should be promoted to help citizens share experiences, learn from differences and develop empathy. Laws should protect rights and punish intolerance. Those who promoted hate speech on social networks, in the media or in politics should be held accountable. However, democratic systems had to be strengthened by increasing civic participation, promoting transparency, encouraging the political participation of underrepresented groups and fighting corruption. It was important to encourage States to adopt democratic systems by applying political pressure, strengthening civil society, disseminating information, cooperating internationally and promoting free and fair elections. The struggle to ensure human rights for all was ongoing and required constant attention. Civil society, awareness raising, political participation and international cooperation could help in that regard. Collective efforts were necessary to promote mutual respect, which was essential to building a more just and inclusive society and ensuring a peaceful future. No one should be left behind.

Mr. F. Zon (Indonesia) said that the world was severely marked by intolerance, racial discrimination, violence, discord and wars. Countries aspired for their citizens to live in peaceful States, free from intolerance, including religious intolerance as manifested through growing Islamophobia and recurrent burnings of the Qur'an.

In Indonesia, it was believed that diversity enriched life. The introduction of robust legal platforms promoted peaceful coexistence based on the acceptance of difference, mutual understanding and respect. Values of peace and tolerance were instilled in individuals and spread to families, schools, communities, nations and the global village. A culture of peace was maintained throughout life, including in conflict settlement, which promoted dialogue.

Warfare, hostility and intolerance persisted and were manifested through hate speech, blasphemy, apartheid and discrimination. The suffering and injustice that Palestinians experienced were most disturbing. The world had witnessed the occupation for over seven decades without taking action. It should end its hypocritical attitude. He asked how the world could allow land-grabbing, expulsions and death threats to continue. It bore responsibility for the deaths of over 200 people in the West Bank and East Jerusalem since the start of 2022. Amnesty International had recently published a report on the apartheid regime imposed on the people of East Jerusalem, Gaza and the West Bank. The plight of other Muslim minorities, such as in Rakhine province, Myanmar, should not be forgotten.

Inaction risked global stability and security. Parliamentarians had to urge the implementation of international legal instruments to fight intolerance. The United Nations should be strengthened to ensure peaceful coexistence and inclusive societies, and the Security Council in particular should act. Remnants of a colonial mentality should be eradicated. No country was above international law.

Ms. S. Xayachack (Lao People's Democratic Republic) said that the world was experiencing geopolitical competition, economic and energy crises, natural disasters and the COVID-19 pandemic, which had impacted economic development and efforts to maintain regional and global peace and security. He valued the work of the IPU and parliamentarians should continue fostering development partnerships and cooperation, strengthening parliamentary diplomacy, promoting multilateralism and ensuring peaceful solutions that upheld international law.

His country had continued to pursue its foreign policy of peace, independence and friendship, enhancing cooperation with all nations, fulfilling its regional and international obligations, and upholding commitments to cooperate with the international community to resolve disputes and address regional and global challenges. The National Assembly had strengthened its role by approving constitutional amendments and laws that aligned with international principles and by monitoring the implementation of laws, the Constitution and the national socioeconomic development plan. His country was committed to ratifying international treaties and conventions. He urged parliamentarians and IPU Members to continue promoting unity, multilateralism and dialogue.

A representative of India, speaking in exercise of the right of reply, said that it was unfortunate that the delegation of Pakistan had chosen to misuse the IPU platform by mentioning Jammu and Kashmir, which was unacceptable. The union territories of Jammu and Kashmir and Ladakh had been and would always be an integral and inalienable part of India. No rhetoric and propaganda could override that fact and Pakistan had no right to comment on Indian affairs. India had repeatedly called on Pakistan to immediately vacate the Indian territories that it had illegally and forcibly occupied. It was ironic that a country that exported terrorists and was responsible for cross-border terrorist activities in Jammu and Kashmir claimed to champion human rights.

A representative of Bahrain, speaking in exercise of the right of reply, said that countries should not interfere in the affairs of friends and allies. Parliamentary forums should foster international relations and build bridges. The interference of other States, including Finland, in Bahraini affairs was unacceptable and Bahrain always refrained from interfering in their affairs. His country had freedom of expression, a free press and balanced representation of men and women. Although democracy in Bahrain was 93 years younger than in Finland, both countries had five women ministers. Therefore, Bahrain could not be accused of being less advanced, tolerant or open than other countries. He hoped that delegates would weigh their words, speak wisely and agree to meet with his delegation to share lessons learned and ask for explanations rather than rely on misinformation.

The sitting rose at 18:05.

Sitting of Tuesday, 14 March 2023

(morning)

The sitting was called to order at 09:00 with Ms. S. D'Hose, President of the Senate of Belgium, in the Chair.

Item 3 of the agenda
(continued)

General Debate on the theme *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*
(A/146/3-Inf.1)

Mr. R. Fogiel (Poland), acknowledging issues in many different regions and countries, said that he felt compelled to discuss unlawful Russian aggression against Ukraine, which was affecting his region, causing a food crisis in Africa, and creating a dangerous precedent for countries that were concerned about their sovereignty.

Discussions about peaceful coexistence had to be based on facts. There was no crisis or civil war in Ukraine, nor were there two points of view as Russian delegates claimed. The barbaric aggression of the Russian Federation had led to attacks on civilian infrastructure and the rape of women and children. Children had been kidnapped and sent to the Russian Federation, which amounted to genocide. Parliamentarians' goals should be to restore the rules-based order, uphold international law and bring those responsible for war crimes and crimes against humanity to justice. He encouraged those present to work towards those goals, which were essential for peaceful coexistence.

Mr. V. Belski (Belarus) said that the world was changing, and conflicts and crises were worsening. Interstate relations lacked dialogue and mutually respectful cooperation. President Lukashenko had called for a global process in the spirit of the San Francisco Conference which would result in clear and transparent agreements on a new world order, guaranteeing security.

Having lost one in three Belarussians during the Second World War, Belarus sought and valued peace through its foreign policy and had contributed to regional security. It had consistently called for the implementation of the Minsk Agreement to resolve the conflict in Ukraine, and President Lukashenko had initiated contact between the Russian Federation and Ukraine. Negotiations had been held in Belarus, which was hosting more than 65,000 Ukrainian refugees, and diplomatic efforts to achieve peace should intensify.

Although Belarus ranked 34th in implementing the sustainable development goals (SDGs), the current state of international relations offset that work. Western States were unwilling to respect the choices of other nations or to have an honest discussion about regional security issues. The use of unilateral coercive measures that contradicted the Charter of the United Nations undermined rights. He urged the IPU and parliamentarians to stand in solidarity against policies of illegal sanctions.

Belarusian athletes had faced international, systemic and politically motivated discrimination, which violated the Olympic Charter and other international treaties. He urged the IPU to call for an end to that Western, discriminatory and isolationist policy.

Belarus had a system of measures to ensure equality and the participation of all citizens. It was taking steps to ensure gender parity and the Parliament focused on including children with disabilities in society. Issues with regard to autism diagnosis and children's assistance were being analysed. Belarus had a socially oriented economy, which guaranteed justice and protection for all, including the most vulnerable.

Ms. V. Persaud (Guyana) said that intolerance anywhere had a global impact and consistent commitment to its eradication would create a more peaceful world. Guyana was ethnically, culturally and religiously diverse and the Parliament was pivotal to celebrating that diversity, promoting unity and ensuring peace, understanding and mutual respect.

The Constitution of Guyana protected fundamental human rights and had been amended in 2003 to create commissions for ethnic relations, women and gender equality, the rights of the child, indigenous peoples and human rights. In 2007, the Parliament had adopted the Universal Declaration of Human Rights, ensuring that all legislation was gender-neutral and offered equal opportunity.

Guyana had ratified 11 human rights treaties, ensuring that education, the prevention of gender-based violence, child protection, employment, social security and labour were addressed in national legislation. Violence, particularly against women, stemmed from deeply rooted intolerance and Guyana was developing laws to improve protection.

The Parliament was ethnically and politically diverse and had a rotation of multiple small parties. There were legislated national holidays for major religious and ethnic groups. Women constituted 35% of the National Assembly. The Equal Rights Act and the Prevention of Discrimination Act ensured equality for women in the workplace, prohibited discrimination and promoted equal remuneration for men and women. The Speaker's National Youth Debating Competition enabled young people to discuss national issues. All sittings of the National Assembly were livestreamed and accessible to the public. A suggestion box allowed citizens to communicate concerns directly to the Speaker. When special select committees scrutinized bills, the public and specialists could submit statements. The Parliament remained a democratic space committed to reducing exclusion because intolerance continued to threaten peaceful coexistence. It was the collective responsibility of parliamentarians to create just legislative models promoting inclusivity.

Mr. Y. Bolgert (Kazakhstan) said that intolerance was persistent, particularly in a globalized and interdependent world, and had led to discrimination and violence. New approaches had to be developed nationally and globally to prevent it.

Kazakhstan had some 100 ethnic groups and 18 confessions and had developed a unique model to promote tolerance. In 1995, the Assembly of the People of Kazakhstan had been established to improve cooperation on inter-ethnic relations between State institutions and civil society. Its status was set out in the Constitution and legislation. The Assembly represented all ethnic groups in the highest legislative body and had a quota of five seats in the Senate for members of ethnic groups.

Although laws effectively protected human rights, it was necessary to promote solidarity, tolerance, mutual respect and the celebration of diversity. Education was key and youth should be taught to be patriotic, open-minded, empathetic, respectful and curious about other cultures.

In 2003, the first Congress of Leaders of World and Traditional Religions had been held in Kazakhstan to discuss interreligious cooperation. The United Nations and other international organizations had recognized its contribution to promoting dialogue between cultures and religions. The seventh Congress had focused on the role of religious leaders in the spiritual and social development of mankind in the post-pandemic world. Religious representatives and more than 100 delegations from 50 countries had attended. Parliamentarians should use the peace-making potential of religions to support spiritual authorities' efforts to achieve long-term stability. Dialogue and mutual support were essential to overcoming global challenges.

Ms. S. Paunovic (Serbia) said that promoting peaceful coexistence, tolerance and inclusive societies was a civilizational achievement. The principle of equality underpinned human rights and freedoms but intolerance and discrimination remained widespread. A tolerant society should be intolerant of intolerance. Dialogue, political will and especially education to promote inclusion and peaceful coexistence were necessary in that regard. States must create normative frameworks to guarantee equal treatment of citizens before the law and promote mutual understanding and respect for human rights.

Parliaments were the only State institution that represented an entire nation and parliamentarians were responsible for respecting the needs of all citizens. In Serbia, there were extensive reforms to harmonize the legal framework with relevant international and European standards. Serbia was a signatory to numerous conventions and had ratified eight of the most important human rights treaties created under the auspices of the United Nations (UN). It was the first UN member state to include the principle of leaving no one behind in its legal framework, the Serbian Government had adopted the Strategy for Prevention and Protection against Discrimination 2022-2030 and the National Assembly had adopted anti-discrimination laws on gender equality, labour, social protection, the Criminal Code and the rights of national minorities.

She had been born in Kosovo and Metohija but, for over two decades, she had been unable to return. Recently, a patriarch had been prevented from giving a liturgy at the seat of the Serbian Orthodox Church, Serbian children had been shot and those speaking Serbian had been beaten. It was parliamentarians' responsibility to uphold human rights, such as being permitted to live in one's birthplace.

Ms. M. Mohammad Saleh (Syrian Arab Republic) said that Syrians had been the victims of bloodshed and natural disasters. Her country was socially and culturally diverse and the Syrian regime was based on peaceful coexistence. However, there had been many attempts to hand her country to

extremist groups, who did not believe in peaceful coexistence and dialogue. Unilateral sanctions, which affected fuel, food and medicines and deprived Syrians of their dignity, ran counter to the UN Charter and international law, and inflicted a collective punishment. They weakened the ability of the local population to survive, as evidenced by the inability to provide humanitarian care following the Türkiye-Syria earthquake in February 2023. She thanked those who had provided support.

Her country suffered from Israeli aggression, which aimed to break the invincible will of Syrians. Airports and residential areas were repeatedly attacked. An American General's recent visit to the north of her country had also been a provocation. She urged parliamentarians to ensure that justice prevailed and sanctions were lifted so that her country could rebuild.

Mr. A. João Da Luz (Cabo Verde) said that he hoped for a more tolerant, inclusive and just world that advocated for peace, protected the environment, and valued human life and dignity over the geo-strategic interests of a small group. In that world, people respected each other despite their differences, promoted dialogue, cooperated to ensure complementarity between peoples and nations, and understood that individual happiness depended on the happiness of all. We would always need each other, and self-centredness led to intolerance, discrimination, conflicts and wars.

Peaceful coexistence could only be achieved through equality, the recognition that everyone had rights and the possibility for nations to benefit from their territory, culture and international cooperation. Multilateral spaces, such as those provided by the UN and the IPU, had to be strengthened to solve global problems. Although it was legitimate for nations to exert political, military, economic and referential leadership, they should do so peacefully, respectfully and tolerantly. Not everyone had the same capacity to resolve conflicts, but the consequences of conflicts were felt by all.

Peaceful coexistence and the building of inclusive societies required governments and citizens who promoted tolerance, demonstrated flexibility, respected freedom and human dignity, and promoted well-being and development. Coexistence, cooperation, regulation of multilateral relations and social awareness prevented intolerance and fostered dialogue, equality, responsible societies and the acceptance of differences. Parliamentarians understood their populations' aspirations and the responsibility of working towards common interests. The current IPU Assembly provided a space for dialogue, understanding, and global progress to ensure peaceful coexistence, develop inclusive societies and combat intolerance.

Ms. M.d.C. Alva Prieto (Peru) said that her suspicion, expressed at the 144th IPU Assembly, that former President Castillo wanted to establish a dictatorial regime had been proven right on 7 December 2022. However, his coup had failed due to lack of military support. A large majority of lawmakers had voted to impeach him, including his own supporters. Days later, some of those supporters had incomprehensibly encouraged the unrest that had led to vandalism and terrorism in Peruvian cities. In accordance with the Constitution, the Vice-President elected on the same ticket as Castillo, Dina Boluarte, had become President. Unfortunately, there had been calls for her resignation from some members of Congress in national and international forums.

As President of the Commission of External Relations, she rejected the destabilizing and undemocratic interference of the leaders of Argentina, Bolivia (Plurinational State of), Chile, Colombia and Mexico. She was confident that their comments did not reflect the views of their populations.

It was important to note that Castillo's inner circle was accused of corruption and the coup was an attempt to cover up those allegations. Peru would not become a dictatorship and its democratic system would be defended against radical left-wing groups. Efforts should be made to uphold democracy and the rule of law in all countries. There was no democracy without parliaments.

Ms. I. Foss (Norway) said that freedom of expression was protected in Norway and was considered a human and fundamental right that promoted truth, democracy and independent thought. The Norwegian Constitution protected that freedom and regulated prior censorship.

Traditionally, there had been a lack of regulation on speech to ensure freedom of expression. However, the new digital public arena and social media, which provided an overload of information and spread disinformation and hate speech, presented challenges. Freedom of expression required tolerance to disagreeable views and restraint in one's reactions. Some legal boundaries were necessary to ensure that it was safe to express oneself and that everyone could enjoy that freedom.

In its report to Government, the Commission on Freedom of Expression had concluded that more sanctions were not the solution. A strong and diverse civil society and a sensibly regulated public sphere continued to be the best guarantee of genuine freedom of expression. A healthy culture of expression was just as important as safeguarding legal protection for freedom of expression.

Mr. I. Ćelić (Croatia) said that intolerance was increasing because the rights of national minorities, languages and cultures were not recognized, leading to extremism and conflict. It was parliamentarians' duty to ensure that that could not be used as a pretext for external actors to defend minorities and create chaos in other countries.

The Croatian Parliament had established a Committee on Human and National Minority Rights to monitor the implementation of policies on national minorities, which had to be in accordance with the Constitution. Eight parliamentary seats were reserved for minorities, and members of parliament regularly consulted with bodies and experts and acted on signed international documents on subjects relating to minorities. They also cooperated with academic, professional, governmental and non-governmental organizations to protect and monitor minority rights.

The media and mistrust of democracy and democratic institutions were major challenges for parliaments, particularly in Europe. The Universal Declaration of Human Rights should be upheld, and parliaments should be guided by IPU initiatives on the subject such as the Quebec City Declaration on *Citizenship, identity and linguistic and cultural diversity in a globalized world*. The IPU had always promoted dialogue between States, which was the only path to overcoming current challenges.

Mr. G. Ashyrov (Turkmenistan) said that his country's domestic and foreign policies were guided by the principle of peacefulness. The UN had recognized the neutrality of Turkmenistan twice and Turkmenistan constantly promoted international initiatives at the UN level. It had authored 20 resolutions adopted at the UN General Assembly, including *The Role of the UN Regional Centre for Preventive Diplomacy for Central Asia*. At the initiative of Turkmenistan, the UN had declared 2023 the International Year of Dialogue as a Guarantee of Peace and 2025 the Year of Peace and Trust. Those initiatives encouraged parliamentarians to solve challenges in promoting peace.

Turkmenistan was implementing joint projects, such as the Trans-Afghanistan pipeline, the Turkmenistan-Afghanistan-Pakistan Power Interconnection Project and the Lapis Lazuli Corridor, to develop the region and strengthen security.

Parliaments resisted violence and promoted peaceful coexistence and diversity. The State policy of Turkmenistan prioritized ensuring peace and security, and strengthening the foundations of a democratic, legal and secular State. The Parliament of Turkmenistan, alongside State institutions, used national, regional and international events to promote peace among different communities, counter threats and improve activities in that regard. Turkmenistan would assist in the regional, national and international implementation of decisions taken at the current IPU Assembly.

Ms. G. Burokiene (Lithuania) said that providing equal opportunities created inclusive societies and prevented intolerance. The principle of equality was enshrined in the Lithuanian Constitution and legislation, ensuring that Lithuanians had the same opportunities to study, work and participate in political and social life. However, gender equality had not been achieved. Although women had assumed leading roles in national politics, only 28% of parliamentarians were women.

National minorities were an integral part of Lithuanian society. They had contributed to the creation of Lithuania and defended its freedom and independence. When the Russian Federation had started the war in Ukraine, Lithuanians had warmly welcomed Ukrainian refugees fleeing atrocities. The Seimas had ensured that they could receive medical care, study in Ukrainian and find employment. We should not tolerate the Russian Federation's violation of human rights and freedom, which disregarded international order and democratic values.

Mr. S. Gunnlaugsson (Iceland) said that peace and tolerance were among the most pressing global issues. However, it seemed that the greater the issue, the greater the restraints on free speech. To truly harness the power of free debate, issues had to be discussed without fear to find the best solutions. Iceland and other Western countries which considered themselves the champions of democratic values, were increasingly curtailing freedom of speech and thought to prevent hate speech. Authoritarian regimes and extremist groups had always claimed that curtailing freedoms and the rule of law was for the greater good. Treating individuals equally, rather than separating them into groups, would build inclusive societies and fight intolerance. Similarly, education and the rule of law were far more effective at tackling hate speech and false information. Citizens should be trusted to consider information and make decisions. Parliamentarians had to believe in the importance of free speech, even if this entailed listening to disagreeable opinions. Similarly, they should remain open-minded and not become entrenched in their views. He called on the Bahraini authorities to release Abdulhadi Al-Khawaja, who had been imprisoned since 2011 for using his freedom of expression.

Ms. V. Walters (New Zealand) said that everyone had experienced pivotal moments in their national history involving acts of intolerance and hate. In New Zealand, the tragic Christchurch mosque shooting had instilled the belief that inclusivity required a commitment to have ongoing, trusting and respectful conversations. It had led to the establishment of the Royal Commission of Inquiry into the terrorist attack on Christchurch masjidain and the Christchurch Call.

New Zealand had an active civil society that advocated for issues. It had the most lesbian, gay, bisexual and transgender (LGBT) members of Parliament in the world. Schools provided free period products and 50% of members of public sector boards were women. Te reo Māori was taught in school and the Pacific and Chinese communities had received apologies for historic discrimination. Laws had been passed to allow same-sex marriage, ban conversion practices, decriminalize abortion and create safe abortion areas. However, it was important to remember that those successes were recent.

Parliamentarians had a responsibility to address intolerance around the world. She had shared fellow parliamentarians' outrage at the illegal Russian invasion of Ukraine, the closure of Kabul airport, the death of Mahsa Amini, and the Tatmatdaw deposition of the elected Myanmar Government. The fight for human rights and inclusion would continue.

Mr. A. Ntugu Nsa (Equatorial Guinea) said that the theme of the General Debate should be analysed in terms of how insecurity, violence, discrimination, poverty, inequality, corruption and armed conflicts affected circumstances. The underlying cultural, economic and political causes of those issues should be assessed. Peaceful coexistence was a positive, dynamic and participatory process that entailed accepting differences and recognizing, respecting, appreciating and listening to others to promote dialogue and end conflicts.

Refugees, internally displaced people, asylum seekers, and repatriated and stateless people faced discrimination. For decades, Equatorial Guinea had welcomed people from across the world, combating all types of discrimination, ensuring peaceful coexistence and creating a cohesive and democratic society.

He condemned the European Parliament resolution against his country, which resulted from serious, malicious and baseless Spanish accusations of violence, persecution and human rights violations against political activists, including Spanish nationals and dual Spanish and Equatoguinean citizens. The resolution referred to their detention, trial and sentencing for acts of terrorism in the failed coup of December 2017, in which France and Spain had been involved. The resolution specifically referred to the case of Julio Obama Mofuman, who had suffered from health issues. The unacceptable resolution demonstrated a lack of neutrality and dubious aims that had been present for decades but were disguised as attempts to promote democracy. The European Parliament should not interfere in matters that did not concern its geopolitical space and the IPU should urge France and Spain to stop interfering in the sovereign internal affairs of Equatorial Guinea.

Mr. G.A.R. Mendoza Leigue (Plurinational State of Bolivia) said that all wars should be firmly rejected because they undermined the legitimacy of elected representatives and did not resolve conflicts. It would be hypocritical to tolerate some but not others. That meant rejecting the events taking place in Equatorial Guinea, Palestine and Ukraine. There were also low-intensity wars, which encouraged coups and invasions to appropriate natural resources, facilitated the colonialization of power through military forces and subjugated nature.

Peaceful coexistence was intended to maintain a balance of military power after the Second World War. However, it was possible that not enough was done to promote peace, encourage inclusivity and prevent intolerance. Democratic regimes could not support racism, coloniality, xenophobia and misogyny. Parliaments should be intolerant of intolerance. In addition to the IPU Standing Committee on Peace and International Security, a body specifically for peace should be established, consisting of a general section and one for each geopolitical area of the world.

Peace also involved protecting the rights of nature. In April 2024, a UN meeting, co-organized by the IPU, to guarantee the rights of the earth and discuss another system to achieve peace and inclusivity, uphold the rights of nature, and prevent intolerance should be held.

Ms. A.N. Reynoso Sánchez (Mexico) said that the Mexican Government's security strategy had failed, leading to an increase in organized crime and violence. Drug trafficking was a multidimensional issue and, as a transit country, Mexico needed other countries to tackle the sale of drugs and weapons. Hate speech also led to violence. The daily presidential conference was used to attack social groups, the middle class, and leaders and legislators of other countries for thinking differently, flagging risks to Mexican democracy or being aspirational. Those attacks sowed division within Mexican society.

Peace was built within homes, schools, workplaces, churches, communities and governments. In that regard, the Embassies for Peace (Embajadas de Paz) initiative would be launched in Guanajuato to create peace and security. Parliamentarians must respect differences, coexist peacefully and end hate speech, which created intolerance and endangered freedom.

Mr. M.F. Balde (Guinea) said that peaceful coexistence and tolerance underpinned peace and development but were jeopardized by the pursuit of interests in the political, economic and social spheres. In the political sphere, those interests included leaders' excessive ambition and desire to remain in power. There was also the tampering of constitutions, fraudulent elections, coups and Western support for illegitimate leaders in African States. In the economic sphere, there was chaotic and selfish Western exploitation of African wealth through imposed leaders and the deterioration of trading terms for African States. In the social sphere, communities were manipulated by politics, injustice, exclusion, instability, poor access to basic social services and the misuse of social networks.

It was not possible to ensure peaceful coexistence and tolerance without justice. He urged parliamentarians, some of whom would become Heads of State, to prioritize human dignity and renounce personal ambition and interests. In Tunisia, sub-Saharan Africans were enduring crime, violence and kidnappings following xenophobic speech from the authorities. Victims included students, tourists, residents and those seeking medical care. He urged Tunisian parliamentarians to put an end to that violence.

Mr. D.D. Lompo (Burkina Faso), speaking on behalf of the President of the Transitional Legislative Assembly, said that Burkina Faso had hosted the 106th IPU Assembly when the attacks on the World Trade Centre had occurred. Twenty-two years later, the aftermath of those attacks still seriously impacted African countries.

The President of the Transitional Legislative Assembly had met with Mr. M. Chungong to discuss sociopolitical developments in Burkina Faso and create a roadmap to provide IPU support, outline reforms and return to normality. In contrast to that courteous and respectful approach, other interparliamentary and international organizations and national parliaments had shunned his country. He urged representatives of those parliaments and organizations to encourage a change in attitude.

The theme of the debate was relevant to Burkina Faso, Mali and Niger, which suffered from terrorist attacks that caused internal displacement and left children homeless. Other nations should help to combat all forms of terrorism to bring peace to all countries.

Ms. P. Stienen (Netherlands) said that all parliamentarians had different aspects to their identity, which contributed to their work. It was possible to learn from each other to achieve peaceful coexistence, create inclusive laws and have healthy disagreements. In real democracies, there would be different opinions about how to solve problems, end wars, create peace and provide good education, health care and access to liveable environments.

Parliamentarians had to be aware of when they were making mistakes. Two years earlier, the Dutch Senate had investigated the effectiveness of anti-discrimination legislation. A report had been produced, focusing on the labour market, education, social security and the police. It had found that insufficient consideration of citizens' vulnerability in legislation and policy had led to gaps between the law and its implementation. The report provided a framework for drafting and assessing laws, which emphasized the importance of ensuring trust, paying attention to citizens' needs, standardizing language, simplifying laws, taking responsibility and demonstrating leadership, and creating clear and effective procedures.

Democracies had to be open to criticism, which could be uncomfortable. Her delegation underlined the concerns raised in the letter from the Twelve Plus Group about the revocation of visas for the Human Rights Watch delegation two days before the start of the 146th IPU Assembly. The President of the IPU should make an official statement denouncing those events.

Mr. T.R. Joshua (Singapore) said that ethnic and religious harmony had been a fundamental objective of his Government since 1965. Although three quarters of the population was Chinese, Singapore emphasized that it was a multiracial, multicultural and multireligious society. The Constitution enshrined the principle of meritocracy and protected minorities.

The majority of Singaporeans lived in public housing and the Ethnic Integration Policy ensured that the ethnic ratio in each apartment block was the same as the national ratio, which prevented enclaves from forming. To build strong relations, it was important for people of different backgrounds to interact. Each neighbourhood had different places of worship and catered to various dietary requirements. Children attended schools in those neighbourhoods and interacted with people of different backgrounds from an early age.

Although the policy was intrusive and difficult to implement and maintain, the Government had modified it at significant effort and cost. Studies showed that it successfully promoted racial and religious harmony and fostered understanding. Polls indicated that the population strongly supported it. Although it may not be applicable to other countries, it demonstrated that governments and parliaments needed political will to enact laws and implement policies to promote inclusivity and peaceful coexistence, and fight intolerance.

Singapore had implemented laws and policies, which were altered, when necessary, to create a multiracial, egalitarian nation and it remained vigilant against divisive forces.

Mr. W.M. Aye (Myanmar) said that the military junta had seized power from the democratically elected civilian government and had imprisoned the President and Cabinet members. Unable to attend Parliament in person, parliamentarians had established a virtual parliament on Zoom. At its first meeting, the Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw (CRPH) had been formed to represent the Parliament, which the people of Myanmar supported. The National Unity Government had also been formed in consultation with the revolutionary forces.

The military junta had increased human rights violations and crimes against humanity and disregarded the efforts of the international community, including the IPU. Democracy, peace, the rule of law and development had deteriorated. Efforts were under way to promote peaceful coexistence and there was a roadmap to build a federal democratic union.

He urged parliamentarians to pass resolutions to recognize the CRPH and the National Unity Government. They should work with the CRPH to protect democracy, uphold human rights and end the war. They should urge governments to provide emergency humanitarian assistance to displaced people. Parliamentarians should also ask the Association of Southeast Asian Nations to implement its five-point consensus to stop killings and restore democracy. Help was needed to hold military leaders and their accomplices to account for crimes against humanity, war crimes and human rights violations.

Ms. D. Hastings-Williams (Guyana) took over as Chair.

Mr. J. Ntakirutimana (East African Legislative Assembly (EALA)), said that the theme of the Assembly was timely because it reflected issues that the EALA was handling. The Treaty for the Establishment of the East African Community recognized women's contribution towards socioeconomic transformation and aimed for gender parity, the inclusion of people with disabilities, and democracy. The EALA Elections Act encouraged the election of male and female EALA members with different opinions, and gender parity had been achieved. The East African Community had a gender policy that advocated for women's equal rights and ensured women's empowerment was integrated into work to eradicate poverty and reduce inequality.

The East African Community had deployed forces to the Democratic Republic of Congo and it hoped that peace would soon be restored. In conflicts, women and children were most vulnerable to death and rape. Women suffered from sexually transmitted diseases, stigmatization and unwanted pregnancies but still had to support their families. The proliferation of small arms and light weapons was a major cause of instability and insecurity, especially in developing countries, and illicit weapons flows had to be eradicated.

In East Africa, serious drought had affected agricultural productivity and hunger was increasing. He questioned whether the issues affecting his region were examples of exclusion and human rights infringements and he urged parliamentarians to solve issues affecting humanity and restore hope.

Mr. E.M. Snowe (Parliament of the Economic Community of West African States (ECOWAS)), said that various factors drove intolerance and exclusion in West Africa, including religious extremism, particularly from Boko Haram in Nigeria, and the traditional practice of social placement, which encouraged youth and female marginalization in governance and politics. Exclusion and alterations to national constitutions had prompted military takeovers in Burkina Faso, Guinea and Mali, leading to violence and extremism. Weak State institutions led to poor governance, corruption and, in turn, socioeconomic exclusion. Hate speech, particularly on social media, led to violence.

ECOWAS had launched delocalized meetings to work with young people and women to foster peace. ECOWAS Female Parliamentarians brought all sectors of society together, including women and youth, to prevent exclusion. He congratulated Senegal and Sierra Leone for passing gender parity bills. Alongside the ECOWAS Commission, the ECOWAS Parliament had observed elections in Benin and Nigeria, and it would observe legislative and presidential elections in Guinea-Bissau, Liberia and Sierra Leone later that year. The Mechanism for Conflict Prevention, Management, Resolution, Peace-Keeping and Security had fostered peace and averted conflict.

Mr. M. Dlamini (Eswatini) said that winning the fight against intolerance and achieving peaceful coexistence would create inclusive societies and ensure national peace and security. That process began in homes, spread to societies and was magnified through international cooperation. In his speech at the opening of the final session of the 11th Parliament, King Mswati III had highlighted the importance of unity and tolerance in nation-building. Each nation's identity provided it with unity and strength to overcome tests and conflicts. Tolerance and engagement were key in those situations and the customs and traditions of Eswatini promoted respect, peace and unity.

It was regrettable that severe conflicts persisted, destroying livelihoods and affecting nations that were not directly involved. Rejoicing in another's suffering was regrettable; causing that suffering was criminal. In that regard, States should not encourage suffering and it was unthinkable that some sponsored the suffering of others. The theme of the General Debate had to be taken seriously to ensure peace.

Eswatini was committed to implementing measures and working with relevant parties to achieve harmony, peace and stability, despite the natural disasters it had experienced and its economic situation.

Mr. D. Laouhingamaye (Chad), speaking on behalf of the President of the Transitional National Council, said that intolerance entailed a lack of respect for unfamiliar practices and beliefs and it therefore varied according to civilizations, cultures and social values. In Chad, there were different forms of intolerance and exclusion based on prejudices and sociocultural factors. Governmental and political systems, religious practices, conflicts within and among communities, ignorance, injustice, poverty, hate speech on social media and a lack of future prospects also contributed to intolerance.

For years, Chad had endured political turmoil, violence and extremism, which had resulted in rights violations and restrictions on freedom. However, the Chadian Constitution promoted tolerance and inclusion as fundamental principles for peaceful coexistence and inclusive societies, and Chad had ratified international texts to combat intolerance and promote respect. The criminal code had been updated to deal with intolerance and efforts had been made to increase interreligious and interfaith dialogue, raise awareness of different lifestyles and teach youth about tolerance and human rights. Religious platforms had been established, which involved religious leaders, and a decree had established 28 November as a national day for prayer to promote peace, prevent religious conflicts and encourage interreligious dialogue.

Chad wanted to contribute to promoting peaceful coexistence, building inclusive societies and creating a more tolerant and respectful world. However, the Sahel was experiencing a crisis that threatened those aims. He urged parliamentarians to show solidarity and provide greater support to implement the plan of action of the Call of the Sahel. A global response was needed to fight intolerance, promote peaceful coexistence and build more inclusive societies.

Mr. G. Silberschmidt (Director, Health and Multilateral Partnerships, WHO) said that, in the words of the Director-General of WHO, there could not be health without peace, and there could not be peace without health. Global crises were eroding human rights and increasing humanitarian needs, which made the long-standing collaboration between WHO and the IPU more critical than ever.

Health was a precondition and an outcome of inclusiveness. It challenged discrimination, delivered on the Universal Declaration of Human Rights and demonstrated how successfully societies promoted peaceful coexistence. WHO supported national efforts to strengthen health policies, research sexual and reproductive health and rights, and provide leadership in global health security architecture.

WHO promoted diversity, addressed abuses and challenged unequal gender relations. It handled difficulties in accessing health services for women, men and people who were lesbian, gay, bisexual, transgender, queer, intersex or had other identities. It used science to produce the best evidence, innovation and digital solutions. However, prioritizing health was a political choice and progress should be made to stop preventable deaths during childbirth and pregnancy, meet contraception needs and reduce the number of people facing catastrophic or impoverishing health spending.

WHO was proud to strengthen its collaboration with the IPU because parliaments were critical to legislation, government accountability, budgeting and representing people's needs. The shared vision of health for all should be renewed ahead of the UN High-level Meeting on Universal Health Coverage.

Mr. R. Leite (President, UNITE Parliamentarians Network for Global Health) said that UNITE was committed to using its observer status to work with the IPU and bring health to all. It was present in almost 100 countries and partnered with WHO, working in a peer-to-peer manner to protect the health of citizens around the world.

The world was experiencing crises relating to intolerance, extremism, violence, human rights violations, misinformation and a lack of trust in democracies. Health, as a prerequisite for sustainable development and a building block for peace, could provide a solution. Having worked as a volunteer doctor in Ukraine, he had seen how health care workers treated Ukrainians and Russians equally. Politicians and policymakers should learn from them and embrace health as an instrument to ensure peace, overcome poverty and inequality, empower the vulnerable and improve quality of life, well-being and happiness.

It was parliamentarians' obligation to protect citizens and hold governments to account with regard to the negotiations to create a pandemic agreement. It was their duty to ensure that it was approved at the World Health Assembly and ratified by their governments and parliaments. It was only a matter of time before the next pandemic occurred and there would be no excuse for lack of preparation. It was within parliamentarians' power to make universal health coverage a reality.

Mr. M.R. Majidi (Secretary-General, Asian Parliamentary Assembly (APA)), said that parliaments and parliamentarians were responsible for fighting racism, racial discrimination and other forms of intolerance by promoting diversity and tolerance. They should promote respect for world peace, security and the rule of law and should use all means available to support peaceful coexistence, encourage cooperation between communities and prevent ethnic, cultural or religious discrimination. In that regard, education, debate and better understanding of cultures and religions was necessary. Diversity should lead to dialogue and respect within and among civilizations, and the APA recognized its importance to creating strong, mutually respectful Asian communities. The APA encouraged further international dialogue and interreligious debate across Asia, promoted the benefits of diversity and good governance, and rejected all forms of discrimination.

Mr. F. Zon (Vice-Chair, Global Organization of Parliamentarians Against Corruption (GOPAC)) said that, several days earlier, GOPAC had held discussions on the UN Convention Against Corruption (UNCAC) to reassess progress and how parliaments could implement its provisions. Those discussions had highlighted the importance of measures for parliamentary openness and transparency to ensure parliaments were inclusive, participatory and representative. Corruption fuelled conflict and created divisions, political polarity and xenophobia. Examples included favouritism, the accidental or deliberate creation of discriminatory laws, and a corrupt status quo benefiting some groups and harming the vulnerable.

Citizens' equal access to public services and participation in all public decisions would bring divided communities together. Parliaments should enhance and assess their openness and transparency in accordance with UNCAC, particularly Article 13, and should agree on norms and guidance to ensure meaningful participation. Parliaments should also increase their involvement in the Conference of the State Parties to UNCAC and GOPAC would continue to engage with its diverse members.

Mr. M. Lassouaoui (Senior Manager, Outreach Europe, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)) said that UNRWA had tirelessly supported Palestine refugees. It provided education to over 545,000 children and 8,000 students and basic health support to 2 million refugees. It gave food and other assistance to some 1.7 million people and had the largest microfinance programme in the Middle East, creating jobs in an area with few employment prospects.

All UNRWA fields of operation were facing crises. For years, Gaza had suffered conflicts and an economic blockade. The West Bank was undergoing its highest levels of violence for 15 years and the war in the Syrian Arab Republic had devastated the lives of hundreds of thousands of Palestine refugees. In February 2023, the earthquake had affected over 50,000 Palestine refugees. Levels of poverty, unemployment and desperation were unprecedentedly high in Lebanon.

In December 2022, the majority of Member States of the UN General Assembly had voted to extend the mandate of UNRWA for another three years but Member States had not provided adequate funding, which jeopardized access to education, food and cash assistance. Parliaments should be proud of UNRWA achievements, to which they had contributed. Those included universal infant vaccination, reduced maternal mortality, gender parity in schools and job creation. UNRWA emergency and human development programmes contributed to economic development and stability in the Middle East. The UNRWA student parliament empowered students to enjoy and exercise their rights, uphold human rights values and contribute to their society and community.

As stated by world leaders and in UN resolutions, Palestine refugees needed support while a solution was sought to their plight.

Mr. S. Boule (Senior Specialist, Parliamentary Affairs, The Global Fund to Fight AIDS, Tuberculosis and Malaria) said that it was often the most vulnerable to disease who lacked access to health care because of criminalization, stigma and discrimination. Gay and bisexual men were 28 times more likely to contract HIV than other adult men but same-sex sexual activity was criminalized in 67 countries and punishments were often extremely harsh. Transgender women, sex workers and people who injected drugs were similarly vulnerable. In countries where those groups were criminalized and marginalized, safe access to HIV prevention, testing, care and treatment was often impossible and drove new infections. Those groups accounted for 70% of new HIV infections globally, 94% of new infections outside of sub-Saharan Africa and 51% of new infections within sub-Saharan Africa.

Data showed that intolerance was preventing the eradication of HIV. The Joint United Nations Programme on HIV/AIDS global target for 2021 to reduce new HIV infections to 500,000 had been missed by one million cases. In response, the Global Fund required all funding requests to include programmes to address barriers to health services caused by criminalization, stigma and discrimination. Sensitivity training for health care workers and law enforcement, legal literacy for those at risk, and funding for legal services to ensure marginalized people could exercise their rights had been successful. The 2023–2028 Global Fund Strategy committed to providing more community-based and community-led services to ensure outreach, prevention, care and treatment for those in need. Changing laws, policies and practices required political will; parliamentarians and the IPU had a major role to play in that regard.

Mr. N. Trad Filho (Delegate, Amazonian Parliament) said that he was grateful to the IPU for recognizing the reactivation of the Amazonian Parliament. It was important that Amazonian countries were aligned with the 2030 Agenda for Sustainable Development.

There were 20 million people in the Amazon. At least 20% of Brazilian forests had been destroyed but Brazil remained among the most biodiverse countries in the world. It was therefore essential for parliaments to implement public policies to develop the economy, ensure sustainable development and protect forests. Forest economies had to be developed, which was challenging. Climate change also posed threats and would affect everyone, particularly the poorest and most vulnerable. It was important to manage water and fish resources sustainably, and attract investments and different industries. The Amazonian Parliament was ready to receive IPU representatives in the Amazon.

Ms. M. Kiener Nellen (Council Member, Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND)) said that we should never forget the catastrophic humanitarian and environmental consequences of nuclear tests, bombings and accidents. The UN had been formed to end war and its first resolution had been to eliminate all weapons of mass destruction.

She highlighted the following resolutions, publications and organizations to help parliamentarians in their work: UN Security Council Resolutions 1325 and 2250 on the roles of women and youth in peace and security; *Assuring our Common Future*, which included examples of parliamentary action to implement UN resolutions; *Nuclear Disarmament for Religious Leaders and Communities*, which highlighted commonalities and cooperation between faiths; the UN Alliance for Civilizations, which explored the roots of polarization.

PNND and PeaceWomen Across the Globe would cooperate with the IPU. The ongoing arms race, which had to end, absorbed funds that were urgently needed for health, climate protection, humanitarian aid, peace promotion and the fulfilment of the SDGs by 2030. The UN Summit of the Future must recommend the global elimination of nuclear weapons no later than 2045.

Mr. M. Bouden (Algeria), expressing his condolences to the Syrian Arab Republic and Türkiye, said that promoting inclusive societies and peaceful coexistence should begin with tackling crises and setting aside differences. Unfavourable policies had been imposed on Algeria during its colonization. However, Algeria had returned to a path of peaceful coexistence, providing citizens with a sense of dignity and a need to participate in an increasingly progressive manner to achieve development goals. The International Day of Living Together in Peace, celebrated on 16 May, upheld the desire to resolve conflicts peacefully.

Sustainable development was impossible without international peaceful coexistence and Algeria was working globally and regionally, particularly within the UN and international bodies, to achieve its objectives. It would continue to support fair causes around the world and the President of Algeria was increasing work to end directly and indirectly colonial situations, particularly within his region. In that

regard, it was important to address the Palestinian suffering caused by Israeli occupation and increasingly aggressive Israeli attempts to annex Palestinian territories. Efforts to achieve peace between Palestinians and Israelis had been made a few years earlier. Parliamentarians should shoulder the responsibility to reduce tensions in conflicts and find solutions. The Parliament of Algeria supported the IPU's pivotal role in sharing experiences of adopting legislation in countries.

Mr. Y. Miura (Japan), commencing the segment of the debate reserved for second speakers from national delegations, said that the Prime Minister had delivered a speech at the 211th Session of the Diet in which he had stated that Japan would work to create a society that respected diversity and gave everyone a sense of purpose. In that regard, the talents of women and youth, and the strengths of local regions, had to be leveraged.

Having served as a member of the Oda city council, he was aware of the importance of representing local communities and conveying constituents' views on regional revitalization to the Government. Discussions on difficulties relating to digital human resources and the need to implement budgetary support had led to the establishment of the digital agency monitoring and managing the digital transformation of Japan. Information and communication technology and the creation of Society 5.0 would reduce the wealth gap, promote inclusivity and respond to municipalities' needs.

As Parliamentary Vice-Minister for Internal Affairs and Communications, he had been responsible for managing the Administrative Evaluation Bureau and he had discussed citizens' problems with consultants who worked with Government, thereby reassuring citizens that their problems were reflected in policies and helping them lead peaceful and healthy lives.

The Government was developing legislation to combat loneliness, an issue which had been exacerbated by the COVID-19 pandemic. Globalization had created an interconnected world and Japan had to contribute proactively to the formation of inclusive societies that promoted global peace and happiness.

Ms. S. Ataullahjan (Canada) said that inclusivity and peaceful coexistence required work by both governments and citizens. Although Canada was safe, welcoming and inclusive for those fleeing violence, she had proposed that the Standing Senate Committee on Human Rights study Islamophobia after learning that more Muslims had been killed in targeted attacks in Canada than any other G7 country. Incidents targeting the Muslim population were more likely to target women. The Standing Committee had visited a mosque where a terrorist attack had taken place and had heard accounts of Muslims being told to go home, young women being harassed and physically assaulted for wearing the hijab, and Muslims feeling unsafe. However, there was greater understanding of the challenges that Muslims faced and a commitment from Canadians to overcome them. It was important to acknowledge problems and to speak out against bigotry and hatred. Parliamentarians should take a stand against hatred and ensure everyone felt safe.

Ms. D. Bergamini (Italy) said that increasing global complexity posed challenges for coexistence. Interconnection was a fact, but peaceful coexistence was a choice. Restoring faith in others by protecting them and their rights and beliefs would help to tackle inequality and threats to peace. Literacy was key in that regard.

It was easy to feel alone when faced with challenges. Migrants were making dangerous journeys across the Mediterranean to come to Italy and it was not always possible to save lives, which posed a challenge to all countries, not just Italy. It was important to cooperate to show that, despite the appearance of lengthy procedures, compromises and inefficiency, parliaments could respond to challenges. She urged parliamentarians to use the IPU to strengthen each other and promote peaceful coexistence.

Ms. M. Guerra Castillo (Mexico) said that, with regard to discussions about inclusive societies, tolerance and SDG 16, women had to be present in political, economic and social improvement processes. Parliamentarians' efforts to include women varied, but some had exceeded quotas to achieve gender parity, which had changed politics and led to agendas that took into account the 2030 Sustainable Development Agenda.

Women contributed to inclusive education, but men and women had to work together in that regard. There was a need for unity to eliminate the patriarchal vision and achieve equality, improve the world and protect the environment.

Women represented 50% of society and had the right to participate fully in its processes. Political and online violence posed a threat to them. Legal reforms had ensured gender parity in the Chamber of Deputies. Political and economic power had to be shared to create a truly inclusive society and eradicate intolerance.

Ms. G. Mykjaland (Norway) said that to ensure democracy for everyone, intolerance and discrimination had to be eradicated. It was concerning that a minority of the world's population lived in democracies and that the number of authoritarian regimes was growing. Freedom of expression was repressed, the free press was censored, non-governmental organizations were silenced, LGBT people were harassed and human rights activists were imprisoned.

The UN Women's Commission estimated that it would take 300 years before gender equality was achieved. In Afghanistan, people of various ethnic backgrounds had been killed for marching for women's rights. Depriving 50% of the population of the right to education was criminal. It violated human rights and destroyed the future of Afghanistan. In the United States, ending the constitutional right to abortion had changed the health care choices of millions of Americans. Women's bodies were more heavily regulated than guns. Some 22% of Norwegian women had been victims of rape, and half of those women had been minors when the abuse had occurred. Developments in women's rights were moving in the wrong direction. The full potential of men and women had to be leveraged to solve challenges.

She urged the release of Abdulhadi Al-Khawaja, whose imprisonment contradicted the values of the IPU.

Mr. K. Valentin (Denmark) said that Abdulhadi Al-Khawaja, a Danish-Bahraini citizen, had built a good life in Denmark and had decided to fight for democracy, human rights, freedom of speech and freedom of the media in Bahrain, while respecting people's lives and traditions. According to the UN, he had been unjustly arrested in 2011 for a peaceful human rights protest. He remained in prison but was dying. He should be returned home to his family, which would be an important step towards improving dialogue between Bahrain and Denmark.

Ms. B. Liso (France) said that legislation had been passed to ensure the inclusion of people with disabilities in schools and businesses, and to widen social security to take into account an ageing population. The National Assembly would consider a draft law on the 2024 Olympic and Paralympic Games and would ensure that they drove inclusivity.

The Parliament had a women's delegation that combated all forms of sex-based discrimination. Sexist and sexual violence persisted globally and the term "femicide" should be legally recognized to prompt cultural change. Perpetrators of violence should be dealt with in the professional, psychological and even medical fields to prevent reoffence, which was common. Removing the violent party from the family home was an effective measure that was favoured in France because it allowed the violent party to reflect and break the cycle of violence. In 2020, it had reduced cases of reoffence by 6%.

A willingness to fight all forms of discrimination was necessary to achieve peaceful coexistence and create inclusive societies, which contributed to the 2030 Agenda for Sustainable Development. National parliaments were more important than ever in a world of increasing tension and intolerance. They should become inclusive political institutions to take into account citizens' aspirations.

Ms. G. Morawska-Stanecka (Poland) said that it was crucial to consider what peaceful coexistence meant. Democratic and peaceful countries should be vigilant: maintaining freedom and peace required work and economic interests did not always align with tolerance, respect and peaceful coexistence.

Democratic and fair elections were important because stable States avoided confrontation and sought peaceful resolutions to conflicts. Voting should be transparent and political parties should have equal access to public media. It was difficult for elections to be fair when the ruling party monopolized media coverage and produced unobjective reporting.

Reducing inequalities, such as by ensuring equal opportunities for men and women, supporting social groups that faced exclusion, and involving young people in public discourse, contributed to State stability. Parliamentarians could combat intolerance by persistently fighting hate speech and misinformation and setting a good example to society. They should choose their words responsibly, avoid populist statements and use verified information in debates. In that regard, the IPU could adopt a resolution calling on parliamentarians around the world to combat hate speech and disinformation actively.

Ms. R. Garvey (Ireland) said that if politicians were serious about promoting peaceful coexistence and fighting intolerance, tackling the climate and biodiversity crises had to be their priority. In doing so, they would decrease the number of climate refugees and ensure there was sufficient food and clean air and water. Future generations would know that politicians had listened to scientists,

youth and people from small island States. If politicians did not take action, wars would be fought over resources, it would be difficult to grow food because pollinators would be extinct, and populations would become increasingly unhealthy. Developing countries would follow in the footsteps of the West and build cities and towns around cars, which caused air pollution and contributed to childhood obesity by reducing spaces for children to play outdoors.

She thanked Bahrain for signing the Paris Agreement and participating in the 26th Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change but actions spoke louder than words. She noted the work of ESB International, an Irish company, on public transport. It was also collaborating with the Electricity and Water Authority of Bahrain on solar and wind energy projects. Climate solutions were already available but had to be implemented.

Achievements could not be made without equality for women, who were the planet's biggest asset. They were capable and willing to contribute.

Mr. K. Ait Mik (Morocco) said that religious diversity helped to establish inclusive societies. Human rights should underpin parliamentarians' work and collaborations to achieve the SDGs. Young people, many of whom lived in developing countries, were important to ensuring peaceful coexistence. They had been impacted by the COVID-19 pandemic and would be affected by climate change and collapsing food and energy security. Hate speech, conflicts and wars were taking their toll on the Balkans, the Middle East, the Sahel and sub-Saharan Africa. In light of that, young people should promote a culture of dialogue to establish peaceful societies.

Ms. E. Ernst-Dziedzic (Austria), commencing the segment of the debate reserved for young parliamentarians, said that the challenges in creating inclusive societies differed between countries. The worsening of the climate crisis would prompt more people to leave their countries, creating conflicts and integration challenges. Politicians often discussed integration in terms of assimilation: refugees should be as invisible as possible. However, she believed that integration entailed communication, collaboration and meaningful social relationships. Austria and other European countries had to improve refugee access to the labour market, provide language courses, prevent discrimination and help refugees become members of society. Safe migration routes should be created to help refugees move out of large camps on European borders and move to places with better living conditions. Those significant challenges presented an opportunity to create more diverse, cooperative societies.

Ms. H. Hakobyan (Armenia) said that peaceful coexistence was based on mutual respect, non-aggression, equality and benefit. Since 12 December 2022, Azerbaijan had blocked the Lachin corridor, the only route connecting Nagorno-Karabakh to Armenia. Some 120,000 Armenians were under siege, creating a dire and worsening humanitarian situation. In periods of severe weather, they were deprived of vital medication, food and fuel. Azerbaijan also occasionally shut the gas pipeline and power outages were frequent.

The Azerbaijani Government wanted to break the will of Armenians in Nagorno-Karabakh. Its plan was to increase psychological and economic pressure, open the corridor for short periods and prompt exoduses. That was a blatant policy of ethnic cleansing but the international community was only just beginning to pay attention. She thanked those countries that had responded objectively and impartially, upholding human rights and international obligations.

Ms. F. Payman (Australia) said that there were more than 3 million young people in Australia. Their diversity placed them in a unique position to inform Government on how to build inclusive societies and fight intolerance. Governments that worked with and for youth would be more effective because a fifth of the global population was aged 15–25. Young people worldwide were politically engaged and wanted to be involved in policy decisions affecting them. They were most affected by global warming, workforce changes, and housing instability and affordability. The Australian Government was committed to listening to their invaluable insights and would establish an Office for Youth, which would be accountable to the Australian Parliament. Alongside the Youth Steering Committee, that Office would design the Youth Engagement Model.

Ms. Kim Yea Ji (Republic of Korea) said that intolerance and discrimination were increasing. Hate speech and discriminatory remarks abounded online and the media's pursuit of attention-grabbing content fuelled such remarks. Instead of adopting a balanced stance, politicians criticized and stigmatized vulnerable groups.

Although economic and technological advancements had benefited society, they had increased discrimination and restricted rights, exacerbating social division and widening the wealth gap. Worldwide, people were enduring war, natural disasters and economic crises and it was increasingly difficult to show them generosity. In that context, parliamentarians were crucial as representatives of the public. It was essential not to misuse words or expressions, which could increase hatred, stigmatization or discrimination. It took time and effort to change one's attitudes, whereas it was easy to hate those who were different. It was normal to feel uncomfortable sharing limited resources with vulnerable groups but self-examination and education set humans apart from animals. The National Assembly, as an independent and constitutional body, played an important role in those situations.

Ms. A. Larouche (Canada) said that the theme of the debate was timely because ethnic, linguistic and religious minorities suffered discrimination and exclusion, the consequences of which were amplified by intergenerational injustice. According to a UN report, 20% of people worldwide had suffered discrimination. Youth had come together to promote peace and inclusion and fight injustice. However, intolerance, disruption to studies and poor job prospects hindered their participation in public life. All parliamentarians should help them by strengthening institutions, adopting inclusive and fair laws that protected fundamental rights and combated intolerance, and ensuring the representation of women and youth in decision-making processes.

She urged parliamentarians to counter the alarming increase in xenophobia, racism and fanaticism with inclusive societies and peaceful coexistence. Social media was used to promote intolerance, particularly against women and girls. Sexist violence was everywhere and cases had increased particularly during the COVID-19 pandemic. The situation of women and girls in refugee camps was particularly concerning. The effects of conflicts, extremism and climate change were also worsening and action should be taken to celebrate diversity.

Mr. K.J. Skriver (Denmark) said that, having taught students aged 13–15, he had discussed the importance of mutual understanding and the right to disagree with them. Communicating and expressing opinions were a basic and vital part of democracy. Parliamentarians had an obligation to show youth that they could express their opinions without risking punishment. He called for the release of Abdulhadi Al-Khawaja who, according to the UN Working Group on Arbitrary Detention, had been imprisoned arbitrarily for exercising his freedom of expression and right to peaceful assembly. That case was not isolated, which dimmed the hope and optimism of younger generations. Dialogue could be difficult but it was essential to peaceful coexistence.

Ms. L. Clifford Lee (Ireland) said that, with war raging in Ukraine and elsewhere, it was more important than ever to discuss the role of inclusive and tolerant societies in promoting peaceful coexistence. They were the route to peace and stability.

Access to reproductive health services and the right to decide when and how many children to have were key to ensuring women's equality. Children should not be forced to marry, and boys and girls should have equal access to education. Economic empowerment and a zero-tolerance approach to gender-based violence were necessary for equality. Parliamentarians should commit to meeting those needs.

Women and girls were particularly vulnerable in conflicts. Rape had been used as a weapon of war in Rwanda with devastating consequences. It was now being used in Ukraine and women in war zones needed access to emergency contraception and abortion services.

Diverse, inclusive and gender-balanced political bodies gave women a seat at the decision-making table. Women were key to peace talks. The Northern Ireland Women's Coalition had been crucial to post-conflict peacebuilding and, across Ireland, women continued to participate in decision-making.

Mr. D. Carden (United Kingdom), speaking in his capacity as President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, said that SDG 6 was to leave no one behind, which meant making young people stakeholders in political decisions. Young people faced exclusion, so it was unsurprising that they wanted to create a new society. That society responded to the climate catastrophe, the effects of which could already be felt in many countries. It rejected dictators' wars — such as the Russian invasion of Ukraine — that destroyed homes, livelihoods and lives, and allowed people to determine their own lives. He was committed to ensuring young peoples' voices were heard. Within the IPU, people in their 20s and 30s should count as young people.

Even though young people accounted for 52% of the world's population, only 2.6% of legislators and parliamentarians were under 30 years old. Parliaments should remove age limits that prevented young people from standing for election and legislators who were in their 20s or younger should be able to speak at IPU Assemblies. Young people everywhere were making their voices heard and he supported that work.

Mr. L. Shuman (Guyana) said that he and the Chair were members of the indigenous community and of opposition parties. He was also Deputy Speaker of the Parliament and represented two other political parties. That was a testament to the inclusive democracy and tolerant society in Guyana. The Constitution of Guyana, which was particularly progressive, encapsulated the United Nations Declaration on Human Rights. The Amerindian Act was an example of progressive legislation. Although it was a young democracy, Guyana was making progress. He congratulated New Zealand for its progressivism and he implored other States to ensure societies became more tolerant and inclusive.

Mr. J. Fakhro (Bahrain), speaking in exercise of the right of reply, said that the representatives of Denmark and Norway were deliberately mixing parliamentary and non-parliamentary business. When conducting parliamentary business, there should be no interference in the domestic affairs of another country. Efforts should be made to ensure mutual respect, peaceful coexistence and dialogue. He hoped that those representatives would stop disrupting parliamentary affairs because parliamentarians should stand together.

The representative of Denmark had referred to dialogue but that involved allowing both parties to speak and no meeting had been suggested. He hoped that such a meeting could take place at the current Assembly to explain the situation and stop discussions of the matter in the General Debate. Bahrain, Denmark and Norway were allowed to apply the law to their citizens. The representatives of Denmark and Norway did not understand non-interference and felt entitled to watch over and control Bahrain. There should be mutual respect for national sovereignty.

Mr. J. Cepeda (Spain), speaking in exercise of the right of reply, said that he firmly rejected the serious accusations made against his country and France. Spain defended human rights, democracy and freedom. He asked for respect for Spain and the European Institutions. Over 500 members of the European Parliament had voted in favour of the resolution which had asked the Equatoguinean Government to respect human rights with regard to events that had occurred concerning a Spanish citizen. Spain therefore had every right to demand that Equatorial Guinea respect international law and human rights. A global revolution was needed to guarantee respect, which would create a better world. Spain would continue to work in that regard and in global institutions to guarantee human rights.

The sitting rose at 13:00.

Sitting of Tuesday, 14 March 2023

(Afternoon)

The sitting was called to order at 14:30 with Mr. A.B.S. Almusalam, Speaker of the Council of Representatives of Bahrain, in the Chair.

Item 3 of the agenda
(continued)

General Debate on the theme *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*
(A/146/3-Inf.1)

Mr. G. Almeland (Norway) said that, when he had first run for election at 25 years old, one of the core issues he had campaigned for was equality. However, the path to equality was not a straight one. One of the main barriers to equality was discrimination. It was the job of parliamentarians to combat all forms of discrimination.

Norway had a long way to go before it became a society that truly embodied equal rights and opportunities. Although some progress had been made, it must not serve as an excuse to put further action on hold. Between 2020 and 2021, reporting of hate crimes in Norway had gone up by 11%. There was one group in particular that was particularly affected, namely the lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex (LGBTI) community. A horrid expression of hatred had been shown in the summer of 2022 during the brutal attacks that had taken place during the Oslo Pride celebrations. The level of hatred against the LGBTI community contributed to lower quality of life, higher prevalence of health problems and horrific levels of suicides. Accepting, tolerating or even legitimizing hatred towards marginalized groups corrupted all attempts to achieve truly inclusive societies for all.

Mr. A. Karapet (Sweden) said that the brave young women of Iran were risking their lives for their freedom and rights: freedom of choice, freedom of expression, freedom of assembly, the right to wear a hijab and the right not to wear a hijab. Their fight was supported by many brave young men. Iranian society had shown the true meaning of coexistence between men and women. It was the duty of parliamentarians around the world to show solidarity.

Mr. S. Patra (India) said that India had been globally recognized for promoting peaceful coexistence and inclusive societies. The concept of *Vasudhaiva Kutumbakam* or “the whole world is one family” governed much of its activities. It was in the spirit of peaceful coexistence and inclusive societies that India had provided more than 291 million doses of COVID-19 vaccines to 99 countries and sent more than 253,000 people to participate in United Nations peacekeeping missions. In addition, it had never attacked any foreign country. India aimed to ensure that citizens not only had access to fundamental rights but had effective use of them. Various laws, policies, programmes and schemes had been introduced in that regard.

Young parliamentarians across the world had much to contribute towards global peace, sustainability and inclusiveness. They had a duty to redress the grievances of the people they represented, particularly of young people who looked to them as role models.

He called on the international community to work together towards building sustainable, inclusive, progressive, peaceful, healthy and happy societies guided by Mahatma Gandhi’s principles of truth and non-violence.

Ms. S. Rafiei (Islamic Republic of Iran) called on the representative of Sweden to address the human rights violations in his own country rather than interfering in the internal affairs of the Islamic Republic of Iran. The Islamic Republic of Iran was a country defined by peaceful coexistence and respect for diversity both in its words and in practice.

Young people were the architects of the world and the main actors pushing for peaceful coexistence. However, their efforts had been hampered by hegemonic countries imposing unilateral measures with the aim of taking over the world. The media played a particularly strong role in disseminating imperialist agendas thus undermining peace and kindness. It was therefore important to confront the media.

Young parliamentarians, particularly young women, made up a large proportion of the Iranian Parliament. There was a youth committee that held regular meetings with the young people of the country. The Supreme Leader of the Islamic Republic of Iran had also been striving for women's participation in government and in science and technology. The Islamic Republic of Iran should serve as a model for other IPU Members.

Mr. S.A.M. Gilani (Pakistan) said that certain facets of society that held it together were being eclipsed. People were no longer able to disagree but still coexist, mark territory but still share resources, or compete vigorously but still accept each other. In the quest for glory, humans continued to shrink spaces for others and assert their own hegemony. The trend had made societies far less inclusive and far more divided than ever before.

Parliamentarians were encouraged to ponder a path forward that defended the weak and the oppressed, united people from faraway lands and inspired societies to make space for all men and women regardless of nationality, skin colour, religion, political affiliation or income level. Everyone must have the same rights, privileges, protections and opportunities. A Muslim man in rural Maharashtra should be allowed to listen to the Azaan and pray freely in the mosque. A transgender person should feel safe walking the streets at night. A young boy from sub-Saharan Africa should be given the tools and opportunities to study in the Ivy League schools. Women should be encouraged to explore the deepest frontiers of space.

Parliamentarians must encourage their constituents to open their hearts and minds and allow divergent views to flow through society. It was paramount to envision a future that celebrated freedom for all.

Ms. K. Elham Khalili (Afghanistan) thanked delegates for adopting the emergency item resolution and raising the voices of the Afghan people. Afghanistan was facing multiple crises under the Taliban regime, including a humanitarian crises and a women's rights crisis. The Taliban must be held accountable for its crimes.

Mr. W. Cervini (Uruguay) said that Uruguay had been doing a great deal to implement the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign at home. The campaign had gained a great deal of support from legislators, ministers and even the President himself.

More than half of the global population was made up of young people below the age of 30. Parliaments, however, did not even come close to representing that reality. It was crucial to pave the way for a new generation of young people who could help build a peaceful society based on respect and equality.

Mr. A.N. Leavasa (New Zealand) said that his constituency in Southeast Auckland had a diverse population of people originating mostly from Asia (41.9%), Europe (31.9%) and the Pacific (21%). Many were also indigenous Māori people. The population was very young: over a third of people were under 24 and over two thirds were under 45. There were Christian churches, Hindu and Sikh temples as well as Islamic mosques located all throughout the constituency.

Peaceful coexistence and inclusivity began at home. It was important to share ideas, cultures, values and even differences amongst each other to improve understanding and tolerance. Engaging young people was an important avenue in promoting peaceful coexistence and inclusive societies. New Zealand engaged young people through a national youth parliament. His own constituency also had a youth council.

He had asked the youth in his constituency what they wished to share at the IPU. They had responded that, as a global family, it was important to use our minds to understand each other, our ears to listen to each other, our eyes to see each person in their own context and our mouths to speak life into each other with a heart of respect.

Ms. V. Braz (Portugal) said that the topic of inclusive societies and peaceful coexistence could not be discussed without recognizing the role of young people. Young people had always been at the forefront of democratic struggles and were behind many social mobilizations. However, they continued to be among the most affected by violence and socioeconomic crises. More than 600 million young people lived in fragile environments affected by conflict, climate change, human trafficking, unemployment and social exclusion. They were also the victims of populism, hate speech and xenophobia and were therefore at risk of violent radicalization.

Young people should and wanted to be active players in peace and security efforts. It was fundamental to adopt policies that encouraged peaceful discourses in young people from an early age and provided them with opportunities to participate in democratic governance, conflict prevention and conflict resolution.

Mr. W. Soto Palacios (Peru) said that Peru was a multi-ethnic, multilingual and multicultural country where many different practices, customs and outlooks were present. Those differences had led to inequality and discrimination. In 2022, the former President of Peru had instituted a coup d'état which had further polarized the country and given rise to racial hatred and socioeconomic division. It was necessary to promote positive relationships and mutual respect as well as to develop the capabilities of citizens to rise above cultural and social differences. Countries must confront discrimination and exclusion for a fairer, more egalitarian and more pluralistic society.

Mr. H. Aoyagi (Japan) said that parliaments functioned by bringing together politicians with similar views and putting them together into parties. The party which held the majority took the legislative power. When only a single group held power, however, there was a natural loss of diversity and inclusiveness, sometimes leading to intolerance or discrimination. To prevent that from happening, parliaments must be thought of not as a collection of parties but as a collection of diverse politicians. They should not be the site of power struggles between political parties in which individual legislators were bound to tow the party line. Instead, they should serve as forums to which individual politicians could bring a diversity of views and ideas. In that context, the idea of "majority" and "minority" should not refer to the ruling party versus the opposition parties but to the views being expressed. It would be easier to build peaceful coexistence and inclusive societies through the said approach.

Ms. A.A. Rodríguez Montero (Plurinational State of Bolivia) drew attention to the suffering of indigenous peoples in the Plurinational State of Bolivia. On 13 March, the Vice-President of the Plurinational State of Bolivia had asked the United Nations to respect the legitimate right of the people of his country to use the coca leaf in its natural form for traditional, nutritional, therapeutic and ritualistic purposes. Those words had been said under the pretext of protecting indigenous populations. However, the reality was quite different. Indeed, the Government was not protecting indigenous populations but robbing them of their land for the purposes of coca cultivation. Its actions were sowing hatred and social exclusion and facilitating a lucrative drug trafficking business. The political regime in the Plurinational State of Bolivia was so intolerant that anyone who expressed a dissenting opinion was put in prison. She called on delegates to take into account the needs of indigenous populations.

Ms. H.J. Talsma (Netherlands) said that it was alarming but realistic to say that the world was becoming a more divided and less tolerant and peaceful place. The words of Cicero were painfully true: "In times of war, law falls silent". His fellow countryman, Hugo de Groot, had emphasized the importance of making laws that enhanced freedom of belief and religion, freedom of speech and access to justice – laws that contributed to peaceful resolution of conflicts instead of warfare. Parliamentarians were urged to put de Groot's words into practice. They must become guardians of the rule of law, deliverers of justice and peace and defenders of human rights ensuring that, even in times of crisis, the laws were never silent.

Ms. M.E. Ulenge (United Republic of Tanzania) said that youth in the United Republic of Tanzania were a very heterogeneous group in terms of age, sex, marital status, education levels and residence. The total youth population in the United Republic of Tanzania stood at 17.7 million of whom 48% were male and 52% were female. As much as 80.3% of young people were ready and able to participate in the labour force.

The United Republic of Tanzania had always recognized the importance of youth in all aspects of its development. After independence, the Government had established a special unit at the ministry level to coordinate youth affairs, which had now expanded into a full department.

Peace could not be achieved without the participation of youth. The United Republic of Tanzania had enacted various laws, policies, regulations and guidelines to ensure productive participation of the whole community, especially youth, in matters of peace and security. They included the Prevention of Terrorism Act and national guidelines for the Office of Defence and Security. Efforts were also ongoing to provide training to empower women and youth economically and encourage the good use of social networks. The purpose was to encourage communities to live in peace.

Ms. A. Shkrum (Ukraine) said that Ukraine was facing the worst kind of intolerance at the hands of the Russian Federation: genocide. She thanked the international community for their support in condemning the invasion but regretted that the Russian Federation had not been deterred. Since

the 145th IPU Assembly in October 2022, the Russian Federation had launched more than 1,327 missiles and rockets on Ukrainian civilians and killed more than 41 children. The IPU must do more to stop the aggression and implement its previous resolutions.

Mr. A.A. Paredes González (Peru), taking the floor as the second speaker from his delegation, said that peaceful coexistence required countries to give up war as a way of resolving disputes. It called for understanding and mutual trust, non-interference in the domestic affairs of other countries, and economic and cultural cooperation. Peace was not just the absence of conflict. It required the participation of all men, women and children. Respect and equal treatment of all people was also needed.

To achieve peaceful coexistence, it was paramount to protect and strengthen two factors in particular: family and education. He called on parliamentarians to enact laws in that regard.

An inclusive society was one where people had equal rights by virtue of being human. A society that failed to recognize the value of all its members undermined their dignity and fostered injustice. One of the greatest challenges of an inclusive society was creating an educational system that gave students the same educational opportunities.

Lastly, there was a vital need to eliminate intolerance. Intolerance was inhuman and often led to hate speech. Parliaments must penalize hate speech given its potential to develop into violence.

Ms. B. Bennett Mathieson (Deputy Chairwoman, King Hamad Global Centre for Peaceful Coexistence), special guest, said that the King Hamad Global Centre for Peaceful Coexistence had been created by His Majesty King Hamad bin Isa Al Khalifa in 2018. The centre based its work on the inclusive and diverse society of Bahrain. Bahrain had always been an oasis of peace and love where all cultures, faiths and ethnicities were not simply tolerated but warmly embraced and respected. Bahrain had always recognized the importance of religious freedom, having established the first church, synagogue and Hindu temple in the region in 1904, 1935, and 1817 respectively. Today, Bahrain had many hundreds of mosques, churches and temples with religious services being delivered in over 10 languages. Bahrainis and expatriates alike had enjoyed their right to freedom of religion for over 150 years before the United Nations Universal Declaration of Human Rights had come into being. The right was also enshrined in the Bahraini Constitution.

Today, terrorists and extremists used religion for evil intent. There was a global increase in religiously motivated hate crimes with the cyberspace being used to radicalize and sow the seeds of hate and violence. Statistics revealed that up to 80% of the world's population lived in areas where religious freedom was either denied or severely restricted. The King of Bahrain had been so moved by those statistics that he had authored the Kingdom of Bahrain Declaration in 2017 which called for religious freedom for all peoples of the world. It was important to be clear that peaceful coexistence was impossible without freedom of religion or belief. Without it, wars and conflicts would continue to devastate the world. In addition, research had shown that religious freedom improved the economic prosperity of a country. It therefore made sense, not just from a human rights perspective but also from an economic perspective, that governments paid more attention to promoting religious freedom.

As stated in the Kingdom of Bahrain Declaration, ignorance was the enemy of peace. As such, the focus of the King Hamad Global Centre was on youth educational programmes. They included: (1) the King Hamad Chair in Inter-faith Dialogue and Peaceful Co-existence which offered bachelor's, master's and doctorate programmes at the University of Sapienza; (2) the King Hamad Faith in Leadership fellowship programme run in conjunction with the Universities of Oxford and Cambridge with graduates having the option to become internationally certified trainers in the programme; and (3) a cyber peace academy utilizing real-life case studies of religiously motivated hate crimes, extremism, terrorism, radicalization, bullying and violence to educate children and adults.

Other measures taken by Bahrain included the King Hamad Medal for Peaceful Co-existence which was awarded to individuals or entities for their outstanding and sustainable contribution to peaceful coexistence globally. The country was also proud to have signed various memorandums of understanding with esteemed partners including the United Nations Institute for Training and Research (UNITAR), the Office of the Special Envoy to Monitor and Combat Antisemitism (SEAS) in the United States of America and the Brazilian Ministry of Women, Family and Human rights.

The Kingdom of Bahrain Declaration was the foundational document for the work of the King Hamad Global Centre both inside Bahrain and globally. The document had been translated into several languages and used by educators, religious leaders and civil society organizations. It was a powerful and courageous document written in simple "no nonsense" language designed to touch the hearts of every man, woman and child on the planet. It had so touched the heart of Pope Francis who had warmly embraced and quoted it several times during his historic visit to Bahrain in

November 2022. Inspired by the visit of Pope Francis, the King Hamad Global Centre had hosted a two-day conference in Rome on the theme *Ignorance is the enemy of peace*. It had also celebrated the official European launch of the Kingdom of Bahrain Declaration followed by a visit to the European Parliament in Brussels for a youth seminar on peaceful coexistence and a two-day conference on combatting hate crimes in cyberspace.

Bahrain worked diligently and sensitively towards achieving the Sustainable Development Goals (SDGs). The King Hamad Global Centre focused mainly on SDG 16 on promoting peaceful and inclusive societies and SDG 17 on strengthening the means of implementation and revitalizing the Global Partnership for Sustainable Development. The Centre was actively looking for new partners and future collaborations.

She was pleased to announce the second annual joint EU-Bahrain conference on freedom of religion or belief in Bahrain in May 2023. The theme of the 2023 conference was twofold: (1) cyberspace as a means to decrease terrorism and increase the Peace Index through freedom of religion or belief; and (2) the impact of climate change on freedom of religion or belief.

She congratulated the IPU on the Assembly and thanked delegates for their hard work and heartfelt dedication in the pursuit of a more just and peaceful world for all. Parliamentarians around the world were encouraged to adopt the Kingdom of Bahrain Declaration as an IPU collective action to promote inclusion and peaceful coexistence and extinguish the flames of intolerance. The King Hamad Global Centre wished to clearly state its willingness to move forward together on the crucial path of peace.

Mr. D. Pacheco, President of the IPU, took the Chair.

Item 9 of the agenda
(continued)

Adoption of a draft resolution on the emergency item on the theme *Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children*

Mr. J.M.R. Edwards Silva (Chile), co-author of the emergency item proposal, said that the aim of the emergency item resolution was to raise awareness of the 340 million people who were suffering from humanitarian crises worldwide. Most of the crises mentioned in the resolution were underreported and long forgotten. The resolution expressed particular concern for Afghan women suffering under the oppressive Taliban regime and the seven million Ukrainian women scattered all over Europe. He called on the Assembly to adopt the resolution by consensus and with no abstentions. Doing so would send a clear message to those suffering, especially women and children, that the world still cared. It was not about charity but about justice.

The emergency item resolution was adopted by consensus.

A representative of Yemen wished to express a reservation. The resolution ignored one of the most significant humanitarian crises in the world, namely the Palestinian crisis. It was a protracted crisis that had been going on for more than 70 years. Many people were suffering. The IPU must condemn the practices of the oppressor and work for justice in Palestine.

The Chair said that preambular paragraph 27 already made a reference to Palestine.

A representative of India wished to abstain from the resolution.

A representative of Chad requested that Chad be added to the list of crises set out under preambular paragraph 27. There were over one million displaced people in Chad.

A representative of Mali requested that Mali be added to the list. Mali had been hosting large numbers of refugees for more than 15 years.

The Chair said that there was already a reference to Mali in preambular paragraph 27.

A representative of Niger requested that all the countries of the Sahel be added to the list, including Niger, as all of them were inundated with refugees.

The Chair said that he was very aware that the Sahel countries were suffering greatly as a result of terrorism which had in turn led to large numbers of refugees. It was important to address the situation in the Sahel.

The Secretary General said that the phrase “including but not limited to” had been incorporated into the text when listing the crises. The idea was to make the resolution as inclusive as possible. It might, however, be valuable to add Chad and Niger as requested.

The Chair said that the IPU was a global organization which made it difficult to draft a resolution that was ideal for all. However, the drafting committee had done a good job.

The Secretary General said that the delegation of Spain had informed the Secretariat that its vote on the topic of the emergency item had been recorded incorrectly due to a technical glitch. The discrepancy did not change the overall outcome of the vote but should be disclosed for reasons of transparency. The vote had now been corrected.

Special accountability segment on the implementation of IPU resolutions and other decisions

The Chair said that the purpose of the special accountability segment was to give parliamentarians a platform to report on how they were implementing IPU declarations, decisions and resolutions nationally. To facilitate the process, a number of parliaments from each geopolitical group were chosen each year to report back to the Assembly. Not all parliaments were obliged to report back every year although they were welcome to do so if they so wished. Instead, a rotation took place that ensured that every parliament had a chance to report back at least every five years.

During the current segment, parliaments were invited to share the actions they had taken in follow-up to recent IPU resolutions, and in particular to advance the IPU’s climate-related agenda such as the Nusa Dua Declaration – *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change* and the Outcome Document of the Parliamentary Meeting on the Occasion of the United Nations Climate Change Conference (COP26). They were also welcome to share any difficulties they had encountered.

A video was played about one of Canada’s climate-related actions.

Ms. R. Saint-Germain (Canada) said that Canada faced a sizeable challenge with respect to climate change. It was one of the biggest exporters of fossil fuels in the world and was getting hotter twice as fast as the rest of the planet. The country must act to eliminate carbon from its buildings as well as its transport and agricultural sectors. There was a need to find effective means to capture and store carbon as well as to maintain forests and grasslands. In addition, Canada was working on transforming its economy with a view to ensuring no one will be left behind. Those efforts had proved to be a political, environmental, social and economic challenge.

Canada had set ambitious targets on all of the above. It aimed to reduce its carbon emissions by 45% below 2005 levels by 2030 and reach carbon neutrality by 2050. To ensure attainment of those targets, the Parliament had passed the Canadian Net-Zero Emissions Accountability Act which set out a planning, monitoring and evaluation process. Two ministers were key to the implementation of the Act, namely the Minister of Environment and Climate Change and the Minister of Finance. The former was responsible for environmental risks and was required to prepare implementation plans for every five-year period. The latter was responsible for managing economic risks and was required to prepare an annual public report on its activities. The two ministers were held accountable publicly in both chambers of Parliament and were provided with guidance by an advisory group on carbon neutrality. They must publish any advice received from the group and explain any follow-up actions taken. The Minister of Environment and Climate Change must take account of the following four factors in his or her work: (1) the best scientific data available; (2) international commitments made by Canada; (3) indigenous knowledge; and (4) observations made by the advisory group. Lastly, the two chambers of Parliament were required to rigorously examine government actions and report on their findings and recommendations.

Mr. E. Aglae (Seychelles) said that the Seychelles continued to implement climate-related programmes, such as the adoption of wetland mangrove sites in the vicinity of its Parliament. It was in the process of implementing a boardwalk to facilitate educational visits to the site and of financing a grant to the Seychelles Conservation and Climate Adaptation Trust. The country also celebrated World Wetlands Day.

Seychelles was a small island developing State that was very prone to climate shocks and natural disasters. To tackle the problem, the country had placed a strong emphasis on forest preservation and biodiversity. It was his hope that the global fund agreed during the 27th session of the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change (COP27) would be set up to support vulnerable countries. There was a vital need to address loss and damages arising from climate change.

Mr. F.K. L. Fakafanua, Speaker of the Legislative Assembly of Tonga, took the Chair.

Ms. H. Jarvinen (Finland) said that the fight against climate change was at the heart of Finnish political policy. Finland had set a target to be carbon neutral by 2035, the most ambitious target in the world, and had done a great deal towards achieving that target. For instance, the Government was supporting the development of electric vehicles and investing in renewable energies. It had provided subsidies to run heating systems using renewable energy instead of oil and set out rapid procedures for companies wishing to invest in renewable energy. Gas stations were also required to include renewable fuels in their oil mix.

Governments did not have enough money to reach their climate change targets alone and must do what they could to attract private investors. In that context, Finland had passed a climate law that obliged the government to comply with its climate change targets. External evaluators were enlisted to check compliance on an annual basis. Families and individuals should also be engaged in the fight against climate change. Governments should make it viable for ordinary people to make climate-friendly choices – on food and transport, for instance – by making them affordable and easily accessible.

Finland was happy to support other countries in many different areas, including recycling education, digitalization of health care and water purification systems. It was possible to meet climate targets through cooperation.

Mr. R. Lozano (Uruguay) said that climate change mitigation and adaptation was a national priority for Uruguay and a key component of its climate change plan. Uruguay contributed as little as 0.04% of global emissions but was, nevertheless, vulnerable to the adverse effects of climate change. To reduce greenhouse gases, it had established a set of objectives on the use of land, including on reforestation. The goal was to preserve all forest territories some of which were considered protected areas. In addition, the Parliament had established a day of natural environments celebrated on 11 November and was currently discussing a draft law on environmental crimes.

In terms of the national energy policy, around 98% of energy in Uruguay came from renewable sources, particularly solar and wind. Now, the country was moving towards a second energy transition by incorporating green hydrogen. Water security and sanitation plans were also in place. There was a law on waste management to promote the circular economy as well as a law prohibiting the use of nonrecyclable packaging.

In 2022, the Parliament had been working to reduce plastic pollution. It had also organized a regional seminar on climate change for parliaments of Latin America and the Caribbean in conjunction with the IPU. Currently, steps were being taken to reduce social and economic vulnerability to climate change. Overall, the vision on climate change must be ambitious but also realistic.

Ms. M. Al Suwaidi (United Arab Emirates) said that the United Arab Emirates had declared the year 2023 the year of sustainability. It had been the first country in the region to sign the Paris Agreement and to put into practice a strategy on carbon neutrality. A number of national laws were in place aiming to achieve balance between economic growth and environmental protection. Measures had also been taken to ensure access to the most relevant technologies for energy production as well as to make parliamentary activities completely paperless. The Government was investing in the International Renewable Energy Agency (IRENA) which was itself based in Abu Dhabi.

Lastly, in November 2023, the United Arab Emirates would host the 28th session of the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change (COP28) which would be an opportunity to review efforts towards implementing the Paris Agreement and find practical solutions on sustainability. It was important to reinforce parliamentary contributions at COP28. An IPU meeting would be held on the sidelines of the conference.

A short video was played about COP28.

Mr. V.D. Ram (India) said that India had contributed only about 4% of global cumulative greenhouse gas emissions between 1850 and 2019. That said, the country had done more than its fair share of work to combat climate change. In August 2022, the nationally determined contributions (NDCs) of India had been updated with even higher climate change targets than before. The objective now was to reduce the emissions intensity of GDP by 45% below 2005 levels by 2030 and achieve about 50% cumulative electric power installed capacity from non-fossil fuel based energy resources also by 2030. India had also submitted its long-term low carbon emission development strategy which laid down its vision and approach towards reaching net zero by 2070. Even though the country had high energy needs, it had an ambitious plan for promoting clean and non-fossil fuel based mobility, for instance, through the use of electric vehicles. Indian railways were also working on achieving net-zero carbon emission by 2030.

In addition to its domestic efforts, India was proactive on climate change internationally. It had launched several global coalitions, such as the International Solar Alliance and the Coalition for Disaster Resilient Infrastructure, and founded many other global initiatives, including the Infrastructure for Resilient Island States and the Green Grids Initiative.

The Parliament of India had adopted every possible measure to help it go green. It had moved its work to digital platforms instead of using paper, assigned electric vehicles to parliamentarians and reduced the use of plastic bottles. India was an example to follow under the *Parliaments for the Planet* campaign.

Mr. V. Belski (Belarus) said that a special panel on the international climate change agenda had been organized within the framework of the 9th Forum of Belarussian and Russian Regions. The main objective of the panel was to come up with proposals to scale up environmental protection and climate change action. Participants had adopted several recommendations and exchanged best practices. Among the measures proposed was the establishment of a greenhouse gas monitoring system. During the meeting, an exhibition had been set up presenting scientific achievements in the areas of low carbon development, emissions monitoring, green technologies and the circular economy. Many young people had participated in the conference.

He supported the efforts of the IPU on climate change but underlined that sanctions were a serious barrier to the implementation of international climate change commitments, including the Paris Agreement.

Ms. F. Payman (Australia) said that she wished to acknowledge the Aboriginal and Torres Strait Islander people as the traditional custodians of Australian lands and waterways. Australia had a great deal to learn from First Nations peoples, especially from their stewardship of the natural environment.

After its election in May 2022, the Government had passed the Climate Change Act which outlined Australia's greenhouse gas emissions targets, including a 43% reduction in emissions from 2005 levels by 2030 and net zero by 2050. In addition, the following measures were set out in the October 2022 budget: (1) investment to provide transparency on Australia's progress; (2) increased transparency around climate-related spending; (3) support for First Nations people in the climate change response; and (4) empowerment of communities to influence and access the benefits of Australia's renewable energy transformation.

The above efforts were just the beginning. The Parliament hoped to introduce a safeguard mechanism requiring Australia's largest industrial facilities to reduce their emissions gradually and predictably in line with the national targets. The mechanism would also incentivize businesses with low-cost abatement opportunities so that they could reduce their emissions faster, thus putting Australia on a path to net zero while also helping businesses remain competitive. The idea behind the mechanism was to keep all parties accountable.

She encouraged parliaments to work together on climate change, which did not abide by national borders.

Ms. S. Sobia (Pakistan) said that Pakistan had recently gone through a terrible climate calamity in the form of unprecedented floods. The floods had resulted in the loss of thousands of lives, displacement of the millions of people, loss of critical infrastructure and economic losses amounting to billions of dollars.

The Parliament of Pakistan had been the first parliament in the world to go green by meeting all its energy requirements through solar means. It had set up task forces in national and provincial assemblies to closely oversee progress on the SDGs. There was also a new climate change policy

aiming to steer Pakistan towards climate resilience and low carbon development. The policy had been designed in accordance with the Paris Agreement, the SDGs and the Sendai Framework for Disaster Risk Reduction. Ambitious targets had also been set to further reduce carbon emissions. By 2030, Pakistan aimed to generate 60% of its energy from renewable sources, increase the market share of electric vehicles to 30%, and reduce greenhouse gas emissions by 50%. Through the Ten Billion Trees Tsunami Programme and the Protected Area Initiative, massive efforts were ongoing in the area of afforestation and conservation of biodiversity. Lastly, using resources from the Green Climate Fund, Pakistan was working on transforming the Indus Basin through climate resilient agriculture and water management.

Climate change was a global challenge that could only be overcome through cooperative and combined efforts. Advanced economies were therefore urged to provide additional predictable climate finance, capacity building support and technology transfer to developing countries.

Mr. M. Bouva (Suriname) said that Suriname was considered the greenest country in the world with a forest coverage of at least 93%. It contributed massively to absorbing emissions, especially those made by industrialized countries. Suriname, however, received little support to protect its forests and did not know of any effective mechanism that could compensate the country for the carbon capacity of its forests. He called upon the international community, especially developed and industrialized countries to play their part. Suriname was one of very few carbon negative countries but also one of the countries most vulnerable to climate change. It remained committed to supporting climate action.

Parliaments had a crucial role and responsibility to fulfil the following objectives: (1) strengthen climate change legislation to reduce emissions and support a clean transition; (2) ensure appropriate budget for climate action together with the government but also with non-governmental organizations and the private sector; (3) hold governments accountable on the implementation of the Paris Agreement, including nationally determined contributions; (4) support marginalized and vulnerable populations; (5) promote inclusive adaptation measures; and (6) build green parliaments.

The Parliament of Suriname acknowledged the importance of climate action. The measures it had taken included running capacity building programmes and workshops in the National Assembly, introducing carbon pricing, and organizing national and international meetings on climate change mitigation and adaption.

Climate change required a sustainable development strategy. Countries must support each other. It was vital to address the fact that those who polluted the least would be affected the most. Everyone must take action.

Ms. M.I. Delgado Rocha (Cabo Verde) said that, according to the World Meteorological Organization (WMO), there was a 20% chance that the global temperature rise would exceed 1.5 degrees Celsius as early as 2024 thus putting the world at a point of no return. That said, it was important to maintain the belief that the fight against climate change could be won.

Climate change was a global phenomenon. However, its devastating effects were felt particularly strongly in small island developing States with limited resources such as Cabo Verde. In six years, Cabo Verde had experienced three major crises: floods, drought and the COVID-19 pandemic. The floods had hit Cabo Verde in 2016 while the ongoing drought had begun in 2017. It was the worst drought in 40 years with some of Cabo Verde's islands not experiencing even a drop of rainfall for a whole year at a time. In addition, in 2020, due to the COVID-19 pandemic, it was estimated that economic activity in Cabo Verde had contracted by 14.8% – the largest contraction ever recorded.

Despite those crises, Cabo Verde had maintained its commitment to conservation, sustainable ocean management and climate action. One of its main objectives was to achieve economic development through the sustainable use of maritime and coastal resources. The country hoped to organize important international events related to ocean preservation and had already hosted the Ocean Race. The purpose of those events was to fight for a healthier ocean.

Small island developing States must have access to global funding to achieve effective climate governance and to implement their nationally determined contributions.

Mr. N. Lalabalavu (Fiji) said that the Pacific small island developing States were amongst the countries most vulnerable and worst affected by climate change. They were threatened by rising sea levels, ocean warming, acidification, increased frequency and intensity of cyclones, changing weather patterns, particularly rainfall that caused serious flooding, and devastating earthquakes.

Fiji had recently deployed humanitarian assistance to New Zealand and Vanuatu in response to cyclones Gabrielle, Judy and Kevin. Cyclones such as those were the new normal in the Pacific. Fiji had experienced 16 cyclones in the past decade which had caused an unnecessary loss of life, damaged livelihoods, undermined food and health security, destroyed infrastructure and led to huge economic losses. Cyclone Winston in 2016 had been the strongest superstorm to have ever made landfall on any country in the Asia-Pacific region. It had claimed 44 lives, wiped away a third of Fiji's GDP and caused extensive damage to infrastructure setting back years of human progress and development. In 2020, at the height of the COVID-19 pandemic, Fiji had been hit by four cyclones.

Fiji had a strong commitment to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). In 2016, its Parliament had unanimously approved the Paris Agreement. It was also the only small island developing State to have presided over the Conference of Parties, in particular COP23. Fiji was equally committed to the Sendai Framework on Disaster Risk Reduction as well as the SDGs. In 2017, considering the nexus between climate and oceans, Fiji had co-hosted the first ever United Nations Oceans Conference. National legislation had also been passed, including the Climate Change Act which institutionalized Fiji's obligations under the Paris Agreement.

Mr. P.M. Santos (Portugal) said that the Russian aggression against Ukraine had led to huge suffering and destruction. Since the start of the war, thousands of people had died and millions of women and children had been living in dire conditions without electricity, health care, food or education. There was no justification for the annihilation of an entire population.

Portugal had a large Ukrainian community, including many refugees, who had integrated into society and were now part of Portuguese culture, heritage and identity. Ukrainians worked together with Portuguese citizens and attended the same schools. Portugal had also sent tanks, military equipment, medical care and humanitarian aid to Ukraine. Ukrainians could always count on the support of Portugal. The Russian Federation must not win the war. It was vital to agree an immediate ceasefire.

Mr. C. Pereira (Portugal) said that the Parliament of Portugal had approved a new climate framework law in 2022 which set out objectives and measures to reduce greenhouse gases and increase climate resilience. The law called for a reduction in emissions of at least 55% by 2030, 65 to 75% by 2040, and at least 90% by 2050. It also laid out a requirement to establish a national strategy for green public procurement and a programme on resource efficiency in public administration. Climate-related rights and duties were enshrined in the law, including the right of citizens to intervene and participate in administrative procedures concerning climate policy. Lastly, the law established a climate action council, called for regional and local climate policies, and outlined procedures for monitoring and evaluation. Overall, the law set the groundwork for a consistent climate strategy with concrete objectives and supervision to ensure results were achieved.

Portugal was also on track to ending coal-fired power generation by 2023, gas-fuelled electricity generation by 2024 and production of passenger cars powered by fossil fuels by 2035.

Mr. K. Tontisirin (Thailand) said that, through its various committees, the Parliament of Thailand was exercising oversight over the Government's performance on climate-related issues such as carbon credits, community forestry, research and development, clean energy, and energy efficiency. Climate legislation would soon be reviewed to align all business activity with current climate targets. At a recent meeting of the Asia-Pacific Parliamentary Forum, Thailand had advocated for the bio-circular-green economic model. The said Forum had passed two related resolutions – one on promoting biodiversity and clean economy for inclusive development and another on the use of renewable energy and clean energy technology to achieve carbon neutrality and net zero carbon emissions. He called for a multistakeholder, multi-strategic and multilevel approach to climate change.

Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria) said that, given its geographical location, Algeria was very exposed to the negative impacts of climate change. It had therefore ratified a number of international climate change conventions, including the Rio Conventions and the Paris Agreement. In response to the Nusa Dua Declaration, her Parliament had established a national climate change committee consisting of 10 parliamentarians representing different political factions. The committee was responsible for such tasks as proposing draft laws and launching initiatives. Algerian parliamentarians had been very vocal at national and international climate change meetings, including at the parliamentary meeting organized at COP27. In line with its commitment to the circular economy, Algeria was currently drafting a law on the recycling of household waste. She supported the *Parliaments for the Planet* campaign.

Mr. A. Gryffroy (Belgium) said that climate change was a very important topic but regretted the lack of attention paid to the emergency item resolution passed at the 145th IPU Assembly entitled *Condemnation of the invasion of Ukraine and of the subsequent annexation of territories in defence of the territorial integrity of all States*. The Russian delegation should indicate what measures its Government and Parliament had taken to implement the said resolution. It should also clarify how their Government planned to fit reconstruction costs into their budget. The reconstruction costs were currently estimated to be between US$ 7 billion and US$ 1 trillion, for which the Russian Federation was entirely responsible. He called on the IPU and all parliaments to do more to implement the resolution.

Mr. K.M.A. Salam (Bangladesh) said that Bangladesh had steadily progressed in its efforts to address the climate fallout. It had introduced a climate prosperity plan with a vision of achieving energy independence, maximizing renewable energy and promoting energy efficient technologies. The overall idea of the plan was to set Bangladesh on a trajectory from climate vulnerability to resilience to prosperity as well as to ensure a just transition, for instance, by creating new green jobs. In addition, the Government had set up a climate change trust fund using its own funding and adopted the Bangladesh Delta Plan 2100. The latter was a comprehensive 100-year strategic plan aimed at gradual sustainable development through an adaptive delta management process. In 2023, Bangladesh had also adopted its National Adaptation Plan 2023-2050. Lastly, the Parliament had amended the Constitution to include a reference on the need to protect the environment and preserve natural resources, biodiversity, wetlands, forest and wildlife.

He called on parliaments to join hands against the threat of climate change. Developed countries should fulfil their commitment to providing US$ 100 billion dollars annually for adaptation and mitigation.

Mr. D. Pacheco, President of the IPU, took the Chair.

Ms. C.I. López Castro (Mexico) said that, as the newly elected President of the Bureau of Women Parliamentarians, she would be working relentlessly to empower women all around the world in the context of climate change.

Mexico had developed a comprehensive national climate change strategy which aimed to reduce greenhouse gas emissions, increase the use of clean energy and enhance resilience to the impacts of climate change. It had set a target to produce 35% of its energy from renewable sources by 2024 which was expected to reduce greenhouse gas emissions and increase energy security. The country had a federal water management system aiming to ensure the sustainable and equitable use of water resources, improve water security and reduce the impacts of water scarcity. The system included policies and regulations related to water allocation, water quality and water conservation. Programmes and incentives were also in place to encourage the use of water-saving technologies, such as drip irrigation and water efficient appliances. Lastly, plans were being made to set up a green parliamentary caucus which would work on sustainability laws.

Mr. M.A. Rakotomalala (Madagascar) said that Madagascar was one of the least polluting countries yet suffered greatly from climate change. It was particularly affected by food insecurity with many people experiencing chronic malnutrition.

The disastrous effects of climate change included rising sea levels and extreme weather events hugely impacted populations. People were forced to deal with damaged crops, destruction of farmlands, and reduced access to drinking water, amongst other things. No country was spared of those impacts. Developed countries were historically responsible for climate change and had greater financial and technological means. They must therefore contribute significantly to the climate change projects of other countries. Parliaments had a great deal of responsibility to respond to the needs of the people both nationally and internationally. They must use their vote accordingly and allocate financial resources towards climate change action.

The international community must work together to fight climate change. Solidarity and collaboration should be a central pillar of all climate change policies.

Mr. H.K.S. Kamboni (Zambia) said that the Speaker of the Zambian Parliament had launched a tree planting initiative encouraging members of parliament to plant trees in their constituencies and raise awareness of the importance of doing so among citizens. Three different parliamentary committees were involved in the budget process looking into how the budget could reduce carbon

emissions. There were also initiatives to reduce the use of charcoal for cooking thus helping to cut down on deforestation. Lastly, his Parliament had gone paperless having moved all activities, such as budgeting and reporting, online.

His constituency had experienced flash floods as a result of climate change. Parliaments must work together to address the challenge.

Ms. L. Vasylenko (Ukraine) said that, following many IPU recommendations, the Ukrainian Parliament had established a special subcommittee on climate change. Currently, almost all activities were done digitally. Even during such difficult times, the Parliament had been able to pass dozens of legislative acts dedicated to climate change. In fact, all laws were filtered through the lens of climate change.

She drew attention to the emergency item resolutions adopted at the 144th and 145th IPU Assemblies calling on the Russian Federation to stop its aggression against Ukraine. Unfortunately, the Russian Federation had not taken responsibility for its grave breaches of international law but instead continued to participate at the IPU as if nothing had happened. The work of the IPU must not merely be about condemning the aggression with words. Words must be followed up with actions. At the next Assembly, she urged delegates to report back on what they had done in their respective countries to bring an end to the Russian aggression against Ukraine. She wished to know how many countries had signed up to President Zelensky's 10-point peace plan, how many countries had introduced sanctions against the Russian Federation and how many countries had endorsed the setting up of a special tribunal.

She commended the President of the IPU for his leadership on promoting human rights, democracy and just societies and called on delegates to follow his example.

Mr. G.A.R. Mendoza Leigue (Plurinational State of Bolivia) called on the IPU to support the convocation of an Earth Assembly under the auspices of the United Nations, as outlined in the United Nation General Assembly report entitled *Sustainable Development: Harmony with nature*. The Earth Assembly would take place on 22 April 2024 on International Mother Earth Day and would consist of many interactive dialogues. Given the world was not on track to achieve the SDGs, there was a need to revitalize the Goals or even to redirect them so that they took on more of an Earth-centred approach. The Earth Assembly would be a space for countries to develop proposals in which the key concern was not economic growth but Mother Earth herself. The idea was to achieve balance and harmony between all living systems on Earth and restore the vital cycles of nature.

The Chair asked the representative of the Plurinational State of Bolivia to put his comments into a formal proposal for consideration by the Executive Committee.

The sitting rose at 17:35.

Standing Committee on Peace and International Security

SITTING OF SUNDAY, 12 MARCH 2023

(Morning)

The sitting was called to order at 09:00 with Mr. Al-Ahbabi (Qatar), President of the Standing Committee, in the Chair.

Adoption of the agenda
(C-I/146/A.1)

The agenda was adopted.

Approval of the summary record of the Committee's session held at the 145th IPU Assembly in Kigali (October 2022)

The summary record was approved.

The Chair made several announcements. The IPU had just launched a new campaign, entitled *Parliaments for the Planet*, to mobilize action on the climate emergency. As climate action began at home, parliamentarians must lead by example. Parliaments would be encouraged to reduce their carbon footprint and to step up action to implement the Paris Agreement on climate change. Measures taken by parliaments to implement the resolution on *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences*, adopted at the 142nd IPU Assembly, were due to be communicated to the Committee secretariat.

The IPU also continued to promote its *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign, launched in 2022. He encouraged participants to sign up to the campaign, adding to the 500 parliamentarians and 45 Speakers of Parliament who had already done so.

The *Common Principles for Support to Parliaments* had already been endorsed by 146 national parliaments and he urged parliamentarians to take the necessary actions to ensure that the remaining parliaments would endorse those principles.

He invited parliamentarians to complete a short questionnaire that would assist the IPU in developing an inventory of tools for parliaments and parliamentarians for engaging in dialogue, legislation, oversight and prevention in the pursuit of peace, as it had been tasked to do by the resolution on *Rethinking and reframing the approach to peace processes with a view to fostering lasting peace*, adopted at the 144th IPU Assembly.

He invited the Permanent Observer of the IPU to the United Nations Office and other international organizations in Vienna to provide an update on the status of the international convention on countering the use of information communication technology (ICT) for criminal purposes, being developed by the United Nations and the IPU's contribution to that process.

Ms. B. Brenner (Head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations Office and other international organizations in Vienna) said that the United Nations was preparing an international convention on countering the use of ICT for criminal purposes. The IPU had been invited to provide input to the United Nations at the very beginning of the process, including through a webinar held in December 2022 with the participation of the Chair of the negotiations, during which parliamentarians had identified elements to be addressed in the future convention. The participation, views and expertise of international and civil society organizations, the private sector and academia were key to the development of a successful, comprehensive convention, and she commended the strong statements of support made by the co-Rapporteurs of the IPU resolution.

The scope of the Standing Committee's resolution was broader than that of the UN convention on cybercrime. Should the IPU wish to refer to the negotiation of the aforementioned UN convention in the text, it would have to confine the resolution to the issue of cybercrime. The United Nations negotiations would be finalized in early 2024. The new convention would be open for signature and ratification by Member States following its adoption by the General Assembly.

The high number of amendments to the IPU resolution showed that the topic had touched on crucial concerns for parliaments, which were ready to address new global threats to peace and security.

Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security

(a) Presentation of the draft resolution and the explanatory memorandum prepared by the co-Rapporteurs
(C-I/146/DR and C-I/146/M)

The Chair noted that 317 amendments to the draft resolution had been received within the statutory deadline and that 3 additional amendments had been submitted by the Forum of Women Parliamentarians.

Mr. J. Cepeda (Spain), co-Rapporteur, thanked the Bureau of the Standing Committee for its support. In developing the draft resolution over the previous year, he had visited several countries, some of which had been experiencing cyberattacks, and had consulted with governments and security agencies on the protocols to be followed. The draft resolution was more technical than political in nature, and he was grateful for the numerous amendments received, which would strengthen the text. The draft resolution did not seek to replace the work being done by national governments in debates on the issue in the United Nations and other forums, but to prompt a technical discussion of cybersecurity and to raise awareness in all countries, in particular those with the least cybersecurity resources and capacity.

Cybersecurity was a collective, global problem and could not be dealt with by countries in silos. Although countries obviously could not share secrets, they could share ideas on how to act to prevent criminal groups damaging critical infrastructure and the lives of millions of people. The increasing digitization of the world brought new risks, and governments must recognize the importance of cybersecurity as a key concept in new projects.

The draft resolution aimed to encourage discussion of a new global culture of cybersecurity for all countries. It also sought to highlight the importance of international cooperation, of confidence in the ability to fight groups that could attack at any time, of the resources required and of capacity-building through education. Parliaments should be seen as critical infrastructure and be given particular protection against cyberattacks. It was also essential to avoid attacks during electoral processes in order to protect human rights and democratic systems.

Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates), co-Rapporteur, said that an unprecedented number of amendments to the draft resolution had been proposed, and she thanked parliamentarians for their contributions. The draft resolution dealt with a critical subject that affected citizens throughout the world. It was unbiased and she urged parliamentarians not to politicize the text. It was for the United Nations to develop definitions of terms such as cybersecurity and cybercrime.

The Chair thanked the rapporteurs for their work on an important topic that had a huge impact on all in society as well as critical security implications.

(b) Debate

Mr. Oh GiYoung (Republic of Korea) said that, in addition to the UN convention on cybercrime, it was important for the IPU to discuss the issue of cyberattacks and cybercrimes with a view to building consensus. He reaffirmed the importance of a joint response and of information sharing. Cyberattacks constituted a serious crime and had affected the everyday life of citizens in the Republic of Korea. While freedom of expression was important in a democracy, misinformation, disinformation and fake news constituted a concern. Collaboration among cross-border service providers and the development of specific norms were required. He hoped that the draft resolution would call for joint and cooperative action by multinational companies.

Mr. Z. Mojskerc (Slovenia) said that countries were becoming targets of increasingly sophisticated cyberattacks, such as State-sponsored malicious cyberactivities targeting critical infrastructure. His country was strengthening its national cybersecurity system and recognized the importance of active cooperation within the European Union and the North Atlantic Treaty Organization (NATO). It was also working towards an open, free, stable and secure cyberspace,

based on international law, which facilitated economic growth, ensured national security and promoted international stability. Slovenia strongly condemned the malicious use of ICTs, and any attempts to undermine international institutions and international law, the provisions of which should apply in cyberspace. With regard to the new UN convention on countering the use of ICT for criminal purposes, Slovenia was advocating an international convention that would bring added value to law enforcement and judicial authorities, was consistent with the relevant international instruments and ensured appropriate protection of human rights and fundamental freedoms. Parliamentarians had an important role to play in that process.

Mr. V. Belski (Belarus) welcomed the draft resolution, which covered all the key points. The development of national legislation and international regulatory frameworks to combat cybercrimes had become increasingly urgent. Highlighting the importance of respecting the principle of digital sovereignty, he supported efforts to strengthen international cooperation to respond to and combat cyberattacks, which had targeted medical and even nuclear infrastructure. Regional and international security was also threatened by the dissemination of falsified, misleading or incomplete information. Artificial intelligence (AI) technologies, which were so realistic that they had even been used and accepted as evidence in the investigation of illegal acts, including at the international level, and the proliferation of cyberscams, were also of concern. Belarus called on the international community and parliaments to pool their efforts to combat cyberattacks and cybercrimes and stood ready to share its national practices to create a safe information space.

Mr. S. Yuhara (Japan) said that cyberattacks had become a serious national security problem in Japan, and States must work together to protect their critical infrastructure from such attacks. Noting the importance of freedom of speech, he said that governments should be cautious about introducing regulations on the pretext of cybersecurity. Instead of imposing regulations, governments must ensure that their citizens were internet literate and able to protect themselves from cyberthreats. Such countermeasures were essential to prevent cyberattacks and cybercrimes while maintaining freedom in cyberspace.

Mr. M. Moushouttas (Cyprus) said that countries' increasing dependence on new technologies had led to a rise in cybercrimes and cyberattacks against individuals, institutions and governments. Furthermore, the COVID-19 pandemic had led to greater digital exposure. Parliaments had a crucial role to play in ensuring the safety and security of their citizens in cyberspace. They should raise awareness of the need to address cyberattacks and cybercrime and develop legislation and a new international framework to prevent and combat them. Parliamentarians should therefore support the UN in establishing a comprehensive international convention on countering the use of ICT for criminal purposes, which could serve as a basis for strengthening existing national legislation. It could also help to increase international cooperation, which was essential to combat cybercrimes.

Mr. O. Amutike (Zambia) said that the Zambian Parliament was currently developing legislation to tackle cybercrimes, which constituted a new threat to peace and security. His Government recognized that parliament remained a unique platform to educate citizens on how to address and prevent such crimes, promote peace and security and the rule of law. Education was key in raising awareness of cybercrimes and of their threat to global security and his Government had recently introduced free primary and secondary education throughout the country.

Mr. T. Hurter (Switzerland) said that the issue under discussion was important as it affected the State, citizens and economies. However, three major issues still had to be addressed for Switzerland to support the draft resolution. First, although the definitions of cyberattacks and cybercrime were different, the terms had been used together in the text. Second, cyberspace was covered by international law and expressions appearing to question international law should be removed. Accordingly, the references to legal frameworks and instruments in preambular paragraphs 1, 9 and 12 should be deleted. Third, the proposed new global cybersecurity entity to which operative paragraphs 12 and 13 referred could lead to a loss of sovereignty and an alternative solution should be found.

Mr. B. Mahtab (India) said that a multifaceted approach was required to promote cyberhygiene and cybersecurity and recalled that his country had co-sponsored the United Nations General Assembly resolution establishing an ad hoc intergovernmental committee of experts, to elaborate an international convention on countering the use of information and communications

technologies for criminal purposes. Noting the lack of international law to address cybercrimes, he said that the draft resolution offered a unique opportunity to tackle cybercrime, and parliamentarians should encourage their governments to discuss and combat cybercrimes worldwide. Laws were necessary to prosecute and penalize criminals and protect the rights of citizens. Personal data in particular was at the core of the fast-growing digital economy and must be protected. The Indian Parliament's Digital Personal Data Protection Bill 2022 sought to identify the rights and duties of citizens on the one hand, and the obligations concerning the lawful use of the data collected on the other. The perpetrators of cybercrime operated with substantial impunity from virtually anywhere and were often very difficult to trace. Cybersecurity was therefore a global challenge. International cooperation was required to combat crimes committed using ICTs, cyberattacks, and misinformation and disinformation campaigns.

Ms. J. Ramadan (Kuwait) said that, while she welcomed the emphasis of the co-Rapporteurs on the technical nature of the draft resolution, a balance must be struck between preventing cyberattacks and safeguarding national security, while ensuring freedom of expression. Legislation, international decisions and resolutions must address trends, such as electronic interference in electoral processes and fake news, which posed a threat to national interests and should be considered as a cybercrime. International cooperation was also required to address such important issues.

Mr. S. Ty (Cambodia) said that the draft resolution highlighted shared concerns about the global threat of cybersecurity and the need for international solidarity in the fight against all forms of cybercrime. With the world becoming increasingly digitized, the risks of cyberattacks and cybercrime, which could be devastating for countries, were growing, and Cambodia was committed to join global prevention efforts. Recalling a number of international and regional initiatives in the area of cybercrime, he said that his Government had adopted a digital economy and social policy framework for 2021–2035, which sought to promote digital adaptation and transformation in all sectors to generate sustainable economic growth and social inclusion. A forward-looking draft cybersecurity law had also been developed in November 2022 and draft legislation on personal data protection was being prepared. The international community should enhance action to develop a coordinated solution. Cambodia would support a strengthened cybersecurity organization and the establishment of a robust platform for the public and private sectors to work together on cybersecurity.

Mr. L.J. De Nicolaÿ (France) expressed some reservations about the draft resolution. Although cyberattacks and cybercrimes were closely related issues, they were addressed in different international processes, in particular within the framework of the United Nations, and the concept of cyberattacks should be removed from the text. It was a matter of concern that the ongoing initiative in the United Nations could be exploited by certain States that wished to strengthen State control of cyberspace, undermining fundamental freedoms. Existing legal cybersecurity instruments, such as the Council of Europe Convention on Cybercrime (Bucharest Convention) and the UN norms of responsible State behaviour in cyberspace should be implemented and extended. He had some doubts about the creation of a global security operations centre given the different approaches taken by States. Care should be taken not to adopt definitions that were too limiting in such a rapidly evolving domain.

Ms. M. Kiener Nellen (Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament) said that the parliamentary handbook on *Assuring our Common Future*, published by several organizations, including the IPU, included examples of national measures and parliamentary actions on implementing international law to prevent cyberattacks. It also provided links to detailed resources on addressing such attacks, including the Tallinn Manual on the international law applicable to cyber warfare and the ICRC Principles on Application of International Humanitarian Law. The IPU had followed up the publication of the handbook with an online parliamentary event, the report of which was available on the websites of the IPU and Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament.

Mr. I.M. Vela (Romania) said that Romania's proposed amendments to the draft resolution sought to strengthen the text. Pending the adoption of the UN convention, parliamentarians should focus more on the existing international and regional framework. Romania hosted the Cybercrime Programme Office of the Council of Europe, which helped to monitor implementation of projects under the Budapest Convention. The model followed by Romania for ICT development and implementation was based on full respect for human rights and fundamental freedoms. Romania was fully committed to promoting an international framework for responsible State behaviour in cyberspace based on international law.

Ms. A. Anstrell (Sweden) said that between war and peace there was a grey zone in which countries that wished for a different world order sought to undermine and destabilize by exerting political, psychological and economic pressure. Countries needed to strike a balance between defending important infrastructure and protecting human rights and freedom of speech. The consideration of cyberattacks and cybercrimes in the draft resolution risked legitimizing moves to control the internet rather than to fight against cybercrime itself. The term “cyberattacks” should therefore be deleted from the draft resolution. A glossary could also be developed explaining the different concepts.

Ms. R. Saint-Germain (Canada) thanked the co-Rapporteurs for their work and said that the subject under discussion was of global interest. All countries were dependent on digital technologies that were at risk and therefore had to act. International law must, however, be respected. International norms must be applicable to cyberspace and those who committed cybercrimes must be held accountable. Her delegation had proposed amendments to the draft resolution to ensure that the focus was on cybersecurity and that the United Nations could focus on cybercrimes. It therefore wished to delete the references to negotiation of an international convention on cybercrime and the references to controversial issues that remained under discussion at the United Nations. A paragraph should be added to promote adherence to existing international measures, including those to promote responsible State behaviour in cyberspace, while ensuring government autonomy. The importance of respecting the rights of the individual through the legislative efforts of parliamentarians should be highlighted, particularly in regard to cybersecurity, and there should be greater reference to vulnerable people, such as women and children and communities targeted by hate crimes.

Mr. A. Suwanmongkol (Thailand) said that the draft resolution was timely since the international community had faced widespread cyberattacks and cyberthreats during the COVID-19 pandemic. The strong linkage highlighted between international and national cooperation in developing an effective cybersecurity strategy, and the emphasis on parliamentary action in facilitating a safer digital space and more resilient cyberspace ecosystem were welcome. There was a need for an action-oriented cybersecurity policy, measures that could be strengthened by robust national law, and regulations that could help manage or detect cybersecurity risks before they emerged, particularly given the absence of a binding international agreement on the issue. Thailand had established a national cybersecurity agency and encouraged others to do likewise. The IPU should launch a parliamentary capacity-building project to foster a culture of cybersecurity and accountability to help protect citizens, in particular vulnerable groups, against the negative impacts of cyberattacks and cybercrimes. Up-to-date digital literacy and technological know-how should also be provided to achieve a secure online environment and sustainable cybersecurity.

Mr. A.A. Andican (Türkiye) expressed his country’s gratitude for the international community’s solidarity and contribution to the search, rescue and relief efforts following the powerful recent earthquakes.

The digitization of the world was leading to an increase in the number and severity of cyberthreats, which could have severe consequences for individuals, businesses and governments. A concerted effort by all stakeholders was required to counter cyberattacks and cybercrimes, which constituted serious threats to global security. Governments must work together to establish and enforce international laws and regulations to combat cybercrime, invest in the development of cybersecurity measures, encourage businesses to adopt best practices in cybersecurity and educate individuals on the risks of cyberthreats.

Ms. D. Dlakude (South Africa) said that the damage incurred by all forms of cybercrime was expected to reach US$ 10.5 trillion annually by 2025. Cyberattacks and cybercrimes also posed a significant threat to citizens, businesses and State institutions, eroding trust among internet users and causing reputational damage to service providers. South Africa welcomed the call for international cooperation to address such problems through appropriate legislative instruments pending the finalization of the first legally binding convention on the matter. However, the fight against cybercrime must not be used to dismantle human rights and fundamental freedoms, including the right to privacy, and countries must strike an appropriate balance between security concerns and respect for human rights. The escalation of cybercrime in South Africa had led to the development of the Cybercrimes Act and the Protection of Personal Information Act, which brought national data protection and cybersecurity legislation into line with global standards. South Africa supported the draft resolution.

Mr. S. Al-Kareem (Arab Parliament) commended the efforts of the co-Rapporteurs in developing the draft resolution, which encouraged parliaments to cooperate with civil society organizations and academia and recommended the establishment of national cybersecurity centres. Parliamentarians had an important role to play in fostering the prompt development of a United Nations convention on the issue. A database should be developed to include all cyberattacks faced by countries, which could then be studied to ensure a timely response to future attacks. The Arab Parliament attached particular importance to electronic security and had encouraged national parliaments to draft a comprehensive cybercrime framework to protect infrastructure in Arab countries.

Mr. C. Lacroix (Belgium) said that the definitions used should not be too restrictive, which might prevent technological developments from being taken into account, or too broad, which could permit abuse and lack of respect for human rights and freedoms. Accordingly, the existing definitions, which were consistent with international law, should be used. In regard to cybercrime, reference to the Budapest Convention was also important. While new international mechanisms would be useful, existing mechanisms should be implemented first on the basis of mutual trust and in a manner that did not lead to politicization. Care should be taken to ensure that the draft resolution did not conflict with the Budapest Convention, and the creation of divergent international standards must be avoided. It was important to safeguard open and effective multilateralism, and gender equality. The draft resolution should seek to ensure that human rights and freedom of expression on the internet were properly respected.

Mr. V. Vojtko (Czech Republic) thanked the co-Rapporteurs for their efforts. While action must be taken to address the increase in cybercrimes perpetrated by criminal organizations, individuals and some States, freedoms and human rights must be preserved in a free and open cyberspace. The draft resolution should also include the elderly among its definition of the most vulnerable. Cybercrime was a broad term and should include cyberattacks.

Mr. G. Craughwell (Ireland), noting the very large number of proposals submitted, urged participants not to insist on their amendments and to bear in mind the common objective of adopting a resolution. The international community should work together to isolate cybercriminals and those nation States that supported them.

Mr. J.K. Waweru (Kenya) said that his country prided itself as a leader in the digital space. It was working on the digitization and automation of government services and was developing digital infrastructure, including in rural areas. It had also passed several laws in the previous five years relating to cyberspace and ICTs. The perpetuation of global economic inequalities, however, constituted a form of economic terrorism, and the need for equality promotion must be taken into account. Unless large technology companies equalized the digital taxation regime, the inequalities perpetuated by geomapping would persist and the digital divide would be exacerbated. When countries were denied economic benefits, they were also being denied the opportunity to take advantage of the digital space and could become disenfranchised. Equality should be a central principle in the development of relevant conventions.

Mr. M. Alhelalat (Jordan), thanking the co-Rapporteurs for the draft resolution, underscored the importance of international cooperation in combating cyberattacks and cybercrimes, which were often of a cross-border nature. His country had established a cybersecurity institute and legislation criminalizing the perpetrators of cybercrimes and called on countries to ensure that their national legislation was consistent with relevant international conventions and norms.

Mr. M.A. Bouchouit (Algeria) expressed his condolences to the peoples of the Syrian Arab Republic and Türkiye following the earthquakes in the region.

He thanked the co-Rapporteurs for developing the draft resolution on an important issue that was very difficult to combat. A comprehensive definition, acceptable to all States, was required since what was considered by some as freedom of expression could be considered by others as a crime. National laws and international conventions should be aligned in order to combat cyberattacks.

Mr. F. Ollisco Barrero (Plurinational State of Bolivia) said that it appeared from the draft resolution that all countries were at the same level. However, some countries were struggling with the rights to access and use technologies for their benefit while other individuals were using them for deleterious purposes. The education system in all countries, particularly in Latin America, should begin

to prepare children on the use of such technologies from primary school age, and non-governmental organizations could play an important role in that regard. States with more experience in ICTs should help and act in solidarity with those that had less experience. While he welcomed the draft resolution, the text should be more action-oriented.

Ms. A. Shkrum (Ukraine) thanked the co-Rapporteurs for their work on a very difficult issue. Most of her country's proposed amendments to the draft resolution concerned the indiscriminate use of cyberattacks against civilians, women, children, and critical civilian and national infrastructure. While the Geneva Conventions regulated the conduct of armed conflict, cyberweapons and cyberwarfare that could also cause destruction, chaos and panic were still not regulated.

During the past year of the Russian Federation's unprovoked aggression in Ukraine, there had been more than 5000 cybercrimes and cyberattacks against critical civilian, energy, government, financial and transport infrastructure in her country. The International Committee of the Red Cross and parliamentarians in Ukraine had also been subjected to cyberattacks. The authorities were transmitting the evidence to the International Criminal Court in The Hague since such actions constituted war crimes.

Cyberspace needed to be regulated to prevent cyberconflicts and cyberwarfare from being used against civilians.

Mr. N. Ammar (Syrian Arab Republic) thanked the co-Rapporteurs for their efforts. Freedom of expression and of the media were extremely important and had been given great impetus by the internet. His country recognized the threat that electronic crimes posed to individuals, institutions and security and had passed legislation concerning electronic communication. It supported the draft resolution and welcomed the legal measures taken to combat cybercrimes around the world. He expressed his country's gratitude for the international community's assistance and solidarity in the aftermath of the recent earthquakes.

Mr. J. Tsundu Tsundu (Democratic Republic of the Congo) said that development was not possible without peace and the factors causing cybercrime must be addressed. His parliament was developing legislation to combat cybercrimes and establishing a mechanism to prevent the misuse of minerals destined for electronic devices that facilitated cybercrime. Mineral exploitation was driving the war in his country and the draft resolution should set out sanctions against those countries that encouraged the illicit extraction of such blood minerals. Parliamentarians should also develop a resolution calling for an end to the war, which was not being waged for freedom, but being driven by conflict minerals.

Mr. A. Amouei (Islamic Republic of Iran) said that parliamentarians had a duty to bridge the digital divide and empower developing countries to reach the same level as developed countries. It was important to keep cyberinfrastructure safe and secure, and social platforms should not be allowed to be used to promote hate speech, insecurity or instability or to expand terrorism. Although freedom of speech should be respected, society must be kept safe and secure, and freedom of speech might have to be subject to certain restrictions, as provided for in Article 19 of the International Covenant on Civil and Political Rights.

Although many social media platforms had been developed in Western countries, they were used all over the world. Accordingly, their use should not be governed by national rules and regulations alone, but also by international law, and an international convention should be developed to ensure accountability and responsibility. Lastly, the imposition of unilateral coercive measures would make it more difficult to bridge the digital divide.

Ms. M. Gonzalez (Spain) thanked the co-Rapporteurs for their efforts to address the issues of cybersecurity and cybercrimes, which constituted one of the main challenges for societies and democracies. She drew particular attention to operative paragraphs 20 and 21 of the draft resolution and underscored the need for parliaments worldwide to be protected, particularly during electoral processes when citizens exercised their democratic right to express their political opinion. A huge number of amendments had been submitted because of the significance of the subject. The co-Rapporteurs were trying to include as many nuances as possible, avoiding strict definitions while supporting the creation of a common structure for international cooperation that was acceptable to all. She endorsed the approach put forward by the representative of Ireland and urged parliamentarians to adopt the much-needed resolution.

Ms. S. Amero (Uganda), welcoming the draft resolution, said that the abuse of social media platforms through the dissemination of false, malicious and hurtful information had adversely impacted individuals' enjoyment of the right to privacy and even affected minors. The Parliament of Uganda had passed legislation to address challenges associated with the misuse of the internet, which prohibited the unlawful sharing of any information relating to children and of unsolicited or malicious information and hate speech. Any individual convicted under the computer misuse act was prevented from holding office for 10 years. She called on countries to make appropriate budgetary provision for such initiatives.

Mr. A. Alharbi (Saudi Arabia) commended the work of the co-Rapporteurs in developing the draft resolution. His Government supported the international efforts within the United Nations to develop an international convention on countering the use of ICTs for criminal purposes. It had ratified a law to combat data theft and called on countries to develop national legislation to protect the privacy of individuals, help combat cybercrime and ensure that the perpetrators were prosecuted. Virtual activities were a part of everyday life, and measures to identify cybercriminals were essential to ensure the safe use of technology. Acknowledging the large number of valuable amendments put forward, he said that the Committee should make every effort to adopt the draft resolution.

Mr. G. Mohindra (United Kingdom) said that the shift to an online world had brought new challenges. International cybercrime organizations used cyberoperations to target anyone from large civilian infrastructure to small businesses and children, and additional security was required. In 2022, cybercrime had caused US$ 7 trillion of damage, and that figure was only projected to increase in future years. Furthermore, an estimated 2.7 billion hours had been lost in resolving cybercrime. Thanking the co-Rapporteurs for their excellent work, he said that it was important to be specific when talking about cybercrime. Only those crimes that required a computer or internet connection should be classified as cybercrime in any international agreements. His country continued to work with the international community to reduce crimes against international peace and security by promoting and implementing the existing norms of responsible State behaviour in cyberspace.

Mr. C. Madrazo Limón (Mexico) said that the draft resolution referred to cooperation, prevention, information sharing, regulation, governance and resilience. However, the internet was like the atmosphere, it went from one country to another and did not recognize sovereignties. It was therefore important to go further by creating an international agency with the cooperation of all countries. Highly technical standards, guidance and much more detailed investigations were necessary and there should be a central channel for gathering information. The work undertaken by States also needed to be standardized. Such an international agency should have a close relationship with INTERPOL and other international organizations engaged in combating cybercrime.

Ms. S. Sobia (Pakistan) said that, in the draft resolution, the term "cybercrime" should be replaced with "misuse of information and communication technologies for criminal purposes" to cover crimes that did not fall under the definition of "cybercrime", such as hate speech, xenophobia, Islamophobia, and other religious-related crimes. References in the text to conventions on cybercrime should, however, be retained.

Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates), co-Rapporteur, thanked participants for their interventions and understanding of the importance of the subject. The international community must cooperate on the issue and parliaments had an important role to play in raising awareness, developing legislation or establishing a framework. Human rights and freedom of speech were critical issues in regard to cyberspace.

Mr. J. Cepeda (Spain), co-Rapporteur, welcomed the interesting proposals concerning the duality of security and freedom, and the questions raised about definitions and various concepts. Noting the importance of respecting existing international frameworks, he said that it would not be possible for the IPU to replicate in two or three days the open and wide-ranging debate that had been ongoing in the United Nations for some time. In order to produce an acceptable text, participants would have to set aside their differences and come together around a subject that united all, namely the struggle against those trying to destroy their countries. He hoped that it would be possible to develop a final text that was acceptable to all.

The Chair announced that the Committee would begin consideration of the proposed amendments at its sitting that afternoon. He also informed participants that the deadline for the submission of proposals for the topic of the next resolution was later that day.

The sitting rose at 11:40.

SITTING OF TUESDAY, 14 MARCH 2023

(Afternoon)

The sitting was called to order at 14:30 with Mr. M. Al-Ahbabi (Qatar), President of the Standing Committee, in the Chair.

c) Drafting and adoption of the draft resolution in plenary
(C-I/146/DR)

The Chair, noting that the delegations of India and the Russian Federation had expressed reservations on the text, proposed that the Committee adopt the draft resolution by consensus.

Mr. A. Larem (Germany) said that he could agree to that proposal.

The resolution was adopted by consensus.

Mr. A. Denisov (Russian Federation) said that, although he supported the text in general, he wished to express a reservation regarding the description of the Council of Europe Convention on Cybercrime in preambular paragraph 11 and operative paragraph 1.

Mr. T. Hurter (Switzerland), referring to operative paragraph 25, said that the tasks to be undertaken by a working group on cybercrime might be performed by the Working Group on Science and Technology.

The Chair proposed that, as President of the Committee, he would present the resolution to the Assembly for formal adoption.

It was so agreed.

Preparations for future Assemblies

The Chair said that Morocco, and Argentina and Belgium, had submitted proposals for the topic of the next resolution. He noted that there had not been a quorum at the Bureau meeting in which the two proposals had been discussed. The Bureau had therefore decided to invite the Committee to choose between the proposals in its stead. He invited the delegations to present their proposals.

Mr. A. Touizi (Morocco) said that his delegation was proposing the title *The contribution of parliaments to international efforts to end child military recruitment* for the topic of the next resolution. Despite the international target of ending the enrolment of children in the military, millions of children around the world were recruited and enrolled by rebel, terrorist or separatist groups. Those children were forced to participate in armed conflict, and were often subjected to sexual abuse, exploitation and violence. Various actions, particularly by UNICEF and its partners, had led to the release and reintegration of some 100,000 child soldiers, yet much more remained to be done to end child military recruitment. National parliaments and parliamentarians must make untiring efforts to attain that goal. The IPU, in collaboration with UNICEF and other partners, must lead intense advocacy at the international level to encourage States that had not yet done so to approve the Paris Principles and align their national legislation with the Convention on the Rights of the Child and related optional protocols. He hoped that the selection of the topic would lead to the development of a resolution that would enable parliaments to contribute to the efforts of the international community to end the military recruitment of children and ensure that they were better protected during armed conflict.

Ms. M. Stolbizer (Argentina) said that her delegation, together with the delegation of Belgium, was proposing the title *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence* for the topic of the next resolution. While science, technology and artificial intelligence (AI) made a huge contribution to societies and development, there was a need for an ethical perspective. Autonomous weapon systems, which selected and applied force to targets without human intervention, were a serious and urgent concern, particularly given the rapid pace of AI development. There were three important areas to be addressed: the humanitarian impact, responsibility and accountability, and the ethical dimension. As the United Nations Secretary-General had said, machines with the power and discretion to take lives without human involvement were politically unacceptable, morally repugnant and should be prohibited by international law. The international community should negotiate an instrument regulating and banning the use of such weapons, and the IPU should show leadership in that regard through the development of recommendations.

Mr. C. Lacroix (Belgium) said that AI was a double-edged sword. It had great potential to do good, but if it was allowed to develop unchecked, it could lead to the destruction of civilization. In addition to issues associated with responsibility and accountability, there were ethical and moral matters to be addressed in giving a machine the power to target individuals without any human intervention and on the basis of a dehumanized algorithm. Parliamentarians were highly unlikely to let a machine undertake their vital legislative role and should not give machines the supreme power to take away life. He therefore called on the Committee to select the proposal for the topic of the next resolution.

The Chair proposed that the Committee proceed to a vote to decide which of the two proposals would be studied during the next cycle.

A vote by show of hands was taken.

The proposal submitted by the delegation of Morocco obtained 10 votes and the proposal submitted by the delegations of Argentina and Belgium obtained 14 votes.

The Chair took it that the Committee wished to approve as the topic of the next resolution *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence* and to appoint Ms. M. Stolbizer (Argentina) and Mr. C. Lacroix (Belgium) as co- Rapporteurs.

It was so decided.

Mr. A. Touizi (Morocco) said that he respected the democratic process. His delegation would, however, continue to submit the proposed topic at future Assemblies given the importance and consequences of child military recruitment. It would appreciate a commitment to its adoption.

Mr. T. Hurter (Switzerland) suggested that the delegation of Morocco might wish to submit the proposal to the Standing Committee on Democracy and Human Rights, which might be a more appropriate forum for discussing the issue of child military recruitment.

Mr. A. Alharbi (Saudi Arabia) said that while it was important to respect the democratic process, the proposal submitted by Morocco was very important and he hoped that it would be put forward at a future Assembly.

Mr. J. Cepeda (Spain) agreed that the important topic proposed by the delegation of Morocco might be better addressed in the Standing Committee on Democracy and Human Rights.

The Secretary said that, under Rule 21 of the Rules of the Standing Committees, the Bureau of one Standing Committee might convey to the Bureau of another Standing Committee its suggestions for subject items to be discussed by that Standing Committee at future Assemblies. It was therefore possible for the Moroccan delegation, with the support of the Bureau, to present its proposal to the Standing Committee on Democracy and Human Rights in October 2023.

Mr. J.M. Castro (Chile) said that he was grateful to the delegation of Morocco for raising the important issue and underscored the need for the topic to be addressed by the IPU Assembly, in another committee if necessary.

Ms. A. Larouche (Canada) said that the topic proposed by the Moroccan delegation was an important one and of relevance to the Standing Committee on Peace and International Security. There was no guarantee that it would be addressed by another committee, and she suggested that a panel discussion on child military recruitment be held at the next Assembly.

Mr. A. Touizi (Morocco) thanked parliamentarians for their support. He hoped that the Bureau would convey the topic as a subject item for discussion by another Standing Committee.

The Chair said that, as per usual practice, the Bureau had proposed that an expert hearing on the topic chosen for the next resolution would be organized in October 2023. Further consultations would be organized so that a full programme of topics to be discussed at the 147th Assembly could be established in the run up to that event.

Elections to the Bureau of the Standing Committee

The Chair said that the African Group had nominated Mr. V. Musowa (Malawi) and Ms. S. Amero (Uganda). The Arab Group had nominated Ms. W. Fahad (Iraq). The Eurasia Group had nominated Mr. A. Albu (Moldova), and the Twelve Plus Group had nominated Ms. D. Bergamini (Italy) and Mr. L. Wehrli (Switzerland). He took it that the Committee wished to support the candidatures, as well as to approve a second term for Algeria, Argentina, Chile, India, Indonesia, Iran (Islamic Republic of) and Morocco.

It was so decided.

The sitting rose at 15:20.

Standing Committee on Sustainable Development

SITTING OF SUNDAY, 12 MARCH 2023

(Morning)

The sitting was called to order at 09:30 with Ms. A. Mulder (Netherlands), President of the Standing Committee, in the Chair.

Adoption of the agenda
(C-II/146/A.1)

The agenda was adopted.

Approval of the summary record of the Committee's session held at the 145th IPU Assembly in Kigali (October 2022)

The summary record was approved.

Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests

The President drew attention to the *Parliaments for the Planet* campaign, which the IPU had just launched in Manama, Bahrain. It aimed to mobilize parliaments and parliamentarians to lead by example and act on the climate emergency before preaching to others. The campaign consisted of two parts: the first encouraged parliaments and parliamentarians to become greener and decarbonize; the second helped parliaments to step up action through legislation, budgets and scrutiny of government measures to implement the Paris Agreement. She encouraged those present to calculate their own carbon footprint, take a copy of the *10 actions for greener parliaments (and those who work in them)* and share what their parliaments were doing for the planet.

(a) Presentation of the draft resolution and the explanatory memorandum prepared by the co-Rapporteurs
(C-II/146/DR and C-II/146/M)

The President said that the draft resolution entitled *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests* had already been distributed to Members. A total of 150 amendments from 23 parliaments had been submitted.

Mr. C. Hoffman (Germany), co-Rapporteur, said that the balance of carbon dioxide stored in forests should be increased. The 2019 call by the United Nations Secretary-General to scale up action in order to "turn the tide on deforestation" should be seen not as a suggestion but as an obligation for the global community. The deforestation and forest degradation caused by human, development and economic pressures were threatening our future. Even with ambitious efforts to reduce emissions, it was unlikely that the goal of the Paris Agreement to limit global warming to 1.5 degrees Celsius could be achieved.

It was imperative to reduce emissions and capture carbon. In that regard, trees played an important role as they were solar-powered carbon-capture engines. They covered 31% of the global land surface but held almost half of all carbon stored on land. Planting and safeguarding forests was feasible, durable, relatively easy and cheap. They protected biodiversity, cultivated carbon-neutral natural resources and led to sustainable economic development, particularly in developing countries. Forests provided a subsistence livelihood, employment and an income to forest-dwelling communities, forest-dependent people and indigenous people. They also regulated regional climates, influenced rainfall patterns, cooled urban areas, provided drinking water and protected areas from erosion, avalanches and floods. In recent years, floods had occurred in areas that had previously been deforested, such as in the Mediterranean in Europe. Ethiopia had cut down many of its forests and was now experiencing drought.

Between 1990 and 2020, 420 million hectares of forests had been deforested and a further 10 to 15 million hectares were lost every year. Unless action was taken to prevent that destruction, an estimated 290 million hectares would be deforested between 2016 and 2050 in the tropics alone. Therefore, the draft resolution stated that deforestation and its impact on humanity was a common

struggle to be tackled by the international community as a whole. The natural foundations of life needed to be upheld to ensure that we could live well, which was essential in order to protect the planet and achieve peace, stability and prosperity.

Ms. H.V. Gavit (India), co-Rapporteur, said that climate change was one of the biggest threats that the world faced and drafting a resolution that focused on reforestation, agroforestry and climate change prevention was very important. Forests were essential to the global climate because they captured and stored carbon, retained and released moisture, and provided sustainable and renewable resources. In that regard, sustainably harvested products could substitute damaging alternatives and avoid additional emissions. Annual sequestration capacities per hectare amounted to 0.4–1.2 tonnes of carbon in boreal forests, 1.5–4.5 tonnes in temperate forests and 4–8 tonnes in tropical forests, which were particularly important to regulating regional water balance. They protected against soil erosion, preserved biodiversity, and prevented droughts, floods and desertification.

The active protection and sustainable management of forests contributed to economic development and the securing of livelihoods for rural populations. It was estimated that some 33 million people worked in the formal and informal forest sectors, representing 1% of global employment. Therefore, more than half of global gross domestic product depended on ecosystem services, including those provided by forests.

Deforestation had an increasingly severe impact on lives, security and development. It also compounded climate change, contributing to 15% of global CO_2 emissions, and reduced biodiversity and genetic resources. Forests provided habitats for 80% of amphibians, 75% of birds and 68% of mammals; tropical forests were home to approximately 50% of all animal and plant species. Furthermore, deforestation threatened food security and agriculture, particularly in the Amazon and the African tropics, where it affected rainfall and rainfed agriculture.

According to the report by the Food and Agriculture Organization (FAO), *The State of the World's Forests 2022,* 420 million hectares of forest had been lost between 1990 and 2020, which was concerning. The loss of those trees had led to local climate changes, droughts and desertification. The severe impact of deforestation on lives and development, and the compounding effect that deforestation had on existing crises, were also concerning.

(b) Debate

Ms. M. Tamura (Japan), noting the anniversary of the Tohoku earthquake in March 2011, offered her condolences to all those who had been affected by the earthquake in Türkiye. She said that efforts to reforest areas in Japan had been made to prevent population outflow and promote the forestry industry. Those efforts were important for environmental protection and economic development. With the help of local residents, initiatives had been launched in the retail industry to plant trees near store premises and grow aesthetically pleasing forests in communities. The Government had appealed to companies to work towards achieving carbon neutrality. The use of carbon-recycling technology had been discussed, and its ability to transform decarbonization and local urbanization should be noted.

Mr. Y. Zaki (Egypt) said that unsustainable management had depleted global resources and that climate change had affected our ability to store carbon. Although many countries were combating climate change and there was the Paris Agreement to limit global warming to 1.5 degrees Celsius, the world was on track to increase global temperatures by two or three degrees Celsius compared to the pre-industrial era. Policies were needed to mitigate the effects of climate change and Egypt had launched a multidimensional national climate change strategy. Although there were no forests in Egypt, afforestation campaigns would be launched. Diplomacy and the Parliament helped to enhance national and international programmes to pass legislation and ensure security and stability.

Ms. S. Raskovic Ivic (Serbia) said that the resolution was necessary to encourage national parliaments to act. In 2018, the Serbian Parliament had established a focus group on sustainable development and, over the coming months, would hold a series of public hearings on deforestation and its effect on the climate. There had been a decline in afforestation in Serbia. Forests covered approximately 30.7% of Serbian territory and half of them were privately owned. That percentage was lower than the European average but close to the global average and it was hoped that it would increase to 41% in Serbia by 2035. Small forests would be planted in urban areas. Women in the parliament were working with local women's and youth groups on those issues. It was important to raise awareness and pass legislation.

Mr. P.G. Assirvaden (Mauritius) said that flash flooding gradually eroded the landscape in Mauritius and, in that regard, his Government had intervened to prevent the destruction of an area of the Ferney Valley. A Japanese ship, the MV *Wakashio*, had run aground and spilled 1,000 tonnes of oil on Mauritian shores, causing an ecological disaster that had required the intervention of civil society and parliamentarians. Parliamentarians and legislators needed training and there should be a sustainable development conference or very clear documents on carbon balances that parliamentarians could submit to their governments. Those documents should emphasize the need for parliamentarians to exert pressure on their governments. The next debate should focus on climate change, energy security and energy transition because all three topics were linked.

Mr. P. Baković (Slovenia) said that achieving negative carbon balances in forests was key to accomplishing the goals of the Paris Agreement and the 2030 Agenda for Sustainable Development. Through the European Green Deal, the European Union had committed itself to increasing efforts to combat climate change, protect biodiversity and safeguard forests. In that regard, the European Union had to reduce the deforestation and forest degradation caused by timber consumption and agriculture. He supported efforts to change the role and value of forests, which covered nearly 60% of Slovenian territory, and was committed to ensuring forest stability and resilience so that they could continue to act as carbon sinks. Half of Slovenian forests had been included in the Natura 2000 network and clearcutting had been banned.

Technological progress had led to a global rise in the use of natural resources and energy and increases in populations and consumption intensified pressure on the environment. It was therefore our collective duty to work towards the Sustainable Development Goals (SDGs) and parliamentarians played an important role in that process. He supported the adoption of the resolution.

Ms. C. Erotokritou (Cyprus), congratulating the co-Rapporteurs for their relevant and extensive resolution, said that climate change was already leading to extreme weather conditions around the world, rising sea levels, ocean acidification and loss of biodiversity. It was imperative to achieve carbon neutrality by 2050 and to limit global warming to 1.5 degrees Celsius. Forests were vital to stabilizing the climate due to their ability to capture and store carbon, retain and release moisture, and provide sustainable and renewable resources. They also had the potential to preserve biodiversity, create carbon neutral resources and foster sustainable economic development. However, currently the world was experiencing the negative effects of deforestation, which included climate change, loss of biodiversity, threats to food security and agriculture, and the destruction of societies and economies. It was parliamentarians' responsibility to identify the need for national and international policies to respond to the climate risks caused by deforestation and implement the Paris Agreement and the 2030 Agenda for Sustainable Development. They should also ensure that the United Nations system, states, and multilateral and regional institutions were prepared to address climate threats, food security and sustainable economic development. Legislation to halt deforestation and forest degradation should be promoted and efforts to protect landscapes, forests and agroforestry should be intensified. Time was running out and action had to be taken promptly to end deforestation and forest degradation, preserve the global climate, and sustain life on Earth.

Ms. Yang Yi Wonyoung (Republic of Korea) said that, in 2021, her Government had enacted the Carbon Neutral Green Growth Framework Act to Tackle the Climate Crisis, becoming the fourteenth country to enact such legislation. Her country had unprecedented experience in restoring forests following the Pacific War, the Japanese occupation and the Korean War. Subsequent economic development had led to excessive tree cutting because the vast majority of families used to cut wood for fuel. However, successful campaigns had led to reforestation and that experience had contributed to international reforestation projects.

Ms. S.-M. Dinică (Romania) said that the forest policy of Romania was based on a long-standing tradition of establishing and implementing sustainable forest management. A national forest strategy for 2030 had been adopted, which provided a framework for forest development, regeneration and sustainable exploitation. Romania aimed to enhance the productivity, stability and biodiversity of forests in line with the global goals and targets of the United Nations Strategic Plan for Forests 2017–2030 and it was committed to the ambitious climate, energy and environmental objectives of the European Union. The New EU Forest Strategy for 2030 recognized the central and multifunctional role of forests and the value of foresters in achieving European Union emission targets. The draft resolution invited Member Parliaments to introduce programmes on forests in school

curricula and, in early 2023, the Romanian Government had approved a national strategy on education and climate change education for the period 2023–2030. It would increase awareness among youth about the causes and impacts of the climate crisis and it would promote environmental responsibility and engagement. She fully supported that initiative.

Mr. R. Motafakerazad (Islamic Republic of Iran) said that improving the carbon absorption of forests required national and international financial resources. Gaps in financing were increasingly frequent in developing countries and locally generated resources had diminished, particularly during the COVID-19 pandemic recovery period. Therefore, international public financial resources should be provided to increase local capacities and overcome challenges.

His Government had always supported international efforts to reduce emissions and adapt to climate change and believed that countries had common but different responsibilities. Over the previous four decades, his Government had implemented sustainable development programmes, despite sanctions and the outbreak of the Iran-Iraq War. It wished to move towards a low-carbon economy, but the current sanctions and the economic, technological and financial restrictions imposed on his country had to be lifted.

Mr. K. Tontisirin (Thailand) said that a national legal framework and systematic review of forest management should be established. A multilevel, multistakeholder strategy was also needed to engage the educational sector and local people in reforestation and afforestation to create inclusive development and a more people-centred green economy. In October 2022, his Parliament and a member of the Asia-Pacific Parliamentary Forum had worked on two resolutions: the first promoted biodiversity and the green economy for inclusive development; the second promoted the use of renewable energy, clean energy technologies and low-emission technologies to achieve carbon neutrality and net zero emissions. Those resolutions demonstrated commitment to improving cooperation for sustainable growth, climate action and biodiversity.

Mr. A. Maiorov (Russian Federation) said that his Government attached great importance to the climate agenda and the Russian Federation was one of the leading actors in global efforts to reduce emissions and promote universal action. Within the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), a balance should be struck between the need to develop energy and manufacturing, and the need to protect the climate agenda. Although he supported the draft resolution, minor amendments had been submitted to the Secretariat, some of which were political. No amendment should change the substance of the original resolution.

Mr. D. Naughten (Ireland) said that forests had historically been viewed as a barrier to economic development, particularly in the agricultural sector. Unless that perception changed within local communities, it would be impossible to achieve negative carbon balances.

He had three suggestions. First, the research community should support innovative forest use and management to provide long-term employment in local communities. Farmers should have access to research. In Ireland, researchers had worked with individual farmers who had a responsibility to explain the research to 99 of their neighbours. Second, parliamentarians should ensure that public procurements prioritized the use of sustainable wood. Third, although there was funding available for developing nations to plant and replant trees, such as through the Great Green Wall Initiative, mechanisms were needed to create connections with local communities and deliver funding directly to them.

The President, inviting the speakers from Zambia and the Syrian Arab Republic to take the floor, said that she appreciated Ms. Tamura’s acknowledgement of the earthquake that had affected Türkiye and the Syrian Arab Republic. Her thoughts were with those who had been impacted.

Ms. J. Sabao (Zambia) said that, although Zambia only contributed 0.19% to global greenhouse gas emissions and most of its land was forested, climate change was impacting her country. Over the previous decades, areas had been deforested to burn charcoal and the Government had undertaken measures to promote sustainable forest management as a pathway to a low-carbon economy. Zambia was a signatory to the Paris Agreement, the Convention on Biological Diversity and the UNFCCC. With regard to the latter, her Government would honour its commitments by reducing emissions. It would do so by implementing three programmes driven by the climate response strategy and supported by national development policies on energy, forests, agriculture, water, sanitation, transport, and town and country planning. One of those programmes, the Zambia Integrated Forest Landscape

Project, aimed to reduce emissions and communities' vulnerability to climate change by combating unsustainable agricultural expansion and enhancing the benefits of forests. The creation of the Ministry of Green Economy and Environment, which included the department responsible for managing, protecting and conserving forests, demonstrated the Government's commitment to addressing climate change.

Mr. M. Akkad (Syrian Arab Republic) said that approximately 528,000 hectares of Syrian land were forests, 40% of which had grown naturally and 60% of which had been planted artificially. However, the Syrian civil war had led to the destruction of many of those forests over the previous 12 years. Efforts were underway to protect and replant them by amending laws that had existed since the 1950s. Measures included reforestation and the prohibition of selling or renting out forested land. Even forests that had been burned down had to be replanted. There were also measures to protect forests by engaging local populations. He supported the draft resolution and his Government would promulgate laws in line with it.

Mr. K. Alamirah (Kuwait) said that despite meetings that had taken place over the years to discuss carbon emissions and their negative impact on the planet, the world was not paying attention to the issue. Global temperatures and deforestation were increasing, which harmed the planet and humanity, and created unhealthy environments. In particular, climate change affected agriculture and threatened food and water security, which underscored the importance of implementing procedures that took forests into consideration. Greed was preventing the transition to a green economy and impeding the emergence of new sustainable green technologies. Parliamentarians had the responsibility to set out national and international policies that would protect forests and reduce emissions.

Mr. O. Merezhko (Ukraine) said that one of the causes of forest destruction was war. The Russian aggression against Ukraine had led to the release of over 33 million tonnes of CO_2 into the atmosphere. More than 22 million hectares of Ukrainian forests had been partially destroyed, and 60,000 hectares had been burned down. Moreover, the Russian Federation had deliberately mined 7,000 hectares of forest. The Russian Federation was a terrorist state that was implementing a genocidal policy against Ukraine. Ecocide, a topic that should be addressed in the resolution, was part of that policy.

Mr. A.B.H. Al-Hitmi (Qatar), offering his condolences to the victims of the earthquake in the Syrian Arab Republic and Türkiye, said that Qatar had made efforts to ensure carbon neutrality at the FIFA World Cup 2022. Electric public transport had been provided and green spaces had been created around stadiums. A solar power station had been established and it currently met 10% of electricity demand in Qatar. It was hoped that output could be increased to meet 50% of demand. Green ammonia had been used to produce fertilizers and improve agriculture. Blue ammonia allowed for the transport of hydrogen, which could be used to produce electricity for countries seeking clean energy sources. Qatar had provided US$ 100 million in aid and, in particular, had given US$ 25 million to Pakistan.

Mr. N. Şatiroglu (Türkiye) said that he was grateful to all the countries that had provided support in the aftermath of the twin earthquakes. According to the latest statistics, 22.9 million hectares of Türkiye were forests and, in line with the draft resolution, the General Directorate of Forestry had some reforestation, rehabilitation and afforestation programmes. It was also participating in international reforestation programmes, such as the Bonn Challenge, which aimed to reforest 350 million hectares by 2030. Türkiye had pledged to reforest 2.3 million hectares by 2030 and it had already completed 2 million hectares. That pledge included post-fire restoration, and artificial and silvicultural restoration. Türkiye was one of the few countries that could increase its forest areas and, in that regard, reforestation, afforestation and soil conservation had been carried out at the district level to expand forests, prevent erosion and limit sediment transport. That had created new recreational and ecotourism areas, carbon sinks, and oxygen sources.

Mr. H. Hasan (Bahrain) said that climate change was a global challenge requiring joint international cooperation and the exchange of experiences to ensure climate security, reduce carbon emissions and improve energy efficiency. That would, in turn, help to achieve sustainable development, build the green economy and limit the global temperature increase to 1.5 degrees Celsius. Measures had been taken in Bahrain to improve the climate and the King of Bahrain had

continuously supported achieving the SDGs and improving cooperation. Bahrain had introduced directives to quadruple mangrove coverage and double tree coverage. It had achieved 100% of its afforestation goals for 2022 by planting 110,000 mangrove seedlings with the help of the private sector and 140,000 trees across the country. Legislation had also been passed to protect the environment.

Mr. K. Kandodo (Malawi) said that unsustainable energy sources, poor agricultural and land use practices, and limited economic choices had led to a rapid decline in forest coverage and soil quality in Malawi. The loss of forest ecosystems was eroding access to vital resources and contributing to environmental degradation, which impacted the future of the local and regional economy. Through the Malawi Parliamentary Conservation Caucus, the Department of Forestry and the Parliament had been reviewing forest legislation since 2017. An amendment had been passed in 2020, demonstrating that Malawi was serious about protecting its natural resources. In line with SDG 15, the Government would operationalize the carbon credit trading market and it had already received inquiries from potential investors. Malawi had great potential for carbon sequestration and its carbon credits from its forests were estimated to represent 20 million metric tonnes of carbon per year. It had a million hectares of forest reserves and over a million hectares of land and wildlife conservation parks. The Government was encouraging the use of electric vehicles and had lifted import duties on electric motor vehicles and electric motor vehicle charging systems. Parliamentarians should ensure that governments prioritized issues relating to reforestation, sustainable forest management and land use legislation.

Mr. S.A.M. Gilani (Pakistan) said that rapid deforestation and urbanization had made the planet more vulnerable than ever. It was ironic that the major victims of climate change were not among the major contributors to the global carbon footprint. Pakistan produced 0.8% of global carbon emissions but was among the 10 most vulnerable countries, according to the Global Climate Risk Index. In 2021, Pakistan had experienced unprecedented flooding which had claimed thousands of lives, left millions homeless and destroyed critical infrastructure. The Government's climate action policies were in line with the Paris Agreement and it was rebuilding climate friendly infrastructure. Provincial governments were introducing electric buses to reduce gas emissions. Instead of fighting amongst ourselves, we should invest in nature and implement resolutions in our countries to save the next generation, who otherwise would not be able to enjoy the luxuries that we had enjoyed.

Ms. A. Lotriet (South Africa) said that South Africa was experiencing some of the worst impacts of global warming and action could not be delayed. The poorest and most vulnerable sectors of society were the most disadvantaged. Food insecurity and undernourishment were increasing everywhere, particularly in sub-Saharan African countries, where cases of malnutrition had increased due to rainfall deficits. In South Africa, heavy floods had increased, resulting in the loss of life, displacement and extensive damage to crops, livestock and critical infrastructure. It was imperative to grow economies sustainably, create jobs and boost well-being without destroying the environment. In that regard, forests were essential. As per the draft resolution, it was essential to implement policies and regulations to protect forests and biodiversity. That included strengthening legal frameworks, adopting measures to tackle illegal logging and creating economic incentives to protect forests. Developed countries must honour financial obligations to support the conservation of tropical forests and the restoration of degraded land. Parliamentarians from those countries must hold their governments accountable. She supported the adoption of the draft resolution.

Mr. A. Alsalamah (Saudi Arabia) said that his country had committed to being an environmentally responsible energy supplier and it hoped to achieve net zero emissions by 2060 through its circular carbon economy programme. Saudi Arabia had chaired the G20 meeting and a climate week would be held in Saudi Arabia later in the year. Saudi Arabia was one of the largest urea fertilizer producers and the Government was improving energy efficiency through the storage of 140 million tonnes of carbon and the production of four million tonnes of hydrogen every year. The circular carbon economy knowledge hub would facilitate the dissemination of technologies in Western Asia.

Mr. V.D. Ram (India) said that climate change posed a serious threat to the environment and the quality of human life all over the world. Parties to the UNFCCC had agreed to address climate change adaptation and mitigation. In that regard, forests played a crucial role because they stored more carbon than any other terrestrial ecosystem and slowed climate change. India was vulnerable to the impact of climate change and the Government had launched initiatives, such as the National

Mission for Green India, to create carbon sinks that could absorb up to three billion tonnes of CO_2 by 2030. Parliaments were key to achieving negative carbon balances through legislation, advocacy and policymaking.

Ms. H.V. Gavit (India), co-Rapporteur, said that all those present agreed that forestation was important, and all countries were working and introducing policies in that regard. It was important to have a common agenda and to pass a resolution.

Mr. C. Hoffman (Germany), co-Rapporteur, said that he appreciated efforts in countries with almost no forests, such as Bahrain, Egypt and Saudi Arabia, to support forest initiatives because countries should work together. The world had different types of forests and support should be tailored to them. The forests in the Sahel were sparse but influenced the local climate and made agriculture possible, whereas tropical rainforests were the most important for carbon storage.

(c) Drafting and adoption of the draft resolution in plenary
(C-II/146/DR)

The drafting session was paused and would resume the following day. The President invited Mr. M. Al Mheiri (United Arab Emirates), who was unable to speak at the start of the session, to take the floor.

Mr. M. Al Mheri (United Arab Emirates) said that, later that year, his country would host the 28th Conference of the Parties (COP28) to the UNFCCC, where the world would assess progress made in achieving the goals of the Paris Agreement. The United Arab Emirates would take the lead in achieving successful results and prompting global climate action. His country, alongside others, was vulnerable to the effects of climate change and serious efforts were needed to transition to greener energy and to diversify the economy.

Work should focus on two aspects: raising awareness of climate action and ensuring sustainable financing. With regard to the former, new and experienced parliamentarians played an important role in raising awareness and the IPU should bring parliamentarians together to organize awareness campaigns and workshops. That work could also be carried out on the sidelines of COP28. Including climate change in school curricula would help young people and future generations deal with climate change. With regard to ensuring sustainable financing, climate change required large investments in renewable energy sources. Developed and underdeveloped countries lacked technology that would reduce emissions and an infrastructure that could withstand climate change. COP28 would be an opportunity to raise funds, provide loans, find other financing options from the private sector and be creative with investment opportunities. His country had taken steps to support a US$ 140 million investment in renewable energy projects.

Parliamentarians had to adopt legislation that reduced CO_2 emissions and ensure parliaments became greener. The Emirati Parliament no longer produced hard copies of documents and had adopted smart systems to provide energy. It was hoped that significant progress could be made in the United Arab Emirates prior to COP28. The conference would gather like-minded people and would provide an opportunity for countries to show solidarity with each other.

A promotional video for COP28 was played.

The sitting rose at 12:40.

SITTING OF TUESDAY, 14 MARCH 2023

(Afternoon)

The sitting was called to order at 17:00 with Ms. A. Mulder (Netherlands), President of the Standing Committee, in the chair.

The President said that, since the discussion on amendments to the resolution had ended, she took it that Standing Committee wished to adopt the resolution.

The resolution was adopted by acclamation.

A representative of the Russian Federation said that his delegation had favoured adopting the original version of the resolution because it was highly relevant. However, the reference in preambular paragraph 19 to the Russian war of aggression against Ukraine was unacceptable. It breached Rule 23 of the IPU Statues and Rules because it distorted the scope and nature of the text and politicized the resolution. Although conflicts negatively impacted nature and the climate, his delegation opposed references to a particular State without considering others. The delegation of the Russian Federation requested the inclusion of its reservation in the final version of the resolution adopted by the Standing Committee on Sustainable Development and in the final document adopted by the 146th IPU Assembly. Following the defeat of Nazism, the United Nations would restore forests and remedy the environmental damage in Europe and Iraq.

The President said that his reservation would be noted.

Preparations for future Assemblies

The President said that the workplans for the 147th and 148th Assemblies were to be set and the Standing Committee on Sustainable Development would submit a proposal for the theme of the next resolution at the final plenary of the Assembly. The Standing Committee had considered five proposals and the theme submitted for consideration – *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity* – was inspired by the proposal from the delegation of Ukraine and was a combination of the proposals submitted by the delegations of India and the United Arab Emirates.

The topic of the resolution was approved.

The President said that Mr. S. Patra (India) and Ms. M. Al Suwaidi (United Arab Emirates) had been nominated by their countries to be co-Rapporteurs. Mr. P. Julian (Canada) had also been proposed as a third co-Rapporteur.

Mr. P. Julian (Canada) said that, unfortunately, his delegation did not have enough resources to manage all its responsibilities and he could not act as co-Rapporteur. However, it was sensible to have three rapporteurs to govern the three parts of the motion and he suggested Ms. L. Vasylenko (Ukraine) replace him.

It was so decided.

The President said that, regarding the workplan for the 147th IPU Assembly, the Bureau proposed dedicating one sitting of the debates to the theme of the upcoming resolution, one sitting to preparations for the Parliamentary Meeting at the upcoming 28th Conference of the Parties to the UN Framework Convention on Climate Change (COP28), and a third sitting to an expert hearing on food security.

It was so decided.

The President invited a representative of the United Arab Emirates to speak about the upcoming COP28.

A representative of the United Arab Emirates said that she wanted to ensure representation of the COP28 team at the IPU. Over the summer, work would be carried out alongside that team and with the IPU to organize a parliamentary meeting at COP28. Usually, IPU meetings were on the sidelines. However, at COP28, she hoped that the Parliamentary Meeting would take place in the green zone with decision makers in attendance to ensure parliaments took action.

A representative of the Seychelles asked whether the Parliamentary Meeting would be held before or during COP28, how the outcome paper from that meeting would reach the purview of those in the executive meetings, and whether there would be sufficient time to consider the paper.

A representative of the United Arab Emirates said that she would act as Rapporteur during the Parliamentary Meeting at COP28. After the meeting, she hoped that the IPU President, perhaps in collaboration with the Speaker of the Federal National Council of the United Arab Emirates, would give a speech to decision makers to ensure that outcomes were highlighted and considered. Work would be carried out alongside the IPU team and updates would be provided.

Elections to the Bureau of the Standing Committee

The President said that the following nominations had been received: from the Arab Group, Ms. M. Al Suwaidi (United Arab Emirates) and Mr. K. Alamirah (Kuwait)[1] to complete the first term of Kuwait; from the Asia Pacific Group, Mr. P.S. Rudana (Indonesia) and Ms. M.R. Arenas (Philippines); from GRULAC, Ms. E. Cuesta (Ecuador) for a second term; from the Twelve Plus Group, Ms. G. Burokiene (Lithuania). She took it that the Standing Committee wished to approve those nominations.

It was so agreed.

A representative of Kenya said that her country was eligible for re-election. She had spoken with Ms. T. Ackson from the United Republic of Tanzania, who would speak with the Secretariat in that regard.

A representative of India said that he had reservations about certain paragraphs of the resolution, which he would submit in writing by the following afternoon.

The President said that the vote had already taken place, but the representative of India could express his reservations at the Assembly the following afternoon.

The sitting rose at 17:20.

[1] On 26 March 2023, the IPU received a formal communication from the Parliament of Kuwait specifying that the Constitutional Court had annulled the elections that had taken place in the country in 2022 and that Mr. K. Alamirah was no longer an MP. As a result, the previous member from Kuwait, Mr. H. Al Matar, retained his position on the Bureau.

Standing Committee on Democracy and Human Rights

SITTING OF MONDAY, 13 MARCH 2023

(Morning)

The sitting was called to order at 09:15 with Ms. J. Mahmood (Maldives), member of the Bureau of the Committee, in the Chair.

Adoption of the agenda
(C-III/146/A.1)

The agenda was adopted.

Approval of the summary record of the Committee's session held at the 145th IPU Assembly in Kigali (October 2022)

The summary record was approved.

The Chair recalled the successful workshop on climate change hosted by the Standing Committee in conjunction with the Standing Committee on Sustainable Development at the 145th IPU Assembly, and announced that the IPU was launching a new climate change campaign *#Parliaments4thePlanet*.

She also invited the geopolitical groups to nominate candidates for the vacant positions in the Bureau of the Standing Committee by the end of the day so that the Committee could elect the new members at its next meeting.

Preparatory debate on the next resolution of the Standing Committee: *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm*

The Chair recalled that Ms. L. Reynolds (Australia) had been appointed during the 145th Assembly as co-Rapporteur for the resolution. The IPU President had carried out consultations to find a second co-Rapporteur and had nominated Mr. E. Bustamante (Peru) for that position. She took it that the Committee wished to support that nomination.

It was so decided.

Ms. L. Reynolds (Australia), co-Rapporteur, thanked parliamentarians for their interest in the very important topic of how parliaments could address the trafficking and enslavement of millions of children from vulnerable families into so-called orphanages. The sad fact was that the vast majority of those children were not orphans: up to 90% of them had at least one living parent and were recruited from their families and trafficked into group homes. They were given new paper identities, and those "paper orphans" were trained to provide an orphanage experience for volunteers, donors and tourists. Although a discussion about orphans, tourism and trafficking was horrifying enough, it was even more shocking to understand how that new type of child trafficking and slavery had developed and was thriving, as yet unchecked. Very few donors stopped to consider whether they were supporting a valid and ethical charity that was actually doing good, not bad.

Action to address and prevent the trafficking of millions of children must begin with an understanding of how the problem arose. The desire of millions of people around the world to help those less fortunate than themselves had given rise to a combination of volunteering and tourism, "voluntourism". However, many volunteers undertook no due diligence of the charities they were supporting. Criminals and traffickers had become very skilled in delivering the perfect orphanage experience for visitors and supplying children to meet a demand from visitors to help orphans. Donors thought they were supporting the orphanages but were unwittingly funding a criminal enterprise. Orphanage trafficking could be addressed by educating donors and volunteers to conduct more due diligence on the charities they wished to support and to consider how they would want their own children to be treated.

Partnerships constituted another element in dealing with trafficking and slavery, in addition to prevention, prosecution and protection. Following the debate, the co-Rapporteurs would prepare a draft resolution for consideration at the 147th IPU Assembly on how parliamentarians could work with citizens, governments and the United Nations to end orphanage trafficking — a 21st century form of child trafficking — and to ensure that children were provided with much better care, irrespective of where they lived or their circumstances.

Mr. E. Bustamante(Peru), co-Rapporteur, said that he was pleased to serve as a co-rapporteur to develop a draft resolution on orphanage trafficking and tourism, which constituted a modern form of slavery through which children could be groomed. Children should be protected and parliamentarians must encourage governments to take effective measures and legislative action to end the harmful practice of orphanage trafficking.

The Chair introduced the experts.

Ms. K. Van Doore (Deputy Head of School, Griffith Law School), expert, said that people donated to, volunteered at and visited orphanages in the belief that they were helping children who had lost their parents. Unfortunately, unscrupulous operators had set up orphanages to profit from such generosity and were recruiting children for the purpose of exploitation and profit. Families were offered inducements and promises of a better life and education for their children. Such orphanage trafficking occurred in times of crisis and in countries where gatekeeping standards were often poorly enforced, and orphanages were not registered. Orphanages involved in trafficking often claimed that children had been abandoned or orphaned rather than relinquished, and such claims were often supported by fraudulent documentation. Those children were known as paper orphans, namely orphans by virtue of their false documentation only. Food and medical care might also be withheld from children to elicit more sympathy and money from volunteers and visitors to orphanages. Other forms of exploitation included sexual abuse, and further trafficking.

Many people participated in orphanage tourism to provide funding and affection to children they believed were orphans. However, even when an orphanage appeared to provide properly for children, child development research had shown that orphanage care resulted in poorer outcomes. The risk of attachment disorders was greatly magnified by orphanage tourism and a continual rotation of volunteers moving in and out of very vulnerable children's lives.

In 2018, the United States Trafficking in Persons Report had included a special section on the link between child institutionalization and trafficking, identifying the critical role of orphanage tourism in creating demand for orphanage trafficking. In 2017, the Australian Government had examined the issue of orphanage trafficking. Promising practices that had been developed included discouraging citizens from volunteering or visiting orphanages overseas and special travel advisories for countries where orphanage trafficking occurred. The 2019 United Nations General Assembly resolution A/RES/74/133 on the rights of the child urged States to take appropriate measures to protect children who were victims of trafficking and deprived of parental care, enact and enforce legislation to prevent and combat the trafficking in and exploitation of children in care facilities, and take appropriate measures to prevent and address the harms related to volunteering programmes in orphanages, including in the context of tourism, which could lead to trafficking and exploitation.

Many countries had moved away from routinely institutionalizing children several decades ago. Up to 80% of the estimated 5.5 million children growing up in orphanages around the world had a parent who could raise them with support. It was critical for governments to take comprehensive action to address orphanage trafficking. Countries should consider how to discourage their citizens from participating in orphanage tourism and supporting orphanages, including by ensuring that funding was directed at supporting children and families rather than children in orphanages. Authorities in countries where orphanages were largely privately funded should enact, monitor and enforce strict gatekeeping requirements and prevent the trafficking of children into orphanages. They should also enforce visa requirements for volunteers and visitors.

It was disturbing to think that orphanages could be a site of child trafficking. Many volunteers believed that they were genuinely assisting orphaned children and it could be particularly difficult to challenge that mindset. Strong government action was required to end orphanage trafficking and ensure that children grew up in families where they belonged.

Ms. R. Nhep (Senior Technical Advisor, Better Care Network), expert, said that although orphanage trafficking was increasingly recognized as a form of child trafficking, there were systemic gaps and barriers in countries preventing the effective detection and prosecution of orphanage

trafficking crimes. There were gaps in criminal law, including with respect to domestic and transnational child traffic offences, child protection legislation and alternative care regulation. In countries where orphanage trafficking occurred, lax implementation and enforcement of legislation reduced safeguards for children in residential care and the likelihood of detection or of interventions to prevent such trafficking. Furthermore, a lack of awareness of orphanage trafficking and its indicators affected detection, particularly by frontline officials including law-enforcement and child protection authorities. As a result, child victims were being left in exploitative orphanages under the control of their traffickers who remained free to continue to prey upon vulnerable families.

Gaps in the regulation of volunteer and not-for-profit sector activities often resulted in the unintentional financing of orphanages involved in child trafficking and exploitation and incentivized the active recruitment of children into orphanages to solicit donations. Altruistic sentiments towards orphanages and a lack of scrutiny of residential care facilities made it easy for perpetrators to disguise trafficking as a child protection intervention.

In order to address such gaps and barriers and to support countries and governments, commitments had been made to combat orphanage trafficking and tourism. A global expert task force had been formed in 2022 to develop a thematic brief on orphanage tourism, voluntourism, volunteering and trafficking that contained a holistic suite of recommended policy statements, concrete actions and examples from different countries of legislative and regulatory measures, awareness raising and engagement strategies. It promoted a whole-of-government approach and recognized the need for international cooperation to combat orphanage trafficking. The thematic brief called for a global prohibition of orphanage tourism and urged countries to ensure that the perpetrators of orphanage trafficking crimes were prosecuted, including under extraterritorial jurisdiction. Governments were encouraged to issue travel advisories and ensure proper regulation of the not-for-profit sector and residential services, and compliance with international child rights. They should also address the unlawful operation of orphanages and removal of children from their families for entry into orphanages, and ban volunteering in such institutions.

Parliaments were urged to examine orphanage volunteering, unregulated voluntourism and orphanage trafficking from the point of view of children's rights and modern slavery in order to develop regulations tailored to the country context. Parliamentarians had already been successful in raising awareness and driving change to combat orphanage trafficking in several countries and the draft resolution could be instrumental in building the international cooperation necessary to end the crime of orphanage trafficking.

Ms. M. Bon Klanjscek (Slovenia) said that there were no orphanages or children's homes in Slovenia. Action was taken by the courts to protect the rights and interests of children when parents did not properly exercise their rights and obligations, and included foster care, adoption, the granting of child-rearing responsibilities to a relative, and guardianship for minors. Although Slovenia was a target country for victims of human trafficking exploited for prostitution, it did not have orphanage trafficking. However, it was well aware of the risks of insufficient control or protection and recognized the need to pay particular attention to adoptions, particularly from abroad. Slovenia had accepted 20 Ukrainian orphans, who would remain in the country until the end of hostilities. Slovenia had signed a letter of guarantee that did not allow for the adoption of those children.

Slovenia supported all measures to help prevent and eradicate orphanage trafficking and looked forward to the debate, which would provide an opportunity to make progress on the issue.

Ms. A. Al Shaman (Saudi Arabia) said that many children orphaned as a result of natural disasters, conflict and poverty were exposed to trafficking, sexual exploitation and forced labour. She called for the development of a definition of orphanage trafficking and international cooperation to implement mechanisms to prevent such trafficking. Governments should intensify monitoring and control mechanisms, financial measures and efforts to raise awareness of the phenomenon.

Saudi Arabia, which stood ready to share its experience with other countries, had various legal and other mechanisms in place to protect children. Many foreign social media sites were calling for fundraising to help children on humanitarian grounds. Such initiatives were not acceptable to her country. Only the institutions of King Salman were eligible to organize such fundraising.

Ms. A. Ayyoub Awadallah (Egypt) said that orphanage trafficking represented a cycle of criminal activities that included kidnapping, displacement and exploitation. Measures, including international humanitarian and judicial cooperation must be implemented to combat such activities. Egypt was party to numerous international agreements and protocols to fight child and female exploitation. Her Government was implementing relevant legislation as a priority and had launched several programmes and initiatives. There were more than 500 institutions taking care of orphans in her country and the President was expediting support for orphans.

International organizations, the IPU and national parliaments should take serious steps to address the issue and ensure that children were protected through appropriate legislation. Penalties should be imposed on organizations and other entities facilitating tourist visits to orphanages that did not comply with United Nations norms and values. Funds should also be made available for national campaigns to raise awareness of the importance of orphanages and stress the role of nongovernmental organizations in protecting children.

Ms. A. Attalides (Cyprus) said that orphanage trafficking, in which the orphan narrative and associated notion of vulnerability was used to prey on the sympathies of tourists, volunteers and others, was a multifaceted crime that deserved international concern. Although Cyprus had no orphanages, it had a comprehensive alternative State care system and recognized the crucial role of parliaments in addressing orphanage trafficking.

At the national level, the relevant legislation, including policies fighting poverty and supporting the family structure, was of vital importance. In cooperation with government agencies, parliaments could launch programmes to return children to their families with strong support and supervision and the resources required to ensure a healthier model of care. Funding should be invested in family and community-based services, better data collection and the development of new model laws. Efforts to educate tourists, donors and volunteers were also essential.

At the international level, a holistic approach was required and cooperation between parliaments and UN agencies, nongovernmental organizations and civil society was crucial. Orphanage trafficking should be included in the UN Convention on the Rights of the Child and recognized as another form of child trafficking. Concerted efforts were needed to prevent such child exploitation, prosecute the criminals and protect children.

Mr. S. Ty (Cambodia) said that children living in orphanages were at greater risk of trafficking. Governments, parliaments and civil society organizations should attach high priority to the issue. The most recent appraisal of the UN Global Action Plan to Combat Trafficking in Persons had noted the need for invigorated global action against human trafficking, which was on the increase due to economic hardship caused by the COVID-19 pandemic.

The Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), had undertaken various initiatives to prevent human trafficking, including a plan of action against trafficking in persons, especially women and children, that sought to strengthen the rule of law and border control among ASEAN Member States, intensify efforts to prosecute trafficking cases, and strengthen regional cooperation based on a shared responsibility to address human trafficking. His country, for its part, had taken serious action against human trafficking, particularly of women and children. It had made great progress in strengthening a legal mechanism for prosecution, including by differentiating lawful child protection interventions and trafficking, with profit-making considered as a purpose of trafficking and sexual exploitation. It had also adopted child protection legislation and introduced monitoring, detection and prevention mechanisms.

Efforts should be made to review criminal law and child protection regulations to ensure that offences were properly prosecuted. Clear guidelines and training should be given to local actors. Programmes should be developed to raise awareness, return children to their families and ensure that parents had the skills and means to properly care for their children.

Mr. M. De Maegd (Belgium) said that he commended the Committee for putting the important issue on the political agenda and stressed that every effort must be made to protect the rights of children all over the world. There were two aspects to orphanage trafficking: first, children kept in orphanages so that the establishment could make a profit, notably through donations; and second, illegal international adoptions where children were sold to adoptive families abroad that did not know that the children had been trafficked. An increasing number of countries were becoming aware of the phenomenon and some had already taken measures to prevent such practices. Others, including his own, were looking into the matter. At its session in September 2022, the United Nations Committee on Enforced Disappearances had declared that such practices, which constituted a crime against humanity, should be eliminated and called on States to do so. The draft resolution would raise the awareness of parliaments about the phenomenon and urge them to promote and defend children’s rights.

Ms. A. Sarangi (India) said that she welcomed the selection of the highly relevant topic and noted that all countries were duty bound to ensure that children lived in an environment that was safe and conducive to growth, health and education. In addition to the provisions in the Indian Constitution

to prevent child trafficking, her Government had formulated legislation providing for the protection of children in need of care and in conflict with the law. Every orphanage in India was registered under the Juvenile Justice Act, and strict norms had been laid down to ensure compliance with the relevant provisions.

With regard to the prevention of child trafficking at the international level, India had ratified the UN Convention against Transnational Organized Crime and the SAARC Convention on Preventing and Combating Trafficking of Women and Children for Prostitution. Memoranda of understanding concerning bilateral cooperation to prevent child trafficking had also been signed with Bangladesh, Cambodia, Myanmar and the United Arab Emirates. Some 78 human trafficking units had been established in districts across India and a child helpline had also been set up.

Parliamentarians had a major role to play in ensuring that the benefits of legislation were realized and in raising awareness. She trusted that the discussions on the highly relevant topic would help in formulating policies and strategies to fight against human trafficking, in particular child trafficking.

Ms. A. Mulder (Netherlands) said that a business model that exploited children was unacceptable and expressed support for a draft resolution on orphanage trafficking. Governments should stand with the victims of such trafficking and ensure that children were able to seek help. It was incomprehensible in today's world that children were being taken from their families, and she drew attention to the situation in Ukraine where children were being taken to the Russian Federation for adoption. Those responsible for such actions must be brought to justice.

Ms. D. Al Zayed (Bahrain) said that orphanage trafficking was a clear violation of human and children's rights and expressed support for a draft resolution on the subject, which was of importance to governments and parliaments. Orphanage trafficking should be recognized as human trafficking and the perpetrators must be brought to justice with expedited prosecutions and the application of more stringent sanctions. Parents must also be punished. Relevant legislation must be promulgated and sufficient financial resources made available to meet the needs of all orphans, including through the provision of legal assistance. Efforts should be made to raise awareness of the issue among orphans and ensure that they had access to means of communication.

Outlining efforts to protect the approximately 15,800 orphans in Bahrain, she said that an institute and charity commission had been established under the auspices of the King. Education programmes for orphans financed from the general budget were also being provided.

Mr. K. Sittheeamorn (Thailand) said that he commended the co-rapporteur from Australia for bringing the subject of orphanage trafficking to the attention of the IPU. Although there was limited evidence about orphanage trafficking and voluntourism in Thailand, over 50,000 children were living in residential care facilities run by the Thai Government, civil society and religious organizations. Thailand had been working very closely with UNICEF and various stakeholders on the four-year National Plan of Action on Alternative Care for Children. In order to move towards family-based care and community-based services, there was a need to improve family support services and prevent the unnecessary separation of children from their families.

In addition to enacting laws on orphanage trafficking, parliaments could take action to protect children by encouraging governments to establish an orphanage oversight body, ensure stricter monitoring of children's homes and compliance with international guidelines, and proactively pursue those who facilitated or participated in trafficking. Parliaments should ensure that responsible agencies were allocated sufficient resources and recommend that governments worked closely with the private sector and civil society to support family-friendly policies and improve family-based care options, including through the provision of assistance and social protection schemes. Parliamentarians should also raise public awareness of the possible negative impacts of volunteering and tourism in orphanages and improve legislation to increase protection for children without parental care and promote family-based care where possible.

Ms. S.E. Lucas (South Africa) said that the exploitation and abuse of children had no place in society. Every child, particularly those who had lost both parents or were vulnerable to trafficking, had the right to a safe and secure childhood. Research had shown that the loss of parental support during childhood could have a long-lasting impact on mental and physical well-being. Parliamentarians must strengthen the capacity of family-based care and social protection systems to build resilience and to prevent the unnecessary placement of children in institutional care, by improving alternative provisions such as foster care. Effective accountability structures, including procedures for lodging and investigating complaints of abuse by caregivers, must be strengthened.

South Africa acknowledged that challenges relating to children's rights persisted. Two amendment bills applicable to all children in the country, including non-citizens, had been approved by Parliament in 2020 and 2022. They aimed to strengthen the protection of children in care or in need of safeguarding, prioritized the interests of children, emphasized the need for quality foster care and stability, and protected the rights of unmarried biological fathers. A cash benefit was provided to enable relatives caring for orphans to provide for basic needs and support, so that the child would not have to be removed from the extended family.

Ms. M. Alameri (United Arab Emirates) said that the draft resolution should acknowledge the fact that orphans were vulnerable to modern slavery and that trafficking in orphans was increasing as a result of factors including international conflicts. Parliaments and governments in particular, must develop and improve legislation to combat trafficking in orphans, including as part of efforts to fight trafficking in persons. The root causes must be addressed so as to put an end to such abuse.

Mr. N. Ammar (Syrian Arab Republic) said that it was essential to tackle the root causes of orphanage trafficking, particularly in a standing committee that focused on democracy and human rights. While children could lose their parents because of natural causes, many children had become orphans as a result of conflict, sanctions, poverty and natural disasters. The sanctions and embargoes to which his country had been subjected over the previous 12 years had caused many children to be orphaned, and he called on parliamentarians to put pressure on their governments to lift them. He also called for an end to the poor treatment and politicization of Syrian refugees and for their return to the Syrian Arab Republic.

Legislation had been passed in his country to tackle trafficking in persons, including children. Sustainable solutions were required to address orphanage trafficking and he would support a draft resolution on the issue.

He expressed the gratitude of the Syrian people for the support and solidarity of the international community in the wake of the recent earthquakes.

Mr. V. Sánchez (Spain) said that it was important to recognize that the growing practice of commercial surrogacy was fuelling orphanage trafficking. Those babies that were not adopted were often placed in orphanages used for trafficking.

Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria) said that she welcomed the discussion of the important issue of human trafficking, in particular of orphans, which constituted a grave violation of human rights and had a negative impact, notably on women and children. The international community had developed legislation to address that transnational crime. Parliamentarians in her country had ratified legislation relating to trafficking in persons to provide legal, social, health and psychological protection to victims. A national implementation strategy had been developed in partnership with civil society organizations to identify various forms of trafficking in persons, provide care centres for the most vulnerable women and children and facilitate the repatriation of foreigners. Strengthened penalties were also imposed for the perpetrators of such crimes. Additional legislation that was in line with the United Nations Convention against Transnational Organized Crime had also been developed to support human rights. A national strategy was being implemented to protect orphans and prevent them becoming victims of trafficking.

Mr. C.C. Mlombwa (Malawi) said that, internationally, four out of five children in orphanages were not orphans but from poor families coerced into giving up their children in exchange for money by unscrupulous institutions and transferred into orphanages for exploitation. Only recently had such action been recognized as a form of child trafficking. The role of parliamentarians in curbing orphanage trafficking could not be overemphasized. They could draft legislation and engage proactively with experts, stakeholders and civil society to raise public awareness of orphanage trafficking. They could also investigate alleged human rights violations, hold public hearings on orphanage trafficking or conduct site visits. Parliaments also had a key role to play in building legislative and policy frameworks, ensuring compliance with international and regional human rights norms and ratifying international and national human rights instruments. They also had an oversight role ensuring that the executive was held accountable and respected human rights.

Malawi was one of the worst affected countries in the Southern African orphan crisis. There were a number of instruments to guide the government in combating trafficking in children, including the Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons Especially Women and Children; the Constitution, which provided that no person was to be held in slavery or servitude; the Trafficking

in Persons Act, which provided for a comprehensive human rights-centred approach and framework to prevent and combat trafficking in persons; and the Cyber Security Act. He hoped that the sharing of experiences on the issue at the IPU would increase the political will of parliamentarians to fight orphanage trafficking in their respective countries.

Mr. S. O'Connor (New Zealand) said that he supported discussion of the important issue, noting the importance of the right to life, particularly for children. As others had said, the modern world was dangerous for children, who were experiencing famines, natural disasters and conflicts and were being deliberately separated from families and put into internment camps to suppress their national identity. He also agreed that there was a darker side to surrogacy.

Parliaments had the authority and ability to discern between altruistic and exploitative forms of child trafficking, in particular orphanage trafficking, and they must seek more information from those running orphanages. Partnership was crucial for prevention, prosecution and protection against orphanage trafficking, which was an extraterritorial issue. New Zealand still had areas for improvement, including the need to implement modern slavery legislation, but supported the topic under discussion because it was the right thing to do and would also help the country to make further improvements.

Mr. H. Alobaid (Kuwait) said that the international community must take urgent action to address orphanage trafficking. It was a concern that some orphanages in developing countries were mistreating orphans and exploiting the generosity of donors. International momentum to tackle the transnational issue of orphanage trafficking was lacking, and the absence of stringent international legislation paved the way for criminal organizations to exploit the situation. Action should be taken to promulgate laws to ensure the care of orphans in the 21st century and protect children from being trafficked, by including text that banned tours and visits to orphanages in developing countries.

His country had enacted legislation to safeguard donors and prevent charitable donations falling into the hands of criminals. It had also ratified the United Nations Convention on the Rights of the Child. Parliamentarians had an important role to play in addressing the multifaceted and transnational issue of orphanage trafficking and in protecting orphans, who were the most vulnerable of children.

Ms. M.L. Carvajal Ambiado (Chile) said that the rights of children must be protected. Voluntourism had a very negative effect on institutionalized minors and must be addressed. The draft resolution must be consistent, direct and specific. Action was required to ensure that institutionalized children were properly and systematically documented all over the world. Uniform definitions of community and family should be developed. The public and private sectors should be educated about good procedures and practice. Criteria developed by the United Nations and other international organizations should be disseminated and foster families should be better regulated. The providers of orphanage care should be trained and monitored and volunteers should be properly informed. Voluntourism should be discouraged. International cooperation was required to ensure that such actions were implemented urgently and efficiently.

Highlighting actions taken by her parliament, she called for the establishment of specific committees to defend the rights of children. Parliamentarians had to meet their responsibility to protect the rights of children.

Mr. G.G.G. Acien (South Sudan) said that human trafficking in general, and orphanage trafficking in particular, was increasing. That heinous crime was punishable by law in South Sudan, including under the Child Act of 2008, and convicted child traffickers would be imprisoned for a term of up to 10 years, fined or both. In 2019, the Minister of the Interior had formed a technical task force to conduct an in-depth study of human trafficking in the country. Children were particularly vulnerable to trafficking because of conflicts, political instability, displacement due to natural disasters and poverty. In some institutions, children might be deprived of their human rights and be exploited.

Parliaments should make further efforts to protect children in orphanages. They should urge governments to become party to the United Nations Convention against Transnational Organized Crime and the protocols thereto and conduct awareness raising campaigns on the nature and danger of orphanage trafficking. They should draft legislation to counter and punish trafficking and strengthen the national legal framework to criminalize all forms of human trafficking. Parliaments should also share information about orphanage trafficking and build the capacity of law enforcement agents to screen for victims of trafficking and provide training on investigation methods and victim care.

Ms. T. Atukorale (Sri Lanka) said that UNICEF played an important role in protecting the rights of children and drew attention to some of the profound observations in the United Nations Convention on the Rights of the Child. Orphanage trafficking was a growing concern. Parliaments were crucial in ensuring a legal and policy environment conducive to ending such issues as child labour, slavery, trafficking and violence against children. Parliamentarians had a collective responsibility to strengthen and enforce national legislation in that regard and ensure compliance with human rights standards. They must ensure that sufficient financial resources were allocated to prevent and mitigate the effects of child labour, slavery and trafficking, and demand accountability with respect to commitments made to address those phenomena.

Cases of child labour, trafficking and violence against children had been reported in orphanages in Sri Lanka. Such actions were, however, not identified as orphanage trafficking, which in any case was not recognized as an offence in her country. That said, the trafficking of children into orphanages to be exploited for profit was punishable under the Penal Code. Furthermore, the parliament of Sri Lanka had taken various steps to prevent the trafficking of children, including the 2019 National Child Protection Policy and the 1998 National Child Protection Authority Act. Relevant ministries, office and local government institutions liaised with UN agencies and civil society organizations to promote a better future for the children of Sri Lanka.

She concluded by highlighting the need for counselling and a child friendly court system. Tough legislation must be enacted without delay to eradicate child labour, trafficking, prostitution and violence against children. The term orphanage trafficking should be recognized in law as a specific offence.

Mr. F.H. Naek (Pakistan) said that child trafficking, which was taking place alongside irregular migration, had diverse consequences for different nations, communities and economies. Criminal elements, which were particularly active in resource-poor societies, enticed children from their parents with the promise of a better future. While some welfare programmes were well intended, others, such as the proliferation of orphanages in tourist areas, had hidden agendas and aimed to garner sympathy for children who were being exploited for profit. Developing countries were becoming countries of origin and transit, and international convergence was required to curb the growth in trafficking. The institutionalization of orphanages and international collaboration were essential in that regard.

The Government of Pakistan continued to collaborate with international partners and governments to prevent trafficking. Developing countries must be supported in improving the quality of life of the poor and in retaining the necessary human resources to discourage irregular and illegal child trafficking. The high cost and complex policies associated with regular migration were leading to an increase in irregular migration and opportunities for criminals to engage in child trafficking. Outlining some of the legislation passed by his parliament to prevent human trafficking and protect children, he said that it was essential for parliaments to pass laws to curb orphanage trafficking and highlighted the role of the IPU as a platform in that regard.

Mr. A. Amouei (Islamic Republic of Iran) said that children under 18 years of age constituted almost 30% of his country's population and he outlined some of the legislation adopted to protect those individuals. His Government had also passed legislation against human trafficking, including child trafficking, in 2004. It was seeking to align its domestic legislation with international commitments, and a supplementary bill was currently under consideration to close legal loopholes and tackle related issues, such as the trafficking of organs and immigrants. It had ratified the Convention on the Rights of the Child and had adopted the optional protocol on the sale of children, child pornography and child prostitution in 2007. It had presented its first report to the Committee on the Rights of the Child in 2020. A number of steps were being taken to prevent child trafficking, including the establishment of a helpline, special judicial authorities for children and adolescents, and legal clinics for children. Children's issues were being raised at the government level, kindergartens were being expanded, housing was being provided to protect vulnerable girls, particularly refugees, and a comprehensive social protection plan was being implemented to ensure the rights of the child.

Ms. S. Nane (Uruguay) said that orphanages were a clear example of the failure of the adult world to protect children and adolescents. Although studies by UNICEF in 2017 had shown the number of children in care institutions to be around 2.7 million, that number was expected to have increased to between 4 and 8 million in 2020, but there were no clear statistics. Such an estimate was likely to be just the tip of the iceberg after the pandemic. Furthermore, poverty, inequality, violence and conflicts exacerbated the situation for children in care and orphanages. She trusted that the draft resolution would open up a debate among parliaments on developing community care policies and avoiding the institutionalization of children, particularly as such children were six to eight times more likely to suffer abuse.

Ms. W. Fahad (Iraq) said the many conflicts in Iraq had resulted in homeless and orphaned children, and corruption was exacerbating their situation. There were some 5 million orphans in her country, yet only 20 orphanages. Despite government efforts and the legislation developed by Parliament, the number of orphans was increasing, and international support was required to tackle the issue. A number of foreign children had lost their parents in Iraq and were housed in prisons. The efforts of the authorities to contact the relevant embassies had met with no response, and her Government called on countries to repatriate their citizens. Her Government was developing legislation to protect children's rights in line with the Convention on the Rights of the Child, which it had ratified in 1994.

Ms. Krisdayanti (Indonesia) said that parliamentarians had a critical role to play in developing strong legal instruments and oversight to ensure that children in orphanages were protected against all forms of violence, including exploitation for human trafficking. Orphanage managers, staff and donors must be well monitored, and orphanages must be accountable and transparent. The right of every child to survival, growth and development, and protection from violence and discrimination was enshrined in her country's Constitution and in national child protection legislation. In July 2022, the national strategy for the elimination of violence against children had been issued. The strategy sought to ensure the implementation of all relevant laws and policies, address sociocultural factors justifying the use of violence, establish safe environments for children, improve the quality of childcare, offer economic empowerment to vulnerable families, provide children at risk with access to integrated services, and ensure children could protect themselves from violence and be agents of change.

Ms. C. Muge (Kenya) said that her country had an extensive programme that aimed to provide a social protection system for children. In 2004, it had launched a cash transfer for orphans and children who were vulnerable because of poverty and HIV/AIDS. She outlined some of the legislation in place to protect children, criminalize all forms of trafficking in persons, and eradicate child labour. The absence of specific legislation in Kenya to define and criminalize orphanage trafficking had, however, impeded the focus on that issue. Parliaments globally had a responsibility to reinforce existing measures concerning orphanage trafficking, address potential gaps in child welfare and support family and community-based care to ensure that children remained with their families rather than being recruited to orphanages. Parliaments should criminalize orphanage trafficking and raise awareness of the potential impact of volunteering in orphanages. Tourists and volunteers should be encouraged not to provide financial support to orphanages.

A department on child trafficking had been set up in her country with a hotline for the public to report suspected incidents of orphanage trafficking. Noting that Australia was the first country to recognize orphanage trafficking as a form of slavery, she said that parliaments could share best practices to ensure that children of all countries could live in a safe environment.

Mr. S. Al-Saadi (Arab Parliament) said that he welcomed the selection of the subject under discussion, since human trafficking, in particular orphanage trafficking, was a very dangerous issue. Efforts to address orphanage trafficking should not be confined to law enforcement agencies and parliamentarians must assume their role. A comprehensive vision was required to deal with trafficking in all countries, particularly when addressing issues such as sexual exploitation, forced labour, malnutrition and a lack of basic education. All national parliaments should review the IPU resolution on the issue and update their national legislation accordingly. Joint programmes and projects involving civil society organizations, the private sector and other stakeholders should be developed to meet the needs of orphanages and orphans. Particular attention should be given to orphanages hosting refugee children and those affected by natural disasters and conflicts who were particularly vulnerable and being exploited by human traffickers. International cooperation was required to care for those individuals.

Mr. R.A.M. Ershad (Bangladesh) said that poor families were more likely to give their children to an orphanage, having fallen for false promises of better care and education. However, those children were frequently trafficked to other orphanages where they were exploited, abused, left hungry and forced to work. According to the nongovernmental organization Lumos, 5.4 million children around the world were living in institutions. Its report *Invisible children, visible harms* had used data from 84 organizations in 45 nations and was the first to identify global trends in institution-related trafficking. It also drew attention to indecent child labour, cases of sexual exploitation and forced performance to

elicit money from donors, visitors and volunteers. Many such children were given false documents attesting to abandonment and were trafficked out of the facilities and into other types of exploitation.

Wholesome family relationships, frequent parental communication and a strong education were necessary to reduce vulnerabilities to human trafficking. Parliamentarians should ensure that orphanages were monitored and that there was zero tolerance to such abuse.

Ms. L. Reynolds (Australia), co-Rapporteur, said that the very rich discussion had shown the will of parliamentarians to do more to protect vulnerable children globally and take action against those who trafficked and exploited children. It had also demonstrated the power of the IPU to bring parliamentarians together in support of a cause. She looked forward to developing a draft resolution that all parliaments could implement. It would contain examples of best practice and measures, including cooperation with UNICEF and the International Committee of the Red Cross, to better the lives of millions of children.

The Chair recalled that parliaments had until 3 April 2023 to submit written contributions to support the work of the co-rapporteurs. A draft text would be circulated to all IPU Members in July for consideration at the 147th Assembly in October 2023.

The Bureau had discussed ways in which the Standing Committee could contribute to the IPU Strategy 2022-2026, and in particular, by identifying focus areas that it would investigate in depth during the Strategy period. The Bureau recommended that the Standing Committee focus on three areas, namely: improvements to the functioning of parliaments; democracy and human rights in a digital era; and a more inclusive and fairer world. IPU Members would be encouraged to put forward potential agenda items within those themes when making proposals for resolutions and debates within the Committee.

The sitting rose at 12:30.

SITTING OF TUESDAY, 14 MARCH 2023

(Morning)

The sitting was called to order at 09:30 with Mr. A. Gajadien (Suriname), President of the Standing Committee of Democracy and Human Rights, in the Chair.

Elections to the Bureau of the Standing Committee

The Chair said that the following nominations had been received: from the African Group, Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria) for a first term; from the Arab Group, Ms. T. Alriyati (Jordan) for a first term, Mr. S. Al Doosari (Qatar) for a second term, and Mr. H.A. Al-Ahmar (Yemen) for a first term; from the Asia-Pacific Group, Mr. F.H. Naek (Pakistan) for a first term; from the Group of Latin America and the Caribbean, Ms. M.d.C. Alva Prieto (Peru) for a first term; and from the Twelve Plus Group, Mr. V. Sánchez del Real (Spain), Mr. C. Lohr (Switzerland) and Ms. L. Vasylenko (Ukraine), all for a first term. A vacancy remained for a representative of the Eurasia Group. He took it that the Committee wished to approve those nominations.

It was so decided.

Debate on *Parliamentary impetus in favour of the fight against disinformation and hateful and discriminatory content in cyberspace*

The Chair introduced the expert panellist.

Mr. G. Canela (Chief, Section of Freedom of Expression and Safety of Journalists, UNESCO), expert panellist, speaking via video link, said that he was pleased that the UNESCO-IPU partnership was moving ahead with an exchange of ideas common to each organization’s respective mandate. Together with climate change, the issue under discussion was one of the most challenging of the century. Discussions on countering negative externalities such as disinformation, hate speech, conspiracy theories and other potential problems in the digital ecosystem were absolutely vital. It was,

however, important to acknowledge that the internet perhaps constituted the biggest revolution for freedom of expression since Gutenberg. The greatest challenge was knowing how to develop policies to protect the opportunities offered by the internet, mitigate potential risks associated with its use and development, and prosecute potential harms in accordance with international human rights standards.

While the negative externalities associated with the internet tended to be discussed together, it was important to recognize that they were different issues, and that different measures were required to tackle them. Lies and hatred were not new, but the "3 Vs" namely volume, velocity and virality, were. The issue was complex and simple solutions would not be sufficient. There were three main drivers in terms of policy to be addressed: first, the need to empower the demand for accurate and reliable information through education, media and information literacy policies; second, the need to ensure the accuracy and reliability of information and content, through policies to protect and support journalists, scientists and information fact checkers; and third, the need to deal with the transmission chain while qualifying demand and supporting the supply of reliable information. The new legislation in that regard being developed by parliaments was, in most cases, not consistent with international human rights law.

UNESCO considered that it was possible to address such issues while protecting and even enhancing freedom of expression and access to information. To that end, it was essential for social media platforms to be more transparent and accountable. They should also undertake due diligence and risk assessments when developing new products or taking decisions that might affect the digital ecosystem and have an impact on human rights and freedom of expression. Rather than looking at specific pieces of content, the focus should be on processes, including content moderation, curation and data acquisition. UNESCO was suggesting a discussion on guidelines to regulate the digital space while protecting freedom of expression and had recently presented the first draft of such guidelines for discussion at a global conference entitled Internet for Trust. Comments and suggestions from all relevant stakeholders, including parliamentarians, were welcome.

Ms. M. Bon Klanjscek (Slovenia) said that the internet, which had originally been conceived as a space of freedom and emancipation, had evolved to become a medium of hateful, discriminatory and misleading content. Authorities around the world must fully respect freedom of expression and put in place solid regulatory frameworks to protect individuals and institutions, particularly against the increasing systematic dissemination of false information that aimed to create distrust in the rule of law, elected institutions and the media, threatened security and undermined democracy. Her country was implementing various projects to equip its citizens, particularly young people, to be able to identify hate speech, disinformation and fake news. She drew attention to the European Commission's Digital Services Act, which introduced a comprehensive set of new rules for all digital services, contributing to a safer online environment and to the fight against illegal online content. In order to improve mechanisms for removing hateful and discriminatory online content, protect human rights and freedom of speech, online platforms must be regulated.

Mr. V. Sánchez del Real (Spain) said that regulations with respect to online content should be applicable to other media forms. A balance must be struck between freedom of expression and security and legislators must recognize that not all aspects of life could be regulated. There was also a difference between spontaneous misinformation, where a group of individuals happened to agree on an issue, and organized misinformation, where organizations, including supranational organizations, could be intentionally managing information in such a way as to modify circumstances, behaviour and decision-making. The imposition of stringent limits would restrict the right of civil society to analyse the situation in their country and express new opinions. Legislators must allow people to challenge the truth, question themselves, information and the current framework, and defend individual freedoms and the right to share opinions. People should have the right to make mistakes and should not be accused of disinformation when they were simply expressing their views and enjoying freedom of expression.

Ms. S. Ataullahjan (Canada) asked where the line should be drawn in safeguarding freedom of expression while also protecting vulnerable people and communities from hate speech.

Ms. D. Alzayed (Bahrain) said that there was a thin line between freedom of expression and abuse of that right. Hate speech could cause instability and undermine the principle of peaceful coexistence, and social media and advertising companies did not abide by basic principles to prevent it. Legislation should be enacted to criminalize hate speech and impose appropriate sanctions. Studies had shown that misinformation was sometimes started by journalists, and journalism was a field that deserved particular attention to ensure that the correct information was disseminated.

Ms. S.E. Lucas (South Africa) said that there was a need for a uniform approach and guidelines among IPU Members to address fake news and misinformation. Although the South African Constitution provided for, among other things, protection from discrimination, harm or abuse, information was moving much more rapidly than before, and fake news could spread very easily. Specific legislation was required, and she drew attention to the South African Cybercrimes Act of 2020, which, although relatively new, was beginning to address the spread of false information.

A representative of Pakistan said that, although research had shown social media to be a highly effective platform for political and social debates, some people used it to spread hatred and discrimination, which was particularly challenging in countries where the literacy rate was low. There was a great need to educate people about media information literacy and to counter the spread of online hate speech using a multifaceted approach. Action should be taken to create awareness, discourage hate and intolerance and criminalize hate speech, while safeguarding the fundamental right to free speech. Multiple stakeholders should be involved, in particular to ensure that online hate speech was not used to further political agendas, increase censorship or target and discriminate against vulnerable immigrant groups. He outlined some elements of Pakistan's existing legal framework to address hate speech and target fake news on social media platforms, drawing attention to the 2020 Citizens Protection (Against Online Harm) Rules. Legislation concerning cyberdefence, cybersecurity and cybercrime should not violate any human rights, including freedom of speech.

Mr. Jung Hun Cho (Republic of Korea) said that, while freedom of speech was considered one of the most important values in his country, fake news and online media could be detrimental. He asked whether the same ethical media standards and regulations as those applied to television and radio should be applicable to individual social media users and organizers. He also asked whether the individual posting the fake news on social media or the company running the social media platform should be held responsible, noting that a debate was ongoing in his country as to whether to regulate social media companies or users. Some general guidelines in that regard would be welcome.

Ms. A. Al Shaman (Saudi Arabia) said that the false information, rumours and conspiracy theories on social media about the COVID-19 pandemic and vaccination had had a negative impact on some people. International efforts and effective government policies and legislation were required to tackle misinformation and hate speech. Governments and educational institutions should promote a culture of peaceful coexistence, tolerance and acceptance, recognizing that diversity was a driving force for prosperity. Research centres should also have a greater role in monitoring and detecting false information to prevent its spread, and she noted that a committee had recently been established in Saudi Arabia to that end.

Ms. J. Simanovska (Latvia) said that cyberattacks were used as a tool to silence opponents. She had personally been the victim of such attacks and trolling to stop her from sharing her opinions and frame her as a toxic person. Misinformation was used as a means of building a political agenda, even from outside the country, and was a threat to democracy. While Latvia highly valued freedom of speech, it lacked the tools to guarantee a safe cyberspace. Parliaments had a role in identifying legislative and administrative solutions to ensure freedom of speech and protect against the misuse of cyberspace.

Mr. S. Patra (India) said that India was committed to making the internet open, safe, trusted and accountable for all under the Digital India programme. The Indian Parliament had played a vital role in enacting legislation, including to prohibit and remove online hate and unlawful content and punish the dissemination of hateful and divisive material. It was committed to strengthening national policies and legislative measures in line with a robust plan of action to fight hateful and discriminatory content in cyberspace. India had co-sponsored United Nations General Assembly resolution 74/247 establishing an ad hoc committee to elaborate a comprehensive international convention on countering the use of information and communications technologies for criminal purposes. Parliamentarians had a huge opportunity to come together to encourage their respective governments to negotiate a comprehensive international convention providing a legal framework to prevent and combat cybercrimes worldwide. Although countries had their own legislation and agreements in place to commit to responsible freedom of expression, they should resolve to create an open digital society, which respected both democratic values and citizens.

Mr. G. Almeland (Norway) said that technology development was another of the many radical changes through which society had gone over time. A measured approach should be taken to ensure that regulations were not so tough as to remove the very rights and freedoms that countries were seeking to protect, and parliamentarians should strike a careful balance. One unique aspect of the challenge was its international nature. Many of the changes in society had been addressed by countries at the national level through their own legislation. However, disinformation and hate speech would have to be tackled at the international level, and a set of guidelines to regulate the digital space would be beneficial.

Although Norway had also experienced disinformation during the COVID-19 pandemic, the high level of press freedom in the country had helped.

Mr. Y. Kameoka (Japan) said that refugees from the Great East Japan Earthquake in March 2011 had been discriminated against and products made in the Fukushima area were still restricted despite rigorous safety testing. Disinformation and hate speech online spread rapidly and fuelled anxiety among people who had experienced crisis and disruption as a result of natural disasters. Trust and reputation were built over time but were lost in the blink of an eye. Action must be taken, including at the international level, to prevent the spread of hate speech, and discriminatory and false information, and to build a framework to recover from the damage caused by disinformation. Education for children around the world was also important.

Mr. A. Amouei (Islamic Republic of Iran) said that the right to freedom of expression, which was provided for in Article 19 of the International Covenant on Civil and Political Rights, carried with it special duties and responsibilities and might be subject to certain restrictions to respect the rights and reputations of others and protect national security. Cyberspace offered great potential for freedom of expression and dialogue. However, the spread of misinformation and hate speech was becoming a challenge, and he drew attention to the spread of fake news regarding the COVID-19 pandemic. To tackle the issue in his country, young people were being educated on how to use the media and legislation was being developed to ensure accountability among those spreading fake news. Cooperation from the social media platforms was also necessary.

Ms. A.N. Ayyoub Awadallah (Egypt) said that hate speech and misinformation affected cohesion and synergy in society and constituted the fourth and fifth generations of conflict. While advancements in science and technology were important for social progress and improved livelihoods, they could lead to social challenges that threatened basic human rights and freedoms. The international community should speak with one voice to promote acceptance of and respect for other cultures.

Egypt had developed legislation to penalize and criminalize those spreading misinformation. She drew attention to the Sustainable Development Strategy: Egypt Vision 2030, which sought to promote social justice and integration, and called for the development of an equivalent international strategy.

Ms. M. Alameri (United Arab Emirates) said that parliaments undoubtedly had a role to play in putting an end to discrimination, hate speech and disinformation in cyberspace through the development of appropriate legislation. The United Arab Emirates had focused on building a legislative environment conducive to countering hate speech and discrimination and supporting coexistence among cultures. Laws had been enacted to prohibit and criminalize discrimination and racism and a national tolerance programme had been launched.

Mr. G. Canela (Chief, Section of Freedom of Expression and Safety of Journalists, UNESCO), expert panellist, speaking via video link, thanked participants for their comments and questions. UNESCO had produced a number of resources which might be of use to parliamentarians. The Internet for Trust global conference website contained much information relevant to the discussion, including the proposed draft guidelines for regulating digital platforms and working papers reviewing multiple published studies that provided interesting evidence on the way in which different jurisdictions were tackling the problem and on alignment of action with international human rights law. UNESCO had also launched a global toolkit for judicial actions on international legal standards on freedom of expression, access to information and safety of journalists. It also had online resources and videos on countering hate speech in accordance with international legislation.

Any regulations developed should address the complete definition of freedom of expression, which, as indicated in Article 19 of the Universal Declaration of Human Rights, included the right to seek, receive and impart information. Articles 19 and 20 of the International Covenant on Civil and Political Rights should be considered in conjunction with jurisprudence and tools developed by the UN Human Rights Committee, international human rights courts, and the Rabat Plan of Action.

When developing regulations, it was important to look at existing human rights standards over time and undertake a comprehensive overview of the different rights to be protected. Care should be taken to ensure appropriate safeguards to protect freedom of expression and a body of independent regulators that followed the logic of international human rights law should be established. Furthermore, the process of developing legislation should be transparent and accountable and involve multiple stakeholders, including tech companies, civil society and academia. Caution should be exercised to ensure that processes, rather than particular content, was regulated, because knowledge tended to evolve.

Expert hearing

The Chair introduced the expert panellists.

Ms. R. Vázquez Llorente (Head of Law & Policy, Technology Threats & Opportunities, WITNESS), speaking via video link, said that in situations where human rights and democratic values were at stake, people turned to cameras as a way to fight injustice. The power of video to bring out the truth was undeniable and countries around the world tried to restrict the use of mobile phone cameras or the internet when the authorities were challenged. When such videos were shared on social media, much of the content was taken down by machine learning enabled algorithms, and some 32% to 36% of the content taken down by YouTube had not been viewed at all by a human before its removal. In parallel, around 48 countries had laws relating to intermediary liability, most of which required companies to take content down when notified. Even when content was removed for the right reasons, it was important to hold on to it. Parliamentarians were encouraged to consider how law could help to preserve and facilitate access to critical human rights content and to include safeguards for those who had taken the risk to film and fight for the truth.

With the field of generative artificial intelligence (AI) tools exploding and an increasing amount of online content being created or manipulated by AI, current approaches to content moderation would fall short. However, AI struggled to understand context and would therefore have difficulty in moderating hateful and discriminatory content. Engagement regarding the authenticity and provenance of information would be useful. As the use of synthetic media tools increased, there would be a need for greater regulatory attention on the labelling of products and disclosure of AI use. Parliamentarians should encourage the inclusion of privacy and other human rights considerations in the development of technical approaches. Such action would help counter visual myths and disinformation, particularly when regulating generative AI, reflect the potential of AI technologies for creative expression, and prevent potential harm to at-risk communities.

Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria) drew attention to the efforts of Algeria to uphold peaceful coexistence, tolerance and mutual respect, combat discrimination and promote reconciliation. Noting that peaceful coexistence was conducive to prosperity in civil society, she praised the actions of the Algerian authorities to protect human rights based on the new regulations being promulgated.

Mr. A. Suwanmongkol (Thailand) said that a careful balance had to be struck between protecting the fundamental right to freedom of expression while tackling the increase in hate speech and disinformation in the digital space. During the COVID-19 outbreak there had been an alarming trend of sweeping government powers to address fake news and misinformation without due regard to international human rights law and standards, on the pretext that national security was at risk. State propaganda and attempts to curtail digital rights and impose constraints on fundamental freedoms constituted a root cause of misinformation and disinformation. It was preferable to educate the public on digital literacy and on crosschecking information as part of open and critical analysis.

While legislation against the incitement of hatred online was needed, hate speech should not necessarily be countered by more laws, but by alternative non-legal approaches, including contractual obligations with internet service providers, self-regulation and clear guidelines. Measures to promote tolerance and enhance understanding of relevant international instruments were also necessary.

Mr. Z. Amanullah (Resident Senior Fellow, Networks & Outreach at the Institute for Strategic Dialogue), expert panellist, speaking via video link, said that in order to deal with the issue of hate speech, it was important to understand how it was produced, propagated and amplified, and its impact on communities. The online landscape for hate speech was evolving very rapidly. While social media platforms monitored content based on their terms of service, their application was inconsistent and insufficient. Regulations governing hate speech, although necessary, were in their infancy and issues such as free speech and censorship were being debated. Spikes in hate speech and disinformation during election periods were a concern, and regulations were required to protect democracy and the ability of people to engage in the electoral system without fear of being disrupted or targeted. The Institute's early warning software had been used around the world to identify the targeting of communities with hate speech. Resources were being shared so that communities could build resilience and obtain a better understanding of those responsible for the hate speech, and how to target and disrupt their networks.

Content moderation by social media platforms was the first defence against the propagation of hate speech. However, although the largest platforms were aligned on most issues, the level of moderation varied globally and was lower in developing countries and in languages other than English. It would be interesting to see how new legislation, including the European Commission's Digital Services Act, would impact the largest social media companies. Such legislation was, however, proving difficult to define, enact and enforce within countries and across borders given the differing views and legislation of countries concerning hate speech.

As communities were the ultimate target of hate speech, community empowerment was an important element. A multi-stakeholder approach was required to mitigate the negative impact of hate speech. His institute has been involved in training, helping to create local prevention networks and keeping all relevant stakeholders informed. The Strong Cities Network also facilitated the sharing of best practices.

Ms. L. Zommer (Co-founder of Factchequeado), expert panellist, speaking via video link, said that in April 2022, her organization, together with a Spanish fact-checking organization, had launched a pilot project to address disinformation in Spanish-speaking communities in the United States of America. Research had shown the importance of community members receiving information in their mother tongue. However, much of the content certain communities were receiving was from social networks, including WhatsApp and Telegram, and constituted disinformation. She highlighted the need for more in-depth research about information in languages other than English, particularly in countries with democracies that were facing challenges. It was also important to recognize that not all judicial systems had the same quality or legitimacy and that general regulations, which would not necessarily be applied in the same way in all countries, could be problematic.

Mr. S. Ouedraogo (Burkina Faso) said that cyberspace provided a forum to promote education, human rights and democracy among young people. However, the rise of terrorism had triggered an increase in hate speech and disinformation in cyberspace. His Government had adopted a criminal law on cyberspace use and had conducted awareness-raising campaigns in universities and schools. It was a matter of concern that terrorist groups were filming crime scenes and posting the footage on social media as a tool to undermine morale and encourage an uprising, and it was important to build capacity to prevent the sharing of such material. The use of media for terrorist propaganda was also a concern and must be prevented. Parliamentarians should take steps to prevent such media networks from being used for such purposes.

Ms. S. Sapag (Argentina) said that the disinformation and hate speech in cyberspace was a problem shared by all countries, and legislation was required at the global level to tackle it. Social media platforms were often located outside the countries being targeted. In some cases, hate speech had led to assassination attempts on public officials. Disinformation on issues such as climate change and the COVID-19 pandemic generated public anxiety, and the population responded by expressing itself through violence and the development of fascist groups. The international community must stand together to develop uniform and universal legislation to counteract disinformation and hate speech. She agreed that sometimes, the judiciary did not act as it should.

Ms. W. Fahad (Iraq) said that, in countries where Muslims were a minority, they were more often exposed to discrimination, deprived of services, education and employment opportunities, and found it harder to gain citizenship or nationality. Muslim women were also targeted. Governments should develop legislation to counteract Islamophobia, and stop hate speech against Muslims, including in election campaigns.

Ms. M.d.C. Alva Prieto (Peru) said that all countries were affected by hate speech, discrimination, disinformation and other injustices, and as a member of Congress, she had been a victim. Although tangible progress was required, it was difficult for parliaments to regulate and legislate on the issue as the line between freedom of expression and misinformation was blurred. She would appreciate concrete proposals from the experts but also noted that available budgets were often limited.

Ms. J. Mahmood (Maldives) said that legislating against disinformation, and discriminatory and dishonest content was challenging. In 2021, the Maldives had ratified an amendment to the penal code criminalizing hate speech, and there had been criticism of the restrictions imposed.

Social media was increasingly being used as a platform to harass women and children, intimidate female politicians and discredit successful women. Gender equity was being affected as women were increasingly reluctant to run for public office. She asked how such a situation could be addressed through legislation or even controls. Social media was also being used as a tool for the anti-vaccination movement, which was infringing upon the right to health of children. She asked how legislators could legislate without criminalizing actions and imposing restrictions on the right to freedom of speech, and while balancing the promotion and protection of the rights of vulnerable groups.

Ms. S. Nane (Uruguay) said that the definition of information should not be confused. A decision to disseminate hate speech and disinformation could not be compared with the sharing of real data which, when analysed, would generate further information.

The internet was just a network; the problems were caused by its users. The solution therefore lay with each individual. Noting that women and, in particular, feminists, were targets, she said that people should act in accordance with the rule of law and take responsibility for their actions.

Mr. C. Madrazo Limón (Mexico) said that the internet did not recognize frontiers or borders. He asked how people who posted hate speech on social media platforms could be stopped and if parliaments could legislate or regulate such behaviour. He also asked how social media companies could be held to account or if the international community had to wait for the companies themselves to decide to take action. He highlighted the discrimination facing the Uyghurs.

Mr. V. Sánchez del Real (Spain) said that he was seriously concerned about some interventions asking who would determine what constituted truth and would implement legal controls without consultation with parliaments, judges and the police. Some had said that networks should block certain content. However, a social media network should not be limiting anyone’s freedom of expression and could not act in place of a State or parliamentary democracy. Fact checkers were part of civil society, but they had become self-declared judge, jury and executioner. Parliamentarians had been elected to legislate and it was strange that they were making it possible for third parties and external institutions, such as social media networks, to implement standards not approved by parliaments. Parliamentary democracy must prevail.

Mr. K.K.P. Kouassi (Côte d’Ivoire) said that, like others, his country was dealing with disinformation and hate speech in cyberspace and was seeking to develop appropriate legislation. Education was key in ensuring children knew how to use cyberspace properly and he highlighted the importance of being proactive. Some of those posting hate speech were not based in Africa but in other countries such as the United States of America, and global legislation regulating the use of cyberspace was therefore required.

Ms. J. Simannovska (Latvia) said that newspapers selected what to publish and a similar approach should be applied to social media networks, which needed to moderate traffic. Since most such networks were international, there was a large space for international cooperation to understand how to regulate the responsibility of social media networks.

Ms. A. Al Shaman (Saudi Arabia) said that strong action, not merely discourse, was required to address hate speech. She called for the development of an international law criminalizing any harmful action against religion.

Ms. R. Vázquez Llorente (Head of Law & Policy, Technology Threats & Opportunities, WITNESS), expert panellist, speaking via video link, said that an understanding of market incentives was important. On the one hand, there were the algorithms that platforms used for content moderation. On the other, there were algorithms that amplified content and obeyed market laws. Although such content might be hateful and discriminatory, it generated more views and therefore more income and profit. When talking about the regulation of social media platforms and accountability, it was important to understand how platforms were run, the algorithms necessary for running them, and to consider the need for regulating processes rather than content.

While there was not one single rapid solution, she highlighted the importance of ensuring data literacy among those who used social media networks, and of technical solutions such as detection algorithms to identify online misinformation and disinformation, and technologies to track the provenance of information and any edits. Such technologies were being developed mainly in the United States of America and did not take into account many of the communities most at risk. The technical solutions put in place to respond to legislative initiatives did not, however, address human rights considerations. If parliamentarians decided to put in place legislation aimed at countering hate speech, misinformation and disinformation, social media platforms would simply respond by developing other technical tools that would not be adequate. Human rights considerations and harms modelling must be embedded in solutions.

Mr. Z. Amanullah (Resident Senior Fellow, Networks & Outreach at the Institute for Strategic Dialogue), expert panellist, speaking via video link, said that the changing culture and a desire to influence were putting enormous pressure on social media companies, legislators and the public at large. Previous attempts to allow social media companies to self-regulate had not been successful and, although legislation was being developed, that was happening very slowly, even in countries with more resources, such as the United Kingdom and the European Union. While education and literacy were key in understanding what was happening and why, the independent research conducted by non-governmental organizations would offer valuable insight for the development of effective legislation.

With regard to addressing the use of social media for terrorist propaganda and the sharing of criminal activity in sub-Saharan Africa, he said that communities were best placed to reach vulnerable people and prevent recruitment by extremist groups. Work with communities was therefore essential and had proven particularly effective when conducted in partnership with social media companies. However, it was often overlooked because of concerns about resources. Social media companies allocated far fewer resources to developing countries and should be pressured to ensure that material was available in languages other than English.

As some speakers had said, hate speech and disinformation constituted a threat to democracy, including in the most powerful country in the world. Much more needed to be done to protect democracy and election integrity. Pressure should continue to be put on social media companies to ensure that disinformation was not geared towards the disruption of elections, the suppression of voting or the targeting of particular communities. Far more attention should be given to the gender dynamic of disinformation and hate speech, which often went unnoticed, since women were often disproportionately targeted.

Ms. L. Zommer (Co-founder of Factchequeado), expert panellist, speaking via video link, said that the issue was a complex global phenomenon encompassing the economy, society and politics, and an immediate simple solution was unlikely to be found. Although the information was of a cross-border and global nature, it had an important local component, which in some cases made the content go viral. Most of the solutions from the large tech companies were technical in nature and did not necessarily include the specific components that a human rights solution should address or contain.

In terms of a concrete call to action, she said that while parliaments could put pressure on large tech companies to be more transparent or adopt a human rights focus in moderation policies, legislation to encourage media literacy in schools was an immediate way to create greater awareness of issues such as non-transparent algorithms and bias. Principles that all countries could apply in their education systems should therefore be developed. More financial resources were required to conduct research related to disinformation and hate speech in languages other than English and in countries in Africa, Asia and Latin America.

With regard to the comments from the representative of Spain, she said that it was a common mistake to give fact checkers a role that they did not have. Fact checkers did not judge or prevent free speech. They aimed to ensure evidence-based information using a clear, transparent and open methodology with a view to ensuring that societies were better informed.

Mr. S.B.H. Aldosari (Qatar) said that Qatar had submitted a request for inclusion of an emergency item at the present Assembly on criminalizing contempt for religions and the spreading of hatred, and promoting coexistence, tolerance, peace and international security. The draft resolution had received support from the Asia-Pacific and Arab Groups, from some members of the African Group, and from the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC). It had not, however, received support from the Twelve Plus Group. Qatar might consider submitting such a text to the next IPU Assembly.

Ms. W. Fahad (Iraq) said that she would welcome adoption of a resolution on combating the spread of discriminatory and hate speech in a future assembly.

The Chair thanked all those, in particular the expert panellists, who had participated in the interesting debate on an important subject. Parliamentarians had a responsibility to ensure an ongoing dialogue with governments, the private sector and civil society on combating disinformation and hate speech. He noted that all interested parliamentarians would have an opportunity to continue the discussion in the Parliamentary Track at the Internet Governance Forum 2023, which would take place in Japan in October.

The sitting rose at 12:10.

Standing Committee on United Nations Affairs

SITTING OF TUESDAY, 14 MARCH 2023

(Morning)

The sitting was called to order at 9:05 with Mr. L. Wehrli (Switzerland), Acting President of the Committee, in the Chair.

Adoption of the agenda
(C-I/146/A.1-rev)

The agenda was adopted.

Approval of the summary record of the Committee's session held during the 145th IPU Assembly (October 2022)

The summary record was approved.

Proposed new modalities and methods of work for the Committee

The Chair, introducing the item, recalled that the IPU's political project at the United Nations had been under discussion for some time and that the findings of an external expert review had been reported to the Executive Committee in June 2022, together with proposals for reform, including how the Committee could improve its working methods. In Kigali in October 2022, the Executive Committee had decided to mandate the Bureau to develop a final proposal on the matter for consideration by the Standing Committee, taking into account the expert findings and deliberations within the Executive Committee.

The Bureau had met virtually in January 2023 to consider a proposal developed by a small working group over the final quarter of 2022 and had gone on to approve unanimously at its previous day's meeting the proposal contained in the summary document now before the Committee. If also approved by the Committee, the proposal would be transmitted to the Executive Committee for endorsement, in which event the Committee would thereafter operate in line with the new modalities and methods of work as proposed.

In addition to describing the Committee's mandate, the summary document included working methods proposed on the basis of the pandemic experience. One example was the webinars held with representatives of IPU Members and of UN entities, which had been interesting and productive and were worth continuing. Priorities identified included the establishment of ties with UN bodies, such as the Second Committee of the UN General Assembly, which dealt with the 2030 Agenda for Sustainable Development (2030 Agenda), so as to coordinate activities and positions on common areas of focus in the interest of complementarity.

Mr. H. Aoyagi (Japan) said that, as a consequence of the year-long crisis in Ukraine, the global peace and security framework established at the end of the Second World War had been crumbling at its foundations, primarily thanks to a dysfunctional UN Security Council with an inherent problem in its structure. In short, there was no means of stopping acts that violated international law if committed by one of the five permanent Security Council members with power of veto. As long as the Security Council alone was qualified to pass binding resolutions, its structure would never change. Meanwhile, non-binding General Assembly resolutions relating to reform of the Security Council continued to be passed in the hope of galvanizing public opinion and uniting the international community towards encouraging change in the Security Council. His proposal was that the IPU should perform an advisory function aimed at further encouraging that outcome.

The Chair said that he had taken note of that proposal for future consideration as and when appropriate. For the moment, however, the proposal before the Committee related only to a reform of its own methods of work.

Mr. D. Naughten (Ireland) said that, for the proposed reform to succeed, it was vitally important to establish a level of engagement with the United Nations that accorded with the practical challenges and needs of parliamentarians. The contributions frequently heard at parliamentary gatherings, including IPU Assemblies, tended to be in the abstract as opposed to focused on practical measures that parliaments themselves could take. His strong recommendation, therefore, was to ensure that the modalities and methods of work as outlined in the summary document were applied so as to bring parliamentarians together with the United Nations in forums where they could engage with peers on practical mechanisms for the implementation of UN resolutions. If they could cite examples of successes achieved elsewhere, it would be easier for them to advocate in parliament for specific policy changes. At present, however, there was no such forum in place, whereas parliamentarians needed input from experts, from the United Nations and also from the scientific community, given the unique challenges posed by problems relating to, among others, climate change, energy, digital and green transition, and artificial intelligence.

Ms. S. Attia (Egypt) said that the initiative to change the Committee's working methods was welcome and necessary in the light of developments in the international sphere. Linkages between the Committee and UN entities should be increased to ensure more parliamentary involvement in UN activities. Currently, it was often difficult for parliamentarians to come together at UN events to discuss the topics covered unless parliamentary meetings were specifically organized to coincide. Greater coordination and communication between the IPU and the United Nations on a variety of issues was vital to the interests of constituents. The proposed new modalities and working methods would enable parliamentarians to respond more swiftly and effectively to the constantly evolving situations around the world so as to further promote democracy, justice and inclusivity. She hoped that the voice of parliamentarians would be heard loud and clear at the upcoming High-level Political Forum (HLPF) on Sustainable Development in New York.

Mr. M. Al Mheri (United Arab Emirates) said that the Committee's priorities in terms of discussion topics should reflect key processes under way at the United Nations, the current examples being the international cybercrime treaty negotiations and action on climate change. The Committee should additionally be tasked with following up on UN activities and outcomes and on the implementation of UN conventions while also encouraging national parliaments to play their part. To that end, it should hold debates and adopt resolutions in the same way as the other Standing Committees. Lastly, to ensure the effective participation of parliamentarians in UN activities, which was key to putting across the parliamentary perspective, the Annual Parliamentary Meeting at the United Nations should be held on the sidelines of the UN General Assembly in September of each year to discuss topics identified by the Committee from among those that featured on the General Assembly's agenda.

Mr. A. Golroo (Islamic Republic of Iran), after highlighting the Iranian Parliament's commitment to meticulously implementing the recommendations contained in the UN Secretary-General's *Our Common Agenda* report, said that any UN reform should be based on the purposes and principles of the Charter of the United Nations. With its current weaknesses, the Security Council was a tool in the hands of developed countries for putting pressure on others. The United Nations, including the Security Council, must operate on the basis of a rules-based and non-selective approach on behalf of and in line with the common interests of its Member States. The existing discrimination and lack of transparency in geographical representation at the United Nations was a matter of deep concern. Both must be eliminated in favour of the model of national parliaments, where there was equitable geographical representation and where all parliamentarians participated fully in standard-setting. A review of the veto power was the first priority.

Mr. C. Frolick (South Africa) said that the proposed new working methods before the Committee would help parliamentarians to keep abreast of developments and promote their engagement in the work of UN agencies around the world. Concerning reform of the United Nations, in particular the Security Council, South Africa was clear in its position. In terms of the IPU, parliamentarians should table for discussion within their respective parliaments the main issues to be addressed at any IPU meetings that they were due to attend so that they could arrive with a mandate on those issues, thereby adding momentum to the work at hand.

The Chair, noting the pertinence of many of the remarks made to the aim behind the reorganization of the Committee's working methods, said that the annual parliamentary hearings at the United Nations were well attended but that there was always room for more participants. The hearings

were the only time during the year that parliamentarians had the important opportunity to take the floor at the United Nations. Any new modalities and working methods agreed by the Committee should be consistent with those of the other Standing Committees and enhance the IPU's relevance – and hence that of parliamentarians – in the UN context. Comments and proposals on wider issues would be noted for use in possible future discussions.

Mr. M.T. Bani Yassin (Jordan) said that the Committee played a crucial part in the IPU's activities and was directly linked with the work of parliaments with international organizations. What took place in meetings such as those at the IPU differed, however, from what took place between national parliaments and UN agencies with an in-country presence. The relationship between the latter should be better defined to promote collaboration ensuring that theories espoused in meetings were turned into practice on the ground.

The Chair, noting that no amendments to the proposal set out in the summary document had been requested, invited the Committee to vote on the proposal by show of hands.

The proposal was approved unanimously.

The Chair, welcoming that outcome and thanking his fellow Bureau members and the IPU Secretariat for their work in preparing the summary document, said that the new modalities and work methods would enable the Committee, in conjunction with national parliaments and the IPU, to strengthen the parliamentary input to the work of the United Nations as well as their own follow-up of that work.

Bringing gender equality to the UN General Assembly

Ms. P. Torsney (Head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations in New York), introducing the item, said that the IPU had been consistently campaigning for over 30 years to increase the number of women parliamentarians everywhere. Currently, all functioning parliaments had at least one woman member. The IPU now wished to engage parliamentarians in effecting similar change within the United Nations. The Committee would first hear from Ms. S. Malcorra, former Chief of Staff to United Nations Secretary-General Ban Ki-moon and President of Global Women Leaders (GWL) Voices for Change and Inclusion.

Ms. S. Malcorra (President of GWL Voices for Change and Inclusion), speaking via video link, said that GWL Voices was working hard in the area of women's rights and empowerment in the multilateral system, with a particular emphasis on women's representation in leadership positions. With evidence revealing the low level of women's participation in UN institutional arrangements and governing bodies, parliamentarians should urge their governments to put more women forward as candidates for UN positions. It was only through women's fair representation in UN governing bodies that policy changes would be effected to bring women to the forefront in multilateral decision-making.

Ms. P. Torsney (Head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations in New York), outlining the findings of an IPU survey on women in the UN General Assembly and accompanying her remarks with a digital slide presentation, said that, as at 1 January 2023, just 46 of the 193 permanent representatives, or ambassadors, to the United Nations were women, many more of them from the global South than the global North. Only 157 permanent missions had deputy permanent representatives, some 34% of them women. For countries where women accounted for over 30% of parliamentarians, there was little correlation with the number of women that they appointed as permanent representatives. Only 28% of parliaments had oversight of the appointment of permanent representatives, while countries having appointed a woman to that position on one of the previous five occasions amounted to 42%. Of the 43 parliaments that had participated in the survey, 54% ran programmes for recruiting more women into the diplomatic corps and preparing them for the top position of ambassador. The IPU was keen to find ways of working with parliaments to advance women's representation at the UN General Assembly.

The Chair, noting that the Permanent Representative of his country, Switzerland, to the United Nations was a woman, said that all parliaments should endeavour to ensure that the diplomatic processes in their countries were such that as many women as possible were appointed to influential positions at the United Nations, in particular as ambassador to the Organization.

Mr. M.M. Kapichila (Malawi) said that women's and girls' empowerment must be accelerated to achieve the social transformation driven by women and needed for countries to realize the 2030 Agenda. Women must be assured of an integral role in the path towards gender equality, which the UN General Assembly should continue to pursue by promoting the profound changes required to ensure equal access to economic, political and social life. Despite its historic accomplishments with respect to women's representation and participation, the UN General Assembly had only ever elected four women to preside over it. Moreover, only 24 of the 193 Member States of the United Nations had a woman head of State or government, while the United Nations itself had never had a woman Secretary-General. Malawi's former woman President had attended the UN General Assembly but had yet to designate another female ambassador for gender equality at the United Nations. Parliaments should approve initiatives and strengthen measures for equality of treatment and opportunities so as to guarantee true substantive equality and social justice in the UN setting and should likewise advocate for the inclusive discussion of gender equality at the UN General Assembly.

Ms. D. Kumari (India) said that women belonged in all decision-making, which, along with women's empowerment, was the most effective means of ensuring equitable and sustainable development worldwide. Gender equality was far from a reality, however, in high-level bodies such as the UN General Assembly, the first woman President of which had been from India. The current Permanent Representative of India was also a woman. A change in attitudes, mindsets and institutional and legal frameworks was key to the achievement of gender equality. Parliamentarians must therefore encourage governments to develop a gender-balanced workforce and send more women ambassadors to the UN General Assembly and other multilateral meetings.

Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates), laying emphasis on collective efforts, said that the desired objectives could be achieved by investing in training to produce more women diplomats and increase women's representation at the United Nations. Greater trust must be placed in women's ability to participate in politics, especially given women's fundamental role in promoting peace and security. Through their legislative and oversight functions, parliaments must similarly endeavour to promote gender equality and equal opportunities as well as remove barriers to women's participation in elections and political life. Indicators and targets should be established to enable the IPU to track progress, in cooperation with the United Nations. Her country ranked first among Arab countries for gender equality and women's representation in parliament, where women currently accounted for 50% of members. The Emirati ambassador to the United Nations was a woman, with 12 other Emirati women serving as ambassadors elsewhere. Women furthermore comprised 41% of foreign ministry staff and 60% of graduates from the country's diplomatic training academy.

Mr. M. Moushouttas (Cyprus) said that his country had regrettably never appointed a woman as its Permanent Representative to the United Nations. The added value brought by women to the UN General Assembly stemmed from their empowerment, which must be enhanced to achieve the necessary transformation. For its part, the Assembly must encourage, facilitate and support profound social changes to that end, guided by *Our Common Agenda*, which set gender equality as a precondition for a rebalancing of power and resources. A potential gamechanger, women's participation in conflict resolution and peace processes enjoyed global support but needed to be substantive. Gender equality should therefore start with the UN General Assembly, which must reflect women's equal participation in all public life and in core political decision-making. Elimination of the existing structures of patriarchy and exclusion was an essential part of collective action on gender equality that would chart the course for the long haul.

Mr. C. Frolick (South Africa) said that, despite pioneering women's rights since 1948, the UN General Assembly had had few women presidents and no female Secretaries-General, while only 23 of the 190 speakers at its most recent gathering in September 2022 had been women – a dismal record that should be worrying to all. South Africa had appointed its first woman ambassador to the United Nations in 1994 and its current woman ambassador thereto had received her credentials in 2021. Countries with a female leadership were generally more focused on gender equality in their law- and policymaking and fared better in their efforts to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs), which should be an incentive for parliamentarians to campaign for the advancement of gender parity, above all in political parties, in their home countries. Bearing in mind that, in 2016, none of seven women in the running had been elected UN Secretary-General, the Committee should use its voice towards ensuring that the next incumbent was a woman. In short, efforts to increase women's leadership in all multilateral institutions, in particular the United Nations, must be redoubled.

Mr. M.T. Bani Yassin (Jordan) said that his country had amended its Constitution so as to promote gender equality and had set mandatory quotas for women's participation in parliamentary elections and political parties. Jordanian women were, furthermore, highly educated and held senior positions in all walks of life. One of the two who had formerly served as Permanent Representatives to the United Nations was now the Jordanian ambassador in Washington, D.C, and the other was the Executive Director of UN Women. Eight of the country's 10 newly appointed diplomats were women. Parliamentarians should reach out to their governments to ensure that parliaments played their rightful role in the important matter of bringing gender equality to the United Nations.

Ms. P. Cayetano (Philippines) said that more women were needed in decision-making bodies but faced challenges relating to their dual role in the home and workplace. Even developed countries at the frontline of women's empowerment struggled to provide the support needed for women to realize their full potential. Mothers were often forced to leave their jobs to care for their children full time, while others chose to forego the opportunity of a family life in favour of work. In her country, many mothers sacrificed that life by taking jobs abroad to address their family's economic needs. Policies and programmes should therefore be continually revisited to ensure that children could grow up with their mothers and that mothers could continue working. With more women at the forefront, those situations were more likely to be addressed to enable women to give of their best to their families while also pursuing a career.

Ms. S. Attia (Egypt), noting the good example set by the IPU in its efforts to increase women's representation in all spheres, said that the achievement of gender equality at the United Nations was doubtful in the absence of regulation to increase women's presence in that setting.

Mr. A. Golroo (Islamic Republic of Iran), emphasizing the remarkable achievements of Iranian women in all spheres. said that the unilateral decision of bullying States to remove his country from the Commission on the Status of Women, of which it was an official member, was indicative of the deeply regrettable trend towards the politicization of gender equality.

The Chair said, in conclusion, that the question of how to increase women's representation and presence in UN bodies would remain as a possible subject for future discussion within the Committee, pending the Executive Committee's endorsement of its new modalities and methods of work.

Ms. P. Torsney (Head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations in New York), summing up, said that the discussion had reflected the clear and welcome commitment to making a difference and that bringing gender equality to the UN General Assembly was set to feature as a recurring item on the Committee's agenda in accordance with its mandate. The intention was to hold one or more virtual meetings on the subject before the 147th Assembly and to update the existing data. It was crucial to improve the rate of response to the survey and for parliamentarians to look into their country's process for the appointment of ambassadors to the United Nations. They should also push for the recruitment of more women into the diplomatic service, including as Permanent Representatives in New York and other UN hubs.

2023 Voluntary National Reviews for the UN High-level Political Forum on Sustainable Development

The Chair, introducing the item, recalled that the HLPF met annually in July to consider Voluntary National Reviews (VNRs) presented by 40 or so countries on their implementation of the 2030 Agenda. Each year, the IPU surveyed the parliaments contributing to those VNRs in order to gauge the depth of their engagement in the process. Under the item, the Committee would be informed about the results of the IPU's 2022 survey and about its 2023 survey.

Mr. A. Motter (Senior Advisor, Economic and Social Affairs, Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations in New York), accompanying his remarks on the 2022 survey with a digital slide presentation, said that the survey was designed to keep track of the HLPF accountability process, in line with the Committee's mandate. VNRs were nationally owned, with parliaments among the stakeholders providing input to the assessment of progress towards the achievement of the SDGs.

With only 13 of 42 parliaments responding to the 2022 survey, the baseline for parliamentary engagement in the process was unfortunately very low, although most respondents were aware of the VNRs to some extent. Eight of the 13 had been notified in advance of the consultation plan for all

stakeholders, which was an important factor in aiding preparation, and 6 of the 8 had reported that the plan included direct engagement with parliament. While most of the 13 had provided input to the VNR consultation process, that amounted to only 19% of the 42 parliaments approached. An examination of the 42 VNRs subsequently presented had revealed that 38% of them referred to the parliamentary involvement in the process but only fleetingly so. The discrepancy sometimes occurring between what governments and parliaments reported was among the problems to be overcome in relation to the exercise.

Since the first IPU survey in 2020, parliamentary engagement in the VNR consultation process had trended slightly upwards. The fact that the HLPF had been meeting annually since 2016 meant that some countries had already presented more than one VNR, with the evidence pointing to more parliamentary inclusion in the process with each passing report. The survey had asked whether parliaments were involved before, during or after the drafting of the VNR – generally a six-month exercise overall – and found that only 2 of the 13 respondents had been involved from the outset. Governments appeared to believe that the most effective way of engaging parliaments was by way of workshops, whereas much more meaningful and deeper engagement would be achieved through parliamentary hearings, which had been arranged in only one instance. Some of the 13 had attended government-organized outside events, which made for less effective engagement as they shifted the process away from the institution of parliament. Seven of the 13 had relied on government reports to assess progress and none had consulted independent reports, thereby pointing to weak oversight. More parliaments than not had agreed with the government assessment and felt that their input was reflected in the VNR concerned. Again, however, the baseline was very low. The conclusion was that parliaments in general were not highly proactive or motivated to engage in the VNR consultation process, despite IPU efforts, and that the quality of any engagement that did occur was lacking.

To address that issue, the IPU had organized a virtual meeting in October 2022 with members of the IPU Secretariat and chairpersons of the geopolitical groups with the aim of promoting more active parliamentary engagement in the process. The 2023 survey questionnaire would be circulated in late May, for completion within one month, to parliaments of the 40 VNR presenters taking part in the upcoming HLPF. Those parliaments were urged to communicate well ahead of time with the ministers leading the process in their countries to ensure that they and their members were fully involved. More responses to the survey were critical and would indicate stronger engagement in the VNR exercise.

The Chair, endorsing those comments, said that it was vitally important for parliaments to complete the survey questionnaire as a matter of priority so that the responses could contribute towards improving the work of the United Nations, including in terms of its resolutions and decisions. A greater parliamentary presence at the United Nations began with those responses, from which a common position in the name of parliaments could be constructed and voiced.

Mr. D. McGuinty (Canada) said that it had been refreshing to hear a high-ranking UN official state with commendable honesty during the recent Annual Parliamentary Hearing in New York that there was a real need to revisit the SDGs, which the official had been tasked to rescue from the present course in order to avert failure. Given that the best way to deal with problems was first to admit to them, it was essential for the IPU to communicate to the United Nations that it was extremely difficult for parliaments to report fully on progress towards the achievement of 17 highly aspirational, inclusive and comprehensive SDGs with 169 related targets. The United Nations had acknowledged a problem on that score, which he saw as the ever-widening gap between promise and performance. Parliamentarians received extraordinarily ambitious targets to be sold to their parliaments and peoples. The IPU should therefore indicate to the United Nations that it must be more realistic and cognizant of the need to help parliaments in the increasingly tough challenge of developing implementable road maps. The greatest concern was the young people everywhere who felt hopeless and helpless in the face of targets so onerous as to be unimplementable. Parliaments could counter that situation by bringing it to the attention of the United Nations so that measurable progress could be made.

Mr. M.T. Bani Yassin (Jordan) said that the importance of engagement between the legislature and the executive was emphasized in his country and that parliamentary oversight of VNRs was to be strongly encouraged. In 2022, Jordan had presented what he considered to be a very satisfactory VNR, produced following an appropriate consultation process. He suggested, however, that the survey questionnaires should be accompanied by instructions for completion, that all IPU Members should be made aware of the survey, and that the survey itself should contain more detailed and specific questions.

Ms. D. Kumari (India) asked how overlap between the executive and the legislature could be avoided in the VNR submission process and also suggested that it would be helpful for parliaments to share best practices as guidance for others.

Ms. G. Hooper (United Kingdom), expressing disappointment that only 13 parliaments had responded to the survey, said that parliaments should be encouraged to respond by naming and shaming those that did not. In the United Kingdom, all-party parliamentary groups fulfilled a very useful purpose, receiving briefings and hearing speakers, including from non-governmental organizations (NGOs), as part of their task of looking into areas of interest to politicians. Many parliamentarians were regularly contacted about SDG matters by constituents, with NGOs playing an important role in requesting their representatives to monitor the issue. She would ensure in future that her country's parliamentarians fulfilled their responsibility to react to requests from the United Nations in relation to what was a global issue to be dealt with globally.

Ms. P. Torsney (Head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations in New York), responding to comments, said that the IPU had produced several documents available to all on how parliaments could promote the implementation of the SDGs. Information about access to related online and other training sessions could be obtained from the Chair of the IPU's Standing Committee on Sustainable Development. The survey itself was sent to the contact persons listed in the IPU repertoire of its 179 Members. Committee members should request that this contact person from their parliament involve them in any IPU survey received going forward.

Mr. A. Motter (Senior Advisor, Economic and Social Affairs, Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations in New York) said, in reply to the question about overlap, that none existed between the executive and the legislature; each simply supported the other in the VNR context.

The Chair, in thanking all participants for their contributions, said that the IPU looked forward to the completion of the surveys by all respondents so that it could work on the data collected.

Elections to the Bureau of the Standing Committee

The Chair said that the candidates proposed to fill current vacancies on the Bureau were Mr. A. Talbi (Algeria) for the African Group; Mr. M. Alajmi (Kuwait)[2] for the Arab Group; Mr. H. Aoyagi (Japan) and Ms. P. Cayetano (Philippines) for the Asia-Pacific Group; and Mr. D. McGuinty (Canada) and Ms. A. Shkrum (Ukraine) for the Twelve Plus Group. He took it that the Committee wished to elect those candidates to the Bureau.

It was so decided.

Mr. A. Gryffroy (Belgium), thanking the Chair for his tremendous work over the past months, said that the Twelve Plus Group had proposed that, as the position remained vacant, he should act as Vice-President of the Bureau for the 147th Assembly.

Mr. D. McGuinty (Canada) suggested that, for the sake of continuity, Mr. Gryffroy should also act as President of the Bureau as from the present time until the end of the 147th Assembly, as he had the experience, institutional memory and background needed to carry the Committee's work forward.

The Chair said that the Bureau had in fact agreed that Mr. Gryffroy should act as President of the Bureau until the 147th Assembly in Angola, when a candidate from the Twelve Plus Group would be proposed for the position. He thanked all those who had worked with and supported him throughout his four-year term as Vice-President of the Bureau and, more recently, in his capacity as its Acting President.

Any other business

The Chair invited all colleagues present to gather for the traditional photograph and, following an exchange of courtesies, declared the session closed.

The sitting rose at 11:05.

---

[2] On 26 March 2023, the IPU received a formal communication from the Parliament of Kuwait specifying that the constitutional court had annulled the elections that had taken place in the country in 2022 and that Mr. M. Alajmi was no longer an MP. As a result, the previous member from Kuwait, Mr. A. Almutairi, was reappointed for a second term on the Bureau.

Forum of Women Parliamentarians

SITTING OF SATURDAY, 11 MARCH 2023

(Morning)

The sitting was called to order at 10:30 with Ms. L. Vasylenko (Ukraine), President of the Bureau of Women Parliamentarians, in the Chair.

Opening of the session

The President of the Bureau of Women Parliamentarians welcomed participants to the 35th session of the Forum of Women Parliamentarians. The 146th IPU Assembly had brought together a record number of participants but a low proportion of women at only 33%. Nevertheless, she was confident that the work of the Forum would be fruitful and efficient.

During the session, women parliamentarians would provide a gender perspective on the draft resolution entitled *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security*. While technology had brought many benefits, it had also increased the means by which women and girls were harassed and abused. Online abuse often moved into the offline world, causing psychological trauma and sometimes physical harm. It also disincentivized women and girls from participating in society or pursuing leadership positions. It was her hope that the perspectives of the Forum would improve the draft resolution but also offer new ideas that participants could take back to their national parliaments. Next, there would be a debate on the following theme: *Parliamentary leadership in addressing insecurity and crises: Putting gender equality at the centre of water security, climate resilience and peace sustainability*. It was important to have a women-led discussion while also encouraging more men to participate.

She pointed out that a number of the proposed emergency items addressed the deterioration of women's rights. Women were suffering all over the globe. For instance, in Afghanistan, the Taliban had completely excluded women from society. In Ukraine, women were victims of sexual violence at the hands of the Russian army. It was vital to shine a light on those cases, deal with them at the highest political level and bring the perpetrators to justice. She urged parliamentarians to show solidarity with women and support those emergency items.

Election of the President of the 35th session of the Forum of Women Parliamentarians

(FEM/35/1-Inf.1)

As recommended by the Vice-President of the Senate and Member of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. E. Nyirasafari (Rwanda) and by the President of the General Assembly and President of the Senate and Member of the Bureau of Women Parliamentarians, Ms. B. Argimón (Uruguay), Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain), First Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians, was, by acclamation, elected President of the 35th session of the Forum of Women Parliamentarians.

Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain), President of the 35th session of the Forum of Women Parliamentarians, took the Chair.

The Chair said that it was an honour to be presiding over the Forum. She welcomed participants to Bahrain which was an oasis of peaceful coexistence and mutual respect.

Women were disproportionately affected by global challenges such as conflict and climate change and often bore the brunt of injustices such as sexual violence and inadequate healthcare provision. To address those challenges, women must be included in all policies and plans. It was also important to promote the participation of women in society, including in the workforce. Financial empowerment of women was key to their political empowerment. Male and female parliamentarians were encouraged to exchange good practices.

Bahrain was proud of its record on women's rights. Women were involved in all aspects of society, particularly politics, and received much support from Parliament. She attached great importance to the work of the Forum and looked forward to hearing more proposals to improve the lives of women.

Mr. J. Fakhro (First Deputy Chairperson of the Shura Council (Bahrain)), said that gender equality was a key pillar of peace, democracy and sustainable development. Bahrain played an important role in promoting gender equality through legislation, policy and budgeting. The women of Bahrain participated actively in society and took on important responsibilities and leadership roles. They represented 25% of the Shura Council and often took part in international forums. He welcomed participants to Bahrain and wished them every success during the 35th session of the Forum.

Mr. D. Pacheco (President of the IPU) said that the IPU's mission was to promote democracy for everyone, which was not possible without the complete and inclusive participation of women in politics and in parliament. The participation of women was important not only for women themselves but for the whole of humankind. Men and women had different but complementary approaches and, together, could produce more complete solutions to the world's problems. The IPU would always work to empower women in politics.

A few days previously, he had attended the parliamentary meeting organized jointly by the IPU and UN Women on the occasion of the 67th session of the Commission on the Status of Women in New York. Participants had discussed how parliaments could harness technology to drive progress on gender equality and prevent technology from becoming a tool of oppression against women and girls. All technological developments must be gender sensitive and gender responsive.

Digital media companies had not invented gender inequality but had allowed their platforms to be used as tools to attack their users and undermine democracy. Although such platforms were private spaces, the State had the right to regulate them with a view to protecting its citizens. Indeed, the shift towards the digital during the COVID-19 pandemic had exacerbated gender-based violence online, including sexual exploitation and trafficking. Women politicians, journalists and human rights activists were particular targets of online gender-based violence. He was pleased that the topic would be at the heart of the Forum's discussions.

He drew attention to a number of tragic situations around the world, such as the war in Ukraine and the historic drought in the Horn of Africa. Such tragedies had a disproportionate impact on women and girls who were often vulnerable to violence and other human rights violations. He looked forward to discussions on how to place gender equality at the heart of water resource management, climate protection and peacebuilding.

Sustainable development and peace would only be possible with the full participation and leadership of women. Yet, women represented only 26.5% of parliamentarians worldwide. The good news was that, for the first time in history, every parliament in the world had at least one woman parliamentarian. The bad news was that the global representation of women in parliament had grown by only 0.4% between 2021 and 2022. More work must therefore be done. He encouraged participants to take inspiration from those countries that had already achieved gender parity in parliament, such as Rwanda, Cuba and New Zealand.

The international community must not forget about the women and girls who had been deprived of their rights and freedoms, such as the right to education and the right to work. He condemned all forms of gender-based violence, which could never be justified. Parliaments must work together to empower women and girls, helping them contribute to a world that desperately needed them. The IPU would not give up until equal rights between men and women were achieved.

Ms. Z. Hilal (Secretary of the Forum, IPU) said that, with 68 delegations present, the quorum requirements for the session had been met. A total of 185 women and 43 men were in the room.

Adoption of the agenda

(FEM/35/A.1-rev)

The agenda was adopted.

Activities to advance gender equality

(a) The work of the Bureau of Women Parliamentarians and its deliberations at the sessions held in Kigali on 11 October 2022 and in Manama on 11 March 2023

Ms. C. Muyeka Mumma (Kenya), member of the Bureau of Women Parliamentarians, said that the Bureau remained concerned about the barriers facing women in politics, particularly young women. One of its priorities was taking action to eradicate violence against women in politics. Through IPU's engagement and leadership in the Action Coalition on Feminist Movements and Leadership of

the Generation Equality Forum, the Bureau was also actively working towards ensuring that the voices of the new generations were not only heard but substantially reflected in policymaking. Promoting civic and political leadership in young women and girls created more inclusive democratic institutions and advanced democracy. To that end, it was vital to ensure that the internet ceased to be a weapon for silencing women.

Concern had also been raised about the multiple forms of discrimination experienced by older women. The Bureau had therefore decided to make it the topic of a future discussion.

(b) The work and recommendations of the Gender Partnership Group

Ms. A.D. Mergane Kanouté (Senegal), Vice-President of the IPU Executive Committee and member of the Gender Partnership Group, said that the Gender Partnership Group had met the previous day to examine the composition of delegations present at the 146th Assembly based on information received on 9 March. A number of records had been broken which was both positive and negative. A total of 239 women parliamentarians were expected to attend – the highest number ever achieved at an in-person Assembly. However, as many as 25 delegations with two or more members did not consist of both genders – a number that had never before been reached. A total of 35 delegations were gender-balanced with women representing between 40 and 60% of members. The figure was slightly less than the previous Assembly and represented 26% of all delegations. She encouraged parliaments to continue improving gender equality at Assemblies.

Lastly, the Gender Partnership Group had obtained approval to develop a policy to prevent harassment, including sexual harassment, at IPU Assemblies and other IPU events based on the Code of Conduct of the United Nations. The text was expected to be finalized by the following Assembly.

(c) IPU activities for the promotion of gender equality

Ms. V. Riotton (France), member of the Bureau of Women Parliamentarians, reporting on the meeting organized jointly by the IPU and UN Women on the occasion of the 67th session of the Commission on the Status of Women held on 7 March in New York, said that a total of 75 parliamentarians from 23 countries had been present along with other stakeholders. The theme of the meeting had been the role of parliaments in advancing gender equality through technology and three key points had been highlighted. First, technological innovation must be women-led and must facilitate women's empowerment. Positive measures should be taken in that direction, for instance, by allocating sufficient financing and encouraging women to study science, technology, engineering and mathematics (STEM subjects). Second, more must be done to combat violence against women and girls perpetrated through the use of technology. It was important to introduce effective laws and implementation mechanisms that addressed all forms of gender-based violence online, including sexual exploitation, sextortion and revenge pornography. Tackling online violence against women parliamentarians required specific legal provisions and parliamentary procedures.
Third, parliamentarians must improve their understanding and use of technology. Working with technology could bring them closer to the population and help create a better work-life balance.

Ms. C. Mix (Chile), following up the adoption of the Kigali Declaration at the 145th Assembly that called on parliaments to step up action to be gender-sensitive institutions, said that her Parliament had put together a book summarizing its experience of becoming more gender sensitive. The book titled *Parlamentos sensibles al género – El caso de Chile* covered 10 years of progress and was divided into two key parts: (1) the overall progress made in Latin America with a special focus on Chile; and (2) legislative initiatives undertaken by the Parliament of Chile. It included details regarding advances made in the level of representation. Currently, women represented 35% of the Chamber of Deputies of Chile and 24% of the Senate with work ongoing to further increase those numbers. The book was available for delegates to read. It was good to share experiences so that parliaments could learn from each other.

Ms. Z. Hilal (Secretary of the Forum, IPU) drew attention to two of the most recent IPU publications. The first was the *Women in parliament 2022* report which analysed the progress made on women's participation in national parliaments. The second was the IPU-UN Women map entitled *Women in Politics: 2023* which showed where each country stood on women's political participation.

The publications showed that, in 2022, women represented only 26.5% of parliamentarians globally while the rate of progress had been lower than in previous years at 0.4%. In addition, less than a third of lower or single houses had achieved the minimum target of 30% women. Equality was

therefore very far away. It would take another 80 years to achieve gender parity at the current rate. Some advancements, however, had also been observed. For instance, all parliaments in the world now had at least one woman parliamentarian and six parliaments had achieved 50% women or more (Cuba, Mexico, New Zealand, Nicaragua, Rwanda and the United Arab Emirates). The diversity of women entering parliament was also growing.

The highest rate of progress had occurred in the Americas where the proportion of women parliamentarians had increased by 1.1% compared to 2021. Europe and Asia had seen a stagnation while Sub-Saharan Africa had the same average as in 2021. The situation in the Pacific was improving but the Middle East and North Africa had fallen back.

In the top parliamentary leadership, women represented 22.7% of Speakers of Parliament, 65.9% of gender equality committee chairs but only 12.5% of defence committee chairs. In addition, the number of women in the position of Head of State or Government was low at 11.3% and 9.8% respectively.

One of the lessons learned in 2022 was that quotas remained critical. Research had once again shown that quotas allowed more women to enter parliament. Elections had been held in 47 countries in which 25.8% of the parliamentary seats had been taken by women. Countries with quotas had elected 30.9% of women while those without quotas had elected 21%. Quotas must, however, be clear, well-designed and ambitious to work.

As many as 8 out of 10 women parliamentarians faced psychological violence in parliament. Reaching gender parity in politics would help to eliminate that. Some good responses had been observed in 2022, for instance, in Senegal, where two parliamentarians had received six-month jail terms for attacking a pregnant woman parliamentarian.

To achieve gender parity, it was vital to open politics up to a more diverse range of women and create a more enabling space for women to participate. There was also a need to develop national plans, introduce quotas, revoke discriminatory laws and address violence against women in politics and in society.

Contribution to the work of the 146th Assembly from a gender perspective

The Chair drew attention to the draft resolution entitled *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security* as proposed by the Standing Committee on Peace and International Security and invited participants to provide inputs from a gender perspective. A list of amendments would then be put together to make the draft resolution more gender-focused, responsive and inclusive to the needs and interests of women. The Bureau had nominated Ms. R. Kavakci Kan (Türkiye) to chair the discussion and Ms. M. Al Suwaidi (United Arab Emirates) to be the rapporteur.

The nominations were approved.

The Chair invited the co-Rapporteurs to introduce the draft resolution.

Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates), co-Rapporteur, said that the purpose of the draft resolution was to examine the challenges involved in combating cyberattacks and cybercrimes, as well as to offer recommendations. Challenges included the rapidly changing nature of cybercrimes driven by the COVID-19 pandemic. It was vital to strengthen international cooperation and revise outdated national legislation. The text did not provide definitions of cyberattacks and cybercrimes. Cybercrimes would, however, be defined in the new United Nations convention on cybercrime to be approved in 2024. Some international efforts had already been made to combat cybercrime, including the adoption of the Budapest Convention on Cybercrime (2001), the Global Programme on Cybercrime, and the IPU resolution entitled *Cyber warfare: A serious threat to peace and global security* (2015).

She wished to highlight that preambular paragraphs 15 and 17, as well as operative paragraph 19 of the draft resolution, already referred to vulnerable groups including women.

Mr. J. Cepeda (Spain), co-Rapporteur, said that the number of cyberattacks, such as phishing and password theft, had increased by more than 100% since the pandemic. The draft resolution aimed to protect people from such attacks. He pointed out that cybersecurity was not a technical issue but a political one. It must be central to all parliamentary work.

The draft resolution must include a gender perspective given that marginalized groups, such as women, were most affected by cyberattacks. There was a need to include more women in cybersecurity efforts, including by putting in place inclusive educational plans. Women must be encouraged to train in STEM subjects. Equal number of women and men should lead the work on cybersecurity.

He drew attention to three objectives contained within the draft resolution. First, it was important to build trust among the international community as cyber attackers operated across borders targeting critical infrastructure, such health and energy systems. Countries would be in a better position to stop such attacks if they shared information and good practices in protection against cyberattacks. Second, international cooperation was needed. He emphasized the need to work together in the interests of security and for the wellbeing of future generations. Third, there was a need for more resources, including technological resources and qualified staff.

He called on the Forum to help make the resolution useful for everybody regardless of political divides. Security efforts were not about restricting the rights of citizens but about defending them. It was his hope that the resolution would complement the work of the United Nations and bring together all voices within the IPU in the hope of achieving world peace.

Ms. R. Kavakci Kan (Türkiye) took the Chair.

The Chair invited delegates to offer their views on the draft resolution with the aim of putting together a set of gender-related amendments. They were encouraged to consider the following: (1) how cyberattacks and cybercrimes affected women, girls, men and boys differently; (2) how laws and policies could better address cyberattacks and cybercrimes against women and girls; (3) what good practices existed to prevent cybercrimes against women and girls; and (4) how parliaments and parliamentarians could promote the role of women in the fight against cyberattacks and cybercrimes, including the role of female researchers working on cyber defence systems.

The Parliament of Türkiye had recently established a committee on digital platforms which was responsible for discussing cybercrime and which showed that it affected women more, in particular women in politics.

Ms. P.Krairiksh (Thailand) strongly agreed that women and girls were disproportionately affected by technology-assisted violence such as romance scams and fraud. Her Parliament had adopted its Cybersecurity Act (2019) which oversaw the fast-growing digital economy and set out actions to combat cyberthreats. The Act defined cyberthreats as “unlawful activities carried out through the use of technology with the intent of causing harm to a computer system.”

The Asia-Pacific Parliamentary Forum (APPF) had recently passed a resolution on cybersecurity and the right to privacy. The resolution called on parliaments to exchange best practices with a view to developing a regional legislative framework on cybersecurity. It also helped raise awareness among parliaments about the need to harness information and communication technology (ICT) to achieve the Sustainable Development Goals (SDGs).

Ms. A. Al Shaman (Saudi Arabia) said that cybercrimes were a violation of people’s rights and dignity with women disproportionately affected. They were, unfortunately, on the rise and expected to be worth US$ 10.5 trillion by 2025. Examples of cybercrimes included stealing of personal data, such as bank details, and use of social media to enable the trafficking of women. Women did not always speak up about their experiences which meant that perpetrators went unpunished. International, regional and local efforts and an exchange of information were needed to solve the problem. Parliaments were encouraged to ratify international legislation on cybercrimes as well as to pass local laws. Women must be involved in raising awareness of cybercrimes.

The Parliament of Saudi Arabia had introduced a number of cybersecurity laws as well as a system to combat financial fraud. All websites involved in illegal activities were also taken down.

Ms. A.N. Ayyoub Awadallah (Egypt) said that cybercrimes threatened economic stability and human rights and were eclipsing efforts to promote development, sustainability and democracy.

Egypt had been one of the first countries to introduce cybersecurity controls. It had enacted laws to protect national networks, intellectual property and e-signatures as well as to combat the illegal use of cyberspace.

Governments and parliaments should promote international cooperation with a view to developing a comprehensive global strategy on cybersecurity. It was necessary to expand the protection of women and girls in cyberspace, including the protection of women candidates during elections. Cyberattacks and cybercrimes must be defined by the United Nations. Women parliamentarians could play a key role in combatting cybercrimes given their innovative perspectives and ability to bridge gaps between parliament and society. They were encouraged to hold conferences and forums on the topic.

Ms. E. Azad (Islamic Republic of Iran) emphasized the importance of protecting women from harm in cyberspace. Due to insufficient regulation, technology had become a breeding ground for criminals who often targeted women. Parliaments must raise awareness among women about cyberthreats and improve their media literacy. It would thus be possible to create a culture that protected women's rights online. There was a need to punish cybercriminals appropriately, develop national networks to monitor cyberspace and introduce legal provisions that tackled online violence against women. The Islamic Republic of Iran had been very successful in addressing cyberattacks and cybercrimes, especially those committed against women.

Ms. M. Tamura (Japan) said that the world had seen an increase in cyberattacks committed by criminal groups. It was not uncommon for such groups to steal company data and demand a ransom in return for its non-disclosure. It was important to help companies take measures against cybercrimes. Women and young people were most likely to be victims of such attacks. Gender perspectives must therefore be taken into account. Not only was it important to address national and international security but also to monitor online platforms.

She drew attention to a number of cyber incidents that had occurred in Japan. First, the names and faces of many retail staff had been posted online thus putting them at risk of harassment and stalking. The Government was reviewing all regulations and customs that had contributed to the incident although difficulties had arisen due to certain constitutional rights and freedoms. Second, a female wrestler had recently committed suicide after experiencing cyberbullying. In response, tougher penalties had been introduced for cyberbullying behaviour. She pointed out that online communications could easily escalate due to the anonymity enjoyed by users and the ease with which posts could spread.

Global efforts were needed given the cross-border nature of cybercrimes. Parliaments were encouraged to continue sharing insights.

Ms. F. Masiko (South Africa) said that women and girls around the world were often subjected to online violence that impeded their equal and meaningful participation in public life. Research conducted by UN Women showed that digital violence could result in women and girls restricting their online activity which in turn prevented their access to the internet and increased the digital gender divide. The research also revealed that, in 2022, 51% of women had experienced online abuse in a professional context.

It had become clear that some States did not criminalize the non-consensual dissemination of intimate and sexually explicit images online. As such, her Parliament wished to amend operative paragraph 6 as follows: "*Encourages* Parliaments to make full use of their oversight function to ensure that governments have the tools, including comprehensive support to victims in the form of technological support for digital content deletion, to control the rapid increase in cybercrime and cyberattacks and to protect the digital security, identity, privacy and data of citizens, especially the most vulnerable."

Ms. A. Polat Düzgün (Türkiye) said that women tended to be the primary victims of cyberviolence. It was estimated that 1 in every 10 women worldwide had experienced cyberbullying before the age of 15. Similarly, a total of 51% of women aged 15 to 24 avoided online discussions for fear of being subjected to hate speech. Digital spaces needed to be safer for women.

According to a recent report, 1 in 5 people in Türkiye had experienced digital violence with women being more at risk due to their gender. For instance, 51% of Turkish women had been harassed via text, voice or video message while 46% had been persistently followed. Cyberviolence in Türkiye was regulated by the Turkish Penal Code. She pointed out that cyberviolence was evolving alongside technology and could easily be transferred into offline violence.

Ms. W.P. Andrade Muñoz (Ecuador) said that her Parliament was currently considering two cybersecurity laws but had not yet discussed them from a gender perspective. The IPU resolution would help to guide those efforts. In the first months of 2022, Latin America had seen a 24% increase in cyberattacks. Ecuador was one of the most vulnerable countries in the region with 13.3% of users having been affected.

She drew attention to a cyberattack of which she had been a victim. In June 2022, the President of Ecuador had been facing an impeachment vote in Parliament during which the electronic votes of four parliamentarians, including her own, had been manipulated. Instead of showing up as against the impeachment, the votes had shown up as in favour. Democracy had been put at risk as a result of the attack.

Approximately 4 in 10 women had access to the internet in Ecuador many of whom faced gender-based violence online. Those most affected were women active on social media, such as journalists and politicians.

Ms. E.J. Jolobala (Malawi) said that one of the sectors most targeted by cybercriminals in Malawi was the financial sector. There were reports of email scams, illegal image distribution, hacking and attacks on computer systems. Women were greatly affected by those crimes.

The Parliament of Malawi had passed the Electronic Transactions and Cybersecurity Act (2016) which recognized various different cybercrimes and was also working to harmonize cybersecurity strategies across the region.

Parliaments were encouraged to pass appropriate legislation to combat cybercrimes, raise awareness among the population and offer opportunities for training and upskilling. There was a need for international cooperation, particularly among law enforcement agencies, given that cybercrimes often involved data transfer across more than one country. It was important to introduce sanctions against cybercriminals.

Ms. R. Saint-Germain (Canada) said that women were underrepresented in cybersecurity professions. According to the World Bank, only 2 of every 10 cybersecurity professionals were women. Not only was it important to increase the number of women working in cybersecurity but also to expand their influence in decision-making processes. Women had a great deal to say about cybercrime given they were the primary victims, particularly of online violence and harassment. Gender perspectives must be integrated into cybersecurity policies.

There was a need to ensure that cyberspace was safe, particularly for women. Online hatred had the potential to exacerbate violence against women. The problem was largely linked to gender inequality and intolerance.

It was her hope that the draft resolution would address the underrepresentation of women in decision-making processes in fields such as cybersecurity, technological development and peacebuilding generally. Parliaments must work together to implement the resolution once adopted.

Ms. M. Mohammad Saleh (Syrian Arab Republic) said that her Parliament had passed several cybersecurity and data protection laws, established a department specifically dedicated to cybercrime and trained judges to handle cases. There was, however, a lack of trained cybersecurity professionals in the Syrian Arab Republic.

Ms. V. Braz (Portugal) said that women were underrepresented in the cybersecurity sector which remained largely male-dominated. For example, in Europe, women made up just 11% of the industry. Parliamentarians must encourage and support the participation of women in cybersecurity, above all, through education. There was a need to change the culture and mentality in schools so that girls and boys were given the same professional opportunities. The time had come to break down gender barriers, deconstruct stereotypes and promote equal access to the sector. It was not just a question of social justice but about creating a more productive society. By including women, countries would be in a better position to develop dynamic and sustainable structures to combat cyberattacks and cybercrimes.

Ms. C. Kafantari (Greece) said that including women in the technology sector would help tackle the problem of online violence given that 38% of women had experienced it. Violence against women and children, especially girls, was a global pandemic and an issue of fundamental human rights. The World Health Organization had reported a 60% increase in domestic violence across Europe in recent years with victims being mostly women and children. Perpetrators were usually people close to the victims. Indeed, 56% of the women murdered worldwide in 2022 had been killed by family members. She urged every country to open up a public debate on gender inequality and work to eliminate all forms of gender-based violence, including femicide.

Ms. R.S. Al Manthari (Oman) encouraged parliaments to pass cybersecurity legislation, as had been done in Oman, raise awareness of cybercrimes and keep up with technological developments. She supported the adoption of the draft resolution but noted that the establishment of a global security operations centre under the auspice of the United Nations, as described in operative paragraphs 12 and 13, was not realistic. Such a centre would create even greater polarization among major powers and cause problems due to uneven access to technology across countries. The said paragraphs should be removed or amended. It would be more productive to strive for regional cooperation.

Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria) expressed her satisfaction that women were now present in every parliament of the world. More efforts were, however, needed to increase their representation.

The use of technology was becoming more and more widespread leading to an increase in cyberthreats. Wars were not only being fought with physical weapons but also with cyberweapons. Examples of cybercrimes included cyberbullying, online hate speech and the spread of disinformation. Combatting cybercrime must be a priority for the international community.

In 2020 and 2021, Algeria had recorded more than 10,000 victims of cybercrimes with women being the most affected. In response, the authorities had passed a law and resolution on combatting cybercrimes and established a national cybercrime committee. The committee was an independent entity responsible for collecting information to identify perpetrators.

Ms. P. Komarudin (Indonesia) said that the draft resolution should take a more victim-centred approach. It was not enough to highlight preventive actions.

She drew attention to the large numbers of women falling victim to cyberviolence. It was estimated that 1 in 10 women worldwide experienced some form of cyberviolence by the age of 15. In Indonesia, cases of cyberviolence against women and girls had recently increased by 80% although the figure could be higher since many cases went unreported. The steady spike in cases showed that many more forms of cybercrimes were now recognized under Indonesian law but also that prevention and response efforts had been slow. Cybersecurity laws must be comprehensive, encompassing the whole cycle of a case, from prevention to support and recovery of the victim, and sanction of the perpetrator.

In 2022, the Parliament of Indonesia had passed a new law on sexual violence which covered acts committed with technology. The law took a victim-centred approach. For instance, it contained a bridging article linking it to other laws regulating sexual violence, such as the Criminal Code and the law on domestic violence. Under the said article, crimes not mentioned in the law could still be punishable under it thus providing more comprehensive protection and legal remedies for victims. In addition, the law gave the Government the authority to delete or terminate access to any disputed sexual content. The idea was to stop the content from spreading and thus protect the victims.

Ms. K. Slassi (Morocco) said that cyberviolence was threatening progress made towards gender equality, for instance, by isolating women from virtual spaces. Women did not always report the violence they experienced which meant that the statistics published might not reflect the true numbers.

The Parliament of Morocco had passed a law criminalizing all forms of violence against women, including digital violence. However, more needed to be done. Male and female parliamentarians should work together to combat cyberviolence against women. It was important to update legislation, renew sanctions against perpetrators and define cyberviolence in law. Safe and secure reporting platforms should also be put in place. Overall, parliaments must ensure that cyberspace was used to combat violence against women rather than to perpetuate it.

Ms. V. Persaud (Guyana) said that digital technology could be an equalizer but had also opened the door to violence against women and girls. It was imperative to develop comprehensive national frameworks and harmonize legislation regionally with a view to eradicating cyberviolence.

Gender equality in economic, political and social life was enshrined in the Constitution of Guyana and reflected in national legislation. Currently, her Parliament was in the process of aligning its cybersecurity legislation with the model law of the Caribbean Community (CARICOM) and working on new legislation to combat violence and harassment, including digital violence. Women in Guyana had access to an application containing resources on gender-based violence, including a panic button. Efforts were also ongoing to develop a national identity card that consolidated data on each person in the country. The card would reduce the chances of anonymity online thus helping to bring down online violence against women and girls.

The draft resolution must place an emphasis on education. Her Government had set up the Guyanese Girls Code programme which gave girls the skills to enter the cybersecurity sector.

Ms. F. Cham (the Gambia) said that women were greatly affected by cybercrimes such as cyberbullying, hate speech and sexual harassment but were slow to get justice. It was vital to engage in advocacy work to end cybercrimes, particularly online violence against women and girls. Women parliamentarians must take the lead in that regard. It was her hope that the draft resolution would be implemented by all IPU Member Parliaments. The Parliament of the Gambia was currently considering a cybercrime bill.

Ms. J.M. Ramadan (Kuwait) said that her Parliament had established a national centre for cybersecurity in 2022 responsible for developing a national cybersecurity strategy and addressing all related risks and threats. It was very important to support girls and boys alike in their ICT education. An international convention on cybercrime was needed to foster cooperation between countries, including the sharing of scientific expertise. The absence of such a convention created a vacuum which undermined security systems worldwide.

Ms. M. Al-Khalili (Arab Parliament) called on the IPU to develop a comprehensive plan to promote the participation of women in the fight against cybercrimes. The Arab Parliament was responsible for drafting and revising laws that mitigated the risk of cyberattacks, particularly those targeting women. Governments in the region were then expected to harmonize national legislation with the regional legislation. It was important to define the meaning of cybersecurity in a unified manner and raise awareness of cybersecurity among women.

Ms. H. Fogstad (Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH)) said that women were 26% more likely than men to become victims of fraud and represented 53% of victims of identity theft. They also comprised the majority of cyberbullying victims, which was a severe public health issue. Indeed, 60% of girls and adolescents with access to internet had experienced virtual violence at least once.

Online gender-based violence increased the digital gender divide forcing women and girls to censor themselves or to keep a low profile for fear of their privacy or security being violated. Parliaments must ensure that cybercrime laws were more gender sensitive. The laws must be based on gender analyses which examined the conditions under which women and girls accessed the internet. Gender inequality must also be addressed in relation to cyber infrastructure. There was a need to expand existing laws on gender-based violence to include online violence.

Parliaments must become more responsive to the needs of adolescent girls. An adolescent wellbeing framework should be put in place with the aim of fostering positive values, such as connectedness and healthy relationships, and creating a safe and supportive environment that promoted agency and resilience. Such frameworks had been shown to shield young people from cyberbullying. Lastly, it was important to amend legal systems to better protect the rights of adolescent girls. She called on parliamentarians to support the *1.8 Billion Young People for Change* campaign and consider drafting a resolution specifically addressing the needs of adolescents.

The sitting rose at 13:20.

SITTING OF SATURDAY, 11 MARCH 2023
(Afternoon)

The sitting was called to order at 14:30 with Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain), President of the 35th session of the Forum of Women Parliamentarians, in the Chair.

Panel debate on parliamentary leadership addressing insecurity and crises: Putting gender equality at the centre of water security, climate resilience and peace sustainability

The Chair welcomed delegates to the panel debate. The debate would cover the role of parliaments and their male and female members in ensuring that water resource management, climate protection and peacebuilding met the rights, needs and interests of women and girls; took their experiences into consideration; and ensured their participation and leadership. The aim of the debate was to share good practices and solutions – advanced through legislation and policymaking – to mainstream gender equality into water security, climate, and peace and security efforts. She introduced the panellists.

Ms. N. Haidar, member of the United Nations Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW Committee), had led the drafting of CEDAW General Recommendation 37 on the gender dimensions of disaster risk reduction and climate change. Ms. Haidar should clarify how the recommendation could guide parliamentarians in their efforts to prevent, mitigate and address the effects of water insecurity, climate change and conflict on women.

Ms. N. Haidar (CEDAW Committee), panellist, said that gender equality was essential to combatting pandemics, conflicts, economic recession and climate change. Yet, women and girls continued to be excluded from decision-making processes. They accounted for less than 3 to 4% of country negotiating teams and had comprised only 7 out of 110 Heads of State present at the 27th session of the Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change (COP27).

In addition, women and girls were more likely to face unequal access to resources, suffer the negative impacts of climate disasters and see their rights undermined as a result of climate-induced losses and damages. It was predominantly women and girls in the Global South who would face water shortages due to climate change and be displaced by climate-related events. Disasters also exacerbated gender-based violence.

Although women and girls constituted the largest proportion of the population affected by climate change, they were not inherently vulnerable. The problem was that they had been attributed vulnerabilities. Vulnerability was constructed socially, economically and culturally through the distribution of power, wealth and resources. The attributed vulnerability of women took away their status as rights-holders, positioned them as incapable of contributing to society, and excluded them from climate change discussions. However, the lack of participation of women in politics added to the disadvantages faced by women during crises and vice versa. Yet, women had a great deal of knowledge that was key to handling crises.

State parties to the CEDAW Convention were obliged to take steps to address the gender-related dimension of disasters and climate change through the adoption of targeted country-specific legislation. Parliamentarians could play an important role in that regard as well as in developing policies, strategy and budgets.

The IPU and the CEDAW Committee had jointly embarked on the development of a new general recommendation on the equal and inclusive representation of women in decision-making systems. The recommendation would mark the 40th anniversary of the CEDAW Committee.

In conclusion, it was vital to place gender inequality and women's empowerment at the centre of climate change analysis and actions, in particular, through the full representation of women and girls at all levels of decision-making. The Paris Agreement, Sendai Framework for Disaster Risk Reduction 2015-2030, and the 2030 Agenda for Sustainable Development, particularly SDGs 1, 2, 5, 6, 13 and 16 provided an opportunity to make a positive difference in the lives of the next generations. The role of parliamentarians would be key to that process.

The Chair invited Ms. G. Triggs, UN-Assistant Secretary-General and Assistant High Commissioner for Protection, Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), to share the perspectives of UNHCR. She should clarify how UNHCR ensured that measures taken to prevent, mitigate and address the effects of crises were gender responsive and helped to preserve the rights of women and girls, including those who were displaced.

Ms. G. Triggs (UNHCR), panellist, said that the influence of parliamentarians was key to achieving the legislative and policy changes needed to protect women seriously affected by climate change.

She drew attention to the interaction between gender equality, climate, and peace and security. UNHCR had reported unprecedented levels of displacement globally with 103 million people displaced either within their own country or across national boundaries. The main driver of displacement was conflict. However, climate change, given its huge impact on access to water and arable land, was often driving conflict itself. The recent conflict in Cameroon, for instance, had begun because grasslands for herds had declined thus forcing herds people to move into traditional agricultural or fishing areas where they clashed with the local communities. In the space of one week, 30,000 people had fled the conflict into neighbouring Chad. Among the shocking facts of displacement was that 40% of the world's refugees were hosted in countries that were climate vulnerable. In addition, 80% of displaced people were women and children.

Women were disproportionately affected by crisis and were 14 times more likely than men to be killed by climate-fuelled disasters or conflict. They were therefore key agents of change. One of the greatest wastes of human resources was not listening to women's voices. Women needed economic empowerment and engagement at the table in order to reduce risks, cultivate self-reliance and respond in the face of climate change and water scarcity.

A number of international legal instruments had been adopted to manage displacement, including the Cartagena Declaration on Refugees and the Organization of African Unity Convention Governing the Specific Aspects of Refugee Problems in Africa. The Global Compact on Refugees was

an example of an aspirational, non-legal document that asked for the equitable sharing of responsibilities to assist countries – often low- and middle-income countries – that were supporting refugee women and children. The challenge now was to give effect to those instruments. Indeed, the international community had proved to be very good at describing the problem but not so good at finding solutions. One of those solutions, however, was climate finance. The idea behind climate finance was to use the financial resources available globally to support host countries that were particularly climate vulnerable, as well as to help women gain better access to financing and thus become more influential. Currently, funding was rarely available to poorer women at the local level. New approaches were needed to scale up climate financing and ensure that it was available on a non-discriminatory basis.

In conclusion, parliamentarians must implement concrete measures to support the mounting numbers of people displaced because of conflict and climate-related issues, including through laws and policy. They should not keep doing the same things but should instead look for new initiatives to deal with displacement. Women must be properly represented and able to use their own agency.

The Chair invited Ms. J.N. Kumba, Speaker of the Transitional National Legislative Assembly of South Sudan, to inform the Forum on the historic droughts occurring in the Horn of Africa where millions of people had been left in a situation of food and water insecurity. She asked how the disaster could be addressed in a way that built sustainable peace, water governance and climate action with a strong gender perspective.

Ms. J.N. Kumba (South Sudan), panellist, said that the Horn of Africa was in the grip of a devastating drought as it faced its sixth consecutive rainy season with no rain. In Somalia, Ethiopia and Kenya, drought conditions, exacerbated by existing instability and conflict, had left 11 million people food-insecure and caused the deaths of over 250,000 people, including 130,000 children. The situation had resulted in increased humanitarian needs, severe water scarcity, dying livestock, inflation and disease outbreaks. She praised the response to the 2017 famine in Somalia. The national and international community, including local communities, civil society and international organizations, had demonstrated a strong commitment to never again let such a famine unfold thus leading to a massive scale up of life-saving assistance.

In contrast to other countries in the Horn of Africa, South Sudan was facing record-breaking rains and floods for the fourth consecutive year. Over one million people had been directly affected as water had swept away their homes and livestock, exacerbated the existing food emergency and forced them to flee.

Climate change impacts, such as displacement, food insecurity and loss of livelihood, continued to disproportionately affect women and girls, especially those living in protracted conflict areas. A symptom of those impacts was heightened gender-based violence and child marriage. Indeed, many families married off their girl children as a coping strategy for survival.

The nexus between climate change and gender equality was high on the agenda of the recent International Women's Conference held in Juba, South Sudan. One of the key messages of the conference was the need for governments to prioritize social protection systems and access to basic services such as water and sanitation, health care, education and renewable energy resources as a foundation to building women's resilience to crisis. To save lives and stop communities from collapsing, the system must consider the diverse and special needs of women and girls with disabilities, internally displaced and migrant women, as well as women living in rural areas. The international community must show leadership by acting immediately.

She recognized the tragic crises in Ukraine, Türkiye, Syrian Arab Republic and Afghanistan but underscored the vital need to direct greater attention to the unfolding crisis in the Horn of Africa. The Kampala Ministerial Declaration on Migration, Environment and Climate Change signed by 15 African States in July 2022 demonstrated the informed and proactive outlook of governments in the region. However, a more coordinated regional response was required, particularly because of the cross-border movement involved.

The current sitting of the Forum was an opportunity to propose concrete actions and measures to assist and protect drought and flood affected communities at all levels. Excellent lessons could be learnt from countries such as India, which had shown great initiative by diverting flood waters towards rice irrigation.

South Sudan had been proactive in developing its national water policy and national environment policy although its ability to assess vulnerabilities was limited. It remained committed to all the SDGs, including SDG 13 on climate action and was particularly keen to eliminate violence against women and girls resulting from climate change impacts. The country had recently backed a

number of international conventions, such as the Protocol to the African Charter on Human and Peoples' Rights on the Rights of Women in Africa and the Convention on the Rights of Persons with Disabilities.

The time had come not for debate but for action. Response no longer brought value for money. Instead, parliaments should focus on mitigation which was more sustainable. It was important to have programmes in place that prioritized harvesting and retention of water through community-based watershed management with a focus on maintaining the quality and quantity of water.

Women and girls must be put at the centre of decision-making on climate, environmental and disaster risk issues. There should be mechanisms in place to ensure that women had appropriate information on disaster preparedness, thus enabling them to find alternative means of livelihood if necessary. In addition, parliaments must exercise zero tolerance for sexual and gender-based violence. With collective commitment and a strong political will, it was possible to change the lives of people in the Horn of Africa and beyond, particularly women and girls.

The Chair gave the floor to Mr. P. Supadma Rudana, member of the House of Representatives of Indonesia, who was currently working on mitigation of climate impacts in conjunction with the people affected.

Mr. P. Supadma Rudana (Indonesia), panellist, said that water and sanitation were essential to human life and had the potential to drive economic development. However, ineffective resource management often stood in the way. Engaging and empowering women's and girls' participation was key to ensuring resilience and sustainability in the water and sanitation sector.

He wished to share the local wisdom and experience of Indonesia and Bali. Since 2017, Indonesia had been implementing water safety plans to improve the quality of drinking water and to protect communities from contamination. The goal was to implement water safety plans in 190 districts and municipalities as early as 2024. Measures to address gender discrimination and inequalities in water and sanitation would also be implemented.

A number of challenges had arisen in curbing the water security gap between rural and urban areas. As of 2020, only 82% of households in rural Indonesia had access to basic water services in contrast to 95% of urban households. To tackle the problem, Indonesia had launched a community based rural water supply and sanitary programme called PAMSIMAS. It was a bottom-up, participatory programme which ensured that all members of the community had equal access to drinking water. As of 2022, almost 22 million people in 32,000 villages throughout Indonesia were able to make use of PAMSIMAS. Gender equality was a key feature of the programme as it provided equal opportunities for women and men to participate, make decisions and be responsible for the management of water supply facilities.

The commitment of the Indonesian Government to gender equality could also be seen in its efforts to promote gender responsive climate budgeting. Those efforts were supported with regulations on the synchronization of budget planning through the Work Plan Collaboration and Budget Performance Information (the KRISNA application) and the establishment of a reward system for implementing gender responsive planning and budgeting known as the Anugerah Parahita Ekapraya.

In Bali, people held nature in high esteem and lived by the philosophy of *Tri Hita Karana* which called for harmony between humans, nature and God. Government policy in Bali was designed according to that philosophy. Water, in particular, was considered holy with both men and women obliged to protect and preserve water. Water sources were especially sacred. It was where many temples had been built and where many spiritual ceremonies took place. Bali had also been blessed with a great deal of natural water supplies, including lakes and rivers, but had trouble managing its resources. The water system, nevertheless, was very sustainable as water flowed from the mountains naturally without the need for power. He was delighted to announce that Bali would host the 10th World Water Forum in May 2024.

Women's inclusion and empowerment would strengthen resilience and sustainability of water resource management and climate protection. As such, parliaments were encouraged to engage with women's groups and civil society organizations who were at the frontline of the work. It was his hope that the international community would work hand in hand to solve the problems of water insecurity and climate change.

The Chair invited Ms. M. Kiener Nellen, former member of the National Council of Switzerland and member of the International Board of PeaceWomen Across the Globe, to speak about local and national initiatives that engaged grassroots women's groups on peacebuilding.

Ms. M. Kiener Nellen (International Board of PeaceWomen Across the Globe), panellist, said that, in 2005, her organization had published a book entitled *1000 PeaceWomen Across the Globe* which depicted 1,000 women who had been nominated for the 2005 Nobel Peace Prize. She urged parliamentarians to launch similar initiatives documenting the work of peace women in their own countries or regions. Parliamentarians were also encouraged to implement United Nations Security Council resolution 1325 (2000) on women, peace and security. Those efforts were part of SDG 16 on peace, justice and strong institutions for all.

She drew attention to a recent publication of PeaceWomen Across the Globe entitled *From Transition to Transformation* which illustrated the importance of including women and youth in peace processes. The publication was based on insights from programmes carried out in Colombia, Nepal and the Philippines. It was a useful guide for conflict prevention and resolution as well as for post-conflict reconstruction.

The 2016 Colombian peace agreement was the first peace agreement in the world to include a gender focus. It referred explicitly to women's right to own land which was a big milestone for water security since land ownership was often the only way to access water. In addition, the agreement offered no amnesty for crimes of sexual violence paving the way for the establishment of a working group on gender within the Colombian Truth Commission.

The experiences of women and people from the lesbian, gay, bisexual, transgender, intersex and queer (LGBTIQ+) community had been included in peace negotiations in Colombia and their inputs had led to a separate chapter in the final report of the Commission.

The Government of Colombia had promised to implement the Commission's recommendations and was holding consultations with representatives of the women's movement to create a national action plan to implement United Nations Security Council resolution 1325 (2000).

Ms. A. Attalides (Cyprus) said that crises were never gender neutral. Yet women were underrepresented in crisis response and resilience building. There was a vital need to increase women’s participation and leadership in decision-making processes.

Climate change was intensifying water scarcity. Rainfall and temperature changes had affected water supply, thus damaging agriculture, harvests and livelihoods and exacerbating global hunger. In addition, water scarcity and other climate threats undermined national and regional peace and security and led to forced migration. Although women and girls were disproportionately affected, gender perspectives were rarely included in national policies and strategies. Mechanisms were needed for women's equal participation and leadership in good governance, climate response and peace processes. Women parliamentarians must be involved in evaluating the gender footprint on water insecurity, climate change and conflict as well as in making laws and policies in those areas. It was important to ensure that measures to prevent, mitigate and address the effects of water insecurity, climate change and conflict were gender responsive.

Ms. R. Mirza (Syrian Arab Republic) said that Syrian women played a very important role in society, including on the economic, social and political levels. In recent years, the Syrian Arab Republic had suffered many crises, including a war, an embargo and an earthquake. It was time for Syrian people, including women and children, to get their lives back. She called on the international community to remove sanctions against the Syrian Arab Republic.

Ms. A.N. Ayyoub Awadallah (Egypt) said that the world was facing many interconnected crises which particularly affected women and children. However, it was important to see women not only as victims but as agents of change with a great deal of power. Gender equality was key to crisis response and sustainable development. Parliaments in which women took a strong leadership role tended to invest more in social justice. Peace negotiations that included women tended to end in more social justice and sustainable agreements. It was vital to empower women to respond in times of crisis.

Mr. O. Zhmerenetskyi (Ukraine) said that, in times of crisis, parliamentarians were required to go above and beyond their regular functions regardless of gender, age, position or professional specialization. Since the start of the Russian aggression, Ukrainian parliamentarians, both men and women, had taken on many new roles, including those of diplomats, volunteers, psychologists and drivers. His male colleagues were taking care of the children of refugees. His female colleagues were helping in the reconstruction of houses. Both were fighting directly with weapons. It was therefore clear that men and women parliamentarians were performing their duties equally and risking their lives in the process. His Parliament was a good role model for other countries.

Ms. M. Al Amri (United Arab Emirates) said that parliaments needed to empower women to participate in society and to play a bigger role in peace negotiations. It was particularly important to pass legislation in that regard.

The United Arab Emirates assigned utmost importance to the empowerment of women and had gained first place for gender equality in the region in 2020. Among the initiatives taken was a nine-week programme to train women for military and peacekeeping operations in line with United Nations Security Council resolution 1325 (2000). The role of women must be included on the international peace and security agenda.

Ms. S. Mikayilova (Azerbaijan) said that, following the 30-year conflict with Armenia which had ended in 2020, presently the goal was to leave behind hatred and build peace. However, the post-conflict period had brought many problems, including landmines and reintegration difficulties. The best way forward was through dialogue within populations and a strong participation of women in peace dialogues in accordance with United Nations Security Council resolution 1325 (2000).

Ms. V. Riotton (France) said that gender equality was key to peace sustainability. As such, her Parliament was advocating for feminist diplomacy in international forums. The rights of women as well as their participation in decision-making processes were essential to preventing conflict and building a culture of peace. According to UN Women, peace agreements were 20 to 25% more likely to last with the participation of women. The IPU was encouraged to prepare a resolution on the role of women in diplomacy and in the army. It was not just about ticking boxes but about ensuring that women could participate effectively. As tensions were growing, particularly in Europe and Africa, there was an urgent need to increase the participation of women in decision-making processes. She called on parliamentarians to consider gender equality in climate change efforts as set out in the Paris Agreement.

Ms. G. Karelova (Russian Federation) said that her country had been facing restrictions designed to undermine its sovereignty which were having a negative effect on the implementation of the SDGs. Major losses had been suffered by women in Donbass and in neighbouring regions of the Russian Federation who needed the support of the international community. She called on women parliamentarians to promote dialogue in times of instability.

Ms. P. Cayetano (Philippines) underlined that the inclusion of women in decision-making processes as well as women's local voices and perspectives were key. By law, the Government of the Philippines was required to set aside 5% of its budget for gender and development activities. It was, however, important to consider how the budget would be used, particularly in times of crisis. In addition, a committee on the SDGs, innovations and future thinking had been set up within the Senate. The committee was responsible for reviewing laws and policies through a future-thinking lens, including from the perspective of gender. There was also a future thinking budget for public universities which funded research on topics affecting women, such as food security, access to clean water and climate change. The importance of studying those issues from a gender perspective could not be overlooked.

Ms. A. Lotriet (South Africa) said that more women must be at the table to build more inclusive and equitable societies. Research showed that societies prospered when women participated as community leaders, workers, policymakers and implementers. During the pandemic, female leaders had outperformed their male counterparts in crisis response. In addition, the COVID-19 Global Gender Response Tracker showed that parliaments with higher women's representation adopted a higher number of gender sensitive policy measures in response to the pandemic. Overall, the presence of more women in parliament and government could lead to more balanced, gender sensitive and environmentally considerate policies.

It was important to break the cycles of underrepresentation, hunger, abuse, exploitation and negligence by investing in and prioritizing the rights of women and girls. It started by empowering and educating them. Research by the United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) showed that, for every year of primary and secondary school that a girl completed, her wages in life went up by 20 and 25% respectively. There was also a need to provide school meals to ensure that no child went hungry. Under its national school programme, South Africa provided over nine million learners with nutritious meals every day at school.

The lack of legal protection for women worldwide continued to enable gender-based violence and discrimination. Parliamentarians must put in place comprehensive legislative frameworks accompanied by appropriate resources and awareness-raising programmes to not only end impunity

but also to send a strong message that violence against women was not acceptable. South Africa was committed to eliminating gender-based violence and femicide which remained pervasive in her country.

Ms. P. Krairiksh (Thailand) said that there was a need to learn from the experience of women who were responsible for collecting everyday resources, such as fresh water, firewood and food. That also meant learning about the negative health and sanitation impacts of those responsibilities. For instance, women were often forced to carry heavy jerrycans of water for several miles and were at risk of contracting disease from contaminated water.

In 2018, the Parliament of Thailand had passed the Water Resources Act which was the first ever law to integrate all aspects of water management. The Office of National Water Resources served as a national focal point on water resources management and planning in case of droughts and floods. In addition, a new department dedicated to climate change was being established under the Ministry of Natural Resources and Environment.

Ms. C. López Castro (Mexico) drew attention to several discouraging statistics. Currently, women were paid 20% less than men globally; represented only 25% of parliamentarians worldwide and continued to experience physical and sexual violence. A great deal of work therefore remained to be done. That said, positive developments could also be observed, including Australia's Workplace Gender Equality Act, Ireland's Gender Recognition Act, the United Kingdom's Domestic Abuse Act and New Zealand's Parental Leave and Employment Protection Act. The IPU should create a platform to showcase successful gender equality practices around the world. The platform would give parliamentarians the necessary know-how to take gender equality work forward.

Ms. P. Stienen (Netherlands) said that her country was situated below sea level which, with climate change, put people at risk. Parliamentarians must include the voices of all people and all genders in their policies. During COP27, only 30% of speaking time had been taken up by women representatives. Yet, research had shown that having more women at the table led to more inclusive climate policies.

The Netherlands had established a feminist foreign policy and called on other countries to do the same. Feminist foreign policy enabled parliamentarians to be more inclusive. Politics, especially climate justice, was too important to be left only to men and needed to be addressed by men and women equally.

Ms. S. Ataullahjan (Canada) said that the nexus of climate change and water scarcity was devastating livelihoods, driving displacement, widening economic and gender inequality and undermining sustainable development. Of the 28 million people who had been displaced in 2021, 23.7 million had been displaced due to climate-related disasters. Most of those people were women and children.

Climate change had significant impacts on the availability of fresh water which affected women's health. It also impacted agricultural production, care of livestock and labour. Girls' education was another area affected by climate change as girls were the first to drop out of school to help with chores at home. The gendered implication of water scarcity was a global challenge.

Despite being unduly affected by climate change, women's full participation in crisis response and resilience building remained limited. Women must be included at the decision-making table because women's perspectives broadened understandings of conflict and could strengthen the legitimacy of peace processes. Evidence also suggested the involvement of women in crisis response and resilience building contributed to sustainable peace.

Interparliamentary cooperation was key to improving women's representation and participation in policy and decision-making, especially on climate change. Parliamentarians should identify gender sensitive strategies to respond to the environmental and humanitarian crisis caused by climate change.

Ms. S. Dinică (Romania) said that there were many examples of women's leadership in conflict and post-conflict societies, during economic crisis, and in communities severely impacted by climate change. In Romania, the task of strategically coordinating the national response to the Ukrainian refugee crisis had been entrusted to a woman holding the position of State Councillor in the Romanian Government. It was important to showcase the stories, successes and hardships of women leaders. The ongoing war in Ukraine had demonstrated again and again that women were not only victims but active participants at the helm of the political, military and humanitarian responses. She expressed full solidarity with Ukrainian women and with all women in conflict situations around the world.

Ms. E. Bias (Mozambique) said that climate change mostly affected women. Parliamentarians must find sustainable and holistic solutions to the problems in order to achieve gender equality and social justice.

The Parliament of Mozambique had approved laws that guaranteed respect for women, including laws on eliminating forced and child marriages. However, the majority of the population lived in rural areas where women and girls spent their time travelling long distances in search of water and wood for domestic consumption. As a result, women and girls rarely had access to formal education. Mozambique was working on improving access to water and energy in order provide women and girls with better opportunities to become educated and empowered.

Ms. R. Garvey (Ireland) said that having more women in power was the only hope for the planet but would not happen without the support of men. The men in the room should ask themselves whether they were happy to see their own daughters, sisters and nieces treated as second class citizens. If not, they must call out discriminatory behaviour and oppression, step aside and allow more women to take a seat at the table. She was convinced that gender equality would help restore biodiversity and reverse the climate emergency.

She had introduced a bill that encouraged solar panel installation. A solar panel revolution was now underway in her country with free solar panels being installed in every school.

She did not usually fly given the impact on the environment but had decided to attend the Assembly to give voice to women. It was important for women with freedom of speech to take every opportunity to speak for all those women who could not.

Ms. K. Slassi (Morocco) said that women were disproportionately affected by crises, including wars, pandemics and climate catastrophes. Parliamentarians must work together to help women move on from being victims to being active participants in decision-making processes. It was impossible to achieve peaceful coexistence and inclusive societies without having gender equality in legislation and in practice. Gender equality was not just an issue for women but also one for men given its potential to foster peace and economic development.

Ms. A.D.Gomashie (Ghana) said that climate change and its effect on women was a major concern. As a member of Parliament representing a coastal community, she saw the devastation caused by tidal waves and other climate impacts. Women's livelihoods were particularly at risk which in turn affected their children's attendance at school. The income of women in her country was also affected by nomadic pastoralists who often migrated to farming communities in times of drought. Their presence in those areas meant greater competition for land, which in turn caused conflict. Women parliamentarians in the region must come together to effect policy change on the matter.

Ms. E. Azad (Islamic Republic of Iran) said that it was not possible to achieve environmental security without the participation of women in decision-making processes. The Islamic Republic of Iran had increased women's engagement in politics, including on environmental issues. For instance, the Deputy President of the Department of the Environment was a woman. A quarter of the country's environmental management positions had also been allocated to women.

The economic sanctions directed at the Islamic Republic of Iran were a major obstacle to sustainable development, peace and climate resilience with significant impacts on the lives of women and girls. They constrained the Islamic Republic of Iran's access to environmental technologies and led to a shrinking economy thus intensifying poverty, inequality and human rights violations.

Ms. C. Muyeka Mumma (Kenya) said that her country was currently experiencing a drought within its arid and semi-arid areas which had caused livestock deaths, malnutrition and starvation. As usual, women and children were bearing the greatest brunt of the drought.

The Government of Kenya had put in place numerous climate change laws, including the Climate Change Act (2016) and the Forest Conservation and Management Act (2016), and adopted a national climate change action plan. A ban on single use plastic bags had come into effect in 2017. Kenya was also implementing its National Adaptation Plan 2015–2030 to enhance synergies between adaptation and mitigation actions and promote a low-carbon, climate-resilient economy.

Nevertheless, Kenya continued to face many challenges, including limited funding, public awareness and access to assistive technology. Insufficient data and research were also a problem. There was a particular lack of data regarding the impact of climate change on the lives of women and

the consequent impacts on livelihoods as a whole. All that created yet another obstacle that prevented women from being placed at the centre of climate change strategies.

Kenyan parliamentarians had recently formed a climate change caucus. The caucus would initiate policies and legislative actions to improve the quality of climate change programmes.

Ms. J. Sabao (Zambia) said that, as a result of water scarcity, women and girls in her country were forced to walk long distances to fetch water. In so doing, they were vulnerable to being attacked, raped or even killed.

The Parliament of Zambia had applied its legislative, oversight, budgetary and representative functions to addressing climate change. One major concern was the cutting down of trees for energy which took place in communities without access to the main grid. The practice had caused internal displacement of local populations and refugees. To address the problem, a tree planting initiative was being rolled out in all 156 constituencies of Zambia. The initiatives had emanated from the Nusa Dua Declaration *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change* adopted at the 144th IPU Assembly. In addition, her Parliament continued to support innovative actions aimed at reducing greenhouse gas emissions within the institution and beyond. Those actions included the implementation of an e-parliament system which encouraged the use of ICT in parliamentary operations. The idea was to transmit documents electronically instead of printing them. There were also paper mills to collect wastepaper for recycling.

Ms. W.N. Makwinja (Botswana) said that, in 2019, her country had carried out a study to assess the impact of climate change, particularly drought, on women and men. Among the factors assessed were their roles within the household, their ability to access and control resources and their ability to make decisions at home and in the community.

The study had revealed that women were more vulnerable to climate change than men due to their role of looking after children and their dependence on subsistence agriculture to meet family needs. Women relied more heavily than men on government social safety net programmes in times of drought-induced food insecurity. They were often left to deal with climate change impacts alone when loss of livelihoods forced men to go away in search of jobs. Some women also migrated for work while others fell into sex work. Overall, the patriarchal nature of Botswana's society restricted women's ability to influence decisions, limited their ability to own and control land and assets, and exposed them to gender-based violence. In response to the findings of the study, all sectors were being encouraged to review their policies and programmes.

Ms. E.D. Anyakun (Uganda) said that her country was hosting over 1.5 million refugees but struggling to support them due to climate-related challenges, such as water insecurity. There was a need for more inclusive climate policies as well as climate financing, especially for refugee-hosting communities. A great deal of the financing available had been diverted to the war in Ukraine, leaving the rest of the world with less support. It was difficult to promote peaceful coexistence in a situation of reduced social service delivery, food insecurity and environmental degradation. She reminded delegates that the refugee crisis was an international burden rather than the sole responsibility of host countries.

Ms. M. Al-Khalili (Arab Parliament) said that although the situation of women had improved, many challenges remained, particularly in the area of crisis response. Indeed, crisis response plans were not always gender sensitive. There was a need to acknowledge that women were disproportionately affected by challenges such as climate change, water insecurity and war. They also represented 80% of climate refugees.

Mr. M. Pramanik (Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH)) said that climate change was not gender neutral. It was already exacerbating the vulnerabilities of women and girls across the world, specifically in relation to health and well-being issues. Nevertheless, the health issues of women, children and adolescents were rarely integrated into climate policies. For example, out of 50 climate plans or nationally determined contributions analysed by the United Nations Population Fund, only six made direct references to sexual and reproductive health and rights.

Women parliamentarians should do the following to prioritize the health and well-being of women, children and adolescents in climate responses: (1) prioritize climate financing targeted to the health and well-being of women, children and adolescents; (2) increase investments in climate change and other sectors concerned with the social and environmental determinants of health and economic well-being; (3) reduce the vulnerability faced by women, children and adolescents as a result of

climate-related risks, including by developing gender and youth sensitive commitments and investments in multiple sectors; (4) adopt intersectional approaches that recognize multiple forms of discrimination against women, children and adolescents, including in relation to gender and sexuality; (5) conduct vulnerability and adaptation assessments at the population level, specifically with respect to the needs of women, children, newborn babies and adolescents; and (6) define targets to build climate resilient health systems and infrastructure, including integrated monitoring systems for targeted public health messaging.

Ms. V. Govender (World Health Organization (WHO)) said that progress on women's health and rights had been slow because of a lack of political will and action, insufficient funding, restrictive laws and policies, harmful gender norms, and health system constraints, including insufficient integration of comprehensive sexual and reproductive, maternal, newborn, child and adolescent health in national health systems. Conflict and nationalistic policies tended to breed patriarchy while gender stereotypes exposed women to health risks and impacted their ability to access health services.

Women and girls were disproportionately affected by water scarcity, climate change and conflicts. In such situations, they faced barriers in access to health services and inadequate hygiene and sanitation facilities. Those issues were compounded by harmful gender norms and practices surrounding menstruation, increased risk of gender-based violence as well as increased vulnerability to ill-health and death during pregnancy and childbirth, amongst other things.

WHO recognized the power of partnership with parliamentarians in its efforts to advance the health rights of every human being, including women. It stood ready to support parliamentarians with the best science and evidence available as they developed new legislation and policy.

Mr. O. Zhmerenetskyi (Ukraine), speaking in exercise of the right of reply, called on parliaments to respect the two emergency item resolutions adopted at previous Assemblies which condemned the Russian aggression against Ukraine.

Ms. M. Kiener Nellen (International Board of PeaceWomen Across the Globe) said that the next important step for peace and climate protection was to increase the number of female Heads of State who did not engage in wars but in fact resolved them through gender sensitive agreements and climate actions. She supported the proposal made by France to develop an IPU resolution on feminist diplomacy.

She deplored that no woman had taken part in the 2022 peace negotiations between the Russian Federation and Ukraine in Istanbul. She also agreed on the need to eliminate femicide and other forms of violence against women. A strong campaign against femicide had been run in Switzerland. Spain had a good “only yes means yes” law on sexual consent. Women must be included in decision-making and encouraged to become agents of change. The Philippines was leading by example with Miriam Coronel-Ferrer having been the first woman chief negotiator in the world to sign a major peace agreement in 2014.

Ms. N. Haidar (CEDAW Committee) said that a country would never obtain sustainable peace if it chose amnesia. It must continue working on the past or it would keep relapsing into conflict. It was important that women were not portrayed as victims. Women were not inherently vulnerable but in fact carried a great deal of potential and power. The international community must not give up but instead continue building solidarity and sharing good practices.

She saw the complementarity between the work of the IPU Forum of Women Parliamentarians and that of the CEDAW Committee. The role of parliamentarians in exercising oversight over the implementation of the CEDAW Convention was very important. It was not just about translating it into national law but also about monitoring its implementation. In addition to United Nations Security Council resolution 1325 (2000), there were other equally important resolutions on women, peace and security that could serve as useful tools.

Mr. P. Supadma Rudana (Indonesia) said that men and women should work together to achieve gender equality. It was an issue for all human beings, not just women. As a man, he thanked women parliamentarians for putting their trust in him to serve on the panel.

He drew attention to the philosophy of *Tri Hita Karana* and the importance of respect, namely respect for humans, respect for nature and respect for God. Nature should be treated not as a possession but as a living being with a soul.

It was by working together and living in harmony that men and women could create sustainable peace, preserve food and water, and mitigate climate change. There was a need to cultivate unity in diversity for a better future.

Ms. J.N. Kumba (South Sudan) said that parliaments around the world had introduced many policies and laws on climate change management and gender equality but were struggling with implementation. A lack of funding was part of the problem. She agreed with the representative of the Netherlands that politics was too important to be left to men alone. Both men and women must participate in politics to ensure fair distribution of resources.

She congratulated those countries that had reached gender parity in parliament but pointed out that most countries were far behind. The goal of gender parity would be achieved if parliaments remained consistent and committed to the work. It was important to continue working together in solidarity and sharing experiences and good practices.

Ms. G. Triggs (Assistant High Commissioner for Protection, UNHCR) praised the amount of energy in the room and the goodwill to find solutions. It was now important to come up with an action plan that would put that energy into practice and help achieve some concrete outcomes.

Parliamentarians were in a position of power and influence and could therefore be very effective in developing laws and policies. The more women were in those positions, the better the outcome would be. In many cases the laws and policies were already in place. The time now was for implementation.

Financial mechanisms must be established to help women to earn a livelihood, engage more meaningfully in society and become self-sufficient. It was concerning that some women had been unable to access funding. The international community should come together to correct the situation.

Report on the discussion on a draft resolution on the agenda of the 146th Assembly

Ms. M. Al Suwaidi (United Arab Emirates) said that, that morning, the Forum had held a discussion on the draft resolution entitled *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security*. Ms. R. Kavakci Kan (Türkiye) had chaired the discussion and 22 delegates had taken the floor. The discussions highlighted how women and girls were likely to fall victim to certain types of cybercrimes, including technology-facilitated gender-based violence. For instance, they were vulnerable to sexual harassment, threats, stalking, bullying, sexist hate speech as well as human trafficking and sexual exploitation. Adolescent girls and women active in the digital space, particularly, women in politics, were at heightened risk of such violence. Women were also targets of identity fraud and personal data theft.

Delegates had discussed the need to put in place gender responsive prevention measures, including to raise awareness among women and girls. Parliamentarians were encouraged to prevent and address technology-facilitated attacks and crimes against women and girls with robust and well-implemented legislation. The legislation should be gender sensitive and comprehensive covering prevention, legal protection, provision of adequate support and remedies for victims as well as strict punishments for perpetrators. Overall, legislation and policies must take a victim-centred approach. It was urgent to hold digital platforms to account making sure they set up safeguards to protect women from online violence, including safe and secure reporting platforms.

In addition, delegates had expressed concern about the underrepresentation of women in the cybersecurity sector as well as in policymaking. It was important to prioritize equal access to the sector for women and men alike. The work began in schools where girls and women should be encouraged to pursue careers in science, technology, engineering and mathematics. There was also a need to allocate sufficient resources and funding to achieve those goals. Lastly, parliaments must work together to promote regional and international cooperation on cybersecurity and should continue sharing good practices.

The Forum would submit a list of gender-related amendments to the draft resolution based on the abovementioned points.

The report was adopted.

Venue and date of the 36th session of the Forum of Women Parliamentarians

The Chair said that the 36th session of the Forum of Women Parliamentarians would take place in Luanda, Angola in October 2023.

Ms. C. Cerqueira (Speaker of Parliament of Angola) invited women parliamentarians to Angola for the 36th session of the Forum of Women Parliamentarians which would take place in October 2023 during the 147th IPU Assembly. Angola had a large community of politically engaged women and vibrant youth. She looked forward to further discussions in Angola on the topic of peacebuilding, dialogue and democracy.

The sitting rose at 17:05.

SITTING OF TUESDAY, 14 MARCH 2023
(Morning and Afternoon)

The sitting was called to order at 11:30 with Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain), President of the 35th session of the Forum of Women Parliamentarians, in the Chair.

Elections to the Bureau of Women Parliamentarians

The Chair said that the Forum was requested to renew the membership of half of the members of the Bureau of Women Parliamentarians whose terms were coming to an end. It equated to two regional representatives from each of the six geopolitical groups. The Forum must also approve one member from the Twelve Plus Group and one member from the African Group to complete the terms of two regional representatives who were no longer members of the Bureau. According to the rules, representatives were elected for a four-year term. Retiring members were not eligible for re-election for another two years.

Following the election of the new members, the Forum would be suspended to allow the newly constituted Bureau of Women Parliamentarians to meet in camera to approve nominations for the position of President, First Vice-President and Second Vice-President of the Bureau whose mandate would span two years. The Forum would then reconvene to confirm the nominations.

Ms. Z. Hilal (Secretary of the Forum) said that 38 delegations were present in the room which meant that the necessary quorum of 35 delegations had been reached to proceed with elections.

The African Group had submitted the following nominations for a four-year term ending in March 2027: Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria) and Ms. J. Kavira Mapera (Democratic Republic of the Congo). Ms. J.A.A. Taban (South Sudan) had been nominated to complete the term of a previous member of the Bureau ending in March 2025.

The nominations were approved.

Ms. Z. Hilal (Secretary of the Forum) said that the Arab Group had submitted the following nominations for a four-year term ending in March 2027: Ms. S. Hammood (Iraq) and Ms. J.M. Ramadan (Kuwait).

The nominations were approved.

Ms. Z. Hilal (Secretary of the Forum) said that the Asia-Pacific Group had submitted the following nominations for a four-year term ending in March 2027: Ms. L. Reynolds (Australia) and Ms. S. Sirivejchapun (Thailand).

The nominations were approved.

Ms. Z. Hilal (Secretary of the Forum) said that the IPU had not received any nominations from the Eurasia Group. Those positions would therefore remain vacant until the 147th IPU Assembly.

It was so decided.

Ms. Z. Hilal (Secretary of the Forum) said that the Group of Latin America and the Caribbean had submitted the following nominations for a four-year term ending in March 2027: Ms. V. Persaud (Guyana) and Ms. C. López Castro (Mexico).

The nominations were approved.

Ms. Z. Hilal (Secretary of the Forum) said that the Twelve Plus Group had submitted the following nominations for a four-year term ending in March 2027: Ms. M. Rempel Garner (Canada) and Ms. D. Bergamini (Italy). Ms. S. Paunovic (Serbia) had been nominated to complete the term of a previous member of the Bureau ending in March 2025.

The nominations were approved.

The Chair congratulated the new members and invited them to introduce themselves.

Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria) said that she was a university professor and general surgeon as well as a parliamentarian. Throughout her career, she had worked closely with several medical associations, was a member of the National Liberation Front and was involved with the African Parliamentarians Network Against Corruption. She had been elected to the Parliament of Algeria for the first time in 2002 and was also a member of the Pan-African Parliament. One of her achievements had been setting up a network of African women parliamentarians of which she had been the President for two years.

Ms. J. Kavira Mapera (Democratic Republic of the Congo) said that she was an economist by profession and was currently in her second term in Parliament. As part of her work, she was a member of the parliamentary committee on the environment, tourism, natural resources and sustainable development as well as a member of the Network of Parliamentarians for the Sustainable Management of Central African Forest Ecosystems. Her previous positions included Minister for Culture, Arts and Heritage,Minister for Gender, Children and Family, General Director of the national hydrocarbon company, and Head of Cabinet. Currently, she was serving as Director of the Department of Taxes and was also a member of the African Network of Women Ministers and Parliamentarians as well as the Permanent Consultative Framework for Congolese Women (CAFCO). Some of her other expertise lay within conflict management and peaceful coexistence.

The Forum could count on her for support. It was her hope that great progress on women's rights and gender equality would be made by the end of her term.

Ms. J.A.A. Taban (South Sudan) said that she had been a parliamentarian since 2010. Over the course of her career, she had been Deputy Chairperson of the parliamentary committee on foreign affairs and Secretary General of the women's parliamentary caucus. Prior to being elected, she had worked as a humanitarian and women's rights activist. She looked forward to cooperating with the Forum.

Ms. M. Rempel Garner (Canada) said that she was an economist by training and had been a parliamentarian for 12 years. During that time, she had served as a cabinet minister as well as on six different parliamentary committees in Vice-Chair position.

It was her strong belief that greater representation of women in parliament was needed to address gender equity. As such, much of her work had been about helping to get women elected. She had been particularly involved with women from indigenous and other marginalized communities who faced extra barriers to political participation.

It had been remarkable to watch the Forum's progress on gender equality over the years. She was honoured to have the opportunity to serve on the Bureau.

Ms. S. Paunovic (Serbia) thanked delegates for their support and assured them that she would give her best to the role.

Ms. S. Hammood (Iraq) said that she had graduated with a bachelor's degree in agricultural sciences and a master's degree in agricultural management. She had first been elected to the local councils and then to the Parliament winning elections in 2014, 2018 and 2021 without quotas. Much of her work involved working with international and local organizations. She was also a member of the women's parliamentary committee.

Ms. J.M. Ramadan (Kuwait) thanked the Forum for electing her to the Bureau. She was an engineer by profession but currently worked as a parliamentarian. She had once served as a government minister.

The Bureau was encouraged to work in a comprehensive and inclusive way. Women around the world were suffering from many socioeconomic problems. It was important to include women's perspective in all fields.

Ms. V. Persaud (Guyana) said that she was a physician by profession and the current Vice-Chair of the social services committee in her Parliament. She also served on the committee of appointments and previously on the committee of privileges.

It would be a pleasure to share the experiences of Guyana with the Forum on issues related to women's participation in the labour force and gender-based violence. She hoped to shine a light on critical areas affecting other vulnerable populations such as children and persons with disabilities.

Ms. C. López Castro (Mexico) said that she had a PhD in public administration and three diplomas in leadership from Harvard University. It was currently her fourth term as a Member of the Mexican Congress. During her time there, she had been a real advocate for gender parity in parliament which Mexico had now achieved in both the upper and lower chambers. She had also been a member of the gender equality committee and was currently working on getting digital violence recognized as a crime.

Her involvement with the IPU spanned many years. She had previously been the Vice-President of the Forum of Young Parliamentarians and had received the Cremer-Passy Award the previous year for her work on youth quotas.

Ms. L. Reynolds (Australia) said that she admired the work of the Forum and was honoured to join the Bureau. Her background was in the Australian army where she had served for 25 years before becoming a Senator. During her political career, she had been on many different committees and had worked extensively with women overseas empowering them to get elected. Although currently an opposition Senator, she had previously been a cabinet minister working on many issues from defence to government services and welfare.

The Chair said that the sitting would now be suspended to allow the newly elected Bureau of Women Parliamentarians to meet in camera and decide on the nominations for the President and Vice-Presidents.

The sitting was suspended at 12:00 and resumed at 14:30.

Elections to the Bureau of Women Parliamentarians (continued): Presiding Officers of the Bureau

The Chair said that, after meeting in camera, the Bureau had decided to nominate Ms. C. López-Castro (Mexico), Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria) and Ms. A.N. Ayyoub Awadallah (Egypt) as President, First Vice-President and Second Vice-President of the Bureau respectively.

Ms. C. López-Castro (Mexico), Ms. F. Ilimi Haddouche (Algeria) and Ms. A.N. Ayyoub Awadallah (Egypt) were, by acclamation, elected as President, First Vice-President and Second Vice-President of the Bureau respectively.

The Chair wished to recognize the outgoing President of the Bureau, Ms. L. Vasylenko (Ukraine), whose presidency had been carried out in particularly sad circumstances. Ms. Vasylenko had never failed to carry out her duties showing great courage and resolve in the fight for women's protection and empowerment.

Ms. L. Vasylenko (Ukraine), outgoing President of the Bureau, said that she had stepped into her role as President of the Bureau during the turbulent times of the COVID-19 pandemic and later during the Russian aggression against her own country. Despite those difficulties, the Bureau had continued to raise the voice of women and girls across the world and fight for the cause of gender equality. She thanked the members of the Bureau, particularly her First and Second Vice-Presidents, for their ongoing confidence and support, and extended her own confidence and support to the incoming President and Vice-Presidents. The new Bureau must continue to speak up for women and girls, including the women of Ukraine.

The Chair thanked the outgoing members of the Bureau who had been tireless in their efforts to defend women's rights and wished the new members well in their new role.

Ms. C. López Castro (Mexico), President of the Bureau, said that she was honoured to have been elected as the President of the Bureau and thanked everyone who had placed their trust in her and her vision. She would work tirelessly to make a difference for women in parliament and to be a voice for those who were not represented. It was vital to close the gender pay gap, ensure equal access to quality health care, eliminate gender-based violence and improve women's political representation. It was possible to make a difference for women everywhere and create a more equitable and just world.

Ms. W. Andrade Muñoz (Ecuador), outgoing Second Vice-President of the Bureau, wished to recognize the outgoing President who had demonstrated great commitment to the Forum even in such difficult times and wished great success to the incoming President and Vice-Presidents. She had been honoured to serve on the Bureau.

The sitting rose at 14:50.

Forum of Young Parliamentarians

SITTING OF SUNDAY, 12 MARCH 2023

(Afternoon)

The sitting was called to order at 14:00 with Ms. S. Albazar (Egypt), President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians, in the Chair.

Adoption of the agenda
FYP/146/A.1 rev

The agenda was adopted.

Opening remarks

The Chair said that, since her election to the post, she had found the IPU to be a home for the causes and issues of young parliamentarians. She was pleased to note the achievements of the Forum's Board members who had been elected during the COVID-19 pandemic. Their desire to make change and serve young Parliamentarians had enabled them to overcome many challenges, and she thanked them for their work. Those achievements included the Eighth Global Conference of Young Parliamentarians, which had promoted the voices of young parliamentarians prior to the 27th Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change (COP27), and the online Empowerment Series for young parliamentarians, which held webinars every three months with experts to tackle pressing global issues.

Updates on youth participation

Ms. F. Masiko (South Africa) said that the National Assembly had passed the Electoral Amendments Bill and had adopted the Report of the Portfolio Committee on Home Affairs along with the amendments proposed by the National Council of Provinces. That bill allowed independent candidates, including young people, to stand for election at national and provincial levels and it set out the requirements for doing so. It was too early to tell whether the bill would encourage young people to become involved in politics. There should be campaigns to help young people stand as independent candidates. Currently, only 5% of parliamentarians at national level and within both houses of Parliament were under 30 years old. Thirty per cent of parliamentarians were aged between 31 and 45 years, and only four parliamentary committees were chaired by people under the age of 45. There were more male parliamentarians in every age group. It was the responsibility of political parties to nominate young people because there were no constitutional or legislative youth quotas. Any person who was qualified to vote in national elections could become a member of parliament. Following the request of the IPU, Parliament was establishing a young parliamentarians' caucus and a concept document was being circulated to political parties.

The Chair congratulated the representative of South Africa because the establishment of youth caucuses was one of the pledges of the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign.

A representative of Burkina Faso said that his country's Transitional Legislative Assembly had 71 members, 30% of whom were young people, and that there were two ministers under the age of 40 in the Government. There was a national youth policy that gave young people more responsibility. Young people were involved in, and committed to, making change. They made up 52% of the population of Burkina Faso, were also represented through the National Youth Council and were present at every level, including local level. They were involved in politics and civil society to contribute to development efforts. The Ministry of Youth and the Promotion of Youth Entrepreneurship influenced public policy on local development through youth organizations.

The updates on youth participation were paused for the intervention of the IPU President.

Mr. D. Pacheco (President of the IPU), thanking the Board and its President for their work, said that young people would decide the future, including the future of the IPU. The issues that mattered to older generations may not be as important to young people. Young parliamentarians should therefore

identify the issues that mattered to youth around the world so that the IPU could include those issues in its agenda. Their contribution would ensure the future of the IPU. The involvement of young people in politics would increase youth representation in parliaments.

The Chair, offering her personal thanks to the President, said that his genuine support for young people's causes would drive change. She thanked him for enabling young people to use the IPU to raise their voices.

The updates on youth participation resumed.

Mr. K. Ait Mik (Morocco) said that, in 2005, his Government had launched an electoral list especially for young people and women. However, after several terms, it had become clear that young people did not have the necessary experience. During the 2021 elections, Parliament had decided to approach political parties for their endorsement to work on the ground, speak to people and gain experience to be able to work as parliamentarians. A meeting at the House of Councillors had been organized with young people from regional councils, parliamentary bodies and various associations, during which participants expressed the need to be involved in politics and to have confidence in the political processes of their country. It was therefore important for young people to trust their politicians and to believe that they could bring about change.

The Chair recalled a conversation she had had with Mr. M. Chungong, the IPU Secretary General, in which he had said that it was more important for young parliamentarians to participate than to just be represented and, in order to participate, young people had to be empowered.

Mr. E. Aglae (Seychelles) said that the Media, Youth, Sports and Culture Committee had been launched in the National Assembly. Two weeks earlier, the National Youth Assembly had been elected and it was the first time that youth within secondary, post-secondary and private schools could elect their own representatives. The Parliament of the Seychelles was focusing on empowering young people, ensuring that young people understood economics and how to manage their own finances from an early age, and was working on access to contraception and the age of consent, particularly for young girls. In that regard, amendments had been made so that young people could influence their own health agenda. In May 2023, the Media, Youth, Sports and Culture Committee would host a roadshow across different levels and regions of the Seychelles to encourage young people to review the youth policy, which needed to be amended. The roadshow was expected to last for six months, after which a report would be submitted to the Ministry of Youth, Sports and Family and the law would be amended if necessary.

The Chair appreciated the work that had been carried out, particularly with regard to women's and girls' health.

Mr. W. Soto Palacios (Peru) said that democracy and his Government were under constant attack. The political party to which he belonged had carried out activities that had allowed parliamentarians to interact with others and learn about different points of view in a globalized world. Parliaments around the world should have youth quotas to enable young people to enter politics and act on their desire and enthusiasm to serve. During the 10 months that he had worked as a legislator, he had overseen 43 legislative initiatives resulting in 10 laws that were helping Peruvians. In particular, he had promoted the water law.

Mr. V. Tsvangiri (Zimbabwe) said that Zimbabwean forests were under pressure because of the demand for agricultural land and fuel in urban and rural areas. In 2021, the Forestry Act had been amended to acknowledge that climate change affected people differently, with young people and women most at risk. The amendment protected state forests, private forests, forest produce and timber resources and made the afforestation of private land and the prevention of fires compulsory. There were also community-based rules to manage forests, which required anyone wishing to cut wood to obtain permission from traditional leaders. Each community identified the boundaries of its community forests and wetlands and only branches and dead wood could be collected for fuel. Young people, especially in schools, had been particularly active with regard to National Tree Planting Day, which took place on the first Saturday of December. It coincided with the rainy season when saplings could take root most successfully. It motivated young people to plant and conserve trees to ensure sustainability and manage forest resources. Young people were not only the leaders of tomorrow but the leaders of today.

Ms. N.O. Acora (Uganda) said that there were approximately 160 young people working in politics in Uganda and the National Youth Council met every year to discuss issues pertaining to young parliamentarians and Ugandans. The Ugandan Government had introduced the Youth Livelihood Programme, which empowered young people and created equal access to jobs, as well as the Emyooga project and the Parish Development Model. Those initiatives particularly focused on young people, who represented 75% of the population, and access to leadership positions in districts, sub-counties, parishes and villages to ensure youth representation across all 146 Ugandan districts. There was also the Minister of State for Youth and Children Affairs who was in charge of youth issues.

The COVID-19 and Ebola pandemics had posed challenges in Uganda, and the Government was working to raise awareness and change mindsets. Even the most disadvantaged would not be left behind and the Government was working to help young people. She commended President Yoweri Kaguta Museveni for the number of young men and women appointed as State and cabinet ministers. Young parliamentarians should do a benchmarking tour of Uganda.

Ms. H.V. Gavit (India) said that the population of India was one of the youngest in the world, with 27.5% aged between 15 and 29 years. The Government had made efforts to provide education, skills, medical facilities and sports infrastructure to young people to empower them to contribute to the Indian economy and nation-building process. In that regard, 99.6 million children aged between 12 and 18 years had received their first COVID-19 vaccination and 7.9 million had received their second by July 2022.

The Government was aligning its national youth policy with the Sustainable Development Goals (SDGs) to unlock young people's potential. Action would be taken in five areas: youth development; education, jobs and entrepreneurship; young leadership and development; health, fitness and sports; and social inclusion. There had been an increase in youth-led initiatives and campaigns on climate change, gender equality and education reform.

There were national youth parliaments in India that strengthened democracy, instilled a healthy sense of discipline, ensured tolerance of the views of others, taught young people about parliamentary procedures, promoted leadership qualities, helped young people to realize their full potential and contributed to nation building. The Department of Youth Affairs organized National Youth Parliament Festivals, which promoted national integration, a spirit of communal harmony, brotherhood and courage, and a sense of adventure among young people. During the festival, young people could demonstrate their cultural talents and take part in activities, which reflected the spirit of friendship, peace and development. India was commemorating 75 years of independence and focusing on youth would remain a key component to achieving national progress.

Mr. D.L. Keorapetse (Botswana) said that Botswana had 65 members of parliament, five of whom were under the age of 45. Only one of those five members of parliament was female. All political parties had youth leagues, the presidents of which sat on the executive or central committees of the political parties. However, youth remained underrepresented in key decision-making bodies because of the first-past-the-post voting system and a lack of funding for political parties.

The Court of Appeal had passed a judgment decriminalizing same-sex relationships but youth still faced issues with regard to unemployment and underemployment, lack of access to economic and business opportunities, and sexual and reproductive health. Abortion remained illegal except when there was a danger to life.

Ms. A. Larouche (Canada) said that Canadian engagement and the political engagement of young people contributed to their positive development. Recent studies had shown that many young people considered it important to be active members of society and they already participated in many ways. Although electoral participation among young people was low compared to previous generations, 67% of young people had carried out research on political topics, 48% had signed an online petition and 37% had bought a product for ethical reasons. They participated in sporting, recreational, cultural, school and community group activities. It was concerning that many were part of a generation caught between their parents and children and that one in five young Canadians carried out invisible labour, so it was important to consider how that labour could be recognized. The issue of funding would need to be explored further. Many political parties had youth councils, which could help raise awareness of issues that young people faced. Equal Voice, an organization that helped women launch political careers, had launched the *Daughters of the Vote* initiative. It held events in December to mark the International Day for the Elimination of Violence against Women and in March to mark International Women's Day. She had benefited from this organization by receiving mentoring to launch her political career.

Mr. W. Cervini (Uruguay) said that legislators and members of the executive, including the president and vice president, had been promoting IPU's *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign to incentivize youth participation in politics, which had received multi-party support. That was important because it would help to generate interest in politics among young people, and it would prompt political parties to welcome young people and increase their representation. The large proportion of young people in the world was not reflected in parliaments. Work on the campaign would continue, which was essential because many legislators had also joined the campaign. From 11 to 14 October 2023, Uruguay would host the Second World Summit of the Committees of the Future, during which it would host activities for young people to promote the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign.

Mr. A. Abderamane Koko (Chad) said that, in the Transitional National Council, a mechanism had been introduced to ensure the direct representation of young people through a quota of almost 10%. Young people were present in other bodies, raising the level of representation to almost 30%, and the President of Chad was aware of issues affecting young people because he was under 40 years old. A delegation of young parliamentarians had been formed, which was in charge of handling parliamentary diplomacy and informing the Transitional National Council about youth issues. It was important to raise awareness of legislative procedures among youth leaders in parties and organizations. The challenge was to follow the example of Chad by introducing youth bodies in all political parties and a national youth council to enable exchanges in the political field and in organizations. Generational barriers had to be broken down and mutual acceptance was necessary to transition to new parliaments, ensure that legislation did not discriminate against young people and implement the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign.

Ms. P.A. Komarudin (Indonesia) said that the Indonesian House of Representatives had been working continuously to bolster youth participation. The Indonesian youth caucus had been formed three years earlier and it connected 72 members of parliament aged between 21 and 40 from 8 political parties and 11 house commissions. It fully supported efforts to increase youth engagement and, since its inception, it had fostered the aspirations of young people by holding hearings, discussions and public events alongside youth organizations to train young people on policy making. The 2024 presidential and legislative elections would be an opportunity to increase youth participation in decision making. Young people represented more than half of all voters in Indonesia and political parties had started to target them by leveraging social media, creating associations with young public figures and carrying out actions on relevant issues. However, it was unfortunate that they did not create opportunities for young people to enter politics. There was a lack of policy support and there was no youth quota to increase youth representation in politics and public offices, despite the introduction of a quota for women 15 years earlier. At the Y20 summit, she had introduced the statutory youth quota in public offices, which had been adopted as part of the Y20 communiqué, and in Indonesia efforts had continued to introduce a national youth quota.

Contribution to the work of the 146th Assembly

The Chair invited the Forum to consider the theme of the General Debate, *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance,* and the draft resolutions under consideration: *Cyberattacks and cybercrimes: The new risks to global security* and *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*. Before opening the floor, she acknowledged the work of Mr. U. Lechte (Germany), the Rapporteur for the draft resolution on cyberattacks and cybercrimes who was absent, and invited the Rapporteur for the draft resolution on achieving negative carbon emissions balances of forests to provide an overview of his report.

Mr. M.A. Rakotomalala (Madagascar), Rapporteur for the draft resolution on achieving negative carbon emission balances of forests, said that the effects of climate change were worsening and it was the youth of today and tomorrow that would bear the consequences. They were taking action to tackle climate change, the main cause of which was deforestation in certain parts of the world. Although some forests acted as carbon sinks, others produced CO_2. Net CO_2 flow depended on natural factors. Human activities, such as deforestation and forest degradation, released CO_2. However, humans could increase carbon storage in the tropics through forest protection and expansion. The CO_2 released through human activities could contribute to the fertilization effect. The resolution should help parliaments to focus on reducing the emissions caused by deforestation and forest degradation. A legal framework should outline general measures to tackle the causes of

deforestation. It should set out the action to be taken against specific actors, the mechanisms to be implemented and the activities to be carried out. It should reflect the aim to reduce carbon emissions within a specific timeframe through specific programmes.

Parliaments should identify the national, regional and local bodies to set up in order to coordinate action. National and regional platforms could facilitate consultations with, and strategic orientation from, stakeholder representatives from the local community, private sector, and technical and financial partners. Such consultations would help capitalize on the available resources through an inclusive and participatory process.

Parliaments should ensure that there were effective laboratories to monitor forests as well as reductions in carbon levels in all countries. A secure information technology programme should also be launched to monitor carbon reduction initiatives, and safeguard information relating to the management, monitoring and development of activities.

Parliaments should promote educating young people about the environment, wildfires and human activities that harmed the environment. Water was becoming scarcer, which was causing a food production crisis, and young people should be aware of the role that forests played in absorbing water. The financing associated with the implementation of the resolution should be inclusive.

Ms. A.A. Rodríguez Montero (Plurinational State of Bolivia) said that Bolivia was experiencing one of the worst periods in its democracy. The same political party had been in power for over 15 years and there were no spaces to change the status quo for young people. That party had started to promote a totalitarian regime and those who opposed it, particularly young people and those with different political views, faced imprisonment. There were approximately 200 political prisoners in Bolivia and efforts were underway to remove those with opposition views from public roles. Efforts to ideologize public activity at the international and national levels were concerning. Bolivians had become polarized and strikes were taking place across the country. Young people were afraid of what could happen and had been warning that there were violent groups working for the Government, which curtailed the right to freedom of expression and the right to protest. Various groups, such as indigenous people, young people and women, were demanding substantial democratic reform and were concerned about corruption, particularly within the upper levels of Bolivian society.

Mr. M. Khumalo (Eswatini) said that the foreign policy of his country was to foster good relations with everyone. The culture of Eswatini promoted youth participation, peaceful coexistence and tolerance. Issues were addressed from a social and economic perspective, and political inclusion was maximized. Education was the cornerstone of social coexistence and efforts had been made to introduce free primary and secondary education for all, regardless of religion, culture or gender, and to provide scholarships for university students. Economic divisions could cause conflicts and the Government of Eswatini had tried to expand regional development funds and introduce programmes within and outside of schools. The chiefdom structure was inclusive and predominately consisted of young people. The COVID-19 pandemic, cyclones and slow economic growth had been the greatest sources of instability and national problems.

Mr. T. Ganzorig (Mongolia) said that national policies were key to Mongolian success. The law on youth development, a national long-term strategy to resolve issues such as youth unemployment, development, health and empowerment, had been enacted in 2017. In terms of youth empowerment, the law had ensured that young people under the age of 35 represented 10% of those working in Parliament and Government. The law had also increased the political participation of young people from 10% to 40%. The relevant bodies, including political parties and the Government, should allocate sufficient resources to ensure effective implementation, accountability and commitment. At the regional and sub-national levels, action had to be taken with regard to the collective duty to achieve goals, uphold policy commitments to make changes, and push nations and political institutions to say yes to youth.

Mr. M. Al Mheri (United Arab Emirates) said that the world continued to witness attacks on places of worship, the spread of online hate speech and violence against minorities. Work was underway to introduce laws to prohibit any type of discrimination. Parliaments should discuss the mechanisms and legislation needed to prevent hate speech and played a crucial role in promulgating legislation, ensuring its implementation and promoting peaceful coexistence and tolerance. In that regard, the United Arab Emirates had created the Ministry of Tolerance and Coexistence and the national tolerance programme. The opening of the Abrahamic Family House, an interreligious centre, highlighted the importance of coexistence, regardless of religion or nationality. In terms of regional cooperation, an agreement had been signed with Israel to promote peace, security and stability in the Middle East.

Mr. M. Bouva (Suriname) said that he endorsed the work of the President and the Board of the Forum of Young Parliamentarians. Young parliamentarians and leaders needed to promote peace and tolerance within the Forum of Young Parliamentarians and on national and parliamentary agendas. Young people should be involved in handling issues that concerned them and efforts had been made in Suriname to promote youth participation. In that regard, young people's use of social media could be a double-edged sword and it was important to explore ways to engage young people further.

Parliamentarians should ensure that the youth agenda remained a priority as governments focused on the economy, climate change, disasters, wars and terror attacks. Legislation and policies that went beyond ensuring youth participation and had a tangible effect on young people should be introduced. Youth employment should increase so that young people could count on a safe, healthy and bright future.

The Chair said that it was the role of parliamentarians to ensure that young people enjoyed the peaceful future that they deserved.

Mr. K.U. Ritter Ocampo (Mexico) said that addressing issues as young legislators in an international assembly was an opportunity to carry out parliamentary work collaboratively. Those types of spaces facilitated international collaboration and the sharing of knowledge on global issues, such as climate change, and the implementation of internal policies to overcome local challenges. Mexico remained committed to improving lives and making the Assembly as fruitful as possible.

Ms. T. Jutton (Mauritius) said that young people spent considerable time on social media, which was concerning because it was the home of disinformation, misinformation, fake news, hate speech and online abuse. Those issues could lead to societal problems and statistics showed that one young person contemplated suicide every 30 seconds. Young parliamentarians, particularly women, were often victims of attacks, harassment, crime and violence in the cyber sphere and it was important to consider whether those attacks were limiting their freedom of expression. Young people who witnessed those attacks, particularly in countries where there was a lack of support, could be discouraged from entering politics. The IPU should promote the adoption of laws to prevent harassment and violence against women parliamentarians, as was the case in Bolivia, Mexico and Tunisia. International organizations, including the European Union, the IPU, the United Nations and the United Nations Population Fund (UNFPA), should collectively increase pressure in that regard because social media platform owners did not take responsibility and some countries did not even have Facebook moderators, which presented a national threat.

Ms. S. Rafiei (Islamic Republic of Iran) said that the carbon imbalance presented one of the biggest challenges to mankind and it affected lives, harmed health and caused deaths. Human interventions as well as expansionist and capitalist mentalities had distorted the balance of nature, destroyed the environment and natural resources, polluted rivers and oceans, and decreased biodiversity. The push towards consumption was leading to further destruction, higher levels of pollution and the production of more carbons. The internet encouraged young people to waste natural resources.

Ms. H.V. Gavit (India) said that the internet was one of the most important mediums for citizens, civil society, businesses and governments to communicate and disseminate information. The COVID-19 pandemic had accelerated the digitalization of activities. India had the largest adolescent population in the world and over 850 million internet users, most of whom belonged to younger generations.

Cyberspace had presented opportunities but also security challenges to young users and it was important that they understood how to protect themselves from cybercrime. In that regard, the Ministry of Electronics and Information Technology had launched the Information Security Education and Awareness Project to increase awareness of cyber hygiene and the Ministry of Home Affairs had released a handbook on cyber safety for adolescents. The Central Board of Secondary Education and the CyberPeace Foundation had also developed a cyber safety manual for secondary school students.

Young people could also strengthen cybersecurity systems and the All India Council for Technical Education, the Ministry of Education and the CyberPeace Foundation had launched the eSaksham project to address the shortage of cybersecurity professionals and to help young people create a cybersecurity ecosystem. The Ministry of Electronics and Information Technology had launched the Cyber Surakshit Bharat to strengthen that ecosystem in India. The Government had also

created the Indian Cybercrime Coordination Centre in the Ministry of Home Affairs and had launched a national cybercrime reporting portal with a toll-free number to help report cybercrime. Police stations, financial institutions and telecom companies were part of a platform that responded swiftly to cybercrime and shared information.

The Government allocated resources to support youth development and, by raising awareness of cybersecurity among younger generations, it would prevent future cybercrime.

Ms. P.A. Komarudin (Indonesia) said that the theme of the general debate was timely because cases of discrimination and intolerance were increasing. In 2020, an Indonesian non-governmental organization had recorded some 180 violations of the right to freedom of religion, such as the destruction of places of worship. However, in 2022, the same organization had found that there was greater freedom of religion due to a policy of religious moderation that had been promoted by local and central governments. Work to promote freedom of religion should continue.

Young people were key to promoting tolerance worldwide. They led innovation that built and sustained peace. In Indonesian schools, surveys suggested that 70% of students supported the introduction of places of worship for minority religions, 80% were interested in learning about different religions and 99% supported the promotion of diversity. The education system should ensure that schools and teachers promoted tolerance, empathy, unity, diversity and dialogues between people of different races, ethnic groups, genders and religions. Parliamentarians should ensure that intolerance, discrimination, violence and injustice did not continue into the future through young people. There should be institutional support to nurture a peaceful, inclusive and tolerant society and youth leadership should be facilitated to ensure that young people participated in decision-making processes and negotiations.

Ms. F. Masiko (South Africa) said that despite the peaceful and negotiated transition from apartheid to democracy and the repealing of apartheid laws and acts, racism, racial discrimination and prejudice persisted. In 2018, the Prevention and Combating of Hate Crimes and Hate Speech Bill had been tabled and remained under consideration. The bill made hate crime and hate speech a crime, allowed for the prosecution of those who committed those offences, and set out sentences. In line with the Durban Declaration and Programme of Action, the Government had adopted a national action plan to combat racism, racial discrimination, xenophobia and related intolerance. It committed all sectors of society to promoting and protecting human rights, and to raising awareness of equality and anti-racism and anti-discrimination issues. Young parliamentarians must remain committed to upholding the human rights of all, particularly women because they were more vulnerable to inequality, discrimination and violence. Young parliamentarians should urge their countries to accede to or ratify the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination if they had not already done so. Those parliamentarians should also ensure that their governments had implementation plans and follow-up mechanisms for the Durban Declaration and Plan of Action and all other relevant human rights commitments.

Ms. H. Fogstad (Executive Director, Partnership for Maternal Newborn and Child Health (PMNCH)) said that although 52% of the world's population was under the age of 30, only 2.6% of parliamentarians belonged to that age group. It was imperative that young people and adolescents were empowered and that cyberbullying did not hamper engagement. The PMNCH had launched a campaign demonstrating that data and intersectoral interventions could empower young people.

A short video was shown promoting the 1.8 billion young people for change campaign in the context of the Global Forum for Adolescents.

Ms. P. Aguirre (Ecuador) said that she supported youth in parliaments and in all positions of power in cities, regions and governments. The 10-year anniversary of the Forum of Young Parliamentarians was an opportunity for young people to reflect on how they could change society. They could contribute to the 146th Assembly by promoting peaceful coexistence and inclusive societies.

The Ecuadorian Constitution protected the rights of nature and other parliaments should follow suit. Her generation would witness the devastation of climate change and it was the responsibility of those present at the146th IPU Assembly to mitigate that damage. Developing countries had greater natural resources but higher levels of poverty and Latin American countries in particular needed help to protect the Amazon rainforest. She questioned how there could be courts to protect investments and collect financial debts, but none to collect environmental debts.

Inequality led to violence, hunger, malnutrition and poverty. According to the World Economic Forum, eight people had the same amount of wealth as the poorest 3.6 billion people and 7.6 trillion US dollars were hidden in tax havens. Measures were needed to eradicate those tax havens, combat poverty and ensure free access to healthcare and education at all levels of society.

Elections to the Board of the Forum of Young Parliamentarians

The Chair recalled that the term of office of the current members of the Board would expire at the end of the current Assembly and that new members, consisting of one woman and one man from each geopolitical group, were therefore to be elected to serve for a two-year term. She drew attention to the presentation of the work that the current Board had carried out over the previous two years and thanked the outgoing Board and Secretariat for their work and support.

Ms. Z. Hilal (Secretary of the Forum of Young Parliamentarians) said that the candidates nominated by their respective geopolitical groups for election as members of the Board were, for the African Group, Ms. E.T. Muteka (Namibia) and Mr. M.A. Bouchouit (Algeria); for the Arab Group, Ms. S. Falaknaz (United Arab Emirates) and Mr. K. Ait Mik (Morocco); for the Asia-Pacific Group, Ms. D.R. Esti (Indonesia) and Mr. F.K.L. Fakafanua (Tonga); for the Eurasia Group, there was only a nomination for Ms. H. Hakobyan (Armenia), and the remaining position would stay vacant; for the Latin America and the Caribbean Group, Ms. P. Aguirre (Ecuador) and Mr. W. Soto Palacios (Peru); and for the Twelve Plus Group, Ms. O. Rudenko (Ukraine) and Mr. D. Carden (United Kingdom).

The Chair took it that the Forum wished to elect those candidates to serve as members of the Board for the period 2023-2025 and invited candidates to introduce themselves briefly, including their main areas of interest.

It was so decided.

Mr. M.A. Bouchouit (Morocco) highlighted that the election of the outgoing Board had taken place during the COVID-19 pandemic but that its work demonstrated that young people could make achievements in difficult circumstances.

Ms. H. Hakobyan (Armenia) said that 72% of deputies in the National Assembly of Armenia were young people.

Ms. P. Aguirre (Ecuador) said that the Amazon rainforest should be protected and that she defended the rights of nature. The right to justice, equality, and free, universal and high-quality education and healthcare should be upheld. Nobody should die without access to medical care. Young people had the right to participate in politics and to live with dignity in Latin America. She looked forward to defending their rights and making achievements in that regard.

Mr. D. Carden (United Kingdom) said that he was passionate about making a difference. Parliamentarians had a responsibility to use their voices for those who did not have a voice in other countries.

Ms. O. Rudenko (Ukraine) said that she was embarking on her second term on the Board and she hoped to be a link between the work of the outgoing and incoming Boards. The average age within the Ukrainian Parliament was under 41 years, which was one of the youngest in the world.

The Board met in camera, where Mr. D. Carden was elected President.

Presentation of the new President of the Board of Young Parliamentarians

The meeting resumed and Mr. D. Carden took the Chair.

The Chair said that he was grateful to have been elected President of the Board and that he looked forward to carrying out his duties. He supported human rights, the rights of minorities and lesbian, gay, bisexual transgender (LGBT) people, and the fight against racism. He hoped that all members of the Forum would protect and maintain the reputation of the IPU and put the issues that mattered to young people on national political agendas. Those issues included the environment, climate change, the cost of living and conflict. He would offer support and listen to guidance.

Preparations for the 147th Assembly (October 2023)

The Chair, based on the proposal made by the Board of the Forum**,** proposed the nomination of Ms. O. Rudenko (Ukraine) to be Rapporteur for the youth overview report on the resolution to be discussed by the Standing Committee on Democracy and Human Rights at the upcoming IPU Assembly. The nomination was confirmed by the Forum.

Any other business

Ms. Z. Hilal (Secretary of the Forum of Young Parliamentarians) said that the ninth edition of the IPU Global Conference of Young Parliamentarians would take place in Hanoi, Viet Nam from 15 to 17 September 2023. Other coming activities included support for parliaments in implementing the *I Say Yes to Youth in Parliament!* campaign and their continued implementation of the empowerment series for young parliamentarians.

The sitting rose at 17:15.

Panel discussion:
Parliamentary action on biodiversity: Translating global commitments into national action

MONDAY, 13 MARCH 2023

(Morning)

The event was called to order at 09:30 by Ms. A. Blagojevic, IPU Programme Manager for International Development, who moderated the panel discussion.

The Moderator said that, over the years, the IPU had been carrying out work on climate change more generally. Environmental degradation was exacerbating the biodiversity crisis, which would worsen if urgent action was not taken.

The *Parliaments for the Planet* campaign, which the IPU was launching at the 146th IPU Assembly, aimed to mobilize parliamentary action and was based on the simple concept that climate action began at home and that parliaments and parliamentarians should lead by example. The first part of the campaign, *My Parliament*, encouraged parliaments to become greener. The second part, *My Planet*, helped parliaments to step up action through legislation, budgets and scrutiny of government measures to implement the Paris Agreement.

A promotional video for the Parliaments for the Planet *campaign was shown.*

Mr. B. Pisupati (Head of the Biodiversity, Land and Governance Programme at the United Nations Environment Programme (UNEP)), panellist, speaking via video link and accompanying his remarks with a digital slide presentation, said that it was rare for people working in the environmental field to have the opportunity to speak to parliamentarians, who shaped public policy and decision-making processes nationally and globally. The greatest challenges were connecting with people, explaining climate change, biodiversity and pollution challenges, and social proofing. Parliamentarians were experts in that regard and he was pleased to have joined the discussion, particularly because it was the first discussion about biodiversity to be held at an IPU Assembly.

In October 2021, the first part of the Fifteenth meeting of the Conference of the Parties to the Convention on Biological Diversity (COP15) had taken place in Kunming, China. In December 2022, the second part had been held in Montreal, Canada, where the Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework (GBF) had been agreed. The GBF was in line with the sustainable development agenda. It set actions, priorities and commitments to protect life on earth until 2030 and beyond. The overarching theme of COP15 had been *Ecological Civilization: Building a Shared Future for All Life on Earth* and it was important to note that "life" included microscopic organisms, earthworms and bees, which were essential to human life and livelihoods.

There were five key outcomes of COP15. First, the GBF, which had been agreed after four years of negotiations and which ensured the protection, sustainable use and equitable sharing of the benefits of biodiversity. Second, the 23 global biodiversity targets, which were part of the GBF. Third, the implementation plan, which included financing options. Fourth, the long-term capacity development plan that recognized the differences in the ways that countries could respond to challenges nationally and locally. Fifth, the gender action plan. The third and fourth outcomes were particularly important because they focused on national implementation. The core of the GBF was to live in harmony with nature by protecting ecosystems, species and diversity at the genetic level, tackle consumption, recognize the contributions of nature, and identify ways to implement the GBF and share the benefits of biodiversity.

There were four goals within the GBF. Goal A involved sustainably protecting biodiversity on land and in oceans, which was in line with Sustainable Development Goals (SDGs) 14 and 15. It involved increasing natural ecosystems, reducing the risk of extinction and biodiversity loss, and maintaining genetic diversity to reduce threats to global food security. Goal B focused on nature's contributions to people and how people responded, valued, maintained and enhanced that diversity. Biodiversity was free and so ubiquitous that we took it for granted, yet we were dependent on it. Goal C was to share the benefits of nature and to use the ancient traditional knowledge of women, local communities and indigenous peoples to secure, preserve and maintain biodiversity. Goal D was to look at the means available for countries, stakeholders, governments and the general public to implement the GBF.

Of the 23 global biodiversity targets, 8 focused on reducing threats to biodiversity by safeguarding ecosystems, ensuring sustainable biodiversity management, dealing with the wildlife trade, reducing pollution and dealing with climate change. Five focused on valuing, recognizing, preserving and protecting biodiversity. The remaining 10 focused on implementing and mainstreaming the GBF, including by reducing subsidies that harmed the environment, increasing financial flows, dealing with traditional knowledge and ensuring effective stakeholder participation.

The GBF also introduced some enabling conditions, which included having an integrated governance framework that enabled whole-of-government and whole-of-society approaches. Parliamentarians were the most important stakeholders and supporters of both of those approaches because they were connected to local communities and governmental decision-making. A holistic approach to the environment must be applied because it was impossible to achieve climate change goals without protecting biodiversity, sharing its benefits, preventing land degradation and controlling pollution. The GBF also referred to gender equality, human rights-based approaches and conditions that would ensure accountability, transparent decision-making and implementation, and progress monitoring and reporting.

Additional elements to the outcomes of COP15 included: the enhanced multidimensional approach to planning, monitoring, reporting and reviewing; a plan of action on subnational governments, cities and local authorities for biodiversity; and a strategy for resource mobilization. The outcomes indicated that, on average, there needed to be a US$ 500 billion reduction in incentives that harmed biodiversity and an annual increase of US$ 200 billion to protect biodiversity. In comparison, average global ice cream consumption for 2022 was worth US$ 73.6 billion and, five years earlier, the United States of America had been spending US$ 193 billion to deal with obesity. Although unconnected, those figures illustrated that raising US$ 200 billion to protect life on Earth was realistic with political support. The GBF also supported nationally determined priorities through national biodiversity strategies and action plans, and it had a communications strategy to support those actions.

A quarter of members of parliament were women and a third were young people. Those groups would play a significant role in protecting the future of the planet. In particular, young people had increasing influence. Consistent parliamentary engagement with those demographics would be extremely valuable. Parliamentarians should help to integrate climate change and biodiversity action locally, nationally and globally. They should also promote the whole-of-society and whole-of-government approaches to support those activities and suggest innovations for financing actions. Raising US$ 200 billion was a global and incremental requirement that countries would have to meet.

The Moderator, thanking Mr. B. Pisupati for his presentation, said that the previous day, during the drafting session of a resolution on parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests, two amendments had been adopted that referred to the GBF.

Mr. Wang Yi, (Member of the Environmental Protection and Resources Conservation Committee of the National People's Congress of China), guest speaker, said in a pre-recorded video message that biodiversity was an important element of human survival and development. The World Economic Forum had reported that over half of global gross domestic product, equivalent to US$ 44 trillion, was dependent on nature and its services. Over three billion people relied on oceans and biodiversity for their livelihoods, while over 1.6 billion relied on forests. Some 70% of people living in poverty depended on agriculture, fishery and forestry. Those figures demonstrated that humankind and nature shared a common future. Biodiversity loss threatened human well-being, access to food, health care and energy, and safety. It had also affected the achievement of the SDGs.

China had endeavoured to make COP15 a success. It had hosted the Leaders' Summit in Kunming and had promoted the adoption of the Kunming Declaration, which guided consultations on the GBF. President Xi Jinping had announced that the Chinese Government would provide 1.5 billion yuan to set up the Kunming Biodiversity Fund and had established the first group of five national parks that would create the world's largest national park system in China. Efforts should be made to reach a consensus and, at COP15, China had coordinated with other parties and facilitated the adoption of the GBF. It would help other parties to implement the GBF while remaining impartial, neutral, pragmatic, cooperative and open, in order to play a bigger role in building a fairer and more responsible global biodiversity governance system in which each member contributed.

As one of the parties to the Convention on Biological Diversity, China would incorporate biodiversity conservation into the mid- and long-term plans of all regions. It would update its National Biodiversity Conservation Strategy and Action Plan (2011–2030) to include conservation projects that would translate the GBF into real action. It had introduced measures to promote ecological restoration

and biodiversity conservation, which were already proving effective: a herd of wild elephants had been spotted in Yunnan Province and it was once again possible to see tens of thousands of Tibetan antelope galloping across the Qinghai-Tibet plateau.

Over the past decade, the National People's Congress had promoted and revised over 20 laws and regulations on forestry, grasslands, wetlands and the protection of wild animals and it stood ready to strengthen cooperation with other parliaments. That legislation provided legal safeguards for biodiversity conservation and the sustainable use of bioresources. In particular, the Yangtze River Protection Law ensured strict and effective implementation of ecological conservation and environmental protection laws. We should live according to the philosophy of ecological civilization, shoulder our responsibility for future generations and cooperate to build a community for all life.

Mr. P. Julian (Canada), panellist, said that he represented a particularly multicultural area of Greater Vancouver that was in the traditional territory of the Qayqayt First Nation and the Coastal Salish peoples. Biodiversity issues, which were particularly important to indigenous peoples, affected everyone everywhere. According to *Making Peace With Nature: A scientific blueprint to tackle the climate, biodiversity and pollution emergencies*, one million of the world's estimated eight million species of plants and animals were threatened with extinction and many of the ecosystem services essential to human well-being were deteriorating. The *Living Planet Report 2022* indicated that, between 1970 and 2018, there had been an average 69% decline in the relative abundance of monitored wildlife populations globally and, in British Columbia, starfish and Arbutus trees were under threat. That biodiversity loss, alongside climate change and air pollution, formed the triple planetary crisis.

Parliamentarians were crucial to addressing that crisis and creating a more sustainable future. Montreal had hosted the second part of COP15, during which the GBF and its four targets had been adopted. Immediate action should be taken. The GBF included 23 targets, the third of which was to designate 30% of the planet's land and oceans as protected areas by 2030. That commitment was particularly important and parliamentarians should hold governments to account.

It was estimated that Canada had 80,000 species of animals, plants and insects, 300 of which could not be found elsewhere. However, some 1,200 were considered at risk and that figure was set to increase. There was no overarching statute to protect biodiversity but, over the years, the Parliament had enacted statutes to maintain and enhance biodiversity, such as the Species at Risk Act, the Canada Wildlife Act and the Fisheries Act. Responsibility had to be taken for the environment and natural resources at the province and territory levels. The federal parliament and government should work with those levels to protect biodiversity.

The Moderator invited those present to share their experiences, ask questions and discuss how parliaments could support activities and actions on biodiversity to support the implementation of the GBF.

A representative of India said that his country was among 17 recognized megadiverse countries. It had four biodiversity hotspots and it provided habitats to 7.8% of recorded species. Vital steps had been taken to protect that biodiversity and its resources, such as establishing protected areas, national parks, wildlife sanctuaries, and conservation and community reserves. Floral and faunal threat assessments had been carried out, as well as forest coverage assessments and programmes for specific species, such as Project Tiger. In terms of average annual net gain in forest area between 2010 and 2020, India ranked third globally owing to its committed actions, involvement with local communities, and interventions such as the National Mission for a Green India. Efforts were equally concentrated on ecological restoration and development, particularly in degraded and fragile areas. Mangroves and marine habitats were protected holistically and there were 75 Ramsar wetland sites in India, the highest number in South Asia. The Government was tackling plastic pollution and had banned single use plastic items, had extended producer responsibility, had introduced a portal for plastic packaging and had launched the National Dashboard on Elimination of Single Use Plastic and Plastic Waste Management. In 2022, the Parliament had passed the Biological Diversity Bill to preserve biological diversity, ensure that biodiversity was used sustainably, and share the benefits arising from the use of biological resources equitably. The Forest Rights Act had been significant because it had created a balance between the rights of indigenous communities and conservation. In 2022, the Parliament had passed the Wildlife Protection Amendment Act to protect more species by law and implement the Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora. The tiger population had doubled by 2018, which was four years ahead of target, and cheetahs had been reintroduced into the wild as part of the first intercontinental large wild carnivore

translocation project. The population of Asiatic lions was also increasing. India was committed to implementing the GBF. National biodiversity actions should take into consideration national circumstances, priorities and capabilities. The principles of equity, respect for capabilities and common but differentiated responsibilities must apply to biodiversity. Conservation and restoration required a holistic and integrated approach that considered climate change and sustainable growth. In that regard, the Prime Minister of India had launched the *Lifestyle for the Environment* initiative to encourage sustainable consumption choices. India had assumed the presidency of the G20, the theme of which would be *One Earth, One Family, One Future*.

Parliamentarians needed to share best practices in biodiversity conservation and hold governments to account by asking questions, calling for discussions and scrutinizing budgets. It was important to raise awareness of the importance of biodiversity and its impact on lives and livelihoods. Biodiversity loss could only be tackled and halted through collective efforts and the inclusion of different stakeholders.

Mr. R. Mancienne (Seychelles) said that the eco-school programme, which had introduced environment education to the school curriculum, had been the most beneficial measure for protecting biodiversity. Young people fell in love with the environment at a very young age and championed its causes. They often moderated their parents' behaviour, for example by encouraging their parents to consider alternatives to traditional dishes that used dolphin or turtle meat.

The Seychelles had ensured that 30% of its maritime area would be protected for conservation, which had not posed any challenges and had benefited fishing. However, land use was an issue because it was difficult to build on mountainous terrain, leading to the intensive use of narrow strips of land. Lack of development on the mountains ensured they were protected and remained unchanged.

The Moderator recognized that the Seychelles had specific challenges and invited representatives of mountainous countries to provide their perspectives.

Mr. A. Ramdhany (Mauritius) said that, without biodiversity, the support system for animal and human life would collapse. Conservation was important for our future and, in that regard, educating children was imperative. Climate change was impacting the 150 kilometres of coral reef around Mauritius and, in response, a coral transplantation initiative had been launched with the help of fishers. A wetland bill was set to be presented in Parliament. Mauritius had implemented a zero plastic policy for years and it also pledged to reduce carbon emissions. He invited the Committee to give special attention to the preservation of coral reefs and wetlands for the sake of our biodiversity, children and future.

Mr. R. Nowrouzi (Islamic Republic of Iran) said that biodiversity was essential to life and could not be recovered if lost. Given the importance of biodiversity to the culture, employment and lives of Iranians, attempts had been made to help local communities contribute to biodiversity and to encourage private sector investments in ecotourism. His country was among 20 with the most biological resources and it was culturally and ethnically diverse, all of which indicated the potential for a flourishing ecotourism industry. It was important to ensure proper scientific planning and management, and to recognize the compatibility of biodiversity conservation and sustainable development.

Over the previous four decades, challenges had been overcome to establish a network of areas to protect threatened species. There were 19 national parks, 93 protected areas, 34 wildlife sanctuaries, nine biosphere reserves listed in the World Network of Biosphere Reserves of the UNESCO Man and the Biosphere programme, and 22 internationally important wetlands.

In 1996, the Islamic Consultative Assembly and the Guardian Council had enacted a law for the Islamic Republic of Iran to accede to the Convention on Biological Diversity. The Islamic Consultative Assembly had also ratified the Protocol for the Conservation of Biological Diversity to the Framework Convention for the Protection of the Marine Environment of the Caspian Sea because many livelihoods depended on that natural resource. The Research Centre of the Islamic Consultative Assembly had examined the law on the protection and sustainable exploitation of wildlife and had supported it. Efforts had been made to facilitate the entry and exit of biological samples, promote the legal basis for ecotourism, carry out a wildlife census and adopt over 80 management plans for protected areas under the supervision of the Department of Environment.

The cruel and unilateral sanctions imposed on the Islamic Republic of Iran impeded access to modern technologies and affected the environment. In developed countries, satellite trackers were used to monitor wildlife and they would be particularly helpful for monitoring Asiatic cheetahs, which

were unique to his country. Similarly, developed countries used technologies that limited destruction when exploring areas for metals, oil and gas, whereas the Islamic Republic of Iran had to develop by excavating land and building roads. There were no helicopters to extinguish fires, whereas other countries used them for that purpose and to study wildlife.

The Moderator encouraged women parliamentarians to take the floor and invited the Vice-President of the Standing Committee on Sustainable Development, Mr. W. William, to share his perspective.

Mr. W. William (Seychelles) said that the Standing Committee was currently drafting a resolution on parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests, which coincided with the theme of the discussion. He agreed that education was key to raising awareness, particularly among children. Parliamentarians should oversee the actions taken by their governments with regard to national development plans and community action groups could be set up to monitor developments. Risk reduction was key to minimizing the effects of climate change and disaster risk management agencies should have sufficient resources.

Mangroves and sea grasses would soon be totally protected in the Seychelles.

Ms. A. Larouche (Canada) said that she had worked alongside Mr. P. Julian in the Canadian Parliament, despite their different political views. Non-partisan cooperation was crucial to protecting the environment. A third of parliamentarians were young people and a quarter were women, which was insufficient given that women were the most vulnerable to the effects of climate change and biodiversity loss. The issue of sustainable forestry was pressing, particularly in Canada, and directly linked to biodiversity conservation. In her constituency, there was the additional issue of private and public forestry. Collective efforts had to be made to improve forestry because wood could be a sustainable and durable material, including in construction.

It was important for federal, provincial and territorial governments to work together but municipal governments also launched local initiatives that should not be overlooked. In her constituency, the Government of Quebec was working with the municipal government to prevent riverbank erosion, which affected water quality and biodiversity. There had been a campaign to raise awareness of that issue but it was possible that the Government would need to pass legislation to strengthen protection. There were also organizations that protected humid areas and peatlands, which were very biodiverse. The Government supported local initiatives, while recognizing that different levels of government intervened at different times. Protecting biodiversity and tackling climate change were inseparable.

Ms. P. Appiagyei (Ghana) said that Ghana had a developing economy and the majority of Ghanaians depended on biological resources and diversity for their livelihoods. It was the responsibility of her generation to protect and manage those resources to ensure that future generations could also benefit from them. It was important to build the capacities of parliamentarians so that they could explain to constituents, particularly small-scale farmers, how certain practices harmed biodiversity. That increase in awareness would also prompt parliamentarians to allocate funds to tackle climate issues.

It was important to collect data on biodiversity, which would lead to collaborations with academia, think tanks and civil society organizations. They would, in turn, increase awareness among the general public. Parliamentarians could contribute by speaking in parliament, questioning ministers, starting debates and publishing statements. In terms of concrete action, a committee could be established to create legislation. It would be subject to review and annual progress reports could be published. Financing would need to be secured.

Ms. A.D. Gomashie (Ghana) said that during her time as Deputy Minister for Tourism, Arts and Culture, she had worked with local communities, and she had witnessed how communities that practised traditional indigenous religions left natural areas pristine. By contrast, the State often led initiatives to mine gold and capitalize on farmland. It made her wonder whether the environment was being sacrificed for the sake of development, and at what point we would stop and preserve the environment for future generations. Although she wanted development for the benefit of her constituents, she was against building on wetlands and destroying the environment. She also had to consider whether she should represent unborn generations. Countries that had signed declarations should determine which parts truly supported their people. She asked the panellists for advice on balancing development and conservation.

Ms. D. Bühler-Nigsch (Liechtenstein) said that efforts were made in Liechtenstein to protect the environment, conserve biodiversity and reduce emissions. However, Liechtenstein was small, which limited their impact, and the Government had therefore decided to invest in environmental projects abroad. The country used renewable energy and environmental heating systems but traffic was an issue because 20,000 people travelled to Liechtenstein every day to work. It was important to protect forests in mountainous countries and it was imperative to educate children.

The Moderator invited the panellists to share their final reflections.

Mr. B. Pisupati (Head of the Biodiversity, Land and Governance Programme at UNEP), panellist, said that political support for the ideas that had been discussed would be important. It was expected that India would receive extra support through its G20 presidency. However, it was important to treat climate change and biodiversity issues equally because they were all interconnected.

Mr. R. Mancienne had raised an important point about environmental education. Few realized the professional and economic opportunities that biodiversity presented to young people. The International Union for Conservation of Nature had released a publication that detailed how biodiversity contributed to different educational areas. Biomimicry had become a multibillion-dollar industry and it was important that those working in conservation realized that it contributed to their well-being.

Mangroves, coral reefs, wetlands and sea grasses mitigated climate change and captured carbon. The High Ambition Coalition for Nature and People had helped to set the target in the Convention on Biological Diversity to ensure that at least 30% of areas of degraded terrestrial, inland water, and coastal and marine ecosystems were under effective restoration by 2030.

He agreed with Ms. P. Appiagyei about the need to raise awareness. Occasional discussions or presentations were not enough; instead, biodiversity conservation should be a core feature of parliamentary business. He appreciated Ms. A. Larouche's comment regarding the whole-of-government approach in Canada because support was needed from all levels to tackle biodiversity, climate change and environmental issues. It would ensure that decision-making was smooth, timely, predictable and transparent.

Addressing Ms. A.D. Gomashie's intervention, UNEP had launched the Faith for Earth Initiative because faith-based organizations provided opportunities for action and religious leaders could influence their congregations. Environmental protection and development should be considered as complementary aims rather than opposing forces. There were opportunities to grow sustainably, such as through biodiversity offsets, and we should be open to them. The issue of intergenerational equity had first been raised at the United Nations Conference on the Human Environment in 1972. We had been entrusted with natural resources and it was our duty to maintain them and bequeath them to the next generation. That principle should guide our actions.

Mr. P. Julian (Canada), panellist, said that the exchanges that had taken place were important and valuable. They were essential to improving protection for biodiversity. He noted the interventions from the representatives of Ghana and the Seychelles, which emphasized our responsibility to protect the planet for the next generation. The challenge was to ensure that one million of the world's eight million species did not remain at risk of extinction. He recalled the words of Marc Garneau, the first Canadian to go to space, and his description of how looking down on Earth had changed his perspective. The current discussion had similarly changed his own perspective on the work of the IPU and its importance in facilitating exchanges and motivating its Members to protect the environment and ensure that the next generation inherited it in good condition.

The event ended at 11:00.

Panel discussion on climate oversight action

MONDAY, 13 MARCH 2023

(Morning)

The event was called to order at 11:40 by Ms. R. Garvey, Member of the Parliament of Ireland, who moderated the panel discussion.

The Moderator said that climate change presented a global existential threat to humanity, prosperity and development, and poor and vulnerable populations were already experiencing the impacts. Proactivity was economically sensible because reparations were more costly, and many governments were investing in national and international measures to mitigate and adapt to climate change. The first part of the discussion would focus on national performance oversight and the second on expenditure oversight. She invited the panellists to take the floor.

Mr. H. Aoyagi (Japan), panellist, said that oversight of governmental climate change action had three levels: (1) policy and expenditure oversight; (2) government action oversight; and (3) oversight of the ecosystem promoting climate change action.

Regarding the first level, the Japanese Parliament, particularly the Standing Committees on the Environment and on the Economy, Trade and Industry, and the Board of Audit oversaw policy and expenditure. However, the Board of auditors did not regularly oversee climate expenditure because there were no special accounts for climate change so it scrutinized climate-related expenditure from every ministry and government agency. Regarding the second level, local government oversaw government action, and Tokyo and Saitama had introduced emissions trading systems. Regarding the third level, more work was needed. In 2015, there had been a global consensus that government efforts were not enough to tackle the issues related to the Sustainable Development Goals (SDGs), including climate change. An ecosystem or market mechanism must be created to incentivize private sector participation in tackling climate change.

Mr. H. Niyazy (Auditor General of the Maldives), panellist, said that the Auditor General's Office was an independent body. The Maldives were vulnerable to rising sea levels and climate change, and focused on resilience and mitigation projects. The Parliament had requested expenditure and performance audits, and the Auditor General's Office had produced reports for the Public Accounts Committee. A Committee on Environment and Climate Change had been established. The relationship of the Auditor General's Office with the Parliament should hopefully lead to greater oversight and accountability. The Auditor General's Office worked with the International Organization of Supreme Audit Institutions (INTOSAI) and the INTOSAI Development Initiative. It also conducted financial audits of special accounts, such as those receiving funds from the Green Climate Fund. He hoped that more performance audits would be performed.

Mr. S. Simpson (New Zealand), panellist, said that, as an island in the Pacific, his country was vulnerable to rising sea levels and climate change. In 2017, the Parliament had passed legislation committing to reach net zero emissions by 2050 and initiatives to achieve that goal were being implemented. The independently appointed Climate Change Commission oversaw initiatives, prepared five annual budgets and ensured that the 2050 goals could be achieved, while the Auditor General's Office oversaw government financial investments. The national data agency and the Ministry for the Environment gathered information, prepared reports and monitored the effectiveness of those initiatives.

Climate policy discussions often covered actions that had superficial appeal but were relatively ineffective. In 2022, the Government had published the Emissions reduction plan, which included more than 300 initiatives. Independent and credible agencies had to oversee the worthiness of those initiatives and, in some cases, initiatives that were less attractive to voters could be more effective.

The Moderator said that, in Ireland, a legally binding climate action plan had been introduced, establishing annual emission reduction targets for every government department. The Government provided funding for climate experts to help each department meet those targets. Although there were cases of greenwashing in the private sector, some companies had reduced emissions because there were financial incentives to save energy and reduce transport. She opened the floor to discussion.

Mr. R.M. Das Agrawal (India) said that scrutinizing government performance was the foundation of parliamentary democracy. In the Indian Parliament, the Public Accounts Committee oversaw the use of public funds and examined the report of the Comptroller and Auditor General of India. In December 2022, it had submitted a report entitled *Preparedness for the Implementation of Sustainable Development Goals*. The Standing Committee on Science and Technology, Environment and Forests oversaw parliamentary action and spending on climate issues, and scrutinized grant requests from the Ministry of Environment, Forest and Climate Change. It had examined issues including the status of forests, air pollution, genetically modified crops, forest fires, biodiversity, wildlife, and remedial and preventative measures. An ethics committee oversaw action relating to India's nationally determined contributions (NDCs) under the Paris Agreement. The National Adaptation Fund for Climate Change supported activities in the state and union territories vulnerable to climate change. In the Climate Change Performance Index 2023, India was among the ten best-performing countries. Despite its small contribution to climate change, India was working to combat it based on the principle of common but differentiated responsibilities. It had updated its NDCs and declared that it would achieve net zero emissions by 2070 but developed countries should provide additional funding and technology to implement climate measures.

Mr. S. Simpson (New Zealand), panellist, said that every country would follow a different trajectory to achieve climate objectives. Parliamentarians should keep open minds and be understanding, patient and accepting of the fact that jurisdictions functioned differently. It was important to remember that emissions were decreasing quickly and cost-effectively.

The Moderator said that it was easy to assign responsibility for climate change.

A representative from Chile said that if carbon emissions were not reduced, it would be impossible to keep global warming below 1.5 degrees Celsius. Sea levels were rising at their fastest rate in 3,000 years and more than one million animal and plant species were at risk of extinction.

In response, it was necessary to promote affordable, sustainable and renewable energy and the circular economy. Chile had signed the Kyoto Protocol, as well as the Paris Agreement before the passing of the resolution at the 141st IPU Assembly urging all parties to implement it. In 2020, a legal framework had been established to reduce greenhouse gas emissions by 2050. At the 27th Conference of the Parties to the United Nations Framework Convention on Climate Change (COP27) and in line with the Nusa Dua Agreement, Chile had updated its NDCs and it would ensure the protection of one million hectares of land and marine ecosystems by 2030. Oceans should be recognized as essential to dealing with climate change and Chile had a national marine protection policy. It protected the largest marine area in the region, which included 43% of its exclusive economic zone. The oversight system was being modernized. Alongside Canada, Chile would propose the creation of protected blue corridors in the Pacific Ocean to protect marine organisms and uphold national borders. The Senate was debating a law to protect glaciers and peatlands.

The National Congress had passed laws to establish the Ministry of the Environment, create the right to environmental protection and ban plastic bags across the country. Chile hoped to be a global leader in the use of green hydrogen, promoting its use in mining and cargo transport, and the National Congress was considering a bill to encourage its production. Those efforts required collaboration from the public and private sectors and civil society. In its offices, the National Congress had banned single-use plastics, used digital copies of documents and produced its own solar energy.

Ms. E.J. Jolobala (Malawi) said that the Parliament of Malawi would assume its responsibility to allocate resources to address climate change. Officials from ministries and government departments were invited to appear before parliamentary committees to explain their progress in addressing climate change. The Malawi Parliamentary Conservation Caucus had been formed and received funding from the International Conservation Caucus Foundation. The Caucus could ensure that ministries and departments were held accountable for their climate actions.

The Forestry Act and the Water Resources Act had been amended to ensure that Parliament oversaw the actions of the executive. There were no specific accounts for funds to tackle climate change and she wanted to learn how other parliaments had dealt with that issue.

Mr. H. Aoyagi (Japan), panellist, said that it was important for parliamentary committees to use independent supreme audit institutions (SAIs) to check accounts, give recommendations and provide oversight.

It was necessary for boards of audit to examine dedicated accounts and for parliaments to have relevant committees. It was also important to consider the degree to which boards of audit could intervene in parliaments. For example, the price of emission rights had been increased in Canada following oversight activities. The Office of the Auditor General of Canada reported to Parliament, which could alter the climate change expenditure policy.

The Moderator said that reporting to parliaments was good, but they had to take climate change seriously.

A representative of the Syrian Arab Republic said that his country had continental, coastal and forest climates. They all required protection, especially forests, which were an important resource covering 35,000 hectares. Half of that area had been dedicated to industry and parts had been burned during the civil war. The law on forests was set to be amended to protect and develop them.

Within the Syrian People's Assembly, the Agriculture and Water Resources Committee and the General Budget Committee carried out oversight activities. The latter determined the financial prerogatives of public entities, adopted the general budget and oversaw governmental activities, including those related to climate.

The Moderator said that the impetus to produce a legally binding climate action plan in Ireland had originated from the Citizens' Assembly for Climate, which was apolitical and consisted of a randomly selected group of people from across Ireland. Another citizens' assembly had been established for biodiversity and it was hoped that it would result in nature restoration laws. Politicians must be answerable to the people.

Mr. W. William (Seychelles) said that his Parliament had four committees that overlapped with regard to climate change: the Finance and Public Accounts Committee, which oversaw the budget; the International Affairs Committee, which oversaw agreements; the Committee on Government Assurances, which oversaw project implementation; and the recently established Food Security and Sustainable Development Committee, which was intersectoral and would examine climate change issues. Ministers and senior government officers were summoned to answer questions before the committees in publicly broadcast sessions. Resolutions had been passed to improve reforestation and forest management.

At COP27, discussions had focused on a loss and damage fund, and a transitional committee had been established to operationalize that fund by COP28, but it was not clear where the funds would be sourced. He asked the panellists whether they thought the fund was realistic, especially after the proposal to include an emergency item on a loss and damage fund in the agenda of the current Assembly had been rejected. Funding homegrown climate projects was a serious concern for small island States.

Ms. A. Larouche (Canada) said that Quebec had a budget officer who reported to the Parliament, which was important for monitoring developments and setting targets for events such as Conferences of the Parties. Quebec had worked with California to create a carbon market and was leading efforts to power emissions-free electric transport through hydroelectricity.

Sustainable development in the forestry sector was possible and it was important to monitor work, set objectives and keep track of government investments. Sustainable forestry accounted for CAD 34.8 billion in gross domestic product and it had employed over 200,000 Canadians in 2020. The Government of Quebec should therefore invest in that industry and use sustainable wood to build government buildings. Solar, wind and geothermal energy should also be used in those buildings. Farmers wanted to be part of the solution and were seeking compensation for their efforts to decrease carbon emissions.

The Moderator, steering the discussion towards expenditure oversight, said that in Ireland, there was a Minister for Circular Economy and a Minister for Land Use and Biodiversity and each department had clear targets, which ensured proper oversight. Campaigns such as Origin Green appeared environmentally friendly but were less effective.

Mr. S. Simpson (New Zealand), panellist, said that emissions reductions were proof of effective government expenditure. There had to be oversight of how those reductions were calculated and a consensus on the definition of emissions reductions. The Emissions Reduction Plan of New Zealand ensured a whole-of-government approach. Chief executives from portfolio policy areas had to report

their activities, initiatives and results to ministries. The Climate Change Chief Executives Board reported to the whole of Government. That approach ensured accountability, which was important for voters who wanted effective use of taxpayer revenue to mitigate climate change.

Mr. H. Niyazy (Auditor General of the Maldives), panellist, accompanying his remarks with a digital slide presentation, said that the Maldives were 1% land and 99% sea. Rises in sea levels therefore posed an existential threat as 80% of the 1,200 islands were only 1.5 metres above sea level. The Maldives only produced 0.003% of global emissions but climate change was causing an economic crisis because the economy revolved around tourism and the islands' natural assets.

Performance audits had been carried out on initiatives to tackle the shortage of drinking water. It was no longer possible to draw potable water from the land and the islands relied on rainwater harvesting. During the dry season, that water had to be distributed, which was expensive. The drought was worst on northern islands but most of the performance audits had been carried out on southern islands, which had distorted the data. Parliamentarians should therefore scrutinize data supporting mitigation projects.

Coral bleaching meant that reefs no longer provided a barrier against rising sea levels and mitigation projects had to be implemented. From 2013 to 2017, the Maldives had performed a coastal protection audit. The Ministry of Environment, Climate Change and Technology had ranked the islands according to the severity of coastal erosion but the worst-affected islands had not been prioritized for the projects. Parliamentarians should ensure that technical considerations were taken into account because budgets were limited and vulnerable areas had to be prioritized. The INTOSAI working group on environmental auditing had produced a survey revealing that, of the 69 participating countries, most had started to conduct performance audits. Parliamentarians could use those surveys to contribute to oversight activities. Climate change had become one of the priority areas for many SAIs, particularly to address SDGs 6 and 13.

The Maldives had some 70 protected areas, only five of which had proper management plans. When passing budgets, it was important to ensure that ministries had the resources to ensure adherence to legislation and regulations. Local councils had to be engaged to ensure sufficient resources, proper governance and monitoring across all islands.

To highlight the effects of global warming, an underwater Cabinet meeting had been held in 2009, and at COP27 the President had announced that a rise in global temperatures above 1.5 degrees Celsius would be a death sentence for the Maldives. Although the announcement of the loss and damage fund was welcomed, it was unclear where the funds would be sourced. The Maldives had to work with authorities to ensure that it received those funds and it had to introduce mechanisms to audit them.

Mr. H. Aoyagi (Japan), panellist, said that the Japanese Cabinet Office would create strategies, based on which the ministries and government agencies would create individual plans. Those ministries and agencies would request funds from the Ministry of Finance and the Board of Audit would oversee the use of those funds. The Parliament promoted that system and oversaw the use of funds through the Standing Committee on Budget.

He proposed two improvements. First, there should be an increase in the degree of intervention and the Board of Audit should report to Parliament and Government. Second, there should be an increase in expenditure oversight. At Rio+20, discussions had focused on aid and expenditure efficiency for development and most leaders had agreed that government expenditure was insufficient to achieve climate goals. The private sector had to contribute but regulation was lacking. A mechanism or standards that ensured good market practice and included emission rights would support good companies. Tax or regulation incentives were also important. Governments should limit intervention and could introduce policy actions to enhance private sector activities. Parliamentary and governmental actions should focus on enhancing such a mechanism.

The Moderator said that market mechanisms should play a bigger role in climate mitigation because private industry was particularly harmful to the environment.

Mr. S. Simpson (New Zealand), panellist, said that it was not the responsibility of the auditor general to audit the use of public funds within the private sector. In New Zealand, it was a legal requirement for financial sector organizations with revenues of over NZD 1 billion to report their initiatives, the effectiveness of those initiatives, and how they were monitored and audited. That regime lay the groundwork for other private sectors. Legislators should acknowledge that taxpayer money did not always have to fund climate initiatives. In some countries, the private sector led initiatives, created real change and was ahead of politicians in terms of its results.

The Moderator said that, in Ireland, Coca Cola sponsored a green schools programme and Meta sponsored a tree planting initiative but it was important to consider what those companies wanted in return and how effective their actions would be.

Mr. F.K.L. Fakafanua (Tonga) said that water distribution should be based on science, not politics. Tonga had updated two of its NDCs. The first was to produce 70% of its energy from renewable sources by 2025 to cut the emissions it was producing in 2006 by 13%. That audacious plan would be driven by private sector development, the Government and the Green Climate Fund. The second was to plant one million trees by 2023.

The Parliament of Tonga had a Finance and Public Accounts Committee, which oversaw government expenditure, and the Auditor General was an ex officio member. The public finance management reform was exploring how to identify sub-programmes based on different factors, one of which should be climate change adaptation and mitigation.

COP27 had made it clear that Government had to be held accountable for its NDCs. The Environment and Climate Change Committee would assess all legislation relating to climate change and adaptation, and would make recommendations to Parliament on improving climate change action. It was hoped that it could track progress on the NDCs and create capacity-building and awareness programmes for parliamentarians, for example on governance structures around the Green Climate Fund, the functioning of the Paris Agreement, the crucial role of the Conferences of the Parties and how Parliament could hold Government to account to deliver programmes on time.

Ms. S. Sobia (Pakistan) said that climate change threatened humanity but the poorest and least prepared bore the brunt of its effects. According to the Climate Risk Index, Pakistan was among the 10 most affected countries, even though it produced less than 1% of global greenhouse gas emissions. The 2022 floods had damaged and destroyed homes and infrastructure, affecting some 33 million people. Over one million livestock had been killed and 9.4 million acres of crops had been destroyed, demonstrating the food security and economic risks of climate change. The damage and economic loss amounted to US$ 30 billion, and Pakistan would require over US$ 16 billion to rebuild resiliently. In 2021, Pakistan had revised its NDC to achieve a 50% reduction in its projected emissions by 2030, despite a lack of international funding.

Stakeholders were urged to make international climate change agreements effective and legally enforceable. The Green Climate Fund and the loss and damage fund were crucial to mitigating climate change impacts. Developed countries had to honour their commitments to support developing countries.

Since 1990, Pakistan had restored mangrove forests, making it the only country in the region with expanding mangrove cover. However, the Ministry of Climate Change could not implement climate projects without funding.

Mr. J.M. Castro (Chile) said that the Chilean climate change auditing and oversight system was robust and included the Ministry of the Environment, climate change tribunals, the Environmental Superintendence, a system to oversee the environmental impacts of projects in different sectors and a specialized police force. Civil society and non-governmental organizations were also present in those structures.

In 2022, Chile had passed the Climate Change Framework Law, which each ministry had to implement. It aimed to achieve net zero emissions by 2050, which was ambitious but possible since Chile was a pioneer in renewable energies. The law defined mitigation, resilience, equity and climate justice, and set budgets for each ministry. Therefore, legislators were always auditing and monitoring those plans through the annual budget law.

Ms. S. Rafiei (Islamic Republic of Iran) said that the Iranian Parliament had two duties: legislating and monitoring the execution of the law but funding was an issue. Although there was a Clean Air Law, the inability to import specific equipment posed challenges. Independent rapporteurs to the United Nations had highlighted that sanctions worsened pollution. It was necessary to discuss how political stances affected national climate responses because climate change did not respect borders and there was only one planet.

Mr. H. Niyazy(Auditor General of the Maldives), panellist, said that parliaments and SAIs should collaborate. Although SAIs needed capacity-building, they could provide statistics and parliamentarians should use audit reports to fight climate change. He highlighted the issue of stakeholder engagement.

Mr. H. Aoyagi (Japan), panellist, said that such discussions were important to promote climate actions, share experiences and achieve a degree of global consensus. Each country could perform more climate expenditure and performance oversight.

Mr. S. Simpson (New Zealand), panellist, said that the current discussion was useful for future forums, panels and conversations. The investment of public money should always be accountable and auditable, even for green initiatives.

New Zealand had a similar economy to Ireland and a large percentage of its emissions were from agriculture. Solving the biogenic methane issue was important to both countries, and research and development investments would be made. Solutions may include changing animal feed, breeding animals that produced less methane, and creating a methane vaccine and methane-reducing supplements.

The Moderator, in conclusion, said that the IPU should hold more climate panels because climate change was the biggest global issue and everyone had to work together. Trees were free to plant and they effectively mitigated climate change by stopping flooding, absorbing carbon and halting desertification.

A video for the "My Parliament, My Planet" campaign was shown.

The event ended at 13:10.

Workshop in preparation for the United Nations Summit of the Future

MONDAY, 13 MARCH 2023

(Afternoon)

The event was called to order at 14:30 with Ms. P. Torsney (Head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations in New York) as the Moderator.

The Moderator said that the United Nations would hold the Summit of the Future in September 2024, with the aim of strengthening multilateralism as a way of responding to an ever-growing list of old and new global challenges. The present workshop was designed to provide participants with an introduction to the preparatory process for the Summit.

Ms. M.F. Espinosa (President of the 73rd Session of the United Nations General Assembly), speaking remotely via video link, said that parliaments and parliamentarians were crucial for the efficiency and legitimacy of the multilateral system. They were the brokers, translators and voices of the people they represented. The support and oversight provided by parliaments were vital for the machinery of the international system to operate.

The world was facing multiple crises, such as climate change, food insecurity, poverty, nationalism, conflict and inequality. The multilateral system was ill-equipped to respond decisively and effectively to address such issues. The Sustainable Development Goals (SDGs) and the founding principles of the Charter of the United Nations were far from being achieved. However, times of crisis around the world presented opportunities to retool, rejuvenate and modernize the United Nations and the international architecture. To celebrate the 75th anniversary of the United Nations, Member States adopted an ambitious political declaration that mandated the Secretary-General to produce a report on the future of the United Nations. The report entitled *Our Common Agenda* served as a blueprint to reimagine, reshape and rebuild the United Nations. The report also envisioned a series of subsequent summits, including the SDG Summit in 2023, the Summit of the Future in 2024 and the World Social Summit in 2025.

Reforming the United Nations required the mobilization of all sectors and regions, including parliaments, civil society, local governments and academia to ensure meaningful transformation. It could not be left solely to the responsibility of governments. There was a need to redefine and reconcile the intersection between national interests and the need to work together on common issues. Despite great polarization, there was momentum and political will for such action. The current momentum for reform needed to be harnessed to bring together all voices and the collective power of parliaments. Political systems needed to better represent the needs and aspirations of people to revitalize democracy. It was essential to translate the *Our Common Agenda* report and the reform agenda into national realities to ensure that any reform was relevant to the diverse situations that required attention from the multilateral system. Parliaments had a particular role in brokering meaningful and lasting reform that had social ownership.

The Summit of the Future would provide a much-needed opportunity to address and better respond to the crisis of multilateralism and to consider several broader issues. First, parliaments, local governments and civil society organizations needed to be actively engaged to strengthen the representation and legitimacy of the multilateral system. Second, implementation and accountability were essential in ensuring effective compliance with any decisions taken internationally. Parliaments had a critical role to play in addressing the current deficit in implementation and accountability. Third, it was important to consider the issue of intergenerational responsibility and to address the key determinants of a collective future. The Summit of the Future was an opportunity to shape the path of the future and forge a new global contract to address old and new challenges and to create societies that were more equal, environmentally sustainable and peaceful.

Mr. R.M. Das Agrawala (India) said that the current structures of the United Nations, and in particular the Security Council, were no longer adequate to address contemporary changes. Such structures needed to be re-evaluated to adapt to a changing world and its problems. It was disappointing that the same five countries continued to be the only States to exercise a veto power. The time had come to incorporate other countries in such a process. Negotiations on changing the structures of the United Nations should be transparent and adequately recorded. The reform process was urgent. A specific time frame for reform needed to be defined.

Mr. N. Ammar (Syrian Arab Republic) said that the United Nations played a significant role internationally, despite its current structures, which had been in place since the Second World War. However, its role in certain countries, such as the Syrian Arab Republic, was weak. The voices of many countries were often weakened and side-lined due to the influence of other UN Member States. The aim of the present workshop should focus on the betterment of humanity. Millions of people worldwide struggled to survive in very difficult conditions. While climate change was a pressing concern, there were numerous other significant challenges to overcome, such as war, terrorism and sanctions. For over 12 years, the refugee crisis had become a heavily politicized issue at international forums. It was challenging to envision a hopeful future in light of such circumstances. He asked what actions could be taken to focus on humanity's collective future.

Mr. J. Kandie (Kenya) asked if it was feasible to bring about UN reform or to transform the Organization, given that many countries could withdraw funding if their interests were not met.

Mr. V. Belski (Belarus) drew attention to the aims of the Group of Friends in Defense of the Charter of the United Nations, which were twofold. First, to oppose the use of unilateral and coercive measures against the sovereignty and territorial integrity of States and so protect participating countries in accordance with the principles of international law. Second, to promote joint initiatives aimed at protecting and strengthening the authority of the provisions of the Charter of the United Nations. The Group also worked to promote the voices and perspectives of developing nations to create a renewed global architecture that was built on the principles of trust, dialogue, mutual understanding and non-intervention in internal matters.

Several Member States had subjected Belarus to unilateral sanctions. He questioned the compatibility of unilateral action with the Charter of the United Nations.

Ms. M.F. Espinosa (President of the 73rd Session of the United Nations General Assembly) agreed that the design of the UN architecture and of the multilateral system responded to the specific geopolitical reality of 1945. There was a need to rethink the system in a more structural way. The reform process of the UN Security Council was an unresolved and particularly contentious issue that relied on the political will of UN Member States. It was understood that the structure of the Security Council did not provide for swift responses in situations of crisis and led to paralysis on critical issues affecting world peace and security. Many aspects needed to be readdressed, such as the use of the veto power and overall working methods. Preparations for the Summit of the Future could provide a framework for such conversations. In contrast, the General Assembly had been able to act on peace and security issues, such as the adoption of the resolution proposed by Liechtenstein requiring countries that exercised their veto power to justify its use.

The deployment of humanitarian aid in conflict and crisis situations needed to be redesigned. The response of the United Nations, which predominately stemmed from the Security Council as opposed to the General Assembly, had not been able to deliver the required level of response required for certain situations.

The use of sanctions needed to be reassessed to determine their effectiveness and to ensure that they did not harm vulnerable communities. She recognized the establishment of the Group of Friends in Defense of the Charter of the United Nations. There was a global and shared responsibility to defend the principles of international law and the Charter of the United Nations. Parliaments and parliamentarians needed to be fully engaged in the design and shape of the Pact for the Future.

There was room for improvement in regard to the annual budget of the United Nations, which was approximately US$ 3.4 billion. The issue stemmed from the division between assessed contributions and voluntary contributions. The ratio between the two contributions needed to change. It was essential that the UN system was well financed and fully supported to ensure it could deliver on its operations and its budget in a predictable manner. Parliaments had a critical role to play in approving contributions to the United Nations and ensuring that the Organization was not reliant on volatile voluntary funds or taken from funds earmarked for specific issues that were of interest to individual countries. There was a significant need to evaluate contributions and to ensure predictable budgeting to enable the United Nations to operate and deploy its capacities on the ground.

Mr. A. Motter (Senior Advisor for Economic and Social Affairs, Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations) said that an informal electronic vote would take place designed to familiarize participants with topic areas that Members would soon encounter on the agenda for the Summit of the Future.

To refine the scope of the Summit and the issues to be discussed, the negotiators of the Summit of the Future would ultimately need to select certain issues for discussion. He asked participants if the focus of such discussions should be on new or ongoing issues.

The result of the vote was:

Yes to new issues: 10
No to new issues: 14
Don't know: 1

Ms. A. Al Shaman (Saudi Arabia), speaking in explanation of her country's "Yes" vote, said that new issues and challenges to be addressed arose on an almost daily basis. It was important not to focus solely on ideas that had been deliberated for many years. The UN Human Rights Committee had recently highlighted the issue of child orphan trafficking, which was a new issue for certain States, since many did not have their own specific laws in that regard.

Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain), speaking in explanation of her country's "No" vote, said that there were numerous issues that still needed to be addressed before attention could move to other areas.

Mr. A. Motter (IPU) said that there was a wide range of issues within the multilateral framework that could be discussed at the Summit. He asked participants to choose two issues that they would prioritize as the focus of the Summit.

The result of the vote was:

New threats to peace and security: 18
Internet governance/digital divide: 6
Governance of global commons (e.g. outer space, the Arctic): 1
Less growth-centric economics: 5
Networked multilateralism (UN reforms): 8
Other: 0

Mr. J. Kandie (Kenya), speaking in explanation of his country's "New threats to peace and security" vote, said that most ongoing problems primarily stemmed from peace and security related issues. If peace were to be achieved, it would be easier to tackle other issues and to accomplish certain goals.

Mr. W.A. Nikiema (Burkina Faso), speaking in explanation of his country's "Internet governance/digital divide" vote, said that the prevalence of social media was causing significant issues in the fight against terrorism in Burkina Faso. Internet governance was essential in combating cybercrime and cyberattacks.

Ms. S.E. Lucas (South Africa), speaking in explanation of her country's "Less growth-centric economics" vote, said that the issue of economic growth was crucial for less-developed countries due to the poverty, inequality and underdevelopment that stemmed from less growth-centric economics. Solutions needed to be developed to ensure that there was growth in stagnant economies. All of the topics presented in the questions were important, but for those suffering due to low growth in their economies, economic growth was a priority issue.

Ms. L. Marzal (Programme Officer, IPU) said that there were various threats to collective security in the future, such as nuclear, biological and chemical weapons, uncontrollable escalations in conflicts, the emergence of biohazards, the militarization of space, cyberwarfare, small and light weapons, drones and transnational crimes. The risks and challenges associated with such threats were difficult to anticipate and contain. She asked participants to choose their three most significant threats to collective security in the future.

The result of the vote was:

Nuclear, biological and chemical arms: 13
Misuse of artificial intelligence: 10
Emergence of biohazards: 5
Militarization of space: 2
Cyberwarfare attacks: 11
Small arms and light weapons: 5
Drones/unmanned combat aerial vehicles: 2
Transnational crimes: 6
Other: 1

Ms. J.A.A. Taban (South Sudan), speaking in explanation of her country's "Nuclear, biological and chemical arms" vote, said that nuclear warfare posed the greatest threat to humanity. International-level discussions were needed. "Cyberwarfare attacks" and "Small arms and light weapons" were her other two choices.

Ms. M. Kiener Nellen (Parliamentarians for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament (PNND)), speaking in explanation of her network's "Nuclear, biological and chemical arms" vote, said that the vote clearly indicated that nuclear weapons posed the greatest threat to collective security. Whether used intentionally or accidentally, nuclear weapons could be used to annihilate entirely parts of the world. She recalled that the goal of eliminating nuclear weapons was agreed upon by consensus in the first resolution adopted by the UN General Assembly in 1946: a historic fact that should not be forgotten. Her other votes were for "Militarization of space" and "Cyberwarfare attacks". The latter in particular could be used against nuclear facilities at civil or military installations.

Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain) said that her country had chosen, in descending order of significance, "Nuclear, biological and chemical arms", "Misuse of artificial intelligence" and "Transnational crimes". Nuclear weapons were a means of mass destruction. It was imperative for all States to consider the issue. Human trafficking and related issues were significant matters that also required further work.

Mr. A. Motter (IPU) said that economic models for the future would likely be part of the Summit's agenda. According to many economists, current models of assessing progress were not sustainable. In many countries, the only means for development to occur was through a worldwide readjustment, where affluent nations decreased their consumption and production to provide a larger ecological footprint for developing countries to use. Suggestions had been put forward that progress should not solely be based on gross domestic product (GDP). He asked participants to choose what the two most important indicators of sustainable development should be.

The result of the vote was:

GDP: 6
Ecological footprint: 11
Happiness indicator: 2
Inequality index: 11
Multidimensional poverty index: 11
Other: 1

Mr. R. Leite (UNITE Parliamentarians Network for Global Health) said that GDP was often used as the base indicator for funding mechanisms of the World Bank and International Monetary Fund; however, it did not necessarily translate into equality, access to services or inclusive growth. Countries with the highest GDP often had the greatest levels of inequality. Globally, there was no consensus on alternative indicators. It was important to harness the Summit of the Future to create a new indicator that could respond accurately to issues such as inclusive growth, poverty, equality and sustainability, which could come to define the next 100 years of humanity.

Ms. P. Cayetano (Philippines) said that happiness was not a suitable indicator to measure sustainable development. The Philippines typically performed well in happiness indicators; however, many Filipinos had learned to suppress or turn a blind eye to their problems and choose to be happy whenever possible.

Mr. A. Duforest (IPU) said that, within the framework of the Summit, a Global Digital Compact had been proposed, which would outline a shared principle for an open, free and secure digital future for all. He asked participants to choose three digital issues that they would prioritize as the focus of the proposed Global Digital Compact.

The result of the vote was:

Digital inclusion and connectivity: 14
Internet governance: 7
Data protection: 15
Human rights online: 9
Digital trust and security: 11
Artificial intelligence: 9
Other: 1

Ms. E.M. Ulenge (United Republic of Tanzania) said that the focus of the Global Digital Compact should be on digital infrastructure to defend against cyberattacks and cybercrimes. No progress could be made on a secure digital future for all if users could not be informed about cyberthreats. It was essential to ensure that technology could not become a threat against humanity. There was a responsibility on companies that sold servers to ensure the safety of users' data.

Mr. A. Motter (IPU) said that there were several additional topic areas that could be put on the agenda at the Summit. First, the role of multinationals in global governance. Every business sector in the world had one of more global conglomerates that exercised economic and political influence over governments. Second, the influence of the military and the industry. Over US$ 2 trillion was spent on military activities every year around the world; money that was taken away from potential development work. There was an active complicity between military and industrial players and political powers, which meant that it was difficult for governments to reduce their military spending. Lastly, the issue of land grabbing. Typically, the phenomenon occurred when multinational agribusinesses owned by sovereign funds purchased land in developing countries. Such land was subsequently used for agriculture, and the resulting products were often exported to developed countries. He asked participants to choose if such issues should be added to the agenda of the Summit of the Future.

The result of the vote was:

Multinational powers: 3
Influence of the military and industry: 2
Land grabbing: 2
Other: 2

Mr. R. Leite (UNITE Parliamentarians Network for Global Health) said that the geopolitical challenges put forward in the question related to the idea of an economic model based on well-being and the need for transformation and reform in governance. A post-capitalism world would require a redesign of education, health and social security systems. An overarching theme of how to reshape governance models would be critical in the coming decades.

Ms. M. Stolbizer (Argentina) said that it was essential to consider ethical issues on artificial intelligence. While technological advances, science and innovation were important, there was a need to ensure that adequate legal and ethical limits were put in place. The power of economic and military groups, as well as a militarization of artificial intelligence, were also worrying developments. There was a need for States to discuss a new tool to limit the use of autonomous weapons.

Mr. J. Kandie (Kenya), speaking in explanation of his country's "Multinational powers" vote, said that almost every problem around the world was instigated or exacerbated by multinational powers. Change was needed in this regard.

Mr. V. Tsvangirai (Zimbabwe) said that multiple African countries had pushed to be included in the veto powers of the UN Security Council. Such action was necessary to divide the powers of bigger countries, especially in regard to artificial intelligence and the future of warfare. Checks and balances were needed with smaller countries acting as a barrier to prevent the negative consequences of artificial intelligence being used as the next frontier in terms of warfare.

Ms. S. Nane (Uruguay) said that the second World Summit of the Committees of the Future would take place in Uruguay in October 2023. She invited participants to attend the event as an opportunity for further discussions on specific topics in view of the Summit of the Future taking place in 2024.

The Moderator said that many conversations would be taking place in the lead-up to the Summit of the Future on the various issues raised during the present workshop. She encouraged participants to engage with colleagues in their respective parliaments and government departments to ensure that they could contribute as productively as possible at the Summit. She thanked all participants for their contributions.

The event ended at 16:00.

Panel discussion on parliamentary solidarity with MPs at risk

TUESDAY, 14 MARCH 2023

(Afternoon)

The event was called to order at 15:45 with Mr. S. Cogolati (Belgium), President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, as the Moderator.

The Moderator said that every year, many parliamentarians around the world faced abuse and mistreatment, with some having lost their lives for carrying their democratic duties. The IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians was the only international mechanism with a mandate to protect and defend parliamentarians. The Committee had demonstrated its ability to offer practical support and assistance to lawmakers who were under attack.

In 2022, the Committee received a record number of cases, involving 739 parliamentarians from 44 countries. The most common violations reported to the Committee remained violations of freedom of expression, undue suspension and loss of parliamentary mandate, threats and acts of intimidation, and lack of a fair trial and other unfair proceedings. Since 2014, the number of cases had increased year by year with an alarming four-fold increase in the number of cases involving women parliamentarians. During its present session, the Committee had dealt with cases involving 401 members of parliaments from 19 countries, including 106 women parliamentarians.

Despite such record numbers, many noteworthy accomplishments had occurred thanks to the support of committed parliamentarians. The success of the Committee was mainly attributed to the principle of parliamentary solidarity, which was founded on the belief that both parliaments and parliamentarians could have an impact by providing tangible assistance to fellow colleagues. The Committee aimed to ensure the cooperation of Members in resolving the cases that had been brought to its attention and to encourage parliamentary action in finding solutions.

The present panel discussion would provide an opportunity to learn about the latest initiatives taken by colleagues and to exchange examples of successful strategies, thereby promoting future actions aimed at protecting the rights of colleagues who were at risk.

Ms. C. Padilla Solíz (Plurinational State of Bolivia), speaking in a video message recorded in advance of the panel discussion, said that Bolivian parliamentarians who opposed the Government faced significant violations of human rights. She had personally experienced several instances of intimidation and physical assault.

In December 2022, she and several colleagues attempted to visit Mr. Luis Fernando Camacho, the Governor of Santa Cruz and the head of the opposition *Creemos* party, who had been kidnapped by State officials. The group was prevented from visiting Mr. Camacho, and she was physically assaulted; an event witnessed by police officers.

In January 2023, while walking with her husband in the vicinity of La Ramada market in the city of Santa Cruz, she was the victim of another physical attack. She had observed several police officers arresting an individual. In exercising her duties as a parliamentarian and identifying herself as such, she approached the officers to ask for an explanation as to why the individual had been detained. When confronted with her questions, the police officer refused to provide any explanation and asked her about her political party affiliation. Upon answering the officer's question, she was physically assaulted. She was able to escape with the help of several market stallholders.

She called on all authorities and parliamentarians around the world to show their solidarity and support for women parliamentarians in the Plurinational State of Bolivia who were living under constant fear of attack due to their differing views from the Government.

Mr. I.M. Ahmed, speaking in a video message, said that his parents, Ms. A. Fissehatsion and Mr. M.A. Sheriffo, were parliamentarians in Eritrea and were detained incommunicado since September 2001. He called on the IPU to continue fighting for the release of his parents.

Mr. A.S.J. Al-Alwani, speaking in a video message recorded in advance of the panel discussion, said that he was the brother of Mr. A.J.S. Al-Alwani, an Iraqi parliamentarian who was imprisoned in 2014 and sentenced to death in 2016. As a parliamentarian, his brother enjoyed parliamentary immunity, which the Iraqi authorities had continued to ignore. He called on the IPU to intervene in his brother's case and to work with the relevant authorities in Iraq to secure his release.

The Moderator read a letter received from Ms. L. De Lima, a former parliamentarian from the Philippines, in which she expressed her gratitude for the decision of the Committee to express concern over her unjust detention for the previous six years, to call for her immediate release and to deploy a trial observer to her hearings. She thanked the Organization for its continued support of her situation and for its unwavering solidarity.

Ms. L. Crexell (Argentina), panellist, recalled that in August 2021, the Taliban took control of the city of Kabul and of Afghanistan, establishing an authoritarian government. Decades of progress made towards achieving democracy was quickly reversed, including the participation of women in politics. The Taliban's control of Afghanistan led to hundreds of thousands of Afghans becoming internally displaced. Over 1.3 million people seeking refuge around the world, including in neighbouring countries like Pakistan. In 2022, the Taliban set up an intelligence service, with a view to identifying and persecuting former parliamentarians, government officials, judges, human rights defenders, members of civil society organizations and journalists. The role of such individuals was to represent and to protect the people of Afghanistan. It was imperative that a special protection status was granted to protect them from harm.

Thanks to the expertise and assistance provided by numerous parliamentary colleagues in Argentina and around the world, it had been possible to provide refuge, asylum and visas to people in Afghanistan, especially those at particular risk. While many positive actions had taken place to date, more could be done. She called on the IPU Committee on the Human Rights of Parliaments to consider all measures to support Afghan parliamentarians and supporting staff members who wished to leave Afghanistan. Pursuing further diplomatic activities could help to protect the lives and physical integrity of parliamentary colleagues. Faced with such stark realities, international cooperation was the only option to fully restore democracy in Afghanistan.

Against the backdrop of the emergency item on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children, she appealed to parliamentarians around the world to denounce and put pressure on those responsible and to provide concrete solutions on the ground to help those affected. Interregional cooperation was needed to establish corridors for people in vulnerable situations to provide access for humanitarian relief. She called on governments to take measures against international crimes and to establish more effective coordination with UN agencies.

Afghanistan was the worst country in the world to raise a child. She encouraged the IPU Member Parliaments to never give up hope and to raise their voices to protect the rights of Afghans, in particular Afghan women. It was imperative that international organizations and parliamentarians spoke up for those in need and to uphold fundamental human rights.

Ms. L. Quartapelle (Italy), panellist, said that being a parliamentarian in certain countries around the world was particularly dangerous. It was in everyone's interest for parliaments to operate as a space where debates could take place, diverse viewpoints could be heard and different positions could be represented. In this regard, the Committee on the Human Rights of Parliamentarians was particularly important. Every country could play a part in protecting parliamentarians at risk.

Italy had worked on behalf of parliamentarians who were at risk in Uganda. Following the Ugandan presidential elections of January 2021, numerous allegations of electoral fraud had emerged, as well as cases of opposition parliamentarians being subjected to intimidation and constraints on their freedom of speech and voting rights. In January 2022, the legal representatives of several Ugandan opposition parliamentarians appeared before the Foreign Affairs Committee of Italy and described the situations faced by their clients. It was suggested that a complaint could be submitted to the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians. Since then, the IPU Committee had opened a formal case and proposed a Committee mission to Uganda.

Expressing support and applying pressure were crucial for those parliamentarians who were in prison or facing challenging circumstances for exercising their demonstrate mandates. Such action gave parliamentarians hope that there was someone who would advocate for them and pursue justice, even in the face of an unjust system.

Mr. Win Myat Aye (Myanmar) said that, in a democratic system, parliaments represented the sovereignty and will of the people they represented. The attempted overthrow of the Parliament of Myanmar by the military junta was not only a crime against the people of Myanmar, but also an affront to all those who were committed to democracy and human rights.

Since the Myanmar military overthrew Parliament and seized State power by force, over 20,000 people had been unlawfully arrested, with many subjected to acts of torture or sexual violence. Over 3,000 civilians had been killed. More than 1.5 million people had been displaced to border areas or neighbouring countries, such as Thailand and India. The military junta had arrested and arbitrarily detained many parliamentarians. They had suffered ill-treatment, torture and sexual violence, and been provided limited or no medical care or legal counsel. Many parliamentarians faced criminal charges for inviting civil disobedience or other charges that carried significant penalties. Relatives and friends of such parliamentarians had also been forced to flee due to threats received.

Enforced disappearances, imprisonment, torture, sexual assault, violence and starvation were being used as tactics of war. The military junta was committing war crimes and crimes against humanity throughout Myanmar. He called on participants to apply pressure on the military junta to allow parliamentarians who were in prison to see family members, lawyers and representatives of international organizations.

He called on the international community to express its support for the National Unity Government (NUG) of Myanmar and the Committee Representing Pyidaungsu Hluttaw (CRPH), which were the only legitimate bodies representing the legislative and representative functions of the people of Myanmar. It was imperative for UN Member States to work with the NUG and CRPH in securing the cross-border delivery of humanitarian aid and to ban all representatives of the military junta from attending or participating in international-level meetings or conferences.

The Moderator expressed the full solidarity of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians with all victims of the military junta.

Ms. E. Cuesta (Ecuador) said that it was important to discuss the vulnerabilities of parliamentarians, especially in Ecuador, where the legal system was being used to delegitimize and silence opposition members. Many women from the opposition had been targeted, with some having been forced into exile. Without justice, there could be no democracy. The democratic institutions and judicial system in Ecuador were particularly fragile. She hoped that such discussions on parliamentary solidary would help young parliamentarians learn about such issues early in their careers.

Mr. H.A. Al-Ahmar (Yemen) said that parliamentarians in Yemen were enduring exceptional hardship as a result of the Houthi-led coup. At least 50 parliamentarians had been killed, while many others had been forced to flee to other areas of the country. In liberated areas, parliamentarians had been granted special protection. It was well known that many countries were supporting the Houthi rebels. He hoped that the international community would take the opportunity to encourage the Islamic Republic of Iran to withdraw its support for the rebels. His delegation looked forward to continued dialogue with the IPU to provide further assistance to parliamentarians at risk.

Mr. M. Hussain (Pakistan) said that, as a neighbour of Afghanistan, Pakistan had hosted the largest number of refugees from the country over the last 40 years. Following the sudden departure of US forces from Afghanistan in August 2021, 700,000 more refugees had arrived in Pakistan. Some had gone on to other countries, but most remained in Pakistan. The situation in Afghanistan was not only a humanitarian crisis, but also a human rights catastrophe, especially in regard to the freedom of women. Pakistan fully supported the aspirations of freedom of the women of Afghanistan.

Mr. M. Ali Sera (Indonesia) expressed his country's solidarity and support to the people of Myanmar and the CRPH. He hoped that democracy would be fully restored in the country in the near future. It was crucial that future action was taken to implement the Five-Point Consensus agreed at the Summit of the Association of Southeast Asian States held in Jakarta, Indonesia, in April 2021 and to fully implement United Nations Security Council resolution 2669 (2022) on the situation in Myanmar.

Parliamentarians had a fundamental role in strengthening and consolidating democracy. He encouraged all Members to express their solidarity with those parliamentarians who faced violence. He called on all stakeholders to step up their collective efforts to protect parliamentarians at risk across the region.

Ms. P. Aguirre (Ecuador) said that a key component of solidarity was empathizing with parliamentary colleagues. A parliamentarian's role was to legislate and to provide oversight. Many multinational companies were strong opponents to new items of legislation, with some parliamentarians having faced significant harassment or violence as a result. Lawmakers in Latin America had been killed due to their support for legislation aimed at protecting the environment and

preventing further growth in the petrol and oil sector. Government authorities also frequently harassed parliamentarians, preventing them from performing their legislative duties effectively. There was no genuine independence between the executive, legislative and judicial branches of certain States, which posed a significant threat to the lives of both lawmakers and the people they represented. Women parliamentarians were at particular risk. They were not only the targets of sexual assault and violence but were also attacked on social media or mass media with the aim of ruining their reputation. Women also faced violence within the parliamentary system due to a lack of maternity and breastfeeding leave. Support and solidarity were needed to protect parliamentarians and to ensure future generations did not have to endure similar experiences. She called for strengthened actions of parliamentary solidary within the IPU Assembly.

Mr. S. Soendergaard (Denmark) said that the defence of fundamental rights of parliamentarians was the starting point of any discussion on parliamentary solidarity. The paramount concern should be safeguarding of fundamental rights, regardless of the country involved, rather than becoming overly entangled in foreign political situations.

Offering solidarity to colleagues should always be accompanied by tangible actions. Parliamentarians could consider organizing actions regionally so as to engage more countries. Such regional activities could be discussed at future events.

Ms. L. Crexell (Argentina), panellist, said that the cases discussed during the present panel discussion were extreme examples. There was an urgent need to develop actions that could help all parliamentarians who were at risk. She drew attention to a number of possible solutions. First, regional, inter-parliamentary and geopolitical working groups could be set up to tackle the problems faced by parliamentarians who had been deprived of exercising their political rights. Second, it was important to raise awareness of potential actions and to share experiences so as to foster collaboration. Third, UN agencies should provide greater commitment in designing regional plans. Fourth, direct dialogue with victims should be established to ensure their voices could be heard.

Ms. L. Quartapelle (Italy), panellist, said that exerting pressure made a significant difference in supporting parliamentarians who were at risk. Regional groupings were important, but action taken through embassies and governments could prove to be more effective. It was crucial not only to exert pressure, but also to ensure that everyone contributed equally to assisting parliamentarians in need. The work carried out by colleagues during the present discussion in supporting Afghan parliamentarians was remarkable. All countries should emulate such action and provide assistance to parliamentarians and parliamentarian staff members who remained in Afghanistan.

The Moderator thanked all participants for their contributions and actions to protect parliamentarians at risk.

The event ended at 17:15.

Workshop on sexual and reproductive health
Preparing young people for a safe, healthy, fulfilling life: Parliamentarians advancing comprehensive sexuality education (CSE) with and for their communities

TUESDAY, 14 MARCH 2023

(Afternoon)

The event was called to order at 17:00 by Ms. L. Clifford-Lee (Ireland), who acted as Moderator.

Mr. I. Ćelić (Croatia), member of the IPU Advisory Group on Health, delivering welcoming remarks on behalf of the Secretary General of the IPU in his absence, said that the aim of the workshop, co-organized with the World Health Organization (WHO), was to explain more about CSE, its importance to young people's health and well-being, and the key need for political will to ensure its provision. Through imparting specific knowledge, skills, attitudes and values, CSE was aimed at empowering young people to realize their health, well-being and dignity, develop respectful social and sexual relationships, and consider how their choices affected their own well-being and that of others. The IPU was proud to create opportunities for parliaments to exchange experiences, good practices and lessons learned about legislative challenges in the way of access to health. He looked forward to open, constructive and successful deliberations.

The Moderator, also welcoming participants, said that the workshop was intended as a safe space for an interesting and free-flowing interactive debate providing a learning experience for all on an important topic. She invited WHO Technical Lead Dr. Chandra-Mouli, who would be the first of several presenters, to speak about his work in the area of adolescent sexual reproductive health.

Dr. V. Chandra-Mouli (Scientist, Department of Sexual and Reproductive Health and Research, WHO), presenter, accompanying his remarks with a number of digital slides, said that he would first address what adolescents in the 10-19 age group needed, in the broader sense, to grow and develop in good health; defined in the WHO Constitution of 1946 as a state of complete physical, mental and social well-being and not merely the absence of disease or infirmity. Globally, road injuries were a main cause of death for an estimated 1.5 million adolescents, tens of millions of adolescents suffered from conditions such as anaemia and anxiety disorder, and hundreds of millions embarked on behaviours that could eventually lead to death and disability. A package of actions had been developed in 1995 to prevent and respond to adolescent health problems through providing necessary information and skills, a safe and supportive environment, and health and counselling services. Being problem-free did not equate, however, with being fully prepared. A healthy, productive and engaged youth required assets such as academic achievement, along with agency, the ability to complete tasks well and contribute to family and community well-being, and an enabling environment. They also required a social safety net to prevent and reverse school dropout.

The specific aim of CSE was as described in the earlier welcoming remarks and sought to prepare adolescents for a healthy, happy and indeed pleasurable sexual and reproductive life. Adolescents needed CSE for a variety of reasons, including menstrual health, an important issue requiring a particular approach and more attention, especially with so many girls misinformed and unprepared for menstruation. Another reason was to equip adolescents – and girls above all as the main victims – to resist violence and sexual abuse and to seek help as needed. CSE could also support the contribution of adolescents to the achievement of Sustainable Developments Goals (SDGs) 3, 4 and 5 concerning, respectively, good health and well-being, quality education, and gender equality, with an emphasis in the latter on respect, tolerance and inclusion, including in respect of those with alternative genders and sexual orientations.

Often wrongly perceived as teaching young people how to have sex, CSE was based on key concepts and learning objectives set out in the *International technical guidance on sexuality education* developed by five UN agencies, including the WHO, and covering such matters as decision-making, family life, and physical development. In 2021, those agencies had carried out a global stocktake of CSE, which countries termed differently in line with their social and cultural contexts. Overall, 85% of countries had CSE policies and strategies in place, with many incorporating CSE into formal national

curricula and working to improve CSE teaching capacities, engage parents and link up with health services. CSE was equally important for children out of school, many of them girls of secondary school age. Another factor to be taken on board was the explosion in online sexuality education prompted during the COVID-19 pandemic.

In closing, he cited, in the context of no one being left behind, the example of a Jamaican non-governmental organization established some 40 years previously to support pregnant girls back to school by way of an award-winning programme that included education on sexuality and contraception. The positive outcomes of that initiative highlighted the importance of CSE as a tool for helping children and adolescents take charge of their lives. He himself proudly embraced CSE for his own children and promoted it enthusiastically in his public health role.

The Moderator, thanking Dr. Chandra-Mouli for his interesting overview, said that her country, Ireland, was set to update its CSE programme for 12-15-year-olds so as to equip them for navigating the modern world. Young children with smartphones were able to access pornography and age-inappropriate content, which was a dangerous introduction to sex and sexuality education, especially given the clear link between pornography, dysfunction and gender-based violence. Ireland's action on CSE was not without controversy or challenges, but Irish parliamentarians could help to promote its success by engaging on CSE with families and schools.

Mr. F.E. Ndugulile (United Republic of Tanzania), presenter and member of the IPU Advisory Group on Health, said that, with over 60% of its population aged under 24, his country was grappling with problems such as teenage pregnancy and HIV among young people, especially girls. Under-18s were protected by law from sexual abuse, with stringent penalties in place for offenders. The sexuality education provided from primary school to university was generally taught as part of life skills or other subjects on the curriculum and was not termed comprehensive as such. It was age-specific and tended to focus on HIV/AIDS prevention, including in pregnancy, and on discouraging young people from engaging in sexual activity early on. The introduction of CSE was a challenge, as many parents and religious and traditional leaders viewed it as an attempt to teach young people about sexual activity itself, while in some communities sexual rights were an additional delicate issue. The young generation turned for information to the digital space, where the content was uncoordinated, unregulated and unspecific, giving rise to misconceptions. Nonetheless, many young people used that content among themselves.

The Moderator said that the challenges facing young Tanzanians, such as access to inappropriate online content and pushback from parents and community leaders, were strikingly similar to those in Ireland, if not also elsewhere.

Ms. M. Brawer (Argentina), presenter, said that her country's law on sexuality education had required a strong political decision in the face of conservative opposition. Past sexuality education in schools had promoted gender stereotypes and avoided real issues around sexuality, which sent a dangerous message and had justified the need for such a law. Under the law, sexuality education was a right that the State was obliged to provide as from kindergarten. Families had the right to teach their children beliefs and values. The State, however, was required to educate children on issues such as contraception, sexually transmitted diseases (STDs) and unwanted pregnancy. With sexuality education now cutting across all school subjects, teachers educated under the former system were faced with an immense amount of work and also brought their own ingrained prejudices to bear. As required by the new law, the content of the sexuality education curriculum was explained to parents to alleviate any fears of theirs on that score. Countless sexuality education materials supplied to families with the aim of promoting conversations around the subject had been primarily used by the adults to educate themselves. As a huge country with many ideologies at play, Argentina faced challenges in implementing the new law. CSE was not only about sexual and reproductive health; it played a role in changing attitudes to gender equality and diversity.

The Moderator said that she was again struck by the similarities in challenges across the globe, as reflected in the important point made about teachers needing to be taught themselves about CSE, which some no doubt resisted because they felt uncomfortable after being let down by the past system.

Ms. G. Katuta Mwelwa (Zambia), presenter and member of the IPU Advisory Group on Health, said that CSE was a sensitive and controversial topic, including notably, in Africa where parliamentarians felt it had been thrust upon them and had had difficulty grasping the concept owing to lack of information. In the past, CSE in Zambia had been more about sanitary towel use, whereas it should now address such issues as STDs and HIV infections, which were rising among youth. When very young children were being taught sex via social media, the challenge was to dispel the common notion that CSE did the same as opposed to teaching children, particularly girls, to protect themselves from HIV and teenage pregnancy. Zambia had recently made it a criminal offence for parents to marry off teenage girls and was set to follow suit in matters of teenage pregnancy. CSE must also teach children their rights and be harmonized with the social environment so as to end the controversies surrounding it. To raise awareness of CSE and its benefits, parliamentarians should campaign hard in rural areas above all, using direct means and not radio and television, which, even if accessible, did not broadcast in local languages. Nor should leafleting be used, as not all young people were literate. In urban areas, substance abuse among children was an additional problem, as it led to school dropout, which was a hindrance to sexuality education.

The Moderator said that Zambia was to be commended for its positive step of outlawing child marriage, which would surely reap benefits for the country in the coming years.

Ms. P. Stienen (Netherlands), presenter, said that much pain in society would be avoided if all individuals were able to make well-informed choices about their sexuality, about with whom to have children or not and how many, and to enjoy and have pleasure with their own body. It was a myth that such personal issues were irrelevant to the current Assembly's theme of fighting intolerance through promoting peaceful coexistence and inclusive societies. To be seen as a pioneer of sexual liberties, as in the Netherlands' case, was not as ideal as imagined. On the one hand, CSE in the Netherlands' schools had led young people to refrain from sex until later than their peers elsewhere. On the other, 50% of women in the country had experienced some form of sexual violence. Parliamentarians would do well to ask one another about their sexuality education to find out what it had entailed.

With CSE in the Netherlands delivered only to those studying biology, young people turned for information to the internet, which gave rise to other problems, such as the potential exposure to pornography, as already mentioned. Having invariably received their sexual education decades earlier, parliamentarians should educate themselves about innovative approaches to sexual and reproductive health and about new technological developments. All parliaments needed a safe space in which to discuss sexual and reproductive health and rights and ensure that legal systems provided for CSE before there was any further backlash from proponents of the gender role ideology. Making well-informed choices about sexuality was a human right for which all parliamentarians must fight.

The Moderator, expressing thanks for that food for thought, invited the presenters to share their responses to the discussion.

Dr. V. Chandra-Mouli (Scientist, Department of Sexual and Reproductive Health and Research, WHO), presenter, said that some countries appeared to have progressed further along their CSE journey than others but that all shared the desire for their children to grow up as healthy, happy, prosocial and productive individuals. Although the routes to that end differed slightly, there was much more in common than not. Sex should be talked about as any other normal part of life so as to prepare young people for it when the time came. To hear about the moves in that direction and the breadth of experiences was very satisfying.

Mr. F.E. Ndugulile (United Republic of Tanzania), presenter and member of the IPU Advisory Group on Health, said that there was clearly much still to be done in the area of CSE in most countries and that dialogue to build consensus should continue. CSE was not a case of one glove fits all, however, and must be customized in line with the values, norms, traditions and religious beliefs in the area or region concerned. For their part, parliamentarians must advocate for youth-friendly sexual and reproductive services, which were unfortunately unavailable in many countries, including his, despite the demand. The use of technology to advance sexuality education should also be further explored, as was being done in his country, especially with a view to reaching out to out-of-school youth and others with access to mobile telephones and other devices.

Ms. P. Stienen (Netherlands), presenter, said that she was glad to see men attending the workshop, as CSE often became focused on protecting girls and women, which was quite right, but it was also necessary to address patriarchal norms hurtful to young boys and indeed men. Horrible expectations were placed on men thanks to pornographic images or popular stereotypes that did no justice to their rights as sexual human beings capable of making their own decisions. Men and boys must therefore be included in all CSE programmes. Some series available on streaming services, such as *Sex Education*, were worth watching with children, as they opened up the discussion on the diverse challenges faced by young people and also provoked curiosity about how to enjoy one's own sexual life.

Ms. M. Brawer (Argentina), presenter, said that the rise in intolerance, hate speech and restrictions of rights and freedoms must be countered not only through appropriate legislation but also through dialogue, including with those opposed to debating certain issues. The absence of such a debate in democratic institutions would lead to further intolerance and end in dystopia.

Ms. G. Katuta Mwelwa (Zambia), presenter and member of the IPU Advisory Group on Health, said that the overriding focus on girls was unfair on boys, who could also be sexually abused and in need of support but whose social conditioning made them too ashamed to open up, prompting some to take their own lives. Discussions around CSE should therefore recognize situations that could be faced by boys as well as girls. Girls in particular, however, must be taught to own their bodies so as to avoid teenage pregnancy and the risks – sometimes fatal – of illegal abortion, while boys must be taught to respect girls and not treat them as sex objects. Parliamentarians must work to address those issues, among others, and catch up in areas where they were lagging behind.

The Moderator, after drawing attention to the role of civil society in CSE development, invited the Executive Director of the Partnership for Maternal, Newborn and Child Health (PMNCH) to give her reflections on what she had heard.

Ms. H. Fogstad (Executive Director, PMNCH) said that it was important to continue demystifying CSE by making it explicitly clear that it was intended to educate children, not about the act of sex but about taking charge of their own lives. "My body, my decision, my choice" was a concept to be taught as from kindergarten and to be taken on board by parliamentarians as part of enhancing their understanding of CSE so as to strengthen related laws and create an enabling environment for better delivery of CSE curricula. The challenge lay in how to partner with constituencies, including traditional and religious leaders, parents, teachers and health care professionals, so as to develop a whole-of-community approach. Along with dialogue, positive capacity-building to that end was key to driving CSE forward.

The Moderator welcomed the Secretary General of the IPU to the discussion and invited him to contribute.

Mr. M. Chungong (Secretary General of the IPU) said that the topic of sexual and reproductive health was very close to his heart and that he had been especially keen, as a member of the PMNCH Board and of the High-Level Commission on the Nairobi Summit on ICPD25 Follow-up, to ensure that the workshop took place. At the recent launch of the Commission's second report, emphasis had been laid on the need to promote CSE in the context of access to sexual and reproductive health justice, which was a human right and was linked with universal health coverage. He had therefore been pleased to inform his fellow Commissioners that the IPU was to hold the current workshop. As the subject was not without controversy, such a forthright discussion within a conservative institution like the IPU was laudable. The IPU would follow up on the discussion as a priority, in line with his promise to bring issues crucial to the well-being of marginalized groups, including young girls, to the table. Equitable access to health and CSE was an essential part of ensuring justice for all.

The Moderator thanked the Secretary General for his generous remarks and invited comments from the floor, including with an eye to what parliamentarians could do to ensure that children and adolescents got the information and education needed for them to grow and develop in good health.

A representative of Morocco said that the topic of discussion was indeed difficult, with the responsibility of schools, families and the wider world at play. No tangible progress would be achieved, however, unless it was recognized that daily lives were controlled by digital technology, which was a reality to be factored into any conversation about CSE. As observed by the Moderator, the same issues were being experienced across the globe, and consequently, countries were sharing the same priorities. In the light of new phenomena such as online violence against women and children, a fresh approach was needed. Children not receiving CSE from an early age would rely instead on information gleaned from social media and other sources, something that parents were unable to prevent in a world that could no longer function without smartphones and computers. Not all children were raised in the same tradition and with the same values, however, and there was therefore no one-size-fits-all solution. That aside, the world had changed and its inhabitants had to change with it.

A representative of Norway, noting that many of the challenges mentioned were present in his country, said that he had as a former education minister made use of the *International technical guidance on sexuality education* to include CSE as an overarching theme in the reform of the entire Norwegian school curriculum. It was nonetheless challenging to put CSE into practice. It looked good on paper, but students found it irrelevant or inappropriate and believed teachers to be oblivious to how they currently lived their lives. He would be interested to learn from others about measures taken to adapt sexuality education to the times and keep it relevant, as Norway relied heavily on non-governmental organizations (NGOs) to provide CSE, which was not entirely their responsibility to do. His tip for parliamentarians was to establish an informal cross-party parliamentary group on sexuality education, as the Norwegian Parliament had done. The group annually organized a sexuality education class for all Norwegian parliamentarians, which was informative and fun.

Ms. A. Larouche (Canada) said that one of her country's parliamentary committees had recently shone the spotlight on women's sexual and reproductive rights, an area of activity to which Canada had contributed much around the world, including through the Joint United Nations Programme on HIV/AIDS (UNAIDS) and NGOs such as Oxfam International. Investment in that area should be increased, along with efforts to work with local organizations on the ground, to improve women's access to their right to health – both physical and mental – in countries where, for example, potentially life-threatening illegal abortions were rife and where women and girls in forced marriages were at risk of AIDS. The consequences for women and girls in those circumstances were enormous. In Quebec, the toxic masculinity permeating the hockey culture was being countered through education, which was an example of initiatives that could, and should, continue to be replicated.

A representative of India said that his country had been among the first to develop a legal and policy framework for guaranteeing access to abortion and contraception. As to the male image in society, he had been criticized for speaking in parliament in favour of lifting the tax on sanitary towels. The worrying message to men was, therefore, that they should not address women's issues, whereas he believed that it was the real men who did so. With regard to CSE, it was clearly not aimed at teaching sex but at addressing the important question of deciding when to have sexual relations and with whom, which was as relevant to boys as to girls. CSE in schools would help to protect girls from sexual exploitation but it was first of all vital to ban child marriage outright, as his country had done, which would go some way towards reducing other problems with which those marriages were associated.

Ms. U.F.N. Begum (Bangladesh) said that children should receive sexuality education from an early age in the home setting. Boys as well as girls could be sexually harassed or encounter other difficulties relating to sexuality, but those were taboo subjects that caused boys to miss out on necessary support, putting them at risk of becoming sexual offenders themselves. Girls also needed support and education to help them avoid unwanted pregnancies and child marriage with its related health issues, including miscarriage. The importance of contraception, including for health reasons, should also be impressed upon young people.

Mr. S. Ouedraogo (Burkina Faso) said that parliaments must enact appropriate high-quality laws imposing strict penalties for violations of women's rights in general. As Burkina Faso lacked resources, it was important for partners to mobilize in support of its efforts to promote and raise awareness of sexual and reproductive health. The country's young women and girls were victims of terrorist attacks on villages from where they were kidnapped and in which they were systematically

raped, a prospect that caused some of them to contemplate suicide. The insecurity was also creating internal displacement, which made girls vulnerable to sexual abuse, a further problem about which the public should be made aware. He called on the international community and partners to devote special attention to all those issues.

Dr. V. Chandra-Mouli (Scientist, Department of Sexual and Reproductive Health and Research, WHO), presenter, said in his concluding remarks that the interest generated among parliamentarians by the workshop had been overwhelming. The discussion had underscored the need to educate across the life course, but much more remained be done and further considered. Although, as acknowledged, there were sensitivities, it was necessary to move forward for the sake of public health, human rights and humanity itself. To that end, the WHO was committed to working with the PMNCH, UNAIDS and IPU Members on finding ways of engaging with parliamentarians on the issue over the coming decade, as it entailed not a campaign, but a long-term commitment.

The Moderator said that all participants must now take the discussion back home with them and engage on it with their fellow parliamentarians, even if the conversations were not entirely comfortable. To do so was essential to delivering the best for young people.

The event ended at 18:40.

The Call of the Sahel: A global response
Meeting series on counter-terrorism

Mitigating the impact of security threats by building resilience in the Sahel

SATURDAY, 11 MARCH 2023

(Afternoon)

The event was called to order at 14:45 by Ms. A Vadai (Hungary), as the Moderator.

The Moderator welcomed participants to the third thematic meeting in the global response counter-terrorism series on the Sahel region that would address mitigating the impact of security threats by building resilience.

Mr. M.S. Maki (Chad), panellist, said that since the First Global Parliamentary Summit on Counter-Terrorism held in September 2021 in Vienna, concerted efforts were being made by governments, parliaments and other partners to counter the dangerous phenomenon of terrorism, and parliamentarians were discussing the issue only 10 days after the second thematic meeting held in Algeria. Despite an overall downward trend in terrorism elsewhere in the world, the Sahel region was experiencing an increase in violence. It had been at the heart of environmental and economic challenges for more than a decade and was experiencing security threats in the form of illegal immigration, drug trafficking, trade in weapons, violent extremism and unemployment. Greater solidarity and the pooling of efforts were required to eradicate those phenomena or at least curb their impact on society. It was important not to lose sight of the pivotal role that parliaments could play in the fight against terrorism and in economic, cultural and social development, including through the approval of legislation, and programme and project financing.

The Interparliamentary Committee of the G5 Sahel (CIP G5 Sahel) had begun considering the issue of terrorism and violent extremism very early on and had developed a three-year plan, including a number of projects and strategies that aimed to eliminate the main causes of terrorism, with a particular focus on the Sahel region. The CIP G5 Sahel supported efforts to overcome geographical hurdles and ensure safety and security, and had interacted with experts and partners to ensure that terrorism was viewed as a global phenomenon.

In order to respond to the scourge of terrorism, cooperation and solidarity among States must prevail over micronationalism and individual actions by States. The international community must pool its efforts and ensure synergies between subregional communities, and actions must be global in scope. Significant financial resources had to be mobilized to ensure progress in combating terrorism and violent extremism. Parliamentarians and parliamentary advisors had the institutional clout to influence action at the strategic level to change the situation. He hoped that the work with different countries and with technical and financial partners would be strengthened further, leading to the success of efforts to achieve stability and security in the Sahel region.

The Moderator agreed that the international community had a responsibility to find a solution to ensure the safety and security of the people of the Sahel region.

A short video was shown of highlights from the second thematic meeting of the Call of the Sahel *entitled "Engaging communities in the prevention of violent extremism and addressing the conditions conducive to terrorism", held in Algiers, Algeria, on 26 and 27 February 2023.*

The Secretary General said that the subject under discussion was of critical importance to the Inter-Parliamentary Union (IPU). The *Call of the Sahel* initiative was one of the most important — if not the most important — component of the IPU's counter-terrorism programme, and he was pleased that a dedicated group of parliamentarians was spearheading the work to overcome the scourge of violent extremism and terrorism.

The Sahel region had become the global capital of terrorism and, consisting of mostly desert, provided an environment conducive to the deployment of terrorist groups. As the countries of the G5 Sahel covered approximately 5 million km^2, which equated to around 50% of the area of Europe or of the United States of America, the task of fighting terrorism in the Sahel region was a formidable one. Over the previous decade, the region had experienced the largest increase in terrorist-related fatalities in the world. According to the Global Terrorism Index 2022, the number of deaths from terrorism had doubled in Niger, and similar growth had been experienced in neighbouring countries, such as Burkina Faso and Mali. Terrorism was not an abstract phenomenon; it posed a serious threat to peace, stability and development in the Sahel region, as emphasized by the authorities of the G5 Sahel countries.

It would not be possible to prevent and fight terrorism effectively without addressing the root causes. Most of those who engaged in terrorism did so out of frustration about their limited opportunities. Accordingly, a way must be found to give economic opportunities to those most in need and hope to those without it. The *Call of the Sahel* must not simply be another set of endless meetings but should have a positive and tangible impact on the populations concerned through stronger, more coherent and appropriate actions in the fight against terrorism.

Parliamentarians were on the front line in creating the conditions for peace since they held the levers of budgetary allocations and were at the centre of oversight of the executive arm of government. They were duty-bound to send a strong signal to the international community through concrete action and measures on the ground, and he assured parliamentarians of the IPU's full support for strong actions to combat terrorism. However, fighting terrorism was a community endeavour and parliamentarians needed to work with a variety of stakeholders, including religious leaders and civil society.

In closing, he called in particular on parliamentarians from the Sahel region to actively promote the *Call of the Sahel* initiative and guide the work of the IPU in supporting the efforts to fight terrorism in the region. They should share their concerns and expectations of the global parliamentary community so that the High-Level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism (HLAG) could integrate those expectations into programmes of actions.

Mr. M. Bouden (Algeria), panellist, said that the second thematic meeting of the *Call of the Sahel* held in Algiers had focused on engaging local communities. Numerous stakeholders, including tribal elders and representatives, locally elected leaders, religious scientists and parliamentarians from the Sahel region had attended the event. All participants had had an opportunity to express their views at the meeting, which had culminated in the preparation of an outcome document. He thanked HLAG for its contribution and the IPU for supporting the meeting.

A new vision was required to address the challenges in the Sahel region where terrorism had led to a number of sub-crises. It had also resulted in the equally dangerous scourge of illegal migration with hundreds of citizens from the region seeking greater security and opportunities in Europe. In order to combat the scourge of terrorism, the international community had a responsibility to ensure that citizens were safe and secure in their own countries. The IPU must exert more efforts in that regard and should be supported in that endeavour by all parliaments. The international community must act quickly to combat terrorism in the Sahel region and prevent it from finding space to flourish in other areas of the world.

Mr. M. Omar (Senior Adviser to the IPU Secretary General), panellist, recalling that more than 735 meetings and 125 conferences on the Sahel region had been held, said that it was high time to stop talking and move to the action phase. Efforts must be made to harmonize and coordinate all relevant international initiatives to ensure better use of resources. Any solution to the challenges of the Sahel region must not be imposed by other countries but led by the African people. The IPU must work to rebuild trust between Africa and Europe, regional partners and international organizations. Private security companies had been present in the Sahel region to counter terrorism but were no longer able to fulfil their work because of the conflict between the Russian Federation and Ukraine. Another issue was how the future of the Sahel region should be envisaged given the proliferation of terrorist ideologies. Security should be ensured not by armies but built through development, education and trust. The situation in the Sahel region should be a greater priority for parliamentarians.

The Moderator said that parliamentarians on all continents did care about the people of the Sahel region and underscored the role of parliaments in ensuring safe and secure environments for citizens.

Mr. S. Stroobants (Director, Europe and MENA, Institute for Economics and Peace (IEP)), panellist, said that of the five thematic meetings under the *Call of the Sahel* initiative, those on the environment and security measured impact and the other three on community, education and development dealt with improving resilience. Strong and resilient communities were able to tackle the root causes of violent extremism, terrorism and destabilization. However, the Sahel region was a hotspot for environmental insecurity. Some 89% of food insecure people lived in sub-Saharan Africa where the population was expected to increase by 95% over the next 30 years. Furthermore, the region was home to 6 of the 10 least peaceful countries in the world and to 7 of the 8 countries with the greatest ecological risk.

The impact of terrorism in the Sahel region had been increasing steadily for the previous 15 years. According to the Global Terrorism Index 2023, the impact of terrorism globally had increased by 4% although the Taliban had become a State actor and was no longer included in the Index. The Islamic State and its affiliates remained the most deadly terrorist group. The Islamic State and al-Shabaab remained the two main terrorist actors in the Sahel region and the lethality rate had increased by 26%. In contrast however, governments were becoming less and less capable of tackling the security situation and terrorism.

The epicentre of terrorism now lay within sub-Saharan Africa, notably the Sahel region. In 2022, 43% of all terrorist attacks and deaths globally had taken place in the Sahel, which was an increase of 7% over the previous year. The interplay between strategic factors influencing peace and security, such as destabilization, violence, terrorism and ecological impact, was aggravating the situation in certain locations in the Sahel region and generating greater destabilization and security impact, and less resilience. Over the previous year, an increasing number of attacks in the Sahel region had not been claimed by any terrorist organization. Terrorism was becoming a business model for the entire region because of the poor levels of resilience.

Furthermore, many of the capabilities sent to the Sahel region by other countries had been redirected to Ukraine and the people of the Sahel region were less receptive to foreign intervention. The concentration of material and financial resources on Ukraine meant that other parts of the world were not receiving the focus they deserved and conditions were being created for international terrorist groups to impact those regions. Five of the 10 countries most impacted by terrorism were located in the Sahel region. Burkina Faso and Mali had seen the largest and third largest increases, respectively, in the impact of terrorism over the previous year. Deaths not linked to terrorism but to other forms of violence and conflict had increased considerably in the Sahel region over the previous five to six years, demonstrating a lack of preparedness and resilience and weak local authorities.

Research conducted by the IEP showed that strategic factors, such as ecological threats, the use of violence, destabilization, lack of resilience and terrorism all intersected in specific geolocations in the Sahel, destabilizing the entire region. The research also enabled authorities to identify the priorities to be set through a systemic analysis of the problem. The IEP also considered institutional structures and the attitudes to be developed to create and maintain more peaceful, equitable and resilient societies (positive peace). Such a systemic approach was conducive to training from the top down to the grassroots level, and training had been provided in various countries, including Libya. A project on positive peace training was currently being implemented in some areas of the Philippines and several young people had decided to abandon terrorist groups and their radicalized views after 6 to 12 months of positive peace training. The training was to be rolled out across the Philippines.

Such an approach of conducting research to identify priorities, and of mitigating impact, increasing resilience through positive peace and ongoing monitoring and evaluation could have potential for the Sahel region. Local solutions and approaches were central in positive peace training and a framework should be provided for communities to develop their own solutions. Strong communities and resilience were also essential. Noting that Europe remained the most peaceful and resilient region of the world and the least impacted by ecological degradation and terrorism, he said that Western countries, partners and stakeholders needed to find the strength to support local solutions in the Sahel. Leaders had a responsibility to help others achieve the same levels of resilience and preparedness.

The Moderator said that all stakeholders should recognize their responsibilities. The countries of the Sahel region should be honest and admit that they required assistance and the international community should also admit that it had made mistakes. No region that faced problems should be left to deal with them alone.

Ms. M. Guerra Castillo (Mexico) said that drug trafficking was a growing business that had diversified into other areas, such as extorsion, kidnapping and assassination. Given its violent consequences, including in the Sahel region, drug trafficking might therefore also be viewed as a form of terrorism.

Mr. M.F. Baldé (Guinea) asked about the impact of terrorism in areas of the Sahel region that were not inhabited. Noting that exclusion could encourage an individual to adopt radical positions and to engage in terrorism, the question was whether the effect of factors such as electoral fraud and attempts by Heads of State to remain in power, including outside the Sahel region, were being taken into account. Authorities should be careful not to generate frustration among the population and he drew attention to the recent repatriation by countries of their citizens from Tunisia.

Mr. B. Balbone (Burkina Faso) said that strong, common action against violent extremism must be taken and support provided to affected countries, including his own. Many such countries had porous borders and did not have the means to combat such a challenging issue as terrorism; the problem would only escalate unless timely action was taken. The IPU should work with sister organizations to provide technical and financial support to the countries concerned. He asked how the initiative being implemented in the Philippines might be replicated in the countries of the Sahel region that were struggling to combat terrorism.

Mr. B.N. Tankoano (Executive Secretary, CIP G5 Sahel) commended the work of the IEP and asked what concrete actions it had identified from its research activities that could be of tangible benefit to countries.

Mr. G. Craughwell (Ireland) said that migration, which was now being run by criminal gangs, was a great concern. As migrants were often forced by their traffickers to relinquish their documents, it was very difficult to determine their identity and nationality during processing. Terrorist cells might therefore have been imported into countries all over the world, which was a concern. The West had stolen the resources of the countries under discussion and needed to rectify the situation, not through the provision of financial resources, which often fell into the wrong hands, but through the provision of education and training to empower citizens. The deployment of private security companies to allegedly secure those countries was outrageous and the international community should demonstrate greater honesty, particularly towards those in Africa. He asked what simple steps participants could share with their parliaments to promote the development of the countries of the Sahel region.

Ms. C. Soucy (Parliamentary Assembly of the Francophonie) underscored the importance of including women in the negotiation and reconstruction process.

Mr. H. Traoré (Mali) said that terrorism had been discussed for decades by the international community, yet it had not been eradicated. His country had been obliged to take matters into its own hands to combat terrorism and wanted to choose its own partners in a sovereign manner. The international community had failed to help combat the scourge of terrorism in the country. The considerable resources at the disposal of terrorist groups, including in Mali, came from somewhere, and there were entities represented at the IPU that were financing terrorism. Effective action, not simply dialogue, was required, and the developed countries should play their part in assisting developing countries and in finding a solution, including in the Sahel region. Development and prosperity were essential to prevent migration. He called for the convening of a meeting with developed countries.

Mr. M. Reddad (Morocco) said that the situation in the Sahel region was extremely serious, not only for the countries themselves, but also for the entire African continent and Europe. Security threats and ongoing activities by armed terrorist groups were being supported by others, and alternative solutions must be found to combat the scourge of terrorism. Efforts should be made to mobilize the security forces of the countries in the Sahel region, and his country would continue to train military personnel from those countries in facilities in Morocco. Human, economic and social development was essential, and Morocco stood ready to share its experience and knowledge with others. Arming children and young people was a serious matter that must be addressed and had been criminalized in Morocco. Recalling a recent television interview, he trusted that the European media was not conniving with terrorists responsible for certain terrorist activities in the Sahel region.

Mr. S. Stroobants (Director, Europe and MENA, IEP), panellist, said that drug trafficking was considered as another form of violence and destabilization, and was measured in the Global and Mexico Peace Indexes. Although a connection through the crime-terror nexus existed and the proceeds from the trafficking of people, equipment, drugs and weapons might be used to fund terrorist activities, drug trafficking did not meet the definition of narcoterrorism.

Geolocation had shown that the hubs of violence and destabilization in the Sahel region were often close to areas rich in minerals. However, it was important to remember terrorism was a global phenomenon. Strong structures were required for positive peace and attitudes needed to change.

Jihadist groups had spread from the Middle East and North Africa to the Sahel region, not because of religion, but because of conflicts in Iraq and the Syrian Arab Republic. International terrorist groups had moved to regions that were less resilient where their ideologies were more likely to take hold. A concentration of services in the capital and weaker governance in remote areas of countries such as Mali and the Niger was also problematic. The positive peace plan implemented initially in a part of the Philippines had had a beneficial affect at all levels, strengthened institutions and structures and led to a systemic change in people's frame of mind. Local communities had to be supported in finding their own solutions.

The IEP was an independent, non-partisan and non-governmental body that sought to foster peace, resilience and conditions in society to enable all individuals to fulfil their full potential. The European Union was hearing more calls for the Global South to receive the respect and dignity that it deserved. It was hoped that the approach of European countries to the Global South would change. Much of the training provided by the Institute was given to women, who were key to peace building in communities. A gender-based approach was also important for some of the pillars of positive peace, namely equitable distribution of resources, acceptance of the rights of others and development of human capital. Furthermore, with the African population set to grow significantly in the future, particular attention should also be given to young people.

In countries affected by extreme violence and conflict, around 40% of gross domestic product (GDP) was used for managing violence. Accordingly, funds for other areas, such as development and resilience, were limited and external support was required. An analysis undertaken by the United Nations Development Programme (UNDP) had shown the considerable negative economic impact of extreme violence and terrorism, which would have to be tackled before other priorities such as development or governance could be addressed.

The role of the media was key. Western countries received 89% of the global media impact of terrorism but only 1% of the global terrorist impact. Although the terrorist attacks in Pakistan had claimed many more lives than the Paris and Brussels attacks, they had not been as widely reported in the Western media. The main drivers of terrorism, namely conflicts, political destabilization and lack of respect for human rights, should also be highlighted.

Recalling some of the initiatives being undertaken by the UN Office of Counter Terrorism (UNOCT) Programme Office in Rabat, he said that some countries were shifting from a purely security-focused to a capacity-building approach. Similar initiatives were being set up by France and the UAE in Côte d'Ivoire, which would improve resilience and prevention.

By way of conclusion, he said that leaders must lead by example. However, there was no clear policy or legislation and a case-by-case approach was being adopted by certain countries. Furthermore, no international development efforts were being made to create the conditions to encourage citizens to remain in their countries and prevent violence and destabilization.

Mr. M. Omar (Senior Adviser to the IPU Secretary General), panellist, said that the way in which trust was rebuilt was of great importance and European parliamentarians that championed the Sahel cause were essential. The flow of immigration from Africa to Europe was serious against a backdrop of such strong population growth in Africa. He thanked Morocco for its work focusing on the Sahel region.

The Moderator underscoring the importance of mutual trust, dignity and respect, said that women should be part of the process of peace. While the media was sometimes challenging, free press and media were important and could highlight areas for improvement.

Panel discussion: *Challenges of the security situation in the Sahel and the solutions to end the crisis: The challenges faced by the States of the Sahel and the international community*

Mr. B.N. Tankoano (Executive Secretary, CIP G5 Sahel), panellist, said that although terrorism did not spare any region of the world, the Sahel region had become a geostrategic and geopolitical focus. It was regrettable, however, that countries were reluctant to assist the region. There was a strong presence of numerous terrorist groups in the Sahel and terrorism was spreading to other countries in west Africa. There were a variety of factors that had led to the terrorism, including political instability prompted in part by the bombing and destabilization of Libya without prior consultation with African countries: weak military institutions, porous borders, unresolved conflicts, social injustice, underdevelopment, poverty and youth unemployment. Community involvement was essential in

combating terrorism, and while it was on the rise in Burkina Faso, Mali and Niger, it was still lacking in some countries. The existence of organized criminal gangs made the region a fertile ground for terrorist activities.

Terrorism and violent extremism manifested themselves in the Sahel region through political and military conflicts. The number of terrorist groups and lives lost was increasing. The terrorist groups were very adaptable. They had their own supply chains and access to more advanced tools and technologies than national armies, which made it increasingly difficult to counter their actions. Their aims included undermining the authorities and the legitimacy of the State in the eyes of the public, seizing power, establishing a trafficking corridor to the rest of the world and imposing Sharia law. The modalities of operation varied from complex attacks against government, religious and community authorities to ambushes, although a trend was emerging away from attacks in capitals to attacks in more peripheral areas. The humanitarian consequences of the terrorist activities in the Sahel region were considerable. Some five million people had been internally displaced and around 20,000 had died.

The region was particularly vulnerable to terrorist activities because of factors including governance issues, difficulties in mounting a regional response and in controlling the security sector. Although there had been some international military interventions to improve the security situation in the Sahel region, parliamentarians from the region had not been able to control the actions of the foreign armed forces. Such a scenario would be unthinkable for European parliamentarians, and the IPU and other stakeholders should intervene to ensure that parliamentarians were able to control the actions of foreign armed forces in the Sahel region.

The international community had failed in the Sahel. Despite the United Nations Multidimensional Integrated Stabilization Mission in Mali, which was made up of 64 different nationalities, terrorism activities had increased. The international community must therefore reconsider its actions in the Sahel region. It had refused to intervene on the basis of Chapter VII of the Charter of the United Nations and had provided little support to the G5 Sahel. There had also been limited investment in social projects, but it had assured prompt and continued mobilization of resources for the conflict in Ukraine. The international community's communication with the countries of the Sahel region and the United Nations strategy of communicating directly with the terrorists must be reviewed and a new diplomatic approach adopted.

Mr. S. Al-Kareem (Arab Parliament) thanked the IPU for its efforts to strengthen peace and security in the vital Sahel region, including through the holding of thematic meetings on the *Call of the Sahel*. Despite numerous international attempts to bolster security and stability in the region, however, several challenges persisted. First, terrorism in the Sahel region remained the highest priority among the security difficulties in the region. Counter-terrorism efforts had not proven successful and new and effective policies and approaches were required. Second, the weak role of the State in some areas was another challenge. Certain armed groups with considerable financial resources had positioned themselves as providers of social services and economic assistance. Furthermore, the instability in the region created a fertile ground for reinforcing the capabilities of armed groups at the expense of the State. Third, the growing relationship between terrorist organizations and organized crime in the Sahel region presented numerous challenges, and organized crime constituted a major source of financing for terrorist activities. Fourth, the considerable international interest in the Sahel region was based on the narrow political interests of the major powers. Instead of strengthening security and stability and the fight against terrorism it had led to a lack of complementarity in counter-terrorism policies in the region, and to a crisis of confidence between domestic forces in the region and international players. Fifth, the weak funding and lack of logistical resources for the military and security forces had a direct impact on the security situation in the Sahel region.

There was an urgent need for a comprehensive review of all domestic and international policies in order to preserve security and stability in the vital Sahel region.

Mr. M. Fouda (Terrorism Prevention Branch, United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC)), panellist, speaking via video link, said that UNODC and the IPU enjoyed a fruitful partnership in ensuring that the principles of the rule of law, legality and due process were fully respected in all national and international counter-terrorism efforts. Recognizing the need for concrete actions, he said that, through its Terrorism Prevention Branch, UNODC was a key United Nations entity delivering counter-terrorism technical assistance with a focus on promoting a criminal justice response to terrorism.

There had been significant developments in the landscape of terrorism in the Sahel region in recent years. Major global terrorist organizations were expanding in Africa through their affiliates: two of the three most dynamic affiliates of the Islamic State in Iraq and the Levant, namely the Islamic State in the Greater Sahara and the Islamic State in West Africa Province, were in Africa and the most successful Al-Qaida affiliate had been able to expand its operations in the Sahel and West Africa. Terrorist and violent extremist groups exploited local grievances to establish a strong foothold in local communities. The perception by certain vulnerable groups and communities that they had been left behind had been systematically exploited by terrorist groups for radicalization and recruitment purposes. Other key enablers of terrorist activities in the region included the long and porous borders between African countries and the spread of radical messages through cultural, educational and religious institutions, the media and the internet.

Several conflict zones and battlefields had been established primarily where civilian criminal justice actors were not able to act as first responders. Military actors had therefore become the de facto first responders and were entrusted with the important role of supporting the criminal justice response to terrorist incidents. Despite the security and military nature of such responses, they aimed to serve criminal justice and prosecution-related goals. However, an increase in the number of successful prosecutions or trials of terrorists captured during such operations had not been observed, which was a major setback for counter-terrorism efforts. Challenges identified included the lack of inter-agency coordination between first responders, law enforcement and criminal justice actors; the absence of an adequate legal framework for such collaboration; and insufficient knowledge among first responders of basic legal and technical requirements to collect and preserve evidence.

To help Member States face such challenges, UNODC in collaboration with other United Nations agencies and international partners including Belgium, Germany, Italy and the United States, had designed and delivered technical assistance programmes for several African countries. The aim, in principle, was to introduce institutional reform by enhancing interagency cooperation and coordination and to increase the first responders' understanding of legal and technical aspects related to observing the chain of custody. A memorandum of understanding and standard operating procedures had been developed and a comprehensive training programme had been implemented. UNODC had also been developing other initiatives to address certain challenges in the region, including an integrated border stability mechanism in partnership with the International Organization for Migration (IOM) and the International Criminal Police Organization (INTERPOL) and a strategy for screening, prosecuting, rehabilitating and reintegrating persons associated with terrorist groups. UNODC had developed a stand-alone programme for countering the nexus between terrorism and organized crime, including the trafficking of drugs and arms, for several countries facing such challenges in coastal and North Africa. It was also working on countering emerging terrorist threats and provided technical assistance to support terrorist victims and initiatives to counter radicalization and extremism, including by promoting the role of women leaders in the justice and security sectors. UNODC was also involved in several regional and subregional initiatives.

Although terrorism and violent extremism threatened both the rule of law and the fundamental freedoms of citizens and society, inappropriate counter-terrorism responses could further exacerbate the situation. Relevant United Nations General Assembly resolutions had reaffirmed that counter-terrorism measures must comply with international law and had conveyed a strong message that respect for human rights was not only a legal obligation but also essential to the success of any counter-terrorism measures. For an effective counter-terrorism response, States' legal procedures should function effectively and be able to deal with potentially complex criminal cases.

Effective prevention and response to terrorism should include a strong criminal justice element based on a normative legal framework that respected the core principles of the rule of law, due process and respect for human rights. Parliamentarians played a critical role in developing a comprehensive counter-terrorism legal regime that reinforced the rule of law and justice at the national and local levels. National counter-terrorism strategies should be revised regularly to ensure an adequate response to evolving threats.

He commended the IPU's efforts in mobilizing and encouraging much-needed support for Africa, in particular in the Sahel region, to address the growing threat of terrorism. Africa was also a priority for his organization and the UNODC Strategic Vision for Africa 2030 sought to respond to the specific needs and priorities of African countries. UNODC had also developed a new global programme on strengthening the legal regime against terrorism, which focused more on prevention and would include research on different terrorist threats and engagement with women and civil society in countering and preventing violent extremism.

Given the rise of terrorist-related challenges in Africa, there was an urgent need to scale up support and assistance to countries in the front line of the war against terrorism. The terrorist threat in the Sahel region endangered the security and stability of other parts of the world. UNODC stood ready to support African Member States in combating terrorism and counted on the support and partnership of its international partners.

Ms. M.F. Sulem Yong (Afrogiveness Movement) said that a top-down and bottom-up holistic approach was required to counter terrorism. Solutions should not be imposed, and citizens should be empowered to create solutions. Legislators should compel all leaders to lead by example and women should be included in peacebuilding.

The Moderator thanked all those who had contributed to the important discussion including the King of Bahrain and the IPU Secretariat, especially Ms. C. Castillo who had worked in spite of ill health in support of HLAG's work.

The event ended at 17:30.

Adoption of resolutions, final documents and reports

SITTING OF WEDNESDAY 15 MARCH

(Afternoon)

The sitting was called to order at 16:50 with Mr. A.B.S. Almusalam, President of the Assembly, in the Chair.

Item 3 of the agenda

Manama Declaration on *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*
(A/146/3-DR)

The President, noting the substantive and robust deliberations that had taken place over the preceding three days of General Debate during which some 160 interventions had been delivered by close to 120 national parliaments and numerous partner organizations, invited Ms. H. Ramzy Fayez of Bahrain and Mr. M. Bouva of Suriname to introduce the resulting Manama Declaration on *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance*, as set out in document A/146/3-DR.

Ms. H. Ramzy Fayez (Bahrain) and **Mr. M. Bouva** (Suriname) introduced the Manama Declaration, which began by highlighting the dangers posed by hate, intolerance, exclusion and violence to the foundations of democracy and the social contract holding societies together. The world was facing social and economic inequalities on an unprecedented scale, which was often giving rise to anger and frustration. Human dignity was being undermined by poverty, the denial of rights, a weakening of the rule of law, discrimination against women, and the exclusion of youth, the vulnerable and the marginalized.

The consequent deep malaise in society took many forms and affected many groups. Parliaments needed to recognize the diversity in their communities as a source of enrichment, and to reaffirm the fundamental rights and freedoms of all. Regrettably, some in positions of influence sought to exploit the vulnerabilities of others, sowing hate and division, including through digital means, and inspiring violence and wider intolerance.

The response to those challenges should be for parliaments to promote collaboration, dialogue, conflict prevention and resolution – including on the global stage through parliamentary diplomacy – mediation, moderation, education and the involvement of religious and community leaders. Parliamentarians had a unique responsibility to interact with everyone, even those who disagreed with them, bringing people together in pursuit of the common good. Inclusive and just societies were more likely to be cohesive, peaceful and democratic. Parliaments must pursue policies to fight inequality and uphold the dignity of every person, principally through the implementation of the Sustainable Development Goals, which remained the best hope for peace, democracy and sustainable development for all.

The Declaration committed parliamentarians to utilize their law-making, representative and oversight functions towards achieving 10 objectives: (1) making hate-motivated acts and violence an offence under the law; (2) investing in “education for democracy” for all; (3) opening up parliamentary proceedings to the input of civil society and community groups; (4) engaging in constructive and respectful dialogue across political divides; (5) using data to formulate inclusive economic and social policies; (6) assessing the level of inclusivity in parliaments and taking action to improve it; (7) upholding the rights of vulnerable people; (8) regulating digital platforms and media to eliminate hate speech; (9) protecting cultural and religious sites; and (10) promoting interaction with UN organizations working on interfaith and intercultural dialogue, as well as peacekeeping and mediation.

In endorsing the Declaration, the parliamentarians from around the world gathered at the 146th Assembly would pledge to take those concrete actions forward in accordance with the core values of the IPU.

The President said he took it that the Assembly wished to endorse the Manama Declaration.

It was so decided.

Item 5 of the agenda

Cybercrimes: The new risks to global security
(Standing Committee on Peace and International Security)
(C-I/146/DR)

Mr. M.B.M. Al-Ahbabi (Qatar), President of the Standing Committee on Peace and International Security, introducing a revised draft resolution entitled *Cybercrimes: The new risks to global security,* as set out in document C-I/146/DR, said that the Committee's discussion of the initial draft submitted by the two co-Rapporteurs, Mr. J. Cepeda of Spain and Ms. S. Falaknaz of the United Arab Emirates, had been preceded by introductory remarks from Ms. B. Brenner, Head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations and international organizations in Vienna, in which she had underlined online protection as essential in a world increasingly reliant on digital technologies. The two co-Rapporteurs had then presented their initial draft, which they had meticulously prepared, along with the related explanatory memorandum, following a year of work spent gathering the views of fellow parliamentarians and interacting with key stakeholders, notably in the context of the UN negotiations on a cybercrime treaty.

In the ensuing debate, over 40 participants had engaged constructively and respectfully on a range of issues indicative of the concern generated by the magnitude of cybercrime. Equally indicative of that concern was the unprecedented number of proposed amendments received, which had amounted to over 320. With an amended title considered to reflect more appropriately the text's focus on cybercrimes, the draft resolution as revised reflected a diversity of views and was accordingly well balanced. It accentuated the parliamentary role in ensuring protection for citizens online as in the real world and underscored the need for international cooperation to counter the grave threat posed by cybercrime to democratic processes, international peace and security, and global economic stability while also upholding fundamental human rights principles, including freedom of expression. The Committee had approved by consensus the draft resolution for transmission to the Assembly, although reservations had been expressed by the delegation of India on operative paragraph 25 and by the delegation of the Russian Federation on preambular paragraph 11 and operative paragraph 1.

Lastly, with respect to preparations for future Assemblies, the Committee had proposed *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence* as the subject item for its new draft resolution and *The recruitment of child soldiers* as a topic for debate.

The President said he took it that the Assembly wished to adopt by consensus the resolution.

It was so decided.

A representative of India said that his delegation disassociated itself from operative paragraph 25 of the resolution and requested that its reservation be recorded in the final text.

Item 6 of the agenda

Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests
(Standing Committee on Sustainable Development)
(C-II/146/DR)

Ms. A. Mulder (Netherlands), President of the Standing Committee on Sustainable Development, recalling that the Committee had been tasked with debating and preparing a draft resolution entitled *Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests*, said that the designated co-Rapporteurs, Mr. C. Hoffman of Germany and Ms. H.V. Gavit of India, had diligently prepared an initial draft, together with an explanatory memorandum, which they had presented to the Committee.

In a fruitful and engaging debate, the Committee had then considered the text in conjunction with the many amendments submitted, following which it had in a further meeting examined and approved by acclamation for transmission to the Assembly the resulting revised draft resolution set out in document C-II/146/DR. Reservations had been expressed by the delegation of India on the preambular paragraphs 2, 5 and 8 and operative paragraphs 1, 3, 5, 6, 9, 11, 12, 13, 17 and 21 of the text, and by the delegation of the Russian Federation on preambular paragraph 19. As articulated in

that text, parliamentarians must stand together in the common struggle against deforestation and its impact on all humanity by securing the natural foundations of life essential to well-being and also instrumental in relation to climate, peace, stability and sustainable development. There could be no healthy economy on an unhealthy planet.

Lastly, the Committee had approved a workplan for the 147th Assembly, which included a debate on the subject of its proposed new draft resolution *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy and ensuring innovation, responsibility and equity*, a hearing on food security, and a segment focused on preparations for the Parliamentary Meeting at the 28th session of the UN Conference on Climate Change (COP28) in November 2023. In sum, there remained much work ahead for parliaments to do — and without delay, as the planet could wait no longer.

The President said he took it that the Assembly wished to adopt by consensus the resolution.

It was so decided.

A representative of India said that his delegation disassociated itself from preambular paragraphs 2, 5 and 8 and operative paragraphs 1, 3, 5, 6, 9, 11, 12, 13, 17 and 21 of the text, and requested that its reservation be recorded in the final text of the resolution.

Item 7 of the agenda

Reports of the Standing Committees

Mr. A. Gajadien (Suriname), President of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, reporting on the Committee's work during the Assembly, said that, on 13 March 2023, the Committee had held a preparatory debate on its next draft resolution, *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm*, for which it had designated as co-Rapporteurs Ms. L. Reynolds of Australia and Mr. E. Bustamante of Peru. Over 30 delegates had provided inputs, including in relation to the development of orphanage trafficking, which was an issue of supply and demand. The fact was that countries and individuals often made well-intentioned donations to orphanages after being misled by seasoned criminals and traffickers into believing that their donations would be used to support children in need. In such cases, however, the children were most often not orphans and had at least one living parent. The Committee had indicated its intention to prepare a draft resolution setting out best practices for combating orphanage trafficking, which was a new form of child trafficking and modern slavery.

At its second meeting on 14 March 2023, the Committee had engaged in a further debate entitled *Parliamentary impetus in favour of the fight against disinformation and hateful and discriminatory content in cyberspace*, with a representative of the UN Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) providing an overview of the main issues, followed by an expert hearing and lively discussion. The starting point for the debate had been the need to protect the extraordinary opportunities offered by the internet while also creating the means to prosecute online harms in accordance with international human rights standards. Among the areas of concern highlighted were online violence against parliamentarians, hate speech targeted at specific groups, and disinformation emanating from outside Europe and North America. In the current rapidly changing digital environment, parliaments needed to prepare appropriate legislation through a transparent and inclusive process that incorporated the views of the public and private sectors.

The Assembly took note of the report.

A representative of Iraq said that, in the Committee's meeting the previous day, his delegation had expressed its position on the issue of hate speech and online discrimination, including with reference to Islamophobia and anti-Muslim prejudice. It had called on all governments to look after the interests of all Muslim inhabitants of their countries and urged the Committee to remind all parliamentarians of the need to call out hatred directed at Muslims and punish all online discrimination against them.

Mr. L. Wehrli (Switzerland), Acting President of the Standing Committee on United Nations Affairs, reporting on the Committee's meeting of 14 March 2023, said that the proposed modalities and methods of work developed for consideration at the present Assembly by the Bureau, in line with the

process agreed in Kigali in October 2022 and in collaboration with the IPU Secretariat, had been unanimously approved. Thanks to the unstinting efforts of all concerned, the Committee's work was accordingly set to become more relevant, satisfactory and topical.

The first other matter addressed by the Committee related to gender equality at the UN General Assembly, where women accounted for only 25% of representatives. Participants had made a number of proposals for improving that figure, in line with IPU priorities, including through action by parliaments to impress upon governments the need to appoint more women as permanent representatives to the United Nations. The Committee would pursue the discussion further at the 147th Assembly in Luanda.

The second matter concerned the 2023 Voluntary National Reviews (VNRs) for the UN High-level Political Forum on Sustainable Development (HLPF), which were of fundamental importance, especially in view of the difficulties entailed in achieving the Sustainable Development Goals (SDGs). In that regard, coordinated IPU action was needed, along with consolidated parliamentary action in support of government efforts to implement the SDGs. With the HLPF scheduled for July 2023, it was vital for parliaments to follow up, where applicable, on their country's VNR submission, including through steps to ascertain that the relevant questionnaires were completed and duly submitted before the deadline. Only by so doing would sufficient progress be made towards attainment of the all-important SDGs.

Lastly, the Committee had elected several new Bureau members on the basis of nominations received from the geopolitical groups, namely: Mr. A. Talbi (Algeria); Mr. D. McGuinty (Canada); Mr. D. Laouhingamaye (Chad); Mr. A. Almutairi (Kuwait); Mr. H. Aoyagi (Japan); Ms. P. Cayetano (Philippines); and Ms. A. Shkrum (Ukraine). He was approaching the end of his own term of office and considered it an honour and a pleasure to have worked for the Bureau. He would remain fully committed to working within the IPU.

The Assembly took note of the report

Item 8 of the agenda

Approval of the subject items for the Standing Committee on Peace and International Security and for the Standing Committee on Sustainable Development for the 148th Assembly and appointment of the co-Rapporteurs
(A/146/8-R.1)

The President said that the Standing Committee on Peace and International Security had proposed as its subject item for the upcoming one-year cycle, *Addressing the social and humanitarian impact of autonomous weapon systems and artificial intelligence*, with Ms. M. Stolbizer of Argentina and Mr. L. Lacroix of Belgium as the designated co-Rapporteurs. He took it that the Assembly wished to approve the proposal.

It was so decided.

The President said that the Standing Committee on Sustainable Development had proposed as its subject item for the upcoming one-year cycle *Partnerships for climate action: Promoting access to affordable green energy, and ensuring innovation, responsibility and equity*, with Mr. S. Patra of India, Ms. L. Vasylenko of Ukraine and Ms. M. Al Suwaidi of the United Arab Emirates as the designated co-Rapporteurs. He took it that the Assembly wished to approve the proposal.

It was so decided.

A video providing key background information on Angola was played in anticipation of the 147th Assembly in Luanda.

Closure of the Assembly

Ms. T. Ackson (United Republic of Tanzania), speaking on behalf of the African Group, said in her closing remarks that, as suggested at the 145th Assembly in Kigali, the IPU Statutes and Rules should be amended to set a deadline for the submission of requests for the inclusion of an emergency item in the Assembly agenda so as to allow ample time for the geopolitical groups to take stock of the requests in advance of their consideration. Secondly, to have to choose only one emergency item was a significant challenge for parliamentarians from around the world who were unlikely to share the same views as to which single issue merited an emergency debate. Some issues, moreover, could be deemed of equal importance, yet Members were forced into voting for one over the other. The Statutes and Rules should, therefore, also be changed to allow for more than one emergency item, as one alone was inadequate to cater for all comers from such a diverse world with so many geographical subregions.

Mr. A. Al-Salihi (Iraq), speaking on behalf of the Arab Group, said that, during the Assembly, views had been exchanged on a wide range of topics associated with numerous global crises. The topics addressed had included mechanisms for combating terrorism; support for crisis-affected groups and vulnerable peoples; climate change action; promotion of a life of freedom and dignity for all, without distinction; elimination of extremism, terrorism, hatred and racial discrimination; and efforts to widen the spirit of compassion and tolerance among peoples. All those topics fell under the banner of the Assembly theme that had brought together IPU Members: *Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance.*

Mr. M. Dick (Australia), speaking on behalf of the Asia-Pacific Group and commending the IPU on its principle of inclusivity of all nations, said that he took his responsibility as Chair of the Group very seriously and would strive during 2023 to ensure that all its members engaged fully in working towards the IPU goal of universal membership, to which he was deeply committed. He congratulated the nine Group members elected to IPU bodies, in particular the Speaker of Tonga, now a member of the important Board of the Forum of Young Parliamentarians. He intended to work closely with all Group members to ensure that the parliaments of all nations, irrespective of size, had equal opportunity to engage in IPU activities and fully represent the significant challenges faced in their regions. With such engagement more important than ever, it was very pleasing that a delegation from Kiribati had attended the Assembly with a view to possible affiliation with the IPU. He aimed to visit the Pacific islands over the coming months and looked forward to working with all Group members towards the 147th Assembly.

Mr. Y. Bolgert (Kazakhstan), speaking on behalf of the Eurasia Group, said that it was worth highlighting the significance of the topics chosen for discussion at the Assembly, notably in the General Debate, and the precise elaboration of meaningful reports on work undertaken. The resolutions adopted on cybercrimes and on negative carbon balances of forests were, moreover, highly important and extremely timely. He expressed gratitude to the staff of the Bahraini Parliament and the IPU Secretariat for their attention and friendliness towards delegates and was appreciative of the warm and comfortable atmosphere that had contributed substantially towards successful completion of the tasks assigned to participants.

Mr. B. Llano (Paraguay), speaking on behalf of the Group of Latin America and the Caribbean, said that the people and authorities of Bahrain were the measure of its greatness, as evidenced by their part in the success of the Assembly, to which all IPU officials and staff, including those working behind the scenes, had also contributed, likewise meriting applause. Shortly due to leave parliament, he would miss IPU Assemblies, from which he had learned much over the years, including about the true essence of the IPU and about the universality of issues that affected all without exception, regardless of identity, affiliation, or status — as in the case of the pandemic and climate change. Ever stronger, ever firmer in its convictions and ever focused in pursuit of its principles of freedom, social justice and equality, the IPU would continue to serve as a beacon for the entire membership. The IPU President had, through his outstanding work, forged a path for the IPU's future endeavours, with the current Assembly representing a milestone along the way.

Mr. A. Gryffroy (Belgium), speaking on behalf of the Twelve Plus Group, after highlighting the active part played by the Group and its members in contributing to the work of the Assembly, said that resolutions adopted on the inhumane war of aggression in Ukraine had had very little effect on the

ground, for which only one country was to blame. In relation to the dire human rights situation in Afghanistan, a delegation from the Group had met with a delegation of Afghan parliamentarians in exile, whose 125 colleagues still in Afghanistan were on the Taliban death list. The Group called on Western countries to take on their responsibility to assist in evacuating those individuals, above all the 10 women among them, who were in greater imminent danger — as underscored by the murder of former Afghan female lawmaker Mursal Nabizada in January 2023 — and forced to live in hiding.

With reference to the regrettable incident in which visas issued to two Human Rights Watch members planning to attend the Assembly had been revoked by the Bahraini authorities, the Twelve Plus Group was not prepared simply to take note of the incident and let it lie. It was not a matter to be taken lightly; Human Rights Watch defended core IPU values in respect of which the Group would never compromise.

Lastly, at the 147th Assembly in Luanda, the Governing Council would elect a new President of the IPU, a position for which there were no formal requirements of candidates. Historically, however, IPU Presidents had been outstanding and respected political leaders firmly committed to core IPU values and principles, in particular the promotion of democracy, human rights and the rule of law. The Twelve Plus Group was therefore keen to see that the candidates for the position met those high standards.

The IPU President said that thanks were due to the Bahraini hosts for their kind hospitality and tremendous work, to the Bahraini people for their warm welcome, and to the IPU Secretariat staff, volunteers, interpreters and many others whose contributions combined had made possible a successful Assembly at which much had been accomplished. In addition to the statutory and related meetings, hundreds of bilateral meetings had taken place, the distinctive Manama Declaration had been adopted, along with a number of resolutions, and the Organization had received the go-ahead to work with the Egyptian and Uruguayan authorities towards opening IPU regional offices in Cairo and Montevideo as soon as possible. The proposed amendments to the Cremer-Passy Prize rules had been approved, as had the future IPU Anthem in what would be remembered as one of the Assembly's most important decisions. As to colleagues elected to IPU bodies, the new Presidents of the Board of the Forum of Young Parliamentarians and of the Bureau of Women Parliamentarians would inject fresh energy and vitality into the proceedings in both settings.

Concerning the pertinent suggestions from the African Group for changes to the IPU Statutes and Rules, it had been decided that he and the IPU Secretariat should convene with the Chairs of the geopolitical groups to agree on a road map for the presentation of related proposals in Luanda. A working group could then be established to analyse the proposals submitted and formulate for consideration a final set of proposed amendments to the Statutes, which it was indeed necessary to update periodically in the light of new realities.

The progress achieved in areas such as economic development, democracy, tolerance and respect for human rights was clearly visible in Bahrain. Parliamentarians must continue their work to resolve the problems of those they represented, not by obligation but by choice. Their status as parliamentarians was in turn dependent on the choice of voters. IPU Members understood that those problems were better and more easily resolved together.

The IPU was also addressing such issues as the situation in Myanmar, where it condemned the atrocities, the use of force against citizens, and the unprovoked killing of parliamentarians. It was addressing the situation in Afghanistan, defending all citizens — especially women, who were unjustly treated without regard for their fundamental human rights — and condemning the assassination of former woman parliamentarian Mursal Nabizada in her Kabul home. Already severely affected by multiple crises, the Sahel region was being further destabilized by murderous terrorist groups and organized criminals who were taking root. IPU Members were therefore urged to heed the *Call of the Sahel* and provide help. In Ukraine, the Russian aggression must end so that people could live in peace, while in Palestine, the IPU had criticized events on the basis that Israel's understandable need for security did not justify attacks on its neighbours.

The IPU had prayed for those who had died in the earthquake in Türkiye and Syrian Arab Republic, since when further thousands had been killed in Malawi by a powerful cyclone that demonstrated the reality of climate change. Another issue was migration, whether from Latin America to the United States, or around the Mediterranean, where many of those fleeing poverty or war died in attempted crossings in small boats, yet politicians went to bed at night without a thought to their plight. Parliamentarians not only represented their constituents but also served the entire global community and must consistently strive to do so.

In conclusion, his first basic point was that parliamentarians must lead by example and remember that healthy democracies held space for difference. As such, they must counter intolerance day by day, including within parliaments, with respectful disagreement and dialogue, in accordance with the main theme of the Assembly on promoting peaceful coexistence and inclusive societies. Secondly, parliaments needed to be inclusive and representative of the diversity of their communities, with more women and young people, and to work through dialogue with their constituencies. Thirdly, parliaments must endeavour to create laws that upheld the rights and dignity of all people. The spirit of Manama would remain in the minds of parliamentarians as they worked throughout the coming year to continue effecting change.

The President, thanking all those who had attended the Assembly and participated so actively in the dialogues, discussions and deliberations, said that the desire to achieve shared goals and aspirations through global parliamentary action had shone through in the interventions made. From the very outset, the IPU's founding fathers had been committed to the aim of promoting peace and dialogue, bringing to mind the calls from His Majesty the King of Bahrain in the speech delivered on his behalf at the inaugural ceremony. He had, for instance, appealed for a new and more equitable economic and political world order, including in relation to security matters, for more legislative cooperation, and for the elaboration of an international treaty criminalizing all forms of religious, sectarian and racist hate speech as well as those who abused freedoms and media and digital platforms to discredit religion.

A response to such calls was urgently needed in light of the known consequences of hatred, enmity, war and conflict and given the challenges to security and stability. Those issues tied in with the focus on promoting peaceful coexistence and inclusive societies while fighting intolerance, which called for multilateral cooperation under IPU auspices to formulate a shared vision that could be duly reflected in the legislation and positions adopted by Member Parliaments. Essentially, it was a matter of global partnership involving respectful dialogue and civilized discussion based on facts and reliable information. It also entailed respect for the rule of law and national sovereignty, with no interference in the domestic affairs of others.

The IPU had been founded on those principles, which were furthermore taken as key in international relations. In that context, ongoing meetings and dialogues were taking place that underlined the fundamentally important role of parliaments in bringing about the achievement of the SDGs and in tackling complex challenges bound up as never before with the interests of all humanity. With a shared future dependent on shared action, Members must work in close harmony to realize a better future for all peoples and communities.

Bahrain had been honoured to host the 146th Assembly and related meetings and was committed to supporting the IPU to achieve its noble objectives. Thanking all those who had contributed to the event's resounding success, he declared the 146th Assembly closed.

The sitting rose at 18:35.

Manama Declaration

Promoting peaceful coexistence and inclusive societies: Fighting intolerance

Endorsed by the 146th IPU Assembly
(Manama, 15 March 2023)

We, Members of Parliament from around the world, gathered at the 146th IPU Assembly in Manama, Bahrain, are deeply aware of the dangers that hate, intolerance, exclusion and violence in all their forms pose to the very foundations of democracy and to the social contract that holds our societies together.

Consumed by greed and competition, our world is facing social and economic inequalities on an unprecedented scale. Heightened economic insecurity is breaking communities apart and leaving growing numbers of people socially isolated, fending for themselves and often with inadequate access to public service delivery and social safety nets.

Inequality and economic insecurity can give rise to anger and frustration in communities everywhere. The dignity intrinsic to every human being can be undermined by factors such as poverty, the denial of inalienable economic, social, cultural, civil and political rights, violations of the rule of law, discrimination against women, lack of inclusion of youth, and the de facto exclusion from politics of the most vulnerable and marginalized.

Xenophobia, racism, intolerance, negative stereotyping, stigmatization, discrimination and extremist narratives are all expressions of this deep malaise in our societies. They manifest themselves in hate speech or outright violence in various forms against migrants, people with disabilities, and national, ethnic, religious, linguistic or other marginalized groups perceived as a threat to the established order. They can also be expressed in the desecration of religious sites and symbols, actions which are deeply offensive to people of faith. We, however, recognize the diversity within our communities as a source of enrichment, and we reaffirm the fundamental rights and freedoms of all people, as enshrined in the Universal Declaration of Human Rights.

Regrettably, some in positions of influence in society seek to exploit the vulnerabilities of others, sowing hatred and division as a way to advance their own interests. Digital platforms designed to facilitate social interaction and communication are being misused to micro-target, amplify and spread disinformation and ill intent against others. The ease with which some of these voices speak in total disregard of the truth carries profound dangers for democracy. Most worryingly, their words can be a direct cause of violence and intolerance within communities and between nations.

We can respond to these challenges by encouraging collaborative networks promoting dialogue and joint projects in service to the community, by creating channels for conflict prevention and mediation, by promoting moderation, by advancing education and awareness building, and by encouraging community and religious leaders to contribute to these objectives. We commit to speaking out against intolerance and especially any advocacy of hatred that constitutes discrimination, hostility or violence. We will also assist in the resolution of conflict through the exercise of parliamentary diplomacy.

With all this in mind, we consider it our unique responsibility, as parliamentarians, to speak and act responsibly towards all people, particularly those who disagree with us, and in ways that bring people together peacefully in pursuit of the common good. We affirm that societies that are inclusive and just, and in which rights are upheld, are more likely to be cohesive, peaceful and democratic. We pledge to fight inequality through rights-based economic and social policies that put people before profit and the weak before the strong, and that uphold the equality and dignity of every person. We reaffirm the urgent need to implement the Sustainable Development Goals by 2030 – leaving no one behind – as our best hope for peace, democracy and sustainable development for all.

More concretely, we are committed to utilizing our law-making, representative and oversight functions towards the following objectives:

- Make hate-motivated acts and all forms of violence linked to religion, belief, xenophobia, racism, or intolerance of marginalized groups an offence under the law.
- Invest in education for all and at all levels, including peace education and “education for democracy”, pursuant to the United Nations General Assembly resolutions by this name.
- Make parliamentary proceedings consistently open to the input of relevant civil society organizations and community groups representative of the diversity of society.
- Engage in constructive, respectful dialogue with parliamentarians of all political persuasions, both nationally and internationally.
- Ensure that national statistical institutes and research bodies produce up-to-date disaggregated data to assist with the formulation of inclusive economic and social policies.
- Perform self-assessments of the inclusivity of our parliaments and take active measures to increase the representation in our parliaments of women and youth, as well as of underrepresented national, ethnic, religious, linguistic, and other marginalized and vulnerable communities.
- Uphold the rights of migrants, refugees and stateless people, as particularly vulnerable groups, consistent with international conventions.
- Regulate digital platforms and other media to diminish the risk of hate speech and various forms of disinformation while protecting the fundamental right of free speech as a bulwark of democracy.
- Protect cultural sites as expressions of our common heritage, as well as holy sites, places of worship and religious symbols as expressions of different religions and beliefs.
- Promote interaction with relevant UN organizations working for interfaith and intercultural dialogue, and support UN peacekeeping and mediation efforts.

We pledge to take this Declaration forward through concrete actions and in accordance with the core values of the IPU as outlined in its current Strategy.

Cybercrimes: The new risks to global security

Resolution adopted by consensus[*] by the 146th IPU Assembly
(Manama, 15 March 2023)

The 146th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Condemning all forms of cybercrime and *reaffirming* the need to combat such acts through international cooperation,

Reaffirming the existing United Nations framework for responsible State behaviour in the use of information and communications technologies (ICTs) and the need to implement this framework,

Recognizing the need to build trust and mutual understanding between countries in response to the malicious use of ICTs by State as well as non-State actors, who recognize neither boundaries nor borders,

Observing the growing use of and dependence on ICTs worldwide,

Cognizant of the increase in cybercrime activities due to increasing digitalization, accelerated by the COVID-19 pandemic,

Noting the responsibility of parliaments to build a regulatory framework that protects citizens in cyberspace with new infrastructure and resources, in the same way as in the physical world,

Recalling United Nations General Assembly resolution 31/72 of 10 December 1976 on the *Convention on the Prohibition of Military or Any Other Hostile Use of Environmental Modification Techniques*, resolutions 55/63 of 4 December 2000 and 56/121 of 19 December 2001 on *Combating the criminal misuse of information technologies*, and resolution 57/239 of 31 January 2003 on the *Creation of a global culture of cybersecurity*,

Recalling also the annual resolutions of the United Nations General Assembly on *Developments in the field of information and telecommunications in the context of international security*, and in particular resolution 69/28 of 2 December 2014, resolution 73/266 of 22 December 2018 establishing the Group of Governmental Experts on advancing responsible State behaviour in the context of international security, and resolution 75/240 of 31 December 2020 establishing the Open-ended Working Group on security of and in the use of information and communications technologies 2021–2025, and *highlighting* the voluntary and non-binding norms of responsible State behaviour in the use of ICTs in the context of international security, developed by the Group of Governmental Experts and endorsed by United Nations General Assembly resolution 70/237 of 23 December 2015, which calls on United Nations Member States to be guided by these norms, as well as the establishment, through United Nations General Assembly resolution 77/37 of 7 December 2022, of a United Nations programme of action to discuss existing and potential threats and to support States' capacities and efforts to implement and advance commitments,

Recalling further the United Nations *Convention against Transnational Organized Crime* of 15 November 2000 and the United Nations *Convention against Corruption* of 31 October 2003,

Stressing the importance of regional conventions on cybercrime, transnational organized crime, exchange of information and administrative assistance, including the Council of Europe *Convention on Cybercrime* of 23 November 2001 and its *Additional Protocol concerning the criminalisation of acts of a racist and xenophobic nature committed through computer systems* of 28 January 2003, the *Agreement on Cooperation in Ensuring International Information Security between the Member States of the Shanghai Cooperation Organization* of 16 June 2009, the *Arab Convention on Combating Information Technology Offences* of 21 December 2010, the Latin American

[*] The delegation of India expressed reservations on operative paragraph 25.
The delegation of the Russian Federation expressed reservations on preambular paragraph 11 and operative paragraph 1

and Caribbean Parliament (Parlatino) *Model Law on Cybercrime* of November 2013 and its updates, the Parlatino *Model Law on Social Prevention of Violence and Crime* of November 2015, the Parlatino *Model Law on Computer Crimes* of February 2021, and the Parlatino *Model Law on Combating Illicit Trade and Transnational Crime* of February 2021, the *Agreement on Cooperation among the Member States of the Commonwealth of Independent States in the Field of Ensuring Information Security* of 20 November 2013, the *Agreement on Cooperation among the Member States of the Commonwealth of Independent States in the Fight Against Crimes in the Field of Information Technology* of 28 September 2018, and the African Union *Convention on Cyber Security and Personal Data Protection* of 27 June 2014,

Stressing also that the Council of Europe *Convention on Cybercrime*, which is open for accession by any country, has become an instrument of global significance, with States Parties from, and impact in, all regions of the world,

Recalling the IPU's work on the various new risks faced by our increasingly digitized societies, including the IPU resolutions *Cyber warfare: A serious threat to peace and global security* (adopted at the 132nd Assembly, Hanoi, 1 April 2015), and *Legislation worldwide to combat online child sexual exploitation and abuse* (adopted at the 143rd Assembly, Madrid, 30 November 2021), which also recalls the Council of Europe *Convention on the Protection of Children against Sexual Exploitation and Sexual Abuse* (the "Lanzarote Convention") of 25 October 2007,

Commending the work of the United Nations on advancing responsible State behaviour in cyberspace,

Commending also the efforts of the United Nations to enact, through General Assembly resolution 74/247 of 27 December 2019, an international cybercrime convention, and *welcoming* the creation of an ad hoc committee charged with drafting this convention,

Welcoming the participation of the IPU in the multi-stakeholder consultation process of that ad hoc committee in order to ensure that the voice of parliaments is heard,

Noting the need for a global approach to the issue of cybercrime and its serious consequences for citizens, as well as the need to protect global peace, security and economic stability while upholding the basic tenets of human rights including freedom of speech,

Recognizing the urgent need for legislators, governments and all stakeholders to take more proactive national steps to combat cybercrime, given its renewed intensity and rapidly evolving nature,

Recognizing also that all actions in this field need to have respect for human rights and fundamental rights at their centre,

Noting the uneven development in countries' ICT application capacity and ability to protect ICT infrastructure, and *emphasizing* the need for increased technical assistance and collaboration, especially for developing countries,

Noting also that States shall act in accordance with their obligations under international human rights law, including but not limited to the *International Covenant on Civil and Political Rights*, the *Convention on the Rights of the Child*, the *Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment*, the *Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women*, and additional protocols and other relevant international human rights instruments,

Recognizing the need for common, international parliamentary action to advance awareness and implementation of voluntary and non-binding norms regarding responsible State behaviour in the use of ICTs,

Noting that cybercrime may constitute a serious threat to democratic processes, especially interference in elections through cybersecurity breaches or false social media accounts,

Acknowledging that women, young people, children, elderly people, people with disabilities, and racialized communities are particularly vulnerable to cybercrimes,

Acknowledging also the need for efforts to promote gender equality and the empowerment of women and girls in all their diversity, including through gender mainstreaming, in the development, implementation and application of policies, programmes and legislation in this field,

Noting the nature of the threats and risks of transnational cybercrime to international peace and security, and the tremendous developments in cyberspace, as a result of which the methods used by cybercriminals are becoming increasingly sophisticated,

Noting also that cybercrime includes but is not limited to attacks on computer systems, breaches of privacy, the creation and deployment of malware, and, increasingly, the facilitation of attacks on critical civilian infrastructure, as well as other acts that can occur offline and be facilitated by computer systems, including online fraud, drug trade, money-laundering, hate crimes, human trafficking, and technology-facilitated gender-based violence such as sexual harassment, threats, stalking, bullying, sexist hate speech, and the sexual exploitation of women and children via the internet – all of which negatively affect global security and economic stability,

Considering that most national laws were enacted before cybercrime arose and therefore do not always adequately address these threats,

1. *Encourages* parliaments to consider taking the necessary steps for their country to accede, if it has not yet done so, to existing international instruments that address the use of ICTs for criminal purposes, including the Council of Europe *Convention on Cybercrime*, which is the most comprehensive multilateral cybercrime treaty in force and is open for accession by all States;

2. *Calls upon* parliaments to make sure their legislation on cybercrime is up to date and relevant, in accordance with international law, including international human rights instruments, to allocate the necessary resources to this end and to engage all stakeholders, including the private sector, academia, civil society and the technical community, considering the ongoing increase in the scale, scope, speed, complexity and frequency of such acts and their implications for national security, international peace and security, and global economic stability, as well as to include in such legislation extraterritorial jurisdiction to enable the prosecution of criminal acts, irrespective of where those acts were committed and whether they constitute offences in the foreign jurisdiction in question;

3. *Urges* parliaments to ensure that human rights impact assessments are embedded in all legislative processes on cybercrime;

4. *Calls upon* parliaments to enhance the capacity of law enforcement officers, including investigative authorities, prosecutors and judges, in the field of cybercrime, and to equip them to effectively investigate, prosecute and adjudicate cases of cybercrime offences;

5. *Encourages* parliaments to make full use of their oversight function to ensure that governments have the tools, including appropriate resources and capacity, to prevent and combat the rapid increase in cybercrimes and to protect the cybersecurity, identity, privacy and data of citizens while safeguarding human rights and freedoms;

6. *Strongly recommends* that parliaments ensure that their national legislative frameworks on the protection of critical national infrastructure, including the infrastructure that supports the internet, are up to date, or that they establish such frameworks where necessary;

7. *Encourages* parliaments to promote an open, free and secure cyberspace by calling on their governments to abide by the United Nations norms of responsible State behaviour in cyberspace, to cooperate in fighting cybercrime as well as cybercriminals and malicious actors, to respond to requests for assistance and capacity-building, if possible in real

time, in accordance with the rule of law and fully respecting international human rights law and fundamental freedoms, to secure the supply chain of companies in their countries, to report voluntarily on potential vulnerabilities to third parties to assist them in preventing future incidents, and in particular to support and protect all cyber incident response teams within and beyond their borders;

8. *Also encourages* parliaments to draft gender-responsive legislation promoting cross-cutting cybersecurity services that prioritize prevention (awareness-raising, auditing and training), incident detection (24 hours a day, 7 days a week), and an instant and efficient response to cyber threats, through a victim-centric approach

9. *Recommends* that parliaments promote the establishment of relevant institutions and bodies – such as national cybersecurity centres, computer emergency response teams, computer security incident response teams and security operations centres – where these do not already exist in their country;

10. *Also recommends* that all parliaments ensure that such institutions and bodies have adequate budgetary resources and specialized personnel, including women cybersecurity experts, to allow for an agile, timely and effective response to cybercrime and to protect critical civilian infrastructure, public institutions, companies and citizens without breaching privacy, while taking into account that the increasing digitalization of public services and utilities could imply major exposure to digital risks;

11. *Urges* parliaments to promote international coordination between such institutions and bodies in order to monitor, prevent, detect, investigate and respond to cyber threats;

12. *Invites* parliaments to encourage their governments to provide specific cybersecurity training in order to help increase the number of cybersecurity professionals and to strengthen their performance;

13. *Reaffirms* that an open, secure, stable, accessible and peaceful ICT environment is essential for all and requires effective cooperation among States to reduce risks to international peace and security, and *calls upon* the international community to promote full respect for human rights and fundamental freedoms;

14. *Calls upon* parliaments to encourage investment in research and development, incorporating into the design of each project specific cybersecurity provisions, with appropriate budget allocation, in order to anticipate and protect against possible emerging cyber threats;

15. *Encourages* parliaments to partner with industry, academia and all other stakeholders, including civil society, with their respective governments as key facilitators, in order to foster a strong and collaborative cybersecurity ecosystem that fully respects human rights principles and international human rights obligations;

16. *Calls upon* parliaments and parliamentarians to actively engage in promoting a shared, up-to-date national understanding of the nature of cybercrime as experienced by citizens, organizations and institutions;

17. *Urges* parliaments to help foster a true “culture of cybersecurity” by developing educational curricula focused on training future generations, from childhood onwards, in digital literacy and technological know-how, covering both the great opportunities presented and the serious risks posed by technology;

18. *Recommends* that parliaments broaden protections for women, young people, children, elderly people, people with disabilities, and racialized communities in cyberspace, taking respect for human rights and the prevention of gender-based violence into account in the development of educational policies on the use of social media;

19. *Urges* parliaments to take the necessary action to protect critical moments in democracy, and especially those periods when citizens exercise their right to vote, in order to avoid attacks and interferences that seek to influence, change or violate the free formation of public opinion during the electoral process;

20. *Calls upon* the international community to take action to protect democracy by ensuring that all parliaments worldwide, as institutions representing the will of the people, are afforded special protection through their inclusion in lists of critical civilian infrastructure and essential services;

21. *Stresses* the need to further enhance international cooperation and assistance in the area of ICT security and capacity-building, as a means to bridge digital divides and strengthen the response to cyber threats globally;

22. *Calls upon* parliaments to deepen their understanding of the complex and rapidly evolving nature of cybercrime by enabling the open sharing of knowledge, experience and expertise, and by holding specialized seminars, workshops and conferences on this subject;

23. *Invites* the IPU Secretariat, in partnership with other relevant organizations, to promote this new vision of cybersecurity by supporting parliaments in their capacity-building endeavours;

24. *Recommends* that the IPU, as the global organization of parliaments, play a leading role in preventing and combating cybercrime, and in stimulating cyber-resilience, by participating in all relevant international forums, including those led by the United Nations, with a view to ensuring that the voice of parliaments is heard;

25. *Promotes* the creation of a working group on cybercrime, subsidiary to the Governing Council of the IPU, whose specific mission shall be to comply with the mandates and objectives established in this resolution, and whose powers shall include both supporting the process for the promotion of an international convention on cybercrime within the framework of the United Nations, and strengthening the capacities of IPU Member Parliaments in terms of law-making, oversight and budgeting;

26. *Recommends* that the IPU raise awareness among parliaments on achieving the Sustainable Development Goals through, above all else, their universal commitments to digital security.

Parliamentary efforts in achieving negative carbon balances of forests

Resolution adopted by consensus[*] by the 146th IPU Assembly
(Manama, 15 March 2023)

The 146th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Recalling the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC) and the 2015 Paris Agreement, including its goal to hold the increase in the global average temperature to well below 2°C above pre-industrial levels and to pursue efforts to limit the temperature increase to 1.5°C above pre-industrial levels, and in particular its Article 5, which calls on the Parties to the Agreement to take action to conserve and enhance sinks and reservoirs of greenhouse gases, including forests, and encourages them to develop policy approaches to reduce emissions from deforestation and forest degradation, to set positive incentives for sustainable management of forests, and to enhance carbon sequestration and reduce emissions in forests,

Mindful of the outcomes of the United Nations Climate Change Conferences in Glasgow (COP26) and Sharm el-Sheikh (COP27) and *taking note* of the forest-relevant contribution of the *Glasgow Leaders' Declaration on Forests and Land Use*, in which more than 140 countries committed to working collectively to halt and reverse forest loss and land degradation by 2030 while delivering sustainable development and promoting inclusive rural transformation and value chains, and in which they reaffirmed international financial commitments, private finance and investment support to enable forest conservation and restoration, and support for indigenous peoples and local communities, as well as the findings of the IPCC Working Group III on mitigation and its recommendations on reducing deforestation and increasing reforestation,

Welcoming the *Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework* adopted in December 2022 and its 4 goals and 23 targets, including target 2, which seeks to "ensure that by 2030 at least 30% of areas of degraded terrestrial, inland water, and coastal and marine ecosystems are under effective restoration, in order to enhance biodiversity and ecosystem functions and services, ecological integrity and connectivity",

Looking forward to the United Nations Climate Change Conference in Dubai (COP28), which will follow up on the COP26 and COP27 climate conferences' outcomes regarding forest protection,

Recalling the IPU resolutions *Climate change, sustainable development models, and renewable energies* (120th IPU Assembly, Addis Ababa, April 2009), *Addressing climate change* (141st IPU Assembly, Belgrade, October 2019), *Parliamentary strategies to strengthen peace and security against threats and conflicts resulting from climate-related disasters and their consequences* (142nd IPU Assembly, virtual session, May 2021), the Nusa Dua Declaration *Getting to zero: Mobilizing parliaments to act on climate change* (144th IPU Assembly, Nusa Dua, March 2022), and the Declaration of the President of the Assembly on climate change (116th IPU Assembly, Nusa Dua, May 2007),

Guided by the United Nations 2030 Agenda for Sustainable Development and the Sustainable Development Goals (SDGs), which emphasize that climate policy, poverty reduction and universal peace are all inextricably linked in achieving sustainable development, in particular SDG 15 to "protect, restore and promote sustainable use of terrestrial ecosystems, sustainably manage forests, combat desertification, and halt and reverse land degradation and halt biodiversity loss" and SDG 13 to "take urgent action to combat climate change and its impacts", as well as SDG 17 to "strengthen the means of implementation and revitalize the global partnership for sustainable development",

Committed to the implementation of the *Kunming-Montreal Global Biodiversity Framework* adopted by the 15th Conference of Parties to the UN Convention on Biological Diversity in December 2022, in particular of target 2 to restore at least 30% of areas of degraded ecosystems

[*] The delegation of India expressed reservations on preambular paragraphs 2, 5 and 8, and on operative paragraphs 1, 3, 5, 6, 9, 11, 12, 13, 17 and 21.
The delegation of the Russian Federation expressed reservations on preambular paragraph 19.

by 2030 and of target 3 to ensure that by 2030 at least 30% of terrestrial, inland water, coastal and marine areas are effectively conserved and managed through ecologically representative, well-connected and equitably governed systems of protected areas and other effective area-based conservation measures,

Reaffirming United Nations General Assembly resolution 76/300 recognizing the right to a clean, healthy and sustainable environment as a human right, resolution 71/285, in which the *United Nations Strategic Plan for Forests 2017–2030* was adopted, and resolution 73/284 on the United Nations Decade on Ecosystem Restoration (2021-2030),

Committed to the realization of the shared vision set out in the *United Nations Strategic Plan for Forests 2017–2030* "of a world in which all types of forests and trees outside forests are sustainably managed, contribute to sustainable development and provide economic, social, environmental and cultural benefits for present and future generations",

Reaffirming the importance of the six goals defined in the *United Nations Strategic Plan for Forests 2017–2030*, and especially goal 1 to "reverse the loss of forest cover worldwide through sustainable forest management, including protection, restoration, afforestation and reforestation, and increase efforts to prevent forest degradation and contribute to the global effort of addressing climate change", which would, among other benefits, serve the achievement of SDG targets 6.6 to "protect and restore water-related ecosystems, including […] forests", 12.2 to "achieve the sustainable management and efficient use of natural resources", 15.1 to "ensure the conservation, restoration and sustainable use of terrestrial and inland freshwater ecosystems and their services, in particular forests", and especially 15.2 to "promote the implementation of sustainable management of all types of forests, halt deforestation, restore degraded forests and substantially increase afforestation and reforestation globally",

Emphasizing target 1.2 of goal 1 of the *United Nations Strategic Plan for Forests 2017-2030*, which calls for "the world's forest carbon stocks [to be] maintained or enhanced",

Endorsing goal 2 of the *United Nations Strategic Plan for Forests 2017–2030*, to "enhance forest-based economic, social and environmental benefits, including by improving the livelihoods of forest-dependent people", especially its target 2.2 to "increase the access of small-scale forest enterprises, in particular in developing countries, to financial services, including affordable credit, and their integration into value chains and markets" and target 2.3, which calls for "the contribution of forests and trees to food security [to be] significantly increased",

Welcoming the international community's continuing engagement in numerous global initiatives to address the contribution of forests to climate protection, including the Forests and Climate Leaders' Partnership; the Congo Basin Forest Partnership; the 15th World Forestry Congress held in Seoul in May 2022; the ASEAN Green Initiative to ramp up restoration efforts and plant at least 10 million native trees in the next 10 years across the 10 ASEAN Member States starting from 2021, and to set standards for the recognition of tree planting activities and programmes across the region that not only regrow forests in the region but also contribute to people's well-being, livelihood improvement, and resilience-building; the Bonn Challenge, a global goal to bring 150 million hectares of degraded and deforested landscapes into restoration by 2020 and 350 million hectares by 2030; the World Economic Forum's global initiative to conserve, restore and grow 1 trillion trees by 2030; the Great Green Wall for the Sahara and the Sahel Initiative; and the *Strategic Plan of Action for ASEAN Cooperation on Forestry*; and *recognizing* that all of these initiatives have contributed to States' affirmation of forest protection and emission reduction targets, and have showcased the many opportunities for prevention, mitigation, resilience-building and adaptation through the contributions of national governments, provinces, cities and villages, private corporations, financial institutions and civil society,

Recognizing the crucial role that women and youth play in forest ecosystem conservation and restoration, and stressing the need for the full participation of women and youth at all levels of policymaking and implementation in forest ecosystem conservation and restoration,

Noting that forests are resources of global significance, covering 31% of the Earth's land surface, but storing almost half of terrestrial carbon; that forests help to regulate regional climate by influencing rainfall patterns and cooling urban areas; that trees and forests regulate the water balance, serve as drinking-water reservoirs and protect against erosion, landslide, rockfalls, avalanches, floods,

desertification, land degradation and food insecurity; that sustainably managed forests deliver natural, climate-neutral resources for various value chains; and that well-managed forests provide subsistence, medicines, recreational and cultural purpose, livelihoods, employment and income to forest-dwelling communities, forest-dependent people and Indigenous people, and act as a natural buffer against the transmission of zoonoses,

Gravely concerned about the loss, through deforestation, of 420 million hectares of forests between 1990 and 2020, equivalent to approximately 10.34% of the world's total forest area in the last 30 years, according to the Food and Agriculture Organization of the United Nations report *The State of the World's Forests 2022*, with associated damage as manifested in droughts, desertification, and changes to weather patterns, as well as about the severe impact of forest loss on aspects of human life and on human development, and the fact that deforestation has a multiplying effect on existing crises in many respects and aspects,

Noting with great concern that deforestation and forest degradation are having an accelerating severe impact on climate change, with destruction and degradation of forests, including their soils, accounting for around 15% of global human-induced carbon release on Earth,

Cognizant of the detrimental impact of armed conflicts on forest ecosystems and the contribution of such conflicts to greenhouse gas emissions,

Regretting that the Russian war of aggression against Ukraine, the largest conflict currently in existence, accompanied by massive forest fires and resulting in at least 33 million tonnes of CO_2 equivalent emissions, has significantly undermined global efforts to achieve negative carbon emission balances of forests and to combat climate change,

Aware that the progression of deforestation and forest degradation is one of the main root causes of increasing biodiversity loss and loss of genetic resources, as forests provide habitat for 80% of amphibian species, 75% of bird species and 68% of mammal species; and that tropical forests are particularly important as they contain about 50% of all animal and plant species,

Underlining the concrete and existential threat to food security and agriculture caused by deforestation and forest degradation, with forest destruction having massive regional impacts on rainfall and consequently on rainfed agriculture, particularly in the Amazon and the African tropics,

Recalling paragraphs 47 and 48 of the *Sharm el-Sheikh Implementation Plan* adopted at COP27 in November 2022 pertaining to the provision of adequate and predictable support to developing-country Parties, in the context of which Parties should collectively aim to slow, halt and reverse forest cover and carbon loss, in accordance with national circumstances, consistently with the ultimate objective of the UNFCCC, while ensuring relevant social and environmental safeguards,

Expressing deep concern about the severe damage caused by forest loss to societies and economies, with an estimated 1.6 billion people, or 20% of the global population, depending on forests for subsistence, livelihoods, employment and income generation, according to the *United Nations Strategic Plan for Forests 2017–2030*,

1. *Urges* IPU Member Parliaments to provide, in line with their parliamentary tasks, national regulations and laws that commit to the objective of net zero deforestation, meaning that when forests or trees are cleared in one area, reforestation or afforestation is ensured in another area as appropriate, seeking to maintain the same CO_2 storage balance and taking account of the time that different varieties of tree take to grow;

2. *Calls on* IPU Member Parliaments and their governments to intensify urgent actions to prevent and halt deforestation and forest degradation, increase forest areas and enhance the resilience of forest ecosystems, which are among the most cost-effective actions for mitigating and adapting to climate change, while stressing that reducing deforestation to a minimum and encouraging climate-focused afforestation avoid the direct emissions from lost biomass and enable conservation and enhancement of the greenhouse gas absorbing and capturing capacity of forests;

3. *Urges* IPU Member Parliaments and their governments to: expand existing protected areas and create new ones to protect forest ecosystems in line with the relevant international commitments; guarantee demilitarization of protected areas, especially in

times of war; establish an appropriate legislative framework for the management of protected areas and take effective measures to enforce it; and cooperate, where appropriate, with neighbouring States to ensure better management and functioning of protected areas;

4. *Urges* IPU Member Parliaments to ramp up efforts to reforest and even restore degraded forests in the light of national circumstances, keeping in mind: that forest restoration is an active attempt to return an area to its previous naturally forested state using native trees; that non-native trees provide timber that can boost local economies and reduce logging pressure in native forests; that reforestation, afforestation and agroforestry using native and/or non-native trees help diversify livelihoods and landscapes to increase land productivity; that afforestation and restoration of forests can provide significant environmental, climatic, sociocultural and economic benefits; and that trees provide shade on agricultural land, prevent extreme sun exposure for the soil and cultivated plants, cool down temperatures on the ground, influence precipitation and lead to improved harvest results;

5. *Calls on* IPU Member Parliaments to promote more productive, efficient and sustainable agrifood systems by continuing to use existing arable land to reduce the demand for new agricultural land, maintain forests and secure the multiple benefits that forests provide to farming systems, keeping in mind that agricultural expansion is driving almost 90% of global deforestation, that many areas of arable land are not being utilized as efficiently and productively as possible, and that sustainably increasing productivity will reduce the pressure on forestland caused by a 35–56% increase in food demand by 2050 due to the projected growth in the global population to 9.7 billion people;

6. *Encourages* IPU Member Parliaments to take immediate action to ensure that sustainable forest management is more beneficial to generating income than deforestation and that such incomes are regular and high enough for people to sustain a living and compete with income derived from other land uses, while emphasizing that sustainable forest management and green value chains prevent the conversion of forest into agricultural land and support the transition to carbon-neutral economies, and that responsible forest management can counteract the underlying drivers of deforestation including poverty, unsustainable production practices and consumption patterns, and can enhance the adaptability and resilience of forests to the impact of climate change while creating green jobs, especially in developing countries;

7. *Recommends* that IPU Member Parliaments create shared value from collective efforts through experience-sharing and technological transfer to promote the following: application of the principles of the circular economy in the use of wood; reforestation to expand the use of sustainable wood; substituting non-renewable or emissions-intensive materials, such as cement and concrete, in construction with sustainably grown wood products; increasing the lifespan of wood products to address growing demand; reducing waste through more efficient processing and the cascading use of forest products; advancing green technology; changing consumption patterns; and facilitating a transition to more circular and green economies;

8. *Invites* IPU Member Parliaments to review and improve forest-related legislation, strengthen forest law enforcement, and promote good governance at all levels in order to support sustainable forest management, and to combat and eradicate illegal practices in forest-related sectors;

9. *Calls on* IPU Member Parliaments to: adopt strategies and a systematic review and self-monitoring system that will allow governments to increase the value of the conservation and restoration of forests, especially of rainforests and boreal forests; emphasize the global value of the ecosystem services and natural resources of forests; and highlight that national, regional or international emissions trading schemes, such as the European Union Emissions Trading System or the Kyoto Protocol emissions trading scheme, are beneficial instruments for mobilizing private capital to finance forest protection and afforestation, including the use of removal units on the basis of land use, land-use change and forestry (LULUCF) activities such as reforestation, with an emphasis on maintaining the highest environmental and climate integrity of such schemes;

10. *Invites* IPU Member Parliaments to call on their governments to consider ecological fiscal reforms, to introduce policy initiatives to promote responsible consumption and production of forest-related goods, and to repurpose agricultural subsidies to include agroforestry and sustainable forestry, keeping in mind that policy instruments can be used strategically to create market incentives for responsible and sustainable forest management and to reorient incentives to boost green markets and financing;

11. *Encourages* IPU Member Parliaments to ensure that the objective of net zero emissions is incorporated in national economic, environmental and climate strategies, reaffirming the goals agreed upon in the Paris Agreement to hold the increase in the global average temperature to well below 2°C above pre-industrial levels and to pursue efforts to limit the temperature increase to 1.5°C above pre-industrial levels, largely through ambitious efforts to: reduce greenhouse gas emissions to a minimum, and remove residual emissions from the atmosphere by, inter alia, protecting and restoring natural sinks like forests, soil and peatlands or through negative emission technologies such as direct air capture, and bioenergy with carbon capture and storage;

12. *Recommends* that IPU Member Parliaments: scale up action to phase down unabated coal power and phase out inefficient fossil fuel subsidies, especially for lignite and coal, which often require extensive logging; bear in mind the principle defined within the UNFCCC, and reconfirmed in the Paris Agreement, of common but differentiated responsibilities and respective capabilities in the light of different national circumstances; and direct global development policy in supporting developing countries that plan to construct coal-fired power plants to instead consider renewable energy power plants allowing the same energy production while also protecting energy, job security, climate and forests;

13. *Calls on* IPU Member Parliaments to intensify efforts to reduce the use of charcoal as an energy source and to promote sustainable, cost-effective, viable, renewable and carbon-neutral alternatives such as solar, hydro, geothermal, wind and nuclear power, bearing in mind the considerable forest loss and CO_2 emissions resulting from charcoal being the major source of energy in many developing countries with limited access to energy;

14. *Urges* IPU Member Parliaments to: take into account the needs and knowledge of local communities, including forest dwellers, forest-dependent people and Indigenous people, as per national norms in sustainable forest management, which are integral to the fight against climate change; acknowledge that indigenous peoples and local communities have been sustainably managing forests for millennia, using practices based on indigenous knowledge systems, enabling them to fulfil their needs without undermining the capacity of the ecosystems and forests in which they live; reaffirm that land-tenure rights for Indigenous peoples and local communities should be protected and enforced as appropriate; and emphasize that forest restoration preserves the territories and resources of indigenous people and lowers the pressure on declining forests in terms of firewood extraction, illegal logging and charcoal production;

15. *Also urges* IPU Member Parliaments to ensure that forest conservation practices and other nature-based climate solutions promote and respect the inherent rights of Indigenous people related to their traditional territories, including their right to be consulted and accommodated when measures and actions might adversely impact them, their lands or their resources;

16. *Invites* IPU Member Parliaments to: take action to strengthen their common understanding of forests, their sustainable management and climate protection, taking into account national and regional conditions, including as a matter of intergenerational equity and solidarity; engage the educational sector and local communities in reforestation, through a multi-level strategy and multi-stakeholder approach, as a key to sustainable and inclusive economic growth; make sure that appropriate educational programmes on forests are implemented and included in school curricula; promote educational efforts with young people and include future generations in climate protection measures so that they are aware of the need to protect forests and the environment and the ways in which it can be done, keeping in mind that it is the children and young people

of today and tomorrow who will bear the consequences as climate change intensifies and who thus wish to actively engage in efforts to address climate change; and ensure that gender-sensitive approaches and tools are mainstreamed to provide men and women with an equal opportunity to participate in and benefit from sustainable forest management while also ensuring the engagement of young people in forest-related decision-making;

17. *Urges* IPU Member Parliaments to set up mechanisms for agricultural extension services as intermediaries between researchers and farmers to explain the devastating effects of deforestation, train local populations in good agricultural practices, encourage farmers to adopt new, improved methods of farming, help farmers in their decision-making, and ensure that appropriate knowledge is implemented to obtain the best results with regard to sustainable production and rural development, while stressing the need for further investment in agronomy in tropical areas so that inputs like seeds and nutrients as well as training and access to markets can be provided;

18. *Recommends* that IPU Member Parliaments use their legislative powers to support incentives for local people and entrepreneurs in green economic employment and investment, as well as to enhance the balance of economic development at all levels, namely for individuals, families, communities and societies, and to pursue green growth strategies and the benefits of the sharing economy by taking into consideration social, cultural and environmental contexts for life-long learning, resilience and inclusive growth;

19. *Requests* that IPU Member Parliaments allocate a sufficient national budget in terms of investing in research and development for leveraging technology like cross-breeding of trees that are high-performing, have fast-growing roots and possibly promote forest rejuvenation and regeneration, and hence CO_2 storage capacity and climate resilience or the diversification and combination of tree varieties in forest plantations, in order to take advantage of the existing complementary characteristics of different species;

20. *Encourages* IPU Member Parliaments to provide an appropriate national budget to ramp up efforts to mobilize and invest in digital technologies and broadband services that provide access for households in rural and remote areas to online information about sustainable land use and forestry income opportunities, bearing in mind the importance of creating awareness about the need for sustainable forest management;

21. *Strongly urges* IPU Member Parliaments to maintain peaceful relations among themselves, to respect State sovereignty and State territory, and to take concerted and united action, despite political, economic and social differences, to bring a rapid end to wars of aggression around the world, bearing in mind that violent conflicts and wars, as well as mines, may lead to the destruction and contamination of ecosystems such as forests that are important not only for the people living in them but also for humankind as a whole;

22. *Urges* IPU Member Parliaments to foster enhanced coherence, collaboration and synergies among themselves and with national and international bodies and partners in working towards the common goals set out in this resolution, and to facilitate enhanced support and partnerships, including in terms of financial resources, technology transfer and capacity-building, in order to assist developing countries in promoting forest ecosystems, sustainable afforestation and agroforestry, as well as people's well-being;

23. *Requests* that the IPU Secretary General transmit the present resolution to IPU Member Parliaments, the United Nations Secretary-General and all relevant institutions;

24 *Encourages* IPU Member Parliaments to take suitable measures as per national circumstances to achieve the implementation of this resolution.

Report of the Standing Committee on Democracy and Human Rights

Noted by the 146th IPU Assembly
(Manama, 15 March 2023)

The Committee held two sittings on 13 and 14 March.

The debate held on 13 March was chaired by Ms. J. Mahmood (Maldives), member of the Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights, substituting for Committee President Mr. A. Gajadien (Suriname). Around 80 participants attended, from 44 countries. The objective of the meeting was to debate the next resolution on *Orphanage trafficking: The role of parliaments in reducing harm*.

Ms. L. Reynolds (Australia) and Mr. C. E. Bustamante (Peru) served as co-Rapporteurs. Ms. Reynolds provided opening remarks and described how that new kind of child trafficking and slavery had developed. It was an issue of supply and demand whereby well-intentioned countries, tourists and volunteers donated money to orphanages without any due diligence as to whether or not they were supporting an ethical charity (creating a demand) and very skilled criminals and traffickers deliver the "perfect" and "tailor-made" orphanage experience for donors (the supply). Those illicit schemes were achieved by creating "paper orphans": an orphan by virtue of their false documentation only, while a very large proportion of children in such orphanages actually had at least one living parent.

Ms. K. Van Doore (Deputy Head of Griffith Law School, Australia) and Ms. R. Nhep, Senior Technical Advisor of the Better Care Network joined as expert panelists. Ms. Van Doore noted that the sheer number of children involved made it incumbent on governments to address the issue and that the recruitment or transfer of children into orphanages for the purpose of profit was exacerbated in times of crisis.

Ms. Nhep spoke about the three PPPs: Prevention, Prosecution and Protection, and added a fourth P, "Partnership," given the transboundary nature of the issue. Key challenges included a lack of requirements for documentation (e.g. registration of facilities) and lack of monitoring of orphanages.

Both experts touched on some gatekeeping measures that could support the three PPPs and mentioned Australia's "Smart Volunteer" campaign as a good practice example. An integral gatekeeping measure was to educate donors on how to do due diligence and understand the potential harm of their good intentions and generosity; and also to enforce appropriate visa requirements for volunteering and adopt standards for working with vulnerable children. As poverty was a driver of that form of child trafficking, they recommended that instead of sending volunteers, tourists and money to orphanages, funding should be made available to help keep children in their families.

In the ensuing discussion, 31 delegations took the floor to contribute their countries' experiences. Some practical actions suggested were to regulate donations of both individuals and countries (Kuwait), to consider the linkage between orphanage trafficking and forced labour (Malawi), to enable cash transfers for children/orphans (Kenya), to conduct a comparative analysis of all existing rules/legislation and outline best practices (Kenya), and to utilize parliamentary inquiries and legislation on modern slavery as tools for prevention, prosecution and protection (New Zealand).

There was general acknowledgement that a number of good practices existed and that orphanage trafficking was a problem that could be addressed together. A consensus was reached to prepare a comprehensive resolution on the subject and for countries to work together and capitalize on parliamentary action via the IPU, the United Nations and other relevant international/regional bodies.

The co-Rapporteurs would draft a resolution including practical recommendations that could work across parliaments in tandem with existing UN recommendations and resolutions that recognize the link between tourism and orphanage trafficking.

Members have until 3 April 2023 to submit written contributions for consideration and the co-Rapporteurs would circulate a draft resolution for review in July. Proposals for amendments to the draft would be considered when the Committee met to finalize the resolution at the 147th IPU Assembly in October 2023.

On 14 March the Standing Committee on Democracy and Human Rights held a debate entitled *Parliamentary impetus in favour of the fight against disinformation and hateful and discriminatory content in cyberspace.* The purpose of the debate was to discuss the issues of disinformation, misinformation and hate speech on the internet, share information regarding how parliaments and parliamentarians were combatting those issues and what parliaments could do to better curb harmful content online.

The debate was held in two parts – an overview followed by interventions and questions from delegates, and an expert hearing with questions from delegates. In part one the Committee was joined by Mr. G. Canela, Chief, Freedom of Expression and Safety of Journalists Section, UNESCO. Mr. Canela provided an expert overview of issues related to disinformation and hate speech online and UNESCO's work in that area.[1] The internet represented a significant development in freedom of expression and policies needed to be developed to protect that benefit while mitigating risks of online harms in accordance with international human rights standards. The phenomena under discussion were not new, but were growing in volume, velocity and virality and while parliaments were trying to regulate and test legislation. UNESCO's research suggested that in most cases such legislation was not fully aligned with human rights standards. He further noted that disinformation and hate speech were related but distinct phenomena and needed to be addressed separately.

The discussion touched on a number of common areas including the threat of disinformation to the legitimacy of public institutions, the role of social media platforms, content moderation policies and the importance of education and media literacy to counter disinformation. Many delegates provided the view that legislation should be developed to regulate or criminalize some forms of speech online and some delegates gave examples of legislation that had already been developed in their countries. A number of references were made to the COVID-19 pandemic and disinformation related to health measures. Delegates also referred to the hate speech addressed at parliamentarians online, as well as towards women and religious communities.

In response, Mr. Canela reiterated the view that when regulating or legislating, parliaments should do so carefully and with necessary safeguards to protect freedom of expression. He suggested legislation that limited speech online be accompanied by an independent regulator who followed the logic of international human rights law and conventions. He added that parliamentarians should look first to existing human rights standards, which provided strong avenues to deal with the issues under discussion.

In part two of the debate the Committee was joined by experts from three organizations. Ms. R. Vazquez Llorente, Head of Law and Policy, WITNESS, outlined issues related to the responsibilities of social media platforms and the importance of protection of human rights defenders and journalists who challenge disinformation. Mr. Z. Amanullah, Resident Senior Fellow, Networks & Outreach, Institute for Strategic Dialogue, spoke to the issue of content moderation in languages other than English and the need for more research on disinformation in countries outside North America and Europe.

Ms. L. Zommer, Factchequeado co-founder, Director & Editor-in-Chief at Chequeado, and creator of LatamChequea, gave delegates an overview of the fact checking work of her organization with Spanish-speaking communities in the United States, especially regarding the COVID-19 pandemic.

An expert hearing followed, during which delegates were encouraged to ask questions to the experts present. Delegates also took the floor to share their respective countries' experiences. Additional points raised included the need for a global response to disinformation and hate speech, the challenge of hate speech based on religion and the use of social media to intimidate women, including women MPs.

In their responses the expert panel spoke to other processes that could break the cycle of social media algorithms promoting and spreading disinformation and hate speech, and the need for further independent research to ensure effective legislating, especially in languages other than English. In total 27 delegations contributed during the debate.

[1] Key UNESCO resources: the Internet for Trust conference (https://www.unesco.org/en/internet-conference); and Countering hate speech (https://www.unesco.org/en/countering-hate-speech).

Report of the Standing Committee on United Nations Affairs

Noted by the 146th IPU Assembly
(Manama, 15 March 2023)

The Chair, Mr. L. Wehrli (Switzerland), welcomed everyone in his capacity as Acting President of the Committee, and introduced the items on the agenda which was adopted along with the summary record of the Committee session held during the 145th IPU Assembly in October 2022.

Debate on the proposed new modalities and methods of work for the Committee

The Chair recapped the debate in the Committee's Bureau meeting the previous day regarding the new mandate and working methods for the Committee, which the Bureau had adopted unanimously.

The Chair invited delegates to provide feedback on the paper that had been circulated in the room.

Expressing overall approval of the proposed new mandate and working methods for the Committee, delegates noted the following points:

- Reform of the UN Security Council ought to be a distinct area of work for the Committee going forward.
- The Committee should help strengthen parliamentary oversight of the United Nations, possibly positioning the IPU as an advisory council of the United Nations.
- The Committee should promote practical modalities of interaction between the IPU and the United Nations, as well as between national parliaments and UN agencies in the field.
- The Committee needs to emphasize the parliamentary role in the implementation of UN conventions.

The Committee's mandate and working methods were unanimously adopted by a show of hands.

Debate on the participation of women Permanent Representatives in the UN General Assembly

The session began with a video message from Ms. S. Malcorra, former Minister of Foreign Affairs of Argentina and former Chief of Staff to United Nations Secretary-General Ban Ki-moon. Ms. Malcorra leads a global campaign to make the United Nations more inclusive of women. Among other things, Ms. Malcorra noted that the question of gender equality at the United Nations must apply to both the Secretariat and the decision-making bodies of the United Nations, such as the General Assembly.

Ms. P. Torsney (Head of the Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations in New York and Committee Secretary) introduced the debate by referring to IPU's work to make national parliaments gender equal and how that needed to be extended to the General Assembly where a solid majority of the Permanent Observers were men. She presented data showing the current gender gap in the General Assembly as well as the results of an IPU survey enquiring about the parliamentary oversight processes for the appointment of Permanent Representatives to the United Nations in New York.

Committee members showed strong interest in the issue and overall support for further Committee engagement. In particular, delegates noted the following points:

- There is a strong correlation between gender parity in parliaments and other decision-making bodies on the one hand, and the implementation of policies to empower women and girls on the other hand.
- Achieving gender equality in the UN General Assembly will assist the global effort for the empowerment of women and girls as well as, by extension, the implementation of the Sustainable Development Goals (SDGs).

- The inclusion of women at the United Nations must include the peace and security apparatus in the field, where a lot of the United Nations peacebuilding and conflict resolution work takes place.
- It was high time for the United Nations to appoint a woman to the post of Secretary-General.

At the conclusion of the debate, Ms. Torsney announced that the question of gender equality in the UN General Assembly would be a recurring item on the Committee's agenda which would be pursued in campaign mode not just at formal Committee sessions but also between sessions. As a first step, a virtual meeting of interested parliamentarians would be convened before the next IPU Assembly in Angola, in October 2023.

Debate on parliamentary engagement in the Voluntary National Reviews for the UN High-Level Political Forum on Sustainable Development

Mr. A. Motter (Senior Advisor for Economic and Social Affairs, Office of the Permanent Observer of the IPU to the United Nations) explained how national reports that governments volunteer to the High-Level Political Forum (HLPF) each year constituted the United Nations main accountability process to incentivize the implementation of the SDGs at the country level. The voluntary national review (VNR) process was designed to include all national stakeholders, including parliaments. The IPU survey of parliamentary engagement in the 42 countries that volunteered reports in 2022 showed very weak parliamentary engagement in the VNR process. Mr. Motter also noted a very low participation rate in the IPU Member survey on the issue.

In their comments from the floor, delegates highlighted the following points:

- Parliamentary engagement in the VNRs is indeed a very good thing and needs further strengthening particularly now as the SDGs are badly off track.
- Integrating a complex framework such as the SDGs into national plans and policies is very difficult and requires a sophisticated machinery and capacities that many governments still lack. The United Nations expectations in this regard are not entirely realistic.
- To facilitate greater participation in the IPU survey, there needs to be greater coordination between the IPU focal points who receive the IPU survey and the relevant parliamentary bodies responsible for the SDGs.

In bringing the session to a close, the Chair urged the parliaments whose governments would be submitting reports in 2023 to respond to the IPU questionnaire thoroughly and in time.

Elections to the Bureau of the Standing Committee

The Chair announced the following nominations to the Committee Bureau: Mr. A. Talbi (Algeria), Mr. D. McGuinty (Canada), Mr. M. Alajmi (Kuwait), Mr. H. Aoyagi (Japan), Ms. P. Cayetano (Philippines), Ms. A. Shkrum (Ukraine). All nominations were accepted by acclamation.

The Chair thanked the outgoing members of the Bureau and informed that his own term on the Bureau was ending at this Committee session. It was agreed that Mr. A. Gryffroy (Belgium) would serve as president ad interim until a new Committee president was elected at the next session in Angola, in October 2023.

Thanking delegates for their contributions, the Chair brought the meeting to a close.

The urgent need to combat violence against women in politics, particularly in light of the proliferation of hate speech, fake news and violent incidents

Results of the roll-call vote on the request of the delegation of Argentina for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes..... 393
Negative votes 727
Abstentions 373

Total of affirmative and negative votes .. 1,120
Two-thirds majority..... 747

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Guinea	7		6	Peru	4	11	
Algeria		16		Guyana	*Absent*			Philippines	20		
Angola		7	8	Hungary		12		Poland		15	
Argentina	7		7	Iceland			10	Portugal		13	
Armenia	*Absent*			India	23			Qatar		11	
Australia		14		Indonesia		22		Republic of Korea	17		
Austria		12		Iran (Islamic Republic of)		19		Romania		13	
Azerbaijan			13					Russian Federation		20	
Bahrain		11		Iraq		16					
Bangladesh	*Absent*			Ireland			12	Rwanda			13
Belarus		12		Israel		12		San Marino		10	
Belgium		13		Italy		17		Saudi Arabia		15	
Bolivia (Plurinational State of)	13			Japan	20			Senegal	*Absent*		
				Jordan		13		Serbia	12		
				Kazakhstan			13	Seychelles			8
Botswana			11	Kenya	17			Sierra Leone	*Absent*		
Brazil	20			Kuwait		11		Singapore	*Absent*		
Burkina Faso	7		7	Lao People's Dem. Republic	12			Slovakia	*Absent*		
Burundi			13					Slovenia		11	
Cabo Verde	*Absent*			Latvia		11		Somalia	*Absent*		
Cambodia	5		5	Liberia	*Absent*			South Africa			17
Cameroon	*Absent*			Libya		12		South Sudan	13		
Canada		15		Liechtenstein			10	Spain		16	
Chad			13	Lithuania		10		Sri Lanka	*Absent*		
Chile		6	7	Madagascar	*Absent*			Suriname	5		5
Comoros			10	Malawi	13			Sweden		13	
Côte d'Ivoire			14	Malaysia	10			Switzerland		6	6
Croatia	*Absent*			Maldives	10			Syrian Arab Rep.		14	
Cyprus			11	Mali			14	Thailand	18		
Czech Republic		13		Malta		8		Timor-Leste			11
DR of the Congo			19	Mauritius	11			Tonga	8		
Denmark		12		Mexico	10		10	Türkiye	19		
Ecuador	13			Monaco	*Absent*			Turkmenistan	*Absent*		
Egypt		20		Mongolia	*Absent*			Uganda	16		
Equatorial Guinea	3		8	Morocco		15		Ukraine		16	
Estonia			11	Mozambique	5		10	United Arab Emirates		12	
Eswatini	*Absent*			Namibia			11				
Ethiopia	20			Nepal	*Absent*			United Kingdom		18	
Fiji	10			Netherlands		13		United Republic of Tanzania		18	
Finland		10		New Zealand		12					
France		18		Niger		14		Uruguay		11	
Gabon	*Absent*			Nigeria	*Absent*			Uzbekistan	*Absent*		
Gambia (The)			11	Norway		12		Viet Nam	*Absent*		
Georgia			11	Oman		11		Yemen		13	
Germany		19		Pakistan	12		10	Zambia		13	
Ghana			15	Palestine		12		Zimbabwe			13
Greece	13			Paraguay		8					

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Criminalizing contempt for religions and the spreading of hatred, and promoting coexistence, tolerance, peace and international security

Results of the roll-call vote on the request of the delegation of Qatar for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes..... 756
Negative votes 444
Abstentions 293

Total of affirmative and negative votes .. 1,200
Two-thirds majority..... 800

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Guinea	13			Peru		15	
Algeria	16			Guyana	*Absent*			Philippines	20		
Angola	8		7	Hungary		12		Poland		15	
Argentina	7		7	Iceland		10		Portugal		13	
Armenia	*Absent*			India			23	Qatar	11		
Australia		14		Indonesia	22			Republic of Korea			17
Austria		12		Iran (Islamic Republic of)	19			Romania		13	
Azerbaijan	13							Russian Federation	20		
Bahrain	11			Iraq	16						
Bangladesh	*Absent*			Ireland		12		Rwanda	13		
Belarus	12			Israel		12		San Marino		10	
Belgium		13		Italy		17		Saudi Arabia	15		
Bolivia (Plurinational State of)	10		3	Japan			20	Senegal	*Absent*		
				Jordan	13			Serbia	12		
				Kazakhstan	13			Seychelles			8
Botswana			11	Kenya	17			Sierra Leone	*Absent*		
Brazil			20	Kuwait	11			Singapore	*Absent*		
Burkina Faso	14			Lao People's Dem. Republic	12			Slovakia	*Absent*		
Burundi	13							Slovenia		11	
Cabo Verde	*Absent*			Latvia		11		Somalia	*Absent*		
Cambodia	5		5	Liberia	*Absent*			South Africa			17
Cameroon	*Absent*			Libya	12			South Sudan			13
Canada		15		Liechtenstein		10		Spain		16	
Chad	13			Lithuania		10		Sri Lanka	*Absent*		
Chile		13		Madagascar	*Absent*			Suriname	5		5
Comoros	10			Malawi			13	Sweden		13	
Côte d'Ivoire	14			Malaysia	10			Switzerland		12	
Croatia	*Absent*			Maldives	10			Syrian Arab Rep.	14		
Cyprus			11	Mali	14			Thailand	18		
Czech Republic		13		Malta		8		Timor-Leste	11		
DR of the Congo			19	Mauritius	11			Tonga	8		
Denmark		12		Mexico	20			Türkiye	19		
Ecuador	4		9	Monaco	*Absent*			Turkmenistan	*Absent*		
Egypt	20			Mongolia	*Absent*			Uganda	16		
Equatorial Guinea	8		3	Morocco	15			Ukraine	3		13
Estonia		11		Mozambique	7		8	United Arab Emirates	12		
Eswatini	*Absent*			Namibia			11				
Ethiopia	20			Nepal	*Absent*			United Kingdom		18	
Fiji	10			Netherlands		13		United Republic of Tanzania	18		
Finland		10		New Zealand		12					
France		18		Niger	14			Uruguay		11	
Gabon	*Absent*			Nigeria	*Absent*			Uzbekistan	*Absent*		
Gambia (The)			11	Norway		12		Viet Nam	*Absent*		
Georgia			11	Oman	11			Yemen	13		
Germany		19		Pakistan	22			Zambia	13		
Ghana			15	Palestine	12			Zimbabwe	13		
Greece			13	Paraguay		8					

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children

Results of the roll-call vote on the request of the delegations of Argentina, Chile, Germany, Netherlands and Ukraine, with the support of the Group of Latin America and the Caribbean (GRULAC) and the Twelve Plus Group for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes..... 817
Negative votes 317
Abstentions 358

Total of affirmative and negative votes ..1,134
Two-thirds majority..... 756

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Guinea	10		3	Peru	15		
Algeria		16		Guyana	*Absent*			Philippines	20		
Angola			14	Hungary	12			Poland	15		
Argentina	7		7	Iceland	10			Portugal	13		
Armenia	*Absent*			India			23	Qatar		11	
Australia	14			Indonesia		22		Republic of Korea	17		
Austria	12			Iran (Islamic Republic of)		19		Romania	13		
Azerbaijan			13					Russian Federation		20	
Bahrain		11		Iraq		16					
Bangladesh	*Absent*			Ireland	12			Rwanda	13		
Belarus		12		Israel	12			San Marino	10		
Belgium	13			Italy	17			Saudi Arabia		15	
Bolivia (Plurinational State of)	5	8		Japan	20			Senegal	*Absent*		
				Jordan		13		Serbia			12
				Kazakhstan			13	Seychelles	8		
Botswana			11	Kenya	17			Sierra Leone	*Absent*		
Brazil	20			Kuwait		11		Singapore	*Absent*		
Burkina Faso			14	Lao People's Dem. Republic		12		Slovakia	*Absent*		
Burundi			13					Slovenia	11		
Cabo Verde	*Absent*			Latvia	11			Somalia	*Absent*		
Cambodia	7		3	Liberia	*Absent*			South Africa			17
Cameroon	*Absent*			Libya		12		South Sudan			13
Canada	15			Liechtenstein	10			Spain	16		
Chad			13	Lithuania	10			Sri Lanka	*Absent*		
Chile	13			Madagascar	*Absent*			Suriname	10		
Comoros			10	Malawi	13			Sweden	13		
Côte d'Ivoire			14	Malaysia	10			Switzerland	12		
Croatia	*Absent*			Maldives	10			Syrian Arab Rep.		14	
Cyprus	8		3	Mali	6		8	Thailand	18		
Czech Republic	13			Malta	8			Timor-Leste	11		
DR of the Congo			19	Mauritius	11			Tonga	5		3
Denmark	12			Mexico	20			Türkiye			19
Ecuador	6		7	Monaco	*Absent*			Turkmenistan	*Absent*		
Egypt		20		Mongolia	*Absent*			Uganda	16		
Equatorial Guinea	3	8		Morocco		15		Ukraine	16		
Estonia	11			Mozambique			15	United Arab Emirates		12	
Eswatini	*Absent*			Namibia			11				
Ethiopia			20	Nepal	*Absent*			United Kingdom	18		
Fiji			10	Netherlands	13			United Republic of Tanzania	18		
Finland	10			New Zealand	12						
France	18			Niger		14		Uruguay	11		
Gabon	*Absent*			Nigeria	*Absent*			Uzbekistan	*Absent*		
Gambia (The)	11			Norway	12			Viet Nam	*Absent*		
Georgia	11			Oman		11		Yemen		13	
Germany	19			Pakistan			22	Zambia	13		
Ghana			15	Palestine		12		Zimbabwe			13
Greece	13			Paraguay	8						

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Creation of a global fund for countries vulnerable to natural disasters to address loss and damage from climate change

Results of the roll-call vote on the request of the African Group for the inclusion of an emergency item

Results

Affirmative votes..... 535
Negative votes 640
Abstentions 318

Total of affirmative and negative votes ..1,175
Two-thirds majority..... 783

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Guinea	12		1	Peru		15	
Algeria	16			Guyana	*Absent*			Philippines	20		
Angola	10		5	Hungary		12		Poland		15	
Argentina	7		7	Iceland		10		Portugal		13	
Armenia	*Absent*			India	23			Qatar		11	
Australia		14		Indonesia		22		Republic of Korea	17		
Austria		12		Iran (Islamic Republic of)		19		Romania		13	
Azerbaijan			13					Russian Federation			20
Bahrain		11		Iraq		16					
Bangladesh	*Absent*			Ireland		12		Rwanda	13		
Belarus		12		Israel		12		San Marino		10	
Belgium		13		Italy			17	Saudi Arabia		15	
Bolivia (Plurinational State of)	13			Japan			20	Senegal	*Absent*		
				Jordan		13		Serbia			12
				Kazakhstan			13	Seychelles	8		
Botswana	11			Kenya	17			Sierra Leone	*Absent*		
Brazil			20	Kuwait		11		Singapore	*Absent*		
Burkina Faso	14			Lao People's Dem. Republic	12			Slovakia	*Absent*		
Burundi			13					Slovenia		11	
Cabo Verde	*Absent*			Latvia		11		Somalia	*Absent*		
Cambodia	10			Liberia	*Absent*			South Africa	17		
Cameroon	*Absent*			Libya			12	South Sudan	13		
Canada		15		Liechtenstein			10	Spain		16	
Chad			13	Lithuania		10		Sri Lanka	*Absent*		
Chile		7	6	Madagascar	*Absent*			Suriname	10		
Comoros	8		2	Malawi	13			Sweden		13	
Côte d'Ivoire			14	Malaysia	10			Switzerland		6	6
Croatia	*Absent*			Maldives	10			Syrian Arab Rep.		14	
Cyprus	6		5	Mali	14			Thailand	18		
Czech Republic		13		Malta		8		Timor-Leste	2		9
DR of the Congo			19	Mauritius	11			Tonga			8
Denmark		12		Mexico	5		15	Türkiye		19	
Ecuador	13			Monaco	*Absent*			Turkmenistan	*Absent*		
Egypt		20		Mongolia	*Absent*			Uganda	16		
Equatorial Guinea	11			Morocco		15		Ukraine	11		5
Estonia		11		Mozambique	15			United Arab Emirates		12	
Eswatini	*Absent*			Namibia	11						
Ethiopia	20			Nepal	*Absent*			United Kingdom		18	
Fiji	10			Netherlands		13		United Republic of Tanzania	18		
Finland		10		New Zealand		12					
France			18	Niger		14		Uruguay			11
Gabon	*Absent*			Nigeria	*Absent*			Uzbekistan	*Absent*		
Gambia (The)	11			Norway		12		Viet Nam	*Absent*		
Georgia			11	Oman		11		Yemen		13	
Germany		19		Pakistan	22			Zambia	13		
Ghana	15			Palestine		12		Zimbabwe			13
Greece	9	4		Paraguay		8					

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Call for urgent action to stop aggression, occupation and massive human rights violations in the Democratic Republic of the Congo in order to preserve its sovereignty and territorial integrity

Results of the roll-call vote on the request of the delegation of the Democratic Republic of the Congo for the inclusion of an emergency item

R e s u l t s

Affirmative votes..... 88
Negative votes 705
Abstentions 700

Total of affirmative and negative votes ..793
Two-thirds majority.....529

Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.	Country	Yes	No	Abst.
Albania	*Absent*			Guinea			13	Peru		15	
Algeria			16	Guyana	*Absent*			Philippines		20	
Angola	15			Hungary		12		Poland		15	
Argentina			14	Iceland		10		Portugal		13	
Armenia	*Absent*			India			23	Qatar		11	
Australia		14		Indonesia		22		Republic of Korea			17
Austria		12		Iran (Islamic Republic of)		19		Romania		13	
Azerbaijan			13					Russian Federation		20	
Bahrain		11		Iraq		16					
Bangladesh	*Absent*			Ireland		12		Rwanda		13	
Belarus		12		Israel		12		San Marino		10	
Belgium			13	Italy			17	Saudi Arabia		15	
Bolivia (Plurinational State of)	5		8	Japan			20	Senegal	*Absent*		
				Jordan		13		Serbia		12	
				Kazakhstan			13	Seychelles			8
Botswana			11	Kenya			17	Sierra Leone	*Absent*		
Brazil			20	Kuwait		11		Singapore	*Absent*		
Burkina Faso			14	Lao People's Dem. Republic			12	Slovakia	*Absent*		
Burundi	13							Slovenia		11	
Cabo Verde	*Absent*			Latvia		11		Somalia	*Absent*		
Cambodia			10	Liberia	*Absent*			South Africa			17
Cameroon	*Absent*			Libya			12	South Sudan			13
Canada		15		Liechtenstein		10		Spain		16	
Chad			13	Lithuania		10		Sri Lanka	*Absent*		
Chile			13	Madagascar	*Absent*			Suriname			10
Comoros	7		3	Malawi			13	Sweden		13	
Côte d'Ivoire			14	Malaysia			10	Switzerland		12	
Croatia	*Absent*			Maldives			10	Syrian Arab Rep.		14	
Cyprus		11		Mali	14			Thailand			18
Czech Republic		13		Malta		8		Timor-Leste	5		6
DR of the Congo	19			Mauritius			11	Tonga			8
Denmark		12		Mexico			20	Türkiye			19
Ecuador			13	Monaco	*Absent*			Turkmenistan	*Absent*		
Egypt		20		Mongolia	*Absent*			Uganda			16
Equatorial Guinea			11	Morocco		15		Ukraine		16	
Estonia		11		Mozambique			15	United Arab Emirates		12	
Eswatini	*Absent*			Namibia			11				
Ethiopia			20	Nepal	*Absent*			United Kingdom		18	
Fiji			10	Netherlands		13		United Republic of Tanzania			18
Finland		10		New Zealand		12					
France			18	Niger		14		Uruguay			11
Gabon	*Absent*			Nigeria	*Absent*			Uzbekistan	*Absent*		
Gambia (The)			11	Norway		12		Viet Nam	*Absent*		
Georgia			11	Oman		11		Yemen		13	
Germany		19		Pakistan			22	Zambia			13
Ghana	10		5	Palestine		12		Zimbabwe			13
Greece			13	Paraguay		8					

N.B. This list does not include delegations present at the session which were not entitled to vote pursuant to the provisions of Articles 5.2 and 5.3 of the Statutes. Parliaments participating in the IPU in a non-voting observer capacity in accordance with the decision of the 209th session of the Governing Council in Nusa Dua do not appear on this list.

Raising awareness and calling for action on the serious humanitarian crises affecting the peoples of Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries, and on the particular vulnerability of women and children

Resolution adopted by consensus[*] by the 146th IPU Assembly
(Manama, 14 March 2023)

The 146th Assembly of the Inter-Parliamentary Union,

Considering that low- and middle-income countries host 74% of the world's refugees and other people in need of international protection, that the least developed countries provide asylum to 22% of these people, and that 90% of the world's humanitarian needs are concentrated in 20 countries that, together, represent no more than 13% of the world's population and 1.6% of global GDP,

Cognizant that the affected countries cannot meet the needs of the at-risk population, making it essential for the international community to guarantee humanitarian assistance including food distribution, health care and, in many cases, infrastructure reconstruction, and that, in 2023, an estimated 340 million people will need humanitarian assistance,

Recalling that such international humanitarian assistance is protected by the "right to life, liberty and security" of all persons, an inalienable and universal principle enshrined in Article 3 of the *Universal Declaration of Human Rights* of 1948, and that these rights have been endorsed in the *International Covenant on Economic Social and Cultural Rights* and the *International Covenant on Civil and Political Rights* of 1966, the *Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide* of 1948, and the Geneva Conventions of 1949 and their Additional Protocols, among others, which together constitute the international legal framework that, pursuant to Article 2 of the *Universal Declaration of Human Rights*, promotes and protects the human rights of all "without distinction of any kind, such as race, colour, sex, language, religion, political or other opinion, national or social origin, property, birth or other status",

Underlining that the United Nations General Assembly has made achieving gender equality by 2030 a target of the Sustainable Development Goals (SDGs), in particular through Goal 5, including but not limited to Target 5.2: "Eliminate all forms of violence against all women and girls in public and private spheres, including trafficking and sexual and other types of exploitation",

Recalling United Nations General Assembly resolution 2816 of 14 December 1971, which established the post of Disaster Relief Co-ordinator (DRC) to provide humanitarian assistance to victims of natural disasters and other emergencies, and resolution 46/182 of 19 December 1991, through which the DRC was renamed the United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA) and given expanded powers to coordinate humanitarian assistance, to facilitate access to emergency areas, to conduct the organization's needs assessment missions, to prepare joint appeals and to mobilize resources,

Welcoming the creation of the Central Emergency Response Fund, managed by OCHA, which, based on voluntary donations, makes it possible to finance humanitarian response actions worldwide,

Recalling the *Convention Relating to the Status of Refugees* of 1951, which defines a refugee as any person who, "owing to well-founded fear of being persecuted for reasons of race, religion, nationality, membership of a particular social group or political opinion, is outside the country of his nationality and is unable or, owing to such fear, is unwilling to avail himself of the protection of that country",

Recalling also United Nations General Assembly resolution 73/195 of 29 December 2018 on the *Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration*,

Noting with deep concern that women and girls are still exposed to sexual violence, in particular committed by combatants,

[*] The delegation of Yemen expressed a reservation on the entire resolution.
The delegation of India abstained from supporting the resolution.

Emphasizing that rape, sexual slavery, enforced prostitution, forced pregnancy, enforced sterilization and all other forms of sexual violence of comparable gravity constitute crimes against humanity,

Noting with deep concern the especially dramatic situation in Afghanistan, where about 24 million Afghans are experiencing misery, hunger and freezing temperatures, including many children at severe risk of violence and family separation,

Noting that decades of uninterrupted war, coupled with years of drought and low temperatures, have led to total social and economic collapse, causing the displacement of 3.5 million people and making Afghans one of the largest refugee populations in the world,

Recalling that the Inter-Parliamentary Union (IPU) works in favour of peace and cooperation among peoples, promoting the defence of universal human rights, and *stressing* that absolute respect for such rights is an essential factor for democracy and the development of all nations,

Recalling also the joint statement on Afghanistan issued on 30 August 2021 by the IPU Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law and the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians,

Alarmed by the situation of Afghan women and girls, and *noting* that the Taliban takeover caused the immediate repression of women, excluding them from secondary and university education, while the absence of a male "guardian" prevents many of them from leaving their homes or even accessing essential services, causing them to lose jobs and the corresponding economic support,

Deeply disturbed by attacks on women parliamentarians, including the assassination of Ms. Mursal Nabizada on 15 January 2023 and the attempt on the life of Ms. Fawzia Koofi on 14 August 2020, and *recalling* that the looming risk to women parliamentarians in Afghanistan prompted a decision by the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians on 2 February 2023,

Acknowledging the disastrous humanitarian crisis in Ukraine, caused by a war of aggression, where civilian casualties and the destruction of critical infrastructure have forced millions of people to cross borders into neighbouring countries, in addition to the internally displaced,

Noting that, according to the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), as of February 2023, an estimated 17.6 million people in Ukraine require urgent humanitarian assistance and an estimated 8 million refugees from Ukraine are scattered throughout Europe, 90% of them women and children, and that, according to the International Organization for Migration, there are 5.3 million internally displaced persons within Ukraine,

Recalling the emergency item resolutions adopted at the 144th and 145th IPU Assemblies, held in Nusa Dua and Kigali respectively, which recognized the magnitude of the humanitarian situation in Ukraine and were aligned with the resolutions adopted on this subject by the United Nations in 2022,

Recalling also the situation in Yemen, where a bloody civil war, in one of the countries with the most vulnerable populations in the Middle East, has resulted in violence that has affected millions of people, caused hundreds of thousands of deaths and led to mass displacement,

Noting that over 20 million Yemenis require humanitarian assistance, including 4 million internally displaced persons,

Recognizing the catastrophic and unsustainable situation faced by people in the Syrian Arab Republic, where the recent earthquake that affected the north of the country, and the south of Türkiye, has created a humanitarian crisis, compounding the effects of the civil war in the Syrian Arab Republic,

Noting that some 6.6 million Syrians have been forced to flee to other countries, and that there are 6.7 million internally displaced persons within the Syrian Arab Republic,

Considering the current situation in South Sudan, a country ravaged since its birth by an ongoing civil war, where 4.3 million people are currently in need of humanitarian assistance, including refugees (of which 63% are children), internally displaced persons and asylum-seekers,

Recognizing the crisis in the Bolivarian Republic of Venezuela, where violence, insecurity, and lack of food, medicine and essential services have triggered the largest migration in the history of Latin America, with 7 million Venezuelan refugees and migrants, and *noting* that these refugees and migrants are frequently forced to take unauthorized routes, falling victim to traffickers and irregular armed groups,

Cognizant that humanitarian crises are caused not only by conflicts, corrupt governments, wars of aggression, invasions and civil wars, but also by climate change, such as the massive floods that hit Pakistan in 2022, which claimed 1,800 lives, left more than 2.1 million people homeless and affected 33 million people in total,

Acknowledging that the above-mentioned crises are only those with the highest numbers of displaced persons, and *emphasizing* that other humanitarian crises are also taking place in many other regions of the world, including but not limited to Burkina Faso, Burundi, the Central African Republic, Chad, the Democratic People's Republic of Korea, the Democratic Republic of the Congo, Ethiopia, Haiti, Iraq, Mali, Myanmar, Nicaragua, Niger, Nigeria, Palestine, Somalia and the Sudan,

1. *Considers* that humanitarian crises are the leading cause of human rights violations in the world;

2. *Recognizes* that it is up to the international community to collaborate to protect human lives, to alleviate suffering, to safeguard dignity, and to guarantee access to basic services such as food, medical care, water and shelter for all persons, regardless of their origins, through legal and policy measures at the national level, and *encourages* governments to pursue the SDGs, and Goal 5 in particular, through such measures;

3. *Expresses its sympathy* for the populations of Afghanistan, South Sudan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Venezuela (Bolivarian Republic of) and Yemen, as well as for the millions of people who, on every continent, suffer deprivation and persecution as a result of war, oppressive regimes, terrorism, violence and natural disasters;

4. *Calls upon* the parliaments of the world to speak out against, and to exert political and diplomatic pressure on, those who bear responsibility for humanitarian crises, and to offer support to affected populations;

5. *Calls for* awareness-raising for national authorities and civil society in countries around the world, so that they are able to contribute, to the greatest extent possible, to the creation of specialized assistance programmes for people affected by humanitarian crises;

6. *Calls upon* all nations to strengthen the United Nations Secretary-General's High-Level Task Force on Preventing Famine, adopting simplified protocols to increase the access of children and young people to treatment for malnutrition;

7. *Appeals* for the strengthening of regional and interregional cooperation in order to facilitate the opening of humanitarian corridors that guarantee safe transit for vulnerable people, especially women and children from crisis-affected areas, while managing or negotiating agreements that allow the safe passage of humanitarian assistance;

8. *Strongly condemns* any attack on the lives, integrity and well-being of civilians, and *calls upon* parliaments and governments to take action against impunity for international crimes that cause humanitarian crises and persecution, in particular through support for the International Criminal Court, through national prosecution efforts and through appropriate legal mechanisms for the punishment of aggression and other international crimes;

9. *Calls for* an increase in international support and assistance for refugees and internally displaced persons, be they men, women or children, who lack access to basic rights and reasonable living conditions, as well as for other people who do not have refugee status;

10. *Notes* that women, together with children, are the main victims of humanitarian crises;

11. C*alls for* support for the efforts of the United Nations and other organizations working for the defence and promotion of women's rights;

12. *Demands* that governments refrain from the use of sexual and gender-based violence as a systematic tactic of warfare;

13. *Urges* governments to meet the needs of survivors of sexual and gender-based violence;

14. *Strongly supports* the empowerment of women and youth, and *affirms* its defence of the rights and interests of women, especially in Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine and Yemen, and of all those living through humanitarian crises;

15. *Calls for* global support for vulnerable host countries which have capacity constraints in order to enable them to provide sufficient education and health care for refugees and asylum-seekers, and *urges* host countries to develop and implement frameworks that guarantee refugees and asylum-seekers, particularly women and girls, access to these vital services,

16. *Calls upon* governments to consistently enforce the prohibition of discrimination on the basis of gender in all respects;

17. *Deplores* the practice of forced deportation, which is a crime under international criminal law, international humanitarian law and international human rights law, and the forced deportation of children in particular, and c*alls for* urgent action by United Nations Member States to stop this practice and to return children to their families;

18. *Expresses particular concern* about the persecution experienced by women and girls in Afghanistan, and *calls upon* the current de facto authorities to respect the *Charter of the United Nations*, international treaties and conventions, and the *Universal Declaration of Human Rights*;

19. *Calls upon* all governments and parliaments to ensure that there are no obstacles, including under immunity provisions or procedural law, that prevent the award of compensation to victims of international crimes, either through their governments or directly;

20. *Calls for* closer coordination between United Nations agencies and the international community in order to guarantee the implementation of the provisions of the *Convention on the Rights of the Child* and its Optional Protocols, especially in countries such as Afghanistan;

21. *Endorses* the decision of the IPU Committee on the Human Rights of Parliamentarians to condemn, in the strongest possible terms, the atrocious murder of Afghan citizen and parliamentarian Ms. Mursal Nabizada, and *affirms* that this brutal crime is an affront to the rights, values and principles promoted by the IPU;

22. *Calls upon* the IPU Executive Committee to follow up on parliamentary work on the humanitarian crises in Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine, Yemen and other countries to support the efforts of the international community, and its parliaments in particular, aimed at providing assistance to populations, and at promoting order, stability and the long-term restoration of institutions in order to achieve human and sustainable development in democracy;

23. *Calls upon* the international community to address the urgent need for robust financial support by strengthening its institutional support and cooperative financing mechanisms, including the United Nations Assistance Mission in Afghanistan, the Central Emergency Response Fund managed by OCHA, and UNHCR, and *recommends* that the above financial support be allocated not only to immediate and individual humanitarian assistance such as food and medicine, but also to the design of reconstruction plans for essential infrastructure in order to maintain the basic functions of society in Afghanistan, the Syrian Arab Republic, Ukraine and Yemen;

24. *Calls for* the strengthening of humanitarian assistance mechanisms to respond to these humanitarian crises.

LIST OF PARTICIPANTS
LISTE DES PARTICIPANTS

Mr./M. Duarte Pacheco
President of the Inter-Parliamentary Union
Président de l'Union interparlementaire

Mr./M. Ahmed Bin Salman Almusalam
Speaker of the Council of Representatives of Bahrain
Président du Conseil des représentants du Bahreïn

Mr./M. Martin Chungong
Secretary General of the Inter-Parliamentary Union
Secrétaire général de l'Union interparlementaire

I. MEMBERS - MEMBRES

ALBANIA

Mr. PALOKA, Edi Leader of the delegation	Member of Parliament (DP)
Ms. DODA, Mesila	Member of Parliament
Ms. KRYEMADHI, Monika	Member of Parliament (PL)
Mr. MZIU, Xhelal	Member of Parliament (DP)
Mr. NALLBATI, Bledjon	Member of Parliament (DP)
Mr. SALIANJI, Ervin	Member of Parliament (DP)
Mr. GOLI, Genci Secretary of the delegation	Director for bilateral cooperation
Mr. SHIBA, Sami	Ambassador/Permanent Representative

(DP: Democratic Party)
(PL: Freedom Party)

ALGERIA

Mr. BOUDEN, Monder Chef de la délégation Membre du Groupe consultative de haut niveau sur la lutte contre le terrorisme et l'extrémisme violent	Vice-Président de l'Assemblée populaire nationale (RND)
Mr. SAHLI, Abdelkader	Membre du Conseil de la Nation (FLN) Président de la Commission des affaires juridiques et administratifs
Ms. BENBADIS, Fawzia Membre du Comité sur les questions relatives au Moyen-Orient	Membre du Conseil de la Nation
Mr. BOUCHOUIT Mohamed Anouar Membre du Bureau de la Commission permanente sur la paix et la sécurité internationale	Membre de l'Assemblée populaire nationale
Ms. ILIMI HADDOUCHE, Farida	Membre du l'Assemblée populaire nationale (FLN)
Mr. KHARCHI, Ahmed Membre du Comité exécutif	Membre du Conseil de la Nation (FLN)
Mr. TALBI, Ali	Membre du Conseil de la Nation (RND)
Mr. BENSLIMANE, Fouad Membre de l'ASGP	Secrétaire Général
Mr. BARK, Mohamed Conseiller	Secrétaire general adjoint
Ms. CHIHEB, Mouna Ahlem Secrétaire de la délégation	
Mr. KHODJA, Abdelhamid	Ambassador
Mr. HARFOUCH, Omar	Conseiller Diplomatique

(RND: Rassemblement National Démocratique)
(FLN: Conseil de la Nation)

ANGOLA

Ms. CERQUEIRA, Carolina Leader of the delegation President of the Group	Speaker of the National Assembly
Ms. VALENTE, Maria	Member of the National Assembly (MPLA)
Mr. VAN-DÚNEM, Kilamba	Member of the National Assembly (MPLA)
Ms. CHIMBINDA, Arlete	Member of the National Assembly
Ms. FELISBERTO, Albertina	Member of the National Assembly
Mr. GASPAR, João	Member of the National Assembly (MPLA)
Mr. NERI, Pedro Member of the ASGP	Secretary General of the National Assembly
Ms. BARRICA, NIldeice Secretary of the delegation	
Mr. MUACHENDO, Neemias Adviser	Director
Ms. ANDRADE, Veronica	Adviser
Ms. BRAVO, Laureth	Adviser
Mr. QUINTA, Amílcar	Adviser

Ms. SILVA, Maria	Adviser
Mr. MALENGO, Albino	Ambassador

(MPLA: Popular Movement for the Liberation of Angola)

ARGENTINA

Ms. SAPAG, Silvia Leader of the delegation, Member of the Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Senator (FDT) Secretary of the Women's Commission, Secretary of the Science and Technology Commission
Ms. CREXELL, Carmen Lucila Member of the Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security	Senator (MPN)
Ms. BRAWER, Mara Member of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law	Member of Parliament, Chamber of Deputies (FDT) First Vice President of the Science, Technology and Innovation Committee, Member of Foreign Affairs Committee,
Ms. STOLBIZER, Magarita	Member of the Chamber of Deputies (GEN)
Ms. TINI, Natalia Secretary of the delegation	

(FDT: Frente de Todos / Everybody's Front)
(GEN: Generation for a National Encounter
(MPN: Movimiento Popular Neuquino / Neuquén People's Movement)

ARMENIA

Mr. SIMONYAN, Alen Leader of the delegation President of the Armenian IPU Group	President of the National Assembly (CC)
Ms. HAKOBYAN, Hasmik Vice-President of the Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security	Member of the National Assembly (CC) Member of the Standing Committee on Science, Education, Culture, Diaspora, Youth and Sport
Ms. VARDANYAN, Tsovinar Member of the Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development	Member of the National Assembly (CC)
Mr. ARAKELYAN, Davit Adviser	Secretary General
Mr. SEIRANIAN, Tigran	Director of the Foreign Relations Department
Mr. MKHITARYAN, Aleksandr Adviser	Chief of Protocol
Mr. GEVORGIAN, Gamlet	Assistant to the President of the National Assembly
Ms. GHAZARYAN, Zabela Secretary of the delegation	Senior specialist of the Foreign Relations Department
Mr. MARGARYAN, Mamikon	Protocol Officer
Ms. KHACHATRYAN, Tsovinar	Press secretary of the President of Parliament
Mr. HAKOBYAN, Davit	Assistant to the President of the National Assembly

(CC: Civil Contract- Party)

AUSTRALIA

Mr. DICK, Milton Leader of the delegation President of the Group	Speaker of the House of Representatives (ALP)
Mr. ENTSCH, Warren	Member of the House of Representatives (LNP) Committee Member, Joint Select Committee on Northern Australia
Ms. PAYMAN, Fatima	Senator (ALP) Committee Member, Joint Standing Committee: Foreign Affairs, Defence and Trade, Committee Member, Senate Standing Committee: Environment and Communications: Legislation
Mr. REID, Gordon	Member of the House of Representatives (ALP) Committee Member, Joint Standing: Aboriginal and Torres Strait Islander Affairs, Committee Member, House of Representatives Standing: Health, Aged Care and Sport

Ms. REYNOLDS, Linda	Senator (LP) Committee Member, Joint Standing Committee on Foreign Affairs, Defence and Trade Committee Member, Joint Statutory Committee on Public Works
Ms. SURTEES, Claressa Member of the ASGP	Clerk of Parliament
Ms. THOMSON, Jane Secretary of the delegation	Committee Secretary
Ms. WILLIAMSON, Elise Assistant Delegation Secretary	Senior Research Officer
Mr. MOORE, Jason Diplomat	

(ALP: Australian Labour Party)
(LNP: Liberal National Party of Queensland)
(LP: Liberal Party of Australia)

AUSTRIA

Mr. LOPATKA, Reinhold Leader of the delegation Member of the High-level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism	Member of the National Council (ÖVP)
Mr. MATZNETTER, Christoph	Member of the National Council (SPÖ)
Mr. KASSEGGER, Axel	Member of the National Council (FPÖ)
Ms. ERNST-DZIEDZIC, Ewa	Member of the National Council (Grüne)
Mr. SCHERAK, Nikolaus	Member of the National Council (NEOS)
Mr. WINTONIAK, Alexis Member of the ASGP	Deputy Secretary General
Mr. MATUSCHEK, Matthias Secretary of the delegation	Adviser
Ms. GABRON, Nadine	Adviser

(ÖVP: Austrian People's Party)
(SPÖ: Austrian Social Democratic Party)
(FPÖ: Austrian Freedom Party)
(Grüne The Greens)
(NEOS Austrian Liberal Party)

AZERBAIJAN

Ms. GAFAROVA, Sahiba Leader of the delegation President of the Group	Speaker of the National Assembly (YAP)
Mr. ALLAHVERDIYEV, Elnur	Member of the National Assembly
Mr. Mammadov, Ramin	Member of the National Assembly
Ms. MIKAYILOVA, Sevil	Member of the National Assembly, Member, Committee on Family, Woman and Child Affairs, Member, Committee on International Relations and Foreign Affairs
Mr. HAJIYEV, Farid Member of the ASGP	Secretary-General
Mr. MAHMUDOV, Rustam	Deputy Secretary General
Ms. CHALABIZADA, Lala Secretary of the Group	Head of the Division on Work with International Parliamentary Organizations
Mr. ALI-ZADA, Mir Kamal	Head of the Division
Mr. Mammadov, Ilkin	Head of the International Relations department
Mr. TAGHIYEV, Teymur	Head of the Secretariat of the Speaker
Mr. HAJIVEY, Firudin	Chief Administrator
Mr. HUSEYNOV, Elmar	Adviser
Mr. HUMMATOV, Agshin	Assistant to the Speaker on media
Mr. RAFIYEV, Yalchin	Adviser
Ms. NURAHMADOVA, Aynur	Assistant to the Speaker
Mr. ABDULLAYEV, Shahin	Ambassador
Mr. KHALILLI, Elvin	Diplomat

(YAP: New Azerbaijan Party)

BAHRAIN

Mr. AL-SALEH, Ali, Leader of the delegation	Speaker of the Shura Council
Mr. SALMAN, Abdulnabi	Deputy Speaker of the Council of Representatives
Mr. FAKHRO, Jamal	Deputy Speaker of the Shura Council
Mr. ALBINMOHAMMED, Bassam	Member of the Shura Council, Member of Committee on Financial and Economic Affairs
Ms. ALDHAIN, Mariam	Member of the Council of Representatives, Member of Committee on Foreign Affairs, Defense, and National Security
Ms. AL ZAYED, Dalal	Member of the Shura Council
Ms. RAMZY FAYEZ, Hala	Member of the Shura Council
Mr. IBRAHIM, Hasan	Member of the Council of Representatives
Mr. SUROOR, Muneer	Member of the Council of Representatives
Mr. ABUNAJMA, Rashed	Secretary-General of the Council of Representatives
Ms. ALABBASI, Kareema	Secretary-General of the Shura council
Dr. (Ms.) ALJEEB, Fouzia	Media and Relations Advisor
Mr. ABDULMOHSEN, Ghazi	Director of the Communications Department
Ms. GHAYYATH, Aysha	Head of Follow-up and Coordination Department, Council of Representatives
Ms. HASAN, Safa	Head of Public and International Relations Department, Shura Council
Mr. ALMAHMEED, Mahmeed	Media Advisor
Mr. ALJABRI, Mohammed	Presidential Affairs Director
Ms. ALQATTAF, Ameera	Parliamentary Group Director
Mr. HAMDI, Saleh	Protocol and PR Coordinator
Mr. MOHAMMED Sayed Ali	Media Senior Specialist
Ms. ALENEZI, Hanadi Secretary of the Group Secretary of the delegation	Senior Parliamentary Relations Development Specialist

BANGLADESH

Ms. CHAUDHURY, Shirin Sharmin	Speaker of Parliament (BAL)
Leader of the delegation, President of the Group	Chairman, Business Advisory Committee Chairman, Committee on Petitions
Mr. ALAM, Md Sham-E	Member of Parliament (BAL) Member, Standing Committee on Ministry of Local Government, Rural Development and Cooperatives
Ms. BEGUM, Umme Fatema Nazma	Member of Parliament (BAL) Member, Standing Committee on Ministry of Land
Mr. ERSHAD, Rahgir Al Mahe	Member of Parliament (BAL) Member, Standing Committee on Ministry of Health
Mr. FAKHRUL, Razee Mohammad	Member of Parliament (BAL) Member, Standing Committee on Ministry of Local Government, Rural Development and Cooperatives
Ms. SMRITY, Umme Kulsum	Member of Parliament (BAL) Member, Standing Committee on Ministry of Agriculture
Mr. SALAM, K M Abdus Secretary of the delegation Member of ASGP	Secretary General of Parliament
Mr. BILLAH, M A Kamal	Official, Parliament
Mr. CHOWDHURY, Mohammad Rashed Iqbal	Oofficial, Parliament
Mr. HAQUE, Md Enamul	Official, Parliament
Mr. HOSSAIN, Md Wares	Official, Parliament
Mr. ISLAM, Md Nazrul	Ambassador
Mr. KAYES, Mohuddini	Diplomat

(BAL: Bangladesh Awami League)
(JP: Jatiya Party)

BELARUS

Mr. BELSKI, Valery Leader of the delegation	Deputy Speaker of the Council of the Republic
Mr. SAVINYKH, Andrei Member of the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs	Member of the House of Representatives Chairman, Standing Commission on International Affairs

Ms. LEONCHIK, Tamara Delegation Secretary and Administrative Secretary of the Group	Deputy Head of the International relations Department

BELGIUM

Ms. D'HOSE, Stephanie Leader of the delegation	President of the Senate (Open VLD) President, Committee on Institutional Matters
Mr. GRYFFROY, Andries Member of the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs	Vice-President of the Senate (N-VA) Member, Democratic Renewal, Citizenship and International Affairs, Chairperson of the Twelve Plus Group
Mr. COGOLATI, Samuel President of the Group President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians Member of the Group of Facilitators for Cyprus	Senator, (Ecolo) Vice-Chair, Committee on Foreign Relations, Member, Committee on European Matters
Mr. LACROIX, Christophe Member of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law	Member of the House of Representatives, (PS) Vice-President, Committee on Economy, Consumer Protection and Digital Agenda, Member, Committee on Foreign Relations
Mr. DE MAEGD, Michel	Member of the House of Representatives, (MR) Member, Committee on Foreign Relations, Member, Committee on European Matters
Mr. VERCAMMEN, Peter Secretary of the Group	Deputy Director
Mr. DANG-DUY, Liêm Deputy Secretary of the Group	Deputy Director
Mr. DE GHELLINCK, Thierry	Adviser

(N-VA: New Flemish Alliance)
(Ecolo: Green Party)
(PS: Socialist Party)
(MR: Mouvement Réformateur)

BOLIVIA

Mr. ZUÑIGA ROJAS, Luis Alberto Leader of the delegation	Member of the Chamber of Deputies
Mr. ARRIEN CRONEMBOLD, Carlos Hernán	Member of the Chamber of Deputies
Mr. MENDOZA LEIGUE, Gonzalo Adolfo Ramon	Member of the Chamber of Deputies
Mr. OLLISCO BARRERO, Faustino Member of the Working Group on Science and Technology	Member of the Chamber of Deputies
Mr. RIVAS MONJE, Jaime	Member of the Chamber of Deputies
Ms. RODRÍGUEZ MONTERO, Aleiza Alcira	Member of the Chamber of Deputies
Ms. RUIZ FLORES, Martha	Member of the Chamber of Deputies
Ms. TICONA QUISPE, Alicia Lisseth	Member of the Chamber of Deputies

BOTSWANA

Mr. MOATlHODI, Pono Leader of the delegation	Deputy Speaker of the National Assembly
Ms. MAKWINJA, Wilhemina N. Member of the Committee on Middle East Questions	Member of the National Assembly (BDP) Member, Parliamentary Caucus on Women
Mr. KEORAPETSE, Dithapelo L.	Member of the National Assembly
Mr. LETSHOLO, Thapelo	Member of the National Assembly
Ms. DITHAPO, Barbara N. Member of the ASGP Secretary of the Group	Clerk
Mr. KEEKAE, Lesedi Secretary of the delegation	Adviser

(BDP: Botswana Democratic Party)

BRAZIL

Mr. LINS, Atila Leader of the delegation, President of the Group Member of the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs	Member of the Chamber of Deputies (PSD)
Mr. CAJADO SAMPAIO, Claudio	Member of the Chamber of Deputies (PP)
Mr. MOTTA, Hugo	Member of the Chamber of Deputies (PR)
Mr. SABINO DE OLIVEIRA, Celso	Member of the Chamber of Deputies (União)
Mr. SILVESTRE FILHO, Iraja	Senator (PSD)
Mr. BACELAR FILHO, Joao Carlos	Member of the Chamber of Deputies (PL)
Ms. ARAUJO, Silvia Secretary of the Group	Adviser
Mr. BARBOSA, Igor Diplomat	

(PL: Liberal Party)
(PP: Progressives)
(PR: Republican Party)
(PSD: Democratic Social Party)
(PT: Labour Party)
(União: The Brazil Union)

BURKINA FASO

M. LOMPO, Dafidi David	Premier Vice-Président de l'Assemblée nationale
M. BALBONE, Boubacar	Membre de l'Assemblée nationale
M. KABRE, Kalifa	Membre de l'Assemblée nationale
Mme KONSEIBO TIENDREBEOGO, Félicienne Marie Pélagie	Membre de l'Assemblée nationale
M. NIKIEMA, Wendyelle Ambroise	Membre de l'Assemblée nationale
M. SAVADOGO, Yacouba	Membre de l'Assemblée nationale
M. OUEDRAOGO, Souleymane	Membre de l'Assemblée nationale
Mme SEMPORE SOUBEICA, Valerie	Secrétaire Générale
M. KONATE, Abdoul Aimé Roland	Conseiller
M. ZONG-NABA, Wendmissida Antoine Elisée	Conseiller
M. BICABA, Paul Ismail	

BURUNDI

Mr. NDABIRABE, Gelase Daniel	Président de l'Assemblée nationale (CNDD-FDD)
Ms. NIYIBITANGA, Neema	Membre de l'Assemblée nationale (CNDD-FDD), Membre de la Commission de l'Agriculture, de l'élevage, de l'environnement, du développement communal et des travaux publics
Ms. NDUWIMANA, Patricie	Membre de l'Assemblée nationale (CNDD-FDD), Membre de la Commission des affaires sociales, du genre, du rapatriement, et de la lutte contre le sida
Mr. MISAGO, Zachée	Membre de l'Assemblée nationale (CNDD-FDD), Membre de la Commission de l'Agriculture, de l'élevage, de l'environnement, du développement communal et des travaux publics
Ms. MUNEZERO, Charlotte	Conseillère diplomatique et politique
Mr. SABUSHIMIKE, Gorgon	Conseiller

(CNDD-FDD: Conseil Nationale pour la Défense de la Démocratie – Force de Défense de la Démocratie)

CABO VERDE

Mr. JOÃO DA LUZ, Armindo	Deputy Speaker of the National Assembly
Ms. DELGADO ROCHA, Mircea Isidora	Member of the National Assembly
Mr. DA SILVA EVORA, Walter Emanuel	Member of the National Assembly
Mr. DA VEIGA SEMEDO, Jailson de Jesus	Adviser

CAMBODIA

Mr. YANG, Sem Leader of the delegation	Senator Chairman of the Commission on Human Rights, Complaint Reception and Investigation of the Senate
Mr. TY, Sokun	Member of the National Assembly Secretary of the Commission on Foreign Affairs, International Cooperation, Information and Median of the National Assembly

Mr. CHHIT, Kim Yeat	Senator Vice-Chair of the Commission on Foreign Affairs and International Cooperation, Information and Media of the Senate
Mr. KHUT, Chandara	Member of the National Assembly
Mr. OUM, Sarith Member of the ASGP Secretary of the Group	Secretary General
Mr. SRUN, Dara Member of the ASGP	
Mr. CHHENG, Mengkheang Secretary of the delegation	Official of International Relations Office
Mr. CHHEN, Kimlong G. Adviser	Adviser
Mr. KOY, Malayvireak Secretary of the Group	Director
Mr. KIM, Sochetra Secretary of the delegation	Deputy Director General of Research
Mr. SENG, Thy Secretary of the delegation	Chief of International Relations Office
Mr. HEANG, Thul Secretary of the delegation	Director General

CAMEROON

Mr. NIAT NJIFENJI, Marcel Président de la délégation Président du Groupe	Président du Sénat (RDPC)
Ms. HANGLOG EPOUSE TJOUES, Genevieve	Vice-Présidente du Sénat (RDPC)
Ms. ABOUI, Georziane Marlyse	Sénatrice (ANDP)
Mr. OLIVER BAMENJU, Agho	Membre de l'Assemblée nationale (CPDM) Membre, Pétition et résolutions Secrétaire, Mise en œuvre des Objectifs de développement durable
Mr. VINCENT DE PAUL, Emah Etoundi	Membre de l'Assemblé nationale
Ms. KOULTCHOUMI EPSE AHIDJO, Oumoul	Membre de l'Assemblée nationale (UNDP)
Ms. JOHANNA, Ebangha Epse Agbor	Membre de l'Assemblée nationale (RDPC)
Ms. ASAA EPOUSE AWASOM, Florence Fru	Secrétaire général adjoint du Sénat
Mr. WONGOLO, Bernard	Secrétaire général adjoint
Mr. NJOMATCHOUA, Justin	Directeur du Cabinet du Président du Sénat
Ms. MEDOUANE AWOLE EPOUSE ETOGA, Edwige Ursule Secretary of the delegation	Conseiller
Mr. MEDARD, Mvondo Secretary of the delegation	Directeur adjoint
Mr. NGANE, Gustave Leopold	Conseiller technique

(ANDP: Alliance Nationale pour la Démocratie et le Progrès)
(RDPC: Rassemblement Démocratique du Peuple Camerounais)
(SDF: Social Democratic Front)
(CPDM: Cameroon's People's Democratic Movement)
(UNDP: Union Nationale pour la Démocratie et le Progrès)

CANADA

Mr. MCGUINTY, David Leader of the delegation President of the Group	Member of the House of Commons (LPC) Chair, National Security and Intelligence Committee of Parliamentarians Member, Joint Interparliamentary Council
Ms. REMPEL GARNER, Michelle	Member of the House of Commons (CPC) Member, Standing Committee on Citizenship and Immigration
Mr. JULIAN, Peter	Member of the House of Commons (NDP) Member, Board of Internal Economy Member, Standing Committee on Canadian Heritage
Ms. SAINT-GERMAIN, Raymonde	Member of the Senate (ISG) Chair, Subcommittee on Human Resources Member, Standing Senate Committee on Internal Economy, Budgets and Administration

Ms. ATAULLAHJAN, Salma	Member of the Senate (CPC) Chair, Standing Senate Committee on Human Rights Member, Standing Senate Committee on Fisheries and Oceans
Ms. LAROUCHE, Andréanne	Member of the House of Commons (BQ) Vice-Chair, Standing Committee on the Status of Women Member, Subcommittee on Agenda and Procedure of the Standing Committee on the Status of Women
Mr. JANSE, Eric Member of the ASGP	
Ms. MYCHAJLYSZYN, Natalie	Adviser
Ms. PETRY, Shannon	Secretary of the Group
Mr. LEBLANC-LAURENDEAU, Olivier	Adviser

(LPC: Liberal Party of Canada)
(CPC: Conservative Party of Canada)
(NDP New Democratic Party)
(ISG: Independent Senators Group)
(BQ: Bloc Québécois)

CENTRAL AFRICAN REPUBLIC

Mme PATASSE, Marie-Christine	Membre de l'Assemblée nationale
M. NGAMANA, Evariste	Membre de l'Assemblée nationale
M. VELE FAIMINDI AD-NGUERET AROUN, Séverin	Directeur de la Coopération de l'Assemblée nationale Centrafricaine et point focal de l'UIP
M. MORDJIM, Ghislan Junior	Secrétaire général

CHAD

M. MAKI, Mahamat Saleh Chef de la délégation	Membre du Conseil National du Transition
M. ABDERAMANE KOKO, Abdelgader	Membre du Conseil National du Transition
M. DJIDD, Ahmed	Membre du Conseil National du Transition
M. LAOUHINGAMAYE, Dingaomaibe	Membre du Conseil National du Transition
M. NDJIBO, Nobo	Membre du Conseil National du Transition
M. BEYOM MALO, Adrien	Secrétaire général
M. HUSSEIN, Oumar Yaya	Conseiller
M. KHAMIS, Alghassim	Secrétaire administratif

CHILE

Mr. INSULZA SALINAS, José Miguel Leader of the delegation	Member of the Chamber of Deputies (PS) Member of the Foreign Affairs Committee, Member of the Public Budget Committee
Mr. CASTRO, José Miguel	Member of the Chamber of Deputies
Mr. JÜRGENSEN, Harry	Member of the Chamber of Deputies
Mr. EDWARDS SILVA, José Manuel Rojo	Member of the Senate (PLR) Member of the Government Affairs Committee
Mr. MATHESON, Christian	Member of the Chamber of Deputies
Ms. MIX, Claudia Member of the Bureau of Women Parliamentarians	Member of the Chamber of Deputies
Ms. CARVAJAL AMBIADO, María Loreto	Member of the Senate (PPD) Member of the Economics Committee, President of the Mining and Energy Committee
Mr. TAPIA, Cristian	Member of the Chamber of Deputies
Mr. GUZMAN URIBE, Raúl Alfonso	Secretary General of the Senate
Mr. LANDEROS, Miguel	Secretary General of the Chamber of Deputies
Ms. PEILLARD, Jacqueline	Director of International Affairs
Mr. OSES MOYA, Juan Anibal	Adviser, Director
Ms. QUEZADA, Gabriela	Diplomat

(PLR: Partido Republicano / Republican Party)
(PPD: Partido por la Democracia)
(PS: Socialist Party / Partie socialiste)

COMOROS

Mr. ABDOU, Moustadroine Leader of the delegation	Speaker of the Assembly of the Union (CRC)

Mr. ABDEREMANE, Mohamed Salim	Member of the Assembly of the Union (CRC)
Ms. ATHOUMANI BEDJA, Toiymina Secretary of the delegation	Personal Secretary to the Speaker
Mr. KAMBI, Sambi Soumali	

(CRC: Convention pour les renouveaux des Comores)

CÔTE D'IVOIRE

M. BICTOGO, Adama Chef de la délégation	Président de l'Assemblée nationale (RHDP)
M. CAMARA, Pogabaha Thomas	Membre de l'Assemblée nationale (RHDP) Président, Commission des Relations Extérieures
Mme DAO NEE MACOURA, Coulibaly	Membre de l'Assemblée nationale (RHDP) Membre, Commission de la Sécurité et de la Défense
M. KOUASSI, Koffi Kra Paulin	Membre de l'Assemblée nationale (RHDP) Président, Commission de l'Evaluation des politiques publiques
M. YOUTE, Wonsebeo Innocent	Membre de l'Assemblée nationale Membre, Commission des Relations Extérieures
M. DIOMANDE, Aboubacar Sidiki	
Mme DIABY NEE BARRY, Mouminatou	
M. TRAORE, Abdul Wahab	Conseiller
M. KOUASSI, Amani Sébastien Secrétaire de la délégation Secrétaire du Groupe	Chef du Service des Relations Interparlementaires,

(RHDP: Rassemblement des Houphouétistes pour la Démocratie et la Paix)

CROATIA

Ms. MARTINČEVIĆ, Natalija Leader of the delegation, President of the Group	Member of Parliament (NS-Reformists) Member, Interparliamentary Co-operation Committee
Mr. ĆELIĆ, Ivan Member of the Health Advisory Group	Member of Parliament (HDZ) Member, Health and Social Policy Committee, Member, Foreign Affairs Committee
Mr. VUKAS, Stjepan Secretary of the delegation	Adviser

(NS-Reformists: People's Party – Reformists)
(HDZ: Croatian Democratic Union)

CYPRUS

Mr. KYPRIANOU, Andreas Head of the delegation	Member of the House of Representatives (AKEL)
Ms. ATTALIDES, Alexandra	Member of the House of Representatives (KOSP) Member, House Standing Committee on Internal Affairs Member, House Standing Committee on Human Rights and on Equal Opportunities for Men and Women
Ms. EROTOKRITOU, Christiana	Member of the House of Representatives (DIKO) Chairperson, House Standing Committee on Financial and Budgetary Affairs Member, House Standing Committee on Foreign and European Affairs
Mr. MOUSHOUTTAS, Marinos	Member of the House of Representatives (DEPA) Chairperson, House Standing Committee on Transport, Communications and Works Member, Standing Committee on Internal Affairs
Ms. CHRISTOU, Avgousta Secretary of the delegation	Senior International Relations Officer
Mr. KOULLAPIS, Kostas Secretary of the delegation	International Relations Officer

(AKEL: AKEL-LEFT-NEW FORCES)
(DIKO: Democratic Party)
(KOSP: Cyprus Greens-Citizens' Cooperation)

CZECH REPUBLIC

Mr. VOJTKO. Viktor, Leader of the delegation President of the Group Member of the Working Group on Science and Technology	Member of the Chamber of Deputies (STAN) Member, Committee on Social Affairs Member, Committee on Public Administration and Regional Development
Mr. FIFKA, Petr	Member of the Chamber of Deputies (ODS) Vice-Chair, Committee on European Affairs, Member, Committee on Health Care
Ms. HORSKÁ, Miluše	Member of the Senate President, Committee on Social Policy
Mr. KOHOUTEK, Tomáš	Member of the Chamber of Deputies Member, Committee on Constitutional and Legal Affairs Member, Committee on Foreign Affairs, N/Y
Mr. NYTRA, Zdeněk	Member of the Senate Member, Committee on EU Affairs
Ms. ZEMANOVA, Radka Secretary of the delegation	Adviser
Ms. TUČKOVÁ, Alena Secretary of the Group	Adviser

(STAN: Mayors and Independents)
(ODS: Civic Democratic Party)
(ANO 211)

DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

M. MUNDELA KANKU, Eddy Chef de la délégation	Vice-Président du Sénat (UDPS) Membre, Politique Administrative, juridique et Droits humains
M. MBATA BETUKUMESU MANGU, André	Vice-Président de l'Assemblée nationale
Mme KAMONJI NASSERWA, Ida	Sénatrice
Mme KAVIRA MAPERA, Jeannette	Membre de l'Assemblée nationale Comité de sages
M. MBUKU LAKA, Boris Membre du Comité des droits de l'homme des parlementaires	Membre de l'Assemblée nationale
M. VUNABANDI KANYAMIHIGO, Célestin	Sénateur (ACN) Vice- Président de la Commission Economique, financière et de la bonne Gouvernance
M. TSUNDU TSUNDU, Jonas	Deputé national, Membre, Comité de l'Economie et finance
M. MABAYA, Juvens	Secrétaire du Cabinet du Président de l'Assemblée nationale
M. MUKWALA BATEKE, Jean	Secrétaire Général du Sénat
M. NGUVULU, Khojijean	Secrétaire Général de l'Assemblée nationale
M. CISHAMARHA MUGOMOKA, Emmanuel	Directeur, Sénat
M. MADJUBOLE MODRIKPE, Patrice	Directeur, Assemblée Nationale
M. KABANZI MABALA, Blaise	Secrétaire au Cabinet du Président de l'Assemblée nationale
Mme PASI VALU MAOAOL, Marie Suzanne	Conseillère, Coordonnatrice du Bureau d'études du Sénat
M. TRAORE, Abdoul Wahab	Conseiller
M. COULIBALY, Drissa	Conseillère diplomatique
Mme WANGATA ANTUL, Josée	Conseillère diplomatique

(UDPS: Union pour la démocratie et le progrès social)
(PALU: Parti Lumumbiste Unifié)
(ACN: Action pour un Congo nouveau)

DENMARK

Mr. SOENDERGAARD, Soeren Leader of the delegation President of the Group	Member of Parliament (EL) Member, Cultural Affairs Committee Member, Defence Committee
Mr. Karsten HOENGE	Deputy Speaker (SF) Member, Foreign Policy Committee, Member, Foreign Affairs Committee

Ms. DAUGAARD, Katrine	Member of Parliament (LA) Vice Chairman, Social Affairs Committee, Member, Cultural Affairs Committee
Mr. MEILVANG, Jens	Member of Parliament (LA) Vice Chairman, Transport Committee, Member, Domestic Affairs Committee
Mr. Thomas MONBERG	Member of Parliament (S) Member, Cultural Affairs Committee, Member, Climate, Energy and Utilities Committee
Mr. SKRIVER Kris Jensen	Member of Parliament (S) Vice Chairman, Rural Districts and Islands Committee, Member, Climate, Energy and Utilities Committee
Mr. Kim VALENTIN,	Member of Parliament (V), Member, European Affairs Committee, Member, Foreign Affairs Committee
Ms. DELEURAN, Pernille	Member of ASGP
Mr. RIIS, Peter	Secretary of the Group
Mr. LARSON, Claudius	Assistant Secretary of the Group

(L: The Red-Green Alliance)
(SF: The Green Left)
(LA: Liberal Alliance)
(S: The Social Democratic Party)
(V: The Liberal Party)

ECUADOR

Ms. CUESTA, Esther Leader of the delegation	Member of the National Assembly Member of the Committee on Children's and Adolescents Rights
Ms. AGUIRRE, Pamela	Member of the National Assembly
Ms. ANDRADE MUÑOZ, Wilma Piedad Second Vice-President of the Bureau of Women Parliamentarians	Member of the National Assembly
Ms. CAMPAIN, Rina	Member of the National Assembly (CREO)
Mr. FRÍAS BORJA, Edwin Ramiro	Member of the National Assembly

EGYPT

Dr. GIBALY, Hanafy Leader of the delegation	Speaker of the House of Representatives
Ms. ATTIA, Sahar Member of the Working Group on Science and Technology	Member of the House of Representatives, Member, Tourism and Civil aviation committee
Mr. DARWISH, Karim Member of the Committee on Middle East Questions, Member of the High-level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism	Member of the House of Representatives (Liberal) Chairman, Foreign Relations Committee
Ms. AYYOUB AWADALLAH, Aida Nassif Member, Bureau of Women Parliamentarians	Member of the Senate (Liberal) Secretary of the Committee, Foreign, Arab and African Affairs Committee, Senate
Ms. ALBAZAR, Sahar President of the Board of the Forum of Young Parliamentarians	Member of the House of Representatives (Liberal) Vice-Chair, Foreign Relations
Mr. ZAKI, Yasser	Member of the Senate (Liberal) Vice-Chair, Economic and Financial Affairs Committee at the Egyptian Senate
Mr. ETMAN, Mahmoud Member of the ASGP	Secretary General of the Senate
Mr. MANAA, Ahmed Member of the ASGP	Secretary General of the House of Representatives
Mr. KAMEL, Mahmoud	Senior Protocol Officer
Mr. NOURELDIN, Haytham	Director
Mr. FAROUK, Abdel Latif	Senior Political Researcher at the Egyptian House of Representatives
Mr. SHABAN, Yasser	Ambassador
Mr. EL SAEED, Ahmed	Diplomat

(Liberal: The Future of Nation Party Liberal)

EQUATORIAL GUINEA

Mr. NTUGU NSA, Atanasio-Ela Leader of the delegation	Member of the Senate (PDGE) Member, Committee on Economy, Finance and Budget, Member, Committee on Foreign Policy, Justice and Human Rights
Ms. MBA OBONO, Maria Flavia	Member of the Senate (PDGE) Member, Committee on Economy, Finance and Budget, Member, Committee on Foreign Policy, Justice and Human Rights
Ms. MELE COLIFA, Amparo	Member of the Chamber of Deputies (PDGE) Member, Committee on Justice and Human Rights, Member, Committee on Women in Parliament
Mr. OBIANG MAYE, Victorino-Nka Secretary of the delegation Member of the ASGP	Secretary General of the Senate
Mr. ESONO ABE, Bienvenido Ekna	Secretary General of the Chamber of Deputies

(PDGE: Partido Democrático de Guinea Ecuatorial)

ESTONIA

Mr. KIVIMÄGI, Toomas Leader of the delegation	Member of Parliament, (REF) Member, Constitutional Committee, Chairman, Security Authorities Surveillance Select Committee
Ms. HELME, Helle-Moonika	Member of Parliament, (C) Member, Cultural Affairs Committee
Ms. KÜTT, Helmen	Member of Parliament, (SOC) Chairman, Social Affairs Committee, Member, European Union Affairs Committee
Ms. TUUS-LAUL, Marika	Member of Parliament, (KESK) Member, Social Affairs Committee
Mr. HABICHT, Antero Member of the ASGP	Secretary General
Ms. FUNK. Kristina	Adviser
Mr. REINHOLD, Jaan	Ambassador/Permanent Representative

(REF: Group Estonian Reform Party)
(C: Conservative People's Party of Estonia)
(SOC: Social Democratic Party)
(KESK: Estonian Centre Party)

ESWATINI

Mr. MAVIMBELA, Petros Vusi Leader of the delegation President of the Group	Speaker of the House of Assembly
Ms. BUJELA, Nokunceda Member, Bureau of Women Parliamentarians	Member of the House of Assembly
Mr. DLAMINI, Mkhululi	Member of the Senate
Mr. KHUMALO, Marwick	Member of the House of Assembly
Mr. SHABANGU, Treasure Sabelo Secretary of the delegation	Adviser

ETHIOPIA

Mr. GESSESSE, Agegnehu Teshager Leader of the delegation President of the Group	Speaker of the House of the Federation
Mr. GAKA, Fikre Aman	Member of the House of the Federation
Mr. GOSHU, Banchyirga Melese	Member of the House of the Federation
Mr. SHOA, Kebede Kayima	Secretary General
Ms. YENENEH, Haymanot	Protocol

FIJI

Mr. LALABALAVU, Naiqama Leader of the delegation President of the Group	Speaker of Parliament
Ms. BAINIVALU, Alitia	Member of Parliament (PAP)

Mr. SERUIRATU, Inia	Member of Parliament
Fiji First	
Ms. EMBERSON, Jeanette	Secretary-General to Parliament Member of the ASGP
Mr. SAKULU, Abele	Deputy Secretary General
Mr. WAINIU, Senitieli	

(PAP: People's Alliance Party PAP)

FINLAND

Ms. JARVINEN, Heli	Member of Parliament (G)
Leader of the delegation President of the Group	Member, Finance Committee, Deputy Member, Audit Committee Member, Supervision and intelligence committee
Ms. KYLLONEN, Merja	Member of Parliament (VAS) Second Vice Chair, Grand Committee, Second Vice Chair, Working Subcommittee of the Grand Committee
Ms. PAAVOLA, Maija-Leena	Secretary-General
Mr. VUOSIO, Teemu Secretary of the Group	Adviser
Ms. LEHTIMAKI, Outi Secretary of the delegation	Assistant

(G: The Greens)
(VAS: Left Alliance)

FRANCE

M. MARCHAND, Frédéric	Membre du Sénat (RDPI)
Chef de la délégation	Vice-Président, Commission de l'aménagement du territoire et du développement durable
M. DE NICOLAY, Louis-Jean	Membre du Sénat, Membre (LR)
Membre du Bureau de la Commission permanente de la paix et de la sécurité internationale	Commission de l'aménagement du territoire et du développement durable, Membre, Commission des affaires européennes
M. JULIEN-LAFERRIERE, Hubert	Membre de l'Assemblée nationale (NUPES)
Membre du Comité sur les questions relatives au Moyen-Orient	Membre, Commission des affaires étrangères Président du comité de Moyen-Orient
Mme LISO, Brigitte	Membre de l'Assemblée nationale (RE) Membre, Commission de la défense nationale et des forces armées
Mme RIOTTON, Véronique	Membre de l'Assemblée nationale (RE)
Membre du Bureau des femmes parlementaire	Membre, Commission des affaires culturelles et de l'éducation, Présidente délégation Droit des Femmes de l'Assemblée nationale
M. RHODES, Yann	
M. KESSAR, Antoine	Administrateur-adjoint
Mme CAPON, Capucine	Administratrice
M. DELIVET, Philippe	Directeur adjoint
Mme LAMBRECQ, Cécile	Conseillère
Mme VELASCO, Karine	Assistante de direction et de gestion
M. CAUCHARD, Jérôme	Ambassadeur
M. MAYER, Emmanuel	Diplomate

(RDPI: Rassemblement des démocrates, progressistes et indépendants)
(LR: Groupe Les Républicains)
(NUPES: La nouvelle union populaire écologique et sociale)
(RE: Parti Renaissance)

GABON

M. NDOUMA MBADINGA, Jean Victor	Membre du Sénat (PDG)
Chef de la délégation	Secrétaire du Bureau
Membre du Bureau de la Commission permanente de la paix et de la sécurité internationale	Membre, Finances et Budget, Membre, Plan et développement, Paix et sécurité internationale

M. MBADINGA MBADINGA, Aurélien	Membre du Sénat (PDG) Secrétaire du Bureau, Membre, Lois et Affaires Administratives, chargé des Droits de l'Homme, Membre, Plan et développement, Paix et sécurité internationale

(PDG: Parti Démocratique Gabonais)

GAMBIA (THE)

Mr. NJIE,Seedy Sk Leader of the delegation	Deputy Speaker of the National Assembly (NPP) Chairperson of the Committee, Member of the Committee, Select Committee on Tourism, Arts, Culture, Youth and Sports
Ms. CHAM, Fatou	Member of the National Assembly (UDP) Member, Standing Committee on Public Accounts, Member, Standing Committee on Public Appointments, Member, Select Committee on Gender, Women and Children, Member, Select Committee on Trade and Regional Integration,
Mr. CHAM, Musa	Member of the National Assembly (PDOIS) Member, Standing Committee on Foreign Affairs, Select Committee on the Monitoring and Implementation of Projects
Mr. JALLOW, Kebba	Member of the National Assembly (NPP) Member, Select Committee on Education, Training, Science and Technology, Member of the Committee, Select Committee on Trade and Regional Integration
Mr. TOURAY, Assan	Member of the National Assembly (UDP) Member, Standing Committee on Subsidiary Legislations, Member, Select Committee on Agriculture and Rural Development
Mr. KONTEH, Sainey Secretary of the delegation	Deputy Director

(PDOIS People's Democratic Organisation for Independence and Socialism)
(NPP National People's Party)
(UDP United Democratic Party)

GEORGIA

Mr. VOLSKI, George	First Deputy Speaker of Parliament (GD)
Mr. SAMKHARADZE, Nikoloz	Member of Parliament (GD) Chairperson Foreign Relations Committee, Member European Integration Committee
Mr. BROKISHVILI Irakli Secretary of the Group	Chief Specialist; Department for International Relations

(GD The n Dream-Democratic Member of Parliament)

GERMANY

Mr. BRINKHAUS, Ralph Leader of the delegation	Member of the Bundestag (CDU/CSU) Member, Committee on European Union Affairs, Member, Parliamentary Advisory Council on Sustainable Development
Mr. LAREM, Andreas	Member of the Bundestag (SPD) Deputy Chairperson, Subcommittee on the United Nations, International Organisations and Globalization, Member, Committee on Foreign Affairs
Mr. SCHÄFER, Axel	Member of the Bundestag (SPD) Member, Committee on European Union Affairs
Mr. RADWAN, Alexander	Member of the Bundestag (CDU/CSU) Member, Committee on Foreign Affairs, Member, Committee on European Union Affairs

Ms. WALTER-ROSENHEIMER, Beate	Member of the Bundestag (Bündnis 90/Die Grünen) Member, Committee on Human Rights and Humanitarian Aid, Member, Petitions Committee
Mr. HOFFMANN Christoph Member of the Standing Committee on Sustainable Development	Member of the Bundestag (FDP) Deputy Chairperson, Committee on Economic Cooperation and Development
Mr. SOBOLEWSKI, Frank	Deputy Secretary General of the German Bundestag Member of the ASGP
Mr. KLEEMANN, Georg	Deputy Secretary General of the German Bundesrat Member of the ASGp
Ms. ZÀDOR, Katalin Secretary of the delegation	International Parliamentary Assemblies Department, German Bundestag
Ms. BRAMMER, Claudia Assistant to the delegation.	International Parliamentary Assemblies Department, German Bundestag
Mr. GROHE, Werner	Deputy Head of Mission
Mr. KETTNER, Lars-Uwe	Diplomat

(CDU/CSU Christian Democratic Union/Christian Social Union)
(FDP Free Democratic Party)
(Bündnis 90/Die Grünen Green Party / Bündnis90/Die Grünen)
(SPD Social Democratic Party)

GHANA

Mr. BAGBIN, Alban Sumana Kingsford Leader of the delegation	Speaker of Parliament
Ms. APPIAGYEI, Patricia	Member of Parliament
Mr. IBRAHIM, Ahmed	Member of Parliament
Mr. IDDRISU, Habib	Member of Parliament
Mr. KYEI - MENSAH - BONSU, Osei	Member of Parliament
Mr. FORSON, Cassiel Baah	Member of Parliament
Ms. GOMASHIE, Abla Dzifa	Member of Parliament
Mr. MARFO, Emmanuel	Member of Parliament
Mr. NSIAH, Cyril Kwabena Oteng	Clerk
Mr. ANNAN, Francis Ekow	Adviser
Ms. YORNAS, Alice Adjua	Adviser
Mr. SALIFU, Paul Seodaaye	Adviser
Ms. EFA - QUAYSON, Claris	Adviser
Ms. OSEI, Sheba Nana Afriyie	Adviser, Director
Mr. ACHEAMPONG, Richard Kwame	Adviser, Director

GREECE

Mr. MOUZALAS, Ioannis Leader of the Delegation	Member of the Hellenic Parliament (SYRIZA) Member of the Standing Committee on National Defense and Foreign Affairs, Member of the Special Permanent Committee on Equipment Programs and Contracts
Ms. KAFANTARI, Charoula	Member of Parliament (SYRIZA) Member of the Standing Committee on Production and Trade, Vice-Chairwoman of the Special Permanent Committee on Environmental Protection
Ms. KARTSAKLI, Aikaterini Secretary of the delegation	Deputy Director, Hellenic Parliament
Ms. TSOUNI, Foteini	Adviser, Hellenic Parliament

(SYRIZA: Coalition of the Radical Left – Progressive Alliance)

GUINEA

Mr. BALDE, Mamadou Fadia Leader of the delegation	Member of the Transitional National Council
Ms. BAH, Fatoumata Yebhe	Member of the Transitional National Council
Mr. SENE, Makhoudia	Member of the Transitional National Council
Mr. CISSE, Aboubacar Sidiki	Member of the Transitional National Council

GUYANA

Mr. NADIR, Manzoor	Speaker of Parliament (PPPC)
Leader of the delegation	Chairman, Parliamentary Management Committee,
President of the Group	Chairman, Committee of Selection
Mr. SHUMAN, Lenox	Deputy Speaker (ANUG, LJP & TNM)
Ms. HASTINGS-WILLIAMS, Dawn	Member of Parliament (APNU)
	Member, Parliamentary Committee on Natural Resources
Mr. NANDLALL, Mohabir	Member of Parliament (PPPC)
	Member, Committee of Privileges,
	Member, Parliamentary Management Committee
Ms. PARAG, Savitri	Member of Parliament (PPPC)
Member of the Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development	Member, Parliamentary Management Committee, Member, Evidence Amendment Bill, Member
Ms. PERSAUD, Vindhya	Member of Parliament (PPPC)
Member of the Bureau of Women Parliamentarians	Chairperson, Parliamentary Sectoral Committee on Social Services,
	Member, Standing Orders Committee, Member
Ms. CHARLES, Carlleta	Parliamentary Executive Officer
Secretary of the delegation	
Mr. ISAACS, Sherlock	Clerk
Secretary of the Group	
Member of the ASGP	

(ANUG, LJP & TMN: New and United Guyana, Liberty and Justice Party and the New Movement)
(APNU: Partnership for National Unity)
(PPPC: People's Progressive Party Civic)

HUNGARY

Mr. BALLA, Mihaly	Member of Parliament (FIDESZ)
Leader of the delegation	Deputy Chair, Foreign Affairs
President of the Group	
Ms. BARTOS, Monika	Member of Parliament (FIDESZ)
	Member, Committee for Foreign Affairs,
	Member, Committee on Defence
Mr. LATORCAI, Janos	Deputy Speaker (KDNP)
Mr. SIMICSKO, Istvan	Member of Parliament (KDNP)
	Member, National Security
Ms. VADAI, Agnes	Member of Parliament (DK)
Member of the High-level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism	Member, Committee for Foreign Affairs
Mr. TOROCZKAI, Laszlo	Member of Parliament (Mi Hazank)
Mr. SUCH, Gyorgy,	Director General
Member of ASGP	
Ms. SOMFAINE ADAM, Katalin,	Adviser
Secretary of the delegation	
Secretary of the group	
Mr. MOLNAR, Gabor	

(DK: Democratic Coalition)
(KDNP: Christian-Democratic People's Party)
(FIDESZ:- Hungarian Civic Union)

ICELAND

Mr. GUNNLAUGSSON, Sigmundur	Member of Parliament (Center Party)
Leader of the delegation,	Member, the Future Committee,
	Member, Foreign Affairs Committee
Mr. FRIÐRIKSSON, Jóhann Friðrik	Member of Parliament Party (Progressive Party)
	Member, Member of the Credentials Committee,
	Member, Member of the Foreign Affairs Committee
Ms. GUDMUNDSDOTTIR, Berglind Ósk	Member of Parliament (Independence Party)
	Member of the Constitutional and Supervisory Committee,
	Member of the Industrial Affairs Committee
Ms. ÁRNADÓTTIR, Ragna	Secretary General
Member of the ASGP	
Ms. BANG, Arna Gerður	Adviser
Adviser, Secretary of the delegation	

INDIA

Mr. BIRLA, Om	Speaker of the Lok Sabha
Leader of the delegation	Chairperson, Rules committee
President of the Group	Chairperson, Business advisory committee
Mr. MAHTAB, Bhartruhari	Member of the Lok Sabha (BJD)
Member of the Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security	Member, General purposes Committee Member, Committee on public accounts
Ms. GAVIT, Heena Vijaykumar	Member of the Lok Sabha (BJP)
Member of the Working Group on Science and Technology	Chairperson, Committee on Empowerment of Women, Member, Consultative Committee, Ministry of Tribal Affairs
Ms. KUMARI, Diya	Member of the Lok Sabha (BJP)
Member of the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs	Member, Standing Committee on Railways, Member, Consultative Committee, Ministry of culture and tourism
Ms. SARANGI, Aparajita	Member of Lok Sabha (BJP)
Member of the Executive Committee Ex-Officio member of the Bureau of Women Parliamentarians	Member, Committee on Ethics, Member, Committee on Housing and Urban Affairs
Ms. MAADAM, Poonamben Hematbhai	Member of the Lok Sabha (BJP) Member, Committee on Empowerment of Women, Member, Consultative Committee, Ministry of Civil Aviation
Mr. PATRA, Sasmit	Member of the Rajya Sabha (BJP)
Member of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law	Member, Committee on ethics Member, committee on petroleum and natural gas
Mr. TIRUH, Siva	Member of the Rajya Sabha
Mr. DAS AGRAWAL, Radha Mohan	Member of the Rajya Sabha
Mr. RAM, Vishnu Dayal	Member of the Lok Sabha (BJP)
Member of the Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development	Member, Standing Committee on Home Affairs, Member, Rules Committee
Mr. SINGH, Utpal Kumar Secretary of the Group Member of the ASGP	Secretary General of the Lok Sabha
Mr. MODY, Pramod Chandra Gyandeo Member of the ASGP	Secretary General of the Rajya Sabha
Mr. PUNHANI, Raji	Secretary, Lok Sabha
Mr. YUMNAM, Arun Kumar Adviser	Director Lok Sabha
Mr. KUMAR, Ajay Secretary of the delegation	Adviser Lok Sabha
Mr. DUTTA, Rajeev	Officer on special duty
Mr. LINGALA, Venkata Ramana Adviser	Director Lok Sabha
Mr. NAGIA, Vikas	Staff
Mr. MEENA, Rajendra Kumar	Staff
Mr. SRIVASTAVA, Piyush	Ambassador
Mr. CHITTETHUKUDI SHEIK, Ihjas Aslam	Diplomat

(BJD: Biju Janta Dal))

INDONESIA

Mr. ZON, Fadli	Member of the House of Representatives
Leader of the delegation Member of the Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Chair, Committee for Inter-Parliamentary Cooperation, Member, Commission I: Defense, Foreign, and Information Affairs
Ms. KOMARUDIN, Puteri Anetta	Member of the House of Representatives (Golkar)
Member of the Bureau of Women Parliamentarians	Member, Committee for Inter-Parliamentary Cooperation, Member, Commission XI: Finance, National Development Planning, Banking and Non-Banking Financial Institutions
Mr. RUDANA, Putu Supadma	Member of the House of Representatives (Democratic Party) Vice-Chair, Committee for Inter-Parliamentary Cooperation, Member, Commission VI; Trade, Investments, Cooperative, SMEs, and State-Owned Enterprises

Mr. ALI SERA, Mardani	Member of the House of Representatives (PKS)
Member of the Committee on Middle East Questions,	Vice-Chair, Committee for Inter-Parliamentary Cooperation, Member, Commission II: Governance, Regional Autonomy, State Apparatus and Agrarian Affairs
Ms. KRISDAYANTI	Member of the House of Representatives (PDI-P) Member, Committee for Inter-Parliamentary Cooperation, Member, Commission IX: Demography, Health and Labor
Ms. ALIYAH, Himmatul	Member of the House of Representatives (GERINDRA) Member, Committee for Inter-Parliamentary Cooperation, Member, Commission X: Education, Research and Technology, Youth Affairs, Sports, Tourism, Arts, and Culture
Ms. RETNOASTUTI, Endah T.D. Secretary of the Group	Head of Bureau for Interparliamentary Cooperation
Ms. AMRIS, Elvira Dianti Secretary of the delegation Secretary of the Group	Head of International Cooperation Division
Mr. ERLANGGA, Naufal Fakhri	Foreign Cooperation Analyst Staff
Mr. ILYAS, Mochamad Secretary of the delegation	Adviser
Ms. HARYANTI Secretary of the delegation	
Ms. PRATIJIVANANTI, Vinita	Adviser
Mr. PRATAMA, Tide Aji	Adviser
Mr. SABRI, Beny Rahbandiyosa Secretary of the Group	Sub-Head Division of International Cooperation
Mr. HERMAWAN, Ardi	Ambassador
Mr. HARRIS, Muhammad Omarsyah	Diplomat
Mr. SASTROAMIDJOJO, Widjoseno	Diplomat

(Gerindra: Great Indonesian Movement Party)
(Golkar: Partai Golongan Karya)
(NasDem: National Democratic Party)
(PAN: National Mandate Partyl
(PKS: Prosperous Justice Party)
(PDI-P: Indonesian Democratic Party – Struggle)

IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Mr. AMOUEI, Abolfazl	Member of the Islamic Parliament of Iran
Ms. AZAD, Elham	Member of the Islamic Parliament of Iran
Ex officio of the Bureau of Women Parliamentarians	Member & Secretary of the Article 9 commission
Mr. GOLROO, Abbas	Member of the Islamic Parliament of Iran Foreign Policy and Internal Security
Mr. GAVIT, Rohollah	Member of the Islamic Parliament of Iran Member, Education and Research
Mr. NOWROUZI, Rahmatollah	Member of the Islamic Parliament of Iran Member, Agriculture, Water and Natural Resource Committee
Ms. RAFIEI, Somayeh	Member of the Islamic Parliament of Iran Member, Agriculture and Natural Resources Committee
Mr. REZAKHAH, Mojtaba	Member of the Islamic Parliament of Iran, Member, Committee of Planning Budget and Audit
Mr. MOTAFAKERAZAD, Rohollah	Member of the Islamic Parliament of Iran Member, Education and Research
Mr. ABOULHASSANI CHIMEH, Jalal Adviser	Deputy Director
Ms. TARKASHVAND, Zahra Secretary of the Group	Adviser
Ms. ABBASI, Fahimeh	Diplomat
Mr. GHANEI, Mohsen	Diplomat
Ms. AGHAMOHAMMADI, Zahra	Diplomat

IRAQ

Mr. AL – HALBOOSI, Mohammed Leader of the delegation	Speaker of the Council of Representatives
Mr. ABDULRAHMAN, Ahmed	Member of the Council of Representatives

Mr. AHMED, Arian Aziz	Member of the Council of Representatives
Ms. FAHAD, Wihda Member of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member of the Council of Representatives
Mr. AL-SALIHI, Arshed	Member of the Council of Representatives
Ms. HAMMOOD, Siham	Member of the Council of Representatives
Ms. MOHAMMED, Najwa	Member of the Council of Representatives
Mr. HUSSEIN, Wasfi Assi Adviser	Member of the Council of Representatives
Mr. SALEH, Abbas Hussein Adviser	Member of the Council of Representatives
Mr. YOUNUS, Safwan Basheer	Secretary-General
Mr. AHMED, Mohammed Noort	Speaker's Office
Mr. MAHOOD, Ahemd Nayyef	Speaker's Office
Mr. KHALAF, Ahemd Hamid	Secretary of the Speaker
Mr. ESMIEL, Esam Rasheed	Protocol
Mr. MOHAMMED, Ahmed Othman	Public Relations
Mr. ENAD, Majid Hammeed	Protocol
Mr. ABDAL SATAR, Ghaih Majio	Protocol
Mr. MOHAMMED, Salim Ali	
Mr ABDULRAHMAN, Muayad	Diplomat

IRELAND – IRLANDE

Mr. BUTTIMER, Jerry Leader of the delegation	Speaker of the Senate (FG) Chair, Seanad Committee on Procedure and Privileges,
Ms. CLIFFORD LEE, Lorraine	Member of Parliament (FF) Member, Committee on Health, Member, Committee on the Irish Language, Gaeltacht and the Irish-speaking Community
Mr. CRAUGHWELL, Gerard	Member of Parliament, Member, Joint Committee on Foreign Affairs and Defence, Member, Joint Committee on Transport and Communications
Ms. GARVEY, Róisín	Member of Parliament (GP) Member, Committee on Environment and Climate Action, Member, Committee on Tourism, Culture, Arts, Sport and Media
Mr. NAUGHTEN, Denis Chair of the Working Group on Science and Technology	Member of Parliament, Chair, Committee on Social Protection, Community and Rural Development and the Islands
Ms. DOODY, Bridget Member of the ASGP	Deputy Clerk of the Seanad
Ms. MATHEWS, Bernadette Secretary of the delegation	Adviser
Mr. MC LAUGHLIN, Eden	Adviser, Private Secretary to the Cathaoirleach

(FF: Fianna Fáil – The Republican party)
(FG: Fine Gael)
(GP: Roisin Green Party)

ISRAEL

Mr. DANON, Danny Leader of the delegation	Member of the Knesset
Ms. SHASHA BITON, Yifat	Deputy Speaker of the Knesset
Mr. ILLOUZ, Dan.	Member of the Knesset
Mr. STERN, Elazar	Member of the Knesset
Ms. MARGALIT, Liat Secretary of the Group	Adviser

ITALY

Ms. QUARTAPELLE , Lia Member of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians, Member of the Group of Facilitators for Cyprus Leader of the delegation	Member of Parliament (PD) Deputy Chair, Foreign Affairs Committee

Ms. BERGAMINI Deborah	Member of Parliament (FI) Member, Constitutional Affairs Committee
Ms. RADONI Susanna Secretary of the Group, Secretary of the Delegation	Adviser
Ms. AMADEI, Paola	Ambassador
Mr. MILLARTE, Marco	Diplomat

(PD: Democratic Party)
(FI: Forza Italia)

JAPAN

Mr. ITO, Shintaro Leader of the delegation	Member of the House of Representatives (LDP) Director, Commission on the Constitution Member, Standing Committee on Foreign Affairs
Mr. KAMEOKA, Yoshitami	Member of the House of Representatives (LDP) Member, Standing Committee on Budget Member, Standing Committee on Discipline
Mr. YUHARA, Shunji	Member of the House of Representatives (CDP) Director, Special Committee for Regional Revitalization, Policies on Children, and Digital Society Promotion Member, Standing Committee on Internal Affairs and Communications
Mr. AOYAGI, Hitoshi	Member of the House of Representatives (JIP) Director, Standing Committee on Budget Member, Standing Committee on Foreign Affairs
Mr. MIURA, Yasushi	Member of the House of Councillors (LDP) Director, Standing Committee on General Affairs Director, Research Committee on Natural Resources and Energy, Sustainable Society
Ms. TAMURA, Mami	Member of the House of Councillors (DPFP) Member, Standing Committee on Health, Welfare and Labour Member, Special Committee on Consumer Affairs
Mr. FUJITA, Hiromitsu Secretary of the delegation	Adviser
Mr. FUTAMI, Akira	Adviser
Mr. TSUCHIDO, Shu	Adviser
Ms. NISHIHARA, Narumi	Adviser
Mr. SHIMA, Ryosuke	Adviser
Ms. AOKI, Moe	Adviser
Mr. KONDO, Tomoya	Adviser
Ms. YAZAWA, Akiko	Adviser
Mr. IMUTA, Ryohei	Adviser
Mr. MIYAMOTO, Masayuki	Ambassador
Ms. IKEDA, Yutaka	Diplomat
Ms. SUZUKI, Takako	Diplomat
Ms. KURE, Kyoko	Staff

(LDP: Liberal Democratic Party of Japan)
(CDP: The Constitutional Democratic Party of Japan)
(JIP: Nippon Ishin (Japan Innovation Party)
(DPFP: Democratic Party for the People of Japan)

JORDAN

Mr. SAFADI, Ahmad Leader of the delegation	Speaker of the House of Representatives
Mr. HADDADIN, Bassan Adviser	Senator
Mr. AL-JBOUR, Abeer	Member of Parliament
Mr. ALHELALAT, Mohammed	Member of the House of Representatives
Mr. ALMADI, Talal	Senator
Ms. ALRIYATI, Tamam Adviser	Member of the House of Representatives
Mr. MASADEH, Mohamed Taisir	Member of the House of Representatives
Mr. SLEHAT, Nemer	Member of the House of Representatives
Mr. SUALIK, Mohamed	Member of the House of Representatives
Mr. BANI YASSIN, Moh'd Taisir	Member of the House of Representatives

Mr. BANI HASAN, Mahmoud	Secretary General
Secretary of the delegation	
Mr. ALGHUWAIRI, Awwad	Secretary of the group
Mr. ALMASHAKBEEH, Adnan	Adviser
Mr. ABUALGANAM, Anmar	Adviser
Mr. ABDALAISH, Abdulraheem	Adviser
Mr. ALAKAYLEH, Hamza	Adviser
Mr. ALSAFADI ; Husni	Adviser
Mr. KHALEEL, Ali	Adviser

KAZAKHSTAN

Ms. RYSBEKOVA, Lyazzat	Member of the Senate
Mr. BOLGERT, Yevgeniy	Member of the Senate
Mr. TLEGENOV, Rustam	Adviser, House of Representatives

KENYA

Mr. MURUNGI, Kathuri	Deputy Speake (UDA)
Leader of the delegation	Chairman, Senate Liaison Committee
Mr. GACHOBE, Samuel	Member of the National Assembly
Mr. KANDIE, Joshua	Member of the National Assembly
Ms. LESUUDA, Josephine	Member of the National Assembly
Ms. MUGE, Cynthia	Member of the National Assembly
Ms. MUMMA, Catherine Muyeka	Member of Parliament (ODM)
Member of the Bureau of Women Parliamentarians	Member, Committee on Devolution and Intergovernmental Relations, Member, Committee on Justice, Legal Affairs and Human Rights
Ms. MUTUNGA, Beth Kalunda	Member of Parliament (ODM) Member, Committee on Agriculture, Livestock and Fisheries, Member, Committee on National Cohesion, Equal Opportunity and Regional Integration
Mr. MWINZAGU, Raphael Chimera (UDA)	Member of Parliament (UDA) Member, Committee on Justice, Legal Affairs and Human Rights, Member, Committee on Health
Ms. ODHIAMBO, Millie	Member of the National Assembly
Vice-President of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians	
Ms. TONKEI, Rebecca	Member of the National Assembly
Adviser	
Mr. WAWERU, John Kiarie	Member of the National Assembly
Chair of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law	
Mr. NYEGENYE, Jeremiah Makokha	
Adviser	
Member of the ASGP	
Mr. MOHAMED, Mohamed Ali	Deputy Clerk
Adviser	
Mr. KIPKEMDI, Kirui Arap	Director
Mr. MOGERE, Zakayo Izanta	Deputy Director
Secretary of the delegation	
Ms. KARANU, Perpetual. W. Muiga	Adviser
Ms. GATHURU, Angela Wangechi	Adviser
Secretary of the delegation	
Ms. KAWIRE, Nancy	Adviser

(UDA: United Democratic Alliance)
(ODM: Orange Democratic Party)

KUWAIT

Mr. ALZUFAIRI, Thamer	Member of Parliament, Head of Committee, Committee
Leader of the delegation	on the protection of public funds, Member of the Committee, Committee Human Rights Commission
Mr. ALAJMI, Mohammad	Member of Parliament Rapporteur, Committee on Home Affairs and Defense, Member, Committee on Public Utilities

Mr. ALAMIRAH, Khaled	Member of Parliament Member, Committee on Interior and Defense Affairs, Member, Committee on Public Utilities
Mr. ALOBAID, Hamad	Member of Parliament Member, Committee on Budgets and Final Account Member, Committee on Housing and Real Estate
Ms. RAMADAN, Jenan Mohsen	Member of Parliament Rapporteur, Committee on the Protection of Public Funds, Rapporteur, Committee on Women, Family and Child Affairs
Mr. ALANEZI, Meshal	Deputy Secretary-General
Mr. ALNUSIF, Jasem	Director
Mr. ALHARBAN, Talal Secretary of the Group	Deputy Director
Mr. ALBEHBEHANI, Ahmad Secretary of the Group	Adviser
Mr. ALAJMI, Mubarak	Adviser
Mr. ALMUNAIKH, Fahad Secretary of the delegation	Adviser
Ms. ALSUBAIE, Sarah Secretary of the delegation	Adviser

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

Ms. XAYACHACK, Sounthone Leader of the delegation	Vice-President of the National Assembly (SP) Member, Foreign Affairs Committee
Mr. PRASEUTH, Sanya	Member of the National Assembly (SP) Chairman of the Foreign Affairs Committee,
Mr. ANOTHAY, Khemphone Adviser	Director
Mr. SAMPHET, Viengdalat	Adviser
Mr. INTHABANDITH, Boun	Ambassador

(SP: Lao People's Revolutionary Party)

LATVIA

Mr. TEIRUMNIEKS, Edmunds Leader of the delegation President of the Group	Member of Parliament (NA) Deputy Chairman, Legal Affairs Committee, Member, Sustainable Development Committee
Mr. DAUDZE, Gundars	Member of Parliament (ZZS) Member, Legal Affairs Committee, Member, Parliamentary Inquiry Committee
Mr. JUDINS, Andrejs	Member of Parliament (JV) Chairman, Legal Affairs Committee, Member, Citizenship, Migration and Social Cohesion Committee, Committee on United Nations Affairs
Ms. SIMANOVSKA, Jana PROGRESSIVES (PRO)	Member of Parliament, Member, Economic, Agricultural, Environmental and Regional Policy Committee, Member, Parliamentary Inquiry Committee, Committee on Democracy and Human Rights
Ms. PAURA, Sandra Secretary of the Group, Secretary of the delegation	Director

(NA: National Alliance)
(ZZS: Union Of Greens And Farmers)
(JV: The New Unity)

LIBERIA

Ms. HOWARD-TAYLOR, Jewel	President of the Senate Vice-President of Liberia
Ms. MENSAH, Moima Briggs	Member of the House of Representatives
Mr. MOONEY, Moses S.	Chief of protocol
Mr. NEUFVILLE, Richmond O.	Press Secretary

LIBYA

Mr. SALIM, Fouzi Leader of the delegation	Deputy Speaker of the House of Representatives
Ms. ABD ULRRAHIM; Sultan	Member of the House of Representatives
Mr. ALSSGIR, Alhadi	Member of the House of Representatives
Ms. ABOURAS, Rabeeah	Member of the House of Representatives
Mr. KSHIR, Ali	Member of the House of Representatives
Mr. SHEMBESH, Ramadan	Member of the House of Representatives
Mr. MUSSA, Abdulla	Secretary-General
Mr. MUSMARI, Osama	Deputy Director
Mr. AMER, Abdullah	Adviser
Mr. HASHASH, Ahmed	Adviser
Mr. ALBAKOUSH, Ali	Secretary
Mr. ELJAAFRI, Ashraf	Secretary
Mr. ELWALID, Abdelhafiz	Secretary

LIECHTENSTEIN

Mr. FRICK, Albert Leader of the delegation President of the Group	President of the Landtag (FBP) Chairman, Executive Committee of the Parliament
Ms. BÜHLER-NIGSCH, Dagmar	Member of the Landtag (VU)
Ms. WACHTER, Gabriele Secretary of the delegation	Adviser

(FBP: Progressive Citizens' Party)
(VU: Patriotic Union

LITHUANIA

Ms. BUROKIENE, Guoda Leader of the delegation President of the Group	Member of Parliament (LFGU) Member, Committee on State Administration and Local Authorities
Ms. SKIRMANTIENE, Asta Secretary of the delegation	Adviser

(LFGU: Lithuanian Farmers and Greens Union)

MADAGASCAR

Mr. RAKOTOMALALA, Miarintsoa Andriantsitonta Leader of the delegation Member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians	Member of the National Assembly
Mr. TOVONDRAY RETSANGA, Brillant De L'Or Member of the Working Group on Science and Technology	Member of the National Assembly
Mr. RANDRIAMAHAFANJARY, Calvin Secretary of the Group Member of ASGP	Secretary General

MALAWI

Ms. GOTANI HARA, Catherine Leader of the delegation	Speaker of the National Assembly
Mr. BONONGWE, Jailos Kalenje	Member of the National Assembly (MCP) Member, Commissions, Statutory Corporations and State Enterprises, Member, Local Authorities
Ms. JOLOBALA, Esther Jailosi	Member of the National Assembly Member, National Resources and Climate Change Committee Member, International Relations Committee
Mr. KANDODO, Kenny	Member of the National Assembly (MCP) Member, Budget and Finance Committee, Member, International Relations Committee
Mr. KANYAMA, Reuben	Member of the National Assembly, Member, Defence and Security, Member, Commissions, Statutory Corporations and State Enterprises

Mr. KAPICHILA, Misolo Mussa	Member of the National Assembly (UDF) Member, Legal Affairs Committee, Member, International Relations Committee
Mr. MKUMBA, Ismail Rizzq	Member of the National Assembly (UDF) Member, Defense and Security, Member, Industry, Trade and Tourism,
Mr. MLOMBWA, Clement Claude	Member of the National Assembly (MCP) Member, Legal Affairs Committee, Member, International Relations Committee
Mr. MUSOWA, Victor	Member of the National Assembly (DPP) Member, Legal Affairs Committee, Member, International Relations Committee
Ms. KALEMBA, Fiona	Clerk of Parliament Member of the ASGP Executive Committee
Ms. KILINO, Constance	Principal Protocol Officer
Mr. MWENYEHELI, Jeffrey Secretary of the Group	Adviser
Ms. CHIKANDIRA, Nancy	Adviser
Mr. DUBE, Gerald	Personal Assistant to the Speaker

(DPP: Democratic Progressive Party
(MCP: Malawi Congress Party)
(UDF: United Democratic Front UDF)

MALAYSIA

Mr. WONG, Chen Leader of the delegation Member of the Working Group on Science and Technology	Member of the House of Representatives (PKR)
Mr. MD ARIP, Muhammad Zahid	Senator (BERSATU) Member, Special Select Committee on People's Well-Being
Ms. IBHARIM, Nurul Fadhilah Secretary of the delegation	International Relations and Protocol Division

(BERSATU: The Malaysian United Indigenous Party)
(PKR: The People's Justice Party)

MALDIVES

Mr. RIYAZ, Abdulla Leader of the delegation	Member of the People’s Majlis (MNP) Committee Member, Public Accounts Committee, Committee Member, Budget Committee
Mr. HAMEED, Ali	Member of the People’s Majlis (JP) Committee Member, Committee on Independent Institutions, Committee Member, Committee on State-owned Enterprises
Ms. MAHMOOD, Jeehan Member of the Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member of the People’s Majlis (MDP) Chairperson, Committee on Human Rights and Gender, Committee Member, Committee on Social Affairs, Asia-Pacific Group Member
Ms. NIUSHA, Fathimath Member of the ASGP	Clerk
Ms. EAMAN, Aishath Adviser	Foreign Relations Officer

(MNP: Maldives National Party
(JP: Jumhooree Party JP)
(MDP: Maldivian Democratic Party)

MALI

Mr. TRAORE, Hamidou Leader of the delegation	Deputy Speaker of the National Assembly
Mr. ALY, Amadou Member of the High-level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism	Member of the National Assembly
Mr. SIDIBE, Modibo Member of the ASGP	Secretary General

MALTA

Mr. FARRUGIA, Angelo, Leader of the delegation President of the Group	Speaker of the House of Representatives Chairperson, House Business Committee, Chairperson, Privileges Committee
Mr. CUTAJAR, Robert	Member of the House of Representatives (PN) Member, House Business Committee
Mr. DE BATTISTA, Randolph	Member of the House of Representatives
Mr. BAJADA, Ian Paul Secretary of the delegation	Manager II (Research)

(PN: The Nationalist Party)

MAURITIUS

Mr. PHOKEER, Sooroojdev	Speaker of Parliament
Mr. RAMDHANY, Anjiv Member of the Working Group on Science and Technology	Member of Parliament
Ms. JUTTON, Teenah Member of the Forum of Young Parliamentarians	Member of Parliament
Mr. ASSIRVADEN, Patrick Gervais Member of the Standing Committee on Sustainable Development	Member of Parliament
Ms. RAMCHURN, Urmeelah Devi Secretary of the delegation Secretary of the Group	

MEXICO

Ms. REYNOSO SANCHEZ, Alejandra Noemi Member of the Committee on Human Rights of Parliamentarians	Deputy Speaker of the Senate
Ms. GUERRA CASTILLO, Marcela	Deputy Speaker of the Chamber of Deputies
Ms. CARVAJAL ISUNZA, Sofia	Member of the Chamber of Deputies
Mr. GOMEZ HERNANDEZ, Adolfo	Senator
Ms. LOPEZ CASTRO, Cynthia Iliana Member of the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs	Member of the Chamber of Deputies
Mr. MADRAZO LIMÓN, Carlos	Member of the Chamber of Deputies
Mr. RITTER OCAMPO; Klaus Uwe	Member of the Chamber of Deputies

MONACO

Mr. NOTARI, Fabrice Member of the Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development	Member of the National Council President of the Foreign Affairs Committee

MONGOLIA

Mr. LKHAGVA, Munkhbaatar Leader of the delegation	Vice-Chairperson of the State Great Hural (MPP)
Mr. GANZORIG, Temuulen	Member of the State Great Hural (MPP) Chairman of the Standing Committee of State Budget
Mr. JADAMBA, Bat-Erdene	Member of the State Great Hural (MPP)
Ms. ERDENE-OCHIR, Anujin Secretary of the delegation Secretary of the Group	Foreign Relations Department
Ms. GANBOLD, Azjargal Secretary to ASGP Delegate	Officer, Secretariat of State Great Hural
Mr. ORSOO, Bat-Erdene Secretary of the delegation	Adviser

(MPP: Mongolian People's Party)

MOROCCO

M. MAYARA Enaam	Président de la Chambre des Conseillers (PI)
Chef de la délégation	Président de l'Assemblée parlementaire de la Méditerranée (PAM)
M. AIT MIK, Kamal	Membre de la Chambre des Conseillers
Membre du Bureau de la Commission permanente de la démocratie et des droits de l'homme	
M. CHOUMAIS, Hassan	Membre de la Chambre des Conseillers
Membre du Bureau de la Commission permanente du développement durable	
M. TOUIZI, Ahmed	Membre la Chambre des Représentants (PAM)
Président du Groupe	
Membre du Bureau de la Commission permanente de la paix et de la sécurité internationale	
M. HEJIRA, Omar	Membre de la Chambre des Représentants
M. REDDAD, Mustapha	Membre de la Chambre des Représentants (RNI)
Mme SLASSI, Khaddouj	Membre la Chambre des Représentants (USFP)
M. EL KHADI, Najib	Secrétaire général
Président de l'ASGP	Chambre des Représentants
M. ZEROUALI, El Assad	Secrétaire général
Membre de l'ASGP	Chambre des Conseillers
M. AZARKAN, Hassan	Chef de division des relations extérieures
Conseiller	Chambre des Conseillers
M. DRIOUCHE, Abdelwahad	Chambre des Conseillers
Secrétaire du Groupe	
M. SATRAOUY, Said	Chef de la division des relations multilatérales
Secrétaire du Groupe	Chambre des Représentants
Secrétaire de la délégation,	
M. GHAZI, Saad	Directeur adjoint
Conseiller	Chambre des Conseillers
M. LAHNINI, Zakaria	Chef de cabinet
Conseiller	Chambre des Conseillers
M. KADIRI, Fouad	
M. BENKHAYI, Mostafa	Ambassadeur

(PI: Parti Istiqlal - Parti conservatoire)
(RNI: Rassemblement National des Indépendants)
(USFP: Union socialiste des forces populaires)
(PAM : Partie Authenticité et Modernité)

MOZAMBIQUE

Ms. BIAS, Esperança,	Speaker of the Assembly of the Republic (FRELIMO)
Leader of the delegation	
Mr. MULEMBWE, Eduardo	Member of the Assembly of the Republic (FRELIMO)
President of the Group	
Ms. MALEMA, Lucinda	Member of the Assembly of the Republic (FRELIMO)
Ms. MUSSAGY, Gania	Member of the Assembly of the Republic (RENAMO)
Mr. MANGERA, Mauro	Deputy-Clerk
Member of ASGP	
Ms. LISSENGA, Lucrécia	Secretary to the Speaker
Secretary of the delegation	
Mr. Narcisio MANJATE	Adviser
Secretary of the Group	
Ms. BONIFÁCIO, Marina	Member of ASGP
Adviser	
Ms. BALOI, Marília	Director
Mr. MADROBA, José	Adviser
Mr. OFINAR, Délio, Adviser	Adviser
Mr. VENÂNCIO, Salvador	Adviser
Mr. RIBEIRO CORREIA, Rui	Interpreter
Mr. DA SILVA, Joaquim	Interpreter
Mr. CHAPO, Francisco	
Ms. FLORINDO, Sara	
Ms. PARRUQUE, Gertrudes	

(FRELIMO: Mozambique Liberation Front)
(RENAMO: Mozambique National Resistence)

NAMIBIA

Mr. KATJAVIVI, Peter Leader of the delegation, President of the Group Member of the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs	Speaker of the National Assembly (SWAPO) Chairperson, Committee on Standing Rules and Orders and Internal Arrangements, Chairperson, Committee on Privileges
Mr. AUPINDI,	Member of the National Assembly
Mr. IIPUMBU, Longinus Ndakolonkoshi	Member of the National Assembly (NEFF)
Ms. NUYOMA SWAPO, Emilia Inamudimbwa	Member of the National Assembly (SWAPO)
Ms. VAN DEN HEEVER, Jennifer Muriel	Member of the National Assembly (PDM)
Mr. Deriou Andred BENSON	Member of the National Council (IPC)
Ms. KAUMA, Victoria Mbawo	Member of the National Council (SWAPO)
Ms. HANGHUWO, Olivia Tuyenikelao	Member of the National Council (SWAPO)
Ms. KANDETU, Lydia Member of the ASGP	Clerk of the National Assembly
Mr. NGHILEENDELE, Ndaningaweni Protasius Secretary of the delegation	
Ms. TJAONDJO Cornelia Secretary of the delegation Secretary of the Group	Deputy Director
Mr. NAMISEB, Johannes Tousy, Secretary of the delegation, Member of ASGP	Secretary General of the National Council
Mr. MWIRA, Bernhard Mbangu	National Council
Ms. KULULA, Priskila, Adviser	Parliamentary Clerk National Council
Mr. KAVHURA, Petrus Muyenga Adviser,	Director National Council

(SWAPO: South West Africa People's Organization)
(IPC: Independent Patriots for Change)
(NEFF: Namibia Economic Freedom Fighters)
(PDM: Popular Democratic Movement)

NEPAL

Mr. GHIMIRE, Dev Raj	Speaker of the House of Representatives
Mr. LEKHAK, Ramesh	Member of the House of Representatives
Ms. KADARIYA BISTA, Indu	Member of the National Assembly
Mr. PANDE, Hita Raj	Member of the House of Representatives
Mr. PARIVAR, Santosh	Member of the House of Representatives
Mr. GAUTAM, Sharat Raj	Secretary General
Mr. YOGI, Gopal Nath	Secretary
Mr. BHATTARAI, Tej Prakash	Personal Secretary to the Speaker
Mr. GHIMIRE, Rajan	Section Secretary
Mr. WAGLE, Tirtha Raj	Ambassador

NETHERLANDS

Mr. ATSMA, Joop Leader of the delegation	Senator (CDA) Vice-Chair, Economic Affairs and Climate / Agriculture Nature and Food Quality, Member, Infrastructure Water Management and Environment (IWO)
Ms. GERKENS, Arda Member of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians Member of the Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Vice-President of the Senate (SP) Member, Economic Affairs and Climate / Agriculture Nature and Food Quality, member, Public Health Welfare and Sport, Member of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians
Ms. MULDER, Agnes President of the Standing Committee on Sustainable Development	Member of the House of Representatives (CDA) Chair, Economic Affairs and Climate Policy, Member, Foreign Trade and Development Cooperation,
Ms. STIENEN, Petra	Senator (ALDE) Vice-Chair, Committee on Immigration & Asylum, Member, Committee on European Affairs

Mr. Hendrik-Jan TALSMA Christian Union (C)	Senator (CDA) Member, Justice and Security, member, Immigration & Asylum
Mr. NEHMELMAN, Remco Vice-Chair of the ASGP	Secretary General
Ms. CHRISTIAANSE, Monique Secretary of the delegation	Deputy Clerk Interparliamentary Relations

(CDA: Christian Democratic Appeal)
(SP: Socialist Party)
(ALDE: Alliance of Liberals for Europe)

NEW ZEALAND

Ms. WALTERS Vanushi Leader of the delegation	Member of the House of Representatives (L) Deputy Chairperson, Justice, Member, Regulations Review
Mr. LEAVASA, Anae Neru	Member of the House of Representatives (L) Member, Health, Member, Pae Ora Legislation
Mr. O'CONNOR Simon National (N)	Member of the House of Representatives, (N) Member, Justice
Mr. SIMPSON, Scott National (N)	Member of the House of Representatives (N) Member, Environment
Mr. HOLMES, Winton Secretary of the delegation	Adviser

(L: New Zealand Labour Party)
(N: National Party)

NIGER

M. KARIDIO, Mahamadou Chef de la délégation Membre du Groupe consultatif de haut niveau sur la lutte contre le terrorisme et l'extrémisme violent, Parti Nigérien pour la Démocratie et le Socialisme	Membre de l'Assemblée nationale (PNDS)
M. DOGARI MOUMOUNI, Oumarou	Membre de l'Assemblée nationale (MODEN LUMANA FA)
Mme HABIBOU, Aminatou	Membre de l'Assemblée nationale (PNDS)
Mme MADOUGOU, Ousseyna	Membre de l'Assemblée nationale (MDN FALALA) CAEC, Commission des Affaires Etrangères et de la Coopération
M. MOUSSA Ousmane,	Membre de l'Assemblée nationale (ANDP)
M. TOUDJANI IDRISSA, Abdoulaye Conseiller	Conseiller technique

(ANDP : Alliance Nigérienne pour la Démocratie et le Progrès)
(PNDS Tarrava: Parti Nigérien pour la Démocratie et le Socialisme)
(MODEN Lumana FA: Mouvement Patriotique Nigérien pour une Fédération Africaine)
(MODEN FALALA :Mouvement Démocratique pour l'Emergence du Niger)

NIGERIA

Mr. IDRIS, Ahmed Leader of the delegation	Deputy Speaker of the House of Representatives
Mr. GALADIMA, Zakariyau Member of the Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security	Member of the House of Representatives (APC) Chairman, House Committee on Inter-Parliamentary Affairs, Member, House Committee on Federal Capital Territory Judiciary
Ms. OLUGA, Taiwo Olukemi	Member of the House of Representatives
Ms. ONANUGA, Adewunmi	Member of the House of Representatives (APC) Chairman, House committee on Women Affairs, Member, House committee on Inter- Parliamentary
Mr. TUKURA, Kabir	Member of the House of Representatives (APC) Vice Chairman, House committee on Judiciary, Chairman, House committee on Young Parliamentarian Forum
Ms. AIMUA EHIKIOYE, Henrietta Member of the ASGP	Representative of the Secretary General Senate

Ms. FOFAH, Florence	Deputy Director
Secretary of the delegation, IPU Desk officer	House of Representatives
Mr. IBRAHIM, Atiku	Director
Adviser	the House of Representatives
Ms. MBAKARA, Sharon	Chief Legislative officer
Secretariat	Senate
Mr. ORUMWENSE, Felix	Permanent Secretary
Adviser	Senate
Mr. SHEHU, Umar	Director
Adviser	Senate
Mr. ABDUL HANEED, Awodi Ibrahim	
Ms. IBRAHIM, Fatima Atiku	

(APC: All Progressive Congress)

NORWAY

Mr. MORLAND, Tellef Inge	Member of Parliament (L)
Leader of the delegation	
President of the Group	
Ms. FOSS, Ingunn	Member of Parliament
Mr. ALMELAND, Grunde	Member of Parliament
Ms. HJEMDAL, Silje	Member of Parliament
Ms. MYKJALAND, Gro-Anita	Member of Parliament
Mr. TRELLEVIK, Ove	Member of Parliament
Mr. FRASER, Thomas	Senior Adviser
Secretary of the delegation	
Ms. RYSST-JENSEN, Vibeke	Head of International Dept
Head of International department	
Ms. STOCK, Lisbeth Merete	Adviser
Secretary of the delegation	

(L: Labour Party)

OMAN

Mr. AL MAAWALI, Khalid Hilal Nasser	Speaker of the Shura Council
Head of the delegation	
Ms. AL MANTHARI, Rayya Salim	Member of the Shura Council
Mr. AL RAHBI, Yaqoob Mohammed	Member of the Shura Council
Mr. AL MUBAHSI, Yaseer	Member of the Shura Council
Ms. AL ZAABI, Lujaina Mohsin	Member of the State Council
Ms. AL WASHAHI, Aysha	Member of the State Council
Mr. AL SAAIDI, Mansoor Abdallah	Member of the State Council
Mr. AL-SAADI, Khalid	Secretary General, State Council
Mr. AL NADABI, Ahmed	Secretary General, Shura Council
Mr. AL AZRI, Nabhan	Adviser, State Council
Ms. AL AMRI, Sumaiya Issa	Adviser, Shura Council
Mr. ALHOSNI, Ahmed Hilal	Adviser, Shura Council
Ms. AL MUKHAINI, Reem Abdullah	Adviser, Shura Council
Mr. AL WAHABI, Mahmood	Adviser, State Council
Ms. AL ISSAEI, Shurooq Ahmed	Adviser, State Council
Mr. AL NAIMI, Rashid Ali	Adviser, Shura Council

PAKISTAN

Mr. CHEEMA, Nisar Ahmed	Member of the National Assembly (PMLN)
Member of the Health Advisory Group,	Member, National Health Services, Regulations and Coordination, Member, Federal Education and Professional Training
Mr. GILANI, Syed Ali Musa	Member of the National Assembly (PPP)
Mr. HUSSAIN, Mushahid	Senator (PMLN)
Member of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians	Convener, Defense
Mr. KAMALUDDIN, Sahibzada	Member of the National Assembly
Mr. NAEK, Farooq Hamid	Senator (PPP)
Member of the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs	Convener, Foreign Affairs
Ms. SOBIA, Shazia	Member of the National Assembly
Mr. ALI, Muhammad	Assistant Director National Assembly

Mr. WAJDAN	Assistant Director

(PPP: Pakistan People's party)
(PMLN: Pakistan Muslim League Nawaz)

PALESTINE

Mr. FATOOH, Rawhi Leader of the delegation President of the Group	Speaker of the Palestine National Council
Mr. FAYSAL, Ali	Deputy Speaker of the Palestine National Council
Mr. HADID, Musa Member of the Committee on Middle East Questions	Deputy Speaker of the Palestine National Council Member, Political Affairs committee, Member
Mr. ZARIR, Fahmi	Member of the Palestine National Council Secretary General of the Palestinian National Council
Mr. ABDULKADER, Taha	Member of the Palestine National Council
Ms. AGHABEKAIN, Varsen	Member of the Palestine National Council
Mr. SULAIMAN, Bashar Secretary of the delegation Secretary of the Group	Director
Mr. FATTOUH, Ahmed	Director of the Speaker's Office
Mr. ELTURK, Mohamed	Diplomat
Mr. CHESHNIA, Hassan	Diplomat
Mr. ABULHAYJAA, Ibrahim	Staff
Mr. QETAMI, Sameh	Staff

PARAGUAY

Mr. LLANO, Blas Leader of the delegation President of the Group	Senator (PLRA)

(PLRA: Partido Liberal Radical Autentico)

PERU

Ms. ALVA PRIETO, Maria del Carmen Leader of the delegation Member of the Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member of the Congress of the Republic President of the Commission of External Relations, Member of the Commission of work and social security
Mr. BUSTAMANTE DONAYRE, Carlos Ernesto Member of the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs	Member of the Congress of the Republic
Mr. PAREDES GONZALES, Alex Antonio Member of the Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law	Member of the Congress of the Republic
Mr. SOTO PALACIOS, Wilson Member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians	Member of the Congress of the Republic
Mr. ZAPATA, Carlos	Ambassador

PHILIPPINES

Ms. CAYETANO, Pia Leader of the delegation	Senator (NP) Chair of Sustainable Development Goals, Innovation, and Futures Thinking Committee, Vice Chair of the Finance Committee, Member, Governing Council
Mr. MENDOZA, Raymond Democrito	Deputy Speaker of the House of Representatives (TUCP) Member, Governing Council
Mr. NOLASCO, Ramon Jr.	Member of the House of Representatives Member of the Information and Communications Technology Committee, Member of the Justice Committee Member, Governing Council
Ms. LABADLABAD, Glona	Member of the House of Representatives (PDP-LABAN) Chair of the Interparliamentary Relations and Diplomacy Committee, Vice-Chair of the Ecology Committee

Ms. ARENAS, Maria Rachel	Member of the House of Representatives (LAKAS-CMD) Chair of the Foreign Affairs Committee, Vice-Chair of the Appropriations Committee
Mr. SALO, Ron	Member of the House of Representatives (KABAYAN Partylist) Chair of the Overseas Workers Affairs Committee, Vice-Chair of the Government Reorganization Committee
Mr. RODRIGUEZ, Rufus	Member of the House of Representatives (CDP) Chair of the Constitutional Amendments Committee, Vice Chair of the Trade and Industry Committee
Mr. BAÑAS, Arnel Jose	Deputy Secretary of the Senate for Administrative and Financial Services
Mr. TUANO, Jose Maria Antonio Badelles	Deputy Secretary General for Internal Audit House of Representatives
Ms. ARENAS, Rose Marie	Former Representative and Adviser of the House of Representatives' Delegation
Ms. AYSON, Esperanza Acting Secretary of the Group	Deputy Director-General, Office of International Relations & Protocol and Deputy Director General, Senate
Mr. SABARRE, Raymund	Officer-in-Charge, International Relations Service, Office of International Relations & Protocol and Technical Officer Senate of the Philippines
Ms. SEVILLA, Rosa Victoria	Assistant Director for Protocol, Office of International Relations & Protocol and Delegation Secretary Senate of the Philippines
Mr. RAMOS, Joe Anthony	Delegation Secretary House of Representatives
Mr. BESAS, Alfredo Sanjorio	Delegation Secretary, House of Representatives
Ms. LOUIS, Anne Jalando-on	Ambassador
Mr. BAGUIO, Bryan Jess	First Secretary and Consul

(CDP: Centrist Democratic Party)
(KABAYAN Partylist: Kabalikat ng Mamamayan Partylist)
(LAKAS-CMD: Lakas–Christian Muslim Democrats)
(NP: Nacionalista Party)
(PDP-Laban Partido Demokratiko Pilipino–Lakas ng Bayan)
(TUCP: Trade Union Congress of the Philippines)

POLAND

Mr. FOGIEL, Radosław Leader of the delegation	Member of the Sejm (PiS) Chairman, Foreign Affairs Committee Member, National Defence Committee
Ms. MORAWSKA-STANECKA, Gabriela Member of the Committee to Promote Respect of International Humanitarian Law	Vice President of the Senate Member, Human Rights, the Rule of Law and Petitions Committee, Member, Foreign and European Union Affairs Committee
Ms. BARTUŚ, Barbara	Member of the Sejm (PiS) Vice-Chairman, Foreign Affairs Committee, Vice-Chairman, Legislative Committee
Ms. Margareta BUDNER	Member of the Senate
Ms. JASKIEWICZ, Natalia Beata	Deputy Director Sejm
Ms. KARWOWSKA-SOKOŁOWSKA, Agata Adviser	Director Senate
Mr. MYKIETYŃSKI, Marcin Secretary of the delegation	Adviser
Ms. ŚLESICKA, Magdalena	Adviser
Ms. WÓJCIK-PAWLICZAV, Agata Adviser	Head of Unit Senate

(PiS: Law and Justice)

PORTUGAL

Mr. BARRETO, Joaquim Leader of the delegation	Member of the Assembly of the Republic (SP)
Ms. BRAZ, Vera	Member of the Assembly of the Republic (SP)
Ms. MATOS, Sofia	Member of the Assembly of the Republic (SDP)
Mr. PEREIRA, Carlos	Member of the Assembly of the Republic (SP)
Mr. SANTOS, Paulo Miguel	Member of the Assembly of the Republic (SDP)
Mr. COSTA, Rui Member of the ASGP	Deputy Secretary General
Mr. COELHO, João Campos Adviser	Head of International Division
Ms. SANTOS, Suzana Secretary of the delegation	Adviser
Mr. REIS, Artur	Adviser

(SDP: Social Democratic Party)
(SP: Socialist Party)

QATAR

Mr. AL-GHANIM, Hassan bin Abdullah Leader of the delegation	Speaker of the Shura Council
Mr. ALDOSARI, Sultan bin Hassan Member of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member of the Shura Council
Mr. AL-AHBABI, Mohammed bin Mahdi President of the Standing Committee on Peace	Member of the Shura Council
Mr. BUKSHAISHA, Nasser bin Mohsin	Member of the Shura Council
Mr. AL-BUAINAIN, Saoud bin Jassim	Member of The Shura Council
Mr. AL-HITMI, Ahmad bin Hitmi	Member of the Shura Council
Mr. ALNAEMI, Amair bin Abdulla	Member of the Shura Council
Mr. AL-FADIBA, Ahmed bin Nasser Al-Fadala	Secretary General
Mr. SHAHBAIK, Mohamed bin Ibrahim	Director of the International Cooperation Department
Mr. AL-SHAIKH, Mohamed bin Ibrahim	Director of Legislative Affairs Department
Mr. AL-SULAITI Nasser bin Mahanna	Director of the Public Relations and Communication Department
Mr. AL-QADI, Abdulrahman bin Darwish	Director of Secretary General Office
Mr. AL-MOHAMADI, Hassan bin Abdulla	Media Consultant
Mr. Mohamed bin Ayed Al-Otaibi	Speakers Office
Mr. AL-ALI, Nasser bin Mohamed	Public relations
Mr. AL-NOBI, Ahmed bin Awad	International Affairs Specialist

REPUBLIC OF KOREA

Mr. CHO, Jung Hun	Member of the National Assembly (TK)
Ms. KIM, Yea Ji	Member of the National Assembly (PPP)
Mr. OH, Gi Young	Member of the National Assembly (DPK)
Mr. PARK, Youngjin	Member of the National Assembly (DPK)
Ms. YANG, Yi Wonyoung	Member of the National Assembly (DPK)
Ms. HYUN, Seonin	Deputy Director
Mr. CHOI, Sungchan Secretary of the delegation	
Ms. KIM, Kyunghee Secretary of the delegation	
Ms. KIM, Minioung	Secretary
Ms. KO, Jeonghyeon	Secretary
Ms. Lee, Ga Yeon	Secretary
Mr. CHUNG, Hae Kwan	Ambassador
Mr. KWON, Kyung Ik	Diplomat

(TK: Transition Korea)
(DPK: Democratic Party of Korea)
(PPP: People Power Party)

ROMANIA

Ms. DINICĂ, Silvia-Monica	Member of the Senate (SRU)
Member of the Working Group on Science and Technology, Leader of the delegation	Chairperson, Committee. for Science, Innovation and Technology, Member, Committee for Economic Affairs, Industries and Services Member of the Governing Council
Mr. ZAKARIAS, Zoltan	Member of the Chamber of Deputies (DAHR) Member, Committee. for Health and Family, Member, Committee for European Affairs, Member of the Governing Council
Mr. ZAMFIR Daniel-Cătălin	Member of the Senate (SDP) Chairman, Committee. for Economic Affairs, Industries and Services, Member, Committee. for Energy, Infrastructure and Mineral Resources
Mr. VELA, Ion Marcel	Member of the Senate (NLP) Vice-Chairman, Foreign Policy Committee, Member, Committee for Defense, Public Order and National Security
Mr. CUPȘA, Ioan	Member of the Chamber of Deputies (NLP) Vice-Chairman, Committee. for Legal Matters, Discipline and Immunities, Member, Committee for Education
Mr. MATEESCU, Sorin-Cristian	Member of the Senate (AUR) Vice-Chairman, Committee for Constitutionality, Member, Committee. for Legal Affairs, Appointments, Discipline, Immunities and Validations
Ms. MIHALCEA, Silvia-Claudia	Member of ASGP
Mr. OPREA, Mario-Ovidiu	Member of ASGP
Ms. Andreea-Elena CLERAS	Director
Ms. DUMITRESCU, Cristina Secretary of the Group	Director
Ms. TRUINEA, Paula-Roxana	Director
Ms. Teodora-Elena POTERAȘU Secretary of the Group	Adviser
Ms. Luminița TEODOREL Secretary of the delegation	Adviser

(AUR: The Alliance for the Union of Romanians Political Party)
(DAHR: Democratic Alliance of Hungarians in Romania)
(NLP: National Liberal Party)
(SDP: Social Democratic Party)
(SRU: Save Romania Union)

RUSSIAN FEDERATION

Mr. KOSACHEV, Konstantin Leader of the delegation	Deputy Speaker of the Council of the Federation, Member, Federation Council Committee on Foreign Affairs
Mr. TOLSTOY, Petr Leader of the delegation Member of the Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security	Deputy Speaker of the State Duma
Ms. KARELOVA, Galina Member of the Bureau of Women Parliamentarians	Deputy Speaker of the Council of the Federation, Member, Federation Council Committee on Social Policy
Mr. DENISOV, Andrei	Member of the Council of the Federation, First Deputy Chair, Federation Council Committee on Foreign Affairs
Mr. GAVRILOV, Sergei Member of the Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development	Member of the State Duma
Mr. KLIMOV, Andrei	Member of the Council of the Federation, Deputy Chair, Federation Council Committee on Foreign Affairs

Mr. MAIOROV, Aleksei	Member of the Council of the Federation, First Deputy Chair, Federation Council Committee on Agriculture and Food Policy and Environmental Management
Mr. SLUTSKIY, Leonid Member of the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs	Member of the State Duma
Ms. GOROKHOVA, Valeriya	Adviser
Mr. KHODYREV, Oleg	Adviser
Mr. KUKARKIN, Pavel Interpreter	Adviser
Ms. SHCHERBATKINA, Mariia	Adviser
Ms. SHMACHKOVA, Olga	Adviser
Ms. SKVORTSOVA, Daria Interpreter	Adviser
Ms. ZHOLOBOVA, Mariia Secretary of the delegation	Adviser
Mr. SKOSYREV, Aleksey	Ambassador
Mr. BYSTROV, Gleb	Diplomat

RWANDA

Ms. NYIRASAFARI, Espérance Leader of the delegation Ex officio member of the Bureau of Women Parliamentarians	Vice-President of the Senate (RPF-INKOTANYI)
Mr. DUSHIMIMANA, Lambert	Member of the Senate (RPF-INKOTANYI)

(RPF-INKOTANYI: Rwandese Patriotic Front- INKOTANYI)

SAN MARINO

Ms. MULARONI, Mariella Leader of the delegation	Member of the Great and General Council (PDCS) Member, Committee on Constitutional and Institutional Affairs
Ms. MONTEMAGGI, Marica	Member of the Great and General Council (LIBERA) Member, Committee on Constitutional and Institutional Affairs, Member, Committee on Foreign Affairs
Mr. SPAGNI REFFI Alberto Giordano	Member of the Great and General Council (l R.E.T.E.) Member, Committee on Constitutional and Institutional Affairs

(LIBERA: Libera)
(R.E.T.E.: Movimento Civico R.E.T.E)
(PDCS: Partito Democratico Cristiano Sammarinese)

SAUDI ARABIA

Ms. AL SHAMAN ; Amal	Member of the Shura Council
Mr. ALHARBI, Abdulrahman	Member of the Shura Council
Mr. ALOTAIBI, Saad	Member of the Shura Council
Mr. ALSALAMAH, Abdullah	Member of the Shura Council
Mr. AL-MANSOUR, Khalid	Adviser
Mr. AL-SAUD, Turki	Adviser
Secretary of the Group, Secretary of the delegation	
Mr. ALTAKHAIS, Mansour	Protocol

SENEGAL

Mr. DIOP, Amadou Mame President of Group, Leader of Delegation	President of the National Assembly (APR)
Ms. MERGANE KANOUTÉ, Adji Diarra Member of the Executive Committee Ex-Officio Member of the Bureau of Women Parliamentarians	Vice-President of the National Assembly (UDSA)
Ms. SALL, Fanta	Member of the National Assembly
Mr. SOW, Yoro	Member of the National Assembly
Mr. YOUM, El Hadji Omar	Member of the National Assembly
Ms. DIOP, Khoudia	Communications Director

SERBIA

Ms. PAUNOVIC, Snezana Leader of the delegation	Deputy Speaker of the National Assembly (SPS) Member, Committee on the Economy, Regional Development, Trade, Tourism and Energy, Member, Committee on the Rights of the Child
Ms. DRAGICEVIC, Nikola	Member of the National Assembly (Zavetnici) Member, Defence and Internal Affairs Committee, Member, Security Services Control Committee
Mr. RADIN, Milan	Member of the National Assembly (SNS) Member, European Integration Committee, Deputy Member, Defence and Internal Affairs Committee
Ms. RASKOVIC IVIC, Sanda	Member of the National Assembly (NS) Member, Committee on Kosovo-Metohija, Member, Health and Family Committee
Mr. SMILJANIC, Srdjan Member of the ASGP	Secretary General of the National Assembly
Mr. KUKOLJ, Dario Member of the ASGP	Deputy Secretary General
Ms. DJURASINOVIC RADOJEVIC, Dragana Secretary of the Group	Adviser
Ms. MLADJAN, Aleksandra	Adviser
Ms. POKRAJAC, Dragana	Interpreter

(SPS: Socialist Party of Serbia)
(SNS: Serbian Progressive Party)
(NS: People's Party Parliamentary Group)
(Zavetnici: Serbian Party Oathkeepers Parliamentary Group)

SEYCHELLES

Mr. MANCIENNE, Roger Leader of the delegation President of the Group	Speaker of the National Assembly (LDS) Chairperson, House Committee, Chairperson, Assembly Business Committee
Mr. WILLIAM, Waven Member of the Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development	Member of the National Assembly (LDS) Chairperson, International Affairs Committee, Member, Standing Orders Committee, Vice-President
Mr. AGLAE, Egbert	Member of the National Assembly (US) Member, Standing Orders Committee, Member, International Affairs Committee
Ms. DIDON, Emma Secretary of the delegation, Desk Officer	Research Officer

(LDS: Linyon Demokratik Seselwa)
(US: United Seychelles)

SIERRA LEONE

Mr. BUNDU, Abass Chernor Leader of the delegation, President of the Group	Speaker of Parliament
Ms. SIAFFA, Hawa Roselyn	Member of Parliament (SLPP)
Ms. SANKOH, Hannah Secretary of the delegation	Parliamentary Relations Officer

(SLPP: Sierra Leone People's Party)

SINGAPORE

Mr. GAN, Thiam Poh Leader of the delegation	Member of Parliament (PAP) Member, Government Parliamentary Committee for Sustainability, and the Environment, Member, Government Parliamentary Committee for Transport
Mr. SITOH, Yih Pin	Member of Parliament (PAP) Chairperson, of the Parliamentary Committee for Culture, Community and Youth, Member, of the Parliamentary Committee for Home Affairs and Law
Mr. JOSHUA, Thomas Raj	Nominated Member of Parliament

Ms. SAFUAN, Siti Aisyah Binte	Associate
Secretary of the delegation	
Ms. TING, Francine Yu Qing	Assistant Manager
Secretary of the delegation	

(PAP: People's Action Party)

SLOVAKIA

Mr. GOGA, Ludovit	Member of the National Council (SR)
Leader of the delegation	Member, European Affairs Committee
Mr. BLCHAC, Jan	Member of the National Council (HLAS-SD)
	Member, Financial and Budgetary Committee
Mr. GUSPAN, Daniel	Secretary-General

(SR: We Are Family)
(HLAS-SD: :Voice – Social Democracy)

SLOVENIA

Mr. BAKOVIĆ, Predrag	Member of the National Assembly, President, Committee
Leader of the delegation	on Foreign Policy, Member, Committee on Infrastructure,
President of the Group	the Environment and Spatial Planning (SD)
Ms. BON KLANJSCEK, Mirjam	Member of the National Assembly,
	President, Committee on Education, Science, Sport and Youth
	Member, Commission for Relations with Slovenes in Neighbouring and Other Countries (Svoboda)
Mr. MOJSKERC, Zoran	Member of the National Assembly, Member, Committee
Slovenian Democratic Party	on EU Affairs, Member, Commission for Petitions, Human Rights and Equal Opportunities (SDS)
Ms. PANDEV, Tatjana	Head of Section for International Relations Protocol and
Secretary of the Group	Translation

(SD: Social Democrats)
(SvobDa: Freedom Movement)
(SDS: Slovenian Democratic Party)

SOMALIA

Mr. ABSHIR, Abdullahi Omar Abshir	Deputy Speaker of the House of the People
Leader of the delegation	
Mr. MOHAMUUD, Said	Member of the House of the People,
	Member, Resource & Environment Committee
	Leader, IPU Committee
Mr. MOHAMUD, Zamzam Dahir	Member of the Upper House
Mr. MOHAMED, Ismail	Member of the House of the People,
	Member, Justice, and Judiciary Committee,
Mr. MOHAMED, Abdikani Gelle	Member of Parliament
Mr. BISHAR, Farah Moalim	Member of the House of the People,
	Member, Committee of Information
Mr. MOHAMED, Mohamud Hadis	Adviser
Mr. GULED, Abdinasir Ibrahim Guled	
Secretary of the delegation	

SOUTH AFRICA

Ms. MAPISA NQAKULA, Nosiviwe Noluthando	Speaker of the National Assembly (ANC)
Leader of the delegation	
President of the Group	
Ms. LUCAS, Sylvia Elizabeth	Deputy Speaker of the National Council of Provinces (ANC)
Ms. LOTRIET, Annelie	Member of the National Assembly (DA)
Ms. DLAKUDE, Doris	Member of the National Assembly (ANC)
Mr. FROLICK, Cedric	Member of the National Assembly (ANC)
Mr. KWANKWA, Neabayonzi	Member of the National Assembly (UDM)
Ms. MASIKO, Fikile	Member of the National Assembly (ANC)
Mr. SINGH, Harend	Member of the National Assembly (IFP)
Mr. SHIVAMBU, Floy	Member of the National Assembly (EFF)
Mr. GEORGE, Xolile Christopher	Clerk,
Member of the ASGP	
Mr. SITHOLE, Dumisani Job	Adviser
Ms. MAHABENI, Zukiswa	Executive Secretary

Ms. DE BRUYN, Zeenad	Secretary
Ms. MONNAKGOTLA, Roseline Mpho	Adviser
Ms. MVULANE, Sebolelo Constance	Adviser
Ms. NOJOZI, Nogolide Feziwe	Adviser
Mr. WOLELA, Manelsi Horatious	Adviser
Ms. NDENZE, Nonyaniso Faith	Adviser

(ANC: African National Congress)
(DA: Democratic Alliance)
(UDM: United Democratic Movement)
(IFP: Inkatha Freedom Party)
(EFF: Economic Freedom Fighters)

SOUTH SUDAN

Ms. KUMBA, Jemma Nunu Leader of the delegation President of the Group	Speaker of the Transitional National Legislative Assembly
Mr. ACIEN, Gabriel Guot Guot	Member of the Transitional National Legislative Assembly
Mr. ATHIAN, Athian	Member of the Senate
Ms. BENEDICT, Queenta	Member of the Senate
Mr. JOOYUL, John Yoal Gai	Member of the Senate
Ms. TABAN, Janet Aya Alex	Member of the Transitional National Legislative Assembly
Mr. THEOPHILUS, Samuel Buhori Lotti	Member of the Transitional National Legislative Assembly
Mr. YOH, John Gai Nyuot	Member of the Transitional National Legislative Assembly
Ms. MALWAL, Sandra Bona Adviser	Member of the Transitional National Legislative Assembly
Mr. MALOU, Daniel Abocha Adviser	Member of the Transitional National Legislative Assembly
Mr. AKOT, Makuc Makuc Ngong	Clerk
Mr. MANANGO, Hakim Angello Dabi	Executive Director
Mr. CHOL, Ador Deng Ador	Public Relations Officer
Mr. LADU, Peter Amos Wilson	Protocol Officer
Ms. OWICH, Veronica	Protocol Office
Ms. OSMAN, Viola Haider Juma	Personal Assistant
Mr. FRANCIS WAN, Robert Pitia Secretary of the delegation	

SPAIN

Mr. ECHÁNIZ, José Ignacio Leader of the delegation President of the Group Vice-President of the Executive Committee, Member of the Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security, President of the Health Advisory Group	Member of the Congress of Deputies (PP) President, Defence Committee, Member, Foreign Affairs Committee
Mr. ALMODÓBAR, Agustín	Member of the Congress of Deputies (PP) Second Secretary of the Bureau of the Committee, Committee on Budget, Spokesperson, Committee on Industry, Trade and Tourism
Mr. CEPEDA, José Rapporteur, Committee on Peace and International Security	Member of the Senate (PSOE) Spokesperson, Committee on Latin-American affairs, Vice-Spokesperson, Joint Committee on Relations with the Ombudsman
Ms. GONZALEZ, Marta	Member of the Congress of Deputies (PP))
Mr. HUELVA, Amaro	Member of the Senate (PSOE) First Secretary of the Bureau of the Committee, Committee on Youth, Spokesperson, Committee on Agriculture, Fisheries and Food
Mr. SÁNCHEZ DEL REAL, Víctor	Member of the Congress of Deputies (VOX) Spokesperson, Committee on International Cooperation for Development, Deputy Spokesperson, Foreign Affairs Committee
Mr. CAVERO, Manuel Adviser	Secretary General, Senate Member of the ASGP
Mr. CABEZAS, Joaquín	Adviser
Ms. GÓMEZ-BERNARDO, Teresa Secretary of the Group	Secretary of the delegation

(PP: Popular Party)
(PSOE: Partido Socialista Obrero Español)
(VOX: National Conservative Party of Spain)

SRI LANKA

Mr. ABEYWARDANA, Mahinda Yapa	Speaker of Parliament (SLPP)
Leader of the delegation	Chairman, Committee on Parliamentary Business,
President of the Group	Chairman, Committee on Standing Orders
Ms. ATUKORALE, Thalatha	Member of Parliament, Member (SJB)
	Women Parliamentarians Caucus in Parliament,
	Member, Ministerial Consultative Committee on Woman, Child Affairs and Social Empowerment
Mr. JAYATHILAKA, Milan	Member of Parliament (SLPP)
	Member, Committee on Public Finance,
	Member, Ministerial Consultative Committee on Sports and Youth Affairs
Mr. RAHEEM, Ali Sabry	Member of Parliament (MNA)
	Member, Ministerial Consultative Committee on Urban Development & Housing,
	Member, Sectoral Oversight Committee on Religious Affairs and Co-Existence
Mr. WIJESUNDARA, Rohana Bandara	Member of Parliament (SJB)
	Member, Parliamentary Caucus for Youth, Member, Ministerial Consultative Committee on Irrigation
Mr. DASANAYAKE, Dhammika	
Secretary of the Group	
Member of the ASGP	

(MNA: Muslim National Alliance)
(SLPP: Sri Lanka Podujana Peramuna)
(SJB: Samagi Jana Balawegaya)

SURINAME

Mr. GAJADIEN, Asiskumar	Member of the National Assembly (VHP)
Leader of the delegation	Chairman, Standing Committee of the Ministry of Foreign
President of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Affairs for International Business and International Cooperation
	Chairman, Standing Committee of the Ministry of Finance and planning
Mr. BOUVA, Melvin	Member of the National Assembly
Member of the Working Group on Science and Technology	Member, Education Culture Committee
	Member, Transport Communication Tourism Committee
Ms. JHAKRY, Niesha	Member of the National Assembly (NDP)
Mr. ALGOE, Naresh	
Member of the ASGP	
Ms. RADJARAM, Asna	Adviser

(VHP: The Progressive Reform Party)
(NDP: National Democratic Party)

SWEDEN

Ms. KRONLID, Juli	Deputy Speaker of Parliament (SD)
Leader of the delegation	
Sweden Democrats	
Mr. KARAPET, Arin	Member of Parliament (M)
President of the Group	Member, Committee on the Labour Market
Ms. ANSTRELL, Alexandra	Member of Parliament (M)
	Member, Committee on Defence
Ms. ALM ERICSON, Janine	Member of Parliament (Green)
Member of the Executive Committee	Member, Committee on Finance
Mr. KARLSSON, Mattias	Member of Parliament (SD)
Member of the Advisory Group on Health	Substitute member, Committee on Foreign Affairs
Mr. KÖSE, Serkan	Member of Parliament (SP)
	Member, The Committee on Labour Market
Ms. LINDBERG, Linda	Member of Parliament (SD)
	Member, Committee on Social Insurance

Ms. TIMGREN, Beatrice	Member of Parliament (SD)
Sweden Democrats (C)	Member, Committee on Environment and Agriculture
Mr. MATTSON, Ingvar	Secretary General of Parliament
Member of the ASGP	
Ms. HEDSTRÖM, Anna-Karin	Head of the International Department
Adviser	
Mr. HERMANSSON. Ralph	Adviser
Secretary of the delegation	
Mr. SONDEN, Bjorn	Adviser
Secretary of the delegation	

(SD: Sweden Democrats)
(M: Moderate Party)
(Green: The Green Party)

SWITZERLAND

M. JOSITSCH, Daniel	Membre du Conseil des Etats, (SP/PS)
Chef de la délégation	Membre, Commission de politique extérieure,
Président du Groupe	Membre, Commission des affaires juridiques,
	Membre, Commission de la politique de sécurité,
	Membre, Commission des institutions politiques
M. HURTER, Thomas	Membre du Conseil national, (SVP/UDC),
Vice-Président du Groupe	Membre, Commission de la politique de sécurité,
Membre du Groupe de travail sur la science	Membre, Commission des transports et des
et la technologie	télécommunications
Mme BADERTSCHER, Christine	Membre du Conseil national, (G/V),
	Membre, Commission de politique extérieure,
	Membre, Commission des finances
	Membre, Commission auprès de l'Assemblée parlementaires de l'OSCE
Mme FEHLMANN RIELLE, Laurence,	Membre du Conseil national, (SP/PS)
Membre, Comité sur les questions relatives au	Membre, Commission des affaires juridiques,
Moyen-Orient	Membre, Commission des finances
	Membre, Commission de l'immunité
M. WEHRLI, Laurent	Membre du Conseil national, (FDP/PLR)
Président a.i. de la Commission permanente des	Membre, Commission de politique extérieure,
Affaires des Nations Unies,	Membre, Commission de gestion,
Groupe de facilitateurs concernant Chypre	Membre Délégation auprès de l'Assemblée parlementaires de la Francophonie
M. EQUEY, Jérémie	Relations internationales
Secrétaire du Groupe	
Secrétaire de la délégation	
Mme GNÄGI, Anna-Lea	Relations internationales
Secrétaire adjointe du Groupe,	
Secrétariat de la délégation	

(SP/PS: Parti socialiste)
(SVP/UDC: L'Union démocratique du centre)
(M/C: Le Centre
(FDP/PLR: Les Libéraux-Radicaux)
(G/V: Les Verts)

SYRIAN ARAB REPUBLIC

Mr. AKKAD, Manaf	Member of Parliament
Mr. AMMAR ; Nidal	Member of Parliament
Ms. MIRZA ; Rouba	Member of Parliament
Ms. MOHAMMAD SALEH, Maysa	Member of Parliament
Mr. AZIM DIAB, Abdul	Director of Protocol

THAILAND

Ms. KRAIRIKSH, Pikulkeaw	Member of the Senate
Leader of the delegation	Chairperson Standing Committee on Foreign Affairs,
Vice-President of the IPU	Senate
Member of the Executive Committee	
Ex officio Member of the Bureau of Women Parliamentarians	

Mr. SITTHEEAMORN, Kiat	Member of the House of Representatives Second Vice-Chairperson, Standing Committee on Foreign Affairs, House of Representatives
Mr. SUWANMONGKOL, Anusart Member of the High-level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism	Member of the Senate Deputy Spokesperson, Standing Committee on Foreign Affairs, Senate
Mr. TONTISIRIN, Kraisid Member of the Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development	Member of the Senate Third Vice-Chairperson, Standing Committee on Higher Education, Science, Research and Innovation, Senate
Ms. PHETCHAREON, Pornpith	Secretary-General, House of Representatives Member of the ASGP
Ms. JAISUJJA, Napaporn	Secretary-General, Senate Member of the ASGP
Ms. TAIPIBOONSUK, Steejit	Deputy Secretary-General, House of Representatives Member of the ASGP
Ms. SUKPUM, Suppornrattana	Deputy Secretary-General, House of Representatives
Ms. THAWORNPHUN, Kaewkate	Adviser on Legislative Procedure, Secretariat of the Senate
Ms. WIBOONCHAN, Nisaporn	Director, Bureau of Foreign Affairs Secretariat of the Senate
Mr. BAMRUNGPON, Tanukom Secretary of the delegation	Director of the IPU Division Secretariat of the House of Representatives
Ms. THONGSAMRIT, Pilantana	Foreign Affairs Officer Secretariat of the House of Representatives
Ms. SIRIWONG, Kanjanat	Foreign Affairs Officer Secretariat of the Senate
Ms. PONGSUTTHI, Mancharee	Foreign Affairs Officer Secretariat of the Senate
Mr. SUKPORNCHAIRAK, Kanon	Foreign Affairs Officer Secretariat of the House of Representatives
Mr. UDOMSIN, Koson	Foreign Affairs Officer Secretariat of the House of Representatives
Ms. PATADEE, Wichayaporn	Foreign Affairs Officer Secretariat of the House of Representatives
Mr. SRICHAROEN, Piyapak Advisor	Ambassador of the Kingdom of Thailand to the Kingdom of Bahrain

TIMOR-LESTE

Mr. GUTERRES LOPES, Aniceto Longuinhos Leader of the delegation President of the Group	Speaker of the National Parliament (FRETILIN)
Ms. BARRETO FREITAS XIMENES, Isabel Maria	Member of the National Parliament (FM)
Mr. DA COSTA, Adérito Hugo	Member of the National Parliament (CNRT)
Mr. DIAS XIMENES, David	Member of the National Parliament (FRETLIN)
Ms. DOS SANTOS MARTINS, Lídia Norberta	Member of the National Parliament (FRETLIN)
Mr. NUNES, Duarte	Member of the National Parliament
Ms. MARQUES LEMOS MARTINS, Veneranda Eurico	Member of the National Parliament (CNRT)
Ms. RANGEL DA CRUZ DOS REIS, Maria Angelica	Member of the National Parliament (FRETILIN)
Mr. AMARAL, João Rui Secretary General	Member of the ASGP
Mr. AMARAL, Joao Rui	Deputy of Secretary of Parliament
Ms. GONZAGA VIDIGAL, Maria Isabel Secretary of the Group	Parliamentary Support Technician

(FRETLIN: Revolutionary Front of Independent East Timor)
(CNRT: National Congress for the Reconstruction of Timor-Leste)
(FM: Moving Front)

TONGA

Mr. FAKAFANUA, Fatafehi Kinikinilau Lolomanai	Speaker of the Legislative Assembly
Mr. PULOKA, Tevita Fatafehi	Member of the Legislative Assembly
Ms. ATIOLA, Silivia	Adviser

TÜRKIYE

Ms. KAVAKCI KAN, Ravza Leader of the delegation, President of the Group Member of the Committee on Middle East Questions, Member of the Bureau of Women Parliamentarians	Member of the Grand National Assembly of Türkiye (AK)
Mr. ANDİCAN, Abdul Ahat	Member of the Grand National Assembly of Türkiye (IYI Parti)
Mr. ÖZSOY, Hişyar	Member of the Grand National Assembly of Türkiye (HDP)
Ms. POLAT DÜZGÜN, Arife	Member of the Grand National Assembly of Türkiye (AK)
Mr. ŞATIROGLU, Nevzat	Member of the Grand National Assembly of Türkiye (AK)
Ms. YILDIZ, Zeynep	Member of the Grand National Assembly of Türkiy (AK)
Mr. KILIÇKAYA, Ömer Faruk	Deputy Director of Foreign Relations and Protocol Department
Mr. ÇOBAN, Naim	Deputy Secretary General
Ms. DENERİ, Hande	Adviser
Mr. GÜNER, Mümtaz	Adviser
Mr. POLAT, Fevzettin	Diplomatic corps
Ms. TÜRKMEN, Elif	Adviser
Mr. YILDIZ, Ali Secretary of the delegation	Adviser

(AK: Justice and Development Party)
(İYİ Parti: The Good Party)
(CHP: Republican People's Party)
(HDP: People's Democratic Party)

TURKMENISTAN

Mr. ASHYROV, Gurbanmyrat Leader of the delegation	Member of the Assembly
Mr. KOMEKOV, Nury	Member of the Assembly
Mr. BABAYEV Mekan	Secretary-General Head of Protocol

UGANDA

Mr. TAYEBWA, Thomas Leader of the delegation	Deputy Speaker of Parliament (NRM)
Ms. ANYAKUN, Esther Davinia, Member of the Executive Committee	Member of Parliament (NRM)
Ms. ACORA, Nancy Odonga	Member of Parliament
Mr. AKAMBA, Paul Member of the Bureau of the Standing Committee on United Nations Affairs	Member of Parliament (NRM) Member, Budget Committee, Member, Environment and Natural Resources Committee
Ms. AMERO, Susan	Member of Parliament, Member, Trade and Tourism Committee, Member, Climate Change Committee
Mr. KATO, Mohammed	Member of Parliament (NRM)
Mr. KIRUMIRA, Hassan	Member of Parliament (NUP) Member, Committee on Science, Technology & Innovation Member of Committee, Defence and Internal Affairs, Equal Opportunities
Mr. LUBEGA, Bashir	Member of Parliament (NRM)
Mr. MUTUMBA, Abdhul,	Member of Parliament (NRM)
Ms. KATONO, Susann	Clerk of Parliament
Mr. WABWIRE, Paul Gamusi	Clerk, Member of the ASGP
Ms. CHEROTICH, Sitnah Chemisto Adviser	Deputy Secretary General
Mr. BAKYENGA, Louislordnay Adviser	Director
Mr. BUSINGE, Police Fred	Personal Assistant to Clerk
Secretary of the Group	Principal Assistant Secretary
Mr. MPUGA, Mohammed	Clerk Assistant
Mr. NUWABIINE, Meshach Secretary of the Delegation	Deputy Director

(NRM: National Resistance Movement)
(NUP: National Unity Platform)

UKRAINE

Mr. KORNIYENKO, Oleksandr Leader of the delegation	Deputy Speaker of Parliament
Mr. GERASYMOV, Artur	Member of Parliament
Mr. Merezhko, Oleksandr	Member of Parliament
Ms. RUDENKO, Olga Member of the Board of the Forum of Young Parliamentarians	Member of Parliament
Mr. SANCHENKO, Oleksandr	Member of Parliament
Ms. SHKRUM, Alona Member of the Standing Committee on Peace and International Security	Member of Parliament
Ms. VASYLENKO, Lesia President of the Bureau of Women Parliamentarians	Member of Parliament
Mr. ZHMERENETSKYI, Oleksii	Member of Parliament
Mr. KANIUKA; Andriy	Adviser
Mr. KUCHERENKO, Erik	Adviser
Mr. RYZHAK, Artem	Adviser
Ms. SHEHERBA, Viktoriia	Secretary of the delegation

UNITED ARAB EMIRATES

Mr. GHOBASH, Saqr Leader of the delegation, President of the Group	Speaker of the Federal National Council, Member, Defence, Interior and Foreign Affairs Committee, Member, Financial, Economic and Industrial Affairs Committee
Mr. AL NUAIMI, Ali Rashid President of the Group Member of the Executive Committee	Member of Parliament, Chair, Defence, Interior and Foreign Affairs Committee
Mr. AL MHERI, Marwan	Member of the Federal National Council
Ms. AL SUWAIDI, Meera Member of the Bureau of Women Parliamentarians	Member of the Federal National Council, Member, Financial, Economic and Industrial Affairs Committee
Ms. ALAMERI, Mouza	Member of the Federal National Council, Member, Committee on Constitutional and Legislative Affairs and Appeals
Ms. ALMANSOORI, Hawaa	Member of the Federal National Council, Member, Committee on Technology, Energy and Mineral Resources Affairs, Member, Social Affairs, Labor, Population and Human Resources Committee
Ms. AL TENEIJI, Shaikah Member of the Committee on Middle East Questions	Member of the Federal National Council, Member, Education, Culture, Youth, Sports and Media Affairs Committee Member of the Federal National Council
Ms. FALAKNAZ, Sara Member of the Bureau of the Standing Committee on Peace and International Security	Member of the Federal National Council, Member, Committee on Technology, Energy and Mineral Resources Affairs, Member, Education, Culture, Youth, Sports and Media Affairs Committee
Mr. AL NUAIMI, Omar Secretary of the Group, Secretary of the delegation	Member of the ASGP
Ms. AL BASTI, Afra Assistant Secretary General	Member of the ASGP
Mr. AL AQILI, Ahmad Adviser	Adviser
Ms. AL DHANHANI, Wadha	Adviser
Ms. AL SHEHHI, Roudha Adviser	Adviser
Ms. AL SHEHHI, Salama	Protocol
Mr. ALMHEIRI, Juma	Director
Ms. AL REMEITHI, Bakhita Secretary of the delegation	Adviser
Mr. AL YAFEI, Mubarak Secretary of the delegation	Adviser
Mr. AL JUWAIED, Mansour	Diplomat
Mr. ALKUBAR, Abdulla	Diplomat

UNITED KINGDOM

Ms. BRADLEY, Karen	Member of the House of Commons (C)
Leader of the delegation,	Chair of the Select Committee on Procedure
Chair of the British Group	
Mr. CARDEN, Dan	Member of the House of Commons (L)
	Member of the Public Accounts Committee
Mr. CHARALAMBOUS, Bambos	Member of the House of Commons (L)
	Shadow Minister for Foreign Affairs
Ms. HOOPER, Gloria	Member of the House of Lords (C)
Mr. MOHINDRA, Gagan	Member of the House of Commons (C)
	Parliamentary Private Secretary to the Foreign Minister
Mr. RENNARD, Christopher	Member of the House of Lords (LD)
Ms. MAWSON, Chloe	Clerk
ASGP representative from the House of Lords	
Ms. DAVIES, Sarah	Clerk
ASGP representative from the House of Commons	
Mr. NIMMO, Rick	Director-BGIPU
Ms. REES, Dominique	Deputy Director-BGIPU
Ms. EDWARDS, Rhiannon	Multilateral Programme Manager
Ms. GARVIE-ADAMS, Elektra	Joint Secretary of the ASGP
Mr. MOELLER, Daniel	Assistant to the ASGP Secretariat

(C: Conservative)
(L: Labour)
(LD: Liberal Democrat)

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Ms. (Dr.) ACKSON, Tulia,	Speaker of the National Assembly (CCM)
Leader of the delegation	Chairperson, Steering Committee
Mr. KINGU, Elibariki Immanuel	Member of the National Assembly (CCM)
	Member, Infrastructure Development Committee
Ms. MATIKO, Esther Nicholas	Member of the National Assembly (CHADEMA)
Member of the Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member, Budget Committee
Mr. MHAGAMA, Dr Joseph Kizito	Member of the National Assembly (CCM)
	Chairperson, Constitution and Legal Affairs Committee
Mr. NDUGULILE, Faustine Engelbert	Member of the National Assembly
Mr. RAMADHAN, Ramadhan Suleiman	Member of the National Assembly (CCM)
	Member, Constitution and legal affairs committee
Ms. ULENGE, Engr. Mwanaisha	Member of the National Assembly (CCM)
	Member, Infrastructure Development Committee
Ms. MWIHAMBI ndc, Nenelwa Joyce	Clerk of the National Assembly
Mr. KILEO, Mathew Nionzima	Director, National Assembly
Advisor	Adviser
Mr. MBOGGO, Emmanuel	Assistant to the Speaker
Ms. KIHANGE, Zainab Issa	Adviser
Secretary of the delegation	
Ms. LYAFUMILE, Martha	Assistant to the Speaker
Mr. MSOMBE, Michael	Information Officer
Ms. MAKUNGU, Ruth Stanley	Adviser
Advisor	
Mr. SAPALI, James Nyengwa	Adviser
Ms. TUHOYE, Emiliana Changwa	Adviser
Mr. HANGI, Mgaka Laban	Special guest

(CCM: Chama Cha Mapinduzi)

URUGUAY

Ms. ARGIMÓN, Beatriz	President of the General Assembly and
Leader of the delegation	of the Senate (PN)
President of the Group	Vice President of the Republic
Member of the Executive Committee,	
Vice-President of the IPU	
Mr. ANDÚJAR Sebastián	President of the House of Representatives (PN)
Mr. GANDINI, Jorge	Deputy Speaker of the Senate (PN)
Member of the High-level Advisory Group on Countering Terrorism and Violent Extremism	

Ms. ASIAÍN, Carmen Member of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians,	Member of the Senate (PN)
Mr. CERVINI, Walter)	Member of the House of Representatives (PC)
Mr. LOZANO, Raúl Member of the Bureau of the Standing Committee on Sustainable Development	Member of the Senate (CA)
Ms. NANE, Silvia Member of the Bureau of the Standing Committee on Democracy and Human Rights	Member of the Senate (FA)
Mr. NIFFOURI, Amín Member of the Committee on Middle East Questions	Member of the Senate (PN)
Mr. RIPOLL, Fernando	First-Secretary General House of the People Member of the ASGP
Mr. SÁNCHEZ, Gustavo	First Secretary General of the Senate Member of the ASGP
Mr. MONTERO, José Pedro	Second Secretary General of the Senate Vice-President of the ASGP
Ms. GALVALISI, Carina Secretary of the Group and member of the GRULAC Secretariat	Head of International Relations
Mr. PIQUINELA, Oscar Secretary of GRULAC	Adviser
Mr. CHABEN, Nelson	Ambassador

(CA: Cabildo Albierto)
(PN: Partido Nacional)
(PC: Partido Colorado)

UZBEKISTAN

Ms. NARBAEVA, Tanzila Leader of the delegation, President of the Group	Speaker of the Senate
Ms. BEKATOVA, Zumrad	Member of the Legislative Chamber
Mr. ZAFAR, Khudayberdiev,	Member of the Legislative Chambers
Ms. ODINAKHON, Otakhonova,	Member of the Legislative Chambers
Mr. SHIRINOV, Djakhongir	Member of the Legislative Chamber
Mr. MIRKHAMIDOV, Mirbotir Adviser	Adviser
Ms. RAKHMONOVA, Surayyo	Adviser
Mr. TOSHMATOV, Eldiyor Adviser	Director

VIET NAM

Mr. TRAN, Thanh Man Leader of the delegation	First Vice-President of the National Assembly (CPV)
Mr. BUI, Van Cuong	Member of the National Assembly (CPV) Chairperson of the office of the National Assembly
Mr. DON, Tuan Phong	Member of the National Assembly
Ms. NGUYEN, Thi Le Thuy	Member of the National Assembly (CPV) Vice-Chairperson of the science, technology and environment committee
Ms. THAI OUYNH, Mai Ling	Member of the National Assembly
Ms. NGUYEN, Thanh Cam	Member of Parliament Executive Member of the Social Affairs the National Assembly
Mr. NGUYEN, Hoang Hai Secretary of the delegation	Assistant to the First Vice-President of the National Assembly
Ms. LE, Thi Yen Secretary of the delegation	Deputy Director
Mr. DAO, Duy Trung Secretary of the delegation	Deputy Director
Ms. NGUYEN, Thi Quynh Secretary of the delegation	Desk-Officer
Mr. LUU, Anh Tuan	Interpreter
Mr. DUNG, Dang Xuan	Ambassador
Mr. HIEN, Tran Thi Thanh	Diplomat

(CPV: Viet Nam Communist Party)

YEMEN

Mr. AL BARKANI, Sultan Saeed Leader of the delegation, President of the Group	Speaker of the House of Representatives
Mr. AL-HANEQ, Mansoor Ali	Member of the House of Representatives
Mr. AL-AHMAR, Hamid Abdullah	Member of the House of Representatives,
Mr. AL-ZOWAIDI, Mohamed Ahmed	Member of the House of Representatives
Mr. ZUHRA, Ameen Ali Secretary of the delegation,	Deputy Director
Mr. ALBARKANI, Suhaib Sultan Secretary of the delegation	Adviser
Mr. ALBARKANI, Aseed Sultan	

ZAMBIA

Ms. MUTTI, Nelly B K Leader of the delegation President of the Group	Speaker of the National Assembly
Mr. AMUTIKE, Oliver	Member of the National Assembly (UPND) Member, Media Information and Communication Technologies
Ms. KATUTA MWELWA, Given Member of the Health Advisory Group	Member of the National Assembly (IND) Vice-Chairperson, Local Government Accounts, Member, Cabinet Affairs
Ms. LUNGU, Tasila	Member of the National Assembly (PF) Vice-Chairperson, Committee on Legal Affairs, Human Rights and Governance, Vice-Chairperson, Committee on Transport, Works and Supply
Ms. SABAO, Jacqueline	Member of the National Assembly (UPND) Vice-Chairperson, Public Accounts
Mr. KAMBONI, Harry K.S. Member of the Committee on the Human Rights of Parliamentarians	Member of the National Assembly (UPND) Member, Local Government Accounts, Chairperson, National Guidance, Gender Matters and Governance
Mr. ROY, Ngulube	Secretary General
Mr. KAWIMBE, Stephen C. Secretary of the Group	Acting Deputy Clerk, Corporate Affairs Adviser
Mr. BWALYA B.	Adviser, Executive Assistant to the Clerk
Ms. MONGA, Pauline Secretary to the Group	Adviser
Ms. MUTETO, B.S. Secretary to the Group	Adviser
Mr. SAGE, Samuwika	Executive Assistant to the Speaker

(UPND: United Party for National Development)
(PF: Patriotic Front)

ZIMBABWE

Mr. MUDENDA, Jacob Francis Nzwidamilimo, President of the Group Leader of the delegation, Member of the Executive Committee	Speaker of the National Assembly, Chairperson, Committee on standing rules and orders
Mr. TSVANGIRAI, Vincent	Member of Parliament (MBC)
Mr. CHOKUDA, Kennedy Mugove	Clerk of the National Assembly Member of the ASGP
Ms. CHISANGO, Rumbidzai Pamela Secretary of the delegation	Principal External Relations Officer
Mr. MAKUBAZA, Farai Nicholas Adviser	Director
Mr. JENJE, Asha Adviser	Director
Ms. Martha MUSHANDINGA Secretary of the delegation	Principal Executive Assistant to the Hon. Speaker

(MBC: Movement for Democratic Change)

****

DELEGATIONS PARTICIPATING IN AN OBSERVER CAPACITY /
DÉLÉGATIONS PARTICIPANT EN QUALITE D'OBSERVATEURS

AFGHANISTAN

Mr. RAHMANI, Mir Rahman Leader of the delegation	Speaker of the House of the People
Mr. ATAL, Mohammad Karim	Member of Parliament, Member of International Relations Committee
Ms. ELHAM KHALILI, Khadija	Member of Parliament
Mr. DEHQAN, Ferdous	Secretary General
Secretary of the delegation	Member of the ASGP
Mr. ZAZI, Abdul Qadar	Secretary General

MYANMAR

Mr. AYE, Win Myat	Member of Parliament, CRPH
Mr. HTET, Nay Myo	Member of Parliament, CRPH
Ms. THIDA, Mya	Advisor, CRPH

****

PARLIAMENTS PARTICIPATING AS OBSERVERS WITH A VIEW
TO A POSSIBLE AFFILIATION/REAFFILIATION
PARLEMENTS PARTICIPANT EN QUALITE D'OBSERVATEURS EN VUE D'UNE AFFILIATION/REAFFILIATION EVENTUELLE

BAHAMAS

Ms. ADDERLEY, J. LaShell	President of the Senate
Mr. GRIFFIN, Barry	Vice-President of the Senate
Ms. GLOVER—Rolle, Pia	Member of Parliament
Ms. HEPBURN, Erecia	Senator
Mr. ALMANZAR, Mario	Adviser

KIRIBATI

Ms. REETE, Tangariki	Speaker of the House of Assembly
Mr. KAIEA, Taoaba Bakatu	Member of the House of Assembly
Mr. KIRITAN, Batoromaio	Member of the House of Assembly
Mr. TONG, Vincent Anota	Member of the House of Assembly
Mr. TEKANENE, Eni	Clerk
Ms. BERENATO, Rui	Executive Office of the Speaker

II. ASSOCIATE MEMBERS – MEMBERS ASSOCIES

ARAB PARLIAMENT
PARLEMENT ARABE

Mr. AL-ASOOMI, Adel	President of the Arab Parliament
Mr. AL-KAREEM, Shaalan	Vice-President of the Arab Parliament
Mr. AL-SAADI, Said	Member of Parliament, Chairperson of the Arab Parliament Committee on Legislative and Legal Affairs and Human Rights
Mr. ABDELKRIM; Korichi	Member of Parliament
Ms. KHALLEEFAH, Ahlaam	Member of Parliament, Chairperson of the Arab Parliament Committee on Social, Educational and Cultural Affairs, Women and Youth
Ms. AL-KHALILI, Mona	Member of Parliament
Dr. EL-SEIDY, Ashraf	Political Advisor to the President of the Arab Parliament
Mr. AL-SHUROOQI, Nabeel	Assistant Secretary General of the Arab Parliament
Mr. ALY, Mohamed	Protocol Officer
Mr. HASSABALLA, Ahmed	Protocol Officer
Ms. EL-SAYED, Mais	Media Coordinator

EAST AFRICAN LEGISLATIVE ASSEMBLY (EALA)
ASSEMBLÉE LÉGISLATIVE DE L'AFRIQUE DE L'EST

Mr. NTAKIRUTIMANA, Joseph	Speaker
Mr. HASSAN OMAR, Hassan	Member of Parliament
Ms. AMODING, Priscilla	Adviser
Mr. OBATRE, Alex Lumumba	Secretary-General
Ms. MBEBA, Anastasia Monica Nthenya	Adviser
Ms. TUHOYE, Emiliana Changwa	Adviser
Mr. MUTEGA, John Njoroge	Secretary

INTERPARLIAMENTARY ASSEMBLY OF MEMBER NATIONS OF THE COMMONWEALTH OF INDEPENDENT STATES (IPA CIS)
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DES NATIONS MEMBRES DE LA COMMUNAUTE DES ETATS INDEPENDENTS

Mr. CHULLIEV; Shukhrat	Member of Parliament
Mr. KOBITSKII, Dmitri	Member of Parliament
Mr. ZHUK, Denis	Head of the Expert and Analytical Directorate

LATIN AMERICAN AND CARIBBEAN PARLIAMENT
PARLEMENT LATINO-AMERICAIN ET CARIBEEN (PARLATINO)

Ms. GIACOPPO, Silvia	Speaker
Mr. GAMIETEA, Santiago	Secretary-General

PAN-AFRICAN PARLIAMENT
PARLEMENT PANAFRICAIN

Mr. CHARUMBIRA, Fortune Zephania	Speaker
Mr. ANGO NDOUTOUME, Francois	Deputy-Speaker
Mr. WOLDEGIORGIS, Gayo Ashebir	Deputy-Speaker
Mr. ESSISSIMA, Ndi	Member of Parliament
Mr. BOULARAF, Morad	Policy Officer

PARLIAMENT OF THE ECONOMIC COMMUNITY OF WEST AFRICAN STATES (ECOWAS)
PARLEMENT DE LA COMMUNAUTÉ ÉCONOMIQUE DES ÉTATS DE L'AFRIQUE DE L'OUEST (CEDEAO)

Mr. TUNIS, Sidie Mohamed	Speaker
Mr. ABIANTE, Awaji-Inombek Dagomie	Member of Parliament
Mr. ALPUI, Senanu Koku	Member of Parliament
Ms. CHUBA IKPEAZU, Lynda	Member of Parliament
Mr. SNOWE, Edwin Melvin	Member of Parliament
Mr. TUNKARA, Billay G.	Member of Parliament
Mr. FWANGDER, Ezekiel Friday	Chief Protocol Officer
Ms. HARVEY, Nancy	Principal Parliamentary Affairs Officer
Mr. MILLER, Edwin	Adviser to the Speaker
Mr. SOME, Kountouon Bertin	Director of Parliamentary Affairs
Mr. AZUMAH, John	Secretary-General

PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF LA FRANCOPHONIE
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE LA FRANCOPHONIE

Ms. SOUCY, Chantal	Member of Parliament
Mr. LECI, Fatmir	Adviser

III. OBSERVERS - OBSERVATEURS

INTERNATIONAL FUND FOR AGRICULTURAL DEVELOPMENT (IFAD)
FONDS INTERNATIONAL DE DÉVELOPPEMENT AGRICOLE (FIDA)
Ms. PRATO, Bettina, Lead Policy and Technical Advisor

UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES (UNHCR)
HAUT-COMMISSARIAT DES NATIONS UNIES POUR LES RÉFUGIÉS (HCR)
Ms. PAVEY, Safak, Senior Adviser
Mr. ABU HAWA, Ibrahim

UNITED NATIONS HIGH-COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS (OHCHR)
HAUT-COMMISSARIAT DES NATIONS UNIES AUX DROITS DE L'HOMME (HCDH)
Mr. FATTORELLI, Erik, Human Rights Officer

PARTNERSHIP FOR MATERNAL NEWBORDN AND CHILD HEALTH
Mr. PRAMANIK, Mohit, Technical officer
Ms. FOGSTAD, Helga, Executive Director

JOINT UNITED NATIONS PROGRAMME ON HIV/AIDS (UNAIDS)
PROGRAMME COMMUN DES NATIONS UNIES SUR LE VIH/SIDA (ONUSIDA)
Mr. N'DAW, Bechir, Senior Adviser

WORLD HEALTH ORGANIZATION (WHO)
ORGANISATION MONDIALE DE LA SANTÉ (OMS)
Mr. SILBERSCHMIDT, Gaundenz, Director, Health and Multilateral Partnerships
Mr. CLARK, Dave, Unit Head a.i., System's Governance and Stewardship
Ms. GOVENDER. Veloshnee, focal point for SRHR/UHC linkages, Department of Sexual and Reproductive Health (SRH) including the UNDP/UNFPA/UNICEF/WHO/World Bank Special Programme for Research and Training (HRP)

UNITED NATIONS RELIEF AND WORKS AGENCY FOR PALESTINE REFUGEES IN THE NEAR EAST (UNRWA)
Mr. LASSOUAOUI, Marc, Senior Manager, Outreach Europe UNRWA representative office to the EU
Mr. ADWAN, Rami, Senior External Relations and Projects Officer, UNRWA
Ms. DÍAZ, Estefanía, Communications Officer

AFRICAN PARLIAMENTARY UNION (APU)
UNION PARLEMENTAIRE AFRICAINE
Mr. IDI GADO, Boubacar, Secrétaire général
Mr. CHEROUAT, Samir, Directeur

AMAZONIAN PARLIAMENT
PARLEMENT AMAZONIEN
Mr. TRAD FILHO, Nelson, Delegate

ARAB INTER-PARLIAMENTARY UNION (AIPU)
UNION INTERPARLEMENTAIRE ARABE (UIPA)
Mr. AL-SHAWABKAH, Fayez, Secretary-Genera
Mr. NIHAWI, Samir, Director of Parliamentary Relations

ASEAN INTER-PARLIAMENTARY ASSEMBLY (AIPA)
ASSEMBLEE INTERPARLEMENTAIRE DE L'ASEAN (AIPA)
Ms. DATO HJ ABD RAHMAN, Siti Rozaimeriyanty, Secretary General
Ms. LIMA, Putri, Director of Committees of AIPA Secretariat

ASIAN PARLIAMENTARY ASSEMBLY (APA)
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE ASIATIQUE
Mr. GHASHGHAVI, Mehdi, Executive Deputy
Mr. HASHEMI, Seyed Javad, Director
Mr. MAJIDI, Mohammad Reza, Secretary-General

ASSOCIATION OF SENATES SHOORA AND EQUIVALENT COUNCILS IN AFRICA AND THE ARAB WORLD (ASSECAA)
ASSOCIATION DES SENATS, SHOURA ET CONSEILS EQUIVALENTS D'AFRIQUE ET DU MONDE ARABE (ASSECAA)
Ms. ALARASHI, Amatalkarim, Delegate
Mr. ALTAYEB, Mohamed, Delegate
Mr. ABDULWASIE, Yusuf Ali, Secretary General

PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE COLLECTIVE SECURITY TREATY ORGANISATION (CSTO PA)
Mr. POSPELOV, Sergei, Executive Secretary
Mr. BOKHANOVICH, Gleb, Secretary

FORUM OF PARLIAMENTS OF THE INTERNATIONAL CONFERENCE ON THE GREAT LAKES REGION (FP- ICGLR)
FORUM DES PARLEMENTS DE LA CONFÉRENCE INTERNATIONALE SUR LA RÉGION DES GRANDS LACS (FP-CIRGL)
Ms. KATYA, Violette, Administrative Assistant and Protocol to the Secretary-General of the Forum of Parliaments of the ICGLR
Mr. KAKOBA, Onyango, Delegate

GLOBAL ORGANIZATION OF PARLIAMENTARIANS AGAINST CORRUPTION (GOPAC)
ORGANISATION MONDIALE DES PARLEMENTAIRES CONTRE LA CORRUPTION (GOPAC)
Mr. ZON, Fadil, Vice-Chair
Mr. ANGGORO, Heriyono Adi, Program and GTF Support Officer

INTERNATIONAL PARLIAMENT ON TOLERANCE AND PEACE (IPTP)
PARLEMENT INTERNATIONAL POUR LA TOLÉRANCE ET LA PAIX (PITP)
Mr. ALJARWAN, H.E. Ahmed, President

MAGHREB CONSULTATIVE COUNCIL
CONSEIL CONSULTATIF MAGHRÉBIN
Mr. MOKADEM, Saïd, Secretary General, Member of the ASGP

PARLIAMENTARIANS FOR NUCLEAR NON-PROLIFERATION AND DISARAMEMNT (PNND)
PARLEMENTAIRES POUR LA NON-PROLIFÉRATION ET LE DÉSARMEMENT NUCLÉAIRES (PNND)
Ms. KIENER NELLEN, Margareta, Council Member

PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE MEDITERRANEAN (PAM)
ASSEMBLÉE PARLEMENTAIRE DE LA MÉDITERRANÉE (APM)
Mr. COIMBRA, Bruno, President of the PAM Energy, Environment and Water Committee

PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF TURKIC SPEAKING COUNTRIES (TURKPA)
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DES PAYS DE LANGUE TURCIQUE
Ms. KAZIMOVA, Suzanna, Executive Secretary of the Women Parliamentarians Group
Ms. SADIKOVA, Aliiya, Executive Secretary of the Youth Parliamentarians Group

PARLIAMENTARY ASSEMBLY OF THE UNION OF BELARUS AND RUSSIA
ASSEMBLEE PARLEMENTAIRE DE L'UNION DU BELARUS ET DE LA RUSSIE
Mr. BELSKI, Valery, Member of Parliament
Ms. GERMANOVA, Olga, Member of the Parliamentary Assembly Commission on Culture, Science and Education
Ms. SUKHAREVA, Elena, Secretary of the delegation

PARLIAMENTARY UNION OF THE OIC MEMBER STATES (PUIC)
UNION PARLEMENTAIRE DES ETATS MEMBERS DE L'OCI (UPCI)
Mr. GHAVI, Mehdi, Director
Mr. HASHEMI, Seyed Javad, Secretary-General
Mr. NIASS, Mouhamed Khouraichi, Secretary-General

SOUTHERN AFRICAN DEVELOPMENT COMMUNITY PARLIAMENTARY FORUM (SADC PF)
FORUM PARLEMENTAIRE DE LA COMMUNAUTE (SADC)
Ms. MUNGANDI, Yapoka, Director of Finance and Corporate Services
Mr. MUNGENDJE, Unaro, Finance & Protocol Officer

UNITE PARLIAMENTARIANS NETWORK FOR GLOBAL HEALTH
RÉSEAU DE PARLEMENTAIRES POUR LA SANTÉ MONDIALE UNITE
Mr. LEITE Ricardo, President
Ms. INFANTE, Mafalda, Head of Parliamentary Engagement

THE GLOBAL FUND TO FIGHT TUBERCULOSIS, MALARIA AND AIDS
Mr. BOULE, Scott, Senior Specialist, Parliamentary Affairs

IV. ADVISERS AND OTHER PERSONS TAKING PART IN THE WORK OF THE 146th ASSEMBLY-CONSEILLERS ET AUTRES PERSONNES PARTICIPANT AUX TRAVAUX DE LA 146e ASSEMBLEE

BULGARIA

Ms. KARASLAVOVA-VODENICHARSKA, Stefana	Secretary-General, National Assembly of Bulgaria
Ms. ALEXANDROVA, Stefka	Adviser, National Assembly of Bulgaria
Ms. GALABINOVA, Adriana	Adviser, National Assembly of Bulgaria

V. SPECIAL GUESTS TAKING PART IN ACTIVITIES FORESEEN ON THE OCCASION OF THE 146th ASSEMBLY OF THE INTER-PARLIAMENTARY UNION

INVITES SPECIAUX PRENANT PART A DES ACTIVITES PREVUES A L'OCCASION DE LA 146^{e} ASSEMBLEE DE L'UNION INTERPARLEMENTAIRE

Assembly
Mr. VITORINO, Antonio, Director General, International Organization of Migration (IOM)
Ms. TRIGGS, Gillian, UN-Assistant Secretary-General and UNHCR Assistant High Commissioner for Protection
Ms. SULEM YONG, Ma-Ih Franca, President of Afrogiveness Movement (#Afrogiveness) and Positive Youths Africa (PYA)
Ms. BENNETT MATHIESON, Betsy, Deputy Chairwoman, King Hamad Global Centre for Peaceful Coexistence
Ms. GHANEA, Nazila, United Nations Special Rapporteur on freedom of religion or belief with the OHCHR

Standing Committee on Democracy and Human Rights
Ms. VAN DOORE, Kate, Deputy Head of School (Learning & Teaching), Griffith Law School, Australia

Forum of Women Parliamentarians
Ms. HAIDAR, Nahla, Member of the CEDAW Committee
Ms. KIENER NELLEN, Margret, PNND Council Member

High-Level Advisory Group on Counter-Terrorism and Violent Extremism
Mr. STROOBANTS, Serge, Director Europe and the MENA region, Institute for Economics and Peace
Mr. TANKOANO, Bahouba Norbert, Executive Secretary of the Interparliamentary Committee of the G5 Sahel
Mr. KARIMIPOUR, Masood, Chief of Terrorism Prevention Branch in UN Office on Drugs & Crime

Panel discussion on climate oversight action
Ms. FRIEDRIKSON, Camilla, Manager Global Foundations Unit, INTOSAI Development Initiative
Mr. RIFFATH, Ibrahim, Auditor General, Maldives

Other events
Mr. MUNIRA, Sirazoom, Climate Vulnerable Forum

GLOSSARY / *GLOSSAIRE*

English	*Français*
Titles/Functions:	***Titres/Fonctions :***
Speaker of Parliament	*Président du Parlement*
President of the Group	*Président(e) du Groupe*
Adviser	*Conseiller*
Chair/Chairman/Chairperson	*Président(e)*
Clerk	*Secrétaire général/Greffier*
Deputy Speaker	*Vice-Président(e)*
Head	*Chef*
Leader of the delegation	*Chef de la délégation*
Officer	*Fonctionnaire*
Researcher	*Chercheur*
Secretary of the Group/delegation	*Secrétaire du Groupe/ de la délégation*
Spokesman	*Porte-parole*
Parliaments:	***Parlements :***
House of Commons	*Chambre des Communes*
House of Representatives	*Chambre des représentants*
National Assembly	*Assemblée nationale*
People's Representatives	*Représentants du peuple*
Parliamentary Committees:	***Commissions parlementaires :***
Abroad	*A l'étranger*
Agreements	*Approbations*
Broadcasting	*Radiodiffusion*
Building	*Bâtiment*
Citizenship	*Citoyenneté*
Complaint Reception	*Instruction des plaintes*
Computer Science	*Informatique*
Cross-cutting Issues	*Matières transversales*
Directive Board	*Comité directeur*
Elderly	*Aînés*
Fishery	*Pêche*
Food	*Alimentation*
Foreign Affairs	*Affaires étrangères*
Freedoms	*Libertés*
Funding	*Financement*
Gender Equality	*Egalité entre les sexes*
Growth	*Croissance*
Health/Healthcare	*Santé*
Heritage	*Patrimoine*
Home Affairs	*Affaires internes*
Housing	*Logement*
Human Rights	*Droits de l'homme*
Intelligence	*Renseignement*
Investigation/Inquiry	*Enquête*
Joint Committee	*Comité mixte*
Labour/Work	*Travail*
Law	*Lois*
Legal	*Juridique*
Local Self-government	*Autonomie locale*
Missing, Adversely Affected Persons	*Personnes disparues ou lésées*
Oversight	*Surveillance*
People with Disabilities	*Personnes handicapées*
Physical Planning, Land Use Planning, Country Planning	*Aménagement du territoire*
Public Expenditure	*Dépenses publiques*
Public Works	*Travaux publics*
Rehabilitation	*Réinsertion*
Social Welfare	*Protection sociale*
Standing Committee	*Comité permanent*
Standing Orders/Rules	*Règlement*
State Device	*Dispositif étatique*

Sustainable Development	*Développement durable*
Trade	*Commerce*
Training	*Formation*
Truth	*Vérité*
Underprivileged	*Défavorisés*
Ways and Means	*Voies et moyens*
Wildlife	*Faune*
Women, Children and Youth	*Les femmes, les enfants et les jeunes*

IPU Committees:	***Commissions et Comités de l'UIP :***
Advisory Group on Health	*Groupe consultatif sur la santé*
Bureau of Women Parliamentarians	*Bureau des femmes parlementaires*
Committee on the Human Rights of Parliamentarians	*Comité des droits de l'homme des parlementaires*
Committee on Middle East Questions	*Comité sur les questions relatives au Moyen-Orient*
Committee to Promote Respect for International Humanitarian Law (IHL)	*Comité chargé de promouvoir le respect du droit international humanitaire (DIH)*
Executive Committee	*Comité exécutif*
Forum of Young Parliamentarians	*Forum des jeunes parlementaires*
Gender Partnership Group	*Groupe du partenariat entre hommes et femmes*
Group of Facilitators for Cyprus	*Groupe de facilitateurs concernant Chypre*
Standing Committee on Peace and International Security	*Commission permanente de la paix et de la sécurité internationale*
Standing Committee on Sustainable Development, Finance and Trade	*Commission permanente du développement durable, du financement et du commerce*
Standing Committee on Democracy and Human Rights	*Commission permanente de la démocratie et des droits de l'homme*
Standing Committee on UN Affairs	*Commission permanente des affaires des Nations Unies*